

ابن سينا

الشفاء

لمنطق

مَنْشُورَةٌ مَكْتَبَةُ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الرَّعْشِيِّ الْعَبَّاسِيِّ

قَمِ الْمَقْنَسَةِ اِيْرَانِ ١٤٠٥ هـ ق

الشفاء

لمنطق

٣

ابن سينا

# الشفاء

للمنطق

هـ - البرهان

تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للشفافة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس



الطبعة الأولى: القاهرة

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م



ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.

{شفاء، برگزیده. منطق}

الشفاء: منطق جلد سوم / مؤلف ابن سینا؛ تصدیق و مراجعة ابراهیم مذکور؛ تحقیق ابوالعلا عقیفی - قم: مکتبه سماحة

آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى - الخزائن العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران، ۱۴۳۳هـ - ۲۰۱۲م -

۱۳۹۱.

ج ۴.

ISBN 978 - 600 - 161 - 069 - 1 (دوره)

ISBN 978 - 600 - 161 - 075 - 2 (جلد سوم منطق)

فهرست نویسی بر اساس جلد اول.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

نمایه.

عربی.

۱. منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ. الف. مذکور، ابراهیم بیسوی، ۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ب. عقیفی، ابوالعلا.

ج. کتابخانه بزرگ حضرت آیت الله العظمی مرعشی نجفی. گنجینه جهانی مخطوطات اسلامی. د. عنوان. هـ.

عنوان: شفا برگزیده. منطق. و. عنوان: منطق.

۷۳ش ۲ الف / ۴۸۹ BBR

۱۶۰

۲۴۴۷۸۸۱

۱۳۹۱



### الشفاء ( المنطق ج ۳ )

المؤلف : شيخ الرئيس ابن سينا

المحقق : دكتور ابوالعلا عقیفی

تصدير و مراجعة: دكتور ابراهيم مذکور

التاشر : مکتبه سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى

-الخزائن العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران

الطبعة الثانية : ۱۴۳۳هـ. ق / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱هـ. ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

المطبعة : گلوردي - قم

ليوگرافيا : تيزهوش - قم

مشرف الطباعة : علي الحاجي باقریان

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ردمک (التور): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۶۹ - ۱

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 075 - 2

ردمک (الجلد): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۷۵ - ۲

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E\_mail: info@marashilibrary.org

## الفهرس

صفحة	
٤٧ — ١	مقدمة الناشر .....
٣ — ٢	أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء .....
١٠ — ٣	مادة الكتاب والصلة بينه وبين منطق أرسطو .....
١٢ — ١٠	منهج الكتاب .....
١٣ — ١٢	أصوله .....
١٥ — ١٤	نظامه وأجزائه .....
١٦ — ١٥	المخطوطات واختيار النص .....
٤٧ — ١٦	تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو ١ .....
٢٦ — ١٧	المقالة الأولى .....
٣٣ — ٢٦	المقالة الثانية .....
٤٠ — ٣٣	المقالة الثالثة .....
٤٧ — ٤١	المقالة الرابعة .....

## كتاب البرهان

### المقالة الأولى

٥٣ — ٥١	: في الدلالة على الغرض في هذا الفن .....	الفصل الأول
٥٦ — ٥٤	: في مرتبة كتاب البرهان .....	» الثاني
٦٢ — ٥٧	: في أن كل تعليم وتعلم ذهني فعمل قد سبق .....	» الثالث
٦٧ — ٦٣	: في تحديد مبادئ القياسات بقول عام .....	» الرابع
٧١ — ٦٨	: في الخطاب وما يتصل بها : وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى .....	» الخامس
٧٧ — ٧٢	: في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات .....	» السادس

## الفصل السابع

: في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لم"، والآخر

برهان "إن" ويسمى دليلاً ... .. ٧٨ — ٨٤

## » الثامن

: في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب من جهة سببه ، ومراعاة نسب حدود

البرهان من ذلك ... .. ٨٥ — ٩٢

## » التاسع

: في كيفية تعرف ماليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء

وموجبه ، والذريعة وموجبها ... .. ٩٣ — ٩٨

## » العاشر

: في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على مادون الأخص ،

وإثباته الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول ... .. ٩٩ — ١٠٥

## » الحادى عشر

: في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها ...

١٠٦ — ١٠٩

## » الثانى عشر

: في مبدأ البرهان ... .. ١١٠ — ١١٦

## المقالة الثانية

## الصل الأول

: في معرفة مبادئ البرهان وكتبتها وضرورتها ... .. ١١٧ — ١٢٤

## » الثانى

: في المحمولات الذاتية التى تشترط في البرهان ... .. ١٢٥ — ١٣٤

## » الثالث

: في كون المقدمات البرهانية كلية ، وفي معنى « الأولى » ... ..

١٣٥ — ١٤٣

## » الرابع

: في أنا كيف تعطى الكلى والأولى وتظن أنا لم تعطه ... .. ١٤٤ — ١٤٩

## » الخامس

: في تحقيق ضرورة مقدمات البراهين ومناسباتها ... .. ١٥٠ — ١٥٤

## » السادس

: في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها ، واقتراح مبادئها ومسائلها

في حدودها المحمولة ... .. ١٥٥ — ١٦١

## » السابع

: في اختلاف العلوم واشترائها بقول مفصل ... .. ١٦٢ — ١٦٨

## » الثامن

: في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله لجزئيات تحت الكليات ، وكذلك

تناوله للحد ... .. ١٦٩ — ١٧٣

## » التاسع

: في تحقيق مياسة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبيها ، وكيف يكون

اختلاف العللين في إعطاء « الم » و « الإين » ... .. ١٧٤ — ١٨٣

## » العاشر

: ... .. ١٨٤ — ١٨٩



٣٠٥ — ٢٩٦	الفصل الخامس : في تفصيل دخول أصناف الطل في الحدود والبراهين ليم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان ... ..
٣١١ — ٣٠٦	» السادس : في الإشارة إلى أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب ... ..
٣١٧ — ٣١٢	» السابع : في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك... ..
٣٢٤ — ٣١٨	» الثامن : في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتعمام الكلام في توسيط الطل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه ... ..
٣٢٩ — ٣٢٥	» التاسع : في تحقيق ما أورده الملم الأول في معنى توسيط الطل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الإيضاح... ..
٣٣٣ — ٣٣٠	» العاشر : في خاتمة الكلام في البرهان ... ..

## تصدير للدكتور ابراهيم مذكور

### البرهان

باب هام من أبواب المنطق القديم ، وقل أن نجد له ذكرا في الكتب المنطقية المعاصرة ، وما ذاك إلا لأن نظرية الاستدلال القياسي حلت محله وطغت عليه . وقد عني به ابن سينا عناية كبرى ، فعرض له في مختلف مؤلفاته المنطقية ، ووقف عليه القسم الخاص من منطق الشفاء . ولا نزاع في أن هذا القسم أوسع مصدر عربي كتب في البرهان ، وقد أخذ عنه منطقة العرب اللاحقون دون استثناء ، وهناك ما يؤيد أنه امتد شيء من أثره إلى العالم اللاتيني .

ولكي يدرس ابن سينا البرهان كان لا بد له أن يوضح حقيقة ، ويشرح مبادئه ، ويحاول تطبيقه على العلوم المختلفة ، وحول هذه النقاط الثلاث تدور دراسته ، ويكاد يتلخص "كتاب البرهان" الذي نصّره له .

والبرهان عنده قياس يقيني مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني <sup>(١)</sup> فهو قياس ذو مقدمات خاصة يوصل إلى العلوم اليقينية <sup>(٢)</sup> . والأقيسة في الواقع مراتب ، فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ، أو ما يوقع شبه اليقين وهو الجدلي أو المغالطي ، أو ما يوقع ظنا غالبا وهو الخطابي ، أو ما يوقع تخيلا تنبسط له النفس أو تنقبض وهو الشعري <sup>(٣)</sup> . وكل تلك أقيسة تختلف في المادة وإن اتفقت في الصورة ، وتفاوتت في المبادئ التي تقوم عليها .

وهذه القسمة الخماسية التي تخطط للمنطق بالأدب تصعد إلى أصل أرسطى ، ذلك لأن المعلم الأول سبق إلى قسمة القضايا إلى يقينه ومتملة ، وحاول تطبيق قياسه على الخطابة والشعر كما

---

• (١) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ص ٧٨ — ٧٩ .

• (٢) المصدر نفسه .

• (٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ — ٥٢ .

طبقه على البرهان والجدل<sup>(١)</sup>. وقد اعتد بها فلاسفة الإسلام اعتدادا كبيرا، وعولوا عليها في الحوار والمناقشة. وشاءوا أن يخاطب كل فريق بنوع الاستدلال الذي يلائمه، فإذا كان الفلاسفة يستمسون بالأقيسة البرهانية، فإن السياسيين ينفون أن يقتنعوا في مخاطبة الجماهير بالأدلة الخطابية<sup>(٢)</sup>.

والبرهان ضربان : برهان لم وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة منطقية وطبيعية للنتيجة، منطقية لأنه يستلزمها، وطبيعية لأنه علة وجودها، مثال ذلك : هذه الخشبة باشرتها النار، وكل خشبة باشرتها النار متحركة، إذن هذه الخشبة متحركة<sup>(٣)</sup>. وبرهان إن وهو ما ربط الطرفين أحدهما بالآخر، وكان منهما بمثابة العلة المنطقية فقط، مثل : سقراط إنسان، وكل إنسان ناطق، إذن سقراط ناطق<sup>(٤)</sup>. وواضح أن هذه التفرقة بين برهان اللزم، وبرهان الإن إنما ترجع أيضا إلى مادة القياس لا إلى صورته، وهي بدورها تفرقة أرسطية.



ومبادئ القياس كثيرة، يصعد بها ابن سينا إلى أربعة عشر صنفا، أخصها الخيالات، والمحسوسات، والمجربات، والمتغيرات، والأوليات، والوهميات، والمشهورات، والمسلمات والمقبولات والمشبّهات والمظنون<sup>(٥)</sup>ات، ويحللها مبدأ مبدأ، مبينا خصائص كل واحد منها وأنسب موضع لاستعماله<sup>(٦)</sup>.

وتمتاز مبادئ البرهان بأنها يقينية، أو عبارة أخرى كلية وضرورية، فهي صادقة صدقا شاملا في كل زمان ومكان<sup>(٧)</sup>. ولا تتوفر هذه الشروط فيما ذكرنا من مبادئ القياس إلا في الأوليات والمحسوسات والمجربات والمتغيرات<sup>(٨)</sup>.



(١) Modkour. l'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris. 1934.p. 13,193.

(٢) Ibid. p.232—232.

(٣) ابن سينا، البرهان، ص ١٨٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٦) » » ، ص ٦٣—٦٧، ٦٨—٧١.

(٧) » » ، ص ١١٧.

(٨) » » ، ص ١٣٥.



والبرهان هو السبيل القويم للاستدلال العلمى ، فيه نَحْصُ قضايا العلم ، وُبَيِّنُ صوابها وخطئها . فلا تسمو التجربة إلى منزاته ، لأنها انما تنصب على بعض الجزئيات وكثيرا ماتخطئ<sup>(١)</sup> . ولا يصل الاستقراء إلى مستواه ، لأنه شبيه بالتجربة ، وكل ما يؤدى إليه إنما هو ظن غالب<sup>(٢)</sup> اللهم إلا إن كان استقراء كاملا ، وحين ذاك يكون بالقياس أشبه ، وهذه لغة لا تختلف عما قال به أرسطو .

على أن هذا رأى ابن سينا هنا ، أما في الطبيعة والطب فيقف منهما موقفا آخر . ويدعو إلى الملاحظة الصادقة والتجربة المنظمة ، وكثيرا ما يستشهد على رأى الذى يرتليه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية ، وفي اختياره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لابد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريى الحديث<sup>(٣)</sup> . ولعل في هذا ما يفسر لنا الخلاف القائم حول الجديدي في منطقهم ، فهناك من يرى أنه ذهب في سن متأخرة إلى منطق جديد أهم ميزاته إحلال الحس المستمد من البحث العلمى والتجربة عمل القياس النظرى<sup>(٤)</sup> ، ومن يرى أن ليس في الأمر جدّة وأن الشيخ الرئيس إنما حاذى منطق أرسطو في ترتيب أكل وعرض أوضه<sup>(٥)</sup> .

ولاشك في أن ابن سينا الفيلسوف والميتافيزيق لا يكاد يسلّم إلا بالبرهان والاستدلال القياسى . أما ابن سينا العالم والطبيب فذو نزعة تجريبية واضحة مهتد لروجر بيكون ومن جاء بعده من أنصار المنهج التجريى في التاريخ الحديث ؛ إلا أن هذا — فيما نعتقد — لا يدعو إلى القول بأنه انتهى إلى منطق جديد ، بجانب منطق القديم .

ولكل علم موضوعه الخاص به ، ومن هنا تنوّعت العلوم وتعددت . بيد أن من بينها ما تبين موضوعه كالطبيعات والرياضيات ، وما تقارب وتشابه كالحساب ، والهندسة<sup>(٦)</sup> ، ولكل علم

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) » » ، ص ٩٨ .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص ( ٣٣ ) .

(٤) الأسيه جواشون الكتاب الذهبى للهرجان الألفى لذكرى ابن سينا القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٤٦ ، ٥٨-٤١ .

(٥) عبد الرحمن بدرى ، البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٤١ — ٤٤ .

(٦) ابن سينا ، البرهان ، ص ١٥٧ .

مسائله (θέσεις) التي يدور حولها البحث ، ويقوم عليها الاستدلال <sup>(١)</sup> . إلا أنه ليس في الامكان أن نبرهن على كل شيء ، وإلا أنكرنا العلم ، ووقعتا في دور وتسلسل لا مخرج منهما ، فهناك «اللامبرهن» كما أن هناك «اللامعرف» ، لاسيا وليست كل معرفة سبيلها البرهان ، بل بعض ما يعلم إنما يعلم مباشرة وبطريق الحدس دون واسطة <sup>(٢)</sup> .

لذا احتاجت البرهنة العلمية الى مبادئ (ἀξιώματα) أوضح وأعرف مما يبرهن عليه <sup>(٣)</sup> وهذه المبادئ إما عامة تصدق على كل برهان كبداً عدم المتناقض ، أو خاصة تصدق على علم أو طائفة من العلوم كقولنا : « الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية » ، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الموسيقى <sup>(٤)</sup> .

ومن أخص مبادئ العلم الحدود والتعريفات ، فهي فضلا عن أنها توضح الحقائق العلمية تمد الباحث بمصادر (ἀιτήματα) أو فروض (ὑποθέσεις) يعول عليها في البرهنة والاستدلال <sup>(٥)</sup> . ولهذا ربط ابن سينا نظرية الحد بنظرية البرهان ، واعتبر الجزء الخامس من منطق الشفاء كتاب البرهان والحد معا <sup>(٦)</sup> . وفي هذا الجزء يعرض للحد في غير ما موضع ، ويكاد يقف عليه المقالة الرابعة والأخيرة منه <sup>(٧)</sup> . فيوازن بينه وبين البرهان <sup>(٨)</sup> ، ويبين وسائل الكشف عنه <sup>(٩)</sup> ، ومدى استخدام العلل في تكوينه <sup>(١٠)</sup> .

\*  
\* \*

(١) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢) » » ص ١١٧ — ١١٨ .

(٣) » » .

(٤) » » .

(٥) » » ، ص ١٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ص ١١٢ .

(٧) » » ص ٢٦١ — ٣٢٩ .

(٨) » » ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

(٩) » » ص ٣٠٦ — ٣١١ ، ٣١٩ — ٣١٧ .

(١٠) » » ص ٣٩٦ — ٣٠٥ .

ففى "كتاب البرهان" دراسات منطقية وأنتولوجية، وإبستمولوجية مستفيضة ، لم نحاول أكثر من أن نشير إلى عناوينها ، وتحت كل عنوان تفاصيل شتى ممتعة أحيانا ، ومضنية أحيانا أخرى ، وهى على كل حال جديرة بالبحث والدروس . وفى درسها ما يعين على فهمها على وجهها ، وما يسمح بربطها بتطور علم المنطق عامة ، فيستبين ما كان لأرسطو وشراحه فيها من أثر ، وما أضافه ابن سينا إلى ذلك من مجهود شخصى ، ويمكن أيضا أن نتبع أثرها فى المدارس اللاحقة عربية كانت أو لاتينية ، شرقية كانت أو غربية ، ولا سبيل إلى هذا كله إلا بتحقيق "كتاب البرهان" أولا ، ونشره نشرًا علميًا صحيحًا .



ويوم أن فكرت لجنة نشر "كتاب الشفاء" فى ذلك ، لم تجد أحدا أولى به من الدكتور أبو العلا عفيفى ، فله فى مضمار النشر والتحقيق خبرة قديمة ممتازة ، وفى علم المنطق بحث وتأليف<sup>(١)</sup> . وقد قبل مشكورا ما وكل إليه ، وبذل فيه جهدا صادقا ، وشغل به سنين عدة ، ولئن كان قد قنع بثلاث مخطوطات فقط اعتمد عليها فى إعداد النص المنشور ، فانه أحسن اختيارًا ، بغضات من خير ما وصلنا حتى الآن من مخطوطات "كتاب الشفاء" عامة ، و"كتاب البرهان" بوجه خاص . واستخلص منها نصا مختارا أثبت فيه مارجحه ، وأشار فى الهامش إلى ما يقابله من قراءات استضعفها ، على نحو ما أخذ به فى الأجزاء التى نشرت من "كتاب الشفاء" من قبل .

ويظهر أنه كشف فى مخطوط المتحف البريطانى مزايا لم تعرف من قبل<sup>(٢)</sup> ، وعده فى مرتبة تلى مرتبة مخطوط "بخت" مباشرة<sup>(٣)</sup> . وفى هذا ما يؤيد ما ذهبنا إليه سابقا من أنه لم يكن الوقت بعد للبت فى موضوع الصلة بين مخطوطات "الشفاء" المختلفة وعقد نسب بينها ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فى الوقت الذى كنا ننظر فيه هذا التحقيق أخرج الدكتور عبد الرحمن بدوى تحقيقا آخر (البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤) على نحو ووسائل تختلف عن تحقيقنا هذا ، وفى هذا ما يسبح بالموازنة بين القراءات التى أخذ بها كل من التحقيقين .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، مقدمة ، ص ٧٦ .

(٣) » » البرهان ، مقدمة ، ص ١٦ .

(٤) » » المدخل ، مقدمة ، ص ٧٥ .



و يبدو بوضوح أن المحقق وضع نصب عينيه دائما "كتاب البرهان" لأرسطو ، وحاول أن يرد إليه نص الكتاب الذى اضطلع بتحقيقه ، وكشف عما بين الكلايين من اتفاق أو تباين ، ولاحظ بحق ، أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ، فهو أقوى فى المقاتلين الثلاثة والرابعة ، وأضعف فى المقاتلين الأولى والثانية <sup>(١)</sup> .

ولم يقنع بالذمير والتحقيق ، بل أضاف إليه مقدمة كبيرة عاج فيها منزلة "كتاب البرهان" ، وصلته ببرهان أرسطو ، ومنهجه ، وأسلوبه ، وعنى خاصة بتحليل مادته ، وبيان أصولها لدى أرسطو ، وفى هذه المقدمة الطويلة تحقيقات نافعة ، وملاحظات قيمة ، وإثارة لمشاكل هامة ، وحرص أيضا على أن يختم الكتاب بدليل وفهرس للأعلام ، فيسر النفع به وسهل على القراء متابعته .

وإذا كان نشر المخطوطات عملا مضيئا حقا ، فإنه لإحياء تراث ، وإخراج من عالم الظلمة إلى عالم النور ، وشرط أساسى لاستكمال الدرس والبحث ، وهو لهذا كله جدير بما يبذل فيه من عناء وجهد .

إبراهيم مذكور

## مقدمة الناشر

(١)

ترددت كثيرا فيما ينبغي أن أكتب وما ينبغي أن أترك الكتابة فيه — في هذه المقدمة ؛ من المسائل العديدة المتنوعة المتصلة بكتاب البرهان من منطق ابن سينا ؛ لأن بعض هذه المسائل — مع أهميتها وجدارة البحث فيها — تتطلب دراسات طويلة عميقة وواسعة قد تخرج بي عن الغرض الذي تونى من مجرد نشر الكتاب نشرأ علميا محققا . ولذلك كان لابد لي من الترام طريق وسط بين الإفراط والتفريط . بين أن أحاول معالجة كل شيء يتصل بالكتاب ؛ وبين أن أقف منه موقف الناشر للنص المحقق له وحسب . فاخترت من جملة المسائل الكثيرة التي فكرت فيها ما هو بنص الكتاب ألصق ؛ وبحقيق الغرض المنشود من نشره أوفى . وكانت أولى المسائل التي برزت أهميتها في نظري بعد أن أعددت النص وحققته ، وشعرت أن من واجبي أن أعالجها في شيء من التفصيل ؛ هي تحليل مادة الكتاب برمته، وعقد مقارنة بينه وبين كتاب البرهان لأرسطو<sup>(١)</sup> لمعرفة مدى ما أخذه ابن سينا من المعلم الأول ؛ ومدى ما استقل به عنه . وقت بذلك فيما يراه القارئ في النصف الثاني من هذه المقدمة .

ولما اطلمت على المقدمة القيمة التي صدر بها الدكتور ابراهيم مذكور القسم الأول من منطق ابن سينا — المدخل — وتحدث فيها عن كتاب الشفاء في جملته ؛ من حيث موضوعه وقيمه العلمية ومبطلته من بين مؤلفات الشيخ الرئيس ؛ وصلته بمؤلفات أرسطو وأثره في العالم الإسلامي ، والعالم المسيحي في القرون الوسطى ، وأسلوب الكتاب ومنهجه إلى غير ذلك ، أيقنت أنه بذلك كفاني بثونة الخوض في بعض النواحي التي كنت أعتم الخوض فيها : على الأقل النواحي العامة التي تصدق على كتاب الشفاء برمته ، كما تصدق على كل جزء من أجزائه . ولكن لما كان لكل قسم من أقسام هذه الموسوعة العلمية الضخمة المعروفة بالشفاء طابعه الخاص وظروفه المعينة، ووحدته الموضوعية، بل والمنهجية مما يتحتم معه التنبيه إلى الخصائص الذاتية المميزة لكل فن من فنون الكتاب،

(١) وهو المعروف بأورد بقطيكا (أي البرهان) أو أنا لوطيكا الثانية، ويسمى أحيانا أنا لوطيكا الأوانرو والتحليلات الثانية

حاولت بدورى أن أبرز خصائص كتاب البرهان التى ينفرد بها ، والتى قد يشاركه فيها بعض أجزاء منطق الشفاء الأخرى التى لا يزال يشتغل الزملاء بإعدادها للنشر . وقد قصرت القول فى هذه المقدمة على الموضوعات الآتية :

( ١ ) أهمية الكتاب ومزله من كتب ابن سينا الأخرى .

( ٢ ) مادته وصلته ببرهان أرسطو .

( ٣ ) منهجه فى التأليف وقيمه .

( ٤ ) أسلوبه .

( ٥ ) نظامه .

( ٦ ) مخطوطاته واختيار النص المنشور .

( ٧ ) تحليل مادة الكتاب ، وبيان الصلة بينها وبين كتاب أرسطو . وهو موضوع البحث فى النصف الثانى من هذه المقدمة .

## ١ — أهمية كتاب البرهان ومزله من كتب منطق الشفاء :

ليس من شك فى أن كتاب البرهان — وهو الجزء الخامس من منطق ابن سينا ، والرابع من منطق أرسطو — هو أهم جزء من أجزاء المنطق على الإطلاق ، بل هو منها بمنزلة القمة من هرم المنطق الضخم المعقد البناء ، أو بمنزلة الثمرة من الشجرة المتشعبة الفروع المتشابكة الأغصان ، لأنه يعالج المنهج الذى يسترشد به العقل الإنسانى فى محاولة الوصول إلى أرقى درجة من درجات المعرفة الإنسانية ، بل أرقى نوع من أنواعها — أعنى العلم البقى الدائم فيما يزعم الفلاسفة . فلا غرابة أن يصله ابن سينا كما وصله أرسطو من قبل بكثير من أمهات مباحث الفلسفة الأنطولوجية والأبستمولوجية من جهة ، و بكثير من مباحث الألفاظ والقضايا والقياس التى عرض لها ابن سينا فى الكتب الأربعة السابقة على البرهان من جهة أخرى .

وليس من شك أيضا فى أن كتاب البرهان أعقد كتب المنطق وأصعبها فهما على الإطلاق ، وهى صعوبة نلمسها فى كتاب ابن سينا كما نلمسها فى كتاب أرسطو ، على الرغم من المجهود المضنى الذى بذله الأول فى إيضاح وتبسيط ما استغلق من معانى الثانى .



وقد أدرك ابن سينا الصلة الوثيقة بين البرهان والحد ( التعريف ) ، فلم يعتبر كتاب البرهان قاصرا على البرهان ، بل اعتبره كتاب البرهان والحد معا <sup>(١)</sup> . وذلك لأنه جعل الغاية من الكتاب إفادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي : والموقع للتصديق اليقيني هو البرهان ، والموقع للتصور الحقيقي — الذى هو إدراك ماهية الشيء — هو الحد . وهذه الصلة ظاهرة في الفصول وأجزاء الفصول التى يقرن فيها ابن سينا — متبعا فى ذلك أرسطو — البرهان بالحد ، ويبين أهمية الحدود فى الأقيسة البرهانية .

وقد كان الأولى — إذا روعى شرف الموضوع — أن يقدم كتاب البرهان على غيره من كتب المنطق الأخرى ، إذ أن موضوعه أشرف الموضوعات — وهو الحق واليقين — ولكنه وضع الخامس فى الترتيب لاعتبارات تعليمية ، وللتدرج بالناشئ فى سلم المنطق من البسائط إلى المركبات : من التصورات إلى التصديقات ، ومن القضايا إلى الأقيسة إطلاقا ، ومن الأقيسة إطلاقا إلى الأقيسة الخاصة التى منها البرهان . لذا تأخر كتاب البرهان فى الترتيب عن كتب المدخل والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى ، وكان تأخره أمرا طبيعيا لاعتبار التدرج التعليمى الآنف الذكر . أما تقدمه على كتاب الجدل ، فمسألة لا يرى ابن سينا فيها وجها قويا يدافع عنه ، بل على العكس يرى أن تأخر البرهان عن الجدل قد يكون أفضل من بعض الوجوه : إذ النظر فى الجدل توطئة نافعة للنظر فى البرهان ، وإذ المادة الجدلية أعم من المادة البرهانية .

## ٢ — مادة الكتاب والصلة بينه وبين برهان أرسطو :

لهذه المسألة شقان يجب النظر فى كل منهما على حدة ، لكى تتضح أماننا الصلة بين كتاب البرهان الذى وضعه ابن سينا ونظيره الأرسطى : الشق الأول هو مدى ما أفاده ابن سينا من المعلم الأول وإلى أى حد تابعه ، أو حاذاه على حد قوله — واستمد مادته منه ، والثانى عن الطرق التى بها وصلته هذه المادة الأرسطية ، فإنه مما لا شك فيه أنه لم يكن يعرف اللغة اليونانية ، ولم ينقل عن المعلم الأول نقلا مباشرا ، بل كان ذلك عن طريق ترجمة عربية ما لنص البرهان الأرسطى ، والشروح اليونانية التى وضعها الإسكندر الأفروديسى ويحيى النحوى . وكذلك عن شروح وتعليقات عربية كلك التى وضعها الفارابى .

(١) راجع الفصل الأول من المقالة الأولى : آخر الفصل .

أما الذي الأول فقد عالجته فيما قمت به من مقارنة بين نص ابن سينا ونص أرسطو ، حيث وضع وضوحا تاما أن مادة البرهان السينوى مستمدة في مجملتها من كتاب البرهان الأرسطى وشروحه ، وإلى حد ما من كتب أرسطو المنطقية الأخرى وكتبه غير المنطقية . غير أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ؛ فهو أقوى في المقالتين الثالثة والرابعة حيث يلخص في الأولى فصول المقالة الأولى الأرسطية ، ويلخص في الأخرى فصول المقالة الثانية ؛ ويخاض المعلم الأول خطوة خطوة ، ويقتبس منه اقتباسا مباشرا أحيانا . ولكن هذا الأخذ أضعف في المقالتين الأولى والثانية حيث نهج في تأليف فصولها نهجا آخر .

ولما كان برهان ابن سينا — من ناحية مادته على الأقل — صورة عربية من صور برهان أرسطو ، ونقلت هذه الصورة عن الأصل الأرسطى نقلا غير مباشر كما قلنا ، لزم النظر في الشق الثانى من مسألتنا ، ووجب البحث في المراحل التي مر بها البرهان الأرسطى في طريق وصوله إلى الشيخ الرئيس ؛ فإن الصلة التي تربط ابن سينا بمتبرج أرسطو لا تقل في نظرنا أهمية عن تلك التي تربطه بأرسطو نفسه : إذ عليه عول ، وعنه أخذ أخذًا مباشرا . بل ربما كان لترجمته أثر غير قليل في فهم ابن سينا لمادة البرهان ، ودقته أو عدم دقته في فهمها وصياغتها .

والذى نعرفه من المراجع التي بين أيدينا أن كتاب البرهان لأرسطو قد نقل إلى اللغة العربية على مرحلتين : نقله إلى السريانية إسحق بن حنين — وكان أبوه قد سبقه إلى نقل الكتاب ولم يتمه — ثم نقل أبو بشر متى بن يونس المترجم النسطورى ، ترجمة إسحق إلى العربية على حد قول ابن النديم <sup>(١)</sup> وهذه هي الترجمة التي نشرها سنة ١٩٤٩ الدكتور عبد الرحمن بدوى في المجلد الثانى من منطق أرسطو . ولكن البحث العلمى الحديث قد كشف عن ترجمة عربية أخرى لبرهان أرسطو لم يشر إليها صاحب الفهرست ، وأشار إلى أجزاء باقية منها الدكتور مينو بالويلو Mino Paluello على ما ذكره الدكتور ريتشارد فالترس R. Walzer في مقال له عن الترجمات العربية لأرسطو <sup>(٢)</sup> وقال إن ابن رشد ومعاصرا لاتينيا له هو جرارد الكريمنى Gerard of Cremona (المتوفى سنة ١١٨٧) قد أشارا إلى هذه الترجمة الأخرى المجهولة المؤلف <sup>(٣)</sup> وانتفعا بها .

(١) راجع الفهرست ص ٣٤٨ (٢) راجع مجلة Oriens المجلد السادس سنة ١٩٥٣ ص ٩١ — ١٤٢

(٣) يرجع الدكتور فالترس أن مترجما شخص اسمه مرايا Maraya اعتمادا على إشارة إليه وردت في أحد الطبقات على ترجمة أبي بشر (أظهر نشره الدكتور بدوى ص ٣٧٩) . ولكنه ترجيح بدون مرجع ظاهر حتى الآن ، ولا بد وأن يكون مجرد حدس وتخمين

أما عن شروح برهان أرسطو ، فيقول ابن النديم : ”شرح ثامسطيوس هذا الكتاب شرحا تاما ، وشرحه الإسكندر ولم يوجد ، وشرحه يحيى النحوى . ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى ( بن يونس ) كلام فيه . وشرحه أبو بشر متى والفارابى والكندى“ . ومعنى هذا أن أبى يحيى المروزى أستاذ أبى بشر كان أول شارح لكتاب البرهان الأرسطى فى العالم الإسلامى ، وأغلب الظن أنه كتب شرحه بالسريانية لأنها كانت اللغة التى ألف بها <sup>(١)</sup> . وأما أول شارح باللغة العربية لهذا النص فأبو بشر متى بن يونس الذى فسر — على حد قول القفطى ”الكتب الأربعة فى المنطق بأسرها ، وعليها يعول الناس فى القراءة“ . ثم تلاه الفارابى فكتب تعليقات على البرهان لم تتح لى فرصة الاطلاع عليها بعد <sup>(٢)</sup> . أما شرح الكندى الذى يشير اليه ابن النديم فلا نعلم عنه شيئا ؛ بل على العكس نعلم أن الكندى لا يذكر كتاب البرهان لأرسطو إلا قليلا ، فى حين أنه يفصل القول فى المقولات والعبارة والتحليلات الأولى .

وأما الشروح اليونانية على برهان أرسطو لثامسطيوس والأسكندر ويحيى النحوى فقد كان معروفا عند العرب منها على الأقل الاثنان الأخيران ، والأرجح أنهما نقلتا إلى اللغة العربية .

هكذا كان الحال فى شأن برهان أرسطو وشروحه فى العالم العربى إلى عهد ابن سينا ، فمن أى مصدر من هذه المصادر استمد مادته فى برهانه ؟ لقد اطلع من غير شك على ترجمة عربية ، لأنه يشير صراحة إلى مترجم ما من غير أن يذكر اسمه حيث يقول :

”ثم إن المترجم يقول إن معنى أنك تقول فى لغة العرب . . . .“ <sup>(٣)</sup> فهل كانت هذه الترجمة ترجمة أبى بشر متى بن يونس أم ترجمة أخرى ؟ ولئن كانت ؟ كان المترجم الذى يشير إليه ابن سينا على اللسان باللغة اليونانية ، لأنه — فى الموضع الذى اقتبس منه — يناقش مسألة لغوية يونانية ، فمن يأتى كان ذلك المترجم الذى ترجم برهان أرسطو إلى اللغة العربية ، وكان يعرف اللغة اليونانية ؟

ولقد اطلع ابن سينا من غير شك أيضا على شروح للبرهان الأرسطى كما يدل عليه قوله : ”وقد أوردوا فى الشروح“ ، وقوله ”فهذه الأقوال مما قيلت فى التعليم الأول وفى الشروح“ <sup>(٤)</sup>

(١) قال القفطى (ص ٣٦) ”ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى كلام فيه ، والظاهر أنه سريانى“ .

(٢) وهى موجودة فى مجموعة قفا سيرة على منطق أرسطو وتعالى ابن بجه عليها فى نسخة خطية بالأسكود بال رقم ٦١٢ . راجع ما يتصل بتعليقات الفارابى ، الفهرست ص ٢٦٣ ، والقفطى ٢٧٩ — ٢٨٠ وابن أبى أصيبعة ٢ ص ١٣٨ .

(٣) انظر ١١١٨ ، ولم أجد كلام هذا المترجم فى ترجمة أبى بشر لكتاب البرهان ولهذا دلالة .

وقوله "من الناس من رأى أن الأُصوب هو . . . .<sup>(١)</sup>"، وقوله "فأما بعض المفسرين فيقول . . . .<sup>(٢)</sup>" وغير ذلك من العبارات الكثيرة التي تدل على أنه لم يستفد في كتابه بترجمة عربية لبرهان أرسطو وحسب ، بل وباراء الشراح والمفسرين أيضا :

بل لا يخافنى شك في أنه عرف شرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى على برهان أرسطو في صورة ما : إن لم يكن في نصوص عربية كاملة لهذين الشرحين ، فعلى الأقل في بعض أجزائها التي تسربت إلى بيتات المشتغلين بالمنطق الأرسطى من السريان الذين كان لهم علم باللغة العربية مثل متى بن يونس ، أو المناطقة المسلمين مثل الفارابى . وأغلب الظن أنه اطلع على تعليقات الفارابى على "أنا لو طيقا الثانية" وانتفع بها إلى حد كبير كما انتفع بهذا الفيلسوف في كل فن من فنون الفلسفة أَلَف فيه . أما معرفته بشرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى فدليل على المثال الآتى :

في الفصل الثالث من المقالة الثالثة يقتبس ابن سينا من التعليم الأول — الذى هو منطق أرسطو — فيقول : "فقد قيل في (التعليم الأول) ما هذا لفظه : "وأىضا في الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا كان أخبر بالعلّة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها ، لم يكن برهاناً على (لم) بل على (إن) . وفى تعليقه على هذه الفقرة الأرسطية يورد خلافاً فى رأى ابن الإسكندر ويحيى النحوى فى تفسير كلمة (خارجا) من غير أن يذكر اسميهما فيقول :

"لكن قوله (أى أرسطو) "الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا" يحتمل وجهين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول، بل على ترتيب (الشكل) الثانى، فيكون الحد الأوسط (خارجا) ولا يكون أعطى العلّة القريبة . . . . وهذا التأويل أظهر ، ويكون إنما نسب إلى الشكل الثانى لأنه كما علمت أولى بالسلب ، وهذا يقع فى البراهين السالبة أكثر ، وإن كان قد يقع فى المرجحة . فأما التفسير الثانى ، وهو الأُصوب وإن لم يكن الأظهر ، فهو يعنى بالأوسط الأوسط فى القياس والوجود جميعا — وهو العلّة القريبة على أنها منعكسة : ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب فى أجزاء القياس ، بل ترك من خارج" (٣)

ومن الواضح أن الوجه الأول يعبر عن رأى الإسكندر ، والثانى عن رأى يحيى النحوى كما يدل عليه ما ورد فى هامش ترجمة متى بن يونس ، تعليقا على الفقرة الأرسطية نفسها ، وهو :

”أبو يحيى (المروزى) عن الإسكندر قال : يريد (أى بقوله خارجا) نظام الشكل الثانى . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصح الأقاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : إن كان لا يخبر بالعلة نفسها . قال لى الشيخ الفاضل يحيى ابن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك“<sup>(١)</sup>. ولا يكاد يخرج التعليق الطويل الذى دلتق به ابن سينا على الفقرة الأرسطية عن هذا .

نعم ليس من اليسير ، إن لم يكن مستحيلا ، أن نستقصى كل ما أخذه ابن سينا عن شراح أرسطو ، ولا أن نرد ذلك الذى أخذه إلى مصادره من كلامهم ، مع اعترافنا بقيمة مثل هذا البحث لو أمكن الاضطلاع به ، لأننا لم ندرس تعليقات الفارابى على ”أناطوطيقا الثانية“ بمد ولا شرح متى بن يونس الذى قال فيه القفطى إنه كان عماد قراء المنطق ، ولا نعلم على وجه التحديد ما وصل إلى العالم العربى من شرحى الإسكندر ويحيى النحوى ، أو شرح غيرهما . فانقف فى هذه المسألة عند هذا الحد إلى أن ينكشف لنا وجه جديد من وجوهها .

وإذا كانت ابن سينا قد استمد بعض مادة كتابه فى البرهان من شراح أرسطو ، فقد استمد الجزء الأكبر والأهم منه من النص الأرسطى نفسه : ذلك النص الذى حاذاه — على حد قوله — وأخذ مسائله بترتيبها واصطلاحاتها وأمثلتها على النحو الذى وضعه أرسطو كما تشهد بذلك مقارنتنا بين النصين .

والآن نتساءل : أى نص عربى لبرهان أرسطو كان ذلك الذى عرفه ابن سينا وأخذ عنه ؟ لو لم نعلم أن ترجمة عربية أخرى غير ترجمة أبى بشر متى بن يونس قد وجدت ، لجزمنا بأن ترجمة أبى بشر كانت مصدره ، ولكننا نعلم الآن أن ترجمة أخرى وجدت واستعملها ابن رشد وغيره ، فهل كانت تلك الترجمة التى نجهلها ونجهل اسم واضعها حتى اليوم هى التى استعملها ابن سينا أيضا ؟ أم أنه استعمل ترجمة متى مع الشرح الذى وضعه ؟ . أما أنه اعتمد على ترجمة

(١) منطق أرسطو - ٢ ص ٣٥١ هامش ١

متى وحدها ، فأمر لا أكاد أصدقه أو أتصوره ، لأنها ترجمة حرفية مستخلقة المعنى ، مستحيلة :  
الفهم ، مجافية للذوق العربي ، خارجة على أبسط قواعد اللغة .

وقد عرف القدماء لهذا المترجم — مع علو كعبه في المنطق — هذه العجمة وهذه الركاقة في التعبير ، فوصفوه بما يستحق أن يوصف به . يقول فيه ابن النديم : ” وكتبه مطرحة مجفوة لأن عباراته كانت عطفية غلقة “<sup>(١)</sup> . وفي اعتقادي أنه أسوأ مترجمي ”الأرجانون“ على الإطلاق إذا قورن بإسحق بن حنين الذي نقل ”المقولات“ و ”العبارة“ أو بابي عثمان الدمشقي الذي نقل ”الجلد“ أو غيرهما . لهذا أعتقد أنه من المستحيل أن تلك الترجمة الغلقة التي نعرفها له كانت وحدها مصدر كتاب البرهان الذي عرض ابن سينا مادته عرضا واضحاً مفهوماً ، اللهم إلا إذا استعان على فهمها بشرح أبي بشر نفسه أو شرح آخرين . غير أن هذه دعوى يعوزها التدعيم من جانب آخر ، ولذا أخذت أقارن بين النصوص الأرسطية التي اقتبسها ابن سينا في كتابه اقتباساً مباشراً ونص على أنها من أقوال المعلم الأول بلفظها ، وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر ، على أجد مطابقة بينها فلم أجد هذه المطابقة تامة إلا في حالة واحدة هي الآتية :

يقول ابن سينا . واعلم أنه لما سُمِعَ ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل . ”بجميع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يتبينها ، إن كان أخذها لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها وضعا ، وهي أصل موضوع : أعني الوضع لا على الإطلاق ، لكنها عند ذلك فقط . فاما إن هو أخذها من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد ، أو من حيث ظنه على ضد ، فإنما يصادر عليه مصادرة “<sup>(٢)</sup> .

وهذه الفقرة واردة بمخذافيها وبنصها في الترجمة العربية لأبي بشر<sup>(٣)</sup> وليس بين النصين من فرق سوى أن قوله ”إن كان أخذها لما هو مظنون عند المتعلم“ يقابله في نص أبي بشر ”إن كان أخذها لما هو مظنوننا عند المتعلم“ . ومراده بقوله ”لها“ الأقوال الموضوعية .

(١) الفهرست ط مصر ص ٣٦٧ : واللفظي بالكسر الألكن .

(٢) انظر و ٩٦ ب من برهان ابن سينا

(٣) منطق أرسطو ص ٢٠ ص ٣٤٠ وهذه الفقرة ترجمة للنص الأرسطي الوارد في ٧٦ ب ٢٥ — ٥ .

أما الاقتباسات الأخرى فلا مطابقة بينها وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر ، بل هي تقاربها في المعنى وتختلف عنها في اللفظ ولتوضح هذا النوع بالمثال الآتى :

يقول ابن سينا : . فقد قيل في التعليم الأول ما لفظه : ”وأيضاً في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجاً إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبرها نفسها لم يكن برهان على (لم) بل على (إن)“<sup>(١)</sup> ويقول أبو بشر في ترجمة الفقرة ذاتها : وأيضاً في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على إن الشيء لا على لم هو ، إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها“<sup>(٢)</sup> .

وبالمقارنة بين النصين ، وبينهما وبين النص الأرسطى الأصلي نلاحظ ما يأتى :

أولاً — أن قول ابن سينا . إنما يكون البرهان على ”لم هو“ إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، ليس وارداً على هذا النحو في ترجمة أبي بشر .

ثانياً — أن ترتيب الجمل في النصين مختلف .

ثالثاً — أن ابن سينا استعمل كلمة ”الأوسط“ و ”إذا“ و ”إن“ في حين استعمل أبو بشر ”الأوسط“ . ”وإن الشيء“ ”وإذا“ .

رابعاً — أن نص أبي بشر أقرب إلى النص الأرسطى الأصلي من نص ابن سينا .

أما جميع ما يذكره ابن سينا مما يشعر أنه اقتباس من أرسطو ، وذلك في الحالات التي يقول فيها ”وقيل في التعليم الأول كيت وكيت — وهو في الحقيقة لا يقتبس معنى أرسطيا ، وإنما يلخص ويشرح فكرة أرسطية — فلا مطابقة بينه وبين ترجمة أبي بشر على الإطلاق . نذكر من هذا النوع المثال الآتى :

يقول ابن سينا :

”وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف

(١) أنظر ١٠٦ ب من برهان ابن سينا

(٢) منطق أرسطو ٢ ص ٣٥١ : ٧٩ ب ١٣ — ١٥



اللون عند علم العدد ، وعلم ظاهرات الفلك تحت علم أحكام النجوم — أى — كام علم الهيئة فإن هذه العلوم تكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما متواطئ الاسم <sup>(١)</sup>

ويقول أبو بشر :

فأما فى علمين مختلفين فيكون على نحو آخر : وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر فى أحدهما ( أى برهان إن وبرهان لم ) والعلم الآخر فى الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هى جميع العلوم التى حال أحدهما ( أحدها ؟ ) عند الآخر هى هذه الحال التى أنا واصفها : وهى أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم ( علم ؟ ) المناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المحسبات ، وعلم تأليف اللون عند علم العدد ، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد أن تكون هذه العلوم متواطئة أسماؤها <sup>(٢)</sup>

فهنا يبدو الفرق واضحاً بين النصين : بين الترجمة الحرفية لنص أرسطو لأبى بشر، والتلخيص الحر لمعانى هذا النص ، لابن سينا .

يظهر من كل ما تقدم إذن، أن دعوانا بأن ابن سينا لم يعتمد على ترجمة أبى بشر وحدها، لاتزال قائمة ، وأن المقارنة بين ما اقتبسه ابن سينا من أقوال أرسطو بلفظه ، وبين نظير ذلك فى ترجمة أبى بشر ، قد أتت معززة لهذه الدعوى . أما اتفاقهما فى الحالة الواحدة التى ذكرتها ، فقد يكون محض اتفاق بين مترجمين ترجما نصاً واحداً .

بقى إذن احتمالان اثنان لاثالث لهما : الأول ، أن ابن سينا إن كان انتفع بترجمة أبى بشر، فقد انتفع بها مع شرح أبى بشر عليها — لا عاياً وحدها . الثانى، أنه استعمل الترجمة الأخرى التى عرفها ابن رشد من بعده ، واستفاد من الشروح المختلفة التى وضعت على كتاب البرهان الأرسطى، فيما أورده من تعليقات وشروح على النصوص الأرسطية . وإنى إلى هذا الاحتمال أميل .

### ٣ — منهج الكتاب :

لم ياتم ابن سينا طريقة واحدة فى معالجته لموضوعات كتاب البرهان كلها، ولذا اختلفت فصول كتابه اختلافاً بيناً فى المنهج وطريقة العرض . فبعض الفصول لا تعدو أن تكون تلخيصاً للأفكار

(٢) منطق أرسطو - ج ٢ ص ٢٥٢

(١) برهان ابن سينا ١١٠٧

الأرسطية ، سار فيها على نفس النمط الذى سار عليه أرسطو فى كتابه ، وعرضها فقرة فقرة ، شارحا لها تارة ، ومعلقا عليها تارة أخرى ، وهى الفصول التى صرح أنه حاذى فيها المعلم الأول : وهذه المحاذاة واضحة كل الوضوح فى جميع فصول المقالين الثالثة والرابعة اللتين لخص فيهما أهم ما أورده أرسطو فى الفصول ١٣ - ٣٤ من مقالاته الأولى ، وجميع فصول المقالة الثانية . وكثيرا ما يتخلل شرحه وتعليقه اعتراضات يثيرها فى صورة " فإن قيل كذا وكذا " ويجب عنها إجابة منتصرة لتعاليم أرسطو غير خارج على أقواله .

وفى الكتاب تردد غير قليل من الفصول التى جمع ابن سينا مادتها من أجزاء مختلفة من كتاب البرهان الأرسطى ولم يلتزم فيها ترتيبه ، أو جمعها منه ، ومن غيره من كتب أرسطو المنطقية الأخرى ، ثم شرحها وفصل القول فيها ، وهذا النوع غالب فى فصول المقالة الثانية . والنوع الثالث من الفصول ، تلك التى استقل فيها عن أرسطو بعض الشيء فوضعها وضعا واستوحى فيها أقوال الشراح . وينطبق هذا الوصف على الفصول الأولى من المقالة الأولى من الكتاب .

وقد يتبادر إلى الذهن أن ابن سينا لا يصح أن يوصف بأنه " مؤلف " لكتاب البرهان ، لأنه لم يضع كتابا جديدا ولم يتكرر نظريات منطقية لم يسبق إليها ، ولم يتجه بنظرية البرهان الأرسطية وجهة جديدة أو يتقدمها ؛ وأن الأجدد أن يوصف بأنه جامع لمسائل البرهان الأرسطى ، عارض وشارح ومبسط لها .

ولكن هذا حكم فيه الكثير من القسوة والمخافة للعدل والإنصاف . فإننا لا نستطيع أن نصف ابن سينا بأنه شارح لكتاب البرهان الأرسطى على نحو ما نصف ابن رشد أو أى شارح أرسطى آخر ، لأنه لم يمن بتفسير النص الأرسطى بقدر ما عنى بتوضيح القواعد الأرسطية ، كما أنه لم يكن جماعا لمادة أرسطو فى البرهان على نحو ما وضعت المجاميع والمختصات للكتب الأرسطية . بل هو جماع يختار ما يرتضيه من الآراء ويترك ما لا يرتضيه ، ويرائم بين ما يختاره فى نسق منتظم متماسك ، ويناقش كل هذا ويعالاه ويفسره . على أن ابن سينا لم يلتزم فى كتابه حدود كتاب البرهان الأرسطى بل تجاوزها فى استطراداته إلى ميادين أخرى من ميادين المنطق ، بل إلى ميادين علم النفس والطبيعة وما بعد الطبيعة مما قد نجد فى كتب أرسطو الأخرى غير البرهان . ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن شرح القاعدة الأرسطية القائلة : إنك إذا فقدت حاسة فقدت علما ما ، يستطرد فيذكر مسائل هى فى صميم علم النفس ونظرية المعرفة ، ويتكلم عن العلم

المكتسب بالحواس ، والعلم المكتسب بغيرها ، ويدل على إمكان الوصول إلى المعاني العقلية المجردة ، وغير ذلك مما بسطه فيما بعد في كتاب الإشارات <sup>(١)</sup> .

وإذا لم يكن لابن سينا فضل تأليف كتاب جديد في البرهان ، بل كان مجهوده فيه مجهود جامع ملخص عارض ، شارح معقب معلق على برهان أرسطو ، فأين فضله إذن ، وما هي قيمة كتابه ؟ الحق أن فضله إنما هو في هذه كلها مجتمعة . وليس بقادح في قيمة كتابه أن مادته في جوهرها هي مادة البرهان الأرسطي .

لم تكن المهمة التي اضطلع بها ابن سينا مهمة سهلة أو هينة ؛ فقد كان عليه أن يعرض — لأول مرة في تاريخ المنطق في العالم الإسلامي — صورة من صور البرهان الأرسطي في لغة ، إن لم تكن واضحة الوضوح كله ، فهي على الأقل مفهومة خالية من الركاكة والاستغلاق اللذين نجدهما في ترجمة أبي بشر متى بن يونس ، وليست موضوعات البرهان الأرسطي من الموضوعات التي يسهل فهمها واستيعاب معانيها ومراميها حتى على المتمرسين بصناعة المنطق والفلسفة ، بل تحتاج إلى تأمل عميق وفهم دقيق وإحاطة شاملة بالتراث الأرسطي المنطقي والفلسفي . كما أن لغة أرسطو في البرهان ليست باللغة المستقيمة الواضحة ، بل هو أعقد وأعرض كتبه المنطقية وأكثرها تركيزاً على الإطلاق .

فلذا استطاع ابن سينا أن يخرج للعالم العربي ، في منبر هذه الظروف المظلمة ، ومن غير استعانة بأستاذ ما ، كتاباً في نظرية البرهان يمكن فهمه واستساغته : كتاباً كان معتمد كل باحث عربي في العالم الإسلامي من بعده ، كان ذلك فضلاً عظيمًا له ولكتابته ، ونصراً مبیناً لعبقريته .

#### ٤ — أسلوبه :

إننا لا نطلب عادة ممن يكتبون في مادة كمادة المنطق ، جمالا في الأسلوب ، أو روعة وأناقة في التعبير ، فإن طبيعة العلم نفسه تأبى ذلك عليهم . وإنما ألزم مانظرهم به الدقة في التعبير والتحليل والقصد في الألفاظ ، والبساطة في اللغة ، والوضوح في الفكرة ، والترتيب المنطقي المتسلسل المترابط . ولابن سينا في كتاب البرهان حظ غير قليل من هذه الصفات جميعها : فقد عنى ماوسعه الجهد بليضاح الأفكار المنطقية ، وقصد إلى أقصر الطرق في التعبير عنها ، متحاشيا لغو القول

(١) راجع الإشارات في النظم الرابع في الوجود وعلاؤه .

والتكرار فيه ، وجانب الملاحظات اللفظية جملة . ومع كل هذا لم يخل أسلوبه من شيء من الجملة أحيانا وثبو عن الذوق العربي السليم ، كما لم يخل من إبهام وغموض . وليس هذا قاصرا على أسلوبه في هذا الكتاب ، بل هو الغالب عليه في جميع مؤلفاته عدا كتاب الإشارات والتنبيهات ، بل عدا الأنماط الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يرتفع أسلوب ابن سينا إلى مرتبة من البيان لاعهد لنا بها في كتبه الأخرى .

كما أننا يجب ألا ننسى أن ابن سينا كان غريبا على اللغة العربية ، وأنه ككل غريب على لغة إن ملك زمامها لم يملك ذوقها ، كما أننا يجب ألا ننسى أنه يميل في تاريخ نقل التراث اليوناني إلى العالم الإسلامي ، المرحلة الوسطى بين مرحلتين : أولاهما مرحلة الترجمة حيث كانت لغة الفلسفة لا تزال بجة قفقة ، والأسلوب الفلسفي مقيدا غامضا ، روعى فيه أمانة النقل من الأصول المترجمة أكثر مما روعى فيه الصقل والبساطة والوضوح . والمرحلة الأخرى مرحلة التحرر التام من قيود الترجمة ومقتضياتها ، وهي مرحلة التأليف الحر التي أعقبت عصر ابن سينا كما نراها واضحة في تأليف الغزالي مثلا . أما ابن سينا فيقف وسطا بين هذين الطرفين : فهو متحرر نوعا ما من التحرر ، ولكنه مقيد أيضا نوعا ما ، لشدة حرصه على متابعة الأصول اليونانية التي يستمد منها مادته . وهذه ظاهرة نلمسها في كتاب البرهان بوجه خاص .

وفي أسلوب البرهان صفات أخرى من أجلها يستعصى فهمه على القارئ أحيانا : من أبرزها طول الفقرات وتداخل أجزائها وكثرة الجمل المعترضة فيها . ومنها استعمال الفاءات بغير حساب . وكمن مرة وقفت طويلا عند كلمة تسبقها "فاء" فلم أتين في وضوح أنها ابتداء جملة جديدة أو تمة لجملة سابقة ، أو استئناف لقول أو عطف أو تفسير ! ولذا كان وضع نقط الوقف والفواصل بين الجمل من أصعب الأمور التي واجهتها في إعداد النص ، مع أن على هذه النقط والفواصل يتوقف فهم الكتاب فهما صحيحا .

وعلى الرغم من كل هذا فأسلوب ابن سينا في البرهان أسلوب علمي دقيق ، وإلى حد كبير جلي واضح . وقد كان من غير شك أسلوبا موفيا بغرض المؤلف وأغراض العصر الذي عاش فيه ، وإن لم يعد اليوم موفيا بأغراضنا بعد أن فرقت القرون العشرة الماضية بيننا وبينه ، وابتعدت بين أسلوبنا وأسلوبه . ولن نستطيع أن نزع بمجلة الزمان هذه القرون العشرة فتجعل من كل دارس للنطق الأرسطي تلميذا كابن سينا أو أبي بشر متى بن يونس .

## ٥ — نظامه وأجزاؤه :

يتألف كتاب البرهان لابن سينا من أربع مقالات متقاربة في أحجامها ، بينما يتألف برهان أرسطو من مقالتين تقرب أولاهما من ضعف الثانية . وقد جرى ابن سينا في برهانه ، بل وفي جميع كتبه المنطقية في الشفاء على سنة أرسطو ، فقسم الكتاب إلى مقالات ، والمقالات إلى فصول ، والفصول إلى فقرات ، ولكنه في البرهان لم يلتزم نهج أرسطو في عدد الفصول ولا عناوينها ، كما لم يلتزم في عدد مقالات الكتاب . ولذا نجد تداخلا كبيرا بين فصول الكتابين وبين موضوعاتهما . وبينما يفرد أرسطو لموضوع واحد فصلا برمته ، يعرض ابن سينا لموضوع هذا الفصل تحت عنوان مخالف لعنوان أرسطو ؛ وقد يعرض له في ثنايا كلامه عن موضوع آخر لم يفرد له أرسطو فصلا خاصا . ذلك لأن ابن سينا اختار لفصوله من مسائل البرهان الأرسطى ما شاء أن يختار ، وجمع كل طائفة متلازمة من هذه المسائل في فصل من الفصول ، وإن كان أحيانا يعرض المسألة الواحدة في أكثر من فصل واحد ، فيثيرها في موضع ثم يستأنف القول فيها في موضع آخر .

والظاهر أنه اختار عناوين فصوله — على افتراض أنه هو الواضع لهذه العناوين — وهذا ما أشك فيه — على غير قاعدة ثابتة . فبعض العناوين قصير منصب على موضوع بعينه ، مع أن الفصل المعنون به يحتوي هذا الموضوع وغيره ؛ وبعضها طويل يفصل الموضوعات المختلفة التي تعالج تحتها . ولا يكاد يتفق واحد منها مع واحد من فصول برهان أرسطو ، مما كان له أثره في الصعوبات التي عانيتها عند ما حاولت مقارنة النصين .

ولا يختلف الكتابان في عدد المقالات والفصول وعناوين الفصول لحسب ، بل يختلفان اختلافا بينا في الحجم . فبرهان ابن سينا أكبر من ضعف برهان أرسطو بفضل ما أضافه إلى المادة الأصلية من شروح وتعليقات واستطرادات .

ويحتوي الكتاب على واحد وأربعين فصلا : إثنا عشر منها في المقالة الأولى ، وعشرة في الثانية ، وتسعة في الثالثة ، وعشرة في الرابعة ، في حين يحتوي كتاب أرسطو على ثلاثة وخمسين فصلا : أربعة وثلاثون منها في المقالة الأولى وتسعة عشر في الثانية . ويرجع السبب في هذا الفرق في عدد الفصول إلى أن أرسطو فصل مادة كتابه تفصيلا لم يلتزمه ابن سينا .

وتقسيم ابن سينا لمقالات كتابه على غير أساس واضح ، وإن كنا نستطيع أن نقول بوجه عام إنه قصد أن تكون المقالتان الأولى والثانية في المسائل العامة المتصلة بالبرهان من غير مراعاة لمحاذاة أرسطو أو تتبع لخطواته وترتيبه ، وأن تكون المقالتان الثالثة والرابعة تلخيصاً لأهم ما أورده أرسطو في كتابه مع مراعاة هذه المحاذاة ، ولكن هذا لم يمنعه من معالجة بعض مسائل البرهان الخاصة في المقالتين الأوليين . ولذا إذا تكلمنا عن الوحدة الموضوعية في المقالات ، وجدناها أظهر في المقالتين الثالثة والرابعة ، منها في الأولى والثانية .

## ٦ - المخطوطات واختيار النص :

اعتمدت في إعداد هذا النص المنشور على ثلاث مخطوطات هي :

( أ ) مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بحيت ؛ وهي التي رمزت لها بحرف ب ، وإلى هامشها بحرف نج . وهي بمثابة نسختين .

( ب ) مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٠٠ . وهي التي رمزت لها بحرف م .

( ج ) مخطوطة داماد ( سليمانية ) رقم ٨٢٤ ، وهي التي رمزت لها بحرف س .

وقد كانت هذه المخطوطات الثلاث من جملة المخطوطات التي اعتمد عليها حضرات الزملاء الأفاضل الذين نشروا المجلد الأول من منطق الشفاء ( المدخل ) ؛ وقد وصفوها بالتفصيل من حيث مسطرتها وعدد أوراقها وأسطرها وكلماتها ونوع خطها وتاريخ نسخها الخ : فلا داعي لتكرار القول في هذا مرة أخرى . ولذا أقدمت على ملاحظة كل مخطوطة وعلوها على ملاحظة كل مخطوطة وعيوبها وملاحظة كل واحدة منها بالأحرى ، وإذا أكرأ حكى في النهاية على قيمتها .

يقع كتاب البرهان من مخطوطة الأزهر في ٣١ ورقة وجزء من ورقة : أى من ٨٧ ب إلى ١١٨ وجزء من ١١٨ ب .

ويقع من مخطوطة المتحف البريطاني في ٣١ ورقة وجزء من ورقة أيضا : أى من ١٩٠ إلى ١٢٠ ب وجزء من ١٢١ ب .

ويقع من مخطوطة داماد في ٧٣ ورقة : أى من ٢١١ ب إلى ٢٨٤ ب .

ومن الغريب أن تتفق المخطوطتان م ، ب في عدد الأوراق ، ولكنهما تتفقا أيضا فيما هو أكثر من ذلك خطرا : أعني قراءات النص ذاته ، وفي أغلب المواضع ، في الأخطاء اللغوية والإملائية ، وفيما يتكرر من كلمات مفردة أو جمل ، مما يحملني عن الظن بأن المخطوطتين فرعان لأصل واحد . أما م فمخطوطة مستقلة عن كل من م ، ب : لها قراءاتها الخاصة بها وأخطاؤها ، ولهذا وقعت الاختلافات الحقيقية في النص بينها وبين المخطوطتين الأخريين .

وأفضل المخطوطات الثلاث على الإطلاق ب ، ويلها م ثم س . ولكني مع هذا لم أتردد في الأخذ بقراءة س في كل موضع ظهر فيه أنها أقرب إلى المعقول وإلى ما يقتضيه سياق الكلام .

وقد لاحظت أن عددا غير قليل من مواضع الاختلاف في س مرده إلى محاولة الناسخ تقويم لغة النص ، فقد كان — في هذه المواضع — أقرب إلى الذوق العربي من صاحبي ب ، م .

ولم اختر واحدة بعينها من المخطوطات الثلاث وأثبت نصها في صاب الكتاب وأسجل في الهوامش القراءات الأخرى المغايرة كما يفعل بعض الناشرين ، بل اخترت النص الأفضل في كل حالة وأثبتته في الصاب ووضعت في الهوامش ما يخالفه . أعني بذلك أن النص الذي أنشره هنا نص منتخب من المخطوطات الثلاث وليس نص مخطوطة واحدة . أما التقييم الذي يرى في المتن بين الحاضرتين المعقوفتين [ ] فهو تقييم المخطوطة م ، وليس له من الدلالة أكثر من أنه مفتاح استعنت به على مراجعة النص أو أى جزء فيه كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

( ب )

### تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو

ذكرت فيما مضى صلة كتاب البرهان لابن سينا بكتاب التحليلات الثانية لأرسطو في صورة إجمالية عامة ، وقررت أن الكتاب في جملته — مادته ومسائله — بمثابة ملخص مختار لكتاب المعلم الأول ، وضع عليه ابن سينا ما رآه من الشروح والتعليقات . أما هنا فقد حاولت أمرين : أولهما تحليل مادة الكتاب كما عرضها المؤلف في فصوله ، وعلى النسق الذي عرضها به ، وثانيهما الإشارة إلى المواضع الهامة من كتاب أرسطو في الحالات التي تبين لي أنها المصدر الذي أخذ عنه .

ولا أدعى أن في محاولتي هذه استقصاء أو استيعاباً، بل الاستقصاء والاستيعاب مستحيلان تقريباً في تتبع أصول نص كنص ابن سينا تداخلت أجزاؤه مع أجزاء النص الأرسطي تداخلاً يكاد يكون تاماً ، وتحال هذه الأجزاء شروح هي مزيج من كلام الشراح الأرسطاطالين وكلام أرسطو في غير كتاب البرهان . على أني لم أغفل الإشارة بحملة إلى كتب المنطق الأرسطي الأخرى غير البرهان بل ذكرتها في الحالات التي كانت صلتها ببعض أجزاء برهان ابن سينا قوية واضحة ، ولكن الذي قصدت إليه بالذات هنا هو المقارنة بين نصي كتابي البرهان : السبوي والأرسطي .

## المقالة الأولى

### ١ - الفصل الأول - في الغرض من كتاب البرهان :

ليس لهذا الفصل ولا للفصل الذي يليه نظير في برهان أرسطو ، وإن كان جزء كبير من مادتهما أرسطياً . ويبحث هذا الفصل في الموضوعات الآتية :

( ١ ) انقسام العلم إلى التصور والتصديق ، وطريق كسب كل منهما . البقيني من التصديق وغير البقيني . أنواع الأقيسة . قارن كتاب الجدل لأرسطو م ١ ف ١

( ٢ ) أنواع التصور : التصور بالمعاني الذاتية ، وبالمعاني العرضية . الحد والرسم . قارن إيساغوجي - المدخل - لابن سينا ف ٧

( ٣ ) يفيد كتاب البرهان ( ١ ) مواد القياس الموقع لليقين - البرهان - ومواد التعريف الموقع للتصور التام - الحد . والحق أنه كتاب البرهان والحد معا .

( ٤ ) التصور مبدأ للتصديق ، والتصديق كالتمام للتصور .

### ٢ - الفصل الثاني - مرتبته :

يبحث ابن سينا فيه الموضوعات الآتية :

( ١ ) الغرض الأول من المنطق هو التوصل إلى كسب الحق واليقين ، فبحسب شرف المنزلة كان يجب أن يوضع كتاب البرهان أولاً .

( ٢ ) رأى من يرى وضع كتاب الجدل قبل كتاب البرهان ورأى ابن سينا في ذلك .



(٢) تنقسم المبادئ المصدق بها على وجه الضرورة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه ظاهرة ،  
(ب) ما كانت الضرورة فيه باطنة . وتنقسم هذه الأخيرة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه عقلية ،  
(ب) ما كانت الضرورة فيه خارجة عن العقل — وهى الأحكام الوهمية .

أما ما كانت الضرورة فيه عقلية فينقسم إلى (١) ما كانت الضرورة فيه مجرد العقل ، وهو  
الأوليات ، (ب) ما كانت الضرورة فيه هى العقل مستعينا بشئ آخر . وتنقسم هذه الأخيرة  
إلى (١) ما كان المعين فيه شيئا غير غريزى ، (ب) ما كان المعين فيه غريزيا .

(٣) تنقسم القضايا إلى :

الأوليات والضروريات والمحسوسات والمجربات والمظنونيات والمتوترات والوهميات  
والمشهورات والمسلمات والمقبولات الخ .

٥ — الفصل الخامس — فى المطالب ومبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى :

أكثر هذا الفصل متصل بما ورد فى م ٢ ف ١ ، م ١ ف ١٣ من برهان أرسطو .

وهو يبحث فى الموضوعات الآتية :

(١) تنقسم المطالب قسمة أولى إلى ثلاثة :

مطلب ”ما“ ومطلب ”هل“ ومطلب ”لم“ . فإذا قسمنا كلا من هذه إلى قسمين كانت  
المطالب ستة<sup>(١)</sup> . أما مطلب الأئى والكيف والكم والأين والمتى وغيرها فراجعة إلى مطلب المل  
المركب .

(٢) الحد بحسب الاسم ، والحد بحسب الذات . وضع الحدود فى العلوم التعليمية  
(الرياضة) .

(٣) الأمور التى تذكر فى المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . القضايا المتعارفة  
والأصول الموضوعية مركبة . المعانى المفردة إما أعراض موضوع الصناعة ، وإما داخلية  
فى جملة موضوع الصناعة .

---

(١) حصر أرسطو المطالب فى أربعة : (١) هل يوجد لشيء مفع كذا ؟ (ب) لماذا توجد له ؟ (ج) هل لشيء موجود ؟  
(د) ماهو الشيء ؟ أى أنه حصرها فى مطلب ”هل“ البسيط والمركب ومطلبي ”لم“ ، ”ما“ . راجع م ٢ ف ١ من برهانه .

(٤) مطلب "لم" متأخر عن مطلب "ما" وينقسم مطلب "لم" إلى قسمين : (١) مطلب "لم" بحسب القول ، (ب) مطلب "لم" بحسب الأمر في نفسه .

(٥) الحد الأوسط علة القياس ، وقد يتفق أن يكون علة للأمر في نفسه — أى علة وجود المحمول للوضوع .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣ ، م ٢ ف ٨ : ١٩٣ وما بعدها .

وبلاحظ أن ابن سينا قد وقى القول في مبادئ البرهان بعد ذلك في م ١ ف ١٢ ، م ٢ ف ١ ، الخ ٦ .

كما أنه ذكر برهان "لَمْ" بالتفصيل في م ١ ف ٧ ، م ٣ ف ٣ ، وستأتى مقارنة كل ذلك بأرسطو .

٦ — الفصل السادس — في كيفية إصابة المجهول من المعلومات :

يبحث هذا الفصل في كيفية اقتناص المجهول عن طريق المعلوم . وهذا بعينه موضوع م ١ ف ١ من كتاب أرسطو .

وقد أثار ابن سينا هنا الإشكال الذي أثاره أفلاطون في محاضرة مينون<sup>(١)</sup> : وهو إما أن الإنسان لا يتعلم شيئا وإما أنه يتعلم الأشياء التي يعلمها . وهذا وارد أيضا في أرسطو م ١ ف ١ . أما الكلام في أول الفصل عن العلم بالأمور العدمية المستحيلة الوجود : المفردة منها والمركبة : فلا نظيره في الفصل الأرسطي المشار إليه .

٧ — الفصل السابع — في البرهان اللّغوي والإيني :

يحتوى هذا الفصل على المسألة الرئيسية التي أوردتها أرسطو في م ١ ف ١٣ وهي العلم بأن الشيء موجود ، والعلم بعلة وجوده . ولكن ابن سينا قد تجاوز هذه المسألة إلى مسائل أخرى كثيرة ليست موجودة في الفصل الأرسطي المذكور فقد عرض للوضوعات الآتية :

(١) العلم المكتسب يقال على :

(١) التصور الواقع بالحد أو الموضوع في العلوم وضعا .

(١) راجع مينون (Meno E.)

(ب) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا .

(ج) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا مع الاعتقاد بأنه لا يمكن ألا يكون كذا

قارن (ج) بما ورد في أرسطو م ١ ف ٢ : ٧١ ب ١٠

(٢) مناقشة القول بأن البرهان قياس مؤلف يقيني بمعنى أنه مؤلف من يقينيات لا بمعنى أنه يقيني النتيجة .

(٣) الاستقراء التام يقيني أيضا ، والناقص ليس يقينيا . الاستقراء التام في الحقيقة قياس مقسم وهو من جملة الاقترانيات . قارن أنا لوطيقا الأولى م ٢ ف ٢٣

(٤) برهان إن يعطى علة التصديق ، وبرهان لم يعطى علة التصديق وعلة الوجود ، ومناقشة برهان إن المطلق وبرهان إن المسمى بالدليل . وهذا في جملة تلخيص لما ورد في أرسطو م ١ ف ١٣

(٥) السبب في وجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجود الأكبر للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الأكبر في نفسه مع كونه سببا لوجوده في الأصغر .

(٦) كل شيء يكون علة للحد الأكبر ، يكون صالحا لأن يكون حداً أوسط له . وإلى أن يتبين أنه علة له ، لا يكون القياس المؤلف برهاناً لم .

(٧) ربما يكون الأوسط في الوجود معلول الأكبر في الحقيقة ، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر .

(٨) الفصل : وهل هو أولا للجنس أم للنوع .

٨ — الفصل الثامن — في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب (إنما هو) من جهة سببه :

عالج أرسطو الفكرة الرئيسية التي يحتويها عنوان هذا الفصل في مواضع مختلفة من كتابه : مثال ذلك ٧١ ب : ٩-١٢ ، ٧٤ ب : ٢٦-٣٦ ، ١٧٦ ب : ٤-٦ الخ . ولكن ابن سينا ذكر في الفصل مسائل أخرى كثيرة متصلة به وغير متصلة ، وهي في جملة أسئلة شيرهاثم يجيب عنها . وهما هي أهم عناصر الفصل :

(١) إذا كان الحمل ضروريا — دائما أو بعض الوقت — كانت هذه الضرورة لعلّة، وكانت النسبة بين الموضوع والمحمول راجعة إلى تلك العلة ، لا إلى ذات الموضوع والمحمول .

قارن ما ورد في أرسطو في م ١ ف ٦ : ١٠١٧٥

(٢) إذا كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته ، ولكنه ليس بين الوجود له ، والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر ، والأكبر بين الوجود للأوسط ، فيعقد برهان يقيني هو برهان إن .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣

(٣) برهان إن قد يعطى اليقين الدائم وذلك فيما لا سبب له (أى فيما هو لذاته) . فاما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم .

(٤) إذا كان الأوسط صفة ذاتية للأصغر ، فلا يجوز أن يكون معلولا للأكبر ، لأنه قد يكون معلولا لعلّة داخلّة تحت الأكبر . فكون الجسم مؤلفا من ”هوى وصوره“ ليس معلولا لكونه ”له مؤلف“ بل معلول لكونه ”مؤلفا“ . و”مؤلف“ داخلّة تحت معنى أعم هو ”ذه المؤلف“ — أى الذى له مؤلف يؤلّفه .

(٥) توسط المضاف فى القياس .

(٦) القياس الاستثنائى ليس فيه علة .

(٧) قياس الخلف يفيد برهان الإن .

(٨) لا يكفى فى اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر فى الأصغر فقط .

(٩) حال الأصغر من الأوسط فى البراهين :

(أ) يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط مقتضية لذاته اقتضاء النوع لخواصه .

(ب) يجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط .

(١٠) ليس برهان ”لم“ هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل هو برهان ”لم“ وإن لم يفعل ذلك .

٩ - الفصل التاسع - في كيفية ما ليس لمحموله سبب في موضوعه :

يتصل هذا الفصل بمسائل كثيرة أثارها أرسطو في أجزاء مختلفة من أنا لوطيقا الثانية وغيرها . فهو يتصل بنسبة المحمول إلى الموضوع من جهة أنها شيء يطلب البرهنة عليه . راجع أرسطو ١٢١٨٨ ، وبلاستقراء الناقص من حيث هو طريق الوصول إلى حكم كلي عن طريق فحص الجزئيات وأنه لذلك لا يعطى نتائج يقينية . راجع أنا لوطيقا الأولى لأرسطو ٢٣ف٢م وأنا لوطيقا الثانية ٩١ ب ٣٥

وأهم المسائل التي عرض لها ابن سينا في الفصل هي :

( ١ ) إذا كانت نسبة المحمول إلى الموضوع لا لسبب في نفس الوجود ، فإما أن تكون بيئة بنفسها فتكون يقينية ولا تحتاج إلى برهان ، وإما أن تكون غير بيئة بنفسها ، فلا يمكن أن يقع بها يقين دائم . وهذه يقع بيانها بالاستقراء لا بالقياس ، ويكون بيانها يقينيا .

( ٢ ) التجربة غير الاستقراء ، ويكون الحكم المستند إليها فيما لا يعرف سببه ، ومع ذلك يقع بها اليقين . وهي لا تفيد العلم لكثرة ما يشاهد في التجربة ، بل لاقران قياس به .

( ٣ ) التجربة لا تفيد علما كليا قياسيا مطلقا ، بل كليا بشرط ، وهو أن المتكرر في الحس له طبع يلزم أمرا دائما . وقد توقع ظنا لا يقينا إذا أخذ فيها ما بالعرض مكان ما بالذات .

١٠ - الفصل العاشر - في كون الأخص علة لإنتاج الأعم :

هذا الفصل أدخل في باب الكليات الخمس منه في باب البرهان ، ولذا كان وثيق الصلة بما ذكره ابن سينا في كتاب " المدخل " في الفصل التاسع في الجنس . ص ٤٧ وما بعدها ، ٩٧ .

ولكنه يناقش هنا الجنس والفصل والنوع وجنس الجنس وفصل النوع وفصل الجنس من حيث وقوعها حدودا في مقدمات البراهين . وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

( ١ ) أى معنى أخذته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه أيا كانت ، على أنها فيه ومنه ، كان ذلك جنسا . وإن أخذته من جهة بعض الفصول واعتبرت أنه تم بها ، وإن كل شيء آخر يضاف إليه يكون خارجا ، لم يكن ذلك جنسا ، بل بمثابة المادة للجنس .

وإن أخذته بشرط زيادة توجب تمام المعنى له كان نوعا .

(٢) لا تجتمع الجنس الأعلى يوجد أولا للنوع ثم يتلوه الجنس الذى دونه ويُحمل بعده ، بل تجتمع كل ما هو أعلى تابعا فى الحمل للأسفل .

(٣) الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذى يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس .

(٤) الجال كذلك فيما تحت النوع مع النوع .

قارن الصلة بين الجنس والنوع فى أرسطو ٩٦ ب ٢١-٢٥

١١ — الفصل الحادى العاشر — فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شروطها :

يعتمد هذا الفصل على ما أورده أرسطو فى م ١٠٢ : ٧١ ب ٢٥-٣٠ ، ١٧٢ هـ وما بعدها فيما يتصل بشروط مقدمات البرهان من أنها يجب أن تكون صادقة ، أقدم من النتيجة وأعرَف منها .

غير أن ابن سينا فصل كثيرا فى كلامه عن معنى الأقدم والأعرَف بالنسبة لنا والطبيعة ، وأضاف كلاما عن الطبيعة الكلية المسككة لنظام العالم ، وعن مقاصدها وغاياتها ؛ وكذلك تكلم عن البسائط والمركبات أيها أقدم وأعرَف عندنا وعند الطبيعة . وهذه التفاصيل لا وجود لها فى الفصل الأرسطى المشار إليه ، ولكن لها أصلا فى ذكره أرسطو فى مطلع كتابه فى الطبيعة ( قارن الطبيعة م ١ : ١٨٤ : ١٥ ) حيث يقول :

” إن الطريقة الطبيعية لدراسة العلم الطبيعى هى أن نبدأ بالأشياء التى هى أعرَف وأوضح بالنسبة إلينا ، وبوساطتها ننقل إلى الأشياء التى هى أوضح وأعرَف بالطبيعة “ .

والظاهر أن المقصود من قوله ” أعرَف بالطبيعة “ ” أعرَف فى ترتيب تفسير الأشياء “ ، لأن أرسطو نفسه يستعمل هذا التعبير الثانى مرادفا للـأول فى كتاب الطبيعة نفسه فى ١٨٩ هـ . أما قول ابن سينا ” أعرَف عند الطبيعة “ فالمراد به ما تقصد الطبيعة إلى وجوده كطبائع الأنواع .

وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

( ١ ) مقدمات البرهان أقدم بالذات وبالزمان وفي المعرفة من النتيجة . ويجب أن تكون صادقة ، أولية ، مناسبة للنتيجة ؛ ومع ذلك فقد تؤخذ مقدمات صادقة غير مناسبة وينتج عنها نتائج صادقة .

( ٢ ) الأقدم عندنا هي الأشياء التي نصيبها أولا ؛ وعند الطبيعة هي الأشياء التي إذا رفعت رفع ما يدخل تحتها . والأعرف عندنا هو الأقدم عندنا . وعند الطبيعة هو الشيء الذي تقصد الطبيعة إلى وجوده . فالجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعرف من الكليات . والكليات الجفنية أقدم بالطبع ، وليست أعرف عند الطبيعة . وهي من جهة معقوليتها أقدم عندنا وأعرف . وطبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس عند الطبيعة .

( ٣ ) إذا أردنا أن نتحقق الكليات ابتدأنا بما هو أقدم عند الطبيعة وأعرف عندنا — وهو الجنس — واتفقنا إلى ما هو أعرف عند الطبيعة ولكنه ليس أقدم عندها — وهو النوع .

( ٤ ) وإذا ابتدأنا بالبسائط وصرنا على طريق التركيب ، فقد ابتدأنا أيضا بما هو أقدم عند الطبيعة ولكنه قد يكون أعرف عندنا وقد لا يكون .

( ٥ ) البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات أقدم وأعرف عند الطبيعة من معلولاتها ؛ والبيان منها برهاني .

## ١٢ — الفصل الثاني عشر — مبدأ البرهان :

عاجل ابن سينا في هذا الفصل طبيعة البرهان بوجه عام والأقوال التي تتألف منها مقدماته ، ولكنه تجاوز ذلك إلى ذكر مسائل أخرى متصلة بهذا الموضوع استمد ما دتها من الفصول ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . وأهم هذه المسائل هي :

( ١ ) مبدأ البرهان على وجهين : مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، وبحسب علم خاص . معنى القضية التي هي مبدأ برهان والفرق بينها وبين غيرها . قارن م ١ ف ٢ : ١٧٢ و ١٠ وهي مسألة كرر أرسطو القول فيها في أكثر فصول المقالة الأولى .

(٢) الحد (التعريف) يخالف المقدمة المسلم بها ، بل يخالف كل مقدمة قارن م ١  
ف ١١ : ٧٦ ب : ٣٥ - ٤٠

(٣) الأصل الموضوع والأسماء المختلفة التي وضعت له .

(٤) اختلاف العلوم في استعمال أنواع المبادئ .

(٥) يجب أن يكون تصديقنا بالمقدمات متقدما على تصديقنا بالنتيجة . قارن م ٢ ف ٢ :

١٧٢ : ٢٥ - ٣٠

(٦) الفرق بين الأصل الموضوع والمصادرة . وهنا يقتبس ابن سينا اقتباسا مباشرا ويناقش  
هذا النص مناقشة طويلة من قوله ”واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول“ إلى قوله  
”أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط“ . قارن م ١ ف ١٠ (١) .

(٧) المقدمات البرهانية على المطالب الضرورية ، والمغالطات البرهانية ، والمقدمات  
المغالطية الجدلية . وقد ورد بعض هذا في م ١ ف ٦ من أرسطو .

---

## المقالة الثانية

١٣ - الفصل الأول - في معروفة مبادئ البرهان وكليتها وضرورتها :

هذا الفصل استمرار للفصل الأخير من المقالة الأولى ، وقد عاجل أرسطو موضوعه في الفصل  
الثالث من المقالة الأولى من تجابه . أما عناصره فهي :

(١) الرأي المبطل للبرهان ، والرأي القائل إن مبادئ البرهان تبين دورا ، باطلان . قارن  
أرسطو م ١ ف ٣ و ٧٢ ب : ٥ - ٢٠ ، كل ما أضافه ابن سينا هنا تفصيل في استحالة أن توجد  
أوساط في القياس إلى غير نهاية .

---

(١) ورد اقتباس ابن سينا بنصه في ترجمة أبي بشر متى بن يونس لبرهان أرسطو . انظر منطق أرسطو ج ٢ ص ٢٤٠  
ص ٣ من أسفل وما بعدها .



(٢) المصحح على بطلان البرهان بالدور وهى واردة كلها في أرسطو . نفس المرجع ٧٢ ب :

٢٥ - ٣٥ و ١٧٣ •

(٣) مقدمات البرهان غير ممكنة التغير ، وهذا أحد المعاني التى تسمى ضرورية . مناقشة مطولة لمعنى "الضرورى" وهو أدخل في موضوع "الموجّهات" كما هو وارد في كتاب العبارة وكتاب أنا لو طيقا الأولى لأرسطو .

(٤) المقدمة "كل ج ب بالضرورة" لها معنى في كتاب القياس غيره في كتاب البرهان فمنها في الأول أن كل ما يوصف بأنه ج ، دائما أو بالضرورة ، أو وصف به وقتا ما ، أو بالوجود الغير الضرورى ، فهو موصوف كل وقت ودائما بأنه ب . ومعناها في الثانى أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة ، فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب . أى أن الضرورة ها هنا راجعة إلى ثبوت المحمول لكل فرد من أفراد الموضوع وفي جميع الأوقات . قارن م ١ ف ٣ : ١٧٣ : ٢٥ - ٤٠ من أرسطو .

#### ١٤ - الفصل الثانى - في المحمولات الذاتية في البرهان :

يستند معظم هذا الفصل إلى م ١ ف ٤ و ١٠ من أرسطو . وأهم موضوعاته ما يأتى :

(١) يقال "الذاتى" على وجوه :

(١) يقال ذاتى لكل شئ مقول على آخر من طريق ماهو . وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول من طريق ماهو .

(ب) ويقال ذاتى للمحمول إذا أخذ في حده الموضوع أو جنسه .

أى أن كل محمول يرهانى إما مأخوذ في حد الموضوع أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده .

قارن م ١ ف ٤ ، ١٧٣ : ٣٥ ، ٧٣ ب : ٥ - ١٥

(٢) رأى من ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون إلا من الصفات المقومة للنوع ،

وما ترتب على هذه الدعوى من أوهام . رد ابن سينا على ذلك .

(٣) سميت الأعراض الذاتية كذلك لأنها خاصة بذات الشئ أو جنس ذاته . قارن

م ١ ف ٤ : ٧٣ ب ١٥ - ٢٥

(٤) تنقسم العلوم إلى كلية وحزئية . والجزئى هو الذى يبحث فيما يعرض لموضوعه من حيث هو كذلك .

ولهذا الموضوع مصادر كثيرة من فصول البرهان الأرسطى . قارن مثلا م ١ ف ١٠ : ٧٦ ب : ١ - ٥ ، ف ١٢ : ١٧٧ ٣٥ - ٤٠ ، ٧٧ ب : ٥ - ١٥ ، ف ٢٨ الخ

١٥ - الفصل الثالث - مقدمات البرهان كلية . معنى الذاتى والأولى :

وهذا الفصل أيضا استمرار للفصل السابق . وأهم عناصره ما يأتى :

(١) الكلى فى كتاب البرهان هو المقول على كل واحد ، وفى كل زمان ، وأولا .

(٢) كل واحد من نوعى الذاتى اللذين شرحناهما فى الفصل السابق قد يقال أولا وقد يقال غير أول .

وهذا شرح وتفصيل لما ورد فى أرسطو فى م ١ ف ٤ من ١٧٣ ٢٥ إلى ٧٣ ب ٣٥

(٣) فرق بين المقدمة الأولى - وهى التى ليس بين محمولها وموضوعها واسطة فى التصديق - وبين المقدمة التى محمولها أولى .

(٤) تنقسم الأشياء بالعوارض الذاتية قسمة أولية إذا كانت القسمة لها أولا ، ولغيرها - إن وجد - ثانيا . وتكون القسمة بهذا المعنى مستوفاة . يشرح ابن سينا هنا بالتفصيل القسمة المستوفاة وغير المستوفاة والقسمة بالفصول وبعوارض أولية للجنس وبعوارض غير أولية له الخ الخ .

١٦ - الفصل الرابع - فى الأغلاط فى كلية النتائج البرهانية :

حاذى ابن سينا فى هذا الفصل ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٥ من أنالوطيقا الثانية خطوة خطوة مع الشرح والتثليل . أما المسائل التى عاجلها فيه فهى :

(١) قد نعطى حكما كليا أوليا ويظن أننا لم نعطه . وقد لانعطيها ويظن أننا أعطيناه وذلك لأسباب ثلاثة :

الأول - فى الحالات التى يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة كلية ونظن أنه واقع على شئ ، جزئى .

الثانى — فى الحالات التى لا يوضع فيها المقول على الكلى ونظن أنه وضع .

الثالث — فى الحالات التى لا يكون فيها المبرهن عليه أوليا لشيء ونظن أنه أولى له .

#### ١٧ — الفصل الخامس — ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها :

حاذى فيه ابن سينا م ١ ف ٦ من كتاب أرسطو واستمد منه مادته بترتيبها ، ولكنه شرحها وفصل القول فيها وقد عرض فى ذلك للسائل الآتية :

( ١ ) يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية . وللضرورة وجهان سبق ذكرهما (راجع م ٢ ف ١ لابن سينا) .

( ٢ ) المقدمات الصادقة فى نفسها أو المقبولة من غير أن تكون أولية الصديق لاتنتج اليقينية الضرورى . والمقدمات الصادقة غير المناسبة ( أى للجنس ) يقع بها برهان إن لا برهان لم .

( ٣ ) ليس كل ماهو حق فهو مناسب ، لاسميا إذا لم يكن ضروريا .

( ٤ ) كما أنه يمكن أن تنتج نتائج صادقة من مقدمات كاذبة ، كذلك يمكن أن تنتج نتائج ضرورية من مقدمات غير ضرورية : ولكن العكس غير صحيح .

( ٥ ) المقدمات العرضية لاتنتج شيئا ضروريا ، ولكنها تنتج بالضرورة ، فإن كل قياس ينتج بالضرورة .

#### ١٨ — الفصل السادس — موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها :

معظم هذا الفصل مأخوذ من م ١ ف ١٠ من أرسطو . وقد فصل فيه ابن سينا ما أوجزه أرسطو أو ما أشار إليه إشارة عابرة ، كما أضاف مسائل لم يتعرض لها أرسطو فى البرهان . وأهم ما عولج فيه الموضوعات الآتية :

( ١ ) المبادئ هى المقدمات التى تبهرن العلم ولا تُبرهن فيه . والموضوعات هى الأشياء التى يبحث العلم عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذاتية لها . والمسائل هى القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية للموضوعات أو لأنواعها أو عوارضها . قارن ٧٦ ب : ١٠ — ٢٠

(٢) المبادئ منها ماهو خاص بعلم علم ، ومنها ماهو عام : إما على الإطلاق ، أو لجملة علوم .  
قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٧ - ٤٠ . وهنا يفصل ابن سينا القول في المبادئ العامة التي هي بالقوة  
والتي هي بالفعل ، والمبادئ الخاصة بعلم من العلوم مأخوذة في جملته ، والخاصة بمسألة أو مسائل  
من علم .

(٣) لكل علم موضوع خاص به . كان ٦٧ ب : ١ - ٥ . يفصل ابن سينا القول في وجود  
صناعات مختلفة لعلم واحد ولكنها مشتركة أو متحدة .

(٤) المسائل منها البسيط ومنها المركب : ومنها ما يطلب الإثبات ومنها ما يطلب الإثبات . تفصيل  
القول فيما يصلح أن يكون محمولا في المسائل البرهانية وما لا يصلح .

## ١٩ - الفصل السابع - اختلاف العلوم واشتراكها :

وهذا الفصل تمة للفصل السابق وتفصيل لجزء خاص فيه - وهو مسألة اختلاف العلوم  
من حيث موضوعاتها ومبادئها ، كما أنه وثيق الصلة بالفصل الذي يليه .

والفصل في جملته غريب عن فصول كتاب البرهان الأرسطي ، وأن كما لانعدم أن نثر على  
إشارات قصيرة لبعض مسائله في المنطق الأرسطي . وهاهي خلاصة ماقرره ابن سينا فيه :

(١) تختلف العلوم إما بسبب اختلاف موضوعاتها وإما بسبب اختلاف موضوعها . وينقسم  
النوع الأول إلى قسمين : (١) ما كان الاختلاف فيه في الموضوعات على الإطلاق من غير تدخل  
بينها . (ب) ما كان الاختلاف فيه مع مداخلة . وينقسم هذا الأخير إلى : (١) ما كان فيه أحد  
الموضوعين أعم من الآخر ، (ب) ما كان فيه اشتراك من ناحية ومغايرة من ناحية بين الموضوعين .  
وما كان فيه عموم وخصوص بين موضوعين ينقسم إلى : (١) ما كان فيه العموم عموم جنس ،  
(ب) ما كان فيه العموم عموم اللوازم .

(٢) تنقسم العلوم التي بين موضوعاتها عموم وخصوص إلى أربعة أقسام : ثلاثة منها  
تشارك في أن موضوع العلم الأخص من جملة طبيعة العلم الأعم ، فيحمل موضوع العلم الأعم عليه ،  
أما الرابع فهو العلم الذي لا يحمل فيه الموضوع الأعم على الأخص .

(٣) مبادئ العلوم تبرهن في العلم الأعلى أو العلم الكلي .

( ٤ ) الفلسفة الأولى تختلف عن الجدل والسوفسطائية في موضوعها ومبادئها وغايتها .

( ٥ ) العلوم المتفقة في موضوع واحد قد تختلف على وجهين :

( ١ ) عندما ينظر أحدهما في الموضوع على الإطلاق وينظر فيه الآخر من جهة خاصة .

( ب ) عندما ينظر كل منهما في الموضوع من جهة غير الجهة التي ينظر منها الآخر .

( ٦ ) تقع الشركة في العلوم في المبادئ ، أو في الموضوعات ، أو في المسائل .

## ٢٠ - الفصل الثامن :

العنوان الكامل لهذا الفصل هو " في نقل البرهان من علم إلى علم ، وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد " . ولكن مسألة نقل البرهان الواردة في أول الفصل ، ومسألة كلية مقدمات البرهان الواردة في آخره ، ليستا إلا جزءا صغيرا منه ، أما الجزء الأكبر فيبحث في نتائج البرهان وأنها كلية وثابتة أبدا . وفي هذا الجزء يحاذي ابن سينا أرسطو فيما أورده في م ١ ف ٨ من أنا لوطيقا الثانية .

وهالك أهم موضوعات الفصل :

( ١ ) نقل البرهان على وجهين :

( ١ ) أن تؤخذ مقدمة بالتسليم في علم وينقل برهانها إلى علم آخر .

( ب ) أن تؤخذ قضية على أنها " مطلوب " في علم ، ثم يبرهن عليها ببرهان حدّه الأوسط

من علم آخر ، وهو المقصود هنا . - قارن م ١ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٤ - ١٧

( ٢ ) نتائج البرهان يجب أن تكون كلية ودائمة . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٢٠ - ٣٠

( ٣ ) إذا فرض على الفاسد برهان ، كانت إحدى المقدمتين غير كلية وفاسدة . قارن أرسطو

في الموضع السابق .

( ٤ ) الحد لا يجوز أن يكون للشخص ( أى الجزئى ) الفاسد . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٣٠ - ٣٥

(٥) القول بأن مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية يدلّ على أن المقدمات الجزئية — لا الشخصية — لأن موضوعها كلّي .

(٦) الأشياء الواجبة الوقوع، المتكررة بالعدد يبرهن عليها ويُحدّد. قارن أرسطو ٩٥ ب : ٣٠ — ٣٥

(٧) الرد على من يقول إن كون مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية لا يظهر إلا ببيان أن الفاسد لا يقين به ، فكيف يثبت القوم أن الفاسد لا برهان عليه لأن مقدمات البرهان كلية ؟

## ٢١ — الفصل التاسع :

بحث هذا الفصل في مناسبة المقدمات البرهانية للطالب ، وفي اختلاف العلوم في إعطاء البرهان إلى والآتي . وقد استمد ابن سينا مادته من مواضع متعددة من فصول البرهان الأرسطي على النحو الآتي :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان أولية غير ذات وسط ، وأن تكون مناسبة للنتيجة إلى جانب كونها صادقة مقولة على الكل . قارن م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥ — ٣٠

(٢) برهان برايسون Bryson على تربيع الدائرة . قارن م ١ ف ٩ : ٧٥ ب : ٣٧ — ٤٠ ، ١٧٦ : ١ — ٤

(٣) يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسباً ويكون على الشيء من جهة ما هو هو . تعليق ابن سينا على هذه العبارة الأرسطية . راجع م ١ ف ٦ : ١٧٥ : ٢ — ١٥ ، ٧ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٠ — ١٥ من أرسطو .

(٤) يختلف برهان إن وبرهان لم في العلم الواحد وفي العلوم المختلفة . أصل ذلك ما ورد في م ١ ف ١٣ : ٧٨ ب : ٣٢ — ٤٠ ، ١٧٩ : ١ — ١٥

(٥) شرح للعلل الأربع وما يعطى منها حدوداً وسطى في البرهان ، واختلاف العلوم باختلاف ما تأخذها في براهينها من العلة. وهذا مستمد من مواضع كثيرة من برهان أرسطو منها م ١ ف ١٣ : ١٧٩ : ٦ — ١٠ ، ٢ ف ١١ : ١٩٤ : ٢٠ — ٣٥

## ٢٢ — الفصل العاشر :

ليس لهذا الفصل عنوان في أى واحد من المخطوطات الثلاثة، وأفضل عنوان له هو ”المبادئ وأنواعها“ وهو يعينه عنوان ف ١٠ م ١ من برهان أرسطو الذى استمد منه ابن سينا معظم مادته . أما موضوعات الفصل فهى :

( ١ ) مبادئ أى علم لا تبرهن فى ذلك العلم ، فإذا كانت بيّنة بنفسها فلا تبرهن إطلاقاً ، وإذا كانت غير بيّنة فتبرهن فى علم آخر . قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٠ — ٣٥

( ٢ ) موضوع أى علم يجب أن يصدق به وأن يتصورّ معا : أى يجب أن يفرض موجوداً وأن يفهم : أما عوارضه الذاتية فيبرهن عليها . قارن أرسطو ٧٦ ب ١ — ١٠

( ٣ ) الحد ليس ”أصلاً موضوعاً“ ولا ”مصادرة“ : قارن أرسطو ٧٦ ب : ٣٥

( ٤ ) الرد على من طعن فى الأصول الموضوعية فى الهندسة : قارن أرسطو ٧٦ ب ٤٠

( ٥ ) كل أصل موضوع فهو كلى أو جزئى : قارن أرسطو ١٧٧ : ١ — ٥

( ٦ ) حسب قوم أن موضوعات العلوم صور مفارقة ، لكل نوع منها ”مثال“ : قارن أرسطو مطلع م ١ ف ١١ — ولكن ابن سينا يفصل القول فى ذلك ويناقش نظرية المثل الأفلاطونية ويرد عليها بما لا وجود له فى برهان أرسطو .

---

## المقالة الثالثة

## ٢٣ — الفصل الأول — فى المبادئ أو المسائل المناسبة وغير المناسبة :

عرض ابن سينا فى هذا الفصل لأهم المسائل التى أثارها أرسطو فى م ١ ف ١١ والجزء الأكبر من ف ١٢ وحادى فى ذلك المعلم الأول وفصل ما أجمله كعادته . أما هذه المسائل فهى :

( ١ ) المبادئ الواجب قبولها ، ولا سيما مبدأ ”الثالث المرفوع“ ، لا توضع وضعا فى العلوم بالفعل . قارن أرسطو ١٧٧ : ١٠ — ٢٢ ، والوجه الذى يصح أن يوضع فيها هذا المبدأ : قارن نفس المصدر ٢٢ — ٢٥

(٢) تشترك العلوم كلها في المبادئ العامة ويستعملها الجدل أيضا : قارن أرسطو ١٧٧

٢٥ — ٣٠

(٣) الجدل لا يقتصر على موضوعات معينة ، ولا على مسائل معينة ، ولا على النظر في مبادئ معينة . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٢—٣٥ : وكذلك أناالوطيقا الأولى م ١ ف ١

(٤) المسألة العلمية قضية تحتوى أحد طرفي النقيض المعلوم أنه الحق وأنه لا تعداه المخاطب أو المحيىب . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٦—٤٠ ، ٧٧ ب : ١—١٥

(٥) إذا قلنا بوجود مسائل هندسية ، فهل يلزم وجود مسائل غير هندسية ؟ قارن أرسطو

٧٧ ب ٢٣

#### ٢٤ — الفصل الثانى — فى اختلاف العلوم الرياضية عن الجدل :

هذا الفصل متمم للفصل السابق : لأن ابن سينا أثار هناك الفرق بين الجدل والبرهان فى الموضوعات والمسائل والمبادئ، وهو هنا يقارن بين الجدل والعلوم التعليمية (أى علوم الرياضة) التى هى أدق العلوم البرهانية. وقد استمد مادته من فصول مختلفة من برهان أرسطو مثل: م ١ ف ١٢ و ١٣ و ٢٢ . وأهم موضوعات الفصل هى :

(١) الجهل المضاد للعلم فلما يقع فى العلوم التعليمية؛ لأن الحدود الوسطى فى براهينها لا يقع التباس فى مفهومها ، وليس الحال كذلك فى الجدل . قارن مايقوله أرسطو فى ٧٧ ب : ٢٧—٣٣ فيما يسميه formal falacy وأنها فلما تقع فى البرهان . وفى هذا الموضع من الفصل يشرح ابن سينا أن القضيتين اللتين تستعملان حدا وسطا مقولا بالاشتراك اللفظى لا بالتواطؤ ، غير متناقضتين .

(٢) أن العلوم الرياضية تستعمل فى أكثر الأمر الضرب الأول من الشكل الأول ، وربما استعملت الشكل الثانى ، بخلاف الجدل الذى يستعمل جميع الأشكال والضروب ، الحقيقى منها والمظنون .

(٣) التعاليم تؤخذ محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود؛ ولذلك كانت النتائج منعكسة على النتيجة ، وهذا أيضا فرق بينها وبين الجدل . قارن أرسطو ١٧٨ ١٢١



(٤) يختلف الجدل عن البرهان أيضا في تحليل مقدمات القياس وتركيبها : أما في التحليل فلأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، وقد تذهب في التحليل إلى غير نهاية . وأما في التركيب فلأنه لا يكون فيه على تأليف مستقيم يتبدى من غير ذوات الأوساط ثم يستمر على نطاق ، بل يكون كيف اتفق . أما العلوم البرهانية فلا يذهب التحليل ولا التركيب فيها إلى غير نهاية . قارن أرسطو ٧١٨٤ ، ب ٢

٢٥ - الفصل الثالث - فيما يشترك فيه برهان الإن وبرهان اللومما يختلفان فيه في علم وفي علمين :

هذا الفصل متم للفصل التاسع من المقالة الثانية ، وهو معتمد على الفصل ١٣ من المقالة الأولى لأرسطو : فقد حاذاه ابن سينا خطوة خطوة ، مع شرح وتفصيل لما أوجزه . وفي هذا الفصل نموذج طيب لانتفاع ابن سينا بأقوال الشراح ومناقشة بعض آرائهم . وهالك أهم مسأله :

(١) يختلف برهان إن وبرهان لم في حالتين :

(١) حيث لا تكون المقدمات غير ذات وسط .

(ب) حيث تكون غير ذات وسط ولكن لاتوضع علة الشيء حدا أوسط في القياس ، بل يوضع حد آخر ينعكس مع العلة ويكون أعرف منها ، أو حيث تكون العلة والمعلول غير متاكسين ولكن المعلول أعرف من العلة ، أو حيث يوضع الحد الأوسط خارجا عن الأكبر والأصغر - وهنا لاتوضع العلة إطلاقا . قارن أرسطو : م ١ ف ١٣ :

١٧٨ : ٢٢ - ٤٠ ، ٧٨ ب : ١ - ٣٠

(٢) يكون برهانا إن واللم في علمين على ثلاثة أنحاء :

(١) في علمين أحدهما أعم من الآخر .

(ب) في جزء من علم داخل تحت علم آخر : مثل نظرية "قوس قزح" فلأنها من العلم الطبيعي ولكن يمكن أن يبرهن عليها في علم المناظر ثم في الهندسة .

(ج) في مسألة بعينها من علم تكون داخل تحت علم آخر . مثل عسر اندمال الجرح المستدير فلأنها مسألة في الطب ولكن يمكن تحليلها في الهندسة .

قارن أرسطو في م ١ ف ١٣ ، ٧٨ ب : ٣٥ - ٤٠ ، ١٨٩ ، ١ - ١٥

## ٢٦ — الفصل الرابع — في فضيلة بعض الأشكال على بعض :

استمد ابن سينا مادة هذا الفصل من الفصول ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ من المقالة الأولى لأرسطو وهامى أهم المسائل التي عالجها :

(١) الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين من وجوه ثلاثة :

(١) أنه يعطى برهان لمّ بالفعل ، وغيره يعطى هذه اللمية بالقوة .

(ب) أن الحد إن أمكن أن ينال بقياس فإنما ينال بالشكل الأول .

(ج) أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . قارن أرسطوم ١ ف ١٤ : ١٧٩

١٧ — ٢٥

(٢) استشكل على أرسطو في قوله إن الشككين الثاني والثالث يمكن تحليل قياساتها إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول ، بأن السالبة لا يمكن تحليلها إلى مقدمات غير ذات وسط . قارن ١٧٩ : ٣٠ — ٤٠

(٣) الجهل منه ما هو بسيط — وهو عدم العلم — وهذا لا يكتسب بقياس ، ومنه ما هو مركب ، وهذا فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاف . وهذا قد يقع باكتساب قياسى . تفصيل ذلك في الأقيسة . راجع أرسطوم ١ ف ١٦

(٤) قد يكون القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . قارن هذا بأرسطوم ١ ف ١٧

## ٢٧ — الفصل الخامس — الانتفاع بالحس في المعقولات . كيف تكتسب مفردات المعانى :

يدور الجزء الأول من هذا الفصل حول الفكرة الأرسطية القائلة إن بعض الجهل مرده إلى فقدان حاسة ، وهو موضوع الفصل الثامن عشر من المقالة الأولى في التحليلات الثانية . ولكن ابن سينا لم يقف طويلا عند هذه النقطة بل تعداها إلى مسائل هي أدخل في علم النفس منها في المنطق . فقد شرح معنى المعقولات والمحسوسات وبين الفرق بينهما على الرغم من أن الحس مبدأ للحصول كثير من المعقولات ، وأن المحسوس متشخص بوضع وأين وكيف ، ولذلك لا تقع فيه الشركة ، وتقع الشركة في المعقول . وقسم الموجودات إلى قسمين : معقولة النوات في الوجود ومحسوسة الذوات

في الوجود ، وهذه الأخيرة يجعلها العقل معقولة . وأخيرا يذكر أن التصديق بالمعقولات يكتسب بالحس على أربعة وجوه :

( ١ ) حيث يكون الحس مبدأ للمعقول بالعرض لا بالذات .

( ٢ ) بالقياس الجزئي .

( ٣ ) بالاستقراء .

( ٤ ) بالتجربة .

ويدور القسم الثاني من الفصل حول المسائل الآتية :

( ١ ) كل قياس مؤلف من حدود ثلاثة : وينتهي تحليل الأقيسة البرهانية إلى برهانيات ، والأقيسة الجدلية إلى المشهورات . قارن أرسطو م ١ ف ١٩ : ٨١ ب ١٠ وما بعدها .

( ٢ ) يقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف للشيء بنفسه لا بغيره .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه حملا أوليا .

ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج : أي يكون مما يقتضيه طبع الشيء .

ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان أمرا ليس من شأنه أن يفارق الشيء .

ويقال محمول ذاتي لكل ما من شأنه أن يؤخذ في حد الشيء أو يؤخذ الشيء في حده .

ويقابل الذاتي في كل حالة من هذه الحالات العرضي . قارن أرسطو م ١ ف ٤ : ١٧٣

٣٣ - ٤٠ ، ٧٣ ب : ١ - ١٥ ، م ١ ف ١٨ ، ٨١ ب : ٢٤ - ٢٩

٢٨ - الفصل السادس - في تنهى أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب :

يكاد يكون هذا الفصل ترجمة حرفية لما أورده أرسطو في م ١ ف ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣

وهالك أهم المسائل التي عرض لها .

( ١ ) هل يمكن أن تتسلسل المحمولات على الموضوع الأول المحدود، وأن تتسلسل الموضوعات

لمحمول محدود إلى غير نهاية ؟ وهذا هو موضوع م ١ ف ١٩ من أرسطو : راجع ٨١ ب : ٣٠ -

(٢) إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٠ : وكذلك الأمر في السلب . قارن أرسطو م ١ ف ٢١ .

(٣) إن المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٢ .

(٤) من قوله ”فقد بآن إذن أنه لا الموضوعات“ إلى آخر الفصل ، لوازم لما تقدم ، وهى بينها ما أورده أرسطو في م ١ ف ٢٣ ولا داعى لتفصيلها .

٢٩ - الفصل السابع - للبرهان الكلى والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله :

هذا الفصل تلخيص ، وفي بعض المواضع يكاد يكون ترجمة حرفية لما أورده أرسطو في م ١ ف ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ وهى أهم مسائله :

(١) يبحث الجزء الأول منه في أفضلية البرهان الكلى على الجزئى ، وهنا نقل ابن سينا م ١ ف ٢٤ لأرسطو نقلا يكاد يكون حرفيا ، ومن غير تصرف في الألفاظ أو الأمثلة ، وأورد الحجج الثمانى التى ذكرها المعلم الأول في تفضيل البرهان الكلى . وذلك من أول الفصل إلى قوله ”والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه“ .

(٢) ويبحث الجزء التالى في فضل القياس الموجب على السالب ، وقد أخذ ابن سينا مادته من م ١ ف ٢٥ ، إلا أنه كان أقل التراما لحرفية النص الأرسطى : وذلك من قوله ”ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة“ إلى قوله ”والمنتج له أفضل وأشرف“ .

(٣) ويبحث الجزء الثالث من الفصل في فضل القياس المستقيم على قياس الخلف ، وهذا مأخوذ من م ١ ف ٢٦ .

(٤) ويبحث الجزء الأخير في صفات العلم الذى هو أشد استقصاء من علم غيره : وهى أن يكون :

(١) جمع مع الإن اللام

(ب) أن يكون أكثر تجريدا .

(ج) أن يكون موضوعه أكثر بساطة . وهذا مصدره م ١ ف ٢٧ .

ويختتم ابن سينا هذا الفصل بعبارة غامضة تشعر أنه بالرغم من محاذاته أقوال أرسطو وحكايته لآرائه لا يوافقة في هذه الآراء كل الموافقة لو حاول تدقيق النظر فيها . يقول :

” فقد قربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول (كتاب المنطق لأرسطو) ومحاكاته ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها : فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورتنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه “ .

٣ . — الفصل الثامن — في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات :

يعتمد هذا الفصل على عدة فصول من برهان أرسطو وهي م ١ ف ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ والموضوعات التي عرض لها هي ما يأتي :

(١) تكون المباحث من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع وفي المبادئ ؛ والمراد بالمبادئ لا المقدمات فقط ، بل المقدمات والحدود . راجع أرسطو م ١ ف ٢٨

(٢) لا يوجب اختلاف البراهين اختلافا في العلوم ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان . قارن أرسطو م ١ ف ٢٩

(٣) البرهان في الأصل على الضروري ؛ وقد يكون على الأكثرى — والقضية الأكثرية هي القضية التي الحكم فيها صادق في أكثر الأمر — أما الاتفاق فلا برهان عليه . قارن أرسطو م ١ ف ٣٠

(٤) لا يقوم برهان بطريق الحس . قارن أرسطو م ١ ف ٣١

وقف ابن سينا في هذا الجزء من الفصل موقف الشارح من جهة والمخلص من جهة أخرى ؛ وأغفل بمض ما ذكره أرسطو من مثل فضل العلم الكلى على الإدراك الحسى والتصور العقلى .

والظاهر أن ابن سينا أخطأ فهم النص الأرسطى الآتى : وهو ” ومع ذلك فقد توجد أشياء يرجع السبب في النظر فيها إلى فقد الحس . وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها بالحس لما كنا

نبحث : لا بمعنى أننا نعلمها من قبل أننا نراها ؛ بل بمعنى أننا نحصل المعنى الكلى ( بالعقل )  
عندما نراها . ( أرسطو ١٨٨ : ١٠ - ١٥ ) .

ومعنى هذا أن النظر في تفسير بعض الأشياء قد يشبه عدم إحساننا بها ؛ فإذا حصل الحس  
وضع حدا للبحث : لا بمعنى أننا عندما نحس نعلم علما كليا أو نعلم العلة ؛ بل بمعنى أننا عن  
طريق الحس نصطاد الكلى .

يفسر ابن سينا هذا النص الأرسطى ذلك التفسير الخاطئ عندما يقول :

”ولما كان الحس قاصرا في كثير منها (من الأحيان) عن الإدراك المستقصى ؛ صار يوقننا  
ذلك في عتاء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهى العقل بالفعل “ . وليس  
هذا مراد أرسطو فى شيء ، فإن المسألة ليست قصورا فى الحس ؛ بل عدم الحس إطلاقا ؛ ومن  
ناحية أخرى ليس البحث عن ”حال ذلك المحسوس“ بل البحث عن ”الشيء غير المحسوس“ .

والظاهر أيضا أن عدم فهم ابن سينا لغرض أرسطو من هذه الفقرة لازمه فى تفسير المثال  
الذى ضربه أرسطو ليوضح به كلامه وهو مثال النور والزجاج .

( ٥ ) يجب أن تكون للعلوم المختلفة مبادئ مختلفة : تلخيص جيدا ورد فى أرسطو

م ١٢ ف ٣٢

### ٣١ - الفصل التاسع - فى العلم والظن وتشاركهما وتباينهما :

يمتثل الجزء الأول من هذا الفصل فى الموضوع الوارد فى عنوانه ، وهو العلم والظن  
وما يشتركان وما يختلفان فيه ، وهذا معتمد على م ١٢ ف ٣٣ فى أرسطو ، إلا أن ابن سينا أفاض فى شرح  
أنواع الاعتقادات التى تدخل تحت العلم ، والأخرى التى تدخل تحت الظن ، وما ينطوى من  
الاعتقادات على جهل بسيط ، وما ينطوى على جهل مضاد ، والظن الصادق والظن الكاذب الخ .

أما الجزء الثانى من الفصل فلا صلة له بعنوانه ، وهو بحث فى معانى ”الذهن“ و”الصناعة“  
و”الفهم“ و”الحكمة“ و”الذكاء“ و”الحدس“ . وهى بعينها موضوعات م ١٢ ف ٣٤  
فى برهان أرسطو . ولم يتجاوز ابن سينا إعطاء تعريفات لهذه الألفاظ قائلا إن علوما أخرى  
كالطبيعيات والخليقيات أولى بها .

## المقالة الرابعة

### ٣٢ — الفصل الأول — في المطالب :

ليس لهذا الفصل عنوان في المخطوطات : وهو يبحث في مسائل متعددة وردت في م ٢ ف ١ ، ٢ ، ٣ من برهان أرسطو . ويلاحظ أنه يتبدئ حيث يتبدئ الفصل الأول من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . أما مسأله فهي :

( ١ ) المطالب بعدد أنواع الطلب ، ويمكن تكررها ، ولكنها بحسب المقصود هنا أربعة : اثنان منها هَلْ ، وواحد يَلِمُ ، وواحد بما . ويتبع مطاب ما مطاب هل البسيط (الذى يسأل به عن وجود الشيء إطلاقاً) فإذا عرف هل الشيء موجود ، سئل ما هو ؟ قارن م ٢ ف ١ .

( ٢ ) الحد الأوسط هو العلة ، ويقع في مطاب ما ، بعد مطاب هل . والمراد ”بما“ هنا ”ما“ التي يسأل بها عن علة القياس وعلة الأمر في نفسه : أى ما الأوسط ؟ وهذا بعينه مطلب ”لم“ . ولكن الأمر لا ينعكس : فليس كل بحث عن ”ما هو“ بحثاً عن العلة . وهذا كله في أرسطو م ٢ ف ٢ .

وقد أطلال ابن سينا بعد ذلك في شرح قول بعضهم إن الأوسط في البراهين هو الحدود ، وردّ على هذا الرأي ، ثم عاد إلى محاذاة المعلم الأول في النقطة التالية وهي :

( ٣ ) العلل الذاتية للاهية داخلية في البرهان لأنها داخلية في الحد (التعريف) ، والبحث عن لم الشيء هو بحث ما بوجه ما عن ما هو الشيء . قارن أرسطو ١٩٠ : ١٣ — ٢٤ .

( ٤ ) يختلف الحد عن البرهان : وليس إعطاء الحد معناه إعطاء البرهان . قارن أرسطو م ٢ ف ٣ .

### ٣٣ — الفصل الثاني — الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة :

يعالج ابن سينا في هذا الفصل المسألتين الرئيسيتين اللتين عالجهما أرسطو في الفصلين ٤ ، ٥ من المقالة الثانية من برهانه ، وعرض ابن سينا للمسألتين دقيق وواضح ومفصل ، والظاهر أنه استعان فيه بكلام الشراح .

المسألة الأولى — إن الحد لا يكتسب بالبرهان : لأن البرهان يتطلب وسطا ويستحيل أن يكون الوسط حدا أو رسما أو فصلا أو خاصة . قارن أرسطو م ٢ ف ٤ ، ٥ : ١٢١٩١ ، ٩٢ب ٤ — ٣٨ .

المسألة الثانية — أن الحد لا يكتسب بطريق القسمة المنطقية لأنه يترتب على ذلك إخلال بإنتاج الحد من وجوه كثيرة . قارن م ٢ ف ٥ من أرسطو ٩١ب ١٢ — ١٩٢ .  
ولكن ابن سينا إذ يشرح الفكرة الأرسطية الرئيسية يعرض أيضا الموضوعين الآتين :  
( ١ ) أن المسألة في القسمة مسألة جمع فقط لصفات الشيء المحدود وليست حدا له .  
( ب ) أن الحال ليست أفضل إذا جمعنا بين القسمة والقياس للوصول إلى الحد .

#### ٣٤ — الفصل الثالث :

يبحث هذا الفصل في أن الحد لا يُقْتَنَصُّ بالقسمة والاستقراء ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتبنيه بعض البراهين على الحدود، وهو معتمد على بعض فقرات وودت في م ٢ ف ٦ ، ٩٠٨٤٧ من كتاب أرسطو لأنه لم يستقص جميع المسائل التي عرض لها أرسطو في تلك الفصول . وهاهي النقاط التي عرض لها :

( ١ ) أن الحد لا يكتسب بقياس شرطى يوضع فيه حد أحد الضدين ، فيستنتج حد الضد الآخر ، لأن في هذا مصادرة على المطلوب . قارن أرسطو ١٩٢ ٢٠ وما بعدها .

( ٢ ) أن الحد لا يقتنع بالاستقراء : قارن أرسطو ١٩٢ : ٣٧ — ٩٢ب ٤ .

( ٣ ) الحد لا يبين بقياس ، لأن الذى يعلم الحد يعلم وجود الشيء المحدود ، فإذا فرضنا أن الحد يبين بالبرهان ، هل يبرهن وجود الشيء في الوقت نفسه ، ونحن نعلم أن وجود الشيء ليس جزءا من ماهيته . قارن أرسطو ٩٢ب : ٥ — ٣٥ .

( ٤ ) قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس بعض الحدود وبالعكس ، وأن البرهان قد يكشف طبيعة الشيء الذى له علل غيرذاته . قارن م ٢ ف ٨ .

ويلاحظ أن ابن سينا في هذه المسألة أوضح في شرحه وعرضه بكثير من الأصل الذى أخذ عنه ، وإن كان استماله لكلمة ” حد “ قد يحدث شيئا من الاضطراب في فهم بعض أغراضه :



فهو يستعمل "الحد" بمعنى التعريف اللفظى — أى تعريف الاسم — وبمعنى تعريف الماهية .  
وبمعنى الحد فى القياس ( الحد الأوسط أو الأكبر أو الأصغر ) ، ويتكلم فى نهاية الفصل عن  
الحد التام والحد الناقص ، وهو موضوع سيعرض له بالتفصيل فى الجزء الأول من الفصل الرابع  
من هذه المقالة .

( ٥ ) البراهين ذوات العلل تعطى تنبيها ما على الحدود ، وأما ما لاعلة له مطلقاً بمثل مبادئ  
العلوم ، فإنه يصدق به من غير قياس على وجوده أو ماهيته ( حده ) . قارن أرسطو م ٢ ف ٩  
( ٦ ) ليس كل حد يُتَوَقَّع أن يُصَارَ إليه من البرهان . قارن م ٢ ف ١٠ : ٩٣ ب  
٣٨ ، ١٩٤ ، ١٠ .

### ٣٥ - الفصل الرابع :

يبحث هذا الفصل فى المسألتين الرئيسيتين اللتين نعرض لهما أرسطو فى م ٢ ف ١٠ ، ١١ ، ١٢  
أخرى متصلة بهما أو متفرعة عنهما . وهالك أهم محتوياته :

( ١ ) الحدود ( التعريفات ) أربعة أنواع :

( أ ) قول يشرح الاسم ويُفهِم المعنى المقصود بالذات فى ذلك الاسم لا بالعرض ، ولا يدل  
على وجود أو سبب وجود . قارن أرسطو فى ٩٣ ب ٣٠ وما بعدها .

( ب ) ويقال الحد لما يعطى علة وجود معنى المحدود ، ويؤخذ فى البرهان حداً أوسط فيكون  
مبدأ برهان . قارن أرسطو : نفس المرجع ٣٧ وما بعدها .

( ج ) حد هو نتيجة برهان — وهو المعلوم .

( د ) حد هو مجموع الاثنين العلة والمعلوم ويسمى الحد التام : قارن أرسطو ١٩٤ ، ١٠ وما بعدها .

ويشير ابن سينا إلى أن أرسطو لم يذكر الحد الذى هو مبدأ برهان اكتفاء بالحد  
التام الذى هو مبدأ البرهان ونتيجته ، وهذا صحيح .

( ٢ ) يرى بعضهم أن الحد الذى هو نتيجة برهان علة مادية ، والذى هو مبدأ برهان علة  
صورية دائماً ، وليس الأمر كذلك .

(٣) ليس كل مبدأ برهان يؤدي إلى حد هو نتيجة برهان ، فقد يجوز أن يكون مبدأ البرهان لأمر عارضة خارجة عن الحد .

بعد ذلك يشرح ابن سينا الحدود الثلاثة في القياس : الأكبر والأوسط والأصغر ، وحدود هذه الحدود ، واستخدام كل ذلك في الشككين الأول والثاني مما هو أدخل في أنالوطيقا الأولى (القياس) (٤) إن من يبرهن على أن كذا موجود لشيء بعد أن عرف أنه موجود لحد الشيء فإنما يصادر على المطلوب .

(٥) اللعل أربع ، كلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . ويكاد أن يكون ما يذكره ابن سينا في هذا الموضوع ترجمة حرفية لما يذكره أرسطو في الجزء الأول من ف١١ م ٢ مع عدم التعرض لشرح الأمثلة بالرموز .

### ٣٦ — الفصل الخامس — في تفصيل دخول أصناف اللعل في الحدود والبراهين :

يعتمد هذا الفصل على أجزاء من م ٢ ف ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، جمعها ابن سينا جمعا وشرحها وعاق عليها ، وها هي أهم المسائل التي عرض لها :

(١) قد تكون العلة قريبة وقد تكون بعيدة ، وقد تكون بالذات وقد تكون بالعرض ، وهي في هذه الحالات الأربع إما علة غائية ، أو صورية أو فاعلة أو مادية . قارن أرسطو م ٢ ف ١١

(٢) يلزم وجود المعلول عن وجود العلة الغائية ووجود العلة الصورية . أما المادة فلزوم الصورة لها يلزم عنها المعلول والغاية . ولا يلزم من وجود العلة المادية وحدها وجود الصورة إلا إذا وجدت العلة الفاعلة . أما وضع العلة الفاعلة مع وضع القابل فقد يجب معه وضع المعلول كما هو الحال في الأمور الطبيعية ، وقد لا يجب كما هو الحال في الأمور الصناعية .

(٣) لا تنافي بين أن يوجد الشيء لغاية وأن يكون ضروريا . قارن أرسطو ٤ ب ٩ ص ٢٧ — ٣٠ ،

١١٩٥ — ١٠

(٤) لا يكون الحد التام إلا باجتماع جميع المعاني الذاتية للحدود ، لا بمجرد إيراد ما هو مميز ذاتي له ، فإذا كان في الحدود ما نسبته إلى جميع اللعل ذاتية ، وجب أن توجد كلها في حده .

(٥) حد الشيء من جهة ماهيته يتم بلجزاء قوامه ، ومن جهة لئنيته يتم بسائر اللعل .

(٦) قولنا إن القَوَى مُحَدُّ بأفعالها يمكن أن يفسر بأن معناه أن القوى متحد، أو بأنها تُرسم .

(٧) ينبغي أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان بالاتفاق ، فلا يؤخذ في حد أو رسم أو برهان .

(٨) في الأشياء التي تكون عللا بالفعل (لا بالقوة) يجب أن يؤخذ في البرهنة على أن كذا قد وُجد فيما مضى، ما كان من العلل قد وجدت فيما مضى، وعلى ما هو في الحال كذا، ما كان من العلل في الحال، وعلى ما سيكون كذا، من العلل ما سيكون . قارن أرسطو م ٢ ف ١٢ . ١٠١٩٥ وما بعدها .

(٩) كثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيبها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور قارن أرسطو ٩٥ ب ٣٧ وما بعدها . ويلاحظ أن ابن سينا ترك كثيرا من التفاصيل التي أوردها أرسطو في الفصل الثاني عشر الذي أشرنا إليه .

### ٣٧ — الفصل السادس — في أن اكتساب الحد يكون بطريق التركيب :

مادة هذا الفصل برمته مأخوذة من الجزء الأول من م ٢ ف ١٣ أى من ٢٠١٩٦ — ٢٥ غير أن ابن سينا أطال في شرح مسألة حد الجنس وفيما أورده من كلام بعض المفسرين في استعمال ألفاظ المقولات في الحدود . والنقطة الرئيسية في الفصل هي أن الحد لما كان لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ، بقى أن يكتسب بالتركيب : وذلك بأن نعمل إلى الذوات الداخلة في المحدود فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها التي هي أعم منها ولا تخرج عن جنسها الأول أو جنسها الأقرب ، وننتزع من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ، بحيث تكون هذه العناصر مساوية للمحدود في جملة ، ويكون كل منها على حدة أعم من المحمول .

### ٣٨ — الفصل السابع — في فائدة القسمة في الحد :

يعتمد هذا الفصل على م ٢ ف ١٣ من كتاب أرسطو ويخلص المسألتي اللتين أنارهما المعلم الأول فيه وهما :

(١) أن القسمة تفيد في الحد من وجوه ثلاثة :

(١) أنها تضع الأعم والأخص من الصفات فيؤخذ هذا في ترتيب الحدود : الأعم أولا والأخص ثانيا .

(ب) أن القسمة تدل على اقتران كل فصل مع جنس فوقه فتجمله جنسا لما تحته .

(ج) أنها إذا كانت مستوفاة ذكرت فصول المحدود كلها .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٣ . ٩٦ ب ٢٥ - ٣٠ ، ١١٩٧ - ٥

(٢) أن المقسم ليس مضطرا في تقسيمه ، ولا الحاد في تحديده إلى أن يعلم كل شيء كما ظن بعضهم .

قارن أرسطو : نفس الفصل ١٩٧ - ٥ ، ٩٧ ب ١ - ٥

٣٩ - الفصل الثامن - في الانتفاع بقسمة الكل إلى أجزاء وتوسط العلل المنعكسة وغير المنعكسة .

يستمد ابن سينا مادة هذا الفصل من م ٢ ف ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ويعرض فيه المسائل الآتية :

(١) يجب ألا يقتصر في الحدود والأقيسة على الانتفاع بالقسمة التي للكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يعتمد أيضا على تقسيم (تشرح) الكل إلى أجزائه . قارن أرسطو م ٢ ف ١٤ : الجزء الأول من الفصل .

(٢) قد تتحد مسائل كثيرة في مسألة واحدة لكون الحد الأوسط واحدا بالنوع ، وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا تكون في الحقيقة مسألة واحدة لأن نسبتها إلى الأوسط ليست واحدة .

وهذا مأخوذ أخذا حرفيا من أرسطو م ٢ ف ١٥

(٣) ليس في القياس دور إذا استعمل فيه حد أوسط مساو للحد الأكبر في انعكاسه عليه .

(٤) إننا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : الفاعل أو الصورة أو الغاية أو المادة .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٦ .

وليس في الفصل الأرسطي كل التفصيلات التي ذكرها ابن سينا عن الأنواع المتوسطة ، وأن كل نوع متوسط سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص التي تحته .

٤٠ — الفصل التاسع — معنى توسيط العلل :

الجزء الأول من هذا الفصل تقمة للوضع الذى أثاره ابن سينا فى الفصل السابق : وهو إمكان تساوى أو عدم تساوى الحدين الأوسط والأكبر وانعكاس أحدهما على الآخر . وهذا مقتبس بعضه من م ٢ ف ١٦ : ٩٨ ب ٣٥ وما بعدها ، م ٢ ف ١٧ : ٢٥١ ٩٩ وما بعدها . والجزء الثانى من الفصل تلخيص لمادة الفصل ١٧ م ٢ : وهو هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه علّة واحدة فى جميع أفرادها ، بل علل مختلفة ؟

والجزء الأخير خلاصة للفصل ١٨ م ٢ : وهو أن العلّة الحقيقية هى العلّة القرية .

٤١ — الفصل العاشر — فى خاتمة الكلام فى البرهان :

وهو يقابل الفصل الأخير من كتاب أرسطو ويتفق معه فى موضوعه : وهو إدراك مبادئ البرهان . وقد ضمن ابن سينا فصله كل ما أورده أرسطو وزاد عليه زيادات معظمها مأخوذ من علم النفس الأرسطى : وذلك فى كلامه عن القوى العقلية ووظائفها وقوى الإنسان والحيوان الخ . والنقطة الرئيسية فى الفصل هى أن العلم بمبادئ البرهان يجب أن يكون أعرف وأكثر من العلم بنتيجته ، فهل هما علمان أم علم واحد ، وهل يرجعان إلى قوة واحدة فينا ، وهل نعلم هذا العلم بالفطرة ، وإذا كان بالفطرة فهل نسيناه ثم تذكرناه ؟ كل هذه شكوك تثار حول الموضوع . والحق أنه ليس علما فطريا ، وإنما هو علم مكتسب بواسطة قوة فينا من شأنها أن تعلم الأسباب بدون تعلم ، ويعاونها فى ذلك قوى أخرى هى قوى الحس الظاهر والحس الباطن .

الاسكندرية ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢

٢ مارس سنة ١٩٥٤

أبو العلا عفيفي

100

البرهان  
من كتاب الشفاء

---





## البرهان

### من كتاب الشفاء

الفن الخامس من المنطق في البرهان ، وهو أربع مقالات : المقالة الأولى اثنا عشر فصلا

## الفصل الأول

### في الدلالة على الغرض في هذا الفن <sup>(١)</sup>

لما كان العلم المكتسب بالفكرة ؛ والحاصل بغير اكتساب فكري — قسمين : أحدهما التصديق والآخر التصور ؛ وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياس ما ؛ والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلًا لنا بمجرد ما ؛ وكان كما أن التصديق على مراتب ؛ فنه يقيني <sup>(٢)</sup> يعتقد معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن المصدق به لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه إذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ؛ ومنه شبهه [١٩٠] باليقين : وهو إما الذي <sup>(٣)</sup> يعتقد فيه اعتقاد واحد ، والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل <sup>(٤)</sup> : بل هو بحيث لو عسى إن تُبَّ عليه بطل استحكام التصديق الأول ، أو إن كان معتقداً كان جائز الزوال ؛ إلا أن الاعتقاد الأول متقرر لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه إمكان ؛ ومنه إقناعي ظني دون ذلك : وهو أن يعتقد الاعتقاد الأول ويكون معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن لنقيضه إمكانًا ، وإن لم <sup>(٥)</sup> يُعتقد هذا فلائ الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون — كانت القياسات <sup>(٦)</sup> أيضا على مراتب . فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني . ومنها ما يوقع شبه اليقين وهو إما القياس الجدلي وإما القياس السوفسطيقي

(١) هكذا في س . وفي ب وم بسم الله الرحمن الرحيم . المقالة الأولى من الفن الخامس من الجملة الأول وهي في المنطق . فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن . وهو اثنا عشر فصلا .

(٢) س : يقيني . (٣) س : الذي إنما يعتقد .

(٤) من الفعل ساقطة من س . (٥) س : فإن .

(٦) قوله كانت القياسات الخ جواب لما في قوله لما كان العلم الخ .

المغالطى <sup>(١)</sup> . ومنها ما يُقنع فيوقع <sup>(٢)</sup> ظنا غالبا <sup>(٣)</sup> ، وهو القياس الخطأى . وأما للشعرى فلا يوقع تصديقا ؛ ولكن يوقع تخيلا محركا للنفس إلى انقباض وانبساط بالمحاكاة لأمر جميلة أو قبيحة .

وأيضا كما أن التصور المكتسب على مراتب : فنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التي يخصه مجموعها ؛ أو <sup>(٤)</sup> على وجه يعمه وغيره . ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية <sup>(٥)</sup> على وجه يخصه وحده ، أو على وجه يعمه وغيره . والتصور الذى يخصه من الذاتيات وحده إما أن يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة إذا لم يشذ منها شئ من معانيه الذاتية . وإما أن يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها . كذلك القول المفصل المستعمل في تمييز الشئ وتعريفه ؛ ربما كان تمييزا للعرف <sup>(٦)</sup> تمييزا عن بمص دون بعض : فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص ، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص . وربما كان إنما تمييزه <sup>(٧)</sup> عن الكل ؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام ؛ وخصوصا إن كان الجنس قريبا فيه . وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهرين <sup>(٨)</sup> من المنطقيين حد تام ، وعند المحصلين : إن كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ <sup>(٩)</sup> منها شئ فهو حد تام ؛ وإن كان يشذ منها شئ فليس حدا تاما . وليس الغرض في التحديد أن يحصل تمييز بالذاتيات <sup>(١٠)</sup> فقط . ألا ترى إلى قولك "إن الإنسان جسم ناطق مائت" ؛ فليس هذا <sup>(١١)</sup> وإن ميز بالذاتيات ، بحمد تام ، لأنه أدخل بفصول أجناس متوسطة . وكذلك إن اشتمل على فصول الأجناس المتوسطة وكان للشئ وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة ؛ وكان بواحد منها كفاية في التمييز ؛ ولم يكن به <sup>(١٢)</sup> وحده كفاية في تمام الحد ؛ بل يحتاج أن تذكر جهتها حتى يكون الحد الحقيقي .

فهذا ليس رسم الحد ما قيل من أنه "قول وجيز مميز للطلوب بالذات" ، بل ما قاله المعلم الأول في "كتاب الجدل" : إن الحد قول <sup>(١٣)</sup> دال على الماهية <sup>(١٤)</sup> . يعنى بالماهية كمال حقيقة الشئ التي بها هو ما هو ؛ وبها يتم حصول ذاته .

(١) س : "فها ما يوقع اليقين شبه اليقين وهو إما القياس الجدلى وإما القياس الوسطائى فى المغالطى"

(٢) س : ويوقع . (٣) م : عاليا . (٤) س : ر .

(٥) س : الذاتى . (٦) : أى الشئ المعروف .

(٧) م : كان يميزه . (٨) ب ج س : الظاهرين .

(٩) س : لا يشذ به منها . (١٠) ب : فى الذاتيات .

(١١) س : هو . (١٢) س : بها .

(١٣) م : قول ذلك . (١٤) راجع طويقا (الجدل) لك ١ ف ه .

فهذا الكتاب <sup>(١)</sup> هو الذى يفيدنا المواد التى إن جُمِعَت حدودَ قياس كان القياس موقعا لليقين — وهو القياس البرهانى — ويفيدنا المواد التى إذا جُمِعَت أجزاء حد ؛ كان الحد موقعا للتصور التام .

ويصلح أن يُجعل التصور بنوع ما مبدءاً للتصديق ، لأن كل مصدق به متصور ؛ وليس كل متصور مصدقاً <sup>(٢)</sup> به : فإن معانى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة التى ليس تركيب قول جازم كلها متصورة <sup>(٣)</sup> وليست بمصدقة . بل الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها ؛ ولكن <sup>(٤)</sup> يكون ذلك <sup>(٥)</sup> من وجهين . أما التصور فمن جهة أن معناها قائم في النفس كقولك الإنسان حيوان ، وأما التصديق فلأن معناها مضاف إلى حال التثني في نفسه بأنه كما تصور : أى أنه <sup>(٦)</sup> كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة أوقعت بين حديثها . كذلك <sup>(٧)</sup> الحال لحديثها في الوجود في نفس الأمر .

فإذا كان هذا <sup>(٨)</sup> هكذا ، فيشبه أن يكون التصديق بوجه ما كالتام للتصور ؛ وتكون سائر أصناف التصورات التى لا تنفع في التصديق مَطْرَحَة في العلوم . وإنما يُطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق . فإذا كان هذا هكذا ؛ فيجوز أن يكون إنما نُسِبَ هذا الكتاب إلى القياس دون الحد بأن سُميَ ”كتاب البرهان“ لهذا المعنى . وأما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا .

وإذا ذكرنا غرض الكتاب وهو <sup>(٩)</sup> إفاضة الطرق <sup>(١٠)</sup> الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقى ، فننفع الكتاب ظاهرة ؛ وهو التوصل إلى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا ؛ بل الضرورية لنا إذا شرعنا في استعمال هذه الآلة التى هى المنطق ؛ وأخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا .

(٢) : س مصدق .

(١) : أى كتاب البرهان .

(٥) س : ساقطة .

(٤) س : لكن .

(٣) س : متصور .

(٨) س : ساقطة .

(٧) س : وكذلك .

(٦) س : بأنه .

(١٠) س : الطرق اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا الخ .

(٩) س : هو .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### في مرتبة كتاب البرهان

إن الفنون التي سلفت ، سلف أكثرها على نهج طبيعي من الترتيب ؛ فكان من حق الفن الذي<sup>(٢)</sup> في البسائط أن يقدم على المركبات ؛ ومن حق الفن الذي في التركيب الأول الجازم<sup>(٣)</sup> أن يقدم على الذي في القياس ؛ وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق أن يقدم على القياسات الخاصة . وأما هذه الفنون التي انتقلنا إليها فن الجازم أن يقدم بعضها على بعض ؛ وليس إلى شيء من التراتيب والأوضاع حاجة ضرورية . لكن الأ شبه أن يكون<sup>(٤)</sup> العلم الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون : لأن الغرض الأفضل في جميع ما سلف ، وفي القياس نفسه ، هو التوصل إلى كسب الحق واليقين . وهذا الغرض يفيد هذا الفن دون سائر الفنون . والأولى في كل شيء أن يقدم الأهم<sup>(٥)</sup> وأن يصرف الشغل إلى الغرض قبل النقل . فأما<sup>(٦)</sup> ما يفيد سائر الفنون فكأنه من الأمور التي ينتفع ببعضها في الأمور<sup>(٧)</sup> المدنية المشتركة دون استفادة الكالات الخاصة إلا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر لمحتدّر . والكال الخاص قبل الكال المشترك . وذلك لأن بعضها يتعلم ليتحرز منه<sup>(٨)</sup> ؛ وبعضها ليرتاض به أو ليكبح به معاند الحق . وبعضها يُقدّر<sup>(٩)</sup> به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح بما<sup>(١٠)</sup> يظنون منه ظنا أو يتخيلون تخيلا . وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكملة الأقسام .

لكن من الناس من رأى أن الأصوب هو أن يتقدم الفن العلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد ، وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرد ؛ فإن من وسع وقته للتأخر<sup>(١١)</sup> وأُمِّلَ له في الأجل فسلك ذلك السبيل ، كان ذلك أحسن من وجه ،

(١) م ٦ ب : ساقطة

(٢) س : الذي يستعمل ؛ ومن قوله الذي في البسائط إلى قوله المركبات ساقط في م .

(٣) س : ساقطة .

(٤) بعض القضايا الحالية .

(٥) س : الأحوال .

(٦) س : وأما .

(٧) س ما هو أشد اهتماما فيه .

(٨) س : عه .

(٩) ب : يقتدر .

(١٠) س : كما .

(١١) س : للتأخير .

وإن كان الأول أحسن من وجه . فإن الأول أحسن من جهة <sup>(١)</sup> حسن الاختيار والشفقة على الروزكار <sup>(٢)</sup> . والثاني أحسن من جهة <sup>(٣)</sup> اختيار حسن التدرج : وذلك لأن مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء ، ومن كل واحد منهما : برهاني وغير برهاني . والقياسات البرهانية الأولى هي المؤلفات من مقدمات محسوسة ومجرّبة وأولية ، أو أولية القياس كما ستقف عليه . والاستقراءات البرهانية هي المستوفية المذكورة <sup>(٤)</sup> . فأما القياس الجدلي فهو <sup>(٥)</sup> من المقدمات المشهورة ، واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو <sup>(٦)</sup> بحسب الدعوى . وكل مقدمة محسوسة أو مجربة أو أولية فإنها مشهورة وفي حكمها . ولا ينعكس <sup>(٧)</sup> . وكل استقراء حقيقي فهو أيضا استقراء بحسب الظاهر ، ولا ينعكس . وليس كل ما أُورِدَ في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان ، بل كثير من المواد البرهانية المذكورة في الجدل ، لكنها لم تؤخذ من حيث هي صادقة بوسط <sup>(٨)</sup> أو بلا وسط ، بل من حيث هي مشهورة . ولو أخذت من حيث هي صادقة لم <sup>(٩)</sup> يُرَضَّ بمشهورات غير صادقة . فالمادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى . نعم سيُشعَب البرهان إلى مواد لا تكون مشهورة ، ولكن ليست تلك المواد بالمواد الأولى للبرهان . ومع ذلك فإن النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع <sup>(١٠)</sup> الجدل استعمالها ، بل إنما لا يستعملها لأنه ليس له إلى معرفتها سبيل . وأما النسبة التي بين تلك الحدود فتستعمل في الجدل ، لكن الحدود أنفسها ربما دقت عن الجدل . وفي المنطق <sup>(١١)</sup> لا يعطى الحدود إنما <sup>(١٢)</sup> يعطى النسب التي بين الحدود . فإذا نُسب المواد الثواني مما يُعطى أيضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق .

وإذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي تعطى في تعليم قانون الجدل — وهما شيان مختلفان — إلى المواد الأولى للبرهان وإلى النسب التي تعطى لحدود المواد في تعليم قانون البرهان — وهما شيان مختلفان — نسبة صورة القياس <sup>(١٣)</sup> المطلق إلى القياس البرهاني .

- 
- |  |                              |
|--|------------------------------|
| (١) ب وجه .  | (٢) س الروزجار .             |
| (٣) ب وجه .  | (٤) س فهي مستوفية المذكورة . |
| (٥) س فأما في القياس الجدلي فهي الخ .                        | (٦) ب ، م و .                |
| (٧) أى لا يقال كل مقدمة مشهورة هي محسوسة أو مجربة أو أولية . |                              |
| (٨) مراده بالوسط هنا الحد الأوسط في القياس وهو علة الحكم .   |                              |
| (٩) س ولم .  | (١٠) م يندفع .               |
| (١١) س المنطق .  | (١٢) س المنطق .              |
| (١٣) س بل .  | (١٣) س قياس .                |

وإذا كانت هذه النسبة إحدى الدواعى إلى تقديم القياس <sup>(١)</sup> ، فكذلك تلك هى إحدى الدواعى إلى تقديم كتاب الجدل . لكن بينهما بعد ذلك فرق . وذلك لأن العام قد يكون [٩٠] مقوماً للشيء . وقد يكون عارضا . ونسبة القياس المطلق إلى القياس البرهانى هى نسبة أمر مقوم . ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط ليس <sup>(٢)</sup> نسبة أمر مقوم . ولذلك إذا التفت الإنسان إلى الصادق بلا وسط — من حيث هو صادق بلا وسط — ولم يلتفت إلى شهرته ، بل قرَضَ مثلا أنه غير مشهور ، بل شنيع ، لما <sup>(٣)</sup> أوقع ذلك خلا في التصديق به كما لو سُرِبَ القياس البرهانى حد <sup>(٤)</sup> القياس المطلق لاختل ، بل لامتنع . لكنه وإن كان كذلك فإن الابتداء بالأعم ثم التدرج إلى الأخص متعرفا <sup>(٥)</sup> فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الأعم ، أمر نافع ، وإن كان الأعم ليس مقوماً .

وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان : فإنه إنما فطن أولا للجدل ثم انتقل إلى البرهان . وأيضا فإن الأمور المجهولة إذا طُلِبَتْ فإنما يُتَوَصَّلُ إليها في أكثر الأمر بأن تورَد <sup>(٦)</sup> أولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهانى . وهذا شئ ستعلمه في صناعة الجدل . فأما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الأمور الكلية النظرية : وذلك لأن موضوعهما الأمور الجزئية . وإن نقلت إلى الأمور الكلية ظَلَمْتَ هى الأمور الكلية <sup>(٧)</sup> .

وأما <sup>(٨)</sup> المغالطة فإنها وإن شاركت الجدل في أنها كانت أولا قبل البرهان في الزمان ، فإنها إنما كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع . وتقدم الجدل تقدم النافع . والمغالطة ليست مما <sup>(٩)</sup> ينفع بوجه ، ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه . بل لا المادة المغالطية تُحْمَلُ على مادة البرهان ولا صورتها على صورته <sup>(١٠)</sup> ، ولا بالعكس .

والخطابة فقد تقدمت أيضا على البرهان في الزمان <sup>(١١)</sup> فكانت إما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل ، أو كانت على حكم المغالطة . وليس التقدم في الزمان هو المقصود ، بل التقدم النافع الذى مع مشاركة ما .

(١) من وإذا كانت إلى القياس ساقط في م .

(٢) س لكن .

(٣) س ما .

(٤) س مرفا .

(٥) س تعدد .

(٦) ظلمت... الكلية ساقطة في س .

(٨) س فأما .

(٩) س ما .

(١٠) س ولا صورتها على صورتها .

(١١) س والمغالطة ( هكذا ! ) قد تقدمت البرهان أيضا في الزمان .

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق

لتعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم التجارة والصباغة ، وإنما يحصل بالمواظبة على استعمال أفعال تلك الصناعة . ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما أو لغة ما<sup>(٢)</sup> ، وإنما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ ليحصل ملكة . ومنه تأديبي ، وإنما يحصل بالمشورة على متعلمه . ومنه تقليدي ، وهو أن يألف الإنسان اعتقاد رأى ما ، وإنما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم . ومنه تنبيهي كحال من يعلم أن المغناطيس<sup>(٣)</sup> يجذب الحديد ، لكنه غافل عنه في وقته ولا يفتن له عند إحساسه جاذبا للحديد، فيجب منه ، فيقال له : هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله . فحينئذ يتنبه ويزول عنه التعجب . أو كمن يخاطب بالأوامل<sup>(٤)</sup> فلا يفتن لها لنقص في العبارة أو في ذهنه فيجتال في تقريرها له . ومنه أصناف أخر ، وليس شئ منها ذهني أو فكري . والذهني والفكري هو الذي يُكتسب بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يوقع اعتقاداً أو رأياً لم يكن ، أو يوقع تصوراً ما لم يكن<sup>(٥)</sup> . وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين وقد يكون بين إنسان واحد مع نفسه من جهتين . فيكون من جهة ما يتحسس الحد<sup>(٦)</sup> الأوسط في القياس مثلاً - معلماً ، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلماً . والتعليم بالتعلم بالذات واحد وبالاختبار اثنان . فإن شيئاً واحداً - وهو انسياق ما إلى اكتساب مجهول بمعلوم - يسمى بالقياس إلى الذي يحصل فيه - معلماً ، وبالقياس إلى الذي<sup>(٧)</sup> يحصل منه ، وهو العلة الفاعلة - تعليماً . مثل التحريك والتحرك .

وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فإتباعاً يحصل بعلم قد سبق . وذلك لأن التصديق والتصور الكائنين بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول . ويجب أن يكون ذلك القول معلوماً أولاً ، ويجب أن يكون معلوماً لا كيف اتفق ، بل من جهة ما شأنه أن يكون علماً بالمطلوب : إن لم يكن بالفعل فبالقوة .

(٢) م س ساقطة .

(١) م ك ب ساقطة .

(٤) أى القضاء الأولية الية بذاتها .

(٣) م ك ب مغناطيس .

(٥) م " أو رأياً لم يوقع تصوراً ما لم يكن " .

(٧) من قوله فيه إلى قوله الذى ساقط في م .

(٦) م س بالحد .

أما التصديق فيتقدمه معلومات ثلاثة : أحدها تصور المطلوب وإن لم يُصدق به بعد . والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . فيتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق بالمطلوب . وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا أو استقراء أو تمثيلا أو ضميرا<sup>(١)</sup> أو غير ذلك ، فلا بد من مقدمة أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين : من جهة التصور أولا ، والتصديق ثانيا ، حتى يكتسب بها تصديق لم يكن .

وأما التصور فيجب أن يتقدمه تصور أجزاء الحد أو الرسم لا غير<sup>(٢)</sup> . وفي الصناعات العملية أيضا إنما يتوصل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم<sup>(٣)</sup> : كما أن متعلم النجارة يجب أن يعلم أولا ما الخشب وما القدوم ، وأن الخشب من شأنه أن ينحط بالقدوم وينشر بالمنشار ويتقرب بالمتقرب وما أشبه هذا<sup>(٤)</sup> .

واعلم<sup>(٥)</sup> أنه لما قيل : كل تعليم وتعلم ذهني ، حسبوا أن الغرض في قوله ”ذهني“ هو أن يفرق عن الحسي . قالوا فإنه قد يتعلم أيضا حسي عن علم قد سبق : كمن أدرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه ، فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق . وهذا مما ليس يعجبني : فإنه يشبه أن يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس . ولو أن إنسانا رأى إنسانا غيره شيئا ما عرضه على حسه فأفاده إدراكا محسوس لم تكن عنده معرفته ، فإنه لا يقال لنفس ما فعل به الآخر إنه علمه شيئا ، ولا يقال للفعول به ذلك إنه تعلم شيئا ، اللهم إلا أن يكون إنما أراه ما أراه ليحدث له به ملكة ما صناعية . وذلك إذا كان<sup>(٦)</sup> ما يريه هو هيئة عمل . وذلك اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو عسوس . والأشبه أن يكون هذا أيضا ليس تعليمًا وتعلما ، بل تعريفا وتعرفا ، وألا يكون إدراك الجزئيات علما بل معرفة .

وبعد ذلك فإن قولهم : إن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ، ليس الغرض به أي سبق اتفق ، بل أن يكون سبقا نافعا في التعليم والتعلم ، وحاصل الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول . وأما الأحساس الأول فليس شيئا موصلا إلى الأحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل إلى الأحساس الثاني نافعا فيه ، موجودا معه . فإن أريد أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها أو لإخفاء كذبتها .

(٢) س وغير ذلك . (٣) م مقدم . (٤) س ذلك

(٥) س هذا واعلم . (٦) إذا كان ساقطة من س .



التأويل كالصحيح ، فيجب أن يجعل بدل التعلم والتعلم التعريف والتعرف ، أو يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطأ عليه في هذه <sup>(١)</sup> الكتب ، بل ما يفهم من التعريف والتعرف ، ولا مناقشة في ذلك .

وقد <sup>(٢)</sup> قالوا إن قول القائل ” كل تعليم وتعلم ذهني ” ليس في صحة قول القائل ” كل تعليم وتعلم فكري ” : فإن هذا القائل يكون قد أخرج بقوله ” الفكري ” الحسي . فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لأولئك . وشئ آخر : وهو أن الذهني هو الذي يكتسب بالذهن ، والذهن غير <sup>(٣)</sup> الحس : فأى حاجة إلى ما يفصله عن الذي بالحس ؟ والذي عندي هو أن الذهني أصلح من الفكري ؛ فإن الذهني أعم من الفكري والحدسي والفهمي : فإن الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب ؛ فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس . فلا تزال تستعرض الأمور المناسبة إلى أن تجد حداً أوسطاً <sup>(٤)</sup> . وأما الحدسي <sup>(٥)</sup> فهو أن يكون المطلوب إذا سنع للذهن تمثل الحد الأوسط عن <sup>(٦)</sup> غير طلب . وهذا كثيراً ما يكون . أو تكون إحدى المقدمتين سائحة للذهن فيضاف <sup>(٧)</sup> إليها دفعةً حد إما أصغر وإما أكبر ، فتخلق نتيجة من غير فكر ولا طلب .

وأما الفهمي فهو ألا يكون الحد الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح ، بل بسمع <sup>(٨)</sup> من معلم من خارج ، والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا . فإن قال قائل إن الفهمي هو فكري <sup>(٩)</sup> أيضاً : لأن النفس عندما تسمع تفكر ؛ يقال له إن المعلم كلما أورد حداً للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة . ثم إذا انضاف إليه حد آخر فصلت مقدمة ، فإن شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم ، إلا أن يفكر في نفسه فيعلم ، فيكون هذا تعليماً مرتباً من فهمي ومن فكري : إذ هو قياس مركب ، وكل قياس من جملة فهو تعليم مفرد ، وكلامنا في المفرد . وإما أن يرجع إلى المعلم فيفيد العلم بالقياس ، فيكون العلم إنما جاء مع القياس : وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام <sup>(١٠)</sup> . فإما إن لم يشك المتعلم ، فظاهر أن الصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة .

(٢) س وقوم .

(١) س من

(٤) م ب أوسطا .

(٣) س عن .

(٧) س فيضاف .

(٦) م من .

(٥) وأما الحدسي ساقطة في س .

(٨) س بل بأن يسمع من معلم . م يسمع عن . (٩) س الفكري .

(١٠) م فيكون كهذا الكلام .

وبالجملة يجب أن يفرد التعليم الذى نحن فى اعتباره تعليما واحدا وقياسا<sup>(١)</sup> واحدا، ولا يؤخذ خلطا : فإن الخلط قد يجوز أن يتركب من أصناف شتى، فيجد فيها ما يكون فهما دفعة، وما هو غير فهم دفعة ، وهناك لا يكون انتفاع .

فإن عاد وفكر فى نفسه فذلك تعلم من نفسه . أو عاد فاستفهم المعلم مرة أخرى ففهم<sup>(٢)</sup> ، فالتعلم هو الذى فى هذه الكرة .

ثم قد علم أن الفكرة أمر كالحركة للنفس يُنْقَلُ بها من شئ إلى شئ ، ويردد طالبا لا واجده<sup>(٣)</sup> . فإذا لم يحصل فى التعليم والتعلم [١٩١] هذه الحركة على وجهها لم تكن هناك فكرة .

وإذا كان كل تعليم وتعلم للأمر العقلية ، فهو إما على سبيل الفكر أو الحدس أو الفهم ، وليس ذلك فى التصديق فقط ، بل وفى التصور . وكل ذلك ذهن . فقولهم ” تعليم وتعلم ذهنى “ أصوب .

والشئ الذى<sup>(٤)</sup> إذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة بشئ آخر ، فهو إما ملزومه<sup>(٥)</sup> وإما معانده ، أو كلى فوقه ، أو جزئى تحته ، أو جزئى معه . والملزوم إذا عُلِمَ بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بِلَا زِمِهِ ، وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات متصلة . والمعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده : إما برفعه عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك . وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات منفصلة . والكلى إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل<sup>(٦)</sup> ، كان ذلك علما بالقوة بالجزئى الذى تحته بطريق القياس . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه بالإيجاب أو الساب ، كان ذلك ظنا بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما فى بعض الجزئيات ، وذلك بالاستقراء الناقص . أو كان علما بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما يعم كل جزئى ، وذلك بالاستقراء التام . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه ، كان ذلك ظنا بالقوة فى جزئى آخر أنه كذلك — إذا كان يشاركه فى معنى — وذلك بالتمثيل .

(١) م ٦ ب وقياسا وقياسا .

(٢) م حتى فهم .

(٣) م طالبا لا واحدا ٦ م واحدة

(٥) م ملزومة وإما معاندة .

(٤) م ”الذهنى“ وهو خطأ .

(٦) أى إذا علم ذلك بالفعل .

فإذن كل صنف من الظن والعلم المكتسب<sup>(١)</sup> إذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم أو ظن سابق : سواء كان يتعلم من الغير أو باستنباط من النفس . وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة ، بل قوة بعضها أقرب ، وقوة بعضها أبعد . فإن اللازم ليس متضمنا في الملزوم إذا لم يكن لزومه على سبيل وِجَع وحمل . فإنا إذا قلنا كل ب أ فغنى هذا القول : كل واحد مما تحت ب وما يوصف بب ويوضع لب فهو أ . فقد ضمنا موضوعات ب في هذا الحكم . فهذه المعرفة بالقوة التي كُنْها فعل . والعلم بأن الأوسط موجود للأصغر ليس علما بالقوة بأن الأكبر موجود له إذا كان الأكبر مجهولا<sup>(٢)</sup> : فإن كون الأكبر للأصغر ليس مُدرجا في كون الأصغر للأوسط كأنه محصور تحته ، بل الأمر بالعكس . فإنا إذا علمت<sup>(٣)</sup> أن كل ب أ فقد علمت أن كل موصوف بب هو أ ، فدخلت فيه الموصوفات بب<sup>(٤)</sup> . وأما إذا علمت أن كل ج ب فلم يدخل أ<sup>(٥)</sup> الذي هو محمول على ب في هذا ، لا بفعل ولا قوة : لأن قولنا كل ب أ معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب فهو أ . وليس قولك كل ج ب معناه كل ج<sup>(٦)</sup> هو كل محمول ب : إذ الكلية في جنب الموضوع . فإن قال قائل إنه إذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب ، فذلك وإن كان حقا ، فليس مفهوم نفس اللفظ ، بل هو لازم عنه . إذا<sup>(٧)</sup> قلت كل ب ففهمه كل موضوع تحت ب . وليس يجب أن يظن أن معنى قول أرسطو<sup>(٨)</sup> ” فبعلم<sup>(٩)</sup> سابق “ أن هذا السبق هو في الزمان ، بل بالذات . فمن الأشياء ما نعرفها الآن بالفعل إذا كانت معنا<sup>(١٠)</sup> معرفة قديمة بالقوة التي كأنها فعل ، وتكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان . وبعضها إنما نعرفها مع العلم المحتاج إليه في أن نعلمه<sup>(١١)</sup> ، الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا . ومثال ذلك أنك إذا فرضت حدا أ أكبر وأوسط وأصغر ، وكان الأوسط حاصل الوجود للأصغر ، وأنت تنظر هل الأكبر للأوسط

(١) من العلم والظن المكتسب . (٢) س : مجهولا . (٣) س فإذا علمت .

(٤) م ” فإنا إذا علمت أن كل موصوف بب هو أ فدخلت فيه الموصوفات “ .

(٥) أ ساقطة من س .

(٦) ج ساقطة من م . (٧) س وإذا . (٨) س العلم بدل أرسطو .

(٩) س يعلم . (١٠) س معنى . (١١) س يعلم .

لينتج منه الأكبر للأصغر . فإذا<sup>(١)</sup> بَانَ لك أنه للأوسط ، بَانَ لك في الحال أنه للأصغر ، ولم تحتج أن تنتظر شيئا وأن<sup>(٢)</sup> تنتظر في تأليف الأصغر مع الأوسط ؛ بل يتبين لك الأمران معا في الزمان ، ولم تحتج أن تطلب بعد وجودك الأكبر للأوسط أنه موجود للأصغر ولا في أقصر جزء من الزمان لو كان ، لكن هذا العلم السابق إنما هو سابق بالذات ، وإليه توجه أول الطلب بالذات . فهكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضع .

---

(١) س وإذا .

(٢) س وإن لم .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

### في تعديد مبادئ القياسات بقول عام

ثم إن مبادئ القياسات كلها إما أن تكون أمورا مصدقا بها بوجه أو غير مصدق بها .  
والتي لا يصدق بها إن لم تجر مجرى المصدق بها<sup>(٢)</sup> بسبب تأثير يكون منها في النفس ، يقوم ذلك التأثير  
من جهة ما مقام ما يقع به التصديق<sup>(٣)</sup> ، لم يُنتَقَع بها في القياسات أصلا . والذي يفعل هذا الفعل  
هى الخيالات ، فإنها تقبض النفس عن أمور وتبسطها نحو أمور ، مثل ما يفعله الشيء المصدق به ،  
فتقوم مع التأكيد بها مقام ما يصدق به<sup>(٤)</sup> : كمن يقول<sup>(٥)</sup> للعسل إنه مرة مقيّئة<sup>(٦)</sup> فتتقزز عنه  
النفس مع التأكيد بها<sup>(٧)</sup> قيل ، كما<sup>(٨)</sup> تتقزز عنه مع التصديق به<sup>(٩)</sup> أو قريبا منه . وكما يقال  
إن هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب ، ويجب أن تخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه ،  
فيتخيل ذلك فيسهل عليه ، وذلك مع التأكيد به . فهذا الواحد هو مبدأ القياسات<sup>(١٠)</sup> الشرعية .  
ومنافم القياسات الشرعية عند الجمهور في الأمور الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة<sup>(١١)</sup>  
من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الأمور الجزئية : إذ كان الغرض في إيقاع التصديق فيها  
هو<sup>(١٢)</sup> تقزز النفس على انقباض وانبساط ، أو سكونَ عنهما .

وإذا كان التخيل من شأنه أن يفعل ذلك ، قام مقامه . على أن أكثر عوام الناس<sup>(١٣)</sup> أطوع  
للتخيل منهم للتصديق . فهذا قسم . وأما القسم الذي فيه التصديق فإما أن يكون التصديق<sup>(١٤)</sup> به  
على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يحتاج في النفس معانده ، أو على وجه ظن غالب . والذي  
على وجه ضرورة ، فإما أن تكون ضرورته ظاهرة<sup>(١٥)</sup> - وذلك بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر -

- 
- |  |                            |                  |
|--|----------------------------|------------------|
| (١) م ٦ ب ساقطة .                                  | (٢) س ساقطة .              | (٣) س بالتصديق . |
| (٤) س صدق .  | (٥) س كما قد يقول القائل . |                  |
| (٦) م ساقطة .                                      | (٧) س بها .                | (٨) م ساقطة .    |
| (٩) س ساقطة .                                      | (١٠) س للقياسات .          |                  |
| (١١) من قوله الشرعية إلى قوله المعقودة ساقط في م . |                            |                  |
| (١٢) س ساقطة .                                     | (١٣) س العوام .            |                  |
| (١٤) س ساقطة .                                     | (١٥) س ظاهرة .             |                  |

أو تكون ضرورته باطنية . والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل ، وإما أن تكون خارجة عن العقل ولقوة أخرى غير العقل . فاما <sup>(١)</sup> الذى عن العقل فإما أن يكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشئ . والذى عن مجرد العقل فهو الأولي الواجب قبوله : كقولنا الكل أعظم من الجزء . وأما الذى عن العقل مع الاستعانة بشئ : فإما أن يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بعد المبادئ ، وكلامنا في المبادئ . وإما أن يكون المعين غريزيا في العقل أى حاضرا - وهو الذى يكون معلوما بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة وحاضر <sup>(٢)</sup> للذهن . فكلمة أخير المطلوب مؤلفا من حدين أكبر وأصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة إلى كسبه . وهذا مثل قولنا : إن كل أربعة زوج : فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له أن الأربعة زوج ، فإنه في الحال يتمثل أنه منقسم بتساويين . وكذلك كلمة تمثل للذهن أربعة ، وتمثل الاثنان ، تمثل <sup>(٣)</sup> في الحال أنها ضمه لتمثل الحد الأوسط . وأما إذا كان بدل ذلك ستة وثلاثون <sup>(٤)</sup> أو عدد آخر ، افتقر الذهن إلى طاب الأوسط . فهذا القسم الأولي به أن يسمى مقدمة فطرية القياس .

وأما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية التى يحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية إذا كانت تلك الأحكام <sup>(٥)</sup> في أمور ليس فيها للعقل حكم أولي . وتلك الأمور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس إلى حكم ضرورى فيها كاذب ، إذ يجعلها في أحكام ما يحس ، مثل حكم النفس في أول ما يوجد مميزة <sup>(٦)</sup> ، وقبل أن تتقف بالآراء والنظر ، أن كل موجود فهو في مكان أو في حيز مشار إليه ؛ وأن الشئ الذى ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود . فإن النفس تحكم بهذا بالضرورة ، ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ، ولكن يكون سائكا <sup>(٧)</sup> عن هذا . ثم إذا نظر العقل النظر الذى يخصه ، وألف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى أخرى - إن كان لها حكم في القبول والتسليم - أنتج أن للمحسوسات <sup>(٨)</sup> مبادئ مخالفة للمحسوسات . فإذا انتهى النظر إلى النتيجة مانعت القوة التى تحكم

(٢) م ك ب موجودا وحاضرا .

(١) م ك ب وأما .

(٤) في المخطوطات الثلاثة ستة وثلاثين أو عددا آخر .

(٣) س ساقطة .

(٥) س الأحوال .

(٦) هكذا في المخطوطات . ولعلها توجد مميزة ، أى توجد النفس مميزة بمعنى يحصل لها التميز وإدراك الأشياء في مرحلة

(٨) م المحسوسات .

(٧) م ساكنا .

الطفولة .

الحكم المذكور<sup>(١)</sup> ، فُيُعلم أنها كاذبة ضرورية ، وأن فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقلية ، وإن كانت ضرورة قوية في أول الأمر . وأول ما يكذبها أنها نفسها لا تدخل في الوجود . ومع ذلك فإنه قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين ، إلا أن ننظر<sup>(٢)</sup> في موضوع المطلوب ومحوله . فإن كان شيئا أعم من المحسوس أو خارجا عنه ، وكانت الضرورة تدعو إلى جملة على صورة محسوسة ، لم تلتفت إليها بل نفرغ إلى المحجة . والموجود والشيء والعلة والمبدأ والكلّي والجزئي والنهاية وما أشبه ذلك كلها خارجة عن الأمور المحسوسة . بل حقائق النوعيات أيضا مثل حقيقة الإنسان فإنها مما لا يتخيل ألبتة ولا تتمثل في أوهامنا . بل إنما ينالها عقلنا . وكذلك كل حقيقة كلية<sup>(٣)</sup> من حقائق نوعيات الأمور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك في موضعه .

فبادئ البراهين التي من جنس المدركات [ ٩١ ب ] بالضرورة من هذه<sup>(٤)</sup> التي تدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية . وأما ما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب ، وإما على سبيل تسليم غلط . أما<sup>(٥)</sup> الذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه ، وإما على سبيل تسليم من واحد خاص ، يكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ، ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب . فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه ألبتة انتفاعا حقيقيا أو مجردا .

والذي على سبيل تسليم مشترك فيه : إما أن يكون رأيا يستند إلى طائفة ، أو يكون رأيا لا يستند إلى طائفة ، بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله ، وقد مرّوا عليه ، فهم لا يحلونه محل الشك : وإن كان منه ما إذا اعتبره المميز<sup>(٦)</sup> ، وجعل نفسه كأنه حصل في العالم دفعة وهو مميز ، ولم يعود شيئا ولم يؤدّب ولم يلتفت إلى حاكم غير العقل ، ولم<sup>(٧)</sup> ينقل عن الحياء والنجل ، فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ؛ ولم ينظر إلى موجب مضلعة فيكون بوسط لا بضرورة ؛ وأعرض عن الاستقراء أيضا فيكون بوسط ؛ ولم يلتفت إلى أنه هل يُتَقَصُّ عليه شيء . فإذا<sup>(٨)</sup> فعل

(١) هذه الجملة مضطربة ناصفة في م وكلمة الحكم الواردة فيها مفعول لقوله ما نعت لا لقوله نحكم .

(٣) س ساقطة .

(٢) س ينظر .

(٥) س وأما .

(٤) س هي من .

(٦) أي ما إذا نظرية المميز أي المائل الذي يستلج التمييز بين الأشياء .

(٨) م وإذا .

(٧) م أو لم .

هذا كله ورام أن يشكك فيه نفسه أمكنه الشك : كقولهم إن العدل جميل ، وإن الظلم قبيح ، وإن شكر النعم واجب . فإن هذه مشهورات مقبولة ؛ وإن كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المتزل<sup>(١)</sup> . المتزلة المذكورة ؛ بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أن يصير يقينا إلى حجة<sup>(٢)</sup> ، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفتن له الجمهور .

ولا يبعد أن يكون في المشهورات كاذب . والسبب في اعتقاد المشهورات أخذ ما تقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن للامتحان . وهذه هي المشهورات المطلقة .

وأما التي<sup>(٣)</sup> تستند إلى طائفة فتل ما يستند إلى أمة وإلى أرباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يوثق به ويُخصَّص باسم المقبولات .

واعلم أن جميع الأوليات أيضا مشهورة ولا ينعكس ، كما أن جميع المصدق بها متخيَّل وعمرَّك للخيال ولا ينعكس . وأما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو أن يسلم المسلم شيئا على أنه أمر آخر لمشابهته إياه ومشاركته في لفظ أو معنى على ما سنين في موضعه ، وهي المقدمات المشبهة ، كمن يقول ”كل عين باصرة“ ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه أحد معاني الاسم المشترك ، ويأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلم ، أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أن يظن بنفسه أو يظن غيره أن الدينار يبصر<sup>(٤)</sup> . وكذلك من يسلم أن كل مسكر حمر وأخذ بدله ما يسكر بالقوة . وهذه هي المقدمات المشبهة .

فأما المظنونات فهي التي تُظنُّ ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم : وذلك<sup>(٥)</sup> إما لمشابهتها للأمر المشهورة فتكون مشهورة في بادئ الرأي الغير المتعقب<sup>(٦)</sup> ؛ فإذا تعقبت علم أنها غير مشهورة مثل قولهم ”أنصر أخاك ظالما أو مظلوما“ فإن هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال إليه ميلا : ثم إذا تعقب كان المشهور أنه لا يجوز أن يُنصر الظالم أخا كان أو ولدا ، لكنه في الحال يفعل فعله إلى أن يتعقب . وإما أن يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة : وإما أن يقع

(١) م والمزل .

(٢) من ”صادق“ إلى حجة ساقط في م .

(٣) من الذي يستند .

(٤) وذلك لأن الدينار من ذهب وهم يطلقون عليه اسم ”العين“ من قبيل الاشتراك اللفظي .

(٥) م ذلك .

(٦) أى الناظر في المواقب أو المفكر إطلاقا .



الظن بها من جهات أخرى ليس لأخذها<sup>(١)</sup> على أنها مشهورات ، كمن يرى عبوساً يأتيه فيظنه باطشاً به . وهذه المظنونات إنما تنفع في المقاييس من حيث<sup>(٢)</sup> إن بها اعتقاداً لا من حيث إن مقابلها يخرج في الضمير .

فإذن<sup>(٣)</sup> جميع المشهورات وما سلف ذكره أيضاً معها نافع<sup>(٤)</sup> حيث تنفع هي لأنها معتقدة . فأى صناعة جاز فيها استعمال المظنونات ، جاز استعمال المذكورات قبلها كلها . وكذلك المشهورات إنما ينفع بها — لا من حيث إنها قد يجوز أن يشكك فيها — بل من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يخرج مُقَابِلَهُ<sup>(٥)</sup> ؛ فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وُسِّمَتْ نافعاً نفعها ، فيصلح استعماله<sup>(٦)</sup> حيث يصلح استعمال تلك .

وأما الضروريات الوهمية فإنها بالحرى أن تكون أقوى من المشهورات — لا في النفع — بل في شدة إذهان النفس الغير المقومة لها . فربما بقيت مشهورة وربما صارت شَيْعَةً ، فتكون كاذبة وشعبة معا . وتكون صيرورتها شعبة ليست بسبب أمر يدعو إليه<sup>(٧)</sup> من الفرائض والأخلاق والمصالح ، بل لما يدعو إليه العقل .

فإذن مبادئ القياسات مخيلات ، ومحسوسات ، ومجربات ، ومتواترات ، وأوليات ، ومقدمات فطرية القياسات ، وهميات<sup>(٨)</sup> ومشهورات مطلقة ، ومشهورات محدودة ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب ، ومظنونات ظناً . فهي أربعة عشر صفات .

وها هنا قسم<sup>(٩)</sup> من مبادئ المقاييس وهي التي ليست مبادئ من جهة القائس نفسه ، فإن أقسام الذي يكون من جهة القائس<sup>(١٠)</sup> هو ما قلناه ، ولكن هي مبادئ<sup>(١١)</sup> من جهة المعلم ، وهي أن يكلف المعلم المتعلم تسليم شئ ووضع<sup>(١٢)</sup> لينبئ عليه بيان شئ آخر فيسلمه ويضعه . وهذه هي الأمور التي تسمى أصولاً موضوعة ومضاهرات .

(١) م ٦ ب لأحدها . (٢) س إنها .

(٣) م إذن ، س فإن . (٤) س نافع أيضاً معها .

(٥) أى لا يخرج بالبال مقابله : أى ضده أو قضيضه . (٦) م ٦ ب استعمالها .

(٧) ب أمر إليه يدعو . (٨) س وهميات بدون الوار .

(٩) م ساقطة . (١٠) م ٦ ب القياس . (١١) م ٦ ب مباد .

(١٢) س أروضعه .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

### في المطالب وما يتصل بها

وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى

أما المطالب بحسب ما يحتاج إليه ها هنا فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام ، وبالقسمة الثانية ستة . أما بالقسمة الأولى فطاب "ما" ومطاب "هل" ومطاب "لم" <sup>(٢)</sup> . ومطاب "ما" على قسمين : أحدهما الذي يُطاب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء ؟ والذاني الذي تطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ؟ ومطاب "هل" على قسمين : أحدهما بسيط وهو مطاب هل الشيء موجود على الإطلاق ، والآخر مركب وهو مطاب هل الشيء موجود كذا أو ليس موجودا كذا ، فيكون "الموجود" رابطة لا محولا ، مثل قولك هل الإنسان موجود حيوانا أو ليس موجودا حيوانا <sup>(٣)</sup> . ومطاب "لم" على قسمين : فإنه إما بحسب القول وهو الذي يُطلب الحد الأوسط ، وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما ، وإما بحسب الأمر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال . وأما مطلب الأئى <sup>(٤)</sup> ، والكيف والكم والأين والمتى <sup>(٥)</sup> وغير ذلك ، فهي راجعة بوجه ما إلى "الهل" المركب . فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتعديده هذه فليفعل ، إلا أن المطالب العلمية الذاتية هي تلك . ومع ذلك فإن مطلب "أئى" أبسط هذه البواق وأشد دلالة على المطلوب به ، فإنه يُطلب به تمييز الشيء بما يخصه <sup>(٦)</sup> ، وتلك <sup>(٧)</sup> أوسع مذهبا وأعرض مجالا . وإن أحب أحد أن يجعل مطلب "أئى" مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم وأين <sup>(٨)</sup> وغير ذلك فليفعل . فيثبت ذلك يكون مطابا "هل" و"لم" يطلبان التصديق ، ومطابا "ما" و"أئى" يطلبان

(١) م ٦ ب ساقط .

(٢) ومطلب لم ساقطة في م .

(٣) ليس للرابطة وجود في اللغة العربية عادة فإننا نقول هل الإنسان حيوان أو هل ليس الإنسان حيوانا ؟ وما ذكره ابن سينا أكثر انطباقا على بعض اللغات الأجنبية .

(٤) م س ساقطة .

(٥) م ٦ ب متى .

(٦) م ٦ ب وإما يطلب تمييز الشيء بما يخصه .

(٨) م س ساقطة .

(٧) يشير إلى مطالب الكيف والكم والأين والمتى .

التصور . فطلب "ما" الذى بحسب الاسم<sup>(١)</sup> متقدم على كل مطلب ؛ وأما مطلب "ما" الذى بحسب تحقق الأمر فى نفسه فتأخر عن مطلب "هل" البسيط . فإن الذى يطلب ما ذات الحركة وما الزمان<sup>(٢)</sup> فإتما يطلب مائة أمر موجود عنده . وأما إن طلب أحد هل حركة أو هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود ، فيجب أن يكون فيهم أولا ما تدل عليه هذه الأسماء : فإنه يمكن أن يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود . وإن كان الحد إنما هو بالحقيقة للوجود ، ولكن لا يوقف فى أول الأمر أن هذا القول حد بحسب الاسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة . ولذلك يوضع فى التعاليم<sup>(٣)</sup> حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حدثت فى أول كتاب "أسطقسات الهندسة" . فكان حداً بحسب شرح الاسم ، ثم أثبت وجودها من بعد ، فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات : بل صار حداً بالحقيقة . ويجب أن يعلم أن الفرق بين الذى يفهم من الاسم بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل . فكل إنسان إذا خاطب<sup>(٤)</sup> باسم فهم فيها ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة . وأما الحد فلا يقف عليه إلا<sup>(٥)</sup> المتراض بصناعة المنطق . فيكون أحد الأمرين معرفة ، والثانى علماً ، كما أن الحس معرفة والعقل<sup>(٦)</sup> علم .

ومبادئ العلوم مختلف فى تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها . ففى بعضها إنما يوضع أن الأمر موجود أو غير موجود فقط ، لأن الضرورة ( ١٩٢ ) تدعو فيها إلى هذا المقدار كقولنا "إن الأمر لا يخرج عن طرفى النقيض" ، أو<sup>(٧)</sup> مثل وضعهم "أن الأشياء المساوية لثنى واحد متساوية" . وفى بعضها إنما يوضع أولاً ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين فى فاتحة كتاب الاسطقسات ، ثم من بعد ذلك يبين وجوده . وفى بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعاً : مثل الوحدة فى فاتحة علم العدد . ونحن مستقصون لهذا<sup>(٨)</sup> فنقول :

إن الأمور التى تذكر فى المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . والمعانى المركبة إنما يليق بها أن يستدعى فيها التصديق<sup>(٩)</sup> لا لأن تعطى لها<sup>(١٠)</sup> الحدود ، فإن التركيب الجبرى للتصديق .

(١) أى الذى يطلب فيه معنى اسم كقولنا ما العقاء ؟ .

(٢) من وما ذات الزمان . (٣) التعاليم علم الرياضة . (٤) م خطب .

(٥) م ساقطة . (٦) المراد بالحس والعقل هنا الإحساس والتفعل .

(٧) م ر . (٨) من ونحن تزيد هذا استقصاء .

٩ من إلى التصديق . (١٠) من بها .

وأما الحدود فلمعاني المفردة وما في حكم المفردة. والقضايا المتعارفة والأصول الموضوعية مركبة ،  
فإذن لا يتحقق فيها معنى إعطاء الحد والمساهية ، ولا بد من أن تقبل بالهلية ليتبين بها غيرها .  
فقد حصل من هذا أن هذا القسم من المبادئ يوضع بالهلية .

وأما المعاني المفردة فنها<sup>(١)</sup> ما هي أعراض موضوع الصناعة ، ومنها ما هي داخلية في جملة  
موضوع الصناعة<sup>(٢)</sup> . فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ، فهي التي تطلب  
في الصناعة ليصحح فيها وجودها<sup>(٣)</sup> . وليس وجودها إلا للوضوع . فيكون النظر في أنها موجودة  
ع الصناعة لتلك الصناعة<sup>(٤)</sup> . وذلك هو النظر في أنها موجودة . فإذن إثبات وجوده  
إلى تلك الصناعة . فهذه لا يجوز أن تكون بيّنة الوجود<sup>(٥)</sup> ومجهولة<sup>(٦)</sup> لموضوع الصناعة ، إذ  
موضوع الصناعة كما يتبين<sup>(٧)</sup> لك من بعد هو مأخوذ في حداه<sup>(٨)</sup> ووجودها أن يكون له . وإذا  
هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بيّنة الوجود ، وإنما يطلب وجودها لموضوع الصناعة ،  
بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة ، فيستحيل<sup>(٩)</sup> أن يفرض وجودها مطلقا ، فستحيل<sup>(١٠)</sup>  
أن يفرض وجودها في المبادئ . وإذا لا بد من أن تفهم حدودها فيجب أن توضع حدودها  
في المبادئ . فهذا القسم حدودها في المبادئ دون وجودها .

وأما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم ، ولا بد أيضا  
من أن يعترف<sup>(١١)</sup> بوجودها وأنها حقّة معا . فإنها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يعرف<sup>(١٢)</sup> شيء  
من أمورها . وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها ؟

وإذا لا مفرد في العلوم البرهانية إلا شيء داخل في الصناعة : والداخل في الصناعة إما  
الموضوع الذي للصناعة وما هو منه ، وإما أحكام الموضوع . فإذن بعض المفردات توضع  
حدودها في المبادئ دون وجودها : وبعضها توضع حدودها ووجودها .

وإذا ما خلا المفرد المركب<sup>(١٣)</sup> ، والمركب النافع في العلوم قضية ، والقضية إنما يوضع  
وجودها لا محالة دون حداه . وعلى ما قلنا فتبين من جميع ذلك أن من الأمور المصدرة في الصناعة

(١) س منها .  
(٢) س ليصح في تلك الصناعة وجودها . (٤) س موجودة لموضوع تلك الصناعة .  
(٥) م الموجود . (٦) س الوار ساقطة . (٧) م يتبين .  
(٨) س حدودها . (٩) س فستحيل . (١٠) س وستحيل .  
(١١) س يعرف . (١٢) س يتعرف .  
(١٣) س مفرد المركب . والمعنى وحيث إن المركب هو ما غذا المفرد .

ما يوضع بهليته فقط ، ومنه ما يوضع بمباهيته . ومنه ما يوضع بهليته ومباهيته . وأما مطلب  
 "اللّم" فإنه على كل حال متنازع عن المطلبين معا؛ فإن ما لم يتصور معناه فإن طلب اللّم فيه محال .  
 وما تصور أيضا معناه وأنه ما هو أو ما معنى الاسم الدال عليه ، ولم يعط<sup>(١)</sup> أنه موجود أو غير  
 موجود بحال أو على الإطلاق ، فإن طلب اللّم فيه أيضا محال . ولكن<sup>(٢)</sup> طلب اللّم الذي بحسب  
 القول<sup>(٣)</sup> ربما كان متقدما على طلب اللّم الذي بحسب الأمر في نفسه . فربما صح عندنا بقياس  
 أن ج ب ولا ندرى العلة في نفس الوجود لكون ج ب . فتكون قد علمنا أنا إذن<sup>(٤)</sup> لم نعتقد أن  
 ج ب ولم نعلم أنه لم كان ج ب في نفس الأمر . وربما كان مطلب "لم" الذي بحسب الأمر  
 في نفسه<sup>(٥)</sup> غير مفتقر إلى مطلب "اللّم" الذي بحسب القول ، وذلك إذا كان الشيء<sup>(٦)</sup> بيّنا بنفسه بالحس .  
 وأما علته نخفية مثل جذب المغناطيس الحديد ، فإن ذلك ليس يمكن أن يثبت بقياس أو بطلب  
 بلم حتى يعطى<sup>(٧)</sup> الحد الأوسط فيه . ولكن إذا أصيب بالحس خطر بالبال طلب اللّم فيطلب  
 لم صار مغناطيسٌ يجذب الحديد ، فيطلب علة<sup>(٨)</sup> الأمر في نفسه لا علة التصديق به .  
 وكثيرا ما<sup>(٩)</sup> يتفق أن يكون الحد الأوسط في القياس — وهو<sup>(١٠)</sup> علة القياس — علة أيضا للأمر  
 في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد .

(٣) أى طلب العلة بقياس .

(٢) م ب وليكن .

(١) من أنه .

(٦) من كالشيء .

(٥) في نفسه ساقطة في س .

(٤) من ساقطة .

(٩) من ما ساقطة .

(٨) م طية .

(٧) م يعط .

(١٠) من هو بدون و .

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

### في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

كل مطلب من هذه فإنما يتوصل إلى نبيله بأمور موجودة حاصلة . لكن<sup>(٢)</sup> ها هنا موضع شك في أن المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور إذا سئل عنه "ما هو" حتى يطلب بعد ذلك "هل هو"<sup>(٣)</sup> . فإنه إن لم يحصل له في النفس معنى ، كيف يحكم عليه بأنه حاصل أو غير حاصل ؟ والمحال لا صورة له في الوجود ، فكيف يؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور<sup>(٤)</sup> معناه ؟ فنقول إن هذا المحال إما أن يكون منفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل ، فلا يمكن أن يتصور البتة إلا بنوع من المقايضة بالموجود وبالنسبة إليه<sup>(٥)</sup> كقولنا الخلاء ، وضد الله : فإن الخلاء يتصور بأنه<sup>(٦)</sup> للأجسام كالتقابل ، وضد الله يتصور<sup>(٧)</sup> بأنه لله كما للحر البارد ، فيكون المحال يُتصور<sup>(٨)</sup> بصورة أمر ممكن ينسب إليه المحال ، ويتصور نسبة إليه وتشبها به . وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له .

وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عتائل أو عنقاء وإنسان يطير فإنما يتصور أولا تفاصيله التي هي غير محالة ، ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات . فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود ، والثالث تأليف بينهما ، هو من جهة ما هو تأليف متصور ، بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد . فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم . فيكون المعدوم إنما تصور لتصور متقدم للوجودات .

ونقول<sup>(٩)</sup> الآن إنه إذا كان حصل عندنا حكم على كل أول حصوله : إما بيّنا بنفسه مثل إن كل إنسان حيوان ، والكل أعظم من الجزء ، أو بيّنا باستقراء أو تجربة على الوجوه التي

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م يكن .

(٣) أى إذا سئل عن ماهيته حتى يطلب بعد ذلك السؤال عن وجوده . س هل هو هو .

(٤) م الصور . (٥) م ساقطة . (٦) م أنه .

(٧) س يفهم . (٨) م ٦ ب يتصوره .

(٩) س فنقول .

يُصَدَّقُ بها بالأشياء من غير استعانة بقياس ، فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئ تحته ، ولكن جهلناه بالفعل . فلا نعرف مثلاً أن زيدا الذى بالهند حيوان : لأننا إنما عرفناه <sup>(١)</sup> بعد بالقوة إذ عرفنا أن كل إنسان حيوان ، وإنما جهلناه بالفعل لأنه يحتاج أن يجمع لنا إلى هذا العلم علم آخر أو علمان آخران حتى يخرج الذى بالقوة إلى الفعل . وذلك بأنه يجب أن نعلم أن زيدا موجود ، وأن نعلم أنه موجود إنسانا . فإذا حصل لنا بالحس معرفة أنه موجود وأنه إنسان من غير أن يكون مطلوباً <sup>(٢)</sup> أو متعلماً ، واقترن بذلك علم ، كان عندنا حاصلًا أيضًا بغير قياس ، اقترانا على التأليف الذى من شأنه أن يُحَدِّث بالذات علما ثالثا ، علمنا أن زيدا حيوان . فيكون عن معرفة وعن علم اجتماعا حدث لنا علم . أما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس ، وأما العلم فما كان من العقل . والمعرفة حدثت <sup>(٣)</sup> في الحال ، وأما العلم فقد كان قبلها . والذى يحصل منهما فتد يميز أن يكون قد كان لنا مطلوبا وطابنا مبادئ الموصلة إليه ، ويموز أن يكون شيئا قد انسقنا إليه انسياقا لموافاة أسبابه عن غير طلب . ومع ذلك فيجب أن يتقدم تصور المطلوب ومبادئه على كل حال .

وقد يتفق ألا يكون هكذا : بل يكون الحكم على الكلى حاصلًا عندنا بقياس ، والحكم على الجزئ حاصلًا بقياس آخر . فإذا اجتماعا حصل العلم الثالث . ولكن وإن كان كذلك فإن <sup>(٤)</sup> القياسات الأولى تكون من مقدمات بيّنة بنفسها أو مكتسبة بالاستقراء والتجربة <sup>(٥)</sup> والحس من غير قياس على ما نوضح <sup>(٦)</sup> بعد .

ثم إن لسائل أن يسأل أحدا فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه إني أعلم ذلك . فيعود ويقول : هل الذى فى يدى هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذى بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بأن لا نعلم ذلك ، عاد فقال : فاستم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذى فى يدى اثنان ولم تعرفوا أنه زوج . وقد قيل فى التعابير <sup>(٧)</sup> إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج . وهذا الجواب فاسد :

(١) من عرفنا .

(٤) من فبان .

(٣) م ك ب حديث

(٢) أى من غير دليل عقل .

(٧) من التعليل الأول .

(٦) من وضع

(٥) من أو التجربة .

فإننا نعرف أن كل اثنين<sup>(١)</sup> موجود عرف أو لم يعرف ، فهو زوج . بل الجواب عن هذا : أنا لم نقل  
إننا نعرف كل اثنين زوج ، فإذا لم نعرف اثنين<sup>(٢)</sup> زوجا ستقضى قولنا . وأيضا لم نقل إننا نعرف  
من كل شيء هو اثنان أنه اثنان فنعرف أنه زوج<sup>(٣)</sup> . بل قلنا أحد قولين : إما [ ٩٢ ب ] أن كل  
اثنين عرفناه فإننا نعرف<sup>(٤)</sup> أنه زوج ، أو كل اثنين في نفسه — عرفناه أو لم نعرفه — فهو في نفسه  
زوج . أما القسم الأول فلا ينتقض بالشبهة<sup>(٥)</sup> التي أوردت . وأما الوجه الثاني فهو معرفة  
عامة<sup>(٦)</sup> لا يناقضه الجهل الخاص : لأننا وإن لم نعلم أن الذي في يد<sup>(٧)</sup> فلان زوج أو ليس  
زوج فعلمنا أن كل اثنين فهو في نفسه زوج ، ثابت معناه<sup>(٨)</sup> غير باطل . وأما ما جهلناه فإنه داخل  
في علمنا بالقوة لا بالفعل . فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا . وإذا حصل عندنا أن  
الذي في يده اثنان ، وتذكرنا<sup>(٩)</sup> المعلوم الذي كان عندنا ، عرفنا في الحال أن الذي في يده زوج .  
فإننا مجهولنا غير معلومنا . وليس إذا لم نعرف أن شيئا ما هو زوج أم لا — لأننا لا نعرف أنه  
اثنان أم لا — يبطل ذلك أن نعلم<sup>(١٠)</sup> أن كل ما هو اثنان فهو زوج ، فتكون قد علمنا أيضا  
أن ذلك زوج من وجه ، فبهذا يزول ذلك الشك .

وقد ذكر أن ما من<sup>(١١)</sup> الذي خاطب سقراط في إبطال التعليم والتعلم قال له : إن الطالب علما ما  
إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طالبا باطلا ، وإما أن يكون طالبا لما يحمله فكيف يعلمه  
إذا أصابه ؟ كمن يطلب عبدا أبقا لا يعرفه ، فإذا وجده لم يعرفه . فتكلف<sup>(١٢)</sup> سقراط في مناقضته

(١) م ساقطة .

(٢) س اثنيان .

(٣) م " وأيضا لم نقل إننا نعرف كل اثنين زوج فإذا لم نعرف من كل شيء هو اثنان فنعرف أنه زوج "   
 وفي هذا غلط .

(٤) م فإنه يرب . (٥) م فلا ينتقض الشبهة . (٦) يريد عامة .

(٧) م س يدي (٨) م ٦ ب معنا . (٩) ويذكرنا .

(١٠) م يبطل .

(١١) هذه هي قراءة ب أما م فذكرت ما من بدوت همزة و س ما من والمراد مينون Menon في المحاوراة  
الأفلاطونية المعروفة بهذا الاسم . وقد أشار ابن سينا إلى تشكك ما من هذا في الفصل التاسع عشر من المقالة التاسعة  
من الفن الرابع وهي في صور القياس . قال " فقد زال تشكك رجل يقال له ما من على فيلسوف يقال له سقراط إذ قال له :  
هل المطلوب عندك بالقياس معلوم أم مجهول ، فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف نعرفه إذا  
وجدته ؟ وهل يمكن أن يظهر بالآيق من لم يعلم عنه ؟ الخ .

(١٢) م فكلف .



أن<sup>(١)</sup> عرض عليه مأخذ<sup>(٢)</sup> بيان شكل هندسى، فقرر<sup>(٣)</sup> عنده أن المجهول كيف يصاد<sup>(٤)</sup> بالمعلوم بعد أن كان مجهولا . وليس ذلك بكلام منطقي، لأنه بين أن ذلك ممكن فأتى بقياس أنتج إمكان ما كان أتى به "ما نن" بقياس أنتج غير إمكانه ولم يحل الشبهة . وأما أفلاطون<sup>(٥)</sup> فإنه تكلف حل الشبهة وقال إن التعلم تذكر : يحاول بذلك أن يصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الإصابة ، ولكن إنما كان يُطلب إذ كان قد نُسي . فلم تأدى<sup>(٦)</sup> إليه البحث تذكّر وتعلم : فيكون إنما علم الطالب<sup>(٧)</sup> أمرا كان علمه . فكان أفلاطون قد أذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوق في محال . وهذا شيء كما قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذى فى "القياس" . لكننا نحن مع ذلك نقول :

إن المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ، ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه . فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه ، فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة . وإنما هو<sup>(٨)</sup> مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل ، وإن كان معلوما من حيث لا يخص أيضا بالفعل . فإذا سبق منا العلم بأن كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب ، بل بفطرة عقل أو حس أو غير ذلك من الوجوه ، فقد أحطنا بالقوة علما بأشياء كثيرة . فإذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب ، فإنها فى الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأول . وهذا يحاذى من وجه ما أورد مائز<sup>(٩)</sup> من مثال الآبق حذوا مجذو . فإننا نعلم المطلوب بالتصور أولا كما نعلم الآبق بالتصور أولا ، ونعلم<sup>(١٠)</sup> ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق ، كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق . فإذا سلكنا السبيل إلى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق ، وطريق موصل إليه ، فإذا اتهمنا إليه فحينئذ نكون<sup>(١١)</sup> أدركنا المطلوب ، كما إذا سلكنا السبيل إلى الآبق وكان<sup>(١٢)</sup> عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل إليه ،

(١) س ل ذ . (٢) مأخذ فى المخطوطات الثلاثة والمراد أخذ .

(٣) م قرره .

(٤) م يضاد . معنى الجلة أن سقراط وضع لينون بواسطة شكل هندسى كيف يمكن الوصول إلى المجهول عن طريق

المعلوم .

(٥) ب فلاطن ج س أفلاطن . (٦) م ج ب فكا تآدى . (٧) م ج ب الطالب .

(٨) س ساقطة . (٩) س مائز . (١٠) س ولم نعلم وهو خطأ .

(١١) س + قد . (١٢) م فكان .

فإذا اتينا إليه عرفناه ولو أننا لم نشاهد الآبق ألبتة ، ولكن تصورنا له علامة : كل من يكون على تلك العلامة فهو آبقنا<sup>(١)</sup> . ثم إذا انضم إلى ذلك علم واقع لا يكسب بل اتفاقا بالمشاهدة ، أو واقع بكسب وطلب وامتحان وتعريف ، فوجدنا تلك العلامة على عبد ، علمنا أنه آبقنا . فتكون العلامة كالحد الأوسط<sup>(٢)</sup> في القياس . واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى ، وعلمنا بأنه كل من به تلك العلامة فهو آبقنا ، كحصول الكبرى قديما<sup>(٣)</sup> عندنا ، ووجدنا الآبق كالنتيجة . وهذا الآبق أيضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه ، وإلا ما كنا نطلبه ؛ بل كان معلوما لنا من جهة التصور ، مجهولا من جهة المكان . فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول<sup>(٤)</sup> لا من جهة ما هو<sup>(٥)</sup> معلوم . فإذا علمناه<sup>(٥)</sup> وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن . وإنما حدث باجتماع سببين للعلم : أحدهما السبيل وسلوكها إليه ، والثاني وقوع الحس عليه .

كذلك المطلوبات المجهولة تعرف<sup>(٦)</sup> باجتماع شيئين : أحدهما شيء متقدم عندنا وهو أن كل ب ١ وهو نظير السبب الأول في مثال الآبق . والثاني أمر واقع في الحال : وهو معرفتنا أن ب بالحس ، وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق . وكما أن السببين هناك موجبان لإدراك الآبق ، فكذلك السببان هنا موجبان لإدراك المطلوب . وليس ما صادر<sup>(٧)</sup> عليه : ” أن كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم إذا أصيب ” بمسئم ، بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم إذا أصيب . وأما إذا كان قد علم أمر مضى العلم به فذلك علم بالجزء المطلوب بالقوة<sup>(٨)</sup> وهو<sup>(٩)</sup> كالعلامة له . وإنما يحتاج إلى اقتران شيء به يخرج به إلى الفعل . فكما<sup>(١٠)</sup> يقترن به ذلك المخرج إلى الفعل يحصل المطلوب .

(١) أى علامة أن كل من يكون الخ .

(٢) س كالأوسط (٣) أى سابقا .

(٤-٥) ساقط في م . (٥) س علمنا

(٦) س كذلك المطلوب المجهول يعرف . (٧) أى مبنون في المثال المتقدم . س صودر عليه .

(٨) أى علم به بالقوة . م ” علم بالمطلوب بالقوة ” . س ” وأما إذا كان قد علم أمر ، العلم بذلك الأمر علم بالمطلوب بالقوة ” .

(٩) هو يشير إلى العلم الماضي وهو علم كل ك أشار إليه بقوله كل ب ١ .

(١٠) س فيكون كما .

فإذ قد تقرر أنه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني، وأن ذلك إنما يحصل بعلم سابق ؛ فيجب أن تكون عندنا مبادئ<sup>(١)</sup> أولى للتصور ، ومبادئ<sup>(٢)</sup> أولى للتصديق . ولو أنه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق ؛ ثم كان كل علم بتعليم وتعلم ؛ لذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ فلم يكن تعليم وتعلم . بل لا محالة أن يكون عندنا أمور مصدق بها بلا واسطة ؛ وأمور متصورة بلا واسطة ؛ وأن تكون هي المبادئ الأولى للتصديق والتصور .

ولنبداً بمبادئ التصديق ؛ ولنشتغل أولاً بمبادئ التصديق اليقيني .

---

(١) م 6 ب مباد .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لِمَ"

والآخر برهان "لِأَنَّ" ويسمى دليلا

ونفصل<sup>(٢)</sup> أولا وجوه العلم المكتسب : فقد يقال علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود والمصادر والأوضاع التي تفتح بها العلوم<sup>(٣)</sup> ؛ ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس متبع<sup>(٤)</sup> أن كل كذا كذا أو ليس كذا ؛ ويقال لما كان أخص من هذا : وهو كل تصديق حق وقع من قياس<sup>(٥)</sup> بوقع التصديق بأن كذا كذا ؛ ويوقع أيضا تصديقا بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا . ومعلوم أن بين التصديقين فرقانا : لأن النتائج المطلقة يعلم أنها كذا ولا يكون معها التصديق بأنها لا يمكن ألا تكون كذا إلا إذا أخذ المطلق عاما للضرورة مادام الذات موجودة<sup>(٥)</sup> ؛ وللضرورة ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به ؛ وللوجود غير الضروري بأحد الوجهين ، ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الاطلاق ، وذلك نظر ثان . فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه أن كذا كذا ؛ ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا لا يمكن أن يزول .

فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا — من غير أن يقترن به التصديق الثاني أنه يقين<sup>(٦)</sup> فهو يقين غير دائم ؛ بل يقين وقتا ما .

فالبرهان<sup>(٧)</sup> قياس مؤلف يقيني . وقد قيل في تفسير هذا أقوال . ويشبه ألا يكون المراد باليقيني أنه يقيني النتيجة ؛ فإنه إذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا ؛ وإن أمكن أن يجعل لهذا وجه متكلف لو<sup>(٨)</sup> تكلف جعل إدخال المؤلف<sup>(٩)</sup> فيه حشوا من القول . بل يكفي أن يقال قياس يقيني النتيجة .

(١) م ك ب ساقطة . (٢) س الوار ساقطة .

(٣) أى قد يقال للتصور الواقع بالحدود الخ . علم مكتسب .

(٤-٥) ساقط من س . وقوله متبع أى ليس كذا أى متبع قضية كلية موجبة أو سالبة .

(٥) س موجودا (٦) أى إن قيل لهذا النوع من التصديق أنه يقين .

(٧) أى القياس بالبرهان . (٨) س أو .

(٩) أى كلمة مؤلف الواردة في تعريف البرهان .

ويغلب على ظني أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن في اللفظ أدنى تحريف .  
فالبقيينة إذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه . وإذا كانت في النتيجة  
كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره . وكونه <sup>(١)</sup> يقيني المقدمات أمر له في ذاته ، فهو <sup>(٢)</sup> أولى  
أن يكون مأخوذاً في حده ومعرفاً لطبيعته .

والاستقراء الذي تستوفى فيه الجزئيات كلها فإنه بهذا اليقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية  
يقينية ، وهي التي تصير في القول كبريات وإن كان - قها أن تكون صغريات . وهي في جملة  
البرهان المفيد للإن <sup>(٣)</sup> . وذلك لأن ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس ، وهو القياس الشرطي الذي  
اسمه المقسم . فهو داخل في هذا الحكم . إنما الاستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد .  
وقد علمت أن القياس المقسم كيف هو قياس حقيق اقتراي ، إذ قد علمت أنه ليس كل قياس  
اقتراي إنما هو من جملتين . فيجب ألا يروج عليك أن شيئاً يفيد اليقين في الإن وليس ببرهان .  
ولا يلتفت إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الاقتراية إلا الحلية <sup>(٤)</sup> فقط .  
بل ذلك الاستقراء قياس ما .

وإذا كان القياس يعطى التصديق بأن كذا كذا ولا يعطى العلة في وجود كذا كذا <sup>(٥)</sup>  
كما أعطى العلة في التصديق فهو <sup>(٦)</sup> برهان [ ١٩٣ ] إن . وإذا كان يعطى العلة في الأمرين جميع  
حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان ،  
كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر . أو سلبه في نفس الوجود . فهذا البرهان يسمى برهان لم .

وبرهان <sup>(٧)</sup> الإن فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر  
في الأصغر ولا معلول له ، بل أمراً مضافاً <sup>(٨)</sup> له أو مساوياً له في النسبة إلى علته ، عارضا معه  
أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معا . وقد يتفق أن يكون في الوجود معلولا بوجود الأكبر  
في الأصغر . فالأول يسمى برهان الإن على الإطلاق ، والثاني يسمى دليلاً . مثال برهان الإن

(١) م فكونه . (٢) أي كونه مؤلفاً من مقدمات يقينية أولى بأن يؤخذ في تعريفه .

(٣) س الأن . م لأن . (٤) م بالحلية .

(٥) كذا الثانية ساقطة في س . (٦) م ج ب . وهو

(٧) س الوار ساقطة . (٨) س مطابقاً .

المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بول أبيض خائر<sup>(١)</sup> في عاتيه الحادة ، وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السّرّام<sup>(٢)</sup> ثم ينتج أن هذا المحموم يخاف عليه السّرّام . وأنت تعلم أن البول الأبيض والسرّام معا معلولان لعلّة واحدة وهى حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه . وليس ولا واحد منها<sup>(٣)</sup> بعلّة ولا معلول للآخر . ومثال الدليل : هذا المحموم تنوب حمّاه غبا<sup>(٤)</sup> ، وكل من ناب حمّاه غبا فحمّاه من عفونة الصفراء . أو نقول<sup>(٥)</sup> إن القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة : أى يكون<sup>(٦)</sup> أولا هلالا<sup>(٧)</sup> ثم نصف قرص ثم بدرا ، ثم يتراجع على تلك النسبة . وما قبل الضوء هكذا فهو كرى<sup>(٨)</sup> ، فالقمر كرى . أو نقول إن القمر ينكشف انكشافه ، وإذا انكشف القمر انكشافه فقد حالت الأرض بينه وبين الشمس . أو نقول : هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسّته النار . فجميع هذا يُبين العلة من المعلول ويسمى دليلا ، وهذا ظاهر لا نطول ببيانه<sup>(٩)</sup> .

وأما البرهان المطلق — أعنى برهان لم — فنل أن نقول : إن هذا الإنسان عفنت<sup>(١٠)</sup> فيه الصفراء لا تتقناها وانستداد المسام ، وكل من عرض له هذا فهو يحمّ غبا ، نائبة<sup>(١١)</sup> أو لازمة تستند في الثالث . أو نقول : القمر كرى<sup>(١٢)</sup> ، وكل كرى<sup>(١٣)</sup> فإن استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا . أو نقول إن القمر وقع في مقابلة الشمس والأرض متوسطة تستر ضوءها عنه ، وكل ما كان كذلك انكشف<sup>(١٤)</sup> . أو<sup>(١٥)</sup> نقول : إن هذه الخشبة باشرتها<sup>(١٦)</sup> النار ، وكل خشبة باشرتها النار تحترق<sup>(١٧)</sup> . فإن هذا كله مما يعطى التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب<sup>(١٨)</sup> في نفسه معا . وأما أصناف الأسباب وكيف يمكن أن تؤخذ حدودا وسطى فستفصلها التفصيل المستقصى بعد<sup>(١٩)</sup> . وأما الآن فنقول :

إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجوده للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الحد الأكبر في نفسه ، ولكن لوجوده للأصغر فقط . مثال

(١) أى تخين . وقوله في عاتيه أى في مرضه . (٢) حمى في المخ .

(٣) هكذا والأفضل منهما . (٤) القى أن يأتي الشيء يوما بعد يوم ومنه حمى القى .

(٥-٥) م ساقطة . (٦) م ك ب هلالا . (٧) م كرى

(٨) م لا يجب أن نطول القول في بيانه . (٩) م ك ب غفن . (١٠) أى على نوبات .

(١١) م كذا . (١٢) م انكشف . (١٣) م و .

(١٤) م باشرها . (١٥) م تحرق . (١٦) م ساقطة .

(١٧) م من بعد .

الأول أن حمى النبت معلولة لعقونة الصفراء على الإطلاق، ومعلولة<sup>(١)</sup> لها أيضا في وجودها لزيد . ومثال الثاني أن الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الإنسان . فالإنسان علة لوجود زيد حيوانا — لأن الحيوان محمول أولا على الإنسان . والإنسان محمول على زيد . فالحيوان محمول كذلك على زيد<sup>(٢)</sup> . وكذلك الجسم محمول أولا على الحيوان ثم على الإنسان . فالحيوان وجوده للإنسان<sup>(٣)</sup> علة في وجود الإنسان جسما . فأما على الإطلاق فليس الإنسان وحده علة لوجود الحيوان على الإطلاق ، ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الإطلاق . فإن سنع لقائل أن يقول : بل الحيوانية علة لوجود الإنسانية لزيد ، فإنه مالم يصير حيوانا لم يصير إنسانا : وكذلك حل الشك في أن فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس<sup>(٤)</sup> ؟ فليكن الجواب عن ذلك فرضا له علينا ودينا تقضيه ؛ والآن فنقول :

إن الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه، كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه . ونبين تحقيق<sup>(٥)</sup> ذلك من حل<sup>(٦)</sup> الشك المذكور بعد ، ونقول :

إن كل شيء يكون علة للحد الأكبر فإنه يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له ، وإن لم يكن بينا أنه علة له . ولكن لا يكون القياس المؤلف ”برهان لم“ بعد<sup>(٧)</sup> . فإلى أن يبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام . وإذا تبين بحجة<sup>(٨)</sup> ، بأن باعتبار أو حجة ، فيكون اليقين إنما يتم لا بذلك الحد الأوسط وحده ، بل بالحد الأوسط الآخر — وهو الذي يبين أن السبب سبب بالفعل . فكثيرا ما يكون السبب المعطى أولا ليس سببا قريبا ، أو ليس سببا وحده بالذات ، بل هو بالحقيقة جزء سبب . وهذا مثل الحساس : فإنه علة بوجه ما للحيوان . فإذا<sup>(٩)</sup> قلنا : كل حساس حيوان : لم يخل ذلك من أحد وجهين : إما أن يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان إلا نفس الشيء ذى الحس ، فيكون حينئذ الأوسط والأكبر اسمين مترادفين ،

(١) س له .

(٢) س فوجود الحيوان للإنسان .

(٣) على زيد ساقطة في س .

(٤) س وكذلك إذا تشكك متشكك فيقال في حال فصل الجنس فنقول هن فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس .

والمراد بالفصل هنا الصفة الذاتية المميزة للنوع عن بقية أفراد الجنس .

(٥) س تحقق .

(٦) م تحقق .

(٧) أى لا يكون برهانا ليا . م . برهان لم بعد .

(٨) م ٦ ب وإذا .

(٩) تبين بحجة ساقطة في س .

ولا يكون أحدهما أولى بأن يكون علة للآخر، وإما أن يكون معنى الحساس يدل على شيء، ومعنى الحيوان على شيء أكل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت، حتى يكون الحيوان ليس شيئاً ذا حس فقط، بل جسماً ذا<sup>(١)</sup> نفس غذائية نامية مولدة<sup>(٢)</sup> حساسة متحركة. وأنت تعلم أن نفس كونه ذا حس ليس نفس كونه جسماً ذا نفس غذائية نامية مولدة<sup>(٣)</sup> حساسة، وإن كان هذا لا يخلو عنه. وقد علمت الفرق بين المعنيين؛ ومع ذلك فليس أيضاً يلزم من وضعك شيئاً ذا حس من غير وسط ولا حجة أن تعلم أنه يجب أن يكون جسماً ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك. فإنك لو فرضت أن هاتين الجسماً له حس ولا شيء من ذلك<sup>(٤)</sup>، لم يمتنع عليك تصوّره بالبدية. نعم. قد تستنكره وتجحد الوجود بخالفه، وليس اليقين بصيريقينا بمطابقة الوجود له وبلاستقراء كما قد علمت. لا، بل كل<sup>(٥)</sup> ما لا تنكر البدية وجوده فإنك تجوز وجوده. وكل<sup>(٥)</sup> ما جوزت وجوده فليس مقابله يقيناً<sup>(٦)</sup> لك.

وإذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان — ولا تعني بالحيوان الحساس<sup>(٧)</sup> نفسه حتى يكون اسماً مرادفاً له، بل تجعله أمراً له خصوصية مفهوم حقيقته — أمراً<sup>(٨)</sup> متيقناً به، مع أن الحساس علة، إلا أنه علة<sup>(٩)</sup> ليس وحده علة، بل هو إحدى العلل: أي جزء العلة. فيجب أن يعتقد هذا ولا يلتفت إلى ما يقال. فأما إذا<sup>(١٠)</sup> أخذت "الحساس" مرادفاً للحيوان فقد جعلت الحد الأوسط اسماً مرادفاً لاسم الأكبر. فما فعلت شيئاً.

فإن علة الكبرى التي<sup>(١١)</sup> نحن في ذكرها يجب أن تكون علة كاملة وعلة واضحة، ثم تعتبر الاعتبار التي أعطيناها. ونعود فنقول:

وربما كان الأوسط في الوجود معلول الأكبر بالحقيقة، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر. بل إنه وإن كان بالحقيقة معلولاً للأكبر فإنه يكون علة لوجود العلة في المعلول.

(١) س ولا — م وإذا .

(٢) غير واضحة في ب ك س ولعلها مولدة كما وردت فيما بعد . ومن قوله مرتبة إلى قوله نامية ساقط في م .

(٣) أي من الصفات الأخرى التي ذكرها .

(٤) م ساقطة . (٥) كما في المخطوطات الثلاثة . (٦) س يقيناً .

(٧) س ولا تعني بالحساس الحيوان الحساس .

(٨) أمراً خبر ليس وما بين الفاصلتين جملة معترضة . وخصوصية المفهوم هنا مجموعة الصفات التي يتصف بها الكائن الحساس .

(٩) س ساقطة . (١٠) س إن . (١١) س ساقطة .



فإنه لا يمنع أن تكون العلة أولاً موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولاً لها ، ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلوم لمعلوم آخر<sup>(١)</sup> ، فتكون هذه الواسطة معلولة<sup>(٢)</sup> في الوجود للأكبر ، لكنها<sup>(٣)</sup> علة لوجود علة في معلول آخر. وليس سواء أن نقول "وجود الشيء" ، وأن نقول "وجود الشيء في الشيء"<sup>(٤)</sup>. ولا يتناقض أن نقول هذا معلول الشيء ، ثم نقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول آخر : فإن حركة النار مثلاً معلولة لطبيعتها ، ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده ففعلت فيه . ولذلك هي التي تجعل حداً أوسط دون نفس طبيعة النار ، فإن نفس طبيعة النار لا تكون علة الإحراق<sup>(٥)</sup> بذاتها إلا بتوسط معلول هو مماسها للحرق أو حركتها إليه مثلاً .

فالشيء الذي هو علة لوجود الأكبر مطلقاً ، فهو علة له في كل موضوع ، ولوجوده في كل أصغر . وإلا فهو علة لا لوجوده مطلقاً ، ولكن لوجوده في موضوع ما . فاما العلة لوجود الأكبر في الأصغر فليس يجب أن تكون لا محالة علة للأكبر ، بل ربما كان معلولاً له على الوجه الذي قلنا .

وليس لقائل أن يقول : يجب من قولكم أن يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة في وجوده لما وجد له ، وإذا كان كذلك ، فتي كان الأكبر علة لوجود الأوسط ، كان علة له حيث كان ، فكان علة له في وجوده للأصغر : فلم يكن هو علة لوجود<sup>(٦)</sup> الأكبر في الأصغر ، بل معلولاً له . ومحال أن يكون المعلوم علة علته<sup>(٧)</sup> . فإن الجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون في شيء ، فيكون الأكبر من حيث هو ذاته علة للأوسط من حيث هو ذاته ، ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء هو<sup>(٨)</sup> غير اعتبار ذاته . فإن كان ذات الأوسط لا تتحقق موجودة إلا أن تكون في ذلك الأصغر<sup>(٩)</sup> ، فلا شك في أن الأكبر علة لوجوده في الأصغر . وأما إن كان ذلك أمراً لا يلزمه ، فيجوز أن يكون شيء آخر علة لذلك . ويجوز أن يكون الأكبر علة لذلك . وكيف كان ، فإن ذات<sup>(١٠)</sup>

(١) أي تكون العلة لمعلوم آخر بتوسط ذلك المعلوم .

(٤) س في في .

(٣) س لكنه .

(٢) س معلولاً .

(٥) س للإحراق .

(٨) س وهو .

(٧) س ساقطة .

(٦) م في وجود .

(١٠) س ساقطة .

(٩) س لا تتحقق موجوداً إلا أن تكون موجودة في ذلك الأصغر .

الأكبر شيء، ووجوده للأصغر شيء. فيجوز ألا يكون وجود الأكبر للأصغر من الأمور اللازمة للأكبر؛ فيكون الأكبر<sup>(١)</sup> هو علة للأوسط من حيث ذات الأوسط؛ أو علة له من حيث وجوده للأصغر؛ ويكون ذلك من الأكبر من حيث ذاته ليس من حيث [٩٣ ب] هو موجود للأصغر؛ ويكون المعلول كونه للأصغر؛ فلا تنقلب العلة معلولا. وتأمل هذا المعنى في مثل المثال الذي أوردناه.

هذا؛ ونقول<sup>(٢)</sup> : فإذا كان الحد الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا برهان "لم" بعد أن علمت أن كون الأوسط علة بوجه ما<sup>(٣)</sup> للأكبر ليس كافيا في أن يصلح رضعه حداً أوسط ما لم يستكمل شرائط علية. وأما إذا كان الحد الأوسط معلولا للأكبر في وجوده للأصغر حتى يكون ذلك علة فيه<sup>(٤)</sup> : فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان "إن". فيجب أن نعرف هذا الفصل على هذه الصورة فنتخلص<sup>(٥)</sup> من كثير من الشبهات<sup>(٦)</sup>.

(١) فيكون الأكبر ساقطة في م ومكتوبة في الهامش في نج .

(٢) م فنقول . (٣) م توجه . م بوجه ما (٥) م ساقطة .

(٤) م عن . (٦) م كثير الشبهات .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في أن العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه<sup>(٢)</sup>  
ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

ثم نقول: إذا كان للحل<sup>(٣)</sup> محمول على موضوع دائماً، أو سلبه عنه دائماً<sup>(٤)</sup>، أو لجمله أو سلبه في وقت معين يكونان فيه بالضرورة علة<sup>(٥)</sup> لتلك العلة، صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة<sup>(٦)</sup>. وذات المحمول والموضوع ليس لهما - لولا<sup>(٧)</sup> تلك العلة - تلك النسبة بالوجوب بل بالإمكان. وإذا عُلِمَ من غير الوجه الذي به صار حكم<sup>(٨)</sup> ما بينهما ضرورياً على تلك النسبة، فقد علما من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن إلا<sup>(٩)</sup> يكونا بتلك الحال: وذلك هو أن يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه: لأن كل نسبة للموضوع إلى المحمول المذكورين؛ وللحمول إلى الموضوع المذكورين تُفرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة، فهي<sup>(١٠)</sup> واقعة من جهة إمكان لا وجوب. فيكون قد علم أن كذا كذا، ولم يعلم أنه لا يمكن ألا يكون كذا؛ إذ لا يعلم ما به<sup>(١١)</sup> لا يمكن ألا يكون كذا. فإن قاس إنسان فقال: إن فلانا به بياض البول في حمى حادة، وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو معرض له سرسام، وأنتج، لم يكن له بما أنتج علم يقيني أو يعلم<sup>(١٢)</sup>. وكذلك لو قال قائل: إن كل إنسان ضحّاك، وكل ضحّاك ناطق، فلا يجب من هذا أن يتبين أن كل إنسان ناطق، بحيث لا يجوز أن يصدق بإمكان تقيض هذا: وذلك لأن الضحك - أي قوة الضحكية - لما كانت معلولة لقوة النطق، فما لم يعلم وجوب قوة المنطق أولاً للناس، ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق، لم يجب أن يتبين أنه

(١) م ٦ ب صافطة . (٢) أي أنه يقيني من جهة سببه . (٣) م يحمل .

(٤) أو سلبه عنه دائماً ساقط في م . (٥) كان هنا تامة وعلة فاعل أي إذا وجدت علة .

(٦) أي تلك النسبة الضرورية . ومعنى هذه الجملة المعقدة إذا وجدت علة في حمل محمول على موضوع كانت النسبة بينهما نسبة ضرورية سواء أكان الحمل بالإيجاب أو بالسلب، دائماً أو في وقت معين .

(٧) س أولاً . (٨) م ٦ ب الحكم .

(٩) م ٦ ب أن يكونا، ولكن سياق الفصل يؤيد قراءة ألا، لأن الوجه الذي يحدث عنه هو وجه الوجوب، وهو أن يعلم الشيء بوجه أنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه .

(١٠) الجملة خبر لأن . (١١) س بأنه .

(١٢) أي إلى أن يعلم العلة في ذلك . (١٣) م كان .

لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك إلا أن يوجد ذلك في الحس<sup>(١)</sup> ؛ والحس<sup>(٢)</sup> لا يمنع الخلاف فيما لم يحس أو يوجد<sup>(٣)</sup> بالتجربة . وأما العقل فيمكن إذا ترك العادة أن يشك في هذا فيتوهم أنه ليس للإنسان قوة ضحك دائماً وللجميع ، أو يتوهم زائلاً ، إذ ليس بمقوم لمساهية الإنسان أو بين الوجود له ؛ إلا أن يكون يتقنه بوجود كون الإنسان ناطقاً بموجب كونه ضاحكاً — إن أوجب ولم يحتج إلى زيادة . وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلمه فاستحال أن يعود وتبين به العلة . فإن فرضنا أنه ليس يعرف أن الإنسان ناطق ؛ فحينئذ لا يتبين له أن الإنسان ضحك باليقين ومن طريق الناطق . وإن كان بيننا مثلاً<sup>(٤)</sup> أن كل ضحك ناطق فكيف<sup>(٥)</sup> يصير من ذلك بيننا أن الإنسان ناطق ؟ وبالجملة إذا كان معلوماً أن الإنسان ناطق<sup>(٥)</sup> لم يكن<sup>(٦)</sup> لطلبه والقياس عليه وجه . وإن كان مما يطلب ويجهل ، فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب أن تطلب . فإذا من الجائز حينئذ أن يتوهم أنه ليس كل إنسان بضاحك . فيكون العلم المكتسب منه<sup>(٧)</sup> جائز الزوال ؛ إذ<sup>(٨)</sup> كان إنمّا اكتسب من جهة اعتبار<sup>(٩)</sup> أن كل إنسان ضاحك . فإن علم من الوجه الذى صار الضحك واجباً وهو أن أعطيت العلة الموجبة في نفس الأمر للضحك ، فيجب ضرورة أن يكون ذلك قوة النطق . فيكون عرف أولاً أن كل إنسان ناطق . فاقتناصه ذلك بتوسط الضحك فضل . وكذلك حال السواد للغراب . فإنما إنمّا نقول كل غراب أسود بوجه من الاستقراء والتجربة ؛ وإنمّا يمكننا أن نتيقن بذلك إذا عرفنا أن للغراب مزاجاً ذاتياً من شأنه أن يسود دائماً ما يظهر عليه من الريش .

فبين أن الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم يتيقن إلا من سببه . فإن كان الأكبر للأصغر لاسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له<sup>(١٠)</sup> ؛ والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر؛ ثم الأكبر<sup>(١١)</sup> بين الوجود للأوسط ؛ فينقصد برهان يقينى ؛ ويكون برهان إن ليس برهان لم . وإنما كان يقيناً لأن المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك ؛ والشك الذى كان في القياس الذى

(١) م ٦ ب إلا أن يوجد في ذلك بالحس .

(٢) م ساقطة . (٣) م يؤخذ . (٤) م هل .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م يمكن . (٧) م .

(٨) م إذا . (٩) م بوضع بدلاً من من جهة اعتبار .

(١٠) الواو ساقطة في م . (١١) م والأكبر .

لأكبره سبب يوصله بأصغره ، كان حين لم يعلم من السبب الذى به يجب ، بل أخذ من جهة<sup>(١)</sup> هو بها لا يجب بل يمكن . فإنت كل نى سبب فإتما يجب بسببه . وأما ها هنا فكان بدل السبب الذات ، وكان الأكبر للأصغر لذاته ولكن كان خفياً ، وكان الأوسط أيضاً له لذاته لا بسبب<sup>(٢)</sup> ؛ حتى إن جهل جهل . ولكنه لم يكن خفياً . فقد علمت المقدمة الصغرى بوجودها ، والكبرى أيضاً كذلك : إذ لم يكن الأكبر للوصفات بالأوسط إلا لذاتها ؛ لا لسبب يجهل حكمه لجهله<sup>(٣)</sup> : والذى يبقى ها هنا شيء واحد : وهو أن لقائل أن يقول كيف تكون الذات الواحدة تقتضى لذاتها<sup>(٤)</sup> شيئين : مثلاً الأصفى كيف يقتضى ب الأوسط ، ١ الأكبر<sup>(٥)</sup> اللهم إلا أن يقتضى أحدهما لذاته أولاً<sup>(٦)</sup> ، ويقتضى الثانى لا لذاته بل بتوسط ذلك الأول بينهما . فحينئذ يكون ب دلالة ١ — لا بحسب البيان فقط ، بل وبحسب الوجود . فالجواب أن المنطوق من حيث هو منطوق يجب أن يأخذ أن هذا يمكن فى مواد هذه صفتها ؛ ولا يمكن فى مولد مخالفة لها . وأما هل لهذه المواد إمكان أم لا<sup>(٧)</sup> ؛ وهل هذا الشك صحيح فيها أم لا<sup>(٨)</sup> ؛ فلا ؛ فليس هو يعلم منطوق ؛ بل البحث عن أمثال هذه للفلسفة<sup>(٩)</sup> الأولى ؛ فإنه متعلق بالبحث عن أحوال الموجودات . وهناك<sup>(١٠)</sup> يقين أنه يجوز أن يكون للذات الواحدة من الثنات التى ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض ؛ وأن فى بعض الثنات البسيطة أحوالاً تشبه هذه من جهة تركيب معنى فيها ، إذ لا تكون بساطتها بساطة مطلقة . وأكثر الموجودات هذه صورتها .

فقد تحصيل من هذا أن برهان الإن قد يعطى فى مواضع يقينا دائماً ؛ وأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم ، بل فيما لا سبب له . ومن هذه الجهة نقول إن الرياضى لا يقين له فى كثير من الأمور المنسوبة إلى الهيئة<sup>(١١)</sup> لأنه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد . كذلك صنيعة حين يستخرج مثلاً أوج الشمس من جهة أن حركة الشمس غير مستوية فى أجزاء ذلك البروج سرعة وبطء . فبطؤها للأوج وسرعتها للمضيض ، ولا يعطى العلة فى شيء من هذا وإنما يعطيها الطيبى .

فإن قال قائل إنا إذا رأينا صنعة علمنا ضرورة أن لها صانعا ؛ ولم يمكن أن يزول عنها هذا التصديق — وهو استدلال من المعلوم على العلة ؛ فالجواب أن هذا على وجهين : إما جزئى<sup>(١٢)</sup>

(١) من جهة ما . (٢) من سبب . (٣) من يجهل .

(٤) من لذاته . (٥) من كيف ب الأوسط والأكبر .

(٦) من ب وأولا . (٧) من أو . (٨) فى الفلسفة .

(٩) منوها هنا . (١٠) هيئة الأفلاك أو علم الهيئة .

(١١) من أحدها أن يكون جزئية .

كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصوّر . وإما كل<sup>(١)</sup> كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة؛ وكل مؤلف فله مؤلف . فأما القياس الأول : وهو أن هذا البيت له<sup>(٢)</sup> مصوّر، فليس مما يقع به اليقين الدائم لأن هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذى كان إنما يصح مع وجوده . واليقين ادايم لا يزول . وكلامنا فى اليقين الدائم الكلى . وأما المثال الآخر : وهو أن كل جسم مؤلف<sup>(٣)</sup> من هيولى وصورة، وكل مؤلف فله مؤلف؛ فإن كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة إما أمر ذاتى للجسم به يتقوم؛ وإما عرض لازم . فإن<sup>(٤)</sup> كان عرضا لازما يلزمه لذاته<sup>(٥)</sup> ولا سبب له فى ذلك ، فيجوز أن يكون من قبيل<sup>(٦)</sup> ما يقوم عليه برهان الإن باليقين . فلترك ذلك إلى أن تستبرأ<sup>(٧)</sup> حاله . وإن كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل بواسطة<sup>(٨)</sup> ، فالكلام فيه كالكلام فى المطلوب به<sup>(٩)</sup>؛ فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه . وإن كان ذاتيا أو كان من الوازم التى تلزم لا بسبب؛ فالمحمول عليه «أن له مؤلفا» لا «المؤلف» . فليس المحمول العلة ، لأن العلة<sup>(١٠)</sup> هى «المؤلف» لا «أن له مؤلفا»<sup>(١١)</sup> . وليس «المؤلف» هو الحد الأكبر بل «إن له مؤلفا» . فهذا هو محمول على الأوسط الذى هو «المؤلف» فإنك تقول إن المؤلف يوصف بأن له مؤلفا كما يقال للإنسان إنه - يوا . ولا تقول إن المؤلف مؤلف . ثم ذى المؤلف هو أولا للمؤلف، ثم للمؤلف من هيولى وصورة، سواء كان مقوما<sup>(١٢)</sup> للمؤلف فى [٩٤] نفس الوجود<sup>(١٣)</sup> أو تابعا لازما . وإذا كان ذى المؤلف فى نفس الوجود هو أولا للمؤلف ، فهو<sup>(١٤)</sup> لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف . فيكون اليقين حاصلًا بعله<sup>(١٥)</sup> ويكون المؤلف علة لوجود ذى المؤلف للجسم ، وإن كان جزء من ذى المؤلف — وهو المؤلف — علة للمؤلف<sup>(١٦)</sup> . فقد<sup>(١٧)</sup> بأن أن الحد الأكبر فى الشيء المتيقن اليقين الحقيق لا يجوز أن يكون تلة للأوسط؛ عسى أن يكون فيه جزء هو علة

(١) س وأما الثانى أن يكون كلمة .

(٢) س ساقطة . (٣) س ساقطة .

(٤) س وإن . (٥) س فإن كان يلزمه لذاته . (٦) س هان .

(٧) س تستر . (٨) س بالواسطة . (٩) ب ساقطة .

(١٠) س هى . (١١) س مؤلف . (١٢) م مؤلفا .

(١٣) س "فى نفس الوجود" ساقط . (١٤) أى فهو أيضا ثابت لما تحت المؤلف .

(١٥) س علة . (١٦) م "وهو المؤلف علة للمؤلف" ساقط .

(١٧) س وقد .

لحد الأوسط<sup>(١)</sup> . واعتبار الجزء غير اعتبار الكل : فإن المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر : فإن ذا المؤلف<sup>(٢)</sup> هو بعينه محمول على المؤلف ؛ وأما المؤلف فحال أن يكون محمولا على المؤلف . لكن لقائل أن يقول إنه يجوز أن يكون الحد الأكبر غير مقول للأوسط ؛ بل هو أمر لازم له ومع ذلك ليس بمحمول له ، بل هو أمر مقارن له ، وكلاهما معا في الوجود ، ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال بين الأخ والأخ . وكيف يمكننا أن نقول إن لزوم وجود الأخ عن الأخ — إذا جعلناه حداً أوسط — لزوم عن علة ؟ ومع ذلك فإنه يقيني لا شك فيه . وكذلك إذا علمنا أن هذا العدد ليس بزواج علمنا بتوسطه أنه فرد علما باليقين لا يزول ألته . وليس ذلك عن علة : فإنه ليس أنه ليس بزواج علة كونه<sup>(٣)</sup> فردا ؛ بل الأولى أن يكون كونه فردا هو أمر في نفسه علة لكونه ليس بزواج ، وهو أمر خارج عن ذاته ، إذ هو باعتبار غيره . فيجب أن ننظر في هذه ونحلها فنقول :

أما إذا كان هاتان امرتان ليس أحدهما متعلقا بطبيعة الآخر ، بل تعلق أحدهما أو كلاهما بشيء آخر<sup>(٤)</sup> ، فإنه ليس أحدهما يجب بالآخر ، بل مع الآخر . وإذا كان كذلك فليس أحدهما يتيقن بالآخر . وأما إذا كان أحدهما علم من جهة العلة ؛ فإن كان الآخر علم أيضا من جهة العلة فتوسط الأمر الآخر لا يفيد يقينا بذاته ؛ إذ قد حصل ذلك من جهة العلة . وأما إن<sup>(٥)</sup> كان أحدهما يعلم من جهة العلة والآخر مجهول<sup>(٦)</sup> لم يعلم بعلمه ، ثم من شأنه أن يعلم به الآخر ، فليس بينهما حال الإضافة ؛ فإن المضافين يحضران الذهن معا . وإذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا<sup>(٧)</sup> مجرى الأخ والأخ إذا كان أحدهما أعرف للأصغر<sup>(٨)</sup> من الآخر ؛ لكن الآخر الذي هو الأكبر معروف للأوسط . فلو كانت العلة الموجبة للأوسط توجب ذلك أيضا للأصغر ، لم يفتقر إلى الأوسط . فإنه إن كان في ذاته بحيث يجب للأصغر بالأوسط — وليس هو باعتباره بالأوسط وحده في حد الإمكان له — فللأوسط مدخل في علته ، وفرض لا كذلك . وإن كان اعتباره بالأوسط

(١) يعني أن الحد الأكبر وهو "له مؤلف" لا يجوز أن يكون علة للأوسط الذي هو "مؤلف من هوى وصوره" ، بل العلة في الأوسط هو مؤلف الداخلة تحت "ذو المؤلف" . والمراد بذو المؤلف كل شيء له مؤلف يؤلفه ، وهذا يدخل تحته "المؤلف" ثم يدخل تحت المؤلف "المؤلف من هوى وصوره" .

(٢) م ٦ ب "المؤلف" بدلا من "ذا المؤلف" .

(٣) م لكتبه . (٤) م واحد .

(٥) م إذا . (٦) م محمول . (٧) ثم يمكن هذا ساقط في م .

(٨) أى نسبت إلى الأصغر معروفة بصورة أقوى ، وكذلك قوله معروف للأوسط معناه معروف نسبتة للأوسط .

اعتبار شيء له إمكان بعد في الأصغر — ليس بوجوب — فلا يجب من جهة الأوسط أن يقع يقين .

واعلم أن توسط المضاف أمر قليل الجدوى في العلوم . وذلك لأن نفس علمك أن زيدا أخ هو علمك بأن له أcha ؛ أو يشتمل على علمك بذلك . فلا تكون النتيجة فيه شيئاً أعرف من المقدمة الصغرى . فإن لم يكن كذلك ، بل بحيث يحهل إلى أن يتبين أن له أcha ؛ فماتصورت نفس قولك زيد<sup>(١)</sup> أخ . وأمثال هذه الأشياء الأولى ألا تسمى قياسات فضلاً عن أن تكون براهين .

أما الاستثناء<sup>(٢)</sup> المذكور فلا يخلو : إذا استثنى فقال : لكنه ليس بزواج — أى ليس له حد الزوجية — إما أن يقول ذلك لمقدمة<sup>(٣)</sup> غير موجبة لذاتها أن يكون<sup>(٤)</sup> ليس بزواج ، فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقينى ؛ فلا تكون النتيجة بأنه فرد من جهة هذا البيان يقينية . وإما أن يكون علم بذلك للعلة الموجبة لأنه ليس بزواج — ولا علة لذلك إلا فقدان حد الزوج ؛ وليس يمكن أن يفقد حد الزوج إلا بأن يوجد أولاً حد الفرد — فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه : لأنه<sup>(٥)</sup> ينتج ما قد علم قبل الاستثناء . وإنما يفيد من القياس الاستثنائى ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء .

وأما قياس الخلف وإنما يفيد برهان الإن لأنه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لأيجابه المحلل . وهذه كلها بأمور خارجة . لكنه في قوته أن يعود إلى المستقيم فيكون منه ما في قوته أن يكون برهاناً .

وبعد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفى في اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة<sup>(٦)</sup> لوجود الأكبر في الأصغر فقط ؛ وأن يعلم أن أكثر الأمثلة الموردة في التعليم الأول المفتقرة على هذا القدر إنما أوردت على سبيل المسامحة ؛ مثل حال الشجر<sup>(٧)</sup> ؛ وعرض ورقة<sup>(٨)</sup> ؛

(٢) يشير إلى القياس الاستثنائى في مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد :

(١) م ب زيدا .

(٣) من علامة .

لكنه ليس بزواج . هـ هـ فرد .

(٤) مصدر مفعول لموجبة .

(٦) من أن قول إن الأوسط علة الخ .

(٥) فيه لأنه ساقط في .

(٨) من ورقها .

(٧) من الشجر .



وجفاف الرطوبة ؛ والانتشار ؛ وحال القمر وستر الأرض والكسوف . وذلك لأنه إذا كان الأوسط ليس دائماً الوجود للأصغر ، فإنه لا يجب أن يدوم ما يوجبه وما هو علة له . فإن كان علة فيكون ما يفيد من اليقين إنما يفيد وقتاً ما .

ولفائل أن يقول : فكيف يكون حال الأصغر من الأوسط في البراهين ؟ فنقول : يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط تقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبئة عنه انبعثاً أولياً . لكن الأوسط علة للأصغر في ذاته ، بل في بعض أحواله وخواصه التي هي تابعة للأوسط ، مثل « كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين » ، إذا جعلناه الأوسط وفرضنا أنه كذلك بالقياس إلى الأصغر — وليكن المثلث <sup>(١)</sup> ، وليكن الأكبر « كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع » .

ويجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط التي يقتضياها الأوسط ؛ ثم الأوسط علة لحكم يقارن الأصغر . وأما كيف يكون الأكبر والأصغر معاً لازمين لشيء ، وليس أحدهما علة تقتضي الآخر ، فقد علمت <sup>(٢)</sup> الوجه فيه . وأما قياس الأكبر من الأوسط فما علمت .

ولكن لفائل أن يقول إنه إذا ثبت حكم على الأصغر فصحت النتيجة فأردنا أن نجعلها كبرى قياس ما ، فكيف يكون ذلك القياس في إفادة اليقين ؟ فنقول إن الأصغر إذا صار أوسط . قد صار الأكبر بيننا له بعلة ؛ فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالأصغر ؛ فقد صارت علة أيضاً للأصغر الثاني ؛ إلا أنها علة للأصغر الثاني بواسطة ؛ وللأول بغير واسطة .

وليس برهان الله هو الذي يعطى العلة القرينة بالفعل فقط ؛ بل هو برهان لم وإن لم يفعل ذلك <sup>(٣)</sup> ، بعد أن يكون إنما يبين ما يبين بالعلة واليقين ، وكان يغفل البيان فيه إلى العلل . والذي سنقول من أن البرهان إذا أعطى العلة البعيدة من الحد الأكبر لم يكن برهاناً <sup>(٤)</sup> ، فهو أن يكون مثلاً الحد الأصغر والحد الأوسط والحد الأكبر ؛ لكن ليس علة قرينة لكون

(١) وليكن المثلث ساقط من س . - (٢) س عرفت .

(٣) س وإن لم يكن يفعل كذلك . ومعنى هذه العبارة المقدمة أن برهان لم ليس قاصراً على البرهان الذي يعطى العلة القرينة بالفعل ، بل قد يكون البرهان برهاناً لم وإن لم يفعل ذلك الخ .

(٤) ب إن .

ج ١ ؛ إنما هو علة لذلك لأجل أنه د . وإذا<sup>(١)</sup> أعطينا أن ب ١ لم يخل إما<sup>(٢)</sup> أن يكون يقينا لنا أن ب ١ ومقبولا عندنا ، أو لا يكون . فإن لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا ، فضلا عن أن يكون برهان إن . وإن كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بأن كل ب ١ يقينا تاما ، وكان<sup>(٣)</sup> إنتاجنا أن كل ج ١ لأنه ب غير متيقن يقينا دائما تاما . فاما إذا كان قد تقدم العلم بأن كل ب<sup>(٤)</sup> ١ لأجل أن د ١ ، أو تأخر فعلم ذلك ، فإن البرهان حينئذ لا يكون برهان إن مجردا .

---

(١) م فإذا .

(٢) م ساقطة ، وهي في الهامش في بنج . (٣) وما كان وهو خطأ .

(٤) م ج ١ وهو خطأ لأن ج ١ هي النتيجة وليست الكبرى في القياس الذي يناقشه .

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء  
وموجبه ، والتجربة<sup>(٢)</sup> وموجبها

ثم لسائل أن يسأل فيقول إنه إذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود، فكيف  
تبين النسبة بينهما ببيان ؟ فنقول : إذا كان ذلك بينا بنفسه<sup>(٣)</sup> لا يحتاج إلى بيان ، ويثبت فيه  
اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع لذات الموضوع ، فذات الموضوع يجب مواصلتها  
للمحمول . وقد علمت المواصلة<sup>(٤)</sup> ووجوبها من حيث وجبت ، فالعلم الحاصل يقيني . وإن لم  
يكن بينا بنفسه ، فلا يمكن ألبته أن يقع به علم يقيني غير زائل : لأننا إذا جعلنا المتوسط ما ليس  
بسبب ، لم يمكن أن يطلب به هذا العلم اليقيني . وإن جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا ،  
وهذا محال إذا فرضنا أنه لا سبب . فيشبه أن تكون أمثال هذه بينة بنفسها كلها ، أو يكون بيانها  
بالاستقراء . إلا أنه لا يخلو ، إذا بين بالاستقراء ، من أحد أمرين : وذلك لأنه إما أن يكون وجود  
نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب ، إذ إنما يتبين الاستقراء بهذا النوع ،  
وإما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب . فإن كان بينا بنفسه  
في كل واحد منها، فإما أن يكون البيان<sup>(٥)</sup> بالحس فقط ، وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع أمر جائز  
الزوال<sup>(٦)</sup> ، فلا يكون من تلك المقدمات يقين . وإما أن يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز ،  
لأن هذا المحمول لا يجوز أن يكون ذاتيا بمعنى المقوم : فإنا سنبين بعد أن الذاتي بمعنى المقوم غير  
مطلوب<sup>(٧)</sup> في الحقيقة ، بل وجوده لما هو ذاتي له بين . وإما أن يكون<sup>(٨)</sup> عرضيا — ولا شك  
أنه يكون من الأعراض اللازمة لكل يقال على الجزئيات إذا صح حمله على الكل — فيكون هذا  
العرض لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات ، فإن العرض الذي هذه صفته ، هذا شأنه . وإذا

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) س وفي التجربة .

(٣) س فلا . (٤) س أن المواصلة .

(٥) م البياض وهو خطأ . (٦) س ولا رفع إمكان الزوال .

(٧) أي لا يبرهن عليه . (٨) س وأما إن كان .

كان كذلك كان حله [٩٤ب] على كل جزئ لأجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات <sup>(١)</sup> ، فيكون ذلك — اى الذاتى — سبباً عاماً لوجود هذا العرض فى الجزئيات ، وفرضناه <sup>(٢)</sup> بلا سبب . وإذا علم من جهة ذلك السبب ، لم يكن ذلك بعلم ضرورى ولا يقين ، فضلاً عن بين بنفسه . ويستحيل أن يكون عرضاً للمعنى <sup>(٣)</sup> العام حتى يصح أن يكون مطلوباً ، لكنه ذاتى لكل واحد من الجزئيات إلى آخرها <sup>(٤)</sup> : فإن الذاتى لجميع الجزئيات لا يصح أن يكون عرضياً للمعنى الكلى المساوى لها ، لأنه ليس ثمة شئ <sup>(٥)</sup> من موضوعات ذلك الكلى يعرض له ذلك الحمل بسلبه أو إيجابه . فإذا <sup>(٦)</sup> لم يكن عارضاً لشيء منها ، فكيف يكون عارضاً لكلها ؟ وعارض طبيعياً الكلى عارض لكل : فإن الحركة بالإرادة لما كانت عرضاً لازماً للجنس الإنسان كانت عرضاً للإنسان ولكل نوع مع الإنسان . فقد بان أن نسبة المحمول فى مثل ما كلامنا فيه تكون عرضية عامة ، وتحتاج أن تبين فى كل واحد من الجزئيات بسببه . فقد بطل إذن أن يكون استقراء جزئيات سبباً فى تصديقنا بما لا واسطة له تصديقاً يقينياً ، وأن يكون ذلك بيناً فى الجزئيات بنفسه .

وأما إن كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه ، بل يمكن أن يبين بياناً ، فذلك البيان إما أن يكون بياناً لا يوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الذى نقصده ، فكيف يوقع ما ليس يقيناً اليقين الحقيقى الكلى <sup>(٧)</sup> الذى بعده ؟ وإما أن يكون بياناً بالسبب ليوجب <sup>(٨)</sup> اليقين الحقيقى فى كل واحد منها ، فيجب أن تتفق فى السبب كما قلنا ، فيكون وجود السبب للمعنى الكلى أولاً . وإذا كان السبب لا ينفع فى المعنى الكلى فليس أيضاً بنافع فى الجزئى . وإذا نفع فى الكلى فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء . وإلا ألا يكون سبب هناك ألينة ، فيكون إما بيناً بنفسه ، وذلك مما قد أبطل ، وإما استقراء آخر ، وهذا مما <sup>(٩)</sup> يذهب بلا وقوف .

فقد بان أن ما لا سبب لنسبة محموله إلى موضوعه ، فلما بين <sup>(١٠)</sup> نسبة وإما لا يبين ألينة بياناً يقينياً بوجه قياسى .

(١) الأول أن يقال لأجل معنى من الذاتيات موجود له ولغيره .

(٢) من وفرضنا . (٣) لمعنى .

(٤) من عن أحدها ب عن أخذه . (٥) من لأن كل شئ . (٦) وإذا .

(٧) من الكل . (٨) من فيوجب .

(٩) من ما . وقوله وهذا مما يذهب بلا وقوف معناه أنه يتسلسل أو يذهب إلى غير نهاية .

(١٠) من ب بينا .

وأما التجربة فإنها غير الاستقراء، وسنبين ذلك بعد . والتجربة مثل حكمنا أن السقمونيا مسهل للصفرء ، فإنه لما تكرر هذا <sup>(١)</sup> مرارا كثيرة ، زال عن أن يكون مما يقع بالانقاف . فحكم الذهن أن من شأن السقمونيا إسهال الصفرء وأدعن له . وإسهال الصفرء عرض لازم للسقمونيا .

ولسائل أن يسأل فيقول <sup>(٢)</sup> : هذا مما لم يعرف سببه ، فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفرء ؟ أقول إنه لما تحقق أن السقمونيا يمرض له إسهال الصفرء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير ، علم <sup>(٣)</sup> أن ليس ذلك اتفاقا ، وإن الاتفاق <sup>(٤)</sup> لا يكون دائما أو أكثر يا . فعلم أن ذلك شيء يوجه السقمونيا طبعاً ، إذ لا يصح أن يكون عنه اختياراً <sup>(٥)</sup> : إذ علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى ، فيوجه بقوة قريبة فيه ، أو خاصة له ، أو نسبة مقرونة به . فصح بهذا النوع من البيان أن في السقمونيا بالطبع ، أو معه ، علة مسهلة للصفرء . والقوة المسهلة للصفرء إذا كانت صحيحة ، وكان المفضل مستعدا ، حصل الفعل والانفعال . فصح أن السقمونيا في <sup>(٦)</sup> بلادنا تسهل وتأمم الصفرء إذا كانت صحيحة . فإذن عرفنا الأعظم <sup>(٧)</sup> للأصغر بواسطة الأوسط — الذى هو القوة المسهلة وهو السبب . وإذا حلت باقى القياس وجدت كل بيان إنما هو بيان بواسطة هي علة لوجود الأكبر فى الأوسط ، وإن لم يكن علة للأوسط بالأكبر <sup>(٨)</sup> . فإذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين أيضا .

ولقائل أن يقول : ما بال التجربة تنفيذ الإنساق علما بأن السقمونيا مهل الصفرء على وجه يخالف فى إفادته إقادة الاستقراء ؟ فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفيا للأقسام <sup>(٩)</sup> ، وإما أن لا يقع غير الظن الأغلب . والتجربة ليست كذلك . ثم يعود ينتسك فيقول : ما بال التجربة توقع فى أشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا أن الاناس إلا فى بلاد السودان ، ولا <sup>(١٠)</sup> يتكرر على الحس إنسان إلا أسود ، فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد بأن كل إنسان أسود ؟ وإن لم يقع ، فلم صار تكرر يوقع وتكرر

(١) من إسهاله للصفرء بدلا من " هذا " .

(٢) من لسائل أن يشك ويقول . (٣) من علم ويعرف . (٤) من الاتفاق .

(٥) المراد أن هذه الخاصية من طبع السقمونيا وليست ضلا اختياريا .

(٦) من الذى فى . (٧) يريد الأكبر — أى الحد الأكبر .

(٨) من لطيفة الأكبر . (٩) من مستوى الأقسام . ومعنى استيفائه للأقسام أنه استقراء تام .

(١٠) من فلا .

لا يوقع ؟ وإن أوقعت <sup>(١)</sup> فقد أوقعت <sup>(١)</sup> خطأ وكذبا <sup>(٢)</sup> . وإذا <sup>(٣)</sup> أوقعت خطأ وكذبا <sup>(٣)</sup> فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة أن تكتسب منها مبادئ البراهين : فنقول في جواب ذلك :

إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط <sup>(٤)</sup> ، بل لاقتراح قياس به قد ذكرناه . ومع ذلك فليس تفيد علما كلياً قياسياً <sup>(٥)</sup> مطلقاً ، بل كلياً بشرط ، وهو أن هذا الشيء الذى تكرر <sup>(٦)</sup> على الحس تلزم طباعه فى الناحية التى تكرر الحس بها <sup>(٧)</sup> أمراً دائماً ، إلا أن يكون مانع فيكون كلياً بهذا الشرط لا كلياً مطلقاً . فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى سبب ، ثم تكرر مع حدوث أمر <sup>(٨)</sup> ، عُلِمَ أن سبباً قد تكرر . فلا يخلو إما أن يكون ذلك الأمر <sup>(٩)</sup> هو السبب أو <sup>(١٠)</sup> المقترب بالسبب ، أو لا يكون سبب . فإن لم يكن هو السبب <sup>(١٠)</sup> أو المقترب بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الأمر مع حصوله فى الأكثر <sup>(١١)</sup> بل لا محالة يجب أن يعلم أنه السبب <sup>(١٢)</sup> أو المقارن بالطبع للسبب .

واعلم <sup>(١٣)</sup> أن التجربة ليست تفيد إلا فى الحوادث التى <sup>(١٤)</sup> على هذا السبيل وإلى هذا الحد . وإذا اعتبرت هذا القانون الذى أعطيناه ، سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود فى بلاد السودان ولولادتهم السود . وبالحكمة فإن الولادة إذا أخذت من حيث ولادة عن ناس سود ، أو عن ناس فى بلاد كذا ، صحت منه التجربة . وأما إن أخذت من حيث هى ولادة عن ناس فقط ، فليست التجربة متأتية باعتبار الجزئيات المذكورة ، إذ التجربة <sup>(١٥)</sup> كانت فى ناس سود ، والناس المطلقون غير الناس السود . ولهذا فإن التجربة كثيراً ما تغلط أيضاً إذا أخذ ما <sup>(١٦)</sup> بالعرض مكان ما بالذات <sup>(١٧)</sup> فتوقع ظناً ليس يقيناً . وإنما يوقع اليقين منها ما اتفق أن كان تجربة وأخذ فيها <sup>(١٨)</sup> الشيء المحزب عليه بذاته . فأما إذا أخذ غيره مما هو أعم منه أو أخص ، فإن التجربة لا تفيد اليقين .

(١) من أوقع . (٢) من أو كذبا .

(٣-٣) ساقط فى س . (٤) أى ليست المشاهدة المتكررة قطعاً هى التى تفيد العلم فى التجربة .

(٥) م قياساً . (٦) من ساقطة . (٧) من فيها .

(٨) من + آخر . (٩) ذلك الأمر ساقطه فى م . (١٠-١٠) م ساقط .

(١١) من الأكبر . (١٢) من سبب . (١٣) ثم يجب أن يعلم .

(١٤) من التى تدل . (١٥) من فإن تلك التجربة . (١٦) من أخذنا .

(١٧) من + فيها . (١٨) من فيه .

ولسنا نقول إن التجربة أمان عن الغلط وإنما موقعة لليقين دائما . وكيف والقياس أيضا ليس كذلك ! بل نقول إن كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه إيقاع ما يوقع منها اليقين . وهذا يكون إذا أمان أن يكون هناك أخذ شيء بالعرض ، وذلك أن تكون أوصاف الشيء معلومة لنا ، ثم كان يوجد<sup>(١)</sup> دائما أو في الأكثر بوجوده أمر ، فإذا<sup>(٢)</sup> لم يوجد هو لم يوجد<sup>(٣)</sup> ذلك الأمر . فإن كان ذلك عن وصف عام فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص . فالوصف الخاص أيضا مقارن للحكم . وإن كان ذلك الوصف مساويا للشيء أيضا، فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم . وإن كان لوصف خاص بل أخص من الطبيعة التي "أشئ" ، فذلك الوصف الخاص عسى أن يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي أكثر الموجود من الشيء عندنا، فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما أخص من كلية الشيء المطلقة، ويكون الفعول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا الكلي<sup>(٤)</sup> : فإن في مثل ذلك، وإن كان لنا يقين بأن شيئا هو كذا يفعل أمرا هو كذا ، فلا يكون لنا يقين بأن كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الأمر :<sup>(٥)</sup> فإنا أيضا لا نمنع أن سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصة<sup>(٦)</sup> أو يعدم فيه مزاج وخاصة<sup>(٧)</sup> لا يسهل<sup>(٨)</sup> . بل يجب أن يكون الحكم التجريبي عندنا هو أن السقمونيا المتعارف عندنا ، المحسوس ، هو لذاته أو طبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاوم بمانع . وكذلك حال الزمرد في إسمائه الحية .

ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها تمنع أن يكون الموجود بالنظر التجريبي عن معنى أخص ، لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط . وإذا<sup>(٩)</sup> ذلك وحده لا يوجب ذلك إلا أن يقترن به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء من التجربة، فبالحرى أن التجربة بما هي تجربة لا تنفي ذلك . فهذا هو الحق ، ومن قال غير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته ، وبين اليقين . فإن ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين . وبالجملة فإن التجربة معتبرة في الأمور التي تحدث<sup>(١٠)</sup> على الشرط الذي شرطناه ، وفي اعتبارها فقط . فإن كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير<sup>(١١)</sup> الشرط الذي شرطناه لاشك فيه ، فيشبه أن يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة

(٣) س كما يكن .

(٢) س إذا .

(١) م يؤخذ .

(٦) ب خاصة .

(٥) ب ساقطه .

(٤) س الكلي .

(٩-٩) س ساقطه .

(٨) س فإذا .

(٧) س + الصفراء .

بما هي تجربة على أنه أمر يلزم عنها ، بل عن السبب المبين الذي يفيد أواملي اليقين ، وخبره ( ١٩٥ ) في علوم غير المنطق . فيشبه حينئذ أن تكون التجربة كالمعد ، وليس بذلك المعد الملزم الذي هو القياس ، بل معد فقط .

فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب أن المحسوس لا يفيد رأيا كلياً آلياً ، وهذان قد يفيدان . والفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع ظناً غالباً — اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة . والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور .

---



## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على<sup>(٢)</sup> ما دون الأخص  
وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول

فأقول :

إنه<sup>(٣)</sup> مما يشكل إشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما ادعينا من ذلك : فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا. وكيف يكون سببا لكون الإنسان حساسا ، وما لم يكن الإنسان حساسا لم يكن حيوانا : لأن الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان . فما لم<sup>(٤)</sup> يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به . وأيضاً<sup>(٥)</sup> إذا كان معنى الجسم ينضم إلى معنى النفس فيكون مجموعهما - لا واحد منهما - حيوانا ، فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ فنقول :

إن هذا كله يُحَلَّ إذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس ؛ والحساس والناطق الذي هو صورة أو جزء ، والذي<sup>(٦)</sup> هو فصل ، وبأن لنا من ذلك أن<sup>(٧)</sup> ما كان منه بمعنى المادة أو الصورة فلا يحمل ألبتة ، ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها ، بل كما تؤخذ العلل حدودا ، وسطى وعلى النحو الذي تبينه بعد فنقول :

إننا إذا أخذنا الجسم جوهرها ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا - وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو تغذ<sup>(٨)</sup> أو غير ذلك كان خارجا عن الجسمية محولا في الجسمية مضافا إليها - كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة .

(١) م ك ب ساقطه . (٢) س ساقطه . ومعنى العنوان "في بيان كيفية كون الأخص علة لثبوت

الأعم لما دون الأخص" كالحيوان الذي هو أخص فإنه علة لثبوت الجسم للإنسان .

(٣) س ساقطه .

(٤) س لا .

(٥) س إنما .

(٦) م ك ب اعتداء ، ولعلها اعتداء .

(٧) س ساقطه .

(٨) س أربزوه الله .

وإن <sup>(١)</sup> أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا نتعرض لشيء آخر ألبتة ولا نوجب أن تكون جسمية لجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية، وصورة وكان معها وفيها الأقطار ولكن للجملة <sup>(٢)</sup> أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة ؛ أى مجتمعات تكون بعد أن تكون حملتها جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات — إن كانت هناك مجتمعات — داخلية في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم ألحقت <sup>(٣)</sup> بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس <sup>(٤)</sup> . فالجسم بالمعنى الأول — إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التى بعد الجسمية التى <sup>(٥)</sup> بمعنى المادة — فليس بمحمول : لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذو طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة ، واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة . فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التى هى كالمادة ، ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر . فإن <sup>(٦)</sup> اجتمع من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة لا فى موضوع . وتلك الجملة جسم لأنها جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط ألا يكون فى حيوانيته إلا جسمية واغتذاء وحس ، كان <sup>(٧)</sup> لا يبعد أن يكون مادة ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ؛ فربما كان مادة للإنسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذى به يكون الجسم جنسا وفى معانى ذلك الحيوان <sup>(٨)</sup> على سبيل التجويز للجسم <sup>(٩)</sup> وغير ذلك من الصور . ولو كان النطق ، أو فصل يقابل النطق — غير متعرض لرفع <sup>(١٠)</sup> شئ منها أو وضعه بل مجوزا <sup>(١١)</sup> له وجود أى ذلك كان فى هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورية ، ولا ضرورة فى ألا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس .

(١) س فإن . (٢) م ك ب بالجملة . (٣) س لحقت .

(٤) م ك ب ساقطه . والفرق بين المعنيين أن الجسم بالمعنى الأول مأخوذ من حيث هو مادة ذات أبعاد ثلاثة ، وأنه مخالف للصورة ، وبالمعنى الثانى مأخوذ فى جملة — أيا كانت هذه الجملة من غير نظرا لى تفرقة بين مادته وصورته .

(٥) ب الذى . (٦) س وإن . (٧) س وكان .

(٨) هكذا فى م ك ب ولكن س قرأ "الجسم" وربما كان ذلك أدق . (٩) س الحس .

(١٠) م ك ب لدفع بالدهال . (١١) ب ، م مجوز .

وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق. فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا<sup>(١)</sup> له حس بذات  
ألا تكون<sup>(٢)</sup> زيادة أخرى ، لم يكن فصلا بل كان جزءا من الإنسان . وكذلك كان الحيوان  
غير محمول عليه . وإن أخذ جسما أو شيئا مجزأ له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت ، بعد  
أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكك<sup>(٣)</sup> الحال في جنسيته أو ماديته<sup>(٤)</sup> فوجدته قد يحوز انضمام  
الفصول إليه — أيها<sup>(٥)</sup> كان — على أنها فيه ومنه ، كان جنسا. وإن أخذه<sup>(٦)</sup> من جهة بعض  
الفصول وتمت به المعنى وختمته<sup>(٧)</sup> حتى لو أدخل شئ آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا ،  
لم يكن جنسا بل مادة. وإن أوجبت له<sup>(٨)</sup> تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعا.  
وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنسا. فإذا بشرط ألا تكون<sup>(٩)</sup>  
زيادة يكون مادة ، وبشرط أن تكون زيادة نوعا<sup>(١٠)</sup> ، وبألا يتعرض لذلك بل يحوز  
أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلة في جملة معناه ، يكون جنسا. وهذا إنما يشكك  
فيما ذاته مركب ، وأما فيما ذاته بسيط فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات — على النحو  
الذى ذكرنا قبل هذا الفصل — في نفسه . وأما في الوجود فلا يكون منه شئ متميز هو جنس ،  
وشئ هو مادة .

وإذا قررنا هذا فلنقصده<sup>(١١)</sup> المقصود الأول ونقول<sup>(١٢)</sup> : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل  
الحيوانية في بعض وجوه التقدم إذا أخذت الجسمية بمعنى المسادة لا بمعنى الجنس<sup>(١٣)</sup>. وكذلك إنما  
يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه ، لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية  
التي يجوز أن توضع<sup>(١٤)</sup> متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب<sup>(١٥)</sup> أن تتضمن الأقطار الثلاثة ،  
فإنها<sup>(١٦)</sup> لا توجد للشئ الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد أن كان

(١) م ك ب شئ .

(٢) س + من حيث هو حساس . (٣) م يشكك . (٤) م ك ب ومادته .

(٥) م : أنها فيه ومنه ألغ . (٦) س أخذتها . (٧) م وحنته .

(٨) س لها . (٩) س تكون له . (١٠) م " وبشرط أن يكون

نوعا " : أسقط " تكون زيادة " .

(١١) س إلى المقصود . (١٢) س فقول . (١٣) س " الجسم " وهو خطأ .

(١٤) س التي تفرض مع جواز أن توضع ألغ . (١٥) س وجود . (١٦) س فإنه .

مجوزا في نفسه<sup>(١)</sup> تضمنه إياها<sup>(٢)</sup> . فيكون معنى الحيوانية جزءا ما من وجود ذلك الجسم إذ<sup>(٣)</sup> حصل حال الجسم ، بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فإنه جزء من وجود الحيوان ، ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة : فإنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه . وما يوضع تحته فهي أسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، لكان سبب وجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة — وإن كانت قبلية لا بالزمان — ولكن إذ يوجد ذلك ، يوجد شيئا ليس هو النوع ، بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع ، فلا يكون النوع هو هو ، وهذا محال . بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير ، بل هو في الوجود هو نوعه .

فلترتب الآن نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول :

إننا إذا اعتبرنا هذه الأمور من جهة ما لها نسبة بالفعل إلى موضوعاتها — ليس من جهة اعتبار طبيعتها فقط — لم نجد الجنس الأعلى يوجد أولا مستقرا بنفسه للنوع ، ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويحمل بعده ؛ بل نجد كل ما هو أعلى تابعا في الحمل للأسفل . فإنك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذي هو الحيوان ، فإنه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان<sup>(٤)</sup> ، بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان . فشرط الجسم الذي يحمل عليه أن يكون حيوانا . ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه : إذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه . وليس الجسم<sup>(٥)</sup> إلا حيوانا أو هو نفس الحيوان . والجسم الذي يحمل عليه هو الذي إذا اعتبر بذاته كان جوهرًا كيف كان ، ولو كان مركبا من أليف معنى ، وذلك<sup>(٦)</sup> الجوهر طويل عريض عميق . وهو إذا حمل عليه بالفعل قد<sup>(٧)</sup> صار المحوز فيه من التركيب محصلا في الوجوب<sup>(٨)</sup> : فإن كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب ، وهو السبب المعين . فكذلك هذا المحوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب ألبته ، بل قد يجب فيكون الجسم قد<sup>(٩)</sup> وجب فيه التركيب الجلال لإياه حيوانا ، فيكون ذلك الجسم<sup>(٩)</sup> حينئذ حيوانا ، وذلك الحيوان إنسانا . فيكون الإنسان لا يحمل عليه جسم إلا الجسم الذي هو حيوان لاشيء آخر . فالحيوان هو أولا جسم ، ثم الإنسان .

(١) س قسما . (٢) س تضمنها إياه . (٣) س إذا .

(٤) س حيوان . (٥) أى الجسم الذي يجوز حمله على الإنسان .

(٦) س ب ذلك بدون الواو . (٧) س قد .

(٨) أى ما كان جائزا وجوده فقد وجد بالفعل عند وجوب وجوده . (٩-٩) م ساقط .

وبعد هذا كله ، فليكن الجسم المحول على الإنسان علة لوجود الحيوان ، وليس <sup>(١)</sup> ذلك مانعا - على ما علمت - أن يكون الحيوان <sup>(٢)</sup> علة لوجود الجسم للإنسان ، فربما وصل المعلول إلى الشيء قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنده <sup>(٣)</sup> إذا لم يكن وجود العلة في نفسها، ووجودها <sup>(٤)</sup> لذلك الشيء واحدا : مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه <sup>(٥)</sup> فإن العلة تهيما واحدا . وليس كذلك حال الجسم والإنسان : فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للإنسان . وبالجملة لو شئنا أن نوصل الجسم إلى الإنسان قبل الحيوان لم [ ٩٥ ب ] يمكن ، وذلك لأن الموصول إليه حينئذ لا يكون إنسانا ، لأن ما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا .

فحال أن نوصل الجسم إلى حد أصغر يكون ذلك الحد الأصغر إنسانا ولم يصل إليه الحيوان . والحيوان إذا وصل إلى شيء تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان . ويكون وصول الحيوان إليه غير ممكن أيضا بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الإنسان <sup>(٦)</sup> . وافهم من الوصول الجمل على مفروض . .

وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة <sup>(٧)</sup> في أنفسها لا يجب <sup>(٨)</sup> أن يستبان بها .

وقس على هذا حال الفصل الذي هو الجنس الإنسان في وجوده للإنسان فإنه بجنس الحيوان أيضا في أنه جزء من الحيوان يوجد أولا للحيوان ، وبالحيوان للإنسان . واعرف هذا بالبيانات التي قدمت ، فإنك إن حاولت عرفانه من البيان الأخير تخيل عندك أن ذلك مختص بالجنس ولا يقال <sup>(٩)</sup> للفصل ، وليس كذلك . ولكن في تفهم <sup>(١٠)</sup> كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك إن تأنيت للاعتبار ، وربما عسرت . وطبيعتها غير مطردة . فإذا أردت أن تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع ، وتذكر ما بيناه من أن طبيعة كل فصل ، وإن كانت في الوجود

(٢) س ساقطه .

(١١) س فليس .

(٣) كالحَيوان المعلول للجسم ، فإن وجوده للإنسان قبل وجود الجسم له ، وهو سبب لوجوده (وهي الجسم) في الإنسان .

(٥) م موضعه

(٤) س وجوده .

(٦) يشير إلى الصفات الأخرى التي تحقق معنى الإنسان وتجمله إنسانا .

(٨) م يمكن

(٧) س ساقطه .

(١٠) س تفهم

(٩) س يتال .

مساوية لنوع واحد ، فهي صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة . فإذا تذكرت هذا وأحسنـت الاعتبار ، وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الإنسان ولم يحمل عليه الحيوان حالما لم يحمل عليه الحيوان . فقد بان لنا أن الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس ، وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعم مما يجوز <sup>(١)</sup> أن يوجد وإن لم يوجد ما هو أخص . وقرئ أن يكون قبل في الوجود مطلقا ، وأن يكون قبل في الوجود لشيء .

فقد اتضح من ذلك أن الشبهة منحلّة . وهذا يتبين <sup>(٢)</sup> بيانا أوضح إذا نحن تأملنا الأمور البسيطة . فإنه لا يجوز أن يوجد معنى اللون لشيء ثم توجد له البياضية ، بل الموجود الأول له هو البياضية . وإذا وجد شيء بياضا أو سودا تبعه <sup>(٣)</sup> وجود أن للشيء لونا ، وإن كان اللون أعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض . لكنه لا يوجد لجزئيات البياض إلا لأنه موجود للبياض ، إذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان <sup>(٤)</sup> للجنس وإن لم يوجدان لنوعه المعين . ولا يوجدان للنوع إلا وقد وجدا للجنس . فهما إذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع <sup>(٥)</sup> . فظاهر بين أن وجودهما للجنس بذاته ، ووجودهما للنوع بالجنس . فإذا ن الجنس سبب في وجودهما للنوع : لأن كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته .

وكذلك حال ماتحت النوع مع النوع : فإن قال قائل : إنا إذا قلنا إن كل ج حساس ، وكل حساس - حيوان ، فأتبعنا أن كل ج - حيوان ، لم يمكن أن يزول هذا العلم ألينة ، ولم يمكن إلا نصدق بأنه لا يمكن إلا يكون كل ج - حيوانا : فالجواب أن الأمر ليس هكذا ، بل الحيوان ، وإن لزم وجود الحساس ، فليس بيننا أن كل - حساس - حيوان بيانا يقينيا ، بل بيانا وجوديا ، وهو بيان ما بينان برهاني <sup>(٦)</sup> . وذلك لأن معنى قولك حساس هو أنه شيء ذو حس من غير زيادة شرط ، فليس يلزم <sup>(٧)</sup> ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية ،

(١) ما يجوز . (٢) م بين .

(٣) ما تبعه . (٤) س يوجد .

(٥) أي قبلهما على الجنس مقدم في الزية والذهن على حملهما على النوع . (٦) من أو هو أمر ما بين برهاني .

(٧) من ذلك .

لابان تكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضمينا بالفعل، ولا بان يكون العقل يوجب في أول الأمر أن يكون كل حساس يلزمه هذه المعاني كلها بذاتها — وجملة هذه المعاني معنى الحيوان .

فإذن كون الحساس حيوانا بلا بيان آخر أمر ليس يَتمين بالوجوب إلا بوسط ، بل هو أمر لا يمنع العقل في أول رهلة أن يكون شجرا أو يكون جسمًا له حس وليس له سائر المعاني التي بها تكون الحياة . فإذن توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى ، إلا أن يؤخذ الحساس من جهة يكون <sup>(١)</sup> علة للحيوان لا فصلا . ثم يتم سائر <sup>(٢)</sup> المعاني التي يصير بها علة موجبة للحياة على <sup>(٣)</sup> ما نوضح في باب العلل من كيفية أخذ العلل حدودا وسطى . فحينئذ لا يكون الحساس <sup>(٤)</sup> الفصل حدا أوسط ، ولا أيضا الحساس وحده . وأما إذا كان الحيوان هو الحد الأوسط والحساس مضمن فيه ، ليس لازما خارجا عنه ، وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن أن يتغير . وأنت تزداد تحقيقا لهذا مما سلف .

---

(١) س ساقطة .

(٢) س سار

(٣) س بل ما هو خطأ .

(٤) س والفصل .

## الفصل الحادى عشر<sup>(١)</sup>

فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة، والعلل أقدم بالذات، فقدّمات البرهان أقدم<sup>(٢)</sup> بالذات. وكذلك هى أقدم من النتيجة عندنا فى الزمان وأقدم عندنا فى المعرفة من جهة أن النتيجة لانعرف إلا بها. ويجب أن تكون صادقة حتى ينتج الصدق.

وإذا كانت هذه المقدمات عللا، فيجب أن تكون مناسبة للنتيجة داخلة فى جملة العلم<sup>(٣)</sup>. الذى فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبين بعد، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات أول بيئة بنفسها هى أعرف وأقدم من كل مقدمة بعدها. وإن لم تكن بهذه الشرائط لم تكن المقدمات برهانية.

وكثيرا<sup>(٤)</sup> ما يؤخذ فى الإقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها صادق<sup>(٥)</sup>. وكثيرا ما تؤخذ صوابى غير مناسبة فى قياسات ينتج بها صوابى: مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعسر برا من قبل أن المستدير أكثر إحاطة<sup>(٦)</sup>. فتكون أمثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة: فإنه<sup>(٧)</sup> استعمل مقدمة كبرى هندسية تؤنّى بها إبانة مطلوب طبعى ولم يوضح علة مناسبة.

والأقدم عندنا هى الأشياء التى نصبها أولا. والأقدم عند الطبع هى الأشياء التى إذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس. والأعرف عندنا هى أيضا الأقدم عندنا. والأعرف عند الطبيعة هى الأشياء التى تقصد الطبيعة قصدها فى الوجود. فإذا رتبنا الكليات بأزاء<sup>(٨)</sup> الجزئيات المحسوسة، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف<sup>(٩)</sup> عندنا معا، وذلك لأن أول شيء نصبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وخيالات مأخوذة منها، ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات

(١) م كآب الحادى عشر ساقطة. (٢) م + من النتيجة. (٣) م العام.

(٤) م فكثيرا. (٥) م صوابى. (٦) م إحاطة به.

(٧) م فإن. (٨) م بأن. (٩) م بالأعرف.



العقلية . وأما إذا رتبنا الكليات النوعية بأزاء الكليات الجنسية ، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة ، وكانت الكليات الجنسية أيضا أقدم وأعرف عند عقولنا . والكليات النوعية أشد تأخرا<sup>(١)</sup> وأقل معرفة بالقياس إلينا : وذلك لأن طبيعة الجنس إذا رفعت ارتفعت<sup>(٢)</sup> طبائع الأنواع ، وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية — لا من جهة ما هي طبيعة فقط — قائمة بالأنواع . فطبائع الأجناس أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع . لكن الأعرف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع : لأن الطبيعة إنما تقصد لا طبيعة الجنس في أن يوجد ، بل طبيعة النوع . فيلزمها<sup>(٣)</sup> طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض : وذلك لأن النوع هو المعنى الكامل المحصل . وأما<sup>(٤)</sup> طبيعة الجنس وحدها ، فلا يمكن أن يوضع لها<sup>(٥)</sup> في الوجود تمصيل . والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية . وأيضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت<sup>(٦)</sup> أنواع الجنس في الطبيعة ، ووقع الاقتصار على نوع واحد .

وبعيد أن يظن ظان أن<sup>(٧)</sup> طبيعة اللون هي أعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرها<sup>(٨)</sup> ، بل الطبيعة<sup>(٩)</sup> الكلية المسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية . والطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية ، والجنس داخل في القصد بالضرورة أو بالفرض .

فقد بان أن طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في الطبيعة ، وإن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع . لكن طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع — أعنى بالقياس إلى عقولنا وإدراك عقولنا الإدراك المحقق لها : فإن العقل أول شيء إنما يدرك المعنى العام الكلي ، وثانبا يتوصل إلى ماهو مفصل . فلهذا ما<sup>(١٠)</sup> نجد<sup>(١١)</sup> الناس كلهم مشتركين في<sup>(١٢)</sup> معرفة الأشياء بنوع أعم . وأما نوعيات الأشياء فإنما يعرفها أكثر من بحثه أكثر . ونحن في مبدأ استفادتنا للدركات يلوح لنا ما هو أقدم عندنا على الإطلاق وأشد تأخرا في الطبيعة على الإطلاق — وهي الجزئيات المحسوسات — فنقتصص منها الكليات . وبعد ذلك إذا أردنا أن نتحقق الكليات تحقفا كليا ، ليس شيئا<sup>(١٣)</sup> منتشرا خياليا ، يكون ما نبتدئ منه هو من جانب الأعرف عندنا ، والأقدم

(٣) أى يلزم طبيعة النوع .

(٦) من تكون .

(٩) من الطبائع .

(١٢) م من .

(٢) من ارتفع .

(٥) من له .

(٨) من غيرها .

(١١) م نجد .

(١) م كاب تأخيرا .

(٤) من ظا ما .

(٧) من صاطقة .

(١٠) من إما .

(١٣) من صاطقة .

عند الطبيعة<sup>(١١)</sup> [ ١٩٦ ] معا ، ونسلك منه منحطا على التدرج إلى الخواص والجزئيات ، أى النوعيات ، فبحث أول شيء أعم بحث<sup>(١٢)</sup> ، ثم نفصل ونترل بالتدرج . فإذا كنا نتعرف أول شيء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية ، فإننا نكون قد ابتدأنا مما هو أقدم بالطبع<sup>(١٣)</sup> وأعرف عندنا وليس أعرف عند الطبيعة ، واتينا إلى ما ليس أقدم بالطبع من الجهة التى حددنا بها الأقدم بالطبع ، لكنه أعرف عند الطبيعة . فإذا اتينا إلى الأنواع الأخيرة ختمنا التعليم ، فإننا لا نترل إلى الأشخاص ، وإنما نختم التعليم عند الأشياء التى هى أعرف عند الطبيعة .

فأما<sup>(١٤)</sup> إذا ابتدأنا أولا وأخذنا من البسائط رصنا على طريق التركيب إلى المركبات ، فنكون قد ابتدأنا مما هو أقدم فى الطبع<sup>(١٥)</sup> . لكن وإن كان ذلك مما خصصناه نظرنا أعرف عندنا ، فليس هو دائما أعرف عندنا ، فإنه ليس كل بسيط أعرف عندنا من المركب ، وإن<sup>(١٦)</sup> كان هذا البسيط النافع لنا<sup>(١٧)</sup> فى معرفة هذا المركب المخصوص أعرف عندنا ، ونكون قد سلكنا سبيلا برهانيا لا محالة ، لأن البسائط أسباب . فانبثقت هل البسائط أعرف عند الطبيعة أو المركبات . فأما البسائط التى هى أجزاء من المركبات فيشبه أن تكون هى لأجل المركبات<sup>(١٨)</sup> ، فإن المادة لأجل الصورة والجزء لأجل<sup>(١٩)</sup> الكل . فيجب أن تكون المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هى الغاية لتلك البسائط ، وهذا هو الأصح . ولا يجب أن تكون الأجزاء واحد<sup>(٢٠)</sup> منها أعرف من الآخر من حيث إنها أجزاء . بل هى سواء فى المعرفة عند الطبيعة ، إلا أن تعتبر لبعضها خصوصية زائدة على أنه جزء .

وأما البسائط التى هى علل كالفواعل والغايات فليست<sup>(٢١)</sup> بأجزاء المعلولات . فيشبه أن تكون هى أعرف وأقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التى لها بالذات<sup>(٢٢)</sup> ، فيكون البيان منها برهانيا<sup>(٢٣)</sup> : لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع<sup>(٢٤)</sup> معا لما هو أشد تأخرا .

- 
- |                   |                                  |
|-------------------|----------------------------------|
| (١) م الطبع .     | (٢) س بحثا .                     |
| (٣) س فى الطبع .  | (٤) س فإننا .                    |
| (٦) م فإن .       | (٧) س ساقطة                      |
| (٩) م ك ب واحدا . | (١٠) س وليست .                   |
| (١٢) س برهانيا .  | (١٣) وأعرف عند الطبع ساقط فى م . |
|                   | (١٤) التى لها بالذات ساقط فى م . |
|                   | (١٥) س بالطبع .                  |
|                   | (١٦) (٨-٨) ساقط فى م م .         |

فإن ابتدأنا عن<sup>(١)</sup> المركبات وسلكا إلى البسائط ، أو ابتدأنا من<sup>(٢)</sup> الجزئيات وسلكا إلى الكلّيات بالاستقراء ، فإننا نكون مستدلين غير مبرهين ، ويكون قد اتفق أن كان الأعراف عندنا هو الأعراف عند الطبيعة . فيجب أن تتحقق هذه الأصول على هذا المأخذ .

فإن قال قائل ما قد قاله بعضهم : إن المعنى الجنسي أعراف عند الطبيعة لأنه وإن لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق أعراف . فيقال له : لا معنى لقولك إنه بقياس الحق أعراف ، لأن الشيء إنما يصير معروفا بعارفه ، وعارفه إما نحن بالعقل<sup>(٣)</sup> أو كل ما هو ذو عقل . وأما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل الاستعارة فيكون الأعراف عندها ما تقصده لنظام الكل . فإن اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية ، فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها إلا بالقوة : وأما بالفعل فإنما تعرف إذا عرفت بالعقول . وإنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي نريد<sup>(٤)</sup> أن نصير<sup>(٥)</sup> معروفة بالفعل . ولا ينكر<sup>(٦)</sup> أحد أن الطبيعة الجنسية أعراف عند العقول ، فإن<sup>(٧)</sup> الطريقة البرهانية تأخذ مما هو أعراف عند العقول<sup>(٧)</sup> إلى ما هو أعراف عند الطبيعة كما يصرح به المعلم الأول في ابتداء تعليمه للطبيعيات . ونحن نتقبل<sup>(٨)</sup> به هناك ونشرح الأمر فيه .

(١) من وإن ابتدأنا من . (٢) من إلى . (٣) من بالعقل .

(٤) غير منقوطة في م س . أمام فقرأ يزيد . والظاهر أنها زيد بالنون .

(٥) أي الطبيعة الجنسية . (٦) من ستكون (هكذا) . (٧-٧) ساقط من .

(٨) من نتقبل .

## الفصل الثانى عشر

### فى مبدأ البرهان

ومبدأ<sup>(٢)</sup> البرهان يقال على وجهين . فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما . ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق ، أى ليس من شأنها أن يتعلق بيان نسبة محمولها إلى موضوعها — كانت إيجابا أو سلبا — بمحد أو وسط فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها .

ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط فى نفسه ، لكنه يوضع فى ذلك العلم وضعا ولا يكون له فى مرتبته فى ذلك العلم وسط<sup>(٣)</sup> ، بل إما أن يكون وسطه فى علم قبله أو معه ، أو يكون وسطه فى ذلك<sup>(٣)</sup> العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه .

وكلا القسمين من مبدأ البرهان . و<sup>(٤)</sup> يتفقان فى أن كل واحد منهما أحد طرفى النقيض بعينه و<sup>(٥)</sup> لا يمكن أن يكون الآخر برهانيا . ويخالفان المقدمة الجدلالية بأن الجدلية وإن كانت أحد طرفى النقيض فليس بعينه على ما علمت .

والمقدمة التى هى مبدأ برهان ولا وسط لها البتة ولا تكتسب من جهة غير العقل، فإنها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها . وأما كل شئ بعدها مما يلحق فى افتتاحات العلوم تلقينا — سواء كان حدا أو مقدمة — ففى الظاهر أنهم يسمونها وضعا .

والحد<sup>(٦)</sup> يخالف المقدمة التى يكلف المتعلم<sup>(٧)</sup> تسليمها وليست بيئة بنفسها، بل يخالف كل مقدمة . وإن كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة : مثلا كما لقائل أن يقول إن الوحدة هى مالا ينقسم بالكم<sup>(٨)</sup> . ووجه المخالفة أن الغرض ليس أن يصدق على الوحدة محمول ما، بل أن يتصور

---

(١) م ٦ ب الثانى عشر ساقطة . (٢) من الواو ساقطة .

(٣-٣) من ساقطة . (٤) الواو ساقطة فى م ٦ ب .

(٥) لا بدون الواو فى م ٦ ب . (٦) أى التعريف . (٧) م العلم .

(٨) فهذا القول يفيد التصور لا التصديق على الرغم من أنه على هيئة قضية أو مقدمة كما يقول

معنى اسم الوحدة أو معنى ذات الوحدة ، لا أنها هل هي كذا أو ليست كذا . ثم لا سبيل إلى تلقين ذلك إلا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة ألبتة : لأن لكل جد أنت يوضع له كل اسم<sup>(١)</sup> . وإنما<sup>(٢)</sup> تقع المنازعة في الحدود - إن وقعت - لافى معنى التصديق بل في خطأ إن وقع في التصور . وأما المقدمة<sup>(٣)</sup> فإنما تورّد ليقرر بها التصديق لا التصور .

ثم إن المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم آخر ، وهو الأصل الموضوع . والحد وضع وليس أصلاً موضوعاً ، لأنه لا إيجاب فيه و<sup>(٤)</sup> لا سلب .

وقوم يسمون الأصل الموضوع بالمصادرة<sup>(٥)</sup> . وقوم يقسمون الأصل الموضوع إلى مقبول ، بالمساهلة ، وليس في نفس المتعلم رأى يخالفه ، ويخصونه مرة أخرى باسم "الأصل الموضوع" وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم<sup>(٦)</sup> بيانه في وقته وفي نفس المتعلم رأى يخالفه . وربما قالوا "وضع" لكل أصل موضوع فيه تصديق ما - كان أولياً أو غير أولى - كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن .

وربما سمي في التعليم الأول باسم الوضع كل رأى<sup>(٧)</sup> يخالف ظاهر الحق يقال باللسان دون العقل : مثل قول من قال إن الكل واحد وإنه لا حركة .

وربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في العقل<sup>(٨)</sup> أولية ، فتصير الأوليات بالقياس إليه أوضاعاً ، وذلك إما لنقص في فطرته أصلي أو حادث ، مَرَضِي أو سِنِي ؛ أو لتشوش من فطرته بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بهارد الأولى لثلا ينتج نقيضها . وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل ، أو يكون المعنى غامضاً لا يفهم ، فإذا فهم أذن له . وغموضه قد يكون كثيراً لكليته وتجريده وبعده عن الخيال<sup>(٩)</sup> . وفي مثل هذا قد يستقرى المخاطب<sup>(١٠)</sup> الجزئيات فينتفع<sup>(١١)</sup> كثيراً لأن الاستقراء وإن كان<sup>(١٢)</sup> لا يثبت ، فقد يذكر .

(١) م "لأن لكل حد أن يوضع له لكل اسم" . س "لأن لكل أحد أن يوضع له لكل اسم" .

(٢) م إنها . (٣) م المقدمة .

(٤) م أو . والمراد أن الحد لا يقال فيه صدق أو كذب . (٥) م ب المصادرة .

(٦) م من المعلم . (٧) م ساقطة . (٨) في العقل ساقطة من س .

(٩) م الحال . (١٠) م ب للمخاطب . (١١) م ب وينفع .

(١٢) م ساقطة .

وعلى الأ-وال كلها فيجب أن نضع أن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل<sup>(١)</sup> ، أو بالحس والتجربة ، أو بقياس<sup>(٢)</sup> بديهي في العقل . وبعد هذا<sup>(٣)</sup> أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأى المتعلم ، ومصادرات . وليسب الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم ، بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والأوليات<sup>(٤)</sup> فقط كالحساب . وأما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك . والعلم الطبيعي أيضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ، ولكن مخلوطا غير مميز<sup>(٥)</sup> .

ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينا مجهول ، وإنما يوقعه البرهان بسبب مبادئ البرهان ، فيجب أن يكون<sup>(٦)</sup> تصديقا بها مقدما . وليس يكفينا أن<sup>(٧)</sup> نكون مصدقين بمبادئ البرهان كلها أو بعضها ، أى الذى ليس بمصادرة فقط ، بل أن يكون تصديقا بها أكد وأولى من تصديقا بالنتيجة<sup>(٨)</sup> ، وتكدينا<sup>(٩)</sup> بمقابلتها أشد من تكدينا<sup>(١٠)</sup> بمقابل النتيجة . وليس المقابل بالنقيض فقط ، بل وبالضد<sup>(١١)</sup> . وإنما وجب ذلك لأنه إذا كان شيء علة لشيء فى معنى يشتركان فيه ، فيجب أن يكون ذلك المعنى فى العلة أكد وأكثر إذا كان من أجله يحصل فى الآخر . فإننا إذا كنا نحب شيئين لكن حب أحدهما سبب لأن نحب الآخر ، فالسبب أولى بأن يحب أكثر كالولد والمعلم للولد . وليس يجب أن يظن أن كل شيئين يقال إن أحدهما أولى بأمر من الآخر فهو لنقص فى الآخر أو<sup>(١٢)</sup> لمخالطة من الضد للآخر ، كما يظن من أن الأولى بالسوادية مشترك فى نفس السواد وكان أزيد سوادية فيكون الآخر أزيد بياضية ، حتى يكون الشيء إنما يكون أولى بالصدق إذا كان الآخر أولى بالصدق فيخالطه شيء<sup>(١٣)</sup> من الكذب . بل قد يقال إن كذا أولى بكذا من كذا إذا كانا فى طبيعة سواء لكن أحدهما له الأمر فى نفسه أولا وللآخر بعد .

(١) س العقول .

(٢) س القياس .

(٣) س ذلك .

(٤) م ب الأوليات بدون الوار .

(٥) س . بعد قوله "جميع ذلك" تضيف "ولكن أكثر ما جرت العادة به فيها أن يستعمل مخلوطا" الخ .

(٨) م ساقطة .

(٧) س بالتجربة .

(٦-٧) م ساقطة .

(١١) س ساقطة ب من شيء .

(١٠) س ر .

(٩) بل الضد .

وإذا صدقت النفس بأمرين كليهما، لكن<sup>(١)</sup> صدقت بأحد<sup>(٢)</sup> الأمرين قبل و بالآخر بعد، كانت النفس تصدق [بـ ٩٦] بأحدهما ملتفتة إليه نفسه ، و بالآخر ليس<sup>(٣)</sup> ملتفتة إليه نفسه بل ملتفتة إلى الأول ، فكان<sup>(٤)</sup> التصديق بالأول أشد لهذا المعنى .

فإن شئت هذا الفصل فدعه فلا كبير جدوى فيه . واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل : <sup>(٥)</sup> ”بجميع التي يأخذها“<sup>(٦)</sup> وهى مقبولة من حيث لم يبينها، إن كان أخذها<sup>(٧)</sup> لما هو مظلون عند المتعلم فإنما يضعها وضعا ، وهى أصل موضوع : أعنى الوضع<sup>(٨)</sup> لا على الإطلاق لكنها عند ذلك فقط . فاما إن هو<sup>(٩)</sup> أخذ من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد<sup>(١٠)</sup> ، أو من حيث ظنه<sup>(١١)</sup> على ضد ، فإنما يصادر عليه مصادرة “ ، وهذا هو الفرق<sup>(١٢)</sup> المذكور في التعليم الأول<sup>(١٣)</sup> بين المصادرة وبين الأصل الموضوع ، وذلك أن المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم ، وهو هذا الذى يأخذه الإنسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه<sup>(١٤)</sup> ، ظنوا أن الأصل الموضوع هو<sup>(١٥)</sup> الذى يتبين بأدنى تأمل، وأن المصادرة مالا يتبين بأدنى تأمل، بل<sup>(١٦)</sup> كان الأصل الموضوع هو الذى يحضر<sup>(١٧)</sup> المتعلم حقيقته إذا فكر أدنى فكر ، وأن المصادرة هو ما لا سبيل له إلى ذلك : وليس الأمر كذلك . فإن الذى يتبين بأدنى تأمل إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه : وهو أن يكون الشيء حقه أن يعلم ثم يذهب عنه<sup>(١٨)</sup> المتعلم ولا يتبينه نوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ . وإما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول فى صدقه لا فى فهمه . فاما الاستكشاف للتصور فليس إنما يعرض فى القسم الذى هو الأصل الموضوع ، بل قد يقع أيضا فى الأوائل الحقيقية ؛ فإنها ر بما ذهب عنها وأغفلت حتى أنكرت فيحتاج أن يبينه المتعلم . فاما التأمل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط ،

- 
- |  |                              |                         |
|--|------------------------------|-------------------------|
| (١) س لكنها .  | (٢) س بإحدى .                | (٣) س غير .             |
| (٤) س كان .  | (٥) ما قيل ساقطة من س        | (٦) س يأخذ .            |
| (٧) س أخذها .  | (٨) س الموضوع .              | (٩) س ساقطة .           |
| (١٠) م ك ب ساقطة .   | (١١) س هو ظنه .              | (١٢) س فكان هذا الفرق . |
| (١٣) المذكور فى التعليم الأول ساقطة فى ب ومذكورة فى نج ٦ س .   |                              |                         |
| (١٤) من قوله بجميع إلى قوله يبينه موضوع بين حاصرتين فى ب وقد ذكر فى نج ما يأتى ” ما بين العلامتين معل فى النسخة المكتوبة عنها هذه النسخة . | (١٥) م : وهو .               |                         |
| (١٦) س ساقطة .   | (١٧) ب يحصر بالصاد ، س يخص . |                         |
| (١٨) س هند . وريما كانت كلمة ” يذهب “ تحريفا من التناخ لكلمة ” يذهل “ .  |                              |                         |

فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الأوسط في موضع بنوع<sup>(١)</sup> يسهل على المتعلم إدراكه .  
فيثبه أن تكون المطالب والمسائل القليلة الأوساط أصولا موضوعة . فإن كان كذلك صار كثير  
من المسائل السهلة التي في الهندسة التي يظن لها المتعلم بأدنى تأمل ، من جملة<sup>(٢)</sup> الأصول الموضوعة :  
وهذا محال . بل الأصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في أنفسها التي من حقها أن تبين  
في صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بأن ما يراه من ذلك  
صدق .

والمصادرة ما كان كذلك ، لكن المتعلم لا<sup>(٣)</sup> يظن ما يراه المعلم ظن مقابلة ، أو لم يظن شيئا .  
والمؤكد بالجملة فيه أن يكون عند المتعلم ظن يقابله . بل الأشبه<sup>(٤)</sup> أن تكون المصادرة هي ما تكلف  
المتعلم<sup>(٥)</sup> تسليمه وإن لم يظنه ، كان<sup>(٦)</sup> من المبادئ أو كان<sup>(٧)</sup> من المسائل في ذلك العلم بعينه :  
لمسائل التي تبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة . فيكون المبدأ الواحد الذي ليس  
ابننا بنفسه أصلا موضوعا باعتبار ، ومصادرة باعتبار .

وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة ، بل في مبدأ لبعض<sup>(٨)</sup> مسائل الصناء  
إذا كان يتبين في الصناعة . فيقال لذلك المبدأ ”مصادرة“ .

وبالحرى أن يكون ما وضع في كتاب أو قليدس<sup>(٩)</sup> وهو التقاء خطين في جهة الناقص عن  
قائمتين ”مصادرة“ إذ كان للأوسط لا يكون هناك إلا من صناعة الهندسة .

والعجب ممن ظن أن الأصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ”إن الخطوط الخارجة  
من المركز إلى المحيط متساوية“ : فإن هذا قد يشكل قليلا ، ولا يشكل أن المساوية لواحد  
متساوية . ثم يكون هذا الإشكال مما يقع بيانه بأدنى تأمل : قال وذلك بفركار<sup>(١٠)</sup> يعرف به  
المتعلم ذلك فيقبله . ولعمري<sup>(١١)</sup> إن هذا الغافل<sup>(١٢)</sup> لو قال إن تفهّم هذه القضية على سبيل  
التصور قد ينتفع فيه<sup>(١٣)</sup> بالفركار<sup>(١٤)</sup> ، لكان له معنى . وأما على سبيل التصديق فكيف يمكن

- |                   |                              |                 |
|-------------------|------------------------------|-----------------|
| (١) س ساقطة .     | (٢) الجار والمجرور خبر صار . | (٣) س ليس .     |
| (٤) س + بالجملة . | (٥) م المعلم .               | (٦) أى سواء .   |
| (٧) س ساقطة .     | (٨) م البعض .                | (٩) س أقليدس .  |
| (١٠) س بفركار .   | (١١) س لعمري .               | (١٢) س العاقل . |
| (١٣) س ساقطة .    | (١٤) س الفركار .             |                 |



ذلك ؟ فإنه إذا سمع المتعلم أن الدائرة يعنى بها شكلاً خطوطاً مركزه كذا وسأله وحده ، لم يمكنه أن يضع دائرة وخطوط مركزها لا كذا : فيكون وضع دائرة ليست دائرة . وهذا <sup>(١)</sup> لا يمكنه أن يشك فيه بعد فرض وضع دائرة <sup>(٢)</sup> ؛ ويكون هذا بين اللزوم من <sup>(٣)</sup> فرض الدائرة . بل الذى يجب أن يشك عليه هو أنه <sup>(٤)</sup> هل هذا المسمى دائرة له وجود أم ليس له وجود ؟ فإن بلغ إلى أن أشكل عليه حال هذه الخطوط بعد أن سمع حد الدائرة وفرض أن لها وجوداً <sup>(٥)</sup> فالفركار كيف يصحح الأمر العقلى الهندسة ؟ ولو كان فركار عقل لعز ذلك فيه فضلاً عن الحسى ! <sup>(٦)</sup> فكيف يمكن أن يدل بفركار <sup>(٧)</sup> جزئى عقل أو حسى إلا أن خطوطاً <sup>(٨)</sup> معدوده هى متساوية ؟ وكيف يلزم من ذلك أن كل خط مما لا نهاية له فى القوة كذلك <sup>(٩)</sup> لزونا ضروريا ؟ فإن شك المتعلم فى وجود الدائرة شك فى ذلك مع كل فركار يفرضه . وأن سلم وجود الدائرة لم يمكنه — وقد حدّها — أن يشك فى ذلك .

ثم إن كان متعلم أبله شك فى ذلك بعد أن فهم ما الدائرة ، وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة ، فستجد متعلمين بلهاء أكثر من ذلك سيففلون عن تفهم أن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ، حتى يؤخذ لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه .

وبالجملة فإن سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف ، بل الحق هو أنه إنما صارت هذه المقدمة أصلاً موضوعاً لأن وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج إلى بيان فوق البيان الواقع بالفركار . فإن سأل المتعلم صار أصلاً موضوعاً . بل يجب أن يفهم ما سمع من المعلم الأول على ما أعبر عنه . فكل <sup>(١٠)</sup> ما يؤخذ ويكلف قبوله <sup>(١١)</sup> من غير بيان — وهو محتاج إلى <sup>(١٢)</sup> بيان ، ويقع للتعلم ظن بتصديقه — فهو أصل موضوع بالقياس إلى ذلك المتعلم الذى ظن ؛ لا بالقياس إلى غيره . فأما إن أخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم ؛ أو يظن خلاف ذلك ، فهو مصادرة ، والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم : إما بالسلب بأن <sup>(١٣)</sup> لا يظن أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذى يحتاج إلى بيان أخذاً من غير بيان .

- |                                     |                  |                  |
|-------------------------------------|------------------|------------------|
| (١) من هذا .                        | (٢) من الدائرة . | (٣) م ومن .      |
| (٤) من ساقطة .                      | (٥) م ك ب وجود . | (٦) م الجسمى .   |
| (٧) من فرجار بالجيم وبإسقاط الباء . | (٨) من خطوطاً .  | (٩) أى هو كذلك . |
| (١٠) من وكل .                       | (١١) من ضواء .   | (١٢) من لله .    |
| (١٣) من فإن .                       |                  |                  |

ومما غلطهم في أمر الأصل الموضوع ما سمع أنه جعله أحد قسمي ما لا وسط له ؛ وحسبوا أن معناه لا وسط له في نفسه ؛ وليس كذلك . بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط <sup>(١)</sup> .

واعلم أن المقدمات البرهانية التي على مطالب ضرورية <sup>(٢)</sup> إنما هي في مواد واجبة ضرورية ، والمغالطات البرهانية في أمثالها هي في <sup>(٣)</sup> مواد ممتنعة ضرورية . وأعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه البرهان <sup>(٤)</sup> وليس برهاناً . فإن من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية . والفرق بينهما أن مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالأولية وتكون من أمور ضرورية ؛ إلا أن يكون المطلوب أمراً ممكناً فيكون القياس عليه من الممكنات . وأما القياس على ما ليس منها فإنما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية . فذلك توجد كلية كاذبة في الكل ، كبرى وصغرى ، وينتج منها نتائج كاذبة في الكل إذا أخذت كبرى ؛ وتكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية ، والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية . إذا أخذت على هذه الصورة .

وأما المقدمة المغالطة الجدلية فإنها <sup>(٥)</sup> تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ؛ ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية . وربما كانت شناعة ؛ وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهورة <sup>(٦)</sup> . فإن كثيراً من المشهورات كاذب ؛ وكثيراً <sup>(٧)</sup> من الشنع حق . ونسبة المشهور والشنع إلى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل إلى القياسات البرهانية ، فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق ؛ وفي الجدل بما ليس بمشهور ؛ والمغالطة البرهانية تقع لسهولة القياس ، وقد تقع لقصد الامتحان ، وقد تقع شراً ورداءة نفس .

(١) س ولا شيء من العلوم قط . (٢) س كلية .

(٣) ب ساقطة . (٤) س بالبرهان

(٥) س + مقدمة . (٦) م المشهور (٧) س ونثير .

## المقالة الثانية<sup>(١)</sup>

من الفن الخامس

### الفصل الأول

في معرفة<sup>(٢)</sup> مبادئ البرهان وظيفتها وضرورتها

إنه لما علم أن مبدأ البرهان يجب أن يكون أوضح وأعرف<sup>(٣)</sup> من البرهان وهو الحق ؛ واقترب به ظن أن كل شيء يتبين بالبرهان وهو باطل ، اجتمع منهما<sup>(٤)</sup> رأيان أحدهما رأى مبطل البرهان ، والثاني رأى من يرى أن مبادئ البرهان تبين دورا .

فأما الرأي الأول فقد احتج أصحابه بأن قالوا : لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منه فيجب أن يكون [١٩٧] بيانها قبل المطلوب بالبرهان إنما يقع بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منها ، فيجب أن يكون بيانها متعلقا بإقامة البرهان عليها ؛ فحتاج أن يتقدمها أيضا مقدمات<sup>(٥)</sup> أوضح منها وقد بانت قبل بيانها . وكذلك هلم جرا . وذلك يؤدي إلى أن يكون الشيء الواحد متوقفا في إقامة البرهان عليه على أن يتقدمه إقامة براهن بلا نهاية وهذا محال . أو يكون الشيء يتسلم من غير بيان ، وما بُنِيَ على غير البين فهو غير بين . فكذلك<sup>(٦)</sup> ما ليس يبين فلا يكون مبدأ للبيان . فإذا لا سبيل إلى إقامة برهان على شيء .

وأما الرأي الثاني فإن أصحابه لما لزمهم هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا إلى أن يقولوا إن للبراهين مبادئ أول . وكانوا وضعوا أن كل شيء يتبين ببرهان ، فوقعوا في أن قالوا إن هذه المبادئ يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض ؛ فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ، وذلك

(١) من المقالة الثانية : عشرة فصول : الفصل الأول في معرفة الخ . مج ١٠ وهي عشرة فصول .

(٢) معرفية في المخطوطات كلها .

(٣) س أعرف بغير الواو . (٤) س أحدهما . (٥) س مقامات .

(٦) م فذلك .

بهذا على سبيل الدور . فحسبوا أنهم حفظوا وضعهم أن البرهان موجود ، ووضعهم أن على كل شيء برهانا معا ، وتخلصوا عن ذهاب المبادئ والمقدمات إلى غير النهاية .

وكلا الرأيين باطل . والمقدمة المؤدية إلى الرأيين — وهى أن كل علم إنما يقع بالبرهان ، وأنه إما ألا يكون علمٌ أو يكون ببرهان — باطلة . بل الحق أن يقال . إما أن يكون كل شيء مجهولا ، أو يكون شيء معلوما . والمعلوم إما معلوم بذاته أو معلوم ببرهان . وليس كل شيء مجهولا : فإنه لو كان كل شيء مجهولا لم <sup>(١)</sup> يكن قولنا ” كل شيء مجهول “ بمعلوم . ولا كل شيء معلوم ببرهان <sup>(٢)</sup> : فإنه لو كان كل شيء يعلم ببرهان ، لكان كل برهان يعلم ببرهان ، وهذا محال ، فمن الأشياء ما يعلم بذاته . ولو تمسوا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما يلزمهم . وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت أن البراهين تكون بمتوسطات بين حدين <sup>(٣)</sup> ، ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الأولين أيضا : لأنه لا بد في كل ترتيب عددي . كان متناهيا أو غير متناه ، من تلو واحد لآخر . فإذا كان مثلا بين ج ، ب متوسطات بلا نهاية لزم <sup>(٤)</sup> محالان : أحدهما أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في أنه لا نهاية له ، فيكون بعض محصور الجانبين مرتباً مثل الكل الحاصر — وهذا خلف <sup>(٥)</sup> . والثاني أن هذه المتوسطات وإن كانت تذهب إلى غير النهاية ، فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جار . ومعلوم أنه ليس بينه وبين جاره واسطة : فتكون إذن بعض المقدمات التي في الوسط لا وسط له ، وهو من مبادئ البرهان لا محالة . ووضَّع <sup>(٦)</sup> أن كل علم بوسط : فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم : هذا خُلف .

فبين إذن <sup>(٧)</sup> أنه ليس كل علم ببرهان . وأن بعض ما يُعلم يُعلم بذاته بلا وسط ، فيكون عند النهاية في التحليل ، ويكون هو وما يجرى مجراه المبدأ الذى تنتهى إليه مقدمات البراهين . فلا يكون أيضا ما ظُنَّ من أن مقدمات البراهين إما أن تكون بلا نهاية ، أو توقف في كل برهان عند أصل موضوع بلا بيان حقا <sup>(٨)</sup> . بل الحق أن ذلك ينتهى إلى بين نفسه بلا واسطة .

(١-٢) ساقط في . (٢) ساقطة .

(٣) + . ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بين حدين .

(٤) من يلزم . (٥) وهذا خلف ساقطة من س .

(٦) س وضع . (٧) س ساقطة . (٨) س خا غير يكون .

وأما الذين ظنوا أنهم يتخلصون<sup>(١)</sup> من الشبهة بأن يعملوا البراهين منبهة<sup>(٢)</sup> إلى أوائل بين بعضها ببعض<sup>(٣)</sup> ، فقد فسّخ طريقهم في التعليم الأول ، فبطل إن البيان بالدور ليس ببيان البتة ، وبين ذلك بمجيب ثلاث :

إحداها أن يان الدور يوجب<sup>(٤)</sup> أن يكون شيان كل واحد منهما أكثر تقدما وأعرف من الآخر ، وكل واحد منهما أشد تأخرا وأخفى من الآخر ، لا من وجهين<sup>(٥)</sup> مثل أن يكون أحدهما بالقياس إلينا والآخر بالقياس إلى الطبيعة ، حتى يكون ما هو أعرف فهو أعرف عندنا وأخفى عند الطبيعة ، وأن<sup>(٦)</sup> يكون ما هو أشد تأخرا هو أشد تأخرا عندنا وأعرف عند الطبيعة ، فإن هذا يمكن<sup>(٧)</sup> . ولكن الأعراف فيما يتعلق بالبيان الدورى في الشئيين<sup>(٨)</sup> جميعا من جهة واحدة ، وبالقياس<sup>(٩)</sup> إلينا وحده ، أو بالقياس إلينا وإلى الطبيعة معا : لأنه لا بد من أن يكون ما يؤخذ مقدمة في قياس ما أعرف عندنا من النتيجة . ثم قد يكون مع أنه أعرف أقدم بالطبع . وقد لا يكون كذلك ، بل يكون ما هو أعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة بكمثرى الاستقراء الشخصية . وإذا كان كذلك حصل الشئ الواحد بعينه أعرف عندنا من شئ ، وأقل معرفة منه بعينه ، وهذا مستحيل جدا .

والجملية الثانية — أن المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الأول . وذلك لأنه إذا كان يبين مقدمة بمقدمة ، ثم كانت تلك المقدمة تبين نفسها بالمقدمة الأولى ، أو تبين بمقدمة أو مقدمات تبين بالمقدمة الأولى : سواء كانت تلك المقدمات وتلك الأوساط<sup>(١٠)</sup> واحدة أو كثيرة ، أى كثرة كانت ، فإنه إنما يبين الشئ بما يتوقف بيانه على بيان الشئ ، فيكون إنما تبين الشئ ببيان الشئ نفسه ، وهذا محال : لأن القول بأن الشئ موجود<sup>(١١)</sup> لا يفترق فيه الحال بين أن يوضع وضعا بلا بيان لميته ، وبين أن يقال إن الشئ موجود لأن<sup>(١٢)</sup> الشئ موجود فقط ولا يزداد . فإن كان لا يقبل أن الشئ موجود ، فلا يقبل أيضا أن الشئ موجود لأن الشئ موجود . وإن كان لا يقبل أن الشئ موجود لأن الشئ موجود ، فلا يقبل البيان بالدور .

(١) م ، ب يتخلصوا . (٢) ب متناهية . (٣) س أوائل بينه وبين بعضها ببعض

(٤) م يجب . (٥) س وجهين . (٦) س أن يدور الواو ، م أو .

(٧) س يمكن . (٨) م السن . (٩) س الواو ساقطة .

(١٠) س الواسط . (١١-١٢) س ساقطة .

والجمعة الثالثة — أنه قد تبين في أنولوطيقا الأولى\* أن البيان بالدور كيف يكون وفي أى شيء يكون ، فإنه لا بد من أن يقع <sup>(١)</sup> في حدود أقلها ثلاثة ، وأن يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له . واتفق مثل هذه في البراهين قليل . وكيف يمكن أن يتفق أن تكون المبادئ الأولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور ؟ وهذه — أعنى مبادئ البراهين <sup>(٢)</sup> — كثيرة جدا لا يتفق في جميعها أن تكون حدودها متعاكسة ، فإن لم يتفق هذا في بعضها لا يتبين بالدور . ونعم ما قيل : إن هؤلاء يعالجون الداء بأدوى <sup>(٣)</sup> منه . فإنهم لما أرادوا أن يخلصوا من لزوم أن لا برهان ، أو لا بد من ذهاب مبادئ البرهان إلى غير النهاية <sup>(٤)</sup> ، فجعلوا مبادئ البرهان محتاجة في أن تعلم إلى ما لا يعلم إلا بها ، قال أمرهم إلى أن جعلوا مبادئ البرهان لا تعلم ألبتة ولا يعلم بها شيء .

على أن بيان الدور لا يخلص من الذهاب إلى غير نهاية ، فإن الدور نفسه ذهاب إلى غير النهاية <sup>(٥)</sup> ، ولكن في موضوعات متناهية العدد . فلا هم يخلصوا من الشناعة <sup>(٥)</sup> المبطللة للعلم ، ولا يخلصوا من الذهاب إلى غير النهاية .

ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم الذى لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحال أخرى غير ما علم به ، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضا غير ممكنة التغير عما هي عليه . وهذا المعنى أحد المعانى التى تسمى ضرورية <sup>(٦)</sup> . فلنعدّ الوجوه التى يقال عليها "الضرورى". وكنا أُرمانا إلى ذلك في بعض ما سلف فنقول :

إن "الضرورى" إما أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط : وهذا الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض معدوما في وقت من الأوقات . وإما أن يقال بحسب العدم المطلق ، وهو الشيء الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض موجودا في وقت من الأوقات ، وإما أن يقال بحسب وجود حمل ما أو عدم حمل ما وهو سلبه . وهذا على أنحاء خمسة : فيقال إما أن يكون <sup>(٧)</sup> السلب والإيجاب دائما لم يزل ولا

(٥) الإشارة إلى أنولوطيقا الأولى ٢ م ف ه عند أرسطو .

(١) س يتفق . (٢) س البرهان .

(٣) س بادوا . (٤) س نهاية .

(٥) س شناعة . (٦) س ضروريا .

(٧) هذا في س ، يج وفي ب ، م لما كان من السلب الخ .

يزال : كقولنا البارئ واحد، والبارئ ليس بجسم . أو يكون السلب والإيجاب ليس دائماً على الإطلاق ، بل دائماً ما دام ذات الموضوع موجوداً ذاتاً كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، أى ما دام كل إنسان وكل موصوف بأنه إنسان — وهو الموضوع — موجود الذات : فإنه يوصف بأنه حيوان لا دائماً<sup>(١)</sup> : فإن كل إنسان يفسد فلا يبقى اتصافه بأنه حيوان دائماً ، أو يكون لا ما دام ذات الموضوع موجوداً ، بل ما دام ذاته موصوفاً بالمعنى الذى جيل موضوعاً معه . مثاله : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائماً لم يزل ولا يزال ، ولا ما دام ذات الموصوف بأنه أبيض موجوداً — فإن بعض الذات الموصوفة بأنها أبيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها ويزول أيضاً ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر — بل ما دامت الذات موصوفة بأنها أبيض فإنها تكون لا محالة موصوفة بأنها ذات لون مفرق للبصر . أو تكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجوداً . وهذا يصحح في كل وجود<sup>(٢)</sup> وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يجيء بعد : فإن كل موجود ضرورى الوجود أو غير ضرورى الوجود فإنه ما دام موجوداً فلا يمكن ألا يكون موجوداً بشرط ما دام موجوداً . ولكن إنما يفرد هذا القسم فيما لا يكون لمحموله ضرورة إذا رفع<sup>(٣)</sup> [٩٧ ب] هذا الشرط ألبتة . كقولنا كل إنسان فإنه قاعد بالضرورة مادام قاعداً ، ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت . فمادة هذه الجهة من الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفي كل وقت . وبهذا تفارق الأقسام الأخرى . أو تكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة — لا بشرط وضع أو حمل — مثل قولنا إن القمر ينكسف بالضرورة — أى وقت ما ، وبعض الشجر ينثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة . وقوم حسبوا أن هذا القسم هو الذى قبله : لأن القمر ينكسف<sup>(٤)</sup> بالضرورة ما دام منكسفاً<sup>(٥)</sup> ، وليس كذلك : بل هذا قسم على حدة وإن كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الأقسام السالفة ، وذلك لأن هذا القسم له وقت ضرورى لا يمكن ألا يكون فيه . والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى ، بل ضرورته اشتراط وجود نفسه ، واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت . وهذا القسم في وقته ضرورى الوجود — لا لأنه موجود وبشرط وجوده فقط ، بل على الإطلاق . وهو في ذلك الوقت لا يمكن ألا يكون .

(٢) م موجود .

(١) لا ساقطة في م والمعنى لا نستقيم بدونها .

(٥) م كاسفا .

(٤) م كاسف .

(٣) م وقع .

وليس انكشاف<sup>(١)</sup> القمر وقت انكشافه<sup>(١)</sup> كقعود زيد وقت قعوده . ولا يحتاج إلى أن نطول الكلام في هذا فإن المقدار الذي قلناه واضح .

والقسم<sup>(٢)</sup> الرابع لا يدخل في إنتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها<sup>(٣)</sup> : بل إن كانت من مواد ممكنة أكثرية صلت أن تنتج نتائج إمكانية أكثرية . وأما سائر الأنحاء فتستعمل في البرهان إن كانت محولاتها ذاتية . وسنفصل الذاتي<sup>(٤)</sup> بعد . ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه . وإنما صلت أن تدخل في البرهان لأنها تصلح أن تفيد اليقين . وإنما صلت لأن تفيد اليقين لأن كل واحدة<sup>(٥)</sup> منها فهي من الجهة التي صار بها ضرورياً ممتنع التغير ، فإلزامه من النتيجة ممتنع التغير

وكا<sup>(٦)</sup> إذا قلنا في ”كتاب القياس“ إن كل ج ب بالضرورة، عتينا أن كل ما يوصف بأنه ج — كيف وُصف يج — دائماً أو<sup>(٧)</sup> بالضرورة ، أو وصف به وقتاً ما، أو<sup>(٧)</sup> بالوجود الغير الضروري، فهو موصوف كل وقت ودائماً بأنه ب ، وإن لم يوصف بأنه ج . وأما في هذا الكتاب فإننا<sup>(٨)</sup> إذا قلنا كل ج ب بالضرورة، عتينا أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة فإنه موصوف بأنه ب . لا — بل معنى أعم من هذا وهو أن كل ما يوصف بأنه ج فإنه ما دام موصوفاً بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب، وإن لم يكن مادام موجود الذات، لأن المحمولات الضروريات هاهنا أجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة . ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة . فإنه ليس إذا وصف شيء بنوع ما يجب أن يوصف بجنسه أو فصله أو حده أو لازم له دائماً . بل ما دام موصوفاً بذلك النوع ، فإذا زال فإن حده يزول لا محالة . وكثير<sup>(٩)</sup> من فصوله يزول لا محالة<sup>(٩)</sup> . وأما الجنس فربما زال . مثلاً إذا استحال الأبيض فصار سُفْفاً، أو الحلو فصار طعماً لا طعم له ؛ فزال حيثئذ النوع وجنسه ، وهو الأبيض واللون ؛ وزال الحلو والطعم معا . وربما لم يزل كما إذا استحال الأسود فصار أبيض ، بطل حمل النوع ، ولم يبطل حمل الجنس .

(٣) من بذاته

(٢) من فالقسم .

(١-١) من كسوف .

(٦) م وكا .

(٥) من واحد .

(٤) من الذاتية .

(٩-٩) ساقط من س .

(٨) من ساقطة .

(٧-٧) من و .



ولأن المقدمات البرهانية قيل فيها إنها يجب أن تكون كلية ؛ فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية فنقول :

أما في "كتاب القياس" فإنما كان المقول على الكل بمعنى أنه ليس شيء من الأشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا إلا والمحمول كب مثلا موجود لها إن كان القول الكلي موجبا ، ومسلوب عنها إن كان القول الكلي سالبا . ولم يكن هناك شرط ثان : وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمان ، بل في المطلقات — لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا<sup>(١)</sup> .

وأما هاهنا فإن المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع ، وفي كل زمان يوصف به — لافي كل زمان مطلقا — فإنه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول . وذلك لأن هذه المقدمات كليات<sup>(٢)</sup> ضرورية . والضروري تبطل كليته بشيئين : إما أن يقال إن من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا : كالكلمة للإنسان : لأنه ليس كل إنسان كاتباً . أو يقال إن من<sup>(٣)</sup> الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول ، كالصبي لأنه لا يوصف بعالم . فهذان يبطلان كون المقول على الكل<sup>(٤)</sup> ضروريا .

وإن قال قائل : إنكم أخذتم الضروريات التي بمعنى "مادام الموضوع موصوفا" من جملة المطلقات في كتاب القياس ، فكانت هناك كليات مطلقة ، وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان ، فالجواب : أنا إنما كنا نأخذها مطلقاً بأن نضع عنها جهة الضرورة ، وهاهنا أثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول . وحيث كنا نجعلها مطلقة<sup>(٥)</sup> فما كنا نقول إن الضرورى — مادام الموضوع موصوفا بما وصف به — مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل ، بل مطلق من جهة إمكان اشتراط هذه الضرورة<sup>(٦)</sup> فيه ، لا إمكان الضرورة<sup>(٦)</sup> الحقيقية ، حتى إن المقدمة التي إذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن أن تستلزم إلا من هذه الجهة ، فهي مطلقة إذا خلت من هذه الشرائط والجهات . وفرق بعيد بين إمكان اشتراط شيء وبين اشتراطه بالفعل . فهاهنا إذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم أى زمان كان ، وهناك إذا لم تستلزم الضرورة ، بل كانت القضية مطلقة

(١) من وقتا ما .

(٢) من كلية .

(٣) م ساقطة .

(٤) من الكلي به .

(٥) من مقدمة .

(٦-٦) ساقطة في م .

بلا شرط بالفعل ، فلم تنتقض بالخلو عن الحكم زمانا إذ وجد زمانا <sup>(١)</sup> وكان لم يشترط دوام المحل للوضع . ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان <sup>(٢)</sup> بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع ، فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به ، لكان القول متقضا .

ولنعبر عن هذا من جهة أخرى فنقول : إن الذى يعتبر فيه اخلو زمانا والدوام زمانا هاهنا هو غير الذى كان يعتبر فيه الأمران هناك . فهناك إنما كان يعتبر ذلك ما بين حدى المطلوب على الإطلاق : وهما ذات الشيء الأبيض وذات اللون المفرق للبصر ، فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته . وهاهنا يعتبر ذلك في شرط للوضع وهو — ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة أنه أبيض . وهناك لم يكن بشرط هذا <sup>(٣)</sup> بل كان إنما يكون مطلقا لأنه ليس يعرض لذات الموضوع دائما ، بل في وقت اتصافه بأنه كذا . فكان ليس كل موصوف بأنه أبيض فهو ذولون مفرق للبصر مادام موجود الذات ، بل مادام موصوفا بأنه أبيض . فكان ” ذولون مفرق للبصر “ لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بأنه أبيض ، بل وقتا ما . وهاهنا كذلك أيضا . ولكن إنما يمنعُ هاهنا أن يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا إذا أخذنا الموضوع بالشرط الذى تصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك أيضا . وهذه المقدمة <sup>(٤)</sup> تستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن تُنَوَّى . وإنما تكون مطلقة بالحقيقة إذا حذفت ولم تُنَوَّى ، بل <sup>(٥)</sup> نظر إلى الوجود فقط .

فقد انحلت هذه الشبهة العويصة .

(١) أى إذا وجد الحكم زمانا . (٢) من وكان .

(٣) من تقرأ بعد هذا ” وكان إذا جعل مطلقا فإنما يكون مطلقا الخ . (٤) من المقدمات .

(٥) من ثم .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### في المحمولات الذاتية التي تشتترط في البرهان

وإذا<sup>(٢)</sup> كانت المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية المحمولات للوضوعات الذاتية التي تشتترط في البرهان غير غريبتهما ، فإن الغريبة لا تكون عللا . ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غريبة ، لم تكن مبادئ البرهان عللا ، فلا<sup>(٣)</sup> تكون مبادئ البرهان عللا<sup>(٤)</sup> للنتيجة . فلتبين<sup>(٥)</sup> ما الذي هو بذاته فنقول :

إن الذي هو بذاته يقال على وجوه : منها وجهان خاصان بالمثل والوضع ، وهما المعتد بهما<sup>(٦)</sup> في " ذاب<sup>(٧)</sup> البرهان " :

فيقال " ذاتي " من جهة لكل شئ مقول على الشئ من طريق ماهو ، وهو<sup>(٨)</sup> داخل في حده ، حتى يكون سواء قلت " ذاتي " أو قلت " مقول من طريق ماهو " . وهذا هو جنس الشئ وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لذات<sup>(٩)</sup> الشئ مثل الخط للثلث ، والنقطة للخط المنتهى من حيث هو خط متناه ، وهكذا<sup>(١٠)</sup> قيل أيضا في التعليم الأول . فأقول قبل أن نرجع<sup>(١١)</sup> إلى الغرض يجب أن نستيقن من هذا أن الفصول<sup>(١٢)</sup> صالحة في أن تكون داخلية في جواب ماهو صلوح الجنس . وفي<sup>(١٣)</sup> التعليم الأول وضع<sup>(١٤)</sup> الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالأخر في كونه داخلا في ماهيته ، ومقولا في طريق ماهو . ثم<sup>(١٥)</sup> قد جعل الفصل<sup>(١٦)</sup> الأخير المورد في حد الجنس بأنه مقول في جواب ماهو : وفرق به<sup>(١٧)</sup> بين الجنس والفصل وغير الفصل .

- |   |                         |
|---|-------------------------|
| (١) م ك ب ساقطة .                                     | (٢) ب فإذا .            |
| (٣-٣) م ساقطة .                                       | (٤) م معنى .            |
| (٦) م ساقطة .   | (٧) م ساقطة .           |
| (٩) م فهكذا .   | (١٠) م أربع .           |
| (١١) بعض الفصول المنطقية : وهي الصفات المميزة للأشياء |                         |
| (١٣) م قد جعل .                                       | (١٤) م - إنه .          |
| (١٦) م وبه فرق .                                      |                         |
|   | (٥) م وهو المعتد بهما . |
|   | (٨) م لوجود .           |
|   | (١٢) م قد في .          |
|   | (١٥) م ساقطة .          |

فيجب من ذلك<sup>(١)</sup> أن يكون المقول في جواب ماهو غير المقول في طريق ماهو، وأن يكون بينهما فرقان<sup>(٢)</sup> على ما رأينا وأوصناه في موضعه .

[١٩٨] هذا<sup>(٣)</sup> ولنعُد إلى موضعنا الذي فارقناه ونقول :

ويقال الذي بذاته من جهة أخرى : فإنه إذا كان شئ عارضا لشئ وكان يؤخذ في حد العارض إما المعروض له كالأنف في حد الفطوسة ، والعدد في حد الزوج ، والخط في حد الاستقامة والانحناء ؛ أو موضوع المعروض له كالأخارج من المتوازيين لمسار زواياه من جهة لقائمتين ؛ أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي يذكر ، فإن جميع ذلك يقال له إنه عارض ذاتي وعارض<sup>(٤)</sup> للشئ من طريق ماهو هو . وهذان<sup>(٥)</sup> هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين ، واللواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسألة : إن كان ذلك الجنس أعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام ، بل خُصَّص بموضوع الصناعة . فيكون الضد المستعمل في التبايعات مخصصا من جهة النظر فيه بما فيه<sup>(٦)</sup> بما يكون طبيعيا . والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية ؛ وفي العدد مناسبة عددية تُجْعَل بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة . وأما ماخرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت إليه ولا يتنفع به من حيث هو خارج . نعم إن كان خارجا من موضوع المسألة وليس خارجا من موضوع الصناعة ، فلا<sup>(٧)</sup> يؤخذ في حده موضوع المسألة ، بل جنسه وموضوعه وأمر أعم منه . ولكن لابد من<sup>(٨)</sup> أن يؤخذ موضوع الصناعة في حده آخر الأمر ، فهو مما يدخل في البرهان . فإن المحمول في قوتك ” هذا الخط مساو لهذا الخط “ و” هذا المضروب في نفسه زوج “ محموله أعم من الموضوع ؛ فكيف يؤخذ في حده الموضوع ؟ فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يكون إما نفس الموضوع مأخوذا في حده ، وإما ماهو مأخوذ في حد الموضوع ، اللهم إلا أن يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة ؛ أو يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو تكون الموضوعات أو مايقومها مما هو من<sup>(٩)</sup> تلك الصناعة يؤخذ في حدودها . وإلى هذا ذهب المعلم الأول وإن لم يفصح به . فكل<sup>(١٠)</sup> محمول برهاني إما مأخوذ

(١) من حيث .

(٢) من لا محالة .

(٣) من هذا .

(٤) من ساقطة .

(٥) من هذان .

(٦) بما فيه ساقطة من س .

(٧) من فلا .

(٨) من ساقطة .

(٩) من وكل .

(١٠) من في

في حد الموضوع ، أو الموضوع وما يقوم مأخوذ في حده : إما مطلقا كالسطح للثلاث ، وإما لتخصيص يلحق به ضرورة ، كما أن الخط إذا حُمِلَ عليه "المساوى" فإِذَا حُمِلَ عليه "المساوى لخط ما" وهو مخصص . والعالم إذا حُمِلَ عليه أنه واحد حُمِلَ عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا . وهذا أيضا تخصيص له بقول أو فعل .

وأما كيفية أخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك أن يؤخذ موضوع المعروض له أو جنس المعروض له أو موضوع جنسه . الأول كما يؤخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد ؛ والثالث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الآخرين كل في نفسه : فلأن موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية . ولكن يؤخذ في حده المثلث<sup>(١)</sup> . والثاني كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية ، فإنه موضوع جنسه . والثالث كما يؤخذ العدد في حد زوج الزوج . بجميع هذه يقال لها أعراض ذاتية .

فما كان من المحمولات لا مأخوذا في حد الموضوع ، ولا الموضوع أو ما يقوم مأخوذا في حده ، فليس بذاتي ، بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للفقفس وإن كان لازما على ما سنوضح . وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة تعليق بالحل والوضع ولا اتفاقا<sup>(٢)</sup> بالبرهان : فيقال لها معناه غير مقول على موضوع أو في موضوع وهو<sup>(٣)</sup> قائم بذاته . وأما الماشي والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته مثل معنى الماشي ؛ ويقتضي شيئا آخر هو الموضوع له . فليس ولا واحد<sup>(٤)</sup> منها مقتصر<sup>(٥)</sup> الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها . فنواتها ليست هي بنواتها .

ويقال أيضا "بذاته" للشيء الذي هو سبب للشيء موجب له : مثل إن الذبح إذا سبغ الموت لم<sup>(٦)</sup> يُقَلَّ إنه قد عرض ذلك اتفاقا : بل الذبح يتبعه الموت بذاته ، لا مثل أن يعرض برق إثر مشي ماش ، أو يمشي إنسان فيعثر على كثر ، وسائر كل ما كان اتفاقا .

ويقال أيضا "بذاته" لما كان من الأعراض في الشيء أوليا . أغنى بقولي أوليا أنه لم يعرض لشيء آخر ثم عرض له ، بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعرض له<sup>(٧)</sup> ، وكان المعرض

(١) م ولكن يوجد حده في المثلث . (٢) س يقال . (٣) س فهو .  
(٤) م ٦ ب واحدا . (٥) س مقتضى . (٦) س ما .  
(٧) س ساقط .

له سبب لأن يقال إنه عرض في شيء آخر : كما نقول جسم أبيض وسطح أبيض . فالسطح أبيض بذاته ، والجسم أبيض لأن السطح أبيض .

فهذه <sup>(١)</sup> هي الوجوه الخارجة عن غرضنا هاهنا . بل الداخل في غرضنا هو المذكوران الأولان : فإنه قد يطلق لفظة <sup>(٢)</sup> " ما بذاته " مرادفة لما هو مقول من جهة " ماهو " على المعنى المذكور في هذا الفن : فيقال للمقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له . وقد يطلق لفظة بذاته والذاتي ويعني به العارض المأخوذ في حده الموضوع أو ما يقومه على ما قيل — وربما قيل على معنى أخصر وأشد تحقيقا — ويعني <sup>(٣)</sup> به ما يعرض للشيء <sup>(٤)</sup> أو <sup>(٥)</sup> يقال عليه لذاته ولما هو هو ، لا لأجل أمر أعم منه ، ولا لأجل أمر أخص منه . وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمن <sup>(٦)</sup> شرط الأولية . فلذلك <sup>(٧)</sup> من غير استثناء وشرط أنتج منه أنه يجب أن يكون أوليا . وإذا لم يفهم ذلك شوش ونوقض وقيل <sup>(٨)</sup> : ما كان يجب أن يقال إن لذاته هو الذي لما هو هو . والسبب فيه أنه لم يفهم هذا الاشتراك الأول . ولذلك قيل : لا الموسيقى ولا البياض بذاته للميوان : لأن الموسيقى من خواص الإنسان فتكون للميوان بسبب أنه إنسان . وأما البياض فهو له لأنه جسم مركب . ومن هذه الأعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة <sup>(٩)</sup> الضحك للإنسان ، ومنه ما هو غير ضروري <sup>(٩)</sup> مثل الضحك بالفعل للإنسان .

وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه أن ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون ألينة إلا من المقومات ، لأنه لما جرت العادة عليه في تأمله لكتاب "إيساغوجي" بأن يسموا المقوم ذاتيا ، ولا يفهم هناك من الذاتي إلا المقوم ، ظن أن الذاتي في "كتاب البرهان" ذلك بعينه وهو العلة . قال : وليس كل علة ، فإن <sup>(١٠)</sup> الفاعل والغاية لا يصلح أن يجعل أحدهما وسط برهان ، بل المادة أو ما يجري مجراها وهو الجنس ، أو الصورة أو ما يجري مجراها وهو الفصل ، وإن محمولات المطالب أيضا هي هذه بأعيانها ؛ وإنما تكون المقدمة الكبرى ذاتية إذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع <sup>(١١)</sup> . وقال إن الحد الأوسط يكون ذاتيا لِكلا

(١) ب وهذه .

(٢) من ساقطة .

(٣) س يعني .

(٤) س لشي .

(٦) س يضمن .

(٧) ب فكذلك .

(٨) س وإذا لم يفهم ذلك قوم

شوشوا وتناقضوا وقالوا الخ . و " ما " في قوله ما كان يجب تأنيبه وقوله إن لذاته يعني إن الذي لذاته .

(١١) س ذاتيا للموضوع بمعنى المقوم .

(١٠) م قال .

(٩-٩) م ساقط .

الطرفين يعنى المقوم<sup>(١)</sup> . وحين سجع قسمة الذاتى لم يعلم أن الذاتى فى كلا القسمين المستعملين هو المحمول ، بل حسب أنه المأخوذ فى الحد فظن أن القسمة هكذا : أن من الذاتيات ما هو محمول مأخوذ فى حد موضوعه ؛ ومنه ما هو موضوع مأخوذ فى حد المحمول ، ليس أن ذلك المحمول يكون ذاتيا للوضوع ، بل الموضوع .

وقد رأيت بعض المنتسبين إلى المعرفة ممن كانت<sup>(٢)</sup> عبارة هذا الإنسان أقرب إلى طبعه فعول عليه فى المنطق ، فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج أن قال : كل محمول ضرورى غير مفارق فهو مقوم<sup>(٣)</sup> ؛ وألا معنى للخاصة التى تم النوع كله فى كل وقت ؛ وأن الخاصة بما لا يتمتع مفارقتها ؛ وأن كون المثلث المتساوى الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل<sup>(٤)</sup> لا خاصة ؛ وأن كون كل مثلث ذا زوايا مساوية<sup>(٥)</sup> لقائمتين فصل لا خاصة ؛ وأن هذه مقومات لموضوعها . ومع ذلك فيجعل الحد الأوسط علة موجبة للأكبر حتى يكون البرهان بهنا . ويعترف أن ذلك كثيرا ما يكون مساويا ، ويعترف أن كل مقوم علة ، وأن المعلول<sup>(٦)</sup> ليس بمقوم . فيكون الأكبر المعلول ليس مقوما بل لازما ، وقد فرضه<sup>(٧)</sup> محمولا ذاتيا بمعنى المقوم . ومنع أن يكون لازم غير مقوم — ومع ذلك فإن المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتى بمعنى المقوم . ويعترف أن المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه . وأيضا فإنه مع قوله ذلك يعترف أن مثل المساوى زواياه لقائمتين إن كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له : لأن المقوم علة ، والشئ لا يكون للشئ<sup>(٨)</sup> الواحد علة ومعلولا إلا بسبيل العرض : لأن كل مقوم متقدم ؛ والمتقدم لا يكون متأخرا عن<sup>(٩)</sup> نفسه ما هو عنه متقدم . ويعترف أنه ليس كل ما هو مع شئ دائما فهو علة ، بل يحتاج أن يكون مع المعية مقوما ، والآخ مع المعية غير مقوم . فيكون المحمول فى الأكثر — لأنه ذاتى — مقوما<sup>(١٠)</sup> للأوسط . ولأن الأوسط فى البرهان علة للأكبر عنده مطلقا ، فهو متقوم<sup>(١١)</sup> بالأوسط . وأيهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما [ ٥٩٨ ] كلياً . وما هو لازم لزوما [ ٥٩٨ ] كلياً فهو ذاتى : فهو مرة أخرى مقوم<sup>(١٢)</sup> .

- |                        |                 |                       |
|------------------------|-----------------|-----------------------|
| (١) س المقدم .         | (٢) س كان .     | (٣) س مقيم .          |
| (٤) س فصل له .         | (٥) م متساوية . |                       |
| (٦) س المعلوم .        | (٧) س فرض .     | (٨) م الشئ بدون اللام |
| (٩) م كعب من .         | (١٠) س مقوم .   | (١١) س مقوم .         |
| (١٢) م مفهوم وهو خطأ . |                 |                       |

فما أخلق بالعاقل أن يتعجب من<sup>(١)</sup> عقول هؤلاء ! وأنت تعلم أن جميع المطالب في علم الهندسة ، والعدد تطلب عن أمور لازمة غير<sup>(٢)</sup> مقومة بوجه ، فلأنك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسى أو فصلى . والعجب من ذلك الأول<sup>(٣)</sup> المتشبه به إذ<sup>(٤)</sup> أنكر أن تكون العلة الفاعلة وسطا ، ثم إنه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الأرض في الوسط في إثبات الكسوف : وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف<sup>(٥)</sup> وتؤخذ في حد الكسوف . والعقوبة تؤخذ في حد صنف من الحيات . وكثير من الأسباب<sup>(٦)</sup> الفاعلية والغائية تؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد .

والعجب الآخر أن المثال الذى أورده هو قيام الأرض في الوسط : وذلك علة لانحماق الضوء مقومة له ، لا متقومة به ، وعارض خاصى للقمر الذى هو الحد الأصغر ، لا مقوم له . ومما يفهم ما يقال من أمر الحد وأنه مناسب للبرهان ، فيحسبون أن كل برهان ينحل إلى الحد ، وإذا انحل إلى الحد كان المطلوب هو الحد الأوسط أو<sup>(٧)</sup> الأصغر وليس كذلك . إن كان فإنما يكون ذلك بين الأوسط والأكبر . وأن القائس القائل إن القمر تقوم الأرض بينه وبين الشمس : وما قامت الأرض بينه وبين الشمس أورثته ظلمة بالستر ، لم يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزء حد ، ولا الأكبر<sup>(٨)</sup> حدا للأوسط<sup>(٩)</sup> بمعنى المقوم ، ولا جزء حد له ، لكنه معلول له . بل الأوسط<sup>(٩)</sup> والأكبر كل واحد منهما أو مجموعهما — كما ستعلم — حد للمطلوب الذى هو الكسوف ، وهو عرض ذاتى من الأعراض التى للقمر ، وليس شيئا مقوماله حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذى عندهم .

وهذا الطغيان إنما يعرض لهم من سببين : أحدهما بسبب<sup>(١٠)</sup> ما جرت به العادة من استعمال لفظة الذاتى في "كتاب إيساغوجي" . ولم يعلموا أنه لا الذاتى ولا الضرورى ولا الكلى في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله . والثانى تفخيم أمر البرهان إذ<sup>(١١)</sup> جعلوه من الذاتيات المقومة ، إذ كان الذاتى المقوم تخييل<sup>(١٢)</sup> عندهم أنه أشرف ؛ والبرهان أيضا بالحقيقة هو أشرف . فيتوهمون أنه

(١) س ساقطة . (٢) س ليست .

(٣) الظاهر أن الأول صفة للعجب بدليل قوله بعد ذلك والعجب الآخر . (٤) س إذا

(٥) س الكسوف . (٦) س الأفعال . (٧) أو ساقطة في س .

(٨) س ولا كان الأكبر . (٩-٩) م ساقط .

(١٠) س لسبب . (١١) م كاب إذا . (١٢) س يتخيّل .



يجب أن تكون مقدمات البرهان من الأشرف لا غير . كما لو قال قائل<sup>(١)</sup> إنه لا يجب أيضا أن يكون برهان على<sup>(٢)</sup> سالب لأنه خسيس ، أولا يجب أن يكون برهان على الأمور<sup>(٣)</sup> الطبيعية أو التعاليمية ، بل إنما يناسب البرهان الأشرف من الأمور وهو<sup>(٤)</sup> الأمر الألهي : فإنه إن كان للأشرف في هذا الكتاب مدخل ، وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق . بل الشرف الآخر ، وكان يجب أن يعتبر هذا في المبادئ ، فيجب أن يعتبر أيضا في المسائل : فيكون إنما يجب في المقدمات أن تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف إذا كانت مختصة بالعلم الألهي لشرفه .

لكن ليس هذا وأمثاله بشيء . ولا يجب أن يصنف الرجل العلمي إلى ما يفرع إليه القاصرون من أن ذا شريف وذا خسيس ، بل إلى الموجود في نفس الأمور . فنعرض عن أمثال هؤلاء الخارجين ، ولنصر إلى غرضنا في تحقيق الأعراض الذاتية فنقول :

إنما سميت هذه أعراضا ذاتية لأنها خاصة بذات الشيء أو جنس<sup>(٥)</sup> ذات الشيء : فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته — إما على الإطلاق مثل ما للثلاث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين ، وإما بحسب المقابلة إذا كان<sup>(٦)</sup> الموضوع لا يخلو عنه أو عن مقابله بحسب المضادة أو بحسب العدم الذي يقابله خصوصا : مثل الخط فإنه لا يخلو عن استقامة أو انحناء ، والعدد عن زوجية أو فردية ، والشيء عن موجبة أو سالبة .

فإذا اجتمع في هذه العوارض أن كان الموضوع لا يخلو عنها بأحد الوجهين المذكورين . وكانت ليست لغير الموضوع أو جنسه<sup>(٧)</sup> ، كانت مناسبة لذاته . فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ، ولكن توجد لغيره من أشياء غريبة من ذاته أو جنسه — مثل السواد للغراب — لم كانت ذاتية له بوجه : إذ<sup>(٨)</sup> كانت لا تتعلق بذاته<sup>(٩)</sup> ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء تتقوم بها . ولو كان الموضوع يخلو عنها لا إلى مقابل مثلها . بل إلى سلب فقط ، لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقويم بها . فأما إذا كانت من الأمور اللاحقة للموضوع ، التي

---

(١) س. أيضا .	(٢) س. ساقطه .	(٣) م ساقط .
(٤) س. وهي .	(٥) س. بجنس .	(٦) س. إذا .
(٧) م. بجنسية .	(٨) س. إذا .	(٩) س. + ولا بذات ما .

تقتضيا ذاته ، واختصت بنفسه ولزمته مطلقا ، أو على التقابل ، صارت تستحق أن تسمى أعراضا ذاتية .

ونقول : إن الأشياء الموجودة في موضوع موضوع<sup>(١)</sup> للصناعات — لست أعني في موضوع موضوع للسؤال ، أعني<sup>(٢)</sup> التي وجودها أن تكون فيه — هي<sup>(٣)</sup> التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولأنه ما هو هو . وأما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فإنها وإن كانت لازمة فهي خارجة عن أن تفيد الموضوع أثرا من الآثار المطلوبة له . وكيف وهي أعم من تلك الآثار : إذ تلك الآثار إنما توجد في الموضوع، وهي<sup>(٤)</sup> توجد خارجة عنه . فإن أخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذا في حدها الموضوع .

واعلم أن الأعراض الغريبة لا تُجمل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية : وذلك لأنها إن أخذت من حيث تتخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها . وإنما يمكن أن تخصص إذا كانت مناسبة للموضوع أو لجنسه أو لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص . وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان . وإن أخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة — من حيث هو موضوع الصناعة — إذ قد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة .

ثم العلوم إما جزئية وإما كلية . والعلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض<sup>(٥)</sup> له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع . فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا ، بل دخل كل علم في كل علم ، وصار النظر ليس في موضوع مخصص ، بل في الوجود المطلق ، فكان<sup>(٦)</sup> العلم الجزئي علما كليا ولم تكن العلوم متباينة . مثال هذا أن علم الحساب جعل علما على حدة لأنه جعل له موضوع على حدة وهو العدد . فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد . فلو كان الحاسب ينظر في العدد أيضا من جهة ما هو كم : أو كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم ، لكان الموضوع لها «الكم» لا العدد والمقدار . وإن كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما ، أو ذو مقدار ، فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث هو مقدار . وإذا كان له أيضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد أن ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد ، كان العلمان قد صارا علما واحدا . وكذلك إن كان

(٣) الجملة خبران .

(١) أي موضوع هو موضوع للصناعات . (٢) من ساقطة .

(٦) من كان بدون انما .

(٥) من يبحث .

(٤) م ك ب وهذه هي .

هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدأ حركة ، فيكون له أن ينظر في الشيء من جهة له مبدأ حركة ، فلم يتميز علم من علم . أو كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود ، كان له أن ينظر فيما يعرض للوجود من حيث هو موجود ، فكان <sup>(١)</sup> الحساب لا يفارق الذائفة الأولى .

فكذلك <sup>(٢)</sup> إذا كان موضوع صناعة ماجرئية — ولتكن الطب — أمرا — وليكن بدن الإنسان — وطلب عارض غريب ليس للإنسان من جهة ما هو إنسان — مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة — فإن السواد للإنسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما، والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي ، وكان له أن ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب ، أو من حيث هو جسم — لكان الطب هو عين <sup>(٣)</sup> العلم الطبيعي الكلي ، ولم يكن علما جزئيا ، فكان يكون أيضا بيطرة وفلاحة ، إذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتحيز فيه الفهم ، إلا أن يجعل السواد سوادا مخصصا للإنسان ، ليس أن يجعله سوادا لإنسان بل سوادا <sup>(٤)</sup> هو بحال مع تلك الحال يكون للإنسان ، حتى لا يكون تخصيص <sup>(٥)</sup> نسبة فقط ، بل تخصيص <sup>(٥)</sup> لأمر خاص ، لذلك الخاص تخصصت النسبة . فيبين أن الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات . وإذا اتفق أن أنتج شيء من هذا في علم ما <sup>(٦)</sup> — وإن كان من مقدمات صادقة — فإنما يكون بياناً على سبيل العرض : لأن في مثل هذا القياس إما أن يكون الأوسط غريباً أو الأكبر . فإن كان <sup>(٧)</sup> الأوسط أمراً غريباً من هذا الموضوع ، فيكون مناسباً لموضوع آخر وللعلم الكلي ، فيكون البرهان بالذات من صناعة أخرى ، ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض . فإن كان الأوسط مناسباً ، لكن محل الأكبر عليه لا يكون لأنه هو ، بل الأكبر المحمول غريب منه ومن جنسه — وإلا لكان الأكبر <sup>(١٩٩)</sup> مناسباً ، ولا يكون أيضاً لأجل شيء داخل معه ، فيكون من حق الأوسط أن يكون بينه وبين الأكبر أوسط آخر قد ترك ، وأخذت النتيجة لا عن وجهها الذي تبين به حين لم يؤخذ في بيانها مقدمة بنية بنفسها ، ولا مقدمة يجرى أمرها على أنها مبدأ لعلم وأصل موضوع ، فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن أصل موضوع . فلا يكون البيان بياناً حقيقياً بل بالعرض .

(١) س كان .

(٢) م فذلك .

(٣-٥) م ساقط .

(٣) م ك ب غير .

(٦) س ساقطة .

(٤) م سواد .

(٧) م ساقطة .

وقد ظن بعضهم أن السبب في ألا يستعمل في البراهين وسط من عرض غريب — وإن كان لازما — أنه لا يكون علة<sup>(١)</sup> ذاتية للطرف الأكبر ، فلا يكون البرهان ”برهان لم“ ، وليس الأمر على ذلك : فإن هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في ”برهان لم“ حتى إذا لم يكن للشيء<sup>(٢)</sup> ”برهان لم“ لم ينظر فيه في هذا الكتاب ، وصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب ، فصار ذلك جدليا أو مغالطيا أو غير ذلك . فإنه ليس يصير القياس بأن ينتج<sup>(٣)</sup> شيئا صدقا من مقدمات صادقة مأخوذة من حيث هي صادقة ، جدليا<sup>(٤)</sup> ولا مغالطيا ولا شيئا حقه أن يبان في فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان . ولا أقسام الصنائع القياسية أكثر من هذه الخمسة . بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطى اليقين بالإن فقط ، وعلى ما يعطيه مع الإن اللام . فيكون العارض<sup>(٥)</sup> الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ؛ ولا يوجب ألا يكون يقين . وكفى سقوطا بقول من يقول إن لا يعرف له علة لا يكون به يقين ، أنه<sup>(٦)</sup> يوجب<sup>(٧)</sup> ألا يكون له يقين بالبراءى جل ذكره<sup>(٨)</sup> ، إذ لا سبب لوجوده ، فيعترف<sup>(٩)</sup> بأنه ضائع السعى في طلب العلم ، إذ هو فقد للشيء<sup>(١٠)</sup> الذي يطلب له العلم ، وهو اليقين بالبراءى تعالى جده . بل يجب أن يعلم أن العلة في تعريف هذا العارض ماهو مفهوم كلام المعلم الأول لمن فهمه : وهو أن هذا العارض إذا جعل وسطا كان الأكبر إما مساويا له وإما أعم منه : وكيف كان الأكبر ، كان أمرا غريبا عن موضوع<sup>(١١)</sup> الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة . وذلك أن مساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا ، فضلا عما هو أعم منه . فإذا كان كذلك لم يكن الأكبر من الأعراض الذاتية بوجه من الوجوه . فإن كان الأكبر عرضا ذاتيا<sup>(١٢)</sup> وكان الأوسط عرضا غريبا أعم منه ، دل كما تدل العلامات التي هي أعم وجودا ، وعلى ما قيل في الفن المتقدم . ويكون مثل هذا البيان بيانا إن وقع حقا فلأنما يقع حقا على سبيل العرض .

- |                   |                 |                        |
|-------------------|-----------------|------------------------|
| (١) م عليه .      | (٢) م الشيء .   | (٣) أى بإنتاجه .       |
| (٤) خبر ليس .     | (٥) م العارضى . | (٨) جل ذكره ساقطة من م |
| (٦) م فإنه .      | (٧) م يجب .     | (١١) م موضع .          |
| (٩) م فليعترف .   | (١٠) م الشيء .  |                        |
| (١٢) م لا ذاتيا . |                 |                        |

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى "الأولى" وتتميم القول في "الذاتي"

وقد كان المقول على الكل في "كتاب القياس" مقولا على كل واحد وإن لم يكن في كل زمان . وكان المقول على الكل في "كتاب البرهان" مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور . ثم قد يختلف في "كتاب البرهان" المفهوم من « المقول على الكل » ، ومن "الكل" ، فإن "الكل" في "كتاب البرهان" هو المقول على كل واحد في كل (٣) زمان وأولا . فيكون كليا باجتماع شرائط ثلاثة<sup>(٤)</sup> . وكل واحد من نوعي الذاتي<sup>(٥)</sup> قد<sup>(٦)</sup> يقال أولا ، وقد يقال غير أول . فإذا كان الشيء محولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم<sup>(٧)</sup> فإنما يكون<sup>(٨)</sup> أوليا له إذا كان لا يحمل أولا على شيء أعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه . فإنا<sup>(٩)</sup> إذا قلنا "كل إنسان جسم" فإن الجسم ليس<sup>(١٠)</sup> أوليا للإنسان : لأن الجسم يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الإنسان . فلا يتوقف حمله على الحيوان أن يكون محولا على الإنسان . ولا يحمل على الإنسان إلا وقد حمل على الحيوان . والشيء الذي يكون لشيء ، ولم يكن لآخر<sup>(١١)</sup> ، لا يكون لآخر إلا وقد كان له ، فهو للشيء أولا وقبل كونه لآخر .

وإذا تعقبت أصناف ما يقال أولا وقبل ، وجدتها<sup>(١٢)</sup> تدخل في هذه الخاصية — كان بالطبع أو بالعلية أو بالمكان أو بالزمان أو بالشرف أو غير ذلك .

فتبين أن كل محمول على أعم من الموضوع فهو محمول على الأعم أولا ، وعلى الموضوع ثانيا . وعلى هذا القياس إذا قلنا "كل متساوي الساقين فزواياه الثلاث مساوية لقاآمتين" فإن<sup>(١٣)</sup> ذلك مما<sup>(١٤)</sup> يوجد لغير متساوي الساقين من المثلثات . فهو إذن للثالث أولا ، ولمتساوي الساقين

- |                   |                  |
|-------------------|------------------|
| (١) م ك ب ساقطة . | (٢) م الذاتية    |
| (٣) م ساقطة .     | (٤) م ثلاث .     |
| (٦) م ساقطة .     | (٧) م العام .    |
| (٩) م فاما .      | (١٠) م لا يكون . |
| (١٢) م وجدته .    | (١٣) م كان .     |
|                   | (١٤) م عاقد .    |
|                   | (٨) م يمكن .     |
|                   | (١١) م الآخر .   |
|                   | (٥) م الذات .    |

ثانياً. وهذا الصنف<sup>(١)</sup> الأول ربما كان المحمول أولاً فيه<sup>(٢)</sup> أعم من الموضوع ، كالجسم للحيوان في المثال الأول ، والحيوان للإنسان . وربما كان مساوياً مثل مساواة الزوايا لقائمتين — للثالث . وهذا ربما كان داخلاً في المادية كما في المثال الأول ، وربما كان عرضاً ذاتياً كما في المثال الثاني.

ويجوز أن يكون الموضوع الذي يعرض له العارض أولاً مقوِّماً<sup>(٣)</sup> لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانياً : مثل المثلث : فإن كون الزوايا هكذا يعرض له أولاً . وأما متساوى<sup>(٤)</sup> الساقين فإتما يعرض له ذلك ثانياً ، فيكون عارضاً أولاً لنفسه ، وعارضاً ثانياً له . وجنسه يقوِّمه .

ويمكن أن يكون عارضاً أولاً لعارض للموضوع<sup>(٥)</sup> : مثل الزمان فإنه أولاً للحركة ثم للجسم ، والحركة عارضة للجسم . وعسى ألا تكون<sup>(٦)</sup> هذه الأولوية معتبرة في هذا الموضع ، بل تكون الأولوية في هذا الموضع هي ألا يكون الشيء محمولاً على أعم من الذي قيل إنه له أولاً وإن كان محمولاً عليه بتوسط مساوٍ<sup>(٧)</sup> . فكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء غير أول<sup>(٨)</sup> ، فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة ؛ بل في الحقيقة إنما قام على ماهو له أول . فإن من بين أن كل مثلث متساوي الساقين فإن زواياه مساوية لقائمتين ، فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ماهو متساوي الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث .

وليس من شرط الأول ألا يكون بينه وبين الموضوع واسطة : فإن بين هذا<sup>(٩)</sup> العارض للثالث وبين الثالث وسائط وحدوداً مشتركة كلها عوارض أقرب منه . بل الشرط ماقد بيناه<sup>(١٠)</sup> أولاً .

وأما ما كان<sup>(١١)</sup> ليس محمولاً على كلية الموضوع ، فلا يمكن أن يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء ، بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات أنواع الشيء ، أو من

(١) من ساقطة .

(٢) من فيه أولاً . (٣) خبريكون . (٤) من المتساوي .

(٥) من كذب الموضوع . (٦) من ساقطة .

(٧) أي إذا كان محمولاً بتوسط مساوٍ للموضوع المحمول عليه ، فهو أيضاً محمول حلاً أولاً بالنسبة لهذا الموضوع .

(٨) "غير أول" صفة لكلمة "حمل" . لالكلمة شيء . أي حمل غير أول .

(٩) من ساقطة . (١٠) من لدناه . (١١) من ساقطة .

جملة الأعراض الخاصة الذاتية للشيء . لكن إنما يعمل على كلية الموضوع <sup>(١)</sup> بسبيل <sup>(٢)</sup> .  
التقابل على ما قلنا .

فأما القسم الأول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا تقسم نوعا تحتها البتة : فتكون  
فصولا أولية لأنواع من جهة أنها تقومها ولا تقوم أجناسها ، وتكون فصولا أولية للأجناس  
من جهة أنها <sup>(٣)</sup> تقسمها ولا تقسم أنواعها .

وأما القسم الثاني فهي العوارض الخاصة <sup>(٤)</sup> للجنس ما التي لانعمه، ولا يحتاج أن يصير للجنس  
نوعا ما <sup>(٥)</sup> . معينا فتيما حينئذ لقبول مثل ذلك العارض ، مثل أن الجسم لا يحتاج في أن يكون  
متحركا وساكننا إلى أن يصير حيوانا أو إنسانا ، ويحتاج في أن يكون متحركا إلى أن يصير أولا  
حيوانا بل إنسانا .

فقد قلنا في كيفية أولية كل صنف من الذاتيات .

واعلم أنه فرق بين أن يقال "مقدمة أولية" وبين أن يقال "مقدمة مجموعها" <sup>(٦)</sup> "أولى" : لأن  
المقدمة الأولية هي التي لا تحتاج أن يكون بين موضوعها ومجموعها واسطة في التصديق وأما الذي  
نحن فيه فكثيرا ما يحتاج إلى وسائط . فالحمول إنما يكون كليا في "كتاب البرهان" إذا كان مع كونه  
مقولا على الكل في كل <sup>(٧)</sup> زمان ، أوليا <sup>(٨)</sup> . وما كان من الأعراض الذاتية ليس يختص <sup>(٩)</sup>  
بالنوع الذي وجد له ، فهو ذاتي للنوع بأن جنسه يؤخذ في حده <sup>(١٠)</sup> ذلك العارض ؛ وذاتي للجنس  
بأن نفسه يؤخذ في حده . وقد تكون أجناس الأعراض الذاتية ذاتية للموضوع : مثل زوج <sup>(١١)</sup>  
الزوج كما أنه عرض ذاتي وأولى للعدد ، كذلك جنسه وهو الزوج . وقد يكون ذاتيا  
لا <sup>(١٢)</sup> الموضوع ولكن لجنسه ، مثل أن جنس الزوج - وهو المنقسم - ليس عرضا ذاتيا للعدد  
لأنه يوجد في المقادير ؛ ولكنه ذاتي للجنس العدد وهو الكم .

(١) س الشيء الموضوع . (٢) س بسبب .

(٤) س فهي من العوارض الخاصة . (٥) س ساقطة .

(٧) م ساقطة . (٨) خير كان . (٩) س بخاص .

(١٠) س حد بدون الماء . (١١) م ٦ س إن زوج . (١٢) م ساقطة .

وكل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم<sup>(١)</sup> يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب أن يكون لامحالة ذاتيا لجنس الموضوع أو ما يقوم مقامه . وأما في غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل أن التنافر والاتفاق أعراض ذاتية للنعم ، وأجناسها ليست أعراضا ذاتية لأجناس النعم ، بل ربما وقعت في الكم .

فقد عرفت الكلي الأولى الخالص مما أشرنا لك إليه إشارةً ما ، وسهل لك<sup>(٢)</sup> من ذلك أن تعلم أن من المحولات الأولية المقومة لماهية الشيء ماهي<sup>(٣)</sup> خاصة كالحدود وبعض الفصول [ ٩٩ ب ] كالحساس للحيوان ، ومنها ماهي<sup>(٣)</sup> غير خاصة ، وإن كانت أولية<sup>(٤)</sup> ، كالحس وبعض الفصول مثل المتقسم بمتساويين للزوج ، والناطق للإنسان عند من يرى الناطق مشتركا للإنسان والمَلَك .

والجنس أولى غير خاص ، والحد أولى خاص . وأما المحولات التي هي أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة<sup>(٥)</sup> كحال زوايا المثلث للثلث ، ومنها أولية غير خاصة<sup>(٥)</sup> مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة متساويتين<sup>(٦)</sup> : لقائمتين : فإنه أولى للاطّ الواقع على خطين المصير زاويتيها<sup>(٧)</sup> المتبادلتين متساويتين ، وللاطّ<sup>(٨)</sup> الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة<sup>(٩)</sup> ؛ ولكن ليس بخاص لأحدهما . وهذا الخط وإن كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار . فإن صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذبدها<sup>(١٠)</sup> الخط الواقع على خطين ، الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين<sup>(١١)</sup> ، والآخر الجاعل إياهما مختلفتين ، لكن المتبادلتين متساويتان .

ولا يقبل قول من يظن أن جنس الفصل ، إذا<sup>(١٢)</sup> لم يكن جنسا ، وفصله ، أوليان<sup>(١٣)</sup> للنوع . وعسى أنهم إنما قالوا هذا في الفصول المساوية .

- 
- |  |                   |              |
|--|-------------------|--------------|
| (١) من ثم لم .   | (٢) من ساقطة .    | (٣) من هو .  |
| (٤) من كان أوليا .   | (٥) من خاصة .     |              |
| (٦) في المخطوطات الثلاث مساوية .                           | (٧) من زاويتيها . |              |
| (٨) معناها : وهي أولية أيضا للاطّ الواقع الخ .             |                   |              |
| (٩) من المصير الزاوية كالخارجة والداخلة والمقابلة وهو حط . |                   |              |
| (١٠) من بدلا .   | (١١) من متساوية . | (١٢) من إد . |
| (١٣) أوليان خبر أن .                                       |                   |              |



واعلم أنه قد يكون البرهان أولا على ما ليس بحمل أولي : فإن الأوسط إذا كان أعم من الأصغر في القياس الكلي<sup>(١)</sup> وحمل عليه الأكبر، فإن الأكبر لا يكون حمله على الأصغر أولا، بل يكون البرهان عليه أول برهان<sup>(٢)</sup>، لكنه على جزئيات الأصغر برهان ثان . وقد يجتمع الأمران جميعا، كالبرهان على المثلث المثبت كون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا حيث يكون الأوسط مساويا للأصغر سواء كان الأكبر مساويا للأوسط كما في هذا المثال ، أو أعم منه . لكنه ليس يقال على ما هو أعم منه كما قد علمت .

والأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتي للثلاث ومساوي له ، وقد يكون غير خاص وذاتيا ، وذلك مثل الزوج فإنه عرض ذاتي لضروب الفرد في الزوج ، ولكن غير خاص<sup>(٣)</sup> . أما أنه غير خاص فهو ظاهر . وأما أنه ذاتي فلا لأن العدد — وهو جنس — موضوعه يؤخذ في حده . والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا ، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق . وأما المساوي فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساو للثلاث . وأما الأنقص فمثل الزوج للعدد .

وأما<sup>(٤)</sup> العرض الخاص فيكون<sup>(٥)</sup> : إما اتخاص على الإطلاق مثل ما مثلنا به قبل ، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة : فإنه من الأعراض الذاتية للعدد لأن جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم . ولكنه أخص من العدد من وجه ، لأنه يوجد في بعض العدد ، وأعم منه من وجه لأنه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير . وما كان من الأعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا<sup>(٦)</sup> فإنه يقسم موضوعه كالعدد ها هنا ، وأنواع<sup>(٧)</sup> أخر كالخط والعظم والزمان وما أشبه ذلك .

ومن موضوعات الأعراض الذاتية ما هي<sup>(٨)</sup> بالحقيقة أنواع أو أجناس متوسطة<sup>(٩)</sup> أو عالية مثل الإنسان لأعراضه الذاتية ، ومثل الحيوان والجسم والكم : فإن لكل واحد منها أعراضا ذاتية على ما قلنا، ومنها ما يشبه أجناسا<sup>(١٠)</sup> وأنواعا وليست، وهي المعاني التي تقال على كثير

(٢) م ب برهان أول .

(١) س ساقطة .

(٥) س قد يكون .

(٤) س ساقطة

(٣) س ساقطة .

(٨) س هو .

(٧) ب م أنواعا .

(٦) س مقابلا .

(١٠) س ساقطة .

(٩) س أجناس أو أنواع متوسطة .

ولكن لا بالسوية ، وهى لوازم غير داخلة فى ماهية الأشياء الداخلة فى الملقولات مثل<sup>(١)</sup> الوجود والوحدة ، وهما شبيهان<sup>(٢)</sup> من جهة للأجناس<sup>(٣)</sup> العالية . ويعرض لما عوارض ذاتية يبحث عنها فى ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل ، والطلة والمعلول ، والواجب والممكن . وقد تكون أيضا لأشياء أخص من الواحد والموجود وكلاهما أنواع<sup>(٤)</sup> لها .

هذا : ونعود فنقول : قد كا<sup>(٥)</sup> بينا أن المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد ، وكما بينا أنهما غير خاصتين بالعدد . ثم كل عدد فاما<sup>(٦)</sup> أن يكون مساويا أو غير مساو : فينقسم<sup>(٧)</sup> العدد إليهما قسمة مستوفاة . وأيضا فإن العدد ينقسم إلى الزوج والفرد<sup>(٨)</sup> قسمة مستوفاة . ولكن قسمة العدد إلى المساوى وغير المساوى ليست قسمة أولية : لأن ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك : مثل الخط والسطح والجسم والزمان . وأيضا جنس العدد ينقسم كذلك : فإن كل ك<sup>(٩)</sup> إما مساو وإما غير مساو . فإذا القسمة الأولية بهما للجنس<sup>(٩)</sup> العدد . وأما القسمة إلى<sup>(١٠)</sup> الزوج والفرد فهى للعدد قسمة<sup>(١١)</sup> أولية بالقياس إلى ما ليس بعدد . ولذلك فإن جنس العدد لا ينقسم بهما<sup>(١٢)</sup> قسمة مستوفاة . فلا نقول<sup>(١٣)</sup> كل ك إما زوج وإما فرد<sup>(١٤)</sup> .

ونقول إن القسمة الأولية بالأعراض الذاتية قد<sup>(١٥)</sup> تكون بتقابل كقولنا : كل خط إما مستقيم وإما منحنٍ ، وكل عدد إما زوج وإما فرد . وقد تكون بغير تقابل كقولنا : إن من الحيوان ما هو ساجج ومنه ماش<sup>(١٦)</sup> ، ومنه زاحف ومنه طائر .

ونقول إن القسمة المستوفاة الأولية إما أن تكون بفصول ولا تكون نسبتها إلى الجنس ونسبتها إلى النوع مختلفة<sup>(١٧)</sup> فى الأولية على ما بينا ، وإن كان نسبة الأولية فى كل آخر<sup>(١٨)</sup> ؛ وإما أن تكون بعوارض هى للجنس أيضا أولية مثل قولنا كل ك<sup>(٩)</sup> إما مساو وإما غير مساو ، وقولنا كل جسم إما متحرك وإما ساكن ، وإما بعوارض لا تكون للجنس أولية وإن كانت القسمة بها

- 
- |  |                         |                 |
|--|-------------------------|-----------------|
| (١) من وهو مثل .                           | (٢) من شبيهان .         | (٣) م الأجناس . |
| (٤) م العوارض ساقطة .                      | (٥) من ساقطة .          | (٦) من إما .    |
| (٧) م ك ب فيقسم .                          | (٨) من وإلى الفرد .     | (٩) م الجنس .   |
| (١٠) م ساقطة .                             | (١١) م ك ب وقسمة .      | (١٢) من بها .   |
| (١٣) من يكون .                             | (١٤) من فقط وإما فردا . | (١٥) م وقد .    |
| (١٦) من ما هو ماش وكذا فى الباقي .         | (١٧) من مختلفة .        |                 |
| (١٨) لعله يقصد فى كل حالة مختلفة على حدة . |                         |                 |

أولية - وذلك إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس إذا صلو نوعا بعينه : مثل قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد ، فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد أولا ، بل ما لم يصر العدد نوعا <sup>(١)</sup> معلوما لم يكن زوجا ولا فردا : لأن الزوج والفرد عوارض لازمة لأنواعه . وكذلك قسمة الحيوان إلى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك : لأن هذه عوارض تعرض للأنواع بعد أن قامت طبائعها النوعية . ولا تكفى طبيعة الجنس في أن يعرض شيء من هذه العوارض . فهي من جهة القسمة أولية للجنس ، وأما بذاتها فليست أولية له .

والتقانون في تمييز الأمرين أن نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة : مثل قولك عدد ما أو جسم <sup>(٢)</sup> ما . فإن أمكن أن يكون ذلك صالحا لأن يعرض له الأمران في حالين ، فعروضهما أولي . وعند <sup>(٣)</sup> هذا الامتحان يكون جسا ما يصلح لأن يتحرك وأن يسكن . ولا تجد عددا ما يصلح لأن يكون زوجا وأن يكون فردا . فإن طبيعة الجسمية كافية لأن تتصورها وقد عرض لها الأمران قبل أن نلتفت إلى لحوق فصل بها . وليس طبيعة العدد كافية في أن تتصورها قد عرض لها <sup>(٤)</sup> واحد من الأمرين ما لم ينضم إليها في الذهن فصل إذا ألحقته بها تبين <sup>(٥)</sup> لك حينئذ أن يلحقها ذلك العارض .

وقد يكون من أمثلة القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ولا أول <sup>(٦)</sup> له ، بل هو أول <sup>(٧)</sup> لما فوقه ، كقولك كل عدد إما زائد وإما ناقص وإما مساو ، أو لما تحته كقولك كل كم إما زوج وإما فرد .

ونقول أيضا إن القسمة التي تكون أولية للجنس من حيث القسمة ، وتكون الأعراض التي انقسم إليها ليست أولية للجنس بل للنوع <sup>(٨)</sup> ، على أقسام ثلاثة : إما <sup>(٩)</sup> أن تكون تلك الأعراض كل واحد منها أوليا وخاصة بنوعه كقولنا كل مثلث إما أن تكون زاوية منه ضلوية للباقيتين أو زاوية <sup>(١٠)</sup> منه أعظم من الباقيتين مجموعتين ، وإما أن تكون كل زاويتين منه مجموعتين

(١) من حافظة . (٢) من عددا ما أو جسا ما .

(٣) من عدد بدون الواو . (٤) من له . (٥) من يسير .

(٦) م غير واضحة . (٧) من أول . (٨) من بالنوع .

(٩) من وإما . (١٠) من وإما أن تكون زاوية منه .

أعظم<sup>(١)</sup> من الثالثة . فالأول عارض خاص بالمثلث القائم الزاوية ، والثاني عارض خاص بمنفرج الزاوية ، والثالث عارض خاص بمجاد الزاوية . وإما أن يكون كل واحد منها أوليا وغير خاص مثل قولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد ، وكل حيوان إما مثناء وإما ساجح وإما طائر وإما زاحف . فإن كل واحد منها وإن كان أوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به ، وإما<sup>(٢)</sup> أن يكون بعضها أوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا : كل حيوان إما ضاحك وإما غير ضاحك : فالضاحك أولى خاص ، وغير الضاحك أولى غير خاص .

ونقول إن السبب في أنه لم يقل إن<sup>(٣)</sup> الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين أو فصلين مقسمين ، ظاهر<sup>(٤)</sup> : وهو أن النوع من العدد يعرف بمباغه وهو كمال حقيقته وماهيته ، ويعرف ما معنى الزوج والفرد ، ولا يعرف له الزوج والفرد إلا بنظر أنه هل ينقسم بمنساويين أو<sup>(٥)</sup> ليس ينقسم . وتكون نوعيته ، وهى مباغه ، لا تقتضى أن يكون بيئا له الانقسام بمنساويين ومقابله .

والزوج والفرد لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد أو فصل جنس أو فصلا خاصا . أو يكون نفس النوع ، وقد علم نفس ذلك النوع ، فكيف<sup>(٦)</sup> يمكن أن يكون عارضا لازما له<sup>(٦)</sup> ، وكيف يمكن أن يكون فصلا خاصا له ؟ وقد توجد الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية<sup>(٧)</sup> .

وكيف يكون جنسا أو فصل جنس أو شيئا من الذاتيات على الإطلاق (١١٠٠) ؟ وقد يجوز أن يفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم ذلك له<sup>(٨)</sup> ، وكانت<sup>(٩)</sup> الذاتيات ليست المحمولات التي تلزم في كل وقت ، بل التي<sup>(١٠)</sup> لا يمكن أن يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد : فإنه لا يمكن أن يعقل ما العدد ويجهل أن الأربعة عدد حتى يتأمل ويستبان ، اللهم إلا أن لا يكون معنى العدد مفهوما ولا<sup>(١١)</sup> يكون أخضر في الذهن مع معنى الأربعة . ونحن قد علمنا ما معنى

- 
- |                       |                     |                  |
|-----------------------|---------------------|------------------|
| (١) م أم .            | (٢) م ساقطة .       | (٣) م فاقيل من . |
| (٤) خير إن .          | (٥) م و .           |                  |
| (٦-٦) م ساقطة .       | (٧) م وكذلك ساقطة . |                  |
| (٨) م ولا يفهم هوله . | (٩) م وذلك .        |                  |
| (١٠) م الذي .         | (١١) م أو .         |                  |

الزوج والفرد . فإذا أحضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل ألف ومحمسة ، أمكن أن نشك فلا ندري في أول وهلة أنه زوج أو فرد حتى نستبين ونتأمل حال الانقسام بنصفين أو مقابله بنوع فكر ونظر . فإن كان عدد ما يُعرَف ذلك فيه بسرعة أو كأنه في أول وهلة مثل الأربعة والثمانية ، فإننا إنما نحكم بسرعة أنه زوج<sup>(١)</sup> لا لأجل أنه ذاتي للأربعة والثمانية — ولكن لأنه قليل ، فيلوح لنا أنه منتصف عن قريب . ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف إلى أن يستثبت . فإذا نـ ليس بيان<sup>(٢)</sup> كون الأربعة زوجا لذاته ، بل لظهور عارض آخر عرفناه له وهو التنصف :

وها هنا وجه آخر يعرف بها أن الزوج عارض لا ذاتي لأصناف العدد لا يحتاج إلى التطويل بها . فإذا<sup>(٣)</sup> كان الزوج والفرد عارضين لأصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا أجناس ، ولا يمكن أن يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين — لأن الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع — فبقى أن يكون كل واحد<sup>(٤)</sup> منهما عرضا عاما بالقياس إلى نوع نوع من العدد وغيره ، وعرضا<sup>(٥)</sup> خاصا بالقياس إلى العدد .

(١) س فإننا نعرف ذلك في أول وهلة ونحكم به بسرعة : فنقول لئلا الأربعة إنه زوج الخ .

(٢) أي ظهور ووضوح . (٣) س فإذا نـ

(٤) س ساقطة . (٥) س غيره .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

قيل في التعليم الأول إما ربما أعطيت الكلى الأولى<sup>(٢)</sup> ويظن بنا أنا لم نعطه ، وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا أنا أعطيتنا . والأسباب في ذلك ثلاثة أمور ، واحد منها هو سبب لما يكون قد أعطيتنا ويظن أنا لم نعطه ، مثل قولنا إن الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا ، وإن القمر يتحرك في فلك تدويره إلى المغرب حركة كذا ، وإن الأوض في وسط الكل . فإن هذه المواضع تكون مقولة على الكل أولية ويظن أنها ليست كلية بشرط هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> .

والسبب في ذلك أن هذه الأشياء في الوجود مفردة وطبائعا غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود ، فيظن أن محولاتها وإن كانت مثلا أولية فليست بكلية ، وليس الأمر كذلك . فإن قولنا "شمس" وقولنا "هذه الشمس" مختلفان . وذلك لأن قولنا "الشمس" يدل على طبيعة ما<sup>(٤)</sup> وجوهرها . وقولنا "هذه الشمس" فإنما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه . ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس ؛ حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس ، كان البرهان مما<sup>(٥)</sup> لم يبق عليه ، بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم . فنبرهن عليها بشيء أو نحكم عليها بشيء لو<sup>(٦)</sup> كانت تلك الطبيعة مقولة على ألف شخص شمسى لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع .

والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلاثة . فيقال "كلية" من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين ، وليست الأحكام العقلية تقال عن الكلليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط . ويقال "كلية" من جهة ما هي عمتلة لأن تقال في الوجود على كثيرين ، وإن اتفق أن قيلت<sup>(٧)</sup> في الحال على واحد مثل بيت مسجع ، وكما يحكى من أمر طائر يقال له<sup>(٨)</sup> ققنس<sup>(٩)</sup> حتى يقال إنه

(١) من الفصل الرابع في أنا كيف نعطى الكلى والأولى ونظن أنا لم نعطه .

(٢) أى أعطيتنا الحكم الكلى الأول مقدمة في برهان أو نتيجة له .

(٣) أى التعليم الأول . (٤) من ساقطة .

(٥) ب ما . (٦) من حتى لو هو أرفع . (٧) في المخطوطات الثلاثة قيل .

(٨) من لها . (٩) لعله تحريف لكلمة فوقس لأم الطائر الخرافى .

يكون في العالم واحد<sup>(١)</sup> فإذا بطل حدث من جيفته أو<sup>(٢)</sup> رماذ جيفته مثله<sup>(٣)</sup> آخر . ويقال "كلية" لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضا له في الوجود إمكان عموم ، ولكن لأن مجرد تصور العقل له لا يمنع أن يكون فيه شركة ، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضم إليه ويدل على أنه لا يوجد إلا واحدا أبدا . وأما نفس الطبيعة فلا يكون تصورهما وتصور أنها واحدة بالعدد شيئا واحداً ، بل تصورهما شيء غير مانع وحده عن<sup>(٤)</sup> أن تقال في العقل على كثيرين . ولكن معنى آخر وراء تصورهما هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك .

والجزئى المقابل له فهو الذى نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتوهمنا ذات زيد بما هو زيد . ولا يمكن أن تكون هوية زيد ، بما هو زيد ، لا في الوجود ولا في التوهم — فضلا عن العقل — أمرا مشتركا فيه .

فالتطابق الكلية تقال على هذه الوجوه الثلاثة . وكان الأخير منها يعم الأولين . وهو أن العقل لا يمنع أن يكون المتصور منها مشتركا أو ينضم إلى تصورهما معنى آخر . وليس هذا نفس الطبيعة كالحوانية ، بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار ، وهو أزيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة . وإنما يشترط هذا ويذهب عليه حتى لا يظن أن هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذى<sup>(٥)</sup> هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة ، بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط .

فهذا هو الذى ينبى أن نجعله<sup>(٦)</sup> الكلى المتعبر فى العلوم وفى موضوعات المقدمات . ويجب أن تذكر ما سمعته من هذا المعنى فى مواضع أخرى . ولا يجب أن تكون أمثال هذه القضايا عندك شخصية ، بل يجب أن تعتقد أن المقدمة الشخصية هى ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه . وأما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلى ومقدمته كلية .

(١) س ساقطة .

(٢-٣) ساقطة فى س .

(١) س واحدا .

(٥) س ينبى

(٤) م بالذى .

ولا تسئل (١) كيف كان كليته من الوجوه الثلاثة بعد أن يصح الواحد الآخر (٢) كذلك (٣) .  
فإذا قلت إن الشمس كذا وحكت على الشمس من جهة ما هي شمس ، فقد حكمت على كل  
شمس لو كانت (٤) ، إلا أن مانعا يمنع أن تكون شمس كثيرة فيمنع أن يشترك في حركتك الكلي  
كثيرون ، وأنت جعلته كليا . فالحكم على الشمس بالإطلاق ذاتي أولى (٥) ؛ وعلى هذه الشمس  
غير أولى . فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة

وأما الثاني من الأسباب الثلاثة فهو سبب الشبهة الثانية ؛ وهي (٦) كأنها عكس هذه الأولى  
في الوجهين جميعا . أحدهما في أنه لم يضع المقول على الكل فظن (٧) أنه وضع . وكان هناك  
وضع فظن أنه لم يضع . والثاني أن السبب فيه أنه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما (٨)  
حسب أنه كلى ولم يكن في الحقيقة كليا إذ كان قد فاتته أنه أولى ؛ وكان هناك (٩) حكم على  
واحد فظن أنه لم يحكم كليا . وهذا (١٠) كما يقول القائل (١١) إن التوازي أولى لخطين يقع  
عليهما خط فيجعل كل زاوية داخلية من جهة واحدة قائمة . وذلك لأنه لا يخلو شيء من خطين  
بهذه الصفة إلا وهما متوازيان . فظن المقول على الكل كليا وليس كذلك : لأن شرط الأولية  
فائت ، لأن الزاويتين اللتين من جهة واحدة — وإن لم تكن كل واحدة قائمة بل كانتا مختلفتين  
لكن مجموعهما مثل قائمتين — فإن التوازي يكون محمولا على الخطين . وهذا (١٢) الخططان وذاتك  
الخطان يعمهما شيء التوازي موجود له أولا . وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصير  
الداخلتين من جهة واحدة معادلتين (١٣) لقائمتين ، سواء كانتا متساويتين وقائمتين أو مختلفتين .

وأما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة . وهي شبهة توقع فيها الضرورة أو الخطأ . أما  
الضرورة فإذا كان الشيء الكلي العام لأنواع مختلفة لاسم له . فبين الحكم في كل واحد من أنواعه  
التي لها (١٤) أسماء ببيانات خاصة . فإذا لم يوجد الحكم لشيء أعم منه لفقدان الاسم العام ظن أنه

(١) س ولا تبال . ب تبلى . (٢) ب الأخير . (٣) س لذلك .

(٤) أى كل شمس افترض وجودها . (٥) س + بل كلى . (٦) س ساطعة .

(٧) س وظن . (٨) س وكان الحكم على ما .

(٩) أى في الحالة الأولى ؟

(١٠) يقصد بها الحالة الجديدة وهي الحالة التي فيها وضع للقول على الكل وظن أنه لم يوضع .

(١١) س قائل . (١٢) س فهذا . (١٣) س معادلتين معا

(١٤) م ك ب التي هي .



أولى لكل واحد منها ، وأن الحكم مناعه كلى . مثاله أن يبرهن في المقادير أن المقادير المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ؛ ويبرهن أيضا في الأعداد أن الأعداد المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة<sup>(١)</sup> وقد يبرهن في كل واحد منها<sup>(٢)</sup> يبرهان آخر . ولكن المبرهن عليه ليس أوليا لواحد منهما . بل هو أولى لكل كم<sup>(٣)</sup> إلا أن اسم الكم لا يوضع في<sup>(٤)</sup> صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لأن صناعة الحساب يوضع العدد فيها على أنه<sup>(٥)</sup> أعم جنس ولا يتجاوز . وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار<sup>(٦)</sup> على أنه أعم جنس ولا يتجاوز . فكأن اسم الكم معدوم<sup>(٧)</sup> بحسب الصناعتين ، وكأنه ليس في إحدى<sup>(٨)</sup> الصناعتين للمعنى العام اسم . فيظن<sup>(٩)</sup> في كل صناعة أن هذا العارض أولى لموضوع صناعته<sup>(١٠)</sup> وهو في الحقيقة<sup>(١١)</sup> أولى للجنس موضوعي الصناعتين . وكذلك هذا [١٠٠] التبدل<sup>(١٢)</sup> مقرر في الأزمان وفي النعم وفي الأقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات أو ذو كم .

والسبب الذي يقع لأجله أن يبرهن لا على العام الذي الحكم عليه أولى ، بل على أنواعه ، إما فقدان الاسم على ما قلنا ، وإما لأن العام الأول خارج عن أعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية ، وإما لأن البرهان على العام صعب جدا ، ولكنه على نوع نوع من أحوال تخص ذلك النوع سهل ؛ وإما لأن العام لا ينتصب بمجاء<sup>(١٣)</sup> الخيال لأنه جنسي<sup>(١٤)</sup> ، والنوعيات التي تحته تكون أقرب إلى الخيال فتنتصب بمجاءه ؛ ويكون شأن ذلك العام أن يبرهن عليه بتخييل<sup>(١٥)</sup> ما كالتشكيلات<sup>(١٦)</sup> الهندسية .

وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسألة التبدل : فإن اسم الكم غير جائز في الصناعتين . وأيضا الكم ليس من موضوعات إحدى<sup>(١٧)</sup> الصناعتين . وأيضا فإن البرهان إنما تسهل إقامته على المقادير

(١) وذلك مثل قولنا إذا كانت ٢ أ = ٤ ، ٦ أ = ١٢ ، كانت ٢ أ = ٦ أ = ١٢ .

(٢) س يبرهن على كل واحد منها . (٣) س ما . (٤) س إلا في ؛ وهو خطأ .

(٥) س أنها

(٦) المراد بالمقدار هنا الكم المتصل كالسطح والخط والجسم في مقابل الكم المنفصل وهو العدد .

(٧) س فكان اسم الكم معدوما . (٨) س أحد .

(٩) م ويظن . (١٠) س صناعة . (١١) س بالحقيقة .

(١٢) س كالتبدل . (١٣) م بمجد . (١٤) س جنس .

(١٥) م بتخييل . (١٦) س كالأشكال . (١٧) س أحد .

من جهة حال الأضعاف، ويقوم على العد من جهة حال الأجزاء. فيكون قد قام على كل واحد <sup>(١)</sup> من جهة تخصه، وصعب إقامته نحو يعمهما <sup>(٢)</sup> جميعا. وأيضا لأن تخيل العدد والمقدار بالتشكيل والتقريب من الوهم أسهل من تخيل <sup>(٣)</sup> الكم. ولهذا السبب يوضع لكم بحث <sup>(٤)</sup> يخصه كما وضع لأنواعه، بل لم ينسب إلى المقدار — من جهة ما هو مقدار — مباحث كثيرة، بل خص أكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة، إذ كانت نسبة الأحكام إلى <sup>(٥)</sup> النوعيات من الخط والسطح والجسم أسهل من نسبتها إلى المقدار المطلق بحكم القياس إلى التخيل.

فهذا وجه وقوع سبب هذا الخلط <sup>(٦)</sup> من قبل الضرورة؛ وأما كيفية وقوعه من جهة الغلط: وذلك أن ينظر الإنسان أول نظرة في آحاد معنى عام كثلث مثلث من أنواع المثلث العام من غير أن يحس كيفية الوجه في استيفائها كلها، فإن <sup>(٧)</sup> كان استوفائها كلها لم يحس باستيفائها كلها، فيبين في كل واحد <sup>(٨)</sup> منها أمرا يبرهان عام أو برهان <sup>(٩)</sup> خاص لكل واحد. وله أن يتدبّر فيبين ذلك في المثلث المطلق لأنه <sup>(١٠)</sup> له أولا، إلا أن الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات. فحينئذ كيف يمكنه أن ينتقل إلى المثلث المطلق إلا أن يعمل على الاستقراء المغالطي، وهو أن ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة — أو غير متحقق استيفائها — إلى الكلّي. فإن هذا ليس مغالطة في الجدل، وهو مغالطة في البرهان: لأنه لا يلزم من وجود أي حكم كان في جزئيات شيء لم يشعر باستيفائها يقينا أن نحكم بالحكم اليقين <sup>(١١)</sup> على الكل. وأما الحكم الإقناعي الشبيه باليقين، فقد يجوز أن يحكم به. ولذلك <sup>(١٢)</sup> ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان: لأن هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه <sup>(١٣)</sup> لاشئ الذي هو المثلث المطلق. ألم يكن يتيقن استيفاء <sup>(١٤)</sup> الأقسام التيّقن الذي لو كان حصل له كان له بعد أن ينقل الحكم إلى المثلث المطلق الذي الحكم له أولى وعليه كلّي؟ وإذا لم يتبينه لذلك، حسب أن الحكم أولى لتلك الجزئيات، وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب. ومن أراد ألا يضل في معرفة أن الحكم أولى، فيجب إذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع

(٣) م ٦ م تخيل.

(٢) م يعمها.

(١) م ساقطة.

(٦) م ٦ م الغلط.

(٥) م في.

(٤) م ساقطة.

(٩) م يبرهان.

(٨) م أحد.

(٧) م أو إن.

(١٢) م وكذلك.

(١١) م اليقيني.

(١٠) ب لأن له.

(١٤) م باستيفاء.

(١٣) م يبينه.

جملة المعاني إلا واحدا منها ؛ وببديل ذلك الواحد دائما : فإِذا أثبتت وبطلت البواق ؛ ثبت الحكم ، وإذا <sup>(١)</sup> ارتفع وإن بقيت البواق — لو أمكن ذلك — ارتفع الحكم . فالحكم له أولا . مثال هذا : مثلث متساوي الساقين من نحاس ؛ وهو أيضا شكل . فإذا رَفَعَتْ تساوى الساقين وكونه من نحاس ؛ وأثبتَّ المثلث ؛ وجدت كون ثلاث زوايا منه كقائمتين <sup>(٢)</sup> ثابتا . ولو أمكن أن يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث ، كان الحكم ثابتا . ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى . ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل ، لم يبقى هذا الحكم . فمن جانب <sup>(٣)</sup> تساوى الساقين وكونه من نحاس ، تجد الحكم ثابتا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث . ومن جانب الشكل ؛ تجد الحكم مرتفعا مع وضع الأمرين ورفع المثلث . فيجتمع من الامتناعين أن الحكم كلى للمثلث لاغير .

(١) من وإن .

(٢) من مساوية لقائمتين .

(٣) من جهة .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

### في تحقيق ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها<sup>(٢)</sup>

ثم إن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية ، وذلك إذا كانت على <sup>(٣)</sup> مطلوبات ضرورية . قيل : لأن ما يكتسب بوسط ما يجوز أن يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير . بل النتيجة الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها إمكان تغير .

والأمور الضرورية <sup>(٤)</sup> على وجهين : أمور ضرورية <sup>(٥)</sup> في اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة ، وهذه لوازم خارجة . وقد أومحنا قبل أنها <sup>(٥)</sup> لاتنفع في كسب العلم اليقيني ؛ وضرورية <sup>(٦)</sup> في الجوهر والطبيعة ، وهي الأمور الموجودة بذاتها .

أما الداخلة في حدّ الموضوع فهي ضرورية للوضوع في جوهره . وأما <sup>(٧)</sup> التي الموضوع داخل في حدها ، فالموضوع لها ضروري في الجوهر ، وهي ضرورية للوضوع في اللزوم أيضا : إما على الإطلاق وإما على المقابلة . والتي على المقابلة ، فالماخوذ منها في البرهان ما كان ضروري للزوم للنوع الواحد . فإن كان ممّا يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع ، فليس داخلا في البرهان على الأمر الضروري من حيث ماهو ضروري .

وأما كيف ترتب هذه ليكون منها العلم اليقين فنقله بعد .

قالوا : وكل قول ينتج به أمر ضروري وليس ضروريا <sup>(٨)</sup> فإن للعائد أن يقول إن الملزوم الذي وضعته ليس دائم الوجود ، فما يلزمه ليس بدائم الوجود ، إذ لا يجب أن يكون دائم الوجود . فإن كان إبطال النتيجة المدّعاة أنها ضرورية يكون بهذه السبيل ، فإن <sup>(٩)</sup> استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بالأمر يكون فيها هذا المطن .

(١) م/ب ساقطة .

(٢) من ومناسبتها .

(٣) من ساقطة .

(٤-٥) ساقطة في م .

(٥) من أنه .

(٦) أي وأمر ضرورية .

(٧) من ساقطة .

(٨) أي وليس ذلك القول ضروريا .

(٩) م/ب فإذن .

فَتَبَيَّنَ من هذا أن الذين يقتصرون في أخذ المبادئ على أن تكون صادقة في نفسها، أو مقبولة: أى معترفاً<sup>(١)</sup> بها عند قوم أو إمام، أو مشهورة: أى يعترف بها كافة الناس وترها، من غير أن تكون أولية الصديق — وربما كانت غير صادقة كما نعرفه في "كتاب (٢) الجدل"، فقد يضلون السبيل: فإن استعمل المقبولات والمشهورات وأمثالها في طاب اليقين مغالطة أو غلط وبلاهة: إذ يمكن أن تكون كاذبة. وأما الصادقات فإذا لم تكن مناسبة للجنس الذى فيه النظر، وكانت خارجية غريبة، لاتين شيئاً من الجهة التى يمثلها يقع اليقين العلمى<sup>(٣)</sup> وإن كان يقع بها يقيناً ما لأنها لاتدل على الملل: إذ الملل مناسبة لشيء. وإنما تعطى صدق النتيجة فقط<sup>(٤)</sup>، لاضرورة صدقها أو<sup>(٥)</sup> لمية صدقها.

وليس كل حق مناسباً<sup>(٦)</sup> وخصوصاً إذا لم يكن ضرورياً: فإنه إذا كان الأوسط غير ذاتي وغير ضرورى للأصغر، فلا يخلو إما أن يكون الأكبر ضرورياً أو<sup>(٧)</sup> غير ضرورى. فإن لم يكن ضرورياً<sup>(٨)</sup> كان اليقين بنسبته إلى الأصغر غير ثابت؛ فلم يكن يقينا محضاً، إلا أن يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن، لا من جهة ما هو موجود بالضرورة. وإن كان ضرورياً فإنما هو ضرورى في نفسه ليس ضرورياً عند القياس عليه، لأنه يمكن أن يزول الحد الأوسط عن الأصغر لأنه غير ضرورى له. فحينئذ لا يبقى الشيء الذى كان علم بتوسطه فيزول حينئذ الظن والشيء موجود في نفسه. فإننا<sup>(٩)</sup> إذا علمنا أن هذا الإنسان حيوان لأنه يمشى وكل ماش حيوان، فإذا لم يمش بطل عنا العلم الذى اكتسب بتوسط المشى، فلم ندر حينئذ أنه حيوان أو ليس بحيوان. والأمر في نفسه باق.

فإن قال قائل<sup>(١٠)</sup> إن هذا اليقين لا يزول وإن زال الحد الأوسط: لأن قولنا كل ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بأنه ماش وقتنا ما فهو حيوان<sup>(١١)</sup> دائماً — مادام ذاته الموضوع للشيء موجودة — فإن كل شيء موصوف بأنه ماش فهو حيوان<sup>(١٢)</sup> يقينا وإن لم يمش — على ما علم في "كتاب

(١) م ٦ ب ٦ س معترف . (٢) س باب . (٣) ب ١١ ل .

(٤) س فقد . (٥) س ولا . (٦) أى مناسباً للنتيجة المطلوبة: ومعنى

مناسب للنتيجة أن يكون المحمول صادقا على جنس بعينه . فارق ٧١ ب ٢٣ ٦ ٧٤ ب ٢٥ ٦ ٧٥ ب ٣٥ من أرسطو .

(٧-٧) م ساقط . (٨) م فأما .

(٩) ب ساقطه . (١٠-١٠) س ساقط .

القياس “، فتكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية : لأن حمل الحيوان على كل موصوف بأنه يمشى — ولو مشى وقتاً ما — ضرورى ، والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم .

فالجواب عن هذا إنما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة إلى قياس برهانى، لولا ذلك لم يفد اليقين . وذلك لأن الكبرى الضرورية المأخوذ ضرورتها على نحو ضرورة “كتاب القياس“، لا على نحو ضرورة “كتاب البرهان“ — وهى <sup>(١)</sup> قولنا كل ماش بالضرورة حيوان <sup>(٢)</sup> — حقيقها أن كل شئ من شأنه أن يمشى فهو حيوان بالضرورة . فلا يخلو إما أن يكون عُرف بالعللة أن كل ما من شأنه أن يمشى فهو حيوان، أو لم يكن عُرف بالعللة . فإن <sup>(٣)</sup> كان لم يعرف <sup>(٣)</sup> بالعللة واللية لم يكن اليقين ثابتاً حقيقياً كلياً على ما أوضحناه قبل . وإن كان عُرف، فإنما اكتسب اليقين بقياس العلة . وهذا المشى يكاد أن يكون من الأعراض الذاتية للإنسان من وجه، وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل في الأبواب المتقدمة . فيكون إنما ( ١١٠٩ ) صار هذا القول برهاناً لأن الأوسط فيه عرض ذاتى — وهو المشى .

ثم إن تحقيق حال المقدمتين إذا عُرِفنا باليقين يرجع بالمقدمتين في القوة إلى مقدمتين كبراهما ضرورية : وذلك لأن قولنا “كل واحد مما يمشى وقتاً ما فهو حيوان بالضرورة“ قوته قوة قولنا “كل ما من شأنه أن يمشى ويمكن أن يمشى ويصح أن يمشى فإنه حيوان بالضرورة“ . وقولنا “كل إنسان يمشى“ فإنه في قوة قولنا “كل إنسان يصح أن يمشى“ ومتى صدق صدق هذا معه .

وإذا <sup>(٤)</sup> كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعللة حتى صح اليقين بها ، وكان <sup>(٥)</sup> قولنا “كل ما شأنه أن يمشى فهو حيوان“ قولاً يقيناً معلوما بعلمته ، وكان الأوسط عارضاً ذاتياً للمحدد باعتبارين، كان القياس برهانياً، وكان كأنك تقول : كل إنسان يمكن أن يمشى ويصح أن يمشى ، وكل ما أمكن أن يمشى وصح أن يمشى فهو حيوان . فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس ، أنتج يقيناً وليس يضر في ذلك ألا يكون <sup>(٦)</sup> هو هذا القياس بعينه بالفعل ، فإنه ليس اليقين . إنما جاء من كونه بالفعل هكذا . بل لو لم يكن إلا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين ، بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ، ولو لم يكن في قوته <sup>(٧)</sup> ذلك استحالة وقوع اليقين به <sup>(٨)</sup> .

(٣-٣) ساقط في س .

(٢) س + بهذا اليقين .

(١) س وهو .

(٥) س فكان .

(٤) س فإذا .

(٨) س ساقطة

(٦) س وليس يضر ذلك في ألا يكون الخ . (٧) س قوة .

وكما أنه قد كان يمكن أن تنتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة ، فكذلك قد يمكن أن تنتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية . وكما أن النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين (١) القياس بل من جهة (١) أنها كانت بذاتها صادقة ، وأن من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتیجتها ولو بالعرض ، كذلك النتيجة الضرورية هاهنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس ، بل من جهة أنها بذاتها ضرورية ، وفي قوة الحدود أن تغلب على نحو نتیجتها ضرورية (٢) .

وكما أن هناك قد يُشكَّ متى أُحسَّ بكذب المقدمات ، فلا ندري أن النتيجة (٣) صادقة أو كاذبة — وإن كانت صادقة في نفسها — مالم يُعلم صدقها في نفسها بوجه آخر ، كذلك هاهنا نشك فلا ندري هل النتيجة ضرورية (٤) أو غير ضرورية (٤) مالم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها ، أو لا يلوح عنها بل عن مقدمات أخرى .

وكما أن هناك لم يكن يمكن أن تنتج كاذبة عن صادق ، كذلك هاهنا لا يمكن لإنتاج غير ضرورية ونسبتا (٥) الحد الأوسط ضروريان .

والمقدمات المرضية وإن كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة . وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة (٦) : فإن كل قياس ينتج بالضرورة ، وليس كل قياس ينتج ضروريا . وإذا كان القول (٧) متبعا بالضرورة ، فإن (٨) لم ينتج ضروريا فإنه لا يعمرى عن فائدة ، بل لا بد من أن يتبعه فائدتان : إحداهما العلم بوجود شيء ، وإلا لم يكن يقينا فإننا (٩) نجعل سببه . ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني ، كما أنه فرق بين أن يعرف أن كذا كذا وأن يعرف لم كذا كذا . وهذا وإن لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان : لأن الشيء إذا ثبت دخوله في الوجود لم يقصر البرهان عنه أو (١٠) يكشف من كنهه لئنه . والثاني إلزام الخصم والمخاطب عندما سمح بتسليم المقدمة . وهذا بعيد عن مأخذ البرهان ، لأن البرهان

(١-١) س ساقط . (٢) ب قياس ضرورية . والظاهر أنها ضرورية أى ضرورة اللزوم .

(٣) س + فيها . (٤-٤) ساقط في س .

(٥) أى لا يمكن إنتاج غير ضرورية عن نسب ضرورية . (٦) ما ينتج بالضرورة أى ما تلزم

نتيجته عن مقدماته لزوما منطقيا ضروريا ، وما ينتج ضروريا أن ينتج نتيجة ضرورية .

(٧) يريد بالقول هنا مقدمات مؤلفة على نحو خاص كالقياس مثلا . (٨) س وإن .

(٩) س فإنها . (١٠) معناها إلى أن .

لا يتوقف على تسليم الخصم للقضية ، بل على تسليم الحق إياها وأن تكون ضرورية . ولا تكون  
ضرورية على النحو المأخوذ في البرهان إلا أن تكون محمولاتها ، مع ضرورتها ، ذاتية على أحد وجهي  
الذاتي : فإن الضروريات الخاصة بكل جنس هي إما أجناسها وفصولها ، وإما عوارضها الذاتية .  
وما سوى ذلك فهي إما ضروريات غريبة ، وإما غير ضروريات بل أعراض مطلقة ، ولا يعلم  
منها <sup>(١)</sup> لمية شئ\* ألينة . فإذا <sup>(٢)</sup> كان الأوسط للـصغر ذاتيا ، والأكبر للـوسط ذاتيا ، لم يمكن أن  
ينتقل من علم إلى علم آخر . بل يبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصة  
بالهندسة ، والعدييات بالعدد . ولم يدخل في <sup>(٣)</sup> شئ\* من العلوم بيان منقول <sup>(٤)</sup> أو بيان غريب  
إلا فيما يشتركان فيه — وسنوضح هذا بعد — فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة .

---

(١) من ساقطة .

(٢) من وإذا .

(٣) من ساقطة .

(٤) ب منقول .



## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلهـا واقتـران<sup>(٢)</sup> مبادئها ومساـئلهـا  
في حدودها المحمـولة

نقول<sup>(٣)</sup> إن لكل واحد من الصناعات — وخصوصاً النظرية — مبادئ وموضوعات ومساـئلهـا . والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة : إما لوضوحها ، وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن<sup>(٤)</sup> فيها<sup>(٥)</sup> وإنما تبرهن في علم فوقها ، وإما لدنو شأنها<sup>(٦)</sup> عن أن تبرهن في ذلك العلم ، بل في علم دونه ، وهذا قليل .

والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها ، والعوارض الذاتية لها . والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعه أو عوارضه ، وهي مشكوك فيها فيستبرأ<sup>(٧)</sup> حالها في ذلك العلم .

فالمبادئ منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان . وكأن الغرض فيما عليه البرهان الأعراض الذاتية ، والذي لأجله ذلك<sup>(٨)</sup> هو الموضوع ، والذي منه ( هو ) المبادئ .

ونقول : إن المبادئ على وجهين : إما مباد خاصة بعلمٍ مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي ، واعتقاد إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي . وإما مباد عامة وهي على قسمين : إما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا " كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب " ، وإما عامة لعدة علوم مثل قولنا " الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية " : فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة<sup>(٩)</sup> وعلم اللغون وغير ذلك ، ثم لا يتعدى ماله

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) ب ٦ م واقتـران . (٣) م و قول .

(٤) م تبرهن . (٥) م فيه . (٦) م منزتها .

(٧) م فيستين . (٨) م ساقطة .

(٩) م الهندسة وهو خطأ لأنها ذكرت قبل .

تقديرًا<sup>(١)</sup> : فإن هذه الأشياء هي المساويات<sup>(٢)</sup> في الكليات وذواتها<sup>(٣)</sup> لا غير : فإن المساواة لا تقال لغير ما هو كم أو ذوكم إلا باشتراك<sup>(٤)</sup> .

والمبادئ الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة أو أنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها أو عوارضها الخاصة<sup>(٥)</sup> فهي المبادئ الخاصة بالصناعة - كانت محولاتها خاصة بالموضوع أو غير خاصة به<sup>(٦)</sup> بل بمنحسه ، مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد ، وإن كان استعمالها في الصناعة يخصصها بها : لأن المساوى في الهندسة مساوى<sup>(٧)</sup> مقدار ، وفي العدد مساوى عدد ، وكلاهما خاص بالصناعة . والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلق على ذلك الوجه بعينه : فإن المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ، ولا المضادة أيضًا خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر . ولكن إن كان شئ مما هو من الأعراض الذاتية محولاً على موضوع العلم أنوع موضوعه أو جزء موضوعه في المبادئ ، كانت المبادئ خاصة كقولنا<sup>(٨)</sup> " كل عدد زوج متقسم بمساوين " ، فالمتقسم بمساوين خاص بنجنس موضوع الزوج . وإن قلنا<sup>(٩)</sup> " كل عدد ينقسم بمساوين فهو زوج " ، كان<sup>(١٠)</sup> المحمول خاصاً بنفس الموضوع . وأما<sup>(١١)</sup> إذا كان الموضوع في المبدأ خارجاً عن موضوع الصناعة أو أعم منه ؛ فهو مبدأ غير خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين : إما بالقوة وإما بالفعل . وإذا<sup>(١٢)</sup> استعملت بالقوة لم تستعمل<sup>(١٣)</sup> على أنها مقدمة وجزء قياس ؛ بل استعملت<sup>(١٤)</sup> قوتها فقط فقليل<sup>(١٥)</sup> إن لم يكن كذا - فمقابلها - وهو كذا - حق ؛ ولا يقال لأن كل شئ إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب : لأن هذا مشهور مستغنى عنه إلا عند تبكيك المغالطين والمناكرين . وإذا استعملت بالفعل خصصت<sup>(١٦)</sup> إما في جزءها مما كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسى " كل مقدار إما مشارك وإما مباين " . فقد خصصنا الشئ بالمقدار ، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين . وأما في الموضوع فكقولنا المقدمة العامة : وهي كقولنا<sup>(١٧)</sup> " كل الأشياء

(١) أى ماله مقدار أو كم .

(٢) س هي المساواة . (٣) م وذووها . (٤) م بالاشتراك .

(٥) م كآب الخاصة . (٦) س ساقطة . (٧) س مساو .

(٨) س وكان . (٩) س فأما .

(١٠) س فإذا استعملناها . (١١) س فهي لا تستعمل . (١٢) س بل إنما تستعمل .

(١٣) س حتى يقال . (١٤) س واستعمالها بالفعل هو أن تخصص . (١٥) س قولنا .

المساوية لشيء واحد متساوية“ إلى أن ”كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية“ .  
نخلصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله . وهذا على الاعتبار<sup>(١)</sup> الذي مضى لنا أيضا .

ونقول أيضا إن المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين : إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كله ، أو بحسب مسألة أو مسائل .

ونقول إنه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب . وقد [١٠١ب] يكون غير مفرد ؛ بل تكون في الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك في شيء تتأحد به ، وذلك على وجوه :  
فإنها إما أن تشترك في جنس هو الشيء المتحد به ، اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس تتحد به وهو المقدار . أو تشترك في مناسبة متصلة بينها<sup>(٢)</sup> اشتراك النقطة والخط والسطح والجسم ؛ فإن نسبة الأول منها إلى الثاني كنسبه الثاني<sup>(٣)</sup> إلى الثالث والثالث إلى الرابع . وإما أن تشترك في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب — أعني الأركان والمزاجات والأخلاط والأعضاء والقوى والأفعال — إن أخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء موضوع واحد ، فإنها تشترك في نسبتها إلى الصحة ؛ وموضوعات العلم الخلق في نسبتها إلى العادة<sup>(٤)</sup> . وإما أن تشترك في مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام ، فإنها تشترك في نسبتها إلى مبدأ واحد إما طاعة الشريعة أو كونها إلهية .

وأياها فإن موضوع العلم إما أن يكون قد أخذ على الإطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى ، ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب . وإما أن يكون قد أخذ لا على الإطلاق ، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلا ينوعه ، ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الأكر المتحركة .

و”المسألة“ إما بسيطة محلية ؛ وإما مركبة شرطية . والمركب يتبع البسيط فيما نوره فنقول :  
كل مسألة بسيطة فهي منقسمة إلى محمول وموضوع . فلنتأمل أولا جهة الموضوع فنقول : إن الموضوع<sup>(٥)</sup> في المسألة انحصار بعلم ما إما أن يكون داخلا في جملة موضوعه<sup>(٦)</sup> أو كائنا من جملة الأعراض الذاتية له . والداخل في جملة موضوعه إما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع

(٣) س كاللاني .

(٢) م ك ب بينها .

(١) س اعتبار .

(٥) فنقول إن الموضوع ساقط في م .

(٤) س الخلق والعادة .

(٦) أي موضوع ذلك العلم انحصار .

أو كثير الموضوع مثل قولنا: هل الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية له؟ وذلك في مسائل العلم الطبيعي؛ وإما نوع له كقولنا: هل الهواء المحبوس في الماء يندفع إلى فوق بالطبع أو للانضغاط<sup>(١)</sup> القاسر؛ وهل الغضب مبدؤه الدماغ أو القلب؟ والكائنة من أعراضه: فإما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا: هل الحركة كذا مضادة لحركة كذا؟ أو عرض ذاتي لأنواع موضوعه كقولنا: هل الإضاءة الحسية مسخنة، أو عرض ذاتي لعارض ذاتي له كقولنا: هل الزمان بعد السكون؟ فإن الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم، أو عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا: هل إبطاء الحركة هو لتخلل سكون؟ فإن الإبطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض: فإن بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطئ ألبتة.

ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول: إن المحمول في المسألة على أنها مجهولة الإنية وتطلب فيها الإنية، لا التي هي مجهولة الية<sup>(٢)</sup> وتطلب فيها الية دون الإنية، لا يجوز أن يكون طبيعة جنس أو فصل، أو شيئا مجتمعاً منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة. فإن المحمولات الذاتية التي تؤخذ في حد الشيء يجب أن تكون بينة الوجود للشيء إذا تحقق<sup>(٣)</sup> الشيء كما قد علمت؛ وإن كان يمكن في بعضها أن تبين بحد أوسط: لكن ليس كل بيان بحد أوسط فهو قياس؛ فإن الأوليات قد يمكن أن تبين بوجه ما بحد أوسط، مثل<sup>(٤)</sup> أن يجعل الحد الأوسط حد المحمول أو رسمه<sup>(٥)</sup>، أو يجعل الأوسط كذلك للأصغر، فيوسط بين الموضوع وبين المحمول. وليس مثل ذلك قياساً عند التحقيق: فإن القياس إنما يكون قياساً على الإثبات والإبانة إذا كان على خفي الثبات؛ ويكون قياساً على اللام إذا كان على خفي<sup>(٦)</sup> اللام. وقد يجتمعان وقد يفتقان. وأما طلب أن هذا المحمول هل هو حد أو جنس أو فصل، فهو مما يجوز أن يكون مطلوباً: لأن كون الشيء طبيعة ما وكونه جنساً ما أو فصلاً لشيء أمران مختلفان. فإن الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما؛ ومن جهة أخرى، وبالقياس إلى الإنسان، هو فصل جنس. فيشبه أن يكون إنما يشكل في مثل هذا أنه هل هو جنس للإنسان أو ليس بجنس، أو هل هو فصل له أو لجنسه أو ليس. ولا يشكل أنه هل هو للإنسان موجود من جهة ما هو معنى ما من شأنه أن يكون جنساً أو فصل جنس إذا اعتبر له اعتبار العموم.

(١) س أو الانضغاط . (٢) هذه قراءة س أمام هـ فترآن الإنية . (٣) س حقي .

(٤) م هـ ب مثال . (٥) أي تعريف المحمول بالحد أو الرسم .

وقد ينبه أيضا على وجود أمثال هذه المحولات المقومة الذاتيات ببيان ما ، من ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادئ الأولية . وأيضا قد يبرهن على وجودها لشيء ما إذا كان عُرفَ بهوارضه ولم يكن تحقق جوهره : فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب إلى شيء ، أوله قيل أو انفعال ولم يكن عُرف ذاته : مثل أنا نطلب هل النفس جوهر أو ليس بجوهر ؛ والجوهر جنس النفس . ولكن إنما نطلب هذا إذا لم تكن بعد عرفنا النفس بذاتها ، ولكن عرفناها من جهة ما هي مضانة إلى البدن وكمال ما له ، وتصدر عنها الأفعال الحيوية . وبالجملية إذا عرفناها من جهة أنها شيء هو كمال كذا ومبدأ لكذا فقط ؛ فنكون بعد ما عرفنا<sup>(١)</sup> ذاتها ، فلا نكون عرفنا ذاتها ووضعناها<sup>(٢)</sup> ثم طلبنا حل جنسها عليها . فإذا لم تكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حمل أمر آخر عليها — ذلك الأمر جنس لذاتها — لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية ؛ بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له . وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا نكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب ، بل عندنا منهما اسم فقط : كما نطلب هل الصورة جوهر أم لا : فإنا إذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر ، وعرفنا<sup>(٣)</sup> أنه الموجود لا في موضوع ، وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع ، وعرفنا ما الصورة — فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة<sup>(٤)</sup> ، بل تتقوم بها ، وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات ؛ أو قابل<sup>(٥)</sup> متقوم دون الهيئة التي فيها<sup>(٦)</sup> ، وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف<sup>(٧)</sup> بدلها ؛ أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الأمر الذي هو مادة أو قابل — عرفنا أن الصورة جوهر ولم نحتاج إلى وسط . ولكن إذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال ، أخذنا نحتاج ونقيس من غير حاجة إلى القياس .

بل المطلوبات والمسائل إذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة ، كانت محولاتها من أعراضها الذاتية ، وأجناس أعراضها وفصول أعراضها وأعراض أعراضها . فإن كانت موضوعاتها من أعراضها الذاتية ، جاز أن تكون محولاتها من جنس الموضوع ومن<sup>(٨)</sup> أنواعه وفصوله وأعراضه وأعراض أعراضه وأجناس أعراض أخرى وفصولها وما يجري مجراها . وقد تكون محولات الصنفين من الموضوعات

(١) أى لم نعرف . (٢) من فرضناها . (٣) م الوار ساقطه .  
(٤) لا تقوم دونها تلك المادة أى لا تتقوم بدونها . (٥) أى كل قابل .  
(٦) في المخطوطات فيها . (٧) م يختلف . (٨) م ساقطة .

عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد ، وعوارض ذاتية لما هو شبيهه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي : فإن القوة والفعل من العوارض الخاصة<sup>(١)</sup> بالموجود<sup>(٢)</sup> . والمضادة أيضا إذا استعملت في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه<sup>(٣)</sup> . وإنما<sup>(٤)</sup> لا تكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لأن موضوعات العلم الرياضي إما غير متحركة وإما متشابهة الحركة لا مضادة فيها ، وإن لم تتفق حركاتها من كل جهة . وأما موضوعات العلم الطبيعي فهيئة للتغير<sup>(٥)</sup> بين الأضداد .

فأما إذا كان المطلوب هو<sup>(٦)</sup> الية دون الإنية فيصالح أن يجعل مقوم ما حدا أوسط يبين به مقوم آخر إذا كان الأوسط علة لوجود الأكبر له : إذ يكون الأكبر أولا للأوسط ، ونسبته<sup>(٧)</sup> تكون للأصغر : كالمدرِك فإنه أولا للناطق والحاس ثم للإنسان .

وأقول إن كل ما لم يصلح<sup>(٨)</sup> أن يكون محولا في المسائل البرهانية فلا يصلح أن يكون محولا في المقدمات البرهانية البتة سواء كانت مبادئ خاصة أو مبادئ عامة ، إلا الأجناس والفصول وما يشبهها فإنها<sup>(٩)</sup> يجوز أن تكون محمولة على أنواعها في المقدمات . فإنه يجوز أن يكون الأكبر جنسا للأوسط أو فصلا ، والأوسط عرضا ذاتيا للأصغر . ويكون<sup>(١٠)</sup> كما أن العرض يجوز أن يتبدأ فيطلب ، فكذلك يجوز أن يتبدأ فيطلب جنسه أو فصله . وأيضا يجوز أن يكون الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا ، والأكبر عرضا ذاتيا للأوسط . فمن هذه الجهة تدخل الأجناس والفصول في جملة المحمولات .

وإذا كان يمكن أن يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء أو لجنسه أوضح منه للشيء ، جاز أن<sup>(١١)</sup> يوسط الفصل أو الجنس . وكذلك لما كان يمكن أن يكون نوع العرض أعرف للشيء . أو المفصول بالعرض أعرف للشيء ، جاز أن يوسط هذا الأعرف . وأما أن يكون الأكبر مقوما

(١) م ك ب الخا صية . (٢) م الموجود . (٣) م لجنسه .

(٤) م إنما . (٥) م للتغير .

(٦) م هي . (٧) م وبسببه يكون وهو أدق .

(٨) لم ساقطه في . (٩) م ك ب فإنه . (١٠) م فيكون .

(١١) م جاز في .

للأصفر فليس يقع إلا [١٠٢] على الوجه المحدود . فإن طلب مطالب<sup>(١)</sup> وقال : لما كان من حق الجنس ألا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الأصفر ولا يعرف وجود جنسه ؟ فالجواب عن ذلك أن الجنس — كما علمت — ليس مما لا يحمل جملة على النوع وجها من وجوه الحمل ألبته ، بل ما لم يخطر معناه بالبال ، ومعنى النوع بالبال ، ولم<sup>(٢)</sup> يراع ألبته النسبة بينهم في هذه الحال ، أمكن أن يغيب عن الذهن . فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس . ويجوز<sup>(٣)</sup> أن يخطر النوع بالبال محولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل ؛ لكنه إذا أخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع . فإن فوض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه ، لم يخطر الجنس بالبال ألبته<sup>(٤)</sup> . وذلك أولى : فإن المخطر إياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال<sup>(٤)</sup> . فكيف إذا لم يخطر ألبته ؟

---

(١) بكم طالب .

(٢) من ساقطه .

(٣) من فيجوز .

(٤-٤) ساقط من .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

### في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

نقول إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها . وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات وإما اختلاف موضوع<sup>(٢)</sup> . ولنفصل أقسام الوجه الأول ونقول :

إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة — مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة، فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك — وإما مع مداخلة مثل أن يكون أحدهما يشارك الآخر في شيء . وهذا على وجهين : إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس، والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخادة بالنوع . وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الأخلاق : فإنهما يشتركان في قوى نفس الإنسان من جهة ما الإنسان حيوان ، ثم يختص الطب بالنظر في جسد الإنسان وأعضائه ، ويختص علم الأخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية .

وأما القسم الأول من هذين القسمين فإما أن يكون العام فيه عموم<sup>(٣)</sup> للخاص عموم الجنس أو عموم اللاوازم مثل عموم الواحد والموجود<sup>(٤)</sup> . ولنؤخر الآن هذا القسم . وأما الذي عموم<sup>(٥)</sup> فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات على أنها من المجسمات ، والمجسمات على أنها من المقادير . وأما الذي عموم<sup>(٥)</sup> فيه كالجنس لعرض النوع فنقل موضوع الطبيعي وموضوع الموسيقى : فإن موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي<sup>(٥)</sup> .

وهذا القسم نقسمه على قسمين : قسم يجعل الأخص من جملة الأعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . وقسم يفرد الأخص من الأعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . ولكن يجعله علما تحته .

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) س + واحد . (٣) س ساقطة .

(٤) باعتبار أنهما من موضوعات الفلسفة الأولى أو ما بعد الطبيعة كما سيأتي بيانه .

(٥) موضوع العلم الطبيعي الجسم من حيث وقوعه في الحركة والسكون وموضوع الموسيقى النغم . والنغم عرض من أعراض نوع من أنواع الجسم وهو الأوتار وأعضاء الصوت .



والسبب في هذا الانقسام هو أن الأخص إما أن يكون إنما صار أخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا ، فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال ، بل يتناول جميعه مطلقا : وذلك مثل المخروطات للهندسة . فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذى ينظر في الموضوع الأعم . وإما أن يكون نظره في الأخص ، وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ، فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا ، بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل ولواقعه ، مثل نظر الطبيب في بدن الإنسان : فإن ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط . وهذا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته . كما أن الطب ليس جزءا من العلم الطبيعى . بل علم موضوع تحته <sup>(١)</sup> .

وإما أن يكون الشيء الذى صار به أخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفًا ، ويعارض فينظر فيه من جهة ما صار به أخص وصنفًا ، ليجتأ أى عوارض ذاتية تلزمه . وهذا أيضا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته <sup>(٢)</sup> .

وبالجملة فإن أقسام الموضوعات المخصصة التى العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الأعم ، بل هو علم تحت ذلك العلم — أربعة :

أحدها أن يكون الشيء الذى صار به أخص عرضا من الأعراض اداتية معينة ، فينظر في اللواحق التى تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط . كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى : فإن الطب ينظر في بدن الإنسان وجزء من العلم الطبيعى ينظر أيضا في بدن الإنسان . نكن <sup>(٣)</sup> الجزء من العلم الطبيعى الذى ينظر في بدن الإنسان <sup>(٣)</sup> ينظر فيه على الإطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الإطلاق ، التى تعرض له من حيث هو إنسان ، لا من حيث شرط يقرب به . وأما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط . ويبحث عن عوارضه التى له من هذه الجهة .

والقسم الثانى أن يكون الشيء الذى به صار أخص من الأعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ، ولكنه مع هيئته في ذات الموضوع ، لانسبة مجردة . وقد أخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا

(١) يريد بهذا العلم الأخص الذى ليس نوعا للعلم الأعم بالرغم من أنه صار أخص بفصل مقوم .

(٢) مثل النظر في الكرات المتحركة فهو تحت النظر في الكرات إطلاقا ، والشيء الذى صار به الشيء أخص في هذا

المثال هو الحركة .

(٣-٣) صافى في م .

واحدا ، ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به ، مثل النظر في الأكر المتحركة تحت <sup>(١)</sup>النظر في المجسمات أو الهندسة .

والقسم الثالث أن يكون الشيء الذي به صار أخص من الأعم عارضا غريبا وليس هيئة في <sup>(٢)</sup>ذاته ولكن نسبة مجردة ، وقد أخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط <sup>(٣)</sup>مقتنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية . وهي لذلك ليست من الهندسة ، بل تحت الهندسة .

وهذه الأقسام الثلاثة تشترك في أن الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الأعلى من العالمين فيحمل موضوع الأعلى عليه .

والقسم الرابع ألا يكون الأخص يحمل عليه الأعم ، بل هو عارض لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي : فإنها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع موضوع العلم الطبيعي . ومع ذلك فقد أخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها أمر غريب منها ومن جنسها — وهو العدد — فطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها ، لا من جهة ذاتها . وذلك كالافتاق والاختلاف المطلوب في النغم . فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي في جملة موضوعه <sup>(٤)</sup> بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به . وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب . وإنما قلنا "لا من جهة ذاتها" لأن النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الأعم أو عوارض عوارض أنواعه . وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحتته .

والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله — أعني القسم الذي جعلنا مثاله <sup>(٥)</sup> الأكر المتحركة أن ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به ، بل تحت العلم الذي ينظر في العالم لموضوعه : إذ علم الأكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات ، بل تحت الهندسة . وأما هذا

(١) س فإنه تحت .

(٢) م هي .

(٣) يشير إلى الخطوط المقروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر ، والخطوط في مخروط ما نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة .

(٤) م له .

(٥) س موضوعه في جملة .

فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به : لأن الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب<sup>(١)</sup>

وأما الذى عمومه عموم الموجود والواحد<sup>(٢)</sup> فلا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التى تحته<sup>(٣)</sup> جزءا من علمه : لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى . فلا العام يؤخذ حدا لخاص ولا بالعكس<sup>(٤)</sup> ؛ بل يجب أن تكون العلوم الجزئية ليست أجزاء منه . ولأن الموجود الواحد عامان لجميع الموضوعات ، فيجب أن تكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما . ولأنه لا موضوع أعم منهما فلا يجوز أن يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر . ولأن ما ليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض ، بل هو مبدأ لجميع الموجود المعلوم [١٠٢ب] ، فلا يجوز أن يكون النظر فيه فى علم من العلوم الجزئية ، ولا يجوز أن يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئى ، لأنه يقتضى نسبة إلى كل موجود . ولا هو موضوع العلم الكلى العام ، لأنه ليس أمرا كليا عاما . فيجب أن يكون العلم به جزءا من هذا العلم .

ولأننا قد وضعنا أن من مبادئ العلوم ما ليس بيننا بنفسه ، فيجب أن يبين فى علم آخر إما جزئى مثله أو أعم منه فنتمى لعمالة إلى أعم العلوم . فيجب أن تكون مبادئ سائر العلوم تصح فى هذا العلم . فذلك يكون كأن جميع العلوم تبرهن على قضايا شرطية متصلة : مثلا إنه<sup>(٥)</sup> إن كانت الدائرة موجودة فالثلث القلائى كذا ، أو المثلث القلائى موجود . فإذا صير إلى الفلسفة الأولى بين وجود المقدم فيبرهن أن المبدأ كالدائرة مثلا موجود . فحينئذ يتم برهان أن ما يتلوه موجود<sup>(٦)</sup> . فكان ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى<sup>(٧)</sup> .

والصناعات المشتركة فى موضوع هذا العلم ثلاثة : الفلسفة الأولى والجدل والسوفسطائية . والفلسفة الأولى تفارق الجدل والسوفسطائية فى الموضوع وفى مبدأ النظر ، وفى غاية النظر :

(١) من قوله وأما هذا إلى قوله الحساب مضطرب فى م ظاهر فيه خلط النسخ بين أسطر المخطوط .

(٢) وهو الذى قال فيه إن عمومه عموم اللوازم ويقصد به العلم الأعم .

(٣) وهى الموجودات الخاصة التى هى موضوعات العلوم الجزئية .

(٤) المقصود بالعام هنا "الموجود" أو "الواحد" اللذان هما فى موضوعات العلم الأعم ، وبخاص "المقدار"

مثلا ، فلا "الموجود" يؤخذ فى حد المقدار ولا المقدار يؤخذ فى حد الموجود .

(٥) م ٦ب أنه مثلا . (٦) أى قيم البرهان على وجود التالى .

(٧) س فكان علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى .

أما في الموضوع فلاّن الفلسفة الأولى إنما تنظر في العوارض الذاتية<sup>(١)</sup> للوجود والواحد ومبادئهما<sup>(٢)</sup> ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية . والجلدل والسفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع — كان ذاتيا أو غير ذاتي — ولا<sup>(٣)</sup> يقتصرولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود .

فالفلسفة الأولى أعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها . وهما<sup>(٤)</sup> أعم نظرا من العلوم<sup>(٥)</sup> الجزئية لأنهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيا كان<sup>(٦)</sup> أو معوجا، لكل بحسب صناعته .

وقد تفارقهما من جهة المبدأ : لأن الفلسفة الأولى إنما تأخذ مبادئها من المقدمات البرهانية اليقينية . وأما الجدل فبدؤه من المقدمات الذائعة المشهورة في الحقيقة . وأما السفسطائية فبدؤه من المقدمات المثبهة بالذائعة أو اليقينية من غير أن تكون كذلك في الحقيقة .

وقد تفارقهما من جهة : لأن الغاية في الفلسفة الأولى إصابة الحق اليقين بحسب مقدور الإنسان . وغاية الجدل الارتياض في الإثبات والنفي المشهور تدرجا إلى البرهان ونفعا للمدينة<sup>(٧)</sup> . وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل . وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع ، والذي بحسب المعاملة فإن يكون الإلزام واجبا مما يتسلم ، وإن لم يكن اللازم حقا ولا صوابا . وأما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود .

وغاية السفسطائية الترائى بالحكمة والقهر بالباطل .

واعلم أن اختلاف العلوم المتفقه في موضوع واحد يكون على وجهين : فإنه إما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل ما<sup>(٨)</sup> أن "الإنسان" قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الإطلاق وقد ينظر فيه الطب — وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لاعلى الإطلاق ، بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض . وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها، مثل أن جسم العالم لو جرم الفلك

(١) س ساقطة .

(٢) س ومبادئها .

(٣) س فلا .

(٤) أى الجدل والسفسطائية .

(٥) س العلوم وهو خطأ .

(٦) س كان مستقيا .

(٧) س إلى المدينة .

(٨) س ساقطة .

ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا . ولكن جسم الكل هو موضوع للعلم <sup>(١)</sup> الطبيعي بشرط : وذلك الشرط هو أن له مبدأ حركة وسكون بالذات . وينظر فيه المنجم بشرط : وذلك الشرط أن له كما <sup>(٢)</sup> . وإنهما <sup>(٣)</sup> . وإن اشتراكا في البحث عن كرية <sup>(٤)</sup> تلك الجسم . فهذا يجعل نظره من جهة ماهو كم وله أحوال تلحق الكم . وذلك يجعل نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ حركته وسكونه على هيئة . ولا يجوز أن تكون هيئته التي يسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة في أجزائه ، فتكون في بعضه زاوية ولا تكون في بعضه زاوية : لأن القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل صورة متشابهة <sup>(٥)</sup> . وأما المهندس فيقول إن الفلك كرى لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا . فيكون الطبيعي <sup>(٦)</sup> إنما ينظر من جهة القوى التي فيه . والمهندس من جهة الكم الذي له . فيتفق <sup>(٧)</sup> في بعض المسائل أن يتفقا . لأن الموضوع واحد . وفي الأكثر يختلفان .

ونقول من رأس إن العلوم المشتركة إما أن تشترك في المبادئ وإما أن تشترك في الموضوعات وإما في المسائل . <sup>(٨)</sup> والمشاركة في المبادئ فلسنا نغنى بها المشاركة في المبادئ العامة لكل <sup>(٩)</sup> علم ، بل المشاركة في المبادئ التي تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

وتلك الشركة إما أن تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في المبدأ الذي ذكرناه . وإما أن يكون المبدأ للواحد منهما <sup>(١٠)</sup> أولا وللثاني بعده ، مثل أن الهندسة وعلم المناظر ، بل الحساب وعلم الموسيقى ، يشتركان في هذا المبدأ . لكن الهندسة أعم موضوعا من علم المناظر . فلذلك <sup>(١١)</sup> يكون لها <sup>(١٢)</sup> هذا المبدأ أولا . وبعدها <sup>(١٣)</sup> للمناظر . وكذلك حال الحساب من الموسيقى .

(١) م العلم . (٢) س كم .

(٣) س فإنهما . (٤) س كونه .

(٥) س لأن القوة الواحدة إنما تفعل في مادة واحدة فعلا وهيئة متشابهة .

(٦) أي العالم الطبيعي . (٧) أي فيحدث . (٨) س وأما .

(٩) س ساقطة . (١٠) س منها . (١١) س ولذلك .

(١٢) س له . (١٣) س وبعده .

وإما أن يكون ماهو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين : إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل ، وهذا يكون مبدأ حقيقيا . أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ<sup>(١)</sup> مبدأ للعلم<sup>(٢)</sup> الأعلى ، وهذا يكون مبدأ بالقياس إلينا<sup>(٣)</sup> . وإما أن يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص ، بل هما مثل الحساب والهندسة ، فتجعل مسائل أحدهما مبادئ لمسائل الآخر: فإن كثيرا من مبادئ المقالة العاشرة من "كتاب الاسطفسات" عديدة قد تبرهن عليها قبل في المقالات العددية . وهذا لا يمكن إذا لم يكن بين العلمين شركة في موضوع أو في جنس موضوع .

وأما الشركة في المسائل فهي أن يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا<sup>(٤)</sup> لموضوع واحد ، وإلا فلا شركة . وهذا أيضا لا يمكن أن يكون إلا مع اشتراك العلمين في الموضوع .

فإن الشركة الأولية الأصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث ، وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة . وهي ثلاثة :

إما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص كالطب والعلم الطبيعي ، والهندسة والمخروطات ، وسائر ما أشبه ذلك . وإما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر كالطب والأخلاق . وإما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا<sup>(٥)</sup> لذلك . كما أن جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي .

وإذا تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادئ والمسائل ، فيجب أن نتكلم في نقل البرهان .

(١) س ٦ م يوجد جواب غير منقوطة . (٢) س العلم .

(٣) أى بالقياس إلى من يستعين به في مسائل العلم الأعلى .

(٤) س محمولة . والمراد أن يكون الشيء المراد إثباته هو بعينه في المسألة المشتركة بين العلمين : وذلك مثل كرية الفلك المشتركة بين العلم الطبيعي وعلم الفلك : والمسألة التي هي محل الاشتراك هي "الفلك كروي" . ففكرى — وهي المطلوب محمول على موضوع واحد في العلمين — وهو الفلك .

(٥) س ساقطة .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزيئات تحت الكليات  
وكذلك تناول الحد

نقل<sup>(٢)</sup> البرهان يقال على وجهين : فيقال أحدهما على أن يكون شيء<sup>(٣)</sup> مأخوذاً مقدمة في علم ويكون برهانه في علم آخر، فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه إلى ذاك العلم، أى يحال به على العلم. ويقال على وجه آخر وهو أى يكون<sup>(٤)</sup> شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الأوسط من علم آخر. فتكون أجزاء القياس - وهى الحدود - صالحة للوقوع<sup>(٥)</sup> في العلمين، كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك. وكذلك البراهين التى تقوم على الأعداد التى في علم التأليف<sup>(٦)</sup> وإن كان الداعى إلى هذا لاشئ من<sup>(٧)</sup> نفس الأمور، بل ضرورة ما على ماستبينه بعد.

ونحن نغنى هاهنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثانى : وذلك لا يمكن إلا أن يكون أحد العلمين تحت الآخر. وبالجمله يجب<sup>(٨)</sup> أن يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في آثاره، إما على الإطلاق، وإما بوجه ما، وهذا الوجه هو أن أحدهما تحت الآخر. فحينئذ يجوز أن ينقل البرهان من العام إلى الخاص، فيكون العام يعطى العلة للخاص على ماستوضحه بعد.

وأما إذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الأخرى فيمكن أن يتفقا في القياس : فإنه إذا كان الحد الأوسط جنساً للأصغر أو فصلاً مقوماً<sup>(٩)</sup> أو شيئاً من هذه المقومات، والأكبر<sup>(١٠)</sup> عارضاً<sup>(١١)</sup>

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م قول إن قل الخ .

(٣) م أحدهما مثل أن يكون شيء، ويقال ساقطة .

(٤) م نقرأ "والثاني مثل أن يكون" الخ . (٥) م الوقوع .

(٦) أى التأليف الموسيق . (٧) م فى .

(٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة . (١٠) م الأكثر .

(١١) المراد بالعارض هنا المعنى الذى يرد على الشئ، فيتخصص به نوعاً أو صفاً كما يقال الإنسان عارض للجوان .

ذلك الجنس أو ذلك المقوم — [١٠٣] وهو المأخذ الأول من مأخذ البرهانيات — أو كان [١٠٣] الأوسط عارضا ذاتيا للأصغر ؛ والأكبر عارضا ذاتيا آخر أو جنس عارض أو فصله أو شيئا مقوماله — وهو المأخذ الثاني من البرهانيات — ليس غيرهما على ما أوضحنا — كان نحو النظر في العلمين واحدا . وإن لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا : بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما غير برهانيا في الآخر <sup>(١)</sup> ؛ أو يكون في كليهما غير برهانيا : إذ بينا أن البرهان لا يخلو عن أحد هذين المأخذين ، وأشبعتنا القول فيه .

ثم من المحال أن يتفق في أحد المأخذين علمان متباينا الموضوع أو متباينا نحو <sup>(٢)</sup> النظر في الموضوع . ولهذا السبب ليس للمهندس أن يبين هل الأضداد بها علم واحد أولا : فإن الأضداد ليست من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له أو لجنسه .

وإذا كان الأمر على ما حققناه فيجب أن نعلم <sup>(٣)</sup> أنه إنما ينقل <sup>(٤)</sup> البرهان من علم أعلى إلى علم تحته <sup>(٥)</sup> كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر ، والعديدية تستعمل في التأليف .

ويجب ألا يتفق بحثا علمين متباينين في الموضوعات والأعراض ؛ وألا يكون شيء من العلوم ينظر في الأعراض الغريبة ولا في الأعراض التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقيبح إذا استعملنا <sup>(٦)</sup> الشكل والخط ؛ والمقابلة إذا روعيت بين المستدير والمستقيم : فإن أمثال هذه وإن كانت تؤخذ بوجه ما في موضوعات الهندسة ، فليست تعرض لها بما هي هي ، بل هي عوارض خارجية <sup>(٧)</sup> قد تعرض لأشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة .

هذا : وقد قيل في التعليم الأول <sup>(٨)</sup> : لما كان يجب أن تكون مقدمات البرهان كلية حتى تكون يقينية لا تتغير بتغير الأمور الشخصية ، ووجب أن تكون نتائجها كذلك <sup>(٩)</sup> كلية ودائمة ، وجب ألا يكون برهان على الأشياء الجزئية الفاسدة ؛ بل على أحوالها قياس ما يدل على أن الأمر هكذا فقط : فإنه لا يمكن أن يدل على أنه يجب ألا يتغير . ولا أيضا بها علم إلا العلم الذي

---

(١) م الأجزاء وهو الخ . (٢) نحو أى جهة . (٣) م يعلم .  
 (٤) م ينقل . (٥) م ساقطة . (٦) م ساقطة في م .  
 (٧) م " فليست تعرض لها بما هي ، بل في عوارض خارجية الخ .  
 (٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة .



بطريق العرض . وأما اليقين فإنا يكون بالحكم الكلى الذى يعم الشخص وغيره ، ثم عرض بموافاق أن دخل هذا للشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا تقتضيه نفس ذلك الحكم ، ولا الشخص يقتضى دوامه تحته . فليس أحدهما يقتضى دوام النسبة مع الآخر . فإذا النسبة بينهما عارضة وقتا ما . والعلم إذن بالجزئى — أعنى الشخص — علم بالعرض . ولذلك إذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو فى الذاتيات : مثل أنه هل زيد حيوان ؟ فإنه إن مات أو فسد لم يكن حيوانا .

وقيل <sup>(١)</sup> فى التعليم الأول أيضا إنه إذا فرض <sup>(٢)</sup> على الفاسد برهان كانت إحدى المقدمتين غير كلية — وهى للصغرى — وفاسدة . أما فاسدة فلأن المقدمات لو كانت دائمة لكنت النتيجة دائمة ، فكان دائما يوصف الشخص الفاسد بالأكبر ولو بعد فساد . وهذا محال . وأما غير كلية فإن الكلية تنبئ وهذا <sup>(٣)</sup> الشخص قد فسد ، فكيف يمكن أن يحكم عليه بالكلية ؟ وإنما يبقى الكلى محمولا إياها ووقتاً <sup>(٤)</sup> . ومحال أن يكون برهاناً وليست المقدمتان كليتين ودائميتين . فإذا لابرهان على الفاسد . ولا قياس أيضا كليا ، بل قياسات فى وقت . وسنبين بعد أن كل حد فاما أن يكون مبدأ برهان أو تمام برهان أو نتيجة <sup>(٥)</sup> — أو يكون برهاناً متغيراً متقبلاً ؛ وتكون الأجزاء التى للحد مشتركة بين البرهان والحد . وإذا لابرهان عليها فلا حد لها . ثم الفاسدات إنما يفارق كل واحد منها إما شيئاً خارجاً عن نوعه ، أو شيئاً فى نوعه . فاما مفارقتها <sup>(٦)</sup> لما هو خارج عن نوعه فيجوز أن يكون بالمحمولات الذاتية . ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص ، بل بما له طبيعة النوع . وأما الأشياء التى فى نوعه فإنما يفارقها بأمور غير ذاتية ، بل بخواص له عرضية . ويمكن أن تكون مشاركاته فى نوعه بالقوة بلانهاية ، وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضى لازاتى ، فإن الأشياء التى تحت النوع الواحد متفق كلها فى الذاتيات .

فإذا لم يجز أن يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك فى نوعه الأقرب حداً يكون له بما هو شخص أصلاً ، لأنه إن ميز بقول <sup>(٧)</sup> كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ، ومن عرضيات غير محدودة . وأما القول الذى من الذاتيات الذى يفرقه <sup>(٨)</sup> لا من أشخاص نوعه ، بل من سائر الأنواع ، فليس له لأنه هذا الشخص ، بل لأن له طبيعة النوع . فالحد للشخص الفاسد أيضا بالعرض مثل البرهان .

(٣) س ويكون هذا .

(٢) س عرض .

(١) س قيل .

(٦) م مفارقة .

(٥) م ب نتيجة .

(٤) س سابقة .

(٨) س التى تفرقه .

(٧) م قول .

ولفائل أن يقول : إنكم قد أشرتكم في مقدمات البراهين أن تكون كلية لاحالة ؛ ونحن قد علمنا أن من مقدمات<sup>(١)</sup> البراهين ماهى جزئية — وذلك إذا كانت المطالب جزئية . والبرهان الجزئى وإن لم يكن فى شرف البرهان الكلى فإنه برهان يعطى اليقين والعلة، كما أن البرهان السالب وإن لم يكن فى شرف البرهان الموجب ، فإنه برهان يعطى اليقين والعلة فى كثير من الأوقات . فيكون الجواب .

إن "الكلى" يقال على وجهين : فيقال كلى لقياس الشخص المخصوص ؛ ويراد به أن الحكم فيه على كلى ، سواء كان على كله أو بعضه أو مهما بعد أن يكون الموضوع كليا . ويقال كلى لقياس الجزئى والمهملة ، ويراد به أن الحكم على موضوع كلى وعلى كله .

والمقدمة الجزئية غير الشخصية : فإن موضوعها كلى . والبعض أيضا الذى يختص بالحكم منها وإن لم يكن معينا فإنه فى الأكثر<sup>(٢)</sup> طبيعة كلية : كقولنا بعض الحيوان ناطق .

فإذن الوجه الذى اشتراطناه فى هذا الموضوع تدخل فيه المقدمة الجزئية ولا تدخل الشخصية .

وقيل فى التعليم الأول : ولأن<sup>(٣)</sup> الأشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها وتحد<sup>(٤)</sup> مثل كسوف القمر ، فخرى<sup>(٥)</sup> أن يشك شك أنه كيف وقع لها مع فسادها برهان واحد .

والجواب : أن كسوف القمر على<sup>(٥)</sup> الإطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قرية جزئية فاسدة، وذلك النوع طبيعة معقولة كلية . فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية<sup>(٦)</sup> وكذلك الكسوف فى وقت ما : فإنه وإن اتفق ألا يكون إلا واحدا ، فليس نفس تصويره كسوبا قريبا فى وقت حاله وصفته كذا يمنع<sup>(٧)</sup> عن أن يقال على كثيرين حتى يكون فى وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية أو قمرية ؛ كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع أن يقال على كثيرين<sup>(٨)</sup> .

(١) س المقدمات .

(٢) ب الأكبر .

(٣) س فلا ن .

(٤) س نحل .

(٦) هكذا !

(٥-٥) ساقط فى س .

(٧) جملة يمنع خبر ليس .

(٨) يريد كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع أن يقال على كثيرين وإن كان فى الواقع ( فى نظرم ) لا يقال

إلا على شمس واحدة وقمر واحد .

وعلى ما سلف لك <sup>(١)</sup> منا شرحه ، فإذا نأ صا الكسوف الواقع فى وقأ كذا غير كآئر؁ لا لأن معناه إذا تصور منع أن تقع فيه شركة؁ بل أنفق لفقدان أمور أخرى <sup>(٢)</sup> من خارج ولاستحالتها : إذ ليست الشمس إلا واحدة؁ والقمر إلا واحدا؁ والعالم إلا واحدا؁ وعرض للكسوف ماعرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه . وأما كسوف ما معين مشار إليه فى وقأ ما معين؁ فإنما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول سائر الفاسدات . وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما؁ بل من جهة ما هو كسوف على الإطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددى كان وتكرر ؛ أو جوز الوهم وجوده معه <sup>(٣)</sup>

ولقائل أن يقول إن الحاجة إلى كون مقدمات <sup>(٤)</sup> البرهان كلية لاتبين إلا ببيان أن الفاسد لايقب به يقين ؛ فكيف صار القوم يثبتون <sup>(٥)</sup> أن الفاسد لا برهان عليه <sup>(٦)</sup> لأن مقدمات البرهان كلية ؟

فالجواب أن الغرض <sup>(٧)</sup> ليس ذلك؁ ولكن معنى القول هو أنه لما كان الحكم إذا أخذ مقولا على الموضوع وليس دائما فى كل واحد منه؁ حتى لم يكن كليا بحسب الكلى فى البرهان؁ أعرض الحكم للشك والانتقاض <sup>(٨)</sup> إذ كان <sup>(٩)</sup> يتغير فى البعض من الأعداد <sup>(١٠)</sup>؁ والمتغير لا يقين به إذا أخذ مطلقا . كذلك حال الجزئى المتغير إذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دائما فى كل وقأ له؁ فيعرض للشك والانتقاض إذ كان يتغير فى البعض من الأزمنة؁ والمتغير لا يقين به : فكأنه يقول : السبب الذى أوقع فى الأمور العامة حاجة إلى أن تكون مقدمات البراهين عليها كلية؁ وإلا منع اليقين؁ موجود بعينه فى الحكم على الشخصيات؁ وذلك هو التغير وعدم الدوام؁ فيكون الكلى موردا للبيئة <sup>(١١)</sup> على العلة؁ لا لأن يكون نفس مقدمة بيان .

(١) س مآلك . (٢) أى لدم توافر أسباب أخرى .

(٣) خلاصة كلامه أن البرهان لا يقع إلا على الطبيعة الكلية؁ والحد لا يكون إلا للطبيعة الكلية لا للأمر الجزئية المشخصة . وفى المثال الذى ذكره لا يبرهن على كسوف الشمس أو للقمر بعينه؁ بل على الكسوف على الإطلاق؁ وهو زوال النور لوسط حائل : وهذا معنى كلى لا يجمع تصوره من وقوع الشركة فيه على كثيرين؁ وإن كان فى الواقع لا يقع إلا فى حالة الشمس أو القمر .

(٤) م المقدمات . (٥) م ينسون . (٦) س م + ولا يثبتونه .

(٧) م : العرض . (٨) م والانتقاض . (٩) س إذا كان .

(١٠) أى البعض من حالات وجوده . (١١) يمكن أن تقرأ أيضا التنية .

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها ، وكيف يكون  
اختلاف العلين في إعطاء اللم والإث

قيل في التعليم<sup>(٢)</sup> الأول إنه يجب ألا يقتصر<sup>(٣)</sup> في إقامة [ ٢٠٣ ب ] البرهان على أن تكون  
المقدمات صادقة<sup>(٤)</sup> ، بل يجب أن تكون مع ذلك أولية غير ذات أوساط ؛ ولا على أن تكون  
مع ذلك مقولة على الكل فقط ، لكن يجب مع ذلك كله أن تكون مناسبة على ما أشرنا إليه  
مرارا كثيرة .

فيكاد أن يكون القياس الذي أورده بروسن<sup>(٥)</sup> على ترييع الدائرة مأخوذا من مقدمات<sup>(٦)</sup>  
صادقة بينة بنفسها ، مقولة على الكل ، إلا أن كلامه ليس ببرهان هندسى : لأن مقدماته غير  
مناسبة . فبيانها كما علمت بالعرض ؛ والعرض في هذا الترييع أن يبين أن دائرة مساوية لشكل<sup>(٧)</sup>  
مستقيم الخطوط كيف كان عدد أضلاعه ، فإنه يمكن أن يحل إلى مثلثات مثلا ، ثم يمكن أن  
يوجد لكل مثلثة مربع مساو لها ، ولجملتها أيضا مربع واحد مساو ، فيكون ذلك المربع مساويا  
للدائرة ، فيكون ضلع ذلك المربع جذر<sup>(٨)</sup> الدائرة . فبين بروسن غرضه<sup>(٩)</sup> ذلك بأن قال :  
إن الدائرة أكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها ، وأصغر من كل شكل  
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه ؛ فتكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا  
هو أكبر من كل مستقيم خطوط<sup>(١٠)</sup> يقع فيها<sup>(١١)</sup> ، وأصغر من كل مستقيم خطوط يقع  
خارجا عنها . فقد وجد أيضا<sup>(١٢)</sup> شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة .

(١) م ٦ ب : ساقطة .

(٢) م : تعليم .

(٣) س : أن يقتصر .

(٤) س : + قط .

(٥) Bryson : س : بروسن . م يضبطها بروسن . راجع ما أورده برايسون في ترييع الدائرة في أنا لوطيقا

الثانية ٥٧٥ ب ٤ وسوفسطيا ١٧١ ب ١٦ ، ١٧٢ أ ٤

(٦) س : مقدمة .

(٧) س : للشكل .

(٩) س : ساخطه .

(٨) ب : بالخاء المهملة والذال المعجمة . م : بدون قط .

(١٢) س : ساقطة .

(١١) س : يقع فيه .

(١٠) م : الخطوط .

وقيل في التعاليم الأولى<sup>(١)</sup> قول مجمل : وهو أن هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة<sup>(٢)</sup> الهندسة ، بل هو عام مشترك فيه ويوجد لأشياء أخرى ويطابقها ، وليست تلك الأشياء متناسبة الجنس — أى مشتركة في الموضوع أو جنس الموضوع .

وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس<sup>(٣)</sup> لأعلى الشروط البرهانية ، إن السبب فيه أنه أخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير ، لأنه وضع في قوة كلامه « أن الأشكال التي هي أعظم من أشياء واحدة بعينها كالأشكال التي في الدائرة ، وأصغر من أشياء واحدة بعينها كالأشياء المحيطة ، هي أشياء متساوية » — أى<sup>(٤)</sup> كاللدايرة — وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور<sup>(٥)</sup> . قال : وهذه المقدمة غير خاصة بالأشكال ، بل بالأعداد وبالزمن وغير ذلك . فذلك صار البرهان غير مناسب .

وأظن أن هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس ، وإن كانت غير خاصة بالمقادير ، فهي خاصة بجنس المقادير — أعنى الكم . والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم : مثل أن الكل أزيد من الجزء ، وأن كل كـ إما مساوٍ وإما أزيد وإما أنقص . فإن هذين أولاً للكم ثم للمقادير والعدد . وإذا أريد أن يجعل خاصين بأحد الموضوعين قيل في المقادير إن الكل أعظم من الجزء ، وقيل في الأعداد إن الكل أكبر<sup>(٦)</sup> من الجزء . وأيضاً قيل في المقادير إن كل مقدار إما مساوٍ لمقدار آخر أو أزيد أو أنقص ؛ وفي الأعداد كل عدد إما مساوٍ لعدد آخر وإما أزيد وإما أنقص . ومن هذا الجنس ما يقال تارة : إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ؛ وتارة الأعداد المساوية لعدد<sup>(٧)</sup> واحد متساوية ؛ وما أشبه ذلك . وجميع هذه على نحو ما أنكره هذا المتأول . وبالجملة فليس إنما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادئ مبادئ خاصة بالمحمولات بموضوعاتها<sup>(٨)</sup> ، بل والخواص بأجناسها أيضاً التي<sup>(٩)</sup> تشترك فيها . ولكن ينقل من العموم إلى الخصوص بما قد أشير إليه . وهذا يمكن أن يعمل<sup>(١٠)</sup> بهذه المقدمة فيقال :

(٢) س : بطريق .

(١) س : ساقطه .

(٤) س : ساقطة .

(٣) يشير إلى القياس الذي وضعه برايسون على تريع الدائرة .

(٦) س : أكثر .

(٥) م : المذكورة .

(٨) س : لموضوعاتها .

(٧) س : لمقدار ، ومن قوله لمقدار إلى قوله لعدد ساقط في م .

(١٠) ب : أن أيضاً يعين .

(٩) س : الذي .

إن الأشكال أو المقادير ذوات الأشكال التي هي أصغر من أشكال بأعيانها وأكبر<sup>(١)</sup> من أشكال بأعيانها فهي متساوية ، فيصير حينئذ مبدأ ملائما . فإن لم يصِرْ هذا مبدأ فلا واحد من تلك المبادئ الأخر .

ولكن الوجه الذي عندي<sup>(٢)</sup> في هذا أن هذه المقدمة إنما تنفع إذا أخذت هكذا<sup>(٣)</sup> :  
إن الدائرة واسطة بين أشكال بلا نهاية في القوة داخلية فيها ، وأشكال بلا نهاية<sup>(٤)</sup> في القوة محيطية بها . أعني بالواسطة ما هو أكبر من كل<sup>(٥)</sup> هذه وأصغر من كل تلك بأعيانها . وهاتنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو أكبر<sup>(٥)</sup> من جميع الداخلة وأصغر من جميع الخارجة . فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط<sup>(٦)</sup> متساويان . فإن فرضت الأشكال أشكالا بأعيانها ولم تفرض غير متناهية ، لم يجب أن يكون المتوسطان بينهما متساويين ، إلا أن توضع تلك الأشكال على ترتيب متصل ، وهذا لا يمكن في الأشكال ، لأن كل شكل يفرضه أصغر من الدائرة فهناك شكل آخر أيضا أكبر منه وأصغر من الدائرة . بل يحتاج أن تقع هذه الداخلة والخارجة أشكالا بالقوة بغير نهاية ، فيكون حينئذ قد أُخْلٍ من وجهين : أحدهما في البرهان والآخر في المطلوب . أما في البرهان فلا أنه تكلم على أمور بالقوة وجعل منها المقدمات : وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والأشكال ، ولا من العوارض الذاتية بجنس الكم ، بل أعم من جميع ذلك لأنه من العوارض الذاتية بالموجود . وإنما ينقل<sup>(٧)</sup> من العلم الأعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود ، وما يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود ، إلى العلوم الناظرة في أشياء<sup>(٨)</sup> تحت الموجود ، إذا كانت تلك<sup>(٨)</sup> الأشياء من شأنها أن تكون بالقوة وبالفعل كالأموال القابلة للتغير والحركة . وأما الصورة الهندسية فلأنما تؤخذ مجردة عن المواد ، ومشارا<sup>(٩)</sup> إليها في الوهم والعقل بالفعل<sup>(١٠)</sup> على أنها أمور موجودة .

وأما الخلل في المطلوب فهو شبهه هذا بعينه : لأن ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا إليه بالفعل . إنما تشير إليه<sup>(١١)</sup> على أنه موجود بالقوة بين أمور ما بالقوة بمجوهلة . والبيان الذي يبين

(١) م : غير واضحة

(٢) م : صده .

(٣-٥) ساقط في م

(٧) م : يخلل .

(١٠) م ساقطة .

(٤) م : لا نهاية لها .

(٣) م : هذا .

(٦) م : ساقطة .

(٨-٨) م : ساقط .

(٩) م : يشار .

(١١) م : بل إنما يشار إليه .

أن مضلعا مثل<sup>(١)</sup> هذا ليس يكون أيضا هندسيا: بل إما جدليا وإما منطقيا—أى من العوارض الغريبة. وأنا أظن أنه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا .

وقيل فى التعليم الأول يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا<sup>(٢)</sup> ويكون إنما قام البرهان على الشيء<sup>(٣)</sup> من جهة ما هو هو . مثلا لو أردنا أن نبين أن ثلاث زوايا المثلث مساوية لثلاثين ، فيجب أن نأخذ الحد الأوسط من الأمور الذاتية للثلاث أو لجنس المثلث : وبالجملة للوضع الذى المثلث من عوارضه الذاتية . فإن جاء حد<sup>(٤)</sup> أوسط من جنس آخر ، فيجب أن يكون من جنس أعلى وينقل<sup>(٥)</sup> عنه إلى ماتحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر ، والحساب والموسيقى . ويكون السبب فى ذلك هو المشاركة فى الموضوع بوجه ما على ما قبل من قبل . فيكون حينئذ العلم الأسفل يعطى برهان إنا ، والعلم الأعلى يعطى برهان لم . وذلك لأن المقدمات تكون فى العلم الأسفل مأخوذة مسلمة على سبيل موضوعات أو مصادرات غير معلومة العلل ، ومعلوم أن نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية مالم يحصل اليقين بمقدماتها . وإنما يحصل اليقين بمقدماتها فى العلم الأعلى ، إذ كان الأوسط إنما هو بالذات فى العلم الأعلى . فهناك ننظر بالعلل والأسباب الذاتية . فإن نقل أحد ذلك البرهان من العلم الأعلى إلى الأسفل ، فقد أدخل فى العلم الأسفل ما ليس منه .

وقد ظن قوم أن المراد فى ذلك أن<sup>(٦)</sup> العلم الأعلى يعطى اللم فى المسألة بعينها التى يعطى العلم الأسفل فيها الإنا ، وهذا غير سديد : لأنه على هذا التأويل يجب أن تجعل المسألة فيهما واحدة بعينها ، فيكون العلم الأسفل مشاركا للعلم الأعلى فى المسائل ، ويكون لاعالة مشاركا فى الأمور الذاتية للموضوع فى المسألة<sup>(٧)</sup> ، فيكون مشاركا فى الأوسط ، فيكون صالحا لأن يبرهن فى كل واحد منهما بما يبرهن به فى الآخر ، ولا يفترقان بأن هذا يعطى الإنا وذلك يعطى اللم بل يجب أن يعلم أن الأعلى إنما يعطى اللم على الوجه الذى قلناه ، أو على وجه بيناه حيث تكلمنا فى حال الموسيقى والمناظر ، لا على الوجه الذى قيل . وبالحقيقة<sup>(٨)</sup> فإن الوجه الذى قيل<sup>(٨)</sup> فى الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو إليه الضرورة وقصور الإنسان عن<sup>(٩)</sup> إعداد ما يحتاج إليه قبل وقته لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا فى أمر يحتاج إلى عدة .

(٢) س : متناسبا .

(٥) س : ويختل .

(٤) س : حدا .

(٧) أى موضوع المسألة .

(٩) س : على .

(١) أى يبرهن على وجود مضلع مثل هذا .

(٣) م : شئ .

(٦) م : ساقطه .

(٨-٨) ساقط فى م .

ولولا ذلك لكان بالحري أن يبرهن على أحوال الخطوط التي تؤخذ <sup>(١)</sup> في المناظر ، وأحوال الأعداد التي تؤخذ <sup>(٢)</sup> في الموسيقى ، لا في علمي المناظر والموسيقى ، بل في علمي الهندسة والحساب [ ١٠٤ - ١ ] ، وتعد نتائجها لأصحاب المناظر والموسيقى . ولكن لما كانت المنة <sup>(٣)</sup> الإنسانية قاصرة عن <sup>(٤)</sup> معرفة جميع المقدمات التي تتفق إليها <sup>(٥)</sup> في المناظر والموسيقى حاجة ما — إذ كان ذلك كثيرا جدا — لم يمكن إعدادها إعدادا مستوفى ، بل أعد من ذلك ما تفتقر إليه الأصول دون الفروع ، أو تفتقر إليه الأصول المشعور بها دون أصول يشعر بها بعد .

فلما أوقع الإيمان في الاستنباط حاجة إلى مقدمات أخرى كُسل عن أن تفرد عن العلمين <sup>(٥)</sup> وتلتحق بالعلم الذي هو منه . ولنرجع إلى ذكر اختلاف معونة العلمين على <sup>(٦)</sup> اللم والإن فتقول <sup>(٦)</sup> :

أما العلمان المختلفان في العلو والدنوف في الأكثر إنما يتم البرهان المعطى للعلم الأعلى للأسفل بأن يعطى الأعلى للأسفل <sup>(٧)</sup> مقدمات تؤخذ مبادئ البرهان . ومن هذا القبيل أيضا أن يكون في أحدهما برهان حده الأوسط علّة ما ، وفي الثاني برهان آخر حده الأوسط علّة ما أخرى قبل تلك العلّة — وهو علّة العلّة . فيكون الأسفل لم يعط العلّة بالتام .

وكثيرا ما تكون أمثال هذه المسائل مرّدة في العلمين . والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المبالغة في التمييز . مثاله أن العلم الطبيعي والفلسفة الأولى يشتركان في النظر في تشابه الحركة الأولى وثباتها <sup>(٨)</sup> . لكن العلم الطبيعي يعطى العلّة التي هي الطبيعة التي لا ضدها ، والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها ، فيمنع أن يعرض فساد أو تغير . والفلسفة الأولى تعطى العلّة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض ، والعلّة الغائية الأولى التي هي الوجود <sup>(٩)</sup> المحض . والبرهان في العلمين مختلفان <sup>(١٠)</sup> ، لكن العلم الطبيعي مع أنه أعطى برهانا ما فإنه لم يعط

(١) م : توجد ، والمراد تؤخذ أي تدرس وتعالج والضمير عائد على أحوال الخطوط لا على الخطوط وأحوال الأعداد لا على الأعداد .

(٢) المنة بضم الميم : القوة . (٣) س على : وهو خطأ .

(٤) تتفق إليها حاجة أي تصادف حاجة إليها .

(٥) م : كسل عن أن يفرد عن العالمين ؛ س : كسل أن يفرد من العلمين . (٦-٦) ساقط في س .

(٧) س : للأسفل . (٨) ب ٦ م : وبيانها . (٩) س : الجراد .

(١٠) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأصح مختلف .



للبرهان الى مطلقا ، بل أعطى أن ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة .  
والعلم الأعلى أعطى البرهان الى الدائم مطلقا ، وأعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد  
لها فيدوم مقتضاها .

وكذلك العلم الطبيعي يعطى العلة في كون الأرض <sup>(١)</sup> غير كرية بالتحقيق ، ووقوع الماء  
في قصور منها حتى ينكشف أدعما في بعض النواحي . فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي أن الماء  
بالطبع سيال إلى القصور والأرض يابسة لا تتشكل بذاتها ، بل تحفظ الأشكال الاتفاقية . وإذا <sup>(٢)</sup>  
اتفق لأجزائها كونٌ وفسادٌ بقي مكان الفاسد قعرا ووهدة ، ولم يجتمع لأجله الباقي على الشكل  
الكري ، وبقي مكان الكائن ربوة . وكذلك الحال عند اتفاق سائر الأسباب التي توجب نقل  
جزء منها عن موضعه . وأما الماء والهواء وغير ذلك فكلٌ يجتمع على شكله إذا زيد عليه أو نقص  
منه . وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره أن يكون مقتضى طبيعة  
البسيط .

وأما في الفلسفة الأولى فتكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية : وهو أن تستقر الكائنات  
على مواضعها الطبيعية . والحال في البرهانيين ما قلناه .

فهذا ما هو على الأكثر من حال معونة الأعلى في اللم <sup>(٣)</sup> . وأما في الأقل فر بما أخذ العلم  
الأعلى بمبادئ اللم من العلم الأسفل بعد ألا تكون تلك المبادئ متوقعة في الصحة على صحة مبادئ  
إنما تبين في العلم الأعلى ، أو تكون تبين بمبادئ من العلم الأعلى . لكن إنما تبين بها ثانيا من العلم  
الأعلى مسائل ليست بمبادئ لها ولجزء الذي فيه من هذا العلم الأسفل . بل كما أن بعض مسائل  
علم واحد تكون مبادئ بالقياس إلى بعض مسائل منه بواسطة مسائل منه هي أقرب إلى المبادئ  
منها ؛ فلا <sup>(٤)</sup> يبعد أن تكون مسائل علم ما تبين بمبادئ من علم آخر ، ثم تصير تلك المسائل مبادئ  
لمسائل أخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور . فيكون هذا حال مسائل تبين في علم أسفل بمبادئ  
من علم أعلى ؛ ثم تبين <sup>(٥)</sup> بها مسائل ما من علم أعلى . وإما أن تكون هذه المبادئ المأخوذة

(١) أعلن أنه يقصد اليابس لا الكرة الأرضية .

(٢) س ٦ ب : وإذا . (٣) س : الكم وهو خطأ . (٤) س : ولا .

(٥) س يتبين .

من العلم الأسفل لا تتبين مبادئ<sup>(١)</sup> من العلم الأعلى بوجه ، وذلك مثل أن تبين بالمبادئ البينة بانفسها أو بالحس أو بالتجربة .

وإذا كانت هذه مبادئ مسائل من العلم الجزئى هى مبادئ لمسائل<sup>(٢)</sup> من العلم الأعلى ، صارت بواسطة<sup>(٣)</sup> العلم الجزئى مبدأ ما لمسائل من العلم الأعلى . لكن المبنى على الحس والتجربة لا يعطى اللم فى علم أسفل ولا علم فوق ، بل إنما يمكن أن يعطى<sup>(٤)</sup> اللم من هذه فى العلم الأعلى ما كان مبنيا على المبادئ البينة بنفسها .

واعلم أن الأمور الجزئية الحسية والتجريبية هى أقرب إلى العلوم الجزئية منها إلى العلوم الكلية ، كما أن الأمور العامة العقلية أولى بأن تكون المبادئ المقتضية منها مبادئ العلوم الكلية ؛ فإن ما كان أشد عموما فهو أولى بأن يكون مبدأ للعلم الذى هو أشد عموما .

وأما العلوم التى ليس<sup>(٥)</sup> بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض ، فكثيرا ما يكون أحد العلمين معطيا فى مسألة واحدة بعينها برهان الإن ؛ والآخر معطيا فيه<sup>(٦)</sup> برهان اللم . مثل أن العلم الرياضى يعطى فى كرية المساء برهان إن بالدليل ؛ والعلم الطبيعى يعطى برهان اللم . وأيضا كذلك القول فى كرية الأرض ووقوعها فى الوسط ؛ وكرية الأجسام السماوية ؛ فإن الرياضى يعطى برهان الإن والطبيعى يعطى برهان اللم فى جميع ذلك .

وكثيرا ما يتفق أن يكون أحد هذين العلمين من هذه العلوم التى ليس بعضها تحت بعض يعطى الآخر مبدأ لم<sup>(٧)</sup> مثل العدد والهندسة<sup>(٨)</sup> فى مسائل المقالة العاشرة .

ولا يتفق فى العلوم الجزئية أن يعطى علمان معا برهان اللم لمسألة واحدة . ونحن نخبر من بعد عن العلة فى ذلك . فلأنا سنوضح بعد أن العلل كم<sup>(٩)</sup> هى ، وأنها كيف تكون حدودا وسطى . وإذا كانت حدودا وسطى كيف<sup>(١٠)</sup> تكون حتى تكون معطية البرهان<sup>(١١)</sup> التام .

(١) م ك ب من : مبادئ . (٢) م المسائل .

(٣) س : بواسطة . (٤) س : يكون يعطى . (٥) س : ليست .

(٦) هكذا فى جميع المخطوطات ، والأول أن تكون فيها .

(٧) س : اللم . (٨) س : للهندسة . (٩) س : كما .

(١٠) س : فكيف . (١١) س : للبرهان .

وأما ما هنا فنقول على الجملة إن الأسباب<sup>(١)</sup> أربعة : مبدأ حركة - أى الفاعل وما فى جلته - والموضوع<sup>(٢)</sup> وما فى جلته ، والصورة وما يجرى مجراها ، والغاية وهى التمام الذى لأجله يكون ما يكون ، وإليه نسوق مبدأ الحركة وما يجرى مجراه .

وقد يتفق أن تجتمع هذه الأسباب كلها لشيء واحد بالذات . وربما كان الشيء ليس له من الأسباب إلا الفاعل والغاية فقط كالمقول المفارقة . وربما كان للشيء جميع هذه الأسباب . وإذا لم يكن للشيء مادة وحركة فإن الفاعل الذى يقال له إنه فاعل ، فينحو آخر يقال : وتكون نسبته إليه نسبة داخلية فى صورته . وكذلك غايته .

فكل ما هو مجرد عن المادة فإنما يمكن أن يعطى من الأسباب ما هو صورته فقط . وتسمى العلوم المختصة بمثلها علوماً انتزاعية . فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعته بالذات كالعلوم الناطقة فى الموجودات التى صورها مفارقة للمواد على الإطلاق . ومنها ما هى انتزاعية بالحد كالعلوم الرياضية . فإن موضوعاتها أمور غير مفارقة للذات للموضوعات ؛ ولكن مفارقة للحدود لها ؛ وذلك لأن موضوعاتها أمور غير معينة بالنوع : فإن المثلث كما يكون فى<sup>(٣)</sup> خشبة كذلك يكون فى<sup>(٤)</sup> ذهب . فليس تقتضى طباعها موضوعاً معيناً ، بل كيف اتفق . فليس شيئاً من الموضوعات التى توجد<sup>(٥)</sup> فيه داخلية فى حدودها لهذا السبب .

وأما الصور الطبيعية فإن لكل واحدة<sup>(٦)</sup> منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن أن توجد تلك الصورة منها مفارقة لها ، ولا فى مادة أخرى<sup>(٧)</sup> . فطبائع تلك الصورة منتزعة بتلك المادة . فلذلك تدخل المواد فى حدودها . والأمور الطبيعية هى التى تجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها .

ثم من المعلوم<sup>(٨)</sup> أن ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه مأخوذة من علل صورية فقط ، فلا يجوز أن يشترك فى البرهان عليه علمان - إذا أريد بالبرهان برهان الهم . وأما إذا كانت له

(١) أى الامل .

(٤) س : يؤخذ ولعلها تؤخذ .

(٣) س : من .

(٢) يريد به المادة .

(٦) أى ولا يمكن أن توجد فى مادة أخرى .

(٥) س : واحد .

علل مخنفة ، فلا يخلو إما أن يكون بعض الأسباب <sup>(١)</sup> خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الأول الفاعل للأمر الطبيعية على الإطلاق ، والغاية <sup>(٢)</sup> القصوى ، فإنها مفارقة للوجودات الطبيعية . أما السبب الفاعل بالذات ، وأما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه <sup>(٣)</sup> بالذات . وإما أن تكون كل تلك داخلة في موضوع الصناعة : أى إما كائنة أنواعا لها [ ١٠٤ - ب ] أو كائنة من <sup>(٤)</sup> عوارض الذاتية مثل السبب الفاعل والتمام والمادى والصورى لموجودات مآ طبيعية ، دون العامة لكل مثل أسباب الإنسان أو أسباب نوع أو جنس آخر من الكائنات الطبيعية أو الطبيعيات التى ليست بكائنة ، فإن أسبابها الظاهرة كلها طبيعية .

ونشرح هذا فيما هو أظهر كالإنسان ، فإن سببه الفاعل الظاهر إما إنسان أو نقطة أو قوة في نقطة وصورة فيها . وهذه الثلاثة إما نوع موضوع الصناعة وإما صورة وإما عرض ذاتى داخل <sup>(٥)</sup> في موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن . وسببه المادى إما الأركان أو الأخلاط أو الأعضاء ، وهو من أنواع الجسم الطبيعى . وسببه الصورى النفس ، وهو ، من حيث هو ، صورة <sup>(٦)</sup> مآ للجسم الطبيعى وكأله . وسببه الغائى الكالى الذى يخصه ، وجود <sup>(٧)</sup> أكل جوهر يمكن حصوله <sup>(٨)</sup> من مبادئ كائنة فاسدة حصولا متعدا من نفس وبدن ، حتى يكون من شأنه أن تبقى نفسه للسعادة . وهذا الكال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن أن توجد في غيره .

ويشبه أن يكون الفاعل والصورة والغاية في الأمور الطبيعية واحدا بالنوع ، وأن تكون الغاية التى هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ، ومن عند مبدأ أعلى من الطبيعة وغاية له ، مثل أن فاعل الإنسان إنسانية مآ ، وصورته إنسانيته ، وهى غاية الفاعل <sup>(٩)</sup> الطبيعى . وأما الكال الآخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة في تعريض الأضراس للطحن ، فهى مقصودة عند مبدأ أعلى من الطبيعة . وأما نفس التعريض فإنه غاية للفاعل الطبيعى ومقصوده . فكان الغاية في الطبيعيات غايتان : غاية هى صورة — وهى نهاية حركة وتمام محرك طبيعى — مثل التعريض — وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصداً أوليا في حركة التكوين ، وهى مثل الطحن . وهى غاية لفاعل أعلى من الطبيعة .

(١) أى العال المشار إليها .

(٢) أى مثل الغاية .

(٣) س : جهة .

(٤) س : هن .

(٥) س : ساقطة .

(٦) صورة خبر هو الأولى .

(٧) خبر سببه .

: حصوله له .

(٩) س : القمل .

ونقول بقول مطلق إن المادة والصورة لا يجوز أن يكونا غريبيين<sup>(١)</sup> من جنس الصناعة؛ والفاعل والغاية ربما كان غريبيين . فإذا<sup>(٢)</sup> مهدنا هذه الأصول فنقول :

إذا أمكن أن تكون بعض أسباب الشيء خارجا<sup>(٣)</sup> عن موضوع صناعته وواقعا في صناعة أخرى ، أمكن أن يكون على المسألة برهاتان من علمين . وأما إذا كانت الأسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه ، لم يمكن<sup>(٤)</sup> في غير ذلك العلم إعطاء برهان للم .

فقد اجتمع من جميع ما قلناه أنه لا سبل إلى إقامة البراهين إلا من مبادئ خاصة . وبهذا<sup>(٥)</sup> السبب نغلط فنظن في كثير من الأشياء أننا علمناه بالحقيقة إذا كانت المقدمات المأخوذة في قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم<sup>(٦)</sup> الحقيقي إذا<sup>(٧)</sup> لم تكن مناسبة .

(١) س : غريبيين .

(٢) س : فإذا .

(٣) ب ٦ م : خارجة .

(٤) س : يكن .

(٥) س : فهذا .

(٦) س : ساقطه .

(٧) م : إذ .

## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

من البين أنه لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها، وإلا فما يبين به المبدأ هو المبدأ، والعلم به أحق من العلم بما قيل إنه مبدأ له . فبعض مبادئ العلوم بيّنة بأنفسها ، وبعضها محتاجة إلى بيان . وكلاهما من المستحيل أن يبيّنا في العلوم التي هي لها مبادئ أول .

أما البيّنات بأنفسها، فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر . وأما ما ليس بيّنا بنفسه فإنما يمكن بيّانه في علم آخر، وخصوصا في علم أعلى . ومبادئ<sup>(٢)</sup> العلم الأعم الذي سائر العلوم تحته جلها<sup>(٣)</sup> بيّنة بنفسها ، وبعضها مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا<sup>(٤)</sup> ، وذلك قليل .

وأما<sup>(٥)</sup> موضوع الصناعة فقد يجب أن يصدق<sup>(٦)</sup> به وأن يتصور جميعا ، فما كان منه ظاهر الوجود - في الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم ، بل اشتغل<sup>(٧)</sup> بأن يوضع حده فقط . وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة ، فإنهم يضعون وجوده أيضا . ووضع وجوده هو من جملة مبادئ الصناعة التي تسمى أصولا موضوعة، لأنه مقدمة<sup>(٨)</sup> مشكوك فيها ، مبني عليها الصناعة . وإن كانت<sup>(٩)</sup> ظاهرة الأمرين جميعا كان تكلف<sup>(١٠)</sup> وضع الأمرين فضلا .

وربما وضعوا الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا ، إذ قد يفهم من ذلك أن الشيء موجود وأن الحد ليس بحسب الاسم<sup>(١١)</sup> بل بحسب الذات : كقولهم في فاتحة علوم الهندسة إن النقطة شيء لا جزء له .

(١) ليس لهذا الفصل عنوان مكتوب ويمكن أن يوضع له العنوان الآتي "لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها" .

(٢-٣) س : وجب مبادئ العلم الأعم الذي سائر العلوم مرتبة تحته . (٣) س ذكرناه .

(٤) أما ساقطة من ب و م . (٥) س يصدق .

(٦) س أن . (٧) س ساقطة .

(٨) يريد موضوعات الصناعات ، وكان الأول أن يقول كان ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

(٩) م ساقطة . (١٠) يريد أن الحد ( التعريف ) ليس حدا لفظيا فقط .

وأما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فإنها هي المطلوبة كما<sup>(١)</sup> قلنا مرارا ، فلا يمكن أن يوضع وجودها على سبيل أصل . ووضوع أو مصادرة ، ولا<sup>(٢)</sup> على سبيل البيان قبل البرهان عليها . إنما يوضع في فاتحة الصناعة<sup>(٣)</sup> حدودها إن كانت خفية الحدود . وأما إن كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزائد والناقص وما أشبه ذلك في علم الهندسة ، فربما لم يُكَّفَّ وضع ذلك . بل إنما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والأصم والمنطق<sup>(٤)</sup> في الهندسة ، والزوج والفرد والمربع والمستدير<sup>(٥)</sup> في الحساب . فهذا القسم إنما يوضع فيه الحدود فقط .

وأما المبادئ ، فيجب أن تكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق ، - حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر ، إما تصديقا - حقيقيا ، أو تصديقا وضعيا . ولا بد من تصورهما وإلا لم يمكن التصديق بهما ؛ فيجب أن تكون موضوعة الإنية في نفسها ، وموضوعة ماهية الأجزاء في فاتحة الصناعة ، إلا أن يستغنى لفرط الشهرة والوضوح<sup>(٦)</sup> عن ذلك . وإن كانت أعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل .

فإذن الموضوعات إن<sup>(٧)</sup> احتيج إلى التنبيه على وجودها وضعت موضعها ولا برهان عليها في الصناعة ، بل على<sup>(٨)</sup> عوارضها الذاتية . وأما العوارض الذاتية فتحد حدا فقط إن احتيج إليه ، ولا يوضع موجودة إلا عند الفراغ عن إقامة البرهان في مسألة مسألة ليستين منه أنها موجودة لموضوع أو مطلوبة عن موضوع .

والمبادئ التي ليست أصولا موضوعة وليست مصادرات فإن وضعها من التكلف ، مثل أن النقيضين<sup>(٩)</sup> لا يجتمعان وما أشبه ذلك . وإن نازع فيها منازع فلا تنقاب بذلك أصلا موضوعا أو مصادرة ، لأن تلك المنازعة باللسان دون العقل ، وبالقول الخارج دون القول الداخل<sup>(١٠)</sup> .

(١) ب ٦ م كما . (٢) س لا بدون الوار .

(٣) أي الصناعة أيما كانت : س فاتحة الكتاب الصناعة .

(٤) الأصم irrational والمنطق rational .

(٥) س المكعب والمسدس بدلا من المستدير .

(٦) س أو الوضوح ، وقوله عن ذلك متعلق بقوله يستغنى .

(٧) س فروضات العلوم إذا احتيج . (٨) أي بل البرهان على الخ . (٩) م ٦ ب القيص .

(١٠) م الخارج .

وإنما القياس الذى يتكلف أحيانا فى تصحيح شئ، من ذلك أوتبكيث مخالف فيه من السوفسطائية<sup>(١)</sup>، فإن ذلك كله نحو القول الداخلى لا<sup>(٢)</sup> الخارج ، وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يستأنف .  
وأما المبادئ التى قد يشك فيها، فلا بد من أن يوضع وجودها وتفهم ماهية أجزائها إن لم تكن<sup>(٣)</sup> بيئة تصور الأجزاء .

والحد فليس أصلا موضوعا ولا مصادرة لأنه ليس فيه حكم ، بل إنما يوضع لتفهم اسم فقط ، اللهم إلا أن يُسمى إنسان<sup>(٤)</sup> كل مسموع فى فواتح الصناعات أصلا موضوعا . بل إنما الأصول الموضوعية أشياء مصدق بها وهى فى أنفسها صادقة تجتمع من التصديق بها — ولو بالوضع مع مقدمات أخرى — نتيجة . والحدود ليست كذلك . ولما قيل فى التعليم الأول هذا فُطن<sup>(٥)</sup> لظن لعله يسبق إلى بعض السامعين : أنه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كله ، أو لمسألة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة . فكأن سائلا سأل وقال : قد نرى فى العلوم أصولا موضوعة ومقدمات كاذبة يتدرج<sup>(٦)</sup> منها إلى المسائل مثل أن المهندس يقول خط<sup>(٧)</sup> أب لا عرض له ، وهو مستقيم ، ولا يكون كذلك . ومثل أب ج مستقيم الخطوط ، متساوى الأضلاع ، ولا يكون فى الحقيقة كذلك ، بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك إنتاج<sup>(٨)</sup> نتيجة صادقة . وإنما يكون كاذبا لأن ذلك<sup>(٨)</sup> الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما فى الحقيقة ، ولا ذلك المثلث يكون متساوى الأضلاع فى الحقيقة . فأجيب وقيل إن هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان إلى مثله ، والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض ؛ وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوى الأضلاع المستقيمة ، بل إنما خط ذلك وشكل هذا إعانة للذهن بسبب التخيل . والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والمتخيل . ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج إلى تشكيل<sup>(٩)</sup> ألبنة .

(١) السوفسطائيين . (٢) س دون .

(٣) م يمكن . (٤) س إنسانا .

(٥) س ظُنَّ وكلمة لظن ساقطة . (٦) م بتدرج .

(٧) س مثل ما يقوله المهندس من أن خط الخ . ب مثل ما أن المهندس يقول .

(٨) س ساقطة ؟ (٨ — ٨) ساقطة م م .

(٩) س تشكيل وهو خطأ .



فقد بان أن الأصول الموضوعية مصدق بها ، وعلى (١) للتصديق بالنتيجة والمطلوب ، ولا كذلك الحد .

وأیضا (٢) فإن كل أصل موضوع فهو محصور : كل أو جزئ . وليس شيء من الحدود بمحصور (٣) كل ولا جزئ . فليس شيء من الأصول الموضوعية بمحدود . على أنه لا حاجة إلى هذا البيان بعد ما قيل .

ولأن قوما حسبوا أن موضوعات العلوم هي صور مفارقة ، لكل نوع منها مثال يشبه قائم (٤) بذاته على موجود لا في مادة ، فبالحرى أن يقع الشك وحله في جملة ما يتعلق بالبرهان . ويجب أن نذكر أولا السبب [ ١٠٥ ] الذي حمل أولئك على هذا الظن فنقول :

إنما وقع أولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا إن هذه العلوم كلها إنما تنظر في موجودات (٥) ما ، فالمعدومات (٥) لا فائدة في النظر فيها . ثم الموجودات إما واقعة تحت الفساد والتغير ، وإما دائمة الوجود غير متغيرة . وأيضا إما محسوسة ، وإما معقولة . والفسادات لا برهان عليها ولا حد لها . والمحسوسات ليست أيضا (٦) مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ماهي محسوسة وشخصية ، بل من جهة طبيعية عقلية أخرى . فالبرهان (٧) ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس ، بل من جهة ما أنها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها (٨) والشخصية (٩) العارضة لها . وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس .

فإذا كان كذلك ، كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة ، لثلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد .

وكذلك الحد . فبعضهم وضع ذلك للمعدييات فقط ، وبعضهم للمعدييات والصور الهندسية ، (١٠) وبالجمل للصور التعاليمية (١١) دون الطبيعية ورقى إليها (١٢) الطبيعية .

(١) أي وبأن أنها على . (٢) من وقيل أيضا .

(٣) من محصورة . (٤) من وذلك المثال قائم .

(٥-٥) م موجودات فأما المعدومات . من لأن المعدومات .

(٦) من والمحسوسات أيضا ليست . (٧) من فإن البرهان . (٨) م ساقطة .

(٩) من من الشخصية . (١٠) من وبعضهم وضع ذلك للمعدييات وللصور الهندسية .

(١١) من الطبيعية . (١٢) من أليها .

وكان مأخذ هؤلاء في الاحتجاج شيئا آخر : وهو أن هذه <sup>(١)</sup> مستغنية عن المادة في الحد ، وكذلك في الوجود . قالوا : وأما ما يضعه الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه . والخط والشكل الحقيقي عقلى وعليه البرهان .

وقوم ألفوا الهندسيات من العدديات ، وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات . وأما أفلاطن فجعل الصور <sup>(٢)</sup> المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسمها إذا كانت مجردة مُثُلًا ، وإذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية . وجميع هذا باطل ، فإن الصور الطبيعية لا تكون هي إذا جردت عن المادة ، والصور التعليمية لا تقوم <sup>(٣)</sup> بلا مادة وإن كانت تحد لا بالمادة ، والكلام في إبطال هذه الآراء والقياسات الداعية إليها إنما هو في صناعة الفلسفة الأولى دون المنطق وعلوم أخرى ، بل يحسن في المنطق بوجه من الوجوه أن يبين أن هذه وإن فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه البراهين التي نحن في تعليمها : لأن هذه البراهين وإن كانت بالذات وأولا لأموور عقلية كلية ، فإنها ثانيا وبالعرض للحسوسات والفسادات . فإن كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس ، وكل حكم يصح على الغيب <sup>(٤)</sup> على الإطلاق فيصح على هذا الغيب . وإذا صح أن كل إنسان حيوان ، صح على إنسان ما أنه حيوان .

والبرهان إنما لا بد من أن يكون فيه <sup>(٥)</sup> قول <sup>(٦)</sup> كلى ليكون شاملا للكثرة بأن يعطى اسمه وحده للكثرة الجزئية . ويمكن أن يجعل الكلى فيه المحكوم عليه بالحكم الكلى حداً أوسط موجباً على الكثرة بالاسم والحد . فما حكم عليه حكم على الكثرة . وأما الصور فلأنها إن كانت موجودة فلا يجب أن يكون الحكم عليها حكماً على الكثرة من الجزئيات الشخصية <sup>(٧)</sup> ، ولا يمكن أن تكون حدوداً وسطى في إثبات شيء <sup>(٨)</sup> على الكثرة من الجزئيات الشخصية ، وذلك لأن المثل وإن أنزلنا أنها تعطى الكثرة أسماءها <sup>(٩)</sup> ، فلا يمكننا أن نقول إنها تعطى حدودها : لأنه ليس

(١) المراد بهذه الصور التعليمية .

(٢) س الصورة . (٣) أى لا تقوم في الوجود الخارجى .

(٤) س في الغيب . والغيب معان كثيرة ولله يشير هنا إلى حى الغيب وهى حى تأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٥) س ساقطة . (٦) أى اسم كلى . (٧) س من الشخصيات ألبه .

(٨) س لإثباتها شيئاً . (٩) ب ٦ م أسماءها .

شئ من الجزئيات صورة<sup>(١)</sup> عقلية مفارقة أبدية — وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة . وكيف<sup>(٢)</sup> يمكن أن تكون طبيعة الإنسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الإنسان المثالي ، وهذا الإنسان حيوان ناطق مائت ، وذلك لا حيوان ولا ناطق إلا باشتراك الاسم ، ولا مائت . وكيف يقال لشئ<sup>(٣)</sup> من هذه إنها تلك كما يقال إنها حيوان ؟

فإذن الصور المثلثة لا تُعطى أسماؤها وحدودها معاً للكثرة والجزئيات<sup>(٤)</sup> ، فلا تصلح أن تتخذ حدوداً وسطى في برهان على الجزئيات ، وإن كان ذلك البرهان برهاناً بالعرض . وكذلك لا يجوز أن تكون حدوداً كبرى . وأما أنها ليست حدوداً صغرى فلائن الحدود الصغرى إما أن تكون أعيان الموجودات المبحوث عن أحوالها ، وإما أمور الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان الموجودات . وليست أعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ، ولا هي أيضاً أمور الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان تلك الموجودات لأنها حينئذ تكون حدوداً وسطى ، وقد بينا أنها لا تكون حدوداً وسطى . ولا هي أيضاً الموضوعات الأولية لهذه العلوم حتى تكون إنما تطلب أعراضها الذاتية . وذلك لأننا أيضاً إنما نطلب أعراضاً ذاتية لأشياء هي إما أعيان ، وإما الحكم عليها كالحكم على الأعيان . وليست<sup>(٥)</sup> المثل على أحد الحكمين . فليس الصور والمثل المفارقة إذن داخلية في موضوعات<sup>(٦)</sup> البراهين ولا في مبادئها بوجه<sup>(٧)</sup> .

(١) س صورة .

(٢) م كيف بدون الوار .

(٥) س فليس .

(٣) س ساطعة .

(٦) م موضوع .

(٤) وجزئيات .

(٧) م راقه تعالى أعلم .

## المقالة الثالثة

من الفن الخامس<sup>(١)</sup>

### الفصل الاول

في المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة<sup>(٢)</sup> وكيف تقع في العلوم

المبادئ الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذى منه تشعب كلها :

أعنى قولنا "إن كل شئ إما أن تصدق عليه الموجبة وإما أن تصدق عليه السالبة" ليس يوضع<sup>(٣)</sup> في العلوم وضعا بالفعل إلا عند مخاطبة المغالطين والمناكرين ، بل إنما يوضع فيها على ما قيل في التعليم الأول على وجوه ثلاثة . وجه<sup>(٤)</sup> يجب أن يعتبر في تكيل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة ، وذلك بأن يعتقد أن الكبرى إن<sup>(٥)</sup> كانت موجبة فلا يجوز أن تصدق سالبة ، أو كانت سالبة فلا يجوز أن تكون موجبة ، لتكون<sup>(٦)</sup> النتيجة بهذه الحال . فهذا الاعتقاد يعتقد دائما وإن لم يلفظ به بالفعل : لأنه يعلم أنه إذ هو موجب فليس بسالب<sup>(٧)</sup> وإذ هو سالب فليس بموجب ألينة ، وأن السلب والإيجاب لا يجتمعان ، أو أن كل شئ يصدق فيه أحدهما فلا يحتاج إلى التصريح به . وإنما تكون هذه القوة في نسبة الأوسط إلى الأكبر في الكبرى ، أو الأصغر إلى الأكبر في النتيجة من غير عكس . فلذلك إذا كنت قلت في الأكبر مثلاً "فكل إنسان حيوان" أضمرت "وليس ليس بحيوان" وأنتجت<sup>(٨)</sup> أن "الكتاب حيوان" وأضمرت وليس ليس بحيوان .

وبالجملة ما جعل موضوعاً لحكم محمول فليس موضوعاً لمقابله<sup>(٩)</sup> .

(١) من + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهي تسعة فصول . الفصل الأول .

(٢) غير المناسبة ساقطة في م . (٣) أى هذا المبدأ الذى هو مبدأ الثالث المرفوع .

(٤) م ساقطة . (٥) م إذا . (٦) م فتكون .

(٧) م + ألينة . (٨) م أنتجت بدون الواو .

(٩) المراد بالمقابل هنا القبيض ، ومعنى العبارة ما جعل موضوعاً لحكم موجب لا يكون موضوعاً لحكم سالب .

وأما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس<sup>(١)</sup> محمولا على الإنسان وليس محمولا على ما ليس بإنسان ، أو يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب ، فإن هذا لا يستقيم ، لأن المحمول يجوز أن يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض . ولا يجوز أن يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض . فهذا وجه واحد .

والوجه الثاني كما يقال في الخلف إنه إن كان قولنا ” إن ١ ب “ ليس صادقا ، فقولنا ” ليس ١ ب “ صادق ، فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا ، وقوته قوة الكبرى ، كأنه يقول بعد قوله ذلك ” لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الموجب أو السالب .

والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا ، فإنه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدأ على أنه نافع في تكميل مقدمة كما في الأول ، ولا في تكميل قياس كما في الثاني ، بل بأن يخصص إما موضوعه وإما موضوعه ومحموله معا : كقولنا كل مقدار إما مباين وإما مشارك ، فنأخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خاصا بالصناعة — وهو المقدار — وبديل الموجب موجبا<sup>(٢)</sup> خاصا بالصناعة وهو المشارك ، وبديل السالب سالبا<sup>(٣)</sup> ما خاصا بالصناعة وهو المباين : لأنك لا تحتاج أن تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم ، بل بحيث<sup>(٤)</sup> ينفع في ذلك العلم<sup>(٥)</sup> خاصة فإن ذلك يكفيك .

وهذه العلوم العامية الواجب قبولها تشترك العلوم فيها ، لا على أنها مافيه البيان — أى الموضوعات — أوله البيان وإياه نين — وهى المسائل — بل على أنها من الذى منه البيان . واللدل يستعملها من جهة<sup>(٦)</sup> أن كل أولى مشهور أيضا . والجدل أيضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادئ الواجب قبولها ، وكما يشارك في الموضوعات ، فإنه لا يختص بموضوع . لأن الجدل<sup>(٧)</sup> ليس بمحدد النظر في شيء من الوجوه . وكل علم فإنه محدود النظر في الوجوه الثلاثة من الموضوعات والمبادئ والمسائل .

(١) في المقدمة الكبرى من القياس .

(٤) مر حيث .

(٣) م ساقطة .

(٢) م موجب .

(٧) مر ولكن الجدل .

(٦) م كل جهة .

(٥) م العلوم .

وأما [١٠٥ ب] أن الجدل ليس محدود النظر في الموضوعات<sup>(١)</sup> فإنه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن أحواله ، بل الجميع عنده سواء . والبرهان يقتصر عليه . وأما بيان أنه ليس بمحدود النظر في المسائل، فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذى يبحث عن أحواله فى الوقت ، بل فى الغريبة<sup>(٢)</sup> أيضا : مثل أنه ليس ينظر هل الخط المستقيم إذا قام عليه خط كان كذا وكذا ، بل هل هو أحسن من المستدير أو ليس ، وهل علمه مضاد للمستدير أو ليس<sup>(٣)</sup> . والثانى لأنه قد يتفق أن تنصر<sup>(٤)</sup> الضدين والنقيضين معا بقياسين فى وقتين كل واحد منهما جدلى على ما ستعرفه حيث نتكلم فى الجدل: فتارة نقيس من المشهورات أن النفس لا تموت ، وتارة نقيس منها أن النفس تموت . وأما بيان أنه ليس أيضا محدود النظر فى المبادئ فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يأتى بالمبادئ الذاتية بالشيء ، بل كيف اتفق . والثانى أنه يأخذ المبادئ الأولية والصادقة والمشهورة التى ليست بصادقة معا ، وما يتسلمه من المخاطب . وقد يعمل كل واحد من المتقابلين مبدأ لقياسه<sup>(٥)</sup> — ذلك فى وقت، وهذا فى وقت على ما علمت . وأما البرهان فإنه محدود الموضوع ، محدود المسألة التى يبينها وينصرها<sup>(٦)</sup> محدود المبادئ التى منها تين . ويكاد أن يكون الحق هو أنه ليس فى العلوم مسألة عن طرفى النقيض، وذلك أن السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو أن يتكافأ تسليم<sup>(٧)</sup> الطرفين معا عند السائل ، فأيهما كان ، جاز ، واستمر فى عقد قياسه . والقائس المبرهن إذا سلم له الواحد<sup>(٨)</sup> المعين ، النافع له فى عقد قياسه ، انتفع به . وإن سلم مقابله ، سكت ولم يمكنه الاستمرار ، فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة ، إذ كان إنما ينتفع بالواحد فيجب أن يأخذه أخذا من غير مسألة .

ولكن قد يقال ”مسألة علمية“ على وجهين : أحدهما يقع فى التعليم والتعلم — وهو أحد طرفى النقيض المعلوم أنه هو الحق ، وأنه لا يتعداه المحيىب أو المخاطب ، وإنما يسأل للتقرير والتعديد

(١) أى قاصرا نظره على بعض الموضوعات دون البعض الآخر . (٢) أى فى الأحوال الغريبة .

(٣) يشير صدر العبارة إلى أن مسائل الجدل تشمل الأعراض الذاتية للوضوع المبحوث فيه والأعراض الغريبة على حد سواء ، ولكن المؤلف عند ما مثل لما يقول رفض اشتغال الجدل بالأعراض الذاتية وقصره على النظر فى الأعراض الغريبة .

(٤) غير منقوطة فى م وب ومنقوطة فى م يصير ، وقد رجحت قراءتها تنصر من النصر أى تنصر لرايين المتعارضين .

(٥) قياسه . (٦) م يبيته وينصره . (٧) م تسلم .

(٨) أى القول الواحد الذى هو أحد المتقابلين .

لا على سبيل أمثلة الجدلية . والثاني في المحاطبات الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالى فيها بتسليم أى طرفي التقيض كان على ما ستملحه .

والمسألة الامتحانية فإنها من وجه علمية ومن وجه ليست <sup>(١)</sup> علمية : فإنها علمية من جهة أن مبادئها مناسبة . وليست علمية من جهة أن الغرض فيها ليس إثبات علم . فإذلك <sup>(٢)</sup> إذا حققت لم تكن مسألة علمية برهانية مطلقة ، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة . وليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا ولا من علم من العلوم الأخر ، بل المسألة الهندسية مثلا <sup>(٣)</sup> إنما هي إما عن مقدمة صحيحة وبانت بالطرق الهندسية <sup>(٤)</sup> ، ويراد أن يبان بها غيرها فتكون عن <sup>(٥)</sup> مبدأ خاص بالمطلوب ، وإما عن مبدأ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسة يتبين به <sup>(٦)</sup> المطالب الهندسية ولايين هو في الهندسة . وكذلك الحال في المسألة النظرية : إما أن تكون نظرية خاصة بتبين فيها ، وإما أن تكون هندسية ، وهى مبدأ لعلم <sup>(٧)</sup> المناظر فإن مبادئه من الهندسة ، فتكون مسائل هندسية هي <sup>(٨)</sup> مبادئ مناظرية ، ومن وجه مسائل هندسية . وأما أنه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هي أيضا مسائل هندسية ، فذلك بوجهين مختلفين <sup>(٩)</sup> . أما المبادئ فإنها مسائل هندسية لأنها في نفسها مسائل ، وهى هندسية لأنها نافعة في الهندسة ، فتكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية . وأما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى أنها مسائل هي من الهندسة .

وقد فهم هذا الموضع من التعليم الأول على وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من وجه هندسية على أنها مبدأ مثلا للمناظر . فهي من المناظر وليست مناظرية بل هندسية . وتكون المسألة من وجه آخر هندسية إذا كانت هندسية صرفة غير مضافة إلى علم آخر .

وهذا التأويل ليس بجيد ولا بين الأمرين تبين يفترقان به . بل إنما يعنى بالمسألة ها هنا لا المطلوب ، بل المسألة التي تؤخذ <sup>(١٠)</sup> مقدمة . فمن ذلك مبدأ ديم يانه في ذلك العلم ، ومن ذلك ما من شأنه أن يبين في ذلك العلم ويبين به غيره أيضا .

- 
- |                        |                 |                    |
|------------------------|-----------------|--------------------|
| (١) من ليس .           | (٢) من ولذلك .  | (٣-٣) م ساقط .     |
| (٤) من غير وهو خطأ .   | (٥) ب ك م بها . | (٦) من ك ب العلم . |
| (٧) من هي بدون الواو . | (٨) من ساقطة .  | (٩) م توجد .       |

فالمبادئ مسائل هندسية ، أى مسائل نافعة في الهندسة . والمطالب مسائل هندسية ، أى مسائل من الهندسة . وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد ، وإن كانا من حيث هما نافعان في مطالب أخرى من الهندسة لا يختلفان . وإذا حققت اعتبار معنى المسألة ، فلا يجوز أن يكون المبدأ مسألة من <sup>(١)</sup> العلم الذى هو مبدأ فيه ، لأن المسألة في علم ما جزء من ذلك العلم تكتسب بمبادئه .

والمسائل متيزة عن المبادئ . وليس أحد من أصحاب العلوم يمكنه أن يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه . فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه إثبات مبادئه . والمتأطري من جهة ما هو متأطري كذلك . فإن تكلف المتأطري ذلك في مبادئه فقد صار هندسيا . ومن جهة الهندسة ما يبين مبادئه . وإن تكلف المهندس ذلك في مبادئه ، فقد صار فيلسوفا . ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مبادئه .

ومبادئ جميع العلوم تُبين في علم ما بعد الطبيعة . وكما <sup>(٢)</sup> أنه ليس لأحد من أصحاب العلوم أن يبين مبادئه ، فكذلك لا كلام له مع من يناقض مبادئه ، ولا كلام له مع من لا يبنى <sup>(٣)</sup> على مبادئه . ولا أيضا يلزمه أن يجب عن كل مسألة ، بل إنما يلزمه إن كان مهندسا أن يجب عن المسألة الهندسية .

وعلى <sup>(٤)</sup> صاحب علم ما أن يعرف عماذا يجب ، وعلى السائل أن يعرف عماذا يسأل . فإذا كان السائل إنما يخاطب المهندس في أمور هندسية مبنية على مبادئ الهندسة فهو مصيب ، وإلا فليس بمصيب . ولا أيضا مطلوبه ينكشف في الهندسة بالذات ، بل عسى بالعرض ، وكذلك المحيب المهندس . فلا <sup>(٥)</sup> كلام له مع من ليس بمهندس فإن كلامهما فضل <sup>(٦)</sup> ويمجرى مجرى ردئ المأخذ .

ثم إن المسألة التي ليست علمية — أى ليست مثلا هندسية — على وجهين : أحدهما أن تكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم ، والآخر أن تكون بوجه داخلية فيه . مثلا لو أن إنسانا سأل في الهندسة عن الأضداد هل عليها واحد ، فقد سأل مسألة من حق الفلسفة الأولى . أو عن

(١) س ساقطة .

(٢) س كما بدون الوار .

(٣) غير منقوطة في ب ومنقوطة يثنى في م .

(٥) س لا .

(٦) أى من فضول القول .

(٤) س ولا على .



عديدين مكبيين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عديدين مربعين مربع، فقد سأل مسألة حساية .  
أو قال مثلا هل طرفا الذى بالكل والأربعة متفقان؟ فقد سأل مسألة تأليفية . فأى هؤلاء سأل  
فى الهندسة كانت مسألته غير هندسية على الإطلاق . وكذلك إن جهل هذا ، كان جهله غير  
هندسى على الإطلاق . وفرق بين الخطأ والجهل المطلق على ما نوضح بعد فى موضعه . فكل خطأ  
جهل ، وليس كل جهل خطأ .

ولو أن إنسانا سأل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط فصيّر الزاويتين اللتين  
تبادلان متساويتين — يلتقيان<sup>(١)</sup> ، أو ظن فى نفسه: أنهما يلتقيان ، لم تكن هذه المسألة تقريرا  
هندسيا ، ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة ، وكأنا هندسيين من جهة . ذلك لأن غير الهندسى  
يقال على وجهين : أحدهما بمعنى الساب العام<sup>(٢)</sup> المقارن لعدم القوة فى الشيء، كقولنا إن النقطة  
لا وزن لها ولا نهاية لها ، وإن اللون غير مسموع . والثانى بمعنى الساب المقارن للقوة ، كقولنا  
للساكن الذى من شأنه أن يتحرك إنه ليس يتحرك<sup>(٣)</sup> . فالمسألة الغير الهندسية ، والظن الغير  
الهندسى على الوجه الأول هو الذى لا يكون فى قوة حدوده أن تكون هندسية أو تصير بعمل ما  
هندسية ، مثل قولنا إن طرفى الذى بالكل والأربعة متفقان أو غير متفقين أيهما كان خطأ :  
فإن هذه الحدود لا يمكن أن ترد إلى مسألة هندسية أو ظن هندسى<sup>(٤)</sup> . وإن أزيل حالها الذى  
هو الإيجاب إلى السلب، فليس فى قوة حدود هذه المقدمة أن تصير هندسية . وأما على الوجه الثانى  
فهى أن لا تكون هندسية بسبب أن نسبتها إلى الهندسة نسبة رديئة ، وإن كانت هندسية من  
وجه لكون حدودها بالقوة هندسية ، وإن كانت ليست بالفعل . ألا ترى أن تلك الحدود إذا  
حفظت وأزيل ما عرض لها من النسبة الإيجابية بينها إلى نسبة سلبية ، فقبل مثلا إن الخططين  
الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان ، صارت المسألة حينئذ هندسية . فهذه المسألة بالقوة  
هندسية<sup>(٥)</sup> ، وبالفعل مضادة للهندسة . ولما كانت الأضداد إنما تنسب إلى موضوع واحد  
وجنس واحد ، فلا بأس أن يقال من هذه<sup>(٦)</sup> الجهة لكليهما مسألة هندسية أو ظن هندسى .

(١) يلتقيان بالثقاف والياء فى ب . س غير مقبولة : يلتقيان فى م والمراد بالخططين اللتين لا يلتقيان الخطان المتوازيان .

(٢) المراد بالسلب العام هنا أن السؤال ليس هندسيا على الإطلاق .

(٣) هذا مثال للشيء الذى ليس بكذا ولكن فى قوته أن يكون كذا ، لا للسؤال الذى ليست هندسية ولكن فى قوتها أن

تكون هندسية وهى موضوع الكلام .

(٤) م ساقطة .

(٥) م الهندسية .

(٦) أى رأى هندسى .

## الفصل الثانى<sup>(١)</sup>

[١١٠٦]

فى اختلاف العلوم الرياضىة وغير الرياضىة مع الجدل ، وفى أن الرياضىة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر فى التحليل والتركيب

إن الجهل المضاد للعلم — وهو الذى ليس إنما يعدم معه العلم فقط ، بل أن يعتقد<sup>(٢)</sup> ويرى صورة مضادة لصورة العلم ، كما يقع فى الوجه الثانى من وجهى اللاعلى واللاهندسى — قلما يقع فى التعاليم . وذلك لأن هذا الجهل إنما يقع لأسباب ، وأظهرها أمران : أحدهما التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الأوسط ، فإن أكثر انخداع يقع بسببه إذا كان اللفظ واحدا فى المقدمتين والمعنى مختلفا . والثانى حال التأليف وشكل القول إذا لم يكن منتجاً وأشبه المنتج مثل الموجبتين فى الشكل الثانى وما أشبه ذلك .

وأما القسم الأول فإنه مما لا يقع فى التعليمات لأن ألفاظ معانى الهندسيات معلومة المعانى بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به<sup>(٣)</sup> . بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض<sup>(٤)</sup> أو بحسب ما سبق من<sup>(٥)</sup> التحديد . ثم معانى تلك الألفاظ قريبة من الخيال ، فكما يفهم فى العقل للفظ منها معنى ، كذلك يقوم له فى الوهم خيال ، فيثبت خياله<sup>(٦)</sup> حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه . فحينئذ يكون الحد الأوسط مضاعفاً أى واحدا بعينه يؤخذ مرتين لشيئين معلومين فينتج ضرورة . وأما فى العلوم الأخرى — وفى الجدل خصوصا — فلا تكون هذه المعاوان ، بل تكون ألفاظها فى أكثر الأمور مشتركة ، والمعنى العقلى باطن غائر فى النفس غير مُعان بخيال ملائم لذلك المعنى يثبتته ويحفظه فى الذهن . بل ربما كان الخيال اللائح منه فى الذهن مناسباً لمعنى والغرض معنى آخر ، ويزيغ<sup>(٧)</sup> الذهن<sup>(٨)</sup> عن الغرض إلى الخيال .

(١) م كآب ساطعة .

(٢) م يعتقد .

(٣) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأفضل " بها " .

(٤) أى ما يتجلى منه .

(٥) س به .

(٦) م الذى وهو تحريف .

(٧) من يزيغ .

(٨) م يزيغ .

والخيال فيما سوى التعليميات في أكثر الأمر مضل ، وفي التعليميات هاد مرشد . ولذلك ما صارت (١) المسائل الرياضية يصعب تعليمها إلا بأن تشكل أشكالا محسوسة معاملة بحروف ، ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية ، إذ كان (٢) لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم الأخرى .

وأما العلوم الأخرى فإذا لم يكن فيها معونة (٣) من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة ، زاع الذهن . ويخص الجدل أن وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة . فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه (٤) فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل أكثر — مثل استعمال لفظة الدور (٥) في الجدل ، ولفظة الدائرة : فإن لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدل ملتبسة ما لم ترسم (٦) . فيكاد يقع عنده أن الدائرة المشكلة والشهر الدائر الأجزاء بعضه على بعض ، والبيان الدورى ، مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريب (٧) من مفهوم اللفظ من المتواطىء ، فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل . وربما ظن أنه ليس كل دائرة بشكل ، فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما إلا أن يرسم ويميز ذلك .

ولما كان وقوع اسم الدائرة أو ما أشبه الدائرة على أمثال هذه المعانى ليس واحدا في الحد ، وجب أن يكون قولنا ” كل دائرة كذا “ مقتصرًا في الدلالة على بعض هذه المعانى دون البعض إن أريد أن تكون مقدمة واحدة . ووجب ألا يناقض قول القائل ، جدليا كان يستقرى أو غير جدلى ، ” إن كان دائرة شكل “ كأنه يتخيل الدائرة بحسب المشهور معنى واحدا . فلا تكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه (٨) بأن يقال له إن الدائرة الشعرية ليست بشكل : لأن المناقضة (٨) مقدمة بنفسها ، ومناقضة بالقياس إلى غيرها . وما لم تصر أولا مقدمة في نفسها لم تصلح أن تصبح مناقضة لغيرها .

ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها بحصل . فإذا حصل معناها وحصل معنى قول القائل ” كل دائرة شكل “ لم تكن هذه مناقضة لها . بل إنما يظن أنها مناقضة على أحد

(١) ما هنا مصدرية وغير تامة : ومعنى العبارة : لهذا السبب صارت مسائل الرياضة صعبة التعلم إلا بأن تشكل

الأشكال المحسوسة .

(٢) م ٦ ب معونة فيها .

(٣) س إذا كان .

(٤) م ٦ ب الدور .

(٥) أى مقولا بالاشتراك اللفظي على أكثر من معنى .

(٦) س مناقضة (٨ - ٨) مناقض في م .

(٧) ب ٦ م قريبا .

الوجهين اللذين بهما لا تكون في الحقيقة مقدمة : إذ كان إما أن تصير هذه المقدمة غير مقدمة للجهل الكائن بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة ، بل لا يفهم لموضوعها معنى : وإما أن تصير غير مقدمة بأن تكون قد أخذ موضوعها — وهو الدائرة — في قولهم ”كل دائرة شكل“ على معنى ”كل ما يسمى دائرة“ لا على معنى ”كل ماله معنى الدائرة“ . وكلا الأمرين يمنعان أن تكون هناك مناقضة : فإن المناقضة مقدمة صحيحة في أنها مقدمة ، مقابلة لمقدمة صحيحة في أنها مقدمة .  
 فـ<sup>(١)</sup> لم تتقرر المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة<sup>(٢)</sup> .

ولنرجع إلى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات فنقول :

إن العلوم الرياضية إنما يستعمل فيها في أكثر الأمر الشكل الأول ، ومن ضروبه ، الضرب الأول . ووربما استعمل الضرب الثاني فلا تقع<sup>(٣)</sup> فيه مغالطة بتأليف القياس إلا في الندرة النادرة جدا . وأما الجدل فكثيرا ما تستعمل فيه قياسات غير متتجة سهوا وانخداعا لأنه متصرف<sup>(٤)</sup> في الأشكال وفي الضروب ، ويستعمل<sup>(٥)</sup> الحقيق والمظنون ، وخصوصا التأليف<sup>(٦)</sup> الكائن من الموجبتين في الشكل الثاني ، فإنه كثيرا ما يستعمل في الجدل ، كمن<sup>(٧)</sup> يريد منهم مثلا أن يبين أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة<sup>(٨)</sup> بأن يقول : ”النار سريعة التولد والتريد“ و”كثير الأضعاف في النسبة سريع التولد والتريد“ فينتج ”أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة“ . فإن هذه الصورة غير متتجة في الحقيقة وإن كانت قد تعد متتجة في الظاهر . وإنما يمكن أن تصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة إذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول ، فيمكن أن تعكس كبرها كلية فترجع إلى الشكل الأول .

والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس . وذلك لأن التعاليم تؤخذ كمجولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود — وهي العوارض التي تعرض للأشياء

(١) س فكا . (٢) س — ولا مناقضه .

(٣) ب ٦ م فلا تقع . (٤) س متصور . (٥) س ومستعمل .

(٦) س من التأليف . (٧) س كما يستعمله من يريد .

(٨) أى أنها تتوزع على نسبة هندسية كما يدعى قانس Caenus : وقد ذكر أرسطو هذا المثال : راجع أنالوطيقا الثانية ٧٧ ب ٤ — ٤ ٢ وما بعدها .

بذاتها ، وهى من جهة ما هى ، هى من حيث لها حدودها . وكلها محدود محصور ومعلوم . وأكثرها منمكس<sup>(١)</sup> .

إذا كان مطلوب وأريد أن يطلب له قياس من جهة التحليل بالعكس ، طاب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة ، وهى لواقى مدودة معلومة فتصاب عن كذب فيكون سبيل التحليل فيها سهلا .

وكذلك سبيل التركيب الذى هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها أيضا سهلا : لأن ما هو عكس السهل سهل<sup>(٢)</sup> . وبطريق التركيب يتدرجون من مسألة إلى مسألة من غير أن يُحَلُّوا بمقدمات<sup>(٣)</sup> ذات وسط ويتجاوزوا عنها إلا بعد إيضاحها بالقياسات القريبة منها ، ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا<sup>(٤)</sup> والطريق منهوجا .

والجلدل مخالف فى جميع هذا<sup>(٥)</sup> . أما أولا ففى التحليل بالعكس : وذلك لأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، فلها تكون أهورا عرضية وذاتية ، وتكون من العرضيات صادقة وكاذبة بعد أن تكون مشهورة ، فتتضاعف مطالب الأوساط فيصعب تحليلها . وليس إنما يصعب التحليل فى المسائل الجدلالية على الإطلاق ، بل وفى الصادقة منها ، لأنها قد تنزع من كواذب<sup>(٦)</sup> إذا كانت مشهورة أو مسلمة أو منتجة منها . ولولا ذلك لما كانت سهلة من وجه واحد : وهو أنها كانت تكون مقتصرة على الصادقات . وأما ثانيا ففى التركيب : لأن التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب ، لأن التركيب فيه ليس يكون على تأليف مستقيم يتدنى عن غير ذوات<sup>(٧)</sup> أوساط ثم يستمر على نظام ، بل يكون كيف اتفق وبأى أوساط اتفقت ، وربما عكس التركيب فى الجدل بفعل ما يئنه الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة يبان<sup>(٨)</sup> بها بعينها<sup>(٩)</sup> فى جدلة أخرى ، فيتضاعف التركيب .

(١) ولذلك لا تتعدد المحمولات ولا تتزايد البراهين التلبيبية (الرياضية) إلى غير نهاية ، ولكن هذا يمكن فى البراهين الجدلالية .

(٢) مكاب لأن ما هو عكس سهل سهل . (٣) مقدمة .

(٤) من حدودا وهو غلط . (٥) من ذات .

(٦) من كواذب مشهورة أو مسلمة . (٧) من ذات .

(٨) من مكاب غير مقنوطه ، م يبان . (٩) من غير مقنوطه ، ب بعينها .

وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدلى<sup>(١)</sup> التي إن سلمت نفذ فيها وعقد القياس ؛ وإن لم تسلم<sup>(٢)</sup> رجع من التركيب إلى التحليل ، فيتحلل التركيب مواضع التحليل — وهى مواضع المباحثة<sup>(٣)</sup> عما لا يسلم ويطلب له حد أوسط مرة أخرى ، وهذا هو التحليل . فيختلط تركيبه بالتحليل .

وأما ثالثا ففى التزيد . وهذا الموضوع يمكن أن يفهم على أنه يعنى به<sup>(٤)</sup> التزيد البرهانى التعامى من جهة أنه يتريد لا بالتوسيط على ما بيننا ، بل بإضافة حد من خارج — إما إلى غير النهاية أو نقف فنبتدئ برهاننا على شئ منقطع عن الأول كما فعن فى أو قايديس حين اشتغل بزوايا<sup>(٥)</sup> حول خط قائم على خط . ومثل أن يكون تبين<sup>(٦)</sup> أولا أن العدد الفرد عدد ذو كم<sup>(٧)</sup> محدود بتوسط أنه عدد ذو كم ، ثم يبين أيضا للزوج كذلك . فلا يكون قد استمر بل عدل .

ومن أحب أن يفهم [١٠٦ب<sup>(٨)</sup>] الخلاف فى الحدين الأوسطين ، كرر الفرد فى أوسط أحدهما والزوج فى الآخر . ويمكن أن يفهم<sup>(٩)</sup> أنه يعنى به التزيد الجدلى فيكون كأنه يقول إن<sup>(١٠)</sup> التزيد فى نتائج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط ، بل تارة يتريد على الاستقامة ، وتارة يعدل إلى جانب فيداخل فى أوساط المقدمات نتائج أخرى ، أنواعا كثيرة من المداخل ، مثل أنه يجعل<sup>(١١)</sup> الحد الأكبر شيئا واحدا مثلا ، والحدين الآخرين مختلفين فيقول : إن كل عدد فرد — وهو الأصغر — فهو عدد فرد ذو كم — وهو الأوسط<sup>(١٢)</sup> ؛ وكل عدد ذى كم<sup>(١٣)</sup> فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . فينتج أن العدد الفرد هو<sup>(١٤)</sup> ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . ويقول أيضا : العدد الزوج — وهو الأصغر — عدد زوج ذو كم ؛ وكل عدد ذى كم<sup>(١٥)</sup> فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . فيكون هذا قياسا<sup>(١٦)</sup> آخر يشارك القياس الأول لا فى النتيجة ولكن فى الحد الأكبر .

(١) س الجدلى .

(٢) م تسلم .

(٣) م : المباحث .

(٤) س ساقطه .

(٥) س برهاننا .

(٦) س غير مقطوع ؛ م يبين .

(٧) س ذو كم .

(٨-٨) ساقط من س .

(٩) ب لأن .

(١٠) ب قائم أنه جعل .

(١١) المقدمة التى يتحدث عنها " كل عدد فرد فهو عدد فرد ذو كم " . ففرضها هو الحد الأصغر ومحوها الحد الأوسط .

(١٢) ب قائم ذو كم .

(١٣) م وهو .

(١٤) س ذو .

(١٥) ب قائم قياس .

وقد يحول هاهنا إلى جانب آخر في تكثير القياس والنتيجة .

وإنما جوزنا أن يفهم هذا<sup>(١)</sup> أنه يزيد به جانب الجدل لئيبين أن أكثر قياساته<sup>(٢)</sup> على هذه السبيل . ويقل في البراهين هذا وفي التعليميات لأنها منعكسة الحدود ولأن<sup>(٣)</sup> هذا المثال يابق بالجدلين من حيث المقدمات ومن حيث إنه على مطلوبين متقابلين .

وقد يمكن أن يفهم هذا الموضوع من التعليم الأول على غير هذا الوجه، بل على عكسه : وذلك لأن الجدل وإن كان أكثر تصرفاً وأكثر شعب تصرف، فإنه أقل نتائج. فإن الجدل<sup>(٤)</sup> لا يتعامل إلى الكلام في جميع المسائل ، فإنه لا تنفي بذلك مشهوراته وما يبنى عليها . وذلك لأنه يحتاج في كل مسألة إلى قياس حاضر . فما كان يتبين مثلاً بالف وسط لا يمكنه أن يحضره . ولا أيضاً ينتفع في جدله ببيان شيء يحتاج إلى أوساط كثيرة جداً لا يفي المخاطب بإيرادها كلها وقت المجادلة . والقياس<sup>(٥)</sup> البرهاني فلا يرى<sup>(٦)</sup> بأساً في أن يكون مطلوبه إنما يتوصل إليه بالف وسط وفي مدة طويلة . فهو يعمد في التركيب على الاستقامة ، ولا يرى بأساً في العدول<sup>(٧)</sup> أيضاً عن أوساط وحدود صغرى إلى غيرها لأن له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب .

(١) من على بدلاً من هذا . (٢) من مساباته .

(٣) م لأن . (٤) لا ساقطة في م . (٥) م وأما .

(٦) من ساقطة . (٧) من بالعدول .

### الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في استئناف القول على برهان لم وإن ومشاركتها ومباينتها في الحدود  
واختلافهما في علم وفي علمين

قد تقدم منا القول في إثبات الفرق بين برهان إن وبرهان لم ؛ وكيف يكون على شيء واحد  
برهان إن وبرهان لم . ويبقى أن نحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الأول فنقول :

إن الحدود قد يقع فيها برهان إن وبرهان لم على وجهين : أحدهما أن يكون المطلوب واحدا  
بعينه فيكون عليه قياسان : أحدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الأولى — أى القرينة للأمر ،  
الموجبة له لذاته ، وتكون هذه العلة<sup>(٢)</sup> قد وفيت في الآخر ، فيشترك القياسان في أن كل واحد  
منهما أعطى العلة للأمر . ويفترقان في شيئين : أحدهما أن أحد القياسين أعطى العلة البعيدة  
والثاني أعطى العلة القريبة . والثاني منهما أن أحد القياسين فيه مقدمة تحتاج إلى متوسط وهو  
العلة القريبة ، والمعلول القريب ؛ وثالث أن لم يعط فيها<sup>(٣)</sup> العلم المحقق ، والآخر ليس فيه مقدمة  
محتاجة إلى ذلك . فهذا أحد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد . وأما الوجه الثاني فإن لا يكون  
قد أعطى في كل قياس منهما<sup>(٤)</sup> علة لا قريبة ولا بعيدة ، ولكن أعطى في أحدهما ما ليس بعلة<sup>(٥)</sup>  
أصلا : فإنه قد يمكن أن يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر من المقدمة ، سواء كان  
ما ليس بعلة معلولا للآخر كالمعكوس الكوكب<sup>(٦)</sup> الذى هو معلول لبعده<sup>(٧)</sup> ، وهو مما ينعكس على العلة  
وهى بعده ، ومثل هيئة تزايد ضوء القمر الذى هو معلول<sup>(٧)</sup> كرميته ، وهو مما ينعكس على العلة  
وهى كرميته ، أو كان ما ليس بعلة ليس أيضا بمعلول<sup>(٨)</sup> للآخر ولا علة ، مثل دلالة ثبات الحالة

(١) مذهب ساقطة .

(٢) س + فيه . (٣) س ساقطة . (٤) منها في المخطوطات الثلاثة .

(٥) أى ما ليس بعلة للشيء . وإن كان علة في إنتاج القياس : وذلك كأن نضع "غير اللازم" حدا أوسط في إنتاج  
أن الكواكب المتحركة قريبة . و "غير اللازم" و "القريب" حدان متعاكسان بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ أحدهما بدل  
الآخر حدا أوسط في القياس .

(٦) ب م الكواكب . (٧-٧) ساقط في س . (٨) س معلول .



على مجُوم المطر عن السحاب الذى فيه الحالة . فإنه إذا كان يمكن أن يكون معلول منعكس أو علامة منعكسة — وإن لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلول منعكسا ، بل كان أعم مثل إضاءة البيت بسبب الاصطباح ، أو كان أخص مثل التدخين<sup>(١)</sup> عن النار ، وكذلك العلامة على ما علمت — فبين أنه يمكن أن يبين بالمعلول العلة ، وبالعلامة ذو العلامة ، ويمكن أن يبين بالعكس . وإنما يتوقف الأمر على الأعراف . فإن كان الأعراف نسبة المعلول أو العلامة إلى الحد الأصغر ، كان هو الأولى أن يجعل حداً أوسط والعلّة حداً أكبر ، فكان ذلك وجهاً من وجهى هذا البرهان ، مثل قولك : إن<sup>(٢)</sup> الكواكب المتحيرة مضبوطة غير لامة ، وكل مضى غير لامع فهو قريب ، فالكواكب المتحيرة قريبة . وأيضاً : الكواكب الثابتة مضبوطة لامة ، وكل مضى لامع فهو بعيد ، فالكواكب الثابتة بعيدة . ثم كل واحد<sup>(٣)</sup> من اللع وسلبه مسبب<sup>(٤)</sup> ومعلول : ذلك للبعد ، وهذا للقرب . وكذلك قولك : القمر يتريد ضوءه كذا وكذا ، وكل ما يتريد<sup>(٥)</sup> ضوءه كذا وكذا فهو كرى ، فالقمر كرى . فهذا أيضاً الحد الأوسط فيه معلول الأكبر .

فهذه أمثلة الضرب الثانى من برهان إن . ولو أن هذه الحدود الكبرى كانت أعرف من هذه الحدود الوسطى ، وكان القرب والبعد للمتحيرة<sup>(٦)</sup> والثابتة أعرف من اللع واللامع ، والكرية أعرف للقمر من هيئة قبول الضوء ، لكان يمكن أن تجعل هذه العلل حدوداً وسطى ، فيقال إن الكواكب المتحيرة قريبة الضوء ، وكل قريب الضوء فإنه لا يلمع ؛ أو يقال إن القمر كرى ، وكل كرى فإنه يقبل الضوء هكذا ، فكان هذا برهان لم . على أنه يجوز أن يعلم أولاً الإن بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم بالعلّة فلا يكون دوراً : لأن البيان الأول لم يطلب فيه لم<sup>(٧)</sup> ألته ؛ وأما البيان الثانى فلم يطلب فيه إن ألته . فيكون هذا قريباً من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب .

فقى أمثال هذه المواد المنعكسة يمكن فى علم واحد أن يعلم إن صرف أولاً ثم يعلم لم صرف ثانياً من مواد بأعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة وتقصان . مثاله أن يعلم بالعلم الرصدى أن القمر كرى الشكل لأنه يستضى كذا وكذا ، فيكون هذا محفوفاً . ثم يتعرف من العلم<sup>(٨)</sup> الطبيعى أن الأجرام السماوية يجب أن تختص بالأشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللم والإن

(١) ت التدخين .

(٢) ب ساقطة .

(٣) ب واحدة .

(٤) س ساقطة .

(٥) س يزيد .

(٦) ب ك المتحيرة .

(٧) س ساقطة .

(٨) س علم .

جميعا ، ثم يقال : فذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذى أنت غير شاك به فى إنيته وإنما تجهل لميته .

وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر . وذلك لأنه قد يمكن أن يكون لشيء واحد معلولات ولوازم<sup>(١)</sup> مقارنة ، لا هى علل ولا معلولات ، مثل أن تكون معلولات لشيء<sup>(٢)</sup> واحد وتكون منعكسة عليه ويكون له أيضا علل ذاتية منعكسة عليه ، ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم لموضوع ما أعرف من وجود الشيء له ، ووجود تلك العلة أيضا لذلك الموضوع أعرف من وجود الشيء له . فإن جعل الحد الأوسط من العلل ، كان برهان لم وإن معا ، وإن جعل من اللوازم والمعلولات كان برهان إن فقط .

\* فلأن هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قديما قد انشعب إلى وجهين : أحدهما الوجه الذى تكون موده مشتركا فيها للأمريين ولكن يجرى الأمر فى الأمريين على العكس . والثانى الوجه الذى تكون موده مختلفا فيها وأخذ أحد<sup>(٣)</sup> المختلفين ، الذى ليس<sup>(٤)</sup> هو العلة ، وسطا تارة فأعطى<sup>(٥)</sup> برهان إن ، وأخذ ثانيهما الذى هو<sup>(٥)</sup> العلة وسطا تارة فأعطى برهان إن ولم معا . فعلى هذا الوجه يجب أن يفسر هذا الموضع حتى يكون الإن واللم<sup>(٦)</sup> لشيء واحد . والذى يفسره قوم آخرون يكون فيه الإن لشيء واللم لشيء آخر .

ولنرجع إلى تفصيل القسم الذى لا يكون فى<sup>(٧)</sup> أحد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة قريبة . أما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الأول ما هذا لفظه : ” وأيضا فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا : إنما يكون البرهان على لم هو<sup>(٨)</sup> إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على إن “ . وإنما يعنى بالعلة العلة القريبة .

لكن قوله ”الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا“ يحتمل معنيين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول بل على ترتيب الثانى مثلا ، فيكون الحد الأوسط خارجا ولا يكون

(١) س كاب أولوازم .

(٢) س معلول لشيء . (٣) س هو ليس . (٤) س وأعطى .

(٥) م ليس هو . (٦) س اللم والإن . (٧) م ساقطة .

(٨) س ساقطة .

أعطى العلة القريبة فيه — كما نقول في الشكل الثاني إن الجدار لا يتنفس لأنه ليس بجيوآن ، وكل متنفس حيوان . وهذا التأويل أظهر . ويكون إنما نسب إلى الشكل الثاني <sup>(١)</sup> لأنه كما علمت أولى بالسلب . وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر وإن كان قد يقع في الموجبة .

فأما <sup>(٢)</sup> التفسير الثاني — وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر <sup>(٣)</sup> — فهو أنه <sup>(٤)</sup> يعني بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا ، وهو العلة القريبة ، على أنها منعكسة ، ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب في أجزاء القياس بل ترك من خارج . فإن الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير [ ١١٠٧ ] متنفس ما <sup>(٥)</sup> وُضِعَ وهو : كونه ليس بجيوآن ، بل ما ترك خارجا وهو : كونه غير ذي رئة . فإنه إذا كان للإيجاب مطلقا علة منعكسة ، فرفع تلك العلة علة الساب ، وكان الساب مطلقا إذا كان له علة منعكسة ، فمقابل تلك العلة علة الإيجاب . ولو كان علة أنه لا يتنفس كونه ليس بجيوآن ، كان علة أنه يتنفس ، كونه حيوانا : وليس كذلك ، فإن من الحيوان ما لا يتنفس . وكذلك <sup>(٦)</sup> ليس علة أنه لا يتنفس أنه <sup>(٧)</sup> ليس بجيوآن ، بل الحيوان أعم مما لا يتنفس و " ليس بجيوآن " أخص مما " لا يتنفس " : فإن من غير المتنفسات ما هو حيوان . بل علة التنفس <sup>(٨)</sup> أخص من الحيوانية وهو وجود <sup>(٩)</sup> الرئة <sup>(١٠)</sup> . وعلة عدم التنفس أعم من عدم الحياة وهو عدم الرئة <sup>(١١)</sup> .

ولكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه ، يتباعدون عن العلل القريبة إلى البعيدة ، كما قيل إن بلاد الصقالبة ليس فيها زمار إذ ليس فيها كروم . ولو قيل <sup>(١٢)</sup> إنه ليس فيها خمر لكان عسى قد أدت العلة القريبة في الإغناء عن المطربين . ولكن أعطى علة العلة فلم يوضح المقصود ولم يبرهن .

وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون هذا في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة <sup>(١٣)</sup> ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحون

(١) من قوله إن الجدار لا يتنفس إلى قوله الشكل الثاني ساقط في س . (٢) س وأما .

(٣) س أظهر . (٤) م له وهو خطأ . (٥) م بما . وما خبر ليس .

(٦) س فكذلك . (٧) س هو أنه . (٨) م النفس .

(٩) م موجود . (١٠-١١) موجود في . بخ لا في ب . (١١) س + بدل ذلك

(١٢) م ب الهيبة . ولكن الأقرب أن يدخل علم المناظر تحت علم الهندسة لا علم الهيبة .

عند علم العدد ؛ وعلم ظاهرات الفلك تحت أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة : فإن هذه العلوم يكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما <sup>(١)</sup> متواطئ الاسم . وإنما قيل ” يكاد ” ولم يُقل بالحقيقة ؛ وذلك لأن العلمين من هذين ينسبان إلى شيء واحد من وجه : فإن الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الأجرام والأبعاد . وكذلك النجوم التعليمي ونجوم أصحاب الملاحة ، فإن كليهما ينظر <sup>(٢)</sup> في مواضع النجوم . وتأليف النجوم التعليمي وتأليف النجوم السماوي كلاهما ينظر <sup>(٣)</sup> في حال النجم . وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في أشكال وخطوط ومقادير . وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق .

فهذا الاشتراك الذي <sup>(٤)</sup> لما تشبه <sup>(٥)</sup> المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين : أحدهما أن العلمين في بعض الأصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكاً تاماً : فإن علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال ؛ وهو عدد وقع في نغم . وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال وهي مقادير ما للبصر إليها نسبة . وعلم <sup>(٦)</sup> الحساب ينظر في العدد على الإطلاق ، وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الإطلاق .

والوجه الثاني أنهما ولو اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتها إليه من جهة كمية المنسوب إليه وكيفيته ، فليست النسبة معا ؛ بل لبعضها أولاً وللبعضها آخر <sup>(٧)</sup> — وهذا يمنع التواطؤ الصرف — وإن اشتركت أشياء في المعنى إذا لم تتساو فيه ، بل اختلفت بالتقديم <sup>(٨)</sup> والتأخير والاستحقاق أو نقصان والزيادة كما تبين لك من قبل . ولما كادت تكون هذه من المتواطئة أسمائها شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركت بوجه ما في المسائل لكن اختلفت ؛ فإن العلم الأعلى يعطى اللم والعلم الأسفل يعطى الإن على نحو ما كنا نحن أنفسنا أو صغناه في موضعه .

ثم قيل : وذلك لأن العلم بأن هو لمن يُحسُّ بالأمر ؛ فأما العلم بلم فهو لأصحاب التعاليم . معناه أن العلم ” بأن هو ” للآلح <sup>(٩)</sup> والعلم ” بلم هو ” للنجم . والعلم ” بأن هو ” للتدرب في صناعه الموسيقى

(١) هكذا في المخطوطات والأفضل منها .

(٢) بكم ينظران ، والأصح الإفراد : قال تعالى كلنا الجنتين آتت أكلها ولم يقل آتنا .

(٣) ينظر في المخطوطات الثلاثة . (٤) من ساقطه .

(٥) م نسبة وس غير منقوطة . (٦) م علم بدون الواو

(٧) م ب أخيراً . (٨) م بالتقدم والتأخر . (٩) م للآلحة .

المعملية<sup>(١)</sup> والعلم "بلم هو"<sup>(٢)</sup> لصاحب علم التأليف التعليمي<sup>(٣)</sup> . وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل فى التعليم الأول . وقيل إن أصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هى عليها ، وكثيرا ما يسمع التعليم العالم بالموسيقى<sup>(٤)</sup> "بُعْد الذى بالأربعة"<sup>(٥)</sup> أو الطينى أو غير ذلك من الأبعاد المتفقة ، فلا يحس ولا يعلم أنها متفقة مع أنه يعلم السبب فى اتفاقها ؛ لأن عنايته بالأمر الكلى لا الأمر الجزئى ، وعنايته بالصورة مجردة عن المادة فى الوهم لا محصلة فى المادة بالطبع أو الصناعة : فإن المقادير أو المسوحات وإن كانت لا تكون إلا فى المادة ، فإن المهندس يتزعمها عنها وينظر فيها لذاتها لا لِمَا يعرض لها من وجود فى مادة على ما أوضحناه من قبل .

فهذا القسم هو الأكثر . وقد يكون على وجه ثان . وهو أن يكون جزء من علم ما تحت علم آخر لا كله ، مثل أن النظر فى الحالة والقوس<sup>(٦)</sup> وما أشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر إلى نير أو ملون غير أملس صقيل ، جزء من العلم الطبيعى وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت الهندسة ، والعلم كله ليس كذلك . وأيضاً فإن النظر فى الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقوم<sup>(٧)</sup> من مكان الكواكب ، وبين ما يرى عليه الكوكب أو يرى عليه اكر التدوير فى أبعادها البعيدة والقريبة ، وزوايا انحرافات<sup>(٨)</sup> المنظر ، جزء من علم المجسطى وواقع<sup>(٩)</sup> تحت علم المناظر . والعلم كله ليس واقعا تحته . فهذا هنا أيضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعى "أن القوس هى هكذا أو هكذا بسبب كذا" سببا غير محصل ولا مقرب . وعند المناظرى أنه<sup>(١٠)</sup> لم هو بالسبب المحصل المقرب .

(١) م العلية . (٢) م ساقطة .

(٣) يقصد بالتأليف التعليمى علم الموسيقى النظرى ، كما قصد من قبل بعلم النجوم الطبلى عن النجوم النظرى ، وذلك فى مقابلة علم إيقاع الموسيقى وعلم أحكام النجوم على التوالى . وكذلك يقصد بالعلم الأعلى فى هذا المقام العلم النظرى الذى هو الأصل ، وبالعلم الأسفل العلم العمل .

(٤) م الموسيقى بدون الباء . (٥) أى النعمة المنقسمة أربعة أقسام .  
(٦) أى قوس قزح . (٧) م أو المقوم . (٨) م انحراف .  
(٩) م واقع بدون الواو .

(١٠) م أن ذلك . ومعنى العبارة يكون عند الطبيعى علم بيان الظاهرة التى هى القوس ، وعند المناظرى علم الظاهر .

وقد يكون على وجه ثالث : وهو أنه قد يتفق ألا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر، بل مسألة ما بيننا : إذ يتفق أن يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح، فإن هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو استمرار الاندمال ، فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب مخصصا مهيأ لالتزام عارض ذاتي . ولولم يُعْمَل مخصصا ما لترتم عارضا ذاتيا على ما أوصفتنا . فيكون برهانه المعطى لِمَ لا من ذلك العلم ، بل من العلم الذي منه العارض الغريب . فالطبيب <sup>(١)</sup> يحكم أن الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال، والمهندس يعطى العلة في ذلك حين <sup>(٢)</sup> يقول لأن الدائرة أوسع الأشكال إحاطة .

وقد يمكن أن يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والمهندسي <sup>(٣)</sup> فيقال : لأن الاندمال تحركه <sup>(٤)</sup> إلى الوسط : فإذا كانت زاوية تميزت جهة الحركة فيسهل الالتقاء ، وإذا لم تكن زاوية كانت الحركة <sup>(٥)</sup> في جميع المحيط معا وتقاومت الأجزاء وأبطأ الاندمال .

وقد أوردوا في <sup>(٦)</sup> الشروح مثالا لما يكون برهانه في العلم الأسفل من جهة الإن . وفي العلم الأعلى من جهة اللم : أن صاحب المناظر يحكم بأن المخروط البصري إذا بعد قتي : وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بأن الخططين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان . وهذا المثال غير جيد <sup>(٧)</sup> : وذلك لأنه يجب أن يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين ببراهين مختلفين . وأما <sup>(٨)</sup> الذي أوردته — إن صح — فيكون مما يوضع <sup>(٩)</sup> في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه .

نعم لو عتوا أن أمراً ما إذا كان مما يبرهن <sup>(١٠)</sup> بهذه المقدمة في العلم المناظري ، وهي غير معطاة العلة ، فإنما يبين بما لم يتحقق بعد ، فلا يكون بيانه يبرهان <sup>(١١)</sup> لِمَ ، وإذا وقع إلى المهندس صار ذلك برهان لِمَ — كان له وجه . على أن هذا المثال رديء جدا وبالعكس من الواجب <sup>(١٢)</sup> : لأن الصنوبرة زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند المبصر ، وذلك <sup>(١٣)</sup> لا التقاء البتة . بل كلما أمعن كان التباين أكثر .

- |                         |                      |                    |
|-------------------------|----------------------|--------------------|
| (١) م والطب .           | (٢) م حتى .          | (٣) م والمهندسي .  |
| (٤) م يتحرك .           | (٥) م الزاوية .      | (٦) م بعض الشروح . |
| (٧) م حينئذ وهو تحريف . | (٨) م فأما .         | (٩) م يوضع .       |
| (١٠) م يبرهن .          | (١١) م ب كما برهان . | (١٢) م — وبالعكس . |
| (١٣) م وهناك .          |                      |                    |

فهذه الأشياء مما قبلت في التعليم الأول وفي الشروح<sup>(١)</sup> . وقد كان وعد التعليم الأول أن  
يرينا قياسين على إنَّ ولم في علمين مختلفين ، وهذه الأمثلة التي أُورِدَتْ في إنجاز ذلك الوعد<sup>(٢)</sup> .  
وماخذ<sup>(٣)</sup> التفسير لها إنما ترينا أمرين : أحدهما أن يكون العلم معلوما بقياس ، والإن موجودا  
بالحس . والثاني أن يقع الإنَّ في غير ما وقع فيه العلم . فإذاً هذه الأمثلة إما أن ترينا قياسين على  
مختلفين ، وإما أن ترينا أمرين أحدهما قياس والآخر غير قياس . والذي أظنه حلا<sup>(٤)</sup> لهذه  
الشبهة هو أن المعلم الأول لم يَغْنِرْ بقوله ” يحس بالأمر ”<sup>(٥)</sup> أن يكون حاساً بالنتيجة والمطلوب ،  
بل تكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس . تنتج المطلوب ”إنَّه“ ”دون“ ”لم هو“ : فإن أصحاب العمل  
لم يقاييس عن مقدمات تجريبية وامتناعية ، وبينهم محاوراة في إثبات وتبكيك مبنية على ذلك :  
مثلاً كما يقول صاحب التاليف السامعي<sup>(٦)</sup> إن هذه النعمة ليست موافقة<sup>(٧)</sup> لهذه النعمة من أجل  
أن<sup>(٨)</sup> الوتر الفلاني كذا ، ومن أجل أن النعمة الفلانية كذا . فتكون مقدمات حسية ينتج منها  
نتيجة حسية يتبين بها أن شيئاً كذا أو ليس كذا<sup>(٩)</sup> . وكذلك يقول صاحب صناعة الملاحة  
”ليس هذا وقت أن يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لأن كوكب كذا بعدُ لم يُشْرِق“ . ويقول  
صاحب العلم الطبيعي ”إن هذه القوس ليست نصف دائرة لأن الشمس [ ١٠٧ ب ] ليست  
على الأفق“ — فيكون أما أولئك فقد أخذوا مقدمات امتناعية ، وأما هذا فقد أخذ مقدمة  
مسلمة عن علة بعيدة غير بيّنة له بالعلة القريبة : فإن كون الشمس على الأفق ليست علة قريبة ،  
إنما<sup>(١٠)</sup> العلة القريبة<sup>(١١)</sup> لذلك وقوع قطب القوس على الأفق . بل إنما بان مقدمته بالعلة  
القريبة في علم المناظر ، فيكون معنى أمثلة المعلم الأول على هذا الوجه<sup>(١٢)</sup> .

(١) من الشرح . (٢) م ك ب الموعده س + كلها .

(٣) س وما حد بدون قط ولطها مأخذ . م وما أخذ . ب وما أخذ . (٤) س في ح .

(٥) في قوله ”وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يُحس بالأمر“ راجع أرسطو : أنا لوطبقا لثانية ٢١٧٩ .

(٦) صاحب التاليف السامعي هو رجل الموسيقى العمل لا النظرى . (٧) من متوافقة .

(٨) من ساقطة . (٩) س ليس كذا وكذا . (١٠-١١) س ساقط .

(١٢) س + واقه أعلم .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

في فضيلة بعض الأشكال على بعض<sup>٢</sup>

وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال

قد بين المعلم الأول أن الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين لوجوه<sup>(٣)</sup> ثلاثة: أولها أن العلوم التعاليمية إنما تستعمل هذا الشكل في تأليفات براهينها ، ويكاد كل علم يعطى في مسألة برهان لم فإنما يستعمل هذا الشكل في الأكثر: وذلك لأن حقيقة هذا الشكل أن تكون العلة موجودة للحد الأصغر فيوجد له المعلول ، فإن هذا هو تأليف الشكل الأول : إذ يكون قد أوجدت العلة للأصغر وتبع<sup>(٤)</sup> فيه المعلول العلة . فإن<sup>(٥)</sup> كان البيان<sup>(٦)</sup> البرهاني لا يحتاج الكلي ، فلا يكون<sup>(٧)</sup> إلا بالشكل الأول ؛ وإن كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ، ولكن يكون قد غير هذا النظام لأن الحد الأصغر يكون أعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعا للعلة في الوجود له<sup>(٨)</sup> ، بل حرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له . فلا تكون العلة قد جرت معلولها بالقصد الأول ، وفي الشكل الأول تكون قد فعلت ذلك بالقصد الأول . وأما الشكل الثالث فلا تكون أيضا العلة<sup>(٩)</sup> قد أوجدت فيه للحد الأصغر ، بل يكون الحد الأصغر أوجد العلة التي يتبعها معلول ، فتكون العلة لم تجز المعلول بالقصد الأول .

إنما الشكل الأول هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته . فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم . وسائر ذلك بالقوة برهان لم .

والوجه الثاني أن العلم بما هو — وهو الحد — إن أمكن أن يُنال بقياس فإنما يمكن بهذا الشكل .

(٢) من بعض الأشكال .

(١١) م ٦ ب ساقطة .

(٥) م وإن .

(٤) م س وأتبع .

(٣) م بوجه .

(٨) م العلة فيه .

(٧) م ساقطة .

(٦-٦) م ساقط .



وسنوضح بعد<sup>(١)</sup> أنه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن . أما أنه لم هو بهذا الشكل فلا نل الحد موجب كل ، والشكل الثانى لا ينتج موجبا ، والشكل الثالث لا ينتج كليا .

والوجه الثالث فهو<sup>(٢)</sup> أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . والشكلان الآخران إنما يبين أنهما قياسان بالرد إليه — إما بعكس وإما بافتراض . والخلف أيضا فإنه يرد إليه بوجه<sup>(٣)</sup> . فإذا رُدَّ إليه صار إلى المقدمات الأولى التى لا وسط لها وإلى الترتيب الأول القياسى الذى لا وسط له : فاجتمع عدم الوسط فى الوجهين جميعا .

وها هنا وجوه من الفضيلة للشكل الأول : من ذلك أن تحليل القياسات إلى المقدمات الأولية لا يمكن بغيره : لأنه لا بد فى كل قياس من موجبة وكلية ، والموجبة لا تتحل<sup>(٤)</sup> إلى مقدماتها<sup>(٥)</sup> التى أنتجت بالشكل الثانى<sup>(٦)</sup> . والكلية لا تتحل إليها بالشكل الثالث .

وجه آخر أن المطالب البرهانية يراد فيها تقصى العلم ومعرفة ما للشئ بالذات<sup>(٧)</sup> وذلك بالكلى الموجب . فأما الجزئى فليس به علم مستقصى : لأن قولك بعض ج ب مجهول أنه أى بعض هو . فإذا عيَّنته وعرفته وكان مثلا "البعض الذى هو د" عاد إلى الكلية فصار كل د ب . أما السالب فإنه يعرف من الشئ ما ليس له ، وهذا أمر غير ذاتى وبغير نهاية ، إلا أن يؤمَّا فى ضمن السلب إلى معنى ليس ساذج السلب<sup>(٨)</sup> فتكون قوته قوة الموجبة المعدولية<sup>(٩)</sup> . ويكاد يكون أكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الأول على أن الفلك لا ضد له .

فإذن النظر المستقصى الذاتى<sup>(١٠)</sup> هو الموجب الكلى ، وهو مما لا ينال إلا بالشكل الأول .

(١) سنوضح سنوضح من بعد . (٢) سن هو . (٣) سن بوجه ما .

(٤) سن تتحل . (٥) سن مقدماته .

(٦) قوله بالشكل الثانى متعلق بقوله تتحل لا بقوله أنتجت .

(٧) المراد بتقصى العلم المعرفة الكاملة ، وما للشئ بالذات ماهية الشئ . أو حقيقته .

(٨) أى ليس السلب البسيط . (٩) أى معدولة المحمول كقولنا كل ا هـ — ب .

(١٠) م ب الذاتى المستقصى . وقوله النظر المستقصى الذاتى هو الذى فيه تجوز فى التمييز والمراد النظر هو فى المستقصى

وقد يكفى<sup>(١)</sup> الشكل الأول من الفضائل أن هيئته هيئة قياس بالفعل ؛ وهيئة ضيره هيئة قياس بالقوة ، فقد أوضحنا أن ذلك كيف يكون .

وكأن قائلا تشكك على المعلم الأول في هذا الموضوع إذ ذكر أن تحليل القياسات من الشككين الآخرين إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول أن السالبة كيف يكون لها تحليل إلى مقدمات غير ذات وسط ، فإن المقدمات التي تحل إليها السالبة<sup>(٢)</sup> فلا بد فيها من سالبة ، فكيف تنتهى إلى سالبة غير ذات وسط ، وكيف تكون سالبة غير ذات وسط ؟ أما الموجبة التي لا وسط لها فهى التي لا يمكن أن يكون المحمول<sup>(٣)</sup> فيها أولاً<sup>(٤)</sup> لئى هو علة لوجوده للموضوع . والسالب كيف يكون فقدانه لاوسط ، ليت شمرى ! فقال إنه كما أن الموجبة قد تكون بغير وسط<sup>(٥)</sup> — أى بحيث لا يقتضى حمل محموله على موضوعه شيئاً متوسطاً يقطع مجاورتهما ، فيكون هو أولاً للموضوع ، والمحمول له أولاً ثم للموضوع ؛ فكذلك السالبة قد تكون بغير انقطاع ، أى بحيث لا يكون الحكم يسلب محمولها عن موضوعها مقتضياً شيئاً آخر عنه يسلب محموله أولاً وهو موجود للموضوع ؛ ولأن السلب الكلى منعكس ، وخصوصاً في الضرويات لذاتيات : ففى وجد لأحد الحدين شئ محمول عليه ليس على الآخر، وإن لم يكن أول لم يسبق أولاً إلى الذهن وجود شئ للآخر محمول عليه ليس للأول ، أو كان يوجد لكل واحد منهما شئ يخصه أو أشياء فيكون في كل رتبة شئ أو أشياء خاصة تساوى ذلك الحد ، كانت الرتبتان متنافيتين ليس في إحداهما<sup>(٦)</sup> شئ يدخل في جملة الأخرى ، فإن المحمول على أحدهما يمكن أن يعمل حداً أوسط ، فيكون سلبهما أيهما شئت عن الآخر بقياس .

فإن كان المحمول الموجب إنما هو في جانب أحد الحدين فقط، كان ذلك بقياس واحد لا غير، مثل إن كان كل ج ولا شئ من ب ج : أو كان كل ب ج ولا شئ من أ ج .

وإن كان المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين ، كان بقياسين . مثلاً إن كان أ ما د ما ج<sup>(٧)</sup> طبقة متساوية ، وط تحمل عليها وتساويها ؛ وب ما ه ما ز

(٣) م مجهول .

(٢) س السالب .

(١) س كفى .

(٥) س انقطاع .

(٤) أى بغير وسط .

(٧) س أ ج د ه ز .

(٦) س ليس إحداهما . م ليس إحداهما .

طبقة مساوية م ج<sup>(١)</sup> يحمل عليها ويساويها<sup>(٢)</sup> ؛ ومعلوم أن شيئا من هذه الطبقة لا يحمل على شيء من تلك الطبقة . فإن قيل : كل أ ط<sup>(٣)</sup> ولا شيء من ب ط ، كان<sup>(٤)</sup> قياس . وإن قيل كل ب ج ولا شيء من أ ج كان قياس ، وهما قياسان . وكذلك الحال إن لم يكن إلا ويحمل عليه ط فقط أوب<sup>(٥)</sup> ويحمل عليه ج فقط . لكن العادة في التمثيل جرت بذلك .

فإذا كان على أحد الحدين<sup>(٦)</sup> محمول خاص كان السلب بانقطاع . فيجب أنه إذا كان ليس على أحد الحدين محمول خاص ، وأحدهما مسلوب عن الآخر، أن يكون ذلك سلبا بلا انقطاع — أى بلا واسطة — فإنه أى واسطة أُحْضِرَتْ ، كانت مسلوبة عن الطرفين أو موجبة على الطرفين فلم ينتج .

وأما لفظ الكتاب في نسختنا<sup>(٧)</sup> فيوهم بدل المحمول الموضوع والأقسام بحالها . وذلك أيضا من وجه يستقيم ، ولكن النتائج تكون جزئية : فإنه إذا كان على كل<sup>(٨)</sup> بعض حكم كلى بقياس ، فليس على الكل بلا قياس . وقد وضع كليا بلا انقطاع . فيشبه أن يكون هذا معنى ظاهر النسخة التي عندنا . والأولى ما كتبناه أولا .

ولقائل أن يقول : إن السالبة التي لا وسط لها إن طلبت بهذه الشريطة لم توجد : فإنه لا يخلو أ<sup>(٩)</sup> م ب من حد أو رسم ومن أجزائهما . وإن كان نفسه حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل . وبالجملية ليست الأشياء تتخلو<sup>(١٠)</sup> عن خواص ولوازم حتى الأجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس . فكيف يوجد أ م ب غير محمول على أحدهما شيء لا يحمل على الآخر ؟

فأقول : إنه<sup>(١١)</sup> عسى ألا يكون مثل هذا الوسط أي محمول اتفق ، وألا يكون القياس كل ما له وسط أى وسط اتفق ، بل يجب أن يكون الوسط شيئا : وجوده للأصغر والحكم بالأكبر عليه : كل واحد منهما أعرف من الحكم بالأكبر على الأصغر . وفي المطلوب السالب يجب أن يكون

(١) م : ط .

(٢) م + ب ٦ هـ ٦ طبقة متساوية ٦ ج يحمل عليها ويساويها .

(٣) م + يحمل عليها . (٤) م فكان . (٥) م وب بدلا من أوب .

(٦) م الجزئين . ب مطموسة . (٧) م نسخنا . (٨) م ساقطة .

(٩) م و . (١٠) م لا تتخلو . (١١) م ساقطة .

وجود الوسط للأصغر، وسلب الأكبر عن الأوسط، أعرف من سلب الأكبر عن الأصغر . حينئذ يكون وسط وقياس .

فيشبه أن يكون المعلم الأول عني محمولا نسبته إلى ١ وإلى ب أعرف من نسبة ما بينهما .

هذا وقد علمت أن الجهل ليس صنفا واحدا : بل من الجهل ما هو بسيط — وهو عدم العلم في النفس فقط: وهو ألا يكون للنفس رأى في الأمر — حق ولا صواب — وهذا لا يكتسب بقياس ، فإنه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه ، وإن كان قد يظن أن ذلك مكتسب بقياس على أحد وجهين : إما على ما ظنه بعضهم [ ١٠٨ ] أن تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل ، وهذا خطأ . بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه <sup>(١)</sup> ، وأما أنه يحدثه فليس . وإما على ما ظنه بعضهم أن الرأى الباطل <sup>(٢)</sup> إذا أفسد بحجج <sup>(٣)</sup> ولم يتضح بفساده <sup>(٤)</sup> الرأى الحق ، أوجب ذلك حينئذ الجهل البسيط الذي على وجه السلب فقط ، وكان بقياس . وهذا أيضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس ، بل بالعرض : لأن ذلك القياس إنما أوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد . فلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر ، عرض أن بقيت النفس عادمة للرأى <sup>(٥)</sup> أصلا كما كانت . بل القول الصواب أن هذا الجهل لا يكتسب .

ومن الجهل ما هو مركب — وليس هو عدما فقط ، بل فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد له ، وهو جهل على سبيل القنبة والملكة ، وهو مَرَضٌ نفساني . وذلك لأن صحة كل شيء إما أن تكون موجودة <sup>(٦)</sup> على مزاجه الذاتي وفطرته الأصلية فقط ، أو يكون قد اكتسب <sup>(٧)</sup> مع ذلك كالا ثانيا ، كمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحي جيلا أو قويا <sup>(٨)</sup> . وليس هو في المزاج من البدن ، بل وفي التركيب أيضا ، فإن صحة البدن هي في اعتدال المزاج واستواء التركيب . وكحال الصحة أن تقترن بهذين الأمرين <sup>(٩)</sup> البدنيين الأمور التي يستعد البدن بهذين لها <sup>(١٠)</sup> من الجمال والجزالة والقوة .

- 
- |                         |                      |                |
|-------------------------|----------------------|----------------|
| (١) س يحفظه بदन الوار . | (٢) س باطل .         | (٣) س ساقطة .  |
| (٤) س بفساد .           | (٥) س الرأى .        | (٦) س بوجوده . |
| (٧) س + إليها .         | (٨) س قويا أو جيلا . | (٩) م الأمر .  |
| (١٠) س لها .            |                      |                |

كذلك صحة النفس على وجهين : صحة أولى - وهى أن تكون على فطرتها الأولى ومزاجها مثلا الأصل ، وليس فيها معنى خارج عن الملاءمة . وصحة ثانية - وهى أن تحصل لها الزوائد البكالية التى تستمد لها بتلك الصحة ، وهى العلوم الحقيقية . وكما أن البدن إذا حدث فيه أمر غريب لا تقتضيه فطرته ، فنع مقتضى فطرته والأفعال التى له بذاته ، كان<sup>(١)</sup> البدن مريضا ، كذلك النفس إذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة لما يجب أن يكون مبنيا على فطرتها الأصلية ، كانت مريضة .

وإنما سمي هذا الجهل مرجئا لأن فيه خلاف العلم ومقابلة من وجهين : أحدهما أن النفس خالية عن العلم ، والثانى أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم<sup>(٢)</sup> . وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء وإذعانا للنفس له من غير حد أوسط ، وقد يقع باكتساب قياسي<sup>(٣)</sup> . والكائن باكتساب قياسي<sup>(٣)</sup> إما أن يكون فيما لا وسط له ، أو فيما له وسط . والكائن فيما له وسط إما أن يكون الحد الأوسط فيه من الأشياء المناسبة أو من الأشياء الغريبة . وجميع ذلك إما أن يكون الوسط<sup>(٤)</sup> فيه هو بعينه أوسط القياس الصادق بعينه ، أو ليس هو بعينه . ولا يخلو إما أن يكون يقابله حق سالب فيكون هو موجبا ، ويقع فى الشكل الأول فقط إن كان كليا ، أو<sup>(٥)</sup> يكون يقابله حق موجب فيكون هو سالبا ، ويقع فى الشكل الأول والثانى معا إن كان كليا<sup>(٥)</sup>

ولنبداً بالتخضاع الواجب فنقول<sup>(٦)</sup> : إذا كان الحق هو أنه لا شئ من ب ١ وكان بغير انقطاع واختدع فظن أن كل ب ١ حتى يكون فى غاية المضادة للحق ، وكان<sup>(٧)</sup> ذلك بقياس حده الأوسط ج ، فقد يمكن أن تكون الصغرى والكبرى كاذبة ، وقد يمكن أن تكون إحداهما فقط كاذبة<sup>(٨)</sup> . أما القسم الأول فإذا كان ج شيئا لا يعمل<sup>(٩)</sup> على ب ولا يعمل عليه ١ ، وأخذ أن كل ب ج ما كل ج ١ ، أنتج الباطل\* . وهذا ممكن : فإنه لا بد أن لب ما ل ١ ما لا يحملان عليه . ويجوز أن يتفقا فى واحد من ذلك وإلا وجب أن يختص بعض ذلك بإيجاب طرف لجاء وسط . وكذلك إن

(١) ب وكان .

(٤) س وسط .

(٣-٣) ساقط فى س .

(٢) س للعلم .

(٧) م مكان .

(٦) س فيكون .

(٥-٥) ساقط فى س .

(٩) س لا يعمل عليه ب .

(٨) س كاذبة فقط .

(٥) المثال الذى يذكره لذلك هو كل ك جوهر ٦ كل كيف ك\* . كل كيف جوهر . أنظر التحليلات الثانية

كان ج إنما يحمل على بعض ما<sup>(١)</sup> من ب لاعلى كله ما ب غير ممكن أن يكون في كل شيء البتة؛ أو أن يكون في كل شيء البتة — أى مما يباين ب ، لأن ب ا مقدمة بلا وسط في كلها ، فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء ؛ وكل ج ا كاذبة إما بالكل والجزء معا ، أو بالجزء وحده . وأما إن كانت إحداهما فقط صادقة ، فلا يمكن إلا أن تكون الكبرى . ومثال هذا أن نفرض ا محمولة ولها موضوعان ج ما ب ، لكنها تكون موجبة على ج ومسلوقة عن ب بلا انقطاع ؛ ما ب ما ج لا يحمل أحدهما على الآخر . فإن قيل كل ب ج وهو الباطل ، وكل ج ا وهو الحق ، أنتج باطلا وهو أن كل ب ا .

وسواء كان هذا السلب والإيجاب بانقطاع أو بغير انقطاع ، فإن هذه المادة لا تنتج إلا باطلا . فهذا هو<sup>(٢)</sup> وجه إعطاء القياس الذى يوقع<sup>(٣)</sup> خدعة في اعتقاد الكلى الموجب ، ولا يكون إلا في الشكل الأول . وأما القياس الموقع للجهل المركب بكلى سالب غير ذى وسط ، فيكون<sup>(٤)</sup> في الشكل الأول عن مقدمتين كاذبتين : فإنه إذا كان كل ج وكل ب ا بلا واسطة وكان لا شئ من ب ج ، ففيل كل ب ج ، ولا شئ من ج ا ، أنتج لا شئ من ب ا . ويمكن أن تكون إحداهما<sup>(٥)</sup> صادقة أيتها كانت . فلنضع<sup>(٦)</sup> أولا الكبرى صادقة . ولكن ا حينئذ من المسلوقات عن ج والموجبات لب ، وهما كما قلنا . وهذا ممكن . فيجب أن يكون قولنا كل ب ج كاذبا — وهى الصغرى — . فإن قيل كل ب ج ، وهو كذب ، ولا شئ من ج ا وهو صدق ، أنتج الكذب . ولنضع الصغرى صادقة : فإنه إذا كان الحق أن<sup>(٧)</sup> كل ب ج وكل ج ا<sup>(٨)</sup> ففيل كل ب ج ولا شئ من ج ا أنتج لا محالة سالبا مضادا للحق . وهذه المادة هى أن تكون ا موجبا لب وج معا ما ب تحت<sup>(٩)</sup> ج أو مساو لج . لكن الجهل المركب لا يكون بمقدمة غير ذات وسط .

وأما في الشكل الثانى والمقدمتان كاذبتان بالكل ، فلا يمكن ذلك لأنهما إذا رُدا<sup>(١٠)</sup> إلى الصدق فأوجبت السالبة وسُلبت الموجبة أنتجا ذلك بعينه : فإنه إذا قيل أولا إن كل ب ج ولا شئ

---

(١) من بعض ما هو ب . (٢) من ساقطة . (٣) من يقع .  
 (٤) من فقد يكون . (٥) ب ما يكون أحدهما . (٦) من ساقطة .  
 (٧) من ساقطة . (٨) من وكل ب ا .  
 (٩) ثم تحجب ، من ب غير مقطوعة . (١٠) م رددا .

من ا ج وكاننا<sup>(١)</sup> كاذبتين بالكلية رأتجنا لاشئ من ب ا ، فإن<sup>(٢)</sup> ردّا إلى الصدق فقبل لاشئ من ب ج ما كل ا ج أتجنا ذلك بعينه — وهو أنه لاشئ من ب ا .

وكذلك إن كان القياس الكاذب هو أنه لاشئ من ب ج ما كل ا ج وكاننا كاذبتين بالكلية وأتجنا لاشئ من ب ا . فإن ردّا إلى الصدق فقبل : كل ب ج ولا شئ من ا ج<sup>(٣)</sup> أتجنا ذلك بعينه . فإذن نتيجة هذا القسم صادقة دائماً .

وأما إن كان الكذب بالجزء فممكن أن يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة . فإنه إذا كان بعض ب ج ما بعض ا ج ؛ وكان كل ب ا فقبل لاشئ من ب ج ما كل ا ج : أو قبل كل ب ج ولا شئ من ا ج ، كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة .

وقد يجوز أن يكون الكذب في إحدهما<sup>(٤)</sup> فقط : فإنه إذا كان في مثالنا كل ا ج فبين أن كل ب يكون ج لأن كل ا ب ما كل ا ج . فإن كذب في هذه فقبل كل ا ج ولا شئ من ب ج ، أنتج الكذب . وأيضاً إن كان ج ليس محمولا على شئ من ا فكان لاشئ من ا ج فيكون لا محالة لاشئ من ب ج . فإن قيل لاشئ من ا ج ما كل ب ج أنتج الكذب .

وأيضاً إن كان كل ب ج كذب<sup>(٥)</sup> حينئذ أنه لاشئ من ا ج لأن ب ا<sup>(٦)</sup> ، ج . ج . فإن قيل كل ب ج ، ولا شئ من ا ج — وهو كذب — أنتج الكذب .

فلتكم الآن في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . ولنبدأ بما يوقعه في موجب كل<sup>(٧)</sup> ذي وسط في الشكل فنقول :

أما إذا كان الأوسط مناسباً ، كان قياس الحق لا محالة من كليتين موجبتين ، فكان<sup>(٨)</sup> مثلاً كل ب ج ما كل ج ا حتى أنتج الحق وهو كل ب ا . ولما غلط فيه حتى أنتج المضاد للحق فلا يمكن أن يكذب في المقدمتين جميعاً ، وإلا صارتا سالتين فلم ينتج التأليف .

(١) ب ٦ م وكاننا .

(٢) ب ٦ م وكاننا .

(٣) ب ٦ م "قبل كل ب ا ولا شئ من ب ج وهذا خطأ لأن لاشئ من ب ج الكاذبة ترد صادقة إلى كل ب ج ما كل ا ج الكاذبة ترد صادقة إلى لاشئ من ا ج .

(٤) م أعطهما .

(٥) م كان .

(٦) م أعطهما .

(٧) م كان .

(٨) م كان .

ولا أيضا يمكن أن يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج ، بل إنما يمكن أن يرد إلى الكذب ما يجوز أن يكون سالبا في الشكل وهو الكبرى لا محالة ، إذ الشكل هو الشكل الأول . فالكذب السالب إنما يمكن أن يكون في الكبرى فقط <sup>(١)</sup> . وأما إذا كان الأوسط ليس مناسباً فيمكن أن تكون  $\alpha$  محمولة على كل  $\beta$  ما ج موضوع ل  $\alpha$  مثل  $\beta$  إلا أنه مباين ل  $\beta$  مثل الإنسان والفرس تحت الحيوان . فإن قيل كل  $\beta$  ج — وهو كذب — ولا شئ من ج  $\alpha$  — وهو كذب — أنتج الكذب . والحق لا شئ من  $\beta$  ج وكل ج  $\alpha$  ، وهذا لا ينتج البتة ، فليس الأوسط مناسباً .

ويمكن أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة : فإنه إذا لم تكن ج تحت  $\alpha$  وكانت  $\beta$  تحت  $\alpha$  وموضوعة لها ، وكان ج ماب [١٠٨ ب] متباينتين ، فإذا قيل كل  $\beta$  ج كان كاذبا ؛ ثم قيل ولا شئ من ج  $\alpha$  وكان <sup>(٢)</sup> صادقا ، أنتج منهما كاذب ، وهو أنه لا شئ من  $\beta$   $\alpha$  .

أما مثل ذلك في الشكل الثاني في الأوسط <sup>(٣)</sup> — سواء كان مناسباً أو غير مناسب — فإن الكاذبتين في الكل قد بان من أمرهما أن <sup>(٤)</sup> نتيجتهما صادقة لا محالة .

وأما إذا <sup>(٥)</sup> كانت إحداها كاذبة في الكل أيتها كانت ، أمكن أن يقع منه قياس الخدعة مثل أن يكون كل  $\beta$  ج ماب كل  $\alpha$  ج ماب كل  $\beta$   $\alpha$  . فإن أُقرت <sup>(٦)</sup> إحدى المقدمتين على الصدق وسلبت الأخرى أيتها كانت ، أنتج لا شئ من  $\beta$   $\alpha$  وهو كذب ، وإحدى المقدمتين صادقة .

وأما الكاذبتان في الجزء مثل أن يكون ج في بعض  $\alpha$  وفي بعض  $\beta$  وكل  $\beta$   $\alpha$  ، فأخذ أيهما كان موجبا كلياً والثاني سالبا كلياً ، أنتج الكذب ، مثل أن يقال كل  $\alpha$  ج ولا شئ من  $\beta$  ج أو : لا شئ من  $\alpha$  ج وكل  $\beta$  ج . وأما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب ، فقد بان أن هذا لا يكون إلا في الشكل الأول . وبين بما قلناه <sup>(٧)</sup> في ضد هذا أن الصغرى يجب أن تُقرَّ

(١) لأن شرط الشكل الأول إيجاب الصغرى . أما الكبرى فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) م كان .

(٣) م والأوسط ، وهذا أدق لأنهم كثيراً ما يسمون الشكل الثاني الشكل الأوسط .

(٤) م أنها . (٥) م إن . (٦) هذه هي نتيجة القياس .

(٧) ب أقرت . نج أقرت . م أقرب . (٨) م قلنا .



على إيجابها الذى كان فى القياس الصادق فيبقى صادقا، وإنما يمكن قلب الكبرى ورجعها إلى الموجب — فلا يمكن إذن إلا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى . فإن كان الحد الأوسط غير مناسب وبحيث لا ينعقد من نسبته <sup>(١)</sup> الصادقة إلى الطرفين قياس ينتج الحق ، فيمكن أن يكذب فى قياس الخدعة معا ، ويمكن أن تكذب الصغرى وحدها ، ولا يمكن أن تكذب الكبرى وحدها . فإنه إن كان كل ج ا وكان لاشئ من ب ج ، كان ولا شئ من ب ا . فإن قيل كل ب ج وإن <sup>(٢)</sup> كان كذبا ، وكل ج ا وكان صادقا ، أنتج كاذبا وهو أن كل ب ا . وإن كن لاشئ من ج ا هو الحق ، فيمكن أن يكون كل ب ج إذا كان لاشئ من ب ا ج [ هو ] ا ، ويمكن ألا يكون شئ من ب ج . فإن كان كل ب ج حقا وقيل <sup>(٣)</sup> كل ج ا وكان باطلا — وكان كليا فى بطلانه — كان أنتج باطلا من مناسب . وأما إن كان جزئيا فى كذبه ، فإنه <sup>(٤)</sup> يمكن أن ينتج من أوسط غير مناسب . وأما إن لم يكن شئ من ب ج فنقلت المقدمتان إلى الإيجاب الكلى ، أنتج كذبا لا عن مناسب : فإنه حيث تكون الصغرى سالبة لا يكون الأوسط مناسباً مع ذلك . مثال الأول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل ا . والمثال الثانى الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ا . والثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا . وفى القسم الأول لابد من أن تكون الصغرى كاذبة . وفى القسم الثانى الكبرى كاذبة فى الجزء ب وفى الثالث تكو المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب ، فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر ، وكل علم المناظر فهو حيوان ، فكل موسيقى فهو حيوان .

(٢) م وكان غير

(١) إن ساقطه من س .

(٣) م س نسبة .

(٤) م والموسيقى بدل ج والعلم بدل ا .

(٥) م ساقطه .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات  
وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها  
وكيف ينتهى إليه تحليل القياسات

قيل إن مَنْ فقد حساً ما فقد يجب أن يفقد علماً ما — أى العلم الذى يحرك النفس إليه  
ذلك الحس فلا يمكنه أن يصل إليه . وذلك أن المبادئ التى منها يتوصل إلى العلم اليقيني برهان<sup>(٢)</sup>  
واستقراء : أى الاستقراء الذاتى . ولا بد من استناد الاستقراء إلى الحس .

ومقدمات البرهان كلية ، ومبادئها إنما تحصل بالحس ، وبأن تكتسب بتوسطه خيالات  
المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفاً تكتسب به الأمور الكلية مفردة ؛ وتركبها على هيئة  
القول<sup>(٣)</sup> . وإن رام أحداً أن يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبه لها ، لم يمكن إلا باستقراء يستند<sup>(٤)</sup>  
إلى الحس لأنها أوائل ، ولا برهان عليها ، مثل المقدمات الرياضية المسأخوذة في بيان أن الأرض  
في الوسط ؛ والمقدمات الطبيعية في أن الأرض ثقيلة والنار خفيفة .

ولذلك فإن أوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فإتماً تعرف بالحس أولاً  
ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر : مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة ، سواء  
كانت مفارقة أو غير مفارقة ، فإن وجوه الوصول إليها أولاً بالحس . فهذا قول مجمل قيل في التعليم  
الأول .. ونحن فقد حاذينا بكلامنا ذلك ، على أنا نزيدك تفصيلاً فنقول :

يجب أن تعلم أنه ليس شئ من المعقولات<sup>(٥)</sup> بمحسوس ؛ ولا شئ من المحسوس ، من جهة  
ما هو معرض للحس ، بمعقول ، أى معرض لإدراك العقل له ، وإن كان الحس مبدأ ما لحصول  
كثير من المعقولات . ولتمثل لهذا<sup>(٦)</sup> من الإنسان المحسوس والمعقول أولاً فنقول<sup>(٧)</sup> . إن كل

(١) م ك ب ساقطة .

(٢) خبر أن . (٣) أى يتوقف تركيبها على الهيئات الخاصة بالأنيسة .

(٤) م : يستند . س : مستند . (٥) س : المعقول .

(٦) س : هذا . (٧) س : قول .

واحد من الناس المحسوسين فإن الحس يناله أيضا بقدر ما من العظم ، وهيئة ما من الكيفية ، ووضع ما معين في أجزاء أعضائه ، ووضع له في مكانه . وكذلك <sup>(١)</sup> تنال هذه الأحوال في عضو عضوه منه . فلا يخلو إما أن يكون هذا الذي أدركه الحس هو الإنسان المعقول ، أو <sup>(٢)</sup> يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس — وإن كان يلزمه . ثم من البين أن الإنسان المعقول مشترك فيه على السواء . فزيد عند العقل إنسان كما وعمرو إنسان ، وذلك بالتواطؤ المطلق . وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه : إذ ليس مقداره وكيفيته <sup>(٣)</sup> ووضعه مشتركا فيها . وهو غير محسوس هذا المحسوس إلا كذلك <sup>(٤)</sup> .

فإذن ليس الإنسان المعقول هو المتصور في الخيال من الإنسان المحسوس . وبالجملة إن الشيء الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الإنسان المشترك فيها ، وليس هو الذي يصادفه العقل منها إلا بالعرض . فلننظر كيف يجب أن يكون الإنسان المعقول فنقول :

يجب أن يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين ، وتكييف <sup>(٥)</sup> بكيفية ما معينة ، وتحديد بوضع ما معين ، وأئن ما معين . بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لأن تعرض لها كل المقادير والكيفيات والأوضاع والأيون التي من شأنها أن تعرض للإنسان في الوجود . ولو أن الإنسان كان <sup>(٦)</sup> تصوره في العقل بحده مقترنا بتقدير ما أو وضع ما وغير ذلك ، لكان يجب أن يشترك فيه <sup>(٧)</sup> كل إنسان . وهذا العظم المشار إليه ، والوضع والأئن وغير ذلك إنما يلحق الإنسان من جهة مادته التي تختص به .

فبتن أن الإنسان من حيث يتصور في العقل بحده ، مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها ، وهو بما هو كذلك غير متطرق إليه بالحس . بل الإنسان إذا تناوله الحس تناول مغمورا بلواحق غريبة . ثم نقول :

إن الموجودات قسمان <sup>(٨)</sup> : معقولة الذوات في الوجود ، ومحسوسة الذوات في الوجود . فأما معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة ، وإنما هي معقولة بذاتها لأنها

(١) م ك ب : ولذلك . (٢) س : و . (٣) س : وكيف .

(٤) هكذا ! وهو أسلوب في غاية السقم . ومراده وهذا المحسوس لا يكون محسوسا إلا على هذا النحو .

(٥) م ك س : ويكيف . (٦) م : ساقطة .

(٧) أى في ذلك القدر أو الوضع . (٨) س : قسمت قسمين اثنين .

لا تحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسة البتة. وأما محسوسات الذوات في الوجود فإن ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنه<sup>(١)</sup> يجرد حقيقتها عن لواحق المادة.

ونقول إنه إنما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد، وهو أن الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها إلى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري<sup>(٢)</sup> الذي لنا، فتكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين، فيجدها العقل متخالفة<sup>(٣)</sup> بعوارض مثل ما تجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة أعضاء، وتجد عمرا مختصا بأخرى غير تلك. فيقيل على هذه العوارض فيتزعمها فيكون كأنه يقشر هذه العوارض منها<sup>(٤)</sup> ويطرحها من جانب<sup>(٥)</sup> حتى يتوصل إلى المعنى<sup>(٦)</sup> الذي يشترك فيه<sup>(٧)</sup> ولا يختلف به<sup>(٨)</sup>، فيحصلها ويتصورها. وأول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال فإنه يجد عوارض وذاتيات؛ ومن العوارض لازمة وغير لازمة، فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال يأخذها إلى ذاته.

وأما كيفية هذا الصنيع ومائية القوة الفاعلة لذلك، والقوة المعينة للفاعلة، فليس هذا الموضع موضع العلم به، بل هو من حق علم النفس. لكن الذي نقوله ها هنا فهو :

أن الحسن يؤدي إلى النفس أمورا مختلطة غير معقولة، والعقل يجعلها معقولة. فإذا أفردا العقل معقولة كان له أن يركبها أنحاء من التركيب، بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى<sup>(٩)</sup> الشيء كالحد والرسم، وبعضها بالتركيب الجازم.

بل نقول إن تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه أربعة<sup>(١٠)</sup> : أحدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء [ ١٠٩ ] والرابع بالتجربة. أما الكائن بالعرض فهو أن يكتسب من الحس، بالوجه الذي قلنا، المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط<sup>(١١)</sup> الحسي

(١) س : لأن العقل .

(٢) م : الناظرى .

(٣) في المخطوطات الثلاثة متخالفة بالخاء .

(٤) ب م : عنه .

(٥) أى ويطرحها جانبا . (٦) م : المعانى .

(٧) م : فيها .

(٨) س : ساقطه .

(٩) س : لمعنى .

(١٠) س : أربعة وجوه .

(١١) م : الأخلط .

والخيلالى ، ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض . ويتبع ذلك أحكام العقل بالفطرة فى بعضها ويتوقف فى بعضها إلى البرهان . أما <sup>(١)</sup> القسم الأول من هذين فيكون باتصال من <sup>(٢)</sup> العقل بنور من الصانع مفاض على الأنفس والطبيعة يسمى العقل الفعال ، وهو المخرج للعقل بالقوة إلى الفعل <sup>(٣)</sup> ولكنه وإن كان كذلك ، فإن الحس مبدأ ما له بالعرض لا بالذات .

وأما القسم الثانى منهما فيفزع فيه إلى الحد الأوسط ، فإذا حصل الحد الأوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الأوليات بعينها وبقوة ذلك المبدأ . فهذا وجه من الأربعة .

وأما الكائن بالقياس الجزئى فإن يكون عند العقل حكم ما كل على الجنس فيحس أشخاص نوع لذلك الجنس ، فيتصور عنه <sup>(٤)</sup> الصورة النوعية ، ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن .

وأما الكائن بالاستقراء فإن كثيرا من الأوليات لا تكون قد تبينت <sup>(٥)</sup> للعقل بالطريق المذكور أولا . فإذا استقرأ جزئياته تنبه العقل على <sup>(٦)</sup> اعتقاد الكل من غير أن يكون الاستقراء الحسى الجزئى موجبا لاعتقاد كلى ألبتة ، بل منها عليه . مثل أن المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء . فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا <sup>(٧)</sup> فى النفس . فكما يحس بجزئياته يتنبه <sup>(٨)</sup> له العقل ويعتقده .

وأما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء ، وهو أكد من الاستقراء . وليس إفادته فى الأوليات <sup>(٩)</sup> الصرفة بل بمكتسبات الحس . وليس كالأستقراء ، فإن الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينا وإن كان قد يكون منها . وأما التجربة فتوقع بل التجربة مثل أن يرى الرأى ويحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو <sup>(١٠)</sup> انفعال .

(١) م : وأما . (٢) م : ساقطة .

(٣) م : وهو المخرج للعقل ما بالقوة إلى الفعل . (٤) م : عنده .

(٥) م : لاحظ واستبانت . (٦) هكذا والأفضل إلى . (٧) لعلها مركزا .

(٨) م : ينبه . (٩) م : بالأوليات . (١٠) م : و .

فإذا تكرر ذلك كثيرا <sup>(١)</sup> جدا حكم العقل أن هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه ، فإن الاتفاق لا يدوم . وهذا مثل حكمتنا أن حجر المغناطيس يجذب الحديد وإن السهمونيا تسهل الصفراء . ومن هذا الباب أن يكون شيء يتغير من حاله الذي بالطبع <sup>(٢)</sup> لاقتزان شيء آخر معه ووصوله <sup>(٣)</sup> إليه ولا يمكن عند العقل <sup>(٤)</sup> أن يكون تغيره بذاته ، فيحكم أن السبب هو الواصل إليه ، وخصوصا إذا تكرر .

فهذه الأنواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة <sup>(٥)</sup> . ومبادئ العلوم كثيرة ، والتجربة منها ، فإن فيها اختلاط استقراء حسي بقياس عقلي <sup>(٦)</sup> مبنى على اختلاف ما بالذات وما بالعرض ، وإن <sup>(٧)</sup> الذي بالعرض لا يدوم . وقد أشرنا إلى بيان هذا فيما ساف .

فهذه هي الأنحاء التي لاستفادة العقل علما تصديقا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا الآن . وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه .

فإن كل فاقده حس ما فإنه فاقده لعلم ما وإن لم يكن الحس علما .

ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلاثة : أما الموجب منه فلأنما يبين أن شيئا ما موجود ثان لأنه موجود لثالث موجود للثاني . وأما السالب <sup>(٨)</sup> فيبين أن شيئا غير موجود لثالث لأنه غير موجود <sup>(٩)</sup> لثالث موجود للثاني .

وكذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين . إن كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة ، فلا بد من أن تنتهي إلى مبادئ وأصول موضوعة موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على الإطلاق ، أو في ذلك العلم <sup>(١٠)</sup> . والمبرهن يأخذ المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها ، على <sup>(١١)</sup> أحد الوجهين المذكورين ، ونخل آخره إلى مالا وسط له مطلقا وإن لم يكن في ذلك العلم .

(١) س ساقطة . (٢) أى الذى له بطبعه . (٣) س : وهو له ، وهذا تحريف .

(٤) ويكون العقل غير مجوز الخ . (٥) س : فهذه الوجوه تستفيد بها من الحس طوما كثيرة .

(٦) س فإن التجربة كأنها خلط من استقراء حسي بقياس عقلي . (٧) س : وأما

(٨) س : الثالث وهو خطأ . (٩) س : مملوب .

(١٠) أى لا وسط لها في ذلك العلم الذى تعمل فيه البرهنة . (١١) أى يكون على أحد الوجهين .

والذين يقدسون: إما على الظن — وهم الخطايون — أو على الرأي المشهور — وهم الجدليون —  
فليس يجب أن ينتهى تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذرات<sup>(١)</sup> وسط في الحقيقة . بل إذا انتهت  
إلى المشهورات التى يراها الجمهور ، أو المقبولات التى يراها فريق ، كان القياس قياسا فى بابه ،  
وإن كانت المقدمات الأولى ليست ذرات وسط ، بل لها وسط ما<sup>(٢)</sup> مثل أن الدل جمل  
والظلم قبيح ، فإنه مأخوذ فى الجدل على أنه لا وسط له . وفى العلوم يطلب لذلك وسط . وربما  
طلب أيضا فى الجدل على نحو ما يخاطب به سقراط تراسوما خوس .

وربما كان المشهور<sup>(٣)</sup> لا وسط له — لا لأنه يَنِّ بنفسه وفى<sup>(٤)</sup> حقيقته — بل لأنه  
كاذب مثل أن اللذة خير وسعادة .

فحاول القياسات الجدلية يجب أن يكون إلى المشهورات ، وتحليل البرهانية يجب أن يكون  
إلى البرهانيات .

ويجب أن نبتدئ الآن فنيين<sup>(٥)</sup> أن هذه الأوساط<sup>(٦)</sup> متناهية بعد أن نعاود مرة أخرى حال  
ما بالذات وما بالعرض من المحمولات . فنقول :

يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالعرض إذا كان الموضوع مستحقا لأن يوضع  
بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل ، فوضع وحمل عليه محمول ما أى حمل كان ، مثل قولنا  
الإنسان أبيض : فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حامل يحمله . ثم البياض قائم فيه  
ومحتاج إلى حامل له مثله . فإذا جعل الإنسان موضوعا والأبيض محمولا فقد حمل حمل<sup>(٧)</sup> مستقيم  
فهو حمل حقيقى لا بالعرض . وبإزاء هذا القسم حمل ما بالعرض ، وهذا إما أن<sup>(٨)</sup> يقبل مامن شأنه  
أن يكون محمولا فى طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعا فى طباعه . فيقال أبيض ما  
إنسان ، فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوة . وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو

(١) س : ذات .

(٢) س : وإن كانت المقدمات الأولى فيها ليست غير ذات وسط فى أنفسها ، بل لها وسط فى اعتبار التحقيق مثل الخ .

(٣) أى القضايا المشهورة . (٤) س فى بدون الواو .

(٥) س : ونين . (٦) س : وما هى لها أوساط . (٧) س : عليه .

(٨) م : إنما .

أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعاً ، ولكن الموضوع هو الذى عرض له أن كان أبيض - وهذا هو الإنسان الذى عرض له البياض ، فهو أبيض . وإما أن يكون عرضان في واحد فيحمل أحدهما على الآخر ، فيقال إن الأبيض متحرك : أى الشيء الذى عرض له البياض فقد عرض له الحركة ، لا أن الأبيض نفسه من حيث هو أبيض موضوع للتحرك .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف له بنفسه ، كان<sup>(١)</sup> عن طبعه أو بقاسر<sup>(٢)</sup> أوجده فيه ، ولكنه ليس لشيء غيره من أجله يقال له . وإذا تحققت<sup>(٣)</sup> لم تجد<sup>(٤)</sup> الصفة في نفسه ، مثل ما يقال إن الحجر متحرك<sup>(٥)</sup> وإن كان بالذات يتحرك ولكن بالقسر<sup>(٥)</sup> .

وبإزاء هذا محمول بالعرض ، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للسكان في السفينة إنه متحرك وإنه يسير<sup>(٦)</sup> إلى موضع كذا ، وإذا حققته وجدته ساكناً . وربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلاً عنه كالسفينه في هذا المثال<sup>(٧)</sup> . وربما كان متصلاً كما يقال كرم أبيض أى<sup>(٨)</sup> عناقيده بيض<sup>(٨)</sup> . ويقال محمول بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص كالحيوان على الإنسان . ويقابله المحمول بالعرض وهو أن يحمل<sup>(٩)</sup> الأخص على الأعم ، فيقال حيوان ما إنسان .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه<sup>(١٠)</sup> أولاً ، مثل السطح إذا قيل له أبيض . وبإزاء هذا : محمول بالعرض كما يقال جسم أبيض - أى سطحه أبيض .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان ليس وارداً على الشيء من خارج ، غربياً<sup>(١١)</sup> ، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات . وبإزاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر .

---

(١) أى سواء كان . (٢) س : بقياس وهو خطأ .  
 (٣) س : حققت . (٤) س لم تعد ذلك المحمول أو الصفة .  
 (٥-٥) تردى س ٦ بج كما يأتي : " سواء كانت حركته بالطبع وبالذات أو كانت لا بالطبع والذات (س : وبالذات) ولكن بالقسر .  
 (٦) س : يقصد . (٧) م ٦ ب + : فيها . (٨-٨) ساقط في س .  
 (٩) س : يحمل . (١٠) س + : يؤخذ الشيء في حده .  
 (١١) صفة لوارد



ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال . وبإزائه <sup>(١)</sup> المحمول بالعرض . فيشبه أن يكون الحدار <sup>(٢)</sup> الجبر إذا حل عليه الجبر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لأنه ليس ملازما .

ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوما لما هيته لاواردا غريبا . وبإزائه المحمول بالعرض معروف . فيكون إذن كون السطح أبيض محمولا بالعرض .

ويقال محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ <sup>(٣)</sup> في حد الشيء أو يؤخذ <sup>(٤)</sup> الشيء في حده . وبالجمله ما يكون مناسباً <sup>(٥)</sup> لذلك الشيء بالحد الذي لأحدهما <sup>(٥)</sup> . فما نخرج من هذين يكون محمولا بالعرض .

ونريد أن نبين أن المحمولات الذاتية على ما بينا من الذاتي متناهية <sup>(٦)</sup> ، ولا يلتفت إلى ما بالعرض في هذا الموضوع .

(١) من بإزاء . (٢) من الحدار . (٣) من يوجد .

(٤) م ك ب + : أن يؤخذ الشيء في حده .

(١) من بإزاء .

(٤) من : مناسبه .

(٦) من : أجزاء متناهية

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في حكاية<sup>(٢)</sup> ما قبل في التعليم الأول من [١٠٩ ب] تناهى أجزاء  
القياسات وأوساط الموجب والسالب

فنعول محاكين للتعليم الأول :

قبل قد علم أن المحمولات بذاتها موجودة ، والموضوعات بذاتها موجودة . فليكن موضوع  
بذاته مثل ج وليس من شأنه أن يصير محمولا إلا بالعرض . وليكن حمل ه على ج أولا بلا متوسط  
وكذلك ز ل ه ، ب ل ز . أقرى أن هذه المحمولات تتأدى<sup>(٣)</sup> بلا نهاية من موضوع أول  
محدود فيؤخذ دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف ، أو يقف ؟

ثم ليكن ب شيئا ليس من شأنه أن يحمل عليه شيء آخر بالذات ، لكنه محمول على ط  
بلا وسط ، ط على ج كذلك ، ج على ب كذلك . أقرى أن هذا النزول في الموضوعات من  
محمول أول محدود ، يتأدى بلا نهاية ويؤخذ دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف ،  
أو يقف ؟

والفرق بين البعثين أنا ابتدأنا في الأول منهما من الموضوع المحدود وأخذنا نصعد في  
المحمولات . وابتدأنا في الثاني منهما من المحمول المحدود وأخذنا ننزل في الموضوعات .

ولكن<sup>(٤)</sup> ١ محمول على ج بهوسط ب — سواء كان ١ لا محمول عليه أو عليه محمول ؛ وج  
لاموضوع له أوله موضوع . فهل يمكن أن يكون بين ١ وبين ب أوساط موضوعات ل ١  
ومحمولات على ب بلا نهاية ، وبين ج ك ب كذلك ؟ وهذا البحث يفارق الأولين بأن المحدود<sup>(٥)</sup>  
كان في ذينك طرفا<sup>(٦)</sup> واحداً ، والمحدود هاهنا طرفان<sup>(٧)</sup> . وإنما يطلب : هل الوسائط بينهما  
بغير نهاية ، فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلا نهاية ؟

(١) م ك ب ساقطه . (٢) س : كفاية . (٣) س : تتأدى .

(٤) هنا حالة ثالثة وهي هل توجد أوساط بين طرفين محددين إلى غير نهاية ؟ .

(٥) س : في المحدود — وهو خطأ . (٦) في المخطوطات الثلاثة طرف واحد .

(٧) المحدود في الحالة الأولى كان الموضوع وحده ، وفي الثانية المحمول وحده ، وفي الثالثة الموضوع والمحمول معا .

وليس هذا وجـ موجب لها فقط ، بل وإن كانت مقدمة ج<sup>(١)</sup> سالبة والمتوسط ب فصارت بـ ج موجبة ما ج سالبة . فهل دائما ينـ ج واسطة ؟

وكذلك هل بين كل كبرى سالبة تحدث <sup>(٢)</sup> واسطة ، أو تقف قبل ؟

وهذا الطلب لا يكون في الأشياء التي تستحق أن ينعكس بعضها على بعض ، إن كانت أشياء تستحق أن ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع أول ومحمول ثان ، بل كل واحد منها يصلح أن يكون محمولا وموضوعا ، أو واسطة بين محمول وموضوع . بل الشك يكون منا في الحالتين <sup>(٣)</sup> . جميعا أنه هل يوجد لما وضع <sup>(٤)</sup> محمولا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك إلى غير النهاية ، أو هي محدودة <sup>(٥)</sup> ؟ وإذا استبان تناهى الوضع فيها من جهة ، كان ذلك استبانة تناهى الحمل في تلك الجهة . وبالعكس ، إذ الوضع هناك حمل والحمل وضع ، اللهم إلا ألا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه . بل يكون أحدهما حمل <sup>(٦)</sup> حملا حقيقيا والآخر حمل حملا عرضيا .

أقول : إن لهُذين تأويلين : أحدهما أن يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحك على الإنسان ، والعرضي كحمل الإنسان على الضحك . فإن ذهب هذا المذهب فمعناه أن هذه <sup>(٧)</sup> المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعا والآخر محمولا متعينا ، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أنه ليس أحدهما أولى من الآخر بذلك . والتأويل الثاني أن يكون الحمل العرضي كحمل الإنسان على الحيوان ، والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الإنسان : فإنه وأن حمل حيوان على إنسان وإنسان على حيوان فالموضوع والمحمول بالذات معين . وإذ قد تقرر هذا فنقول :

إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . فليكن كل ب ١ : فنقول إن الوسائط بينهما متناهية وهى الأشياء التي تحمل على كل واحد منها ، أو يحمل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء . وذلك أنها إن كانت بغير نهاية لكان إذا أخذنا من جهة ب ، صاعدين على الولاء ، أو من جهة ١ نازلين على الولاء ، لم تبلغ ألبتة الطرف الثانى . وسواء أخذنا بعضها على

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) م : تجذب . ب غير منقوطة . (٣) بخ الناجيتين . (٤) س : يوضع .

(٥) فـارن التحليلات الثانية الكتاب الأول : الفصل ١٩ الفقرة ١٨٢ س ١٥ وما بعده . الحذر الذي ينعكس

بعضها على بعض مترجمة هناك بالكلمة الإنجليزية Reciprocating terms ، وكلمة موضوع أول مترجمة Primary subject .

(١٦)

(٧) س : هذا .

(٦) س : حله .

الولاء بلا واسطة بينها ، أو أخذنا<sup>(١)</sup> بعضها<sup>(٢)</sup> وقد تركنا الوسائط فيما بينها ، أو أخذنا<sup>(٣)</sup> الكل متتالية<sup>(٤)</sup> ولا واسطة بينها وكانت لا يتناهى ، أو أخذنا الكل على طفرات يتضاعف لها مالا نهاية له ، فإن الكلام فى ذلك واحد . فإذا كنا كلما ابتدأنا من حد لم ننته إلى حد آخر<sup>(٥)</sup> ، فليس هناك حد آخر<sup>(٦)</sup> : فإنه لا فرق بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك ، وقولك لا حد له . وكذلك قولك له حد ، وقولك يتناهى إليه عند السلوك واحد . ثم من المحال أن يكون حد محدود ولا يبلغ إليه<sup>(٧)</sup> ، ونهاية لا<sup>(٨)</sup> يتناهى إليها . ويكون ذلك كقول من يقول أنت إذا أخذت تتصاعد من الواحد لم تبلغ ألبنة الألف الذى هو حد محدود لأن بينهما درجات للعدد<sup>(٩)</sup> بلا نهاية . ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل : إن بين طرفى كل<sup>(١٠)</sup> مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية ، وذلك لأن المقادير المتصلة لا قسم لها مالم يقسم<sup>(١١)</sup> ألبنة : وكل قسم يفرض<sup>(١٢)</sup> فيها يكون محدود العدد ، وأن اللانهاية التى تتوهم بين حدين منها هو أمر بالقوة ، أى تلك الحدود التى فيها هى فى القوة ، ووجودها فى القوة ، ولا توجد ألبنة موجودة بالفعل ، بل واحد منها بعد واحد .

والذى نحن فى البحث فيه فإن فيه حدين وطرفين . وإذا كان بينهما وسائط ، تكون معانى تستحق ترتيبا فى أنفسها ، كانت<sup>(١٣)</sup> حاصلة لا متوقفة على قسمة<sup>(١٤)</sup> قاسم . فبين إذن أنه لا يمكن أن يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية .

وكذلك الأمر فى السلب إذا قلنا : لشيء من ج أ وكان بينهما واسطة : أعنى شيئا<sup>(١٥)</sup> مثل<sup>(١٦)</sup> ب يوجد ل ج ولا يوجد له أ ، فليس يمكن أن تكون دائما بواسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا : الكبرى السالبة والصغرى الموجبة . أما الموجبة<sup>(١٧)</sup> فقد فرغنا عنه . وأما السالبة فلا نبيان<sup>(١٨)</sup> ذلك يكون من أحد الأشكال الثلاثة ، أما<sup>(١٩)</sup> على سبيل الشكل الأول كما مثلنا له فيجب على كل حال إن كانت الوسائط التى للكبريات السالبة تذهب إلى غير النهاية — أن تحصل موجبات

(١) م وأخذنا .

(٢-٣) م ساقطة .

(٣) م : سالبه .

(٤) م : آخر .

(٥) م : ألبنة .

(٦) م : ولا .

(٧) م : العدد .

(٨) م : كل طرفى .

(٩) أى لا قسم لها إلا وقبل التقسيم .

(١٠) جواب الشرط لإذا .

(١١) م : قسم .

(١٢) م : يفترض .

(١٣) شيء فى المخطوطات الثلاثة .

(١٤) م : من .

(١٥) أما الموجبة ساقطة فى م .

(١٦) م : كما .

(١٧) م : فلا بيان .

بغير نهاية ، لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معا ، ثم للموجبة موجبات . وقد بان في الموجبات أنها متناهية .

فإذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السافلة لا يمكن أن تذهب إلى غير نهاية بين حدين ، فبين أن الذى لا يزيد عليها فى العدد من حدود الكبريات العالية السالبة — متناهية<sup>(١)</sup>

وكذلك هذا إذا كان الشكل شكلا ثانيا : وذلك لأن الموجبة وإن لم يجب فيه أن تكون الصغرى<sup>(٢)</sup> بعينها ، فلا<sup>(٣)</sup> بد من أن يكون فى كل قياس مقدمة موجبة .

وأما الشكل الثالث منها ، فإن الموجب فيها متعين على كل حال .

وقيل أيضا إن المحمولات الداخلة فى ماهية الشيء متناهية ، لأن هذه داخلة فى تحديد الأشياء .

والحدود إنما تتم بها . فلو كانت الحدود متوقفة إلى أن توجد<sup>(٤)</sup> فيها غير نهاية ، لما كان يمكننا أن نحد شيئا . لكن الحدود موجودة ، إذ الأمور متصورة ، فبادئها متناهية .

ثم قيل بعد هذا فى التعليم الأول<sup>(٥)</sup>

إنا إذا قلنا<sup>(٦)</sup> إن الأبيض يمشى ، وهذا الكبير هو خشبة ، فقد عكس الحمل والوضع عن وجه استحقاقه<sup>(٧)</sup> . وأما إذا قيل الخشبة هى كبيرة ، أو قيل هذا الإنسان يمشى ، فإنه قد أجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه . وذلك أن قولنا الأول — وهو أن الكبير خشبة<sup>(٨)</sup> أو الماشى إنسان — ليس معناه أن<sup>(٩)</sup> نفس الماشى من جهة ماهو ماش ، أو الكبير من جهة ماهو كبير موضوع للخشبة أو الإنسان ، ولا معناه أن الماشى بنفسه شئ قائم غير مقتضى ولا متضمن شيئا آخر هو موضوع له ، فإن ذلك لا يصح : بل معنى قولنا « الماشى إنسان » أن الشئ الذى عرض له المشى وعرض له أن كان ماشيا ، ذلك الشئ<sup>(١٠)</sup> هو إنسان . وكذلك الشئ الذى عرض له

(١) س : فبين أيضا أن الذى لا يزيد عليه فى العدد الكبريات العالية السالبة متناهية .

(٢) يريد لأن الموجبة وإن لم يلزم أن تكون المقدمة الصغرى فى الشكل الثانى ، لأنها قد تكون الكبرى .

(٣) س : ولا . (٤) أى المحمولات .

(٥) راجع التحليلات الثانية الكتاب الأول الفصل ٢٢ :قرة ٨٣ أ .

(٦) س : إنه إذا قيل . (٧) م : الاستحقاق .

(٨) م : ساقطة . (٩) س : ساقطة . (١٠) س : ساقطة .

أن كان بمقدار <sup>(١)</sup> كذا وعرض له أن كان كبيرا ، ذلك الشيء هو خشبة . وأما معنى قولنا "إن الإنسان ماش" معناه أن الإنسان نفسه — لاشيئا يعرض له أن يكون إنسانا — هو نفسه ماش . وكذلك قولنا "الخشبة كبيرة" معناه أن نفس الخشبة — لاشيئا آخر يعرض له أن يكون خشبة — هي كبيرة . وأنت تعلم أن بين قولك "الشيء الذى هو ماش وله عرض المشي" ، وبين قولك "الشيء الذى هو إنسان أو خشبة أو جوهر أو ذات" ، فرقا <sup>(٢)</sup> . وذلك لأن الشيء فى الأول عين من الأعيان هو فى <sup>(٣)</sup> نفسه نوع من الأنواع ، وحقيقة من الحقائق . والماشي ، من حيث هو مجرد شيء ذى مشي ، شيء آخر ليس هو .

وأما فى المثال الآخر ، فإن الشيء الذى هو جوهر ليس غير ذات الجوهر ، وليس شيئا عرض له جوهرية فيكون فى نفسه أمرا محصل النوعية والحقيقة : وقد أضيف إليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لأجله جوهرًا كما سمي هناك [ ١١٠ ] لأجله ماشيا .

فالإنسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة إلى موضوع وإلى شيء غير جوهرهما . فأما الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير <sup>(٤)</sup> ، ويدل على موضوع .

فلنضع للأمرين اسمين يفرقان به <sup>(٥)</sup> ، فنجعل حمل الماشي على الإنسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة ، وأما حمل الإنسان على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض .

وكل حمل فإما أن يكون من طريق ماهو الشيء ، وإما أن يكون على سبيل كيف هو أو كم هو ، أو مضاف هو ، أو أين هو ، أو متى هو ، أو يفعل أو ينقل ، وكذلك سائر المقولات . وبعض ذلك داخل فى الجوهر ، وبعضه عارض : كالإنسان يحمل عليه الأبيض . وليس فى المحمولات شيء خارج عن هذين <sup>(٦)</sup> ألبة .

(٢) اسم أن فى قوله أن بين قولك الخ .

(١) س : لمقدار .

(٣) م : فى ساقطة .

(٤) فى هذه العبارة كثير من التسهيل فى التعبير ، وغرضه أن الماشي يدل على معنى الماشي ، والكبير على معنى الكبير .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات والصحيح بهما . (٦) أى الجوهر والأمراض .

أما الصور الأفلاطونية فعليها السلام <sup>(١)</sup> ، فإنها أصوات وأسماء باطلة لا معنى لها . ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان ، إذ البرهان بهذه المحمولات المذكورة .

وهذه <sup>(٢)</sup> العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة ، وإن كان يمكن في القول أن يجعل كمّ ما وحده موضوعا لكمّ ، وكيفّ ما وحده لكيف <sup>(٣)</sup> . وأما في الوجود فلا يمكن ذلك ، بل كلها يكون موزعها الأول الجوهر . مثال ذلك أن السطح موضوع للشكل <sup>(٤)</sup> في التحديد والقول ، وأما في الوجود فلا يمكن أثبتة أن يكون السطح وما يعرض له إلا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع .

وإذا كان كذلك فإن الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حد <sup>(٥)</sup> ونهاية . والمحمولات الداخلة فيما هو الشيء <sup>(٦)</sup> ، محدودة متناهية من الأجناس والفصول <sup>(٧)</sup> : إذ يتأان الذهن لا يمكن أن يقطع أمورا بلا نهاية لتحديد <sup>(٨)</sup> شيء واحد . والتحديد موجود . والمحمولات العارضة ، لها طرف من جهة الموضوع — وهو الجوهر — وطرف من جهة المحمولات — وهو المقولات العشر : لأن كل واحد منها إما كيف وإما كم وإما مضاف وإما غير ذلك . فمابين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل .

وأياضا فإن المحمولات من جملتها <sup>(٩)</sup> داخلة في حدودها — أعني حدود المحدودات الجزئية منها ، الموجودة في الموضوع ، وإن لم تكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر . والداخلات في حدود الشيء متناهية . فإذاً جميع المحمولات متناهية ، سواء كانت داخلة في حدود الجواهر ، أو كانت أعراضا ذاتية ، أو أعراضا غريبة .

(١) في جميع المخطوطات السلم . والفقرة موجودة بنصها في التحليلات الثانية : الموضع السابق ، ولكن بدون ذكر لأفلاطون .

(٢) س : وهي .

(٣) ينفي أنه يمكن أن يوصف عرض بعرض مثل كم بكم وكيف بكيف ، ولكنه لا يحمل عليه حلا حقيقيا لأن الحمل الحقيقي على الجوهر .

(٤) أي الداخلة في ماهية الشيء .

(٥) س : حد ما .

(٦) م : للشكل .

(٧) م : بتحديد .

(٨) س : فيما هو الشيء من الأجناس والفصول محدودة متناهية .

(٩) يظهر أنه يقصد في جملتها .

فقد استبين من هذه الجهة<sup>(١)</sup> أيضا تنهاى الأوساط . وهذه<sup>(٢)</sup> الجهة هى جهة<sup>(٣)</sup> اعتبار التصور والحد . فقد بان واتضح أن هاهنا مقدمات أولى ، وأن محولات وموضوعات بلا واسطة ، وأنها جارية على الولاء . والأشياء التى تعلم بالبرهان لا يمكن أن تعلم بوجه آخر أشرف منه . وكل علم برهانى فإنما يكون بعلم أقدم منه . فإن ذهب ذلك إلى غير النهاية ارتفع العلم البرهانى أصلا . وأما إن وقف عند مقدمات لا أوساط لها ، فأحسن ما تأول عليه ذلك أن يكون الوقوف عند أصول موضوعة . والوقوف<sup>(٤)</sup> عند أصول موضوعة<sup>(٥)</sup> — إن كانت تلك الأصول لا تتبرهن فى علم آخر — وقوف<sup>(٦)</sup> غير برهانى .

فيجب إذن إن كان<sup>(٧)</sup> وقوف على أصول موضوعة أن يكون لها وقتا ما بيان برهانى . وفى آخر الأمر يجب أن ينتهى البحث إلى مقدمات لا أوساط لها ، وإلا لم يمكن برهان ولا علم برهانى .

فلم يكن احتجاج الخصوم فى إمكان وجود أوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت إليه .

ولما كان البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها — إما داخلة فى حد الموضوع أو الموضوع داخل فى حدها : مثال الأول الكم والكثرة للعدد — وقد بان أن هذا القسم متناه — ومثال الثانى الفرد للعدد — وهذا أيضا لا يجوز أن يذهب إلى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء مثل ما للعدد ، ولذلك الشيء شيء آخر : وذلك لأن قوام جميع ذلك مع الفرد يكون فى العدد ، ويكون العدد مع الفرد مأخوذا فى حدودها . فإن ذهبت تلك إلى غير النهاية ذهب أيضا معها<sup>(٨)</sup> ما يؤخذ فى حدودها إلى غير النهاية ، لأن لكل محمول منها موضوعا من هذه التى تؤخذ فى حدودها ؛ وكل سابق داخل مع المسبوق فى حد المحمول . فتكون إذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها تؤخذ فى الحدود . وقد بان استحالة هذا<sup>(٩)</sup> . فإنه لما كانت الموضوعات المأخوذة فى حدود محمولاتها لا تذهب إلى غير نهاية ، فكذلك المحمولات التى تساوئها فى العدد .

على أن لقائل أن يقول . إنما بان استحالة ذلك فى أشياء غير متناهية تؤخذ فى حد شيء واحد ، وهاهنا لا يكون المأخوذ فى حد شيء واحد منها إلا جملة متناهية من تلك الغير المتناهية ، هى ما بين الطرفين ، وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد — متناه .

(١) س الجملة .

(٢-٣) من هذه الجهة وهى جهة .

(٣-٤) ساقط فى ب ٦ م .

(٤) س وموقوف وهو خطأ .

(٦) س ذهب معها أيضا .

(٧) س ذلك .

(٥) س كانت .



فيقال له . قد جُمِلَ ها هنا لغير المتناهي من الموضوعات حصول <sup>(١)</sup> بالفعل ، والفعل يشتمل على الجميع من غير أن يبقى شيء خارجا منه هو <sup>(٢)</sup> بسدُّ بالقوة . وكل واحد والكُل والجميع موجود في حد واحد . لأن كل سابق مأخوذ في حد ما يؤخذ فيه المسبوق . أعني بالسابق القريب من الطرف ، ويكون شيء خارج عنه هو <sup>(٣)</sup> مأخوذ في حده . فيجب أن يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها ، لكن لبس شيء خارج عنها <sup>(٤)</sup> ، بل كل محمول يوجد فيؤخذ على أنه <sup>(٥)</sup> واحد من حملتها <sup>(٦)</sup> . هذا محال .

ثم كيف يمكن أن تكون أمور بلا نهاية هي معا في جنس واحد ، بل في شيء واحد بالعدد لها ترتيب ؟ فإن الفرد وما يتبعه من الواحق الغير المتناهية إنما توجد كلها لا محالة في شيء <sup>(٧)</sup> من أنواع العدد . وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها . والعدد <sup>(٨)</sup> المتضمن للترتيب فإنه في النقصان متناه <sup>(٨)</sup> إلى الوحدة .

فقد بان إذن أنه لا الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات ، ولا المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات ، ذاهبة إلى غير النهاية . فقد بان من جميع هذا أن للبراهين <sup>(٩)</sup> مبادئ غير ذوات أوساط ، وبأن أنها لا برهان عليها ، وأنها مقدمات غير متقسمة ، وحين بان أن الحمل من فوق ومن أسفل واقف ، وأن هناك <sup>(١٠)</sup> حملا أولا <sup>(١١)</sup> على الشيء .

وإنه وإن كان كثير من الحمل على الموضوع يكون لسبب <sup>(١٢)</sup> عام مثل أن حمل مساواة ثلاث زوايا المثلث لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الأضلاع ليس ولا على <sup>(١٣)</sup> واحد منهما أولا من جهة ما هو هو ، بل من جهة ما هو مثاث — والمثلث عام لهما — فليس يجب أن يكون دائما كل حمل لكل شيء إنما هو أولا لشيء عام ، حتى يكون لثلاث شيء آخر عام ، وكذلك لذلك الشيء شيء آخر عام . بل يكون آخر الأمر لشيء بذاته وأولا ، ويكون له بلا واسطة

- 
- |  |                  |                 |
|--|------------------|-----------------|
| (١) س حصل .  | (٢) س فهو .      | (٣) أى السابق . |
| (٤) يريد لا يوجد على الحقيقة شيء خارج عنها .               |                  | (٥) م ٦ بأنها . |
| (٦) هذا محال ساقط في م .                                   | (٧) س شيء ما .   |                 |
| (٨-٨) س والعدد في النقصان المتضمن للترتيب فإنه متناه الخ . | (٩) س البراهين . |                 |
| (١٠) س ها هنا .  | (١١) م : أول .   |                 |
| (١٢) س بسبب .  | (١٣) س ساقطه .   |                 |

والمقدمة الواحدة والبسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها ، ولا تنقسم بالقوة إلى مقدمتين بدخول حد ؛ وليس عليها برهان : فإن ما ليس ينقطع بحد أوسط فليس عليه برهان

وهذه المبادئ بعضها مبادئ البراهين المتجهة للوجبات ، وبعضها مبادئ البراهين المنتجة للسالبات . فإنه كما أنه قد تكون مقدمة غير ذات وسط موجبة — وهي مبدأ للبرهان<sup>(١)</sup> الموجب ، كذلك تكون مقدمة غير ذات وسط سالبة ، وهي مبدأ للبرهان السالب .

وهذه بسائط المقدمات وأوائلها ، كما أن أول<sup>(٢)</sup> النقل مئاً ، وأول الأبعاد الخفية هو ربع الطينى الذى نسبة إحدى نعمتيه إلى الأخرى نسبة ست وثلاثين إلى خمس وثلاثين . وذلك لأن هذه لا تنقسم إلى أبعاد أخرى ، وينقسم إليها بوجه ما سائر الأبعاد التى لها الأسماء ، مثل الذى بالكل والذى بالخمس والذى بالأربعة والطينى<sup>(٣)</sup> . وإذا انقسمت المقدمة بالحد الأوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن أن يقع الحد الأوسط خارجاً عن الطرفين ، بل يكون متوسطاً بينهما لا محالة .

وأما فى السالب<sup>(٤)</sup> فقد يقع خارجاً وقد يقع غير خارج ، فإن كان مغزافاً فى قياسك أن تسلب عن الموجود للأصغر ، فلا يمكن أن يقع خارجاً ، ولو أمعنت فى التحليل ، فلم<sup>(٥)</sup> تزل توسط بين كل حدى سلب هذا النوع من التوسط<sup>(٦)</sup> .

وأما<sup>(٧)</sup> البيان بالشكل الثالث فلإثبات الجزئى فقط ، وهو أيضاً بيان لا بالفعل بل بالقوة . وكل حد يقع فى الشكل الأول فإنه يقع بين بين ، أى بين الحدين . لكنه يخرج فى الشكل الثانى — لا من جانب<sup>(٨)</sup> الأصغر ، لكن من جانب الأكبر ، وبالجمله من جانب الكلى .

(١) م البرهان .

(٢) س أوائل . والمنا باللاتينية mina وباليونانية mna وزن مائة دراهمه من فضة وبالعربية ما يكال به السن . وقيل ما يوزن به رطلان . والمقصود المعنى الأول اليونانى واللاتينى .

(٣) الذى بالكل هو الذى يسمى octave والذى بالخمس dominant والذى بالأربعة Sub-dominant والطينى tonic . وربع الطين quarter tone .

(٦) م التوسط .

(٥) س لم .

(٤) س السلب .

(٨) س الجانب .

(٧) من فأما .

ويخرج في الشكل الثالث، لا من جانب الأكبر الذي (١١٠ب) يمكن أن يكون سالبا، بل (١) من جانب الأصغر. وكذلك (٢) إذا أردت في التحليل أن تصحح السالبة من قياس مقدمة من (٣) الشكل الأول، فلك أن تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين بين. وأما إن احتجت (٤) إلى مثل ذلك من قرائن في الشكل الثاني، وأردت أن تركب قياسا لانتاج السالبة، لم يخرج من جانب الأصغر. وفي الثالث لم يخرج من جانب السالب.

فقد حاذينا ما قيل في التعليم. وجميع ما أوردنا من هذا توخيها فيه إيراد ما قيل في المشهور. ويجب أن تعلم أن جملة تخصصر في أنه إذا (٥) كان حدان امتنع السلوك من أحدهما إلى الآخر إن كانت وسائط بلا نهاية. وإن كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية، لم يكن حد ولا برهان. فلا يلزم شيء (٦) من هذا من ينكر البرهان والحد، إلا أن يبين عليه من وجه آخر أن هاهنا حدا وبرهانا. وليس ذلك على المنطق، بل هو موضوع له. وأن المعتمد ما ذكر (٧) من أمر التحليل لأن التحليل يوجب ألا تكون المحمولات في الشيء متناهية. ومن جميع هذا لا تبين أن التزايد في البراهين لا يذهب إلى غير النهاية، بل التحليل فقط. وأما أن التزايد كيف يذهب (٨) إلى غير النهاية فسنوضحه بعد.

(١) من ساقطه .

(٢) من ولذلك .

(٣) من في .

(٤) م وما احتجت .

(٥) ب إن .

(٦) من ساقطه .

(٧) من ما ذكرناه .

(٨) من يكون .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في أن البرهان الكلى والموجب والمستقيم كُلُّ أفضل من مقابله

قيل في التعاليم الأول<sup>(٢)</sup> إنه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ، ومنها موجبة ومنها سالبة ، ومنها مستقيمة ومنها بالخلف ، فيجب أن يبحث هل البرهان الكلى أفضل أم الجزئى . وهل الموجب أفضل أم السالب ، وهل المستقيم أفضل أم الخلف ؟

ثم قيل<sup>(٣)</sup> إن لظان أن يظن أن البرهان الجزئى أفضل من الكلى بأن يقول : إذا بينا أن زيدا موسيقار أو ناطق من نفس زيد ، فهو أفضل من أن يبين أن كل إنسان كذلك ، لأن هذا بيان لشيء<sup>(٤)</sup> من ذاته ، وذلك بيان له — لا من ذاته ؛ بل من بيان أمر فى غيره . وليس أن يعرف<sup>(٥)</sup> أن متساوى الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه ، كما يعلم ذلك لامن نفسه ، بل من شيء آخر هو المثلث . ولما كان البيان من<sup>(٦)</sup> الجزئى بذاته ومن نفسه ، والبيان من الكلى ليس من ذات الشيء ومن نفسه ، والذي بذاته أفضل ، فالجزئى أفضل .

وأبضا لظان أن يظن أن الجزئى أفضل من جهة أخرى ، لأن الموجودات هى هذه الجزئيات ، والكلى إما أمر غير موجود ، بل موهوم فقط ، وإما أمر موجود فيها ، قائم بها . فإن<sup>(٧)</sup> كان غير موجود فما برهن<sup>(٨)</sup> به عليه إنما برهن<sup>(٨)</sup> على غير موجود فيها . والبرهان على الموجود أفضل منه على غير الموجود . وإن كان موجودا لكنه قائم فيها غير خارج عنها .

ثم البرهان على الكلى يجعله كأنه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها ، فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذلك المثلث ، والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد . وما أوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق . فإذن البرهان على الكلى إما أن يقع على معدوم ، وإما على محرف الوجود عن حقيقته ، فالبرهان على الجزئى إذن أفضل .

(٢) فارق التحليلات للثانية : الكتاب الأول الفصل ٢٤

(١) م ك ب ساقطة .

(٥) س يعلم .

(٤) س لثى .

(٣) س + فى التعليم الأول .

(٨) س يبرهن .

(٧) س وإن .

(٦) س للجزئى .

وأيضاً<sup>(١)</sup> فإن البيان الكلى شديد التعرض للغلط بسبب أن مستعمليه يكونون كالمبرهين على غير المطلوبات . مثلاً إذا برهن مبرهن على أن الكليات المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، فلا يكون قد برهن بالذات على خط أو سطح ، بل على ما ليس شيئاً منها . وإن كان البرهان الكلى من وجه تآ<sup>(٢)</sup> على ماهو أكثر ، فإنه من وجه آخر على ماهو أقل في الوجود ، لأن الذى هو في الوجود هو خط أو سطح أو زمان . على أنه كثيراً ما<sup>(٣)</sup> يتفق أن يقع بالجزئى ظن يخالف الحق الكلى — على ما قيل في ”أنولوجيا“ . ولو كان البرهان يقصد به أن يكون على الجزئى وعلى الموجود الحاصل ، لاستحال وقوع علم وظن معا . فإذا البرهان على الكلى<sup>(٤)</sup> أخس وأوضع<sup>(٥)</sup>

ثم قيل في التعاليم الأول : ليس العلم بالجزئى أكثر من العلم بالكلى ، بل أقل : فإنه إذا كان المثلث المتساوى<sup>(٦)</sup> الساقين زواياه كذا وكذا ليس لأنه متساوى الساقين ، بل لأنه مثلث ، فالذى يعلم ذلك في متساوى الساقين لا من جهة ماهو متساوى الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث ، فعلمه أكثر ، إذ يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوى الساقين من المثلثات ، كما يعلمه في متساوى الساقين . وإذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات ، وإذا علمه لمتساوى الساقين فقد علمه لما هو له<sup>(٧)</sup> بالذات . فالكلى<sup>(٨)</sup> إذن أفضل

وأيضاً فإن اللفظ الدال على طبيعة الكلى ليس اسماً مشتركاً بل اسماً متواطئاً . وليست طبيعته في الجزئيات كطبيعة الأعراض ، بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلية في الحد وليس وجوده أقل من وجود الآحاد الجزئية ، وإن كان هو واحداً لتشابهه ، وتلك لانهاية<sup>(٩)</sup> لها . وذلك لأن وجود الثابت<sup>(١٠)</sup> الباقي أكثر وأكد من وجود الفاسد . والبرهان على الجزئى الفاسد<sup>(١١)</sup> من جهة ماهو

(١) س أيضاً .

(٢) س ما ساقطة . (٣) س ساقطة . (٤) م ٦ ب الكل .

(٥) في هذه الجملة شيء من الاضطراب والغلط بين فضائل البرهان الكلى واعتراض من يفضل الجزئى عليه . وهي واردة في أرسطو (التعليلات الثانية ٨ ب ، ١ — ٥) هكذا ”وحيث إن هذا برهان كلى ، وهو أقل اتصالاً بالواقع من الجزئى وربما أرقصاً في ظن كاذب ، فإنه يلزم أن البرهان الكلى أخس من البرهان الجزئى“ .

(٦) م المساوى .

(٧) س ساقطة . والمراد أن الذى يعلم صفة من صفات المثلث يعلمها باعتبارها شيئاً ذاتياً له ، ويعلمها لأى مثلث خاص كمتساوى الساقين لا باعتبارها صفة ذاتية .

(٨) في الأصل الكل . (٩) س بلا نهاية . (١٠) س ساقطة .

(١١) س ساقطة .

جزى يكاد لا يُفني ولا يتناهى إذا لم يُجمع في كل تشترك<sup>(١)</sup> فيه أمور بلا نهاية وتحدد به فيكفيها كلها برهان واحد . ولولا ذلك لا حُجج<sup>(٢)</sup> إلى براهين بغير نهاية . وأيضاً فإنه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلى أنه إن لم يعمل الكلى معدوماً<sup>(٣)</sup> يلزمه أن يجعله شيئاً مبيّناً للجزئيات . فليست الجواهر الكلية في ذلك بمبيّنة الحال للأعراض الكلية مثل الكيفية والكمية . فترى هل يجب لكون هذه الأعراض كلية أن تكون أموراً خارجة عن الجزئيات ، قائمة بذاتها ، موجودة لا في موضوع ؟ وهل جزئياتها إذا انفردت بحد تنفرد<sup>(٤)</sup> بالقوام . وإذا غلط غلط فظن أن الكلى شيء خارج عن الجزئيات بسبب إفراد البرهان عليه ، فاللوم ياحقه في إصغائه للباطل وتوهمه المحال<sup>(٥)</sup> دون الذى يستعمل البرهان الكلى على واجبه<sup>(٦)</sup>

وقد علمت أنت في مواضع أخرى الفرق بين الذى ينظر إليه دون اعتبار غيره ، وبين الذى ينظر إليه وهو مجرد مبادئ لغيره .

وأيضاً فإننا قد أشبعنا القول في أن البرهان هو قياس من العلة والمية ، والكلى أولى بأن يعطى العلة : وذلك لأن المعنى يوجد للكلى بذاته وأولاً ، فإن كل شيء له أمر بذاته لا يحتاج أن يكون لشيء آخر يفرض غيره حتى يكون له ، بل إن لم يكن للغير المفروض كان له ، ولا يكون لذلك الغير إلا ويكون له ، فهو للغير بسببه . وهو العلة الغريبة<sup>(٧)</sup>

فالكلى<sup>(٨)</sup> هو الذى يعطى الجزئى ماله<sup>(٩)</sup> بذاته . والكلى هو الذى عنده نهاية البحث عن لم . وعند تنهاى البحث ما يظن أنا علمنا الشيء ، كما لو سأل سائل : لم جاء فلان ؟ فليلأخذ مالا ما ، فيقال : لم يأخذ ؟ قيل ليقضى دين غريمه ، قيل ولم يقضى ؟ قيل لكى لا يكون ظالماً . فإذا وقف البحث عن اللم عند هذا وأمثاله ، فقد سكنت النفس إلى معلومها .

(١) س ك ب مشترك . (٢) س لا حجاج . (٣) أى لم يفترضه معدوماً .

(٤) معناه : هل إذا انفردت الجزئيات بإمكان وضع حدود لها ، تنفرد بقيامها بذاتها ؟

(٥) س للعال .

(٦) هم واحد واحد . وفي هذا كله إنكار لنظرية المثل الأطلونية .

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة . س + فيه .

(٨) م ساقطة . (٩) أى الكلى يعطى الجزئى الصفات التى للكلى لذاته .

ولا محالة أن بحث اللم في أمثال هذا ينتهى إلى أمر لا يتجاوز عنه . يكون هذا الأمر الأعمّ الأعلى الذى يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه ، وهو العلة المطلوبة .

وكذلك إذا سئلنا عن الجزئيات : أن هذا<sup>(١)</sup> المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ، وأجبنا بشئ جزئى فقلنا لأنه من ذهب ، أولأنه مخطوط في ثوب ، أولأنه هذا المثلث ، لم يكن شئ من هذا جوابا عن العلة الذاتية التى تطلب<sup>(٢)</sup> ، إلا أن نقول لأنه شكل يحيط به ثلاثة<sup>(٣)</sup> خطوط مستقيمة كل واحد منها إذا خرج ارتسم حوله مساويتان لقائمتين فيكون جميعها<sup>(٤)</sup> ست زوايا<sup>(٥)</sup> : قوائم : اثنتان منها داخلتان ، فيبقى الخارج<sup>(٦)</sup> أربعة . فنحن إذن في إعطاء العلة نضطر إلى البرهان على الكلى . وكذلك<sup>(٧)</sup> ليس يمكننا أن نبرهن على هذا الحكم فى المتساوى السابق برهانا كليا إلا أن نقول إنه مثلث حال أضلاعه أن تخرج كذا وكذا .

وأىضا فإن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة ، والكلى بسيط محدود . والغير المتناهية من جهة ما هو غير متناه ، غير معلوم . وإتعا يعلم المتناهى المحدود . فإذا علم الذاتى إنما هو للكلى ، وهو أكبر<sup>(٨)</sup> فى معنى المعلوماتية ؛ فأولى بأن يكون المقصود بالبرهان . وإذا كان هو<sup>(٩)</sup> وألى البراهين ، فالبراهين<sup>(١٠)</sup> أيضا أولى به ، لأن الأولى من باب المضاف . وإذا كان هذا أولى به منه بغيره ، فذلك أيضا أولى من ذلك الغير به منه<sup>(١١)</sup>

وأىضا فإن الشئ الذى إذا علم هو علم غيره من غير انعكاس ، فهو أولى بأن [١١١] يفيد العلم من ذلك الغير . والكلى إذا برهن عليه وعلم ، كان ذلك علما به وبالجزئى أيضا تحته<sup>(١٢)</sup> بالقوة القريبة من الفعل . وإذا علم الجزئى فليس يجب أن يكون ذلك علما بالكلى — لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل . فالعلم بالكلى إذن آثر .

وأىضا فإن البرهان الكلى . يكون الحد الأوسط فيه أقرب إلى المبدأ ، فهو أشد استقصاء فى كل شئ وأكبر فى المعنى الذى له المبدأ مما هو أبعد منه من المبدأ . فالبرهان الكلى أشد استقصاء من الجزئى .

- 
- |                                    |                |                    |
|------------------------------------|----------------|--------------------|
| (١) يقصد مثلنا معينا .             | (٢) م بطلت .   | (٣) م ٦ ب ثلاث .   |
| (٤) م جميعه .                      | (٥) م سافطة .  | (٦) م س الخارجة .  |
| (٧) م ٦ ب ولذلك .                  | (٨) م س أكثر . |                    |
| (٩) م هذا : والمراد به هنا الكلى . |                |                    |
| (١٠) م سافطة .                     | (١١) م سافطة . | (١٢) م تحته أيضا . |

وأمثال هذه الأقاويل هي التي قبلت في التعليم الأول ، ولكن يشبه أن يكون الأمر — على ما قال المعلم الأول بنفسه — من أن بعض هذه الحجج منطقية جدلية ، وإن كان بعضهم يفهم منه أنه يقول إن بعض هذه الحجج لا تختص بالبرهان .

والذي يجب أن يصحى إليه من جملة هذه الحجج هو أن العلم بالكلى علم بالقوة بالجزئى ، ومبدأ للبرهان على الجزئى . وأما العلم بالجزئى فليس فيه ألبتة علم بالكلى . فإن من علم أن كل مثلث فزواياه كذا ، فما أسهل أن يعرف أن متساوى الساقين كذلك . ومن <sup>(١)</sup> علم أن متساوى الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده ألبتة <sup>(٢)</sup> أن كل مثلث كذلك . ومثل هذا ما قيل إن البحث باللم يُخرج إلى العلم الكلى <sup>(٣)</sup> . وأيضا فإن الكلى معقول ، والعلم الحقيقي للعقل . وأما الجزئى فمحسوس والمحسوس من جهة ماهو محسوس لاعلم به <sup>(٤)</sup> ولا برهان عليه .

ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة فقط ، وهي التي تبين الموجب ، أفضل من الكائنة عن سواب . واحتج في ذلك <sup>(٥)</sup> بمحجج :

من ذلك أن تلك <sup>(٦)</sup> لا تتحوج إلى استعمال الأشياء مفننة مختلفة كثيرة الأصناف ، والبرهان على السلب يحوج إلى ذلك : إذ <sup>(٧)</sup> لم تكن السواب الصرفة تنتج إنتاج الموجبات الصرفة ، بل تنتج إذا خلطت بالموجبات . وإذا أعطينا عللا متوالية في الشيء فلإنما نعطي الية الحقيقية الواحد منها الأخير <sup>(٨)</sup> الذى هو أقرب من المعلوم . وليس في تكثير الأوساط فائدة . بل الفائدة في تقليلها والاختصار منها على القريب الملتصق بالجملة . فإن العلم الكائن مما هو أقل ، أفضل من العلم الواقع باجتماع أمور كثيرة . فإن الغلط في القليل أقل ، وفي الكثير أكثر . وانحصار المعنى في القليل أكثر ، وفي الكثير أقل . فإذا كان كذلك فالبرهان الذى يمر على سنة واحدة غير مختلفة أفضل من البرهان المتكرر الأجزاء المختلفة .

والبرهان الموجب هو من موجبات فقط . والبرهان السالب هو من موجب وسالب <sup>(٩)</sup> . فبادئ الموجب أقل في النوع <sup>(١٠)</sup> ومبادئ السالب أكثر في النوع وأشد اختلافا . فالموجب أفضل .

(١) س فإن . (٢) س ساقطة . (٣) الأفضل العلم بالكلى .

(٤) س ساقطة . (٥) س من . (٦) أى البراهين الموجبة .

(٧) س إذا . (٨) الواحد مفعول ثانٍ لنعطي . (٩) س موجبة وسالبة .

(١٠) لأنها من نوع واحد وهو الموجب . أما القياس السالب فقدماته من نوعين ، سالبة وموجبة .



وأيضاً فإن الذى لا حاجة له فى أن يعرف وأن يوجد معا إلى شيء ثان<sup>(١)</sup> — والثانى منهما إليه<sup>(٢)</sup> حاجة — فهو أقدم وأعرف معا من الثانى . والبرهان السالب لا يتم ألبتة إلا بمقدمة موجبة إنما<sup>(٣)</sup> يكون عليها<sup>(٤)</sup> برهان موجب إن كان ، ولا يعرف إلا بها . والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة . فإذاً البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف .

وأيضاً فإن البراهين الموجبة تجد<sup>(٥)</sup> المتوسط فى حدودها إنما نسبته إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط . وكذلك التزايد فيها — وهو أخذ حد<sup>(٦)</sup> خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة — موجب أيضاً ، ويستمر كذلك لو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها . وأما البرهان السالب فالغالب فيه فى التوسط والتزيد معا<sup>(٧)</sup> هو الموجب . فأنك إذا كنت<sup>(٨)</sup> قلت كل ج ب ، ولا شيء من ب أ : فإن أردت أن توسط بين ج ب حداً فلا شك أنك توسط بليجائين<sup>(٩)</sup> . وإن أردت أن توسط بين ب أ حداً ، لم يكن بد من موجبة وسالبة . فتصير جملة القياس — كيف وسطت — مؤلفة<sup>(١٠)</sup> من موجبتين وسالبة واحدة : كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د أ . أو كل<sup>(١١)</sup> ج د وكل د ب ولا شيء من ب أ .

وكذلك لو ذهبت فى التوسط إلى المقدمات الأولى ، كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة . فإن لم تكن تنم القياس بالتوسط بل بالتزيد<sup>(١٢)</sup> من خارج ، فضممت إلى قولك ولا شيء من ب أ قولاً سالباً آخر ، لم يمكنك أن تأتى بقياس مركب . ولكن تحتاج إلى أن تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د أ حتى ينتج بقياس مركب أن لا شيء من ج د .

فبين إذن أن الموجبات غالبية<sup>(١٣)</sup> فى البراهين السالبة وأكثر عدداً فى القوة من السالبة .

(١) أى لا حاجة له إلى شيء ثان لى يعرف .

(٢) الأفضل له حاجة .

(٣) لا داعى لها . والجملة وصف ثان لكلمة مقدمة .

(٤) س ساقطة . (٥) غير منقوطة فى م ، ب . (٦) س ساقطة .

(٧) س ما . (٨) س ساقطة ومكتوبة فى الهامش .

(٩) مرسومة بهذه الصورة فى م والنقط كله خطأ والمراد التوسط بمقدمتين موجبتين تفجنان ج ب .

(١٠) ب ، م مؤلف . (١١) م وكل . (١٢) س بالتزيد .

(١٣) س عالية .

فالموجبات إذن<sup>(١)</sup> أوجب إحضارا في الذهن من السوالب في كل قياس ، وهى في أنفسها أفضل . فالمركب<sup>(٢)</sup> منها والمؤدى إليها أفضل<sup>(٣)</sup>

وأىضا فإنه وإن كانت المقدمات الكبرى غير ذوات<sup>(٤)</sup> أوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة ، فإن الموجبة أقدم وأعرف .

أما أنها أقدم ، فلا أنها أبسط ، لأنها تم بمحدين ورابطة . والسالبة تحتاج إلى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث . والذى يتم وجوده بأشياء<sup>(٥)</sup> أقل وأبسط ، أقدم من الذى يتم وجوده<sup>(٦)</sup> بتلك الأشياء وزيادة .

وأما أنها أعرف ، فلا أن الإيجاب وكل معنى وجودى فهو معروف بذاته ، متصور بنفسه ، لا يحتاج في تفهمه<sup>(٧)</sup> إلى قياسه إلى السلب كالوجود وكللكات<sup>(٨)</sup> . وأما السلب وكل معنى عدى فإنه إنما يعرف بالوجودى . فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود ، وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما<sup>(٩)</sup> قد اتضح لك فيما سلف . فالسلب إنما يعرف إذا عرف الإيجاب ، فإنه إذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو . فإذا البرهان المستعمل للبدأ الموجب والمتبع له أفضل وأشرف .

والبرهان المستقيم أفضل من الخلف .

وليكن المستقيم هكذا : كل ج ب ، ولا شئ من ب أ ، ينتج أنه لا شئ من ج أ . وليكن الخلف هكذا : إن كان قولنا لا شئ من ج أ باطلا ، فليكن بعض ج أ ، وكان لا شئ<sup>(١٠)</sup> من ب أ — وهو مسلم — ينتج أنه ليس كل ج ب . هذا خلف إذا كان كل ج ب . ثم إنما أوجب هذا الخلف مجمعا بعض ج أ . فهو محال : فنقيضه — وهو قولنا لا شئ من ج أ هو حق . ففى المستقيم إنما أوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب الموضوع يجنب<sup>(١١)</sup> قولنا لا شئ من ب أ إيجابا بذاته . وفى الخلف إنما أوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج أ مع صدق قول آخر

(١) س أيضا . (٢-٢) ساقطة في م .

(٣) س ذات . (٤-٤) ساقطة في م .

(٥) م تفهيمه .

(٦) من قياس كذا إلى كذا أى مضاهاته به . والمقصود قياس الصفات الوجودية . والملكات جمع ملكة وهى ضد العدم .

(٧) س كما أنه قد . (٨) س ولا شئ . (٩) م تحت .

شرطى انتقل به من كذب النتيجة إلى صدق ضدها<sup>(١)</sup> كما بان لك في الفن الذى قبل هذا . والذى يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر ، أفضل من الذى يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده ، بل بقياس آخر ينضم إليه .

وأنت تعلم أن القياس بالذات — على ما أوضحناه<sup>(٢)</sup> لك في الفن الذى قبل هذا — هو<sup>(٣)</sup> ما تكون إحدى المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل ، وهى<sup>(٤)</sup> الصغرى . والأخرى كالكل فوق الجزء وهى الكبرى ، وتكون النتيجة أيضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل ، حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة . وكذلك<sup>(٥)</sup> تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ، وتكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب أ ، ونتيجة لا شيء من ج أ تحت<sup>(٦)</sup> مقدمة لا شيء من ب أ كالجزء تحت الكل . أما كون الصغرى تحت الكبرى وإن كانت تخالف الكبرى فى الكيفية ، فلا نـج تحت ب ؛ والحكم على ب كالحكم على ج . وأما فى النتيجة فهذا الوجه بالاتفاق فى الكيفية معا ، وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة . فإن قولنا بعض ج أ ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . ولا أيضا النتيجة — وهو قولنا ليس بعض ج ب — داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . فإذن صورة القياس بالذات — التى شرطها هذا الشرط — هى للمستقيم لا للخلف .

وأیضا فمقدمات المستقيم أعرف لأنها معروضة بذاتها مسلمة . ومقدمات<sup>(٧)</sup> الخلف مشكوك فيها ؛ وليست أعرف من النتيجة . بل أحدهما<sup>(٨)</sup> نقيض النتيجة . والقياس الكائن من مقدمات أعرف أفضل على كل حال .

ونقول<sup>(٩)</sup> انه قد يكون علم<sup>(١٠)</sup> أشد استقصاء من علم من وجوه ثلاثة : أحدها أن يكون<sup>(١١)</sup> أحد العالمين قد جمع مع الإن الم<sup>(١٢)</sup> ووقف على السبب القريب الذاتى ، والثانى اقتصر على الإن

(١) الأول أن يقول قبيضا . (٢) س أوضحنا . (٣) س وهو .

(٤) س وهو . (٥) س ولذلك . (٦) س أيضا تحت .

(٧) م مقدمة . (٨) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأولى أحدهما .

(٩) قارن هذا الجزء بما ورد فى التحليلات الثانية لك ٢ ف ٢٧

(١٠-١١) ساقط فى م .

(١١) أى يزن على وجود الشيء بما هو عليه وهو على علة كونه كذلك . (١٧)

فقط . والثاني أن يكون أحد <sup>(١)</sup> العلمين أخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة، والثاني لم يفعل ذلك ، فيكون المجرد أشد استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقترنا <sup>(٢)</sup> بمادة . ولذلك [ ١١١ ب ] فإن علم العدد أشد استقصاء من علم الموسيقى . وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيثة .

والثالث أن <sup>(٣)</sup> العلم الذي موضوعه الأول معنى بسيط — بشرط أنه مسلوب عنه سائر الزوائد — أشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الأول ذلك المعنى وموجب له زيادة . مثاله أن الوحدة والنقطة يوضعان لعليهما <sup>(٤)</sup> بمعنى بسيط ، وهو أن ذات كل واحد <sup>(٥)</sup> منهما غير متقسم ، ثم يقرن بذلك في الوحدة ألا يكون لها وضع ، وبالنقطة أن يكون لها وضع ، فتكون الوحدة أبسط ذاتا من النقطة لأنها ليس لها ، مع ذلك المعنى البسيط، زيادة وضع ، وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع <sup>(٦)</sup> . ثم الوحدة موضوعة أولى للعدد ، والنقطة موضوعة أولى للهندسة . فالحساب أشد استقصاء لذلك من الهندسة .

فقد قُربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول ومحاكاته فيها ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء ، فكان هذا النمط <sup>(٧)</sup> من النظر غير مناسب لتصورتنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه .

(١) س ساقطة .

(٢) س مقرونا .

(٣) س ساقطة .

(٤) ب بعلبيها . م تليبيها .

(٥) قوله “ذات كل واحد” معناه الذات (الجوهر) الذي يبحث فيه كل واحد من العلمين .

(٦) م موضع — وقوله “وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع” ساقط في س . والمراد بالوحدة الوحدة العددية ، وبالنقطة النقطة الهندسية ، وكل منهما موضوع أول بسيط لعله ، إلا أن النقطة تمتاز عن الوحدة بأنها مع بساطتها لها وضع في المكان .

(٧) ساقطة .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها<sup>(٢)</sup> في المبادئ والموضوعات

المباحث إنما تكون من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع الأول وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له أو لأجزائه أو لأنواعه ، واشتركت في المبادئ الأولى التي منها يتبرهن أن تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الأول أو لأجزائه أو لأنواعه . فإذا اختلفت في الموضوع الأول وفي<sup>(٣)</sup> المبادئ الأولى<sup>(٤)</sup> للبراهين اختلافا ما تشير إليه — ونعني بالمبادئ الأولى لا المقدمات فقط ، بل الحدود وغير ذلك — فليست من علم واحد . فإذا أردت الامتحان<sup>(٥)</sup> فارفع كل شيء إلى مبادئه الأولى وجنسه الأول — أى موضوعه — فتجد الاختلافات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة . أما في الجنس — أى الموضوع — فتجدهما مختلفين فيه للاحالة . وأما في المبادئ فتجدهما وإن اشتركا فيها بوجه ما ، فإنهما يختلفان<sup>(٦)</sup> من وجه آخر . فإنك تجد المبادئ ، وهى للهندسة أولا وللناظر ثانيا . وهذا أمر قد فرغنا منه<sup>(٧)</sup> .

وليس اختلاف البراهين يوجب<sup>(٨)</sup> اختلافا في هذا الباب ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان<sup>(٩)</sup> لا من حدين أوسطين يحمل أحدهما على الآخر فقط ، مثل قولنا كل إنسان حيوان . وكل حيوان مغتد ؛ وقولنا كل إنسان نام ، وكل نام مغتد ، بل ومن حدين أوسطين لا يحمل أحدهما على الآخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك ، وكل متحرك متغير ، مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير . فالأول أحد حديه الأوسطين تحت الآخر : فإن الحيوان تحت النامي . وأما الثانى فهما مختلفان ليس أحدهما تحت الآخر . وكذلك قولنا كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك متعجب . وأيضا كل إنسان مستحى ، وكل مستحى متعجب : فإن هذين وإن كانا من جملة

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س اتفاق العلوم واختلافها .

(٣) س واختلفت في .

(٤) س الأول .

(٥) أى التحقق مما قال .

(٦) س + فيها .

(٧) س من صحته .

(٨) م يوجد .

(٩) أو براهين كثيرة كما هو وارد في الفصل ٢٩ من التعليقات الثانية الكتاب الأول .

ما ينعكس أحدهما<sup>(١)</sup> على الآخر لأجل موضوعهما، فهما ليسا مما يكون أحدهما<sup>(١)</sup> تحت الآخر. فقد بان أن اختلاف الحدود الوسطى لا يوجد اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها . وقد يمكن أن يطلب فيوجد نظير هذا في الشككين الآخرين : فتوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجة واحدة . ولقرب مأخذ ذلك البيان لا نطول الكلام بتفصيله .

وأما أن جل البرهان إنما هو على الضروري<sup>(٢)</sup> فأمر قد فرغنا منه . وأما أنه قد يكون على الأكثرى<sup>(٣)</sup> فبعض المفسرين يأبى أن يكون على الأكثرى برهان . بل إنما تسمح نفسه بأن يكون عايبا قياس، ويقول لأنها لا يتبعها يقين إذ ليس بها أنفسها يقين . والحق ورأى للمعلم الأول يوجب أنه قد يكون على الأكثرى برهان مصنوع من مقدمات أكثرية يعطى سببا من أسباب أكثرية ، ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو أكثرى ، وإن كان ظنا من جهة ما هو موجود<sup>(٤)</sup> على ما علمت في مواضع أخرى .

فإن أريد بالبرهان كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده<sup>(٥)</sup> ، فيكون على الأكثرى برهان . وأما إن أراد أحد<sup>(٦)</sup> أن ينخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية لالة على شرط أن يعطى وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه إمكان ، فليس على الأكثرى برهان، بل قياس ما آخر يصنع من<sup>(٧)</sup> البرهاني والجدلى والخطابي والمغالطى والشعرى ، ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط مالا حاجة إليه . بل الأولى أن يقول إنه لما كان كل بيان إنما يكون لوجود مقيم عن لا وجود: وهذا على وجهين : إما أن يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا، أو غالبا غير دائم—وهو الأكثرى . فإذن لا بيان في أمر متميز الوجود إلا لذين .

ولا برهان على شيء كونه ووجوده اتفاق لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه .

(١-١) م ساقط .

(٢) أى ما كانت الصلة فيه بين الموضوع والمحمول صلة ضرورية وهذا لا يكون إلا عن مقدمات ضرورية .

(٣) يقصد ما كان الحل فيه على الأكثر الغالب كقولنا المصريون زراع .

(٤) أى وجوده إطلاقا . (٥) أى وجود الشيء على ما هو عليه .

(٦) م ساقطة .

(٧) م ، ب بين . ويلاحظ أن البرهان الأكثرى الذى تكون مقدماته برهانية يعطى نتيجة أكثرية لا ضرورية مطلقة .

لكن أزيد هذا الكلام تحصيلا وأقول :

إن الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال إمكانها . فأما اعتبار حال الوجود في الممات على سبيل التوقع فلا طاب فيه إلا عن الأكثريات ، ولا قياس إلا عليها ، فإن لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والإرادة ، وإلى الجهة التي أوضحتها في فن ساف . وأما المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلا قيام مرجح لذلك الطرف يخرج <sup>(١)</sup> إياه عن المكافأة . فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود . وأما من جهة اعتبار نفس الإمكان فعل جميع أصنافه برهان على الممكن الأكثرى وعلى المساوى وعلى الأقل — أعنى البرهان الذى يبين أنه ممكن لا ضرورى الوجود ولا ضرورى العدم — لا البرهان الذى ينذر بوجوده أو لا وجوده ، إلا أن يكون شئ منهما أكثرى . وكل ما قلناه <sup>(٢)</sup> في الأكثرى الوجود فانقله إلى الأكثرى الوجود وأنزل أنا عتينا بالوجود الحكم أى حكم كان إيجابا أو سلبا <sup>(٣)</sup> .

ثم قيل في التعليم الأول <sup>(٤)</sup> إنه ليس الحس برهانا ولا مبدأ للبرهان بما هو حس : لأن البراهين ومبادئها كليات لا تختص بوقت وشخص وأين . والحس مجرد حكما في جزئى في أن بعينه وأين بعينه . فإذا الحس لا يتال مبادئ البرهان ولا البراهين ، ولا شئ منه هو علم بكل . ولو كانا نحس أن زوايا المثلث المحسوس مساوية لقاآمتين ، لما كان يتعقد لنا <sup>(٥)</sup> من إحساس ذلك رأى كلى " أن كل مثلث كذلك " . ولا علم بالعلة <sup>(٦)</sup> . ولو كانا نحس أيضا أن القمر لما حصل في المخروط الظلى انكسف ، لم يمكنا — من جهة الحس — أن نحكم بالكلى : وهو « أن كل كسوف قمرى فمن كذا وكذا » <sup>(٧)</sup> ، لأننا لا يمكننا أن نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلى . أما كل كسوف فلا ذلك مما لا نهاية له في القوة . وأما الكسوف الكلى فلا أنه للدقل <sup>(٨)</sup> فقط ،

(١) س فيخرج . (٢) س قلنا .

(٣) نجد خلاصة ما ذكره ابن سينا من قوله "وأما أن جل البرهان إنما هو على الضرورى" في التعليقات الثانية . المربع المذكور ٣٠ ، ومظم ما ذكره إنما هو شرح للفكرة الأرسطية الرئيسية .

(٤) انظر التعليقات الثانية — المربع المذكور ٣١ (٥) س ، ولو أنا تنا .

(٦) س ساقطة . وهذا رأى يخالف رأى بروتاغوراس .

(٧) أى ولا يتعقد لنا عن طريق الإحساس علم بالعلة .

(٨) يريد أننا لا يمكننا أن ندرك العلة في الكسوف على الرغم من أننا ندرك بالحس الكسوف الحاصل بالفعل .

(٩) أى للقل إدراكه .

وإن كما قد نستقرئ من تكرار المحسوسات الجزئيات<sup>(١)</sup> أمورا كلية — لا لأن الحس أدركها ونالها — ولكن لأن العقل من شأنه أن يقتنص من الجزئيات المتكررة<sup>(٢)</sup> كلياً مجرداً معقولاً لم يكن الحس أدركه ، ولكن أدرك جزئياته فاخترق العقل من الجزئيات معنى معقولاً لا سبيل إليه للحس ، بل يناله بلشراق فيض إلهي عليه<sup>(٣)</sup> .

وأيضاً فإننا<sup>(٤)</sup> كثيراً ما نتوصل بالحس إلى مقدمات كلية — لا لأن الحس يدركها — بل لأن العقل يصطادها على سبيل التجربة ، وعلى ما أوضحناه نحن من قبل حيث<sup>(٥)</sup> بنينا ما للتجربة .

ولما كان الحس قاصراً في كثير منها عن الإدراك المستقصى ، صار يوقعنا ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهى العقل بالفعل<sup>(٦)</sup> مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذى وراءها ، فإن الجسم الملون الذى وراءها يرى من غير أن تحجب القارورة دون ذلك حجب كثيرة من الأجسام الأخرى . فقوم يقولون إن السبب في شف الزجاجة أن كل مالالون له فهو شاف<sup>(٧)</sup> مؤد للون الذى وراءه . وقوم يرون أن سبب ذلك استقامة المسام والثقب التى في الزجاجة فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويموزها إلى أن يلاقى المبصر . قيل في التعليم الأول : فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه إدراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلاً إلى أن يحكم بأن السبب فيه الثقب ، وأن الإبصار كائن بنفوذ البصر في تلك الثقب ، ولكان يميل إلى المذهب المائل إليه ، وإن كان بعده البحث باقياً أنه : هل فيها هواء أو خلاء<sup>(٨)</sup> ، وإن كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب يؤدى اللون ، أو الشعاع ينفذ إليه فيه ؟ . وبالجملة لو كان الأبصار بنفوذ [١١٢] شئ في الثقب ، وكان الحس مع ذلك يميز ذلك ويدركه ، لكان العقل يجد سبيلاً إلى أن يحكم في الأبصار بأن السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية ، لانفس شفيف الزجاجة من حيث لا لون لها ، وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلًا بالحس ، لا أن<sup>(٩)</sup> الحس حصّله ، لكن لأن العقل اتخذ الحس مبدأً للتجربة .

(١) س ساقطة . (٢) ش المتكررة والمتكررة أصوب .

(٣) هذا الفيض الإلهي الإشرافي لا وجود له في أرسطو ؛ وهو أدنى إلى نظرية أغلاطون في المثل .

(٤) س فإن . (٥) س وحيث .

(٦) م ، ب بالعقل . (٧) شفاف .

(٨) س خلاء أو هواء . ب هواء وخلاء .

(٩) م لأن — وهذا عكس المطلوب .



ثم قيل إنه لا يصح أن يظن أن مبادئ المقاييس<sup>(١)</sup> كلها متفقة : أما أولا فإن المقاييس منها منتجة للكاذبة ، ويجب أن تكون مقدماتها كاذبة ؛ ومنها منتجة للصادقة — وهي وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض . ويشبه ألا تكون هي من جهة إنتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات ، لأن القياس إنما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات ، لا من جهة ما ينتج بالعرض . وإذا كان كذلك فيجب أن تكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة ، وللكاذبات من كاذبة . وإذا كانت كذلك كانت مبادئ القياسات الصادقة غير مبادئ القياسات الكاذبة .

وأيضا فإن القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج، فإن الأضداد قد<sup>(٢)</sup> تكذب معا: مثل قولنا إن المساوي هو أكبر، والمساوي<sup>(٣)</sup> هو أصغر .

وأيضا فإن أشياء غير متضادة تكذب معا ولا تصدق معا : مثل قول القائل إن العدل تهوّر، وقوله إن العدل شجاعة . وكذلك قوله الإنسان فرس وقوله الإنسان ثور ، فإن هذه في قوة المتقابلة<sup>(٤)</sup>، وإن لم تكن متضادة أو متقابلة بالفعل .

فبين أن مبادئ النتائج الكاذبة هي مختلفة مثل هذه .

وأيضا فإن المقاييس الصادقة يجب أن تكون<sup>(٥)</sup> واحدة بأعيانها : وذلك أن المبادئ إما خاصة بالأجناس الموضوعية لكل علم ، فتكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية : مثل قولنا في الهندسة إن كل مقدار إما منطوق<sup>(٦)</sup> ، وإما أصم ، وقولنا في العدد : كل عدد إما أول وإما مركب . وبين أن هذه مختلفة لا مطابقة فيها ، لأن الهندسة كلها بعد النقطة ، والعددية

---

(١) يقصد بالمقاييس الأقيسة ، وهذه أول مرة يستعمل فيها هذه الكلمة .

(٢) من ساقطة . (٣) س أو المساوي .

(٤) م المقابلة والمقصور المقابلة بالتضاد .

(٥) هكذا في جميع المخطوطات ولكن الأصح أن لا تكون كما يدل عليه سياق العبارات التالية .

(٦) م ، ب منطوق به . والمنطوق هو الكم المقول commensurable ، والأصم هو الكم غير المقول

incommensurable .

كلها بعد الوحدة ، ولا يمكن بينها مطابقة ألبنة<sup>(١)</sup> . ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على أحد وجوه :

إما أن يكون أحد المبدئين أعم من الآخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على أن ج تحت ب . فإذا كان<sup>(٢)</sup> كذلك كان أحد المبدئين تحت الآخر أو فوقه<sup>(٣)</sup> ، فكان حينئذ أحد الجنسيتين تحت الآخر أو فوقه<sup>(٤)</sup> . ومثل هذه الشراكة قد تقع في المبادئ . وهناك قد<sup>(٥)</sup> يكون الأمر على ما أوضحناه<sup>(٥)</sup> قبل ، وذلك إذا كانت أجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض . وأما<sup>(٦)</sup> الأجناس التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها ، وأعني بالأجناس الموضوعات<sup>(٦)</sup> .

وإما أن يكون مبدأ داخلا في الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين : فيكونان حينئذ إما متشاركتين في الجنس ، فيكون أحدهما مبدأ والآخر نتيجة لا مبدأ ، أو غير متشاركتين في الجنس — أعني الموضوع — بل في جنسه ، فيكون أيضا أحد العلمين تحت الآخر ، فتكون الشراكة في المبدأ على نحو ما حددناه<sup>(٧)</sup> قبل .

وأما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن أن تشترك في المبدأ الخاص ألبنة ، لا على أن يدخل حد منها في الوسط<sup>(٨)</sup> ولا فوق منها<sup>(٩)</sup> ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا أو مجعولا مختلفا في ذلك في علمين .

وأما المبادئ العامة مثل قولنا إن كل شيء إما أن يصدق عليه موجبة وإما أن يصدق عليه سالبة ، فقد يشترك فيها ، لأن هذه المبادئ سالحة في بيان أحوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف<sup>(١٠)</sup> وبعضها شيء آخر ، لأنها من جملة ما هو مبدأ ما في العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود<sup>(١١)</sup> ، ولكنها توجد في العلوم بالقوة ، ولا تؤخذ ألبنة

(١) س ألبنة صرفة . (٢) س وإذا كان . (٣) م وقوفه — وهو خطأ .

(٤) س ساقطة . (٥) س أروضنا . (٦-٦) س ساقط .

(٧) س حددنا م حدود . (٨) م الوسيط . (٩) س ساقطة .

(١٠) وبعضها كيف ساقطة من س .

(١١) وهو علم ما بعد الطبيعة .

بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى إلا وقد أخذت مخصصة لموضوع <sup>(١)</sup> ذلك العلم ولعوارضه <sup>(٢)</sup> الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف . فإذا لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة .

والتأنيح المطلوبة في العلوم وإن كانت تزيد على <sup>(٣)</sup> المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس ، فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسب محفوظة . وليس عن تلك المقدمات إلا تلك التأنيح بأعيانها .

وليست تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة . وإذا أدخل <sup>(٤)</sup> حد من جانب أو في الوسط لم يزد أي نتيجة اتفقت ، بل ما يناسب ذلك . فإذا كانت نسبة المقدمات مع التأنيح هذه النسبة ، فكيف تكون اللواتي هي المبادئ منها صالحة لأن ينتج منها لا هذه ، بل تأنيح خارجة من هذه ؟ <sup>(٥)</sup> فإن جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها إلا المناسبة لتلك المقدمات . فبعضها التي هي المبادئ أبعد من أن ينتج منها مسائل علوم أخرى غير مناسبة لذلك العلم . وكيف والتأنيح المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة ، والحدود التي للمبادئ متناهية : فإن المبادئ والأول والموضوعية لكل صناعة متناهية . وأما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها ، وإن كانت في ذاتها محصورة ، فقد لا تنهاى بالقوة من جهة أن بعض المحمولات تكون ضرورية متقرة في الشيء دائماً ، وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها . مثال ذلك أن المئات المتساوي السابقين من حاله أن زاويتي متساويتان — أمر موجود <sup>(٦)</sup> في نفسه بالضرورة . وأما أنه أمر نسبه إلى مئات أخرى يقع مثلاً في دائرة كذا ، وفي خمس كذا نسبة <sup>(٧)</sup> كذا ، وما يجري مجراه ، فأمر وليست محصلة الوجود فيه ، وإلا لكانت <sup>(٨)</sup> فيه أمور غير متناهية بالفعل . بل هي أمور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها .

(١) م ، ب بموضوع ، ولكن المقصود لموضوع ذلك العلم — والمراد بالعلم ما بعد الطبيعة ، وبموضوعه الوجود المطلق فإن العلوم الأخرى يبحث كل منها في الوجود من حيثية عامة وهذا هو التخصيص المشار إليه .

(٢) م ، ب وعوارضه . ولكن المراد ولعوارضه — أي المخصصة لعوارضه .

(٣) س في .

(٤) س دخل . والمراد بقوله أدخل حد من جانب أو في الوسط : أدخل طرف جديد (موضوع أو محمول) في القضية ،

أو أدخل حد أوسط .

(٥) أي فكيف تكون المبادئ صالحة لأن ينتج منها نتائجها وتأنيح أخرى خارجة عنها .

(٦) س أمراً موجوداً . (٧) خبر نسبه السابقة في الجملة . (٨) س كانت .

فأمثال المبادئ الخاصة — مثلا الخاصة بعلم الهندسة — يعظم فيها أن تكون وافية بمسائل الهندسة ، فضلا عن مسائل خارجة لاتتعلق بها .

وكيف يقال إن مبادئ العلوم المختلفة متفقة ؟ أم<sup>(١)</sup> جهة أن العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان . أو من جهة أن كل واحد منها يصلح أن ينتج منها في كل علم ، حتى يكون مبدأ أى علم اتفق صالحا لأى علم اتفق ؟ وهذا معلوم الاستحالة . فإن مبادئ العلوم التعليمية — وهى محدودة<sup>(٢)</sup> فى المصادر مميزة بالفعل — ، ظاهر من أمرها أنها لا يصلح بعضها لبعض ، فكيف تصلح لكل علم ؟ بل ولا مبدأ علم<sup>(٣)</sup> واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم ، فكيف لمسائل علوم أخرى ؟ .

ولا أيضا إذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا إلى المقدمات التى لا أوساط لها فى علم ما وميزانها إن لم تكن مميزة<sup>(٤)</sup> تميزها فى الرياضيات ، وجدناها مشتركة لجميع النتائج ، بل كان كل<sup>(٥)</sup> خاصة لنتيجة أو نتائج بأعيانها .

ومع هذا كله فليس يمكننا أن نقول : إن مبادئ العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها ألبتة ولا فى شئ منها . فقد بان فيما سلف أن بعض العلوم يشترك<sup>(٦)</sup> فى المبادئ ، وأن من المبادئ خاصة ومنها عامة . فعسى الحق هو أن المبادئ متناسبة فى الجنس ، أى فى الموضوع . ولكن هذا لا يمكن ؛ فإن العلوم التى لا تناسب فى الموضوع ، فإن مبادئها الخاصة بأجناسها لا تناسب أيضا فى الموضوع .

والذى يجب أيضا أن يعتقد فيه أنه الحق والقضاء الفصل هو أن المبادئ تقال على نوعين : إما مبادئ منها البرهان — أى المقدمات الأولى<sup>(٧)</sup> فى العلوم ، وإما مبادئ فيها البرهان وهى

(١) م ، ب من . (٢) س معلومة . (٣) بل ولا مبدأ علم ساقطة من م .

(٤) س متميزة . ومعنى الجملة ولا يمكن التسليم أيضا بأننا إذا استعملنا طريقة التحليل بالعكس وجدنا المقدمات مشتركة فى إنتاجها جميع النتائج . بل الواقع أن كلا منها خاص بنتيجة أو نتائج معينة .

(٥) ب كل إلا خاصة . (٦) س مشترك .

(٧) س الأولى وهى المقدمات التى لا وسط لها : أى التى لا تبرهن بغيرها .

أجناس العلوم — أى موضوعاتها وما يتعلق بها — مما يوضع معها أو يساويها كالأواحد بوجه ما للوجود . فالقسم الأول يجوز أن يكون فيها مبادئ عامة مثل قولنا : كل شئ إما يصدق عليه الإيجاب أو السلب ؛ وقولنا : الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . وأما القسم الثانى فلا يجوز إلا أن تكون خاصة ، أو يتناسب علمان والجنس . وما كان من المبادئ\* . التى بمعنى المقدمات — مما هو خاص أو مخصص كما علم ، فلا يشترك فيها فى جل الأمر إلا علمان أحدهما فوق الآخر ، ويكون لأحدهما أولا وللثانى ثانيا .

ولما كانت الموضوعات فى المسائل العلمية إما جنس الموضوع<sup>(١)</sup> للصناعة ؛ أو نوع منه وعرض ذاتى فيه<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز أن تكون الصغريات من المبادئ\* المشتركة بوجه من الوجود . أبل إن كان ولا بد فالكبريات<sup>(٣)</sup> ، على النحو الذى تجوز به الشراكة .

(١) من للكبريات

(٢) م منه .

(٣) من موضوع .

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما

وفي تفهيم الذهن والفهم [١١٢ ب] والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

من المعلوم أن هاهنا علما بشئ<sup>\*</sup> ، وهاهنا ظنا به ؛ وأن الاختلاف فيهما من جهة<sup>(٢)</sup> الوثاقة والقلق ، وأنهما<sup>(٣)</sup> داخلان تحت الرأي ، وأن بينهما موضع مقايسة ومناسبة .

وليس كل علم يحسن أن يقايس<sup>(٤)</sup> بالظن ؛ بل العلم التصديقي<sup>(٥)</sup> . ولا كل علم مع كل ظن ، بل مع ظن يوافقه في جنس الرأي . وأن ماسواه من الظن فيجب أن يقايس بالجهل .

والعلم التصديقي هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا . واليقين<sup>(٦)</sup> منه هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا ، ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله . فإنه إن كان بينا بنفسه لم يمكن زواله . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يصير غير ممكن الزوال ؛ أو يكون الحد الأوسط الأعلى<sup>(٧)</sup> أوقعه<sup>(٨)</sup> .

على أنا نغنى بالعلم هاهنا المكتسب . والذي يخالفه أصناف من الاعتقاد : اعتقاد<sup>(٩)</sup> في الشئ<sup>(١٠)</sup> الذي هو كذا ضرورة أنه كذا<sup>(١١)</sup> ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون كذا ، لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال ، لأنه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال . واعتقاد في الشئ أنه كذا مع عدم اعتقاد أنه بالفعل بل بالقوة — إذا أخطأ بالاعتقاد وهو أنه يمكن ألا يكون كذا . واعتقاد في ذلك الشئ أنه ليس كذا — وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه . لكن

(١) م ، ب ساقطة . (٢) الجار والمجرور غير أن . (٣) أى ومن جهة أنهما .

(٤) س ويقايس . (٥) أى بل العلم التصديقي هو الذى يقاس بالظن .

(٦) س واليقين . (٧) س الأصل .

(٨) أى بحيث يتوصل إلى مقدمة غير ذات وسط أى مقدمة لا يبرهن عليها .

(٩) هذا أول أنواع الاعتقاد التى تخالف الاعتقاد الذى هو العلم .

(١٠) س للشئ .

(١١) أى فى الواقع لا لأن العقل يدرك علاقة عليه من أجلها يجب أن يكون ضروريا .

اعتقاد أنه يمكن ألا يكون كذا إما أن يعتقد في الموجود كذا الذي ليس <sup>(١)</sup> من شأنه ألا يكون إلا كذا ، أو في الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا . وكل واحد من هذين بالحري أن يسمى ظنا . والأول منهما فإنه ظن صادق مركب بجهل مضاد . وأما الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا ، والاعتقاد فيه أنه كذا مع الاعتقاد أن من شأنه ألا يكون ، إن كان لا يكونه على أنه جائز في نفسه — لكن الوجود قد غلب — أو جائز في وقت آخر ، فهذا نوع من العلم ليس ظنا . ولكنه إن وقع بما يوجب كانه يقينا ما بالشئ على ما هو به . وإن كان على أنه يرى ويحكم أنه موجود ، ويخطو بالبال عسى ألا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا ، حتى يجوز أن يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا <sup>(٢)</sup> — فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد ، بل بجهل بسيط : إذ لابد في كل ظن من جهل .

والعلم موضوعه هو الضروري ، إما على الدوام <sup>(٣)</sup> فيكون العلم <sup>(٤)</sup> على الدوام ، أو الضروري <sup>(٥)</sup> بالشرط فيكون العلم أيضا بالشرط . والظن موضوعه الحقيق الأمور الممكنة المتغيرة التي لا تنضب : فيكون حال الأمر بحسب القياس إلى الوجود حال الرأي فيه بحسب القياس إلى الصحة . وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا أيضا في الأمور الضرورية . والاعتقاد المؤكد <sup>(٦)</sup> ليس يجب — من حيث هو مؤكد — ألا يعد في الظن .

فتكون ثلاثة أشياء من جملة ما معدناه داخله في اعتبار الظن : أحدها ، الاعتقاد بالشئ الموجود مثلا أنه موجود ، والاعتقاد معه أنه لا يمكن ألا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد . فإن هذا بالحقيقة ليس علما ، بل ظنا . والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب . والثالث الذي سميناه الظن <sup>(٧)</sup> الصادق المركب بالجهل البسيط . وتشارك هذه كلها في شئ واحد وهو أنه عقد <sup>(٨)</sup> في الشئ أنه كذا ، ممكن أن يلحقه العقد أنه لا يكون <sup>(٩)</sup> كذا . وذلك لأن الأول منهما إذا كان جائزا للاستحالة ، فليس متمنا في طباعه أن يقرن <sup>(١٠)</sup> به عقد إمكان ألا يكون الشئ — إما ابتداء وغير طارئ على العقد <sup>(١١)</sup> الآخر الذي معه — وإما فاستخا للعقد الآخر الذي معه وهو الحق .

(٣) س إما الضروري على الدوام .

(٢) خبر يكون .

(١) س ساقطة

(٦) س المؤكدة .

(٥) م والضروري .

(٤) س العلم به .

(٧) س ساقطة .

(١٠) س يقرن .

(٩) س لا يمكن .

(٨) عقد أي اعتقاد .

(١١) حل المقد ساقطة في س .

وكذلك حال المقد الثاني المركب بالمقد الباطل ، ويقابل عقد صاحب المقد الأول ، لأن ذلك كان يعتقد أنه لا يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه ؛ وهذا يعتقد أنه يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه . وأما المقد الثالث فإن الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة أو بفعل .

وكل واحد من أقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع الظن ، كما أن العلم يكتسب بواسطة توقع العلم ، فإنه ليس كل واسطة غير ضرورية إلزام<sup>(١)</sup> الأكثر، تدعو<sup>(٢)</sup> إلى تمتنع ، بل قد تدعو<sup>(٣)</sup> إلى أمر واجب .

والعلم بالجملة مخالف للظن في هيئة المقد<sup>(٤)</sup> وفي الأمور التي العلم أولى بها . وكما أنه قد يقع لإنسان<sup>(٥)</sup> في هذا الشيء علم ، ولآخر ظن ، فكذلك يمكن أن يكون يقع لهذا علم بمبادئ ذلك العلم تتدرج حتى تنتهي إليه ، وأن يقع للآخر ظن بتلك المبادئ والمقدمات ، فيتدرج إلى ذلك الظن الذي هو نتيجة لها . فيكون الأول يرى في تلك المقدمات والنتيجة رأيا صادقا ، ويرى أنها لا تتغير عما هي عليه<sup>(٦)</sup> . وأما هذا الثاني فيكون رأيه فيها صادقا إلا أنه خالٍ عن<sup>(٧)</sup> الرأي الثاني ، أو يجوز لغير ما يراه لحال يجوز أن يستحيل . فيكون الأول يعلم أن الشيء موجود ، ويعلم لم هو موجود ؛ وهذا الثاني يظن أنه موجود ، ويظن أنه لم هو موجود . وإن لم يكن ذلك بمتوسطات ، فيظن أنه موجود فقط ، ولا يظن لم هو موجود<sup>(٨)</sup> .

وعلى الأحوال<sup>(٩)</sup> كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا — وإن كان قد يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان : صادق وكاذب . ولا يمكن أن يكون في إنسان واحد ظن وعلم معا ، ولا ظن صادق وظن كاذب معا .

أما العلم والظن فإنهما لا يجتمعان : لأن قولنا العلم<sup>(١٠)</sup> ، يقتضي اعتقادا ثابتا في الشيء محصلا ، وهو أنه ممتنع التحول عما هو عليه ، ويمتنع أن يقارنه أو يطرأ عليه اعتقاد مضاد لهذا الثاني . وقولنا

(١) س التزام . (٢) م ، ب تدعوا .

(٣) س العقل والمراد في صورة الاعتقاد .

(٤) س للإنسان .

(٥) م تقرأ عليها بالكلية بدلا من عما هي عليه .

(٦) م من . كلمة الظن ومشتقاتها هنا مأخوذة في مقابل العلم ومشتقاتها . والمراد بالعلم المعرفة العلمية .

(٧) س الأصول .

(٨) أي لأننا إذا ذكرنا العلم ، فإن ذلك يقتضي .



الظن ، يقتضى اعتقاداً ثانياً بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة : وهو أن الشيء جازم التحول عما هو عليه . وعالم أن مجتمع في الشيء الواحد للإنسان الواحد في وقت واحد ، امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معاً ، أو مجتمع فيه رأى أن يجوز زواله ورأى ألا يجوز زواله .

وأما الظن الصادق والكاذب فكيف مجتمعان في إنسان واحد ؟ فإن الظن الذى يظنه وهو كاذب ؛ والظن المقابل الذى له وهو<sup>(١)</sup> فيه صادق — إن تساوى لم يكن ظن بل شك فى الأمرين . وإن مالت النفس إلى الصادق بقى الكاذب غير مظنون ؛ أو إلى الكاذب بقى الصادق غير مظنون . والشيء الواحد بعينه ، الثابت ، قد يظن ممكناً<sup>(٢)</sup> مرة ، ويرى<sup>(٣)</sup> غير ممكن أخرى . فإذا تناول رأى كونه غير ممكن تناولاً تاماً ، فهو علم . وإذا وقع عليه رأى من الجهة الثانية فهو ظن . فيكون فى الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم للإنسانين<sup>(٤)</sup> : مثلاً هذا يظن أن القطر غير مشارك<sup>(٥)</sup> للضلع ، ويصدق ، وذلك يرى أن القطر مشارك له فيكذب . والظنان مختلفان<sup>(٦)</sup> لكنهما واحد فى الموضوع .

وأما الكلام فى الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فيكاد يكون أكثره أولى بعلوم أخرى من الطبيعيات والخليقيات . إلا أنا نخدعها هنا حداً .

فالذهن قوة للنفس المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والآراء . والفهم<sup>(٧)</sup> جودة تهتئ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها . والحدس<sup>(٨)</sup> جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها : مثل أن يرى الإنسان القمر وأنه إنما يضيء من جانبه الذى يلى الشمس على أشكاله ، فيقتنص ذهنه بحدسه حداً أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس . والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع فى زمان قصير غير مهمل<sup>(٩)</sup> . والفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للمطالب ليرجع منها إلى المطالب<sup>(١٠)</sup> . والصناعة<sup>(١١)</sup> ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

(٣) من ساقطة .

(٢) من مرة ممكناً .

(١) من هو بدون الواو .

(٤) من ولائسانين .

(٥) أى مشارك فى الطول . والمراد بالقطر والضلع قطر الشكل الرباعى وضلعه .

(٦) من فيكون الظنان مختلفين . (٧) مترجمة فى التحليلات الثانية بكلمة Intuition .

(٨) مترجمة بكلمة Quick wit . راجع الفصل ٣٤ من المرجع نفسه .

(١١) مترجمة بكلمة Art .

(١٠) م الطالب .

(٩) من مهمل .

بغير روية تنحو تماما مقصودا . والحكمة <sup>(١)</sup> خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في حدى العلم والعمل . أما في جانب العلم فأن يكون متصورا للوجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي . وأما في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذى سمي العدالة . وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وإن لم يحصل خلق .

## المقالة الرابعة

من الفن الخامس<sup>(١)</sup>

### الفصل الأول<sup>(٢)</sup>

المطالب والمعلومات بالطلب متساوية<sup>(٣)</sup> . فإن الشيء إنما يطلب ليعلم . فإذا علم بطل  
الطلب والمطالب<sup>(٤)</sup> . وإن كان للكثير أن يكثرها بالأى والكم والكيف وغير ذلك ، فإنها بحسب  
ما يبحث عنه في هذا الموضع أربعة<sup>(٥)</sup> : اثنان داخلان في الهل — أحدهما هل يوجد الشيء  
أى على الإطلاق — والثانى هل يوجد الشيء شيئا؟ مثل أنه هل يوجد الجسم مركبا من<sup>(٦)</sup> أجزاء  
غير متجزئة؟ . وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم ؛ ( ١١٣ ) ويتصل بذلك مطلب  
الما<sup>(٧)</sup> . وأما مطلب الأى فن التوابع لمطلب الما .

ومطلب اللم إما أن يطلب علة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق؛ أو علة الحكم  
بوجوده أو لا وجوده بحال . وكل ذلك إما أن يتعدى فيه طلب علة الحكم إلى طلب علة الوجود  
أو لا يتعدى . والأخرى أن يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا ، وعلته في الشرط .  
أما سائر ذلك فالأخرى أن تكون العلة فيه حدا أو وسط .

وأما مطلب ما فإنه يتبع المطلب البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا . فإنه إذا علم أن الشيء  
موجود ، طلب ما ذلك الشيء الموجود . فقد علم أن مطلب ما الذى بحسب الذات فهو بعد مطلب

---

(١) س + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهى عشرة فصول ( س ) الفصل الأول .

(٢) م ، ب ساقطة .

(٣) المراد أنواع المطالب إنما هى بعدد أنواع الأشياء التى نطلبها .

(٤) س ساقطة .

(٥) في الجملة تقديم وتأخير . يريد أن المطالب بحسب موضوع بحثنا هنا أربعة ، وإن كان لمن يريد أن يزيه  
مطالب أخرى أكثر من ذلك أن يزيدها .

(٦) س مركبا ساقطة .

(٧) أى السؤال عن الماتية أو المساهية . وقوله يتصل بذلك أى يتصل بمطلب هل الذى يسأل فيه عن وجود الشيء . مطلقا .

هل (١) وتابع له ، لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم . فإذا أعطى ، ثم أعطى مطلب هل ، اتضح في الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات . ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل أيضا على وجه من الوجوه ، حتى يكون كأنه يطلب ما الحد الأكبر أو ما الحد الأوسط . وذلك لأن الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب أن يكون معطى الهلية والماهية أولا في كل علم ، ثم تطلب عوارضه الذاتية له بالهلية . فإذا طلب وجود العارض له أولا وجوبه بالهل المركب ، بالقياس إلى ذلك الموضوع ، فبالحرى أن ذلك (٢) يقتضى إثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس إلى نفسه . وذلك لأن البراهين إنما تهتج عن الأعراض الذاتية للموضوعات ، وتلك الأعراض لا توجد إلا في تلك الموضوعات وأجناسها . فإن منع أن يكون لها وجود في تلك الجملة منها ، صارت في جملة المنتعات . وإذا أعطيت وجودا في شئ منها (٣) ، ثبت أنها في الموجودات . فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا : كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الأضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين وقد وه لا أيضا بالتقاطع ، فهو بحث عن هليته في نفسه . فبذلك يعلم أن (٤) له إمكان وجود . وإذا صح للشئ هليته استحق أن يطلب له الماهية وأن يعطاها بحسب الذات . وقبل (٥) ذلك لا يكون استحق طلبها أو إعطائها إلا بحسب الاسم لا بحسب (٥) الذات (٦) فقد فرغنا من هذا فيما سلف .

فوقت وضوح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت ، وإن كان لا مانع من أن يكون ما قد أفيد في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب (٧) ما بحسب الذات : فإنه يتضح حينئذ مع إيضاح الهلية .

(٣) س ساقطة .

(٢) س ساقطة .

(١) س الهل .

(٥-٥) س ساقطة .

(٤) س بأن .

(٦) وخلاصة هذا الكلام أن المطالب أربعة أثنان بهل وواحد بلم وواحد بجا . والنوع الأول من مطلبي هل يسأل فيه عن نسبة محمول لموضوع كقولنا هل ينحسف القمر ؟ والثاني يسأل فيه عن وجود الموضوع في نفسه كقولنا هل يوجد القمر ؟ والأول يسأل فيه عن جزء من وجود الموضوع ، والثاني عن وجوده إطلاقا . والذي يسأل فيه عن الوجود إطلاقا هو الذي يسميه ابن سينا مطلب هل البسيط . وهذا يتبعه مطلب ما . فإذا علم أن الشئ موجود ، يسأل بعد ذلك عن ماهيته . والثاني من مطلبي هل هو الذي يسميه بالمركب . وهذا قد يتبعه مطلب ما أيضا . أما مطلب لم فيسأل فيه عن علية الحكم — وعن وجود الحد الأوسط . فإنه إذا علم أن القمر ينحسف ، تبع ذلك السؤال لماذا ينحسف القمر ؟

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ، وكلمة طلب مشكولة بالنصب في م ، ب . ولعل المراد أنه لا مانع من أن يكون ما يفيد جواب ما بحسب الاسم كافيا عن السؤال بما بحسب الذات .

وأما الحد الأوسط فهو العلة ، ويتبع فيه طلب المآ بعد المل على وجهين : أحدهما بالقوة والآخر بالفعل . أما بالقوة فلا ن طالب المل في مثل هذا إنما يطلب عما هو مشكوك فيه . فيقتضى طلب المل أنه يطلب بالقوة هل هناك حد أوسط : مثل من سأل هل القمر ينكسف ؟ وإنما يطلب هل شئ يوجب العلم بأن القمر ينكسف ؟ فإذا أعطى المل وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف ، ولم قلت إن القمر ينكسف ، فإنه يطلب ما علة القياس في أنه قياس ، وهو الحد الأوسط كيف كان ؛ وأما علة القياس في أنه برهان ، وهو علة الأوسط الذى هو علة الأمر في نفسه . ومعنى الطلبين جميعا أن الحد الأوسط الذى أعطيته بالقوة أولا أنه <sup>(١)</sup> موجود حين ضمنت أن الأمر الحق كذا ، يجب <sup>(٢)</sup> أن تعطيه الإن بالفعل وتقول ما هو الإن . فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الأوسط بالقوة ، فيكون طاب لم هاهنا إنما هو طلب لم بالقياس إلى النتيجة ، ويكون بالفعل <sup>(٣)</sup> ، وطلب ”ما“ بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة . وأما طلب ما الحد الأوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه إن كان مجهولا .

فقول المعلم الأول ”الموجود بالجزء“ <sup>(٤)</sup> يعنى الموجود <sup>(٤)</sup> شيئا ما <sup>(٥)</sup> . و”الموجود بالكل“ يعنى به الموجود على الإطلاق .

والموجود شيئا <sup>(٦)</sup> ما إما شيئا جوهريا للوضوع ، أو عرضا ذاتيا أو عرضا خارجيا .

ثم يقول المعلم الأول : أعنى بالموجود على الإطلاق الشئ المطلوب هل نفسه موجود؟ مثل قولنا هل المثلث موجود أو <sup>(٧)</sup> الآلة <sup>(٨)</sup> ؟ فهذا إنما يبحث عن وجود نفس الموضوع . وأما هل المثلث كذا ؛ أو هل الآلة سبب للشئ ، فإنه إنما يبحث عن وجود عارض ما أو لا حق . وهذا هو الموجود شيئا ما .

فقد <sup>(٩)</sup> بان من هذا أن المطالب بالقوة ترجع إلى هل الشئ وإلى ما الشئ . وأن مطلب اللم يبحث عن ما الشئ بوجه ، لأنه بالقوة بمعنى ما الأوسط .

(٣) م الفعل .

(٢) س ويجب .

(١) م أول أنه .

(٤-٤) س ساقط .

(٥) أى الموجود لا إطلاقا بل الموجود من حيث هو منتصف بصفة ما كقولنا هل يوجد الإنسان أبيض ؟ أو هل

ينكسف القمر ؟ وهذا هو الذى يسميه أرسطو الموجود بالجزء .

(٧) س وهل .

(٦) م ساقطة

(٨) الآلة في المخطوطات كلها . (٩) س ساقطة .

ولكن من الناس من ظن أن هذا منعكس ، وأنه ليس في البراهين شئ هو بحث اللام إلا وهو بحث المابالوقوة ، ولا بحث الما إلا وهو بحث اللام . وتعدى هذا إلى أن ظن أن الأوسط في البراهين هي الحدود . وكل ذلك أمر باطل . فإنه ليس كل بحث عن ما هو <sup>(١)</sup> عن الأوسط <sup>(٢)</sup> . وأيضا ليس البحث عما هو الأوسط هو البحث عن مائية أحد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا . ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد أو جنس أو فصل أو مادة أو <sup>(٣)</sup> صورة : فإن العلة الموجبة لأمر لا في أنفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب — لا صورة ولا مادة <sup>(٤)</sup> .

وكثيرا ما نجد بين الأوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا ، بل نجده <sup>(٥)</sup> شيئا موجبا لشيء <sup>(٦)</sup> في شئ : فإن الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الأعلى في نوع <sup>(٧)</sup> الآخر ، بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط — وإن لم يكن على أن ذلك الشئ نوع الجنس المتوسط — إيجاب <sup>(٨)</sup> العلة ؛ وليس هو حدا للأكبر ولا صورة ولا مادة . ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة كما علمت أو ستعلم .

وكثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص ، وهي خارجة عنها ليست بجنس لها ولا فصل ولا حد . فإن كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة ، يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير أن يكون خطه — بتلك الصفة — جنسا ولا فصلا دخلا في الذات لكون <sup>(٩)</sup> زواياه مساوية لقائمتين ، ولا مادة ولا صورة .

وكذلك كثير من الأوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلية في جوهر الشئ ، بل عللا فاعلة وموجبة . وهكذا حكم قيام الأرض في الوسط للكسوف . وهكذا ماسة النار فإنها قد تجعل حدا أوسط <sup>(١٠)</sup> في إثبات احتراق <sup>(١١)</sup> الخشب . وإن كان قد يجوز أن تجعل هذه العلة الموجبة فصولا من جهة — على أنها أجزاء فصول لا تحمل ، بل تحمل الفصول المعمولة منها . كما أن القدم لا يقال إنه حديد ، بل من حديد ، ولا يقال إن الخي عفونة ، بل من عفونة .

(١) أي عن الماهية . (٢) أي يكون بحثا عن الوسط . س تقرأ عن ما هو هو عن الوسط .

(٣) س و . (٤) كعلة كسوف القمر فإنها ليست صورة القمر ولا مادته .

(٥) م يحده . (٦) م للنسب . (٧) ب — النوع .

(٨) أي يوجب إيجاب العلة بدليل قوله بعد ذلك ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة .

(٩) م ما ب كون . (١٠) س وسطا . (١١) ب لإحراق .

وليس أجزاء فصول مقومة للذات هي أخص الفصول ، بل أجزاء فصول خاصة<sup>(١)</sup> فقط . فإن العلل الفاعلة هي علل الوجود وليس عللا للماهية . وأجزاء الحد — أجناسا كانت أو فصولا حقيقية ، أو أجزاء فصول — هي التي تكون عللا للماهية . وأما علل الوجود فليس يجب أن تكون عللا للماهية . ولذلك لا تدخل علل الوجود — وهي القواعل<sup>(٢)</sup> والغايات — في الحدود ، بل تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود . ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده .

فإذن قد يكون من الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لأمو لا ليس تلك الحدود أجزاء من تلك الأمور<sup>(٣)</sup> . فإذن ليس كل حد أوسط حدا<sup>(٤)</sup> أو جزء حد ، وإن كان قد تكون الحدود<sup>(٥)</sup> حدودا وسطى وأجزاؤها ، اللهم إلا أن يكون يعنى بالحد الحد والرسم معا فتكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الإطلاق أو مخصصة بها مما يدخل في الرسوم .

وأما إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يلزم من هذا القليل شيء . إنما لم حينئذ أن يقولوا إن<sup>(٦)</sup> الأوسط يكون هناك حدا للأصغر . ويلزم أيضا ما نقوله للآخرين .

فلو كانت الحدود هي الحدود الوسطى<sup>(٧)</sup> لا غيرها لكان يكون إدراك الأشياء أمرا سهلا . وذلك لأن من المحال أن يطلب وجود محمول لموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه . فإن كان له حد فأول ما علينا أن نفهم<sup>(٨)</sup> حده ، وإلا فرسمه فقط . فكما فعل ذلك لا يبقى علينا كثير شغل في أن نفهم وجوده للأصغر . فإنه<sup>(٩)</sup> كما نفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه إلى الأصغر — وهو المثلث — يقوم لنا أوسط يبرهن منه . وكما نفهم حد المساواة ونضيفه إلى مثلثين متساويي الأضلاع على التناظر ، فينشرح<sup>(١٠)</sup> لنا معرفة المساواة فيها . وقد يفعل هذا فلا يفلح بل يحتاج إلى أوساط أخرى ضرورية إذا أعطيناها وأحضرناها علمنا أن المثلثين متساويان ، ونكون قد علمنا حد التساوى وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بهما .

(١) من خاصة . (٢) من العلل القواعل .

(٣) من خاصة . (٤) حدا أى تعريفا بالحد .

(٥) أى التعريفات ، وقوله وأجزاؤها أى أجزاء التعريفات . (٦) من الحد الأوسط .

(٧) يجب الحد في هذا الفصل من الخلط بين الحد الذى هو التعريف والحد الذى هو أحد حدود القياس كالحـ

الأوسط مثلا .

(٨) أن والقيل في تأويل مصدر خبر أول . وقوله أول ما علينا معناه أول واجب علينا .

(٩) م ، ب فإذن . (١٠) م ينشرح بدون الفاء .

فهذه أقاويل من جنس الزخارف التي يرومون بها التنويه باسم البرهان، وأنه الشيء الذي من الحد لا غير .

وكثير من هؤلاء يدعى خَلَلَ كلامه أنه يأتي ببرهان على [ ١١٣ ب ] وجود الحد للمحدود ، فيكون الأوسط مما يأتي به كالحد للأكبر ، ويكون الذي يبينه هو وجود الأكبر للأصغر <sup>(١)</sup> ، ولا يكون الأكبر <sup>(١)</sup> إلا عرضاً للأصغر غير حد ، فيكون بين غير الحد ، وعنده أنه بين الحد .

على أن هاهنا <sup>(٢)</sup> شيئاً يجب أن نعلمه وتبينه ، وهو أنه لا يمكن في الحقيقة إثبات حد أكبر له حد أو رسم إلا بتوسط الحد والرسم بالقوة أو بالفعل : فإنه ما لم يكن حد الشيء أو رسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب ، وما لم يكن مسلوباً <sup>(٣)</sup> فليس هو بمسلوب ، لكنه ليس ذلك <sup>(٤)</sup> على أنه هو الحد الأوسط الكافي الذي لا حاجة إلى غيره . فإنه حق ما قيل في أمثلتهم إن حد الاتفاق هو كون النعم على نسبة عددية كذا ، وإنه إذا جمل هذا حداً أوسط أنتج أن النعم متفقة ؛ فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة <sup>(٥)</sup> بالاتفاق <sup>(٦)</sup> هو بعينه حد أوسط . لكنه ليس يجب من ذلك أن يكفيك هذا التوسط ، أو أنه لا يكون البرهان إلا بمثل هذا التوسط . فإنه لو كان معلوماً لنا أن هذه النعم <sup>(٧)</sup> موجودة <sup>(٨)</sup> لها هذا الحد ، لكننا لانكش في أنها موجودة <sup>(٨)</sup> لها الاتفاق ، ولكن في أكثر الأمور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل علينا حمل المحدود ، فلا ننتفع بتوسط الحد ، بل نحتاج إلى توسط <sup>(٩)</sup> أمور أخرى لا محالة يتأدى بتوسطها إلى إنتاج وجود الحد قبل تأديتها إلى إنتاج الجملة التي يدل <sup>(١٠)</sup> عليها اسم المحدود . لكن تلك الوسائط تكون أموراً غير المحدود للمحدود . فلست ترى برهاناً قط وسط فيه حد حقيق للأكبر ثم أنتج منه حمل المحدود على الأصغر . ولو كان البرهان هو هذا فقط : أعني الذي أوسطه الحد ، ما كنا نجد برهاناً على شيء إلا على ما وجود حد الحد الأكبر للأصغر فيه ظاهر ، ووجود نفس الحد الأكبر خفي ، وما أقل أمثال هذه الأشياء . وكذلك إن جملوا الأوسط حداً للأصغر ، وقبلما يجرى ذلك في أمثلتهم .

(١-١) م ساقطة .

(٢) ب نعم هاهنا . م يم هاهنا .

(٣) م مساوياً .

(٤) م كذلك .

(٥) م مفصل .

(٦) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها للاتفاق .

(٧) م النعمة .

(٨) موجودة — في جميع المخطوطات .

(٩) م توسط .

(١٠) م ب يدرك .



ولو شئت أن أبين أن هذا لا يكون بالحقيقة وإنما يكون بحسب الظنون لفعات . وبالجملة يصبر عليهم أن يدلّوا على أنه كيف يبرهن على مطلوب محموله أعم ، بمتوسط<sup>(١)</sup> أخص . فيجب إذن أن نتصف. ولا نفتقر بهذه الأقاويل الملفقة . ونرجع إلى ترتيب التعليم الأول .

ولأن<sup>(٢)</sup> الملل الذاتية للسهولة داخلية في الحد لأنها مقومة لذات الشيء ، فهي<sup>(٣)</sup> داخلية في البرهان ، لأننا بينا أن اليقين إنما يكون بمعرفتها . والبحث عن لم هو بحث ما بوجه ما عن ما هو<sup>(٤)</sup> بعد الوجه الذي ذكرناه أولا . وإذا أعطينا في<sup>(٥)</sup> الحد الأوسط حد الحد الأكبر ، وكان بين الوجود للوضوع ، فقد برهنا إذ دللنا على السبب .

وإذا<sup>(٦)</sup> أوردنا الحد الأوسط الذي هو العلة الذاتية إيرادا في قول الشيء فقد حدّدنا . مثاله أن يقال : لم كان كسوف القمر ؟ فيقال لأن الأرض توسطت بينه وبين الشمس فاحتجب الضوء . وكلما كان كذلك فإن القمر ينكسف . والحد الأوسط هو ما هية الكسوف : لأن ما هية كسوف القمر هو انحاء ضوء القمر<sup>(٧)</sup> لتوسط الأرض بينه وبين مفيد الضوء — أعنى الشمس . وكذلك إذا قيل لم اتفقت هذه النعمة مع هذه النعمة ؟ قيل لأن بينهما نسبة عددية ، التفاوت فيها بالقوة أو بالفعل مثل أحد العددين . فهذا بعينه ما هية الاتفاق الذي في النعم : لأن اتفاق النعم اختلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة . فالأوسط إذن داخل في الحد ها هنا دخوله في البرهان ، والبحث عن لم يطلب الأوسط . ألا ترى أنا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الأرض ولو مشاهدة حسية فنكتسب منه بالتجربة دين البرهان علما كلياً لكن بحثنا حينئذ عن لم باطلا : إذ كنا وجدنا علة الكسوف ؟ فكذلك إذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن<sup>(٨)</sup> إنما نطلب إياه بالقياس .

فإذن المطلوب بالهم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك .

وليس إذا أعطينا برهانا فقد أعطينا حدا ، وإن كان قد يتوهم فيما ساف من ذكر مشاركة طلب الهم — وهو<sup>(٩)</sup> طلب البرهان — وطلب ما ، وهو طلب الحد ، أن البرهان والحد قد

(١) من لتوسط . (٢) م فلأن . (٣) من وهي .

(٤) من والبحث عن لم هو ، بحث بوجه عن ما هو . (٥) في ساطعة في من .

(٦) م وإن . (٧) من انحاء الضوء عن القمر .

(٨) من فيجب . (٩) من هو بدون الواو .

يقومان على شيء واحد من جهة واحدة ، وأنا إذا أعطيتنا<sup>(١)</sup> برهانا أعطيتنا حدا ، وليس كذلك من وجوه :

أولها أن كل حد فهو إيجابى لمحدود ، وليس كل برهان يوجب على مبرهنه<sup>(٢)</sup> بل قد يسلب .  
وأيضا أن كل حد فمحدوده كلى ، وليس كل برهان كليا على مبرهنه . فليس إعطاء برهان المبرهن إعطاء حد المحدود .

وأيضا فإن البرهان يعطى للشيء عرضا ذاتيا — على ما أوضحنا مرارا — والحد يعطى من الذاتيات المقومة . والعرض الذاتى غير داخل فى حد الشيء<sup>(٣)</sup> . فليس إذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد . مثاله أن البرهان إنما يعطى أن المثلث زواياه مساوية لقاعدتين . وذلك المعنى خارج عن حد المثلث . ولا<sup>(٤)</sup> يعطى البرهان ألبته حد الموضوع ولا أيضا حد المحمول ، بل يوجب المحمول أو يسلبه عن شيء .

وإذا استقرت لم تجد البرهان إذا أعطاك محمولا ذاتيا بُر عرضيا فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع أعطاك كونه ذاتيا أو عرضيا ، فضلا عن كونه حدا<sup>(٥)</sup> .

وليس إذا أعطيتنا حدا فقد أعطيتنا برهانا : وذلك لأننا إذا أعطيتنا حدا فلم نوجب شيئا على شيء ، ولم نسلب شيئا عن شيء<sup>(٥)</sup> بحد أوسط ، ولم نعلم حال المحدود فى المعنى الذى يطلب البرهان عليه : فليس نفس إعطاء الحد هو إعطاء برهان . وإن كان قد يتفق فى كثير من المواضع أن يشارك الحد البرهان فى المادة ، لكن ليس ذلك دائما : فإن المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها<sup>(٦)</sup> ، وأجزاء تلك المقدمات كلها — أعنى الحدود المحدودة<sup>(٧)</sup> — تعطى حدودها ولا تعطى بذلك برهانا عليها ، فإنها لا برهان عليها لأنها بسائط والبسائط تحد ولا يبرهن عليها . والتأليف منها بين<sup>(٨)</sup> بغير برهان . ولو كان أيضا برهان<sup>(٩)</sup> لم يكف إعطاء الحد مثنوة إعطاء البرهان . ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان . وأنت تعلم أن الحد شيء غير البرهان ، وأنه ليس كل محدود مبرهنا بحدده ، ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه .

(١) س قد أعطيتنا . (٢) يريد وليس كل برهان موجباً . (٣) م ب لثى .

(٤-٥) س لا بدون الواو . والظاهر أن المراد من هذه العبارة السقيمة أن استقراء الأحوال يبين لنا أن البرهان إذا أثبت لموضوع ما صفة ذاتية أو عرضية فإنه يثبت وجود هذه الصفة للموضوع قطع ، ولا يعطى كونها ذاتية أو عرضية ، فضلا عن أنه يعطى حدا ، فإن إعطاء مثل هذا من عمل الحد لا البرهان .

(٥) قوله ولم نسلب شيئا عن شيء ساقط فى م . والذى يوجب ويسلب هو البرهان .

(٦) س محدودة ولا برهان عليها . (٧) س وأجزاء تلك المقدمات من الحدود المحدودة .

(٨) س ساقطه . (٩) س ساقطه .

وإذا كان الحد شيئاً غير البرهان ، فليس الذى يعطيه البرهان إلا ما يقتضيه ما هو<sup>(١)</sup> غير الحد — بما هو غير الحد — إذ<sup>(٢)</sup> كما أن البرهان غير الحد، كذلك ما يفيد البرهان — بما هو برهان بالذات — شئ غير الذى يفيد الحد — بما هو حد بالذات . وإلا لكان البرهان لا يحتاج إليه ، بل يحذف : والحد لا يحتاج إليه ، بل يبرهن . وكيف<sup>(٣)</sup> وهذا<sup>(٤)</sup> يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط ، وذلك<sup>(٥)</sup> يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط ؟ أما أن التصديق لا يكون إلا بالتصور فسلم — لا على أن ذلك التصور من جهة البرهان ، بل التصديق هو الذى<sup>(٦)</sup> من جهة البرهان . والحد يقتضيه اقتضايا ويوضع وضعاً ، والبرهان يؤلف تأليفاً مسبوفاً إلى الغرض ، فيلزمه الغرض بالاضطرار . والحد يعطى الأمور الداخلة فى جوهر الشئ بمجموعة مساوية لذاته فى المعنى وفى<sup>(٧)</sup> الانعكاس عليه . وتلك الأمور بيئة بنفسها للحدود . والبرهان يعطى عوارض خارجة عن المساهية . والحد لا يعطى المحدود أجزاء حده بتأليف حمل ، بل بتأليف تقييد<sup>(٨)</sup> واشتراط<sup>(٩)</sup> . والبرهان يعطى المبرهن أجزاء برهانه لا بتأليف تقييد بل بتأليف حمل . والبرهان على الشئ أولاً يكون<sup>(١٠)</sup> برهانا على غيره ثانياً<sup>(١١)</sup> . والحد للشئ لا يكون لغيره ولا يكون منه أول وثان . وإن كان حد الأعم يحمل على الأخص ، فليس على أنه حد للأخص . وأما البرهان فقد ينقل إلى الأخص ويكون برهانا على الأخص .

فالبرهان غير محصور فى الحد ولا الحد فى البرهان . والبرهان محصور فى البرهان مثل انحصار البرهان على متساوى الساقين فى كمية زواياه تحت البرهان على المثلث . بل الحد والبرهان هما مختلفان لأنه ليس يحمل أحدهما على الآخر بوجه .

(١) س وهو .

(٢) م أو .

(٣) س فكيف .

(٤) أى الحد .

(٥) أى البرهان .

(٦) م ك ب هو الذى هو .

(٧) س فى بدون و .

(٨) م يفيد .

(٩) م وإشراط .

(١٠) س يكون أولاً .

(١١) يريد أن البرهان يكون برهانا على شئ، أولاً وعلى غيره ثانياً .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة

ونقول إن الحد ليس يكتسب أيضا ببرهان وبحد أوسط على أن يكون المحدود حدا أصغر في القياس، والحد حدا أكبر. ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد أوسط. ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكسا على الأصغر<sup>(٢)</sup>، فيجب أن يكون على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكسا عليهما. فالأوسط لا محالة شيء من الخواص: إما خاصة مفردة<sup>(٣)</sup> أو فصل مساو، وإما رسم وإما حد. ويسمى جميع هذا في هذا الموضع من التعليم الأول لمساواتها<sup>(٤)</sup> «خواص»<sup>(٥)</sup>.

فأما ما هو أهم من الشيء فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط<sup>(٦)</sup> بين الشيء وبين حده. وأما الخاصة والفصل فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط<sup>(٦)</sup>، فإنك إذا [١١٤] قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا، وأنتجت<sup>(٧)</sup> أن كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا من طريق ما هو<sup>(٨)</sup>، لزم<sup>(٩)</sup> من ذلك أن يكون ما هو حد الخاصة أو حد الفصل هو حد النوع أيضا. وسواء عنت بقولك «كل ب» كل ما هو موصوف بب، أو عنت كل ب من حيث هو ب، فإن الأمر غير مستقيم. أما<sup>(١٠)</sup> على سبيل الوجه الأول فلا أنه يجوز أن تكون الجزئيات تحت ب من أنواع مختلفة، وحينئذ تكون الأمور التي من أنواع مختلفة حدها واحدا — إذ تكون كلها محدودة<sup>(١١)</sup> بالأكبر، لأن<sup>(١٢)</sup> الأوسط الذي هو نفس ب، وهو فصل أو خاصة أو غير ذلك، هو<sup>(١٣)</sup> وحده محدود به.

(١) م ب ساقطة .

(٢) إذا فرض إمكان اكتساب الحد بالبرهان كان المحدود هو الحد الأصغر والحد (التعريف) هو الحد الأكبر ومن شروط الحد (التعريف) أن يكون منعكسا على المحدود: قول الإنسان حيوان ناطق، وقول الحيوان الناطق إنسان.

(٣) أي مميزة .

(٤) س بمساواتها .

(٦-٦) ساقط في م .

(٩) م يلزم .

(٨) هو ساقطة في م .

(٧) س فأنتجت .

(١٢) س لأن .

(١١) س ب محدودا .

(١٠) س وأما .

(١٣) س وهو .

وأما على سبيل الوجه الثانى — وذلك أن نغنى أن كل ب من حيث هو ب هو كذا ، وكذا يدل على ماهية — فإن هذا القول مانع أن ينتج<sup>(١)</sup> الاقتران وبغير الوسط ويجعله آخر . ولو كان هذا القول منتجا لوجب أن يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج ، وهو غيره فى الحد وغير حده . هذا محال : فإن الخاصة والفصل وإن كانا يقلان على النوع ويميل على النوع أحدهما ، فإنما يحمل لا من من طريق أنه حد للنوع ، أو أحدهما واحد : فحدهما حد النوع — ولكن من طريق أنه موجود للنوع . وفرق بين أن يكون هذا الشيء موجودا للشيء وبين أن يكون حدا له ، أو يكون أحدهما واحدا . بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد طبيعة خاصته<sup>(٢)</sup> مفترق . فحد فصله جزء من حده . وحد خاصته<sup>(٣)</sup> مأخوذ فيه حده بالقوة أو بالفعل .

فإذن ليس يمكن أن يكون الحد الأوسط<sup>(٤)</sup> خاصة أو فصلا من هذا الوجه ، ولا رسما أيضا .

وأقول من رأس كالمعبد<sup>(٥)</sup> إن مثل هذا الوسط إما ألا يفيد الحد ، وإما أن تكون الكبرى كاذبة : لأنك لا تخلو إما أن تقول مثلا « كل ضحاك أو ناطق فهو حيوان ناطق مائت<sup>(٥)</sup> » وتسكت ، فحينئذ ينتج أن كل إنسان حيوان ناطق مائت، من غير زيادة بيان أن هذا حده . وحينئذ يكون حمل<sup>(٦)</sup> الحد على موضوع النتيجة ليس أخفى من حمله على الحد الأوسط ، بل ربما كان ذلك أوضح : فإننا إنما نعلم أن الضحاك حيوان ناطق مائت ، لأننا نعلم أنه إنسان . وقد بان لك من حال الفصل أن حمل حد النوع عليه يجب أن يكون أخفى من حمله على النوع إن كنت تذكر أصولا سلفت . وإما أن تقول كل ضحاك أو ناطق فهو محدود بأنه حيوان ناطق مائت ، وأن هذه الجملة ماهيته ، فتكون هذه المقدمة كاذبة : لأن معنى قولك « كل ضحاك » أو « كل ناطق » يفهم على وجهين متضمنين فيه : أحدهما أن كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك ، أو كل ناطق من جهة ما هو ناطق . والآخر ، كل شيء يوضع للضحاك<sup>(٧)</sup> وكل شيء يوضع للناطق

(٣) س الوسط .

(٢) م خاصيته .

(١) ب لا يمنع .

(٤) س فأقول الخ . م وأقول من رأس . ويظهر أنه يقصد بقوله ” وأقول من رأس كالمعبد ” أقول من الأول

مرة أخرى كأننى أعيد ما سبق .

(٦) م حله .

(٥) س ميت .

(٧) أى يكون موضوعا فى قضية محمولها الضحاك ، وكذلك الحال فى قوله يوضع للناطق .

وليس هو ذات الضحك أو ذات الناطق . وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحك وكل ناطق .  
تم هذا الحد ليس حدا للضحك من جهة ماهو ضحك وذات ضحك ، ولا الناطق من جهة ماهو  
ناطق وذات ناطق ، بل لشيئ ما<sup>(١)</sup> مما يعرض لذاته ضحك<sup>(٢)</sup> ويتقوم بأن يحمل عليه الناطق —  
وهو الإنسان .

فإذن ليس يصح أن يقال : ماهو ضحك أو ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على أنه حد .

وأما الوجه الثانى — وهو أن يعنى أن كل ماهو موضوع للضحك وضما حقيقيا ، أو<sup>(٣)</sup>  
لناطق — فهذا حده ، ويعنى بذلك الإنسان ويشير إليه في الذهن . فإن كان هذا بينا لم<sup>(٤)</sup> يحتاج  
إلى بيان بالكبرى ، بل الكبرى بالحقيقة تبين إذا كان ذلك بينا . وإن لم نذكر إليه ، بل أشرنا إلى  
كل واحد واحد ، كذبنا . وإن لم نفعّل شيئا من ذلك ، لم تكن الكبرى مسلمة .

فقد بان أن<sup>(٥)</sup> ألد الأوسط في القياس المستج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما ، بل  
إن كان ولا بد ، فيجب أن يكون حدا آخر . أما أن الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون إلا واحدا  
فذلك يظهر إذا عرفنا ما الحد الحقيقي ، وعرفنا أنه مساو لذات الشيء من وجهين : أحدهما من جهة  
الحمل والانعكاس ، والثانى من جهة استيفاء كل معنى ذاتى داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون  
صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة . ومعلوم أن مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة  
إلا واحدا . ولو كان له حد ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجية عن اشتغال الحد الأول ،  
لما كان الأول حدا<sup>(٦)</sup> مساويا للمعنى ذات الشيء ، ولا حدا حقيقيا بالجملة .

لكنهم كثيرا<sup>(٧)</sup> ما لم يستقصوا هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة ، حتى إذا  
حصل التمييز وقفوا ، وإن كانت<sup>(٨)</sup> هناك معان ذاتية أخرى يحتاج إليها حتى يتم الحد الحقيقي .  
فمثل هذا الحد قد يجوز أن يكون للشيء منه اثنان : مثلا أن يُحد الإنسان تارة بأنه حيوان ذورجلين  
مشاء ، وأخرى بأن الإنسان حيوان ناطق مائت . وأن النفس عدد محرك بذاتها<sup>(٩)</sup> ، وأيضا

(٣) من والناطق .

(٢) من ضحك .

(١) من ساقطة .

(٦) من ساقطة .

(٥) م بأن .

(٤) من ولم .

(٨) م كان .

(٧) م ك ب ما إذا لم الخ .

(٩) من لذاته . والعبارة واردة في أرسطو .

مبدأ للحياة بذاتها . وأن الغضب غليان دم القلب . وأيضا شهوة حركة إلى الانتقام ، وما أشبه ذلك . فإذا جعل واحد من هذين الحدين حدا أوسط والآخر حدا أكبر ، كان تأليفا ما قياسيا . إلا أنه يعرض منه شيان : أحدهما أن المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما ، بل حدا ناقصا وجزء حد تام . والثاني أن هذا الأوسط لا يخلو من أن يكون حمله على الأصغر حلا اشتراط فيه أنه حده ، والأكبر كذلك في حمله عليه ؛ أو يكون الحمل في أحدهما حلا فقط ، ولم يُقَل إنه حد لما حمل عليه . فإن قيل مثلا إن ١ حد لب ، ب حد لج فأحد لج لأن حد الحد حد ، فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه . وذلك لأن كون ب حدا لج موضوع وضعا ومقتضب اقتضايا من غير قياس . وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف <sup>(١)</sup> الجنس عند هذا المنازع ألا يكون إلا بقياس . وأما ألا يكون ب <sup>(٢)</sup> فقد صح أولا أنه حد لج بقياس آخر . وأما أن يكون التحديد ليس طريقه الإنتاج بقياس ، لكن لا يجوز أن يكون استبانة ذلك معمولا فيها على قياس ، وإلا لاحتيج إلى حد ثالث يكون <sup>(٣)</sup> متوسطا ، وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد ، فيكون للشيء حدود بغير نهاية ، إذ لا يجوز أن يكون الحد بين ب ، ج هو ١ ، فإن هذا دور . وقد بان أن ذلك ينتهي <sup>(٤)</sup> إلى أوساط لا أوساط لها ، فتكون حدودا <sup>(٥)</sup> غير مكتسبة ، وهذا خلاف ما يذهبون إليه .

فقد بان أن أخذ <sup>(٦)</sup> الأوسط حدا للأصغر ، وأخذ الأكبر حدا للأوسط ، يكون قد اقتضب اقتضايا فقط . وأيضا فإن الطلب واحد : أنه هل هذا الشيء حد الشيء أو حد <sup>(٧)</sup> لحده ؟ ولا يتبين أنه حد لحده أو يكون بينا أنه حد للشيء . فهذا أيضا نحو آخر قد خرج فيه عن صواب التعريف ، إذ <sup>(٨)</sup> وضع أن ١ حد لحد ج <sup>(٩)</sup> ، والمشكوك فيه أنه هل ١ حد لج <sup>(١٠)</sup> . هذا إذا كان وضع أن ١ حد لب ما لب حد لج . وأما إذا لم يوضع ب حدا <sup>(١١)</sup> لج ، فلا يدري هل حده حد لج أم لا . لكن يقال إن حده محمول على ج ، كما أن حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حدا للنوع . ولا يفيد هذا القياس الحد إذا <sup>(١٢)</sup> لم يوضع أن ١ حد لب : فإنه ليس إذا علم أن ١ موجود لحد ب ، يجب أن يكون هو حد ب : فليس كل لازم ومحمول ذاتي حدا .

- 
- (١) م ٦ ب انكشاف بالبين . (٢) ب ساقطة في س . (٣) م يكون حدا متوسطا .  
 (٤) م بنى . (٥) ب حدود .  
 (٦) م حد و س أحد بدون قط . (٧) م حده . (٨) س إن .  
 (٩) م ١ حد لج . (١٠) س حد ج . (١١) م ٦ ب حد .  
 (١٢) س إن .

وإن <sup>(١)</sup> قيل في آخر الأمر كالمستبطن من وجه هذا البيان ، إن ١ حد ج ، فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير أن ينتجه قياس . على أن مَنْ وَسَطَ الحد للحد فقد صادر على المطلوب الأول وهو لا يَشْعُرُ : كمن يقول إن النفس عدد محرك لذاته — لو كان هذا حداً — ثم يقول وكل ماهو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي آلى . وليس يعنى به أن يبرهن على الحمل والوضع فقط ، بل أن يبرهن على أن الأكبر <sup>(٢)</sup> حدٌ للأصغر ، فيكون كأنه يقول : والشئ الذى ماهيته وحقيقته وحده أنه عدد محرك لذاته ، حده وحقيقته أنه استكمال جسم طبيعي آلى . وهذا الشئ هو نفس المطلوب حده . فلو <sup>(٣)</sup> كان بيننا أن الشئ الذى حده أنه عدد محرك لذاته ، المعلوم بالفعل أنه النفس لا غير ، الذى هو المطلوب ، حده هو استكمال <sup>(٤)</sup> لجسم طبيعي ، لما كان يُطَلَبُ هذا .

وليس هذا <sup>(٥)</sup> كما يكون عندما يكون الأوسط غير حد للأصغر ، لأن الأصغر هناك لا يكون نفس الأوسط وحقيقته ، بل شئ آخر يحمل هو عليه . وأما المحدود فهو نفس الشئ الذى له الحد .

فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ويعود الأمر في الحقيقة إلى أن <sup>(٦)</sup> من يطلب متوسطا بين الحد والمحدود فهو <sup>(٧)</sup> يطلب متوسطا بين الشئ وبين حقيقة ذاته ، وهذا محال . بل لامتوسط : وإنما يكون المتوسط <sup>(٨)</sup> بين أمور وأشياء ليست هى حقائق تلك <sup>(٩)</sup> الأمور إلا بالعرض ، على ما بيننا في موضع آخر .

ثم قيل إن طريق القسمة لا يثبت أيضا أن ١ حد ج . بل لاقياس بالقسمة <sup>(١٠)</sup> على شئ كما أوضحنا في الفن المتقدم : لأنه ليس يوضع <sup>(١١)</sup> في القسمة وجود شئ ، بل إنما يفصل فقط فيقال :

(١) س فإن . (٢) س الحد الأكبر . (٣) س ولو .

(٤) هو استكمال : الجملة خبر أن في قوله فلو كان بيننا أن الشئ . (٥) م ساقطة .

(٦) أن ساقطة في م . (٧) م ب قد . (٨) س تكون المتوسطات .

(٩) س ساقطة .

(١٠) أى لا يبرهن عن طريق القسمة . والمراد بالقسمة القسمة المنطقية . وقد عقد أرسطو لهذا الموضوع الفصل ٥ ك ٢ من التحليلات الثانية . وقول ابن سينا كما أوضحنا في الفن المتقدم ، هو قول أرسطو نفسه . والمراد بالفن المتقدم التحليلات الأولى (راجع التحليلات الأولى لأرسطو ك ١ ف ٣١) .

(١١) س يوضح .



إما [١٩٤ب] أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ؛ ولا يلزم من ذلك أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة ، إلا أن يصادر عليه ويوضع مسلماً كأن لم يكن قياس . وهذا يشبه الاستقراء الدائر<sup>(١)</sup> من وجه . وذلك<sup>(٢)</sup> لأنه إذا كان مُشْكِلًا عندنا هل كل ج ب فأوضح موضع أن ذلك كذلك لأن كل ج ب كل ب ، ثم أَخَذَ يَتَيْن أن كل ب ب بأن ينظر فيقول : لأن د ب ما ب ما ز ب ، وهى الجزئيات التى فى رتبة ج<sup>(٣)</sup> ، ثم يقول فكل ب ب . فيقول القائل — إذا أراد ألا يقبل إلا الضروري<sup>(٤)</sup> — إن ماتحت ب ليس د ما ه ما ز فقط بل ما ج أيضاً ؛ فإن سلمت أن د ما ه ما ز ما هو ا [ هو ] ب ، لم يلزم أن يكون كل ب ب : فمضى ما لم يشاهد أو لم يُعَدَّ خلافٌ مشاهد وعُدَّ ؛ فمضى إنما الذى هو ب بعض الألف — وهو د ما ه ما ز وأن ج الذى تنازعنا فيه يخالف<sup>(٥)</sup> . وإن أخذت<sup>(٦)</sup> فى الاستقراء أن ج أيضاً هو ب حتى لم يبق جزئى ل ا إلا وقد حمل عليه ب ، فقد صادرت<sup>(٧)</sup> على المطلوب وأخذت<sup>(٨)</sup> أن ج ب فى بيان أن ب لبيان<sup>(٩)</sup> أن ج ب : وهذا محال .

وكما أن مثل هذا الاستقراء لا يوضع المطلوب ولا يوجبه بالضرورة أو يصادر على المطلوب الأول ، فكذلك التقسيم<sup>(١٠)</sup> . وعلى هذا يجب أن يفهم هذا الموضع . فإنه إذا قَسَمَ القاسمُ بأن الإنسان إما حيوان وإما<sup>(١١)</sup> غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ، ثم يصغى أنه حيوان ثم يقول : والحيوان إما ماش وإما ساجح وإما زاحف وإما طائر ، فيضع مثلاً أنه ماش ، ثم يقول فالإنسان إذن حيوان ماش ، كان أَخْلَ فى إنتاج الحد من هذه الجملة بوجه ثلاثة :

أحدها أنه لما قَسَمَ لم يَتَعَيَّنْ له بالقسمة أحد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسلياً .

(١) هو الاستقراء الذى يؤدى إلى الدور بأن تكون قضية ما يراد إثباتها إحدى العناصر اللازمة لإثبات الحكم الكلى الذى يتوصل إليه بالاستقراء .

(٢) م ذلك . (٣) من حيث الجزئية . (٤) م بالضرورى .

(٥) أى فربما أن ما اعتُبرَ ب هو بعض ا فقط ، وأن ج المتنازع فيه هو شئ آخر يخالف لهذا البعض .

(٦) م أخذ . (٧) م صار . (٨) م أخذ .

(٩) م بيان . (١٠) م القسم .

(١١) م ٦ أو .

والثاني أنه جمع متفرقا. وهذا قد يقع فيه الخلل من وجوه<sup>(١)</sup> : أحدها أنه قد يمكن أن يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا . والثاني أنه يمكن ألا يجتمع من متفرقات طبيعية واحدة بالذات ، وهذان مذكوران في باربرمينياس<sup>(٢)</sup> . والثالث<sup>(٣)</sup> أنه قد يمكن أن يقع الجمع لا على الترتيب<sup>(٤)</sup> المحمود الذي يجب أن يراعى في الحد ، فينظر<sup>(٥)</sup> فيه أى الفصول يجب أن يقدم وأياها يجب أن يؤخر — وذلك إذا اجتمعت عدة فصول . فهذه ثلاثة وجوه ينشعب إليها الوجه الثاني، وهو<sup>(٥)</sup> الخطأ في جمع المتفرق .

وهذه الوجوه الثلاثة يؤمن<sup>(٦)</sup> عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالأوليات في القسمة على ما قد<sup>(٧)</sup> علمت : أى ما ينقسم إليه الشئ لأنه هو ، لا لأجل شئ أخص منه . إلا أنه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما تعرفه<sup>(٨)</sup> .

والثالث من الإخلال في إنتاج الحد من هذه أنه جمع فقط ولم يدل على أنه حد : فإنه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب حدا ، فربما نقص شئ من الواجب أو زاد . على أنه يعسر أو يبعد ألا يقع في القسمة طفرة أو تحطُّ للذاتيات إلى شئ خارج من الجوهر ، لأن القسمة قد يقع فيها جميع ذلك : مثلا بأن يدخل الضحاك أو عريض الأظفار أو منتصب القامة فيها .

وإن تكلف<sup>(٩)</sup> إثباته وقوع الاحتراز عن هذا ، فقد جاوز مقتضى القسمة . وإن تعدى القسمة إلى القياس بأن قسم فاستثنى<sup>(١٠)</sup> نقيض<sup>(١١)</sup> قسم أو أقسام وأنتج واحدا هو الباقي من الأقسام ، فجمع<sup>(١٢)</sup> أجزاء الحدود<sup>(١٣)</sup> وتعدى هذا القياس أيضا إلى قياس بأن جمع المحمولات مفردة

(١) م ٦ ب وهذا قد يحيل ولعلها تحريف عن يحل .

(٢) س بدون قط ، والمراد كتاب العبارة (بارى لارمينياس) راجع هاتين المسألتين في الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب .

(٣-٣) س والثالث أنه قد يمكن ألا يكون الجمع واقعا على الترتيب الخ . (٤) س وينظر .

(٥) س وهذا . (٦) س يمرض . (٧) قد ساقطة في س .

(٨) س عرفه . (٩) س فإنه مكلف . (١٠) س ثم استثنى .

(١١) م بعض . (١٢) م ٦ ب بجمع . نج بجمع . س فيجمع .

(١٣) س الحد .

جوهرية<sup>(١)</sup> حتى حصل منها مساوٍ للشيء فقال<sup>(٢)</sup> جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على المساهية مساوٍ ، وكل ما كان كذلك فهو حد : فهذا<sup>(٣)</sup> حد . فما عمل شيئا حين حاول إثبات الحد بقسمة وقياس معها .

أما القياس الأول فلا<sup>نه</sup> بالحقيقة ليس بقياس لأن أجزاء الحد بيّنة بنفسها للحدود . وإذا كان حصل ذاته في الوهم مجالا وكانت الحاجة إلى تحديده<sup>(٤)</sup> ، فإن أجزاء ذلك المجمل تكون بيّنة للمجمل<sup>(٥)</sup> فلا يحتاج إلى بيان . فإنت ظن ظان أنه<sup>(٦)</sup> يحتاج إلى بيان ، فليس بيانها رفع سائر الأقسام ، فإن إثباتها أبين من رفع سائر الأقسام أو مساوٍ له في الخفاء : فإن الناطق أبين للإنسان — إذا عرف ما الناطق — من أنه ليس غير ناطق<sup>(٧)</sup> . والاستثناء يحتاج إلى أن يكون أبين من النتيجة ، ليس مثلها أو أخفى<sup>(٨)</sup> منها .

وأما في القياس الثاني<sup>(٩)</sup> فلم يعمل<sup>(١٠)</sup> أيضا شيئا : وذلك لأن طلبنا أن الحيوان الناطق المائت حد للإنسان ، وطلبنا أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، غير مختلفتين في الخفاء والوضوح . فلو<sup>(١١)</sup> كما نعرف أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، لما كنا نطلب حد الإنسان ألبته . بل إنما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال . فإذا<sup>(١٢)</sup> كما لا نسلم أن هذا حد الإنسان ، كذلك لا نسلم أنه قول بهذه الحال . تسليم ما يجعل حدا ، وأحدنا القول بهذه الحال<sup>(١٣)</sup> حدا أوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الأول بالقوة دون الفعل . أعنى أن توسط حد الشيء حدا في القياس ربما لا يكون في مواضع أخرى مصادرة على المطلوب الأول إذا كان التفصيل أشهر من الإجمال . وأما في هذا الموضع ، فالتفصيل هو المطلوب<sup>(١٤)</sup> وهو الخفى . فإذا ليس توسط حد الشيء مصادرة على المطلوب الأول ، فهذا ليس مصادرة بالفعل . لكن لما كانت<sup>(١٥)</sup> قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسط الحد الأكبر ، فهو مصادرة على المطلوب الأول بالقوة في ذلك الموضع .

(١) من جمع محمولات جوهرية مفردة . (٢) من قال . (٣) من وهذا .

(٤) من الجديدة . (٥) من ساقطة . (٦) من أنها .

(٧) أى إذا عرف معنى الناطق فهذه الصفة أبين للإنسان من قولنا هو "ليس غير ناطق" .

(٨) من وأخفى . (٩) من من الثاني . (١٠) من يعلم .

(١١) من ولو . (١٢) من وإذا . (١٣) من الصفة .

(١٤) أى الشيء المطلوب الذى يسأل عنه . (١٥) من كان .

على أنه قد أخذ منه <sup>(١)</sup> حد الحد بلا واسطة ، كما أخذ ”الحى الناطق المائت“ أمرا موجودا للإنسان مساويا له بلا قياس — وهو المطلوب . فمن أين بان حد الحد للحد <sup>(٢)</sup> ؟

ثم ها هنا <sup>(٣)</sup> شئ آخر ، وهو أن صاحب الصناعة <sup>(٤)</sup> يجب أن يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح ، كما يجب أن يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح . وكما أنه لا يجب أن يكون <sup>(٥)</sup> القياس قياسا <sup>(٦)</sup> ومع ذلك يبرهن أنه قاس <sup>(٧)</sup> وأن القول الذى نظمته هو على القانون القياسى ، وأنه منتج إلا مع المناكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس ، فكذلك المحدد يجب أن يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل .

وبالجملة كما أن القياس يقيس فقط ولا يقيس على أنه قاس بأن يقول وكل قول من شأنه كذا وكذا فهو قياس ، كذلك المحدد يجب أن يحد فقط ولا يحد الحد <sup>(٨)</sup> بأن يقول كل قول هو <sup>(٩)</sup> كذا وكذا فهو حد . بل يجب أن يكون قد علم ما القياس وما الحد أولا .

وكما <sup>(١٠)</sup> أن الذى ينكر أن كذا وكذا وإذا ورد عليه شئ على أنه برهان ويكلف أن يدل على أنه برهان بأن له حد البرهان ، يكون له أن يقول : لو سلمت أن هذا حد البرهان ، أو أنه إن كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول ، لكنك أسلم أن هذا القول برهان : فإذا <sup>(١١)</sup> لست أسلم أن هذا برهان ، فكيف أسلم أن لهذا القول حد البرهان ؛ كذلك حال من ينكر الحد فإن له أن يقول : إني لو سلمت أن هذا هو حد الحد ، أو أنه وإن كان حد الحد فهو موجود لهذا الشئ ، لكنك أسلم أنه حد ، وأنه لذلك الشئ حد .

وبالجملة فإن الحد على مائة الشئ <sup>(١٢)</sup> والبرهان على إثنية الشئ للشئ ، وإثنية الشئ غريب عن مائته خارج عنها لا يبعد فى مثلها أن يجهل للشئ كما علمت فيطلب بالبرهان .

(١) س فيه . (٢) م حد حد الحد . (٣) س إن ها هنا .

(٤) أى صناعة المطلق .

(٥) الأول أن يقول ”يجب ألا يكون“ لا لا يجب أن يكون ، لأن هذا يجعل الجواز ممكنا .

(٦) س القياس يقيس قياسا . (٧) س قياس .

(٨) س ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) كما بدون الواو . (١١) م فإذا . والمراد وإذا أى وحيث إنى .

(١٢) المقصود أن الحد يكون لمائة الشئ .

### الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في أن الحد لا يقتصر أيضا بالقسمة والاستقراء، وتأكيده القول في هذه الأبواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبه بعض البراهين على الحدود

وليس لقائل أن يقول إن حد الشيء مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده ، لأن حده ضد حد ضده ، فمثلا إذا علمنا أن حد الشر<sup>(٢)</sup> هو الأمر المشتت الغير المنتظم ، علمنا أن حد<sup>(٣)</sup> الخير هو الأمر الملتئم المنتظم بأن نقول هكذا : إن كان حد الشر أنه هو الأمر<sup>(٣)</sup> المذشتت الغير المنتظم<sup>(٣)</sup> ، فحد الخير هو أنه<sup>(٤)</sup> الأمر الملتئم المنتظم<sup>(٤)</sup> ، ثم نستثنى<sup>(٥)</sup> ، لكن حد الشر كذا ، فإذا حد الخير كذا ، فإن الجواب عن هذا على وجوه أربعة :

أولها : أنه لم يمكن<sup>(٦)</sup> هذا<sup>(٧)</sup> القياس أن يعطى حدا بقياس حتى أخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس ، فأشبه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء ، إذ كل واحد منهما<sup>(٨)</sup> يأخذ المطلوب بوجه ما مصادرة، ويضعه وضعا ويظن أنه بينه بقياس ضروري . وإن كان هذا إنما صادر على تقيض مطلوبه<sup>(٩)</sup> : لأنه طاب أن يبين الحد بقياس فأخذ<sup>(١٠)</sup> الحد بلا قياس .

وقد عرفنا<sup>(١١)</sup> أن صاحب القسمة كيف يفعل هذا ، وأن [ ١١٥ ] صاحب الاستقراء كيف يعرض له أن يفعل هذا — فليتأمل من هناك .

والثاني أنه عرض لهذا شيء آخر وهو أنه جعل القانون في كسب الحد أن يوضع حد<sup>(١٢)</sup> ضد المحدود . فإذا طالبناه<sup>(١٣)</sup> بأن يبين كيف يحذف الضد الآخر المبين به حد هذا الضد — وهو في هذا المثال

(١) م ب ساقطة .

(٢-٣) ساقط في م ب . (٣-٣) س هو كذا . (٤-٤) س هو كذا .

(٥) أي تذكر القضية الاستثنائية التالية . (٦) ب يكن .

(٧) س لهذا . (٨) س فيهما . (٩) س + وهو عجب .

(١٠) م وأخذ . (١١) س + فيا سلف .

(١٢) س ساقطة . (١٣) س طلبناه .

الخير — احتاج أن يبينه لاحالة — على حكم قانونه — بحمد لهذا الضد ، وهو في هذا المثال الشر .  
فع أنه يصادر مع المطلوب الأول فإنه يستعمل الدور .

والثالث أنه ليس حد أحد الضدين أعرف من حد الضد الآخر ، بل هو مثله في الجهالة  
والمعرفة الحقيقية . وكل بيان مما<sup>(١)</sup> ليس أعرف ، وإن لم يكن دورا ولا مصادرة ، فليس ببيان .

والرابع أنا لنساح ولنضع أن هذا الإنسان قد حد ماله ضد بهذا القانون ، فكيف يحمد ما ليس  
ضد ، أو كيف يحمد الضد المطلق ، وال ضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ؟ ولقائل  
أن يقول : إنكم قد زيفتم اكتساب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب هاهنا<sup>(٢)</sup> ، وأما  
في ” كتاب الجدل ”<sup>(٣)</sup> فقد استعملتم هذا القانون من<sup>(٤)</sup> حيث تكلمتم في إثبات الحدود وإبطالها .  
والجواب<sup>(٥)</sup> عن هذا من وجهين :

أحدهما أن ” كتاب الجدل ” ليس يدل فيه على الإثبات والإبطال الحقيقيين ، ولكن على الكائن  
إما من تسليم الخصم لمقدمته ، وإما من الرأي المشهور . ونحن لانمنع<sup>(٦)</sup> أن يكون أحد حدى  
الضدين يتسلم من الخصم ، حينئذ يلزمه<sup>(٦)</sup> ، شاء أو أبى ، أن يكون حد الآخر ضد هذا الحد .  
ولانمنع أن يكون<sup>(٧)</sup> حد أحد الضدين بالقياس إلى المشهور وإلى الذائع أعرف من حد الضد  
الآخر ، يكون إنما حد<sup>(٨)</sup> بما هو أعرف في المشهور ، لا بما هو حقيقى المعرفة عند العقل الصريح  
وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر ، مثل كثير من المقدمات التى هى خفية في نفسها بالقياس  
إلى العقل النظرى الصريح ، ولكن بالقياس إلى الشهرة هى بيينة بنفسها أو مقبولة .

والثانى أن الحد المطلوب في ” كتاب الجدل ” هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون  
الحقيقة ، فلا<sup>(٩)</sup> يجب أن يُجرى في الأحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية .

ونقول أيضا إن الحد لا يصطاد بالاستقراء . وقد<sup>(١٠)</sup> تبين هذا لك من أن الاستقراء الحقيقى  
هو من الجزئيات المحسوسة ، وهذه لاجدود<sup>(١١)</sup> لها على ما أوضحنا .

(١) س بما ، ولعلها أدق إذ يقال بين بكذا لا بين من كذا .

(٢) س وهاهنا .

(٣) س وأما كتاب الجدل فقد استعملتم فيه .

(٤) س ساقطة .

(٥) س فالجواب .

(٦-٦) ساقط في س

(٧) أن يكون ساقطة من م .

(٨) س أخذ .

(٩) ب ولا .

(١٠) س ب قد بدون الواو .

(١١) أى لا تعريفات .

والثاني أنه إن استقرئ منها قول على أنه حد فإن ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حد لكل واحد من الأشخاص فينقل إلى <sup>(١)</sup> أنه حد للكل ، كما إذا وجد حكم في <sup>(٢)</sup> الجزئيات يُقَلَّ إلى الكل ، أو على أنه حد لنوع الأشخاص . ولا يمكن أن يكون حدا لكل واحد من الجزئيات ، فإنه يعرض من ذلك عالان : أحدهما أنه لو كان لكل واحد منها حدٌ يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر ، وكان لا يمكن أن ينقل إلى النوع كله ، أو تنقل <sup>(٣)</sup> إليه حدود كثيرة متخالفة .

والثاني أن الحد الخاص بكل <sup>(٤)</sup> واحد ، لو كان ، لما كان من الأمور الذاتية التي تشترك فيها <sup>(٥)</sup> ، بل بالعوارض التي عسى أن تخص جملة منها شخصا واحدا كما علم في ”إيساغوجي“ . والعوارض غير داخلية فيما هو الشيء <sup>(٦)</sup> . فقد بطل إذن قسم واحد من هذا الاستقراء . وبقي أنه إنما يستقرئ على أنه حد لنوع الأشخاص . وليس شيء من الأشخاص يدل بوجود <sup>(٧)</sup> معنى فيه على أنه حد لنوعه إلا أن يعرف نوعه أولا ويعرف الحد له : فيكون الاستقراء باطلا . وذلك لأنه لا يمكن أن يقال : لما كان هذا حد نوع هذا الشخص ، وحد نوع هذا الشخص <sup>(٨)</sup> فهو حد نوع كل هذه الأشخاص ، لأن هذا قد عرف إذ عرف أنه حدٌ حد لنوع الشخص الأول <sup>(٩)</sup> .

قيل : فإذا ليس <sup>(١٠)</sup> طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسم <sup>(١١)</sup> ولا بالاستقراء من الجزئيات ، فكيف ليت شعري نعمل ، فإنه لا سهيل إلى أن يعرف بالحس ويشار إليه بالإصبع ؟

ثم معنى ماهو الشيء — وهو الحد الحقيقي — لا يجوز أن يكون إلا الموجود الذات ، والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم . وأما حد فلا ، إلا باشتراك الاسم <sup>(١٢)</sup> .

ومن ظن أن الحد يبين <sup>(١٣)</sup> بقياس فلما أن يعنى به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك ، أو يعنى الحد الحقيقي . فإذا عني شرح الاسم فذلك محال : فإنه ليس يحتاج أن يبين

(٣) أى وإلا نقل .

(٢) من من .

(١) من ساقطة .

(٥) من فيه .

(٤) من لكل .

(٧) من الوجود .

(٦) أى غير داخلية في ماهية الشيء . أو حده .

(٩) من إذا عرف أنه حد نوع الشخص الأول .

(٨) من — الثالث .

(١١) من هو استعمال البرهان ولا القسم .

(١٠) أى وحيث إنه ليس .

(١٣) أى تصبح كلمة حد مقولة بالاشتراك اللفظي على شيئين مختلفين : الحد الحقيقي الذي يدل على المسألة ، والحد

اللفظي الذي يشرح معنى اسم من الأسماء .

(١٢) من يقتضى بالقياس .

المبين أو يبرهن المبرهن على أنه <sup>(١)</sup> يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول . وإن عني به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقى ، فذلك يقتضى <sup>(٢)</sup> أن يشار فيه إلى موجود . فلا يخلو إما أن يكون الحد لايشير ألبتة إلى وجود ذلك الشئ ، وإنما يعلم وجوده من وجه آخر ، أو يكون الحد نفسه يشير إلى وجوده . فإن كان الحد لا يشير إلى وجوده ، فقد علم وجوده أولا ، فيلزم أن يكون هذا <sup>(٣)</sup> عرف الحد له أولا — لأن حيث هو حد حقيقى ، بل من حيث هو شرح الاسم حين <sup>(٤)</sup> عرف ما الشئ الذى <sup>(٥)</sup> هو الموجود ، وما يعنى <sup>(٦)</sup> باسم الشئ الذى هو موجود . فلما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده ! فإن كان <sup>(٧)</sup> وجوده بينما بنفسه تكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينما بنفسه <sup>(٨)</sup> وإن كان غير بين <sup>(٩)</sup> فيكون البرهان الذى يبين وجوده ، كما يبين وجوده بجعل شرح اسمه حدا له ، فيكون الذى كان من قبل شرح اسم قد صار الآن حدا ، لما صح <sup>(١٠)</sup> أن الشئ موجود لا من جهة أن ذلك برهان على حده بالذات ، بل هو برهان على وجوده بالذات ، وعلى حده بالعرض . وهذا النحو لا يمنع وقوعه فى الحدود ولا فيه خلاف .

وأما إن كان إعطاء الحد نفسه هو المشير إلى الوجود حتى يكون إعطاء الحد لما ليس بين <sup>(١١)</sup> الوجود من حيث هو حد حقيقى بين <sup>(١٢)</sup> الوجود بيان أن الأمر موجود ، فيكون من حد الشئ ، فقد قاس على وجوده <sup>(١٣)</sup> معا من حيث حد ، هذا محال : فإن الحد إنما يبنى على أمور داخلية فى ماهية المحدود ، والموجود — كما علمت — ليس منها . فليس الوجود جنسا <sup>(١٤)</sup> ولا فصلا بل هو محمول لازم ، والحد لا يعطيه لأنه يعطى الأجناس والفصول فقط . بل البرهان يعطيه : لأن البرهان هو معطى الالزامات التى ليست داخلية فى الحد . فإن البرهان المعطى للوجود يعطى وجود مجهول الوجود مطلقا ، أو مجهول وجوده للشئ <sup>(١٥)</sup> . وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية . فلا البرهان يطلب ما هو داخل فى الحد لأن ذلك بين بنفسه ، ولا الحد يعطى ما هو مطلوب

(١) م ساقطة .

(٢) م يفضى .

(٣) م ساقطة .

(٤) م حتى .

(٥) م ساقطة .

(٦) أى وعرف ما يعنى الخ . (٧) فإن كان ساقطة فى م .

(٨) أى أمرا بينما بنفسه . (٩) م — بنفسه . (١٠) م — لما كان صح .

(١١) م يبين . م فى غير منقوطة . (١٢) م ساقطة . (١٣) م وجود .

(١٤) راجع ما بعد التعليمة لأرسطو ٩٩٨ ب ٢٢ وما بعده وكذلك ١٠٤٥ ب ٦

(١٥) أى أن البرهان يدل على وجود الشئ . إطلاقا كالبرهان على وجود الله أو على صفة موجودة للشئ .



البرهان لأن ذلك خارج عن جوهر الشيء . ولذلك كان أهل العلوم كلها يضربون سوراً بين الأمرين ويميزون مأخذ إعطاء الحدود باباً ، و يقتضون الحدود اقتضاباً ، ويميزون مأخذ البراهين باباً آخر ، ويؤلفون البراهين تأليفاً . وإذا أعطوا حد المثلث في الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده شيئاً (١) بل لم يبينوا أن هذا حد بالحقيقة أو تفهيم للاسم . فلما برهنوا أن المثلث موجود بالشكل الأول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيماً للاسم عند ابتداء التعليم حداً بالحقيقة .

فما أظهر ما بان أن مأخذ الحد الحقيقي مبين لمأخذ القياس . وكذلك القول المعروف لمساهية الاسم الذي ليس بمحد (٢) وهو أظهر . وذلك لأن معناه أن هذا الاسم أعني به كذا وكذا . وهذا لا يمكن أن يتنازع فيه أو (٣) أو يخاصم كما لا يتنازع في الاسم . وأما أن هذه الذات حداً كذا وكذا فيمكن أن يتنازع فيه ويخاصم . وبين الأمرين فرة .

ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة ، والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حداً (٤) ، لكان غاطباتنا وكلامنا حدوداً . فما من لفظ مركب بلفظ استفهام (٥) أو خبر أو دعاء أو تمن أو تعجب أو ترج أو أمر أو نهى أو غير ذلك ، إلا ويمكن أن يوضع اسم مفرد بدله . فيكون جميع ذلك حدوداً . بل تكون القصيدة الطويلة مثل شعر أو ميروس المسمى بأيلياس (٦) حداً لأنه يمكن أن تسمى باسم واحد مفرد ، كما سمي البلد والقرية مع كثرة أجزائه باسم واحد (٧) . ثم يكون حده تفصيل جملته .

فبين إذن أن القياس لا يثبت حداً ، والحد لا يكون قياساً ، ولا دلالتها (٨) على شيء واحد بعينه . فإنه (٩) لا قياس على ما يدخل فيما هو .

(١) س لشيء آخر ، ومعنى العبارة لم يذكر شيئاً عن وجوده .

(٢) الذي ليس بمحد وصف للقول المعروف لا لكلمة اسم . وكان الأفضل أن يقول معنى الاسم بدلاً من ماهية الاسم لأن المعنى للاسم والمساهية للشيء . وقوله وكذلك القول المعروف : أى كذلك ظهر الفرق بين الحد الحقيقي والحد القفلى .

(٣) م لو .

(٤) حداً خبر كان : أى لو كان كل كلام مؤلف من ألفاظ أو جمل حداً .

(٥) س في استفهام . (٦) الألياذة .

(٧) س + كما سمي بلد بالرى وبنداذ .

(٨) س دلالتها . (٩) س وأنه .

والاستقراء أيضا وإنما هو لإثبات "هلية" بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس والبرهان .  
ولا سبيل إلى إثبات الحد به .

أما أنه لا يمكن أن يبرهن على الحد فقد بيناه . وأما الآن فإننا نقول :

إنه قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس<sup>(١)</sup> بعض الحدود وبالعكس . ونقول  
كما أنا لا نطلب لِمَ الشيء إلا بعد أن نضع هل الشيء ، كذلك لا نعرف ما الشيء إلا بعد<sup>(٢)</sup>  
أن نعرف هل الشيء<sup>(٣)</sup> ثم معرفة هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بأن لا يكون  
الحد الأوسط علة لوجود النتيجة ، بل علة للزوم النتيجة ، أو يكون عارضا غريبا لازما  
وقد تحصل بالذات<sup>(٤)</sup> : وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس يحد أوسط هو سبب وجوده .  
فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي إلى معرفة بالهل حقيقية<sup>(٥)</sup> . والطريق [ ١١٥ ب ]  
الأول لا<sup>(٦)</sup> ينفعنا ألبة في اكتساب ما هو وفي اقتناء الحد . وأما هذا الطريق فإنه لما كان  
يدل فيه على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له ، فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا من وجوده  
شيئا زائدا على وجوده المطلق — وهو وجود العلة الذاتية : وهو إما حده وإما جزء من حده<sup>(٧)</sup>  
فحينئذ لا يبعد أن يتنبه<sup>(٨)</sup> مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده . فمثل هذا كما أنه مع التوقيف  
على الهلية يشير إلى لمية الهلية ، فكذلك مع التوقيف على الهلية يشير إلى مائية الهلية . وخصوصا  
وقد سلف منا البيان أن للهِية الهلية ومائية الهلية مشاركة<sup>(٩)</sup> . ومثال هذا أن من قاس

(١) م ح د من ، ب غير واضحة . والمراد ببعض الحدود الحدود التي حدها الوسطى على ذاتية .

(٢) من ساقطة .

(٣) أى يعرف هل الشيء موجودا إطلاقا أو موجودا بصفة ما . ومعنى هذا أن مطلب لم ومطلب ما متأخران  
من مطلب هل .

(٤) الفقرة هنا بين معرفة عرضية بالشيء عن طريق وسط ليس بعلة لوجود الشيء ، ومعرفة حقيقية بالشيء بواسطة  
وسط هو علة في وجوده .

(٥) س ، م الهل الحقيقية . (٦) من ساقطة .

(٧) من قوله "فلا يبعد" معناه فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا هذا الطريق ، (وهو طريق البرهان إلى) من وجود  
الشيء ، شيئا غير مجرد أنه موجود ، أو أن علة الذاتية موجودة ، بل شيئا آخر هو حد الشيء . أو جزء من حده . فالبرهان  
على لم يكشف القمر يفهمنا ما هو الكسوف : أى يفهمنا حده ، وهو زوال ضوء القمر لوسط الأرض بينه وبين الشمس .

(٨) م ينبه ، وكان الأول أن يقول يتنبه لحده ، لا على حده . والمراد يتنبه من البرهان لحد كما شرعناه .

(٩) من تشاركها .

على أن القمر ينكسف فقال إن القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الأرض ، وإذا وقع كذلك انكسف ، أو قال ما يجري مجرى هذا الكلام ، فإن كسوف القمر يثبت به . وأيضاً<sup>(١)</sup> أنه لم ينكسف يثبت به<sup>(٢)</sup> . وأيضاً أنه ما كسوفه<sup>(٣)</sup> — وهو زوال ضوئه بستر الأرض — يثبت به . وخصوصاً إذا استقصى هذا البيان حتى صير إلى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلل الفاعلة له<sup>(٤)</sup> . فإذا جمعت<sup>(٥)</sup> تلك الأوساط كلها مع الحد الأكبر كان حداً تاماً ، مثل قولنا إن القمر يمكن أن يقع قبالة الشمس المفيدة إياه الضوء على القطر ؛ وكل ما وقع كذلك فإن الأرض تستر عنه ضوء الشمس ، وكل شيء يكون كذا<sup>(٦)</sup> فإنه لا يضيء<sup>(٧)</sup> ، بعد أن كان يضيء<sup>(٨)</sup> وكل ما كان كذلك فهو منكسف ، فالقمر منكسف . فإذا أخذت هذه الأوساط<sup>(٩)</sup> وابتدىء من أقربها إلى المنكسف — وهو أنه<sup>(١٠)</sup> لا يضيء بعد أن كان يضيء — وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها ، كان حداً للكسوف تاماً : وذلك لأن حد كسوف القمر هو<sup>(١١)</sup> أن لا يضيء القمر بعد أن<sup>(١٢)</sup> كان يضيء لستر الأرض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر<sup>(١٣)</sup> . فهذا هو الحد التام للكسوف ، واكتسب<sup>(١٤)</sup> من هذا البرهان التام على الكسوف الأول . وذلك الأول حد ناقص أخذ من برهان ناقص<sup>(١٥)</sup> .

وعسى المشكك<sup>(١٥)</sup> يمترض في هذا فيقول<sup>(١٦)</sup> : كأن هذا البرهان لا يصح ولا يقوم إلا لمن تقدم فعرّف حد الكسوف ، فلا يكون البرهان قد أفاد الحد . فنقول :

إن الشيء يعرف معرفة بالفعل ، ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها<sup>(١٧)</sup> غفلة ويحتاج فيها إلى تنبيه . فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة . وأما الحد فلا يعرف

(١) الواو ساقطة من م ، ب .

(٢) أى يثبت به أيضاً علة الكسوف .

(٣) أى يثبت به أيضاً ماهية الكسوف .

(٤) من القاطعة له . (٥) من اجتمعت . (٦) من تفعل به الأرض كذا .

(٧) من يصير غير مضيء . (٨) من مضياً . (٩) من الوسائط .

(١٠) من أن . (١١) من فهو . (١٢) من ما .

(١٣) من ساقطة .

(١٤-١٥) من " وقد يكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الأول ، وذلك الأول حد ناقص قد يكتسب

من برهان ناقص . قارن ما أورده صاحب البصائر النصيرية في ص ١٧٤ فيه تلخيص واضح لكل ما ذكره ابن سينا .

(١٥) م ، ب الشك . (١٦) ب فيقال . (١٧) م فيها .

عليه البتة . فكان <sup>(١)</sup> هذا قد كان يعرف أن ؟؟ مريضه كذا من الشمس ففعل عنه . فإذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الأجزاء ، فلم يلبث أن يتيسر <sup>(٢)</sup> له الانتقال إلى ترتيب الحد

وأما إذا <sup>(٣)</sup> لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل ، بل كان قياسا من العوارض واللوازم ، فقليل مثلا إن القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال ، وإذا لم يقع له ظل فهو منكسف ، فالقمر قد ينكسف ، فليس <sup>(٤)</sup> يصطاد من مثل هذا <sup>(٥)</sup> حد ، بل يجب أن يعطى العلة بعينها . أما العلة الحقيقية <sup>(٦)</sup> عند قوم فالستر ، وعند قوم انقلاب القمر ، وعند قوم طفوءه <sup>(٧)</sup> بعد اشتعاله .

وكذلك إن <sup>(٨)</sup> قال قائل إن السحاب قد تطفأ <sup>(٩)</sup> فيه النار ، وإذا طفئت فيه النار حدث صوت الرعد ، فإنه يمكن أن يستخرج من هذا البرهان حد الرعد .

وأما كل شيء لا علة له ، فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له إلا الوجه الذي يجب أن يتأمل ويتذكر من فصل <sup>(١٠)</sup> علمناه في أول الكتاب . ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل <sup>(١١)</sup> أن يظن — كما ظن بعض الناس — أن كل برهان بعلة فإنه يدل على الحد ، فإن المعلم الأول لم يضمن هذا ، بل ضمن أنه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد ، لا على <sup>(١٢)</sup> أن كله كذلك . ولا <sup>(١٣)</sup> لو ضمنه كان حقا : فإنه إذا كان الحد الأوسط نوعا للحد الأكبر كان القياس برهانا وماخوذا من علة النتيجة <sup>(١٤)</sup> وحدها ، لا للحد الأكبر مجردا ، ومع ذلك لم يستنبط منه حد <sup>(١٥)</sup> . وقد فرغنا نحن عن ذلك . في شبه أن يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الأوسط علة بذاته للأكبر منعكسة عليه ، وعلة للنتيجة معا . وأما الظن المستحكم لقوم <sup>(١٦)</sup> أن البراهين إنما هي حدود

(١) م وكان . (٢) س يتبين . (٣) س إن .

(٤) س + له . (٥) س + القول .

(٦) س والعلة الحقيقية للكسوف .

(٧) الفعل طفئ على وزن تعب بمعنى نهد والمصدر على وزن فعول .

(٨) س إذا . (٩) س فيها . (١٠) س فصل ما .

(١١) س + الذي نحن فيه . (١٢) س ساقطة . (١٣) س ولا هذا .

(١٤) س للنتيجة . (١٥) س حده .

(١٦) س "عند قوم" ثم يضيف حين يقولون .

وسطى هى علل متعكسة على الحدود الكبرى ، بل وعلى الصغرى ، فأمر باطل . وإنما غرهم قلة العناية والنظر ، وفصل من كلام المعلم الأول لم يستقصوه حق الاستقصاء ، وسنصير إليه عن قريب ، ونبين أن العلل قد تكون أخص من الممولات فى كثير من الأشياء ولا تنعكس عليها ، إلا أنا نشغلها هنا بما هو غرضنا فنقول :

إن المعلم الأول دل على أن البراهين <sup>(١)</sup> ذوات العلل تعطى بوجه ما تنبئها على الحدود ، وذلك فى الأشياء التى هى عارضة لشيء وفى شيء لعلته <sup>(٢)</sup> من جنس العلل المأخوذة فى الحدود .

وأما ما لا علة له فى وجود ذاته مطلقا ، أو لشيء : لأنه غير عارض فى شيء ، أو عارض أول <sup>(٣)</sup> بلا علة — ومن جنسه مبادئ العلوم <sup>(٤)</sup> — فإنه قد يصدق به من غير قياس يعطى هلية البتة . بل هليتها واضحة . ومع ذلك فقد يكتسب لها حد .

وأيضا كثير من المعانى يوضع فى العلوم وضعا ، مثل الوحدة فى علم العدد ، فلا يقاس بالبرهان على وجوده <sup>(٥)</sup> ، بل يوضع وضعا ، وربما أقنع فيه بكلام جدلى أو استقراء إقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ، ولكن ذلك لا يتعذر تحديده .

فإذن ليس كل حد إنما ينوقع فيه أن يصار إليه من البرهان ، بل كثيرا ما يحدد الشيء أولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه ، وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التى فيها شيء علةً وشئ آخر معلول ، مثل قولنا إن الرعد صوت يحدث فى الغمام اطفوء النار فيه . وطفوء النار علة والصوت معلول ، ومجموعهما — لأحدهما وحده — هو الحد التام : فإنه وإن كان طفوء النار علة فاعلة للصوت ، والصوت معلول له ، فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية . والحد بجملته علة صورية للحدود ، وإن كان بعض أجزائه علة لبعض . وإذا كان الحد بالجملة علة صورية للحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة . وإنما يكون البرهان مفيدا للحد إذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا .

(١) م البرهان . (٢) م العلة .

(٣-٤) س "بلا علة من جنسه مبادئ العلوم" وهو خلط .

(٥) أى فلا يبرهن على وجوده . م تقرأ وجوده .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلل

ومما ينفعنا في المقاصد التي إياها نغزو<sup>(٢)</sup> ، أن نعرف ما الحد<sup>(٣)</sup> التام وما الحد<sup>(٣)</sup> الناقص وما الحد الناقص الذي هو مبدأ برهان ، وما الحد<sup>(٣)</sup> الناقص الذي هو نتيجة برهان ، ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقى بحسب الذات ، وما الذي هو حد مجازى بحسب الاسم . وجميع هذه ينحصر في أربعة أقسام .

فيقال "حد" بوجه ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم ، لا بالعرض ، ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون معنى الاسم موجودا معروض الوجود ، فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض على سبب الوجود . وذلك لأنه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات ؛ وإن كان لا يكون حد ذات إلا وهو شرح اسم . فإن أخذ<sup>(٤)</sup> في الابتداء على أنه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم وتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا ، فهو بالعرض معط للعلة ، مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث : فإنه إنما يورد ويؤخذ<sup>(٥)</sup> أولا على أنه شرح اسم ، ولا يدرى من أمره هل هو موجود المعنى . ومع أنه يؤخذ شرح اسم ، لابد من أن يعطى أسباب المثلث وهى الأضلاع الثلاثة . فيكون مثل هذا يعطى أسبابا لما<sup>(٦)</sup> لو كان موجودا كانت أسبابه هذه . فإذا اتفق أن صح عند إنسان أنه موجود انقلب ذلك القول بالقياس إلى ذلك الإنسان حدا ومعطيا للعلة . وإعطاؤه للعلة — من جهة ما هو شرح اسم — بالعرض .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) ب نغزوا . م ترسم قس الحروف بدون ققط ، س ترسم قس الحروف وتنقط الحرف الأول بتقطعين من فوق ولعلها تحريف لكلمة نغزوا أى ننظر .

(٥) م يوجد

(٤) س أخذت .

(٣) س بالحد .

(٦) س كما .

وكذلك دلالاته على الوجود. وهذا الحد المقول بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان اتحاد أجزائه شيئا معتبرا<sup>(١)</sup> من وجه . فإذا<sup>(٢)</sup> كان بحسب الذات كان اتحاد أجزائه معتبرا<sup>(٣)</sup> من وجه آخر : وذلك لأن<sup>(٤)</sup> القول إنما يكون واحدا<sup>(٥)</sup> على أحد وجهين : إما لأنه متصل بالأجزاء بالأربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما ساف مثل قصيدة<sup>(٦)</sup> أو كتاب فما دونه . وإما لأن أجزائه تصير شيئا واحدا في النفس يدل على شئ واحد في الوجود<sup>(٧)</sup> . والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون اتحاد أجزائه — مادام ليس مطابقا لموجود واحد — اتحادا بالأربطة ، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيال واحد في النفس . وإلى هذا القسم والوجه ذهب قوم . فكأنه غير مستمر في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم . فإنه إذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس ألبتة، فكيف يكون خياله وجدانيا ؟ وإن كان محالا وله خيال في النفس ذو أجزاء لا تجتمع في الطبع ، فكيف يكون ذلك الخيال واحدا ؟ مثل تخيلنا إنسانا<sup>(٨)</sup> يطير . فإن كان هذا الخيال واحدا ، فعساه أن يكون واحدا بجهة غير الجبهة التي بها تكون [ ١١٦ ] المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة . فإن ”الواحد“ يقال<sup>(٩)</sup> على وجوه كثيرة ، ونحن لا نذهب إلى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشئ واحد، بل نشير<sup>(١٠)</sup> إلى اتحاد طبيعي جوهرى .

هذا ، وأما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنه لخيال أو لمعنى أو لموجود<sup>(١١)</sup> واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية . وهذا وجه مما يقال عليه الحد .

ويقال ”حد“ بوجه آخر لما يعطى علة<sup>(١٢)</sup> وجود معنى المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حدا أوسط فيكون مبدأ للبرهان<sup>(١٣)</sup> . وإذا أخذ هذا الحد وضم إليه كماله — وهو إضافته إلى المعلول —

(١) م معبرا . (٢) من وإذا . (٣) م معبرا .

(٤) م أن .

(٥) المراد بالقول الكلام المفيد المؤلف من أجزاء ، وبالأربطة الجامعة الأربطة اللغوية التي تجمع أجزاء القول .

(٦) من قصيدة ما . يقول ”أرسطو“ مثل الألياذة .

(٧) لا أدري من أين أتى ابن سينا بهذا . أما الوارد في منطق أرسطو فهو ”وإما أن يحمل فيه (أى في القول) محمول واحد على موضوع لا بالعرض“ .

(٨) م ، ب إنسان . (٩) م الواحدة فقال . (١٠) م ، ب نسير بالسین .

(١١) م لوجود . (١٢) م عليه .

(١٣) مثل توسط الأرض بين القمر والشمس ، فإنه مبدأ برهات على كسوف القمر ، وفي الوقت نفسه جن

من حد الكسوف .

ووضع المحدود ، اجتمع فيه ثلاثة أشياء : أعنى المحدود ، وحدًا <sup>(١)</sup> يعطى العلة ، وكأله في إعطاء العلة وهو ذكر المعلول . وهذه الأشياء الثلاثة <sup>(٢)</sup> ينعكس بعضها على بعض ، وإلا لما كان محدودٌ وحدٌ وكألٌ للحد <sup>(٣)</sup> : لأن المحدود والحد متساويان ، وكأل الحد هو معلول الحد <sup>(٤)</sup> الذى يوجد عنه فقط ، ويوجد لجميع المحدود ، وهو أيضا مساوٍ للأوليين . وهذه الأمور الثلاثة موضوعة لأن يكون منها برهان ينتج كمال الحد لموضوع ما بقياسين .

إلا أن الأمر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع أجزاء الحد <sup>(٥)</sup> . مثال هذا : ليكن النيم هو الموضوع للحدود الثلاثة ، وليكن هذا الحد الذى هو العلة هو طفوء النار في النيم . وليكن كماله هو حدوث صوت ، فنقول : إن النيم رطوبة قد طفئت فيها نار ، وكل رطوبة طفئت فيها نار يحدث <sup>(٦)</sup> فيها صوت ، فالنيم يحدث فيه صوت ، وكل صوت يحدث في النيم فهو رعد ، فالنيم يحدث فيه رعد <sup>(٧)</sup> . فقد صارت هذه الأمور الثلاثة أجزاء برهانية <sup>(٨)</sup> مرتين أصغر حدودهما موضوع الأمور الثلاثة وهو النيم . فكان طفوء النار أول مذكور من هذه الثلاثة ، ثم حدوث الصوت . وكان حدوث الصوت يُثبت في نتيجته البرهان الأول وطفوء النار لا يُثبت ، بل هو مبدأ برهان لا نتيجة . والمحدود — وهو الرعد — هو آخر مذكور من هذه الثلاثة في البرهان الثانى ومذكور في النتيجة الثانية .

فإذا رددت هذه الحدود إلى تأليف حدى عكست فذكرت أول شئ الرعد ، ثم الصوت الحادث في الغمام ، ثم طفوء النار في الغمام : فقلت إن الرعد صوت حادث في الغمام لطفوء النار فيه .

(١) م وحد . (٢) م ، ب الثلاثة أشياء .

(٣) م الحد . ويلاحظ أن "كان" في قوله وإلا لما كان محدود الخ تامة بمعنى وجد .

(٤) كمال الحد هو الذى يسمى نتيجة برهان وهو جزء من جزأى الحد ومعلول لجزئه الآخر ، مثل زوال ضوء القمر في تعريف الكسوف بأنه زوال ضوء القمر توسط الأرض بينه وبين الشمس . فالجزء الأول هو كمال الحد ، وهو معلول لجزء الثانى ، ومن مجموعهما يتألف الحد الكامل .

(٥) المراد بالوضع هنا الترتيب . والمقصود أن ما كان مقدما في البرهان (الذى هو الحد الأوسط ومبدأ البرهان) يتكون منه الجزء الثانى من الحد مثل توسط الأرض في المثال السابق ، وما كان مؤخرًا (وهو الحد الأكبر) يتكون منه الجزء الأول من الحد مثل زوال ضوء القمر في المثال نفسه .

(٦) م فإنها يحدث . (٧) م صوت وهو خطأ .

(٨) م برهانية . ولكنهما برهانية فقط .



فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد ، وما كان نتيجة للبرهان<sup>(١)</sup> فصار مبدأ الحد .  
 وصار المحدود الذى كان محمولا آخر الأمر موضوعا للجميع<sup>(٢)</sup> . ونظير هذا الحد قولنا فى حد الغضب  
 إنه شهوة الانتقام ، ونظير كماله غليان دم القلب ، وهو نتيجة البرهان . فإذا حَدَّدْتُ قدمت  
 غليان دم القلب وأردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام . وإذا برهنت قلت : فلان يشتهى الانتقام ،  
 وكل من اشتهى الانتقام غَلَى دم قلبه . فقدمت شهوة الانتقام وأخرت غليان دم القلب . والجنس  
 دائما مع الحد الذى هو نتيجة البرهان<sup>(٣)</sup> .

وقد ظن قوم أن الحد الذى هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة<sup>(٤)</sup> ، والذى هو مبدأ  
 البرهان يكون<sup>(٥)</sup> من الصورة ، وحسبوا أن توسط الأرض الذى هو المبدأ الفاعل<sup>(٦)</sup> للكسوف  
 هو علة صورية للكسوف ، وأن انحماق الضوء علة مادية ، وكأنها من جهة مادة الكسوف ،  
 وليس كذلك . بل تكون العلل المتوسطة ومبادئ البرهان من كل نوع .

والمعلم الأول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذى هو مبدأ البرهان والحد الذى هو نتيجة  
 البرهان قسما من الأقسام ، ويترك الحد الذى هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم ، وهو  
 بالحقيقة قسم خارج مما ذكر ، وهو الرابع فى الحقيقة بعد<sup>(٧)</sup> الحد التام ، كما أشرنا إليه فى مواضع  
 وسنشير إليه بعد قليل . بل إنما يجعل الرابع حداً لمور لا علل لها ، وذوات لا أسباب لوجودها  
 بوجه ، وليس فى حدها التام شئ هو علة ومعلول<sup>(٨)</sup> ، فلا يكون هناك<sup>(٩)</sup> شئ هو مبدأ برهان  
 وشئ آخر هو نتيجة برهان .

ولا كل مبدأ برهان<sup>(١٠)</sup> يؤدي إلى حد هو نتيجة برهان ، ولكن يجوز أن يكون مبدأ برهان  
 لأمور عارضة خارجة عن الحد .

(١) من البرهان . (٢) أى موضوعا للقضية التى تجمع بين جرائى الحد .

(٣) الجنس فى المثال المذكور هو " الصوت " وهو وارد فى المقدمة الكبرى فى القياس الأول من القياسين اللذين

ذكرهما .

(٤) أى يكون علة مادية .

(٥) من لا محالة . وقوله من الصورة معناه يكون علة صورية .

(٦) من الفاعل . (٧) من وهو . (٨) من علة معلول .

(٩) أى فى حالة حد الشئ الذى لا علة له .

(١٠) من ساقطة .

فإذا لم يُعتمد بالقسم<sup>(١)</sup> الشارح لاسم لا وجود لمعناه حدا — لأنه بالحقيقة ليس حدا لشيء حتى يثبت وجود الشيء — بقيت الحدود الحقيقية ثلاثة ، فإن نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم إلا أنه قد صار حدا . ولا بأس بأن تجعل حدود الأشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدودا ، اللهم إلا أن يشترط في هذه أنها لا تكون أيضا إلا<sup>(٢)</sup> لأشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ، وتجعل دلالة الاسم أعم من ذلك . وحتى للأشياء التي تركيبها بالعرض كالأبيض والأنف الأنفوس ونحو ذلك . وكيف كان<sup>(٣)</sup> فإنه يكون قسما أو نوعا تحت ذلك ، فلا تكون بالحقيقة القسمة الأولى إليها .

فقد عرفت أن من الحدود ما من شأنه أن يدخل في البرهان ويناسبه .

وإذا كان وجود الأكبر لشيء أعرف<sup>(٤)</sup> من وجود الأكبر للأصغر ، فيجعل ذلك الشيء حدا أوسط ويكون القياس من الشكل الأول . وإذا كان الأكبر عارضا ذاتيا يظهر لحده الأصغر أكثر من ظهوره للأصغر فوسط حد الحد الأصغر على سبيل الشكل الأول . وإن كان سلب حد الحد الأكبر عن الأصغر أظهر من سلب الأكبر ، وحفظنا الحد محمولا ، بينا ذلك بالشكل الثاني لا غير ، إلا أن نُحرّف الصورة . وإذا كان سلب حد الأكبر عن حد الحد الأصغر أظهر من سلبه عن الحد الأصغر ، بينا ذلك بالشكل الأول لا غير ، إلا أن نُحرّف الصورة .

وبهذا نستبين أن للشكل<sup>(٥)</sup> الثاني في الاستعمال غناء<sup>(٦)</sup> وللأول غناء<sup>(٦)</sup> ، وأنه ليس وإن كان الأول أولى وأفضل فلا غناء خاص للثاني<sup>(٧)</sup> .

وإن شئت أن أبوح لك بالصدق ، فسواء عندى طلب الشيء لشيء وطالبه لحدته التام ، وكذلك طلب الشيء للشيء وطالب حده التام له . وكأن من يأخذ أن كذا موجود لحد الشيء ويريد أن يبين أنه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الأول . وكذلك الوجه الآخر : فليس

(١) س القسم الأول الشارح . (٢) س ساقطة . (٣) س وكينها كان .

(٤) س أكبر . وأعرف خبر كان .

(٥) م الشكل . (٦) عنا بالعين . ب عنا .

(٧) م ، ب الثاني . ومعنى العبارة أن الشكل الأول وإن كان أول وأفضل من الشكل الثاني ، ألا أن هذا ليس معناه أن الشكل الثاني لا غناء له .

وضع الشيء إلا وضع حده ، ولا حمل الشيء إلا حمل حده . ولكن أمثال هذا إنما تكون قياسات على قوم بله إذا ذكر لم الأصغر وحده<sup>(١)</sup> لم يتخضّرهم معناه ، وإذا ذكر الأوسط وكان حدا للأصغر ، ثم ذكر الأكبر ، فهموا بالأوسط الأصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الأكبر عليه - لأن الأوسط توسط في التصديق ، بل لأن الموضوع لم يكن مفهوما ، فكيف كان يحكم بجهل شيء عليه ؟ . فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له . فيكون الأوسط إنما يقع في التصور بالذات ، وأما في التصديق فبالعرض . وكذلك إن كان الحد للحمول : فإنه لو كان الموضوع مفهوما والحمول مفهوما ، كل مجده ، لما احتج إلى أن توسط الحد حدا أوسط : فإنه إن كان الحمل بيتا على الحد فإنه يكون بيتا على المحدود ، وإن لم يكن على الحد بيتا<sup>(٢)</sup> لم ينفع توسط الحد<sup>(٣)</sup> . فإن كان أحدهما ، وليكن الأصغر مثلا ، مفهوما ، لا من حيث حده ، ووسط حده وهو لا يشمر أنه حد ، فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد أيضا ، بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الإنسان لا من حده ، بل من أنه ضحاك متصب القامة ، ثم توسط الحيوان الناطق ، فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا . وإنما وسط ليبرهن<sup>(٤)</sup> وجوده على الضحاك المتصب القامة . فإن كان المبرهن عليه يحمل لفظ الإنسان موضوعا لكونه ضحاك متصب القامة ، فيكون حده لا الحيوان الناطق ، فيكون قد جعل الإنسان اسما لغير الحيوان الناطق ، فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسميا للضحك المتصب القامة ، لاحدا له كما عرفت في غير هذا المكان . فإنك إذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك متصب القامة إنسانا ، كان هذا الاسم حده أنه ضحاك متصب القامة ولا مناقشة في الأسماء . فها هنا لا يكون الأوسط حدا للأصغر . وأما إن لم يحمل الضحاك<sup>(٥)</sup> المتصب القامة بإزاء الاسم ، بل لمعنى<sup>(٥)</sup> هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض له<sup>(٦)</sup> ، فإن علم منه أنه ضحاك متصب القامة وكان مجهولا له أنه حيوان ناطق ، فلا يكون هذا<sup>(٧)</sup> معلوما أنه محمول عليه حتى يعلم أن الأوسط محمول على الأصغر فتلزم النتيجة . وإن كان ظاهرا أن هذه الذات هي<sup>(٨)</sup> الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائته<sup>(٩)</sup> ، وإذا لم يكن مجهولا مائته عاد إلى الوجه الأول فكان الطلب للإنسان والحيوان الناطق واحدا<sup>(١٠)</sup> . وإن كان معلوما أنه موجود لتلك الذات ومجهولا أنه

(١) حده بدون الوار .

(٢-٢) م ساقط . والمراد بالحد التعريف .

(٣) م ميرهن .

(٤) م الضحك .

(٥) م بمعنى .

(٦) م لذلك الآخر .

(٧) م ساقط .

(٨) م ، ب هو .

(٩) ب غير مقوطة . م مائته .

(١٠) م واحد .

(٢٠)

حده ، فيكون أولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد [ ١١٦ ب ] ، وثانيا أنه لا يكون يعنى <sup>(١)</sup> بتلك الذات ما نفى نحن بالإنسان . وذلك لأنه يجوز <sup>(٢)</sup> أن يكون العانى يعنى بالاسم ما يجب أن يعنى به ، ولكنه يغفل أو يعجز عن التحديد ولا يتنبه له . وأما إذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه <sup>(٣)</sup> ، لم يجهل أنه حده . وإذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يأخذه على أنه حد ولم يُجره ذلك المجرى ، فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده ، بل عن قصد ، ويكون مراده بالاسم لا <sup>(٤)</sup> ذلك الحد ، بل شيئا ما آخر مما يتصوره أو يغفل عنه ، لو بُدِّع عليه لكان معناه غير هذا الحد ، أو يكون ذلك الإنسان خالما <sup>(٥)</sup> للصواب لا يلتفت إليه . وكذلك الكلام في جانب <sup>(٦)</sup> الأكبر .

ولما كانت البراهين الحقيقية كلها ، والحدود — بعضها وأكثرها — إنما تتم بالعلل فواجب أن نعرف كم العلل فنقول :

إن العلل أربعة <sup>(٧)</sup> : أحدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده في نفسه . والآخر الشيء أو الأشياء التي يحتاج أن تكون أولا موجودة قابلة لصورة وجوده <sup>(٨)</sup> إذا حملتها <sup>(٩)</sup> بالفعل حصل هو ، وهو المادة . والثالث مبدأ الحركة — وهو الفاعل . والرابع الشيء الذى لأجله يجمع بين مادة الكائن وصورته — وهو القام . وكلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . وذلك لأن علة لشيء في شيء فهى واسطة بينهما . مثلا إذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدتان من خطيها <sup>(١٠)</sup> والقطر ، وهما معادلتان لقائمة ، حتى إن كان الخطان متساويين كان

(١) س إنما يعنى . (٢) م لا يجوز .

(٣) س يديه . (٤) س لأن بدل لا .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها خالفا . وفي هذه الحالة قرأ من الصواب بدلا من الصواب .

(٦) س الجانب .

(٧) يقول الأستاذ ميور مترجم أنا لوطيكا الثانية في مجموعة أكسفورد تعليقا على الفصل الحادى عشر من الكتاب الثانى إن كلام أرسطو في العلل هنا لا يخلو من صعوبة وغموض ، لاسيما إذا قورن بما ذكره عن الموضوع نفسه في كتابه ما بعد الطبيعة الذى ألفه بعد المنطق . والظاهر أنه في هذا الفصل يعتبر الحد الأوسط في القياس العلة الصورية دائما ، ومقدمات القياس العلة المادية التى تلزم عنها النتيجة . فارت ما أورده أرسطو في 18, 19 Physics II, 195\* حيث يعتبر مقدمات القياس بمثابة علة مادية لتيجته . وبينما نراه في ما بعد الطبيعة يعتبر العلة الثلاثة (الصورية والفاعلة والغائية) متحدة متلاقية ، ويعتبر العلة المادية شيئا متميزا عنها (Met 1044<sup>b</sup>1, 1070 b26) نراه هنا يعتبر العلة الصورية جماع العلل كلها لأنه يعتبر الحد الأوسط في البرهان العلة القرينة الشاملة التى تكشف عن العلاقة المنطقية بين حدود المقدمات .

(٨) س لصورة ووجوده . (٩) س حلت . (١٠) م خطهما .

كل منها<sup>(١)</sup> نصف قائمة ، وكل زاوية مساوية لنصفى قائمة أو نصف قائمتين ، أو لزاويتين معادلتين لقائمة ، فهى قائمة ، فزاوية نصف الدائرة قائمة ، فيكون الحد الأوسط هو المعادلة لما مجموعه قائمة ، وهذا علة كالصورة للقائمة .

ويجب أن يسامح في أمثال هذه الأمثلة ، ولا يقال بل إن كونها<sup>(٢)</sup> قائمة هى العلة لكونها<sup>(٣)</sup> مساوية لمعادلتين لقائمة . بل يجب ألا يراعى في الأمثلة التحقيق . فهذا مثال وضع فيه الحد الأوسط علة صورية . والأظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من أوقليدس

وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال السائل : إن أهل أثينة لم حاربوا أهل بلد كذا<sup>(٤)</sup> ، فيقال لهم إنما حاربوا لأن أولئك كبسوا أهل أثينة . فقد أعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذى هو مبدأ الحركة .

وقد توضع العلة التامة فيقال<sup>(٥)</sup> إن فلانا لم يمشى<sup>(٥)</sup> فيقال لكى يصح . فكأنه يقول : فلان يطلب أن يصح ، ومن يطلب أن يصح يمشى للرياضة . فالحد الأوسط هو من الغاية . وكذلك يقال لم كان<sup>(٦)</sup> البيت ؟ فيقال ليحفظ الأثاث . وكذلك لم يجب أن يمشى بعد العشاء ؟ فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم . والعلة في هذا<sup>(٧)</sup> كله هو الغاية .

وقد يعطى الموضوع والمادة ، فيقال لم يموت الإنسان ؟ فيقال لأنه مركب من متضادات وهذه العلل التى تصلح أن تجعل حدودا وسطى ، فهى تصلح أن تتخذ منها حدود الشئ ، على النحو المذكور .

(٢) س كونه .

(١) س ساقطة . والمقصود كل من الزاويتين .

(٣) س لكونها .

(٤) المثال الذى يذكره أرسطو هو محاربة الأثينيين للفرس بسبب إغارتهم على ساروس مع الأثريين ، ولأنهم لم يشاءوا أن يذكر الفرس .

(٥-٥) س مثل أنه إذا قيل إن فلانا لم يمشى ؟

(٦) أى وجد . (٧) م ذلك .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف  
به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب أن يعلم أن العلل منها ما هي بعيدة مثل توقي سوء الهضم في جواب طلب لم يمشى ؟  
وذلك من الغاية ؛ والشدة<sup>(٢)</sup> في جواب طلب لم يحم فلان<sup>(٣)</sup> ؟ وذلك من المبدأ الفاعل ؛ وتضاد  
الأركان في جواب طلب لم يموت الحيوان ؟ وذلك بالمبدأ المنصرى ؛ وقيام خط على خط  
في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة ، وذلك بالمبدأ الصوري .

ومنها قريبة مثل توقي احتقان الخلط واستيلاء البرد في الجواب بغاية المشى<sup>(٤)</sup> ، والعفونة  
في الجواب بمبدأ<sup>(٥)</sup> الحمى الفاعلى ، واستيلاء اليابس على الرطب في الأخلاط في الجواب بالمبدأ  
المنصرى للوت ، والقيام على خط عن زاويتين متساويتين<sup>(٦)</sup> في الجواب الصوري<sup>(٧)</sup> لكون  
زاوية كذا قائمة .

ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض . أما الذى<sup>(٨)</sup> بالذات فكا لثقل لانهدام  
الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلى ، وكالصقالة لعكس الشبح<sup>(٩)</sup> ، وهو<sup>(١٠)</sup> من باب المبدأ  
المنصرى ، ومثل كون الزاويتين متساويتين في الجنين<sup>(١١)</sup> مبدأ لإثبات كون الخط عمودا ،  
وهو من باب المبدأ الصوري ، وكالصحة لإثبات أنه يمشى قبل الطعام ، وهو من باب المبدأ  
التامى .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) " من وكذلك الشدة . وترسمها المخطوطات الثلاثة هكذا " الشدة " ولعل الكلمة الحقيقية هي الشره ( كما هو وارد في  
البحار الصبرية ص ١٧٥ حيث ينقل المؤلف عن ابن سينا حرفيا ) لأن الشره علة فاعلية بعيدة للحمى لأنه يسبب كثرة الأكل  
وكثرة الأكل تسبب العفونة ، والعفونة تسبب الحمى .

(٣) ب ساقطة . (٤) م في جواب طلب غاية المشى وقصده في الجواب عن غاية المشى .

(٥) م في جواب المبدأ . (٦) م ساقطة . (٧) م بالمبدأ الصوري .

(٨) م التي . (٩) يريد مقالة كصفانة المرأة التي تنعكس عليها صورة الشبح .

(١٠) م وهو مثلا . (١١) غير واضحة في الأصل .

وأما التي بالعرض فكروال الدعامة لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعل ؛ وكالحديدية (١) لعكس الشيخ في إعطاء المبدأ العنصرى ؛ ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازى للخط المقوم عليه قائمة ، لكون الخط عمودا — في إعطاء المبدأ الصورى ؛ وكالكلال للشئ قبل الطعام أو العنور على كثر : في إثبات المبدأ التامى .

واعلم أيضا أن كل واحد من هذه الأسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل . وكون العلة بالفعل هو (٢) سبب لكون المعلول بالفعل (٣) ، وأما (٣) إذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة ، بل ذلك (٤) للعلول من نفسه .

وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا بإزاء المعلول (٥) الجزئى ، وقد يكون كليا .

واعلم أن وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة . فالصورة مع المعلول في الزمان ، والغاية قد تكون بعده في الزمان . وكلاهما أقدم بالعلية . وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزمها الصورة (٦) بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة . والضرورة لا تمنع الغاية : فإن كثيرا من الأمور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية (٧) معا ، مثل أن المادة التي خلقت منها الأسنان الطواحين (٨) عريضة ، إذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة . ومع ذلك فإن خلقة عرضها لتمام وغاية ، وهو طحن الطعام ، كما أن خلقة حدة الأنياب لتمام وغاية ، وهو قطع الطعام . والمثل الذى ضربه المعلم الأول لهذا أنه إذا سئل فقيل لم ينفذ ضوء السراج في المجارى التي هي أوسع ، إن كان ينفذ ؟ فيمكن أن يجاب من جانب الضرورة العنصرية فيقال للطف للأجزاء ، ويمكن أن يجاب من جانب العلة التامة فيقال لثلا تنعثر فيه ونزلق (٩) . وكذلك إذا

- |                    |                       |                  |
|--------------------|-----------------------|------------------|
| (١) س وكالحديدية . | (٢-٣) م ساقط .        | (٣) م ، ب فأما . |
| (٤) م كل ذلك .     | (٥) س جزئيا للمعلول . | (٦) م ب الصور .  |
| (٧) س وللغاية .    | (٨) س الطواحين .      |                  |

(٩) س ساقطة . والظاهر أن ابن سينا قد نقل هنا ترجمة حقة للنص الأرسطى فأنت سقيمة غامضة . أما النص الأرسطى فهو " إن الضوء ينفذ في المصباح (لبيبي) (١) أن الشئ يتألف من أجزاء صغيرة ينفذ بالضرورة من مسام أكبر منها — على اقتراض أن الضوء ينتشر بالفاذ — (ب) ولغاية ما وهي أننا لا نتعثر " (وليس " لا يتغير " كما قرأها الدكتور عبد الرحمن بدوى في ترجمة أبي بشر مقي بن بونس ص ٤٣٣ — قارن ترجمة أكفورد ٩٤ ب ٢٥ — ٣٠) . يشير بهذا الأخير إلى العلة الغائية من إضافة المصباح .

سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب ؟ فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء<sup>(١)</sup> ، ويجاب تارة فيقال لتهديد أصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في أمثاله<sup>(٢)</sup> . وليست هذه الضرورة ضرورة قسّر بل ضرورة طبع .

وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد أن يحصل التمام ، لأن تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة ، وكل حركة تقع في زمان<sup>(٣)</sup> وفي آخره ما ينتهي إلى الصورة . كذلك<sup>(٤)</sup> في الأمور الصناعية ، فإنها لا يلزم فيها وجود الصورة أيضا لوجود العنصر وحده ، لأن العنصر في كل موضع لا ينساق إلى الصورة إلا بعلّة فاعلة . فإن كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج ، فربما وردت على العنصر وبما لم ترد . وإن كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء ، وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لأنها قوة طبيعية ، لم يمكن<sup>(٥)</sup> ألا يصدر عنها فعلها إذا حدث الاستعداد التام ولا قته .

واعلم أن من قبيل العلة التي هي مبدأ حركة ما<sup>(٦)</sup> ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضعُ المعلول ، ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضعُ المعلول . فإن جميع القوى الطبيعية إذا لاقت المنفصلة وجب الفعل . والقوى الصناعية والإرادية والشوقية وما أشبه ذلك ، ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفصلة فعل وانفعال . وهذه العلل ، وإن كان<sup>(٧)</sup> يخالطها ضرورة ، فهي بفعل الغاية<sup>(٨)</sup> لا بالاتفاق<sup>(٩)</sup> .

واعلم أنه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الأسباب كلها . لكن الغاية ربما كانت — من حيث هي في الأعيان — موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش .

(١) يريد انطفاء النار في السحاب ، وقد كان ذلك معتبرا العلة الطبيعية الضرورية لحدوث الرعد .

(٢) في نص أرسطو "أو إنذارا لإلقاء الرعب في قلوب أولئك الذين يسكنون طارطاروس فإنا زعم الفثاغورس" .

(٣) لا تقع إلا في زمان . (٤) س وكذلك الحال . (٥) س لم يكن .

(٦) ما هنا اسم موصول وهي اسم إن في قوله إن من قبيل العلة الخ . (٧) س كان قد .

(٨) س تغفل لغاية .

(٩) يعني أن الأفعال الصناعية والإرادية — كالأفعال الإنسانية وما يشبهها هي أفعال غائية على الرغم من أنها ضرورية .



واعلم أن السبب إذا لم يكن سببا (١) بذاته ومطلقا ، ولكن إنما يصير (١) سببا بشروط مقارنة (٢) ، أو كان بعيدا ، فتأديته وحده في جواب لم (٣) كان الشيء ، لا تكون تأدية سبب ، ويكون (٤) قد بقي لِمَ مكان (٤) حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير (٥) بها لذاته (٦) سببا ، وحتى يبلغ السبب القريب .

واعلم أن كثيرا من العلل التي وجود ذواتها (٧) لا يكفيا في أن تكون عللا ، فقد يقترن بها اشتراط فيوجب أن تكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل ، مثل كون قوة الأفيون مبردة : فإن ذلك ليس دائما ولكن إذا اتفق أن انفعل الأفيون من الحرارة الغريزية التي للإنسان .

فبين<sup>٨</sup> (٨) من هذا كله أن البرهان إنما يكون برهانا تاما إذا أعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل .

والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية ، فيوردها بتمامها لا يخل منها شيئا إن كانت ذاتية . فإنه (٩) قد قلنا فيما سلف (٩) إن الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للحدود (١٠) في المعاكسة ، بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني [ ١١٧ ] الذاتية للحدود إلا وقد تضمنته الحد واشتمل عليه . فإن أخل بشيء من ذلك اقتصرنا على التمييز فما (١١) دل على ماهيته ، لأن ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض (١٢) ذاتياته ، بل (١٣) هو باجتماع جميع معانيه الذاتية (١٣) فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته (١٤) بالتمام . والفرض من (١٥) التحديد أن يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكاملها . ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد حدان ، كما لا يكون لشيء واحد ذاتان . فإذا كان كذلك ، وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن تؤخذ كلها في حده . إلا أن هذه العلل يجب أن تكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه : لأن هذه العلل علل (١٦) لشيء لا محالة ،

- 
- (١-١) ساقط في س . (٢) من تقارنه . (٣) س ما .  
 (٤-٤) س ويكون قد بقي للطالب بالكم (لعلها باللم باللام) مكان طلب . (٥) س ويصيره .  
 (٦) س لذاتها . (٧) س ذاتها . (٨) م ساقطة .  
 (٩-٩) س فإننا قد كررنا مرارا فيما سلف . (١٠) م ك ب للحدود .  
 (١١) ماهية تافهة . (١٢) س وبعض .  
 (١٣-١٣) س بل هو باجتماع الذاتية مع معانيه الذاتية . (١٤) س ذات الشيء .  
 (١٥) س في . (١٦) س حلة .

ووجود ذلك الشيء يقتضى <sup>(١)</sup> وجودها ، وبها يتحقق ويحصل ويخصص . فتكون أمثال هذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل محدد ، ووجود منتشر غير مخصص ، مخصصة لأمر ما حتى تجعله محصلا . ويكون <sup>(٢)</sup> ذلك الأمر مخصصا بها . فذلك الأمر جنسى والعلل <sup>(٣)</sup> فصائية . كقولك صوت من طفوء النار : فالصوت جنس ، ومن طفوء النار فصل ، إن كان كل رعد هكذا .

أما أمثلة الحدود المتحدة <sup>(٤)</sup> من العلل المختلفة ، فانت <sup>(٥)</sup> تتخذ الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول : المساوية لأخرى في جنب <sup>(٦)</sup> خطها القائم على مستقيم . وتتخذ حمى الغيب بالفاعل فتقول : حمى تثوب غيبا لعفونة الصفراء <sup>(٧)</sup> . وتحد الخاتم بالغاية فتقول : الخاتم حلقة يلبسها إصبع . وتحد الفطوسة بالموضوع فتقول : تقعر في الأنف . وربما <sup>(٨)</sup> جمعت الجميع في واحد فقلت : إن السيف آلة صناعية أو سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الأطراف ليقطع <sup>(٩)</sup> به أعضاء الحيوان عند القتال .

فقولك الآلة والسلاح <sup>(١٠)</sup> جنس ، وقولك الصناعى فصل من المبدأ المحرك <sup>(١١)</sup> ، وقولك من حديد فصل من الموضوع ، وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة ، وقولك ليقطع به أعضاء الحيوان فصل من الغاية .

ولقائل أن يقول : إن الحد يعرف جوهر الشيء وذاته ، فكيف تؤخذ فيه الأسباب الخارجة عنه ؟ فالجواب أنه إنما يؤخذ في حد الشيء أسبابه : لأن جوهره متعلق بتلك الأسباب ، وإضافته إليها ذاتية له في جوهره . وإن <sup>(١٢)</sup> كان من الأسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ، فلا <sup>(١٣)</sup> يمكن أن يعرف ما هذا حال جوهره أو تذكر أسبابه <sup>(١٤)</sup> .

- 
- |                        |                                 |                              |
|------------------------|---------------------------------|------------------------------|
| (١) من مقتضى .         | (٢) م ولكون .                   | (٣) من والعللة .             |
| (٤) أى المؤلفة .       | (٥) من فإنك .                   |                              |
| (٦) أى حيث ، من جنبه . | (٧) نغ حادثة من عفونة الصفراء . | (٨) من وإنما .               |
| (٩) من ليقفل .         | (١٠) من أو السلاح .             | (١١) أى العللة الفاعلة .     |
| (١٢) من فإن . م إن .   | (١٣) م ك ب ولا .                | (١٤) أى إلى أن تذكر أسبابه . |

بل يجب أن نقول الحق ونعلم أن حد الشيء من جهة ماهيته يتم بأجزاء قوامه وما ليس خارجا منه . ويتم من جهة لمانته بسائر<sup>(١)</sup> العلل حتى تُتصوّر ماهيته كما هو موجود<sup>(٢)</sup> . ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود ، فيتم به وجوده ، فيقع لتلك الماهية حصول به .

فأما إذا أريد النظر إلى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود — وإن كان لا بد لها من لزوم نوع من<sup>(٣)</sup> الوجود إياها — كفى في حدها إيراد ما يقومها من حيث هي ماهية .

وليس نسبة الماهية إلى العلل المفارقة نسبتها إلى اللواحق والعوارض الخاصة والمشاركة ، فتلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية . وأما العلل فإن وجودها متقدم على وجود الماهية . فكثير من الأشياء تُحد — لا من حيث ذاتها ، بل من حيث لها عرض من الأعراض ولا حق من اللواحق<sup>(٤)</sup> ونسبة من النسب . فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن إلا أن تذكر الغاية ، كاللبس في حد الخاتم وفي حد الملاعة . وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالأحراق ، فإنه ليس اسما لتفرق أجزاء الشيء وتسودها كيف كان ، بل أن يكون عن حرارة .

ثم لقال أن يقول : ما بال القوى لا تُحد إلا بأفعالها وهي أمور خارجة عنها وليست أسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها ، فهل ذلك حد أو رسم ؟

فالجواب أن ذلك قد يمكن أن يؤخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ، ويمكن أن يؤخذ على وجه حد : فإنه إذا دل في القول المعرف على مجرد نسبة لها إلى أمور خارجة تتبعها كيف كانت ، كان رسما . وإذا دل على أن جوهر<sup>(٥)</sup> تلك القوة وذاتها أن تكون بحيث يصدر عنها فعل كذا أولاً ، كان حدا : لأن الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ، ولا ذات للقوة إلا التي من شأنها أن يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك . وأيضا إذا كانت القوة يصدر عنها فعل أولاً وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والأخلاق للقوة الناطقة ، وأفعالاً وأحوالاً تتبعها لأموال تقترب بها لذاتها : لأن الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد

(٢) س كما هي موجودة .

(١) م كسائر .

(٣) س ساقطة . ومعنى الجملة وإن كان لا بد للماهية أن يلزمها نوع ما من الوجود — برهنا الوجود العقل

لا الخارجى .

(٥) س ساقطة .

(٤) من اللواحق ساقطة في س .

للضحك والنجمل والبكاء والملاحه وغير ذلك : فإن نسبتها<sup>(١)</sup> إلى مثل الفعل الأول الذى على الوجه المذكور مما يدخل فى حدها ، ونسبتها إلى مثل الفعل الأول الذى ليس على الوجه المذكور، أو إلى مثل الفعل الثانى ، لا يدخل فى حدها بل فى رسمها .

وأيضا فإن جزئيات الصناعات التى ليست القوة عليها أولا، بل على الصناعة المطلقة، فإن النسبة إليها تدخل فى الرسم . ولا يمكن أن يقال إن جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك الأمور ، لأن الواحد يلزمه واحد بالذات : فهذا ليس لقائل<sup>(٢)</sup> أن يقول لنا ، فلم لا تجعلون كون الإنسان بحيث يلزمه فى جوهره قوة الضحك، فصلا له داخلا فى حده ؟ فنقول لأن هذا كذب ، فليس جوهر الإنسان وصورته الناطقه يلزمها قوة الضحك بذاتها أولا لا بالعرض ، بل يقترن بها<sup>(٣)</sup> مزاج ما فيتبعه قوة ضحك ، وأيضا قوة بكاء ، وأيضا<sup>(٤)</sup> قوة نجمل وغير ذلك . وليس الاستعداد لواحد منها أو فعله أوليا لذات القوة الناطقة .

واعلم أن العلل أجزاء للحد ولا تحمل على المحدود مثل النقطة فى الدائرة. والصورة منها<sup>(٥)</sup> فقد تحمل فى حال: وذلك أنها تحمل إذا أخذت مع المادة، ولا تُحمَل إذا أخذت مجردة كالنطق لا الناطق<sup>(٦)</sup> .

واعلم أنه إذا كان مبدأ فاعل<sup>(٧)</sup> وموضوع وصورة فى الأمور الطبيعية والأمور الصناعية والأمور النفسانية ، كانت هناك غاية لأجلها الفعل . وليس يجب أن يكون حيث هناك مبدأ صورى فهناك مبدأ غاى<sup>(٨)</sup> على النحو الذى ينتهى إليه<sup>(٩)</sup> الحركة ، كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية . فيجب أن يقبل أنها ليست لغاية ما على هذه الصفة ؛ بل إن<sup>(١٠)</sup> كانت هناك غاية فعلى جهة أخرى . وأما إذا كان السبب الفاعل اتفاقيا ، والسبب المادى اتفاقيا ، فلا يجب أن يكون ذلك لأجل شئ بالذات بل بالعرض: وذلك<sup>(١١)</sup> لأنها وإن تأدت إلى غاية ما كانت مبادئ لتلك الغاية بالعرض لا بالذات ، فيكون لها إذن غايات لا بالذات بل بالعرض<sup>(١٢)</sup> : وهذا

(١) فإن نسبتها ساقطة فى س . (٢) م يقال .

(٣) س منها . (٤) س ساقطة .

(٥) الضمير فيها يعود على اللل . الصورة مجردة كالنطق ، والصورة مع المادة مثل الناطق ، والناطق يمكن حله على المحدود — الإنسان مثلا ، ولا يمكن حل النطق عليه .

(٦) س فاعل .

(٧) معنى هذه الجملة الأعجمية الركيكة أنه ليس من الضروري أن يوجد مبدأ غاى دائما حيث يوجد مبدأ صورى .

(٨) م إلى . (٩) س ساقطة . (١٠) ساقط من س .

(١١-١٢) ساقط من س .

هو البخت والاتفاق ، مثل<sup>(١)</sup> أن إنسانا يمشى<sup>(١)</sup> لطلب غريمه فيعثر على كثر . فالمشى<sup>(٢)</sup> ها هنا سبب<sup>(٣)</sup> من وجه لوجود الكثر ، ولكن بالمرض لا بالذات ، والعثور على الكثر غاية من وجه للمشى ، ولكن بالمرض لا بالذات . إنما الذاتية ما هي على الدوام أو الأكثر .

فينبني أن يتجنب من الأسباب ما كان بالمرض، ومن الغايات ما كان من الاتفاق، فلا يؤخذ في حد ورسم ولا برهان .

وإذا كان المعلول مما قد كان ، فمآته قد كانت . فيجب أن يؤخذ في البرهان على أن كذا كان ، ما<sup>(٣)</sup> كان من العلل قد كان فيما مضى<sup>(٣)</sup> ؛ ولما هو في الحال كذا ، ما كان من العلل في الحال ؛ والذي<sup>(٤)</sup> يريد أن يكون ، ما كان من العلل يريد أن يكون . وهذه في الأشياء التي عاينها<sup>(٥)</sup> تكون عللا بالفعل . فأما إذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعدة بالفعل، فلا يمكن أن يبرهن به ، بل يستدل عليه . ولا يوضع أمثال ذلك حدودا وسطى ، بل حدودا كبرى . وكذلك في الكائنات : مثل أنه ليس إذا كان ذات الأب موجودا وجب أن يكون الابن موجودا ؛ وليس إذا كانت النطفة موجودة ، وجب أن يكون الجنين موجودا ؛ وليس إذا كان الحائط موجودا ، وجب أن يكون السقف موجودا . بل الأمور بالعكس . فها هنا يجب أن تؤخذ — لا هي على معلولاتها — بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال : فيقال إن<sup>(٦)</sup> السقف موجود فالحائط موجود به<sup>(٦)</sup> ؛ وإن السقف قد كان، فالحائط قد كان ، وإن السقف يريد أن يكون ، فالحائط يريد أن يكون . وكذلك في الأب والابن . وبالجملة هذا يكون في القاعل والمادة، فإنهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات كثيرا ، لأنهما قد يكونان عاتين بالفعل ، وقد يكونان عاتين بالقوة . وإذا كانتا عاتين بالقوة ووضعنا في حدود وسطى ، لم يجب أن يكون المعلول حدا أكبر .

(٢-٢) س فيكون المشى ها هنا سببا .

(١-١) س مثل ما يتفق أن يكون إنسان يمشى .

(٣-٣) س من العلل ما قد كان فيما مضى . والمراد فيجب أن يؤخذ في البرهان على المعلولات الماضية العلل الماضية .

(٤) س والذي : أى وينبغي أن يؤخذ المعلول الذي يريد أن يكون الخ . (٥) س عتبا .

(٦-٦) م ساقطة .

ولك<sup>(١)</sup> في هذا موضع تعجب ، وهو أن الكون<sup>(٢)</sup> كيف يتصل إذا<sup>(٣)</sup> كان يجوز أن توجد المبادئ ولا يتصل بها الثواني ؟ ثم كيف يمكن أن تتصل ومبدأ كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن ، والآثان لا يحدّث [ ١١٧ ب ] من تألفها<sup>(٤)</sup> زمان ، ولا أيضا يمكن أن يتلو آن آنا كما تتلو وحدة واحدة ، بل بين كل آئين زمان فيه آثان بالقوة بلا نهاية ؟ فإن أريد أن يوصل الزمان بالكون ، وجب أن يكون بين كل معلول وعلة وسائط بغير نهاية ، فما كانت علل ومعلولات متوالية . فواجب من هذه الأشياء التي قبلها ها هنا قبولاً ، ونبرهن عليها في العلم الطبيعي ، ألا تكون معلولات الكون متصلة بعلاها اتصال كون بكون ، فمضى أن يقال إن اتصال الكون إنما هو من جهة أخرى ، وهو<sup>(٥)</sup> أن الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادئ الطبيعية بالثواني الطبيعية بتوسط الحركة بينهما . فإذا كان كون في آن ، اندفع بالحركة إلى كون آخر في آن آخر يصل ما بينهما زمان . وهذا<sup>(٦)</sup> سيتعلم في الحقيقة في العلوم دون المنطق<sup>(٦)</sup> .

وما يجب أن ينظر فيه<sup>(٧)</sup> إذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلّة ، فبأي علة يكون ذلك البرهان ؟ فنقول<sup>(٨)</sup> :

إنه قد يظن أنه يكون من علة مادية لأنه يكون موضوعاً للأكبر ، وهذا غير مستقيم . وذلك لأن المعلول هو النتيجة ، ثم النتيجة ليست موجودة فيه ، وذو العلة المادية موجود في مادته . وإنما يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم<sup>(٩)</sup> الموضوع . ولكنه إما أن يكون علة غائية لأن الأنواع كمالات للأجناس : فإن<sup>(١٠)</sup> طبيعة الجنس تزداد في الطبايع لأجل النوع ، وعند النوع يستكمل الوجود ، وهذا بالقياس إلى الحد الأكبر ، أو علة فاعلة لأنه مؤثر أثر في شيء وموجب شيئاً<sup>(١١)</sup> في موضوع ، وهو مبين الذات لما أوجبه ، ومثل هذا هو أشبه بالعلة الفاعلية . وهذا بالقياس إلى النتيجة .

(١) من ولكن .

(٢) المراد بالكون هنا الحدوث . وموضع العجب هو كيف يمكن أن يتصل حدوث العلة بحدوث المعلول مع افتراض وجود فاصل زمني بينهما ، وعلى افتراض أن هذا الفاصل الزمني يتألف من آثان زمنية ، مما يقتضى أن توجد العلل ولا تتصل بها المعلولات ؟

(٣) من إن . هكذا في المخطوطات ، ولكن يمكن أن توضع كلمة التوالى (جمع تال الذي هو مقابل المقدم) بدلاً ، لأن المقدمات والتوالى هي العلل والمعلولات . (٤) من تألفها . (٥) من وذلك هو .

(٦-٦) ساقط في م . وهذا ما يقوله أرسطو أيضاً . انظر ٩٥ ب ١٠٦ ولعل الإشارة هنا إلى كتاب الطبيعة لأرسطو الفصل السادس . من تقرأ علوم .

(٧) من أنه إذا . (٨) من فيظن . (٩) من الاسم .

(١٠) من فإذا . (١١) م صفة .

وكثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور<sup>(١)</sup>. مثال ذلك في العلل المادية أن الأرض ابتلت من المطر فبخرت<sup>(٢)</sup> فحدث غيم<sup>(٣)</sup> فطرت<sup>(٤)</sup> فابتلت من المطر. فإذا العلة الأولى لابتلالها<sup>(٥)</sup> من المطر هو ابتلالها من المطر. فإن قيل إن الأرض طين مبتلة من المطر<sup>(٥)</sup>، وكل طين مبتلة من المطر فإنها تبتل من المطر، كان برهاناً دائراً ومع دوره صادقاً لا بد منه، إلا أن بين حده الأوسط والأكبر وسائط ومطالب للم : لأنه يقال لم الأرض المبتلة من المطر تبتل من المطر ؟ فيجاب لأنها تبخر . ثم يسأل مرة ، ولم إذا بخرت ابتلت من المطر ؟ قيل لأنه يحدث من ذلك سحب . فيسأل : ولم عند حدوث السحاب تبتل من المطر ؟ فيجاب لأن السحاب يبرد ويتكاثف ويترس قطراً . فكل واحد من هذه الأمور علة ومعلول ، وأخذ<sup>(٦)</sup> حداً أوسط برهان ودليل معاً . ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع : فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر . فأما<sup>(٧)</sup> نوع الابتلال فواحد . وكذلك ليس البخار الذي كان عن<sup>(٨)</sup> السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب .

وعلى هذا القياس فإذا عبرت نوع المعنى كان البرهان دائراً ، وإذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائراً . والبرهان هنا ليس على النوع ، بل على شيء متعين من النوع . فإذاً ليس الذي<sup>(٩)</sup> يبين به هو بعينه الذي يبين . فليس هناك عند التحقيق دور وإن أوهم دوراً .

هذا وقد قلنا إن البرهان إما لأمر ضروري وإما لأمر أكثرية . فالأمر الضروري لا يابس من حالها أن الواجب في براهينها أن توسط العلة<sup>(١٠)</sup> الضرورية<sup>(١١)</sup> . فأما الأمر الأكثرى فالحد الأوسط في برهانه يكون علة أكثرية : مثل أن كل ذكر من الناس فقى الأكثر يفلظ ما يتخلل عنه ويكتنف<sup>(١٢)</sup> جلدة ذقنه ، وكل من يكون كذلك فإنه ينبت له على الأكثر لحية . فقد أعطى هذا البرهان علة لوجود الأمر ، ولكن أكثرية ، لأن وجود الأمر أكثرى .

(١) قارن هذا الجزء بما ورد في التحليلات الثانية ك ٢ ف ١٢ الجزء الأخير .

(٢) أى الأرض . ومعنى بخرت ارتفع بخارها كما تقول بخرت القدر . (٣) س الغيم .

(٤) تقول مطرت السماء وامطرت كما تقول نبت البقر وأنبت الأول أفصح .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م واحدة .

(٧) س وأما . (٨) م ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) س العلل . (١١) م ساقطة . (١٢) س ويتكثف .

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في الإشارة إلى أن<sup>(٢)</sup> اكتساب الحد هو بطريق التركيب

٤ نقول إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل بسبب ذكر العلل لأمر<sup>(٣)</sup> بيان مشاركة الحد والبرهان حتى نشير إلى أنه كيف يستخرج<sup>(٤)</sup> منه الحد . وقد حققنا أنه لا برهان على الحد بوجه . ولا القسمة تكسب<sup>(٥)</sup> الحد . فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد .

نقول إنا نعتمد إلى الذوات والأمور التي لا تنقسم<sup>(٦)</sup> من جملة المحدود— سواء كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا — فנأخذ الأمور الذاتية المحمولة عايتها ، التي هي أعم منها وليس تخرج من جنسها الأول<sup>(٧)</sup> ، مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف<sup>(٨)</sup> وسائر ذلك ؛ أو الجنس الأقرب مثلا<sup>(٩)</sup> جنس يكون كالعدد للفرد . فنأخذ من جميع ذلك<sup>(١٠)</sup> ما هو داخل في ماهيتها ونجمعها جمعا حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس ، وإن كان كل واحد أكبر منه في العموم ، ومساو أيضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست مضمنة فيه .

فإن أردنا أن نحد النوع ولا نتجاوز منه إلى تحديد الجنس ، أخذنا كل محمول مقوم لمماهيته ضروري مقول على الكل ، وأولى معا . وإن أردنا أن نتجاوز به إلى تحديد الجنس ، لم تقتصر على المحمولات الكلية الأولية ، بل أخذنا جميع ذلك وأخذنا ما هو أولى له<sup>(١١)</sup> وما ليس أوليا له .

(١) م ك ب ساقطة . (٢) م ساقطة .

(٣) م س لا من . (٤) م يلزم م ك ب يلوح . (٥) م تكتسب .

(٦) يريد بها الأفراد .

(٧) أي الصفات الكلية المحمولة على الشيء المعروف وعلى غيره ، بشرط ألا تكون أهم من الجنس الأول للعرف — وهو الجنس الأعلى — أو من جنسه الأقرب كما سيبيح فيما بعد . والضمير في قوله المحمولة عليها ، وقوله ليس تخرج عن جنسها عائد على الذوات .

(٨) م ك ب والكيف . (٩) م + للفرد .

(١٠) م هذا . (١١) م به



فإذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس . فإنا إذا أسقطنا من حد النوع ما هو أخص المحمولات به ، بقى <sup>(١)</sup> حد الجنس . مثاله : إذا أردنا أن نحد الثلاثية فلا نأخذ "الموجود" <sup>(٢)</sup> لأنه خارج عن جنسها — وهو العدد — بل نأخذ ما يلائم جنسها . فإن كنا نريد أن نحدد وحدها ، أخذنا في الحد كل ما هو أولى من الذاتيات . وقد علمت أن الأولية لا توجب الخصوص : فإن الجنس والفصل أولى للنوع <sup>(٣)</sup> : فنأخذ "العدد" لأن <sup>(٤)</sup> الثلاثية عدد ، ونأخذ "الفرد" لأن الثلاثية فرد ، ونأخذ "الأول" <sup>(٥)</sup> . و"الأول" له معنيان فنأخذه بالمعنيين جميعا : أحدهما أن يكون العدد غير مركب من عددين ألبتة ، والآخر أن يكون العدد لا يعده عدد <sup>(٦)</sup> . فخمسة "أول" من جهة أنه لا يعده عدد ، وليس "أولا" من جهة أنه لم يتركب من عددين : وذلك لأنه مركب من ثلاثة واثنين <sup>(٧)</sup> . وأما الثلاثة "أول" من الجهتين جميعا <sup>(٨)</sup> . فالعدد محمول أول عليه <sup>(٩)</sup> وعلى غيره ، و"الفرد" محمول أول عليه وعلى خمسة وسبعة . و"الأول" محمول عليه وعلى غيره وهو الاثنان . ولا يوجد محمول مقوم لمساويته "أول" يحمل عليه إلا هذه . فتكون جملة مساوية للثلاثة من الوجهين جميعا : أعنى في المعاكسة وفي المساوية معا .

ويجب ألا يناقش في الأمثلة ، ولا يقال لنا إن الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الأعراض اللازمة لأنواع العدد ، الذاتية لها ، فإن المناقشة في الأمثلة لا فائدة فيها .

(١) م قد بقى .

(٢) أى جنس الموجود الذى هو أعم الأجناس كلها . (٣) م النوع بدون اللام .

(٤) م فإن .

(٥) الموضوع الذى يذكره أرسطو ويتكلم عن صفاته هو الثلاث Triad فاستعمال كلمة الثلاثية له خطأ . وصفات الثلاث هي أنه عدد وأنه فرد (مقابل زوج) وأنه أول Prime بالمعنيين اللذين ذكرهما .

(٦) أى لا ينقسم بعدد كاتنقسم العشرة بالاثنتين .

(٧) أى أن خمسة عدد "أول" بالمعنى الأول فقط ، لا من جهة عدم التركيب .

(٨) لا يقال إن الثلاثة ليست أول لأنها مركبة من اثنين وواحد ، فإنهم لا يتبرون الواحد عددا .

(٩) أى على الثالث الذى سماه الثلاثية .

ونعود من رأس فنقول إن مساواة هذا القول<sup>(١)</sup> للتلائية أمر ظاهر : إذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شيء غير التلائية مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه ، وهو آخر ما ينقسم المحمول عليها<sup>(٢)</sup> ، فيتأدى إلى جوهره .

ثم يجب أن يفهم من الجنس ما هنا أمران : هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء ، والموضوع المأخوذ في ماهيته معا . فإذا أريد أن يحد الجنس الذي هو المحمول ، فيجب أن يلتقط من صفات الجزئيات النوعية ، لا ما هو أولية<sup>(٣)</sup> له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس ، فإن الفصل أخص من الجنس ، والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه ، بل إنما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا . وهذا مثل أن نكون قد حددنا الإنسان فتأخذ<sup>(٤)</sup> في حده الحيوان الناطق . فإن من هذه السبيل لا يصار إلى تحديد الجنس : لأنك إذا حذفته الخواص لحد نوع نوع ، بقي اسم الجنس : مثلا إذا حذفته الناطق من هذا الحد ، وغير الناطق من حد ما ليس بإنسان من الحيوان ، بقي الحيوان . فحينئذ يكون الباقي اسم الجنس ، واسم الجنس ليس يحد له . فيجب أن تطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه داخلة في ماهيته ، كانت أولية أو غير أولية له . فحينئذ يخرج لك حد النوع<sup>(٥)</sup> وحد جنسه معا بسهولة<sup>(٦)</sup> . وأما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الأول أن يؤخذ<sup>(٧)</sup> الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحني وخط الزاوية ، مثلا القائمة . فإن اتصال كل خط بخط إما على الاستقامة وإما على الانحناء والاستدارة وإما على زاوية . فيكون الخط المستقيم يوجد<sup>(٨)</sup> له أنه طول بلا عرض ، والنقط التي تفرض فيه تقع بين تقطعي طرفيه على محاذاتها كلها إياهما . والقوس طول بلا عرض، ويمكن أن توجد<sup>(٩)</sup> فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج إليها منه تكون متساوية . والمتحدب على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها<sup>(١٠)</sup> جزآه ، فإذا حذف خاصة كل واحدة من هذه بقي ما بقي<sup>(١١)</sup> مشتركا وكان حدا للجنس — وهو أنه طول بلا عرض<sup>(١٢)</sup> .

(١) أي هذا التعريف أو الحد : أي أن الثالث ( التلائية ) = العدد الفرد الأول .

(٢) س إليه عليها . وإلها ، فليها عائد على التلائية ، والمعنى وهذا في نهاية التحليل هو مجموع الصفات التي ينقسم إليها التعريف المحمول على التلائية .

(٣) كان الأول أن يقول ما هو أولي ، أو ما هي أولية . (٤) س ب فأخذنا ، وأخذنا .

(٥) ب للنوع . (٦) س بالسهولة . فإن أنا لو طبقا الثانية ٩٦ ب ، ١٥ — ٢٠ (٧) س يؤخذ .

(٨) س عليه . (٩) س بقي . (١٠) م ب + ثم قيل عرض .

ثم قيل فارجع<sup>(١)</sup> إلى المقولة التي تقال عليه وانظر في لوازمه الخاصة<sup>(٢)</sup> بتلك المقولة أولا ، فإن لوازم المركبات تستنبط [ ١١٨ ] من لوازم البسائط . فاما بعض المفسرين فيقول إن معناه إن كان الشئ كالخط قلت كم طول بلا عرض ، وإن كان كيفا كاللون قلت كيف يخرق<sup>(٣)</sup> المشف بما هو مشف بالفعل . وكذلك ثم إن المترجم يقول : إن معنى هذا أنك تقول في لغة العرب طول ما<sup>(٤)</sup> بلا عرض ، وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار إلا في الجوهر . وأما في الأشياء الأخرى فيستعملون بدل لفظة "ما" اسم المقولة العالية . فإذا أرادوا أن يقولوا<sup>(٥)</sup> سطح ما ، قالوا كم سطح ، أو لون ما قالوا كيف لون . وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لأنهم أرباب تلك اللغة . وإن كان لقاتل أن يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد أن بان أنه طول بلا عرض ، إلى أن يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج أن يراجع الجنس ؟ . ومع ذلك فما الحاجة إلى ذكر اللوازم واستنباطها من البسائط للركب إن كان الغرض ما يقوله ذلك القائل ؟ . بل عسى أن يكون معنى<sup>(٦)</sup> كلام المعلم الأول هو أنه يجب أن تؤخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الأعلى إلى المحدود ، وترتب<sup>(٧)</sup> حتى يمكن أن تحذف خواص الأنواع القسيمة<sup>(٨)</sup> فيه ، فيبقى حد جنس ، ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه<sup>(٩)</sup> تحت جنس فوقهما ، ويحذف غير<sup>(١٠)</sup> المشترك بينهما ويؤخذ ما يبقى حدا لما فوقه . وكذلك حتى<sup>(١١)</sup> ينتهي إلى أعلى الأجناس الذي ليس له بالحقيقة حد . ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالتقابل ، أو بالفصول العالية التي للأجناس العالية ، فإنه سيشير إلى هذا المعنى بعد ، ويذكر أن للقسمه معونة في هذا الباب . ويمكن أن يكون غنى باللوازم العوارض<sup>(١٢)</sup> الذاتية ، وأشار بهذا<sup>(١٣)</sup> إلى أن الحد كيف يتوصل به إلى البرهان ، وأن ذلك بأن يطلب لوازم أجزائه حتى الأجناس العالية . ويجب إذا أريد تركيب المحدود من الأنواع إلى الأجناس أن يؤخذ من المحمولات المقومة للشئ ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له ، وإن كان ملازما . فإن وجد شئ يتضمن أشياء منها ، حذف أو عزل إلى وقت الحاجة إليه . مثاله إذا أخذ الانسان أو الفرس على أنه

- 
- |                                 |                  |
|---------------------------------|------------------|
| (١) م س وارجع .                 | (٢) م ب خلاصة .  |
| (٣) م س يخرق .                  | (٤) م ما ساقطه . |
| (٦) م س من .                    | (٧) م س وترتب .  |
| (٨) أى التى ينقسم إليها الجنس . | (٩) م س يقاسمه . |
| (١١) م س ساقطة .                | (١٢) م س ساقطة . |
| (١٣) م س بها .                  | (١٠) م س ساقطة . |
| (١١) م س ساقطة .                | (١٣) م س بها .   |
| (١٢) م س ساقطة .                | (٢١) م س ساقطة . |

أول نوع ، ابتدئ منه تركيب الحد<sup>(١)</sup> ، وأخذ له الناطق أو الصهال<sup>(٢)</sup> والحساس والمتحرك بالإرادة والحيوان والمتغذى والنأى والمولد وذو النفس والطويل والعريض<sup>(٣)</sup> والعميق والجسم والجلوه . فيحذف من جملة هذه ”الحيوان“ أولا لأن الحساس والمتحرك بالإرادة مضمندان في الحيوان . وكذلك جميع تلك العالية<sup>(٤)</sup> مضمن فيه . ويحذف الجسم أيضا لأن الطويل والعريض والعميق مضمن فيه . ثم يجمع على الترتيب فتقول : إن الإنسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالإرادة ناطق<sup>(٥)</sup> . وتأخذ في حد الفرس ”الصهال“ بدل ”الناطق“ ، فتجد الناطق والصاهل خاصين بالنوعين<sup>(٦)</sup> ، وما وراء ذلك مشتركا<sup>(٧)</sup> ، فتطلب اسما مفردا لجملة المشترك . فإن وجد — كما يوجد الحيوان هاهنا — فقد كفى أن يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع : فيقال إن الإنسان حيوان ناطق ، والفرس حيوان صاهل . وإن لم يوجد للجملة المشتركة<sup>(٨)</sup> اسم طلب لما هو أعلى من ذلك وأعم . فليؤخذ مثلا للجلوه الطويل والعريض العميق اسم — وهو ”الجسم“ . فليؤخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق : فقد تم حد الإنسان . وعلى هذا القياس للفرس .

فإن أريد أن ينتقل إلى حد الجنس فيجب أن تترك الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك المشترك لأنواع مفصلا ، فهو حد الجنس . وعلى ذلك الوجه يجب أن تطلب حدود الأجناس الأخرى القسمة للجنس المحدود ، فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ، ويطلب المشترك ويضم ذلك الاسم إلى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس . وكذلك إلى أعلى الأجناس .

وإنما طلبنا ذلك القانون الموجب لإسقاط المتضمنات لغيرها ، وحفظها مع ذلك إلى وقت آخر ، لأننا إن أخذنا مثل الحيوان وضممنا إليه فصل الإنسان وفصل الفرس ، وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ، ثم حذفنا الفصلين ، لم يمكننا أن نحد الحيوان بما بقي لأنه لم يبق إلا اسم الحيوان فقط . وأيضا إن أخذنا الحيوان والحساس معا فقد أخذنا الحساس في الحد مرتين : مرة

(١) من ابتدئ منه تركيب الحدود ابتدئ منه تركيب الحد . (٢) من الصهال بالسين . (٣) من والعرض . (٤) أى الأجناس العالية . (٥) من ناطقة . (٦) م ك ب ساطقة . (٧) م ك ب مشترك . (٨) من المشترك فيها .

مصرحاً ومرة مضمرًا . فلهذا حذفنا الحيوان من جملة المحمولات . وأيضاً<sup>(١)</sup> إذا لم نطلب ما هو مثل لفظ الحيوان أو مثل لفظ ا. سم مرة أخرى بعد حذفه ولم نعهده ، بل سردنا جميع المحمولات سرداً ، كما قد أطلنا الحد ، والحد قد يطلب فيه الإيجاز .

فقد بان الغرض في الحاجة إلى أخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لغيره<sup>(٢)</sup> منها وعزله ، وفي رده مرة أخرى . فإذا فعلت هذا فقد تركب<sup>(٣)</sup> الحد .

ولا يجب أن يظن بالمعلم الأول أنه يقتصر في اكتساب الحد على طريق أخذ من أسفل ، لا قط<sup>(٤)</sup> لما يتفق من الأوصاف كيف كان ، كأنه لا يرى إلا طريقة تركيب فقط . بل يضيف إلى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الأولية والأولية للأولية . وذلك أيضاً مما يفتقر فيه إلى القسمة أحياناً ومراعاة التركيب<sup>(٥)</sup> . وليس لغير ما فعله ، على الوجه الذي فعله ، وجه .

---

(١) من ساقطة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة لعدة (أى عدد) منها هي قراءة مقبولة ولكن ريجت أنها تحريف لكلمة لغيره .

(٣) م ب تركت بالها . (٤) م قط ، ولكن المراد لا قط أى أخذ .

(٥) من الترهيب .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك

نقول<sup>(٢)</sup> إن القسمة وإن كانت<sup>(٣)</sup> لا تقيس على الحد<sup>(٤)</sup> فهي نافعة في الحد : وذلك لأن القسمة وإن كانت إنما تؤخذ منها أجزاء الحد اقتضابا لا لزوما ، فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلاثة : أحدها أن القسمة تدل على ما هو أعم وما هو أخص ، ويستنبط من هذا كيفية ترتيب أجزاء الحد فيجعل<sup>(٥)</sup> الأعم أولا والأخص ثانيا . فيقال مثلا في تحديد الإنسان حيوان ذو رجلين إنس<sup>(٦)</sup> ، لا ذو رجلين حيوان إنس<sup>(٧)</sup> ، فإن بين الأمرين فرقا ، لأن قولك ذو رجلين حيوان إنس إذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان . فإذا قيل فيه الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب .

وأما إذا قيل حيوان أولا ولم يقل بعد ذو الرجلين ، لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال بها المضمّنات ،<sup>(٨)</sup> فإذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن خلا<sup>(٩)</sup> .

والثاني أن القسمة تدل على أن تقرر<sup>(٩)</sup> كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته ، فيجوز ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شيء في الوسط . فإذا أريد أن يركب الحد من الأنواع إلى الأجناس لم يُطَقَر من نوع إلى جنس أبعد ، بل الجنس الذي يليه .

(١) م ك ب ساقطة . (٢) س ر قول .

(٣) م ك ب كان .

(٤) مراده لا يستدل بها على الحد . أما أن القسمة ليست طريقة من طرق البرهان على الحد فقد طالع أرسطو في التعليلات الأولى ، الفصل ٣١ حيث أوضح أن *Diaipesis* ليست استدلالا .

(٥) س فيحصل .

(٦) م تقرأ ليس بالياء م ك ب تقرأ لا ذو رجلين حيوان حيوان إنس .

(٧) ن المضمّنات . (٨) س خلل باعتبار كان تامة . (٩) س تقرير .

والثالث أنها إذا وفّت<sup>(١)</sup> على الواجب كانت تشمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيء من الدخالات في ماهية الشيء إلا وقد ضمن<sup>(٢)</sup> فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً، وأعطيناها بتمامها ولو عرضاً. فإنه يمكن أن يقسم الجنس بقسمين ليس أحدهما تحت الآخر مثل الجسم ذى النفس: إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك بالإرادة مرة، وإلى الحساس وغير الحساس مرة. فيجب أن يراعى هذا في القسمة عرضاً كما روعى طولاً لئلا يفوت فصل من فصول ما<sup>(٣)</sup> ينقسم إلى فصول ذاتية متداخلة أو متوافية. والمتداخلة مثل المائت وغير المائت، والناطق وغير الناطق. والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس، والمتحرك بالإرادة وغير المتحرك بها.

والقانون في مراعاة الوجه الثانى والثالث حتى يحصل منه منفعة، أن<sup>(٤)</sup> تكون القسمة بالذاتيات المقومات للأشياء، وأن تكون القسمة قسمة أولية للجنس؛ وهو في<sup>(٥)</sup> القسمة التى للجنس من طريق ما هو جنس. مثلاً إنما يجب أن يقسم الحيوان أولاً إلى الطائر والسابع والزاحف والماشي، ثم يقسم الماشي إلى ذى رجلين<sup>(٦)</sup> وكثير الأرجل، والطائر إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح. فإن أخل بهذا وقسم الحيوان أولاً إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح، فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر. وكذلك إن قسم الحيوان إلى كثير الأرجل وذى الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان، بل من جهة ما هو ماش.

فيجب أن ينظر أولاً أن الجنس هل يحتاج إلى أن تصير له طبيعته زائدة على طبيعته الجنسية [ ١١٨ ب ] حتى يقبل هذه القسمة؟ أولاً يحتاج، بل وهذه<sup>(٧)</sup> القسمة له أولاً، فتقدم القسمة التى تكون أولاً وتؤخر القسمة التى ليست أولاً. فإذا قسمت قسمة أولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة أولية أخرى، وكذلك إلى أن تنتهى إلى ما لا ينقسم إلا بالعدد، ثم تقتضب أطراف القسمة محمولات للنوع وتضيفها للتركيب. فإذا قسمت شيئاً مرة قسمة أولية فيجب أن تجتهد جهداً وتظهر هل يوجد له قسمة أخرى أولية غير هذه القسمة: فإن<sup>(٨)</sup> وجدت قسمت أيضاً حتى تستوفى القسمة<sup>(٨)</sup> طولاً وعرضاً فتستوفى جميع المحمولات. ويجب أن تكون الفصول المقسمة<sup>(٩)</sup> ذاتية. وقد بينا كيفية ذلك في الفن الأول.

(١) سوفيت . (٢) م تضمن . (٣) م ساقطة .

(٤) س وهو أن الخ . (٥) في ساقطه في س . (٦) س الرجلين .

(٧) س إلى هذه بدلاً من بل وهذه .

(٨) ساقط في م . (٩) م المقسمة وهو خطأ .

ثم قيل في التعليم الأول : لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا الحد <sup>(١)</sup> في تحديده إلى أن يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم <sup>(٢)</sup> إذ قال : إذا قسم المقسم قسمة تامة وجب أن يضع الأنواع الأخيرة كلها بالفعل . وإذا حد المحدد حدا تاما وجب أن يذكر <sup>(٣)</sup> كل فصل للمحدود مع كل واحد من الأشياء بالفعل . وإذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل إلى الحد . وإن ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه ؛ وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وإن وافق في النوع ، كسقراط <sup>(٤)</sup> لأفلاطون بل سقراط للإنسان <sup>(٥)</sup> . والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ، ويحتاج كل إلى فصل عن كل . ويشبه <sup>(٥)</sup> أيضا أن تكون المخالفات النوعية عنده كذلك ؛ وكذلك الصنفية ، فيحتاج أن يعرف فرق الشيء عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع ، وأن تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها <sup>(٦)</sup> .

فاجيب بأن هذا باطل :

أما أولا فلا أنه ليس كل مباينة توجب أن يكون الشيء مخالفا لآخر بالذات والحد : فإن الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد . والأشياء المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات . ولا يبالى حينئذ يحد النوع بذلك <sup>(٧)</sup> الاختلاف في العرض . ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحد .

وأما ثانيا فإنا إذا أخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ، ونظرنا المحدود أنه في أي الطرفين يقع منهما ، فوقع مثلا في الناطق ، فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الأنواع التي تحت غير الناطق في أنها غير ناطقة . ولا نحتاج أن نفصله عن الثور وحده والفرس

(١) س المحدود وهو خطأ .

(٢) النص الأسفل أدق وهو أن التعديد والتقسيم (أي كليهما) لا يستلزمان معرفة الوجود بأمره . انظر ٩٧

(٣) أن يكون قد ذكر .

(٤-٥) نسخ النسخ هذه الجملة خطأ فقال " كسقراط الأفلاطون بل بقرات للإنسان " والمراد كخالف سقراط لأفلاطون وأن واقفه في النوع .

(٥) س وسبه : م نسبه .

(٦) إلى هنا ينتهي اعتراض من يظن أن القسمة والحد يقتضيان العلم بكل شيء .

(٧) س وبذلك . والمراد ولا يبالى عند حد النوع بالاختلاف في العرض .



وحده والكلب وحده . ولا يكون إيقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة : فإنه ليس <sup>(١)</sup> يمكن أن يقع بينهما متوسط لأنه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان ، وليس يمكن أن يقع ما هو إنسان وناطق تحت غير الناطق . فوقعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة . فإذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم نحتاج أن نطلب فصلا له عن كل واحد من الأنواع .

ويجب أن يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد أغراض ثلاثة :

أحدها أن يتحرى أن تكون القسمة داخلية في الماهية — أعنى أن تكون بفصول ذاتية للأشياء . ويحوز <sup>(٢)</sup> أن يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب الحجج الجدلية <sup>(٣)</sup> حيث نذكر مواضع هل الشيء جنس أو فصل أو ليس ، ويؤخذ <sup>(٤)</sup> من ذلك ما كان ليس مبينا على المشهورات الساذجة . ويستعان أيضا بالمواضع التي تدل على أن الشيء عرض غير مقوم لماهية الشيء ليتحرز عن أن تكون القسمة بفصول عرضية .

والغرض الثاني أن يستفاد من القسمة الترتيب : فما هو في ترتيب القسمة أول ، فيجعل <sup>(٥)</sup> في ترتيب الحد أولا : فيجعل الأعم أولا والأخص ثانيا . فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالمادة وأخر ما هو أشبه بالغاية . وإن <sup>(٦)</sup> لم يختلفا في هذا فلك أن تقدم أيهما شئت وتؤخر أيهما شئت .

والثالث أن لا تزال تقسم حتى تبلغ الشيء المحدود إن كان نوعا متوسطا ، أو تنتهي إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي <sup>(٧)</sup> ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة .

ثم قيل إنك <sup>(٨)</sup> إذا أحضرت بالقسمة أو بأى وجه كان ، جميع المحمولات الداخلة في ما هو ، فَيَزِيدُ المشتركات منها المتشابهة في أنواع كثيرة ، وميز الخواص بنوع نوع <sup>(٩)</sup> لتحد الجنس ،

(١) ليس ساقطة من م ٦ ب .

(٢) س ويجب .

(٣) عالج أرسطو هذا الموضوع في كتاب الجدول (طوبيقا) في الجزئين الثاني والرابع .

(٤) س ويوجد . (٥) نجمله . (٦) س فإن .

(٧) بالذاتيات التي ساقطة من م . (٨) س إذا إذا . (٩) م ساقطة .

فرتبه <sup>(١)</sup> أولاً ثم أردفه بالفصول . فإن وقع في يدك شئ مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحدم الكثيرين من جهة ذلك ، فركبت الحدم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شئ من المعنى مشتركا ، فاعلم أن الاسم مشترك وأن <sup>(٢)</sup> تلك الأشياء ليست متجانسة . مثال ذلك إذا أردت أن تحدد كبر النفس ففعلت ما يجب أن تفعل في التركيب بأن قصدت الموصوفين من الأشخاص بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس ، فوجدت ألقبيادس الملك وأخيلوس الشجاع وآيس <sup>(٣)</sup> ، كل منهم يسمى كبير النفس ، ووجدت أيضا لوسندرس <sup>(٤)</sup> الصالح وسقراط الفيلسوف بوصفان بكبر النفس ، فطلبت الأمر الموجود لواحد واحد منهم . ففي الطبقة الأولى تجد واحدا قتل نفسه أنفة من احتمال الضيم ، والآخرا تنقذ <sup>(٥)</sup> حقدا لوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه ، والآخر قاتل شديدا <sup>(٦)</sup> لطلب النار من وقوع الضيم . وفي الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه حير عظيم فلم يعبأ به بسبب أنه كان من البخت ، والآخر ورد عليه بلاء عظيم فلم يعبأ به لأن وروده عليه كن بسبب البخت <sup>(٧)</sup> . فإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الأولى وجدتهم قد <sup>(٨)</sup> يبق لهم شئ مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم . وإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقی لهم شئ مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت . فإذا كن كبر النفس يقال على تلك الفرقة بمحد واحد ، وعلى هذه الفرقة بمحد واحد ، وذلك الحد هو ما يبقی في كل فرقة بعد حذف العوارض غير الذاتية لكبر النفس التي تخص . وأما إذا عمدت إلى الفرقة الأولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة ، لم يبق شئ <sup>(٩)</sup> مشترك . فقد علمت أن كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين ولا معنى واحدا ، بل اسما فقط . ولم <sup>(١٠)</sup> يمكنك في مثل هذه أن تمنع في التركيب ، بل

(١) م ك ب قرتبه . (٢) م فإن .

(٣) م وانس ، س وليس ، والمراد آيس Ajax . (٤) س سيدرس .

(٥) م أعقد . (٦) الكلثان غير مقولتين في المخطوطات .

(٧) ورد هذا المثال في التحليلات الثانية — الفصل ١٣ هكذا ” لو اعتبرنا القياس Alcibiades أو أخيلس Achilles وأجاكس Ajax من المتكبرين لحق علينا أن نبحث عن الصفة التي يشتركون فيها فنجد أنها صفة عدم احتمال الضيم . هذه الصفة هي التي دفعت القياس إلى الحرب وأخيلس إلى الانتقام وأجاكس إلى الانتحار . فإذا نظرنا إلى أمثلة أخرى وجدنا لسندر Lysander وسقراط Socrates وهذان يشتركان في عدم المبالاة بالخط غير ذمير . من تقرأ بسبب كان من البخت .

(٨) س وقد .

(٩) م شيئا . (١٠) من ولا .

ينقطع بك العمل وتجدد الاستخفاف بالبعث، والامتعاض للضم، ليسا نوعين لكبر النفس. فليس كبر النفس كلياً لهما. وإنما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكل واحد لا للتفريق الجزئية. فإن الطبيب يعدّ الصحة من حيث هي صحة كلية، لا من حيث هي صحة صحة، ويرهن على شفاء العين، لا شفاء هذه العين وتلك العين، بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية.

واعلم أنا إذا ابتدأنا في التحديد من الكليات لم نأمن أصعب شيء تقع فيه وأجره أينا إلى الغلط، وهو اشتراك الاسم<sup>(١)</sup> الخفى. فإذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وتصدنا من طريق المعنى إلى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس، أمنا الوقوع في اشتراك الاسم لأن تضليل اشتراك الاسم في الكليات أكبر<sup>(٢)</sup>. وكما أن الغرض المقدم في القياس والمصادر عليه للقياس هو أن يكون مظهراً للتصديق الخفى، فكذلك يجب أن يكون الغرض المقدم في الحد والمصادر عليه للحد هو أن يكون مظهراً لتصور الخفى وأن يكون في غاية الوضوح. وهذا الوضوح قد يستره الاسم المشترك. وقل ما يقع هذا الخلل إذا أخذت من الجزئيات الوحيدة<sup>(٣)</sup>: فإنه إذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل، فإن أتى من جانب الشبه أمكن أن يغلط ويظن أنه معنى واحد، وخصوصاً إذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية، وهما من باب الكيفية. وأما إذا أتى من جانب الشكل واللون فنظر<sup>(٤)</sup> أى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلاً<sup>(٥)</sup> يساوى زواياه زوايا شكل آخر<sup>(٥)</sup> وتناسب أضلاعهما على التناظر، ثم نظر أى لون شبيه بلون<sup>(٦)</sup> فكان ذلك لوناً يشارك اللون الآخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منها واحداً. وإذا حذفت<sup>(٦)</sup> الخاصيتين من الشبهين لم يبق شيء مشترك، فأمن وقوع الغلط من اتفاق الاسم. وكذلك حال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية<sup>(٧)</sup>.

فبين أن الابتداء في التحديد من الأنواع ثم تركيبها بعضها إلى بعض لظهور حد الجنس أفضل وأقرب إلى الاحتياط.

(١) يريد الاشتراك الخفى في الاسم كأن يطلق اسم الشبه بالاشتراك اللفظي على الشبه في الألوان والشبه في الأشكال كما سيأتي بيانه.

(٢) س أكثر. (٣) أى المفردة، ولو قال الآحاد لكان أدق. (٤) س فينظر.

(٥-٥) م، ب شكلاً يساوى زوايا شكل آخر. (٦) م حذفت الخاصتين، س حذفت الخاصتان.

(٧) أى وكذلك الحال في كلمة الحاد فإنها يقال بالاشتراك اللفظي إذا أطلقت على الحاد من الأصوات والحاد من الأشكال (مثل الزاوية الحادة).

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتام الكلام في توسيط العلل المنعكسة  
وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

قال: ليس يجب أن يقتصر على استنباط الأمور التي توجد في الممدود والمقاييس من القسمة  
التي للكل إلى الجزئي [١١٩] بل ومن التشريح<sup>(٢)</sup> الذي للكل إلى الأجزاء : مثل تشريح الحيوان  
والنبات إلى أجزائه الأولى كالأعضاء الآلية، ثم الثانية كالأعضاء البسيطة، ثم الثالثة كالأخلاط<sup>(٣)</sup>  
وكذلك إلى آخر الأجزاء . وليس ينبغي أن يقتصر على ذلك فقط ، بل أن يتأمل إذا كثرت الأجزاء  
والجزئيات أنه ما الذي يلزم كل واحد ، أو كل عدة من المحولات والعوارض ، وأيضا أي  
الأجزاء تلزم أي الجزئيات .

واعلم أنا كما استنبطنا من القسمة أن الحيوان تحت الجسم<sup>(٤)</sup> وتحت ذى النفس، وكذلك استنبطنا  
من التشريح أن الحيوان مركب من جوهر مستمرسك ومن جوهر سيال . وكذلك استنبطنا لوازم  
الجزئيات من الأجزاء مثل أن كل حيوان أصل<sup>(٥)</sup> بيض ، وأن كل حيوان طائر متفصل الجناح  
بيض ، ومتصل الجناح<sup>(٦)</sup> لا يبيض ، وأن كل حيوان ذى قرن فلا أستان على فكه الأعلى .  
وعلمنا أن ذلك لأن المادة تذهب في قرنه ، وكل حيوان ذى قرن فله كرش لأنه لا يجيد المضغ ،  
فيجب أن يكون لغذائه قبل وصوله إلى جوفه الباطن هضم ما ، وكل سمكة فلا رئة لها .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) كلمة التشريح تعطي المعنى الحرفي لكلمة ἀνατομή التي يستعملها أرسطو . يقول ناشر التعليقات الثانية  
في جموعة أكسفورد : ويظهر أن المراد بها تحليل موضوع من الموضوعات بقصد استنباط خواصه — ويكون ذلك  
تمهيدا لعملية القسمة التي توضح الصفة الحقيقية للجنس ، وهي الصفة التي من أجلها تحمل الخواص المذكورة على الموضوع .  
ويعتبر Bonitz الكلمة مرادة لكلمة القسمة διαίρεσις . والمراد بعبارة ابن سينا : يجب ألا يقتصر في استنباط عناصر  
الحدود والأقسام على تحليل الكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يستعان أيضا بتحليل الكل إلى أجزائه .

(٣) م كالأعضاء . (٤) م الحساس . (٥) أي لا أذن له وهو ذو الصماخ .

(٦) وهو الوطواط .

وأمثال هذه المستنبطات وعملها نافعة في إعطاء اللم ، وإن لم يكن كل ما ذكرناه إعطاء علة ، فإنه <sup>(١)</sup> إذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا أن الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ، ولكن لا لأنه ذو رجل : إذ قد لا يوجد لذى رجل آخر ، ولكن <sup>(٢)</sup> لأنه ذو قرن - إذ كل ذى قرن مثل الثور والأروى والماعز فله كرش ، فإذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش ؟ فقلنا لأنه <sup>(٣)</sup> له قرن ، أو إن قيل لنا لم ليس له كرش ؟ فقلنا لأنه ليس له قرن ، كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم ، وإن لم يكن فيه <sup>(٤)</sup> إعطاء العلة القريبة . ولكن يجب أن يتأمل أن أى معنى يلزم أى معنى <sup>(٥)</sup> بالذات حتى لا يجعله لازما هو أخص منه أو أعم منه . وربما كان المعنى المشترك مأخوذا من طريق التناسب <sup>(٦)</sup> مثل أن الحرف <sup>(٧)</sup> للسحفاة كالشوك للسك والعظم للإنسان .

وقد تتحد <sup>(٨)</sup> مسائل كثيرة مسألة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة ، وذلك لكون الحد الأوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة وانزراقه <sup>(٩)</sup> إلى الزرقة وانجذاب الجلد في المحجمة ، فإن جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء . وعند فلاتون <sup>(١٠)</sup> جذب المغناطيس والكهرباء والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء فينبه <sup>(١١)</sup> انتقال ما هو فيه . أو <sup>(١٢)</sup> كون الحد الأوسط واحدا في الجنس مثل الصدى وقوس قزح ، فإن المتوسط فيهما واحد بالجنس - وهو أنه انعكاس محسوس <sup>(١٣)</sup> . لكن ذلك انعكاس صوت ، وهذا انعكاس لون .

وقد تختلف مسائل مشتركة في <sup>(١٤)</sup> سبب واحد فلا تكون بالحقيقة مسألة <sup>(١٥)</sup> واحدة لأن نسبتها إلى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة ، بل هي لهذا أقرب ، ولذلك أبعد <sup>(١٥)</sup> . ولكن في الجملة تكون

(١) م قل : م فانا . (٢) م ولكنه .

(٣) م لأن . (٤) م في . (٥) يلزم أى معنى ساقط في ب .

(٦) الكلمة التي يستعملها أرسطو هي التمثيل Analogy .

(٧) هكذا في م ، ب أما م فذكر الحرف . ولعله يقصد بحرف السحفاة ظهرها إذ الحرف من كل شيء طرفه وحده . ويلاحظ أنه وردت كلمة « صدقة » في الترجمة العربية لهذا الجزء ( انظر نشرة بدوى ٤٥٣ ) فليس ينبغي أن تكون هي الأصل وأن النسخ حروفها .

(٨) م بدون قط . م تتحد . (٩) م انزراقها من . (١٠) م أفلاطون .

(١١) م فينبهها .

(١٢) هذا سبب آخر في وحدة المسائل من أجل وحدة طلبها وليست له صلة بكلامه عن أفلاطون .

(١٣) م لمحسوس . (١٤-١٥) ساقط في م .

(١٥) الظاهر أنه يقصد بل بعض هذه المسائل أقرب إلى الوسط ( العلة ) وبعضها أبعد .

الأوساط مرتبة<sup>(١)</sup> بعضها تحت بعض ، مثلا إذا سئل ف قيل لم صار النيل عند المحاق أشد سيلا ؟ فيقال<sup>(٢)</sup> لأن الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء<sup>(٣)</sup> . فقد تمت مسألة . ثم تسأل مسألة أخرى : ولم صار الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء ؟ فيقال لأن القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فيعدم التسخن<sup>(٤)</sup> الكائن منه . ولو سئل لم يكون هذا أيضا ؟ كان الجواب لأن الشمس — وهو الذي يفيد الضوء — صارت محاذية لجانبه الأعلى الذي لا يلينا<sup>(٥)</sup> .

فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع<sup>(٦)</sup> ، إلا أنها مختلفة في القرب والبعد ، فليست مسألة واحدة .

قيل : ويمكن أن يسأل سائل فيقول : إذا كان من الحدود الوسطى التي توضع عللا للكبريات ما يساويها مثل توسط الأرض بين القمر والشمس لكسوف القمر ، ومثل كون الورق<sup>(٧)</sup> عريضا لانتثاره ، فإنه سبب مساو للانتثار وإن كان بعيدا ، والقريب هو سرعة انقشاش<sup>(٨)</sup> الرطوبة المسككة ، وهو أيضا مساو ، فيمكن أن يبين العلة بالمعلول أيضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا . فإنه<sup>(٩)</sup> إن شئنا قلنا إن القمر انكسف فقد توسطت الأرض بينه وبين الشمس ، وإن شئنا قلنا إن القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فقد انكسف . وأيضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها ، وهذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق . وهذا دور ظاهر . فيقال في جوابه إن هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا .

أما أن البيان ليس فيهما دورا فذلك أنه لا يخالو إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور — ولا كلام لنا في مثله . وإن سبق التوسط إلى الذهن فعرف بحساب ثم أثبت بتوسطه الكسوف ، لم يكن دورا إلا أن يحاول إثبات التوسط من الكسوف الذي ثبت من

(١) ب ، م قرينة . (٢) م فقال

(٣) السبب الذي يذكره أرسطو هو « لأن الأنواء تكون أكثر في نهاية الشهر » .

(٤) م التسخين . (٥) م ، ب لا يكسب . ب خ لا يلينا .

(٦) أى محاذاة الشمس بجانب الأعلى من القمر وقت المحاق .

(٧) أى ورق الشجر . والمثال الذي أورده أرسطو هو كون ورق الشجر ينتثر . أى يسقط — لأنه عريض .

ومعنى عبارة ابن سينا « ومثل كون الورق عريضا علة لانتثاره » . فإذن هذه الفقرة بالفصل ١٦ من المرجع السابق .

(٨) ب انقشاش بالفاء : وهو انقشاش من قولهم قش النبات أى يبس .

(٩) م فأننا .

المتوسط<sup>(١)</sup> ، فإن<sup>(٢)</sup> الكسوف مجهول<sup>(٣)</sup> . وإن سبق الكسوف إلى الحس ثم أثبت بتوسطه التوسط<sup>(٤)</sup> ، لم يكن دورا إلا أن يحاول نظير ما ذكرناه . وأما إن كان كسوف ما يدل على توسط ما ، وتوسط آخر — لا ذلك بعينه — يدل على كسوف آخر — لا ذلك الأول بعينه — فليس هناك كما علمت دور . وإنما يكون البيان في هذه الأشياء دورا إذا كان مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط : وهو<sup>(٥)</sup> مجهول إنما يثبت بالكسوف .

وبعد هذا فإن التوسط يعطى برهان اللم للكسوف ، والكسوف يعطى قياس الإن للتوسط . ألا ترى أن التوسط علة للكسوف فيؤخذ في حد الكسوف<sup>(٦)</sup> ، وليس الكسوف علة للتوسط فليس يؤخذ في حده ؟

ونقول إنا قد برهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من المنصر<sup>(٧)</sup> . مثاله أنا نبرهن على أن الإنسان يجب أن يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المُفْنِية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة . وتارة من جهة العلة المادية : فإن<sup>(٨)</sup> كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد : وذلك لأنه إذا كان للشيء<sup>(٩)</sup> مادة ، يلزمها هيئة ما بالضرورة ، وكان أيضا هناك علة فاعلة<sup>(١٠)</sup> يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة . فواضح أن توسط المادة صالح<sup>(١١)</sup> لإنتاج وجود الهيئة ؛ وكذلك توسط الفاعل ؛ وكذلك توسط ههما مجتمعين . لكنه إذا وسط أيهما ، كان وحده يضمن في القوة توسط الآخر : لأن المادة لا تخرج إلى الفعل إلا بفاعل ، والفاعل في ذوات المادة لا يفعل إلا في مادة . فيكون التوسط التام هو<sup>(١٢)</sup> مجموعهما جميعا<sup>(١٣)</sup> إما بالقوة وإما بالفعل ، فيكون كأن مجموع<sup>(١٤)</sup> ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة ، وإن كان فيها علل مجتمعة . مثاله أنك إذا قلت إن القمر ينكشف لتوسط الأرض ، فقد أعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمته في القوة السبب القابل من الكسوف — إذ المتوسط يسترقابا للضوء — فيكون تمام التوسط اجتماع الأمرين : ستر وهو فعل الفاعل ، وقبوله وهو

(١) م المتوسط (٢) س كان (٣) س مجهولا (٤) س ساقطة .

(٥) أى التوسط . ومراده « والتوسط إذا كان مجهولا إنما يثبت بالكسوف ، كما إذا كان الكسوف مجهولا إنما يثبت بالتوسط » . وقد أشار إلى هذا المعنى من قبل عندما قال « إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور »

(٦) م فيوجد بحد في الكسوف (٧) كلها موجودة في س مع اختلاف في الترتيب .

(٨) س بأن (٩) س الشيء . (١٠) م ساقطة .

(١١) م صالحا (١٢) س وهو (١٣-١٢) ساقط في م .

حال القابل ، وإن أعطيت العلة في هيئة قبول القمر الضوء ، وجعلت كرتيته <sup>(١)</sup> وهو من السبب القابل ، فلا يتم ذلك إلا أن تضيفه إلى الشمس على وضع ما ، فتكون ضمنته السبب الفاعل والقابل أيضا . وكذلك إن أعطيت الغاية في أمر ، فقد ضمننت الفاعل والقابل فيه ، وإلا لم يجب المعلول . ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة الكسوف . ولولا مكان المتأثر القابل للضوء من المفيد <sup>(٢)</sup> ، لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول . فن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة .

وأما أنه يجب أن يعطى فاعل دون قابل أو دون غاية ، أو أن يعطى فاعل فقط بالفعل ، والقابل بالقوة ، أو القابل فقط <sup>(٣)</sup> والفاعل بالقوة ، وسائر الأقسام ، فأمر باطل . بل يجب أن يعلم من حال إعطاء الأسباب الكثيرة حدودا <sup>(٤)</sup> وسطى أنها تكون في قوة ثلة واحدة في الحقيقة : لأن الإعطاء مالم يشر إلى مجموعهما <sup>(٥)</sup> لم يكن تاما موجبا . وقد يظن بسبب هذا الفصل <sup>(٦)</sup> أنه لا يجوز أن يوسط في مطلوب واحد إلا سبب واحد ، وليس كذلك على الإطلاق ، بل على النحو الذى بينا .

وقد يظن أيضا أن العلة يجب لا محالة أن تكون مساوية للمعلول منعكسة عليه ، وهذا أيضا غير واجب إلا في وجه واحد : وإياه قصد في التعليل الأول <sup>(٧)</sup> : وذلك الوجه الواحد أن يكون الأوسط علة للأكبر مطلقا ، وتكون طبيعة الأكبر في ما هيته معلولة لطبيعة معينة <sup>(٨)</sup> ، فتكون حيث كانت تكون معلولة له : أى إذا <sup>(٩)</sup> كان المعلول علته <sup>(١٠)</sup> واحدة . وأما الوجوه الأخرى فلا يجب فيها ذلك : فإن الطبيعة الواحدة كالرعد تكون من أسباب كثيرة أخص وجودا منها ، مثل ريح في سحب أو طفوء نار فيه . والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها أسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد <sup>(١١)</sup> الهواء بنفسه ، وكذلك الحرارة <sup>(١٢)</sup> المنتشرة من القلب في الأعضاء

(١) من وجعلته كرية . (٢) من المفيد للضوء . (٣) من + بالفعل .

(٤) أى اعتبارها حدودا وسطى .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأفضل مجموعها لأنه يتحدث عن الأسباب الكثيرة .

(٦) أى فصل الأسباب ومراعاة بعضها دون بعض .

(٧) الإشارة إلى ٩٨ ب ، ٣٠ من التحليلات الثانية لأرسطو .

(٨) مثل تجدد العصاة النباتية التى هى علة في انتشار ورق الشجر . (٩) من وإذا .

(١٠) م علة . (١١) من برد . (١٢) من ساقطه .



التي هي الحمى قد يكون لها أسباب ، إما اشتعال روح ، أو عفونة خلط ، أو اشتعال عضو . فأي هذه الأسباب جعلت حدودا وسطى أنتجت المعلوم وهي <sup>(١)</sup> أخص منه .

وليس [١١٩ب] لقائل أن يقول إن سخونة الروح ليست سببا للحمى كله بل لحي ما ، فلا تصلح أن توضع علة للقياس المنتج للحمى . وإنما ليس له ذلك لأن المحمول في الكبرى ليس هو أيضا الحمى <sup>(٢)</sup> كله بل حمى ما . فإنا إذا قلنا « الإنسان حيوان » لم نعن أن الإنسان كل حيوان ، بل حيوان ما <sup>(٣)</sup> . ويكفى <sup>(٤)</sup> في إثبات الحيوانية له <sup>(٥)</sup> أن يثبت <sup>(٦)</sup> أى حيوانية كانت . وليس يكفى في سلب الحيوانية أن يسلب أى حيوانية كانت ، بل الحيوانية على الإطلاق . وكذلك فإن الأنواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذى دونه والأشخاص تحته : فلا يجب أن يشترط أن العلة يجب أن تكون مساوية دائما في البراهين ، حتى إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يكن برهانا . بل يجب أن يعلم أن الأسباب بعضها يدخل في الحد ، وتلك مساوية لاحالة — كانت مادة أو فاعلة — وبعضها يكون أخص من طبيعة الشيء ، وربما كانت أعم . فالأخص لا يدخل في الحد لأن طبيعة الشيء لاتضمنه من جهة ماهو هو <sup>(٧)</sup> حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب . مثلا أن السحابة غير متوقفة في الوجود على وجود سبب <sup>(٨)</sup> بعينه من الأسباب الخاصة . وأيضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على أن توجد سخونة الروح فقط ، بل إن كان سبب آخر كانت <sup>(٩)</sup> . فإذا كانت الأسباب التي هي أخص — مع أنها أسباب ومع أنها تعطى اللم للنتيجة — ليست أسبابا <sup>(١٠)</sup> لمطلق طبيعة الحد الأكبر ، لم تدخل في الحد . وهذه الأسباب تكون علا للنتيجة بالذات ، ولله <sup>(١١)</sup> الأكبر إذا كان مطلقا لامضافا إلى الأصغر — بالعرض . ونحن قد بينا قبل أن من الحدود الوسطى التي هي علل ، ماهو علة للنتيجة فقط دون الحد <sup>(١٢)</sup> الأكبر ، مثل السخونة التي في الروح فإنها علة لوجود الحمى في هذا البدن — لالوجود الحمى على الإطلاق . فإن وجد لهذه العلل التي هي أخص أمر عام ، فكان ذلك علة مطابقة للشيء المعلوم منعكسة عليه ، كانت هذه الخواص علا <sup>(١٣)</sup> لذلك العام . ولا يجب

(١) س وهو .

(٢) س الحمى أيضا . (٣) س ساقطة . (٤) س يكفى . (٥) س ساقطة .

(٦) س أن يكون أو يثبت . (٧) هو الثانية ساقطة في س .

(٨) س غير متوقفة على سبب . (٩) م كان .

(١٠) ب : م أشياء . (١١) م والحد .

(١٢) س ساقطة . (١٣) م علة

أن لا يزال يوجد بينها وبين العام عام آخر فذلك محال . بل نقف عند عام هو<sup>(١)</sup> لها أول بلا توسط فتكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة بينها ألبتة من العلل . مثاله : أن السحاب وإن كانت تجمع علله كلها في شدة تكثيف الهواء العالى ، فتكون مثلاً العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالى ، فإن لشدة تكثيف الهواء العالى علتين<sup>(٢)</sup> البخار المتصاعد والبرد . ولا يجوز أن يكون بينها وبين شدة التكثيف سبب عام آخر ، وإن كان وقف آخر الأمر . فالبرد والبخار غير مأخوذ في حد السحاب لذلك . والعلة المكثفة حد<sup>(٣)</sup> للهواء العالى مأخوذة في حد السحاب . فما كان من العلل بهذه الحال — أعنى داخلة في الحد — فهي منعكسة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة علنا وهو خطأ .

(١) م وهو .

(٣) م ، ب حدا

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلة ومحاذاة مذهب كلامه فيه  
مع الإيضاح

فلنرجع الآن إلى الوجه الذي يجب أن يفهم عليه كلام المعلم الأول لئلا تعرض الشكوك فنقول :

يجب أن يفهم كأنه يقول : إنه وإن كان قد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد لشيئين بتوسط سبين : مثل أن يحكم به على ج ، هـ بواسطتين إحداهما ب والأخرى د ، ففي مثل ذلك لا يلزم إذا وضع المعلول الأعم موجودا أن يوضع من<sup>(٢)</sup> علة التي هي أخص أى علة كانت وانفقت ، ولا أن توضع واحدة بعينها — وإن كان لابد من أن يكون قد وجدت علة ما ، ولكن لا كل علة وكيف اتفق — بل إنما يتعين ما يتعين بسبب . وقد<sup>(٣)</sup> يمكن أن يوجد ما هو بخلاف هذا ، وتكون<sup>(٤)</sup> العلة فيه لا توجد للأشياء الكثيرة إلا بتوسط معلول واحد<sup>(٥)</sup> . وليكن المطلوب في المسألة كليا وعلته كلية ، ويطلب لشيء كلى له العلة أولا ، وإن كان لما تحته ثانيا : مثل أن جمود الرطوبة يوجد<sup>(٦)</sup> للأشجار شتى من التين والخروع<sup>(٧)</sup> والكرم ، ولكن يوجد أولا لشيء عام لها — وهو عرض الورق — فيكون كل عرض الورق ، أو كل شجر منتشر الورق ، فإن رطوبته تجمد . وإذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية المساكسة فانتشرت . فيكون الانتثار هو<sup>(٨)</sup> الأكبر للمعلول ، وجمود الرطوبة هو السبب والعلة ، وعرض الورق هو الذى له العلة أولا . وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة في ذاته<sup>(٩)</sup> ، ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول له مطلقا . وما كان

(١) م ب ب ساقطة . (٢) م عن (٣) س فقد (٤) س أو تكون

(٥) س + مساو لها .

(٦-٦) هذه العبارة ملوثة بالتحريف في م هكذا « يوجد للأشجار من التين والخروع » ويلاحظ أن في المثال الذى ذكره أرسطو واتبعه ابن سينا أربعة حدود (أ) الحد الأكبر وهو تساقط ورق الشجر (ب) الحد الأصغر وهو الشجر الذى يتساقط ورقه (ج) حد أوسط وهو عرض الورق في الشجر الذى تحدث فيه هذه الظاهرة (د) حد أوسط آخر وهو تجدد العصارة النباتية . وهذا يوضح ما قاله ابن سينا في أول الفصل وهو « وقد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد بشيئين بتوسط سبين » . ويلاحظ بهذه المناسبة أن كلمة التينة وردت خطأ « البينة » في النص العربي الذى نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي (أغراض — ٤٦٠ س ٣) .

مثل هذا مما يكون يوجب حكما معلوما في أشياء كثيرة ، ولكن ليس لها أولا ، بل لمعنى يجمعها كلها ، وهى <sup>(١)</sup> علة له لا في وجوده في موضوع موضوع <sup>(٢)</sup> فقط ، بل لوجوده مطلقا ، ففى مثل هذه ما يجب أن تكون العلة داخلية في حد الحكم المساوى لها . وذلك أن العلل هاهنا يجب ألا تكون أخص من المعلول ، فإن الأخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الأكبر للمعلول على الإطلاق ، بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما أوضحناه من قبل ، وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الأنواع ، وقد فرضنا هاهنا أن العلة ليست لموضوع موضوع بل لأمر جامع : فإذاً مثل هذه العلة داخلية في الحد ، فهى حد مبدأ برهان ، والأوسط في مثل <sup>(٣)</sup> هذا الموضوع <sup>(٤)</sup> هو الذى يكون منعكسا لافى كل موضع . فعلى هذا يجب أن يفهم قول المعلم الأول ، ولا يجب أن يضابق فى هذا المثال من جهة أن انقشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار ، بل بالعرض . وإنما العلة بالذات هو الثقل الطبيعى ، وإنما الانقشاش والجمود <sup>(٥)</sup> للرطوبة أيهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة ، فهو سبب الانفصال بالذات ، والانتثار بالعرض — بمعنى منزيل العائق .

ثم قيل : فليت شعرى هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان فى الكل علة واحدة <sup>(٦)</sup> — أى فى مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة — لافى موضوع موضوع ؟ ثم قيل أما <sup>(٧)</sup> العلة الحقيقية الذاتية للأمر فلا يمكن ، لأنها تكون حدا مبدأ برهان <sup>(٨)</sup> كما أوضحنا . وأما علة القياس <sup>(٩)</sup> كالعلامة والأعراض الغريبة فهو ممكن . فيمكن أن يفهم أنه يعنى العلة التى هى علة فى جميع الموضوعات ، لاعلة خاصة <sup>(١٠)</sup> بموضوع <sup>(١١)</sup> موضوع . فكأنه يقول إن مثل هذه العلة تكون مساوية للمعلول ، حتى إن كان المعلول مشترك الاسم وأخذ شيئا واحدا ، فما يجعل علة له لا يمكن أن يؤخذ شيئا واحدا إلا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا

(١) س وهو (٢) س ساقطة .

(٣) س ساقطة (٤) م الموضوع (٥) س أ ر الجمود

(٦) الأفضل من هذا أن توضع المشكلة كما وضعها أرسطو هكذا « هل يمكن أن يكون لشيء واحد بعينه علة لا تكون واحدة بعينها فى كل حالة من حالاته ، بل تكون مختلفة ؟ » (أنظر ١٩٩ ، ١٠٠ — ٥)

(٧) م إنما

(٨) س حد مبدأ . والمراد بالحد الذى هو مبدأ برهان هو الحد الأوسط ، وهو الجزء المقدم من البرهان .

(٩) ب ، م لقياس (١٠) س خاصة (١١) س لموضوع

له . وإن كان المعلوم جنسا لمعولات نوعية ، كانت العلل جنسية لعل نوعية . وإن كان واحدا بالنسبة إلى كثير ، كانت العلة كذلك . فتجد <sup>(١)</sup> الحد الأوسط في ذلك <sup>(٢)</sup> على طبيعة الحد الأكبر . فإنه إن كان الأكبر متواطئا ، يجب أن يكون ما يوجهه ، وهو علة له بالذات ، معنى محصلا متواطئا . وإن كانت العلة ، من حيث هي <sup>(٣)</sup> علة ، معنى محققا محصلا <sup>(٤)</sup> غير مبهم ، فيجب أن يكون ما يجب عنها معنى بإزائها محققا محصلا <sup>(٥)</sup> غير مبهم ، ولا معنى يدل عليه باسم واحد . وإذا كان هذا هكذا ، فإن لم يكن الأكبر محصلا ، فالأوسط ليس محصلا . فإن خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد ، والمطلوب أولا لمعنى عام لها <sup>(٦)</sup> فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة . وإذا <sup>(٧)</sup> أخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب : فإن التخصيصات الملحقة به قد تزال وتبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه : مثل إبدال النسبة ينحصر بالعدد . وهناك حد أوسط <sup>(٨)</sup> وينحصر بالمقادير <sup>(٩)</sup> ، وهناك حد أوسط آخر ، وإنما هو أولا للكم بما هو كم . والحد الأوسط هو الشيء المشترك للحددين الأوسطين المأخوذين في العلمين المختلفين <sup>(١٠)</sup> ، وهو النحو من التريد المجهول علة . وذلك أيضا أولا للكم ، لكنه كما عرض للحددين الأكبرين والأصغر إن خصصا بمنح واحد ، فكذلك عرض للأوسطين أن خصصا .

وأما إن لم يكن البيان مثل بيان إبدال النسبة المأخوذ في الهندسة على وجه ، وفي الحساب على وجه ، بل مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه ، وفي الشكل على وجه ، فليس يمكن أن يكون الحد الأوسط في المشابهة المطلوبة في المسألتين واحدا بوجه إلا بالاسم : لأن المشابهة

(١) م متحد (٢) س هذه

(٣) س هو (٤) س محقق محصل (٥) م ، ب محقق محصل (٦) م مضافة

(٧) س وكذلك إذا (٨) م + آخر (٩) وينحصر بالمقادير مضافة في م .

(١٠) أي علما الحساب والهندسة . ولنضرب لنسبة المتبادلة المثال الآتي ه إلى ١٠ = الخطس إلى الخطص فإننا نستطيع أن نقول إن الخطس إلى الخطص = ه إلى ١٠ . وعلة الحكم في النسبة العددية مختلفة من ناحية ومثقة من ناحية أخرى ، مع علة الحكم في النسبة الهندسية . أما أنها مختلفة فلا لأن الخطوط ليست أعدادا ولا الأعداد خطوطا . وأما أنها مثقة فلا لأنها في كلتا الحالتين الزيادة المحدودة بين طرق العددين والخطين . وهذا ما أشار إليه ابن سينا بقوله : « وهو النحو من التزيد المجهول علة » . وهذا التزيد المجهول علة من خصائص الكم من حيث هو كم أولا ، ثم يعرض له أن يطلق على الأعداد أو على المقادير الهندسية .

ففيها واحدة بالاسم ، ومخالفة في الحد : فإن حد المشابهة في اللون هو اشتراك<sup>(١)</sup> في حس<sup>(٢)</sup> ، وفي الشكل<sup>(٣)</sup> تساوى الزوايا وتناسب الأضلاع .

ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة ، لكان الحد الأوسط كذلك : كما يوجد في المسائل التي مطلوباتها أشياء نسبية مشككة مثل [١٢٠] الصحى والطبي والقوة وغير ذلك .

فقد بان من هذا حال نسبة الحد الأوسط إلى الحد الأكبر في مثل هذا الباب . وأما نسبته إلى الحد الأصغر فإنه إنما يكون منعكسا عليه إذا أخذ ما الحد الأوسط والعلة له<sup>(٤)</sup> أولا — مثل عرض الورق — بجعل هو الحد الأصغر فقل : كل شجر عريض الورق . فاما إن أخذ ما هو له ثانيا ، بفعل حدا أصغر مثل شيء من الأنواع تحت الحد الأصغر الأول ، لم<sup>(٥)</sup> يجب أن ينعكس البتة . مثل التينة والكرم ، فإن انتشار الورق يكون عليها كليا .

ثم قيل : أعنى بالكلى الفاضل عليه الزائد . ومن قبل فلإنما كان يسمى كليا بمعنى آخر دللنا عليه هناك .

ثم عاد المعلم الأول فأوضح ما ذهب إليه من المذهب فقال : إنه قد يجوز أن تكون علل كثيرة ، وهى مع كثرتها أخص من المعلول ، وتكون علة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفه<sup>(٦)</sup> : مثل أن علة طول العمر : أما في الناس وذوات الأربع فعظم<sup>(٧)</sup> المرارة ، وأما في الطير فيبس المزاج أو شيء آخر . وأما لشيء واحد في شيء واحد فلا يجوز أن تكون علل مختلفة ، أى العلل التي تعطى بالتام على نحو ما قلنا في الصدر<sup>(٨)</sup> .

(١) س اشتراك .

(٢) س جنس وهو خطأ . وقد وردت خطأ أيضا في الترجمة العربية التي نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوى حيث قرأ « فأى يكون الجنس واحدا » : وهى « فأى يكون الحس واحدا » (أنظر بدوى ص ٥٩ س ٦) والكلام في علة قولنا بوجود تشابه بين لونين .

(٣) + هو (٤) يريد ما الحد الأوسط له — أو ما العلة له . والمراد في الحالتين الحد الأصغر .

(٥) س ما .

(٦) يريد أنها موضوعات ليست واحدة بالتنوع

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها تحريف لكلمة « عدم » لأنها هى التى يذكرها أرسطو .

(٨) م الصورة .

ولسائل أن يسأل أنه إذا انعكس على الموضوع علة المحمول ، ثم كنّ للمحمول علة أعم منها لا تنعكس على الموضوع : مثلا إن هذا السحاب كان من برد ومن تكثيف الهواء<sup>(١)</sup> ، وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف الهواء<sup>(٢)</sup> : وفي أحدهما علة تكاثف<sup>(٣)</sup> الهواء هو البرد، وفي الآخر تكاثف البخار : فأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الأول<sup>(٤)</sup> ، وأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الثاني<sup>(٥)</sup> ؟ فالجواب أن الخاص بالأول هو الأقرب إليه : أعني البرد<sup>(٦)</sup> ؛ وبالثاني الأقرب إليه وهو البخار . والخاص بالسحاب المطلق هو الأقرب إليه وهو تكثيف الهواء .

وبالجملة فإن العلل للوضوعات الخاصة هي العلل الخاصة . والعلة للوضوع العام هي العلة العامة . وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلل .

وأیضا إذا كان بين الطرفين أوساط متعاكسة بعضها علة لبعض ، فالعلة للأصغر هو الأقرب إليه منها ، لأنه<sup>(٧)</sup> علة لوجود العلة الثانية لها التي هي أقرب من المحمول . والعلة للأكبر هي الأقرب من الأكبر . فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده ، بأن<sup>(٨)</sup> الأول هو علة للنتيجة<sup>(٩)</sup> : فما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلة للنتيجة . والثاني هو علة الأكبر وحده . ولست أعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها .

(١-١) ب ، س هواء . (٢) س تكثيف . (٣-٣) ساقط في م . (٤) م بالبرد .

(٥) م لأنه منها لأنه علة الخ س لأنها علة الخ . (٦) س فإن (٧) س النتيجة

## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

### في خاتمة الكلام في البرهان

قد<sup>(٢)</sup> بينّا من قبل أن العلم بمبادئ<sup>(٣)</sup> البرهان يجب أن يكون آكد من العلم بنتائج البرهان . فإشاك أن يشك أنه هل كلاهما علم ، ولقوة<sup>(٤)</sup> واحدة ، أو أحدهما علم والآخر شيء آخر ولقوة أخرى ؟ ثم لا يخلو إما أن تكون موجودة فينا كما خلقنا<sup>(٥)</sup> ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت ، فكيف يكون عندنا علم وكذا لا نطق له حتى استكملنا ؟ وليس يجوز أن يكون عندنا علم برهاني لا نعلمه ، فكيف علم أصح من البرهان ؟ وإن كنا نعلم ثم<sup>(٦)</sup> نسيتنا ، متى كنا نعلم<sup>(٧)</sup> وفي أى وقت نسيتنا؟ وليس يجوز أن نعلمها ونحن أطفال ونسأها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة أخرى عند الاستكمال . فإذا الحق أنا نكون غافلين عن مبادئ البرهان أولاً ، ثم إنا نصيبها<sup>(٨)</sup> ونحصلها ، فكيف نحصل مجهولاً بغير برهان ؟ وإن كان يبرهان ، احتجنا إلى مبادئ قبل المبادئ الأولى ، وهذا<sup>(٩)</sup> محال . فلا سبيل إلى حل هذا العويص إلا أن تكون عندنا قوة من شأنها أن تعلم أشياء ما<sup>(١٠)</sup> بلا تعلم وبمعاونة أعوان تكون معوتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم . وتلك الأعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله أو أكثره . فإن الحس الظاهر وإن وجد في الحيوان كله فإن الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس إلى النفس ربما لا يوجد<sup>(١١)</sup> لكل حيوان ، أو إن وجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها<sup>(١٢)</sup> لفعله ثبات مثل حالها في الدود والذباب والفراش التي<sup>(١٣)</sup> تفر من النار ثم تنسى أنها مؤذية فتراجع إليها . وأما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما أخذت من الحواس مدة طويلة . والحيوانات تأخذ بقواها الدراكة شيئين : أحدهما صورة المحسوس وخافته تحفلة الذئب الضار لها ، وخلقته المحسن لها من الناس . وإثما تأخذ هذه الصورة بالحس وتخزنها<sup>(١٤)</sup> في الخيال<sup>(١٥)</sup> وهو<sup>(١٥)</sup> في مقدم الدماغ . والثاني معنى المحسوس مثل

(١) م ، ب ساقطة (٢) س فقد (٣) س المبادئ (٤) القوة هنا معناها الملكة .

(٥) هذا التعبير الذي لا وجود له في أرسطو (٦-٦) ساقط في ب ، م وموجود في نج ، س .

(٧) ب قفتها . س قفتها (٨) س هذا بدون الوار (٩) م أسبابا .

(١٠) س لم (١١) س بعض الحيوانات (١٢) س الذي يفرأخ (١٣) م وبجرها . ب غير منقوطة

(١٤) م الحال (١٥) م ما ب وهي



منافاة الذنب وموافقة المحسن . وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس ، بل بقوة مميزة لها كالمقل لنا ، ونُسَمَّى وَهْمًا ، وتخزنه <sup>(١)</sup> في قوة أخرى تسمى ذكرا <sup>(٢)</sup> ، وهى في مؤخر الدماغ . وهذه القوة الباطنة للإنسان <sup>(٣)</sup> أقوى ؛ وخاصة قوة الذكر والحفظ <sup>(٤)</sup> والوهم . والحس <sup>(٥)</sup> والوهم يؤكدان ما يجرى <sup>(٦)</sup> في المصورة، وفي الحافظة بالتكرير .

ثم إن القوة المقتنية للعلوم الأولى فينا تطالع <sup>(٧)</sup> هذه الأوهام الباطنة فتميز الشيء والمخالف وتزج عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد ما بالذات ؛ فيحدث فيها أول شيء تصور البسائط ، ثم تركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة، وتفصل بعضها عن بعض فتلوح لها في تلك المعاني تركيبات : فما اتفق أن كان منها ما <sup>(٨)</sup> من شأنها أن تعلمه بلا تعلم ولا <sup>(٩)</sup> وسط، علمته <sup>(١٠)</sup> وجربته ، مثل أن الكل أعظم من الجزء . وفي <sup>(١١)</sup> كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة . وقد قلنا ما معنى التجربة .

فإذن السبب في أننا لا نعلم هذه المبادئ هو فقداننا مبدأ أيضا لها وهو التصور : فإن المبادئ الأولى وإن لم تكن لها مبادئ من جهة التصديق فلها مبادئ من جهة التصور . وأما مبادئها من جهة التصور فتكتسب بالحس والتخيل والوهم . فإذا اكتسبت أمكن أن يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فتصور من حيث هى مركبة ومفصلة . وبعد هذا التصور نعقلها بالذات . وهذا التصور أحد مبادئها .

و كما أن الحفظ يتأكد بحسوسات متشابهة متكررة ، كذلك التجربة تتأكد — بل تنعقد — بحفظات متشابهة متكررة . فيكون بهذا الوجه لنا أن تقتصر الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان، فيكون اقتناؤها بوجه غير وجه التعلم والتعليم <sup>(١٢)</sup> . ونكون إنما جهانها <sup>(١٣)</sup> قديما لأن بسائطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا . فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح له تأليفها ، كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها إذا كان متصلا بالفيض الإلهي الذي لا ينفصل عنه المستعد .

(١) م وتجربه (٢) م ذكر

(٣) م فإنها في الإنسان (٤) م سافطة (٥) م فالحس (٦) م ما يخزن .

(٧) م لطلاع (٨) م سافطة (٩) م ، ب فلا (١٠) م عنة

(١١) في الأصل الواو سافطة (١٢) م س التعليم والتعليم (١٣) م حلناها

وأما سائر العلوم فتستفاد إما من التجربة وإما بوسط<sup>(١)</sup> إذا كان نفس تأليف البسائط لا يقتضى التصديق . فتكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا الجهل — وهما عدم لوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والأوائل البيئة بنفسها سبقها أحد السببين<sup>(٢)</sup> : وهو الأول .

وقد شبه المعلم الأول حال اجتماع صورة الكلى فى النفس بحال اجتماع الصف فى الحرب ، فإنه إذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصده<sup>(٣)</sup> آخر ووقف معه ، ثم تلاهما ثالث واتصل الأمر بفعل واحد واحد يعود ، انتظم الصف ثانيا ، فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا . وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية ترسم فى النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة إذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية ثم قدتها<sup>(٤)</sup> . وذلك أيضا لأن الذى يحس الجزئى فقد يحس بوجه ما الكلى ، فإن الذى يحس بسقراط فقد يحس بإنسان . وكذلك ما يؤديه ؛ فإنه يؤدى إلى النفس سقراط وإنسانا ؛ إلا أنه إنسان منتشر مخالط بعوارض<sup>(٥)</sup> لا لإنسان صراح . ثم إن العقل يقشره ويميط عنه العوارض فيبقى له الإنسان المجرد الذى لا يفارق به سقراط أفلاطون . ولو أن الحس لم يكن أدرك<sup>(٦)</sup> الإنسان بوجه ما ، لكان الوهم فينا وفى الحيوان لا يميز بين أشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل . ولا الحس أيضا يميز ذلك ؛ بل الوهم . وإن كان الوهم إنما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر .

وكلما اصطادات هذه القوة معنى كليا ضمته إلى آخر اصطادات بهما معنى كليا آخر . وهذا المأخذ الطبيعى فى إدراك النفس للأموير الأولى ، شبهه بالمأخذ الصناعى الذى إليه يدعو المعلم الأول فى افتتاص الحدود — وهو التركيب . وهذا من دلائل شرف التركيب . قيل فلتنظر أى قوة من قوى النفس هذه ؟ فإننا نقول : إن للنفس قوة علامة بها تكتسب المجهولات بالنظر ، وقوة عاقلة ، وقوة طائفة ، وقوة مفكرة ، وقوة متوهمة . ولا يعرض [١٢٠ ب] لنا فى القوى<sup>(٧)</sup> الباطنة قوة دراية غير هذه . ثم الطائفة والمتفكرة والمتوهمة لأعتقد بها ، ولا حكمها صادق دائما ، حتى تتقدم على قوة العلم . ولا قوة العلم صالحة لهذا ، لأنه كما أن مبدأ البرهان ليس يكتسب

(١) س يتوسط (٢) س السببين (٣) م يقصده

(٤) س صححت فى الهامش نزعها (٥) س لعوارض (٦) م إدراك

(٧) م القوة

بالبرهان ، فكذلك مبدأ العلم لا يتأل بقوة العلم . ولم تبق قوة تصلح لهذا إلا العقل . فهذه القوة هي قوة العقل النظرى المجبول فينا ، وهو الاستعداد الفطرى الصحيح .

وأما المبدأ لقبول<sup>(١)</sup> العلم فهو العقل بالملكة . وسيعرفان في "كتاب النفس" . وهذه القوة العاقلة إنما تفعل فعلها الأول إذا اعتدل مزاج الدماغ ، فقويت<sup>(٢)</sup> القوى المعينة : أعنى الخيال والذكر والوهم والفكرة<sup>(٣)</sup> فتمت آلات العقل .

واعلم أن النظر في المواضع المعينة في الفن الذى في الجدل نافع جدا في البرهان إذا تعقبت منه المواضع البرهانية . ونحن نتقل من هاهنا إلى ماهنا لك . فإذا وُضِع موضع برهانى دللنا عليه<sup>(٤)</sup> .

تم<sup>(٥)</sup> البرهان من كتاب الشفا : وهو الفن الخامس والله الحمد<sup>(٥)</sup> .

(٢) م القبول (٣) م قوت (٤) هكذا في كل المخطوطات ولعلها المفكرة

(٥) س + والله أعلم (٦-٦) ساقط في س

-

3

2

4

## فهرس الأعلام والكتب

- أنالوطيقا الأولى ١٢٠ ، ٢٣٩  
 أوقليدس (كتاب) ١١٤ ، ٢٠٠  
 أوميروس ٢٨٣  
 إيساغوجي (كتاب) ١٢٨ ، ١٣٠ ،  
 ٢٨١  
 إيلياس (الإلياذة) ٢٨٣  
 (ب)  
 باريرمنياس (كتاب) ٢٧٦  
 برايسون ٣٢ انظر بروسن  
 البرهان (كتاب) ١٢٨ ، ٥٣ ، ١٣٥ ،  
 ١٥٢ ، ١٣٧  
 بروسن ١٧٤  
 (ت)  
 التحاليل الأولى (كتاب) ٣ ، ٥  
 تراسوماخوس ٢٢٥  
 تامسطيوس ٥  
 (ج)  
 الجدل (كتاب) ١٨ ، ١٧ ، ٨ ، ٣ ،  
 ٣٣٣ ، ٢٨٠ ، ١٥١ ، ٥٢  
 جرارد الكريمني ٤  
 الحجج الجدلية ٣١٥ انظر كتاب الجدل  
 (خ)  
 الخطابة (كتاب) ١٨

- (١)  
 آيس Ajax ٣١٦  
 إبراهيم مذكور (الدكتور) ١  
 ابن رشد ٧ ، ١٠ ، ١١  
 ابن النديم ٤ ، ٥ ، ٨  
 أبو بشر متى بن يونس ٤ ، ٥ ، ٦ ،  
 ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣  
 أبو ديقطيقا = أنالوطيقا الثانية = التحليلات  
 الثانية = البرهان ١ ، ٦ ، ٧ ،  
 ١٣ ، ١٦ وما بعدها ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠  
 أبو عثمان الدمشقي ٨  
 أبو يحيى المروزي ٥ ، ٧  
 أخيلوس ٣١٦  
 الأرجانون (كتاب) ٨ انظر التعليم الأول.  
 أرسطو : مذكور في كل صفحة من صفحات  
 المقدمة تقريبا . انظر المعلم الأول  
 إسحق بن حنين ٤ ، ٨  
 اسطقسات الهندسة (كتاب) ٦٩  
 الإسكندر (الأفروديسي) ٣ ، ٥ ،  
 ٦ ، ٧  
 الإشارات (كتاب) ١١ ، ١٣  
 أفلاطون ٢٠ ، ٧٥ ، ١٨٨ انظر  
 فلاطون  
 القبيادس ٣١٦

(ل)

لوسندرس ٣١٦

(م)

مانن Menon ٧٤ ، ٧٥

المجسطى (كتاب) ٢٠٧

المدخل (كتاب) = إيساغوجى ٣ ، ١٥ ،

١٧ ، ٢٣

مرايا (مترجم غير معروف) ٤ هامش

المعلم الأول = أرسطو ٥٤ ، ١٠٩ ،

١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ،

٢٦٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ،

٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

٣٣٢ ، ٣٣٨

المغالطة (كتاب) ١٨

المقولات (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨

منطق أرسطو (طبعة بدوى) ٤ ، ٧ ،

٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٦

مينو بالويلو ٥

مينون (محاورة) ٢٠ ، ٧٤ هامش

(ن)

النفس (كتاب) ٣٣٣

النيل (نهر) ٣٢٠

(ى)

يحيى بن عدى ٧

يحيى النحوى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧

(س)

سقراط ٧٤ ، ٢٢٥ ، ٣١٦

(ش)

الشراح (شراح أرسطو) ١١ ، ١٦ ،

٣٥ ، ٤١

الشفاء (كتاب) ١ ، ٢

(ط)

الطبيعة (كتاب) ٢٤

الطبيعات (كتاب الطبيعة) ١٠٩

(ع)

العبارة (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨

عبد الرحمن بدوى (الدكتور) ٤

(غ)

الغزالي ١٣

(ف)

الفارابى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧

فالتسر (ريتشارد) ٤

فلاطون ٣١٩ انظر أفلاطون

فيثاغورس ١٩٨

(ق)

القفطى ٥ ، ٧

القياس (كتاب) ٢٧ ، ٢٨ ، ٧٥ ،

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ١٥٢

انظر التحليلات الأولى

(ك)

الكندى (أبو يعقوب) ٥

## فهرس الموضوعات والمصطلحات

(١)

الاتفاق ٩٥

أجزاء القياسات (تناهيا) ٢٢٨ وما بعدها

الأجناس ٩٩ وما بعدها

أحكام القوة الوهمية ٦٤

الأخص ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها

الأسباب (العلل) ٨٠ وما بعدها ، ١٨١

الاستقراء ١٨ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٤٢ ،

٩٣ ، ٩٥ ، ٢٢٣

الاستقراء التام ٦٠

» المغالطى ١٤٨

» الناقص ٢٣ ، ٦٠

» اليقيني ٧٩

الاستقراءات البرهانية ٥٥

الاستقصاء (في العلوم) ٢٤٥-٢٤٦

الاستقصات (كأب) ١٦٨

أصل موضوع ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦

أصول موضوع ٦٧ ، ١٨٤ وما بعدها

٢٣٤

الإضافة ٨٩

الأعراض الذاتية ٢٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،

١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،

١٣٩ ، ١٤٠

الأعراض الغريبة ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤

الأعراف ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩

الأعم ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها

الأقدم ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩

الإقناع الجدلى ١٠٦

الأقوال الموضوعية ٨ ، ١٩

الأقيسة البرهانية ٣٧

الأقيسة الجدلية ٣٧

الأكثرى (البرهان عليه) ٢٤٨ ، ٢٤٩

الأكثرى = القضية الأكثرية ٣٩

الأنواع المتوسطة ٤٦

إنية الشيء ٤٤

الأولى ٢٨ وما بعدها ، ٦٤ ، ١٢٧ ،

١٣٥ وما بعدها ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢

الأوليات ١٨

(ب)

البخت = الاتفاق ٣٠٣

البرهان (غيريته للحد) ٢٦٧ - ٢٦٩

» (منفتحة في حدس الحدود) ٢٨٤

» (نتائج) ٣١

» (نقله) ٣١

(ت)

التجربة ٢٣ ، ٣٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٢٢٣

التحليل ٣٥

التحليل بالعكس ١٩٨ وما بعدها

التركيب ٣٥

» (في الحد) ٤٥

» (في عملية الحد) ٢٢٢

» (مقابل التحليل) ١٩٩

التريد ٢٠٠

تسلسل المحمولات والموضوعات ٣٧

التشريح = تقسيم الكل إلى أجزاء ٣١٨

التصديق ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ،

٥٨ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٥

التصديق الإقناعي الظني ٥١

التصديق الشبيه باليقيني ٥١

تصديق المعقولات (بالحس) ٢٢٢ وما بعدها

التصديق اليقيني ٥١

التصور ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ،

٦٩ ، ٧٥

» (أنواعه) ٥٢

التصور بالمعاني الذاتية ١٧

» » العرضية ١٧

» » التام ٥٢

التصورات الحقيقية ٥٣

التعريف (مقابل التعليم) ٥٨

برهان الإن ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٢ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ،

٧٩ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٣٤ ،

١٧٤ وما بعدها ١٧٧ ، ١٨٠ وما بعدها

٢٠٢ وما بعدها

البرهان الإني ٣٢

البرهان الدوري ٢٧

برهان ليم ٣٦ ، ٨٤ ، ١٣٤ ، ٢٠٢ ،

وما بعدها

برهان ليم (بالفعل والقوة) ٢١٠

برهان اللم ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ،

٩١ ، ١٧٤ وما بعدها ١٧٧ وما بعدها ،

١٨٠

البرهان اللى ٣٢

البرهان المستقيم ٣٨

» » (أفضليته) ٢٤٤ — ٢٤٥

البرهان المطلق ٧٨ وما بعدها

البرهان الموجب ٣٨

» » (أفضليته) ٢٤٢ — ٢٤٤

البرهان الكلى ٣٨

» » (أفضليته) ٢٣٨ — ٢٤٢

البيانات ٢٥

البيان بالدور ١١٩ — ١٢١

البيان الدوري ٣٢٠

البين بنفسه ١١٨



(ج)

- الجلد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥  
١٦٥ وما بعدها ، ١٩٦ ، ١٩٧ ،  
١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،  
الجلد (صناعة الجلد) ١٩٢  
الجسم والجسمية ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣  
الجنس ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١  
» (حده) ٣٠٨  
جنس الجنس ٢٣  
الجهل (أنواعه) ٢١٤  
» (البسيط) ٣٦  
» (ضد العلم) ٣٤ ، ١٩٦  
» (المركب) ٣٦

(ح)

- الحد = التعريف ٣ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٣١  
٣٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ،  
٥٢ ، ١١٠ وما بعدها ، ١٣٠  
الحد (أنواعه) ٢٨٨  
» الذي هو مبدأ برهان ٢٨٩  
» الذي هو نتيجة برهان ٤٣ ، ٢٩٠ ،  
٢٩١  
» ليس أصلاً موضوعاً ولا مصادرة ١٨٦  
» لا يكتسب بالبرهان ٢٧٠ وما بعدها  
» لا يصطاد بالاستقراء ٢٨٠  
» لا يقتنص بالقسمة والاستقراء ٢٧٩

التعلم ٥٧

» الحدسي ٥٩

» الفهمي ٥٩

» الفكري (مقارنته بالذهني) ٥٩

التعليم (مقابل التعلم) ١٨ ، ٥٤ وما بعدها

التعليم الأول = منطق أرسطو ٥ ، ٦ ،

٨ ، ٩ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٩٠

١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،

١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،

١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ،

١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ،

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ،

٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ،

٢٧٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٢

التعليم التأديبي ٥٧

» التنبيهي ٥٧

» التقليدي ٥٧

» التلقيني ٥٧

» الصناعي ٥٧

التعاليم (الرياضة) ٦٩

التقسيم = تشریح الكل ٤٦

التكرار (في التجربة) ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧

التمثيل ١٨ ، ٦٠

توسيط العلل ٤٧

الحد لا يقتض بالقياس الشرطى من حدضده

٢٧٩ وما بعدها

» في كتاب الجدل ٢٨٠

» كقول يشرح الاسم ٢٨٨

» والقياس ٢٨١

» لا يحتاج إلى معرفة كل شئ ٣١٤

» يكتسب بالتركيب ٣٠٦

حد الاسم ٤٣

الحد بحسب الاسم ١٩ ، ٦٩

» الذات ١٩ ، ٢٨٩

» التام ٤٣ ، ٤٤

» ( اشتماله على العلل ) ٢٩٩

» الأصغر ٩٠ ، ٩١

» الأوسط ٦ : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ،

٢٦ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٩٠ وما بعدها ،

١٧٧

الحدود = التعريفات ٢٣١

الحدس ٤٠ ، ٤٢ ، ٢٥٩

الحس ٣٦ وما بعدها ، ٣٩ وما بعدها

» ليس برهاناً ٢٤٩

» ( نفعه في كسب المعقولات ) ٢٢٠ وما بعدها

الحسى ٥٨

الحق ٢٩ ، ٥٤

الحكم الأولى ٢٨

» الخلق ٦٥

الحكمة ٤٠ ، ٢٦٠

الحمل الضرورى ٢٢

( خ )

الخيال ١٩٦ ، ١٩٧٠

( د )

الدليل = برهان الدليل ٧٩ ، ٨٠

الدور ٤٦

» في البرهان ١١٨

( ذ )

الذاتى ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٣ وما بعدها ،

١٢٥ — ١٢٩ ، ١٣٥ ، وما بعدها ،

١٣٧

الذكاء ٤٠ ، ٢٥٩

الذهن ٤٠ ، ٢٥٩

الذهنى ٥٨

( ر )

الرسم ( التعريف بالرسم ) ٥٢

( س )

السبب ( سبب المحمول في الموضوع ) ٩٣ ،

وما بعدها

» ( الموجب لليقين ) ٨٥ ، ٨٦

السبق ٥٨

السوفسطائية ٣١ ، ١٦٥ وما بعدها

(ش)

الشخص = الجزئى (لا برهان عليه ولا حدله)

١٧٠ — ١٧٢

الشكل الأول ٦ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ١٩٨ ،

٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٩٢ ،

الشكل الأول (أفضلية) ٢١٠ وما بعدها

» » (وقوع الخدعة فيه) ٢١٦ ،

٢١٨

الشكل الثانى ٦ ، ٧ ، ٣٤ ، ٣٦ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ،

٢٣٦ ، ٢٩٢

الشكل الثالث ٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦

(ص)

الصناعة ٤٠ ، ٢٥٩

صناعة الجدل ٥٦

» الخطابة ٥٦

» الشعر ٥٦

الصنائع القياسية ١٣٤

الصناعات العملية ٥٨

الصور ٩٩ وما بعدها

» الأفلاطونية ١٨٧ وما بعدها،

٢٣٣

الصور المفارقة ٣٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩

(ض)

الضرورة ٢٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ١٢٠ ،

١٢٣

الضرورة الباطنية ٦٤

» الظاهرية ٦٣

» فى مقدمات البرهان ١٥٠ وما بعدها

» فى نتيجة القياس ١٥٣

ضرورة مقدمات البرهان ٢٩

الضرورى ٢٧ ، ٣٩

الضروريات ١٨

» الوهمية (القضايا) ٦٧

الضمير (قياس) ٥٨

(ط)

الطبيعة الكلية ١٤٤ ، ١٤٥

(ظ)

الظن ٤٠ ، ٦٠ ، ٦١

» مقابل العلم ٢٥٦ وما بعدها

(ع)

العدد (علم) ١٣٠

العرض الخاص ١٣٩

» اللازم ٩٣ وما بعدها

العوارض الذاتية ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ،

١٥٧

العوارض الخاصة ١٣٧

العقل بالملكة ٣٣٣

» الفعال ٢٢٣

العلقة ٩

العلم غير المكتسب ٥١  
 « المتعارف ١١٠ ، ١١٥ »  
 « (مقابل الظن) ٤٠ ، ٢٥٦ وما بعدها  
 « المكتسب ٢٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٧٨  
 « اليقين ٧٨  
 « اليقيني ٨٥ ، ٩٣  
 « علم أحكام النجوم ١٠  
 « تأليف اللغون ٩ ، ١٠  
 « الحيل ٩ ، ١٠  
 « الطب ٣٥  
 « (العلم الطبيعي) ١٧٨  
 « ظاهرات الفلك ١٠  
 « العدد ١٠ ، ١١  
 « ما بعد الطبيعة (تبيين فيه مبادئ العلوم)  
 ١٩٤  
 « علم المجسمات ٩ ، ١٠  
 « المناظر ٩ ، ١٠ ، ٣٥  
 « النفس ١٠ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٢٢٢  
 « الهندسة ٩ ، ١٠ ، ١٣٠  
 « الهيئة ١٠  
 « العلوم ٢٨ ، ٣٠  
 « الاتزاعية ١٨١  
 « البرهانية ٣٥  
 « التعليمية ١٩  
 « الجزئية ١٣٢ وما بعدها  
 « الرياضية ٣٤ ، ١٩٦ — ١٩٨

العلم (انعكاسها على المعلول) ٢٢  
 « الحقيقة ٤٧  
 « العلل ٤٤ ، ٤٥  
 « (أصنافها) ٢٩٦  
 « (توسيطها) ٣٢٥  
 « (لا تحمل على المحدود) ٣٠٢  
 « الأربع ٣٢  
 « / « (كحدوث وسطى) ٢٩٤ وما  
 بعدها  
 « بالعرض ٢٩٦ — ٢٩٧  
 « البعيدة ٩١ ، ٢٩٦  
 « الذاتية ٤١ ، ٢٩٦  
 « القرية ٦ ، ٢٢ ، ٤٧ ، ٩١ ،  
 ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٩٦  
 « العلل والمعلولات ٢٩٧ — ٢٩٨  
 « « في الأمور الطبيعية ٣٠٥  
 « المنعكسة وغير المنعكسة ٤٦  
 « العلم (مطلق العلم) ١١٠  
 « الإلهي ١٣١ انظر العلم الأعلى  
 « الأعلى = العلم الكلي = ما بعد الطبيعة  
 ٣٠  
 « العلم بأن الشيء ٢٠٦  
 « بلم الشيء ٢٠٦  
 « بالقوة ١٨ ، ٦١  
 « بالفعل ١٨ ، ٦١  
 « السابق ١٨ ، ٦١

العلوم الكلية ١٣٢ وما بعدها  
» اليقينية ٥٣

(ف)

الفصل ٢١ ، ٢٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤  
فصل الجنس ٢٣

» النوع ٢٣

الفصول ٩٩ وما بعدها

» المقسمة ١٣٧

فضيلة بعض الأشكال ٣٦ ، ٢١٠

الفكرة ٦٠ ، ٢٥٩

الفلسفة الأولى ٣٠ ، ٨٧ ، ١٦٥ وما

بعدها ، ١٧٨ . انظر علم ما بعد الطبيعة .

الفهم ٤٠ ، ٢٥٩

(ق)

القسم الأولى ١٤١

» (في الحدد) ٤٥ — ٤٦

» (لا تحتاج إلى معرفة كل شيء) ٣١٤

» المستوفاة ٢٨ ، ١٤٠

» المنطقية ٤٢

» » (صلتها بالحد) ٢٧٤ وما

بعدها

القسم (النافعة في التحديد) ٣١٢ ، ٣١٥

القضايا (أقسامها) ١٩

» المتعارفة ١٩

القول المفصل ٥٢

القوى ٤٥

» حددها ٣٠١ وما بعدها

القياس الاستثنائي ١٨ ، ٢٢ ، ٦٠ ، ٩٠

القياس البرهاني ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦

» الجدلي ٥١

» الجزئي ٣٧ ، ٢٢٣

» الجملي ١٨

» الخطابي ٥١

» (قياس الخلف) ٢٢ ، ٩٠

» السوفسطائي ٥١

» الشرطي ٤٢

» الشعري ٥٢

» (قياس الغلط) ٢١٠

» المطلق ١٧ ، ٢١ ، ٥٥ ، ٥٦

» المقسم ٧٩

القياسات البرهانية ٥٥

» الشعرية ٦٣

(ك)

الكل ١٣٥ وما بعدها ، ١٤٥ — ١٤٧

» الأولى ١٤٤ وما بعدها

» (الحكم عليه) ٧٢

كلية مقدمات البرهان ١٧٠ — ١٧٢ .

الكلية المطلقة ٩٧

» المقيدة ٩٧

الكليات الخمس ٢٣

(ل)

اللغة اليونانية ٣٠٩

اللوازم العرضية ١٣٢

(م)

مائة = مائة ٦٩

المادة (المقابلة للجنس) ١٠١

الماهية ٤٤ ، ٥٢

الماهية والوجود ٣٠١

المبدأ الأول (= مبدأ التناقض) ١٩٠

مبدأ برهان (الحد الذي هو) ٤٣ ، ٤٤

مبدأ البرهان ٢٥ ، ١١٠ وما بعدها

مبدأ الثالث المرفوع ٣٣ ، ١١٧ وما بعدها

المبادئ ٣٣

مبادئ البرهان ٢٦ ، ٤٧ ، ١١١ ، ١٢٠

» » العلم بها ٣٣٠ وما بعدها

المبادئ الخاصة ١٥٦ — ١٥٧

المبادئ العامة ٣٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،

٢٥٢

مبادئ العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٦٩ ،

١١١ ، ١٥٥ وما بعدها ، ٢٤٧

وما بعدها

مبادئ العلوم لا تبرهن ١٨٥ وما بعدها

» » نوعان ٢٥٤ — ٢٥٥

» القياسات ١٨ ، ٦٣ ، ٦٧

» المقاييس (ليست متفقة) ٢٥١

مثال (واحد المثل) ٣٣

المجهولات ٧٢ وما بعدها

الحال الوجود ٧٢

المحسوس ٤٨

المحمول بالحقيقة (بالذات) ٣٧ ، ٢٢٥ —

٢٢٧

المحمول بالعرض ٢٢٥ — ٢٢٧

مجموعات التعاليم ٣٤

المحمولات الذاتية ٢٧ ، ٣٢

» » في البرهان ٢٧ ، ١٢٥

وما بعدها ، ١٣١

التخييلات (القضايا) ٦٣

المسألة ١٥٧

» الامتثانية ١٩٣

» العلمية ٣٤ ، ١٩٢

» الهندسية ٣٤

المسائل ٣٣ ، ٤٦ ، ١٩٠ وما بعدها

» قد تكون مسألة واحدة ٣١٩

مسائل العلوم ٢٩ ، ١٥٥

المساواة

المشبهة (القضايا) ٦٦

المشترك (الاسم) ٣١٦ ، ٣١٧

المشهورات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧

المصادرة ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥

المصادرة على المطلوب ٤٢

المصادرات ١٨٤ وما بعدها  
 المضاف ٩٠  
 مطلب أى ٦٨  
 » ما ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦٢ وما بعدها  
 » لم ٤١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٢٦١  
 وما بعدها  
 مطلب هل ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦١ وما بعدها  
 المطالب ١٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٦٨ وما  
 بعدها ، ٢٦١ وما بعدها  
 المطلوب ٧٥  
 المطلقات (القضايا) ١٢٣  
 المظنونات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧  
 المعاني (المركبة) ٦٩  
 » (المفردة) ٩٩ ، ٧٠  
 المعرفة (نظرية) ١١  
 المعقولات ٣٦  
 المعقول (الكل) ٢٢٠ وما بعدها  
 المعلول ٤٤  
 » صلتها بالعللة في الزمان ٣٠٣ - ٣٠٤  
 المغالطة ٥٦  
 المغالطات (البرهانية) ٢٦ ، ١١٦  
 » (الجدلية) ١١٦  
 المقبولات (القضايا) ٦٦  
 المقدمة الأولية ٢٨ ، ١٣٧  
 المقدمات البرهانية ١١٦  
 » البرهانية (مناسبتها لمطالبها) ١٧٤  
 وما بعدها

مقدمات البرهان ٢٤ - ٢٨ ، ٣٢ ،  
 ١٠٦ ، ١٣٥ وما بعدها  
 المقدمة الجدلية ١١٠  
 » العرضية ٢٩ ، ١٥٣  
 مقدمة غير ذات وسط ١١٠  
 » فطرية القياس ٦٤  
 المقدمات المغالطية الجدلية ٢٦  
 المقول على الكل ١٢٣ ، ١٣٥  
 المقولات العشر ٢٣٣  
 الملزوم ٦٠  
 ملكة البرهان ٥٦  
 المواد ٩٩ وما بعدها  
 » البرهانية ٥٥  
 » الجدلية ٥٥  
 الموجهات ٢٧  
 موضوع العلم ٣٣ ، ١٥٧  
 موضوعات العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ١٥٥  
 وما بعدها  
 موضوعات العلوم - اختلافها ١٦٢ وما بعدها  
 ١٦٢ وما بعدها  
 (ن)  
 النتيجة (قديرونها عليها بأسباب مختلفة) ٣٢١  
 نتيجة برهان ٤٤  
 نتائج البراهين ٢٥٣  
 النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٢٣ ، ٨٥  
 نظرية المثل الأفلاطونية ٣٣

(ى)	نقل البرهان ١٦٩
	النوع ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١
اليقين ٧٩ ، ٨٨—٨٩ ، ٩٥ ، ١٥٠	(أ)
وما بعدها	الهندسة ٣٣ ، ٣٥ انظر علم الهندسة
اليقين الحقيقي ٩٤	(و)
» الدائم ٩٠	وجوب النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٨٥
اليقينية ٧٩	الوسائط ( بين حدى الإيجاب ) ٢٢٩
	الوضع = القضية الموضوعية ١١٠ ، ١١١



# الشفاء

(لِمنطقِ) ٦

٦ - الجدل

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

حقق النص وقومه وقدم له

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

الثقافة والإرشاد القومي  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر  
الدار المصرية للأليف والترجمة

بمناسبة الذكرى الألفية للمشيخ الرئيس

القاهرة

مطبعة القاعة لشؤون المطابع الأميرية

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

مَنْشُورَات مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمُرَعَشِي الْجَنَفِي  
قُمُ الْمَقْدِسَةِ - اِيْرَان ١٤٠٤ ق

# الفهرس

صفحة	
( ١ )	تصدير للدكتور إبراهيم مدآور ... ..
( ٧ )	مقدمة للدكتور أحمد فؤاد الأهواني ... ..
( ٧ )	نسبة الطوبىقا إلى الأرجانون ... ..
( ٩ )	ترجمة الطوبىقا إلى العربية ... ..
( ١٢ )	موضوع الطوبىقا
( ١٦ )	الجلد السينوى ... ..
( ١٧ )	منطق البردان ومنطق الجدل ... ..
( ٢٢ )	أنواع المخاطبات
( ٢٤ )	تعريف الجدل ... ..
( ٢٧ )	السائل والمحجب ... ..
( ٢٨ )	المقدمة والمسألة والوضع ... ..
( ٢٩ )	صناعة الجدل ... ..
( ٣١ )	منطق الرجحان
( ٣٣ )	منافع الجدل ... ..
( ٣٦ )	المواضع ... ..
( ٣٩ )	تفاضل المشهورات
( ٤٠ )	الحمل قضايا وجودية ... ..
( ٤٢ )	الجلد من مباحث القيمة ... ..
( ٤٣ )	موقف ابن سينا من القيم ... ..
( ٤٥ )	تحليل قضايا القيمة ... ..
( ٤٦ )	الأخلاقية ... ..
( ٤٩ )	علاقة القيمة ... ..
( ٥٠ )	الأفضل ... ..
( ٥١ )	الأولى ... ..
( ٥٣ )	الآثر
( ٥٤ )	خاتمة ... ..
( ٦ )	

# الجدل

## المقالة الأولى

- ٧ ... الفصل الأول ...  
فصل (١) في معرفة القياس الجدلي ومنهجه ...
- ١٥ ... الفصل الثاني ...  
فصل (ب) في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية ...
- ٢١ ... الفصل الثالث ...  
فصل (ج) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمحجوب وإشباع القول في السائل والمحجوب ...
- ٣٤ ... الفصل الرابع ...  
فصل (د) في إبانة ما غلط فيه قوم من أمر القياس الجدلي وفي تعريف الموضع والمقدمة وأسباب الشهرة وإعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع
- ٤٣ ... الفصل الخامس ...  
فصل (هـ) في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل ...
- ٥٣ ... الفصل السادس ...  
فصل (و) في الأجزاء الأولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض ...
- ٦٣ ... الفصل السابع ...  
فصل (ز) في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات ...
- ٧٢ ... الفصل الثامن ...  
فصل (ح) في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية ...
- ٨١ ... الفصل التاسع ...  
فصل (ط) في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل وطلب المواضع وهي أربع ...
- ٩٤ ... الفصل العاشر ...  
فصل (ي) في منافع هذه الآلات ...

## المقالة الثانية

١٠٣	الفصل الأول
...	فصل (١) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع
١١٢	الفصل الثاني
...	فصل (ب) فصل في مثل ذلك
١٢٤	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجية
١٣٥	الفصل الرابع
...	فصل (د) في مثل ذلك
١٤٥	الفصل الخامس
...	فصل (هـ) في الأولى والآثر
١٥٢	الفصل السادس
...	فصل (و) في المواضع

## المقالة الثالثة

١٦٥	الفصل الأول
...	فصل (١) في المواضع الجنسية
١٧٣	الفصل الثاني
...	فصل (ب) في مثل ذلك
١٨٤	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في مثل ذلك
١٩١	الفصل الرابع
...	فصل (د) في مثل ذلك

## المقالة الرابعة

٢٠٧	الفصل الأول
...	فصل ( ١ ) في مواضع أن الخلاصة أجيبت أم لم تجب
٢١٦	الفصل الثاني
...	فصل ( ب ) يشتمل على مواضع في أن الخلاصة أعطيت أو لم تعط
٢٢٦	الفصل الثالث
...	فصل ( ج ) في استعمال المواضع المشتركة في الخلاصة

## المقالة الخامسة

٢٤١	الفصل الأول
...	فصل ( ١ ) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد
٢٥٠	الفصل الثاني
...	فصل ( ب ) في مواضع إثبات الحد وإبطال الخلاصة
٢٦٣	الفصل الثالث
...	فصل ( ج ) في مواضع مثل التي مررت
٢٧١	الفصل الرابع
...	فصل ( د ) في مثل ذلك
٢٨٤	الفصل الخامس
...	فصل ( هـ ) في مثل ذلك

## المقالة السادسة

٢٩٣	الفصل الأول
...	فصل ( ١ ) في مواضع هو هو والغير

## المقالة السابعة

- الفصل الأول ... ٣٠١
- فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات ... ٣١١
- الفصل الثاني ... ٣١١
- فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل إعطاء السبب فيه ... ٣٢٠
- الفصل الثالث ... ٣٢٠
- فصل (ج) في وصايا المحيىب ... ٣٣١
- الفصل الرابع ... ٣٣١
- فصل (د) في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيى وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادرة على المطلوب الأول والمصادرة على المقابل المطلوب ...
-

-

1

1



## تصدير

للدكتور ابراهيم مذكور

بدأ البحث العلمى لدى اليونان فى صورة حوار ونقاش ، إن فى شئون الكون أو فى شئون الإنسان . وفى ضوء ذلك حدد موضوعه ، ورسم منهجه ، وأقيمت مبادئه . وقد بلغ هذا الحوار أشده فى أواسط القرن الخامس قبل الميلاد على أيدى السوفسطائيين ، الذين اتخذوا منه حرفة ترمى إلى جمع المال وكسب المواقف المختلفة بالحق وبالباطل . ثم جاء سقراط فقوم أودهم ، ورد على مغالطاتهم ، وحول الحوار إلى ضرب من الجدل ، إلى ذلك "التوليد" الذى يقوم على أسئلة دقيقة محكمة تؤدي إلى تحديد المعنى وكشف الحقيقة .

ولقد سار أفلاطون على نهج أستاذه ، فسلك سبيل الحوار فى أغلب مؤلفاته . ومحاورات الشباب ، أو السقراطية ، لاتعبر عن آراء سقراط فحسب ، بل تردد لغته وأسلوبه ، وتسجل نقاشه وجدله . وفى محاورات الكهولة والشيوخنة يستكمل الجدل الأفلاطونى أدواته ، ويصبح منهجا واضحا للبحث والدراسة . يقسم ويصنف ، ينتقل من فكرة إلى أخرى ، ومن قضية إلى قضية ، حتى يصل إلى عالم المثل والمعانى الأزلية . والجدل الحقيقى هو ذلك الذى ينظر إلى العلوم نظرة شاملة ، ويدرك حقائق الأشياء . وأضحى الأكاديمية معهدا لتخريج جدلين حقيقيين .

ولم يكن بد من أن يتأثر أرسطو بذلك كله ، ويأخذ بقدر من الحوار والجدل . وله فى شبابه محاورات شبيهة بالمحاورات الأفلاطونية ، وما منطقته فى جملته إلا وليد الجدل السقراطى الأفلاطونى . بيد أنه يوم أن اهتدى إلى نظرية القياس هان عليه أمر الجدل ، وعدّه مجرد مران ذهنى لا يبلغ مستوى المنهج العلمى . وكتاب

”طوبيقا“ من مؤلفاته العلمية الأولى ، وباب من أبواب دراساته المنهجية ، وفيه آثار أفلاطونية واضحة . ويظهر أنه لم يكتب دفعة واحدة ، وضعت أجزاؤه الستة الوسطى أولا ، ومهدت لنظرية القياس . ثم أضيف إليها الجزءان الأول والثامن بعد كشف هذه النظرية لربطها بالجدل في عمومه <sup>(١)</sup> .

\*  
\* \*

ترجم هذا الكتاب إلى العربية غير مرة في القرن التاسع الميلادي ، وعلى أيدي مترجمين ممتازين ، في مقدمتهم إسحق بن حنين ويحيى بن عدى . وترجمت معه أجزاء من شروحه اليونانية ، الإسكندر الأفروديسي وأمونوس وثامسطيوس ، ومنها ما لم يصلنا في لغته الأصلية . وما إن ترجم حتى سارع الباحثون في العالم العربي إلى تفسيره واختصاره ، ففسر متى بن يونس ، أستاذ الفارابي ، جزءا منه ، وشرحه الفارابي نفسه وخلصه . وعنى به يحيى بن عدى ، تلميذ الفارابي ، عناية خاصة ، ووضع له تفسيراً شاملاً في نحو ألف ورقة ، ثم امتدت هذه العناية إلى ابن سينا وابن رشد .

وله أثرٌ في العالم الإسلامي ، حيث كان الحوار والجدل والأخذ والرد بدرجة لا تقل عما كانت عليه في أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد . عدَّ جزءاً من المنطق الأرسطي ، وأفاد منه المسلمون في جدلهم ، وبخاصة أهل الفرق والفلاسفة والمتكلمون . وإذا كان المناطقة المتأخرون قد أهملوه نوعاً ، فإنه كان مصدراً هاماً لعلم إسلامي جديد هو ”علم آداب البحث والمناظرة“ <sup>(٢)</sup> .

وقد وقف عليه ابن سينا الفن السادس من منطق ”الشفاء“ الذي نخرجه اليوم تحت عنوان ”كتاب الجدل“ وفيه ولا شك بحث شامل ودرس مستفيض ،

(1) Maier, Syllogistik des Aristoteles, Tübingen 1896 — 1900 t 11, p 98; cf. Ross, Aristotle, London, 1930, p 56

(2) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, p, 234.

في لغة سهلة وأسلوب واضح ، وإن كان يجارى "طوبيقا" أرسطو إلى درجة عز معها ما امتاز به الأستاذ الرئيس من دقة التبويب. والواقع أن "طوبيقا" ليست على غرار ما عرف في المؤلفات العلمية الأرسطية الأخرى من منهج واضح وعناية بالمبادئ والأمور الكلية ، ويحاكيه "الجدل" السينوى الذى يعوزه أحيانا أن يعنون لبعض الفصول عنوانا دقيقا محكما . وباختصار لا يكاد يخرج "جدل" ابن سينا عن "طوبيقا" أرسطو إلا في بعض التفاصيل والجزئيات ، وبخاصة ما اتصل ببعض المناقشات الإسلامية ، كالخصومة حول خلق القرآن .

وأساس الاستدلال الجدلى عند ابن سينا أنه قياس يقوم على مقدمات مسلمة بوجه عام أو من المتجادلين على الأقل ، فهو أدنى رتبة من الاستدلال البرهانى الذى يقوم على مقدمات يقينية . وما هو إلا نحو من أنحاء القياس ، ومظهر من مظاهر تطبيقه . والواقع أن القياس الأرسطى الصحيح لا يختلف مطلقا من ناحية صورته ، وإنما يرجع اختلافه فقط إلى مادته <sup>(١)</sup> . فإن كانت مقدماته يقينية فهو برهانى ، وإن كانت ظنية فهو جدلى ، وإن كانت مغالطة فهو سوفسطائى ، وإن كان الظن فيها مرجوحا وأريد بها مجرد الإقناع فى الأمور الجزئية المدنية فهو خطابى ، وإن كان مبعثها الخيال فهو شعرى . تلك قسمة نحاسية مقررة لدى كبار فلاسفة الإسلام ، وعلى أساسها عدت الخطابة والشعر جزئين من أجزاء المنطق <sup>(٢)</sup> . وأرسطو نفسه أميل إلى أن يشمل قياسه كل استدلال ، ولا يتردد فى أن يربط الجدل والمغالطة بالبرهنة العلمية ، وهى تخضع جميعا لقوانين منطق واحد .

ويقود هذا التقسيم إلى نظرية أخرى سيكلوجية واجتماعية قال بها الفارابى وابن سينا وابن رشد ، وملخصها أن الناس متفاوتون فى إدراكهم ومدى تقبلهم

(١) ابن سينا ، كتاب الجدل ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٩.

(٢) Madkour, L'organon, p. 11 - 14.

للحجج والبراهين . فمنهم من اتسعت ثقافته واكتمل إدراكه ، بحيث يقوى على تفهم البرهنة اليقينية ، وهؤلاء هم الخاصة من فلاسفة وعلماء . ومنهم من ضاق علمه وقصر إدراكه ، فيقنع بالأمور المسلمة والمشهورة ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك جماعة الجدلين من أصحاب الفرق . ومنهم من لم تتوفر له ثقافة ولا فكر ناضج ، وتكفيه الأدلة الخطابية ، وهؤلاء هم العامة والدهاء . والأدلة الخطابية في الواقع باب من أبواب البرهنة الجدلية ، وكل ما فيها أنها تعتمد على مقدمات أقل شهرة وأقل رجحانا .

ومن الحكمة أن يخاطب الناس على قدر عقولهم ، فتكون للخاصة لغة تختلف عن لغة غيرهم . ومن الخلط أن يخاطب الجماهير بلغة الفلاسفة والعلماء ، وفي هذا ما فيه من بلبلة واضطراب . تبدو أهمية الجدل والخطابة في الأمور الدينية والمدنية ولا يزال لهما شأنهما في دور القضاء والمجالس النيابية ، ويعول عليهما في القيادات السياسية والاجتماعية .

\* \*

ففي نشر "كتاب الجدل" إحياء لتراث قيم ، وتقدير لمادة غزيرة في المحاوره والمناظرة . وقد اضطلع بتحقيقه الدكتور أحمد فؤاد الاهواني ، وقضى في ذلك عدة سنين ، معولا على تسعة من أهم مخطوطات "الشفاء" . وهاهوذا يخرج اليوم بعد أن استكمل أجهزته العلمية ، وعلى أساس نص مختار مضاف إليه في الهامش الروايات الأخرى .

ولم يقنع بذلك ، بل ضم اليه مقدمة مستوعبة ، فيها تاريخ وتحقيق ، وتحليل ومقارنة . عرض "لطوبيقا" أرسطو ، فأشار إلى موضوعه ، وحدد منزلته من "الأرجانون" ، وبين كيف ترجم مع بعض شروحه القديمة إلى العربية . وحلل "الجدل" السينوى تحليلا دقيقا ، مقارنا بينه وبين "طوبيقا" ، ففصل القول في أنواع المخاطبات ، والسائل والمحجب ، والمقدمة والمسألة ، والشهرة والغلبة .

ووقف طويلا عند صلة الجدل بمباحث القيمة ، وشاء أن يستدل من ذلك على أن ابن سينا قال بأحكام قيمة إلى جانب الأحكام الوجودية ، وأنه تبعا لهذا يفرق بين منطق الرجحان ومنطق اليقين ، أو بعبارة أخرى بين منطق الجدل ومنطق البرهان .

ولا نزاع في أن فكرة القيمة لم تغب عن ابن سينا ، كما لم تغب عن أفلاطون وأرسطو ، وقد ألم بها في بحوثه السياسية والأخلاقية ، أما أنه ذهب إلى فلسفة القيمة ، فهذا ما يعز لإثباته ، أو أنه يفرق بين أحكام قيمة وأخرى واقعية ففي هذا توسع في حمل الماضي على الحاضر . والقول بالافضل والأولى والآثر لا يعنى حتما القول بأحكام قيمة ، لا سيما ونظرية الحكم كلها في أساسها السيكلوجى وجانبها المنطقى لم تتضح تماما في الفلسفة القديمة ولا المتوسطة ، ومباحث القيمة بوجه عام من صنع هذا القرن وأثرىات القرن الماضى .

وعلى اقتراض أن ابن سينا قد قال بأحكام قيمة ، فهو يخضعها أيضا لمنطق القياس ، لأن وحدة المنطق عنده أمر لا شك فيه . ومنطق الاستقراء نفسه لا يرتضى منه ، على غرار أرسطو ، إلا الاستقراء الكامل الذى يرده إلى قياس من الشكل الأول<sup>(1)</sup> . والتمفرقة الثامنة بين منطق اليقين ومنطق الرجحان ، أو بين منطق الضرورى ومنطق المحتمل التى قال بها بمص قدماء الشراح ، لا تخلو من خلط بين المنطق الأرسطى والمنطق الرواقى . ذلك لأن البرهنة الجدلية عند ابن سينا وأستاذه أخت البرهنة العلمية ، تخضعان معا لشروط القياس وأشكاله وأضرابه والفرق بينهما فى المرتبة لا فى النوع .

وبعد ، ففي تحقيق ”كتاب الجدل“ ونشره جهد صادق ، ومساهمة قيمة يقدرها الباحثون فى تاريخ المنطق عامة .

ابراهيم مذكور

(1) Madkour, L'Organon, p 217 — 221.

-

1

1

1

## مقدمة

للدكتور أحمد فؤاد الأهواني

نسبة الطوبيقا إلى الأرجانون :

يأتى " الطوبيقا " فى الترتيب قبل " السفسطة " مباشرة .

وليس هذا الفصل بين الكتّابين من عمل أرسطو ، إذ يلوح أن صاحب المنطق كان يعدّهما كتاباً واحداً ، لأنه أشار إلى " السفسطة " مرّتين تحت عنوان " الطوبيقا " <sup>(١)</sup> . وقد ذكرنا فى المقدمة <sup>(٢)</sup> التى مهدنا بها لنشر السفسطة إلى أن : " كتاب السفسطة ليس إلا ملحقاً لكتاب الجدل ، وأن الجدل إذا كان مؤلفاً من ثمانية كتب ، فإن السفسطة تؤلف الكتاب التاسع والآخر ، ولم يظهر من المحدثين بعد ذلك من شك فى هذه الصلة " .

ولا يخرج ما كتب " تريكو " فى مقدمته لترجمة " الطوبيقا " عما ذكر فى مقدمة السفسطة إذ يقول ما فحواه : إن تأليف الطوبيقا يبدو فى مجموعه سابقاً على تحرير " التحليلات الأولى " و " التحليلات الثانية " ، ويلوح أنه أكثر صلة بالكتب الأولى من الأرجانون . والأرجح أن الجزأين من الثانى إلى السابع أقدم من بقية أجزاء " الطوبيقا " ، وهى تأتى مباشرة بعد " المقولات " . ذلك أن

---

(١) أنظر مقدمة فورستر لترجمة الطوبيقا صفحة ٢٦٥ ، طبعة لوب

Loeb Classical Library · Aristotle ; Organon ; Posterior Analytics ; Topica ; translated by Tredennick and Forster, 1960

وقد ترجم التحليلات الثانية تريدينك مع كتابة مقدمة فى عشرين صفحة .

أما فورستر فهو الذى ترجم الطوبيقا ، وكتب مقدمة فى سبع صفحات ، وتوفى قبل نشر الكتاب الذى صدر ١٩٦٠

(٢) الشفاء ، السفسطة ، ١٩٥٨ ، صفحة ١ — ٢٥

نظرية البرهان كانت لا تزال مجهولة ، فضلا عن أن معنى المصطلحات ينحلو من الدقة الفنية . مثال ذلك هذان المصطلحان συλλογιζεσθαι, συλλογισμός فإنهما يستخدمان للدلالة على الاستدلال بوجه عام ، ولا يدلان أبدا على الاستدلال القياسى كما يعرفه أرسطو فى بداية كتاب ” القياس “ . على العكس من ذلك يدل كثرة استعمال الفعل μετέχειν <sup>(١)</sup> على بقايا من الجدل الأفلاطونى .

وكان معظم قدماء المفسرين يذهبون إلى أن منطق الرجمان مختلف تماما عن منطق البرهان ، لأنه منطق لا يمكن أن يوصل إلى الحقيقة العلمية ، فهو منطق ينطبق على ميدان آخر . على العكس من ذلك يرى المحدثون أنه ضرب من الارتياض المهد إلى نظرية البرهان ، وهى نظرية يرى أرسطو فى مذهبه أنها يجب أن تكمل الجدل التقليدى ، كما كان يمارسه أفلاطون والسفسطائيون ، بل أرسطو نفسه <sup>(٢)</sup> .

وفسر الإسكندر الافروديسى ” الطوبيقا “ ، وعول العرب على تفسيره ، كما رجع إليه المترجمون اللاتين فى العصر الوسيط ، واستعان به تريكو فى ترجمته الحديثة <sup>(٣)</sup> وقد رجع العرب بجانب تفسير الإسكندر إلى شرح ” أمونيوس “ الذى عاش فى النصف الثانى من القرن الخامس إلى أوائل السادس الميلادى ، درس فى أثينا ، وكان من تلامذة ” برقلوس “ كما كان أستاذا ” سمبليقيوس “ . فقدت شروح على أفلاطون وأرسطو ، ولكن عرفها العرب .

(١) أى يشارك .

Aristotelis, Organon, Les Topiques, Traduction par Tricot ; 2ème éd. Paris, 1950

(٢)

Aristotelis Topiconum libros octo Commentario, ed. M. Wallies, Berlin, 1891

(٣)



## ترجمة الطوبيقا إلى العربية :

ذكر ابن النديم في الفهرست — ونقل القفطى كلامه بنصه — أسماء من نقلوا الكتاب من اليونانية إلى السريانية ، ومن السريانية إلى العربية ، ومن فسرهم من العرب ، فيما يلي :

« الكلام على طوبيقا :

نقل إسحاق هذا الكتاب إلى السرياني ، ونقل يحيى بن عدى الذى نقله إسحاق إلى العربى ، ونقل الدمشقى منه سبع مقالات ، ونقل إبراهيم بن عبدالله الثامنة ، ويوجد بنقل قديم .

الشارحون :

قال يحيى بن عدى فى أول تفسير هذا الكتاب : إني لم أجد لهذا الكتاب تفسيراً لمن تقدم إلا تفسير الإسكندر لبعض المقالة الأولى ، والمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، وتفسير أمونيوس للمقالة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ؛ فعولت على ما قصدت فى تفسيري هذا على ما فهمته من تفسير الإسكندر وأمونيوس ، وأصلحت عبارات النقلة لذين التفسيرين .

والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة .

ومن غير كلام يحيى شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأولى ، والإسكندر للأربع الأواخر إلى الاثنى عشر موضعاً من المقالة الثامنة .

وفسر ثامسطيوس "المواضع" <sup>(١)</sup> منه .

---

(١) المقصود المقالات من الثانية إلى السابعة من الطوبيقا ، وهى التى تبحث فى المواضع .

وللغرابي تفسير هذا الكتاب ، وله مختصر فيه .

وفسر "متى" المقالة الأولى .

والذى فسرهُ أمونيوس والإسكندر من هذا الكتاب نقله إسحاق .

وقد ترجم هذا الكتاب أبو عثمان الدمشقي « .

وهناك إشارات مختلفة في المخطوط <sup>(١)</sup> العربي لمنطق أرسطو عند الكلام على طوبيقا ، توضيح الأصل المترجم عنه ، وتكشف عن المترجمين والمفسرين والمصححين . وقد نسخ الأرجانون بما فيه الطوبيقا عن نسخة كان يملكها الحسن بن سوار المنطقي . ففي آخر المقالة الثانية يذكر الناسخ ما نصه : " نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نُسخٍ نظر فيها على أبي بشر متى ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني ، وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضا اليوناني وصححهما بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا " <sup>(٢)</sup> .

وجاء في أول الكتاب ما نصه : " المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي عثمان الدمشقي " . وكان الدمشقي من جلة النقلة ، يترجم عن السريانية نقلا جيدا

(١) نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي الطوبيقا في مجلة الأرجانون بعنوان منطق أرسطو الجزء الثاني ١٩٤٩ ، ص ٤٦٩ ، إلى الجزء الثالث ، ١٩٥٢ ص ٧٢٣ — وقد درس الدكتور خليل الجبر المخطوط بمناسبة بحثه عن المقولات انظر Khalil Georr, Les Catégories d'Aristote, Beyrouth, 1948

(٢) بدوي ، منطق أرسطو ، ج ٢ ص ٥٣١ ، ٥٣٢

بحسب المعنى ، مع مطابقته للأصل ، وفي التعليقات المذكورة في هذه النسخة ما يدل على ذلك ، ففي أول المقالة الثانية يقول : ” قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الطاقة والحرص ، ولم أجد فيها ما وجدته في غيرها من سقم ، فأعلم عليه “ .  
أما المقالة الثامنة ، فهي بنقل مترجم يسمى إبراهيم بن عبد الله .

وقد ترجم هذا الكتاب على ما جرت به العادة في عصر الترجمة أكثر من مرة . وقد صرح ابن النديم بذلك ، حين قال إن إسحاق نقله إلى السرياني ، ونقله يحيى بن عدى إلى العربى ، ثم نقله الدمشقي . وأضاف بعد ذلك ” ويوجد بنقل قديم “ .

ولعل هذا يوافق الخبر الذى أورده ” كراوس “ في بحثه عن التراجم المنسوبة لابن المقفع . ذلك أن الجاثليق طيمائوس كتب إلى القسيس فيثون رسالة عن ترجمة طوبيقا إلى العربية . وكان طيمائوس معاصرا للرشيدي الذى أمره : ” بترجمة كتاب طوبيقا لأرسطو الفيلسوف من السريانية إلى العربية “ . فقام طيمائوس بنقله من اليونانية إلى السريانية ، ونقله ” الشيخ أبونوح “ من السريانية إلى العربية . والسبب في ذلك أن الكتاب كان مترجما ترجمة غثة لفظا ومعنى <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن عناية السريان حتى القرن السادس لم تكن تتجاوز في منطق أرسطو كتاب ” التحليلات “ ، إلا أن الطوبيقا لقي عند العرب منذ عصر الترجمة عناية كبيرة ، فنقل نقلا أول ، وثانيا ، وروجعت الترجمة ، وصحح النقل .

---

(١) عبد الرحمن بدوي ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

والترجمة العربية الموجودة بين أيدينا – وهي الترجمة الأخيرة – من عمل الدمشقي .  
وهي جيدة سواء من جهة المصطلحات أم من جهة العبارة .

وعنوان الكتاب باليونانية طوبيقا τοπικά ، فدرج العنوان باسمه اليوناني في العربية ، كما قالوا : إيساغوجي ، وقاطيغورياس ، وباري أرمينياس ، وأنالوطيقا . ثم أخذ المترجمون ينظرون في المعنى المقصود من الاسم اليوناني ، ووضعوا له ما ينطبق عليه في اللسان العربي ، فقالوا : ” الجدل ” .

والجدل يقابل المصطلح اليوناني كما ورد في ابتداء الكتاب ، حيث يقول أرسطو : فينبغي أن نقول أولاً ما هو القياس ، وما هي أصنافه ، حتى يحصل لنا ” القياس الجدلي ” διαλεκτικός συλλογισμός [100a,23]

وسنشير إلى كتاب أرسطو باسم ” طوبيقا ” ، وإلى الترجمات وإلى كتاب ابن سينا باسم ” الجدل ” .

### موضوع الطوبيقا :

لما كان ابن سينا يحاذي إلى حد كبير أرسطو ، فسنعرض في إيجاز لموضوع الطوبيقا قبل الانتقال إلى الكلام عن كتاب الجدل السينوي .

الغرض من الطوبيقا كما بين أرسطو في استهلال الكتاب : الاستدلال من المقدمات الذائعة ، وتجنب التناقض . أو كما جاء في الترجمة العربية القديمة : ” إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهياً لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة تقصد ، وأن نكون إذا أجبتنا جواباً لم نأت بشيء مضاد ” .

والقياسات ضربان أساسيان ، أحدهما البرهاني وهو موضوع التحليلات ،  
والآخر الجدلي ، وهو موضوع هذا الكتاب .

والقياس الجدلي يؤخذ بمعنيين : الأول ترتيب مقدمات يتوصل منها إلى نتيجة ،  
غير أن المقدمات راجحة غير يقينية ، وباصطلاح القدماء ذائعة أو مشهورة . وهذا  
الضرب من الجدل يُسلك الجدل في جملة القياس بمعناه الأرسطي المعروف .

والثاني المحاورة الجدلية بين شخصين أحدهما سائل والآخر مجيب . وهي حوار  
حقيقي ، والمصطلح اليوناني نفسه يدل على ذلك ، لأنه مركب من مقطعين ” ديا “  
δια أى اثنين ، و ” لكتيكون “ λεκτικον بمعنى قول ، فهو القول  
الدائر بين شخصين . والحوار والجدل أصلهما واحد من جهة اللفظ ، فالجدل  
في معناه الأصلي وصورته البسيطة حوار يضع فيه السائل للمجيب سؤالا يجيب  
عليه المجيب بنعم أولا<sup>(١)</sup> .

ونحن نعلم أن المنهج الفكري بدأ عند سقراط والسفسطائيين حوارا ، وأصبح  
عند أفلاطون جدلا ، ثم تطور عند أرسطو قياسا وبرهانا . ومن المسلم به عند  
مؤرخي الفلسفة أن محاورات أفلاطون تنطوي على بعض البذور التي تطور عنها  
المذهب الأرسطي في البرهان .

ويفترق القياس الجدلي عن البرهاني من جهة ، وعن المارئي من جهة أخرى .

---

Madkour, l'Organon d'Aristote dans le Monde Arabe, Paris, 1934, p 227

(١)

ذلك أن مقدمات القياس البرهاني يقينية ومباشرة ، ولذا كان هذا القياس علميا .  
على حين أن مقدمات القياس الجدلي ليست يقينية ولا مباشرة ، بل ” راجحة “ ، أى  
ذائعة مشهورة يقبلها كل الناس ، أو معظمهم ، أو الحكماء منهم .

أما القياس الممارى فمقدماته راجحة فى الظاهر لا فى الحقيقة ، فالفرق بينه وبين  
الجدلى هو فرق ما بين الظاهر والحقيقة ، بين الباطل والحق .

ومع أن الجدل ليست له منزلة العلم اليقنى ، إلا أنه مطلب ليس عبثا لا طائل  
وراءه ، كالحال فى المراء ، أو الجدل لمجرد الجدل . وقد حدد أرسطو للجدل  
فوائد ثلاث :

( ١ ) الارتياض .

( ٢ ) الدربة على جدال الخصوم .

( ٣ ) النفع فى العلوم .

وقد أفاض أرسطو فى بيان الفائدتين الأولى والثانية ، ولكنه لم يوضح تماما  
كيف يعين الجدل فى طلب العلوم . فهو يقول إنه يكسبنا القدرة على مناقشة  
ما يؤيد الدعوى أو يعارضها ، فتمكن بعد ذلك من التمييز بين الحق والباطل .  
وأىضا فلا سبيل إلى معرفة مبادئ العلوم إلا بأخذها من الآراء المشهورة لدى  
العلماء . وهذا يناقض ما قرره فى كتاب ” البرهان “ من أن الاستقراء أحد الطرق  
الموصلة إلى مبادئ العلوم ، وأن طريقها الآخر هو الأوليات التى تحصل فى العقل  
بالفطرة .

والمقدمات التي منها تستنبط النتائج هي أحكام تتركب من موضوع ومحمول .  
ولذلك نظر أرسطو في العلاقة بينهما ليتبين من هذه العلاقة مبلغ يقين الحكم .  
فالحمول إما أن يعبر عن الجنس أو الفصل أو الخاصة أو العرض . وقد اعتبر  
أرسطو الجنس والنوع شيئا واحدا . وتلك المحمولات الأربعة هي أساس تصنيف  
فرفوريوس للكليات التي أضاف إليها النوع . ولا نزاع أن مرتبة العلاقة بين الموضوع  
والحمول إذا كانت خاصة أو عرضا أقل منها إذا كانت جنسا أو فصلا .

وقد اختص الكتابان الثاني والثالث ببحث العرض ، والرابع والخامس ببحث  
الجنس والخاصة ، والسادس والسابع الحد . ويسمى أرسطو هذا البحث الشامل  
للكتب من الثاني إلى السابع بالمواضع . ومصطلح الوضع τόπος من الصعب  
تعريفه باعتراف المحدثين . ويحاول "فورستر"<sup>(١)</sup> تفسير المواضع بأنها هي "المواضع  
المشتركة" Common places في المناقشة أو الحجّة . وترجم بالفرنسية باصطلاح  
Lieux Communs<sup>(٢)</sup> . أو هي المبادئ العامة للرجحان التي تشبه البديهيات  
بالنسبة إلى القياس البرهاني . وهي من هذا الوجه تصنيف يستمد منه  
الاستدلال الجدلي حججه .

ولم يعد الآن محل لبحث المواضع التي كانت تعد عند أرسطو نقطة البداية  
في الجدل ، فقد كانت آخر محاولة في الفكر الإغريقي نحو ثقافة عامة تسعى إلى مناقشة  
كل لون من ألوان المعرفة دون دراسة مبادئها الأولى الملائمة لها ، وهي الحركة التي

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٩ من مقدمة ترجمة الطويقا .

(٢) انظر قاموس لالاند الفلسفي ، ومقدمة تريكو . وانظر الفصل الذي كتبه روس عن منطق الجدل في كتابه  
"أرسطو" ص ٥٧ — ٥٩ Ross, Aristotle, London, 1949

حمل السفسطائيون لواءها . ولكن أرسطو يمتاز عن السفسطائيين بأنه كان يحاول معونة المفكرين على البحث المعقول بغير معرفة خاصة ، لا الظفر بالشهرة ، أو الكسب من التظاهر بالحكمة .

ثم عدل أرسطو عن هذا الطريق ، وبين للناس طريقا آخر أوثق وأفضل ، وهو المنهج العلمي ، وبذلك كان كتاب ” البرهان “ العلة في أفول نجم ” الجدل “ .

### الجدل السينوى :

ليس ” الجدل “ السينوى ترجمة لطوبيقا أرسطو .

وهو أيضا ليس تفسيراً أو شرحاً على نحو ما كان يصنع شرح أرسطو ، على الرغم من محاذاة ابن سينا في ” الجدل “ لترتيب الطوبيقا وأفكاره . فقد كانت منزلة صاحب المنطق طاغية على الفكر الفلسفى ، وبخاصة فى المنطق ، بحيث كان من الصعب الخروج على الأصول التى استنبطها وجعلها أساسا للفكر . وقد وصفه ابن سينا بالعظمة والنبوغ والعبقرية ، وبلغ مرتبة الكمال فى العلم ولا زيادة بعده لمستزيد ، وقد خاطب الشيخ الرئيس فى آخر كتاب ” السفسطة “ معشر المتعلمين قائلاً : « تأملوا ما قاله هذا ” العظيم “ ... وهل نبغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة ؟ كلا ، بل ما عمله هو التام الكامل .... » واعترف ابن سينا أنه بعد الاعتبار والاستقراء والتصفح لم يجد مذهبا يخرج عليه ، اللهم إلا فى ” تفاصيل لبعض الجمل “ (١) .

هذا المنهج المقرر فى آخر السفسطة ، من محاذاة ما كتبه أرسطو فى الخطوط الرئيسية العامة ، والاختلاف عنه فى شئ يسير من التفاصيل ، هو المنهج السينوى المطبق فى ” الجدل “ .

---

(١) الشفاء ، السفسطة ، ص ١١٤ .



وأول اختلاف نلقاه هو اختلاف المظهر الخارجى لكل من الكتّابين ، فعنوان كتاب أرسطو ”الطوبيقا“ ، وكان ينبغى أن يكون فى العربية ”المواضع“ ، ولكن ابن سينا جعله ”الجلد“ . هذا التحول من المواضع إلى الجدل يفصح عن تغيير فى وجهة النظر المنطقية إلى موضوع البحث ، أتكون المواضع هى محور الارتكاز فى هذا المنطق أم الجدل نفسه . هذا التحول فى العنوان يعبر عن تفسير معين لمنطق الجدل ، هو عند ابن سينا منطق رجحان يختلف عن منطق البرهان ، بمقدار ما يتميز ميدان الرجحان عن البرهان ؛ فالأول يلائم المباحث الإنسانية من دين وأخلاق وسياسة ، والثانى يتصل بالعلوم الطبيعية بوجه خاص .

والخلاف الثانى فى المظهر أيضاً ؛ ولكنه ليس بذى بال ، لأنه لا يتجاوز تقسيم الكتاب إلى مقالات وفصول . فالطوبيقا ثمان مقالات ، والجلد سبع . وفصول كل مقالة عند ابن سينا فيها شئ من الإطناب ، ومن الشرح ، ولكن فى ثناياها نظرات جديدة وتحليلات مبتكرة ، هى التى سنبرزها ونقف عندها .

### منطق البرهان ومنطق الجدل :

الفصل الأول من المقالة الأولى مقدمة سنوية أصيلة ، يكرر فيها ابن سينا ما ذكره فى المدخل إلى منطق الشفاء عن ماهية الإنسان بالحقيقة ، والمكمل له ، وما ينبغى تحصيله لبولوج هذا الكمال ، من معرفة نظرية فقط ، أو معرفة عملية تضاف إليها . ولما كانت أجزاء المنطق السابقة على الجدل هى المقولات والعبارة والقياس والبرهان ، وكان المنطق متسلسلا بعد ذلك إلى الجدل والسفسطة ، ثم الخطابة والشعر ، كان لا بد من استعراض سريع للمعرفة المكتسبة بطريق

المنطق إلى البرهان ، حتى يتبين مكان الجدل من المنطق عموما . إنَّ سبيل تلك المعرفة المكتسبة هو : " القياس اليقيني ، والقياس اليقيني هو البرهان " (١) .

ولكن القياسات ليست مقصورة على القياس الصورى الذى سبق بحثه فى التحليلات الأولى ، ولا على القياس اليقيني الذى هو موضوع التحليلات الثانية أو البرهان ، وإنما هناك أنواع أخرى من القياسات ، ومنها الجدلية ، النافعة فى « الأمور الشريكة » . " ويجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها فى الأمور المدنية من الضرورة " (٢)

يقرر ابن سينا بما لا يدع سبيلا إلى الشك منذ أول الكتاب أن الجدل نافع وضرورى لسياسة المجتمع ، وما تحتاج إليه هذه السياسة من دين وأخلاق وسياسة حكم ، وهى التى أطلق عليها " الأمور المدنية " . هذا التصريح الواضح الحاسم حدد معالم الطريق تحديدا مميّزا ، وفصل بين منطق البرهان ومنطق الجدل ، من جهة أن موضوع منطق البرهان الطبيعيات ، وموضوع منطق الجدل الإنسانية (٣) .

مقدمات المنطق الأول موضوعة بحسب الطبيعة ونفس الحق ، ومقدمات المنطق الثانى مشهورة ، أو متسلسلة ، إما من جمهور أهل الصناعة ، وإما من جمهور الناس .

---

(١) الجدل ، ص ٧

(٢) الجدل ، ص ٨

(٣) يتابع ابن سينا أرسطو عند الكلام عن منافع الجدل أنه نافع فى العلوم ، وأن المواضع منها مطلقة ومنها طبيعية ، ومنها خلقية ، غير أن ابن سينا مع اعترافه بأن هناك مقدمات جدلية طبيعية ، إلا أنها تتبع طريقا آخر خلاف الجدل — انظر الجدل ص ٥٠ — ٥٣ وما ذكره فى هذه المقدمة فيما بعد .

المنطق الأول ، لأنه يقينى ، فلا بد أن يدعى له الإنسان حتى لو انفرد مع نفسه ، بمعنى أن العقل الصريح فى الإنسان لا بد أن يقبله ، ما دام يعتمد من جهة الصورة على مقدمات إذا رتب ترتيبا معيننا لزم عنها نتيجة بالضرورة . أما المنطق الثانى فلا يخاطب به الإنسان نفسه ، بل : ” منفعته المخصوصة به هو فى أمر مشترك ، وفى أن يخاطب غيره “<sup>(١)</sup> . والأول منفعته للإنسان مع نفسه بالذات ومع غيره بالعرض ، والثانى منفعته للإنسان مع غيره بالذات ومع نفسه بالعرض .

والغرض من المنطق الأول معرفة المجهول بالطريق اليقينى ما دام الفكر ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها إلى أن يصير المجهول معلوما . ولكن الغرض من المنطق الثانى ” الغلبة “ أساسا . والغلبة تغليب ، والتغليب ترجيح رأى على آخر ، واستحسان مقدمة مشهورة عن مقدمة أخرى . ومن هنا كان منطق الجدل منطق رجحان . وفى ذلك يقول ابن سينا : ” وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح ، حتى ربما يلوح له الحق ويخرج به إلى اليقين . . . . . لكن هذا النفع ، والنفع الأول<sup>(٢)</sup> ، ليس هما عنه بما هو قياس ؛ فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول — مما عددناه — نفعه بشئ يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة . والثانى نفعه بشئ يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يختص ويخلص منها بعض ، ويتزيف بعض . . . “<sup>(٣)</sup> .

(١) الجدل ، ص ١١

(٢) يشير إلى تقع الجدل فى الغلبة ، وهو ما ذكره من قبل ، وما يكره مباشرة بعد قليل .

(٣) الجدل ، ص ١٢

حقا يحتاج الجدل إلى معرفة البرهان ومقدماته وشرائطه لتكون عند الجدل زيادة بصيرة ، وللتمييز بين ما هو يقينى وما ليس بيقينى ، وللتشبه بالبرهانيات حين يستند إلى المشهورات ، فتكون هذه المشهورات أقرب إلى اليقين منها إلى الظن . ولكن البرهانيات لا يمكن أن تختلط بالمشهورات ، لأن البرهانيات صدقها من ذاتها ، واليقين فيها من الداخل ، وأما : ” الشهرة فليس شيئا يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شيء يأتى من خارج ”<sup>(١)</sup> . فإذا كانت الشهرة خارجية ، فإن العلوم البرهانية — على العكس من ذلك — لها مبادئ أولية هى ذاتية فيها ، وجزء من طبيعتها . على حين أن المشهورات تؤخذ من المصالح المشتركة بين الناس ، النافعة فى استمرار الجماعة وحفظها ، المبنية على العقائد والفضائل والتقاليد ، المؤدية إلى ربط أفراد المجتمع وحفظ ” المصلحة المشتركة ”<sup>(٢)</sup> .

ولقد سبق أن ميز ابن سينا فى كتاب ” البرهان ” بين الجدل والبرهان ، بما لا يخرج عن هذا المعنى . فالبرهان قائم على التصديق اليقيني ، والضرورة فى هذا اليقين «باطنية» ، تكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشيء بعد كسب المبادئ ، وهذه الضرورة هى الأولى الواجب قبوله . والجدل يعتمد على المشهورات وهى مقدمات أحكامها صادرة عن القوة الوهمية لا عن الضرورة العقلية ، فهى من خارج العقل ، لأنها تؤخذ على سبيل تسليم مشترك فيه ، إما صواب وإما خطأ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الجدل ، ص ١٣

(٢) الجدل ، ص ١٤

(٣) الشفاء ، البرهان ، ص ٦٣ — ٦٤

ولما كان لابد في كل مجتمع من رئيس أو إمام أو حاكم ، أو بلغة ابن سينا المنقولة عن الفكر اليوناني « مدبر المدينة » ، فينبغي لمدبر المدينة أن يسوس الناس بتأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بال الحجج المقبولة عندهم ، مثل إثبات الصانع الواحد ، وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد<sup>(١)</sup> .

الوحدانية ، والنبوة ، والمعاد ، دعائم ثلاث لا غنى عنها في قيام العقيدة الإسلامية . وإذا كان إثبات الوحدانية مشتركا بين الفلسفة اليونانية والإسلام ، فالنبوة والمعاد مما انفرد به الإسلام ، ويعد من قبيل مباحث الغيبيات ، وبخاصة معجزة النبي ، والجنة والنار . وقد اجتهد الفلاسفة الإسلاميون أن يثبتوا النبوة والمعاد بأدلة فلسفية ، ولكنها وإن ارتقت إلى مرتبة البرهان ، إلا أن هذه الأدلة مقصورة على فئة قليلة جدا هم الفلاسفة<sup>(٢)</sup> .

وليس في مقدور الجمهور بلوغ هذه المرتبة ، ولا في استطاعتهم اتباع الطريق التعليمي لأنه طريق « طويل ، ولا كل نفس له مقبول » . لذلك لم يكن الجدل مجرد تكلمة لأقسام المنطق « فقط — كما قال بعضهم — بل كان له منفعة قائمة »<sup>(٣)</sup> . بهذا تختم المقدمة السينوية الممهدة لكتاب « الجدل » ، ومنها يتبين انفصال منطق الجدل من جهة موضوعه ومنفعته عن منطق البرهان . ثم يبدأ الفصل الثاني بتفصيل ما أبجل ، وتأکید ما قرر .

---

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

(٢) أنظر Madkour, L'Orgamon, pp. 231—232 حيث يتبع الدكتور مدكور نظرية مفكرى الإسلام التي قسمت الناس لثلاث أقسام : أهل البرهان ، والجدل ، والخطابة ؛ وهم الفلاسفة والمتكلمون والجمهور ، ولكل طائفة منهم لون من المنطق يناسبها .

(٣) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

## أنواع المخاطبات :

إن صناعة الجدل مقصورة على المحاور والمخاطبة .

والمخاطبات ثمانية أنواع هي : التعليم ، والمجارة ، والمناظرة ، والمعاندة ، والاختبار ، والمجادلة ، والخطابة ، والإنشاء . وهذه الأصناف كلها لا تنظر في الحق ، ولا تسعى إلى إصابة الحق اللهم إلا التعليم والمجارة . ثم إن التعليم قديم بغير مشاركة ، لأن الفرد الواحد يستطيع أن يكتسب الحق بنفسه . أما المجارة فلا تتم إلا بالمشاركة ، وتحتاج إلى طرفين ، أحدهما المعلم والآخر المتعلم ، وكلاهما يتشاركان في النظر .

والمناظرة من النظر والاعتبار ، والغرض منها المباحثة عن الرأيين المتقابلين ، فيتكفل كل واحد من المتناظرين بتأييد جانب لإيقاع العلم . ولذلك تلحق المناظرة عند ابن سينا بالتعليم ، لأن غرض المتناظرين حصول العلم <sup>(١)</sup> . والجدل خلاف المناظرة ، لأنها نظر لا يدل على غلبة أو معاندة ، أما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب مع فضل قوة وحيلة <sup>(٢)</sup> .

وأما الذي يدخل في الجدل بمعنى الكلمة فهو المعاندة ، والاختبار ، والمغالطة ، والمجادلة . وكلها مخاطبات تؤلف أنواعا من القياسات ، والثلاثة الأولى شبيهة بالجدل وينبغي أن تخرج منه .

المعاندة مخاطبة يحاول بها المخاطب إظهار نقص من يدعى الكمال ، وبيان عجزه ، وتسمى قياس عناد . فالمعاندة خارجة عن الجدل .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٥

(٢) ، ، ، ص ٢٠

والاختبار - أو الامتحان - تُعرَّفُ قوة المخاطب في استبانة القياسات ؛ إنه استكشاف حال المخاطب ، ويسمى قياسه قياس امتحان ، وليس الغرض فيه الإقناع<sup>(١)</sup> .

والمغالطة تمويه ، وتلبيس يصطنعه المخاطب ليخيل أن ما يقوله حق. وتسمى المغالطة سوفسطائية لأنَّ شَبَّهَ المغالط بالفيلسوف، ومشاعبية لأنَّ تشبه بالجدلى<sup>(٢)</sup> . فموضوع القياس المعاند والممتحن والمغالط واحد من جهة الموضوع، مختلف من جهة الغرض .

أما المجادلة فهي مخالفة تبغى إلزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور . والمجادلة منازعة ، « فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل »<sup>(٣)</sup> .

والجدل هو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة<sup>(٤)</sup> . والمشهورات متقابلة، وهي مختلفة في القوة والضعف ؛ أما الحق والصدق فهو واحد. والدعوى قد تكون حقا ، ولكنها تحتاج إلى نصره بما هو مشهور، ولذلك احتاج الجدل إلى ضروب من الحيلة .

صفوة القول: الجدل قياس من مشهورات، يحتاج إلى غلبة وإلزام لترجيح مشهور على آخر . وهو بهذا التوجيه السينوى ضرب من المنطق يلحق بالحوار السقراطي والجدل الأفلاطوني أكثر مما يتصل بمنطق أرسطو الذى تطور إلى قياس وبرهان .

---

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٦

(٢) ، ، ، ص ١٦

(٣) ، ، ، ص ١٨

(٤) ، ، ، ص ٢٠

وهو غير الخطابة، التي هي الاقتدار على إقناع الناس في الأمور الجزئية المدنية، لا الرياضية أو الطبيعية . وهو غير الإنشاء الشعري الذي القصد منه التخيل ، لا « إيقاع اعتقاد وتصديق ألبته » <sup>(١)</sup> .

### تعريف الجدل :

ثم يشرع ابن سينا في تعريف الجدل في الفصل الثالث ، فيقول :  
” ففرضنا الآن في هذا الفن تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتي بالحجة على كل ما يوضع مطلوباً من مقدمات ذائعة، وأن نكون إذا أجبتنا لم يؤخذ منا ما يناقض وضعنا “ <sup>(٢)</sup>

ويحسن أن نضع إلى جانب هذا التعريف السديوي تعريف أرسطو لنتين الفرق بينهما . يقول أرسطو في استهلال الجواب : ” إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهياً لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة تقصد ، وأن نكون — إذا أجبتنا جواباً — لم نأت فيه بشيء مضاد “ <sup>(٣)</sup>

يتألف التعريف من عناصر ثلاثة هي (١) الطريق (٢) الاستدلال من المشهورات (٣) عدم التناقض عند الجواب . ويتفق أرسطو وابن سينا في العنصرين الأخيرين ، ويختلفان في العنصر الأول . فالجدل عند أرسطو طريق أو منهج  $\mu\epsilon\theta\omicron\delta\delta\omicron\varsigma$  ، وعند ابن سينا صناعة  $\tau\epsilon\chi\nu\eta$  .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٧

(٢) ، ، ، ص ٢١

(٣) انظر الترجمة القديمة في ” منطق أرسطو “ ، الجزء الثاني ، نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي ، ص ٧٣٣



هذا انفرق له أثره إما في اعتبار الجدل ملحقا بالمنطق العام لأرسطو ، وبأنه نوع من القياس ولكنه ليس يقينا ، أى أن المنطق واحد ، وطريقه واحد، أعلاه البرهان ، والجدل مرتبة أضعف منه . وإما في اعتبار الجدل نوعا متميزا من المنطق وصناعة خاصة ، هي الصناعة الجدلية .

حقا المنطق كله صناعة ، كما يسميه ابن سينا في غير موضع من كتبه ، ولكن لمقصود بالصناعة المنطقية أن المنطق أدنى إلى أن يكون " فنا " منه إلى أن يكون علما ، أو كما جاء في تعريف بور رويال " فن التفكير " . وإذا كان ابن سينا في " كتاب البرهان " يسمي البرهان بين حين وآخر صناعة ، إلا أنه عند تعريفه لم يفعل ذلك ، فهو يقول : " فهذا الكتاب ( يريد البرهان ) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين ، وهو انقياس البرهانى " (١) هذا إلى أن ابن سينا لم يحدثنا في كتاب البرهان عن الصناعة ما هي ، على حين خصص لها في كتاب الجدل بضع صفحات ، لأن الجدل في نظره صناعة بمعنى الكلمة .

والصناعة بحسب التعريف السينوى الذى أورده : ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض على سبيل الإرادة ، صادرة عن بصيرة ، بحسب الممكن فيها .

حقا ، جميع المقاييس والعلوم كلها صناعة . ولكن الصناعات تتفاوت ، إذ بعضها يحصل بالفطرة ، فلا تكون الصناعة ذات أثر كبير فيها ، وبعضها الآخر

---

(١) الشفاء ، البرهان ، ص ٢٠

تحتاج إلى الارتياض والممارسة والمهارة الشخصية ، فتكون الصناعة أوضح . وليس من الضروري أن الحد الموجب للصناعة أن ”يكون للصناعة إصابة في كل غرض“ ، وإلا ”خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع“<sup>(١)</sup> بمعنى آخر أن الطبيب إذا لم ينجح علاجه فلن يخرج ذلك عن أن يكون طبيا ، وكذلك الجدلى . فليس النجاح – أى الإصابة في كل غرض – شرط الصناعة .

والصناعة ولو أنها تبنى على الفطرة من جهة ، وعلى التجربة من جهة أخرى ، فلا بد أن يستند الصانع إلى : ”قوانين كلية هي معايير له“<sup>(٢)</sup> حتى لا تكون صناعته ناقصة . وعلى الرغم من ذلك قد لا تبلغ الصناعة كمالها الأقصى حتى لو استندت إلى مساعدة الفطرة ، وأرشدت بالتجارب ، واعتمدت على القوانين الكلية ، فقد تكون علة النقص لأمر في نفس الصانع .

وشروط الصناعة الجدلية خمسة : الفطرة ، أى الاستعداد الجبلى في بعض الناس . وليس كل أحد عنده هذا الاستعداد الفطرى .

والثانى : التجارب التى تحصل من الممارسة والاستعمال للجزئيات .

والثالث : القوانين الكلية التى تعتبر معايير يقيس بها الجدلى .

الرابع : عدم معاوقة المادة ، إذ فى كل صناعة فاعل ومنفعل . ولا بد أن يؤثر الفاعل فى المادة انقابلة للانفعال ، وهى فى الجدل الموضوعات المناسبة ، ومبلغ استعداد السائل الجدلى للتسليم ، وعدم المعاوقة .

---

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١

والخامس: الآلة المستخدمة في الصناعة لبلوغ الغرض المقصود .

إنَّ الغرض في صناعة الجدل الإقناع والإلزام ، ولذلك ليس البحث في أن كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الآخرين، مخاطبة جدلية<sup>(١)</sup> ، بل مخاطبة تعليمية من جملة البرهان .

صفوة القول : صناعة الجدل ملكة يصدر عنها تأليف القياس أو الاستقراء الجدل ، بغية إفادة الإقناع والإلزام .

### السائل والمحجِب :

والقياس الجدل لا يتم إلا بطرفين : السائل والمحجِب ، ولذلك كان الجدل محاوراً بمعنى الكلمة ، أو مخاطبة . ووظيفة السائل أنه ناقض وضع ، والمحجِب حافظ الوضع ، لأن المحجِب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلّمات . ولذلك ” إذا قاس قايِس على رأى هو وضع يحفظه كان محجِبا ، وإذا قاس قايِس على مقابل وضع بمقدمات يتسلّمها من حافظ كان سائلا “<sup>(٢)</sup> .

وابن سينا يلح في هذه النقطة ، فلا يسمى القياس الجدل كذا إلا إذا كان هناك وضع منصور ، وكان هناك ناصر يذب عنه<sup>(٣)</sup> .

والسائل الجدل في الزمان القديم كان يتسلم من المحجِب مقدمة مقدّمة ، فإذا استوفّاها تسلّمها جعلها على صورة ضرب منتج، فكان المحجِب لا يجحد محجِبا عن إلزامه في مدة قصيرة<sup>(٤)</sup> . وابن سيب يشير في قوله : ” الزمان القديم “ إلى زمان سقراط

---

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) الجدل ، ص ٢٥

(٣) الجدل ، ص ٢٦

(٤) الجدل ، ص ٢٧

وأفلاطون ممن كانوا أحرص على الحق منهم على المراءاة ، وكانوا أمهر في الصناعة .  
وهذا على عكس الجدلين أيام ابن سينا ، والذين كان أكثر همهم ” الظهور بالغلبة “ .  
والسائل الجدلي يسأل ليكون قياسا من مقدمات قد تسلمها ، فيلزمه أن يسأل  
عنها أولا ليتسلمها ؛ فتكون ” المسألة “ الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة . فالسائل  
الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس  
الجدل ، وبه يتم فعل الجدل <sup>(١)</sup> .

والحبيب الجدلي ناصروضع ، فإذا لم يكن هناك معاند احتاج إلى حجة لنصر  
وضعه ؛ وإذا وجد معاند احتاج إلى الذب لمنع المقاومات . وهذا يفسر تعريف  
أرسطو للجدل حين قال : ” إذا أجبنا لم نأت بمتناقض “ ، أى أن لا يسلم ديتألف  
منه ما ينتج نقيض وضعه ، أو لا يأتي بمقدمة متناقضة <sup>(٢)</sup> .

### المقدمة والمسألة والوضع :

ومن المعروف أن أرسطو يميز في ” كتاب الطوبيقا “ بين ثلاثة أمور أساسية  
هى : المقدمة ، والمسألة ، والوضع . وقد ميز ابن سينا بينهما على النحو التالى ،  
فقال : ” إن القياسات الجدلية تتم عن مسائل عن مقدمات منها انقياس وتتوجه  
نحو نتيجة عليها القياس “ . والمقدمة قضية <sup>(٣)</sup> ، ويعبر عنها باليونانية بالذلة  
واحدة هى πρότασις ، ويستخدم فى كتاب الطوبيقا للدلالة على كل من  
المصطلحين .

(١) الجدل ، ص ٣٠

(٢) الجدل ، ص ٣٣

(٣) الجدل ، ص ٥٣

فإذا كانت المقدمة مقصودة بالقياس العلمى سميت مطلوباً ، أى تطلب من حيث إن القياس العلمى حق .

وإذا كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعاً ، أى تطلب للإثبات أو الإبطال ، لا من حيث هو حق . ويسمى الوضع باليونانية  $\theta \acute{\epsilon} \sigma \iota \varsigma$

وإن قرن بها حرف الاستفهام سميت مسألة ؛ وباليونانية  $\pi \rho \acute{o} \beta \lambda \eta \mu \alpha$

وقد أضاف ابن سينا إلى ما تقدم مصطلحاً جديداً هو الدعوى ، الذى يشبه المفهوم من الوضع ، لأن الدعوى قضية يراد إثباتها أو إبطالها . ولكن يشترط فى الدعوى أن تكون محل خلاف ، وألا تكون مصحوبة بحجة تؤيدها <sup>(١)</sup> .

ومن المسألة ، والمقدمة ، والوضع الذى ينصره ناصر ، تتألف عناصر ، ويكتسبها الجدلى بالممارسة ، فتصبح " هذه الملكة بالحقيقة صناعة " <sup>(٢)</sup>

### صناعة الجدل :

إنها صناعة ، وإنها للملكة ، وإنها تختلف عن صناعة البرهان . ومرة أخرى يؤكد ابن سينا هذه الحقيقة فى الفصل الرابع ، ويبين ما أخطأ فيه المفسرون لأرسطو حين ذهبوا إلى أن الجدل استمرار للقياس البرهانى الذى يطالب الحق ، والذى يقوم فيه الحق على الصدق . وإنما جاء له الحق والصدق من صدق المقدمات التى إذا وضعت ورتبت ترتيباً معيناً نتج عنها نتائج صادقة . فالذين ألحقوا الجدل بالبرهان إما أنهم جعلوا مقدماته أكثرية الصدق ، أو نظروا إلى النتيجة فقالوا :

(١) الجدل ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٧٨

(٢) الجدل ، ص ٣٣

إن الصناعة الجدلية تنتج الحق في أكثر الأمر . ويرد عليهم ابن سينا قائلاً :  
” وهذه كلها ظنون فاسدة ، فإن انقياس الجدلى إنما هو قياس جدلى بأن مقدماته  
متسلسلة أو مشهورة ، وليس من شرط المشهور والمتسلم أن يكون لاحالة صادقا ،  
بل كثيرا ما يسلم الباطل<sup>(١)</sup> “

تسلم المقدمات ، وأخذها على أنها مشهورة لا حقة ، هو الذى يجعل الجدل  
جدلا ، ومختلفا عن المنطق الآخر النافع فى العلوم .

لقد تعرض ابن سينا فى ”كتاب البرهان“ إلى مسألة تقديم ”الجدل“  
على ”البرهان“ أو تأخيرها عنه . إن ترتيب الكتب المنطقية ، والذى وصل إلى العرب ،  
جعل الجدل لا- تما للبرهان لا سابقا عليه . وقد خيل إلى العرب أن ترتيب  
هذه الكتب من عمل أرسطو نفسه لا من عمل أندرونيقوس ، فاحترم الفلاسفة  
الإسلاميون ما ظنوه أرسطيا ؛ ولذلك قال ابن سينا :

” الأشبه أن يكون المعلم الأول رتب هذا الفن الذى فى البرهان قبل سائر  
الفنون “<sup>(٢)</sup> ، وذلك اعتمادا على عدة حجج : منها أن الغرض الأفضل  
هو التوصل إلى كسب الحق واليقين ، ويستفاد ذلك بالبرهان دون غيره ؛  
وأن الأولى تقديم الأهم على المهم ، والفرض قبل النقل . ثم استعرض ابن سينا  
رأى من يقول بتقديم الجدل ، فقال : « لكن من الناس من رأى أن الأصوب  
هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ،

(١) الجدل ، ص ٣٤

(٢) الشفاء ، البرهان ، ص ٤٤

ورد عليه كل الرد، وليس يستحق "الرجل" كل ذلك التكبير، وكل ذلك الرد..<sup>(١)</sup> ولم يصرح ابن سينا باسم ذلك "الرجل" ، ولا ندرى أهو أحد شراح أرسطو من اليونانيين أو السريان، أم هو أحد مناطق العرب. ولكن ابن سينا ينصنه ويرى أن لوجهة نظره ما يبررها. والوجه في تقديم البرهان هو: حسن الاختيار، والشفقة على الزمان ؛ والوجه في تقديم الجدل هو حسن التدرج ، فإن « مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء، ومن كل واحد منهما برهاني وغير برهاني »<sup>(٢)</sup> . ولذلك فُطن أولاً للجدل ، ثم انتقل للبرهان . وفضلاً عن ذلك فإن طلب المجهول يكون في « أكثر الأمر بأن تورد قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهاني »<sup>(٣)</sup>

### منطق الرجحان :

إن القائلين بأن الجدل من جنس منطق البرهان، ولكنه مرحلة متقدمة عليه ، ونافعة في الارتياض ، يؤثرون أن يأتي الكتاب أولاً في الترتيب. وإلى هذا ذهب المحدثون الذين حللوا كتب أرسطو، وبينوا — كما رأينا — أن أرسطو ألف الجدل قبل اكتشافه نظرية التحليلات. ويرى القائلون بتأخير الجدل أن البرهان يطلب الحق واليقين، والجدل لاشأن له إلا بالمشهور. والفرق بينهما يبلغ من الوضوح حداً يجعل المنطقين مختلفين ، لأن منطق البرهان قضايا تنجى الحق من ذاتها ، ومنطق الرجحان تتدخل فيه عوامل نفسانية واجتماعية خارجية هي التي تميل به إلى الرجحان .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٥

(٣) الشفاء ، البرهان ، ص ٦٥

إنَّ الحقَّ حقٌّ بنفسه، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقترب به، بعضها أحوال تقترب بالجدلى الذى يستعمل المشهور، وبعضها الآخر تختص بالمشهور نفسه . فمن أحوال الجدلى :

( ١ ) حسن بيان الجدلى ، مما يجعله أقرب أن يسلم له من جدلى آخر يشاركه نفس الحجّة ، ولا يحسن البيان .

(ب) صفات تميز شخصية الجدلى بها، كأن يكون موثوقا به ، محتشما ، محبوبا . ومن الأحوال التى تقترب بالمشهور :

( ١ ) سهولة انجذاب النفس إليه ، مما يعرضه لسرعة تسليمه .

(ب) أن يكون مستمدا من الاستقراء .

( ح ) أن يكون متعلقا بالمصلحة العامة ، وإجماع الناس عليه قديما وحديثا ، حتى يصبح عرفا متداولاً وشريعة غير مكتوبة .

( د ) أن يكون مشاكلا للحق ، ولا يشعر الجمهور بخالفته للحق<sup>(١)</sup> .

إن المشهورات إنما اشتهرت بين الناس لإذعانهم لها ، وانقيادهم إليها ، لأسباب ترجع إلى حسن موقعها ، وسهولة قبولها . والجزئى أقرب إلى الذهن من الكلى ، ولذلك كان استعمال الجزئى فى المقدمة أدعى إلى الغلبة وعدم المناقضة .

هذه العوامل التى أفاض الشيخ الرئيس فى تفصيلها لا ترجع إلى طبيعة القياس ذاته ، بل إلى أسباب خارجة عن القياس ، هى التى تميل بالحجة إلى الرجحان .



## منافع الجدل :

تكلم أرسطو بإيجاز شديد عن منافع الجدل، وذكر منها ثلاثة هي: الارتياض، والقدرة على المباحثة، والنفع في العلوم. ونص عبارة أرسطو باليونانية يحتمل كثيرا من التأويل، والعبارة تجري على النحو التالي :

ἔστι δὲ πρὸς τρία, πρὸς γυμνάσιαν, πρὸς τὰς ἐντέλεις, πρὸς τὰς κατὰ φιλοσοφίαν ἐπιστήμας. [101 2—27]

والترجمة العربية القديمة أنَّ الجدل ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة ، وفي المناظرة ، وفي علوم الفلسفة .

وليس في المصطلح الأول خلاف في الترجمة ، حتى إن "روس" يستخدم المصطلح اليوناني نفسه ، فيقول "mental gymnastics". أما "تريكو" فيقول :  
exercice و يترجمها "فورستر" : mental training بمعنى التدريب أو الدربة .  
وفي اترجمة القديمة : الرياضة ، أو الارتياض .

المصطلح الثاني وهو "إنديوكسيس" أصعب ، وقد كشفت ترجمته عن كثير من الخلاف. يقول "تريكو" عنه إنه "المقابلات اليومية" rencontres journalières وقد اعتمد "تريكو" في هذه الترجمة على تفسير "الإسكندر الأفروديسي" ، وعلى تتبع المواضيع التي ورد فيها المصطلح في كتب أرسطو الأخرى كالخطابة وما بعد الطبيعة. ويدل الانديوكسيس على المباحثة مع أول قادم يلقاه المرء مصادفة فيدور الحديث بينهما في صدق وأمانة ، ولا يكون للحجج البرهانية معنى في مثل هذه الظروف ، وإنما يقنع المتباحثان بالرجحان . ويضيف "الإسكندر" أنه لما كانت الكتب نادرة في الزمن القديم ، وكانت المباحثات كلها محاورات

شفوية فلم يكن من المنصور سوى نصب الحجج المؤيدة أو المعارضة التي تعتمد على المشهورات . وقد أقر "روس" هذا التفسير فقال في عرضه الملخص لكتاب الجدل إن منفعته "ترى إلى الاقتدار على مجادلة الناس الذين نلتقي بهم . فإذا سبق لنا معرفة آراء الجمهور وما يترتب عليها ، أمكننا مجادلة الناس من نفس مقدماتهم" <sup>(١)</sup> ووضعت له الترجمة العربية القديمة لفظة "المناظرة" . وهو مصطلح يحتاج إلى تحديد مدلوله لي مطابق لما أرادته أرسطو .

المصطلح الثالث لم يختلف المترجمون المحدثون إنه العلوم الفلسفية ، والأصل اليوناني يطابق ذلك كما سيتبين من الرجوع إلى شرح أرسطو لهذه المنفعة بعد قليل . ويلاحظ أن الترجمة القديمة جعلت الأصل الفلسفة والعلوم فرع منها ، فقالت : علوم الفلسفة . أما الترجمة الحديثة فجعلت العلوم هي المقصد وبالذات . يقول أرسطو ماخوفاً : إننا إذا تمكنا من إقامة الحجج على القضية المؤيدة ، وعلى القضية المعارضة ، سهل علينا التمييز بين الحق والباطل . وأيضاً فإن مبادئ العلوم لأنها من قبيل اللامبرهات فأفضل الطرق للبحث فيها هو نقضها المشهورة ، أى عن طريق الجدل . فلننظر الآن في موقف ابن سينا من هذه المنافع ، وما تأويله لها ، ورأيه فيها .

## ١ - الارتياض :

الارتياض بمعناه العام ، تحصيل المواضع التي منها تستنبط الحجج على كل مطلوب والآلات التي بها يتوصل إلى استنباطها ، ومعرفة كيفية استعمالها .

والارتياض بمعنى أخص ، تكثير وتحسين ، فهو : "التمكن من تكثير أفعال الجنس وتحسينه" . والمقصود بالتكثير حسن اتخاذ العدة ، وفي الجدل أن تكون

(١) أنظر Ross, Aristotle, p 56

مواضع استنباط الحجّة معلومة معدة، "فلا يكون حالنا كحال من يحتاج إلى أن يتوكل على الخاطر والحدس".<sup>(١)</sup> والتحسين هو تعلم القوانين المعينة على جودة الاستعمال، وهذا لا يتم إلا بالعمل، أى بالخبرة العملية. ويضرب ابن سينا لذلك مثالا برياضة الرمي، إذ لا يكفي فيها العلم فقط، بل التمرين العملي أيضا<sup>(٢)</sup>.

فالجدل صناعة قبل كل شيء، وممارسته تؤدي إلى الارتياض في المجادلة.

## ٢ - المناظرة :

والمناظرة هي المنفعة الثانية. ولما لم يكن المصطلح العربي الذي وضع في مقابل اليوناني دقيقا في الدلالة على المعنى المقصود، فقد كان سببا في توجيه خاطيء. ولو قيل في الترجمة القديمة المباحثة أو المناقشة، ما احتاج ابن سينا إلى هذا العناء في الشرح والتأويل. ولقد شرح ابن سينا المناظرة من قبل عند الكلام عن أنواع المخاطبات، وأخرج المناظرة من الجدل، وألحقها بالتعليم. والتعليم كما نعرف من جملة مباحث "البرهان"، لأن غرض المتناظرين حصول العلم، وغرض المجادل الغلبة والإلزام. والجدل ينفع في المناظرة، بالمعنى السينوي، لأنه يورث القدرة على إيجاد القياس على الشيء ومقابله.

## ٣ - النفع في العلوم :

أما المنفعة الثالثة فإن تأويلها السينوي يتفق بصراحة مع مذهبه في الفصل بين المنطقيين. وقد قسم هذه المنفعة قسمين ثالثة ورابعة، فالثالثة أن الجدل النافع يجذب إليه الجمهور العاجز عن الإصغاء إلى البردان، والرابعة إقناع المتعلم مبادئ علمه.

---

(١) الجدل، ص ٤٨

(٢) الجدل، ص ٧٩

إن ابن سينا ينكر تماما قول من يذهب إلى منفعة الجدل في تحصيل مبادئ العلوم . وفي ذلك يقول بصراحة : ” ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة ... “ (١) . ذلك أن مبادئ العلوم <sup>مبدا</sup>بنية بأنفسها ، وهي أوضح من الجدليات ، وليس على المعلم إلا أن يحيل المتعلم لها على شهادة الحس ، والتجربة ، والاثقات . أما البينات بنفسها فإن لها طريقا آخر خلاف طريق الجدل ، وفي علم آخر (٢) .

إن فائدة الجدل الحقيقية — في رأى ابن سينا — ليست في إقناع كل مخاطب ، بل في تحصيل القدرة على إثبات ما يحاول الجدلي إثباته ، وإبطال ما يحاول إبطاله (٣) .

### المواضع :

إن الذى دعا إلى القول بمنفعة الجدل في العلوم ، أنه يعتمد على ” المواضع “ التى سمي كتاب أرسطو باسمها . وسبق أن ذكرنا صعوبة المقصود بالموضع . وقدواجه ابن سينا هذه الصعوبة ، واجتهد في حلها . وكان يعرف أن كتاب الجدل يسمى بالمواضع (١) ، وعرف الموضع بأنه : ” حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس . مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، فضده سيكون موجودا لـ ضد الشيء . فهذا حكم مشهور ... “ (٥)

(١) الجدل ، ص ٥٠

(٢) الجدل ، ص ٥١

(٣) الجدل ، ص ٥٣

(٤) الجدل ، ص ٣٨

(٥) الجدل ، ص ٣٨

والموضع غير المقدمة ، ما دام المقصود منه - في المثال السابق - المبادئ المنطقية العامة ، مثل أن طرفي النقيض لا يجتمعان . وأن الكلي الموجب ينكسر جزئيا موجبا . وهذه مقدمات مشهورة هي مواضع فقط ، ولا يحسن استعمالها جزء قياس<sup>(١)</sup> . وفي بعض الأحيان يستخدم الموضع مقدمة ، فيكون موضعاً من جهة ، ومقدمة من جهة أخرى ؛ فهو موضع من حيث يستعمل على أنه قانون ، ومقدمة من حيث يستعمل جزء قياس<sup>(٢)</sup> .

ولابن سينا تفسير لغوى للموضع يذهب فيه إلى أن الموضع يشبه أنه سمي كذلك لأنه جهة قصد للذهن : ” كما أن الموضع المكاني يقال عموماً على كل مكان معين ، ويقال خصوصاً على الموضع الذي له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال إنه لموضع أمن ، وموضع خوف ، وموضع نظر ؛ فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ “<sup>(٣)</sup> .

الأدلة السابقة للمواضع منطقية ، يتضح منها أن المواضع هي الأساس الذي تعتمد عليه المقدمات ، وقد تكون هي نفسها مقدمات . ولكن ليست كل المواضع منطقية ، إذ منها خلقية ، ومنها طبيعية<sup>(٤)</sup> .

وابن سينا لا يعنى بالطبيعية الجزء الطبيعي الخاص فقط ، ” بل جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نالعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كعرفتنا أن النفس باقية ... “<sup>(٥)</sup>

---

(١) الجدل ، ص ٤١

(٢) الجدل ، ص ٤١

(٣) الجدل ، ص ٤٢

(٤) الجدل ، ص ٨٢

(٥) الجدل ، ص ٨٣

وقد جمع ابن سينا ثلاثة أمثلة لأنواع المواضع على التوالي ، فقال : أما مثال  
المسألة المنطقية ، فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؟ وأما مثال  
المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ،  
فقولنا : هل العالم أزل أم محدث ، وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

إن البحث في الطبيعيات ولو أنه جزء من المباحث العلمية التي ينظر فيها البرهان  
بوجه خاص ، إلا أنه قد يكون من ” مواضع “ الجدل . ولكن الأمور الخلقية  
بمقتضى طبيعتها لا يختص البرهان بالبحث فيها ، وإنما الذي يبحث فيها هو الجدل .  
والعلة في ذلك أنه ينظر إليها كأحكام قيمة .

صفوة القول : المقدمات والمسائل إن كانت منطقية ، ” فإنها تراد لغيرها  
من الأمور النظرية والعملية “ (٢) ، فهي في الواقع خارجة عن موضوع الجدل .  
وإن كانت نظرية فهي علمية طبيعية ، وهذه لا تكون نافعة للإنسان ” بوجه من الوجوه ،  
وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... فإن هذا ينفع  
بوجه من الوجوه في العلم الخالق .... “ (٣) .

فلم يبق في الواقع للجدل من موضوع أساسي يبحث فيه إلا الخلقيات ، التي تخضع  
أحكامها للقيمة .

(١) الجدل ، ص ٨٣

(٢) الجدل ، ص ٨٢

(٣) الجدل ، ص ٨٣

## تفاضل المشهورات :

الشهرة والغلبة لحمة الجدل وسداه .

وما اشتهر مشهور بين أفراد الأمة ، وجرى في الناس وذاع ، إلا لأنهم يؤثرونه على ما سواه .

وليست المشهورات واحدة في كل الأمم على حد سواء ، ولا هي واحدة في كل زمان . وبهذا تتفاضل الشعوب ، ويتميز بعضها عن بعضها الآخر .

والمشهورات في الأمة ، التي تتحد مع الزمن من جيل إلى آخر ، لتصبح عرفا عاما ، و " شريعة غير مكتوبة " — كما يقول ابن سينا — تعبر عن روحها ، وتفصح عن مزاجها ، وتنظم القواعد التي يلتزمها الناس في سلوكهم ومعاملاتهم ، من جهة الدين وما يتصل به من شعائر واحتفالات ، والأخلاق وما تفرضه من واجبات يأمر بعضها بالفضيلة وينهى البعض الآخر عن الرذيلة ، وانفنون التي تعبر عما يدور في خلد الناس وتصور مشاعرهم وتجعل لهم الحياة ، والسياسة وقواعد الحكم الصالح ، الحافظ للجماعة من الانحلال والفساد ، والآخذ بيد الأمة نحو العز والبر . وكل أولئك أمور إنسانية تتصل بالذوق والمزاج والمصلحة ، ينظمها عقل عملي يختلف عن العقل النظري الذي تخضع له الأمور الرياضية والطبيعية .

وقد فطن أرسطو إلى اختلاف الميدانين ، واختلاف العقليين ، فسمى النظري النافع في طلب اليقين العلمي "نوس" νοῦς ، وسمى العمل الصالح هداية البشر في حياتهم العملية "فرونيسس" φρόνησις<sup>(١)</sup> . ولقد كان أرسطو يرجع

في شبابه وكتابه الأولى التي كانت في هيئة محاورات إلى عقائد الأمم ، وإلى شعائر الدين والعادات الجارية ، وإلى الخرافات انقديمة ، ولم ينكر ما تنطوى عليه من أدلة على وجود الله والنفس الانسانية . وهذه الأدلة وإن قصرت عن الدقة العلمية ، فلها مع ذلك رجاهاها ، بل إن المعلم الأول ، حتى بعد تطوره وانفصاله عن الأكاديمية ، ظل يتخذ آراء الحكماء المشهورة مبدأ . فهو يحاول أن يجمع بين المعرفة العقلية الخالصة وبين الحقائق المضمرة في باطن تلك المنابع الإنسانية كالدين والفن والأخلاق والسياسة . والجلد الذي يمثل طوراً سابقاً من فكر أرسطو ، لا يعبر عن نزعة العقلية فقط ، بل عن نزعة تجريبية يستلهم فيها ما رسخ على مر الزمان من اعتقادات وتجارب جماعية ، لجمهور الناس أو آراء الحكماء منهم<sup>(١)</sup> . ولم يكن أرسطو في هذا الصنيع ملقياً عبء التفكير على كاهل الآراء المشهورة ، بل كان ينفذ ببصره لمعرفة الحدود التي ينبغي أن تقف عندها الحجة العقلية في هذه الأمور .

### الحمل قضاياء وجودية :

ومن أجل ذلك أراد أرسطو أن يخضع أحكام الشهرة الخاصة بالأمور الإنسانية من أخلاق وسياسة ، إلى منطق الذي ابتدعه لضبط الفكر وبلوغ اليقين ، ووضع له أساساً صورياً من القياس وأشكاله . ورأى أن الأقيسة في أي مرتبة من مراتبها تتألف من مقدمات تؤدي إلى نتائج ، وأن المقدمات قضاياء تتركب من موضوع ومحمول . وتنترض الصلة بين الموضوع والمحمول " الوجود " ، أي وجود الموضوع وحمل صفات عليه لا تخرج عن المقولات التي تقال على الشيء . مثال ذلك :

(١) المرجع السابق ص ٤٨



الثلج أبيض ، فإن صفة البياض تحمل على الثلج ”الموجود“ ، فإن كان هذا صحيحا ومطابقا للواقع كان الحكم صادقا ، وإن كان غير صحيح وغير مطابق للواقع كان الحكم كاذبا ، وإذا صحت المقدمة الكلية من أن الثلج أبيض ، فلا جرم أن هذه النقطعة الجزئية من الثلج تكون بيضاء ، لأن حكم الجزئي داخل تحت الكلي بالضرورة . والذي يقصده أرسطو من إثبات الحكم للجزئي بفرض صحة الكلي هو إثبات ”الوجود“ . وكذلك الحال في النوع والجنس والفصل ، فإن ثبت وجود النوع ، ثبت وجود الجنس والفصل اللذين يتركب منهما النوع . وفي ذلك يقول أرسطو : ”من قال إن إنسانا موجود ، فقد قال إن حيوانا موجود ، وإن متنفسا موجود ، وإن قابلا للعلم موجود ، وإن ذا رجلين موجود“ (١) .

والجدل يعتمد على السؤال والجواب . إنه سؤال عن وجود الشيء أو عدم وجوده . والسائل والمحجوب يحاولان إثبات الشيء أو إبطاله ؛ لأن إثبات الوجود إقرار به ، وإذعان له . ويتابع ابن سينا أرسطو في ذلك ، فيقول إن : ”الحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ، وأنه مقوم ذاتي ، ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أى المدلول به هو هو المدلول بالاسم“ (٢) . وأن الجنس يحتاج إلى الوجود والتقويم (٣) ، والخاصة إلى الوجود والمساواة ، والعرض إلى الوجود فقط (٤) .

أما في البرهان فلا يحتاج إلى إثبات أن الحد موجود ، « بل لا يمكن ؛ وقد علمت هذا . وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشهرة » (٥)

(١) ١١٢ — ٢٠ ، من الترجمة العربية القديمة ، ص ٥١٦

(٢) الجدل ، ص ٦٣

(٣) التقويم هنا بمعنى مقوم لاهية .

(٥) الجدل ، ص ٦٤

(٤) الجدل ، ص ٦٤

## الجدل من مباحث القيمة :

ولما كان أرسطو متأثرا في الجدل بأفلاطون حين كان يطلب العلم في الأكاديمية ، وظل مستمرا على النظر فيه فترة من الزمن بعد وفاة أفلاطون ، فلا جرم أن تخضع هذه المباحث للجو العام الذي كان يسود الأكاديمية . أكانت تلك المباحث تخضع للوجود أم للقيمة ؟

إن مبحث القيمة قد ينظر إليه ميتافيزيقيا أو منطقيا . ولم يميز القدماء بين مبحثي الوجود والقيمة لامية فيزيقيا ولا منطقيا ، لأنهما كانا مختلطتين ، وكان اتجاه الفلسفة اليونانية بوجه عام إلى النظر في الوجود أدنى إلى النظر في القيمة ، حتى انتهت عند أرسطو إلى تعريفه المشهور للميتافيزيقا بأنها البحث في الوجود من حيث هو موجود . ومع ذلك لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن فلسفة أفلاطون تتدرج في المثل حتى تبلغ ثلاثة هي الحق والخير والجمال ، أعلاها الخير .

فلما انفصلت فلسفة انقيم منذ القرن التاسع عشر، وأضحت فرعاً ثالثاً للميتافيزيقا، إلى جانب الوجود والمعرفة ، لم يكن من الغريب أن يراجع الباحثون تأويل الفلسفة الأفلاطونية، فيذهب أحد أعلام المفسرين لأفلاطون، وهو "ليون روبان" إلى أن فلسفة أفلاطون أجدر أن تكون فلسفة قيمة لا فلسفة وجود (١) ، مؤيدا ذلك بعدة ملاحظات :

(١) أنه ورث عن سقراط نظرية المعنى الكلي ، والتي لم يكن يستطيع أن يخرجها من نطاق عالم الأخلاق كي تشمل عالم الحقيقة كله ، دون أن يستضيء عالم الحقيقة بنور القيمة .

---

(١) كتب "روبان" Robin هذا البحث ولقاء في الجمعية الفلسفية ببرشلونة في إبريل ١٩٣٩ وأشار إليه مع تلخيصه "لانييل" في كتابه من القيم — انظر

(ب) ظلت مباحث الأخلاق والسياسة في المرتبة الأولى من فكر أفلاطون وكانت الغاية التي إليها قصد من فلسفته ، واستمرت شغله الشاغل طوال حياته . وأنه إذا كان قد طالب الفيلسوف أن يبتعد بعض الوقت عن المظاهر ، وأن ينعزل عن الجمهور والمجتمع ، فإنما كان ينبغي من وراء تلك العزلة أن يقترب الفيلسوف من نفسه ليتصل بالمثل في صفاتها ، ويعيش معها، ويأخذ منها زاده ، ثم يعود بعد ذلك إلى عالم المظاهر الذي هجره ، يمنحه المعنى الذي يفقده ، حين يمسي حاكم المدينة ومصلحها .

(ج) أن العالم بأسره — حتى لو اعتبر من جانبه المادى ، أى من جهة صورته الفلكية والجغرافية ، كما يتبين من محاوره طيماوس ، وما توحى به الخرافات — ليس شيئاً أكثر من الموضع الذى تسكن فيه الأنفس وتترج في مراتب رقيها الروحي، وتحقق مصيرها اللائق لها بما تستحق.

هذه الإشارة الموجزة إلى القيمة من الناحية الميتافيزيقية ، إنما الغرض منها بيان أن الجدل عند أفلاطون بوجه خاص ، وكذلك عند أرسطو ، تابع لمباحث القيمة ، مما يجعل منطق الجدل خلاف منطق البرهان .

### موقف ابن سينا من القيم :

تين من قبل أن ابن سينا يحاذى أرسطو، مع شيء من الشرح في اتجاه سينوى . وقد ذكرنا عند الكلام عن المواضع ، أن المقدمات ثلاثة أصناف : منطقية ، وطبيعية ، وخلقية . واستبعدنا المنطقية والطبيعية لأن أحكامها علمية ، مرجئين الكلام عن الخلقيات لأن أحكامها قيمية . وقد نلخص ابن سينا الآراء الخلقية في المقالة الأولى مبينا خضوعها أساساً للقيمة ، لأنها تتصل بالإيثار والتفضيل .

وهذا الإيثار قد يتعلق من وجه بالأصول النظرية للأخلاق ، وهذا هو التعلق الأول ، مثل البحث في أفعال العفة هل هى سعادة أو لا ؟ ومن وجه آخر بالجانب العملى ، أى بالوسائل التى تحقق أغراضا تنجى نحوها ، ويسمى ذلك بالتعلق الثانى . وهذان الوجهان لم يذكرهما أرسطو ، اللهم إلا بالعرض فى ثنايا الكتاب ، على حين فصلهما ابن سينا عند الكلام عن أصناف المقدمات والمسائل ، وأن الصنف الأول مقدمات منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية ، ” والثانى خلقية وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ؛ إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك “ (١) .

ولا تخرج مباحث القيمة فى الوقت الحاضر عن هذين الوجهين : الشخصى والموضوعى ، نغنى الإيثار الذى يرجع الحكم على الأفعال إلى الرغبة ومزاج الشخص ، أو الوسائل التى تراد لغايات من أجلها تتخذ هذه الوسائل . ومن الفلاسفة المحدثين من يدافع عن وجهة النظر الأولى ، ومنهم من يدافع عن المذهب الثانى ، وفريق يجمع بين الجانبين ، كما فعل ابن سينا .

ويسمى ابن سينا الجانب الشخصى فى حكم القيمة ” الآثر “ ويسمى الجانب الموضوعى ” الأفضل “ . فالعلم أفضل ، ولكنه ليس أثر من اللباس عند العريان (٢) . أى أن العلم فضيلة فى ذاته ، والملبس فضيلة أخرى ، ولو كانت الموازنة حاصلة

(١) الجلد ، ص ٨٢

(٢) الجلد ، ص ١٤٥

بينهما فقط بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية ، لكان العلم أفضل . ولكن إذا أخذ في الاعتبار الظروف الشخصية كالعرى أو الجوع وغير ذلك ، فإن الشخص يؤثر ما يحقق حاجته العاجلة الضرورية .

### تحليل قضايا القيمة :

وقد غفل ابن سينا ، كما غفل أرسطو ، عن تحليل قضايا القيمة ، وبيان اختلافها في طبيعتها المنطقية عن القضايا الحتمية التي رد إليها أرسطو كل أنواع القضايا . ذلك أن أساس القضية الحتمية عند المعلم الأول ” الوجود “، أى وجود الموضوع ثم إسناد المحمول إليه ، والعلاقة بين هذين الحدين وجودية أساسا وتسمى حتمية ، والحل إما كلي وإما جزئى ، بحيث يدخل الموضوع تحت المحمول بأى نوع من الدخول .

أما قضايا القيمة فالعلاقة بين حديها مختلفة ،، مثل قولنا : ” الصحة أفضل من المال “ . فالعلاقة ”أفضل من“ أو ”أولى“ أو ”أثر“ إلى غير ذلك ، خلاف علاقة الوجود التي هى مدار الحل ، كما نقول : الإنسان حيوان ، ” فلو لم يكن الحيوان موجودا ، لم يكن الإنسان موجودا “<sup>(١)</sup> وكذلك ” من قال الإنسان فقد دل على وجود الحيوان “<sup>(٢)</sup> . ويمجرى ذلك عن الجنس والنوع والفصل والخاصة ، لأنها من الذاتيات . ولكن ليس الحال كذلك فى العرض ، لأنه قد يكون موجودا وقد لا يكون ، وإن وجد فقد يقبل الأشد والأضعف ، أو تكون بعض الأشياء أولى بعرض من بعض .

---

(١) يذهب ابن سينا كما نرى فى هذا المثال إلى أن الوجود ينصرف إلى الموضوع كما ينصرف إلى المحمول ، على خلاف وجهة المناطقة الذين يجعلون الوجود متصلا بالموضوع . انظر جربولوفى كلامه عن الرابطة  
Goblot, Traité de Logique, p 183-184

وقد فطن المحدثون إلى التمييز بين هذين النوعين من الأحكام : التقريرية التي تعبر عن الواقع ، والتقويمية التي تعبر عماحقه أن يكون ؛ وقد سمي ” دوركيم “ الأحكام التقريرية أحكاما ” شيدبة “ ، وسماها ” جوبلو “ ” وجودية “ ، أى jugements d'existence <sup>(١)</sup> وقد أبدى الأستاذ لالاند بعض الاعتراض على هذين المصطلحين ، نغنى الشيدبة والوجودية ، فقال : « ولكن هاتين التسميتين لا تؤيدان المعنى المراد تمام التأدية ، وقد لاحظ ذلك المسيو جوبلو نفسه ، فإن الحكم بأن : ’ تربيع الدائرة بالمسطرة والبرجل ممتنع ‘ يثبت أمرا مقمرا ، ولا ينظر إلى شئ ‘ أو وجود خارجيين « <sup>(٢)</sup> .

ولقد أدرك ابن سينا الفرق بين الأحكام الوجودية — أى التقريرية — وبين الأحكام التقويمية ، فصرح بأن النوع الأول يعتمد على الوجود ، وأن النوع الثانى يعول على النسبة ، أى نسبة شئ إلى شئ آخر ؛ وهذا النوع الأخير هو عمدة صناعة الجدل . وبذلك ميز تميزا واضحا بين البردان والجدل ، بين منطق اليقين ومنطق الرجحان .

### الأخلاقية :

وفى ذلك يعقب بعد كلامه عن الجنس والحد والخاصة والعرض قائلا : ” واهتم بالنظر فى باب الأولى والأخرى ، لأن العرض — كما قد علمت — قديقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التي من شأنها أن تشترك أولى بعرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس أو حد أو خاصة .

(١) جوبلو ، المرجع السابق ، ص ٤

(٢) لالاند : محاضرات فى الفلسفة ، قسبة الأحكام التقويمية ، ترجمة يوسف كرم — مطبوعات الجامعة المصرية ١٩٢٩ ، ص ٣٤

ولأن عمدة كل ما تفيدُه صناعة الجدل — من حيث هي صناعة الجدل — طريق الأولى والأخرى ..... [ إلى قوله ] ....

وعلى أن اعتبار الأخلقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء . وكل نسبة عارضة تعرض من هذه الأسباب ، إن زيد باب البحث من أنه هل كان أثر وأولى بشيء ، ورسم الباب بباب الأثر . فزادت مواضع في الهو هو ، ومواضع في الأثر ، وخصوصا إذا كان النظر في الأولى والأخرى والأثر ، أشبه نظر بما يراد به الإقناع<sup>(١)</sup> .

يلتقي ابن سينا في هذه النظرية التقويمية والتي يعبر عنها بالأخلقية ، مع كثير من الماطقة المحدثين الذين ميزوا في تحليلهم للقضايا بين أحكام الواقع وأحكام القيمة . فالعلاقة الأساسية في هذه الأحكام الأخيرة تعد أولية ، لا يمكن تعريفها ، ونعني بها علاقة "أفضل من" <sup>(٢)</sup> المعبرة عن الأخلقية والإيثار . إنها علاقة من نوع آخر خلاف العلاقة الحملية . وفي ذلك يقول الأستاذ ميتشل إن علاقة "أفضل من" ليست أكثر حدود القيمة مناسبة فقط ، ولكنها مقولة القيمة الأساسية . <sup>(٣)</sup>

ويلتقي ابن سينا أيضا مع النظرية النسبية لأحكام القيمة ، والتي عبر عنها بقوله : نسبة شيء إلى شيء . ذلك أن القيم إما أن يكون بعضها نسبيا إلى النمط العضوى للكانن ، وبعضها الآخر يقال بالنسبة إلى المستوى الثقافى للاجتمع ، وبعضها الثالث

(١) الجدل ، ص ٦٥ — ٦٦

(٢) تسمى باللغة الانجليزية better than

Lepley. Value, a Cooperative Inquiry, N.Y, 1951, p 192.

(٣)

يقال بالنسبة إلى فردية الشخص الذى يحكم ، مما يدل على وجود علم نسبي فى ميدان القيمة<sup>(١)</sup> .

لهذا السبب حدد ابن سينا معنى المطلق ومعنى النسبي .

فالإطلاق أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شئ يقيد به .

والقيود التى تحد من المطلق نزعان : قيود بالنسبة إلى الزمان ، وقيود بالنسبة إلى الأشخاص . فقد يكون الشئ حسنا "عند قوم" ، أو حسنا "فى وقت"<sup>(٢)</sup> . وهذا هو حكم المشهور .

فالمشهورات التى تخضع لاعتبار الوقت ، والعرف بين الناس ، ليست مطلقة ، لأنها بحسب الظن لا بحسب الوجود . أما الذى بحسب الوجود ، فهو اعتبار الشئ فى نفسه لا بالقياس إلى الظن . وعندئذ يصح أن يقال : "على الإطلاق" بالحقيقة ، فيكون الشئ دائما ، وعاما . ولا يمكن أن تكون الصفة دائمة مع اختلافها فى وقت دون آخر ، أو اختلافها بحسب الأشخاص .

ولما كانت الخلقيات تبغى الحكم على الأفعال بأنها خير أو شر ، فلا بد من النظر فى الخير والشر أهما مطلقان أم نسبيان . والمذهب السينوى — الذى يستخلص من كتبه المختلفة — يقرر أن الخير مطلق ، وأن الشر عدم الخير ، أو فقد بعض الخير . وما دام الخير مطاقا ، فالحيرية لا تزيد ولا تنقص ، ولا تكون أكثر أو أقل ، إذا اعتبرنا الشئ خيرا . ولكن التفاضل فى الواقع لا يكون بين

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٨

(٢) الجلد ، ص ١٤٢



أمور مطلقة ، بل مقيدة بشروط وأحوال وأوقات ، وذلك كمن يقول : إن محمود الشهوة خير من الفجور . وههنا ليس محمود الشهوة خيرا على الإطلاق ، بل خير فقط بالنسبة إلى الفجور ، أما في نفسه فإن محمود الشهوة ردى<sup>(١)</sup> .

وليس كتاب الجدل بحثا في الأخلاق من حيث هي كذلك ، بل في الأقيسة الجدلية ، أى في منطق الجدل . ويصرح ابن سينا بأن هذا المنطق يبحث أساسا في الخلقيات ، وفي ذلك يقول بعد أن صرح فيما قبل بأن عمدة الجدل الأولى والأخرى ما نصه : ” فظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإثارة والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، وفي الأزيد والأنقص ، وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية“<sup>(٢)</sup> .

#### علاقة القيمة :

وقد يدل على علاقة القيمة بتعبيرات متباينة يجمعها قول ابن سينا : الأفضلية ، أو الأخلاقية ، وهى : الأفضل ، والآثر ، والأولى ، والأخرى ، والآخر ، والأزيد ، والأنقص ، والأكثر ، والأقل ، والأنفع ، والأجمل ، والأحق ، وغير ذلك . وكلها كما نرى تتخذ صيغة أفعال التفضيل .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأفضل يعتبر الشيء في ذاته ، وأن الآثر يعتبره بالنسبة إلى شيء آخر ، ولذلك يمكن رد كل الصيغ المذكورة سالفا إلى الأفضل والآثر ، لولا أن هناك صيغة ثالثة تختلف عنهما ، وهى ”الأولى“ ، وهى متوسطة

---

(١) الجدل ، ص ١٤١

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بين الأفضل والآثر . وحيث إن ابن سينا قد بدأ بالكلام عن الأفضل ثم الأولى ثم الآثر ، فلا بأس من محاذاة ترتيبه .

الأفضل أو الأولى أو الآثر ، كلها تقتضى موازنة بين أمرين أو عدة أمور ، وترجيحا لشيء على شيء . ولكي يقوم الترجيح على أساس ، فلا بد من إيجاد مقياس أو معيار ، يمكن به ترجيح الأنضلية أو الأولوية أو الإيثار . وقد اجتهد ابن سينا أن يستخلص هذه المعايير الدقيقة التى ستبين عند النظر تفصيلا فى هذه الأنواع الثلاثة من المفاضلة .

### الأفضل :

قد يقال الأفضل على شيئين متشاركين فى نوع من الفضيلة ، أو ليست بينهما مشاركة ، فإن كانا متشاركين ، قيل الأنضل على وجوه ثلاثة :

( ١ ) أن تكون الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، أى تخضع للمقدار فيكون لأحد الطرفين زيادة يمكن قياس مقدارها عن الطرف الآخر . مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، بمعنى أنه يساوى الآخر فى جميع ماله وزيادة .

( ب ) أن تكون الفضيلة تقبل الأشد والأضعف ، أى تخضع للكيف . ويميز ابن سينا بين الوجه السابق وهذا الوجه بأن المقدار الزائد لا يمكن الإشارة إليه ، مثل الأجل ، والآنسن<sup>(١)</sup> . ولم يبين ، عند الكلام عن الأفضل فى المقولات ، كيف يكون الأفضل فى الكم والكيف ، اكتفاء بقوله : وهذا ظاهر<sup>(٢)</sup> . وكلما تقدمت وسائل القياس العلمى وأصبحت أدق

(١) الجدل ، ص ١٤٦

(٢) الجدل ، ص ١٤٩

وأضبط ، أمكن إخضاع الصفة المطلوب قياسها للمقدار . مثال ذلك  
أن السخونة التي كانت تقاس باليد ، والتي اعتبرها ابن سينا كيفاً ،  
أضحت تقاس اليوم بالترمومتر .

(ج) أن تكون فضيلة الطرف الأول مساوية لفضيلة الآخر ، ولكن يزداد  
على الأول فضيلة أخرى ترجح ، مثل قولنا : فلان شجاع عفيف وفلان  
شجاع غير عفيف ، فالأول أفضل .

أما إن كانا غير متشاركين في الفضيلة ، بل كان لكل منهما فضيلة غير  
الأخرى ، فالترجيح بينهما يقوم على أساس نوع الفضيلة في ذاتها . فالذي فضيلته  
إلاهية ، أى دائمة باقية ، أفضل من الذى فضيلته غير إلاهية ، مثل قولنا :  
الحكمة أفضل من اليسار . وكذلك النافع في الدنيا والآخرة أفضل من النافع  
في الدنيا فقط ، وهكذا .

### الأولى :

يقال الأولى بمعنيين أساسيين : الأول بمعنى الأفضل ، أى المساواة بين الشئين  
مع زيادة في بعض الأمور المرجحة للأول . والمعنى الثانى لما تكون له "المائة"  
المفضية إلى تحقيق غاية .

والمائة لغة هى : القرابة ، والحرمة ، والوسيلة <sup>(١)</sup> . والموات الوسائل .

وبالمعنى الاصطلاحي - بحسب ابن سينا - : « علة من العلل المستندعية  
الموجبة ، لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران

---

(١) فطن المراجع لنسخة "ب" الخطية إلى هذا المعنى ، فأنبه في الهامش .

شروط إليها . فإذا لم يشعر بجميع الشروط التي تقترب بها - حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكمنا بالأولى » (١) .

من الواضح التمييز ههنا بين نوعين من العلة : الموجبة ، والمستدعية أو الداعية . فالعلة الموجبة تتم باقتران كل الشروط التي يتوحد وجود الشيء مع اجتماعها ، والعلة الداعية إلى الحكم ترجح وجود الشيء ولا تحتّمه لنقص بعض الشروط .

والعلة الموجبة لا يعتبر فيها ما حقه أن يكون ، بل ما هو واقع فقط . وهذه التفرقة بين ما هو واقع ، وبين ما حقه أن يكون ، يسميها ابن سينا : ” بحسب الوقوع “ ، و ” بحسب الجليل “ ، ويفرق بينهما في اللغة الانجليزية - عند الكلام عن الأخلاق - بقولهم : ” the “is” ، و ” the “ought” . وقد وضع ابن سينا هذه التفرقة الدقيقة بالمثال الآتي :

” والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول القائل : إن لفلان عند فلان حقوقا ، وقد قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يقضيها ، كما بأن ذلك الأمر واقع . وأما الأولى بحسب الجليل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أي الأجمل به ، أن يقضيها ويعرفها .... “ (٢)

ولما كان الحكم الواجب الترجيح يقتضي معرفة كل الشروط الخارجية والنفسية الداعية إلى العلة ، فإن الجهل ببعضها يؤدي إلى التردد في القول بوقوع الشيء . ” لكن ما نشعر فيه بوجود سبب (٣) ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون .... “ (٤) .

(١) الجدل ، ص ١٤٧

(٢) الجدل ، ص ١٤٨

(٣) فلاحظ أن ابن سينا يستخدم ههنا السبب والأسباب محل العلة والعلل . ويمكن القول بأن العلة تقابل reason وأن السبب يقابل reason .

(٤) الجدل ، ص ١٤١

والدليل على العلم بالأسباب هو "الشعور" بوجودها ، والدليل على جهلها هو عدم الشعور بها . وإذا كنا بإزاء حكم يرجح طرفا على آخر ، فلا بد من الشعور بالأسباب المرجحة ، التي لو جهلت لامتنع الحكم . وفي ذلك يقول ابن سينا : « فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذي تتوافى فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب » <sup>(١)</sup> .

### الآثر :

ويقال آثر ، وأخرى ، إذا حصل التفاضل بين غايتين ، إحداهما بعيدة والثانية قريبة . مثال ذلك : صحة النفس أخرى أو آثر من صحة البدن .

ويقال آثر للشيء الذي يكون غاية في نفسه ، لا للشيء الذي يكون وسيلة إلى تلك الغاية . " فالمؤثر بذاته ولأجل نفسه أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة " <sup>(٢)</sup> .

هناك إذن مؤثر بذاته ، ومؤثر لأجل غيره ، والتفاضل يكون بين الغاية والوسيلة . فالغاية آثر من الوسيلة . وبناء على هذه القاعدة فإن المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض <sup>(٣)</sup> . والسائقان إلى غايتين فإن أعجلهما تأدية إلى غايته آثر <sup>(٤)</sup> . وأن

(١) الجدل ، ص ١٤٨

(٢) الجدل ، ص ١٥٣

(٣) د ص ١٥٤

(٤) د ص ١٥٧

الأمر الموجود للـ" كرم الأفضل أثر من الأمر الموجود لغيره ، مثل الأمر الذى يخص الله فإنه أثر مما يخص الإنسان <sup>(١)</sup> .

والاختيار بين أمرين يخضع كذلك لقواعد فى التفاضل ، إما من جهة الشخص الذى يختار ، "فإن مختار الأريب الحسن الاختيار ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من المبرزين فى الفضل والمعرفة ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل" <sup>(٢)</sup> . وإما من جهة الموضوع ، لأن الصناعات والفنون بعضها أرفع وبعضها أخس ، كالفلسفة الأولى فإنها أفضل من صناعة الموسيقى <sup>(٣)</sup> .

والشئ الذى يكون أثر على الإطلاق ، وعند جميع الناس ، أفضل من الذى يصير أثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه <sup>(٤)</sup> .

#### خاتمة :

ويمكن القول ، بوجه عام ، إن المرجح للإيثار أمور ثلاثة لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وهى : الجميل ، والنافع ، واللذيذ . والحساب الدقيق للترجيح يقوم على الموازنة بين مقدار كل جانب منها ، من حيث الأطول زمانا ، والأكثر نباتا <sup>(٥)</sup> ، والأشد بإضافة فضيلة أخرى إليه ، وهكذا مما يرد حساب القيم إلى ضرب من القياس الرياضى ، فطن إليه ابن سينا ، ولكنه لم يتعمق فى بحثه ، ولم يطبقه تطبيقا عاما .

(١) الجدل ، ص ١٥٦

(٢) الجدل ، ص ١٥٢

(٣) الجدل ، ص ١٥٢

(٤) الجدل ، ص ١٥٥

(٥) الجدل ، ص ١٥٢

وبذلك يتضح أن منطق الجدل ، إن من جهة مباحثه أو من جهة أحكامه التقويمية ، يعد ضربا آخر خلاف منطق البرهان . وهى تفرقة قال بها كثير من قدماء الشراح لأرسطو — كما نقلنا فى ابتداء هذه المقدمة عن ” تريكو “ — غير أن هذا التمييز قد أقيم على أسس جديدة من النظر إلى أحكام القيمة . ولا يعد هذا النظر التقويمى بدعة ، فإن بعض الباحثين فى العصر الحاضر — كما رأينا — قد أعادوا النظر فى المباحث المنطقية التى كانت جارية عند سقراط ، وتابعه فيها أفلاطون ، وتطور بها أرسطو ، فى ضوء القيمة .

هذه الوجهة من النظر قد لا يوافق عليها جمهرة الباحثين الذين يقررون أن الجدل منطق يمهّد للبرهان عند أرسطو ، ويذهبون إلى أن إخضاع الجدل للقيم شئ لم يعرفه القدماء .

إن تصدير الدكتور إبراهيم مدكور يعرض الوجهة الأخرى من النظر . وقد تفضل مشكورا بالاطلاع على هذه المقدمة قبل طبعها ، وعلق عليها تعليقا طويلا ، جاء فيه أن : ” موضوع الجدل والقيمة برغم طرافته ألصق بالتقليد الحديث منه بالتفكير القديم ، وأخشى أن يكون مقحما على الجدل السينوى “ .

أحمد فؤاد الأهواني

5



11



## بيان بالرموز الواردة بالهوامش

اعتمدنا في تقويم النص على النسخ التي رمزنا لها بالحروف الآتية . وقد سبق وصف هذه النسخ وصفا مفصلا في الأجزاء التي سبق طبعها من الشفاء ، وليس ما يدعو لتكرار وصفها .

وهذا بيان بالرموز وما ترمز له في نسخ :

١ - ب = بنجيت .

٢ - بنج = هامش مخطوطة بنجيت .

٣ - د = دار الكتب .

٤ - س = داماد سليمانية رقم ٨٢٤ .

٥ - صا = داماد سليمانية رقم ٨٢٢ .

٦ - ك = ليدن .

٧ - م = المتحف البريطاني .

٨ - ن = نور عثمانية .

٩ - هـ = المكتب الهندي .



الجدل



## المقالة الأولى



## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى

#### الفصل الأول

##### فصل ( ١ ) فى معرفة القياس الجدللى ومنفعته

- ٥ كما أنه لا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد معرفة القضايا ، ولا سبيل إلى معرفة القضايا إلا بعد معرفة الألفاظ البسيطة ، كذلك لا سبيل إلى معرفة أصناف القياسات إلا بعد معرفة القياس المطلق .

- وأهم الأشياء بالإنسان أن يشتغل بما يكمل ذاته الشخصية ، ثم يشتغل بما ينفع نومه ، أو يحفظ نومه . وذات الإنسان بالحقيقة إما أن تكون هى النفس الناطقة ، أو تكون هى الجزء الأشرف ، وهى الشيء المقصود تكيله من ذاته . وكلها مكسوب بمعرفة : فمنه ما هو ١٠ معرفة فقط ، ومنه ما هو معرفة لما يعمل به . والمعرفة المكسوبة هى بالقياس اليقيني ، والقياس اليقيني هو البرهان . فيجب أن يكون الإنسان معتباً أول شيء بمعرفة البرهان .

- 
- ( ١ ) بسم الله الرحمن الرحيم : ساعطة من س ، ن ( ٢ ) المقالة الأولى . . . . الأولى : كذا فى ب ، ج ، د ، سا ، ك ، ن ، ه ، و فى نسخة م : المقالة الأولى عشرة فصول ، وفى نسخة م : الفن السادس من الجملة الأولى من المطلق سبع مقالات ، طويقاً وهو الجدل ، المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى من المطلق عشرة فصول ( ٤ ) فصل ١ : الفصل الأول س ، م ، ه ، فصل ك . ( ٥ ) كا : — ك || كا أنه : أنه كاس ، سا ، م ، وكا أنه ه ، كاد ، ن || معرفة : — ك || القياس : — ك || القضايا : القضاء || معرفة القضايا : معرفة أصناف القضايا م ( ٦ ) البسيطة : المستبطة ن || كذلك : كذلك ه ، فكذلك ه ( ٩ ) أو . . . . وذات : ونوع ذات ن || إما : إنما م || هى النفس : النفس ن || أو تكون : تكون ه ( ١٠ ) بمعرفة : بمعرفة ك ( ١١ ) لما : بما د ، ن || هى : هو د ، ن . ( ١٢ ) والقياس . . . الإنسان : — ن . || معتباً : معتباً م || معتباً أول شيء : أول شيء معتباً سا ، ك

وإذ لا بد من تقدم معرفة القياس قبله ، فيجب أن يفزع عن القياس إلى البرهان ؛ وقد أعطينا ما أمكننا لإعطاؤه على سبيل الاختصار من علم البرهان .

لكن ههنا قياسات أخرى نافعة في الأمور الشرعية ، وقياسات أخرى مغلفة . والنافعة في الأمور الشرعية منها ما يتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الكلية ؛ ومنها ما يتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الجزئية . فيجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها في الأمور المدنية من الضرورة . وأن نتعلم المغالطات لتكون لنا قدرة على التحرز منها مستفادة عن الوقوف على أسبابها وعللها . وقد علمت أن النوافع الشرعية من حقها أن تؤثر عن النوافع الشخصية ، إذا لم تكن ضرورية في المنافع الشخصية . ولا ينبغي عليك أن النافع ، أو الضروري ، إنما نتعرفه بالذات لتطلبه ؛ والضار إنما نتعرفه بالعرض لتحترز عنه . فيجب أن يكون تعرفنا لحال القياسات المغلفة بعد تعرفنا حال القياسات النافعة في الأمور النظرية ، أخصى الفكرية . ولأن المقاييس على الأمور الكلية أقرب إلى الدرجة العقلية من القياسات النافعة في الأمور الجزئية ، فيجب أن يكون ما ينفع في الكلليات — على أي وجه كان — مقدما . فيجب أن يكون أول نظرنا إنما هو في الصنف من القياسات التي تتناول أمورا كلية .

( ١ ) تقدم : تقديم د ، هـ ( ١ ) يفزع : يفرغ م || حن : من م ( ٤ ) أو أنفع : وأنفع ن ( ٥ ) أو أنفع : وأنفع ك ، ن || نتعلم : نعلم هـ || هذه : بهذه صا ( ٦ ) لما : كان ؛ — هـ || عنه : — ص || الأمور : أمور بخ || المدنية : البدنية د ( ٧ ) وأن نتعلم : ونعلم د ، ن || المغالطات : المغالطات ما ، ك ، م ، هـ || لنا : لها صا ، ك ؛ له هـ || التحرز : التجوز ص ( ٩ ) إذا . . . الشخصية : — صا ( ١٠ ) نتعرفه . . . والضار : — صا || لتطلبه : — ك || لتحترز : لتحترز ص ( ١١ ) نعرفنا : نعرفنا ك ؛ نعرفها ن || لحال : بحال ك ؛ حال م || لحال القياسات : للقياسات د ، ن ( ١٢ ) ينفع : ينفع ص || وجه : جهة هـ || كان : — ص ( ١٤ ) أول : سلوك هـ || إنما هو : — د ، ن || هو : يكون ص ، هـ || التي : — صا



فلنتنظر أى القياسات هذه القياسات . وإذا قلنا : « قياس » فى أمثال هذه المواضع ، فغده قياسا ، وما يشبه القياس ؛ فنقول :

إن القياسات لا تتخالف فى صورها ، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر ، أو لم يظن لازما ، فليس بقياس ؛ وعلى ما سبق منا تلخيص أمره . وكل ما كان كذلك فهو قياس .

- لكن الموضوعات تختلف : فمن الموضوعات ما وضعه فى الطبيعة ، كأن الطبيعة والحق قد وضعاه وسلماه ؛ ومنها ما وضعه بحسب واضع أو واضعين . والذي وضع مافيه إتمامه بحسب الطبيعة ، ونفس الحق ، فهو القياس البرهانى ؛ وقد فرغنا عنه . وجميع الذى يتلوه يجب أن يخالفه بأنه ليس يجب أن يكون الموضوع فيه حوا الموضوع فى الطبيعة ، فهذا يخالف البرهانى غيره . وإما بأنه يكون موضوعا فيه مالا يجب فى الطبيعة ، فيضاده . والجدلى أيضا .
- فى جملة ما بعده ، فيجب أن يدخل فى هذا الخلاف . لكن قولنا : « ليس يجب أن يكون الموضوع فيه موضوعا فى الطبيعة » يشتمل على أنه سيجوز فيه ذلك ، وما ليس ذلك ، فيكون إنما تتميز هذه القياسات عن البرهانى بأن حكم مقدماتها الأول أعم من حكم المقدمات الأول البرهانىة ؛ مثل المقدمات المشهورة المستعملة فى الجدل . وإذا كان خلاف الجدلى البرهانى لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف إلى وجوب أن يكون

- ( ١ ) فلنتنظر : فنظرد ، ن || أى : إلى د || هذه القياسات : — س || وإذا : وإذا ن  
( ٢ ) فغده : فغده سا ، ك ؛ فهذه م || قياسا : قياس سا ، ك ؛ قياسات ن || وما يشبه : وأما شبه م || فنقول : — د ( ٣ ) القياسات : القياس سا ، ك || تتخالف : تتخالف م || كل ما : كل ما س  
|| فيه : — سا ( ٤ ) أر لم : ولم ه || أمره : + فليس بقياس م || وكل ما : وكل ما س  
|| كذلك : فذلك س ( ٦ ) فمن الموضوعات : فمن الموضوع ن ( ٧ ) وضاه : وضاه ه  
|| وضعه : وضاه د ، ن || والذى : فالذى د ، س ، ك ، م ، ه ، ن ( ٨ ) ونفس : ونفس د  
وقياس د || القياس : الوضع س ( ٨ ) وجميع : فهذا د ، ن ( ٩ ) فيه : — سا ، ك  
( ١٠ ) البرهانى : البرهان س || وإما : دائما م ( ١١ ) فى : من م ، ه || جملة : جملة د ؛  
كأن ن || فيجب : — م ( ١٢ ) موضوعا : موضوع ه || يشتمل : — ن ( ١٣ ) الأول : التى بها  
تصير مقدمات هذه القياسات حكم د ، ن ( ١٤ ) الأول : — د ، ن || مثل المقدمات . . . الأول  
البرهانىة ( ص ١٠٣ ) : — د ، ن || وإذا كان . . . فى بعضها ( ص ١٠٣ ) : — ه

مضادا في مقدماته للبرهاني ، وإن جاز أن يكون في بعضها كذلك ، كان تميز القياس الجدلوي وما يجري مجراه مما ليس بشرطه مضادة القياس البرهاني ؛ فقد كان صلف منا القول أن جميع المقدمات الأولى البرهانية التي لا وسط لها مشهورة ، ولا ينعكس . وكل مشهور صري معتقد ، ولا ينعكس .

٥ فلنطلب الآن مقدمات أقرب القياسات من البرهان، ولننظر أناخذها لأنها مظنونات مرئية فقط ، وليس لها زيادة عليه ، أو مشهورات ؛ نجد أن الظنون الصرفة إنما تفيد القياسات المعمول منها في الأمور الجزئية . وأما الأحكام على الأمور الكلية فلا ينفع فيها بالمظنونات التي تكون مظنونات ساذجة ، عند إنسان واحد أو إنسانين ؛ بل الأولى أن تكون أحكامنا على الأمور الكلية إذا فاتنا البرهان ، أو تعذر مخاطبتنا به من مخاطبه ، بما هو أقرب ١٠ إلى طبيعة البرهان على ما هو أكد من المظنونة .

فيجب أن نجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الأمر المشهور ، ثم إن سلم مظنون ليس بمشهور ، استعملناه في القياس على المخاطب . لكننا إذا جعلنا العمدة هي المتسلطات ، واقتصرننا عليها ، فإننا حينئذ لا نكون صناعا وتقادا في أعمالنا ، إذ نكون الفيا . ات منا متوقفة على أن يسلم لنا مسلم شيئا ، ولا تكون عندنا مقدمات يجب أن تؤخذ ١٥ مسلمة ، فيكون لنا من قبلها قياسات ، ولنا فيها قدرة على التصرف . فيجب أن يكون

( ١ ) للبرهاني : البرهانية سا ، ك ، م ( ١ ) تميز : تميز سا ، ك ( ٢ ) ما : مام || شرطه : بشرطه م ( ٣ ) ينعكس : وينعكس م || وكل ..... ينعكس : — م || وكل : فكل سا ( ٤ ) صرى : — سا ، ك || معتقد : يعتقد سا ، ك || ولا : فلا د ، ن ( ٥ ) فلنطلب : فنطلب د ، ن || القياسات : القياس م || القياسات سا ، ك || من : إلى م || أناخذها : ما حدها هـ ( ٦ ) مرئية : قريبة م ؛ مرية هـ || وليس : ليس م ، م || عليه : غلبته هـ || تفيد : تفيدنا م ( ٨ ) بالمظنونات : المظنونات سا ، ك ، هـ || واحد : — سا ، ك ( ٩ ) أحكامنا : أحكاما د ، م ، ن || إذا : إذ م || تعذر : تعدى م || به : — د ( ١٠ ) على ما : وبما د ، ن ؛ بما سا ، م || المظنونة : المظنون د ، ن ( ١٢ ) مظنون : مظنونات ك || بمشهور : بمشهور ك || لكنا : لكن د || لكنا ..... عليها : — ك || هي : هون = المتسلطات : المتسلطات ، ن ، م ، هـ ( ١٣ ) عليها : عليه م || وتقادا : ولا تقادا : سا ، ك ( ١٤ ) القياسات منا : القياس هـ || متوقفة : متوقفا هـ || أن : + تكون م ( ١٥ ) قبلها : قبلنا م

النوع من القياس الذى يل البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات مشهورة ، أو متسامة ، وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسامة ، إما متسامة من المخاطب وحده ، أو متسامة من جمهور أهل الصناعة ، أو متسامة من جمهور الناس . وهذان القسمان الآخران — كما علمت — يسميان مشهورين ، أحدهما مقيد والآخر مطلق . ونحن قد أوامنا إلى منفعة هذا القياس إيماء ، ولم نغمره ؛ فنقول :

- إنه لا يجب أن يتوهم أن هذا القياس قد ينفع استعماله الإنسان مع نفسه بالقصد الأول ، لأنه لا يفيد اليقين إلا البرهان ، وما دون اليقين فأكثر ظن ، والظن مخلوط دائما بشك قوى أو ضعيف ، والشك عدم الكمال . فإن كان رأى ليس يقينا ، وليس ظنا ، بل هو عقد قوى يشبه اليقين ، فهو بالحقيقة أيضا جهل . أما إذا كان كاذبا ، فهو جهل مضاعف ؛ وأما إن كان صادقا ، فهو جهل من جهة أن هذا العقد لا يكون منفردا ١٠ في ذات العقل من غير مشاركة قوة فاسدة ، تفسد وتفسد معها العقد المقارن لها ، فإن العقل الصريح لا يقبل المجهول إلا من جهة السبب الذى لذاته يصير المجهول معلوما . فهذا القياس الجدلى غير نافع في أن يكون الإنسان مخاطبا به نفسه بالذات ، فإذا نفعته المخصوصة به هو في أمر مشترك ، وفي أن يخاطب غيره ، لكنه ينفع صاحبه منافع لا بالذات — من حيث هو قياس — بل بالعرض . فإنه إن كانت الغلبة مطلوبة عنده ، ١٥ انتفع به فيه . وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح

(١) متسامة : متسامة م (٢) وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسامة : — م ، م (٤) ونحن قد : وقدك || إلى : + منفعة م (٦) أن يتوهم : — ن || قد : — د ، ن . (٧) يفيد : يفيد سا ، هـ (٨) الرأى : + الذى م ، هـ || وليس : ولاد ، ن (٩) يشبه : شبه س || كان : يكون م ، هـ (١٠) كان : يكون هـ (١٠) منفردا : منفردا ، سا ، ك ، ن (١١) ذات : + من د || العقل : العقل سا || مشاركة : — هـ || تفسد : — ك || العقد : العقل ب (١٢) المجهول : المجهولات م || جهة : جهل س (١٤) هو : هـ م ، هـ (١٤) يخاطب : + به ن ، هـ || لكنه : ولكن د ، ن (١٥) إن كانت : — سا (١٦) فيه : — سا ، ك ، هـ فيها م ، هـ || أنه : فإنه هـ (١٧) طرف ... نتج : — س || وأخذ أخرى : وأخذ مشهورة أخرى م ، واحد وأخرى هـ || طرفا : طرف د || فلا : ولاد ، ن (١٧) بينها : بينهما سا ، ك ، ن ، هـ || بعد ترجيح : — ك

حتى ربما يلوح له الحق ، ويخرج به إلى اليقين ، كما أن الإنسان كثيرا ما يتخلص من تحقق أعراض الشيء ، وخواصه إلى معرفة فصله وماهيته . لكن هذا النفع والأول ليسا هما عنه بما هو قياس ، فإنَّ القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول مما عددناه نفعه بشيء يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة ، والثاني نفعه بشيء يعرض أن يتكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويتحصل منها بعض ، ويتزيف بعض ، ثم تكتسب مقدمات أخرى ، وقياس آخر ، ويسل من القياس المذكور قياس آخر ، فيكون كأن ذلك القياس الأول فسد وبطل ، والقياس الثاني حدث وكان ، ويكون النافع بالذات هو القياس الثاني .

وقد ينفع تعلم هذه الصناعة في البرهان من وجه آخر : وهو أنه وإن كان ما علمناه في البرهان كافيا ، فإن الإنسان ينتفع بتأمل هذه الصناعة في البرهان من وجهين : أحدهما من جهة أنه إذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها أمثال البرهانية بأعيانها ، ويجد لمقدماتها شرائط وأحوالا تخالف ما عهده ، يصير محبطا بأصناف من المقدمات غير برهانية وفي معرفة ما ليس بالشيء ، ويشاكره منفعة ما في معرفة الشيء ، وزيادة بصيرة به ، فإنه يكون حينئذ قد حصل له معرفة بالشيء من حيث هو ، وعرفه بالشيء من حيث ليس غيره ، ومن جهة أن كسب المقدمات المشهورة وإعدادها أهم من كسب المقدمات البرهانية وإعدادها ،

(١) له : — ن || به : منه د ، ن (٢) تحقق : تحقيق م ، ه || معرفة : معرفته د || وماهيته : وماهيته فصله ه (٣) فإن القياس : — د || بما : ما ك || نفعه : + بما س || بما : + هو ه (٤) بشيء : لشيء س ؛ شيء ه || يتبع : ينتج س ، ن ؛ لا يمنع ه || نتيجة : نتيجة ب ، س ، م ، ه (٤) بشيء : لشيء ب ، س ، س ، ه ، ك || يتكشف : يكشف س (٥) منها بعض : منها د ، ن || ويتزيف : ويتزيف ه ؛ + منها م (٦) وقياس : وقياس س ، ك || ويسل : أرسال ب ؛ أرسلم ، ن (٧) فسد وبطل : بطل وفسد س ، ك || وكان : — س (٩) ينفع تعلم هذه : ينفع تعلم هذه ن ؛ ينفع العلم بهذه ه || البرهان + بوجه م ، ه || ما : — س ، ك (١٠) فإن الإنسان : فالإنسان س ، ك (١١) قياسات : القياسات التي ه (١٢) عهده : عهد د || محبط : محبط م ؛ يحبط ه (١٣) ويشاكره : + معرفته م || معرفة : منفعة د ، ن || الشيء : — ه (١٤) ومعرفة بالشيء من حيث : — م || من حيث : — س || ومن : والثاني من ه (١٥) المشهورة . . . . . المقدمات : — س || أم . . . . . وإعدادها : — ن

إذ المشهور أهم من البرهاني ، فينتق له في كسب المشهورات أيضا وإعدادها أن يكتسب البرهانية ويعددها ، حينما يأخذ بتعقب المشهورات ليتأمل ما منها برهاني ، وما منها غير برهاني .

- ونحن بالحقيقة قد بينّا في الفن الذي قبله ، ما لكن مسلك من سلف ، ماهية المقدمات البرهانية وخاصيتها ، وأما أنا إلى جملة كسبها لإيماء مجمل ، فإذا تفصل ذلك فيما بعده من المواضع المشهورة ، كان لنا ذلك زيادة بصيرة . وأما الحاجة الداعية إلى تفصيل الأمر في كسب المشهورات دون البرهانيات ، أنّ البرهانية محدودة الشرائط ، غير مخرجة عن حدى المطلوب في كل باب . وأما الشهرة فليس شيئا يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شئ يأتي من خارج ، فلا يكون القانون المستند إلى اعتبار أجزاء المقدمات نافعا في ذلك ، بل يحتاج أن نحصى أمورا بما عرفت من الشهرة الخارجية . فبين ١٥ من جملة هذا أنّ هذا النمط من القياسات لا ينفع الإنسان استعمالها ، ولا تحصيل ملكتها فيما بينه وبين نفسه بالذات ، بل إنما مضغتها على سبيل المخاطبة ، ولا أن ينفع المخاطب في أن يكمل ذاته ، بل ينفع في أمر آخر ، إما مؤد إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، وإما مؤد إلى قوام المصلحة المشتركة . أما المؤدى إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، فلاّن المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان . لكن أكثر العلوم البرهانية — على ما عرفت من حالها — يكون ١٥ في مبادئها ما هو موضوع للتعلم ، فإذا طوّل بتسليحها ساذجا ، غير معان بما يقنعه بوجه من الوجوه — لإذ سبيل إلى إيقاع اليقين له بها في درجته — كان مستوحش النفس عما يُبنى على تلك الموضوعات . فإذا كان معنا قدرة على أن نقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها ،

(١) البرهاني : البرهان من || وإعدادها : + أيضا من (٢) يأخذ : يأخذها سا ، ك (٥) وأما أنا : وأما د || فإذا : وإذ ه || تفصل : انفصل ب ، س (٦) الحاجة : الخاصة من (٧) أن : فإن م ، ه || غير : — ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (٨) فليس : فليست م ، ه (٩) هو : هي ه || المستند : المستند (١٠) نحتاج : + إلى س || نحصى : تحصى د (١٠) الخارجية : الخارجية ب ، س ، د ، ن (١١) من : عن ن || أن هذا : أن ن || ملكتها : ملكة منها س (١٢) سبيل : السبيل ب (١٣) في أمر : به أمراد ، أمران (١٤) أما : وأما ه (١٥) يكون : فيكون سا ، ك (١٦) بتسليحها : بتسليحها ب || يقنعه : يقنعه ه || بوجه : — ه (١٧) إذ : أن ب ، م || بها : — س || درجته : درجة ه || يبنى : يبنى د ، ن ، ي بنا م (١٨) فإذا : فإن س || كان : كانت ن || معا : معنى سا (١٨) من : + قياسات ك

ويسلمها ويمجدها — وإن كانت غير حقيقية في نفسها — لم ينفر عن تلك الموضوعات، ولم يستغرها ، ولم يشمئز طبعه عما بينى عليها ، فنفذ في تعلمه إلى أن يحين له تلقف ما يحصل له فيها اليقين . وأما المؤدى إلى قوام المصلحة الشريكة ، فلا ن استمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة ، مبنية على عقائد يعتقدونها فيما ينبغي أن يقرَّ به ، وفيما ينبغي أن يعمل ، وتكون أصدادها مؤدية إلى ما هو ضد حفظ المشاركة .

فإذا كانت للناس ، بل لمدبري الناس ، ملكة يقتدرون بها على تأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بالهيج المقبولة عندهم ، إذا اختلف في قلب أحدهم شك ، ويكتون من اعتقد غير النافع بالهيج المقبولة عندهم ، انتفع المدبر من جهة تمكنه من تديره الذي يتولاه ، وانتفع المدبر من جهة قبوله لحسن التدبير . ولو كان للمدبر سبيل إلى أن يورد الهيج عليهم من المقبولات لذواتها ، والمحمودات في نفس الأمر ، لا بحسبهم فقط في مدة قصيرة ، أو كانت الطبايع متفقة في قبول ذلك وفهمه ، لكان الاشتغال باستعمال ما قبوله بحسبهم لا بحسب الأمر شططا وفضلا وخدمة ؛ لكن الطريق التعليمي طويل ، ولا كل نفس له مقبول ، وخصوصا في الأمور التي هي أنفع ما يعتقد ، كإثبات الصانع الواحد ، وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد . وإذا انصرف الجمهور بهمهم إلى ذلك ، طال عليهم وتأخر عنهم ما يجب أن يتفقوا عليه من المصلحة إلى حين إحاطتهم به ، وفيه ضرر . وأيضاً فإن أكثر القوى قاصرة عن ذلك ، وليس كلٌ ميسر لذلك ، بل لما خلق له . فبالواجب ما احتيج إلى استعمال أصناف هذه القياسات ، ولم يكن النظر فيها بحسب تكيل أقسام المنطق فقط — كما قال بعضهم — بل كان هنالك منفعة قائمة .

(١) الموضوعات : المقدمات (٢) يشمئز : يتنبرد ؛ يميزن || افغذ : فبعدد ، ن ؛ فيغدم || يحين : يتحقق ، ن ؛ حين س ؛ يحسن هـ (٣) قوام : قيام س || فلان : فإن ن (٤) لحسن : أحسن ب ، يحسن ك (٥) مبنية : مبنى ب ، س ، سام ، ك ؛ بينى هـ || يقربه : يقربه م (٥) لحفظ : ويحفظ سا ؛ يحفظ ك (٦) كانت : كان ب ، هـ || ملكة : — ن || يقتدرون : يعتقدون هـ || تأكيد : — س (٧) ويكتون : ويكتنون هـ (١٠) والمحمودات : أو المحمودات د ، ن ؛ والمحمولات م (١١) قبوله : قبولهم ك (١٢) وفضلا : أو فضلا سا || وخدمة : أرخدمة ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || لكن : ولكن ن || له : — سا ؛ لها هـ || مقبول : يقبول د ، ك ، م ، ق ، هـ || وخصوصا : وخصوصا د (١٣) الواحد : — س (١٤) المعاد : — الممدخ د ، سا ، ك ، م ، د ، ن || بهمهم : بهمهم هـ || عليهم : — ب ، د ، هـ (١٥) إلى حين : لحين ن (١٦) ميسر : بميسر م ، يحسن هـ || بل : — م (١٧) أقسام : أصناف م ، هـ (١٨) كان : — ك || هنالك : هناك ب

## الفصل الثانى

### فصل ( ب ) فى السبب الذى يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية

- فيجب أن ننظر الآن فى أن هذه الصناعة أى الأسماء أحق بها . أما إصابة الحق ، والنظر للحق ، وغير ذلك ، فلا يشك فى استبعاد دلالاته من الغرض فيها ، وخصوصا وهذه الصناعة مقصورة على المحاوراة والمخاطبة . لكن الأسماء المستعملة فى المخاطبات القياسية ٥ هى هذه : التعليم ، والمجازاة ، والمناظرة ، والمعاينة ، والاختيار ، والمجادلة ، والمخاطبة والإنشاد . وإن كان ثنى غير هذه ، فهو إما داخل فى بعض هذه ، أو غير مألوف .

- ثم التعليم لا يرفع فيه أيضا إلا الحق . وأما المجازاة فليس القصد فيه إلا ما فى التعليم ولكن المجازاة تتم بالمشاركة ، كأن الإنسان الواحد لما كان فى أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معلما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين — على ما علمت — صر ١٠ عليه ذلك . فإن أهوزه معلم وقد حصلت له الملكة ، افتقر إلى آخر يشاركه فى النظر ، فيضم ما يحدسه ذلك إلى ما يحدسه هو ، فيصير كل واحد منهما جزء معلم ، وكل واحد منهما تمام متعلم ، والغرض فيه العلم .

- وأما المناظرة فهى مشتقة من النظر والاعتبار ، فالغرض فيها المباحثة عن الرايين المتقابلين المتكفلين ؛ أعنى : يتكفل كل واحد منهما واحد<sup>١</sup> من المتخاطبين ليعين ١٥

( ٢ ) يسمى : سى ، د ، س ، ك ، م ، ن ، له : — م ، ن ، هـ || هذا : صار له هذام || جدلية : جدليا د ، س ، ن ، هـ ، وسمى الجدل م ( ٣ ) فيجب : يثب د ، ن || فى أن : أن فى ب ، د ، س ، ن ، هـ || أما : ما س ، ن هـ || فلا : ولا م ، هـ || يشك : شك س ، م ، هـ ( ٤ ) وهذه : فى هذه س ، م ، هـ ( ٦ ) التعليم : والتعليم س ، ك || والمجازاة : والمحاورة هـ ( ٧ ) والإنشاد : والإنشاء هـ ( ٨ ) وأما المجازاة : والمجازاة س ( ٩ ) كان : وكان ك || الإنسان : الناس س || إذا : أو س ( ١٠ ) صر : عن س ، عز ك ( ١١ ) له : — س || فيضم : فيضمن س ، ك ( ١٤ ) فالغرض : والغرض س ، ك ( ١٥ ) المتكفلين : — م || أعنى يتكفل : — هـ || منها : — س

لكليهما المحق منهما ، فيساعده الثاني عليه . فهذان أيضا غرضهما ليس إلا حصول العلم ، فلا ينتفعان بالذات إلا بما يوقع العلم ويفيده .

وأما المعادة فهي مخاطبة يحاول المخاطب بها إظهار نقص من يدعى الكمال ، على أى وجه كان ، وأن يعجزه بقياسات من مقدمات حقة أو باطلة ؛ فيكون الغرض فيها من المخاطب إظهار عجز لا إعطاء فائدة يستقدها المخاطب ؛ فإنه ليس إذا عجز عن أمر فقد ظهر فيه الحق ؛ ويكون الغرض فيها من المخاطب أن يظهر قوته من حيث يظهر نقص ذلك ؛ فتظهر فضيلته ونقيصة ذلك . فإن كان المعاند ليس يعاند ناقضا ، بل يقصد التمجيد والتبليس نفسه ، لأنه تمويه وتبليس ولو على غير ناقض ، لا يعرفه النقض ، بل ليخيل إليه أن ما يقوله حق ، فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد ، بل هو إما سوفسطائى إن تشبه بالفيلسوف ، وإما مشاغبي إن تشبه بالجدلى . بل إنما يكون المعاند معاندا إذا كان ظاهر قصده تعجيز الآخر المخاطب . وربما قرن بذلك الاعتراف بأن ما يقيسه غير حق ، لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه . فلفظ المعاند ، بحسب تعارف القوم ، ليس يليق أن يجعل اسما لهذه المخاطبة ، ولا بحسب اللغة أيضا ؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق ، والعدول عن الواجب ، بفضل القوة .

وأما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه إقناع فى رأى ألبنة ، بل تعرف مبلغ المخاطب فى القوة على استبانة القياسات . فكأن القياس المعاند والقياس المحتج ، والقياس المغالط ، واحد فى الموضوع ؛ لكنه إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق ، أو الإقناع بالعدل ، سمى سوفسطائيا ، أو مماريا مشاغبا . وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم

( ٣ ) فهمي : فهدد ، سا ( ٤ ) مقدمات : + إما م ، ه || فيها : منها س ( ٥ ) لا : لإلاس ( ٦ ) قوته : + فضيلته م ( ٧ ) فضيلته : فضيلة ن || ونقيصة : ونقيصة ن || ذلك : ذاك سا ، ك ، م ، ه ( ٨ ) التمجيد : — د || يعرفه : لمعرفة ه ( ١٠ ) وإما : أو ه || بل : — د ، ن ( ١١ ) المخاطب : المستحق سا ، ك ( ١٢ ) بأن : أن ن ( ١٣ ) فلفظ : ولفظ د || أن : بأن ه ؛ + يكون م ( ١٦ ) إقناع : إقناعا د ، ن ( ١٧ ) فكان : وكان ه ( ١٨ ) واحد : واحدا سا ، ك || أنه : + إنما س ، سا ، ك ، م ، ه || الإقناع : الإمتناع سا ، ك ( ١٩ ) أو ماري مشاغبا : وماريا ومشاغبا سا ، ك || مشاغبا : مشاغبا ه



المعتقد عجزة ، عند القياس المجهول عجزة عند الخضم أو عند آخرين ، كان قياس عناد .  
وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد  
تفضيله ، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزة ، كان قياس امتحان . والألفاظ  
أيضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الأغراض ، فإنه ليس يحسن أن يسمى من يخالف  
ليفيد عقدا نافعا مغالطا ، ولا معاندا ، ولا مختبرا ممتحنا .

وأما الإنشاد ، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إيقاع اعتقاد وتصديق البتة .

وأما الخطابة ، فإن الخطيب ، هو المتندر على إقناع الناس في الأمور الجزئية  
— ولا يقال لمن يحسن الإقناع في الهندسة والطب خطيبا — فلم يبق لنا اسم أولى بهذا  
من اسم الجدل ، حتى تكون الصناعة المعدة لإلزام الخصوم بطريق مقبول محمود  
بين الجمهور في أي رأى كان جدلا . فإنه وإن كان ليس إلزام كل رأى نافعا في كل وقت ،  
فإن الصناعة الاختبارية لا تكون صناعة بأن تكون ملكة على طرف واحد فقط ؛  
فإن هذا غير ممكن . بل إذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف في أحوال الأبدان  
حتى يفيدها صحة ، فإنه تتبعه أو تلزمه أو تتقدمه ضرورة أن يكون مقتدرا على التصرف  
المطلق في أحوالها بما هو تصرف مطلق ، فكان مقتدرا أيضا على أن يفيد المرض ؛  
لأنه ليس الاقتدار إنما يكون على الصحة من حيث هي صحة ، بل من حيث هي حالة  
يمكن إحداثها ، أو حفظها على البدن .

فكذلك المقتنع على النافع يلزمه أن يصير مقتنعا مطلقا ، فيكون مقتدرا على الإقناع ،  
من حيث هو إقناع ، فلذلك يقتدر على غير النافع ؛ فيعرض من هذا أن يكون الجدلي

- 
- (١) عند الخضم : عنده ن (٢) وإذا : فاذا ه || حال : لحال م (٥) ولا : أو م  
|| ولا : هو م (٦) الإنشاد : الإنشاء ه || إقناع : — ه || وتصديق : تصديق سا ، ك  
(٧) هو : وهو — كذا في جميع النسخ (٨) ولا : فلا د ، ن || بهذا : + الامم د ، ن  
(٩) الجدل : الجدلي س (١٠) إلزام : — ك || إلزام كل — سا (١١) الاختبارية : — د ، ن  
|| صناعة : + اختبارية د ، ن (١٢) الطبيب : الخطيب ه (١٢-١٣) في : التصرف — ن  
(١٤) هو : هي د ، م ، ن || فكان : وكان || على : سا ، ك (١٦) البدن : البدن ك  
(١٨) فذلك : وكذلك م (١٨) فيعرض : فيفرض سا ، ك ه

مقتدرا على الإلزام المطلق ، لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعى ، إذا كان استعماله ذلك فى المنافع ، كالطبيب : فإنه إنما يكون طبيبا على المجرى الطبيعى إذا كان استعماله ما يستعمله فى النافع ؛ فإنَّ حرف ذلك فقد أساء .

على أنه ربما كان النافع فى وقت إلزام أحد طرفى النقيض ، وفى وقت آخر متباه به ؛ وذلك مع إنسان وإنسان . وأيضا ربما يقع أحد طرفى النقيض لذاته ، ويقع الطرف الآخر بالعرض فى إثبات نافع آخر .

وإذ كل مخاطبة قياسية، فإما أن يكون القصد فيها التصديق أو لا يكون، بل التخيل، وهو الإنشاد الشعرى . والى القصد فيها التصديق فلما أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق ، وهو البرهان والتعليم ؛ وإما أن يكون المراد فيها الغلبة والإلزام ، وذلك إما فى الأمور الجزئية وإما فى الكلية . والى فى الكلية ، فلما أن تكون الغلبة والإلزام فيه على سبيل أن الغرض فيه نفس الإلزام ، أو على سبيل أن الغرض فيه غيره من امتحان، أو كشف ونضح . والذى الغرض فيه الإلزام ، فلما على سبيل مغالطة ، وإما على سبيل عدل ؛ وجميع هذه مخصوصة بأسام لائقة بها ، وتلك الأسامى لا تصلح إلا فى المخاطبات ، لأن ذلك المعنى لا ينفع إلا فى المخاطبات . ولطفلة الجدل تليق بعدة منها ، وهو ما يكون على سبيل المنازعة ؛ فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل . وقد خص كل واحد منها باسم لائق به فى حد تخصيصه، فالأولى أن يسمى باسم الجدل هذا القسم الذى بقى ، وليس له اسم .

على أن المتناظرين إذا لم يكن بينهما معاندة ما ، بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح زند الفائدة ؛ لم يحسن أن يقال لتناظرهما جدل . وأما إذا كان الغرض الإلزام ، ولوللنافع

( ١ ) جدليا : جدل س || إذا : وإذا هـ ( ٢ ) المنافع : النافع د، س ، م ، ن ، فإنه : — د، س ، م ، ن ( ٣ — ٢ ) ذلك . . . . استعماله : — ساء ك ( ٣ ) فإن : وإن س ( ٤ ) وفى : فى ب ، ن ( ٧ ) القصد : التصديق ن || التخيل : التخيل س ، م ، هـ ( ٩ — ١٠ ) المراد . . . . تكون : — ساء ك ( ٩ ) والتعليم : والعلم د ، ن ؛ والتعليم م ( ١٠ ) فى الكلية : الكلية ب، د، س ، ساء ك ، ن ( ١١ ) أو على : وعلى هـ || نفس . . . . فيه : — د ( ١٣ ) بأسام : بأسامى س ، ك || لائقة : لا يقر ساء ك ( ١٤ ) لا ينفع : يقع هـ ( ١٤ ) منها : منها د ، ن ( ١٦ ) تخصيصه : تخصصه د ، م ، ن ، هـ || فالأولى : والأولى د ، ن ( ١٨ ) جدل : جدلا ك ؛ هو جدل م ، هـ

بما يتحمل من المشهورات والمسلّمات ، فكثيرا ما يخرج الحال بالقائس إلى أن يتعذر ، وإنّ الحقّ طريقه واحدة ، غير متغير لا يحصى عنه ، ولا يحسن العناد فيه . وأما يتحمل قياس غير حق لينفع بالإقناع ، فلا يبعد أن يخرج فيه إلى العناد والمهاج .

- وكثيرا ما يكون الرأى النافع اعتقاده غير حق ، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحق ، فلا يبعد أن يخرج محاولات ذلك عن حاق الإنصاف ، إذا اتفق أن ينازع بما يقوى المقابل الذى هو الحق ، فيضطر إلى الحيلة من المشهورات ، ويضطر إلى الاحتراز والمخاطبة . فإن المشهورات أيضا كثيرا ما تتقابل ، وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا ، وكثيرا ما تتأدى إلى نتائج متقابلة — كما ستعلم — فيجوز أيضا هذا القياس إلى أن يتخلص عن همة مشهور آخر ، وإلى تقليب مشهوره الذى يستعمله . وربما كان الذى يوجب مقابله أغلب وأشهر ، فإن المشهورات كما ستعلم مختلفة فى القوة والضعف ؛ وأما الحق والصدق فهو واحد . المناظر لا يخاف أن يفسد عليه الصدق بحجته ، فإن الصدق لا ينتج نقىض نتيجة الصدق ، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق . وأما المشهور فقد يعمل بالمشهور ذلك ، والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور ذلك .

- وربما كان الدعوى حقا ، والبرهان عليه متعذرا ، فيحتاج أيضا إلى أن ينصره بما ليس بحق ، بل بما هو مشهور ، فيفطن لذلك مناقضه ، فيصعب الأمر ، ويخرج إلى

(١) يتحمل : يتحمل د ، سا ، ك ، ن || والمتلذذات : د ، د ، ه || بالقائس : بالقياس م  
(٢) واحدة : واحد ب || متغير : متعين د ، سا ، ن ، ه || وأما : وإنما ب ، م ، ه  
(٣) يتحمل : يتحمل ب ، م ، سا ، ك ، م ، ه || فلا : ولا سا || يخرج : يخرج ك (٣) فيه . منه د  
(٤) وكثيرا : فكثيرا د ، ن || النافع : — ن || اعتقاده : اعتقاده ب (٥) فلا : ولاد ، ن || عن : فيزسا ، ك || حاق : حال د ، ن ، خاف ك [ حاق الإنصاف أى ما يوجه الإنصاف . وفى لسان العرب : أنرجنى ما أجد من حاق الجوع ، هو من حاق يحق حقا وحاقا ، أى لزمه ووجب عليه — المحقق ] || ينازع : نوزع ن || المقابل : التقابل ن (٧) ما : — م || ما : — م (٨) فيخرج : فيخرج م (١٠) فإن . . . والضعف : — سا ، ك (١١) فالناظر : والناظر د ، ن || حجته : — م (١٢) بالمشهور : المشهور ن (١٣) بالمشهور : المشهور ن (١٤) متعذرا : يتعذر ب ، سا ، ك ، م ، ه || إلى : — ن || بل : — ب ، د ، م ، ك ، ن (١٥) فصعب : فصعب ه || ويخرج : فيخرج د ، ن

المراوغة . فإذا كان القياس الجدلئ ممنوا بالاحتراز عن جميع ذلك ، لم يكن بد من أن يكون كلامه ليس صرف نظير في الأمور كما هي ، ولا فيه اتباع لمنهاج واحد ، بل يحتاج أن تكون معه ضروب من الحيلة ، وأن يحوج إلى معادة المشهور أو الصادق الذى نصره . ومن بلى بالتدبير في دفع نصره الصدق الذى يناقض معه ، لم يستغن عن ضرب من الججاج ، وإن كان غايته نفعا ما . ٥

واسم المناظرة مشتق من النظر ، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه . وأما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب في الإلزام ، مع فضل قوة وحيلة أنرج من الطبعي ومن العدل العرف يسيرا . فليس بخطيء من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلي ، بل عمل الواجب . فلا يلتفتن أحد إلى ما يقوله بعض الموهين . ١٠

(١) المراوغة : المعادة ه || فإذا : وإذا د ، ن || بد من : يؤمن ب ، سا ، ك ، ه ، ي + يؤمن من من  
(٣) أو الصادق : والصادق ن سا ، ك || نصره : يضرد د ، م ، ن (٤) ومن : من ن || بلى : بلى  
ب ، ه || بالتدبير : بالتدرب ، ك || نصره : مضرب || معه : — س ، وضعه ه (٥) نفعا : نفع سا  
(٧) فإنه : فإنما ه || تسلطه ه (٨) يسيرا : — ه || فليس : وليس د ، ن || بخطيء : بخطيء ، سا ، ن  
(٩) أحد : — ك

## الفصل الثالث

### فصل ( ج ) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمحجب وإشباع القول في السائل والمحجب

فغرضنا الآن في هذا الفن من تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتي بالجهة على كل ما يوضع  
مذلولاً من مقدمات دائمة ، وأن نكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض به وضعنا .

والصناعة مائة نفسانية يقدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض ،  
على سبيل الإرادة ، صادرة من بصيرة ، بحسب الممكن فيها . ولذلك فجميع هذه المقاييس ،  
والتصرف فيها ، والعلوم كلها صناعة . وهذه الصناعة — أعني الجدلية — قد يعين على  
حصولها الاستعداد الجبلي في بعض الناس ، وقد يعين على حصولها الممارسة والاستعمال  
للجزئيات .

١٠

لكن كل صناعة بذت على فطرة أو تجربة من غير أن يكون عند الصانع قوانين كلية  
هي معايير له ، كانت ناقصة . بل ليس كل صناعة أيضاً يحصل لها أن ترد بالقوانين والتجربة  
وبمساعدة الفطرة تحصل على كمالها الأقصى ، وإن توفر عليها جميع ذلك . فإن من الصانع  
ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ، ليس فيها عائق . فإذا لم يبلغ بها كمالها  
الأقصى في الاستعمال ، كان السبب للتقص في الصناعة ، كمن لا يتبها له أن يتخذ من الخشب  
كرسياً ، فإن ذلك ليس لأمر في نفس الخشب ، بل لأمر في نفس الصانع .

١٥

( ٢ ) حد : — سا ، ك ، ن ، م || للسائل : للسائل ك ( ٤ ) هو : — د ، ن || يمكننا :  
يمكننا || أن : بأن ( ٥ ) إذا : إذم || أجبنا : احتجنا د ، ن ( ٧ ) ولذلك :  
وكذلك د ، سا ، ك ، ن ( ٨ ) الجدلية : الجدل د ، ن || على : — م || الجلي : الجدل د  
( ١٢ ) له : — م || يحصل : يتوهم || ترفد : توجد ن ( ١٤ ) ما المواد : بالمواد  
|| شديدة : شديد سا || بها : به ب ، — د ، سا ( ١٥ ) للتقص : القصر م ، ن  
( ١٠ ) ليس — د

ومن الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الأقصى فيها ، هو المنفعل ، أو الآلة ، أو نفس الغرض . أما المنفعل ، فإذا كان فيه معاوقة للفاعل ، فإن كان فوق قوة الفاعل ، لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها ، وإن كانت المعاوقة دون ذلك ؛ بلغ مبالغاً ، مثل الصناعة المصارعية . وأما الآلة ، فإذا كانت الآلة حالماً مع المنفعل إحدى هاتين الحالتين . وأما الغرض ، فإذا كان نفسه أصعب من سائر ما يشاكله ، وكان متعذراً أن يحصل في كل مادة ، بل في مادة دون مادة ، مثل تفهيم الدقيق من المعاني ، فليس كل مادة لها تقابل . وهذا يناسب القسم الأول ، ويخالفه في أن التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها ، بل لأن المطلوب نفسه فوق المعتدل ، وصعب المرام . ولولا ذلك لكانت المادة تجيد الطاعة من غير معاوقة . وأما الأول فكان التعويق كله من جهة المادة . ١٠

وإذا علمت هذا ، فليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه الغرض ، تكون الملكية النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة ؛ فإن لم نقل إن هذه الملكية النفسانية — التي هي الصناعة — هي التي يقدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعاً قابلاً مقوياً عليه ، وعيناً قدرة بحسب ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب . ١٥

فالطبيب موجود له ملكة إفادة الصحة إذا حصل القوانين وعمل عليها — وإن كان قد لا يمكنه أن يفيد الغرض في كل بدن — إذا كان بالحقيقة صناعته معينة . فإذا كان

---

(١) قصورها : تصورها ن س ، ك (٢) أو الآلة : والآلة د ، ن || أو نفس : ونفس ن || معاوقة : المعاوقة ن || كان فوق : — ن (٣) تلك : ذلك س (٤) المصارعية : المازعية د (٥) الغرض : للغرض ن || أصعب : أصوب هـ (٦) متعذراً : مقتدرام || تفهيم : تفهم د (٧) الأول : — س || ويخالفه : ويخالف ن || التعويق : التعريف س || كله : — س (٩) التعويق : التعويض س ، ك (١١) وإذا : وإذا ك ، م (١٢ — ١٣) المقتدر . . . . . النفسانية : — د (١٤) بها : — ن | ما : + موضوع س (١٥) هي التي : التي س ، ك (١٥) بسبيل : بسبب ؛ تسبيل هـ || الكسب : بالكسب هـ (١٧) إذا : إذا س ، ك ، م ، ن ، هـ || صناعته : صناعته م

ما يعينه ، وهو الطبيعة ، قاصرة ، لم يقدر بذلك اقتداره على استعمال الموضوع ، إن وجد ما يعينه كافيا . وكذلك الخطيب ؛ وهو خطيب بملكته التي لا يمكنه أن يأتي بكل ما يوجب الإقناع بحسب المقدور عليه بالقوة الإنسانية . فإن لم يبلغ الغرض في واحد ، فليس ذلك لفقده هذه الملكة التي بها يقنع المستعدين للإقناع .

- ٥ على أنه يشبه أن تكون بعض الصناعات هو مما يوجد للإنسان وجودا كاملا ، وبعضها هو مما يوجد للإنسان وجودا دون الكامل . ثم للصناعة في نفسها حد واحد ، كما للصحة ؛ وقصور الإنسان عن تحصيلها بالتمام كأنه كقصور عن تحصيله للصحة ، فيكون إنما ينسب إلى الصناعة كما ينسب إلى الصحة ؛ وكذلك إلى الفضيلة . فإنه إذا كان الغالب عليه تحصيل أفعال الصناعة ، ينسب إلى وجود الصناعة له ، وإن كانت بالحقيقة غير حاصلة له ، كالحال في أفعال الصحة .

١٠

- ويشبه أن تكون الصناعة ليست تصير صناعة بأن تكون أفعالها تنجح في كل مادة ، بل في أكثر المواد . فإذا كانت هناك أفعال بها يبلغ الغرض ، وأتى بها الصانع ، ولم يقصر فيها ، كان صانعا ؛ وإن لم يبلغ الغرض بسبب في الغرض ، أو في المنفعل ، أو في الآلة ، فيكون كونه صانعا متعلقا باقتداره على الإتيان بتلك الأفعال ، التي يمكن بها أن يصادف الغرض المقصود بها ، إن لم يكن سبب من خارج . لكن الإنجاح يقع في أكثر الأمور ، وربما وقع الإخفاق .

١٥

فإن كان حد الصناعة هو الحد الموجب لأن تكون للصناعة لصابة في كل غرض ، خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع ؛ وإن كانت

(٢) وهو : هوس ، سا ، ك ، هـ || وهو خطيب : — د || بملكته : فملكته سا (٤) لفقده : لفقد سا ، ك ، ن || هذه : — ك || المستعدين : المستذب سا ، ك (٥) أنه : — هـ || لم سا ، ك (٦) مما : مان || وجودا : — س || في : — ن سا ، ك ، هـ (٧) كأنه : — ب ، س || كقصوره : لقصوره م ، ن || للصحة : للصناعة د ، ن ؛ الصحة م ، هـ (٨) وكذلك إلى الفضيلة : والفضيلة د ، ن || إلى : — س (٩) الصناعة : . . . : سا ، ك || له : — س (١٠) له : — سا (١١) الصناعة : الصناعات س || بأن : بل ب || تنجح : تنجح د ، ن (١٢) يقصر : يقتصر ن (١٣) بسبب : لبب سا ، ك ، م || في المنفعل : المنفعل ن (١٤) بها : — هـ (١٥) لكن : ولكن س || الأمر : الأمر د ، ن (١٦) وقع : — هـ في سا ، ك (١٧) فإن : وإن ب ، ك (١٨) — ص ٢٤ س ١ وإن . . . صنائع : — سا ، ك

تسمى صنائع ، لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة . وإن كان حد الصناعة هو الذى أومأنا إليه ، فتكون جميع هذه — إذا حصل الإنسان منها القوانين ، وتمكن من استعمالها بملكة نفسانية — صناعات .

- والغرض المقصود فى هذه الصناعة هو الإقناع والإلزام . فليس الغرض هو الإقناع والإلزام فى واحد بعينه من طرفى النقيض ، بل فى كل واحد منهما ، إذا كان من شأنه أن يبحث عنه ، ويختلف فيه ، ويكون للجمهور والعالمين من أرباب الصنائع فيه رأى غير غريزى ، فكان السبيل إليه من المشهورات سبيلا تأتى عليه المخاطبة الواحدة . فإن كان لا سبيل إليه من الذائعات أو كان السبيل إليه طويلا لا تنفى به قياسات مركبة مبلغها مبلغ ما يخاطب به مخاطب واحد فى وقت واحد ، حتى يضبطه ويكون له فيه المراجعة وعليه المطالبة ؛ بل كان إنما يتم بمخاطبات يوطىء بعضها لبعض ، ويبلغ فيها الغرض بمخاطبة أخيرة فى وقت ثالث أو رابع ، إذ كان الوقت الواحد الذى يسع لطول محاور لا يفي به ؛ لم تكن هذه المخاطبة جدلية ، بل الأولى أن تكون تعليمية ، ولم تكن مما يحسن مخاطبة الجمهور به ومن يجرى مجراهم ، بل مخاطبة المتعلمين خاصة . وهذا مثل أن يكون الوضع هو أن كل مثل قائم الزاوية ، فالوتر يقوى على الآخرين ، فإن هذا لا سبيل إلى أن نبلغ بالمخاطبة الجدلية فى موقف واحد كنه الغرض فيه . فأمثال هذه المباحث لا تكون أغراضا فى الصناعة الجدلية .

فالغرض الأول فى الجدل : الإلزام . وأما كونه إلزاما فى هذه المسألة ، فهو أمر حارص ؛ ولذلك لا يتغير الغرض بأن يصير غيره مرادا لإلزامه ، وإن كان مقابله ؛ لأن

(٢) جميع : + مام || الإنسان : للانسان سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٣) صناعات : — ن  
(٤) فليس . . . والالزام : — ساءك (٥) واحد : — ن (٧) فكان : وكان سا ، ك ، هـ  
|| فإن : وبن سا ، ك (٨) أو : اذد ، ن || لا : — سا ، ك || مركبة : — سا ، ك  
|| مبلغ : + مام ، هـ ، د (٩) فى وقت واحد : — م || يضبطه : يضبطد ، ن  
(١٠) يوطىء بعضها لبعض : يوطأ بعض بعض : س || فيها : فيه سا (١١) يسع : يتسع م ، يستمع هـ  
|| لطول : أطرال د || به : — ن (١٣) الوضع : للوضع ن سا ، ك (١٤) الآخرين : الآخرين هـ  
|| هذا : هذه ن ، ساءك || سبيل : + الى د ، ك ، م ، ن (١٥) فى : من س || فأمثال : وأمثال ن ، هـ  
(١٧) فهو أمر : فأمر س (١٨) ولذلك : وكذلك ن سا ، ك ، هـ ، || يتغير : يتغير سا || الغرض : — م  
|| مراد : ! يراد ن سا ، ك || مقابله : مقابلا د



قصد الإلزام لم يتغير ؛ كما أن الطبيب غرضه الأول إفادة الصحة ؛ ثم له أن يفيدعا تارة بالتسخين وتارة بالتبريد ؛ فلا يصير بهذا متقابل الغرض ؛ لأن غرضه الأول لم يختلف .

والجحة الجدلية هي أهم من القياس الجدلي ؛ فإنها قياسية واستقرائية ، وليس واحد منهما هو صناعة الجدل ، بل فعل من أفعال صناعة الجدل . وكما أن العلاج ليس صناعة الطب ، ولا الامتناع عن قاذورة شهوانية ، فهو نفس الفضيلة العِفيَّة ، بل هما فعلان يصدر أولهما عن صناعة الطب ، والآخر من فضيلة العفة . وإنما الطب ملكة يقتدر بها على إيجاد العلاج ، والعفة ملكة يصدر عنها الامتناع عن الفواحش ؛ كذلك صناعة الجدل هي الملكة التي يصدر عنها تأليف القياس على النحو المذكور ، أو الاستقراء على النحو المذكور .

- وبئس ما ظنَّ من ظنَّ أن القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير ؛ كأنه لم يسمع المعلم الأول يقول في "أنولوجيا" : إن المحيب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلّمات ؛ بل المحيب إنما هو محيب ، من حيث هو حافظ وضع ، والسائل هو سائل من حيث هو ناقض الوضع . فإذا قاس قايِس على رأى هو وضع يحفظه ، كان محيبا ؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه ، ويقاوم مقدماته . وإذا قاس قايِس على مقابل وضع بمقدمات يتسلّمها من حافظ كان سائلا ، ولكل واحد منهما قياس .

أرأيت لو أن مدبر مدينة ، أو معلم صناعة ، حاول أن يقنع الجمهور أو المتعلم في رأى أو مبدأ صناعة ، يريد أن يعتدّ مخاطبُه رأيه ، فإن أتى بقياس من المشهورات ليعتقد نتيجة كلية ، كان بذلك سائلا ، وكان يحتاج أن يتسلّم المقدمات منهم ، أكان يصير

(١) إفادة — ن (٢) متقابل : مقابل س || لم : لان (٣) والجة : الهجة م (٤) هو صناعة : صناعة هوس || وكما : كما ه (٥) العِفيَّة : العفة س (٦) أولها : أولها م || فضيلة : فضيلته ب ، م (١٠) أن : — س ، ن || هو : فهو م (١١) أن المحيب : — ه (١٢) المتسلّمات : المتسلّمات ك ؛ السلمات ه (١٣) حيث هو : حيث ب ، د ، س ، سا ، ك || ناقض : تناقض س (١٤) قايِس : — سا ، ك (١٥) واحد : — س (١٦) أن : كان أتى م ؛ كان ه || المتعلم : المعلم م ، ه (١٧) أرمبدأ : أرفى مبدأ د ، ن || بقياس : بقياسه س || ليعتد : ليعتد ب ؛ ليعتده د ، ن (١٨) وكان : أركان د ، سا ، ك ، ن || يتسلّم : يتسلّم ه || أكان : كان د ، ن ، أركان ك ، م ، م

بذلك برهانيا أو خطايا أو مغالطيا أو شعريا ؟ كلا ، بل إنما يأتي بالمشهور المسلم ، ويكون قايما جدليا ليس بسائل . فليس كل قياس جدلي إنما هو قياس جدلي ، لأنه سائل ، بل إنما يكون سائلا إذا حاول إبطال وضع ينصره ناصر ، فإن لم يكن هناك وضع منصور ، ولا كان هناك ناصر يذب عنه ، كان القياس الجدلي موجودا ، ولم يكن سائل ألبة . كذلك إن كان هناك مناقض ليس على سبيل أنه ينصر وضعا نقيض وضع الثاني ، بل على أنه مقاوم فقط ، وكان الآخر ينصر وضعه بقياس ، كان الناصر ليس بسائل .

واعلم أن قولهم فيما سلف من الزمان : ” سائل جدلي ” يعنى به غير ما يعنى فى زماننا بقولهم : ” سائل جدلي ” ؛ ويعنون بالمسألة غير ما نعنى به الآن . فإن السائل الجدلي إنما يسمى الآن سائلا من جهة أنه يقصد فيبتدئ فيسأل مخاطبا له عن رأيه فى أمر ؛ فإذا أجاب بما هو رأيه كان مجيبا ، وكان الأول سائلا ، ومسألته هى ما سأل من نفس الرأى . ثم بعد ذلك لا يسأل بالحقيقة شيئا ، وعلى مجرى العادة ، بل يأتى بقياس من تلقاء نفسه ، أو استقراء ، أو غير ذلك ، مما هو عندهم حجة ، فيتبجح بذلك نقيض وضعه من غير أن يسأله شيئا . لكنهم كثيرا ما يسمون إيراد هذه الحجة الموجبة نحو استجابة المخاطب سؤالا ، بمعنى أنه وإن لم يسأل بالفعل فهو بالقوة ، كأنه يقول : أليس يلزمك عن هذا كذا ؟ وهل عندك جواب هذا ؟ وما أشبه ذلك .

( ١ ) كلا : — د ، ن || بالمشهور : المشهورات سا ، ك ( ٢ ) قايما : قياسا سا ، ك || ليس : وليس م || فليس : وليس س ( ٣ ) لأنه : + عن د ، ن ( ٤ ) كان : — د ، ن || هناك : — د ، س ، ن || يذب : نذب س ( ٦ ) وضع : + الرأى م || وكان : كان م ، ن || وضعه : هناك : وضما م ( ٨ ) الزمان : البرهان ب ، م || يعنى : + به م ( ١٠ ) يسى : مى سا ، ك || عن : فى م ( ١٠ — ١١ ) عن : هو رأيه : — م ( ١١ ) هى : — د ، ن || من : عن م ( ١٢ ) ثم : + من م ، م || يسأل : يسائل م || شيئا : + فى آخر الأمر ن ( ١٣ ) فيتبجح : ينتج سا ، ك ( ١٤ ) شيئا : — م || لكنهم : لكن م || إيراد : إيجاد م ( ١٥ ) أليس : ليس م ، ن ( ١٦ ) وهل : أو هل م ، سا ، ن || وما : أو ما ، د ، س ، ن || أشبه : يشبه ب

وأما السائل الجدلي الحقيقي ، والذي كان في الزمان القديم يسمى سائلا ، فلم يكن يسأل على هذه الصورة ، بل كان يتسلم من الحبيب مقدمة مقدمة ، فإذا استوفاهما تساميا ، عمد حينئذ بفعلها على صورة ضرب منتج ، فكان الحبيب لا يجد محيصا عن إلزامه في مدة قصيرة ، إذ كان تقدم فسلم المندمات .

والسبب فيما عليه الأمر في ذلك الزمان ، وما عليه الأمر الآن ، أن أولئك المتقدمين كانوا أحرص على الحق منهم على المراءاة ، وكانوا أمهر في الصناعة ، فكانوا يحسنون تلقف المسائل المتسامية ، ويعرفون ما يجب أن يطالب بتسليمه معرفة محصلة مميزة ، كأنهم ينظرون إلى واحد واحد منه بعينه ، وكان المحبون بصراء أيضا بما ينساق إليه تسليم كل ما يسامونه ، فيعرفون كيف يسامون .

وأما المتجادلون من أهل زماننا فأكثر همتهم الظهور بالغبلة . والأقدمون منهم ١٠ الراسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشأن عند الملوك ، فكلفوا سائلهم أن يورد كل واحد منهم قياسه وهجته في المعاندة ، وهم يسمعون ويصفون ، حتى إذا جاءت النتيجة فظنوا حينئذ بالسبب المنتج لها ، فأنكروه ، ولم يسلموه ، وعاندوا فيه ، وظالطوا ؛ وأولوا انسياقها إلى النتيجة ، لم يبعد أن يساموها غافلين عن عاقبتها ، فيقعوا في حيرة . فـ ١٥ كان في مئة السائل منهم أن يفى بتسلم مقدمة مقدمة ، إذ كانت المقدمات غير متميزة عنده بأعدادها ، ولاله بصيرة بما يجب أن تكون عليه المقدمات من العدد والهيشة والتأليف ، حتى تؤدي إلى الغرض . بل كان الأسهل عليهم

(١) والذي : الذي سا (٢) حل : عن م || يتسلم : يسلم م || مقدمة : — د  
(٣) بفعلها : بفهمها د ، م ن ، هـ ؛ فحتمنا ك || حل : غير س || فكان : وكان ب ، س ، م || عن :  
من هـ (٤) إذ : إذاد ، س ، هـ ؛ وإذن (٥) الآن : — ن (٦) منهم حل : منهم  
ن هـ || فكانوا : وكانوا ب ، ك || تلقف : تلقف ب ؛ تلقف د ، م ، ن ، هـ (٧) المسائل :  
السائل م || بتسليمه : بتسله ب ، ن (٨) مميزة : متميزة م || منه بعينه : منها بعينها د ، ن  
|| وكان : فكان ك || المحبون : — أيضا م || بصراء : نصراء هـ || أيضا : — م || بما : بما ك  
(١٠) همتهم : مهمهم س (١١) سائلهم ب ، د ، م ، ن ، هـ || يورد : يوردوا س  
(١٣) جاءت : جاء س || المنتج : — م (١٤) انسياقها : انسياقه هـ || يسلموها : يسلموه هـ  
|| عاقبتها : عاقبته هـ (١٥) فقعوا : فيقومون ك ، هـ || تسل : تسامون ن || إذ : إذاد ،  
م ، هـ (١٦) بما : بما ن (١٧) عليهم : عليه ب ، سا ، هـ

الاستمرار على إيراد جملة مغلطة هي قياسات بالقوة ، إن كانت قياسات ؛ كفعل من يفعل تجربة أو ملكة غير قانونية ، فكان لو كلف أن يبدأ بمسألة مسألة عرض له ما يعرض للموسيقار الذى لا قانون عنده لما يفعله ، بل إنما يفعل بالاحتياط ؛ فإنه لو كلف أن يدل على نقرة نقرة لم يتخلها بالانفراد ، بل إنما يمكنه أن يأتي بها عند التركيب ، كأنه إنما يتذكر كل واحدة منها. إذا ذُكر ما تقدم عليه ، أو خياله .  
 ٥ فهناك يعمل بعجلة ، فإن توقف عند نقرة زال خياله ، فلم يأتيه خيال الأخرى ، ليصدر عنه إيجادها . وأما أن يدل عليها واحدة واحدة ، وهو لا يعمل أو قبل أن يشرع في العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم في خياله كأنه ينظر إليها ، فأمر كالممتنع أو كالأقل .

١٠ كذلك السائل عندهم كان إنما تخطر بباله المقدمات إذا شرع في استعمالها ، واستمر على نهج خاطره . وأما إذا حاول تجربتها وتعديدها في ذهنه ليتسلمها واحدة واحدة ، تعذر عليه . فهذا ما كان السبب فيه من قبل سائلهم .

وأما من قبل مجيبهم ، فإنه لو وقع له سائل يتسلم مقدمة مقدمة ، فربما سلم ما يضره وهو لا يشعر ، فإن أنكره مرة أخرى ، أنكر عليه ذلك ، واستعجز في ذلك ، فلم يلبث أن تكون الهجة تلوذ به ، فلم يكن من الاحتياط له إلا أن يستمع جميع القول ؛ فليؤخذ بحسب السبب الذى يجلب عليه الآفة ، فينكره ولا يصدقه . فإذا أنصت لجميع ما يقوله ذلك

( ١ ) مغلطة : مختلطة س || إن : وإن ب ( ٢ ) فكان : وكان د ؛ + له م ( ٣ ) للموسيقار : الموسيقارى د || قانون : + له م ، ه || يفعله : يفعل ن || فانه : — س ( ٤ ) كلف : كان ك || نقرة : — م || لم : ولم د ، ن || ( ٥ ) يتذكر : يذكر م ، ه || عليه : عليها ب ، م ، ه || أو خياله : وخياله ب ( ٦ ) فهناك : هناك س || عند : عه سا ؛ عن د ، ن ؛ عنده ك ، م ، ه || خياله : خياله ه || الأخرى : الآخر م ( ٧ ) ليصدر : ليقدر د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ؛ واحدا واحدا م || أو قبل : قبل سا ( ١٠ ) استعمالها : استعماله م . ( ١١ ) وتعديدها : — د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ، ك ؛ واحدة واحدة واحدة د ( ١٢ ) فيه : — سا || من : — د || سائلهم : سائلهم س ( ١٣ ) وأما : أما د || يضره : ينصره م ، ه ( ١٤ ) وهو : فهو ه || أنكره : أنكر ب ، م ، ه || عليه ذلك : عليه ه || واستعجز : + رأى المحيب د ، ن ( ١٥ ) يستمع : يسمع د ، ه || جميع : + ذلك س ( ١٦ ) بالسبب : بالمسبب د

تيسر له الشعور بما يضره ، وكانت له مدة يفكر فيها أن كيف يحتال للتخلص . فلما استقرت عادة أوائلهم على هذه الجملة ، بقوا عليها ، وكان لم مع الاحتياط المذكور أن يطلبوا المراجعات ، ويكثر المراءوات ، ولا يكون السبيل إلى لزوم ما يلزم قصيرا ، فيكون لكل واحد من السائل والمحيب بهاء ، وروقي ، وتظاهرها بقوة ، وبصيرة في الصناعة .

- فما الأمر الذي هو الواجب ، فهو أن لا يكون للقياس على خصم مقاوم ، المحتاج في قياسه إلى مقدمات يسلمها له خصمه أن يمضى في تلك المقدمات يؤلفها تأليفا ، ولا يدرى هل هي مسلمة أو غير مسلمة . فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يضعها ولا يسلمها ؟ وكيف تكون تلك المقدمات مسلمة بالفعل ، ولم يسلم ؟ وهل في استعماله تلك المقدمات ، وهو لا يشتغل بتسلمها إلا نفوذ في الشك وحسن ظن . وليت ١٠ شعري كيف يكون ما يجمعه قياسا ؟ وهل القياس الذي يلزم الإنسان إلا من مقدمات مسلمة عنده ؟ وكيف يكون تسليم بلا مسلم ، وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ؟ ومعلوم أن تسليم السائل لا ينفع السائل ، وتسليم المحيب لا يحصل له إلا بعد السؤال ؛ وهل في إirاده قياسا من مقدمات لم تسلم إلا عمل باطل غير متقن ؟ فعسى أن لا يسلم شيئا منها ، فيكون حينئذ ما ظنه قياسا ليس بقياس ، ويكون جميع ما سرده ضائعا ، بل ١٥ يحتاج أن يعاوده من رأس إذا لم تسلم له مقدمة ، فيشرع في إثباتها ، فإن لم يمكنه فقد تولى باطلا ؛ وإن أمكنه فيحتاج أن يقيس حينئذ من رأس . وإنما يكون القياس قياسا الآن حين سلمت المقدمة .

( ١ ) وكانت : وكان ، سا ، ك ، ن || كيف : كان ك ( ٢ ) استقرت : استقرت من || عادة أوائلهم : عادتهم ن ( ٣ ) المراءوات : المراءات سا ، ك ، م ( ٤ ) واحد : — ن وروقي : روق سا || وبصيرة : وبصر سا ، ك ؛ وبصر م ، هـ ( ٦ ) هو : + في هـ || للقياس : القاييس ك ( ٧ ) يؤلفها : فيؤلفها د ، م ، ن ، هـ ( ٩ ) وكيف : فكيف سا ، ك || وهل : + هي م ( ١٠ ) تلك : ذلك سا ، ك || وهو : وهي س || نفوذ : نفوذ ام || الشك : شك س ( ١١ ) ما : وما سا ، ك || ما يجمعه : — س ( ١٢ ) وكيف : وما كيف س || ولم : ولا م ( ١٤ ) شيئا : شيء ك ( ١٦ ) إذا : إذا د ، سا ، ك ، ن || فيشرع : فشرع ن ( ١٨ ) الآن : — م ؛ لأن د ، ن || حين : حينئذ ك || سلمت : سلمنا ك || المقدمة : المقدمات م

فالأمر الطبيعي للسائل - من حيث هو سائل - أن يُكَوَّنَ قياساً من مقدمات قد تسلمها ، فيلزمه لا محالة أن يسأل عنها أولاً في تسلمها ، فتكون المسألة الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة ، والسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل .

٥ فأمّا السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل ، وإن كان شيئاً لا بد منه ؛ بل إنما هو تمهيد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعد ذلك . كما أن نصب الغرض ليس جزءاً من الرمي ، بل هو تمهيد لما يحتاج إليه ليرمى نحوه .

وأمّا الأمر المقوم للجدل الداخِل فيه ، فهو إيراد القياس الجدلي ، والوجهة الجدلية . وللسائل خاصة لإيراد القياس السائلي خاصة ، والوجهة السائلية . والقياس السائلي ، محصل من المقدمات التي من حقها أن تكون أولاً مسائل ، فإذا تسلمت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائلي . فالسؤال الجدلي الداخِل في الجدل على أنه جزء منه هو السؤال عن المقدمة لا غير . والسائل الجدلي هو سائل جدلي من جهة هذا السؤال المسئول ، ليتسلم ما يستعان به في إنتاج مقابل وضع واضح .

١٥ وأما المحيِّب فلا يحتاج أن يسأل ، بل يورد ما هو السبب عنده في اعتقاد ١٠ اعتقد لأنه ناصر وضع نفسه ، وحاك عن داعيه إليه في نفسه ؛ وليس يفسد وضع غيره فيحتاج إلى شهادته . وناصر وضع نفسه يحتاج أن يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه

( ٢ ) فيلزمه : فيلزم من || عنها : منها من || أولاً : والاد ، ن ؛ ولاك ( ٣ ) مسألة : مسلبة د ، ك ، ن || والسائل : فالسائل د ، ن || بهذا : فهذا هـ ( ٤ ) وبه ... الجدل : - م || فعل : نقل هـ ( ٥ ) فأما : وأما د ، ن ، هـ || شيئاً : صى شيئاً هـ ؛ عى م ؛ + يحسن د ، ن ( ٦ ) بل إنما : وإنما د ، ن ( ٨ ) المقوم : + خاصة من || فيه : - م ( ٩ ) والسائل : للسائل ب ، س ، م ، هـ || القياس : قياس م || محصل : يحصل ب ، هـ ( ١٠ ) كان : كانت ب ، ك ( ١١ ) فالسؤال : والسؤال سا || هو : - سا ( ١٢ ) المسئول : المشهور || ليتسلم : ليتسلم د ، ن ( ١٤ ) يورد : يورده سا ( ١٥ ) وساك ... ت ، هـ . - سا ، ك || || وحاك : وحال د ، ن ، هـ || عن : غير ن ؛ - هـ ( ١٦ ) يورد : يؤيد ما ، ك

نقط — حتى يكون الرضا ما يرضاه ، ولا عند خصمه إذ ليس إثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى إن سلم هو كان له وضع ، وإن لم يسلم لم يكن له وضع — بل أن تكون مسلمة في نفسها .

وناصر الوضع قد يكون ناصر وضع عند من لا يعانده . فإن اتفق أن كان هناك مما ندله صارت نصرته بالذب ؛ أعنى بالذب : الذب عن مقدمات قياسه بأن يمنع ٥ المقاو مات ، وعن نتيجة قياسه بأن يمنع ما ينتج مقابلها .

فكما أن المحيب يتعرف مذهبه ليكون بحسب الإجابة دالا على وضعه الذي له ، كذلك قد يتعرف ما دعاه إلى وضعه . فحينئذ لا يكون جوابه إلا بالهجة ، وحينئذ لا تكون حجته مبنية على ما يأتيه من جهة تسليم خصمه ، فإنه ليس داعيه إلى وضعه أمرا بحسب خصمه ، بل بحسب نفسه ؛ لكن لخصمه — وهو السائل — أن يقاومه ١٠ في المقدمات التي يشتمل عليها ما دعاه إلى وضعه ، وأن يترك ذلك ويقبل على تأليف ما ينتضض وضعه .

فالقياس الجدلي أعم من السائل الجدلي ، وكلاهما يؤلف من الذائم المحمود ؛ لكن أحدهما مما هو محمود بحسب الجمهور ، والآخر مما هو محمود عند المخاطب . وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود ؛ لكن للمحيب خاصة مناوئة تنحو نحو أن لا يفعل ، وللسائل ١٥ خاصة مناقضة تنحو نحو أن يفعل . ولكل واحد منهما حيلة ومزاولة يتم بها فعله ؛ لكن

( ١ ) الرضا : المرضي بـ ؛ الرضا : ما : بما ، هـ || اذ : أن بـ ( ٢ ) خصم : خصمه د ، سا ، ك ، م ، ن || سلم : تسلم د ، ن ( ٥ ) أعنى بالذب : والذب د ، ن || بالذب : + الذي سا ؛ + هو ب د ، سا ، ك ، ن ، هـ ( ٦ ) وعن : منك || يمنع : منع ب ، س || مقابلها : مقابله هـ ( ٧ ) له : — ك || كذلك : لذلك هـ ( ٨ ) فحينئذ ... بالهجة : — د || وحينئذ : وعدئذ ن ( ٩ ) حجته : حجة هـ || جهة : حقه م || أمرا : أمر م ( ١٠ ) خصمه بل بحسب : — ك || لكن : بل س || لخصمه : بخصمه هـ ( ١٣ ) فالقياس : والقياس د ، ن || وكلاهما : فكلاهما ن || يؤلف : مؤلف ب ، هـ || لكن ، ولكن د ( ١٤ ) بما : ماك || محمود : ذائع س ؛ بمحمود م || بما هو : — سا || وكل : فكل د ، ن ( ١٥ ) فهو : — س || للمحيب : المحيب م || خاصة : خاصة م || تنحو نحو : أي د ، ن || يفعل : يفعل ( ١٦ ) تنحو نحو : أي د ، ن || واحد : — ن || ومزاولة : وقرار سا ؛ وقرار به ك ؛ — د ، م || بها : لها هـ

السائل غايته مضمنة في كونه قياساً ، ومتوصلاً إلى عمل القياس . فإنه إذا أمكنه الأمر العام له ، ولغيره ، وهو اتخاذ القياس من المسلمات ، فقد أمكنه القياس على مقابل الوضع . فإذا ذكر أن الجدل ملكة يقتدر بها على إيجاد مثل هذا القياس ، دخل في ذلك الاقتدار حال السائل ، وبقي حال المحجب من حيث هو محجب ، وإن كان لا يقيس . لأن المحجب ليس يلزمه من حيث هو محجب ، أن يكون قياساً . والسائل يلزمه من حيث هو سائل أن يكون قياساً .

على أنا لا نمنع أن يكون المحجب قياساً ، ولا نوجب أن يكون كل قياس إنما هو للسائل . فإذن في قولنا : « ملكة يقتدر بها على إيجاد القياس على النحو المذكور » قد فرغ عنه من حال السائل من حيث هو سائل ، بل بقي علينا حال المحجب من حيث هو محجب .

١٠. وحال المحجب ، من حيث هو محجب ، الذب . والذب هو أن لا يسلم ما يتألف منه مقاومة مقدمة ، أو لا يأتي بمقدمة متفوضة ، أو لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه . وبالجمل أن لا يؤخذ منه ما يؤدي إلى نقض شيء مما يتم به فعله . وهذا النقض إما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التي كأنها الأصل ، بجزئى يخالفه ، فتكون من الشكل الثالث . فلا يجب أن يسلم ما يمكن أن ينقض به مقدمته وهو لا يشعر ، أو ينقض مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئى ، بل على سبيل إنتاج المقابل ؛ فإنه ربما كانت المقدمة في قياسه جزئية ، فلا تنقض بل تبطل أصلاً بقياس . فلا يجب أن

( ١ ) غايته : عنانيه كـ || ومتوصلاً : ومتوسلاً ب ، س ؛ ومتوصل م ( ٢ ) العام : الهام ب || له : — ن ( ٣ ) مقابل : — ك ( ٤ ) الاقتدار : — س || وبقي : وهى د ، ن || محجب : — سا ( ٧ ) أنا : أنه د ، ن ، هـ ؛ أنك سا ، ك ؛ أن م || نمنع : يمتنع د ، ك ، ن ؛ فتملك هـ || إنما : لما ك ( ٨ ) للسائل : السائل سا ، ك ، م ، هـ ؛ للمحجب ن || بها : — م ( ٩ ) بل : — هـ || بل بقي : وبقي د ، ن ( ١٠ ) من : — م || من ... الذب : — هـ || والذب هو : وهو هـ ( ١٠ — ١١ ) منه ... منه : — ك || ( ١١ ) أولاً : ولاد ، ن ( ١٢ ) يؤخذ : يوجد هـ || نقض : بعض هـ || بما : ما س ( ١٣ ) قياسه : قياسية س || التي : — د ، ن || كأنها : فأنها د ، ن ( ١٤ ) به : منه س || ينقض : نقض ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ ( ١٥ ) قياسه : قياسية س ، سا ، ك || سبيل : كل م || بالجزئى : الجزئى هـ ( ١٦ ) قياسه : قياس ن



يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته ، وإن لم يكن نقضا وهو لا يشعر ، أو تنقض مذهبه بقياس يسدّد نحو الوضع لا نحو المقدمة ؛ فلا يجب أن يسلم أيضا ذلك .

وهذه ملكة مقابلة للملكة القياس السائل إذ هذه ملكة فيما لا ينفع ، لا فيما يفعل .

- فإذن هذا الرسم مطابق لما يدل عليه اسم الجدل ؛ وهو أن تكون لنا قدرة على كمال الأمر في المخاطبة التي قوام أمرها على القياس الجدلي ، بأن يتخذ عامله كما يؤثره السائل ، أو يرد باطله كما يؤثره المحيب . فبالحقيقة والواجب ما زيد في رسمه فقل : وأن نكون إذا • أجبنا لم نأت بمتناقض . وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث قلنا ، وتوة من حيث تعمل في متقابلين .

---

(١) مقابل : متقابل ، ن || تنقض : مض ، س ، سا ، ك ، م ، هـ (٢) يسدّد : سدب ، د || فلا : ولا ب || يسلم : يحلم ، م (٣) القياس : قياس ك || السائل : السائل ب ، ك ، م ، ن || فيما : — د (٥) بأن : بأن س || يتخذ : يتقلد ، ك (٦) أورد : أورد ، ن ؛ أو يزيد ( يريد ) ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || يؤثر : + هو م (٦) رسمه : رسمها ، ك ، ن ، هـ (٧) بمتناقض : متناقض ما ، ك || الملكة : ملكة ، د ، ن || صناعة : صناعة ، د ، ن

## الفصل الرابع

فصل (د) في إبانة ماغلط فيه قوم من أمر القياس للجدلى  
وفي تعريف الموضوع والمقدمة وأسباب الشهرة ، وإعطاء  
السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع

٥ قد ظن قوم أن القياسات الجدلية إنما هي قياسات جدلية بأن تكون موضوعاتها  
مقدمات أكثرية الصدق . وظن آخرون أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأنها  
تنتج الحق في أكثر الأمور . وهذه كلها ظنون فاسدة ؛ فإن القياس الجدلى إنما هو قياس  
جدلى بأن مقدماته متسلسلة أو مشهورة . وليس من شرط المشهور والمتسلسل أن يكون  
لا محالة صادقا ؛ بل كثيرا ما يسلم الباطل ؛ وكثيرا ما يشتر ما هو كاذب ؛ وكثيرا أيضا  
١٠ ما يشتر ما هو حق مطلق ؛ وكثيرا ما يكون الحق غير بين بنفسه في اعتبار البيان العقلى  
الأول ، ويكون مشهورا . وليس يتفق أن لا تقع الشهرة إلا لما هو أكثرى الصدق ؛  
كأن الكاذب ، أو متساوى الصدق ، أو الحق الصريح لا يكون مشتهرا .

وأما الظن الآخر ، وهو أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأن أكثر قياساتها  
تنتج الحق ، فهو تحديد للصناعة بأن أكثر أجزائها كذا . وهذا تحديد فاسد ، بل الصناعة  
١٥ تُحدد بما يجب أن يكون موجودا في كل أجزائها التامة .

وإذا كانت الشهرة ، أو التسليم ، شرطا في مقدمات القياس ، فيجب أن يوجد في كل  
قياس جدلى . ثم الشهرة لا تمنع أن تكون موجودة للباطل كما للحق ، حتى تكون المقدمات

(٥-٦) قياسات ... إنما هي : — د (٥) تكون : — س ، سا ، ك ، هـ (٨) بأن :  
فان س || متسلسلة : متسلسلة د ، هـ (٩) بل ... كذب : — م || (٩) وكثيرا : كثيرا د  
(١١) تقع : تنفع هـ || أكثرى : أكثره (١٢) كأن : وكان ن || أو متساوى : والمتساوى ن  
|| متساوى : المتساوى د || الصدق : الصادق هـ || الحق : — ن || لا : لأن سا ، ك  
(١٣) قياساتها : قياساته س (١٤) أكثر أجزائها : كثير أكثر أجزائها د || وهذا : وهو  
ب ، ك ، هـ (١٥) بما : ما م

- المشهوره الحقة مساوية للقدمات المشهورة الباطلة ؛ بل إن اتفق تغليب لأحد الطرفين ، فإنما يتفق اتفاقا لا وجوبا من حيث هو مشهور أو باطل . وإذا كان اتفاقا لم يكن معتمدا ولم يمنع أن تكون أيضا النتائج الحقة والباطلة يتفق لها أن تكون سواء . وإن كان لتاثل أن يغلب النتائج الحقة على الباطلة ، لأن الباطلة لا تنتج إلا عن الباطلة ، وأما الحقة فقد تنتج عن الباطلة والحقة ، فكان لنا أن نجيب فنقول : إن هذا أيضا لا يوجب أن لا يغلب الباطلة بأن يتفق أن يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك أكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة معا بالفعل بمقدار لا يتكافأ ، وإن كان عدد ما ينتج الحق من جهة أخرى أكثر ، فإنه يمكن أن يقاس بضرب واحد على عدد كثير من الباطل ، ويعطل جميع الضروب الأخرى ، فلا يقاس بها على حق أو باطل . إنما كان ما يقوله مصنى إليه لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق أو الباطل مثل عدد الضرب الآخر ، ثم أخرج جميع ذلك بالفعل ، فكان حينئذ الحق أكثر . لكن هذا أمر لا يمكن ولا يكون ، وإنما الممكن غير هذا . وفي الممكن أن يفرض أن الشهرة وقعت بحيث تنتج الحقائق مثل ما تنتج البواطل فلا تكون نفس الشهرة بيّنا من أمرها أنها لا تقع كذلك ؛ بل إن كان مانع فامر آخر غير الشهرة ، وإذا كان ذلك واقعا فتكون حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية ، وإن لم تكن تنتج في الأكثر الحق .

١٥

وأيضا ، إن كان هذا لا يقع البتة ، فلنا أن نفرضه فرضا ، كما نفرض فرضا ما لا يكون ، ونجعل مقدما ما في الشرطية ، فيقال : أرايت أنه لو كان المشهورات لا تكون بهـ . هذه

( ١ ) اتفق : — م || لأحد : لإحدى ب ، ك ( ٢ ) هو : عن د || مبتدأ : متعديا س ( ٤ ) فقد : قد ب ، ك ، م ( ٥ ) فكان : وكان د ، ن || فنقول : ونقول م ، هـ ( ٦ — ٧ ) مع ... بالفعل : — ك || ( ٦ ) ما : اللاتي د ، اللاتي ن ( ٧ ) وان : فان هـ || أخرى : + فلينتج لقي د ، ن ( ٩ ) أو باطل : وباطل ب ، س ( ١٠ ) أو الباطل : والباطل م ، ن ( ١١ ) لكن : ولكن د ، ن || أمر : أو ب ، لون د ، — ك ، هـ || لا ، ولا ك || ولا : أن لا د ، ن ( ١٢ ) الممكن : + س || الحقائق : الجواب د ( ١٣ ) بينا : بين س ، هـ || آخر : — ك ( ١٤ ) ذلك : هذا د ، ن ، — س ، وكذلك ك || وان : وانه س || لم تكن : كانت ليست د ، ن ( ١٥ ) الأكثر : أكثر س ( ١٦ ) كما نفرض فرضا : — د ، ن ( ١٧ ) مقدما : مقدمات د || ما : — ك ، ن || الشرطية : الشرطة ما ، ك ، م ، هـ || أنه لو كان : — د

الصفة ، لكن حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا . فإن كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا ، وتكون الصناعة منتجة من المشهورات ، فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات كونها جدلا ، بل تكون بذلك برهانية أو خطابية أو غير ذلك ، فلا يكون هذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل . وإنما تكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية بشرط آخر .

لكن يجب أن لا تلتفت إلى هذه الأشياء ، ولا تشتغل بهال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة ، بل تلتفت إلى أن تكون المقدمة متسلسلة ، والنتيجة لازمة من متسلمات ، وإلا فقد صعب على الجدل أن ينظر في كل مقدمة هل هي أريج يسيرا من المتساوي الصدق والكذب ، ويحذر أن تكون صادقة في الكل فيكون في شغل ، أو يكون إذا قاس قياسا متجا للكذب ، أو قدر على إنتاجه لا يكون جدليا ، أو تكون هناك قياسات أكثر من ذلك بالعدد تنتج الصدق ويكون قادرا عليها ، فيكون قياسه ذلك جدليا لا لأمر في نفسه ، بل لأمر له بالقياس إلى قياسات أخرى في القوة .

وقد قال قوم: إن السائل يقوم مقام الفاعل ، وأما المحيَّب من حيث هو محيَّب ، فإنه قائم مقام المتفعل ، لأنه يحاول أن لا يفعل . وهذا من العجائب أن يصير قائما مقام المتفعل ، لأن ما يئنه أن يكون محاولا لأن لا يفعل . بل السائل سائل لأنه يحاول الفعل والمحيَّب محيَّب بأنه يحاول مقابلة السائل بالفعل والانفعال جميعا . أما الفعل فبأن يطلبه ، وأما الانفعال فبأن لا يقبله .

(١) فان : وان ه || فإن ... جدلا : — س ، سا (٢) الصناعة : صناعة د ، سا ، ك ، م ، ن ، ه (٣) كونها : — م (٥) صناعة جدلية : — ك || للشرط : بشرط د ، م ، ن ، ه (٦) لكن : + لا ك (٨) فقد : فلقد د ، س ، سا ، ن ، ه || الجدل : جدل د ، ن (٩) أو تكون : وتكون سا ، ك (١٠) أو تكون : وتكون سا || ويكون : فيكون س (١١) جدليا : جدلا س || لا : — س || نفسه : + بل لأمر في نفسه ب ، سا (١٢) في القوة : بالقوة ب ، ك ، ه (١٣) وأما المحيَّب من حيث : والمحيَّب د ، ن || فانه : بأنه د || قائم : قام ن (١٤ — ١٥) يحاول ... لان : — ك (١٥) المتفعل : الفعل ك || سائل : — د ، سا فلا ه || يحاول : محاول م (١٦) والانفعال : وبانفعال م ، ن ، ه والانفعال ه || الفعل : م بالفعل (١٦ — ١٧) جميعا ... الانفعال : — ك (١٦) يطلبه : يطله د ، م ، ن ، ه (١٧) الانفعال : الانفعال د ، م ، ن

- وظنَّ قومٌ أن الجدلى ، وإن كان له أن يتكلم فى كل مسألة حتى فى مسألة طيقوطيمنية وغير ذلك ، فإنما يجب عليه من حيث هو جدلى أن لا يتكلم من مبادئها ، بل من المبادئ المشهورة المشتركة . وليس كذلك ، بل يجب أن يقال إنه ليس يكون جدليا بأن يكون كلامه مقصورا على استعمال مبادئ تلك الصناعة بأعيانها ، كما يكون كلام التلميذ مقصورا عليه ؛ بل بأن له أن يستعمل المبادئ المشتركة أيضا الغربية عن ذلك إذا كانت مشهورة ، على أن يعلم أن له أن يستعمل المبادئ الخاصة بتلك الصناعة المشهورة فيما بين أهلها . بل التعليم الأول يكلف الجدلى أن يقتنى الشعور بالمشهورات الخاصة عند أهل صناعة ، كانت مبادئ أو كانت بعد المبادئ من المطالب التى اتفقوا من تلك المبادئ ، فهى مشهورة فيما بينهم معلومة لديهم ، وحتى أن الجمهور ربما شاركهم فى قبول تلك على سبيل التسليم والحمد . وربما كان أيضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد ، والقياس عليه من المشهورات مما لا يمكن ، إلا أنه حين قبل واشترى صار من المشهورات فى أهل الصناعة ، فللجدلى أن يستعمله من حيث هو مشهور ، مثل كون الشمس أكبر من الأرض . وربما كان شيئا ليس عليه برهان ، مثل كون زحل نحسا ، ومثله يستعمل فى الجدلى . فلا يجب أن تلتفت إلى ما يذال من خلاف هذا . بل ليس للجدلى أن يستعمل من أحكام صناعة ومبادئها ما لم يكن مشهورا إلا على سبيل التسليم من خصمه حين يسلمه ما هو غير مشهور ، ولا أن يحاول النظر فيما يبعد عن أوائل مسالفة مديدة ، كانت أوائله حقيقية أو زائفة ؛ إذ الجدلى لا يلتفت بقياسات يقصر وقت تمام للمخاطبة عن استيفائها معرودة .

- ( ١ ) وظنَّ ، وقد ظن من || الجدلى : الجدلى سا || وطبيعة : طبيعة س ( ٣ ) يكون : — م  
( ٤ ) مقصورا : مقصورا س || كما ... عليه : عليه الحال فى التعليم د ، ن || التلميذ : التلميذ م  
|| مقصورا : مقصورا س ( ٥ ) أن يعلم : أن لا يعلم سا ( ٦ ) يستعمل : يستعمل م  
|| الخاصة : الخاصة ب ، سا ، ك ، م ، هو ، الخاصة س || الأول : الأول سا  
( ٧ ) الشعور : شعور ب || الخاصة : الخاصة ب ، س ، سا ، م || صناعة : — س  
( ٨ ) بعد : ليرى ن || المبادئ : ب ، هـ || من المطالب : والمطالب د ، ن ( ٩ ) التسليم : التسليم  
سا ، التعليم ك ( ١٠ ) ما دمل س : — مل د ، ن || يرد : — س || ما ... المشهورات : — سا ||  
ما لا : ما لم هـ ( ١١ ) واشترى : واشترى د ، ن || فليجد : وليجد د ، ن ( ١٢ ) الجدلى :  
الجدلى هـ ( ١٤ ) من : — ذلك م || من : فى ن ( ١٥ ) التسليم : التسليم ن ، هـ  
( ١٧ ) المخاطبة : مخاطبه م ، المخاطبة هـ || استيفائها : استيفائها ك

والكتاب الموضوع للجدل في التعليم الأول قد يسمى بكتاب المواضع . ومعنى الموضوع حكم مفرد من شأنه أن تشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس ، مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، فضده سيكون موجودا لـ الضد الشيء . فهذا حكم مشهور . وليس غناؤه أن يستعمل في القياس على هذه الصفة ، بل إن استعمل على هذه الصفة ، فربما ضرر ؛ فإنه حينئذ يشعر بما يفسده وينقضه ، إذ ربما يشعر عند تأمله بضد يكون لشيء ، ومقابل له ليس لـ الضد ذلك الشيء ، بل لـ الضد ؛ كالبياض فإنه للجسم ، وأيضا فإن السواد له . وأما إذا استعمل جزئية مقدمة قياس ، لم يشتغل بنقضه إلا بما لا يدخل في الجملة المذكورة من جزئياته التي هي جزئيات الكلّي الأول . وربما لم توجد له مناقضة ، ووجد لـ كليته مناقضة . وربما كان هو أقرب إلى الشهرة ، فكان الكلّي أمرا عقليا غير مشهور . فإن الأمور إذا رفعت إلى أحكام عامة كلية جدا بعدت عن الشهرة . فإنه إذا قيل مثلا : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صوابا ، كان هذا في حد جزئيته قريبا من القبول . وإذا أريدت مناقضته ، طلب جزئي تحت الإساءة إلى الأعداء ، حتى يناقض به لو طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئي فقط ، حتى يناقض به ، ولم يلتفت إلى أمور خارجة عنه في أكثر الأمور . وأما إذا أخذت المقدمة العامة المذكورة ، وربما لم يفهم . فإن تصور الكلّي جدا أبعد من العقول ، وربما فهم بعسر وجهه ، وكان وقوعه بالجهل والعمر مما ينزه الحمد ، كأن المحمودات والذائمة أمور سهلة التصور ، وكأن سهولة التصديق تتبع في أكثر الأمور سهولة التصور ، وكأن

( ١ ) قد : — د || يسمى : سمى س ، سا || الموضوع : الموضوع د ( ٢ ) تشعب : ينشعب م ( ٣ ) إنه : — د ، ك ، ن || إن : — م || موجودا لشيء : بوجود الشيء ه || فضده : فعنده ب ، س ، د ، ن || سيكون : يكون ه ( ٤ ) غناؤه : عناده س ، ه || على : — س ( ٥ ) إذ : أو ( ٦ ) بضد : لـ ضد ، ك ، ن || وأيضا : أيضا ك ( ٧ ) يشتغل : يستعمل ه || لا : — سا ( ٨ ) الجملة : الحكمة ك ، م ، ه || المذكورة : المدركة سا ، ك || جزئياته : — جزئيات س ، ك || الكلّي : الكل م ( ٩ ) ووجد لـ كليته مناقضة : — ن || لكليته : للكلية د || إلى : — د ، ن || فكان : وكان د ، س ، ن ( ١٠ ) عامة : عامة م || بعدت : نقلت د ( ١١ ) إلى : على ه ( ١٢ ) جزئيته : جزئية د ، سا ، م || القبول : القول م || مناقضته : مناقضة ه ( ١٣ ) به : — س || لو : أود ، سا ، ك ، ن ، ه ( ١٤ ) جدا : جدا سا ، م ، ه || أبعد : بعده || العقول : القول سا ، ن ( ١٦ ) بعسر : بعينه ن || الحمد : الإجماد ، ن || والذائعة : الذائعة د ، ن ( ١٧ ) أمور : أمور س ، م ، ه || وكان : فكان ب ، س ، سا ، ك || الأمر : الأمور د ، سا ، ك ، م

صعوبة التصور توجب صعوبة التصديق ، فكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة ، حتى لو كان الشيء مشهوراً . فتكلف تعويض العبارة عنه أوردته ذلك سوء الفهم ، وأورث سوء الفهم نفور الطبع إزاء التصديق ، فكان التصديق والحمد ذائلا عنه . وذلك لأن الحق حق بنفسه ، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقرر به ، منها سهولة انجذاب النفس إليه ؛ فإن المنجذب إليه بسهولة يعرضه ذلك لسرعة تسليحه ؛ وكان الإنسان الحسن البيان أقرب ٥ إلى أن نسلم له ما يقوله من غيره ، وإن تشاركا في القول . كما أن الموثوق به ، والمحترم ، والمحبوب ، يسلم له الشيء الذى لو طالب بتسايمه غيره ممن يقابله ، عورق ومونع ؛ فإن التسليم والشهرة ليسا مبينين على الحقيقة ، بل على حسب مناسبتها للأذهان ، وبحسب أصناف التخيل من الإنسان .

- ١٠ فن المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة به ، وإجماع أرباب الملل عليه ، قد رآه متقدموهم ومتأخروهم ، حتى إنها تبقى في الناس غير مستندة إلى أحد ، بتصير شريعة غير مكتوبة ، وتجري عليها التربية والتأديب ؛ مثل قولهم : العدل يجب فعله ، والكذب لا يجب قوله .

ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء .

- ١٥ ومنها ما يحمل عليه الحياء والتجمل والرحمة والحشمة .

ومنها ما يحمل عليه مشاكسته للحق ، ومخالفته إياه بما لا يحس به الجمهور ، إذا لم يعاملوا بالمعاملة التى ذكرناها ، مما ينههم على طريقة امتحان الجهولات . وذلك نوع

(١) فكان : وكان ك ، م ، ن ، هـ || صعب : — م || بعيدا : بعيد ، ن (٢) الشيء : — م || تعويض : تعويض م || الفهم : فهم د ، ن (٣) إياه : — م ، هـ || التصديق : التصديق هـ (٤) تقرر : تقرر س ، ك || به : به م (٥) لسرعة : بسرعة ك || وكان : فكان ن . (٦) له : به هـ (٧) مناسبتها : مناسبتها ن || وبحسب : بحسب س (٨) الملل : الملل : الملك م ، هـ || حتى : على هـ || مستندة : مستند د ، س ، س ، ن (٩) وتصير : نصير ك || التربية : التجربة م || والتأديب : ن ، ن فى التأديب س (١٠) قوله : قوله هـ (١١) فله ب ، س ، س ، ك ، م ، هـ (١٢—١٦) فيه : ومنها : — ك (١٦) عليه : عليها د ، ن ؛ — م || بما : ربما هـ || يحسن : يحسن ن || إذا : فإذا ب (١٧) ذكرناها : ذكرناها ب ، د ، ك ، ن || ينههم : ينهم ك || طريقة : طريق د ، ن || امتحان : امتحانات ن

من قصد المعاندة والمناسبة . فربما كان الشيء يقبله الطبع إذا كان المصنئ إليه ليس يصنئ على نحو معاندة ومناسبة . ثم إذا تعصب ، ونصب ، وطلب وجه الخلاف ، أحس بما له فيه أن لا يسلمه . وربما كان اسم مشترك صبا في شجرة الشيء .

وإذا كانت المشهورات حارت مشهورات بالانقياد والإذعان المبني على غير الوجوب ٥  
الصرف ، فله لا محالة أسباب تختلف بحسن موقعها ولطفه ، وبسوء موقعها وعنفه .  
والأمر الشديد السكبة بعيد عن الذهن ، سيشتمر عنه الذهن ولا يقبله ، فيكون استعمال  
الجزئى من المرضية مقدمة نافعا محمدا ، واستعمال السكبة مقدمة أمرا بعيدا عن الذهن ،  
وإذا استعمل وجدت المفاضات له كثيرة ، أكثر مما توجد للجزئى . فإن ما ينقض  
الجزئى ينقضه ، أعنى السكبة ، وسيوجد له ما يخصه .

وربما نبه هو على طلب مناقضة لا ينبه له الجزئى ، فإن القائل : ” إن كان الإحسان ١٠  
إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب “ ، قلما يفتن له خصمه أن ينقض  
كلامه ، بأن يقول : ” ليس إذا كان الضد لشيء ، وجب أن يكون ضده لضد ذلك  
الشيء “ . وإن ظن أيضا ، لم يضره ، فإن ذلك يقول : أنا لم أقل إن كل ضد لشيء  
يجب أن يكون ضده في ضده ، بل إنما قلت ما قلت في أمر جزئى . وليس إذا وجب ١٥  
قبول حكم في أمر جزئى إذا كان مشهورا أو كان بدينا ، يجب أن يكون حكم كليه كذلك .  
فإنه ليس إذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على موضوع واحد ، وكان ذلك حقا أو مشهورا ،

( ١ ) والمناسبة : والمناقضة د ، م ، ن ، هـ ؛ والمناسبة من ( ٢ ) تعصب : + مناصبه سا ||  
|| وطلب : وطلب هـ ( ٣ ) أن : إذ ب || في شجرة : لشجرة س || الشيء : شئى د ، سا ، م ، هـ  
( ٤ ) غير : — د ( ٥ ) فله : — د ، ن || تختلف : — ب || وبسوء : وسوء ن ||  
( ٦ ) الشديد : السديد ك ، هـ || الكاية : للسكبة ك || بعيد : البعيد م || سيشتمر : يشتمر د ، س  
|| عنه : عندنج ( ٧ ) الموضوع : المواضع د ، ن || الكلي مقدمة : الكلي د ( ٨ ) استعمل :  
استعملت هـ || وبت : وجوب د || بما : ما ك || ينقض : ينقض ( ٩ ) أعنى الكلي : — د ، ن  
( ١٠ ) القائل : + إذا قال م || إن : إذا س ، هـ || فالإساءة : والإساءة د ، ن  
( ١١ ) صواب : صوابا د ، ن ( ١٢ ) لضد : + ذلك ( ١٣ ) ظن : ظن هـ ( ١٥ ) أمر : — س  
|| إذا : إذ هـ || أو كان : أوس || يجب : فيجب سا ( ١٦ ) موضوع : موضع ب || أو مشهورا :  
ومشهورا ك



أوجب أن يكون مثل ذلك حقا ومشهورا في كل متضادين أو متباينين . فاما إذا بدأ ووضع الكلى ، لزمه التقض حين استعمله ، وحين جعل حكم الإحسان والإساءة مستنبطا من حكمه ، وصرح به ، واعترف به . فإن استنبط ذلك الحكم في نفسه من هذا الحكم ، ففعله الاستنباط فيه وفي غيره ، وخصوصا إذا لم يشهره مصرحا به .

- وأخص من ذلك إذا لم يوجد ما يقاوم به الجزئي فسلم . فإن العامة ومن يجري مجراها ، إذا فهمت شيئا ، ووجدوا له أمثلة ، ولم يجدوا مالا يتقضه ، سلموه في أكثر الأمر كأنه حكم واجب ، ويكون الكلى الذى هو الموضوع قانونا معدا له . فاما إذا استعمله بالفعل عرضه للإبطال ، وعرض بيانه المؤلف منه للإبطال .

على أنى لا منع أن يكون موضع من شأنه أن يصير مقدمة أو يستعمل مقدمة ، بل أقول :

- كثير من المقدمات المشهورة فهي مواضع فقط لا يحسن استعمالها مقدمات قياس ، ١٠ مثل أن طرفي التقيص لا يجتمعان ، وأن الكلى الموجب ينمكس جزئيا موجبا . ومنها ما يحسن أن يكون موضعا ومقدمة ، فيكون نافعا في أنه قانون ، ونافعا في أنه جزء قياس معا وذلك مثل المثل الذى ضربناه . وكثير منها لا يصلح أن يجعل قانونا على سبيل الكلية ، بل على سبيل التمثيل ؛ وذلك لا يسمى موضعا . بل الموضوع ما يولد الجزئيات من حيث يعمها ، ومن حيث ينزل إليها حكمه . وهذا وإن اتفق أن كان حكم موضعا ومقدمة ، فهو ١٥ موضع من جهة ؛ ومقدمة من جهة . أما موضع ، فن حيث يستعمل على أنه قانون ، وأما مقدمة فن حيث يستعمل جزء قياس .

(١) أوجب : وجب د ، س ، س ، م ، هـ || مثل ذلك : — د ، ن || ومشهورا : أومشهوران ؛ + كذلك د ، م || بدأ وضع ب (٢) التقض : التقيص ب ، هـ (٣) استنبط : استنباط م || هذا : ذلك م || الحكم : + لكنه لا يمتزف به م (٤) وخصوصا : فسلم د ، ن ؛ وسلم س ، ك || ومن يجري مجراها : — د ، ن (٥) فهمت : ففهم د ، ن ؛ وسلم || يجلبوا : + له م ، هـ || ولم يجلبوا مثالا : — ن (٦) ويكون : فيكون ن || الموضوع : المواضع د ، ك ، ن || فاما : — س || إذا : فإذا س (٨) المؤلف منه : — ما (٩) أنى : أنه س || يكون : ما هـ د (١٠) كثير : كثيرا ن || فهمي : في م (١١) يجتمعان : يجتمعان م (١٢) موضعا : موضعا ب ، س ، هـ || معا : — س (١٣) المثل : — هـ || منها : ما س (١٤) موضعا : موضعا هـ || الموضوع : الموضوع هـ (١٥) ومن : من د ، ن || وهذا : فهذا ؛ هذان || وإن : إن م || حكم : — س (١٦) فن حيث يستعمل : فعل أنه د ، ن

ولست أستحسن ما يقال من أن الموضع مقدمة هي كذا وكذا ، إذ كانت المقدمة إنما هي مقدمة لأنها جزء قياس ، وكان الموضع إنما هو موضع لأنه ليس جزء قياس . وإذا كان الشيء الواحد يصلح أن يحفظ قانونا يولد منه أجزاء القياس ويصلح أن يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح أن يكون موضعا ومقدمة . وليس من حيث هو موضوع مقدمة فلا يجب أن يؤخذ كونه مقدمة في حد كونه موضعا . ولو قيل بدل المقدمة قضية كان أقرب الى الصواب .

ويشبه أن يكون الموضع إنما سمي موضعا لأنه جهة فصد للذهن ، معتبر ، معتد به . وكما أن الموضع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ، ويقال خصوصا على الموضع الذي له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال : إنه لموضع أمين وإنه لموضع خوف ؛ كذلك قديخص ما هم التفات الذهن اليه موضعا فيقال : إن هنا موضع بحث وموضع نظر ، فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ .

وهذا الكتاب ليس كله نظرا في المواضع ، بل ذلك أكثر أجزائه . وفيه نظر يتقدم المواضع ، ونظريتاخر عن المواضع ، لكن عمدة ما فيه وأكثره هو الموضع . وسائر ذلك إنما يقال في كيفية اكتساب الموضع ، أو في كيفية استعمال الموضوع . وقد يسمى الكتاب باسم الغالب من أجزائه ، أخذا من مقدار الكتاب ، واستيلاء على غرض الكتاب .

(١) من : - ن || وكذا : أو ذاب ، م || إذ : إذاب ، م ، ك ، ن ، ه || إنما : لها ما (٢) وكان : فكان ك || ليس : - ك ؛ + هو د ، ن || قياس : - م (٣) أجزاء : جزء ما || ويصلح : فيصلح ن || نفسه : بنفسه د ، ن (٤) فهو شيء : فشيء د ، ن || من حيث : - سا (٥) مقدمة : بمقدمة م ، سا ، ك ، م (٦) يكون : + هذا د ، ن || لأنه : + من ك || للذهن : الذهن ه (٨) وكما : كما س (٩) على الموضع : على كل الموضع ك || يعتد : معتد سا ، م ، ن || حتى : - ك || وإنه : إنه ه (١٠) إن : إنه ه (١٢) بل : + في ه (١٣) عن : - سا ، ك (١٤) الموضع : المواضع ك ، ه (١٥) الغالب . . . الكتاب : ما كان من أجزائه حاله هذه الحال د ، ن || أجزائه : - م || واستيلاء : وسيلاء ||

## الفصل الخامس

### فصل (٥) في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

- أما القياس المطلق فقد تحققت، والصنف البرهاني منه أيضا فقد تصورته. وأما الجدلي فقد عرفناه بالجملة ما هو، وأنه كيف يخالف البرهاني؛ فإن البرهاني مقدماته من أوائل العقل، أو بيئة عن الأوائل، والجدلي عن المشهورات. والحق ينظر إليه في نفسه، والشهرة ينظر إليها من حيث التعارف لتسليمه. فنه المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور، ومنه ما هو مسلم عند أكثرهم، مثل أن الله واحد. ومنه ما هو مشهور محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء، هو أن الجليل أفضل من اللذيذ. ومنه ما هو مشهور محمود عند أكثر العلماء، مثل أن السماء كرية. ومنه ما هو مشهور محمود عند أصحاب ١٠ فاضل منهم؛ كما هو مشهور محمود عند أصحاب التعليم الأول من أن الفلك طبيعة خامسة.

وهذه المشهورة بحسب عدة من الحكماء، أو واحد منهم، إذا كان مضادا لما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستشعنا، لا ينتفع به في القياسات الجدلية المطلقة. فإن القياسات الجدلية منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور وأكثر من يجري مجراهم، ومنها ما يخاطب به صاحب رأى خاص.

- (٢) وقياسات : قياسات س (٣) تشبهها : تشبه ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، هـ  
(٤) البرهاني : الثاني س ، سا (٥) فقد : قد س || عرفناه : عرفنا ك د ؛ عرفنا ن  
|| البرهاني : البرهاني س (٦) في : إلى هـ || إليه ... ينظر : — ك || إليه : إليها ب ، س  
(٧) لتسليمه : لتسليمها م || فنه : فنه م ، هـ ؛ أن هـ || ومنه : ومنها هـ (٨) مسلم : مسلمة سا  
|| ومنه : ومنها م ، هـ ؛ ومثال س (٩) هو : — د ، ن (١٠) العلماء : الحكماء د ، ن  
(١٠ — ١١) أصحاب ... عند : — د ، ك (١١) محمود : — م ، هـ || التعليم : المعلم  
د ، س ، سا ، ن || أن : — ن || خامسة : — هـ (١٢) المشهورة : المشهورات  
ك ، ن ، هـ || عدة : — س || واحد : — واحد د ، ن ، هـ ؛ عدة م || كان : — ك  
(١٣) ومستشعنا : ومستشعنا ب || لا لما ك ، م ، هـ || الجدلية المطلقة : — س (١٤) بها : به  
سا || من : ما س

ولما كانت القياسات الخطيائية والشعرية خارجة عن الانتفاع بها في المخاطبات التي تتحو نحو الأمر الكلية فليس بنا كثير حاجة إلى الفرق بين الجدلية وبينها ؛ ولكن اللواتي تشبه الجدل من المقاييس هي البرهانية ؛ وقد عرفت الفرق بينهما . وبعد البرهانية المقاييس الأربعة التي يسمى بعضها مشاغبية مرائية ، وبعضها سوفسطائية ، وبعضها عنادية ، وبعضها امتحانية ؛ وقد عرّفناها . لكن المشاغبية لا تخالف العنادة إلا بالقصد والغرض . فأما في مادة القياس وصورته فحكما واحدا . وكذلك السوفسطائية لا تخالف الامتحانية إلا بالقصد والغرض .

والمشاغبية هي إما من جهة المادة ، وذلك أن تكون المقدمات ليست مشهورة على الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادئ الغير المتعقب أو مشبهة بالمشهور . فهذا إذا كانت صورته متشعبة صلح أن يقال له قياس ، لأنه قول إذا وُضعت فيه أشياء لزم عنها قول آخر . لكنك لست تضع ، أو ليس الجمهور يضعونه . وفرق بين أن تقول : «إذا وضعت» وبين أن تقول موضوع ، ووضعت . وأما من جهة الصورة فإن يكون القياس غير متبع ، لكن المقدمات مشهورة . والقياس يشبه القياس من مشهورات أو ليس قياسا ولا من مشهورات ؛ وهذان لا يسميان قياسين لأنه ليس لهما حد القياس ، لأنك لو وضعت ما بينهما لم يلزم عنهما غيرهما . ولكن لا يجوز أن يسميا قياسين مرائيين أى قياسين لا في أنفسهما بل عند الممارى ؛ كما يقال سفينة حجر ، ولا يقال سفينة ؛ لأنه لا تكون سفينة من حجر . ولكن إذا قيل هذا اللفظ فهم أنه ليس يعنى أنه سفينة بالحقيقة ، بل يعنى أنه مشابه بوجه مالا سفينة وإن لم يكن من حيث هو سفينة .

( ٢ ) بين : + البرهانية ك ( ٣ ) الفرق : ما فرق ب ( ٤ ) الأربعة : الأربع م ( ٥ ) لكن : - د ( ٦ ) حكما : حكما ب ، ك ، م ، ن ، هـ ( ٨ ) وذلك : وهى : د ، ن ( ٩ ) الحقيقة ولكنها مشهورة : - ك || البادئ : البادئ سا ، ك || المتعقب : المتعقب م ؛ المتعقب ك || مشبهة : تشبه سا ؛ شبيهة هـ || بالمشهور : بالمشهورة د ، ن || إذا : إن م ( ١٠ ) وضعت : وضعه د || فيه : فيها ك || قول : - ك ( ١١ ) لكنك : لكنها هـ || لست : ليست هـ || بين : - م || أن : وبين : - م || تقول إذا وضعت : يقال إذا وضعه فيه أشياء ثم هنا قول آخر د ( ١٢ ) ووضعت : وضعه د ؛ وضعت هـ ( ١٣ ) يشبه : شبه م || أوليس : وليس د ، سا ، ن ( ١٤ ) وهذان : وهذاب || وضعت : وضعه د ( ١٥ ) عنما : عنها د || ولكن : لكن ك || يسى : يسى د ، ن ؛ يسميان هـ || مرائين : مرائين ب ، د ، م ، ن ، هـ ( ١٦ ) سفينة : + من م ، م || بحر : سفينة ؛ - هـ ( ١٧ ) أنه سفينة : - سا بالحقيقة : في الحقيقة ن || يعنى أنه : - د ، ن || مشابه : مشابهة د ، ن || السفينة : السفينة هـ

فهذه الأنواع من القياس ، أعنى المشبهة بالقياسات الجدلية ، إذا كانت الغاية فيها نفس الغلبة فقط ، لا لأنها غلبة بل ليظهر عجز المدعى لما ليس فيه ، سميت عنادية . وإذا استعملها المغالطون ليوقعوا الغلط ، سميت مشافية . وإذا استعملها الحكياء ليستوضحوا محل المدعى الكاذب ، سميت امتحانية .

- والصناعة الجدلية قد تشتركها الامتحانية والعنادية في الموضوع ، وذلك لأن الامتحانية والعنادية في المشهورات ، لكنه لما كان مستعملها في مخاطبات عامة وليست المشهورات معدة لها ، فهو يستعملها على أنها مشبهة بالصادقة . فذلك فارق الجدل من حيث الغاية ، إذ استعمال المشهورات في العلوم مغالطة ، ولكنها تفارق السوفسطائية أيضا في الغرض والغاية .

والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي يخيل وقنا ما أنها مشهورة ، ثم إذا تعقبت وتؤملت

- ظهر سريعا أنها ليست كذلك . فأما التي تبقى بحالها مشهورة ، ولا يظهر عن قريب أنها ليست بمشهورة ، بل يرى أنها مشهورة ، فإنها بالحقيقة مشهورة ؛ إذ كان حكم المشهور ليس هو الصديق ، بل قبول الأنفس له .

وأما ظهور حال ما ليس بمشهور فهو على أحد نوعين : أحدهما ببيان الكذب فيه عن قريب ، والثاني ببيان عدم الشهرة فيه عن قريب . أما بيان الكذب ، فلأن المشهور وإن جاز أن يكون كاذبا ، فلا يجوز أن يكون شديد ظهور الكذب ؛ فإنه إذا كان ظاهرا الكذب لم يقبل ، وإذا لم يقبل لم يشتهر ؛ بل المشهور الكاذب يجب أن يكون خفي الكذب حتى تستمر شهرته .

(١) القياس : القياسات كـ || المشبهة : الشبهة من ، — سا || فيها : منها من (٢) فقط : — م || غلبة : — فقط م ، هـ || لما : بما كـ || غيت عنادية : حتى عتاد ، ن || وإذا : أو إذا د (٢) وإذا : أو إذا ن || ليوضحوا : ليوضحوا د ، ك ، م ، ن (٦) لكه : لكن ب ، د || كان : — م (٧) فذلك : فذلك م (٨) إذ : إذا د ، ن || استعمال : استعمال د ، ن || العلوم : العلم هـ || ولكنها تفارق : ولكنها مفارقة من || السوفسطائية : للسوفسطائيات من (٩) الشبهة : المشبهة د || بالمشهورة : المشهورة من || يخيل وقنا : بحسب تخيل وقت م || وتؤملت : تأملت من (١٠) التي : التي من (١١) بمشهورة : مشهورة د || إذ : إذا ب ، سا ، هـ ، واذن || كان : — ك (١٣) وأما : — المشهور ٢ || فهو مل : فلي د ، ن ، بيان : تبيان ب (١٤) بيان : تبيان ب ، هـ (١٦) يقبل : يصل هـ || الكاذب : الكذب كـ (١٧) حتى تستمر : تستمر د ، ن

وأما بيان عدم الشهرة ، فإنه وإن كانت المقدمة صادقة ، لكنها ليست مشهورة ، وأخذت على أنها مشهورة ، ولم يكن التعقب يثبت طليها الشهرة ، لم ينتفع بها في الجدل ، وكانت مغالطة ، وكانت كالكاذبة . والتي تكون مع ذلك كاذبة أبعد من النفع .

وأما القمم الثاني من القياسات المشبهة ، وهي المخصوصة باسم السوفسطائي ، فنسبتها من حيث المادة إلى القياس البرهاني نسبة البرهاني الممارى إلى الجدل . فكما أن الممارى إنما كان مماريا لأن ظاهره هو أن مقدماته مشهورة من مبادئ الجدل ، وباطنه هو أنها ليست كذلك ، بل مقدماته غير مشهورة في الحقيقة ، ولا هي مبادئ قياس جدلى في الحقيقة كذلك المغالطى المذكور ظاهره أن مقدماته صادقة ، وصحيحة ، ومناسبة للصناعة التى فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية . على أن تلك المقدمات إما مبادئ تلك الصناعة ، أو أشياء تُبين مبادئ تلك الصناعة من شأنها أن تعود فتصير مبادئ قياسات ، بعد ما كانت مطلوبة وباطنة ليس كذلك . ومادة هذا القياس تم الأمرين جميعا : أعنى الظاهر بما هو صادق ومبدأ للصناعة ليس فيها بمطلوب ، والظاهر بما هو ظاهر مما هو نتيجة ، ويصلح أن يصير مبدأ . فكذا يجب أن تعلم هذا الموضوع ، ولا تلتفت إلى ما يقال .

فإذا كان الظاهر فيها هكذا ، والحقيقة مخالفة لذلك بأن يكون مقدمة أو مقدمات من القياس ليست صادقة ، ولا مبينة على الأصول في الحقيقة ، واستعملت على أنها كذلك ؛ ثم كان غرض القياس التضليل والإيهام أن ما ينتجه حق يلزم قبوله ، وأنه منتج عن حق ،

( ١ ) المقدمة : مقدمة هـ || لكنها : فإنها م ( ٤ ) القمم : القصد م ، هـ || المشبهة : الشبهة هـ || وهى : وهو هـ || المخصوصة : المخصوص م ، هـ || السوفسطائي : السوفسطائية ك || فنسبتها : فنسبتها م ( ٦ ) من : ومن م ( ٧ ) ليست : ليس م ، هـ ( ٨ ) وصحيحة : صحيحة هـ || ومناسبة : ومناسبتها م || للصناعة : الصناعة سا ، هـ ( ١٠ ) أشياء : شيئا ب ، سا ، ك ، م || مبادئ : لمبادئ م || قياسات : + بعد هـ ( ١١ ) كانت : كان د ، ن || مطلوبة : مطلوبة د ، ن ( ١٢ ) الظاهر : الظاهر م ، هـ || للصناعة : الصناعة م || ليس : وليس د ، ن ، هـ || والظاهر : والظاهر ب || عما : بما م ( ١٣ ) فكذا : هكذا د ، ن ، هـ ؛ فكذلك م || الموضوع : الموضوع ( ١٣ — ١٤ ) يجب ... فيها : — هـ || ( ١٣ ) ولا تلتفت إلى ما يقال : — م ( ١٤ ) مخالفة : مخالف ب ، سا ، ك ، م ( ١٥ ) صادقة : صادقا م ( ١٦ ) ثم : + ان م || كان : — ك || حتى : + حتى م || يلزم : يلزمه ك || عن : غير سا ، ن

فإن ذلك القياس سوفسطائى . وإن لم يكن كذلك ، بل كان الغرض فيه اختيار المخاطب لندرى منزلته في تمييز المشبه عن الحقيقي ، كان القياس امتعائيا .

وهذا القياس يخالف البرهان بأن البرهان أصل وحق ، وهذا مشبه به . ويخالف الجدلى ، بأن الجدلى لا يأخذ المقدمات مدعى فيها أنها حق في نفس الأمر ، بل حق من جهة الشجرة ؛ ولا يأخذها على أنها مناسبة للبادئ ، وهذا يأخذها على أنها حق في نفس الأمر غير ملتفت إلى ذلك للشجرة ، وأنها مناسبة . فلو أخذ للشجرة وكان مشهورا ، كان جدليا . فإن أخذ المقدمة المشهورة على أنها مشهورة جدلى ، وأخذ المشهورة على أنها حقيقية في نفس الأمر يتوخى بها التظيم ، فهو مغالطى سوفسطائى .

ويخالف القياس المشاغى بأنه ليس يأخذ مقدماته على أنها مشهورة أو متسامة ويكذب فيها ، بل لأنه يأخذها على أنها حقة ويكذب فيها . وإذا وقع للإنسان هذا ١٠ مع نفسه فغلط ، لم يخرج من أن يكون فيها قياسا مغالطيا ، كما إذا وقع الحق للإنسان مع نفسه لم يخرج قياسه من أن يكون تعليميا . بل كما أنه ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ؛ أن يكون معلما ومتعلما ، فكذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين : أن يكون مغالطا ومغالطا . وهذا هو مثل ما عمله بعضهم في تريخ الدائرة ، إذ أخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا للربيع ، لحكم أن الدائرة تنقسم إلى الهلاليات . وكباين بعضهم بنصفى الدائرتين ١٥ وقع فيهما المركز لا على موضعه أن خطا من مثلث مساو للآخرين أو أزيد ، وهذا شيء معروف .

(١) فهو - ك || المشبه ب ، م ، ه || عن : + فبرم || كان : لكان ك ؛ وكان ه || امتعائيا ب ، م (٣) البرهان : البرهان ن || بأن البرهان : - ه || مشبه : شبه م (٤) الجدلى : الجدلى م || أنها : أنه ب ، م ، ه (٥) حق : حقيقة ه (٦ - ٨) فبرم ... الأمر : - ه (٦) ذلك للشجرة : تلك الشجرة ن || فلو : دلو م (٧) أخذ : أخذت م || المشهورة : - م (٨) المشهورة : المشهور م || حقيقة : حقيق ك ؛ حقيقة م (٩) ويخالف : ويقال في م || مشهورة أو : - ك (١٠) فيها : - ه (١١) قياسا مغالطيا : قياس مغالطى ك || للإنسان : الانسان ه ؛ + الحق م (١٢) تعليميا : تعليميا ه (١٣) ومتعلما : أو متعلما ، ه (١٤) ومغالطا : أو مغالط ، ه || هو : - ك || عمله : عمله ن || إذ : إذا م ، م (١٥) تنقسم : انقسم ب

ولا يجب أن يظن أن هذا القياس يخالف الجدل والمشاعى بأن الجدل لا يكون إلا من المشتركات دون المبادئ الخاصة ؛ وأن المشاعى يتشبه بالمشتركات ، وهذا يتشبه بالمبادئ الخاصة للجنس من العلوم ؛ فإننا قد أومأنا قبل إلى أن هذا هذر .

ولا تُصنع إلى من يقول : إن نسبة القياس الامتحانى إلى البرهانى ، كالمشاعى إلى الجدل ؛ فإن ذلك لهذا القياس ليس من حيث هو امتحانى ، بل من حيث هو سوفسطائى .

فأصناف القياسات التى نحو الأمور الكلية هى هذه المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للأمر الكلى فيها . وأما التفصيل فقد عرفت تفصيل البرهانيات وستعرف الأقسام الأخرى مواضع أخر . وإنما علينا أن نحاول فى مأخذنا هذا تفصيل الجدل .

١٠ وإذا أوضحنا الحال فى القياس الجدل أنه ما هو ، وبماذا يخالف به غيره ، فيجب علينا أن نجمع جوامع ما أشرنا إليه من منافع تعليم صناعة الجدل ، فنقول :

أول ذلك أنا إذا حصلنا المواضع التى منها تستنبط الحجج على كل مطلوب ، والآلات التى بها يتوصل إلى استنباطها ، وعرفنا كيفية استعمالها ، كنا مرشدين متخرجين .

ومعنى الارتياض التمكن من فكثير أفعال جنس واحد وتحسينه . فأما التكثير ، فإن تكون مواضع استنباط الحجج لنا معلومة معدة ، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكل على الخاطر والحدس . وأما التحسين فيما يتعلمه من القوانين فى جودة استعمال

(١) الجدل : جدل س (٢) الخاصة : الخاصة ك ، م ، ن ، هـ || وهذا يشبه : وهذا يشبه س (٣) الخاصة : الخاصة م ، ن || للجنس : بجنس د ، ك ، ن ، هـ || قبل : قبل سا ، ك ، ن (٤) من : ما س (٥) لهذا : بهذا ك || هو : — ب ، سا ، ك ، ن || من : — ب ، سا ، ك ، ن || هو : — ب ، سا ، ك ، م (٦) فأنصاف : وأنصاف ب ، ك ، م || الكلية : كلية ب ، ك ، م (٨) عرفت : عرف ب ، د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٩) مواضع : موضع د ، ن (١٠) وإذا : وإذا ب ، م ، ن ، هـ || وبماذا : وبما د ، ن ، وما سا ، ك ، م ، هـ (١١) من : فى س (١٢) والآلات : الآلات سا ، ك ، وعرفنا الآلات د ، م ، ن (١٣) كنا : فكنا م ، هـ (١٤) تكثير : — س || واحد : فى أحد س (١٥) حالا : — ك || يحتاج : — الى م (١٦) يتعلمه : يتعلمه هـ



تلك الأفعال فيكون هذا لنا إما رياضة ، إن كان هذا القدر رياضة ، وإما شيئا يمكننا من الرياضة ، إن كانت الرياضة تتم بملكة تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك . فإنه ليس المراتض بالرمي من يحصل عنده ما يجب أن يستعمله في الرمي ، ولأن يعلم وجه التحسين في ذلك علما فقط ، لكنه لم يترن به عملا . فهذه منفعة .

- وأما منفعته في المناظرة — فقد عرفت من قبل ما المناظرة ، وبماذا تخالف المجادلة — فلائنه إذا كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على كل مطلوب ، كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على الشيء وصل مثابه . وإذا تفاوض اثنان على سبيل التنازع والتشارك معا — أما التنازع ففي العمل ، وأما التشارك ففي الغاية — فكان كلٌ يتطلب على قياس الآخر موضع الآخر ، لم يلبث أن يستبين الحق لهما فنيا بينهما .

- ١٠ وكما أن الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين ، فيجوز أن يكون مناظرا ومناظرا فإن منفعة المناظرة قد تحصل للواحد مع نفسه ، ومنفعة الإلزام والغلبة لا تحصل له مع نفسه . فلهذا لا يجوز أن يكون الإنسان الواحد مجادلا ومجادلا ، ويجوز أن يكون مناظرا ومناظرا . فلهذا ليست المجادلة مناظرة . ومن البين أننا إذا قلنا : إن صناعة الجدل ترفع في المناظرة ، لم يكن كأننا قلنا : إنها تنفع في المجادلة ، فلا يكون التشنيع الذي يحاول بعض الخارجيين بشيء ، فيكون هذا قسما مفردا من منافعه .

١٥

(١) إما : وإما س || هذا : س || إن ... رياضة : — د ، ك || شرطا : سببا ك  
(٢) الموجود : الوجود سا (٣) ما يجب : + أن يكون ه (٤) منفعة : منفعة  
ب ، س ، م ، ن || (٥) منفعة : منفعة د ، سا ، ك ، ه || عرفت من : قلنا  
د ، ن || ما : ق ه || وبماذا : وربما ذاب ، د ، ه (٦) إيجاد : اتحاد ك ، ه  
|| على ... القياس : — ك ، ه (٧) تفاوض : تعارض س ، ه ، تفاوض ن  
(٨) أما : فأما ك || ففي : ق د ، س ، ن (٩) موضع الآخر : موضوع الآخر ، س  
، سا ، ك ، م || لم : ثم سا ، ك ، م ، ثم لا س (١٠) فيجوز أن يكون : فيكون ن  
|| ومناظرا : أو مناظرا ب ، د ، س ، م (١١) فان : فاذ ك || منفعة ...  
نفسه : — د ، م ن (١٢) ومناظرا : أو مناظرا م || ليست : السبب د (١٤) إنها : — ك  
|| فلا يكون : ولا يكن ب ، ك (١٥) الخارجين : المحادين ك

والمنفعة الثالثة هي نفس المنفعة المقصودة في الجدل في أنه جدل نافع ، وذلك في إشعار الجمهور العاجزين عن الإصغاء إلى البرهان آراء موافقة لهم ، على ما بيناه من قبل .

والمنفعة الرابعة كالجزئ لهذه المنفعة ، أو كالمناسب له ، وهو منفعة في إقناع المتعلم ليعتقد مبادئ علمه .

ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيمية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة . فإن المبادئ التي للعلوم إن كانت بيّنة بأنفسها ، لم تضطر المتعلم إلى قياسات جدلية تبينها ؛ فإن البيّنات بأنفسها أوضح من الجدليات ، وإن كانت إنما تبين بالحس والتجربة ، فلا يضطر المتعلم أيضا إلى تكلف قياس جدلي ، بل يفزع بالمتعلم فيه إلى الحس ، والتجربة ، وشهادة الذات . وإن كان ليس بيننا ، لكنه مع ذلك قريب من البين ، فاما أن يكون قربه من البين بأن التنبيه اليسير يوقف عليه ، فيجب أن ننبه عليه من غير قياس — وقد هلمت الفرق بين التنبيه وبين القياس . وإن كان قربه من البين على سبيل أن مقدمات قريبة من الأوائل تنتجها ، فله إذن مباد لا محالة ، وعليه قياس صادق ، إما في ذلك العلم ، وإما في علم آخر .

وليس الأمر على ما قالوا : من أنه لا قياس صادق عليه أصلا ، فيحتاج إلى المشهور وإن كان مما ليس يستبين أصلا استبانة توقع الثقة به ، والاعتقاد له ؛ فما يدرينا أنه صادق ؟ وكيف تكون لنا ثقة بما يدعى عليه ؟ أما معونة الجدلي ، فإن يبلغ إفادة

(١) الثالثة : الثانية س || هي : هو ب ، د ، س ، سا ، ك || نفس : تعيين د  
(٢) العاجزين : والعاجزين د ، ن ه || إلى البرهان : — ه || لهم : له م || بيناه من قبل : بينا ن (٣) : منفعة : منفعة سا ، ن || ليعتقد : ليعتقد س (٥) فلا : ولا س ، م ، ه (٦) فلا : ولا د ، ن (٧) إن : وإن م (٨) بأنفسها : بنفسها ه || تبينها : تبينها ه (٩ — ١٠) فلا يضطر ... والتجربة : — ك (١٠) يفزع : هرع صا || بالمتعلم : بالمعلم الأول م ، ه (١١) قريب : قريبا ه || فاما : وأما د ، ن || قربه : قريبة د ، ن || فوجب أن ننبه عليه : — د ، ن (١٣) وبين القياس : والقياس ن || تنتج : نتيجة ب ، س ، (١٤) ك مباد : مبادئ ك || وإما : أو ك (١٥) لا : ليس ن (١٦) مما : ما ب ، ه ، ه — ك || ما ليس : مما د ، ن || فاما : قياس م ، ه ه (١٧) معونة : معرفة س

فيه، فإن كان لاسييل إلى معونته، فيكون قصارى علمنا بمبادئ العلوم قناعة، كأننا لا نجد سبيلا إلى تصديقها . بالحقيقة ليس من هذا يبنى ؛ بل هذه المبادئ هي المبادئ التي ليست يدة بأنفسها ، ولها بيان ، وعليها برهان ؛ لكن ذلك في علم آخر . فإما في العلم الذي هي مبادئ له ، فكل منها هو مبدأ أول له ، فكيف يكون له فيه برهان ؟ وإلا لكان له مبدأ آخر في ذلك العلم ، فكان هو في ذلك العلم مطلوبا لا مبدأ ؛ فيكون الجدل ينفع من هذه الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذائعة المشتركة ، لتكون نفسه غير مضطربة عن البناء عليه .

وقد جرت العادة في الأمثلة الموردة لهذا الموضع أن تورده قياسات عملت لإثبات مبادئ العلوم ، ولتكن مبادئ للهندسة مثلا . فاذ أنها ، وهي انقياسات الحقيقية ، الإنتاج لها ، التي هي من صناعة الفلاسفة الأولى — ولا تجد واحدة منها من مقدمة مشهورة غير صادقة ، أو أكثرية كما يقولونه غير كلية — فذلك تجد اعتمادها على الصواب . فهؤلاء قد وجدوا قياسات على المبادئ من مقدمات صادقة من الأوائل الأولى، ومع ذلك يقولون : لا نجد ذلك . ومع ذلك لما استعملوا فيها المشهورات من حيث هي مشهورة مشتركة ، بل من حيث هي خاصة ، وقالوا : إنا استعملناه من حيث هي مشتركة . فمن أحب أن يعلم ذلك تأمل شروحهم .

١٥

(١) فيه : منه سا ، ه || لا : + بدس || سبيل : + إلاس ، سا ، ن || إلى : إلاج  
 || فيكون : ويكون د ، سا ، ك ، ن ؛ فسوف يكون م || قاعة : إقاعة ه (٢) ليس :  
 وليس م || يبنى : شىء ب ! || المبادئ : — م (٣) هي : هو د ، ك ، م ، ن ، ه  
 (٤) هو : فهو د ، ن ؛ هي س || أول : له س || له : — ب ، ه (٥) فكان : فيكون د ، ن  
 || فكان هو في ذلك العلم : — ب (٦) يقنع : ينفع ك || الذائعة : الذائعية ه || مشهورة مقبولة  
 (٧) البناء : البناء م (٨) عملت : عملت س ، م ، ه (٩) للهندسة : الهندسة د ، ك ،  
 م ، ن ، ه || مثلا : — س || فاذا أنها : فاذا أمها س ؛ فادلتها ك ، فاذن بها م || وهي : هي د ، ن  
 (١٠) لها : — هي من : هي أقرب من ه (١١) الصواب : القوانين س (١٢) فهؤلاء : وهؤلاء س  
 || الأولى : — د ، ن (١٣) يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك : — ك || مشهورة : مشهورات سا  
 (١٤) استعملناه : استعملناها م || هي مشتركة : هي مشهورة مشتركة ك . (١٥) يعلم : — د

ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة جدل — كما علمت — بأن يكون الجدل قادرا على إقناع كل مخاطب ، بل بأن يفيد صاحبها قدرة على الإتيان بما يمكن في إثبات ما يحاول إثباته ، أو إبطال ما يحاول إبطاله ، حتى لا يكون التقصير وقع من جهته ، حتى لا يقال : إنه لو قال كذا لكان الإقناع يحصل ، وإذا قال كذا قصر عن الإقناع .

و ليس ذلك أيضا في كل شيء ، بل في أكثر الأشياء ، كالأطبيب ، فإن كونه طيبا هو أن تكون عنده ملكة بفعل ما ينبغي أن يفعله في حفظ الصحة ، ودفع المرض ، حتى لا يقال : إنه كان ينبغي أن يفعل كذا ، أو لا ينبغي أن يفعل كذا ، ثم إن لم ينجم علاجه فما عليه . وكذلك الخطيب .

---

( ١ ) ثم : فن سا ( ٢ ) اتناع : اتباع ك || في إثبات : من إثبات ه ( ٣ ) أو إبطال : وإبطال م ( ٤ ) إنه : بأنه سا || لو : + كان ص || وإذا : إذاس ؛ فإذا ه || من : على س ( ٦ ) تكون : — سا || بفعل : فعل سا || بفعل ما : — ك || بفعله : بفعل مد ، ن || ودفع : + الضروس .

## الفصل السادس

### فصل ( و ) في الأجزاء الأولى للقائيس الجدلية وهي

#### الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض

- فيجب أن ننظر أن هذه الصناعة من أى الأجزاء تتقوم . وأول ما يجب أن ننظر فيه هو أبسط أجزائها ، ثم تتدرج فننظر في التركيب الذى يليه ، ثم ننظر في التركيب الثالث الذى يليه . وجميع ذلك لامن جهة الصورة ، بل من جهة المادة . وأبسط أجزائها الأمور المفردة التى تؤلف منها المقدمات التى منها تؤلف قياساتها . وهذه تكون حدود المقدمات لا محالة ؛ وذلك لأن القياسات الجدلية كسائر القياسات إنما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس ، وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس . لكنها تفارق التعليمات بأنها مبنية على المسائل ، وتلك ليست مبدية على المسائل ، بل على ما يتبع من طرفي النقيض يتعين الحق . ١٠ وليست المسائل بالموضوع ، إلا المقدمات ؛ فإن المقدمات فى القياس الجدلى السائلى تؤخذ بالطلب من المحيى ، فتكون أولا مسائل ؛ على ما علمت . ثم إذا تسلمت صارت مقدمات ، فيكون القياس مبني على المسائل ، ومؤلفا من المقدمات . أما مبني على المسائل ، فلأن المسألة من حيث هى مسألة لا تكون جزء قياس ، ولكن ١٥ تكون أصلا يبنى عليه القياس . وإذا صارت مقدمة ، كان منها القياس ، لأنها جزء قياس . فالمقدمة قضية ، كما أن النتيجة قضية ، وكما أن المسألة قضية . إلا أن القضية إذا كانت مقصودة بالقياس العلمى سميت مطلوبا ؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعيا . وذلك لأن المطلوب هو ما يطلب ليظفر به ، فتحصل منه نفسه فائدة ؛

---

( ٣ ) والعرض : — س ، سا ، ك ، م ، هـ ( ٤ ) فيجب أن ننظر : — سا ، ك ( ٥ ) هو : + فى ن ، هـ ( ٦ ) الذى : — ب ( ٨ ) من : ومن س ( ٩ ) وتتوجه : ونتجه ن || التعليمات : التعليمات هـ ( ١٢ ) إلا : ولا سا ، ك ، م ، هـ ( ١٤ ) تسلمت : سلمت سا || المسائل : السائل د ( ١٤ — ١٥ ) ومؤلفا . . . المسائل : — سا ( ١٦ ) وإذا : فإذا س ( ١٧ ) كما أن : كما س ، سا || وكما أن : وكما — س ، سا ، م ( ١٨ ) كانت : كان ب ، سا ، ك ، م || مقصودة : مقصودا ب ، س ، سا ، ك ، م || سميت : سمى س ، سا ، ك ، م كانت مقصودة : كان مقصودا ب ، س ، سا ، ك ( ١٩ ) هو : هى سا ، ك

وإنما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق . وأما إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا من حيث الحق ، فهى وضع ما ، ودعوى يراد إثباته . فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى .

وإذا كانت القضية مقرونة بمقابلها ، مقرونا بهما حرف الاستفهام ، أو مأخوذة وحدها ، مقرونا بها حرف الاستفهام ، سميت مسألة . فهذه الثلاثة موضوعها واحد ، وما يتقوم موضوعها واحد ، ويختلف الاعتبار .

فإن كانت المقدمة الجدلية ليست شخصية ، فلا يجوز أن يكون المحمول فيها نوعاً ، لأن النوع إما أن يجعل محمولاً على الشخص ، أو على صنف تحته ، فيكون حينئذ ليس نوعاً للصنف ، بل نسبته إليه نسبة اللوازم ، كما علمت . فيكون حمل النوع من حيث هو نوع ليس بملس ، ولا شيء من اللوازم مخصوصاً بوضع الشخص له . فهذا القبيل ، لا لما يطول فيه قوم ، لا يؤخذ النوع في المحمولات الجدلية ، بل الأولى أن يكون النوع مأخوذاً في موضوعات الجدل .

ثم لا يخلو إما أن يكون المحمول مقوما ذاتياً ، مقولاً من طريق ما هو — لست أقول في جواب ما هو ، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعم — أو لا يكون . فإن كان ذاتياً ، فلما أن يكون دالاً على جزء من الذات ، أو دالاً على حقيقة معنى الذات . فإن كان دالاً على حقيقة الذات فهو الحد ، أو اسم مرادف . والاسم المرادف لا فائدة فيه ، وليس هو بمحمول بالحقيقة ، فبقى أن يكون الحد . وإن كان جزءاً دالاً على جزء من معنى الذات ، فذلك يسمى في هذا الكتاب جنساً ، إذ كله مشترك في أنه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، كالحيوان للإنسان ، وكالحساس

( ١ ) طلب : طلبت هـ || بالاثبات : الاثبات ك ، ن || أو الإبطال : والإبطال ب ، م || حيث : + هو م || فى : فهو م ( ٣ ) من : — ك ( ٤ ) وإذا : فاذان || بمقابلها : بمقابلته || جما : بهما ، هـ || أو مأخوذة : ومأخوذة سا ، ك ( ٦ ) الاعتبار : بالاعتبار ، س ، ك ، ن ( ٧ ) كانت : كان سا || ليست : — م || شخصية : بشخصية سا ، ك ، م ، هـ ( ١٠ ) له : — ك || النوع : للنوع م ( ١٣ ) يكون : + الموضوع م || ذاتياً : — م || مقولاً : — ك ( ١٤ ) من : فى ب ، د ، س ، سا ، ن ( ١٦ ) فإن كان دالاً على حقيقة الذات : — د ( ١٧ ) بمحمول : بمحمول سا ، ب ، م || جزء : — ن ( ١٨ ) من : — س || إذ : أورد ( ١٩ ) من : فى ب ، د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ

له ، فإن الحيوان مقول دلى الإنسان . وإن كان الإنسان مأخوذاً وحده من طريق ما هو ، وإن لم يكن فى جواب ما هو ، فإنه لا يلزم فى هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس ، وجميع ما أوردناه فى الفن الأول ؛ لأنه لا يفرق فى هذه القسمة فى هذا الكتاب بين الجنس والفصل ، ولا أورد ما سميناه هناك جنساً على أنه شيء مباين للفصل ، بل أخذ المعنى العام لها وسمى جنساً . هكذا فعل المعلم الأول . وإذا كان كذلك ، كان الجنس المحدود ههنا أعم من الجنس والفصل المحدودين هناك ، أو تكون القسمة ناقصة ، والقضية كاذبة .

لكن الجنس والفصل معا مقولان من طريق ما هو — كما علمت — ويصلح أن يجاب بهما إذا سئل عن الشيء ما هو . على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما . ولا أحتاج أن أزيدك بياناً لهذا ، فقد سلف . فإذا رسم هذا الجنس بأنه المقول ١٠ على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو . وأنت تعلم أن الفصل لم يكن فى حدودهم يخالف الجنس من جهة المقول على أنواع مختلفة ، بل أنه من جهة أنه كان من طريق ما هو ، فإذا كان من شأن الفصل ، وأنه — كما صرح به فى التعليم الأول حين علم البرهان — صالح أن يكون فى جواب ما هو ، فقد شارك الجنس فى هذا الحد . فإذا كان حد الجنس هذا دخل فيه الفصل ، ولم يمنع ذلك أن يكون هو مقولاً فى جواب ١٥ أى شيء هو ، من حيث هو مقسم ، كما هو مقول فى جواب ما هو ، من حيث هو مقوم . ثم يكون الجنس الذى يباين الفصل يباينه بأنه ليس يصلح أن يقال فى جواب أى شيء هو قولاً أولياً . وأما الجنس المأخوذ ههنا فهو أعم من الأمرين .

---

(١) وحده : — ب ، سا ، وجد (٢) وإن : إن سا (٤) أنه شيء مباين : أن يكون شيئاً مبايناً ، ن || شيء : — س (٥) هكذا : وهكذا ، ن (٦) أو تكون : وتكون ، ن || القسمة : — سا (٨) مقولان : مقولان ب ؛ مقولات (١٠) أن : — سا ، م || فاذن : ثم ، ن || المقول : مقول س (١٢ — ١٢) بل . . . الفصل : — س || وأنه : أنه ك (١٥) ذلك : — هـ || هو : — سا (١٦) حيث هو : حيث ن || ما : — سا (١٧) يباين : يباين د ، ن ؛ مباينة هـ || يباينه : مباينة م || بأنه : أنه م

وتبقى هنا شبهة في الفصول المساوية للأنواع الأخيرة ، فإن هذا الحد لا يقال عليها ، وهذه القسمة لا تخرجها ، فتكون القسمة كاذبة ، فنقول :

- إنا إذا أخذنا في المقول في هذه الأشياء المقول بالفعل ، نسم وتعدر ، وقد عرفت هذا فيما سلف . فيجب أن نأخذ المقول الذي من شأن تصويره أن لا يمنع إيقاع الشركة فيه . وإن منعه ، فإنما يمنع معنى زائد عليه ، فإنه بهذا يكون كليا ، وكما علمت من أمر الشمس والقمر ، وغير ذلك فيما سلف . ثم قد علمت أن الفصول كيف هي ، وأنها زوائد تلحق الأجناس وأن الأجناس لا تدخل في تقويمها ، فنفس تصور الفصل كائنات لا يمنع أن يقع خارجا عن الجنس ، كما نفس تصور الشمس لا يمنع أن يقع على غير الشخص المشار إليه وخارجا عنه . فإن معنى الناطق — كما علمت — شيء غير معين له قوة كذا وكذا ، فلا يمنع الذهن أن يكون هذا المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتغذ ، وحركة بارادة ، وبالجملة ليس له حد الحيوان ، كما يقوله قوم في الأجرام السماوية . بل إنما يمنع هذا — إن منعه — أمر من خارج . فإذا كان كذلك ، فهو في مجرد طباعه مقول في القوة ، ممنوع من ذلك بأسباب أخرى ليس نفس كونه ناطقا . كما أن المتصور من الشمس صورة كلية في نفسها ، مقولة في القوة على كثيرين ، ولكنها ممنوعة لأسباب غير نفس تصورهما . وليست هذه القوة بحسب الوجود ، بل بحسب التصور في اللحن .
- فإذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل ، بل جرى على الواجب الأوجب .

( ٢ ) وهذه : وهذا سا ( ٣ ) إنا : — سا ، ك || إذا : — د || في هذه : هذه هـ

( ٤ ) ثان : ثان هـ ( ٥ ) منه : منها ن || لحن : — د ، هـ ؛ معنى س ، سا ، ك ؛

بمعنى م ، ن || فإنه : — م ( ٦ ) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || واقمر : — د

|| وأنها : فلها ب ، ن ( ٧ ) تلحق : تلحقها ن || تدخل : تلحق ك ( ٨ ) الجنس : . . .

غير : — ك || الجنس : + جن ب ، ك ( ١٠ ) فلا : ولا د ، ن || يمنع : ينضج س

|| ليس : — م || وتغذ : ولا تغذ د ، ن ( ١١ ) بارادة : بارادة ب ؛ وإرادة س ( ١٢ ) فإذا :

وإذا سا ، ك ، م || فهو في : فهو م ، هـ ( ١٣ ) من : من د ، س ، سا ، ن || المتصور :

المطوب . ( ١٥ ) الوجود بل : — د ( ١٦ ) سلم : سلمت هـ



وإنما أخرنا هذا البيان في الفن الأول ، لأن مقدم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب ، وأن يظن له . وأما حيث نحاذي فيه التلميم الأول ، فيجب علينا أن ننبه على الصواب الذي كان القصد متوجها عليه إيزول التشكك ، وتخل الشبهة .

- هذا ، وأما العرضيات فإما أن تكون خاصة بالشئ مساوية له ، وإما أن لا تكون . ويسمى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكذب عرضا عاما ، وإن كان لا يوجد مثلا في نوع غير النوع الواحد إذا لم يتم أشخاصه . وقد علمت أن هذا العرض ليس نعتي به مانعنا بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما ؛ وهذا أمر قد بان لك فيما سلف . فهذا العرض هو عرض غير مساو . ولم يكن هذا هو العرض الذي في « إيساغوجي » ، وإن كان ، فلم نذهب إليه في تعليلنا إياك هناك . ولا نتمكن أن نجعل القسمة هناك على هذا القبيل ، وقد أومأنا إلى ذلك هناك . وإذا وقعت قسمتك على هذه الصفة ، فقد حصلت المحمولات أربعة لا غير : حدا ، وجنسا ، وخاصة ، وعرضا . فإذا كان كل إثبات وإبطال في المطالب ؛ فلأنما يتوجه إلى أحد هذه .

- فأما الحد فهو قول دال على ما به الشئ هو ماهو . وقد تحققت هذا فيما سلف ؛ وعلمت مما تحققت أنه لا يلزم عليه قول من قال : إن حد الجنس إذا كان محمولا في مقدمة لم يكن حدا للموضوع ، وكان قولا ، إذا كان مفصلا ، وكان دالا على ما هو الشئ .

على أن قوما قالوا : إن قولنا " دال على ماهو " غير قولنا " دال على ما به الشئ هو ماهو " ؛ فإن الجنس دال على ماهو ؛ وأما على ما به الشئ هو ماهو ، فليس دالا ؛ إذ ليس يدل على كمال ماهية الشئ ؛ وعلى فصله الذي هو به ماهو ؛ فإن كان هذا حقا ، فسيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالا على ما به الشئ هو ماهو . إلا أني كلما

(١) أخرنا : أخذنا سا ، ه || مقدم : مقدمة ب ، د ، س ، سا ؛ تقدم ه || لم : ما س || ممن : — س || وأن : أرأنا د ، م ؛ أر ن || وأما : + من ك ، ه (٣) عليه : إليه م ، ه (٤) بالشئ : — د ، ن (٥) خاصة : + بالشئ ك (٧) بان : كن ه (٨) ولم : لم ه (٩) في تعليلنا : وتعليلنا ك (٩—١٠) ولا ... هناك : — س (١٠) وإذا : ا ه (١١) حصلت : جعلت س (١٤) مما : ما ن || مما تحققت : بالحقبة ه || عليه : — سا (١٥) إذ : إذا س ، سا ، ك ، ه (١٧) ماهو : ماهو ب ، د ، ن || ماهو : ماهو هو ه || ماهو : به ن (١٨) فن : وإن د ، ن (١٨—١٩) فان ... ماهو : — س

أردت ، بل واجتهدت أن أعلم ما الفرق بين طلب ما هو ، وبين طلب ما به الشيء هو ما هو ، حتى أجد الفرق بين ما يصلح لجواب هذا ، وبين ما يصلح لجواب ذلك ، تعذر على كل التعمد ، ورأيت هذا الكلام نوعاً من التكلف .

وإما اعتراض من يترض : إنكم بقولكم هذا قد حددتم الحد ، ولو كان للحد حد ، لوجب أن يكون لحد الحد حد آخر ، ويتسلسل الأمر إلى غير النهاية . فقد أجيب عن ذلك بقول لست أقنع به : وهو أنهم قالوا : إنا إذا حددنا الحد المطابق دخل فيه الحد نفسه ، فلم نحتاج أن نحد مرة أخرى .

وأما أنا فأقول : ليس حدى للحد المطابق ، هو حدى لحد الحد بالفعل ؛ إذ ليس الحد المطلق هو حد الحد ، وإن كان حدى للحد المطابق حداً منى بالقوة لحد الحد ، إذ حد الحد حد ، لكنه ليس بالفعل . فإنَّ حَدَّ حَدِّ الحد ليس هو قولاً دالاً على الماهية كيف رن ، بل قولاً دالاً على ماهية الحد . كما أن حد حد الإنسان ليس أنه قول دال على الماهية كيف كان ؛ بل إنه قول دال على ماهية الإنسان . لكننى إذا علمت حد الحد ، تدبسه على بذلك أن أحد حد الحد ؛ لأن حد حد الحد لفظ مؤلف من جزأين كل واحد منهما حد . فإذا حصل لى حد أحد الجزأين ، حصل لى حد الجزء الآخر ، فحصل لى حد الجملة ؛ لأنه مؤلف من حد الجزأين . فكان يجب أن يقولوا : إن إعطائنا حد الحد المطابق يسهل السبيل إلى ذلك ، لا أن يقولوا : إن ذلك نفس إعطائنا لحد الحد ، ظناً منهم أنه يجب أن يهتدوا من وقوع ذلك إلى غير النهاية ، وأنهم إذا قالوا

( ٢ ) وبين ما يصلح لجواب ذلك : وذلك د ، ن || تعذر : وتعذر ( ٤ ) وأما : فأما سا ( ٥ ) لوجب أن يكون لحد الحد حد : — س || النهاية : نهاية د ، ن || أجيب : أجب هـ ( ٦ ) لست : الست ب ، هـ || وهو : هوس || وهو أنهم : وذلك ما د ، ن || إنا : — ك ( ٧ ) فلم : ولم هـ || نحتاج : + إلى هـ || نحد : نحد هـ ، م ، هـ ( ٨ ) لحد : الحدس ؛ — م ( ٩ ) وإن : فإن س ( ١٠ ) حد لك : لك هـ ، س ، ك ، م || حدد : حدد هـ || قولاً دالاً : قول دال ن ( ١١ ) قول : قول د ؛ ن || أنه قول دال : هو قولاً دالاً س || حد : حد د ، س ، ن || حد : — هـ || أنه قول دال : هو قولاً دالاً س ( ١٣ ) حد الحد : حد حد الحدك || لأن حد حد الحد : — س ، ك || حد حد : — هـ ( ١٤ ) لى : لى سا ( ١٥ ) من : — د || فكان : وكان م || يقولوا : يقول د ، ن ( ١٦ ) أن يقولوا : أنهم يقولون د ، ن || ذلك : — ك || لحد : الحدك ، هـ ، حد م ( ١٧ ) ظنا : وظاه ، ن

ما قالوا فهو الذي يتخلصون به عن الذهاب إلى غير النهاية . وليس يلزمهم ذلك حتى يطلبوا التخاص منهُ ، بل يجب أن يقولوا للقائل : "إنه إن كان لحد حد ، فيكون لحد الحد حد" ، أن هذه المقدمة إذا عنت بها أنه إذا حدَّ الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية الشيء ، كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة أخرى أيضا . وفروغ منه ، فلا نسلم هذا لك فإننا إنما حددنا شيئا واحدا بالفعل . وإن عنت أنه يلزم أن نحد ذلك أيضا ، فليس يلزمنا أن نحد شيئا ، بل إن شئنا فعلنا ، وإن شئنا لم نفعل . بل كثير من الأشياء يسهل علينا تحديده فلا نحدّه . ولو كنا نحد كل شيء لكان ما يقولونه كاللازم ؛ ولكننا نحتاج أن نحد الحد ثم حد الحد ، وكذلك حتى نذهب إلى غير النهاية . بل إذا صرنا بحيث يمكننا إن شئنا أن نحد بقانون لنا ، اقتصرنا عليه ولم نحتاج أن نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد أمور بلا نهاية من قانون واحد ، كتحديد الأشكال من قانون تمديد الأوضاع ؛ حتى نقول ١٠ لثلث إنه شكل يحيط به ثلاثة أضلاع ؛ ونقول للربع إنه شكل يحيط به أربعة أضلاع ، فلا يلزمنا تشنيع القائل إنكم تذهبون في ذلك إلى غير النهاية ، فإن ذلك بالقوة لا بالفعل . فليس إذا علمنا القانون الكلي بالقوة القريبة من الفعل ؛ وسهل علينا التحديد بسهولة ما هو كالواقع ، كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل .

وأما إن عني السائل بقوله : فلحد الحد حد أن ذلك أمر في القوة ، فنسلم له أنه أمر ١٥ بالقوة ، ويمحز استمرار ذلك إلى غير النهاية . ولا يلزمنا خلف ولا محال إذا سلمنا أن أمورا بالقوة لا نهاية لها .

(١) يلزمهم : يلزمهم س (٢) إن : إذا ؛ هـ || الحد : م — م (٣) هذه المقدمة إذا : — ك || إذا عنت : إن عنت س ، سا ، م || أنه : أنها ك ، هـ (٤) وفروغ : نفرغ ن || فلا : ولاد ، ن (٥) فإننا : فإن ، ن || إنما : إذا س || حددنا : أحدد ، ن || يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحد ن ؛ نحدد هـ (٦) يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحد ن || بل إن شئنا : — ك || فعلنا وإن شئنا : — سا || شئنا فعلنا وإن شئنا لم نفعل : شئت ففعلت وإن شئت لم أفعل د ، ن || كثير : كثيرا هـ (٧) ولكنا : وكنا هـ (٨) لنا : كلى د ، ن ؛ كذا م ؛ لما هـ || لنا : — ك || أمور : الأمور ك (٩) يحيط : يحيط د ؛ ثلاثة : ثلاث م || وقول : وأقول د ، ن ؛ ويقال هـ || إنه : — د ، س ، ك || به : — سا || أربعة : أربع م || تشيع القائل : التشيع د ، ن (١٣) ومهل : مهل ك (١٤) كله : كله ك (١٥) أن ذلك : أن كان ذلك س || في القوة : بالقوة م ، هـ || له : — د ، ن (١٦) النهاية : + ونسلم أنه غير متناه د ، ن

وأما أن هذا الذى نسم له ، هل هو حق فى نفسه أم لا ، فإنا نقول إنه حق ؛ فإن  
لحد حدا بالقوة إذا أخرج إلى الفعل ، كان حدا له وهو أنه قول دال على ماهية الحد . ولهذا  
أيضا بذلك الشرط حد ؛ وهو أنه قول دال على ماهية حد الحد ، وكذلك هلم جرا .

وكما أن الإنسان يدل على الحى الناطق المائت ، وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك  
القول ، فإن سميناه من حيث إنه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه ت ؛ حتى كان ت  
اسما لشيء هو اسم الحى الناطق المائت ، كان لنا أن نفعل ذلك ، ولا يكون مدلول  
ذلك الاسم وهو ت هو مدلول الإنسان ، فإن مدلول الإنسان هو المعنى نفسه ، ومدلول  
ذلك الاسم ، وهو ت ، هو لفظة الإنسان من حيث يدل على الإنسان ثم كان لنا أيضا أن  
نسمى ت ؛ من حيث هو يدل على لفظة الإنسان باسم لا يكون معناه لفظة الإنسان باسم  
كما لم يكن ت معنى الإنسان فسميناه ج ؛ حتى تكون ج تدل على ما هو اسم الإنسان ،  
فكان لنا أن نفعل ذلك إلى غير النهاية ولكننا لا نفعل ذلك ؛ لأنه لا فائدة فيه ، لأن القانون  
فيه ظاهر ، ولأنه ليس إلا صيغة تتردد وتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول عن قريب .  
فهذا حد الحد ورسمه أنه : قول يقوم مقام اسم ؛ أى فى الدلالة على الجوهر .

وأما قول يقوم مقام قول ، فذلك إنما يكون إذا كان أحد القولين يحل من ألفاظه  
لفظة ، فيؤخذ حده فيكون ما يجتمع بأخذ حد اللفظ فى المجهول فى القول قولاً آخر ، يدل  
على مدلول الأول .

( ١ ) أم : أود ، ن ( ٢ ) لحد : + حدم || أخرج : خرج ب ، ك || إلى الفعل : بالفعل ن ، ه  
|| حداله وهو : — ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، ه || أنه : — سا ، ك ، ه || دال : ذلك سا  
|| على : إلى س ( ٣ ) ماهية : + ما علمته أنه ن ( ٥ ) دال : يدل د ، ن || الاسم :  
المعنى د ، ن || حتى : د ، س ، سا ، ك ، ن ( ٦ ) اسما لشيء : اسم لشيء د ، س ، ن || يكون :  
يدل س ( ٧ ) الإنسان : الاسم ه || فان : فانه ( ٨ ) ذلك : ذلك ك || هو : + قس  
د ، ن || لفظة : لفظة د ، ن ( ٩ ) يدل : مدلول ب ، س || لفظة : لفظ ب ، س ، سا ، ك ، م  
( ١٠ ) حتى تكون ح : — ه . ( ١١ ) النهاية : نهاية س || ولكننا : ولكن ك || لأن : ولأن  
س ، ك ، م ، ه ( ١٢ ) صيغة : صيغة ؟ [ بدون نقط فى جميع النسخ ] صفة ه ( ١٣ ) مقام : — ك  
|| اسم : الاسم س ( ١٥ ) لفظة : لفظ س ، ك || آخر : + واللفظ المجهول د ، ن

وأما الجنس فما علمت .

وأما الخاصة فهو محمول ينمكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته .

وأما العرض فإنه الذى يجوز إن يكون لطبيعة الموضوع وأن لا يكون ، أى الذى تقوم دونها طبيعة الشيء ؛ ثم يمكن أن تعرض — وإن كان لكليه وتلزمه — وأن لا تعرض ، بل تفارق ؛ إذ هو كلى ليس هو أحد الثلاثة ، على ما علمت .

والذى قيل من أن العرض ، وإن كان لا يفارق موضوعاً فإنه قد يوجد فى موضوع آخر ويفارقه ، وأن الفُطْسَة وإن لم تفارق الأنف فقد تفارق ما هو فى طبيعة الأنف فلا توجد ، فهو قول لا ينبجى عن النقض إذا نوقض ما يقولون بأعراض شأنها أن تلزم ما تعرض له ، مثل مساواة الزوايا للقائمتين فإنه عارض بالقياس إلى الحاد الزوايا ، وإلى قائم الزاوية ، ومتساوى الساقين ، وغير ذلك ، إذ هو كلى ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وإن كان خاصة لجنسها وهو المثلث ؛ ومع ذلك فإنه لا يفارق .

وكذلك لا يجب أن تلتفت إلى ما يقال من أن العرض إما أن لا يحفظ موضوعه بالكيف ؛ بل يشتد ويضعف ، وإما أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف فى موضوعات لا يستوعبها ، وليس كل عرض كذلك . ونقول : يشبه أن تكون قسمة التعليم الأول للحمول هو إلى ثلاثة : إلى جنس ، وخاصة ؛ وعرض ؛ كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى حد ، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة ، فتكون الخاصة فى التعليم الأول تدل مرة على معنى

( ٢ ) ماهيته : الماهية م ؛ ماهية ب ، د ، ن ، هـ . ( ٣ ) الذى : — ك ( ٤ ) دونها :  
دونه د ، م ، ن ، هـ || تعرض : تفرض هـ || لكليه : لكه ب ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ  
|| إذ : أرب || هو : — ن ( ٦ ) من : فى د ، ن || ما : — س ، سا ( ٧ ) آخر : — ك  
|| فقد : فهو س ( ٨ ) أن : + لم ( ٩ ) مثل : فان س ، سا ، ك ، م ، هـ || للقائمتين :  
القائمتين ب ، د ، بالقائمتين س || الحاد : لمجادك هـ || الزاوية : الزوايا د ، ن  
( ١٠ ) كلى : كل سا ، ك || ليس : — ك || بجنس : جنس ك ( ١١ ) فانه : — ك  
( ١٢ ) من : — د ، ن ( ١٣ ) يحفظه : يحفظ د ، س ، ن ، هـ || بالعدد : العدد س ، سا ، ك ، هـ  
( ١٤ ) قسمة : — ك ( ١٥ ) هو : هـ س || إلى : — هـ || وعرض : + ثم م ( ١٦ ) خاصة  
الخاصة : خاصة خاصة ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || الأول : — هـ || مرة : — د || معنى : أمرك

أعم ، ومرة على معنى أخص . فأما المعنى الأعم فكل محمول مساو ، وأما الأخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما . وقد علمت أن مثل هذا كثير .

ثم الأخص يدل على معنيين : أحدهما الرسم ، والآخر الخاصة المعروفة في كتاب "إيساغوجي" . فإن حد الخاصة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة ، فإن كل واحد منهما محمول منعكس ، لكن أحدهما قول ، والآخر مفرد .

ولما تُلِّتَ القسمة في التعليم الأول ، عني بالخاصة ما يعم الحد ، والرسم ، والخاصة التي هي إحدى الألفاظ المفردة . ثم لما رُبِّتْ القسمة عني بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة المفردة . ولم نستغل ههنا بالخاصة المفردة ، إذ لا فائدة ههنا في النظر في المفردات المطلقة التي لا تركيب فيها بوجه ، من حيث هي كذلك ، فإن ذلك في المبادئ ، وحيث يجب أن نتكلم في البسائط .

وأما ههنا ، فالغرض أن نتكلم في المحمولات ، ولا تختلف أحوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب ، فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة في "إيساغوجي" ، وعلى معنى أخص منه ، وهي التي تعم الرسم والخاصة المشهورة ، وعلى معنى أخص من الجميع ، وهي التي تذكر في كتاب "إيساغوجي" ، وقد تركت ههنا .

(١) فأما : أما د ، س ، سا ، ك ، ن (٢) ذلك : هذه الخاصة د ، ن (٤) التي : — س || بالحقيقة : الحقيقة سا ، بالحقيقة ك (٥) منعكس : فينعكس س (٦) عني : أعني م ، ه || يعم : يدل ه (٨) نستغل : نستعمل || المفردة : والمفردة ك (١٠ — ١٢) البسائط . . . جهة د (١٢) البساطة : البسائط م (١٤) وعلى : على سا ، ك (١٥) ههنا : — تم الجزء السابع من كتاب الشفاء بحمد الله ومنه ، ووافق الفراغ منه في اليوم الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتين وستائة . ويتلو الجزء الثامن . . . فصل في كيفية الانتفاع بالمواضع المدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات . . . والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه والسلام على الأرواح المقدسة ك . [ إلى هنا انتهت نسخة ك ] .

## الفصل السابع

### فصل (ز) في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات

فهذه هي الأمور التي تجعل محولات المسائل ؛ وإليها يتوجه الإثبات والإبطال .  
فإنها ما إثباته أسهل ومنها ما إثباته أعسر . وجميع ما إثباته أسهل لأن إبطاله أعسر ؛  
وجميع ما إثباته أعسر فإن إبطاله أسهل . وكل ما يحتاج في إثباته إلى إثبات شرائط فيكفي  
في إبطاله إبطال شرط . والحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ،  
ويثبت أنه مقوم ذاتي ؛ ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أى أن  
المدلول به هو هو المدلول بالاسم .

١٠. وأما في البرهان فلا يحتاج أن تثبت أنه موجود ، بل لا يمكن ، وقد علمت هذا .  
وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشبهة ، وربما لم يكن  
ما ظن حذا بحد ، بل ربما لم تكن جملة بحق ، ولكن تحتاج في البرهان إلى إيضاح شرط  
زائد ، وهو أنه يكون مع المساواة في العموم مساوياً في المعنى حتى يكون حداً تاماً . وقد  
علمت كيف هذا . ويمكن أن لا يكون هذا غير محتاج إليه في الجدل .

- وأما الجنس فيحتاج أن يثبت في الجدل أنه موجود ، ويثبت أنه مقوم ، ويثبت  
أنه أعم . والخاصة تحتاج أن تثبت أنها موجودة ، وأنها مساوية ، وأنها ليست في الجوهر .  
والعرض يحتاج أن يثبت أنه موجود ، وأنه غير مقوم ، وأنه غير منعكس . لكن من عادة

(٤) هي : — || محولات : بمحولات م || المسائل : السائل م (٥-٦) مان . . . أسهل :  
ب ، م ، سا (٦) وكل : فكل ب (٧) إبطاله : — ب ، م ، سا ، هـ || والحد : —  
في الجدل م ، ن || في الجدل : — ب ، م ، ن || موجود : محمول : ب ، م ، سا ، م ، هـ  
(٩) هو : — د ، م ، ن ، هـ (١٠) في : — م (١١) وذلك : وذلك سا (١٢) حداً  
بحد : حداً الحد || تكن : — م ، د ، ن (١٣) أنه : أن ب (١٤) ويمكن أن لا :  
ولا يبعد أن د ، ن (١٥-١٧) ويثبت . . . موجود : — هـ (١٦) تحتاج : — ن  
(١٧) والمرض : وبالعرض م

الناس أن يقولوا : إن الحد يحتاج فيه إلى كل ما ذكر ، وإن الجنس يحتاج فيه إلى الوجود والتفويض ، وإن الخاصة يحتاج فيها إلى الوجود والمساواة ، وإن العرض يحتاج فيه إلى الوجود فقط . وأما الطريق الذى أشرت إليه أولا فيجعل الحد أصعب إثباتا من الآخر ، وذلك من جهة كثرة ما يجب أن يراعى فيه ، ويجعل هدد ما يعتبر فى العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض . وأما الطريق المشهور فيوجب أن يكون أن العرض يسهل إثباته •

حدا ويصعب إبطاله حدا ، والحد يصعب إثباته حدا ، ويسهل إثباته حدا . وتكون المواضع التى تعد نحو إثبات العرض هى المواضع التى تعد نحو الإثبات المطلق . إلا أنه ليس يعجبني هذا المذهب ، ولا المعلم الأول يصرح به ، بل يقول : إن فى جميع المباحث والمواضع التى لغير الحد مواضع لما ينتفع به فى الحد . فإن ما يحتاج أن يقال فى العرض ١٠ من طريق الإثبات ، قد يحتاج إليه فى إثبات معنى الحد المحدود إلى أن يبين أنه حد وإن ما يحتاج أن يقال فى الخاصة من طريق ما هى مساوية فيحتاج أن يقال فى الحد . وما يحتاج أن يثبت به الجنس من طريق ما هو جوهرى يحتاج إلى مثله فى الحد .

وأیضا فإن إثبات الجنس نفسه محتاج إليه فى إثبات الحد ، فإن أبطل واحد من هذه بطل به الحد ، فيكون مشاكلا لهذه ، ومشاركيا لها فى ضرب من الضروب ، بغرت لفظة "جميع" و"كل" على السبيل التى دلت عليها ، فظن أن "جميع" على سبيل ١٥ عموم العدد ، ونسى أن فى كل باب بحثا خاصا ، حتى فى العرض ، كأن العرض ليس يحتاج إلى خاص بحث ، ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث بعد الوجود من حال الجنس ، وكأن الشيء إذا كان موجودا كفى ذلك فى كونه عرضا .

(١) ذكر ذكرا م (٣) وأما الطريق : فالطريق د ، ن || الذى : — سا || وذلك : ذلك د (٥) فيوجب : فوجب ه || يكون أن : يكون د ، س ، سا ، ن ، ه || ويصعب : ويسهل سا || إثباته : إبطاله س ، سا ، ه (٦) إثباته : إبطاله س || والحد ... حدا : — سا (٧) التى : الذى سا || إثبات : إنتاج س || العرض : الغرض م || تعد : — د . (٨) فى : — د ، ن (٩) مواضع : — م ، ه || فإن : وإن د || العرض : — والجنس والخاصة د ، ن (١٠) قد : — د ، ن (١٠—١١) إليه ... وأن ما : إلى مثله فى الحدود وما د ، ن (١٠) المحدود : للحدود س ، ه ، للحدود سا ، م || أن : أنه س || يبين : تبين سا ، م (١١) مساوية : مساوية د (١٣) محتاج : فيحتاج د || إليه : — سا ، ه (١٤) به : — د ، ن || بغرت : لحدوث س (١٥) التى : التى س || طلبها : طلبه م ، ه (١٦) عموم : العموم س || بحثا خاصا : بحث خاص ب ، س ، سا ، م ، ه (١٧) عما : كام ، ن || ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث : — د (١٨) الجنس : للجنس سا || كفى : — د ، ن .



وبالحقيقة فإن الذى أجرى عليه الأمر فى باب العرض يوم أن كل ما صَحَّ وجوده لشيء فهو عرض ، ولكن يشبه أن يكون إنما اقتصر فيه على مواضع الإثبات ، فإن العرض إنما يجب أن يبحث عن معانيه الإثباتية الوجود للشيء .

- وأما أنه غير مقوم ، فهو إثبات معنى سلبى ، فلذلك لم يبلغ من قدر هذا المعنى المحتاج إلى إثباته للعرض دون إثباته للحد والجنس إلى أفراد باب ، بل جميع النظر فى إثبات ٥ العرض فى باب واحد . لكنه لزم من جهة النظر فى الحد النظر فى الموهو ، وإيراد مواضع الإثبات والإبطال فى باب الموهو ، وكذلك النظر فى كذا وكذا واحد أو ليس بواحد ؛ زاحتم بالنظر فى باب الأولى والأخرى ، لأن العرض كما قد علمت قد يقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التى من شأنها أن تشارك أولى بمرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس ، أو حد ، أو خاصة . ولأن عمدة كل ما تفيد صناعة الجدل من ١٠ حيث هى صناعة الجدل طريق الأولى والأخرى . وقد يشكل فى كثير من الأمور ، وإن لم تكن عرضية ، هل هى موجودة لشيء أو ليست ، فيستعان بطريقة الأولى والأخرى ، فيجعل البحث عن ذلك جاريا مجرى العرض ، فإن الذاتى من حيث علمت ذاتيته لا يشك فى وجوده لما هو موجوده ، بل كل ما قنع منه بالوجود لم يبل بأن يجرى مجرى ما يعرض . وعلى أن اعتبار الأخلاقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء . وكل نسبة ١٥

(١) صح : يصح ب || وجوده : + لشيء ما ، م ، هـ (٢) ولكن يشبه . . . يبحث عن : يتم  
هنا شيء واحد وهو أن العرض إنما يجب أن يثبت من د ، ن || مواضع : موضع سا || فإن :  
كان س ، إن سا (٣) عن : من س ، سا (٤) فذلك : فكذلك سا (٥) جميع : جمع س ، سا  
(٦) فى الحد النظر : - م ، هـ (٧) وكذلك : - ب ، س ، سا ، م ، هـ || النظر : والنظم  
|| فى : + أن س ، سا ، م || واحد : - س (٨) باب : - د (٧-٨) وكذلك . . .  
الأولى : - سا || والأخرى : والأضعف د ، ن || قد : س ، ن (٩) والأضعف :  
والأصعب سا || بعض : + وهذا هو الذى بحسب الأمر فى نفسه د ، ن  
(١٠) تفيد : يفيد د ؛ تعتمد س (١١) هى : هو س || طريق : بطريق || وقد : لكه د ؛  
لكه قد ن || كثير من : - سا (١٢) عرضية : عرض م ، ن ، هـ || لشيء : - سا .  
(١٤) منه : عنه || بأن : بأى س (١٥) اعتبار : الاعتبار د ، سا ، م ، ن ، هـ  
|| الأخلاقية : الأخلاق د ، ن || وكل : فكل د ، س ، ن

عارضة تعرض من هذه الأسباب إن زيد باب البحث عن أنه هل كذا أثر وأولى بشئ ، ورسم الباب بباب الآثر ، فزادت مواضع في الموهو ومواضع في الآثر ، وخصوصا إذا كان النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما يراديه الإقناع .

ومع هذا كله فإن الخاصة أضيفت إلى الحد ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد ٥ لاشتراكهما في الذاتية والتفوييم ، فانحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق ومواضع العرض ؛ ومواضع الآثر ، ومواضع الجنس ، ومواضع الفصل ، ومواضع الخاصة ، ومواضع الحد ، ومواضع الموهو . فإذا أعطيت هذه المواضع فقد أعطيت المواضع كلها . ثم تحتاج أن نعطي القانون في استعمالها عند الدورات الجدلية . ولكن بالحرى أن يكون لنا معنى الموهو محصلا ، فنقول :

١٠ إن الموهو يقال على طريق الاختصار والرسم على معان ثلاثة :

فيقال هو هو لما يشارك شيئا في معنى عام جنسى ، كما يقال إن الإنسان هو هو والفرس في أنه حي . ويقال في معنى عام نوعي ، كما يقال إن زيدا هو عمرو والإنسانية . ويقال على معنى خاص شخصي ، كما يقال إن زيدا هو هذا الأبيض .

وكل ما يقال فيه هو هو فيه اثنيية ثا أولا بوجه ، ثم ترد إلى وحدانية . فأما الاثنائية ١٥ في هو هو بالمعنى الجنسي ، وهو هو في المعنى النوعي ففهوم ؛ والوحدة أيضا مفهوم . أما في المعنى الشخصي فقد تكون الاثنائية بالعرضيين ، والوحدة بالموضوع ، كقواننا : البناء هو الكاتب . وقد تكون الاثنائية بالموضوع ، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي

( ١ ) تعرض : فرض سا || آثر : أكثر ب ، د ، سا ، م ، ن || بشئ : لشيء من  
( ٢ ) ورسم : فرسم ب || الباب : - ب ، د || في : - ن || ماذا : إذ م ( ٣ ) والأخرى :  
- م || والآثر : والاثبات سا ( ٤ ) الخاصة : + إذاس || وجعل : وفصل من  
( ٥ ) المباحث عن : - م || مواضع : المواضع ه || ومواضع الحد : - م  
( ٨ ) ثم : بماب ( ١١ ) شيئا : - د || هو : - د ، ن ، ه ( ١٢ - ١٣ ) هو عمرو . . .  
زيدا : - د ( ١٤ ) هو هو : + ففرض د ، ن || فيه : ففقه ه || بوجه : توجه د ؛ + مام ||  
ثم : لم من || وحدانية : واحدانية من || فأما : فإن من ، ه ( ١٥ ) المعنى : معنى من  
|| ففهم : لفهم د || مفهوم : مفهوم د ، ن ( ١٦ ) أما : وأما د ، س ، سا ، ن ( ١٧ ) هر : -  
م ، ن || والعرض : وبالعرض ب ، ه

يتناول بالإشارة بجملة ، مثل قولنا : زيد هو هو هذا الكاتب . وربما كانت الكثرة بحسب اسمين ، والوحدة بحسب المعنى ، وهو أولى ما يقال له هو هو ، إذ لاغيرية فيه في المعنى ، كما يقال : الإنسان هو هو البشر .

- وربما أشكل في الشيء الواحد أمر هو هو ، فظن أنه بالشخص ، وإنما هو بالنوع .  
 ٥ والسبب فيه أن الكثرة بالنوع قد تكون فيه ظاهرة بالفعل ، وقد تكون خفية بالقوة .  
 فحيث تكون خفية تؤخذ على أنها ليست واحدة ، مثال ذلك أن المياه المفترقة في أوصية شتى ، لا يشكل من أمرها أنها ليست واحدة بالعدد ، وأن وحدتها بالنوع . لكن المياه المتصلة السيلان ، الخارجة من عين واحدة جراوة ، فمن حيث إنها تفرق بالمواضع المختلفة التي تمر عليها وتحاذيها ، يعقل من أمرها التفرق ، ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها في الجارية ، اللذين هما تشابه فيها بعد النوع يظن أنها واحدة ، وليست أجزاء الماء .  
 ١٠ الجارى التي بهذه الصفة واحدة . وكيف يكون الماء الواحد موجودا في جزء من الأرض دون جزء ، واقعا في موازاة شئ واحد وغير واقع ، بل هذه كثيرة بالعدد واحدة في النوع ، فهو هويتها ليست بالعدد بل بالنوع .

- ولست أعنى أنه إذا كان جملة السائل لا يعرض لأجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد ، بل أن يكون على ما قلت . فإن الماء المتصل الذي لا خلاف في أجزائه ١٥ يكون واحدا بالفعل ، سواء كان كثيرا أو قليلا ، وسواء كان متحركا أو ساكنا . ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تقسمه دائما إلى متحرك ينقسم دائما إلى متحرك ،

(١) بالاشارة : الاشارة ه || قولنا : — ن || هو : — د ، سا ، ن || هذا الكاتب : البشرم  
 (٢) يقال : يقول ه (٤) فظن : فيظن م || وإنما : وأما ب || وإنما هو : ويكون د ، ن  
 || بالنوع : بالعدد س (٥) فيه : — سا || بالقوة : وبالقوة د ، ن ؛ بالقول سا (٦) فحيث :  
 بحيث ه || المفترقة : المتفرقة م ، ه (٧) لكن : ولكن ب (٨) من : عن س  
 || تفرق : تفرق س ، سا ، ن ، ه || بالمواضع المختلفة : في الموضع المختلف د ؛ في المواضع المختلفة  
 (١٠) هما : بهما س || تشابه : التشابه س (١٢) واقعا : أو واقعا ن || هذه : هم  
 || واحدة ... بالعدد : — سا || في النوع : بالنوع س (١٤) ما : — سا (١٥) خلاف :  
 اختلاف د (١٧) كانت : كان د ، ن ؛ كنت س || منقسمة : تقسمه د ، ن ، س ؛ مقسمة سا ،  
 م ه || لكانت : لكان د ، ن .

فكان سيكون هنا كثرة أجسام وبالفعل لانهاية لها ، وهذا محال . ولكن يجب أن  
تؤخذ الأجزاء على الصفة المذكورة .

وأحق ما يقال له هو هو ، من جملة ما حددناه ، هو ما يكون بالعدد ؛ ومن الذى  
بالعدد ما تكون الانثوية فيه بالاسم ، وتكون الوحدة فى تمام المعنى ، وهى التى تكون  
هى هى بالحد . ثم ما يكون بالخاصة ، كقولنا : إن الإنسان هو الضحك ، أو قابل  
العلم ؛ وإن النار هى المتصعدة إلى فوق ؛ ثم ما بالعرض .

ولكن لقاتل أن يقول : إن الإنسان والحيوان الناطق واحد بالنوع ، والإنسان  
والضحك أيضا ، وسائر ما مثلهم . فنقول : ليس كذلك ، بل الواحد بالنوع شخصان  
تحت نوع واحد ؛ وليس كذلك حال الإنسان والحيوان الناطق والضحك ، بل الذات  
التي للإنسان هى التي للحدود بالحيوان والناطق ؛ والموضوع الذى هو الإنسان هو بعينه  
الذى يقال له الضحك ، فيصير الإنسان من حيث هو يمتزج هذا الاعتبار كذات واحدة  
بالعدد ، وإنما تصير كلية بالقياس إلى الكثرة التى تحته .

وأما أن الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو ، فيدل عليه أنا إذا التمسنا من خادم  
لنا أن يمدو إلينا صديقا حاضرا محفلا ، قلنا : ادع إلينا ذلك الجالس الوسيم ،  
فيدعوه ؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم . وقد تدخل فى باب  
المو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة ، على أحد وجوه المناسبات التى  
نذكرها بعد .

( ١ ) سيكون : يكون د ، ن || وهذا : هـ ، د ، سا ، م ، ن ، هـ ( ٣ ) وأحق :  
فأحق سا ، ن ، هـ || ومن : من م ( ٤ ) ما : وما هـ ( ٦ ) العلم : العلم س || هى : هـ ||  
ثم : هـ || ما : هـ ب ، سا ( ٧ ) والحيوان : الحى د ، ن || الناطق : والناطق ن  
( ٩ ) نوع واحد : أنواع م ، هـ ( ١٠ ) الذى هو : الذى س ( ١١ ) من حيث هو :  
من حيث س || هذا : بهذا هـ كذات : لذات سا ( ١٣ ) وأما : أما س || يقعان : يقعان هـ  
( ١٤ ) محفل : محفل د ، محفل م ، هـ || لنا : قال سا ( ١٥ ) ذات : س س  
|| فيدعوه ... الوسيم : هـ

فهذه هي المباحث المفروضة للطالب . والدليل على ذلك أن كل محمول إما أن ينعكس على الموضوع ، أو لا ينعكس . فإن انعكس ، فهو إما دال على الماهية ، فهو حد ، أو غير دال عليها ، فهو خاصة . وإن لم ينعكس ، فهو إما مقول من طريق ما هو ، فهو جنس أو فصل ؛ أو غير مقول ، فهو عرض . فكل محمول يطلب إثباته ، فهو أحد الأربعة . وقد يطلب لإثباته ، بل أنه هل هو حد ، أو هل هو جنس ، وما أشبه ذلك . ولا تختلف الأربعة من حيث الطلب الأول ، وإنما تختلف من حيث الطلب الثاني .

وأنت تعرف أن كل طلب فيرجع إلى شيء من هذا بالاستغناء . فإن قولنا : "هل النفس جوهر" ، طلب للجنس ؛ وقولنا : "هل الإنسان قابل للعلم" ، و "النار متصعدة بالطبع إلى فوق" ، طلب للخاصة ؛ وقولنا : "هل النفس مدد متحرك لذاته" ، طلب للحد ؛ وقولنا : "هل العالم محدث" طلب للعرض اللازم .

ويجب أن تتمتع هذه الأمور المذكورة في المقولات المعلومة ؛ فإن في كل واحد منها شيئا هو جنس ، وشيئا هو فصل . فإن الفصول ابلاهرية قد علمت أنها جواهر ، وكيف هي جواهر . وفصول الكيف ، كمثل ذلك ، قد تكون كيفا ، على ما علمت . وربما كانت الكيفية فصلا ، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر . وبالجمله فقد نجد في كل واحد منها فصلا ، إما أن يكون لشيء داخل في بابه ، أو لشيء آخر . وكذلك قد يكون في كل واحد منها ما هو خاصه . فأما في الجوهر ، فإنه قد ينحصر الإنسان الضاحك ، كما ينحصر الضاحك الإنسان ؛ فزنى الإنسان ليس جنسا للضاحك ، ولا فصلا ، ولا نوعا يكون الضاحك شطبه ، ولا عرضا ، بل هو خاصة له تدخل في حده ، لا كما يدخل الجزء

(٢) أن ينعكس ١ منعكس د ؛ ينعكس ن || ينعكس : — ن || لان : فاذا س ، س ، م ، هـ  
(٣) هـ ا عليها : ذلك ن || خاصة : خاصه هـ س || وإن : وأما س (٤) مقول : يقول م  
|| لكل : وكل هـ (٥) بل : لم هـ (٨) تعرف : تعلم م ، هـ (١١) للعرض : للعلم س  
(١٣) شيئا : في هـ || قد : وله هـ (١٤) كمثل ذلأ : كذلك هـ ن || كمثل : بمثل س ، م ، هـ  
|| قد : وقد س (١٥) ولكن : وليكن د ، ن || فقد : قد ب (١٧) واحد : — ن  
|| الجوهر : الجواهر م (١٨) ينحصر الضاحك : أن الضاحك يحل د ، ن || الإنسان : — هـ  
(١٩) شخصه : شخصا || تدخل في حده : فيه م || كما يدخل الجزء بل : — د

بل كما يدخل الشيء الخارج ، وعلى ما علمت ، وتحققته سالفا . وأما وجود الخاصة من المقولات الأخرى ، فكما تعرفه ، ولا نحتاج أن نبث في تعريفك . والعرض قد يكون في كل واحد منها ، وذلك ظاهر في جميعها . وأما الجوهر ، فقد يحمل على شيء من الأشياء حملا على سبيل أنه عارض له ، كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك ، فتكون نسبته إلى المتحرك ليس نسبة شيء غير العرض ، أعني العرض الذي هو أحد الخمسة الذي هو العرضي دون العرض الآخر .

وأبضا فإن المحمول في المسائل يكون إما جوهر ، أو ما يدخل في الجوهر مما ليس بجوهر ، كما علمت ؛ وإما أحد التسعة الأخرى ، إما بالقياس إلى الجوهر ، وإما بالقياس إلى حد الشيء . فإن العرض له حد يدل على ماهيته ، وله أيضا مع ذلك لواحق داخلية في الحد ، وهي أعراض ما . وذلك لأن العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذي هو أحد الخمسة ، فيكون بسيطه عرضا بمعنى العرض الذي بإزاء الجوهر ، ويكون مركبه شيئا ذا ذلك العرض . وربما لم يكن إلا عرضا أعني بحسب ما يلزمه ، وعلى ما علمت . وكل واحد من هذه الأجناس كما علمت ، فإنما يدل من طريق ما هو لاهل كل شيء ، بل على ما هو جنسه ، فهو داخل فيه بالذات . وإما على ما هو خارج عنه ، فممتد يكون غير دال على ماهيته بل عارضا .

فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة . وكل واحد من هذه العشرة إنما يكون الجنس منه جنسا لما هو في مقولته . وأما العارض منه ، فقد يكون عارضا لما ليس في مقولته ؛ حتى إن الجوهر يكون عارضا لغيره ؛ كالإنسان لا تحرك ، وقد يكون عارضا لما في مقولته

(١-٢) وتحققته سالفا . . . تعريفك ؛ وإنما الخاصة لا تدخل في حد الشيء كما يدخل الحد في الماهية وهذا شيء قد تحققته سالفا وأما في سائر ذلك فكما تعرفه د ، ن (٢) الأخرى : — س || نحتاج : + إلى ه || تعريفك : تعريفك س ؛ بتعريفك ه || والعرض : وأما العرض ب (٣) وأما : أما د ، ن (٤) أنه : — سا || كما : فاس (٨) التسعة : السبعة د (٩) ماهيته : ماهية د || لواحق : + غير د ، سا ، م ، ن (١٠) للعرض : — ه || أحد : — ه (٩-١٠) داخلية . . . أحد : — س (١١) عرضا : عرض م (١٢) إلا : له لا ب || علمت : + فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة م || وكل : فكل ه || واحد : — ن (١٢-١٤) وكل واحد . . . بل عارضا : — سا ، م (١٣) لا : — ه || جنسه فهو : — د (١٤) وأما على ما هو : فإنما يدل من طريق ه || دال على : دال د || عارضا : + له وقد علمت أنه يدخل شيء في مزلتين بالذات البتة د ، م ، ن ، ه (١٦) عارضا : — د ، ن

كالك الم تفصل يعرض للتصل ، وبالعكس . فإن كل مة إذا وجدت في غيرها كان على مبل العارض لها ، وإنما يوم تقريم الجنس ما هو موجود فيها . وإذا سئل عن هذه العشرة : أوعن شئ منها هل هي موجودة أم لا ، فيكون الموضع النافع فيه موضع الإثبات المطلق ، وإذا سئل عنها هل هي جنس ، أو فصل ، أو خاصة ، أو عرض ، فيكون الموضع النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب . وتقول :

٥

إن اعتبار هذه الأحوال إنما هو بحسب المطالب ، أى الدعاوى في القضايا ا- بلية . وذلك لأن هذه المحمولات إنما حددت لتعد نحوها الموضع ، والموضع إنما تعد نحو الإثبات والإبطال . والإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوى ، فإن المقدمات الجدلية من حيث هي مقدمات جدلية ، وليست دعاوى منصوبة ، لا يرفع النظر فيها من حيث محمولاتها أحد هذه المحمولات . وأما البرهانية ، فعرفة نسبة المحمولات إلى الموضوعات المحمول من النسبة اتقى لها نافع جدا ، فإن ذلك يحقق أحوالا من أحوال الصدق والكذب ، بل حال المناسبة مع المطلوب . وأما المقدمات الجدلية ، فالمعبر فيها التسليم المشترك أو الخاص على أى نسبة كانت الحدود ، فإن ذلك لا يتعين له حكم بأن يكون المحمول شيئا أو غيره . وأما محمولات الدعاوى ، فإن اعتبارها من حيث هي أحد المذكورة نافع في باب ارتياد الموضع المنبت أو المبطل لها .

١٥

( ٢ ) فيها : منها س - د || عن : - د ، ن ( ٣ ) موجودة أم لا : - ب ، س ، س ، م ، هـ ( ٥ ) فيها : لها س ( ٧ ) وذلك || إنما : - د ، س ، ن ( ٨ ) يتوجه : يتوجهها د ، ن || الدعاوى : الدعوى د ، س ، م ، ن || فان : فأما د ، ن ( ٩ ) جدلية : الجدلية س || وليست : فليست د ، ن || لا يرفع : ولا يرفع د ، ن || النظر : الناظر د ، ن || فيها : - هـ ( ١٣ ) يتعين : يتغيرس ، س ، م ، هـ || وأما : - هـ || محمولات : والمحمولات هـ ( ١٤ ) المنبت : - هـ || أو المبطل : والمبطل د ، ن

## الفصل الثامن

### فصل (ح) في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية

لأنه يلزمنا أن نعرف كيف نستنبط المواضع. وقبل ذلك فيلزمنا أن نحدد المقدمة الجدلية التي هي جزء قياس جدلي ، والمطلب الجدلي الذي هو أحد طرفي التقيض فيما يسوق إليه القياس الجدلي ، وهو للعجيب ما ينصهر ويحفظه ، وللأسائل مقابله . هكذا يجب أن نفهم هذا الموضع من التعاليم الأول ، لا كما ظن من أنه يعني جمعا شيئا واحداً بالفعل أو بالقوة جزء للقياس الجدلي . أما وهو ما هو بالفعل فإذا استعملت مقدمة ، وأما بالقوة فإذا أخرجت على جهة السؤال كي يتسلم ، فإن هذا خير موافق للغرض .

والمقدمة تؤخذ في التعليم الأول حين نحدد على أنها مسألة ، إذ لا فرق يعتد به بحسب الغرض الذي في هذا الموضع بين أن يقال مقدمة ، أو يقال مسألة ؛ كما علمت ، فنقول :

إنه ليس يمكن أن تكون مقدمة جدلية إلا مشهورة مطلقة ، أو متسامية ؛ فإن العاقل لا يعمل قياساً من مقدمة مجهولة في المشهور ، أو مضادة للشهور ، ولا عن غير متسامية هند المخاطب . وبالجمل ما لا يقول به أحد ، فإن سعيه يكون باطلاً ، لأن ما لا يوضع منه شيء لا يكون له لزوم لازم ، لأن الخضم يقول : إنما يلزمني هذا إن وضعت وسلمت . وأما إن لم أسلم فلا يمكنك أن تلزمني شيئا . فإذاً المقدمة الجدلية ، هي الذائعة أو المتسلسلة ، وبالجمل ما يراه أحد .

(٢) الجدلية : — سا (٣) الجدلية : — هـ (٤) فيا : — ما ، هـ (٦) من : — د ، م ، هـ ، || واحداً : — هـ (٦-٧) بالفعل : — هـ . وهو ما هو بالفعل إما للقوة جزء لقياس الجدلي إما بالفعل د ، ن (٧) أخرجت : أخرجهان (٩) حين : حتى س || ٩ : — س (١٠) مسألة : مسألة د (١١) تكون : نقول د ، ن || إلا : لا سا . || مسئلة : مسئلة د ، ن (١٢) للشهور : في المشهور د ، ن || ولا عن : وعن ب ، ما ، م ، هـ ؛ أخرجت س (١٣) لأن ما لا لزوماً سا || لا : — هـ س || منه : فيه د ، م ، ن ، هـ (١٥) أو المتسلسلة : والمتسلسلة .



وأما المطلب الجدلى، فليس أيضا يصلح أن يكون كل شيء، فليس كل مطلب جدليا .  
فإن الأمر الذى لا يشك فيه أحد من الناس، ولا يختلفون فيه، هو غنى عن الإثبات،  
ومن يحاول نقضه بالقياس، فهو أهل أن يَضَحَكَ منه . وهذه هى المقدمات المشهورة  
المطلقة، فأمثالها لا تكون مطالب جدلية إلا بالقياس إلى المغالطين فى الجدل .

- وأما المشهورة الغير المطلقة، وهى التى فيها خلاف ما، أو موضع شك، إذ لا اتفاق على  
قبولها، فللجدلى أن يبحث عنها، وأن يقيس على طرق النقيض فيها . والمقدمة الجدلية  
المطلقة هى المتسلم المطلق الذى ليس بحسب إنسان ما، بل هو متسلم من الجمهور، أو العلماء  
أو أهل النباهة، بعد أن لا يكون المتسلم عن أحد الثلاثة بدعة منافية للمشهور . وبعد ذلك  
فإنه عليه ويكسب له الحمد، إلحاقه بمشهورات أخرى إلحاقا مشهورا على سبيل التالى  
للقدم، بأن يكون له مع المشهورات مناسبة إذا دل عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك  
مقبولا، لظهور مناسبتها للمشهور على الجملة التى ينتقل الذهن عن المشهور إليه بسرعة انتقالا  
فى المشهور، وإن لم يكن الانتقالا واجبا بحسب الحق — وهذه هى التى تشتهر بالقرينة —  
ولا كان الانتقال انتقالا عن قياس إلى نتيجة بل كان على سبيل تنبيه وجوب حمد شيء  
واستحقاقه للقبول فى نفسه، لأنه لزم عنه لزوم المحمولات التى تصدق بالقياس . وبالجملة  
فإن ذلك التقريرين يُنبئُه لاعلى صدق تلك المقدمة والتزامها، بل على أنها مستحقة لاحتراف  
الحامد بها، كأنها كان يجب أن يفتن لها قبل هذا التنبيه بالقرينة، وأن يقال بوجوبها  
من نفسها .

(٢) الأمر : الأمور (٣) وهذه هى : وهى هذه سا (٥) فيها : بينما  
|| أر : — ن || || إذ : أر (٦) يبحث : يطلب د ، سا ، م ، ن هـ  
(٧) المتسلم : التسلم ب : التسليم ب : التسلم ب || متسلم : مسلم هـ (٨) أو أهل : وأهل ب  
|| عن : من هـ (٩) فـ : فإب ، سا ، ماس || يقيه : يته د ، سا ، ن || عليه : عليها  
د ، ن || الحد : الحليم هـ || إلحاقه : إلحاقها د ، ن (١٠) عن حمده : حمده س (١١) مناسبة :  
مناسبتها د ، ن || إليه : إليها د ، ن (١٢) تشتهر : تستمر هـ || (١٣) حد :  
حل سا (١٤) فى نفسه : بنفسه س || المحمولات : المحمولات د ، ن (١٥) التقريرين : التقرير  
د ، ن و التقرير هـ || صدق : سبيل س || والتزامها : والتزامه ب و الزامه س (١٦) بها : بها  
بعد الصدق والوجوب د ، ن || وأن يقال : ويقال د ، ن

وأما النتيجة فإنها بعد اللزوم يكون متحققا منها أنها مجهولة في نفسها ، وإنما عرفها القياس ، فهي الآن معروفة ؛ وفيما نحن فيه لا تكون كذلك ، بل يكون الانتقال يقضى فيها بأن من حقها أن لا يجهل أبدا ولا تنكر .

• وأيضا المقدمة الشنعة المضادة للمشهور ، والمقابلة التي ليست بمشهوره أيضا ، تكون جدلية من وجه إذا قدمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن تقيض المطلوب بالقياس ، ثم تجعل مقدمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشنع ، فهو شنع . وهذا بطريق قياس الخلف .

ومن قبيل ما نحن فيه جميع المقدمات والآراء الدائمة في الصناعات ، فإن من الآراء الموجودة في الصناعات ما يذيع ويشتهر . فأما مثال اللواتي تحمد بالنقل ، فمثل أنه إذا كان مشهورا محمودا أن العلم بالمتضادات واحد ، فذكر هذا ، واتبع ، فقبل . وكذلك الحس بالمتضادات واحد ، صار هذا محمودا ، ورؤى أنه واجب الإقرار به ، وذلك لأن مشابهة العلم للحس ظاهرة جدا . وكذلك إذا لم تكن مشابهة ، بل مقابلة لإيجاب مقابلة الحكم ، مثل أنه إذا كان مشهورا أن الإحسان إلى الأصدقاء واجب ، فإن لايساء إليهم واجب . وهذا هو إن أخذنا تقيض مقابل الإحسان ، فأقنائه مقامه ، أو قلنا : إن كان محمودا أن الإحسان إلى الأصدقاء عدل ، فمحمود أن الإساءة إلى الأعداء عدل . وهذا هو إن أخذنا شيئا وألفنا بينه وبين شيء ، وحكما بحكم ، بفعلنا مقابل الشيء الأول لمقابل الشيء الثاني ١٥ بذلك الحكم . وسيظهر لك بعد أن هذا أمر واجب في نفس الأمر أو ليس بواجب ، إلا أنه وأمثاله محمود .

- ( ١ ) فانها : فكون د || يكون : — د ، ن || منها : — م || مجهولة : محمولة سا ، م ، ه .  
 ( ٢ ) وفيما نحن فيه : وفي هذا الانتقال د ، ن || ينضى : ينضى ه ( ٤ ) المقدمة : فالمقدمة د ، ن ( ٥ ) بأن : بل نج || تنتج : — د ( ٧ ) قبل : قبل م || نحن فيه : لحق م || فيه : — ه ( ٨ ) مثال — سا ، م || تحمد : تحمّل م || تحمد بالنقل : تكون بالفعل ن ( ٩ ) بالمتضادات : بالمتضادات ب ، د ، م ، سا ، ن || واتبع : واسع سا ، ه ؛ وأقنع ن ( ١٠ ) صار : وصارم || ورؤى : ورأى سا ( ١١ ) إذا : إن د ، م ، سا ، ن ، ه || لايجاب : الايجاب سا ، ن ( ١٣ ) قلنا : قولنا د ، م ، سا ، ن ، ه .  
 ( ١٥ ) لمقابل : المقابل ب

فهذه هي المقدمة الجدلية المطلقة ، ويشترك في استعمالها السائل والمحجوب . فإن المحجوب يستعمل المشهورات ، ولا يلتفت — على ما علمت — إلى ما يسلمه أو لا يسلمه السائل . وأيضاً فإن السائل إذا استعمل المشهورات ، لم يحتاج إلى التسليم في أكثر الأمر . فإن حال المشهورات في الجدل حال الأوليات في البرهان ؛ فبما أن الأوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها ، كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل .

من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق ، إلى التسليم المحدود بالمسألة هنا ليسلم ، كأنها مشكوك فيها ، وكأنها معرضة لأن يقع فيها شك . وربما ضر السائل ذلك ، فإنه يحرك المحجوب إلى أن يتنبه لأن لا يسلم المشهور الذي ينفع السائل ، فإذا أخذه أخذ واقتضبه اقتضاباً ، وكأنه أمر بين ، كان أقرب إلى التسليم ، ويكون كأنه قد تسلمه بالقوة ، وإن لم يكن تسلمه بالفعل . فما كان من ذلك مشهوراً مطلقاً ، فحاول المحجوب أن لا يسلمه ،

لم يلتفت إليه ؛ بل ربما سخر بالمحجوب ، وربما أحل محل الرحمة ، وربما نسب إلى استحقاق العقوبة ، على ما سنمثل لك بين يديك عن قريب . وكذلك كل ما كان مشهوراً عقد قوم ، فإن استعماله معهم على سبيل الاقتضاب أنفع من استعماله معهم على سبيل المسألة .

وما بعد هذا في التعليم الأول ، فإنه يفهم على وجهين : أبعدهما كأنه يقول ، وأما الذي هو الأولى بأن يكون مسألة جدلية ، أى أن تكون مقدمة تؤخذ على سبيل المسألة ، فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به في إثبات مطلوب من باب ما يؤثر أو يجتنب ، أو مطلوب اعتقادي من باب ما يرى حتماً ويقصد فيه المعرفة ، فيكون إما أن يبلغ بتسليمه نفس الغرض في ذلك ، أو بأن يجعل مقدمة تعين في إنتاج ما يؤخذ مقدمة بذاته ، أو يكون

( ١ ) فإن المحجوب : — د ( ٥ ) أن : — ب ، سا ، هـ || يستعملها : يستعمل د ، س ، م ، ن ، هـ || الجدلي : — د ، س ، ن || في : فهي هـ ( ٦ ) بالمسألة : بمسألة سا ، م ، هـ ( ٧ ) ليسلم : متسلم سا ، م || معرضة : معرضة د ، معرضة س ، سا ، م ، هـ ( ٨ ) يحرك المحجوب : يجعل للمحجوب د ، ن || إلى : د ، ن ( ٩ ) وكأنه : فكانه سا ( ١٠ ) تسلمه : تسلم سا ، م || تسلمه : — د ، ن || فا : فزس || فحاول : فحاول م ( ١٢ ) سنمثل : سأمثل ب || لك : ذلك هـ || بين يديك د ، ن || وكذلك كل : وكل د ، ن || كل : — س ( ١٣ ) فإن : وإن سا || معهم : — د ، ن || معهم : — د ، ن ( ١٤ ) أبعدهما : أحدهما د ، ن ، هـ ( ١٥ ) أن : — م || تؤخذ : وتؤخذ ب ( ١٦ ) التسليم : التسلم س || من باب ما يؤثر أو يجتنب : على مؤثر أو مجتنب د ، ن ( ١٧ ) تسلمه : بتسليمه م ، ن ، هـ ( ١٨ ) بأن : يكون م

معينا على ذلك بأن يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق . ويكون إما عن المشهورات ، لا المطلقة جدا فإن ذلك لايسأل عنه ، بل المشبهة والمقابلة ، أو التي عند قوم ما ؛ أو لا تكون من المشهورة بل مما لا اعتداد مشهور للفلاسفة فيه فضلا عن الجمهور ؛ أو ما يجري فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف ، كاختلاف الجمهور والفلاسفة ، في حال اللذة ، فإنهم يرون أن اللذة خير ، والفلاسفة لا يرون ذلك ؛ أو يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف ؛ أو يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف ؛ وبالجمل ما يكون لأحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف .

والوجه الثاني ، وهو أظهرهما ، فكأنه يقول : أختم القول في المقدمة الجدلية ، وأخذها من حيث هي جدلية بذاتها لا بحسب سائل ومحجوب بأعيانها ، ثم أتبعه بالمطلوب الجدلي . فكأنه قال : وأما المطلوب الجدلي فهو حكم عملي أو حكم اعتقادي ، إما شيء إنما يقاس عليه لنفسه ، أو يقاس عليه ليعين في معرفة شيء آخر ، وهو لاحالة مما لا يكون بين الشهرة ، بل يكون من حقه أن يتشكك فيه ، لأنه لا رأى للجمهور فيه ، مثل أن الأشكال القياسية ثلاثة ، أو لا رأى للفلاسفة فيه ، مثل هل الكواكب زوج أو فرد ؛ وربما يقيس الجدلي على ضرب منها بالمشهورات أن الأرض بها أن تكون زوجا أو فردا ، أو للفلاسفة رأى مخالف لما عليه العامة ، أو فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة . وبالجمل ما يقع فيه شك وهو موضع شك ، إما لبقاوم المجمع فيه ويكافئها ، وإما لفقدان المجمع في الطرفين جميعا ، أو بعدها عن الأمر المشهور مثل حال العالم أحرألى أم ليس .

( ١ ) المنطق : المنطقس || عن : على س ( ٢ ) المشبهة : الشبهة د || أو التي : والتي د ، التي ن ( ٤ ) اختلاف : خلاف م || كاختلاف : + بين ه || فإن الجمهور د ، ن ( ٦ ) بينهم : — سا ( ٨ ) والوجه الثاني : والثاني سا || يقول : يكون نيج ، د ، م ، ن || لحتم : حكم م ، ه [ حتم : كذا بالأصل والدواب أختم ] ( ٩ ) بأعيانها : بأعيانهم ن ؛ بأعيانها ه || أتبعه : — ب ، ه ( ١١ ) مما لا : مما ه ( ١٢ ) فيه : + لا سا || أن : هل د ، ن ( ١٣ ) ثلاثة : — د || فرمنا : بما سا ؛ لأنها ه ( ١٣ — ١٤ ) فرمنا . . . فردا : — س ( ١٥ ) أوفيه : وفيه د ، ن ( ١٦ ) لبقاوم : لتقاوم ه || ويكافئها : وتكافئ م || لفقدان : الفقدان س ( ١٧ ) بعدها : بردها ب || الأمر المشهور : الأمور المشهورة س ، ه || العالم : العلم سا

والأخرى أن يكون متبعدا عنه ليس يتطلب جدلى ، وهو ما لا يكون عليه قياس من المشهورات ، ويكون القياس عليه من الأوليات بعيدا ، مثل أنه هل زاوية نصف الدائرة قائمة .

- واعلم أن كثيراً من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأى ، ولا للمشهور إليها سبيل ، لكن للبرهان إليها سبيل . وبإزاء ذلك كثير من الآراء لاسبيل للناس من الأوائل إليها ، وقد يتكلف عليها قياس من المشهور ، مثل أنه هل الكواكب زوج أو فرد . وهل زحل نحس أو سعد . وكما رأى من ذلك فهو بالقياس إلى ناصره وضع ، أى دعوى . وليس مانسبه ههنا أيضا ، وفى كتاب "البرهان" وضعا ، أعنى الدعوى الذى لا يكون مؤيدا بحجة تصحبه . وإنما سمي ذلك أيضا وضعا لمناسبة ما بينه وبين الرضع المذكور ههنا ، فإن من الدعاوى ما هو دعوى فقط ، ومن الأوضاع ما هو وضع فقط .
- وما كان كذلك فيحسن أن يخص باسم الوضع ، فإن العادة جرت بأن يخص ماله معنى من المامنى المماثلة باسم وليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى ، على سبيل ابتداء اصطلاح ، كما علمت من تسمية الممكن الخاص بما سمي به منقولا اسمه من الممكن العام ، إذ كان لا وجود له إلا الوجود الذى هو به ممكن فى المعنى العامى ، من غير زيادة عليه .

- فما كان من الأوضاع دعوى فقط ، لا هو حق ولا مشهور ، ولا يؤيد بالمشهور على سبيل قياس أو استقراء ، ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه ، فبالحرى أن يخص باسم الوضع ، إذ هو دعوى فقط . فالوضع بهذا المعنى حورأى مبتدع ، وليس كل رأى مبتدع وإنما يبتدعه من لا نباهة له ولا بصيرة بشىء قوى لا يستحق أن يجعل له ذكر ،

(١) والأخرى : والآخر د ، ن (٤) أن : أنه ب ، د ، س ، سا ، هـ ، أ كثيرا : كثير س ، م . مشهور : للمشهورات س || إليها : إليه ن (٦) من : — م || المشهور : للمشهور م (٨) مانسبه : ما هيته ب ، هـ || ههنا أيضا و : — م || الدعوى : — || بحجة : لحجة ب ، هـ ، بحجة س (٩) الوضع : الموضوع سا ، م ، هـ (١١) أن : بأن سا || يخص : + مرة ن || بأن : أن س (١٢) المماثلة : بالمماثلة سا || باسم : — هـ || باسم ذلك المعنى : — س (١٣) ابتداء : — د ، ن || اصطلاح : اصطلاح م (١٥) مشهور : مشبه ب (١٦) ويكون : أو يكون س ، هـ || فالحرى : رالحرى سا (١٧) وليس كل رأى مبتدع : — د ، س || وإنما : فإن ماد ، سا ، م ، ن ، هـ (١٨) فلا : فلا د ، ن || بشىء : لشيء د ، ن || بصيرة بشىء : بشيرة شوى س || له ولا : لا ب || ولا : فلا د ، ن || بشىء : لشيء د ، ن || بصيرة بشىء : بشيرة شوى س

ويعمل من المسائل والمطالب الجدلية ؛ بل ما هو مبتدع ممن يذكر ويعد في أهل البصيرة والمعرفة . مثل قول من قال : إنه لا تناقض ولا خلاف أثبتة ؛ وقول من قال : أن لا حركة وتغير البتة . وأما قول من قال : إن كل شيء واحد ، وأنه ليس كل شيء إما مكوّن وإما فاسداً ، فإن الموسيقىار إذا صار كاتباً فليس هو حادثاً ، إذ قد كان موجوداً قبل أن يكتب ، فلو حدث لحدث كاتباً ليس له وجود ما قبله ، ولا هو أزل ولا فقد كان دائماً ، فقد يكون شيء لا مكوّن ولا فاسداً ؛ فهو وضع سخيف .

والوضع قد يصير مطلباً بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف ، ونُصر بحجة . فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع ، ونعني بها المعنى الذي أشرنا إليه . ولكن ليس كل مطلوب وضعا بهذا المعنى ؛ فإنه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لأحد خلاف ، فضلا عن أن يكون فيه للكل خلاف . وذلك لأن الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه خلاف ما ، ولولين الحكماء وبين العامة أيضا . وإذا كانت فيه خلاف فهو دعوى ؛ إذ ليس يقال للقبول إنه دعوى . وإذ هو دعوى ، وكل دعوى تسمى في هذا الموضوع وضعا ، فهو وضع ؛ لكننه وضع صرف .

على أن مثل هذه الأوضاع ليست أوضاعا ومطالب جدلية على القصد الأول ، بل على القصد الثاني ، وعلى سبيل ما يلزم الجدلي مناقضة القائل به بحسب القائل لا بحسب القول نفسه ؛ كما يلزم الفيلسوف الأول مناقضة من يرى أن بين طرفي النقيض واسطة ، وذلك بحسب القائل ، لا بحسب القول . وذلك لأن هذا ليس عليه قياس في نفس الأمر

(١) من : في م ، هـ || ممن : فن ن (٢) إنه : سا (٣) وتغير : ولا تغير م ، م || وأما قول : وقول ب ، ن ، هـ ؛ وأما وقول م || مكوّن : مكوّن م ، هـ (٤) وإما فاسداً : فقد يكون شيء لا مكوّن ولا فاسداً فهو وضع سخيف م || فاسداً : أزلياً ، ن || الموسيقىار : الموسيقىار د ، ن (٥) وجود : + في ب || ما : — د ، س ، ن (٦) لا مكوّن : أزلياً مكوّن يخ || مكوّن : مكوّن م (٧) يصير : يكون ن || إذا : فإذا سا ، هـ || ونصر : ويصير د ، سا ، م ، هـ || بحجة : + لها قوة د ، س ، سا ، ن (٨) نستعمل : يعمل سا ، م ، هـ || عليه له ؛ — ن || لفظه : لفظ د ، س ، ن || أشرنا إليه : آثرناه سا ؛ أشرناه م (٩) ما : — د ، ن || وإذا : وإذا د ، سا ، ن ، هـ (١٠) وكل : فكل د ، ن (١١) وضعا : — م (١٢) مثل : أمثال م ، هـ || ليست : + نسي م || أوضاعا : أوضاع د || بل : — سا (١٣—١٤) به بحسب . . . القائل : — م (١٥—١٦) لا بحسب : ليس بحسب م

يصححه ، إذ لا وسط في نفس الأمر أعرف منه ؛ لكنه قد يكون عليه قياس بحسب الخطاب . فإنه إذا كان شيء ، ذلك الشيء عنده أعرف منه عنده وهو يسلمه ، وذلك الشيء ينتج نقبض وضعه ، لزمه من ذلك أن يعترف به ، إن كان القائل ممن يركن إلى الخطاب . وأما من لا يصنى إلى الخطاب وإلى النظر ، فلا دواء له بالخطاب . وكذلك حال الوضع المذكور ، فإنه بالحقيقة ليس مطابا جدليا ، ولا مما من حقه أن ينظر فيه .  
بالنظر الجدلي الذي بالذات ، فإنه إنما يجب أن ينتف إلى وضع ما قد يتشكك فيه .

وأما ما من حقه أن يقابل فائله لا بالكلام بل بالعقوبة ؛ كمن ينكر حسن عبادة الله وهر الوالدين ، أو بالرحمة ، كمن يقول : إن الصحة غير مؤثرة ؛ أو بالسخرية ، كمن يقول إن الشمس متبدلة كل يوم أو غير متحركة ؛ أو بالتخسيس ، أعنى تكليف التخسيس ، كمن يقول : إن الشمس غير منسيرة ، والنار غير محرقة ؛ فإن مثل ذلك ليس مطابا جدليا .  
بالحقيقة ، فلا مشهور أوضح منه يوضحه . وكذلك ما كان القياس الذي ينتجه قريبا منه مثل قولنا : الربع نصف، النصف ؛ وكذلك ما كان القياس عليه من الأوائل ، وبعبدا جدا ، وليس إليه قياس من المشهورات ، فقد قيل في المطلب الجدلي ، وقد قلنا قبله في المقدمة الجدلية ، ونقول :

ليس يجوز أن يسأل الجدلي عن المائية وعن الالية ، فإن هذا سؤال تعلم ، بل له أن يسأل عن المائية بوجهين : إما مائية دلالة لفظ يستعمله المحجب في خلال ما يتكلم به ، أو أن يقلب المائية إلى الالية فيقول : هل تقول إن مائية كذا كذا ، حتى يناقضه ويقال به . فاما أن يتبدى ويطلب مائية لشيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك ، ليس على أن

( ١ ) يصححه : يصح د || إذ : أى ب || وسط : واسطه ن ( ٢ ) ذلك الشيء . . . يسلمه : — د ، ن || عنده أعرف : أعرف ه ( ٣ ) إن كان : وإن كان ب . ( ٥ ) هما : — ه || من : — م ( ٦ ) يتشكك : يتشكك م ، ه ( ٧ ) وأما ما : وما ب ، م || يقابل : يقال ه ( ٨ ) الله : + تعالى س || أو بالسخرية : بالسخرية ن ( ٩ ) متبدلة : + في م || تكليف : بتكليف ن ( ١٠ ) إن : — م || منيرة : مضرة ب ، م ( ١١ — ١٢ ) وكذلك ما كان . . . النصف : — د ، م ، ن ( ١٢ ) وكذلك : ولا ذلك سا || وبعبدا : بعبدا م ، ن ؛ بعبدا ( ١٣ ) قبله : + م ، ن || في : — د ، ن ( ١٦ ) لفظ : لفظ م || يستعمله : يستعمل س || خلال : حال ه ( ١٧ ) المائية : الماهية سا ، ه || كذا كذا : كذا وكذا ن ( ١٨ ) لشيء : الشيء د ، ن ( ١٨ ) أن — س

يقيس عليه قياسا يؤدي الى إبطال مايقوله ، فهو تعلم . فإن أراد ذلك فطريقته أن يقول له : هل تقول إن مائة كذا كذا ، حتى يخرجك الى قول واحد فيقصده أو يقصده به .

وكذلك له أن يسأله عن اللية من وجهين ؛ أحدهما أن يقول له : لم قات ماقلت ؟ من غير أن يؤاخذ به بلمية الأمر في نفسه . والآخر أن يقول له مثلا : هل السبب في كون كذا كذا أم لا ؟

وقد بان من عرض ما تكلمنا أن العلوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلى ، وذلك إذا كان المشهور قد يتأس منه عليه أو على تقيضه ؛ ومطالب لا يتكفل الجدلى الكلام عليها . وأن الجدلى قد تكون له مطالب مشتركة ، ومطالب خاصة ، وهى التى قد يسلك إليها من المشهور . ولكن الطريق إليها من الأولى الحق متعذر .

( ١ ) يؤدي إلى : على سبيل د ، ن فطريقته : ب الحقيقة د ، ن : لا : م — || ن : ب ، م ، سا ، م ( ٢ ) كذا كذا : كذا وكذا ن || يخرجك : يحوجه ه ( ٣ ) له : — ه || أن يقول له : أنك د ، ن || له : — م — || قلت : — م ( ٤ ) بداية : بل د ( ٥ — ٦ ) لا وقد بان : — م ( ٦ ) وذلك : وكذلك م ؛ وذلك د ، ن ( ٨ ) وأن : فان م ( ٨ ) خاصة : خاصة نج ، م || بسلك : تشكك ب ، م ( ٩ ) ولكن : لكن م ، سا ، ه



## الفصل التاسع

### فصل (ط) في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل وطالب المواضع وهي أربع

فإذ قد تكلمنا في أبسط الأمور الجدلية وهي المحمولات ، ثم التي تليها وهي ما منها الكلام الجدلي أعني المقدمات ، وما فيه الكلام أعني المطالب ، فيجب أن ننظر في نفس الكلام الجدلي وهو الذي إليه غاية التركيب ، وهو الجهة ، فنقول :

وكل حجة إما قياس ، وإما استقراء ، وقد عرفتهما . والقياس أقرب إلى العقل وأشد إلزاماً ، فإنه إذا سلم المقدمات في القياس لزمت النتيجة لا محالة . والاستقراء أقرب إلى الحس ، وأشد إقناعاً ، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة ؛ إلا أنه أضعف إلزاماً ؛ لأنه إذا سلمت مقدمات الاستقراء ، أمكن أن لا يلزم المطلوب ، إذ قد يمكن أن يوجد جزئ مخالف . فالاستقراء والقياس هما أصلاً حجاج الجدل ، ويتم ذلك بالمواضع .

وتكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع : أحدها أن يكون الجدلي قد اكتسب المشهورات وجمعها ، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم ، وما هو مضاد أيضاً لما يروونه مضادة التقيض ، أي يكون مناقضاً لما يروونه ، فإنه ينتفع فيه بالذات في قياس الخلف ، وبالعرض بأن ينتقل من الشئ إلى مقابله ، فيجوز به إلى جملة الذائع المحمود ، ويجوز أن ١٥ يعني به ينتقل تقيضاً الشهرة من أحكام في الأضداد إلى أحكام في الأضداد ، على ما علمت .

( ٢ ) التي : — د ( ٤ ) فاذ : وإذ هـ || الجدلية : [ ابتداء نرم بمقدار ورقة في نسخة س ] ||  
م : — سا ( ٦ ) إليه : — هـ ( ٧ ) وكل : في كل م ، كل ن || عرفت هـ عرفت هـ  
|| أقرب : — ن || وأشد : أشد ن ( ٨ ) سلم : سلمت د ، ن || لزمه : لزمه د ( ٩ ) الجمهور : + :  
أو التماس هـ ( ١٠ ) المطلوب : المطلب د ( ١١ ) فالاستقراء : فالقياس والاستقراء سا ، والاستقراء هـ  
( ١٢ ) أربع : ثلاث سا ( ١٣ ) يروونه : يراهم سا ( ١٤ ) فيه : به د ، سا ، م ، ن ، هـ  
( ١٥ ) الشئ : الشرح د || فيجوز به إلى : فيأخذه في د ، ن || ويجوز أن يعني به : — د ، ن ( ١٦ ) يعني به : —  
|| ينتقل : ينتقل م ، هـ ، د — سا || تقيضاً : تقصياً سا || الشهرة : للشهرة سا ، م || إلى الأحكام :  
إلى الأحكام سا

ويجب أن تعلم أن من الذوائع ما هو مشهور جدا ، ومنها ما هو مقارب ويؤيد بمثال ، ومنها ما لم يذع ولم يذكر ولم يتقارب ، إلا أنه إذا ذكر وأخطر بالبال حمده الذهن المشهورى فى أول وهلة حمدا راسخا ، أو دون ذلك ، وإن لم يكن ممحه ألبنة ؛ لكنه يمدد كما يسمع ويقبل ، وخصوصا إذا أيده مثال .

٥ وكثير من المواضع التى تأتى بعد من جملة ما لم يشتهر ، ولم يعرف ، ولكنه كما يقال قولاً ، ويؤتى له بمثال يقبله الجمهور . والسبب فيه مناسبات تجرى بينه وبين خيالات لهم ، ومشهورات عندهم ، أو تواتر شهادات والثقة أيضا ؛ ولأكثرها أسباب ذهنية حتى يكون هناك موجب لا يشعر به ، ولو شعر به لكان قبوله على سبيل المجبة لاسبيل الحمد ، وربما وضعوها وسلموها لاستقراء ما لا يجوزون له نقضا ومعاندة .

١٠ ويجب أن تكتسب الذوائع التى تكون بالقريئة ، على ما أوضحناه وبيناه ؛ وذلك على سبيل المشابهة ، أو على سبيل المقابلة . ويجب مع ذلك أن نعلم إلى الآراء الخاصة بصناعة صناعة ، وما قد أجمعوا عليه ، أو قاله المتقدم فيها ، مثل آراء "أبقراط" فى الطب ، و"فيثاغورس" فى الموسيقى ، وغير ذلك ، فتجمعها جمعا ، وتعلم أن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف : أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية . والثانى خلقية ، وهو فيما إلتينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ، إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : ١٥ هل أفعال العفة سعادة أوليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك ؛ كقوهم

( ١ ) أن من : من م || الذوائع : الذائع د ، ن || مقارب : متقارب سا ، مقابل هـ ( ٢ ) ما : - د ، ن || أنه : أنها د ، ن || ذكر : ذكرت د ، ن || وأخطر : أو أخطرت د ، ن || حمده : حمدها د ، ن ( ٣ ) ممحه : سممها د ، ن ( ٤ ) ويقبل : ويقبله د || وخصوصا : خصوصا د ، ن || مثال : بمثال م ، هـ ( ٦ ) تجرى : تحدث د ، ن || بينه : بينهم || خيالات : مثالات بخ ، هـ || ( ٧ ) ومشهورات : مشهورات سا || أوتواتر : تواتر سا ( ٨ ) المجبة لا : - م . || لا : + على م ، ن ، هـ ( ٩ ) يجوزون : يجلبون ب ( ١٠ ) الذوائع : الذائع ن || أوضحناه وبيناه : أوضحه وبيت د ، ن ( ١١ ) أو على : وعلى ب ، سا || المقابلة : المتقابلة د ، ن || الخاصة : الخاصة م ، ن ، هـ ( ١٢ ) أو قاله : وقاله م || فيها : فيه د ، سا ، هـ || أبقراط : بقراط م ، هـ ( ١٣ ) جمعا : - د ، ن || وتعلم : تعلم م ( ١٤ ) وهو : وهى هـ ( ١٥ ) فيها : مما هـ || نعلمه : نعلمه د ، سا ، ن || وهو : + فى م ( ١٥ ) والمهروب : أو المهروب م || ( ١٥ - ١٦ ) أوليا ... تعلقا : - سا ( ١٦ ) هل : بل ب ، سا

هل يمكن إزالة الخلق ، وكقولهم : هل العدالة تقبل الأشد والأضعف . والثالثة طبيعية ؛ ولست أعنى بالطبيعي الجزء الطبيعي الخاص فقط ، بل أعنى به جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نافعة لنا بوجه من الوجوه ، وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا كعرفتنا أن النفس باقية ، وأنها يجب أن تفارق البدن مقدسة طاهرة ، فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلق ، ولكن لا بذاته وأولا من حيث ينظر فيه الطبيعي وهل أنه لأجله ، بل ثانيا .

ولنسرده أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد ، فنقول : أما مثال المسألة المنطقية فنقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؛ وأما مثال المسألة الخلقية ، فنقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ، فنقولنا : هل العالم أزل أم محدث ؟ وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

١٠

فيجب إذا تأمل المشهورات من يستنبطها ويحصلها من المسموع والمكتوب أن يضيف ما يقع في فن واحد بعضه إلى بعض ، ويجمعه في مجمع واحد ؛ فإنه لا قياس جدلي إلا من مقدمات جدلية ؛ وأصل المقدمات الجدلية هي المشهورات ، فيجب أن تكون معدة ، ويجب أن يجتهد حتى تكون المقدمات مأخوذة عنده بوجهين : أحدهما أن يصيرها مجموعة إلى حكم عام ، وهذا للحفاظ ؛ مثل أنه يجب أن يجمع لنفسه من أحكام المتضائفات والمتضادات حكم واحد عام المتقابلات حتى يجتهد أن يكون عنده بدل قوله : المتضادات كذا ، إن المتقابلات كذا .

(٢) به : — هـ (٣) الطباع : الطابع || بوجه من الوجوه : لوجوه هـ (٦) فيه : — سا  
(٧) الأصناف : للأصناف م ، هـ || موضع : قول د ، ن || فنقول : ونقول د ، م ، ن  
|| أما مثال : ما يقال للمثالان (٧ — ٨) المنطقية ... المسألة : — سا (٨) وأما مثال : ومثال د  
|| فنقولنا : قولنا د ، م (٩) مؤثرة : تؤثر م || جملة — د ، سا ، م ، هـ || وأما مثال : ومثال د ، ن  
|| المسألة : — د ، ن || فنقولنا : قول د (١١) المشهورات : — م ، هـ || يستنبطها :  
فيستنبطها د ؛ استنبطها ن || ويحصلها : — سا ، (١٤) عنده : — د || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م  
|| يصيرها : — ن أن (١٥) لنفسه : له د ، ن || عام : — سا (١٦) المتضادات : إن  
المتضادات د ، ن ؛ متضادات ب (١٧) أن المتقابلات كذا : — سا

والوجه الثانى أن تكون مفصلة هذه ، مقربة إلى الجزئيات ، حتى يكون له تصرف فى كثرة . وهذا السبب أنفع للاستعمال ، فقد بينا ساففا أن أخذ الجدل المقدمة فى الجدل وهى أقرب إلى التفصيل أنفع له . فإذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك إلى المتضادات وما معها ، وإذا كان عنده المتضادات فصل ذلك إلى الأضداد الجزئية ، فقال مثلا : العلم بالحر والبارد واحد ، والعلم بالرطب واليابس واحد ، والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد ، وكذلك .

والآلة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك ؛ وهذا ليس قانونا كالموضع ، أى بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة نحو مطلوب معين ، بل إنما منفعة ما سبرد من بعد ذكره . فلا يجب أن يقتصر على أن كذا لفظ مشترك ، بل أن تكون له قدرة على إيراد حدود ما تشترك فيه الحدود التى تدل على مبانة بعضها لبعض .

فلا يقول مثلا إن الخير لا يقال على الشجاعة والعدل والعفة ، وعلى المصح والمخصب بمعنى واحد فقط ، بل وأن يبين كيفية ذلك ، بأن يبين القول والحد ؛ فيبين مثلا أن الشجاعة والعدل خير على أنها كيفية الخير نفسه . وأما المصح والمخصب فخير على أنه فاعل لكيفية الخير .

وأما القوانين النافعة فى معرفة أن الاسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهى ذوات ماهيات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد ، فمنها إن كان للشيء ضد فينظر هل الأشياء المعسودة مضادة للأشياء المتفقة فى ذلك الاسم هى واحدة فى الاسم أو مختلفة فى الاسم ، فإن وجدها مختلفة الاسم فى أول الأمر سهل عليه الوقوف على أن الاسم اسم

(١) مفصلة : مفصلة سا ، م ، هـ (٢) السبب : لسبب د ؛ ليست هـ || أنفع : — د ، سا ، ن ||  
للاستعمال : الاستعمال ب ، د ، سا ، ن (٣) فاذا : إذا سا || كان : كانت د ، ن  
(٤) فصل : حصل هـ (٥) وكذلك : + فى م ، هـ (٦) والمشكك : والمشكك ب ، ن ؛ والمشكك م (٨) كالموضع : كالموضوع د (٩) سبرد د ، ن || بعد :  
— د || فلا : ولاد ، سا ، م ، ن ، هـ (١٠) الحدود : — سا ، م ، هـ || التى : الذى د ||  
مبانة : مبانة م || مبانة بعضها لبعض : بيانها د ، ن (١٢) فيبين : فيبين ب (١٥) فى : — د  
|| وهى : وعلى ن (١٦) بمعنى : ليعنى سا (١٧) الأشياء . . . . : هى : المضادات  
للسمات المختلفة بحسب اسمها د ، ن || مضادة : متضادة سا || للأشياء : : للأسماء سا || هى :  
رمى ب (١٨) فى : — ن || الاسم : الأسماء سا

مشترك . وإن لم يحددها مختلفة الأسماء ، بل واحدة الاسم في جميع ما يقابل المسميات بالأول تمعده عليه ، فإنه لا يتمتع أن يكون اسم مشترك وبإزائه اسم مشترك كالمضاد له .

- فأما مثال الأول ، فإن اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ، ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقيل ، ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص باسم الكليل ؛ وحدهما مختلفان ، فيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك الاسم . وأيضا يقال ثقل للجسم الطبيعي وللصوت ، لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص باسم الخفة ، والمضاد للصوت مخصوص باسم الحدة ، فالثقل يقع عليها باشتراك الاسم . وكذلك النظيف ، فإنه يقابله في الحيوان السمج ، وفي النبات الوسخ .

- وأما مثال الثاني ، فهو أن يكون المضاد واحداً للاسم المشترك ، كما يقال صوت صاف ، وبالفارسية « رُوشَن » ، ولون صاف ، وبالفارسية رُوشَن . ويقال صوت كدر ، ولون كدر ، وكلاهما بالفارسية أيضا « تيره » . فهنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد من جهة التسمية مُخَلَّصٌ عن الشبهة ؛ بل الحد والماهية والعلامة والخاصة هي التي تدل في أمثالها على الاشتراك ، فإن الصفاء لو كان له فيهما معنى واحد لكان مدركه حاسة واحدة ؛ لكن ليس كذلك ، بل مدرك أحدهما السمع ، ومدرك الآخر البصر ، كما أن مدرك الماد الطعمي هو الذوق ، ومدرك الحاد الشكلي اللمس . ولئلا ذلك ينفع في التمييز بينهما لا اعتبارا للاسم ، إذ كان لا يبعد أن يتفق أن يسمى ضداهما جريما كاللين . وأيضا إذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لأحدهما ضد ، ولا يوجد للآخر

(١) واحدة : وجدت ب ، واحدة هـ (٢) يتمتع : يمنع م ، سا || اسم : الاسم سا ، م ، هـ (٣ - ٥) الثقل ... الكليل : — سا (٦) المضاد للجسم : مضاد الجسم د ، ن (٨) والمضاد للصوت : والصوت هـ || فالثقل : فالثقل م (٩) الباب : الباب م ، هـ النبات هـ (١٠) المشترك : — سا ، هـ (١١) ولون صاف وبالفارسية رُوشَن : — د (١٢) أيضا : — د ، سا ، ن (١٣) ولا : فلا هـ || عن : من سا (١٤) واحد [ آخر الحزم في نسخة م ] || مدركة : تدرك م (١٥) لكن : ولكن م || مدرك : يدرك د ، سا ، م ، ن || ومدرك الآخر : والآخر د ، ن (١٦) مدرك : ويدرك سا ، يدرك ن || الشكلي : + هوم || ولئلا : فنل م (١٧) لا اعتبارا : لا اعتبار ب ، ن || لا يبعد أن : — د ، ن || ضداهما : ضداهما د ، ن (١٨) كالين : كالين ب || ولا : لا هـ

اللبة ، مثل اللذة فإنه يقال لما يجده الصادى عند شرب الماء ، ويقال لما يجده الذهن عند إدراك الحق ، لكن لتلك اللذة أذى مقابل محسوس عند العطش ، وأما التذاذ النفس بأن القطر لا يشارك الضلع ، فليس له أذى يقابله في الناس العاميين . وكذلك المحبة إذا قيلت للناس وجد بإزائها بغضة لمثل ما يجبه ، وأما إذا قيلت للأحجار كغناطيس حين يجذب الحديد ، فلا يوجد بإزائه بغضة المغناطيس لمثل ما يجبه .

وأيا ينظر في حال تضاد كل واحد من المسميين هل أحدهما له واسطة والآخر ليس له واسطة ، فإنه لا واسطة بين السواد إذا مثل على الجمل ، والبياض إذا قيل على العلم ، وواسطة بين السواد إذا قيل على لون ما ، والبياض إذا قيل على آخر . وكذلك إن كان في كليهما واسطة لكنهما مختلفان ، فإن بين الأسود المقول في لغة اليونانيين على الصوت والأبيض المقول عليه واسطة هي المتخلخل ، ومثلها بين اللونين هو الأدكن . وأيا ، فواسطة ما بين الصوتين واحدة ، واحدة الاسم ، وواسطة ما بين اللونين كثيرة ، كثيرة الأسماء .

فهذه قوانين من جهة التضاد . فإن لم يكن للشيء مقابل بحسب التضاد ، فإنه لا محالة يكون له مقابل على سبيل التناقض البسيط الذي عرفه ، وعرفت الفرق بينه وبين التناقض القولي . فإن وجدت اللفظة السلبية مشتركة ، فكذلك اللفظة الإيجابية ، كقولنا : لا يبصر ، ولا يستعمل البصر ، فإن أحدهما إن كان مشتركا فيه ، فالبصر بإزائه مشترك فيه . وكذلك إن أخذت المقابل من طريق الملكية والعدم ، فإنه إن كان البصر على وجهين :

( ١ ) لما : على ما د ، ن || عند : عنه د ( ٢ ) لتلك : لذلك س ( ٤ ) وأما إذا : وإذا ه || للأحجار كغناطيس : لمثل الأحجار كغناطيس م || لمثل الأحجار كغناطيس ه ( ٤ ) حين : حو د ، ن ( ٥ ) بإزائه : بازائها ه || المغناطيس : للمغناطيس د ، ن ( ٤ - ٥ ) وأما إذا . . . يجبه : — س ( ٦ ) المسميين : المسمين ب ، م ، ن || واسطة : وأوسطه م || له واسطة : له واحدة س || إذا : وإذاب ( ٨ ) على لون . . . قيل : ه || لون ما : اللون || على آخر : عليه د ، ن ( ٩ ) المقول : مقول س ( ١١ ) قواسطة : بواسطة د ، ن ( ١١ ) واحدة واحدة : واحد واحد د ، ن || الاسم : الصوت د ، ن ( ١٣ ) فانه : وأنه م ، ه ( ١٤ ) الفرق : الحق ه || التناقض : البياض ن ( ١٥ ) مشتركة : مشترك د ، مشاركة م ، ه ( ١٦ ) ولا : أو لا د ، ن || أحدهما : أحدهما م || فيه : به سا ( ١٧ ) إن : إذا ه ( ١٧ ) والعدم : — ه د ما س || البصر : بصر د ، ن ، ه

بصير قلب و بصير عين ، فكذلك العمى . وبالعكس ، إن كان العمى عميين ، فالبصير يدل على معنيين . وأيضا إن كان العلم مشترك يقال على المكان ويقال على الفضيلة ، فكذلك اسم السفلى والتحت مشترك .

وأيضا يجب أن تعتبر التصاوير والاشتقاقات كذلك ، فإنه إن كانت العدالة والكون على سبيل العدالة مشتركا ، فالعدل مشترك . وإن كان المصباح مشتركا ، فالصحيح مشترك .

وأيضا يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها ، فإن اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك ، فإن الخير إذا قيل للملك ، وقيل للفضيلة ، وقيل للساوى ، وجد الأول يرتقى إلى الجوهر ، والثانى إلى الكيف ، والثالث إلى الكم ، فيكون إذن اسم الخير واقعا عليها بمعان مختلفة ، اللهم إلا أن يعنى بالخير أمر من الأمور اللازمة التى تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك فى المقومات فيكون حينئذ من الأسماء المشككة . إلا أن الخير ليس كذلك فإن الملك خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة ، وليس خيرا لأمر يعمه والمساوى . وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة ، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض فى الألوان والأبيض فى الأصوات ، ومثل الحاد فى الأصوات والحاد فى الزوايا ، ومثل ما يقال لآلة القبان حار ، وللحيوان حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعاضدة ، ولكن ترتفع ١٥ إلى أجناس قريبة مختلفة ، فإن آلة القبان لا تدخل فى جنس الحمار القويب الذى هو

(١) بصير : البصير سا || وبصير : وبصر د ، ن ، هـ || فكذلك : ولك سا || عميين .. عمابين د ، م ، ن (٢ - ٣) وأيضا . . . مشترك : د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٥) والكون : واللون ب ، سا ، م ، هـ (٨) للساوى : للباى ن (١٠) واقعا : يقع س ، م ، ن ، هـ (١١) لا : س ، م ، هـ (١١) من : فى م || المشككة : المشككة د ، سا ، م (١٢) ما : س || لأمر : لأمر د (١٣) والمساوى : والساوى د ، م ، ن ، والمساوى س || عالية : + مرتفعة س (١٤ - ١٥) ومثل الحاد من الأصوات والحاد من الزوايا : والحاد من الصوت والزوايا د ، ن (١٥) من : فى سا (١٥) [ القبان : آلة توزن بها الأشياء الثقيلة (المنجد) والحار ثلاث خشبات أو أربع تعرض عليها خشبة يؤسر بها (اللسان) - أى حامل - المحقق ] ليست : ليس د (١٦ - ١٧) ليس يحمل . . . القبان لا : فان القبان وإن لم سا || (١٦) وفصولها : وفصولها س (١٧) آلة : س ، م ، هـ || لا : وإن لم م

الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس . وكذلك جنس أحد الأبيضين اللون والآخر الصوت ، وهما داخلان تحت جنس دون أعلى الأجناس . وأما إذا وقعت في أجناس مرتب بعضها تحتها بعض ، فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك ؛ فإنه قد يكون للشيء الواحد دائماً جنسان مختلفان بهذه الصفة ، بل ربما كانت أجناساً مختلفة ليس عن فصول متقابلة بل متداخلة ؛ مثل الحيوان الناطق والحيوان المسامت ، إذا جعلنا الناطق أكثر من الإنسان عموماً .

وقد يعرض من جهة الأجناس والأنواع التي بعضها فوق بعض أن يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك على شيء واحد من حيث يدل على الأعم والأخص كما قد علمت مراراً . وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر في الأمور التي ترتفع إليها لا مفهومات اسم الموضوع بل مفهومات أمور أخرى عند اعتبار المضاد والمقابل ؛ مثل أنه إن كانت المتقابلات ١٠ ترتفع إلى أجناس مختلفة فاسم الضد مشترك ، واسم الموضوع أيضاً مشترك ؛ وكذلك من التصارييف .

ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أن يعتمد إلى الاسم المركب للشيء الذي يتركب من اسمه الخاص ، ومن الاسم المنظور في اشتراكه كأنه اسم واحد لكنه مركب ، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم ، ثم ترتفع الخاصيات ، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصل فليس ١٥ الاسم بمشترك . مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف ، فإنك إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم لم يبق هناك شيء واحد ، لأنه لا يبقى إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم جس المسوع ، وتنافذ فيه البصر أو الشعاع ؛ وربما لم ينفع الرجوع إلى الحدود والرسوم

(١) الحيوان : حيوان س || وإن كان : — س || أعلى : الأهل د || جنس : حين ه  
أحد : أحدي ب ، د ، ن || الأبيضين : — من سا (١-٢) وكذلك . . . الأجناس : — د  
(٤) الواحد : واحد د (٧) الاسم : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٨) قد :  
— سا (٩) لا : إلا سا (١٠) المضاد : المضاد د ، ن || والمقابل : المتقابل ن ||  
المتقابلات : المقابلات سا ، م ، ه (١١) وكذلك : فكذلك ب || من : — س (١٤) المنظور :  
المتصور د || لكنه : ولكنه س || فيجعل : فيجعل س ؛ فيجعل سا ، ن (١٥) أو الرسوم :  
والرسوم س ، م ، ه || للباقي : للنال س (١٦) صاف وجسم صاف : صاف وجسم صاف د ، ن  
(١٧) لم يبق : ورفعت الجسم : — سا (١٧) إذا رفعت . . . . ورفعت الجسم : — س  
(١٨) المسوع : للمسوع م || أو الشعاع : والشعاع م || المحدود : المحدود سا



في تحصيل اشتراك الاسم . وكثيرا ما يكون الحد المسموع لجميع ما يشترك في الاسم واحدا ، والسبب فيه أن يكون في التحديد اشتراك اسم آخر ، كمن حد الشيء الصحيح أنه الذي نسبته إلى البدن نسبة اعتدال ، فيوهم هذا أنه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحدا ، بل حدودا ؛ لأن لفظة نسبة الاعتدال مشتركة تدل على ما هو علامة اعتدال ، وعلى ما هو سبب اعتدال .

ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أنه إذا قيل شيء على شيئين ، فهل يحتمل المقايضة ، بأن يقال إنهما متساويان في معناه ، فإن كانا يقبلان الأشد والأضعف ، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشد وأضعف من الآخر ؛ وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل ، فهذا أول ما يدل على اشتراك الاسم . مثاله : هل الصوت الحاد مساو في حدته للسيف الحاد والطعم الحاد ، أو ليس ؟ وهل يمكن أن يقال صوت أحد من سيف أو سيف أحد من ١٠ طعم ، مع أنه يمكن أن يقال صوت أحد من صوت ، وسيف أحد من سيف ؟ وقد يقال نور لبيان الحق ، ونور للشعاع ؛ ونور بيان الحق لا يقبل الأشد والأضعف ، ونور الشعاع يقبلهما .

وأیضا إذا دل الاسم على أشياء هي فصول لأجناس مختلفة متباينة ، فإن الاسم مشترك ؛ فإن الأجناس التي بهذه الصفة ، فإن فصولها مختلفة الحدود . ومثال هذا أن ١٥ الحاد يدل مرة على فصلٍ للصوت ، إذ الصوت يخالف صوتا بأنه حاد ، ويدل على فصلٍ للجنس صناعى آلى .

وأیضا ينظر في فصول ما يدل عليه الاسم هل هي مختلفة ، أو هل هي فصول واحدة بأعيانها ؛ فإن وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا ؛ فإنك تجد فصول اللون الذي

(٢) أن : أنه د ، ن || اشتراك : — سا || أنه : بأنه د ، ن ؛ — سا ، م  
(٤) لفظة : — س || الاعتدال : اعتدال م (٧) كانا : كان ب ، س ، سا ، ن ، هـ  
(٨) وإن : وأما إن س (٩) أول ما يدل : أول ما ظن ب (١١) وقد : فقد م  
(١٢) للشعاع : الشعاع ب ، م ، هـ (١٣) يتقبلها : يتقبلها س (١٤) الاسم : اسمه س ||  
لأجناس : الأجناس سا ، هـ (١٥) ومثال : مثال م (١٦ — ١٧) للصوت . . . فصل ما : — د  
(١٧) للجنس : الجنس س ، سا ، هـ || إلى : — س ، سا ، م ، هـ (١٨) الاسم : بالاسم سا ، هـ  
|| هل : — د ، س ، سا ، ن || هي : — د ، ن (١٩) الذي : — س

يقال على المبصر مفرقا للبصر وجامعا له ، وفصول اللون الذى يقال على أحد الأجناس الثلاثة التى فى الألحان نحسيا وسدسيا . فلما كانت الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا . ثم النوع لا يكون فصلا ألبتة لما هو نوع ، ولا الفصل نوعا له . فإذا كان كذلك ، فإن كان أحدهما نوعا والآخر فصلا ، فالاسم مشترك ، مثل الأبيض فى الألوان فإنه نوع ، وفى الأصوات فإنه فصل ، فإذا كانا مشتركا بالاسم . ولكن يجب أن ننظر أن هذا البحث هل هو حقيقى أو بحسب المشهور ، فنقول :

أما ما يقال إن فصول الأعراض هى أنواعها ، فقد علمت فيما سلف أنه لا يجب أن نفهم من ذلك أن الفصل المنطقى للعرض هو بعينه نوعه ، بل نفهم أن معنى الفصل فى كل موضوع غير معنى النوع ، وأن الجنس ليس ألبتة جزءا من مفهوم الفصل ، وهو جزء دائما من مفهوم النوع ، لاشك فيه . لكن معنى ذلك أنه ليس يحتاج النوع الذى للبساط إلى أن يكون له فصل مجرد بسيط ، حتى يكون له حينئذ فصل منطقى مشتق منه ، بل الشيء الذى هو النوع فيها ، إنما يكون معنى الفصل المنطقى له لذاته ، يعنى أن البياض وما يجرى مجراه من البساط ليس مفرقا للبصر بتفريق يقترن بشيء ، فيكون منهما شيء ذو تفريق هو المفرق ، بل يكون البياض بحيث يكون مفرقا للبصر لذاته ، لا كالبساط إذا كان ناطقا ينطق ، وإن كان ليس أنه مفرق للبصر هو أنه بياض ، إذ هو مفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر ، وهو أنه بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر هو أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر إلا لونا فليس أنه شيء مفرق للبصر هو أنه لون مفرق للبصر ، فإنه ليس كل ما لا يوجد الشيء إلا ويكون

(٢) نحسيا : خماس ؛ + وربيعا ؛ || وسدسيا : — س || معبيا وسدسيا : أن بعضها ربعى وبعضها خمسى وبعضها سدسى ، ن (٣) البتة : — س || فاذا : وإذاس (٤) مشترك : المشترك (٥) الأصوات : الأصول م (٥) ولكن : لكن ه (٧) أنه : أن ن (٨) المنطق : المنطق س (٩) وأن : فان سا ه (١٠) مفهوم النوع : المفهوم للنوع د ؛ المفهوم ن || شك : يشك ن (١١) له : — ن || مشتق : — ه (١٢) فيها : + أنه م (١٢) يعنى : معنى س ، سا || يجرى : جرى ب ؛ — ه (١٣) يقترن : يفتقر م (١٣) شيء : — ه (١٤) لا : — ن || إذ : إذا د ، ن ه (١٥) وإن : فان ب || مفرق : يفرق ب ه (١٦) وهو : هوب ، سا || أنه : — د ، ن || بياض : + إذ هوب ، سا ه (١٦—١٧) بياض ... مفرق للبصر : إن كان لا يوجد المفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر وهو بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر (١٦) هو أنه إن : وأنه إن د ، س ، م ، ن || لونا : لوها م (١٧) فانه ليس كل ما : وليس كل ما د ، ن ه || ويكون : + إذ يكون د

- هو واجب أن يكون داخلا في مفهومه ومقوما لمساھيته . وقد علمت هذا فيما سلف .
- فهذا الحكم إذن لا يوجب ما ظنوه من أن يكون نوع البسائط هو بعينه فصله في المعنى والمفهوم . ولهذا لا يحسن أن يقال : اللون البياض ، كما يصح أن يقال اللون المفرق للبصر . فلا يجب أن يقال قد يكون الفصل نوعا يحاول بذلك إبطال هذا الموضع ، وإخراجه من الحقيقى ، وخصوصا ما قيل مع ذلك . لكن النوع لا يكون فصلا ألبتة ؛ وهذا يوجب أن ينعكس فلا يكون فصل نوعا ألبتة ، أو يقال إن هذا في أنواع الجواهر وفصولها . وكيف والأمثلة جاءت غيرها ؛ بل يجب أن تعلم أن الفصل المنطقي لا يكون ألبتة نوعا لشيء إلا على وجه ما لفعل منطقي آخر ، وهو الذى يكون له مكان جنس . وكثيرا ما يكون ذلك الذى كالجنس فصلا للجنس الأعلى الذى فيه الشيء . مثاله الحساس ، ومعناه شيء ذو حس ، فإنه نوع من المدرك الذى هو شيء ذو إدراك . وقد علمت أن مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل فيها . وأما ما هو نوع من مقولة من المقولات ، فليس هو ألبتة فصلا لشيء على أنه فصل منطقي ؛ بل يكون فصلا لشيء على أنه فصل بسيط ؛ والكلام ههنا في الفصل المنطقي ؛ فليس شيء من الفصول المنطقية نوعا لشيء من المقولات ، وبالعكس ليس شيء من أنواع المقولات فصلا منطقيا لشيء . وإنما قلنا إن الاعتبار ههنا مصروف إلى الفصل المنطقي ، لأن المثال الذى ههنا هو الحاد ، وهو محمول على الصوت ، من غير اشتقاق ، يقال : صوت حاد . ولا كذلك الفصل البسيط ، فإنه إنما كما علمت بأن يشتق منه .

واعلم أنه وإن لم يكن للفصول المنطقية في الأمور البسيطة فصول بسيطة وجودا ، فإنه

- 
- (٢) ما : مام ، ه || يكون — س || هو : هـ س ، سا (٣) والمفهوم : المفهوم  
س || يحسن : يصح د ، ن || اللون البياض : لون بياض د ، ن | البياض : لياض سا ||  
اللون المفرق : لون مفرق د ، ن (٤) فلا : ولا د ، ن || يحاول : يحاربه ب ، سا ؛ يحاول  
م (٥) وإخراجه : أو إخراجه د ، س ، ن || قيل : قيل م (٦) هذا : زيدام  
(٨) مكان : وكان د ؛ إمكان س ، سا (٩) ذلك الذى كالجنس : — د ، ن || للجنس : — ه  
(١١) في المقولات وكيف لا يدخل : — م || من : — سا (١٣) شيء : — سا  
نوعا : نوع س (١٥) مصروف : مصروفا م || هو : وهو د ، م ، ن || وهو : — هو د ، م  
(١٨) وإن : إن ب || وجودا : وجودا ، م

قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولاً ، فيقال : لون له تفریق البصر . فلا يجب أن نظن أنه يعنى به التفریق بالفعل ، فإن ذلك ليس فصلاً . ولا يجب أن تفهم منه أن في طباعه شيئاً هو التفریق مقترن بالشيئية حتى يكون مجموعهما المفرق كالبياض المقترن بالشيئية ، حتى يكون مجموعهما الأبيض ، ثم يوصف به الجسم ؛ بل إنما يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز . ويجب أيضاً أن تعلم أنه إذا كان أحد المعنيين المفهومين من الثاني نوعاً والآخر جنساً ، فإن اللفظ مشترك ؛ وكذلك إذا كان أحدهما جنساً ، والآخر فصلاً . وكذلك إذا كانا فصلين جنسين مختلفين في العموم . لكن أمثال هذه المشتركات قد يدل بها على شيء واحد بالذات أو بالعدد من جهتين ؛ وقد سمعت أمثلة هذا صراراً .

وأما الأداة التي بعد هذا مما لا بد للجدل من الارتياض به وفيه ، فالاعتدال على أخذ الفصول بين الأشياء ، فإنه بذلك يفرق بين الأمور المتشابهة الأحكام ، ويطلب هذه الملكية بين الأمور المتجانسة بل المتشابهة جداً ، وأفضل ذلك ما كان في اعتبارات أحكام شيء واحد . على أن البحث عن تباين أمور متشابهة الأجناس نافع جداً ، مثل التفریق بين أحكام الحس وأحكام العلم . وأما الأشياء المتباعدة جداً ، المختلة الأجناس ، التي لا تشابه فيها في طباعها ولا في أجناسها ولا موضوعاتها ، فإن اعتبار الفروق بينها كأنه خوض في تعرف أمر معلوم ، وذلك غير مفيد درية .

وأما الأداة الرابعة فهي الاعتدال على أخذ التشابه . ويجب أن يكون ذلك متطلباً في الأشياء البعيدة الأجناس المختلفة جداً . فمن ذلك ما يكون بمعنى مفرد ، مثل تشابه الجوهر والكم في أنهما لا ضد لهما ، ومنه ما يكون بالنسبة ، كما يقال إن نسبة الحس إلى

(١) قد : — م ، م ، البصر : للبصر || أنه : إنما ب ، ه ، أنا م (٢) به التفریق : بالتفریق ن || بالفعل : بالفصل ب || شيئاً : شيء م (٣) بالشيئية : بالشيء سا ، ه ، بالشبه م || مجموعهما : يكون مجموعهما د ، ن || بالشيئية : بأشياء سا ، م ، بالشبه ه (٤) وكذلك : فذلك د ، فذلك ن (٥) قد : فلام || بها : — د ، ن (٦) الأداة : + الثالثة د ، ن || بعدهما لا بد : ما د ، ن || به وفيه : بها وفيها د ، ن (٧) الفصول بين : للفصول من بين ه || بذلك : — م || يفرق : مفرق ب ، سا ، م ، م ، || يفرق : + لا بد (٨) وأفضل ذلك : وأفضلها م || اعتبارات : اعتبار د ، ن (٩) نافع : + أنا ه || جداً : أيضاً د ، ن (١٠) الفروق : الفرق م || خوض : حرض د ، حرص ن ، ه (١١) تعرف : تعرف ن || أمر : أمور ن || مفيد درية : معتد له د ، مقتدر به م ؟ مستد به ن (١٢) فهي : فهو د ، سا ، ن (١٣) أنهما : أنها

المخصوص هي نسبة العلم إلى المعلوم ، أو نسبة البياض إلى البصر كنسبة السواد إليه ، أو نسبة البصر إلى البياض كنسبة البصر إلى السواد ، ونسبة العقل إلى الخيال كنسبة الخيال إلى الحس .

وبالجملة إما أن لا يكون في الحدود مشترك ، أو يكون مشترك واحد في كليهما منسوب أو في كليهما منسوب إليه ، أو في أحدهما منسوب وفي الآخر منسوب إليه . ويجب ٥ أن يكون هذا كله في الأشياء المتباعدة . وأيضاً فإن الأشياء المتجانسة إذا كانت بعد التجانس متباعدة جداً ، كالإنسان والثور ، وكالبياض والسواد ، فإن ارتياد ما يجمعهما بعد التجانس نافع في الدرجة .

---

(٢) ونسبة : أو نسبة د ، ن (٥) ويجب : . ويجب د د ن (٦) جدا : هذا س ||  
والثور : واللون س || وكالبياض : والبياض س || يجمعهما : يجمعها د د ن ، ٥

## الفصل العاشر

### فصل (ى) فى منافع هذه الآلات

فالأداة الأولى نافعة فى أن يكفى المحيىب والسائل المثالجة فيما لا خلاف فيه ، فربما كان ما يقوله المحيىب غير قابل فى المعنى لما يسوق إليه السائل كلامه ، كمثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطباء والمشاغبين فى زماننا ، إذ يقول أحدهم : "إن الله يرى" ، ويقول الآخر : "إن الله لا يرى" . والذى يقول : إن الله لا يرى ، يعنى به أنه ليس مدركا بالبصر إدراك شئ مقابل ذى كفية ، والآخر يسلم هذا لوصح به له ، لكنه يقول : "يرى" ويعنى به معنى آخر لا يقدر على النطق به ، ثم يتشاغبان على المعنى . وكذلك إذا قال أحدهما : "كلام الله مخلوق" وعنى به هذا المسموع ، وقال الآخر : "كلام الله غير مخلوق" ويعنى به شيئا آخر غير ذلك لا يتصوره ولا يصوره للآخر ، ثم يتشاغبان . والاعتقاد على تفصيل الاسم المشترك يعين فى هذا الباب معونة ، نظيمة ، ويكفى الحاج فيما لا يهم .

وأبضا فلأن المحيىب إذا كان يعرف حال "نمط المشترك" ثم أخذه السائل بمعنى واحد أهله للعبث به والسخرية منه ، فكثيرا ما يحاول أن يقيس على معنى فيصرف العبارة عنه إلى معنى آخر وهو لا يشعر به .

وأبضا فلأننا نقتدر بذلك على التحرز من أن تجرى علينا مغالطة باستعمل اللفظ المشترك المغالطة التى سندل على وجودها فى الفن الذى يلى هذا الفن .

- (٢) هذه : — ن (٣) فالأداة : والأداة د ، س ، ن ، فإداة س (٤) السائل : السائل س (٥) والمشاغبين : والمشاغبين د ، س ، ن ، زماننا : + هذام || أحدهم : أحدهما د ، ن (٦) يعنى : ويعنى ب ، س ، م || أنه : — د ، ن (٧) مقابل : مقابلا س ، م || له : — د ، ن (٩) الله : + غير ب ، س || به : — د ، ن (١٠) به : — د ، ن || غير ذلك — د ، س ، ن || للآخر : الآخر ب ، د || والاعتقاد : فالاعتقاد د ، س ، م (١١) يعين : بمعنى ن (١٢) السائل : للسائل س ، م || بمعنى : كفى د ، ن ، لمعى م (١٣) يحاول : يحاول م || على : — س || فيعرف : فيصرف ب ، س || عبارة : للعبارة س (١٤) معنى : — د ، س ، م ، د || : — س ، س ، م (١٥) تقتدر : د || المشترك : المشترك (١٦) المغالطة : — ن

وإن شئنا أن نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحاني أمكننا ؛ فإنه يصلح لنا أيضا أحيانا أن نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدل ، كما يصلح أن نستعملها فنعلم به قوة المتعلمين .

- وأیضا فإن كثيرا من الآراء المدنية قد يعلم المدبر للدينة كنه الحق فيها ، ويكون الأصلح أن يعتقد الجمهور خلافه ، وأن يقتنعوا أو يقنع الجدليون منهم فيه بالأقاويل الجدلية . فإن نبغ فيهم من لا يصلح للتدريج ، وكان مع ذلك قوى الجدل قوى الخطاير ؛ مقتدرا على ما يبنى على المشهور ، فطنا بما في المشهور من العوارف فطنة طبيعية ، لم يؤمن أن تعود حاجته بوبال . فيجب أن يتوخى معه كل وجه من الإلزام ، فربما نقتع معه المغالطة ، كما وقع لسقراط مع "ثراسوماخوس" حين تجادلاني أمر العدل ، إذ ظالطه "سقراط" باسم مشترك فأخفمه . وليس يتنفع بذلك المحجب وحده ، ولا السائل وحده ؛ فإن كلا الفريقين ينتفعان به .

أما المحجب فإذا تسلط عليه السائل بقياس يعمل على ما يحسبه مقابل وضع المحجب ، ويكون مقابله في المعنى غيره ، فإذا بين له ذلك أوضح عجزه وعرف قصوره .

- وأما السائل فإن يغالط المحجب بذلك إذا كان بعيدا عن تمييز معاني الاسم المشترك ، فيكون للسائل في ذلك وجهان من المنفعة : أحدهما أنه إن شاء أعلم آخر الأمر عجز المحجب ، والآخر أن يكون السائل لا يحضره قياس على مقابل وضع المحجب ، فيأتي بقياس على مقابل ما يشاركه في الاسم مكانه ؛ وإنما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك فيه واحدا ، لا كما الحال عليه في قولنا : "كل حين جسم" ، فإن للمحجب

(٢) فعل : نعلم سا || به : بهاد ، ن || فعل به : فنتحن ه (٣) المتعلمين : التعلين س ؛  
التعلمين سا (٤) وأيضا : — س || ابدية : الدنية ب ، سا || الدنية — س ، سا ه || الدنية كنه : — م  
(٤) ويكون : وقد يكون د ، ن (٥) أو يقنع : ويقنع سا || فان : وإن سا || نبغ : +  
منهم سا م || فهم : منهم ب ، د ؛ فهم م (٦) وكان : فكان س (٧) فطنا بما في  
المشهور : — ه (٧) العوارف : العوارس ؛ الفوارق ن || يؤمن : + من س (٨) وجه :  
واحد س (١٠) فأخفمه : فأجله د || يتنفع : يتنفع سا (١٢) يعمل : يعمل ب (١٣) المعنى :  
معنى م (١٤) وأما : فأما س || يغالط : تغالط م || إذا : إذ ب (١٥) أعلم : علم ه  
(١٨) عين : غير م

حينئذ أو للسائل أن يقول : إن حكم ما ذكرت أنك حملت عليه القياس لحكم المعنى ، وإنما أنعم المعنيين بهما نصرة واحدة . أو يقول السائل : أنا أقصد مقابل كذا ، وهو عندك في الحكم على حكم الآخر الذي ظننت أنى غلطت في إيراد القياس على مقابله ، بل كلاهما عندك سواء ، فيسقط بهذا التشريع والتعجيز . وعلى أن النفع يقل في انتقال السائل من مقابل المطلوب إلى مقابل مشاركة ؛ إذا كان حكمهما سواء . بل إنما ينتفع بهذا إذا كان حكم الأمرين مختلفا .

وبالجملة فإن هذا مغالطة ، وليس عدلا في الجدل ، ولا يحسن أن يشتغل به الجدلي إلا في مثل العذر الذي أوضحناه ، وذلك إذا أحس بقصور من نفسه من مقاومة الخصم ؛ وكان غرضه في مقاومته مصلحة ؛ ووجد لنفسه فرجا ووصولا إلى الغرض هما متعلقان باستعمال اللفظ المشترك ؛ إذ الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق ، بل المصلحة .

وأما الأداة المبنية على طلب الفصول لمتنعمها في ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التي تنصده قصد النظر في الواحد والغير ، إذا أريد إبطال الواحد وإثبات الغير . وتنفع أيضا في الحدود ، فإن كمال الحدود بالفصول .

وأما الأداة المبنية على طلب انتشابه فتنفع في الاستقراء ؛ إذ الاستقراء مبنى على طلب أمور متشابهة تحت كل واحد وكل آخر ؛ ليجعل أحد الكائين محولا على الآخر ؛ فإن كانت متباينة لم تنفع . وهذه المنفعة — على ما علمت — مشهورة لاحق ؛ وينتفع بها أيضا في القياسات الشرطية المتصلة ، ولكن منفعة مشهورة أيضا ، لا حقة .

وأما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهي على وجهين : أحدهما ما يستعمله الجدلي وغرضه ليس الخلف والتشريع بل الاستقامة ، كقولهم : إن كان اللس يورد الملموس

- (١) علمت : علمت د ، م ، هـ (٢) وإنما : وأنا د ، سا ، م ، ن || جميعا : سا م || نصرة : نصيرة هـ (٣) في الحكم : + سواء م || الذي : التي م || غلطت : غلطت م (٤) النفع : الانتفاع د ، ن || يقل : يقال هـ || انتقال : ابتال م (٥) حكمهما : حكمها ب ، د ، سا ، هـ (٦) يشغل : يشغل سا (٨) العذر : القدرن ، هـ (٩) الخصم : + بحال م (١٠) إذ : إذن سا (١٤) تنفع : تنفع سا (١٤) إذ : إذا سا (١٥) ليجعل : فيجعل م (١٧) ولكن : — ن || منفعة : المنفعة م ، هـ (١٨) وأما كيفية : وإنما د ، ن || فهي : هي د ؛ فهم (١٩) بل الاستقامة : بالاستقامة ب ، د ، ن



على اللامس ، فالإبصار يورد المبصر على المبصر . وهذا كلام جدلي كثيرا ما يكون مشهور القبول ؛ لكنه ليس بواجب ؛ أعني أن يكون الحكم في الشيء كالحكم في شبيهه . لكنه إذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا ، كان من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما ، وأما في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك ، لأنه ليس يلزم في الحق أن يكون حكم الشيء كحكم شبيهه ، بل هذا ممكن أن يكون ، ويمكن أن لا يكون ، فهو كنفس الدعوى . وإنما يلزم من طريق النظر الحق ما يلزم من مقدمات واجبة ، وإذا كانت المقدمات ليست واجبة فليس الكلام بقياس ، إذ ليس فيه مسلم وموضوع ، وقد علمت أن هذا كان شرط القياس في أن يصير ما يلزم عنه لازما ، فيكون للمخاطب أن يقول ، ولم يجب أن يكون حكم البصر كحكم اللس وإن تشابها في أنهما حاستان ، فإما لم يتبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة لم يجب .

وأما الذي في طريق الخلف والتشنيع ، فكما يقوله قائلهم : لو جاز أن يكون كذا ، لجاز أن يكون كذا ؛ أعني لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولا إلى خارج لجاز أن يرسل اللس رسولا أيضا إلى الملمرس ، وتكون لفظة « لو » ههنا أحسن في الاستعمال ، ولفظة « إن » هناك ، فإذا كان استعمال هذا عند جدلي في زمان محمودا مشهورا ، كان من العدل في الجدل أن يطالب الخصم بالذهل حتى يبين أنه لم جاز في هذا دون ذلك ، وكان حينئذ إذا لم يبين بعد هذا ، إن كان هذا المأخذ صار مشهورا

(١) فالإبصار : والإبصار ، ن || على المبصر : — د || يكون : — م (٢) مشهور القبول : مشهورا القبول سا || ليس : + س (٣) شبيهه : شبيهة د || لكنه إذا : فإذا ، ن || هذا : بهذا ه || ومستعملا : أو مستعملا د ، سا ، ن (٥) شبيهه : شبيهة د ، ن || ويمكن أن لا يكون : — س (٨) شرط القياس : شرطا لقياس ب ، س ، سا ، ه (١٠) فإ : لماب ، ماد ، ن ، فلباس ، فلباس ه (١٠) يتبين : يبين ب ، سا ، ه (١٢) فكما : كاس (١٣) لجاز : جاز د ، ن (١٤) أيضا : — د ، ن (١٥) في زمان : زمانا د ، ن ، و زمان سا ، م ، ه || محمودا : محمود ، ه (١٦) حتى : — ب (١٧) وكان : إذ كان د || إن : إذا س (١١)

مقبولا ، فان المأخذ قد يصير مشهورا ، كما المقدمات قد تصير مشهورة . وأما في الحق فلا يلزم الخلف أن يجيب عن ذلك ألبتة ، بل يقول : ولم كان يجب إذا جاز شيء في شيء أن يجوز في شبيهه ، بل يجوز أن يكون حكم موجودا في شيء ، وغير موجود في أقرب الأشياء شهابه منه . وإذا ليست هذه المقدمة بمسلمة ، فليس قياسك بقياس يلزمني طلب الفصل فيه . وهب أني لست أقدر على الفصل فيه ، فإني برهانك على وجوب التشابه فيه .

وقد ينفع هذا البحث في الحدود والرسوم ، لأن أول ما يجب أن يُطلب في الحدود هو الشيء المتشابه فيه ، لأن أول ما يُطلب هو المجلس ؛ والجلس أصل التشابه في الأمور الذاتية ؛ والرسوم قد يوجد فيها إما أجناس ، وإما بدل الأجناس أمور مناسبة للأجناس .

وأيضا فإنه إن كان عندنا حد لشيء ما ، ولم يكن عندنا حد أو رسم لشيء آخر ، فربما كان ذلك الآخر شيئا بعيدا عنه جدا ، وكان مع ذلك يشابهه في أمر ، وذلك الأمر جزء حده أو رسمه ، ثم ما وراء ذلك فصوله ، فينبه من هناك على جنس ذلك الشيء الآخر ، ثم يقرب الأمر في ارتداد النصل . وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر ، والوحدة للنقطة ، إذ كل واحد منهما مبدأ كم .

(١) مشهورا : مشهورة س || كما المقدمات : كالمقدمات ه || كما المقدمات قد نصير مشهورة : — س (٣) شبيهه : شبهه د ، ن || في شبيهه بل يجوز : — م (٣) شيء : + غير م ه (٤) وغير : غير د ، ن || به : — ب ، د ، ن || منه : ومنه م ه || بمسألة : بمسألة س ه مسلة م (٥) وهب : هب د (٦) على : في د ، ن (٧) البحث : المبحث د ، ن (٧) الحدود هو : الحدود د ، ن || أول : — سا (٨) هو : هذا ه || والجنس : — س || أصل [كذا في نج] أم ب ، س ، سا ، م ، ه ؛ أمرد د ، ن (١١) إن : إذا س (١٢) عنه جدا : عند حد د ، ن (١٣) فينبه : فينبه ب ، م ؛ مبنية س || هناك : ذلك ه (١٣) الآخر : — د ، ن || يقرب : يعرف ه || ارتداد : ارشاد د ، ن (١٤) لركود : ركود م || كم : — د ، ن

والجدليون إذا وجدوا عاماً مثل هذا ، وجدوا جنساً ، أو ما هو في المشهور جنس ،  
أو ما هو قائم في الرسوم مقام الجنس .

فهذه هي الآلات النافعة في اكتساب القنينة الجدلية ، ثم يليها الوقوف على المواضع ،

---

( ٢ ) في الرسوم مقام الجنس : مقام الجنس والاسم د ، مقام الجنس في الرسوم ن ( ٣ ) الآلات :  
آلات م || المواضع : تمت المقالة الأولى : ب ، سا ن ، تمت المقالة الأولى من كتاب الجدل د ، تمت هذه  
المقالة س ، تمت المقالة الأولى من الفن السادس من المجلة الأولى م ، تمت المقالة الأولى من الفن السادس  
بمجد الله ربه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله أجمعين هـ



## المقالة الثانية

---



## المقالة الثانية

وهي ستة فصول

## الفصل الأول

فصل (١) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع

٥. إنا سنبتدئ في هذه المقالة بذكر المواضع ، سالكن فيها سبيل التعليم الأول ؛ فإن ما أثبت في التعليم الأول أثبت على سبيل جمع من غير أن يتعقب مرة أخرى للترتيب ؛ فإن جمع ذلك بحجيب فظلم ؛ والشغل به ، ربما صرف عن معاودة التكلف لما هو عائد بحسن الرتبة دون الضرورة . فلو شاء شيء أن يرتب ما هو مواضع الإثبات والنفي المطلقين على حدة ، ويميزه عن الذي يخص العرض من حيث له الوجود العرضي ، لم يكن بما يتكلفه من ذلك بأس . وكذلك إن كان من المواضع شيء بينه وبين لَفَقِهِ موضع كأنه قريب بينهما ، فلمتكلف أن يتكلف تغيير الحال فيه . على أَنَّ القَطْرَ تغنيه جودة الفهم عن الترتيب ؛ والبليد لا ينفعه الترتيب الحسن ؛ فنقول الآن :

المطالب التي تساق إليها المقاييس كلية وجزئية ؛ وما أثبت كليا أو أبطل بالكلية ، فقد يضمن الجزئية فيما فعله . والعرض فقد ثبت كليا ، وقد ثبت جزئيا ، ولا يطله من حيث هو

( ١ ) المقالة الثانية . . . الفصل الأول : المقالة الثانية من الفن السادس الفصل الأول ب ؛ المقالة الثانية من الفن السادس د ؛ المقالة الثانية من الفن السادس فيها ستة فصول الفصل الأول ب ؛ المقالة الثانية ستة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة الثانية من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق وهي سبعة فصول الفصل الأول م ( ٤ ) المأخوذة : المأخوذة ( ٦ ) جمع : جميع د || أن : — ه || ( ٧ ) جمع : جميع د ، س ، م || التكلف : التكلف سا ، م ، ه ( ٨ ) شاء : — د ، م ، ن ( ٩ ) ويميزه : ويميزه ب ، م ( ٩ ) العرضي : العرض سا ( ١٠ ) يتكلفه : يتكلف سا ، م ، ه || قوي : + وقع د ، ن ( ١١ ) فلنكلف : فلنكلف ب ، د ، ن || تغيير : تغيير د ، ب ، م ، ه || تغني : تغني م ( ١٣ ) المطالب : إن المطالب د ، سا ، ن || وما : وأما ه || أو أبطل : أو ما أبطل ب ( ١٤ ) فما فعله : فيه د ، ن || فعله : يعلمه س ؛ + فيهم ه || فقد : قد د ، س ، ن || وقد : أو قد ه

مرض سلبه جزئيا . وأما ما سواه فإن جميعه يحتاج أن يثبت كليا ؛ ويبطله أن لا يوجد في  
 البعض . لكن الخاصة والحد يحتاجان أن يثبتا كليين ، وأن يبطلاهما سوى الموضوع  
 بإطلا كليا . وأما العرض فممتنع أن يثبت معا كسا للموضوع ؛ فإنه حينئذ ينقلب خاصة ،  
 لكن ذلك يقع في إبطال العرض ، لكنه إذا أثبت أنه معا كس لم يكن عرضا ؛ لكن إثبات  
 ذلك صعب جدا . فإذا كان العرض وجوده أقرب إلى أن يكون وجودا بلا زيادة تأكيد حتى  
 يكفى أن يكون موجودا ، وإن لم يكن للجميع أو كان للجميع ولم يكن مقوما - وجميع ذلك  
 لا يزيده معنى وجوديا على الوجود ؛ بل الزيادة هو إما أن لا يكون عاما ، وإما أن لا يكون  
 مقوما ؛ وما أشبه ذلك - وكان ما وراء العرض يحتاج في أمره إلى نظر زائد ؛ وكان  
 المحجب إذا نص أن الشيء جلس تكون نصرته له بعد أن يكون سلم له الوجود ؛ والسائل  
 إذا خاصمه في أنه ليس بحنس إنما يخصمه الخاصمة الخاصة بأنه ليس بجنس إذا كان سلم  
 له أنه موجود . وأما إذا ادعى في شيء أنه عرض فيكون قد أعطى أنه لا يضمن كونه عاما  
 بل كونه عرضا ؛ فيكون في أكثر الأمر إنما يخصمه السائل في أن هذا ليس بموجود ،  
 فضلا عن أن يكون غير عام . وأما أن يقول له هذا موجود ، ولكنه جنس لا عرض ،  
 فهو ما يقع ندرة . فكان إلتحاق مواضع العرض في التعليم الأول بمواضع الإثبات المطلق  
 مما له فائدة .

وعلى أن النظر في المحمولات التي هي أجناس وحدود وخواص نظران : أحدهما  
 هل هي موجودة لموضوعاتها ، وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود ؛ وقد عرفت في مواضع  
 أخرى ما في ذلك . والنظر الثاني في أن المحمول هل هو جنس ، أو هل هو حد ، أو

- (١) يوجد : يثبت م ، هـ (٢) يحتاجان : يحتاج ب ، س ، سا || عما : عملا سا  
 (٣) فمتنع : لم ينع ب ، س || معا كسا : معا كسا || خاصة : خاصة ب ، م (٤) لكنه : فإنه سا  
 || لم يكن : فلا يكون د (٥) يكون : — د || تأكيد : تؤكد د ، ن (٧) لا : — ب ، س  
 (٩) له : لم سا ، م || يكون : — س (١٠) بأنه : فإنه د ، م ، ن || بجنس : يجب ب ، سا ، هـ  
 || كان : — سا (١٣) فضلا : — م ، ن ، هـ || ولكنه : لكنه د ، ن || لا عرض :  
 — هـ (١٤) فهو : فهذا س ، هـ || فكان : وكان ب ، م ، هـ || بمواضع : بموضع د  
 || المطلق : إلى الحق هـ (١٦) وحدود وخواص : وحدود وخواص || نظران : يظن أن د ، ن  
 || أحدهما : إحداهما د ؛ أحدهما ن (١٧) هي : — هـ || لموضوعاتها : بموضوعاتها س  
 (١٨) أخرى : — س || والنظر الثاني : والثاني هـ



(١) طيعة : الطيعة ه || كاعلت : ب || كاقدعلت س ا م ه (٢) الجنية : س ا م ه  
 || نظرا : نظرد ، ن ه (٣) نظرا : نظرا ب م ه ونظرن (٤) سالب : سالب ا د || قيل :  
 هل ب ه — د ن || فلهذا : ولهذا د ن (٥) الإيجاب : الإيجاب د س ا م ه ن ه  
 || وهذا : هذا د || وزيح : وضع ه (٦) بالسب : السلب م || كذلك : وكذلك س  
 || إنما : — د (٧) التعليم : المعلم ه ؛ المعلم م || السلب : — ا البتة د  
 (٨) والأبطال : فالإبطال ب م (٩) وقد يكون سالب بيتن : — د || بسالب : لسالب س ا  
 (١٠) إذا : — م ا س || كان : — س ا د ه (١٠-١٢) إذا ... والحيوان : — م  
 (١١) التلج : الملح س ا || أنه : أن س (١٤) غير : — م غير م (١٤-١٥) وكذلك ...  
 اللفظ : — س ا (١٦) عرضا : عرض ن || للحوول : للوضع ب م (١٦-١٧) عرضا ... فليس : — س ا

المرضية التي هي لاعمالة غير هذه المعاني الأخرى . ومثال هذا أن يقول قائل : إن البياض عرض له أن كان لونا ، وإنما اللون جلسه . وكذلك لو قال قائل : عرض للعدالة أن تكون فضيلة ، فتارة يقع الغلط من الوجه الذي قلنا ، وتارة بأن يجعل الجنس لا محولا بالتواطؤ بالاشتقاق ، كالأعراض ، فيقال : إن البياض تلون ، وإن المشى تحرك ، وإن النالة تغير . ولو كان اللون خاصة للبياض ، لما كان مانع يمنع أن يشتق من بسيطها الاسم . لكن أمثال هذه الأشياء أهم من موضوعاتها ، فليست أيضا بخواص .

وهذا الموضوع برهاني ، والقياس عليه من الشكل الثاني ، ويصلح للإبطال ، ومن وجه أيضا للإثبات . أما الإبطال فإنه يقال مثلا : محمول كذا جنس للوضوع ؛ ولا شيء مما هو عرض للوضوع بجنس له ، فيكفي في الإبطال قياس واحد .

وأما في الإثبات فيحتاج إلى مقدمات كثيرة بالقوة ، حتى يقال : كذا ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وكل ما ليس بكذا ولا كذا ، فهو عرض . لكن هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة ، كأنه قال : كذا إما أن يكون جنسا أو فصلا أو خاصة أو شيئا آخر ؛ ثم يستثنى فيقول : لكنه ليس بجنس ؛ فينتج : لكنه كذا أو كذا ؛ ثم يستثنى مرة أخرى حتى يبقى واحد . إلا أنهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ، ثم يجعلون الكبرى مقدمة موضوعها مركب من محمولات الاستثناءات ، وينتجون . ومع هذا فإن الأولى بهذا الموضوع أن يكون معدا نحو الإبطال .

وموضع آخر معد نحو المحلية بالذات ؛ وقد يمكن أن يجعل معدا نحو اعتبار العرضية ؛ وهو مأخوذ من اعتبار الموضوع في المسألة بأن يقسم إلى أنواعه وأصنافه القريبة منه أولا ،

(١) الأخرى : + عرضاء ، ن (٤) تلون ، لون هـ (٥) تغير ، تقرب د ، ن ؛ تقرب ص || لياض ، البياض د ، ن (٦) لكن ، في نج || فليست ، فليس م (٧) ومن : من م (٨) أما : وأما م || الإبطال : للإبطال ، س ، ن || أما الإبطال : — م (١٠) الإثبات : للإثبات د ، س ، ن (١١) لكن ، ولكن ، ن (١٢) إما : وإما م (١٣) لكنه : أنه م ؛ + ليس بجنس د ؛ + ليس هـ (١٤) حتى : — م || واحد : واحدا د ، م ، ن ، هـ || إلا أنهم : لكنهم ن ، ن || كصغرى : لصغرى هـ (١٥) موضوعها مركب من : موضوع د ، م ، ن || ومع : مع د ، س (١٦) معدا : — م (١٨) المسألة : المسئلة د || إلى : إلى ب

لئلا يتشوش بالوقوع إلى الكثرة دفعة ، بل يجب أن يكون الابتداء بالقسمة مما هو أقل ، ثم يتدرج إلى ما هو أكثر ، فيقسم أيضا جزئيات الجزئيات القرينة ، ويوقف عند الحد الذي إذا تجاوز وقع في الاختصاص ، مثل ١٠ لو كانت المسألة أنه : هل العلم بالمتقابلات واحد؟ فيقسمها أولا إلى الأربع ثم يقسم الأربع إلى جزئياتها ، فيقسم الأضداد إلى العدل والجور وما أشبه ذلك ، ويقسم المتضايفات إلى الضعف والنصف وما أشبه ذلك ؛

والعدم والملكة إلى العمى والبصر وما يشبههما ؛ ويقسم النقيض إلى قولنا ، الشيء كذا وقولنا ليس كذا ؛ وإلى البسيط كقولنا : إنسان ولا إنسان ، والمركب كقولنا : هو إنسان ليس هو بإنسان ؛ على ما هلمت .

فتأمل ، فإن كان المحمول غير موجود في شيء منها ، وكان الدعوى جزئيا موجبا ، أتينا بالقياس على نقيضه ، أو كان غير موجود في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا ، أتينا بالقياس على الجزئي السالب ؛ وهذان للإبطال .

وأیضا إن وجدنا الحكم مستمرا في جمعه أتينا بالقياس على كلي موجب ، أو وجدناه مستمرا في بعضه أتينا بالقياس على الجزئي الموجب ؛ فصلاح هذا للإثبات والإبطال .

فإن كان الدعوى كليا موجبا ، وكان الأمر موجودا في كل الموضوعات أو أكثرها ، فإن الأكثر في الجدل كالكلي ، ثم لم يظهر عناد جزئي سالب ؛ أو كان الدعوى كليا سالبا وكان السلب مستمرا في الكل أو في الأكثر ، ثم لم يظهر عناد لجزئي موجب ، فعليك أن تسلم ولا تجادل . فإنك إذا جادلت من غير مناقضة تجدها ، كنت أهلا لأن يضحك منك .

(١) بالقسمة : والقسمة ن || أقل : أولد (٢) الجزئيات : م — (٣) إذا : — ب || وقع : أرفع م || أنه : — هـ (٤) ثم يقسم الأربع : — س (٥) المتضايفات : المتضايفان س (٦) وإلى : أولد ، سا ، هـ || إنسان : الإنسان د || ولا : لا م (٧) قتال : قتال ب ، هـ || فإن : إن ب ، م || أتينا : — هـ || (٨) جزئها ١٠٠ الدعوى : — د (٩) وهذان : وهذان م (١٠) كلي : كلي د ، م ، هـ || أوجدناه : ووجدناه ب || أوجدناه مستمرا : — د ، ن || الموجب : — م || فصلاح : فصلاح س ، سا (١١) أكثرها : أكثر س ، م (١٢) الأكثر : — م || كالكلي : — م || كان كليا : ب ، ن || عناد : عناد ب ، عناه || جزئي : بجزئي س ، م ؛ والجزئي هـ || سالب : السالب هـ (١٣) أرفى : أرفى ب ، عناه || أكثر : أرفى ب ، عناه || أكثر : — م ، ن ، هـ || أكثر : — م ، ن ، هـ || (١٤) جزئي : بجزئي د ، س ، سا ؛ والجزئي ن (١٥) إذا : — م ، ن ، هـ ||

فنقول : إن هذا الموضع إنما يكون برهانيا بعد أن تكون الجزئيات كلها قد رتبت فلم يفت شيء ، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كلية كل جزئى .

أما الذى تؤدي إليه بقسمة أولى أو بقسمة ثانية ، فإنه لا بأس فى أن يكون الحكم أعرف فى الجزئيات منه فى الكلى ، وأن يتوصل من الجزئيات إلى الكلى ، لكنه من شرطه أن لا يكون كل نوع أو صنف مما انتهت إليه القسمة محولا فيه الإيجاب والسلب إلا باستقراء الأشخاص ، فإن ذلك لا يخفى ولا ينتهى ، اللهم إلا أن يكون تتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة للتصديق الكلى المعروف حالها فى كتاب "القياس" ، فينبذ يصلح هذا النظر .

فأما إذا لم يكن الحكم على كلية جزئى جزئى مما هو تحت الكلى الأول الأعم بيتاً ، من هير الثقات إلى جزئياته الشخصية الثقاتا غير تجربى ، فإن هذه الطريقة لاتنفع فى البراهين .  
وإنما تنفع فى البراهين حيث تكون إما فى حكم الاستقراء التام ، أو فى حكم التجربة التى تقع فى كل نوع مما وقف عنده وقوفاً بالغا ، وهذا مما يقع فى القليل .

وأما المخاطب التعليمى ، فإذا أورد عليه أكثر جزئيات الأمر ، وكان الحكم فيها مستمرا — لكن المعلم الأول لم يبين أن ذلك فى الكل ، بحيث ولا شاذ واحد — كان من العدل أن لا يسلم المقدمة للجيب ، وأن ينكرها من غير أن يلزمه الإتيان بعناد ألبنة ، فإن الحق ليس يتبين له بسبب أنه يجد معاندة أو لا يجد . فإنه إذا كان لا يجد هو معاندة للحكم ، فليس

( ٢ ) من : فى د ، ن ( ٣ ) أما : وأما س || أولى : أوليه ه || فإنه لا : فلا د ، ن || فإنه : — سا ( ٤ ) الكلى : الكليات ه ( ٥ ) أو صف : أو كل صف د ، ن || إليه : — د ، ن || محولا : محول ب ؛ مجهولادس ، سا ، م ، ن || إلا : — د ، ن ( ٦ ) باستقراء : الاستقراء م || يفتى ولا : — د ( ٧ ) المعروف : المعروف س ، سا ، م ، ن || القياس : البرهان نج ( ٩ ) كلية : — ه || جزئى جزئى : جزئى م ؛ جزئى جزئيان || هو : — سا || الأول : — سا || الأعم : أعم د ، ن ( ١٠ ) الثقاتا : الثقات د ، ن || غير : من سا ي — ه || تجربى : يجزئ د ، سا ، م ، ن || البراهين : البرهان م ( ١١ ) وإنما تنفع فى البراهين : — م || حيث : بحيث د ، ن || التجربة : تجربة سا || التى : — ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ( ١٢ ) وقف : يقف س || يقع : وقع د ( ٣ ) وما المخاطب : والمخاطب د ، ن ( ١٤ ) المعلم : الأولد || من : فن سا ، م ( ١٥ ) يلزمه : يلزمها ه ( ١٦ ) يتبين : يتبين ب ؛ يتبين م لا يجد : لا يجبد د ، ن || للحكم : — د ، ن

يجب أن لا يكون في نفس الأمر له معاند . وإذا جاز أن يكون في نفس الأمر معاندة جاز عنده أن لا يكون الحكم الكلى حقا في نفس الأمر، وإن كان حقا في الأكثر . فإذا جاز ذلك عنده ، لم يكن التسليم مما يلزمه ، فلم تكن نتيجة القياس مما يلزمه ، فلم يكن تعليم .

وأما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقايات أوليات بيئة ، بل مما هو بين في المشهور . وأكثر بيان المقدمات في المشهور ، إنما هو في الاستقراء ، فإذا أتى باستقراء يعم الأكثر ، فقد أتى بالقانون الجدلي . فإن وجد المخاطب ما يعانده به ، فقد ناقض المقدمة الكلية ، وإن لم يجد ، بل وجد استمرارا ، قيل ما في حكم الجدل أن يقبل . فأما إن قال : لأقبل ، ومع ذلك فليس عندي عناد ، بل أنا عاجز عن المناقضة ، فقد تعرض لأن يسخر منه . فهذا الموضوع معد نحو الإثبات والإبطال المطلق من هذا الوجه .

١٠. وأما أنه كيف يكون معدا نحو العرض ، فإن يجعل النظر في المحمول ليس على أنه محمول مطلقا ، بل على أنه موجود عرضا في الكل والأكثر ، أو ليس مرجودا عرضا في شيء أو في الأكثر .

وموضع ثالث شبيه بهذا الموضوع في شيء ، ويخالفه في شيء . أما مشابهته لما مضى ، فإنه تتبع لآحاد كثيرة . وأما مخالفته فلا أنه تتبع لآحاد كثيرة ، هي أجزاء الحد الأول ، فقد كان تتبع لآحاد كثيرة وهي جزئيات الموضوع . وأيضا ، فإن الأول كان التتبع فيه ١٥ خصوصا بجانب الموضوع . وأما هذا فإن التتبع فيه غير مخصوص بأحد الجانبين وحده .

(١) لا : م || معاند : معاندة م || الأمر : — د ، ن (٢) وإن : فإن سا ، ن || فإذا : وإذا د ، س ، م ، ن ، هـ (٣) لم يكن التسليم مما يلزمه : — م || مما : قياسا (٤) مما : — ب (٥) إنما : — سا (٦) بالقانون : بالقياس د ، ن || المخاطب : + معانده فقد أتى بالقانون الجدلي وإن وجد المخاطب يخ || يعاند : يعانده (٧) وإن : فإن د ، ن || استمرارا : استمراره || حكم : الحكم || الجدل : الجدلي سا ، هـ || استمرارا . . . . . الجدل : — د (٨) لأن : لاس (٩) فهذا : بهذا سا || معد : معه سا ؛ بعده (١٠) العرض : العرضية م || المحمول : المجهول || على أنه : على سبيل أنه (١٣) شبيه : يشبه س ، م ، هـ || مشابهة م (١٤) فإنه : فلا أنه ؛ فلان || فلا أنه : فلان د ؛ فلان || الأول : والأول ب ، س ؛ سا || فقد : قدم ؛ وقدن (١٥) يتبع : تتبعا ؛ تبعيا م || وهي : هي د ، ن ، هـ ، || فإن : + كان || كان : — د || التبع : التبع د (١٦) وأما هذا فإن التبع : وهذا فإن الشئ د ؛ وهذا فإن التبع ن

وأما نفس الموضع ، فإن يورد حد كل واحد من الموضوع والمحمول ويحلل إلى أجزائه ، ويطلب هل في الأجزاء ما يمنع وجود المحمول للوضوع ، فإنه إما كان جزء من حد أحدهما متافيا للآخر ، بفعلته الحد متاف ، فالمحدود متاف . مثال ذلك ، إن قال قائل خير مبال ولا متق : ” إن الله يظلم “ نظرنا في شرح اسم الله تعالى ، وفي حد الظلم ، فنجد شرح اسم الله تعالى أنه : هو الموجود البرئ عن الانفعال والتغير ، المعطى لكل موجود وجوده . ونجد حد الظلم : أنه إضرار يصدر عن الشيء طوعا — وإن كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الآن إليه — فنجد الإضرار تغيرا دائما وتأثيرا بوجه . ونجد الله تعالى لا يصلح أن ينسب إليه تأثير الضرر فيه ، وتغير الطارئ عليه إياه ، فيصير ذلك لنا سببا إلى إبطال الدعوى .

وكذلك إن قال قائل : ” إن الفاضل قد يحسد “ ، فننظر في حد الحسد ، فنجد أنه لا يليق بسبب الشعور بحسن حال الأخيار ، ونجد الفاضل هو الذي يجري في الفعل والانفعال ، والتلذذ والتأذى ، على ما هو الجميل والعدل ؛ فيجب أن يكون الفاضل غير حسود .

وكذلك لو قال قائل : ” إن المنافس حسود “ ، ونجد المنافس بأنه هو المتالم طبعين حال من لا يستحق الخير من الأشرار ، فنعلم أن المنافس ليس بحسود .

إذا حللنا الحسد إلى أجزاء أولى ، ولم يخرج من الأجزاء ما نشعر معه بالمتافاة ، لم نقف ولم نقتطع ، بل لم نزل نحل ونحل حتى نلحظ النافع في الغرض ؛ أضحى لم نزل نقبل على تحليل حد أجزاء الحد الأول ، ونستمر في التحليل كذلك إلى أن نفرض إلى أجزاء تنبها على ذلك ، فنكون كما حددنا حدا ، وأتينا بتفصيل مركب لا محالة من مفردات هي أسماء وألفاظ بسيطة ، أتبنا بدل المفرد بقول . فإن هذا الصنيع يسهل لنا سبيل إدراك المطلوب ، إما

(١) الموضع : الموضوع س ، ن ، هـ (٣) للآخر : الحد الآخرى (٤) ولا متق : هـ  
 || وفي ا ف س (٧) ما : — س || وتأثيرا : — د ، ن || ونجد الله تعالى : والله س  
 (٨) عليه : — كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الآن إليه فنجد الإضرار (٩) فننظر : فنظر ما  
 (١٠) بحسن : لحسن ب ، س (١٢) وكذلك : وكذلك هـ || المنافس : — هـ هو س  
 || وكذلك : — حسود : — م || بأنه : — د ، ن || لحسن : بحسن م (١٤) أولى : أول س  
 || قف : قفص ما (١٥) ولم تقطع : — د || نزل : — ما (١٦) تنبها : تنبها هـ  
 (١٧) كلما : كل ما م || وألفاظ : ألفاظ د (١٨) يقول : قول د ، ن ؛ يقول هـ  
 || الصنيع : السبيل س || سبيل : سبيل إلى س || المطلوب : المطلوبات م

من نفس أجزاء الحد كجاء عرفنا ، وإما من لوازم أجزاء الحد . فإنما ربما تنادى إلى جزء حد يكون له لازم بين الزوم ، ويكون بين المتافاة للجانب الآخر . وهذا الموضع نافع في الإبطال في ظاهره ، وظاهره معد نحو الهلية . وهو موضع نافع في البراهين أيضا .

- وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، ويشبه الأول ، وهو أن يكون الجدلى يضع المقدمات التي يريد ، ويأخذ في مقاومتها يطلب العناد ، فيتفجع بذلك منفعتين : إحداهما أنه من حيث هو جدلى له أن يقيس على المتقابلات ، فيكون له بما فطن له من المقاومة أن تبطل المقدمة الحاصلة له عندما يحتاج أن يستعمل نقيضها في قياس آخر يسوق إلى تصحيح وضع يقابل الوضع الذى يصحح بتلك . وأيضا فيكون له أن يحتز بالشروط التي إذا اشترطت في المقدمة لم توجد لها مقاومة ، فيستعملها — عندما يستعملها — على الجهة التي ينفع بها في أمان من نقضها . وهذا الموضع من حيث هو تتبع للجزئيات ، فيشبهه ما سلف ؛ ومن حيث إن الفرض فيه وجود موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه . وبالجملة جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضع السالف . وهذا الموضع جدلى جدا .

(٢) لازم : لوازم من (٤) يشبه : أيضا من (٥) إحداهما : أحدهما ب ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط ، ي (٦) المتقابلات : المقابلات ب ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط ، ي (٧) عندما : عندما م || عندما يحتاج أن يستعمل : ويستعمل د ، ن || يسوق : يسوق س ، هـ — م || وضع : على وضع حـ (٨) يقابل : يقال م || بتلك : بها د ، ن || اشترطت : أشترطت م (٩) عندما يستعملها : — ن || الجهة : الجهة م ؛ الجملة م (١٠) نقضها : نقضها د ، ن ؛ بعضها م ، هـ || الموضع : الوضع ن || ومن : من د ، ن (١١) موضع : وضع م (١٢) غير : وغير د ، ن هـ || اعتبار : اعتبار ن

## الفصل الثاني

### فصل ( ب ) في مثل ذلك

وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ، ونافع في الإثبات والإبطال جميعا ؛ وهو أنه إن كان لم يأت للمعنى بالاسم المشهور له ، بل اخترع من نفسه اسما ، إما على سبيل اشتراك فيه ، إذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم آخر ، أو على سبيل ابتداء اسم إن كان ليس له عند الجمهور دلالة ، فإنه يبطل عليه قوله ، ويقال له : إن اللفظ الذي أثبت به باطل ، لأن الواجب علينا اتباع الجمهور في التسمية للمعنى ، وإن كان لا يلزمنا اتباعهم في إيقاع ذلك الاسم بذلك المعنى ، على ما يظن داخلا تحت المعنى .

ونحن نخالفه ؛ فإن التسمية على وجهين : تسمية بغير واسطة ، وتسمية بواسطة .  
 ١٠. والتسمية بغير واسطة كنسمة معنى الحيوان حيوانا ، والمعنى الفاعل للصحة مصححا ؛ وهذا إلى الجمهور . وتسمية بواسطة ، كنسمة العلاج الفلاني مصححا ، والجسم الفلاني حيوانا ؛ وذلك بأن يجعل الشيء داخلا تحت المعنى الذي له الاسم أولا ؛ وليس هذا إلى الجمهور . فإن العامة إذا سموا مفيد الصحة مصححا تبعناهم ؛ فإن قالوا : إن الاستفراغ قبل التضج في الأمراض الحارة والمزمنة مصحح ، لم تبعهم . فإذا لنا أن نبطل قول من يأتي باللفظ الغير الدال على المعنى في المعارف ، ولنا أن نثبت بأن ندل أن هذا اللفظ ١٥  
 داخ في المعارف لهذا المعنى .

( ٣ ) وموضع : + آترم || وهو ، هو ( ٤ ) اسما : أسماء || إما : —  
 || إذ : إذا || كذلك : لذلك ( ٥ ) آخر : أجزاء || أو على : وعلى ، د ، ه || سبيل :  
 — ساء + اشتراك ، ن ( ٦ ) قوله : + بقوله د ، ن || الذي : — || أثبت : أثبت  
 ( ٧ ) يلزمنا : يلزمها ( ٩ ) فإن : في ب ، م || وتسمية : التسمية ( ١٢ ) يجعل :  
 + ذلك م ، ه ( ١٣ ) تبعناهم : تبعناهم ، معناه م ( ١٤ ) مصحح : يصحح م ، ن  
 ( ١٥ ) باللفظ : اللفظ || اللفظ : — ( ١٦ ) المعنى : + فنقولنا إذن إن كذا يصحح حق د ، ن ؛  
 فنقولنا إن كذا يصحح حق م



وهذا الموضوع جدلي أيضا ؛ فإن البرهانين إذا فهموا من اللفظ شيئا أو اخترعوه ، أو عملوا به ما شاءوا ، لم تلفت إلى ذلك ، بعد أن يكون المعنى مراعى .

وموضع آخر يجوز أن يكون جدليا ، ويجوز أن يكون مغالطيا ؛ وذلك أن الجدلي إذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحكم كلي ، ثم بين استمراره في جميع آحاد تلك المعاني ، انتقل فقال : فكل كذا كذا ، مدخلا فيه المعاني الأخرى . وإنما يمكنه . أن يفعل ذلك إذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم ، وإلا فإنه سيقول له : إن الذى أثبت الحكم فيه غير الذى تنتقل إليه بالمعنى ، وإن كان يشارك فى الاسم .

وهذا الموضوع صالح للإثبات والسلب . وأما المبتل فيكفيه أن يبين فى بعض تلك المعاني أن الحكم غير موجود إذا كان يبطل كليا . وأما المبتل فلا يمكنه أن يثبت أن الحكم كلي بسبب وجوده فى جزئ واحد ، بل بسبب وجوده فى الكلى ، أوفى الأكثر ؛ إلا أن يكون شئ واحد ، وهو أن يكون مقنعا أو مسلما أن الحكم فى الجميع كالحكم فى الواحد ؛ وذلك فى الأمور المقومة والالزمة ؛ فإنه إذا صح أن المحمول مقوم بالجزئ واحد من كلى أخير ، صح أنه مقوم للكلى بها ؛ وكذلك فى اللوازم التى لا تفارق إذا سلم أنه موجود لشيء من الكلى . وفى جميع ما يقع عليه الاصطلاح بين المحجب والسائل أن الحكم فى الواحد والكثير لا يختلف . فاما إن لم يكن كذلك ، فالجزئ الواحد لا ينفع فى إثبات حكم كلي ؛ فليس إذا كان نفس الإنسان غير مائة يلزم أن يجعل كل نفس غير مائة . وأما إذا كان

(١) البرهانين : البراهين ه || شيئا : اسما || أو اخترعوه : واخترعوه د ، سا ، ن ؛ ولو اخترعوه م  
(٢) أو عملوا : وعملوا د ، ن (٤) جميع : — ه || آحاد : — د ، س ، ن ؛ أخذ سا ؛  
أحدم ، ه (٥) فكل : وكل ن || مدخلا : يدخل د ، ن (٦) لا : — ن || فإنه : — ه  
|| سيقول : فيقول ه ؛ يقول م (٨) والسلب : والسلب م || وأما : أما د ، س ، سا ، ن ، ه  
|| المبتل : البطل م || فيكفيه : فكيف ن || يبين : يثبت سا (٩) إذا : وإذا سا  
(١٠) كلى : الكلى م (١١) يكون : — سا || واحد : — ه || كالحكم : كالحكم د ، ن  
(١٣) أخير : آخر سا ، م ، ن ، ه || صح : وصح ب ، س ، سا ، م ؛ وبصح ه || بها : — س  
|| إذا : وإذا سا || سلم : سلم م ، ه (١٤) الكلى : الكل م || عليه : فيه س (١٥) ينفع :  
يقع ه (١٦) وأما إذا : وإذا ن

القائل قال : إن نفس كل إنسان ، ونفس إنسان واحد ، حكمه واحد ، ثم يبين أن نفس فلان غير مائة — وقول نفس الإنسان ونفس كل حيوان يتفقان في هذا الحكم — ثم يبين أن نفس الإنسان غير مائة بدليل من المشهورات ، مثلا أنها خاطبت بعد الموت في الرؤيا فلانا فأخبرته بأن له رفيقا في موضع كذا ، أو بأن فلانا المدعى على ورثته محق ، أو بشئ مما يشبه هذا ، فأقنع هذا في المشهور بأن نفسه تكون حية ، وهي التي أتت نفس النائم فحدثته بما حدثته ، انتقل القائل فقال : وكل نفس إنسانية لا تموت ، إذا كان الخلاف في كل نفس وفي هذه الواحدة خلافا واحدا .

فكذلك حكم ما تكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى ، بل جزئيات اللفظ . وإنما يلجأ الجدل إلى هذا الصنيع ، حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس مساواة الزوايا الثلاث لثلاثين في المثلث ، فإن الجدل لو وجده عاما لم يحتاج إلى أن يستعمل الاسم المشترك ، بل كان له أن يقصد المعنى الواحد الذي الكلام بالحقيقة فيه ، ثم يبين الحكم فيه . وإن كان لا يجد الحكم عاما ، ويمده خاصا بالمعنى الذي يقصده ويثبته فيه ، فما حاجته إلى الاشتغال باللفظ المشترك ؟ إنما يحوجه إلى ذلك أن الحكم يكون واضحا في غير المعنى المقصود ، فيأخذه على أنه في المعنى المقصود لا اشتراك الاسم . نعم إن وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك الاسم ، فمن إظهار القوة أن يستعمل البيان في جميعها ، وإن كان لا يلزمه ذلك ، بل يكون كأنه يقول : إن الحكم الذي ادعيت له ليس هو الحق وحده في كذا ، بل وفيما يشاركه في الاسم أيضا ، فإن حكمه حكمه . مثل أنه إن قيل : هل العدل واجب ، وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى الجليل نفسه ، وعلى الواجب وجوده ، فيبين أن العدل واجب بالمعنيين جميعا ، فيكون قد أظهر

(١-٢) يبين . . . ن ، هـ (٢) يتفقان : معقبا سا ، م (٤) رفيقا : رفيقا ، م ، رفيق س || أو بان : وبان ب ، هـ || فلانا : فلان ب || ورثته : قريه ن (٦) فقال : وقال : س ، م || إذا : إذا ، م (٨) فكذلك : وكذلك د ، ن (٩) الصنيع : الصنع (١١) الكلام : + فيه م (١٣) ويتنا فيه : ويتنا فيه د ، ن ، ويتنا فيه م ، ويتنا فيه هـ || فا : مام || يحوجه : حاجته بخ ، هـ (١٤) فيأخذه على أنه في المعنى المقصود : — س (١٥) إن : إذا د ، ن (١٦) وإن : فان ن || أدعيت : أقوله د ، ن (١٩) وعلى الواجب وجوده : — د ، س ، م ، ن ، هـ || فيبين : فيبين د ، س ، ن ، هـ || جميعا : + أو بين أن الظم ليس واجبا بالمعنيين جميعا د ، ن ، هـ

قدرة على البيان ، وتكلف ما هو فوق الواجب . وهذا بعد أن يدل على أن هناك اشتراكا في الاسم ، وأنه غير ذاهب عليه الاسم . فاما إذا دل على اشتراك الاسم ، ولم يمكنه أن يستعمل هذه القوة ، فأشار إلى أن أحد المعنيين موجود له الحكم ، ولم يمكنه أن يبين أن المعنى الثاني كذلك ، فقد خرج عن مهدة البيان . لأنه إذا بان أن أحد المعنيين موجود ، وأنه إنما نحا ذلك المعنى ، فقد سلمت دعواه .

فهذا الموضع إذا أخذ على ظاهر المذكور عند الشروع في بيانه ، فهو سوفسطائي ، وإذا أخذ على وجه آخر يكون جدليا . وهو أن كثيرا من الأسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور ، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها ، فتصير أيضا حينئذ الشركة فيها مشعورا بها في المشهور ، وإن كانت قبل ذلك في حكم المتواطئ ؛ فإن كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة تكون مشهورة ، ثم قد يشعر بتقيضا ، وتمنع ، وتوفى ، فضلا عن الشهرة في اشتراك الاسم ، ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة .  
فليس الشعور بأن الأمر غير حق يجعله غير مشهور ، بل إذا كان ذلك الشعور أمرا ظاهرا جدا ، غالبا ، موقوفا عليه في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل أحد ، فحينئذ لا تكون الشهرة حقيقية ، بل تكون إنما راجت المقدمة على إنسان ما بسبب من الأسباب ، وفي وقت غفلة .

وأما ما يكون مشهورا مقبولا قد يسلمه الجمهور ، وقد يعتقدونه ، ويسترون عليه ، ولا يظهر لهم أن المشهور يمنع شهرته في الحال بأدنى تأمل ، بل إنما يظهر ذلك بنحو من النظر أدق من ظاهر النظر العامي ، فذلك مشهور في نفسه . فإذا أخذ من حيث يسلمونه ، أخذ

(٢) وأنه : فإنه ، ن || فاما : وأما س (٣) فأشار : وأشار د (٤) أن المعنى : المعنى م (٣-٤) له الحكم . . . موجود : - د (٦) ظاهر : ذلك س (٨) مشتركة : شركة م (٩) حينئذ : - د ، ن || المشهور : المشهورات س || كانت : كان س || المتواطئ : متواطئ ب (١٠) بتقيضا : بتقيضا س (١١) مشهورة : مشهور ب ، د ، س ، س ، س ، س (١٢) ذلك : - هـ (١٣) أحد : + يكون م ، هـ || لا : لأن د (١٤) حقيقية : بحقيقة د || بسبب : لسبب د ، س ، هـ (١٧) وفي : في د ، ن || غفلة : غفلة ب (٨١) يعتقدونه : يفقدونه س (١٩) يمنع : يمنع هـ + في م || بل : - ب ، س || يسلمونه : يسلم س || أخذ : أخذه س ، س

من حيث هو مشهور ، واصلح استعماله على أنه مشهور . وإذا أخذ مقابله من حيث هو مشهور به ، ورفد بحجة ، فهو أيضا جدلى .

وبالجملة ، فإن المشهور إذا أحص بصدق مقابله ، أو شهرة مقابله أيضا ، أو صحح ذلك بنحو من التصحيح ، كان كل واحد من المتقابلين مشهورا . فكذا قد تكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على أنه متواطئ ، إذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية .  
وأيضا إذا شعر بالاشتراك الذى فيها ، ومنع استمرار الحكم فيما على منهاج واحد ، فإن المقدمة الفاعلة ذلك تكون أيضا جدلية .

وبالجملة ما يسلمه الخصم — وإن كان شعرا — فهو جدلى ، فضلا عن أن يكون مشهورا مطلقا ، ومشهورا غير مطلق . وإنما يكون استعمال الشئ مغالطة فى الجدل ، إذا أخذ على أنه مشهور مطلق ، أو محدود بمحدد ، ولم يكن كذلك ، وروج على أنه كذلك . وأما إذا أخذت المقدمة الشئ من حيث هى متسامة من المخاطب ، فاستعملها عليه جدلى . فإذا هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار . ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين ، لكنه قد يناسب القياسات الامتناعية والعنادية .

وموضع آخر شبهه بهذا ، غير أن بدل الاسم المشترك المحصل فيه اسم متشابه أو مشكك ، فإنه يجب أن تفصل دلالاته مميزة محصلة ، ويتأمل الحال فى الوقايات تحت . وأما الأمثلة لذلك ، فإن يكون لأشياء كثيرة مختلفة الحدود اسم واحد ، لا بالاشتراك البحث ؛ بل بالتشكيك مثلا ، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ أو لأنها غايات لشئ واحد ؛ فإن ذوات الغايات تشترك فى معنى النسبة إلى الغاية الواحدة ، والغايات الكثيرة لشئ

(١) هو : — هـ (٢) مشهور : مشهور هـ || ورفد : فيرفد ن ؛ وزيد هـ (٣) أو صحح : صحح هـ || واحد : — ن (٤) فكذا : فكذا س ؛ وكذلك ن (٥) شعر : شعر ناد ، ن (٦) الذى : — ب (٧) ذلك : كذلك د ؛ لذلك ن ؛ + قدم ؛ + أيضا قد هـ (٨) يسلمه : سلمه د ، ن (٩) مطلقا ومشهورا : — د ، م || وإنما : وإنما د ، س ، سا ، ن ؛ وإنما هـ || يكون : — هـ (١٠) مطلق : — هـ || محدد : — د ، س ، سا ، م ، ن (١١) فإذا : وإذا ن (١٢) مشكك : مشكك د (١٣) تفصل دلالاته مميزة محصلة : ذلك ميزا محصلا ؛ يكون ذلك ميزا محصلا ن || فى : فيه م (١٤) كذلك : كذلك ن || فإن : فإنه سا || بالاشتراك : بالاشتراك م || البحث : البحث م (١٥) بالتشكيك : بالتشكيك د

واحد تشترك في النسبة إلى ذلك الشيء المبدأ . مثال الأول أن الطب يحدد بأنه العلم بالأمور الصحية الحافظة والزادة ، فتكون الأمور الصحية تشترك في لفظة " الصحية " ، وتشترك أيضا في معناه من حيث النسبة إلى غاية واحدة وهي الصحة . ومثال الثاني أن العلم بالمتقابلات واحد ؛ ولفظة العلم بالشيء ، بل لفظة " بالشيء " تتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة الحدود ، من جهة أن لها نسبة إلى شيء ، كما هو لنا إلى العلم ، فهي ٥ غايات للعلم معا . فيكون مفهوم " بالشيء " مفهوما متشككا ، من حيث يدل على نسبة .

ومن هذا القبيل أيضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة ، بل بحسب أن المعنى الواحد بعينه المسمى بالاسم لا يكون حاله عند الموضوعات سواء ؛ بل يكون لبعضها أولا وبالذات ، وبعضها ثانيا وبالعرض . مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، وكون متساوي الأضلاع مساوي الزوايا لقائمتين . لست أقول المثلث المتساوي الأضلاع ، والفرق بينها ١٠ أن المثلث المتساوي الأضلاع ليس حل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض ، وإن كان ليس أولا ، فإنه ليس الحمل بالذات ، والحمل الأول واحد . وقد علمت هذا في موضع آخر .

ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض ، لكان حمل الجوهر على الإنسان حملا بالعرض ، ولم يكن حقيقيا ، ولكان قولنا : كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين على أنه حمل ذاتي ، ١٥ على الوجه الذي علمت من قصدنا بالذاتي في مثله كاذبا ؛ إذ مثلث ما ليس كذلك ؛

- 
- (١) الأول : المبدأ س (٢) والزادة : الزادة سا || لفظة : لفظ س ، سا ، م || معناه : معناها م (٣) الصحة : الصحية د ، ن || ومثال الثاني أن : وأيضا فإن د ، ن || أن : — سا ، م ، هـ (٤) بالشيء : — هـ || بل لفظة بالشيء : — سا ، م (٥) المتقابلات : متقابلات د || الحدود : المحدود م || من : ومن سا ، م (٥) فهي : فهو د ، ن . (٦) متشككا : متشككا د ، سا ، م ، ن (٧) التشكك : التشكك د ، س ، م ، ن || بحسب : + النظم || النسبة : للنسبة م (٨) وبالذات : بالذات د ، سا ، ن (١٠) التساوي : — س (١١) مساوية : — د ، ن (١٢ — ١٤) وإن كان . . . . بالعرض : — سا (١٢) واحد : واحد د ، س ، ن (١٤) ولم : فلم د ، ن (١٥) حقيقيا : حقيقا د ، هـ (١٦) إذ : إذ ن د ، ن

إذ إنما الذى هو كذلك هو المثلث المطلق وحده . وهذا شيء قد عرفته ، فلا أحتاج إلى أن أطول القول فيه مرة أخرى . وإذا كان كذلك ، فالمثلث المتساوى الساقين فإن حل مساواة الزوايا لقائمتين عليه ذاتي ، وإن لم يكن أوليا ، مع أنه ذاتي له ، اللهم إلا أن يقال : لا يتبر في الأولية هذا ، بل يعتبر أن يكون الموضوع المحصور إذا جردت طبيعته ، كانت طبيعة المحمول يحمل عليها المحمول حلا ذاتيا ، وإن كان الحصر ينزل ذلك عنه إلى جزئيات ، لو عرفت ، لم يكن الحمل عليها بعد التعيين أوليا لهذا الشرط . فهذا لو قاله قائل ، لم نغفقه في هذا المثال ، وساهلناه فيه ، ووجدنا عنه مندوحة بغيره ، وبيناه من غير هذا المثال ، مذكرين بما قلنا من الفرق بين الذاتى والأولى .

وأما المتساوى الأضلاع ، فإن حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض ، وذلك لأن متساوى الأضلاع قد يكون مثلثا ، وقد يكون غير مثلث ، والمثلث أيضا قد يكون متساوى الأضلاع ، وقد لا يكون . فإذا عرض لمتساوى الأضلاع أن كان مثلثا ، عرض له حينئذ أن كان زواياه كقائمتين ، فإن عرض له أن كان مربعا ، لم يكن ذلك عارضا له . فإذا قولنا متساوى الزوايا لقائمتين ، أمر يقال على كل مئاث بالذات ، وعلى متساوى الأضلاع ، وقتا ما ، وبالعرض لأجل ما عرض له أن كان مثلثا ، ولأجل عارض له بالحمل . ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتأخر مطلق مختلف في الاستحقاق ، ولا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك ؛ أضى إذا قيل على المثلث ، وعلى متساوى الأضلاع . وأما على أصناف متساوى الأضلاع فلا يكون بالتشكيك ، بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة ، حتى لا يتوهم من

(١ - ٢) إذ .... كان كذلك : — هـ (١) المثلث المطلق : مثلث مطلق ن || وحده : + وفي قولنا كل مثلث يشمل على غيره د ، ن (٢) كذلك : — د ، ن || فإن حل .... ذاتيا : فليس حمل الزوايا لقائمتين عليه أوليا د ، م ، ن (٣ - ٨) مع أنه .... والأولى : — س ، سا ، هـ (٤) الموضوع : الموضوع م ، ن (٥) كانت : كأنه م || ينزل : يزل ب (٦) جزئيات : الجزئيات م || قاله : قال ب (٧) نغفقه : نصفه ب || وساهلناه : وساهلنا م (٨) مذكرين : مذكرين د ، ن || بما : ماد ، م ، ن || بين : من ب (١٠) متساوى : المتساوى م (١١) لمتساوى : المتساوى د || أن : وأن هـ || كقائمتين : مساوية لقائمتين س (١٢) عارضا : عارضا هـ || قولنا : قلنا ب ، سا ، م ، هـ (١٣) مساوى : متساوى ب ، س ، م ، هـ || وقتا ما : وقيا ما م (١٤) بالحمل : بالجملة ب ، س ، سا ، م ، ن ؛ وبالجملة د (١٥) بتقدم : تقدم ب || ولا : فلا س ، سا ، ن ، هـ || بل : — د (١٧) بالتشكيك : بالتشكيك هـ

هذا أنا قد رجعنا مما قلنا قديما ، إذ معنا أن يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا .  
فإننا إنما معنا أن يكون بالتواطؤ ، ودومقيس إلى جزئيات طبقتين قياسا يوجب في  
الطبقتين اختلافا من حيث التقدم والتأخر ، أو الاستحقاق ، أو غير ذلك مما سلف يانه .  
وأما في كل طبقة ، فحمله حمل واحد .

- ولكن لقائل أن يقول : فساواة الروايا لقائمتين يقع على المثلث المطلق ، وعلى متساوى  
الأضلاع ، بالتشكيك ليس بالتواطؤ ، إذ يقع بتقديم وتأخير ، فلم احتجنا إلى نجعل  
متساوى أضلاع مطلقا ، لا مثلثا متساوى الأضلاع ؟

- فأقول : إنه ليس كذلك ؛ وذلك لأن التقدم والتأخر في التشكيك إنما يعتبر في أمور  
مختلفة ، ليس يحمل بعضها على بعض بالذات ، بل ذواتها متباينة الحدود . وأما ما كان  
تقدمه بأنه أعم ، فذلك تقدم بحسب الوهم . وأما في الوجود ، فالمثلث الموجود هو إما  
نفس المتساوى الأضلاع ، أو نفس القائم الزاوية ، أو غير ذلك . وقولنا : كل مثلث  
فإنما نعني بذلك هذه المثلثات ، والحمل في القضايا عليهما ، وليست ذواتها متباينة في القوام  
للمثلث الموجود ، بل هي في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات . فكيف نضع المثلث شيئا ،  
وهذه الأشياء أشياء مباينة له ، خارجة عنه ، ثم نقول عليهما شيئا ، كما يقال على أمور كثيرة  
مختلفة ، لبعضها أولا وبعضها ثانيا ، وهي متباينات ؛ كما يقال الموجود على ذاتين  
متباينتين في الحقيقة ، ولكن لأحدهما أولا وللآخر ثانيا ، وليس أحدهما الآخر ، بل قد  
يشق لأحدهما الاسم من الآخر . ففى أمثال ذلك يكون اللفظ الواقع الوقوع الذى فيه

- (١) المقول ، القول ن ، لا : — س ، ن (٢) أن يكون بالتواطؤ : — د ، ن  
(٤) وأما : + ما هود ، ن (٥) ان : — م || الزاوية : + الثلاث ، ن  
|| متساوى الأضلاع : قائم الزاوية د ، ن (٦) ليس : — م || إذ : + قدم  
|| وتأخير : أو تأخير ه || احتجنا : احتجت د ، ن (٧) أضلاع : الأضلاع ه || مطلقا :  
مطلق د ، ن (٨) وذلك : — م || القدم : التقديم س ، د (٩) وأما : أما ب  
(١٠) بحسب : + ما فى س || وأما : أما م || الوجود : الحدود د ، ن (١١) الزاوية :  
الزاوية د || وقولنا : وقتنا م (١٢) وليست : فى ج || ذواتها : + ذوات د ، س ، را ،  
م ، ن (١٣) هي : هود ، ن || وفى : فى ن (١٤) مباينة : متباينة س ، سا || شيئا : شئ ب ، ه  
(١٥) وهي : فهمي د ، ن || متباينات : مباينات ن (١٥) يقال : تقول س || ولكن :  
لكن ب ، ه (١٦) بل : — س (١٧) يشق : يشق ن (١٧) فى : مع س

تقدم وتأخر واقعاً بالتشكيك . وهذا مثل متساوى الأضلاع ، من حيث هو متساوى الأضلاع ، والمثلث ، من حيث هو مثلث ؛ فليس وجود أحدهما من حيث هو متعلقاً بالآخر ولا هو هو إلا بالعرض ، هما شيئان متباينان مختلفان ليس أحدهما جزء حد الآخر ولا يمتزجان على الآخر بأنه هو هو بالذات .

- ٥ فيجب إذن أن نفصل أمر التشكيك في هذا المذكور فنثبت أن الحكم موجود فيها كلها ؛ أو نبطل بأن ليس موجوداً فيها كلها . وقد يكون نوع من التشكيك مختلطاً بأن يكون اللفظ يدل على النسبة ، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ ونسبة إلى مبدأ ؛ مثل العلم بالشئ ، فإنه يعلم ما يكون دائماً هو له كالمبدأ ، كالعلم بالصحة ، وبما هو له كالعافية ، كالعلم بالتضادات ، فيكون العلم بالشئ يعلم هذين عموم مشكك ، لأنه يعلم كل ما تكون له نسبة إلى الشئ . وقد يكون أهم من هذا ، وهو أنه يتضمن مثل هذين الشئين ، والذي بالذات وبالعرض أيضاً ؛ كقولهم : ” الشهوة للشئ ” ، فإن لفظة الشهوة للشئ مشككة ، فإن الشهوة للشئ قد تكون على أنها غاية كالصحة ، وعلى أنها مبدأ كالمداواة ؛ وعلى ما بالذات كن يشتمى الحلول لأنه حلو ؛ وعلى ما بالعرض كن يشتمى الشراب لا لأنه شراب بل لأنه حلو ؛ فيقال لجميع هذا مشتمى بالتشكيك الشامل لجميع المعاني المذكورة . وأكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الأمور المضافة ١٥ المنسوبة التي تقال بحسب الشئ ، كالعلم بالشئ ، والمالك للشئ ، والشهوة للشئ ، فنكون أكثر منفعة هذا الموضع في الأمور المنسوبة والمضافة . وهذا الموضع ينفع في الإثبات والإبطال منفعة الموضع المأخوذة عن الأمور الكلية ، من حيث اعتبار جزئياتها ؛

- (١) واقفا : وقوعاً || هو : هي م (١ - ٢) من حيث هو متساوي الأضلاع : — د  
(٣) هو هو : هو ه || متعلقاً بالآخر ولا هو هو : — س (٤) محمولاً : محمول س  
(٥) هذا المذكور : هذه المذكورة د ، س ، م ، ن || فثبت : فثبت د ، س ، ن ||  
أونبطل : ونبطل ه || فيها : — سا (٦) مختلطاً : مختلطان ه (٧) واحدة : — د ، سا ، م ، ن ، ه || ونسبة : أونسبة د ، س ، سا ، ن || مبدأ : + بل د ، س ، سا ، م ، ن  
(٩) هو : — ب ، س ، سا ، م ، ه (٩ - ١١) عموم مشكك . . . مثل هذين : — ه  
(١١) للشئ : لثئ ، س ، م (١٢) أنها : أنه س (١٣) أنها : أنه س || وعلى ما بالذات : وبالذات د ، ن || وعلى : أوعلى س ، سا || وعلى ما : أود ، ن (١٤) هذا : — ه  
(١٨) حيث : + هو ه



فإنه تارة يعتبر المحمول ويؤخذ ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع ، مثل قولنا : إن الإحساس إدراك ما ، وتمييز ما ، وكل تمييز فن شأنه أن يقع خطأ وصوابا .

لست أقول : وكل تمييز إما خطأ وإما صواب ، هل وجه قسمة تقتضي تباين الموضوعين ، فإنك علمت — حيث تكلمنا في الجزئيات — أن هذا لا ينتج ما نستنتجه الآن ، بل يجب أن تكون الحالتان مما يعرضان لكل واحد ، كقولنا :  
 • كل إنسان يتحرك أو يسكن ، أيضا مما يقتسمان المحمول ، فحينئذ ينتج أن الحس قد يخطئ ويصيب . وأمثال هذه المقدمات الكلية يسهل أخذها في الجدل إذا كانت صادقة في الأغلب وفي الظاهر ، فتصير لذلك مشهورة ، ويصعب أخذها في البراهين .

فهذا النمط فيه بيان لحال الجزئي الموضوع من حال الكلي الموضوع . وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا . أما إن كان المطلوب جزئيا ، كما يطلب طالب ليصحح أنه قد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما فاضلا ، بأن يقول : إن كان يوجد علم ما خسيسا كعلم اتخاذ الدفوف ، وعلم ما شريفا كعلم التوحيد ، فقد يوجد حال ما خسيصة ، وحال ما شريفة .

والموضع الأول ليس مطلق النفع في الإثبات ، فإنه ليس موضعا مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع ، فإنه ليس يجب أن يكون ما يعرض للجنس يعرض لاحالة للنوع ،  
 ١٥ أو يكون مشهورا في مثله العرض ، بل إنما يكون ذلك صادقا أو مشهورا إذا كانت على الشرط الذي أومأنا إليه . فإن لم يكن بذلك الشرط ، لم يكن بينا ولا مشهورا أن حكم الجزئي فيه حكم الكلي . فيجب أن يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط

---

(١) فيجعل : فيجمله د ، ن (٢) الإحساس : الحساس س || ما : — س  
 (٣) صواب : صوابا هـ + فإن هذان (٤) الموضوعين : الموضوعين (٥) نستنتجه :  
 سننتجه د ، ن || يجب : بحسب م (٦) أو يسكن : ويسكن س ، م || ما : + يعرضان م  
 م || يقتسمان : يقتسمان د ، م ، ن || الحس : الحس د ، ن (٧) أخذها : أخذها  
 س || وفي : في م (٨) ويصعب : يصعب س || أخذها : أخذها س || البراهين : البراهين د ، ن  
 (٩) فهذا : وهذا ب || الحال : الحال س ، م || وتارة يعتبر : وربما كان من جهة ن  
 (١٠) أما : — م ، هـ (١١) ما فاضلا : فاضلا ب ، هـ (١١) خسيسا : خسيب ب ، س ،  
 هـ || الدفوف : الزبوف س || شريفا : شريف ب ، س ، س ، هـ (١٢) حال : — د  
 (١٦) يكون : — ن (١٧) لم : ولم س (١٨) فيه

المذكور ، ولا يستعمل بلا ذلك الشرط ، وإلا لم يكن القول مشهورا ولا حقا ، فيكون استعماله مغالطة .

وأما المثال الثاني ، فإنه يثبت الجزئى لا محالة بلا شرط ؛ فإن كل ما يوجد للنوع ، فهو موجود لطبيعة الجنس ، وإن لم يعم . فإن أردنا الإبطال ، أعنى اعتبار الالوجود فالموضع الأول نافع على إطلاقه ؛ فإنه إذا لم يوجد شيء للجنس ، لم يوجد البتة للنوع .  
وليس الموضع الثانى نافعا فيه ، فإنه ليس إذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس . لكنه يجب أن تعلم أن الموضع الثانى لا ينفع فى الإثبات الكلى ، والموضع الأول ينفع فى الإبطال الكلى .

ونقول : إنه إذا كان الشيء الجنسى يحمل على الشيء ، أو يشتق له اسم منه ، كما يقال للإنسان عالم ، والعالم معنى جنسى يشمل المهندس والنحوى وغيره ، فيجب ضرورة أن يكون فى الموضوع معنى نوعى داخل تحت المعنى الجنسى المحمول عليه ، فيكون ذلك المعنى موجودا فى ذلك الموضوع يشتق له منه الاسم ، لكن المحمول مقول عليه . فإنه إذا لم يكن الإنسان موجودا فيه نوع من أنواع العلوم ، حتى يشتق له منه الاسم ، فيكون كاتباً أو نحويّاً أو مهندساً ، فإنه ليس بعالم أصلاً . وهذا كأنه موضع من رأس ، معتبر بحسب اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه ؛ وهو الأول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلى وألبرهاني .

بل هذه موضوعات ثلاثة : موضع من موضوعات الموضوع ؛ وموضع مما يقال على المحمول قولا ، وموضع مما يقال عليه المحمول قولا . وإن اتفق أن تتشارك بعض

- (٥) فالموضع : فالموضوع س || شيء للجنس لم يوجد : — د || لم : ماس || البتة :  
— هـ (٦) نافعا : نافعا هـ || فيه : — س (٧) الثانى : — ن || لا : — م (٩) منه :  
— د ، ن || للإنسان : الإنسان د ، م ، ن || جنسى : + يحمل ن (١٠) وغيره : وغيره هـ ، ن  
(١١—١٢) أن يكون ... الموضوع يشتق : فى الأول أن يوجد له معنى نوعى ما تحت ذلك الجنس بأن  
يحمل عليه وفى الثانى بأن يوجد فيه فيشتق د (١٢—١٣) لكن المحمول ... منه الاسم : — ن  
(١٢) مقول : فنقول د || فإنه : — م || فإنه إذا : فإذا هـ (١٣) يشتق : يكون مشتقا د  
(١٤) رأس : الرأس د (١٥) وهو : وهذا د ، ن || والأول : الأول م (١٦) بين : من سا  
(١٧) موضع : — ب

هذه المواضع في الموضوع فلا اعتبار بخلاف . وقد علمت أنه كيف يصلح ما سلف للإثبات والإبطال .

وأما هذا الموضع الأخير ، فإنه يصلح للأمرين بوجهين : أما للإثبات فإنه إذا وجد أحد أنواع موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الأول ، فقد انعقد قياس من الضرب الأول . وأما الإبطال . فليس أن لا يوجد إلا أحد موضوعاته ، بل ولا شيء من موضوعاته • حتى إذا عدت مثلا الحركات كلها ، وكانت النفس لا توجد فيها حركة ، صح الإبطال بأن النفس لا تتحرك أصلا .

ومنفعة هذه المواضع هي من حيث تعتبر موضوعات الحدين ومحمولاتها في الوضع ، فيجب إن لم تبين من جهة اعتبارها أن ترجع إلى حدودها وتحالها ، ليلوح لك البيان . فكذا الحال فيما سلف لك من المواضع ، فإن تحليل الحد يسهل السبيل إلى وجود المجمة ، كما قد علمت . ١٠

ويجب أن تعتبر الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم ، وفرق بين الحدود المشهورة وبين الرسوم ، فإنه ربما كان الحد المشهور رديا أو كاذبا ، لاحدا ولا رسما ، وربما كان ما هو في الحقيقة حد ، هو في المشهور هو رسم ، وما هو في الحقيقة رسم هو في المشهور حد ، وربما ميز بينهما المشهور على العدل والواجب ، وربما زاغ . ١٥

---

(١) فالاعتبار والاعتبار ، ن (٣) هذا الموضع : هذه المواضع م ، هـ (٤) أنواع : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٥) لا : — س ، سا ، هـ || إلا : — د ، س ، ن ، هـ ، لا سا ، م (٦) وكانت : أو كانت هـ || فيها : بها ب (٨) وضعة هذه المواضع هي : وهذه المواضع تنفع د ، ن || هذه : هـ || المواضع : الوضع س || هي : — س ، م ، هـ || موضوعات : + ومحولات د ، ن (٨) ومحولاتها : — د ، ن || تبين : تبين : د ، سا ، م ، ن (٩) لك : ذلك م ، هـ || البيان : بالبيان هـ (١٠) فكذا : وكذلك م ، ن (١٣) رديا : رديا س . (١٤) ما : بما م || في الحقيقة : بالحقيقة س || هو : — د ، ن (١٤) هو : — د ، ن || رسم : رسما د ، ن || في الحقيقة رسم هو في المشهور حد : رسم في الحقيقة في المشهور حد د ، ن

## الفصل الثالث

### فصل ( ج ) فى مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجة

وليسَت المواضع كلها مأخوذة من نفس الحدين ، بل قد تؤخذ من أمور خارجة ؛ فإنه قد تؤخذ من أمور تلزم المطلوب ، أو المطلوب يلزمها ، فطلب أى الأمور هى التى إذا وضعت يلزم منها المطلوب ، فطلبها وتصحيحها ، فيكون ذلك نافعا فى الإثبات ٥  
للمطلوب فقط كما هو ؛ كان موجبا أو سالبا ، بأن تستثنى عين المقدم . وأيضا تطلب أى الأمور تلزم المطلوب ؛ إذا وضع . وهذا يكون نافعا فى إبطال المطلوب فقط ، باستثناء نقبض التالى . وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان .

وقد ينتفع من الأمور الخارجة باعتبار الزمان ، هل يختلف فيه حدا المطلوب ، مثل ١٠  
من يقول : إن كل معتد نام ، ثم يجد الحيوان الواقف فى السن والمنحط يقتدى فى ذلك الزمان ، ولا ينمى . وكذلك ليس التذكر تعلما ، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة ، إن كان المعلوم بهما زمانيا ، كانا فيما مضى . وأما التعلم فهو تحصيل علم فى المستقبل قد يكون إن كان معلومه زمانيا علما بشئ مستقبل ، كالكسوف المنتظر . وهذا أيضا يشترك فيه الجدل والبرهان ؛ وينفع فى الإبطال دون الإثبات ؛ إذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف ، وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق . فهذا الموضع من جملة المواضع ١٥  
الخارجة عن حدى المطلوب .

( ٢ ) المأخوذة : المأخوذة ( ٤ ) تلزم : يلزمها س ، م ، هـ || أو المطلوب يلزمها : وبالجملة د ( ٤ ) هـ : — د ، س ، ن || التى : يكون د ، ( ٥ ) || وضعت : وقت هـ ( ٦ ) فقط : قدس ( ٦ ) كان : كان د ، ن || عين : عن س ( ٧ ) وهذا : هدام || وهذا يكون : ويكون هذا هـ ( ٨ ) موضعان : بوضعان م || يشارك : فشارك س ( ٩ ) فيه : — م ( ٩ ) حدا المطلوب : حد المطلوب د ، س ، س ، م ، ن ، هـ || ثم : — هـ ( ١٠ ) يقتدى : يقتدى م ( ١١ ) التذكر : التذكر م || تعلما : تعلما س ، س ، م || التذكر : التذكر م || علم : — د ، ن || إن : وإن د ، ن || بهما : فيهما د ، ن ( ١٢ ) فيا : فيهما م || التعلم : التعلم ن || التعلم فهو تحصيل : التعليم د || علم : العلم م ( ١٣ ) بشئ : لشيء د ، ن ( ١٤ ) يشترك : يشارك س || الإبطال : إبطال د ( ١٤ ) ما : — س ( ١٦ ) حدى : حدس

وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه ، تكون إذا صحت أو بطلت انتقل منها إلى الحكم في الشيء . فربما كان ذلك الانتقال ضروريا في الحقيقة ، حيث يكون القياس المتقل إليه ، والاستقراء المتقل إليه ، لتصحيح حال لازم أو ملزوم ، أو إثباته صدق الاستثناءات فيه ، ضروريا في الحقيقة . وربما كانا ضروريين في ظاهر الأمر ، وفي المشهور ؛ وكلاهما مقبول • في الجدل . والأول يدخل في البرهان ، لكنه كثيرا ما ينتقل إلى ما ليس له تعلق بالمطلوب انتقالا على سبيل إيهام أن المتقل إليه مما تتضح به حال المحمول إشفاقا من ظهور الانقطاع ، وشغلا للذة بالكلام ، وتوقعا لقاطع من العوارض بترك الأمر معطى ، أو استقداحا للخطر الأنكد ؛ وذلك مغالطة .

ومن حق المحجب البصير أن يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول إهماله ، ويصرح له أن ١٦ ذلك وإن سلم لك لا ينتج مطلوبك ، فتضاعف بذلك الفضيحة . وهذا المأخذ مغالطى صرف .

بل يجب أن يكون الانتقال إلى اللوازم والملزومات التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية أو مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر . وكل شيء يقال فله لوازم كثيرة . وتوجد له ملزومات ، كما توجد موضوعات ومحولات . فإنَّ كلَّ مَنْ قال شيئا بالفعل ، ١٥ فيشبه أن يكون قال أشياء بالقوة . وأنت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الإبطال والإثبات ، من علمك بالشرطيات الاستثنائية .

ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم ، بل على سبيل العناد والمقابلة ، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض ، أو أخذ من

---

(١) هي : — سا (٣) المتقل : المستقبل || إليه : — ن || والاستقراء : أو الاستقراء د ، م ، ن (٤) أو إثباته : وإثباته || الاستثناءات : الاستثناء د ، س ، سا ، ن ، هـ (٥) . وربما كانا ضروريين : وضروبا د ، ن (٧) به : فيه سا (٨) بترك : بين م || استقداحا : استقراحا سا (٩) وذلك : فذلك د ، ن (١١) مطالبك : — د (١٦) أشياء : شيئا د ، ن (١٨) المواضع : الواقع ب ، س ، سا (١٩) أخذ عما : أخذها هـ || عما : ما م (١٩) من : — د ، ن

المتباعدات ، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ ؛ كقولهم : إنه إما أن تكون الشمس طالعة ، أو يكون الليل موجودا . فإن الإتيان بهذه المعاندات قد ينفع أيضا بطريق الاستثناء في الإثبات والإبطال ، كما علمت ؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان .

ومن جملة اعتبار الأمور الخارجة ، قتل الاسم وتبديله ؛ فربما نفع في البيان ، وخصوصا إذا كان الاسم ليس بحسب الذات ، بل بحسب الصفة . فيجب أن تأخذ المعنى نفسه ، وتلاحظه في ذاته ، وتقتصر الاسم عليه ؛ فإن تمدت دلالة الاسم إلى ما هو مباين للمعنى بوجه من الوجوه ، بأنه أقص منه ، أو أزيد عليه ، أو هو بشرط ، دل عليه وعرف . وهذا كما يأخذ أحد الشجاع وجيد النفس على أن المفهوم منهما واحد ، أو على أن جيد النفس هو قول بحسب اسم الشجاع ، وعلى أن الكلام فيهما واحد . ثم يتأدى به الإمعان في النظر إلى الاشتغال بأحدهما من حيث له زيادة اعتبار . فيجب أن يقال للقائس حينئذ : إن جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس وحده ، فهما بلا لبس .

فلنترك لفظة الشجاع ، ولننظر في معنى جيد النفس ؛ فإننا إذا فهمنا المعنى ، فلا حاجة بنا إلى استعمال لفظة الشجاع ، بل لنستعمل القول كما هو ، أو نأخذ شيئا آخر يطابق جيد النفس فقط ، من غير زيادة معنى . فإن لفظة الشجاع توهم شيئا آخر زائدا على أنه جيد النفس فقط ، وفي تلك الزيادة تغيير الحكم ؛ كما أن الحسن الرجاء يدلك على معنى حسن الرجاء فقط . وأما لفظ الشجاع فإن له زيادة دلالة على ذلك . فلنترك أنه شجاع ، ولنأخذ حسن الرجاء .

(١) كقولهم : لقولهم سا (٢) الإتيان : الإنسان ، س ، سا ، م ، هـ (٢) ينفع : ينفع س ، هـ (٤) جملة : جهة هـ || اعتبار : — سا || قتل : تقبل م || فرما : ورماد ، ن || قع : يقع ن ، هـ (٧) بأنه : فانهب ، س ، ن || أو أزيد : إذا زيد (٧) بشرط : شرط م || وهذا : هذا م (٨) وجيد : وحد هـ (٨—٩) أو على : فيها واحد : — د (٨) أو على : وعلى سا ، هـ || جيد : حد هـ || النفس : — هو قول سا ، ن (٩) وعلى أن الكلام : والكلام ن (١١) للقائس : للقائس د ، ن || فهما : فيها سا ، م ، هـ || بلا لبس : — هـ (١٣) لفظة : لفظ سا ، م (١٣) القول : — م (١٥) تغيير : تغيير س ، تباير م || الحكم كأن : في س (١٦) وأما : فاما م || لفظ : لفظة د ، سا ، م

وكذلك الجيد البخت الذى استمرت له غلطات ؛ ومعناه مفهوم ؛ والشجاع يشير إلى معنى آخر . فلترك الشجاع ، ولنجعل الكلام فى جيد البخت . وهذا الموضع نافع فى منع التلبس وصرعة الكشف . وكأن الانتفاع به فى التعليم ليس دون الانتفاع به فى الجدل .

وموضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود ، بل حال الوجود ؛ وذلك أن الشيء كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائما ، وأكثرها أو أقلها ؛ وغير كونه له كله أو لبعضه ، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا . وليس إذا سلم وجود ؛ فقد سلم من كل وجه . فيجب أن تراعى فى ذلك أن لا تأخذ أحد الحكمين مكان الآخر ، وأن لا تقنع بمطلق غير مبين ، بل تطالب القائل المهمل المجمل بالبيان والتفصيل .

وأياضا مما يشبه هذا الموضع أن يجعل الشيء آخر لأجل اسمه . يقال كما قال بعضهم :  
١٠ إن ن اللذات ماهو فرح ، ومنه مرور ، ومنه جدل . وهذه كلها ألفاظ مترادفة . فيجب أن تستكشف أمثال هذه أيضا .

وههنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ، ومن أحوال الابتداء وال انتهاء ، ومن الاشتقاقات ، وغير ذلك ؛ فكأنها تنفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة .  
أما الذى من المتقابلات الضدية فطريقه منها أن يؤخذ متقابلان ضدان ومتقابلان  
١٥ ضدان آخران كذلك ، فيؤلف على الأنحاء التى نذكرها ، ويجعل منها مقدم وتال .

فليكن تقابل هو تقابل الأصدقاء والأعداء ، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة

(١) وكذلك : فكذلك ب ، سا || الجيد : جيد س ، م || له : عليه س ، هـ (١-٢) يشير إلى :  
— د ، ن (٢) فلترك : فترك د ، ن || ولنجعل : ونجعل د ، ن || البخت : البخت م  
(٣) ليس : — د ، ن (٥) وموضع : وموضع سا ، م ، هـ || حال : حالة س (٦) له :  
— م || أرأفيا : وأفيا م (٦) كله : س ، هـ (٨) ذلك : — س (١٠) يقال : فقال هـ ||  
من : — د ، ن (١١) اللذات : اللذات د ، سا ، ن || ومنه : ومنها ماته م || جدل :  
طرب د ، ن (١٣-١٥) ومن أحوال . . . . من المتقابلات : — هـ (١٤) ومن :  
من ب ، هـ || الاشتقاقات د ، ن || فكأنها : وكأنها س ، سا ، م ؛ وكونها د ، ن (١٥) من :  
فى د ، ن (١٥) أن : — سا ، م (١٦) التى : التى سا (١٧) فليكن : وليكن د ||  
تقابل : هو تقابل : — س

والإحسان . ثم تكون التأليفات منها أنه : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزا ، فالإساءة إلى الأعداء جائزة . ومنها أنه : إن كان الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ؛ فالإحسان إلى الأصدقاء جميل . ومنها : إن كان الإحسان إلى الصديق حسنا ، فالإساءة إلى الصديق قبيح ، وبالعكس . ومنها : إن كانت الإساءة إلى الأعداء جميلة ، فالإحسان إلى الأعداء قبيح ، وبالعكس . فتكون هذه كلها مواضع تقبل وتحمده ، وليست كلها واجبة .

أما الأول ، فإنه ليس إذا كان أمر موجود لكل الضد يجب أن يكون ضده موجودا للضد ؛ بل يجوز أن تكون الحركة الطبيعية في الطاقة لكل حرارة ولكل برودة .

١٠ وأما البواقي مما ذكر ، فهي بالحقيقة من ثلاث مقابلات : كالإساءة والإحسان ، والقيح والجميل ، والصديق والعدو . ثم يؤخذ من إحدى الثلاث طرف ، ومن الباقيتين الطرفين جميعا ؛ فيؤخذ مثلا من الصديق والعدو الصديق ؛ ثم يؤخذ إساءة وإحسان ، وقيح وجميل ، فيقال : إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ، فالإحسان إليهم جميل ، وعلى قياس ذلك .

١٥ وهذه أيضا ليست برهانية ، فليس يجب إذا كان للشيء عند الشيء حكم أن يكون لضده عنده ضد ذلك الحكم . فإنه ليس إذا كان النور يسود شيئا ، أن تكون الظلمة تبيضه أو تقابله لا محالة ، بل كلها مشهورات تسلم ، ولا يشعر بعنادها بأدنى النظر ، إلا أن

(١) التأليفات : + هكذا ، سا ، ن ، هـ || منها : فيها ب || أنه : هكذا أنه س ، م ، هـ || أنه : + إنما س (٢) فالإساءة : فإساءة د (٣-٤) ومنها ..... جميل : — س (٣) أنه : — س ؛ أنها ن (٤) فالإساءة : والإساءة د ، ن || قبيح : — ن (٤-٥) ومنها ..... وبالعكس : — د ، ن ، هـ (٧) أما : وأما س || أما الأول : — هـ (٨) موجودا : موجود ن (٩) ولكل : وكل هـ (١٠) فهي : وهي ب ، س ، سا ، م || ثلاث : ثلاثة د || مقابلات : مقابلات سا ، م (١١) إحدى : أحده ؛ — ن || الثلاث : الثلاثة ن (١٢) الباقيين ب ؛ الباقيين د ، ن || الطرفان : الطرفين د ، ن || والعدو الصديق : والعدو والصديق ب (١٥) عيسى : وليس م || إذا : إذن (١٦) عنده : عند د ، ن (١٧) تقابله : مقابله د || ولا : فلا د ، ن (١٧) بعنادها : تضادها ب ، هـ || بأدنى : بيادى ب



يطلب لها معاند . وما كان له مناقضة وعناد ، ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد ، فليس يجب أن يكون باطل الشهرة ؛ كما قد عرفناك مرارا .

وقد يؤخذ من الأضداد مواضع آخر ، وهو أن ينظر في مقابل المحمول ، فإن صحَّ أنه موجود في الموضوع ، فذلك غير موجود . لكن هذا الموضع في قوة الموضع المتقدم المذكور ، ولكنه قد يمكن أن يؤخذ هذا الموضع على وجه غير مكرر . وذلك أن لا يطلب ٥ مقابل الموضوع ، بل ينظر أنه هل يلزم من وجود المحمول في الموضوع أن توجد الأضداد معا ، وذلك محال ؛ فوجود المحمول للموضوع محال .

وهذا جزئى موضع آخر سلف باعتبار أخسر من الموضع المتقدم المذكور . والموضمان يتباينان بما أقوله : وهو أن الموضع المتقدم كان على أن اللازم يكون محالا ، أى محال ١٠ كان ؛ ويوجب أن اللازم محال .

وأما ههنا فالحال المأخوذ فيه ليس مطلقا ، بل محال بصفة ، وهو جمع الضدين .

ومثال هذا أن القائلين بالصور المفارقة للأشياء يقولون : لأنها مع أنها مفارقة ، قد توجد متوسطة في المحسوسات ، فتكون مفارقة وموجودة معا ، ويلزمهم أن يجعلوها متحركة متقلبة ، ومستحيلة فيها الحركة ثابتة معا .

١٥ أما لزوم كونها بحيث تستحيل فيها الحركة ، فلائهم يجعلونها مفارقة ، ويعرفون أن المفارقة يجب له الثبات ، ويستحيل فيها الحركة ولو بالعرض .

(١) فليس : وليس د ، ن (٢) قد : — ن || عرفناك : عرفناك د ، ن (٣) مواضع : موضع د ، س ، سا ، ن (٤) في الموضوع : — ه || الموضع : الموضوع د || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، ه (٥) ولكنه قد : وقدم || مكرر : مكرر س || لا : — س (٦) الموضوع : في الموضوع سا (٧) محال : — س . (٨) الموضع : المواضع || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، ن (٩) والموضمان : بالموضمان ب ؛ والموضع سا (١٠) ويجب : يجب سا || (١١) وأما ههنا : وههنا د ، ن || فالحال المأخوذ فيه ليس : أخذ المحال لاد ، ن || محال : محال لاد ، س ، ن ؛ ب محال م || بصفة : الصفة سا ، ه (١٢) وموجودة : موجودة ب (١٣) ويلزمهم : يلزمهم د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || متقلبة : ومتقلبة د ، ن ؛ متقلبة سا || ثابتة : وثابتة د ، ن ؛ ثابتة ب ؛ وثابتة س || (١٤) معا : — ب ؛ معها ه (١٥—١٦) فلائهم ٣٠٠ الحركة : — سا (١٥) ويعرفون : ويعرفون ه (١٦) فيها : فيه س || بالعرض : بالعرض م

وأما لزوم كونها متحركة ، فلاّتهم إذا جعلوها فينا ، جعلوها قد تحرك بالمرض  
تحركاتنا .

وقد يؤخذ من الضد موضع آخر ، وهو أنه إذا كان المحمول العارض له ضد ، وكان  
المحمول العارض محمولا لا على الدوم والضرورة ، بل على حسب الجواز والعروض ،  
فيظهر هل من شأن ضده أن يعرض لذلك الموضوع ؟ فإن من شأن الموضوع أن يكون  
واحدا للأضداد . فإن كان الضد ليس طبيعيا للموضوع ، وأخذ الموضوع موضوعا قريبا  
له ، فيجب أن يكون من شأن الضد الآخر أن يعرض لموضوعه . مثاله أنه إن كان البغض  
يعرض للقوة الغضبية ، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية . وإن كان الجهل  
يعرض للقوة الشهوانية ، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة ، لا للناطقية . وهذا ينفع  
في الإبطال فقط ، اللهم إلا أن لا يكون الإثبات توجهها نحو الوجود ، بل نحو الإمكان ،  
فينفع في الإثبات ؛ فإنه إذا أمكن عروض ضد أمكن عروض ضد آخر .

وأما هل هذا الموضع برهاني ، وأنه هل يجب أن يكون الشيء القابل للضد ما قابلا  
للآخر ، حتى إن كان الشيء يعرض له أمر ويجوز أن يخاف عنه ، فهل يجوز أن يعرض  
له الضد الآخر وإنما يجوز أن يخاف عنه إلى واسطة ، أو إلى عدم ، ولا يكون من شأنه  
أن يقول شيئا آخر . فإن الواجب أو المقبول هو أن الأضداد هي التي يوجد لها موضوع  
تسترك فيه ؛ وهذا غير أن يكون كل موضوع يكون لعروض أحدهما يكون موضوعا لعروض  
الآخر . فإنه إذا تم وضح أن للشئيين موضوعا واحدا يشتركان فيه على سبيل النعاقب ، فقد  
صح الشرط الذي ينبني له في أن يكون بينهما مضادة ؛ وإن كان سائر الموضوعات بخلاف

(١) جعلوها فينا : — س (٢) تحركاتنا ، تحركات ، س ، سا ، م ، هـ (٤) لا : — س ، ن ، هـ  
|| الدم : الدوام د ، س ، م ، ن (٦) موضوعا : — د ، ن (٧) أن يعرض : أن لا يعرض  
ب ، د (٧) أنه : — د ، ن || كن : كانت د ، ن || البغض : البغضة د ، ن (٨) لا : — س ،  
ن || وإن : فإن د ، ن || كان : — ن (١٠) فقط : — س || أن : + لا سا (١١) فإنه : — سا  
(١٢) وأما : + أنه س || هل : + هوم || وأنه : فإنه هـ (١٢) قابلا : قابل هـ (١٣) إن : إذا م  
(١٣ — ١٤) فهل يجوز . . . . . يخلو عنه : — سا (١٤) وإنما : ولا ب ، سا || عته : إلى س || أو إلى : وإلى  
ن || ولا : فلا د ، ن || شيئا : ضدا س || أو المقبول : والمقبول ب ، س ، م (١٥) هي :  
وهي ب (١٧) أن : — ن || موضوعا : موضوع ن (١٨) له : لها د ، سا ، م ، ن ، هـ

ذلك ، بل كان بعضها لا يفارقه الضد البتة ، وبعضها قد يفارقه إلى العدم ولا يقبل الآخر .

وإذا كان هذا أمرا غير بين ، فلا يجب أن تؤخذ هذه المقدمة على أنها بينة ، بل على أنها مشهورة ، ويكون سبب الشهرة فيها إيهام هذا العكس إيهاما جزافا ، فيكون من أحد أبواب المغالطات المعنوية التي ستذكر فيما يستقبل ، بل لكثرة الجزئيات الشاهدة .

فلذن هذا الموضع لا ينفع في البرهان ، إذا أخذ من حيث هو أصل ومبدأ وبين .  
فإن صح أنه حق ، فتكون صحته صحة المسائل ؛ وإن لم يصح ، فلا ينتفع به . وستنضح حقيقة الأمر فيه في العلوم .

واعلم أن الشيء ، إنما يكون موصفا إذا كانت الشهرة توجبه ، أو كان يصح في علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات ، فيوضع بعد ذلك قانونا ؛ وما ليس كذلك فليس بموضع . ولذلك ما كان هذا هو موضع في الجدل للشهرة ، وليس وإن ثبتت حقيقته موصفا في البرهان ، أى أصلا ؛ فإنه لا هو بين بنفسه ، ولا بين الصدق في علم المنطق ؛ فليس موصفا برهانيا منطقيا .

وأما سائر المواضع المأخوذة من المقابلات ، فتم المواضع المأخوذة من تقابل النقيض .  
ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا ، وهو جمل التالى عكس نقيض المقدم ، أو جمل

( ١ ) بل : بأن ب ( ٢ ) الآخر : — هـ ( ٣ ) وإذا : وإذا ب ( ٤ ) ويكون : وقد يكون م ؛ فيكون ن || لها ما : + لاد ، ن ، هـ || أحد : أخذ د ، سا ( ٥ ) ستذكر : سا || فيما : فيها م ( ٦ ) الموضع : المواضع م || أخذ : أخذ د ، ن || هو : هو ب ، د ، م ، سا ، م ، هـ ( ٧ ) وإن : فإن سا ، ن ( ٧ ) ينفع : + في البرهان هـ || وستنضح : + لك د ، ن ( ٩ ) موصفا : موضوعا ن || توجبه : موجه هـ || يصح : + بطريق الشهرة د ، ن ( ١٠ ) على سبيل إيجاب من المشهورات : — د ، ن || المشهورات : + فيه في علم المنطق م || فيوضع : فيوجب هـ ( ١١ ) ولذلك : وكذلك سا ، م || هو : — ب ، سا ، م || موضع : موضوع ن || ثبت : تثبت ب ؛ ثبت م ( ١٣ ) موصفا : — م ( ١٤ ) سائر : — د ، ن || ( ١٤ — ١٥ ) المأخوذة . . . . ما هو : المناسبة لما ذكرناه من شأن المقابلات والرواى من النقيض فنه حق ومشهور وهو د ، ن ( ١٤ ) المقابلات : المقابلات م ( ١٥ ) أو جمل : وهو أن يصير د ، ن

نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم، وهو موضع لا مرد له، مثاله : إن كان اللذيذ حسنا فما مالميس بحسن ليس بلذيذ ، وإن كان ما ليس بحسن فليس بلذيذ ، فكل لذذي حسن .

وأما عكس هذا فربما كان مشهورا في مواد ، وربما لم يكن مشهورا . وأما في الأضداد فربما صح العكس واشتهر ، وربما انتقض . فيجب أن يكون الجدل مستقرا لذلك ، حتى إذا انتفع بما يعكس ، ادعى العكس ، وأورد له جزئيات توجب العكس . وإذا انتفع بعكس العكس ، كان له ما يعاند به .

فهنا جزئيات كثيرة توجب العكس ، إذ يوجد الطرفان لازمين للطرفين . فإن الشجاعة فضيلة ، والجهن رذيلة ، والصحة مؤثرة ، والمرض مجتنب ، واللزوم ههنا على الاستقامة .

١٠ ويجب أن تأخذ ههنا ما كان من الأضداد بالحقيقة ، وما كان بحسب المشهور ، فيجب أن تكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له .

وههنا جزئيات أخرى ، ومواد أخرى تخالف ذلك ، وربما كان المظنون فيها عند الجمهور ، أو الظاهر المشهور ، هو بالعكس من ذلك . فإن جودة البنية ، أى اعتدال المزاج ، واستواء التركيب ، وتناسب الأعضاء ، قد يلزمها الصحة . وأما رداءة الخلقة والبنية ، وهو نقصان في أحد تلك ، فقد لا يلزمها المرض ، لكن المرض يلزمه رداءة الخلقة والبنية ، فيؤخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة ، بل بالعكس ، إذ يؤخذ ضد اللازم ملزوما لضد الملزوم ، فلا تكون إذا كانت جودة البنية صحة ، فرداءة البنية مرض ، بل المرض رداءة البنية ، أو يلزمها رداءة البنية . فيجب أن تكون أمثال هذه معدة أيضا .

(٢) ليس : فليس د ، ن || وإن كان : أو كان أن ب م ، وكان أن سا ؛ إذ كان أن ه  
|| فكل : وكل ه (٣) هذا : — س || مشهورا : — د ، ن (٥) وأورد :  
أورد س ؛ وأفرد ن (٦) يمنع العكس : مما يعكس ه (٦) ما : مام ، ه (٧) الطرفان :  
الطرفين د ، ن (٨) والمرض : — ب (١٠) تأخذ : يؤخذ د ، س ، سا ، ن  
(١٢) وههنا جزئيات أخرى ومواد أخرى تخالف ذلك : وأما في أمور ومواد أخرى د ، ن || وربما :  
فربما د ، ن (١٤) قد : — د ، ن (١٥) نقصان : النقصان د ، ن (١٦) اللازم : اللزوم ه  
(١٧) إذا : إذ د ، س ، م (١٨) البنية : — د (١٨) أيضا : — د ، ن

وأما المقابلة التي للعدم والملكة ، فاللزومان مشهوران فيه جميعا . فإنه إن كان البصر حيا ، فالعمى عدم حس . ويشبه أن يكون هذا الموضع حقا إذا أخذ على الاستقامة . فإنه إذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل هدمي ، فليس يمكن البتة أن يقال ذلك الوجودي على العمى ، وإلا لصار العدم موصوفا بأمر وجودي محصل ، فإذا يقال عليه : عدم ذلك الوجودي ، فإذا عدم ذلك الوجودي ، يلزمه أيضا .

والمضايفات تتلزم على الاستقامة إذا روعي ما يجب أن يراعى تلازما حقيقيا ؛ وتتلازم على الإطلاق تلازما مشهورا . مثاله : إن كان ذو ثلاثة أضعا فكثر الأضعا ، فذو ثلاثة أجزاء كثير الأجزاء . وإن كان العلم ظنا ، فالعلوم مظنون . وإن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس . وأما في الحقيقة فليس يجب أن تلزم إلا بشرائط ؛ وذلك لأن العلم — من حيث هو قُوتِيَّةٌ — مضاف إلى العالم ، ومضاف من وجه آخر إلى المعلوم . وليس يجب أن يكون إذا كان العلم إدراكا أن يكون العالم مدركا ، أى واقعا عليه الإدراك ؛ أو المعلوم مدركا ، أى واقعا منه الإدراك ، بل يجب أن تكون الموازاة والمعادلة محفوظة . وكذلك فإنَّ المَدْرَك مضاف إلى المَدْرَك . وليس يجب إذا كان المَدْرَك معلوما أن يكون المَدْرَك عالما .

وكذلك ليس يجب إذا كان محسوسٌ ما معلوما ، أن يكون حس ما عالما ؛ وإن كان المشهور يوجب أن يكون الحس عالما ، فلا تكون هذه معاندة في المشهور .

(١) فاللزومان : اللزومان س ؛ فاللزومان م || مشهوران : مشهورات سا (٢) حس : الحس ب (٤) وإلا لصار العدم : والإبصار الهدم د ، م ، ن ، هـ (٥) فإذا عدم ذلك الوجودي : — هـ (٧) حقيقيا : حقيقا س ، هـ (٨) وتتلازم : وتتلازم د ، هـ ؛ وتتلازم سا (٩) فالعلوم : فالعلوم د ؛ والعلوم هـ (١٠) فالبصر : فالبصر سا ، والبصر ن (١٢—١٠) إلا بشرائط . . . . . وليس يجب : — س (١١) العالم : العلم ب ، س ، د ، م ، هـ (١٢) إذا : إذا سا (١٥) عالما : علما ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٦) وكذلك . . . . . علما : — س ، هـ || وكذلك ليس يجب : د ، سا ، ن

وكذلك يجوز لقائل أن يقول: إن المحسوس ليس ألبةً معلومٌ ؛ وذلك لأن الحس في الحقيقة ليس بعلم ، إذ كان كون الحس علماً ليس حقاً بيننا بنفسه ، بل ربما كان مشهوراً . وإذا كان الحق أن الحس ليس بعلم ، وكان الحق يوجب أنه إن كان الحس ليس بعلم ، فما يقع عليه العلم لا يكون وقع عليه الحس ؛ وبالعكس . وما وقع عليه العلم ، فهو معلوم ؛ وما وقع عليه الحس ، فهو محسوس . فيجب أن لا يكون شيء من المحسوسات معلوماً ؛ وبالعكس .

فالذي قيل من أن معلوماً ما محسوس ، ثم بني عليه الاعتبار ، قول جدلي غير حقيقي .

---

(١) وكذلك ؛ ولذلك د ، س ، ن || يقول : يكون د || ألبة : — د ، ن || وذلك : — د ، ن || في الحقيقة : بالحقيقة س (٢) إذ ؛ إذا م || بينا بنفسه : في نفسه هـ (٣) أن الحس ... يوجب : — هـ || أنه : — م (٤) إنما : بما هـ (٥) ما : — س || بيني د ، ن ، هـ

## الفصل الرابع

### فصل (د) في مثل ذلك

ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظار. ومعنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه اسم، إما مثل نسبة المفعول إلى القابل المشتق له منه الاسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة اشتق له منها اسم؛ وإما مثل نسبة الفاعل إلى الفاعل والحافظ، كالأمر الصحيحة التي تفعل أو تحفظ للصحة، فيشتق له منها من الصحة اسم؛ وإما نسبة المبدأ إلى الغاية، فيشتق له منها اسم، كما يقال مرض عفوى .

ومواضع أخرى كانت تعرف بالمأخوذة من التصارييف، ويشبه أن تكون مفارقتها للنظار بأن لا يؤخذ لها من الشيء اسم على الإطلاق، وعلى سبيل الاشتقاق، بل أن يدل على نسبتها إلى الشيء بلفظ مأخوذ من أسامي المناسبة والملازمة مقرون باسم الشيء، كما يقال: هذا هو جار مجرى الطبيعة، وهذا مذهب العدالة، وهذا مأخذ الحكمة؛ فتكون نسبة الجارى مجرى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل التصارييف. وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة إلى العدالة .

على أنى لست أثنى أيضا بما أقوله من ذلك، إنما أحنه تخميناً، وليس هو شيئاً معروفاً في عادات ألسنتنا، ولا تضر الغفلة عن ذلك في غرضنا .

وقد قيل غير ما قلته، وظن أن التصارييف هي ما يكون من الأمور إدارة عن الشيء، كالوجع عن المرض، وأخذ هذا بعيداً عن عبارة المعلم الأول، ولا يناسبه بوجه . فإنه

(٣) ومعنى النظائر: — م || التي: + ليس ن (٤) إلى: — ه || المقبول: المقبول ب، ن || القابل: القابل ب، س، م، ن (٦) أو تحفظ: وتحفظ س || من الصحة: منه سا (٧) له: — س، ها سا، م، ه || منها: منه سا (٨) بالمأخوذة: بالمأخوذ || من: عن د، س، سا، ن، ه (١١) جار: جارى س، م، ه || الطبيعة: + إلى الطبيعة ه (١٢) التصارييف: التصريف ه (١٤) لت: لاس || إنما: ان م (١٥) ألسنتنا: الاستنباط، ه (١٥) عن: في سا (١٦) قيل: قل ب، سا || ما: + لان (١٦) صادرة: صادر ب، د، ن، ه || هذا: — م؛ — ههنا م، ه (١٧) يبدأ: يبدأ س

ليس يجب أن يكون حكم الوجع ، وما يجري مجراه ، مقاييساً بحكم المرض وما يجري مجراه .  
وأما ما هو على سبيل العدالة ، فيجب أن يكون له حكم معتبر بالعدالة ، بسبب أنه مأخوذ  
بوجه من العدالة ، وكأنه بوجه مشتق منه . ولهذا ذكر أنه يظن أن التصارييف أخص  
من النظائر ؛ وعلى أن هذه عادة لغة لا علم لى بها .

٥ ثم يقول : إنه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين ؛ وجه أخص بالعلم الخلقى ، وهو  
المستعمل في التعليم الأول ، مثل أنه وإن كانت العدالة محمودة ، فالعدل محمود ؛ وإن كان ما  
يجرى مجرى العدالة محموداً ، فالعدالة محمودة . وهذا إنما يحد إذا كان المحمول محموداً أو  
مؤثراً . وليس يجب أن يقع بينهما في كل محمول اتفاق ، فإنهما مختلفا الحد . ولا أيضا يصح  
أن يقع لهما في الخير — إذا جعل الخير محمولا — اتفاق ؛ فإن الخير الحقيقي هو المطلوب  
لذاته ، ولا يتفق الأمران فيه . فهذا وجه . ١٠

ووجه آخر يعتبر بحسب المقابلة ، إما من النظائر ، فمثل أنه إن كانت الشجاعة حكمة  
فالشجاع حكيم ؛ وإما من التصارييف ، فمثل أنه إن كان يجري مجرى الشجاعة هو ما يجري  
مجرى الحكمة ، فالشجاعة حكمة . وهذا موضع جدلى مشهور في بعض أنواع ، ويصلح  
للإبطال والإثبات ؛ وليس بتعليمى . ولا ينعكس ، حتى إذا كان الحكم شجاعا ، فالشجاعة  
حكمة ، وإن كان الحكم يلزمه أن يكون شجاعا لزوم المقوم أو لزوم التابع ، يلزم أن تكون  
الشجاعة يلزمها أن تكون حكمة ، بل أن تكون معها الحكمة . وكذلك في المثال الآخر . ١٥

وموضع آخر من حال الكون والفساد مخصوص أيضا بمحمول الخير والمحمود . فإن  
ما كونه خير فهو خير ، ويجب أن يؤخذ الخير بمعنى يمحمود والخير الحقيقي ، حتى يقرب  
من أن يكون تعليميا ؛ فإن أخذ مطلقا لم يبعد أن يكون مشهورا . وكذلك ما كونه شر فهو

(١) بحكم : لحكم ه (٢) بوجه : — م || منه : منها م || أنه : أن س  
(٤) هذه : هذا ن (٥) إنه : — د ، ن || قد : — م (٦) وإن : إن ب ، س ، سا  
(٧) محمودة : محمودة ب ، سا ، م ، ه ؛ محمودة س (٧) يحد : يحد ه (٨) محمول : محمودة ب  
(٩) لهما : لها س (١٠) فهذا وجه : — ه (١١) إن : إذا د ، س ، سا ؛ إذ م  
(١٢) فثل : — أنه س ، م ، ه (١٣) ويصلح : يصلح د (١٤) بتعليمى : تعليمى ب || إذا : إن س  
(١٥) وإن : أو إن د ، سا ، م ، ن (١٦) الآخر : الأخير س (١٨) كونه : لزم م ||  
ويجب : فيجب سا || حتى : وحتى ه || فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، ن ، ه



شر ، فيجب أن يؤخذ الخير والشر بالقياس إلى شيء واحد ، أو يؤخذ كلاهما مطلقين ، حتى ربما قربا من النفع في العلوم . فإن أخذ بدل الكون الفساد ، كان موضع آخر وكان بالعكس ؛ فإن ما فساده شر فهو خير ، وما فساده خير فهو شر .

وكذلك إن أخذ فاعل الخير مكان الكون ، وفاعل الشر مكان الفساد ؛ وليس يبرهاني .  
فليس يجب أن يكون فاعل الخير في نفسه خيرا ، لأنه فاعل الخير ، ولا فاعل الشر في نفسه .  
شرا ، لأنه فاعل الشر . فإن ادعى صحة هذين القولين ، احتيج إلى قياس يوجبهما .  
وأما إذا أخذ كالبينين بأنفسهما لم يجب الالتفات إليهما ، إلا من حيث الشهرة فقط ، فليس بواجب أن يجرى كل فاعل مجرى فعله ، ولا يبين بنفسه أن يكون الشر لا يصدر إلا عن ذاته شر

ومع ذلك فإن يفهم كون ذات الشيء شرا ، وكون فعله شرا يشتغل أولا من فصل ١٠ القول في القضيتين ، وينكشف ثانيا عن أن الشهرة لا تطابق الإحقاق في هذه الدعوى ؛ اللهم إلا أن نغنى بالشر لا أن ذاته في نفسها شر ، بل أنها يصدر الشر عنها ، فيكون كأن القائل قال : فاعل الشر فاعل الشر ؛ وهذا وإن كان حقا ، فهو هذر .

ومن المواضع مواضع التشابهات ؛ وهي كأنها تمثيلات يجعل فيها أحد الشيعيين مقبدا ، والآخر تاليا . وهذا جدلي صرف ؛ كقولهم : إن كان قد يكون بالأضداد ١٥ علم واحد ، فقد يكون بالأضداد ظن واحد . وإن جاز أن يكون البصر بخروج شيء إلى المبصر ، جاز أن يكون السمع بخروج شيء إلى المسموع ؛ وإن كان ماله بصر يبصر ،

(١) فيجب : ويجب ، ن (٢) الفساد : والفساد ، م ، ن || كان : فكان ، م  
|| وكان : وكل د (٤) أخذ : أخذنا ، م ، ه || يبرهاني : برهاني م  
(٥) الخير : — || فإن : فإذا ، ن (٦) ادعى : ادعاب ، د || صحة : — || يوجبها :  
يوجبها ب ، م ، ه ، سا ، م ، ه (٨) بين : بين ، ن ، ه || يصدر : يصدق م (٩) عن : عن من د ؛  
عن ن || شر : شر اس (١٠) يفهم : + أن ن (١٠) يشتغل : يشتغل ب ، م ، ن ؛ يشتغل ه  
(١١) الإحقاق : الإحقاق م (١٣) فاعل الشر : — د || هذر : + فضل ه (١٤) التشابهات :  
المشتبهات د ؛ المشتبهات ن (١٤) فيها : فيها ب ، ه ؛ — د ، ن || الشيعيين : الشيعين ب  
(١٦) ظن : حسن م (١٦) إلى : من ه (١٧) بخروج : + سمع م || بخروج شيء : — سا  
|| وإن : وإذا ه

فما له سمع يسمع . وهذا يصلح للإثبات والإبطال ، على ما علمت . فإنه قد يقبل أن ما كان للشبيه فهو للشيء ، وما لم يكن للشبيه فليس للشيء .

ومن المواضع مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة . وهذا يصلح للإبطال ، أفعى إذا اختلف الموضوع والمحمول في النسبة إلى الكثرة والوحدة . كن يضع أن كل علم فهو تصور وفهم ، فيقال له : إن العلم قد يكون بأشياء كثيرة معا ، والفهم ليس يكون لأشياء كثيرة معا ؛ فليس كل علم فهما . وهذا الموضوع بهانئ ، وفي مثاله المورد مقدمات مشهورة .

ومواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل ، وهى مواضع الأخرى . وهى أربعة مواضع : أحدها أن يجعل ما هو أكثر في معنى الموضوع ، أكثر في معنى المحمول ؛ والقياس قياس شرطى ، مثاله : إن كانت اللذة خيرا ، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ وإن كان الجور شرا ، فما هو أكثر جورا فهو أشد شرا . وهذا مشهور .

لكنه إن صدق المقدم فيه كليا ، حتى كان قولنا : إن كل لذة خيرٌ حقا ، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ فكان الموضوع علميا . وأما إن أخذ مهملا فيكون مشهورا ، ولا يكون حقا ؛ فإنه ليس إن كان السكتنجين نافعا للريض ، فما كان أكثر كان أفع ، بل ربما ضر . فأما إذا كان مسلما أن كل سكتنجين نافع ، دخل فيه القليل والكثير ، فيجب أن يكون الأكثر أيضا نافعا ؛ وإن كان نافعا لوجب أن يكون أكثر نفعا . وهذا الموضوع — كما تعلم — نافع في الإثبات والإبطال جميعا .

(١) ما : — د ، س (٢) للتشبيه : للتشبه م ، للنسبة ن || وما : وكام || للتشبيه : للتشبه م || فهو للشيء . وما لم يكن للشيء : — د (٣) النسبة : التشبيه د (٤) كن : فن سا (٥) له : + ونحن نعلم د ، ن || قد يكون : — سا || يكون لأشياء : يكون أشياء د ، ن || لأشياء : بأشياء هـ (٨) مواضع : المواضع س ، سا (٩) أكثر : أكبر م || أكثر : أكبر م (١٠) قياس : — د ، ن || خيرا : لذة م (١١) وإن : فإن ب ، د ، ن || أشد : شرد || شرا : جردا سا ، هـ (١٢) كليا : — هـ || حتى : — م || قولنا : — د ، ن || صدق : — د ، ن (١٣) فكان : وكان د ، م ، ن || الموضوع : الموضوع س ، المواضع سا (١٤) ولا : أولاد د ، ن || كان : — د ، ن || نافعا : نافع ن (١٥) كل : كان س (١٦) فيجب : فوجب د ، ن || أن : + لا ن (١٦) لوجب : وجب د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ

والموضع الثاني من الأربعة ، أن يعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا ، فإن لم يحمل ، ولم يؤخذ ذلك ، ففي المشهور أن هذا لا يحمل ، ولا يؤخذ ؛ وهذا للإبطال . وإن وجد ما ليس أولى ، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ ؛ وهذا للإثبات .

وأما حال هذا الموضع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة "أولى"؛

- فإنه إن عني بالأولى الأول بالطبع والأقدم، صار الموضوع علمياً، وإن عني به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق ، أو وجوده أشد موافقة للوضوع من وجود ذلك من غير تعلق ، فليس الموضع تعليمي . فإنه كثيراً ما يكون ما هو في الأقل ، ولا يكون ما هو في الأكثر . تأمل ذلك من طرفي القيص، وأحدهما أولى بالشيء وأكثره ، مثل ابتلاع الإنسان لما يمضغه ، والآخر ليس بأولى بالشيء ، بل هو أقل نادر ، وهو كفسته به . وقد يتفق أن لا يكون هذا الذي هو أولى ، ويكون ما ليس بأولى ؛ وإلا لكان الأولى دائماً لا أكثرياً . وكذلك حكم ما كان مما ليس بأولى ، فقد يؤخذ كثيراً دون الأولى .

والموضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا، وهو أن تكون الكثرة في جهة الموضوع ،

والمحمول واحد ؛ فينظر إن لم يوجد المحمول لما هو أولى أن يوجد له ، لم يوجد لما ليس أولى ؛ وإن وجد لما ليس أولى ، فقد وجد لما هو أولى . وهذا الموضع حاله في شروط سيرورته علمياً حال الذي قبله .

والموضع الرابع من هذه المواضع، وهو أن يكون الاعتبار بين محمولين وبين موضوعين ،

وأحد المحمولين ليس أولى بموضوعه من المحمول الآخر بموضوعه . ثم يعتبر ما قبل .

- (١) يحمل : يحمل م (٢) يحمل : + ذلك د، ن (٣) وجد ما : وجده سا || المشهور أن : للمشهورات سا (٥) فإنه : بأنه سا ؛ فإن ن || والأقدم : والأفصح م || عني : علم سا || به : — م (٦) للوضوع : للموضوع ب ، م ، م (٧) تعليمي : تعليمي ب ، تعليمي د ، ن || أقل : الأول ب ، م ، م (٨) تأمل : بل ن || من : بين م (٩) كفسته : لفسته ب (١٠) هو : — سا || بأولى : بالأولى ه || الأولى : الأول سا (١١) دائماً : دائماً ه || وكذلك : وكذلك م || بأولى : أولى م ، ن || فقد : قد د، ن || كثيراً : — د، ن || الأولى : + وليس كالتقيض ن (١٢) والموضع : والرضع د || في : من ن || الموضوع : الموضوعين سا : م ؛ الموضوعين ه (١٣) واحد : واحدة د ، ن || يوجد : + يوجد ب ، م || ليس : + هو ه (١٤) حاله : + حال الذي قبله ن (١٥) سيرورته : ضرورته د ، ن || حال الذي قبله : — ن (١٧) واحد : فأحد د ، ن || بموضوعه : لموضوعه م ، م

ثم ههنا مواضع مأخوذة من المساواة بعدد هذه المواضع بأحيائها ، وهى ثلاثة : حال محولين متساويى النسبة فى الأولى وغير الأولى لموضوع أو موضوعين لمحمول ، أو محولين لموضوعين . ثم يعتبر ذلك بعينه ؛ وليس شئ منها علميا . وتشترك فى أنه إن كان ما هو مثل فى استحقاق أن يكون قد كان ، فالآخر كان ؛ أو لم يكن ، فلم يكن .

• وموضع آخر يعتبر من فعل الشئ إذا أضيف إلى غيره ، وقرن به ، بفعله بحال ، فنقضى بأنه بتلك الحال ؛ مثل أن يجعله خيرا أو أبيض ، فنقضى بأنه خير أو أبيض ؛ وهو غير علمي . وأحسن مواضعه الخلقيات ، فإنه قد تفرقت الحركة بالمادة فتجعلها حارة ، وهى غير حارة .

وموضع قريب من هذا ، وهو أنه إذا زيد شئ على شئ ، بفعله أزيد فى حال كان له مثلا فى كونه خيرا أو بياضا ، فهو بتلك الحال . وليس علميا أيضا ؛ فإن الحركة إذا زيدت على الحار صار أحر ، وليست حارة .

وهذا الموضع والذي قبله للإثبات ؛ ولا يصلحان للإبطال ؛ فإنه ليس إذا زيد شئ على شئ ، فلم يجعله بصفة ، لم يكن على تلك البصفة . فإن الزوج إذا زيد على الفرد ، لم يجعله زوجا ، وهو زوج . والحلو إذا زيد على المر ، لم يجعله حلوا ، بل مزاجا آخر ، وهو حلو . وأيضاً فإن العصير إذا زيد على العسل ، وهو حلو ، لم يجعله أشد حلوة ، والعصير حلو . على أنه لا يبعد أن يحدد هذا الإبطال بعض الجدليين ، حين لا يفتن للمثل هذا النداد .

(١) بعد هذه : بعد هذه ٥ || ثلاثة : أربعة س ، سا ، م (٢) لموضوع : — س ؛ الموضوع سا || موضوعين : لموضوعين (٣) ذلك : — ٥ (٥) آخر : — د ، سا ، ن ؛ ٥ || يميز : — س ؛ مثير ٥ || إذا : إلى س (٦) فنقضى : فنقضى د ، م ، ن ، ٥ || بتلك : تلك ب ، م ، ٥ || يجعله : يجعل ن || أو أبيض : وأبيض سا ، م || فنقضى : فنقضى س ، م ، ٥ || بأنه : أنه س (٧) غير : — ن (٨ — ٧) حارة وهى غير حارة : حارة وهى غير حارة د (٩) على شئ : — د (١٠) فهو : — س (١١) صار : صيرته ٥ (١٣) على شئ : — د || بصفة : بصفة ٥ (١٤) يجعله : يجعل د (١٦) يحدد : يجعل سا ، م ، ٥ || الإبطال : لإبطال ن ؛ + عند ب || حين : حتى ٥

ووضع آخر : أنه إذا قيل المحمول على موضع ، أو على شيء بمعنى الأولى والأكثر ، فهو قول عليه بالإطلاق . مثاله : إن كان نمر أقل إسكارا من نمر وأكثر ، فهو مسكر على الإطلاق . وما لم يكن الشيء خيرا فليس يقال إنه أكثر خيرية أو أقل خيرية ، فإن الشر لا يقال له إنه أكثر أو أقل خيرية . وهذا ليس يصلح في الإبطال . فإنه ليس إذا لم يقل بأقل وأكثر ، لم يقل بإطلاق ؛ فكثير من الأشياء لا تقبل الأكثر والأقل .

وهذا الموضع ليس له عناد علمي ، وله عناد جدلي . أما أنه ليس له عناد علمي ، فهو أنه إذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه ، فليس له ذلك المعنى أقل أو أكثر . فإن الأقل والأكثر يجب أن يكون معه الشيء موجودا ، حتى يكون قليلا ، أو يكون كثيرا .

وأما عناده الجدلي ، فإن يقول قائل : إن محمود الشهوة خير من الفجور ؛ ومع ذلك فليس خيرا على الإطلاق . فهذا مقبول في المشهور ؛ وأما في الحقيقة فإنه ليس خيرا من الفجور ، فإنه لا شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز أن تكون حصته منه أوفر ، بل هو أقل إيجابا لأمر شرية منه . وأما في نفسه فهو ردي مثله . وأما بالقياس إلى ما يلزمه من الشر فهو أكثر شرا ، وذلك أقل شرا للمزاج خير معه ، بل لقلة عدد الشر الصادر عنه ، وفقد بعض الشر أن يكون منه . وأنه وإن كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه خير ، وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر ، وهولا يخلو عن وجود ذلك أو فقدته ، ١٥ فذلك باب آخر ؛ وهو باب ما يكون الخير والشر فيه . وأما الشيء الذي يقال له خير أو شر ، بأن الخير يصدر عنه ، والشر يصدر عنه ، فليس الأمر فيه كذلك . فليس إذا كان الشيء ليس سببا للشر ، فهو سبب للخير إلا بالعرض ؛ وبالعكس . وأما إذا كان الشيء القابل لهما ليس فيه شر ، ففيه بإزائه خير .

(١) الأولى : الأقل د ، ن (٢) نمر : نمرام ؛ ب ب ب ، سا (٣) لم يكن الشيء : ليس د ، ن || إنه : — د ، ن (٤) الشر : الشيء س || له : — ب ، سا (٥) يقل : يقلد || وأكثر : — م ، هـ (٦) عناد جدلي : جدلي م || أما : وأما هـ (٧) المعنى : — ن || أو أكثر : وأكثر د ، ن (٨) فإن : أن د ، ن || ذلك : هذا م (٩) فهذه : وهذان || فإنه لا : ولا د ، ن (١٠) وذلك : وذلك س ، سا ؛ إذا كان هـ || لا : لا م || خير : — ب ، س ، سا هـ (١١) وأنه : فإنه م ؛ — ن (١٢) وجوده : الخير د ، ن || وجوده : الشر د ، ن || أو : إذ هـ (١٣) ما : فباب هـ ؛ مام (١٤—١٥) خير أو شر : خير وشر د ، ن (١٦) بأن : فان هـ (١٧) للشر : للشيء ب ، م ، هـ

وموضع آخر مشا كل بوجه من الوجوه لهذا المعنى ، وهو أنه إذا كان الشيء ممكنا ، أو موجودا ، أو حسنا ، أو نافعا في وقت من الأوقات ، وموضع من المواضع ، وموضوع من الموضوعات ، فهو أيضا بذلك الحال على الإطلاق ؛ فإن ما ليس بممكن في نفسه ، فليس بممكن عند حال ، وما ليس بحسن ألبتة ، فليس حسنا عند حال . وهذا أيضا للإثبات .

ويعاند هذا الموضع بأمثلة مشهورة ، مثل أنه قد يوجد الشيء فاضلا في أمر وليس فاضلا على الإطلاق ؛ ويكون الشيء غير فاسد في وقت ، وليس غير فاسد على الإطلاق ، وينفع دواء في وقت ، وفي موضع ، وفي موضوع عليل ، وليس نافعا على الإطلاق ؛ وقد يحسن قتل القريب إذا كفر بالله تعالى ، وليس حسنا على الإطلاق . وكذلك يكون الشيء حسنا عند قوم ، وليس حسنا على الإطلاق ، فإن من الناس من استحسّن قتل الأب ، وليس حسنا على الإطلاق .

وتفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شيء يقيد به ، كما يزداد فيقال : إنه حسن عند قوم ، أو حسن في وقت ؛ فهذا هو الحكم المشهور ، لكنه يجب أن ننظر في هذا من جهة الحق ، فنقول : إذا كان الإطلاق بالحقيقة في مثل هذا الموضع هو أن لا يكون عليه زيادة اعتبار ألبتة إلا معناه ، فإن كان معناه إضافيا كان الإطلاق أن توجد إضافة مطلقة ، مثل النافع إذا أخذ نافعا لشيء ما وحال ما ، فإن هذا الإطلاق بلا زيادة لأن المضاف إليه داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام ، أو عموم ، أو غير ذلك ، لكن المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان وكل وقت ؛ فإذا لم يحده دائما أوهم أنه معاند .

(١) وموضع : وهو موضع د || لهذا : ولهذا س ؛ هذان (٣) بذلك : بذلك د ، ن  
(٤) عند حال : بحال د ، ن || حسنا : بحسن ه (٧) ويكون : وقد يكون م  
|| في وقت : ولكن ه || غير فاسد : فاسد ا (٩) تعالى : — د ، س ، ن (١٠) وليس :  
ولا يكون س || فإن : وإن م (١٢) الإطلاق : — د ، ن || أن : الذي د ، ن ||  
المعنى : — د ، ن (١٣) هو : — ه (١٤) إذا كان : إن د ، ن (١٥) فان كان  
معناه : — س (١٦) توجد : وجد د || الإطلاق : إطلاق س ، س ، ه  
(١٧) أو عموم : عموم م (١٨) ربما : بماب (١٩) وكل : وفي كل س || أروم : وهو ه  
|| معاند : غاند س

وأيضا فإن المشهور يأخذه مهملًا ، وفي العلوم يجب أن يؤخذ محصورا . فإذا راعيت هذا ، فاعتبر الأمثلة التي وقع بها العناد ، فيجب أن يكون الفاضل في أمر ما فاضلا على الإطلاق ، أي فاضلا بلا زيادة . ولا يكون فاضلا على الإطلاق بمعنى أنه فاضل في كل شيء ؛ فإن هذا ليس هو الفاضل على الإطلاق الذي قصده إلا باشتراك الاسم ، لأنه فاضل مع زيادة ، وتلك الزيادة أنه في كل شيء . وتجد الممكن للقوى .  
ممكنا على الإطلاق ، وإن كان ليس ممكنا في كل وقت ، ولكل واحد . ونجد ما ليس فاسدا في وقت ، ليس فاسدا — إلا بزيادة — أبدا . ونجد الدواء النافع للشيء نافعا على الإطلاق ، لا بزيادة كل شيء ، بل لشيء ما هو مضايفه المنفوع .

وأما قتل القريب نغذه محصورا ، فيتبين لك الكذب في أن كل قتل قريب حسن ، بل قتل ما للقريب عسى أن يكون حسنا . فذلك القتل الذي لذلك القريب نجده حسنا .  
على الإطلاق ، وإن لم يكن حسنا في كل موضوع ، وكل اعتبار .

وأما المستحسن عند قوم ، فذلك لا يجب أن يكون حسنا على الإطلاق ، وأنت تمنع بالإطلاق الوجود ، لأنه معناه أنه حسن في الظن ، لا في الوجود . والواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظن بإطلاقه في الظن ، أو تقييده في الوجود بإطلاقه في الوجود ؛ اللهم إلا أن يكون قد يفهم من الإطلاق أمر يعمهما جميعا ، فيكون الإطلاق حينئذ حقا .

(١) يأخذه : يأخذن || وفي : في م || العلوم : المعلوم ب (٢) راعيت : رعت س  
(٤) فإن هذا : فهذا ب || الفاضل : الفاعل م (٥) للقوى : القوى م ؛ المقوى هـ  
(٦) ولكل واحد : لكل أحد د ، س ، سا || واحد : أحد م ، ن (٧) لا : لا سا  
|| زيادة : زيادة د (٨) لا : ولا م || زيادة : سا || لشيء : الشيء م || مضايفه : مضايفه م  
(٩) محصورا : محصور ب م ؛ محصورة د : سا ، ن ، هـ || كل قتل : قتل كل س (١٠) قتل : — ن ، هـ  
|| ما : — م س || للقريب : القريب د || لذلك : — م || القريب : — سا ، م ، هـ  
(١٢) يجب أن : — م س (١٣) لأنه : لأن س (١٤) تقييد : — م (١٣-١) والواجب . . .  
إلى الظن : وإنما يعتبر هذا إذا كان الشيء في الوجود د ، ن

فأما اعتبار الشيء في نفسه لا بالقياس إلى الظن ، فبين أن الشيء إذا كان في نفسه بصفة ، وذلك في حالة ما ، وفي وقت ما ، وفي موضع وموضوع ، وصدقت عليه الصفة في تلك الحال بأن كان فيها نافعا أو موجودا أو حسنا أو غير ذلك ، فيصدق عليه أنه نافع أو موجود أو حسن أو غير ذلك على الإطلاق ، بمعنى ترك الزيادة إلى الإضافة المطلقة المتضمنة في حقيقة ذلك .

وليس يجب أن يكون "على الإطلاق" بمعنى العام ، الدائم ، والكائن في كل شيء ، إذ ليس ذلك هو الذي على الإطلاق بالحقيقة .

ويجب أن تعتبر الحصر وتترك الإهمال ، فحينئذ يصير الموضوع علميا . فلأنه ما لم يوجد للشيء صفة ، لم توجد له تلك الصفة بحال . ولا تلتفت إلى ما يقال من كذب الشيء مفردا ، وصدقه مع شيء ، وما عسى أن يوجد من مناقضة هذا الموضوع . فقد علمت فصل القول في ذلك ، حيث تكلمنا في الفن الثالث .

(١) فأما : وأما س || فبين : فبين ه + هذا د ، ن (١-٣) نفسه . . . غير ذلك : بحال ما وقت الصفة وفي موضع وموضوع د ، ن (٢) بصفة : + واحدة م وقت ما : وقت س ، م (٣) بأن : فإن سا || كان : — سا ، م || حسنا : حقا سا ، م (٤) إلى : إلاد ، س ، سا ، ن ، ه ، ي لام || الإضافة : لإضافة د (٥) المتضمنة في حقيقة ذلك : — سا ، ن || ذلك : تلك س (٦) والكائن : والكامل ب ؛ الكائن سا ، م ، ه ؛ الكائن وس (٨) عليها : + في مقابل الفرض الذي يمثل د ، ن (٩) توجد له : تكن له س || ولا : ولم ب ، م (١٠) مفردا : مفرد ب || وما : وأما د ، ن || من : — ب ، س (١١) حيث : حين سا ، م ، ه



## الفصل الخامس

### فصل (٥) في الأولى والآثر

ويلي المواضع التي أعطيناها المواضع التي تعد نحو الآثر والأفضل . وظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل ، يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، وفي الأزيد والأنقص . وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية .

وأما مشاركة هذا البحث للبحث عن الأولى والأزيد ، وما ليس بأولى وأزيد ، فسببتين لك من جهة أن جميع ما ينفع في الأزيد والأنقص ، ينفع في الآثر والأفضل ، وأكثر ما ينفع في الآثر والأفضل ينفع فيهما ، وإن كان ليس كله كذلك ، على ما ظنه بعض المتكلمين في هذا الفن . وذلك لأن كثيرا من المواضع الممدة نحو الآثر والأفضل لا تنفع في الأزيد والأنقص ، مثل الموضع المشهور : أن ما هو أطول زمانا فهو آثر ، فإنه ليس يجب أن يكون ما هو أطول زمانا فهو أكرم في نفسه ، أو أشد كرامة مما ليس أطول زمانا ، أو يحمد ذلك .

واعلم أن المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل ؛ وذلك لأن الشيء قد يكون أفضل ولا يكون آثر ، فإن العلم أفضل ، وليس آثر من اللباس عند العريان ؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة ، وليس آثر .

(٣) التي : الذي (٤) من البحث : — هـ || وما : و ، بما ، هـ || أول : الأول د  
(٥) والاجتناب : أو الاجتناب سا ، م || لكن : ولكن د ، ن || مقتضية — سا (٦) وفي : — هـ  
|| وذلك : فذلك ب ، س ، سا (٧) وما : ما سا || بأولى وأزيد : بالأولى والأزيد س  
|| فسببتين لك : فبين ذلك د || لك : — هـ (٩) ليس : — سا (١١) أن : وأن كل هـ ||  
ما : كل ما م (١٢) أكرم : أكثر م ، هـ || أو أشد : وأشد د ، ن || كرامة : حرارة بخ ،  
س ، سا ، م ، هـ || يحمد : يحمل ن (١٤) المفهوم : المشهوره (١٤)

وإذا قيل أفضل وأخير ، فقد يقال ذلك عند التحقيق على وجوه :

فيقال أفضل وأخير لشئيين مشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة ؛ مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، إذا كان له جميع مقدار ماله وزيادة ؛ ويقال أفضل للتشاركين في نوع من الفضيلة يقبل الأشد والأضعف من غير أن يمكن أن يشار إلى قدر ما يساوى به الأفضل الأنقص متميزا عن الزيادة ، لكن الحاصل للأفضل أشد ، مثل الأجل والأمن ، وغير ذلك .

ويقال أفضل إذا كان يشاركه في نوع الفضيلة ، ذلك النوع إما أن لا يقبل التفاوت ، أو إن قبل ، فالذي لهما منه مثلا على السواء . لكن للأفضل فضائل أخرى من أنواع أخر ، فتكون جملة ما لهذا أكثر مما لذلك ؛ مثل أن يكون أحدهما شجاعا عفيفا ، والآخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا ، فيكون الأول أفضل .

ويقال أفضل إذا كان ليس بينه وبين الأنقص مشاركة في نوع الفضيلة أصلا ، ولكن في جنس الفضيلة ، إلا أن النوع الذي له هو في جملة نفسه إلهي دون النوع الآخر . لست أقول إنه أفضل من الآخر ، فإنه بيان دور ، ولكن أقول إنه إلهي ، والآخر ليس بإلهي ، فهو أفضل . وأعني بالإلهي : أن تكون فضيلة باقية لا تبدي ، مثل الحكمة ؛ أو تكون نافعة في الأمر الذي هو مطلوب لذاته . لست أقول في الأمر الذي هو أفضل ، فيكون دورا ، وهذا مثل النافع في الآخرة والمعاد . ومن هذا القبيل ما يحكم بأن الحكمة أفضل من اليسار . ويقال لما المصالح المتعلقة به ، وإن كانت عاجلية ، فهي أكثر عددا ، وأعم ، وأدوم معا من عاجليه أخرى . فإنه ليس إذا كان أكثر صار أفضل ، بل ربما كان الواحد العام الدائم أفضل من الكثير .

(١) وإذا : إذا س ، م || وأخير : وخير س ، م (٢) مشاركين : مشاركين م || الفضيلة :  
+ لكن تلك الفضيلة د ، هـ (٤) الفضيلة : + لكن الفضيلة د ؛ لكن هـ (٥) من غير أن يمكن :  
فلا يمكن د ، ن || الأنقص : للأنقص ب ، م ، هـ (٧) ذلك : وذلك س ، ن ، هـ (٨) لهما : لها ب  
|| أنواع : نوع (١١) ويقال أفضل : — هـ (١٢) إلهي : التي س ، م ، هـ (١٣) دور : دون م  
|| ولكن : لكن م || إنه س ، م ، هـ || إلهي : الإلهي م || بإلهي : بالإلهي م (١٤) فهو أفضل : — هـ  
|| يبدي : تبعد هـ (١٥) الأمر : س ، م (١٦ — ١٧) ومن هذا القبيل ما يحكم بأن : ومثال هذا  
الموضع أن د ، ن (١٧) به : — د || عاجلية : دينارية د ، ن (١٨) عاجلية : عاجلة ب ، س ، م ، هـ ؛  
ديارية د ، ن || أخرى : أخر س ، م

- ويقال أفضل أيضا على مثل ما يقال الأولى ؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له الفضيلة في ذاته ، والآثر فضيلته مستفادة منه ، أو بالعرض ؛ وخصوصا إذا كان له في ذاته معنى أفضل بوجوه أخرى . وأما الأولى أيضا ، فيقال لما هو بهذه الصفة ؛ ويقال لما هو أشد مناسبة ، وهو أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين ، لكنه لأحدهما أشد مناسبة ؛ مثل الكرامة ، فإنه يجوز أن يكون للطائري الذي لاماته له ، لكنه للذي له مائة في طبعه أولى .
- لأن المائة ، وهي علة من العال المستدعية الموجبة لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران شرائط إليها ؛ فلماذا لم يشعر بجميع الشرائط التي تقترب بها حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكنا بالأولى . ولو شعر بجميعها لكان الأمر عند الشاعر واجبا في كونه أولا كونه . لكنه إذا كان الأمر الذي يقترن بالعلة الداعية في أحدهما أكثر من الذي يقترن بمنطلها من الآخر ، كان الحكم للأول أولى .
- وكذلك إن كان لأحدهما هذه العلة ، ولم يكن للآخر ، فالذي له العلة أولى . وأما المائة فلأنها داعية إلى الحكم ، وليس يتم بها ، بل يتم بأحوال أخرى إما فيه ، وإما في المتوقع من عنده ، وإما فيهما جميعا ؛ بل ربما كانت ، وربما لم تكن .

- والأولى في المائة يعتبر على وجهين : أحدهما بحسب الوقوع ، والآثر بحسب الجليل . والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل : إن لفلان عند فلان حقوقا وقد قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها ، حاكما بأن ذلك الأمر واقع .

(١) عل : فن || مثل : مثال س (٢) فضيلة : فضيلة ٢ ، س ، سا ، ن || إذا : إن س ، سا ، ه (٣) معنى : — ن (٤) وهو أن ... أشد مناسبة : — سا || لكنه : لك د (٥) لاماة : الاماتة ، لا أماتة م ، ه || [ الماتة : الحرمة والوسيلة ، والموات الوسائل — شرح في هامش ب ] لكنه : لكنها س || للذي : الذي د ، م ، ه || مائة : أمانة د ، م (٦) وهي : وهو د ، ن (٧) إذ : ان د ، ن ، إذا س || باقتران : بأوزان د || يشعر : + إليها سا (٩) أر لا : ولا سا || الأمر : — س ، سا ، ن || يقترن : + به س (١٠) أكثر : الأكثر سا ، م ، ه (١١) كان : فيكون د ، ن || أولى : الأولى . وأما : فأما ب (١٢) بل يتم : بل يتم د || المتوقع : الموقع ه (١٣) بل : — س ، سا ، م || ربما : وربما س || وربما : — ن (١٤) والأولى : فالأولى : — سا (١٥) هو كما : كما هوم (١٦) يقضيها : يقضيها سا || بأنه : فان ه ؛ — ب ، س || ذلك : + أن سا ، م

وأما الأولى بحسب الجليل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أى الأجل به ، أن يقضيا ويعرفها ، مع أنه ليس يلتفت إلى أنه يفعل ما هو أولى بأن يقع منه ذلك الأولى ، بل على أنه الأجل ، ذلك وأنه إن لم يفعل فذلك قبيح به .

فالهيئة تشارك سائر العلل التي ذكرناها في أمر يوقع الوقوع ، وتخالفها في أن العال أتى ليست بموات لا يعتبر فيها حال الجليل ، لكنها إنما تقتصر بها على الوقوع . وإنما يقتصر من الموات وما يشبهها على الإيجاب الأدنى ، لأن الأسباب المحتاج إليها في أن تكون الدالة علة بالفعل ما لم تجتمع لم يكن للعلل وجود واجب . فإذا علم أن هذا الواحد منها قد وجد ، وجهل الحكم في البواقي ، وأنها هل اجتمعت ، ثم كان موضع آخر لم تحصل فيه علة من تلك العلل ، سبق إلى الذهن العامي أن المستحصل لعل ما منها ، أو للعلة التي تصير دالة بالفعل عند شرائط ، أولى بالوجود مما عدم فيه الأمران . ١٠

وأما العلل الأخرى أو الشرائط الباقية ، فإنها لو كان اجتماعها كلها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن المعلول واقع ؛ ولو كان غير اجتماعها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن المعلول غير واقع . لكن ما نشعر فيه بوجود سبب ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون . فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجتهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذلك ولا هذا البتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذي تتواف فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب . ١٥

(١) أى : — س (٢) يقضيا : يقضيا سا || ما : من س ، سا ، م ، هـ (٣) حل : إلى ب || وأنه : فانه ب || ذلك وأنه : وذلك أنه د ، ن (٤) فالهيئة : د ، ن || تشارك : — سا ، ن || أمر : — ب || الوقوع : — س (٥) الإيجاب : — ب (٦) العلة : — منها ن || ما لم : ما لم تكن م ، هـ (٧) موضع : موضوع د ، ن ؛ مواضع هـ (٨) تلك : — ب || سبق : يسبق ب || إلى : — د ، ن || أن : إلى د || منها : فيها د ، ن || للعلل : العلة س (٩) يثبت : ثبت د ، س ، سا ، م ، ن || يثبت : ثبت د ، س ، سا ن (١٠) واقع : الواقع د ، ن || سبب : سلب هـ (١١—١٤) ظن . . . الأسباب : — د ، ن (١٥) في ذلك : ذلك م || ذلك : ذلك س ، هـ (١٦) ذلك : ذلك ن

والتناصر الأسباب ليس هو لا أولى فقط ، بل :متنع أن يوجد . فإذاً هذا القسم من الأولى مظلون لا وجوب له ولا امتناع ، إلا أنه يفيد تبيل نفس إلى أن الشيء يكون ؛ وهو ظن ١٠ . يكون غير كاذبة إن كان الشيء متواف الأسباب فوجب ، ولم يكن أولى ، وكاذبة إن لم يكن متواف الأسباب ، فامتنع ولم يكن أولى .

واعلم أن اعتبار الأزيد والأفضل قد يقع في كل مقولة . ولست أعني أن كون الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة ، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه ، ولا أيضا كثير منفعة في تعرفه .

ولست أيضا أعني أن الذي إليه النسبة في أن الآخر أولى منه ، أو ليس واقعا في كل مقولة ، على ما دل عليه اختلاط أمثلة يوردها قوم ؛ بل إن نفس ذلك المحمول قد يقع في كل مقولة . مثاله ، أنه قد يقال : إن الصورة أحق بالجوهرية من الهيولى ؛ ويقال : ١٠ . إن الشخص أولى بالجوهرية من الكلى . وهذا يكون لا على أن جوهرية أكثر من جوهرية ، ولا أن جوهرية هذا أسبق من جوهرية ذلك ، بل لأن ١٠ يتساويان فيه يوجد له حكم ووصف هو أسبق لأحدهما وأكمل ، وهو الوجود . وقد ذكرنا حقيقة هذا في موضعه .

وقد يقال في ”الكَم“ و ”الكَيْف“ ، وهذا ظاهر .

١٥

(١) لا أولى : الأولى ب ، سا ، م ، هـ || فإذاً : فإن د || القسم : — د ، ن (٢) إلى : — د ، ن (٣) يكون غير . . . ولم يكن أولى : فيكون كاذبا ، أعني إن كان المعتقد هو أنه قد يكون وقد لا يكون ، ثم ن يكون ، فالقضية الكاذبة من جهة اختلاط لا تكون فتكون . فإن اعتبرت حال ويكون رجدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخا إن كان الشيء متواف الأسباب ، وكاذبة إن لم تكن متواف الأسباب . وكذلك حال لا يكون أعني أن يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب إذ كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتواف الأسباب د ، ن || غير : — س ، سا ، هـ (٤) فامتنع : وامتنع ب || ولم يكن أولى : — واعلم أن الاعتبار حال يكون قضية رجدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخا إن كان الشيء متواف الأسباب وكاذبة إن لم يكن متواف الأسباب وكذلك حال لا يكون أعني لا يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب أركان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتواف الأسباب م (٥) اعتبار : الاعتبار م ، هـ || كون : يكون د ، س ، سا ، م ، هـ (٨) لست : وليست ب ، س ، سا || ولست ... إليه : ولا التي د ، ولا الذي إليه ن || الآخر : الأجزاء د || واقعا : واقع ب ، س ، سا ، م ، ن (٩) مقولة : فإن ذلك أمر لا كبير إشكال م (١٠) ويقال : أو يقال سا (١٣) لأحدهما : لا فيهما س || وأكمل : والمجل د . (١٥) وهذا : وهوس

وفي "الإضافة" ، كقولهم ؛ إن صداقة فلان أشد .

وفي "الأيْن" ، كقولهم : النار أعل من الهواء . وقد مثَّل لهذا بعضهم مثالا مخفيا ، وهو أن القوة النفسانية في الدماغ أو في القلب ؛ وليس هذا اختلافا في زيادة وتقصان الأَيْن ، بل في نفس الأَيْن .

وقد يكون في "متى" ، كقولهم : تاريخ الفرس أقدم أم تاريخ العرب . وقد أورد له مثال آخر فقيل : أترى الصيف أصْلَح لأمر كذا أم الربيع ، فأخذ الموضوع مكان المحمول ، وطلب الأَكْثَر والأزِيد لافي أنواع "متى" بمجولة محمولات ، بل في الأصلحية . والأصلحية ليست من مقولة "متى" ، فإن الأصلح اسم مشترك يقع في مقولات .

وأما في مقولة "الجلدة" فنل قولهم : الترس أوق أم الدرع .

وأما في "الوضع" ، فنل قولهم : الفلك في الإقليم الرابع أشد ميلا أو في الثالث .

وأما الأمثلة في "الفعل" و"الانفعال" ، فمهمة مشهورة .

وقد جرت العادة أن يقال في هذا الموضوع في وجوه المقاييس التي يتضمنها هذا النظر أشياء . قالوا : فمن ذلك أن يكون الموضوعات اثنين والمحمول واحدا ، كقولهم : الغنى أثر أم الخلد . ومن ذلك أن يكون المحمول اثنين والموضوع واحدا ، كقولهم : الفضيلة أنظر أم العمل . وهذا يرجع بالمعنى إلى الأول ، فإنه كأنه يقول : النظر

(١) كقولهم : — م || صداقة : + كقولهم إن صداقة م (٢) بعضهم : — ن || مالا : مالا د ، ن || مخيفا : مخيفا د (٥) أم تاريخ : أو تاريخ ن (٦) أترى : القويم || فأخذ : وأخذ د (٧) لا : — د ، ن || مجولة : بمجولة م (٨) مقولات : المقولات ن (١٠) فنل قولهم : فقولهم د ن || أوق : أقوى س || أم الدرع : أو الدرع د ، م ، ن || في الإقليم : بالإقليم : ب ، س ، س ، م (١٣) يتضمنها : يتضمنها ب (١٤) أشياء : شيئا م || الموضوعات : الموضوعات ب ؛ الموضوعات س || واحدا : واحدا د ، م (١٥) المحمول : المحمولات د ، ن || واحدا : واحدا د ، س ، س ، م ، هـ (١٦) العمل : عمل د ، ن ؛ أعمل س ، س ، م ، هـ || الأول : الأول د || كأنه : كأن س

أكثر في الفضيلة أو العمل ، ويكون المحمول هو الأكثر بالحقيقة . وإما أن يكون موضوعان لمحمولين ، كقولهم : اللبن أشد في البياض أم القراب في السواد . وإما أن يكون الموضوع مضاعفا في كليهما أو أحدهما ، كقولهم : الحكمة مع الشجاعة خير أم الحكمة مع العفة ؛ أو الغنى مع الصحة أفضل أم الفقر مع الحكمة . والفرق بين المثالين أن في أحدهما جزءا من الموضوع مشترك ، وفي الآخر ليس . وربما كان المحمول ، بل الموضوع والمحمول مضاعفا ، مثل قولهم : الحكمة مع العفة أنفع في الدنيا والآخرة من الحكمة والشجاعة .

فالنتقل الآن بالمواضع .

---

(١) ويكون : وقد يكون م || المحمول : المعمول س (٣) مضاعفا : مضافا ن  
 (٤) مع العفة : مع العدالة والعفة م || الغنى : الفناس ه || أفضل : — سا || أم الفقير :  
 أو الفقر س ن (٥) أن في : أن ن || جزءا : جزء د م ن || مشتركا : مشترك د ن ||  
 رف : في د م ن || بل : — س

## الفصل السادس

### فصل (و) في المواضع

إن الأمور الظاهرة متفاوت لا تحوجنا إلى استعداد لها بالمواضع ، بل المواضع إنما تنفعنا فيما يخفى فيه التفاوت .

- ٥ فمن المواضع أن ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، فهو آثر . وليس هذا بحق ، إذا أخذ مطلقا . فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم في أنه مؤثر على الحسيس الطويل المدة ؛ إلا أن هذا قد يستعمل في المشهور . وأما إذا تساوى الشئان في النوع ، فاطولهما زمانا ، وأكثرهما ثباتا ، فهو آثر . والفرق بين ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، أن الشئ قد يكون مساويا لنظيره في الزمان ، لكنه إذا ثبت على حالة واحدة من الشدة ، والآخر لم يزل يشتد ويضعف في تلك المدة كان هذا أكثر ثباتا .
- ١٠

- وغنثار الأريب الحسن الاختيار ، أو الصالح ، أو غنثار الشريعة الصحيحة ، أو غنثار جماعة من مبرزين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب ، أو غنثار الأكثر منهم ، فهو أفضل . وهو مشهور ؛ ويختلف . وكذلك ما يختاره الكل لذاته ، فهو المتشوق إليه بحسب الكل ، فهو أفضل في ذاته ، وأولى بالاختيار . وهذا إنما يكون حقا إذا كان الشئ مؤثرا في نفسه لذاته ، لأنه خير . وأما إذا لم يكن كذلك ، فهو مشهور ، وليس بحق دائما . فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة في الآخرة .
- ١٥

والغنثار في الصناعة التي هي أفضل كالفلسفة الأولى ، أولى بالاختيار مما هو غنثار في صناعة أخس ، كالوصفي . وهذا يصير حقا إذا اعتبرت أمرين : أحدهما أن يكون

(٣) استعدادها : استعدادها ن (٤) يخفى : يخفى ، سا (٥) القصير : لقصير ه  
(٦) الشئان : النوعان س || وأكثرهما : وأكثرهما م (٧) من : في س ، ه  
(٨) وغنثار : وغنثار ن || الأريب : الأريب ما ، م ؛ والأدب ن (٩) ويختلف : ويختلف ب ، س ، سا ، ه || المتشوق : المسبوق د ، ن (١٠) إذا : إذن (١١) أخس : أحسن م ، ن ، آخرد (١٢) اعتبرت : اعتبر من د ، ن



المختار في الفلسفة مثلاً من جهة ما توجهه الفلسفة ، لا الفيلسوف الذي قد يخطئ . والثاني أن تعتبر الوقت والحال ؛ فإن الوقت من الأوقات قد يجعل اختيار ما هو في صناعة أخس أولى من اختيار ما في صناعة أرفع ، مثل الوقت الذي يوجب اختياراً للناس على استخراج شكل من الهندسة . فيجب أن نقول : إن لم يكن الوقت والحال يوجب ما في الصناعة الحسيسة .

٥

وموضع آخر : وهو أن ما هو في جنس الخير والفضيلة فهو أفضل من الذي ليس في جنسه ؛ كالعذالة ، فإنها من جنس الفضيلة ، إذ هي نوع منه .

وأما العادل فهو ذاته جوهر ، وليس الفضيلة مضافة لذاته ، كما ليس البياض مقوماً للابيض ، ولا اللون الذي هو جنسه مضمون له . لكن العادل عرض له الفضيلة ، فهو في جنس الفضيلة بالعرض ؛ فيجب أن تكون العدالة أفضل من العادل . وهذا قد يشتر ١٠ وقد لا يشتر . وأما الحق فيجب أن تعلم أن معنى الأفضل هنا مما لا ينفرد ، لأن الأفضل إن عني به أنه الأكثر في نفسه في أنه فضيلة ، كما أن الأشد سواداً هو الأكثر من الآخر في أنه سواد ، فليس بينهما مناسبة في ذلك ؛ فإن الفاضل ليس فضيلة ؛ وإن عني بالأفضل الأجمع للفضل على أنه صفة ، فليس بينهما مناسبة ؛ فإن الفضيلة ليست جامعة أو حاملة للفضيلة . ثم إن أخذ اسم يعمهما فيكون باشتراك الاسم . ١٥

وموضع آخر ، وهو أن المؤثر بذاته ، ولأجل نفسه ، أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة ؛ وهذا حق .

(٢) اختيار : اختياراً ، ن (٣) اختيار : الاختيار ن || ما : — ما ؛ + هوم ||  
أرض : أرفع ه (٣—٤) مثل ... الهندسة : — س ، سا (٦) وموضع : وهو موضع د || الخير :  
الحسن س ، ما ، ه (٧) هي : هوس || نوع : جنس ه (٨) لذاته : ذاتية د ، ن  
(٩) مقوم : مقوماً د ، ن (٩—١٠) عرض ... العادل : — س (١١) وقد لا :  
ولاد م ، ن (١١) ما : م ، د ، ن || لأن : فاند د ، ن (١٢—١٣) الأشد سواداً هو الأكثر  
من الآخر : سواداً أكثر من آخر د ، ن (١٤) الآخر : آخر س ، ما ، م ؛ أخرى ه || مناسبة :  
مناسب ن (١٣) وإن : فانس (١٤) للفضل : للفضيلة ه || ليست : ليس ب م ، ه  
(١٥) يسمها : يسمها

وأيضا المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض ؛ وهذا قريب من الأول ، ويخالفه في أن الذى بالعرض قد لا يكون مؤثرا البته ، بل إنما يكون المؤثر بما يقارنه ، مثل أن الشيء إذا كان حلوا صريحا ، فالـمؤثر لذته ، والمرع بالعرض ، إذ إنما أوثر لأنه حلوا ، وليس يتوجه إلى التربع إثارة . وأما المؤثر لغيره فقد يتوجه إليه إثارة . وربما كان المؤثر بالعرض ليس لأنه مؤثر ، بل لأجل أن مقابله مكروه ، أو يتبع مقابله مكروه ، فيؤثر للافائدة في نفسه ، فهى فيه للافائدة فيما يقارنه بالذات ، فهى فيه بالعرض . لكنه إنما يؤثر لئلا يوجد مقابله ، فلا يكون هو مؤثرا لأجل أنه مؤثر لذاته بالذات ، إذ ليس يوصل إلى المؤثر بالذات ، بل يوصل إلى المؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه بالذات ؛ وإس عدم المكروه دالة لوجود المؤثر بالذات ، بل بالعرض ؛ إذ على الأمور الوجود أمور وجودية لا الأعدام . بل الأعداء ربما كانت مع طلل الأمور الوجودية ، وممكنات توجه اللعل ، لأنها في أنفسها علل . ومثال هذا أن الفضيلة في الأصدقاء مطلوبة لذاتها ، لأنها توصل إلى سعادة الصديق ، وسعادة الصديق مؤثر لذاته للصديق .

وأما فضيلة الأعداء فلا تؤثر لأجل ذاتها ، ولا تؤثر لأجل حصول مؤثر بالذات عنها . ولكن قد تؤثر لأجل مؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه ؛ إذ العدو إذا كان ذا فضيلة لم يحدث ضررا الذى هو عدم السلامة التى هى مؤثرة لذاتها . فيشارك هذا الوجه الأول ، في أن الأول المؤثر فيه لا لذاته ، بل لما عرض من أن كان هناك مؤثر آخر يلتفت إليه . ويفارقه المثال الأول في أنه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا إليه ، بل عارضا له ، فلا يقع له إثارة . ويفارقه المثال الثانى في أنه مؤثر ، ولكن ليس مؤديا إلى المؤثر بالذات ، بل إلى عدم مقابله .

( ١ ) بذاته : لذاته ( ٢ ) فى : من ن || الذى : + يكون هـ ( ٢ ) بما : ما س ، هـ ؛ فيام || يقارنه : يفارقه سا ( ٣ ) إذ : إذن د ، ن || أوثر : يؤثر م ( ٤ ) وليس : أو ليس هـ || وأما : وإنما م ( ٥ ) أن : أنه س || مكروه : مكروه هـ ( ٦ ) لفائدة : فائدة سا ، م || لفائدة : فى : لفائدة التى فى د || فهى فيه لا : وهى فيه ولاد د ، ن || لا : ولا هـ ؛ أو م ( ٧ ) يؤثر : يوجد سا || فلا : ولاد ، ن || أنه : — ب ، س ، سا || لذاته : + مؤثر م ( ٨ ) بل يوصل إلى المؤثر : — م || يوصل : يؤثر س ( ٩ ) أمور : أمورا هـ ( ١٠ ) ربما : وربما ن || الوجودية : الموجودة س ؛ الموجودة هـ || وممكنات : ممكنات ب ، سا || اللعل : للعلل هـ ( ١٢ ) مؤثر : مؤثرة د ، ن ( ١٣ ) فلا : فهد د ، ن || تؤثر : أوثر د ، ن ( ١٥ ) ضررا : ضرر س ، سا ، م ، ن ، هـ ( ١٥ ) مؤثر : مؤثر م ( ١٦ ) كان : — س

وموضع آخر قريب من الموضع الأول ، وهو أنَّ ما كان سببا للتغير بذاته ، كالفضيلة والكفاية ، أثرما هو سبب له بالعرض كالبحث . كما أن ما هو سبب للشر بذاته مثل القصور والذيلة أولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبحث .

- والفرق بين هذا الموضع والموضع الذى قبله ، أن ههنا قد أخذ الشيء سببا ، وهنالك أخذ مؤثرا . فههنا سببان لغاية ، وهنالك غايتان ، أو سبب وغاية ، بعد أن أخذنا مشتركين فى الإيثار فى أن حصل لهما إيثار . فتنفعة الموضع هناك ليس فى إثبات الإيثار نفسه ، بل فى أن يتعين أى الأمرين اللذين حصل لهما الإيثار أولى بأن يؤثر ؛ ومنفعة الموضع ههنا فى نفس إثبات الإيثار ، كأنه يوجب أن يؤثر شيء ، وأن يكون هو كذا ، وأنه أثر من كذا ، فيكون ههنا كالتضعيف فى الإثبات بالقوة ، وإن كان بالفعل لإثبات واحد ، وهو إثبات الآثر .
- ١٠

وما هو أثر عند الكل ، وعلى الإطلاق ، أى فى عام الأحوال ، أثر من الذى يصير أثرى فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان أثر ؛ كما أن الصحة أثر من البط بالمبضع للعلاج ، فإن الصحة فى نفسها أثر عند الذى يبط ، بل ترك البط عنده أثر لولا العذر الواقع ؛ وهذا حق .

- وأیضا فإن الذى يكون للشيء بالطبع أثر من الذى لا يكون له بالطبع . ومثاله : العدالة ١٥  
أثر من العادل ؛ ولست أقول أفضل ، فإن هذا الموضع قد مرّ مرة . وأما فى هذا الموضع ، فإنما تؤخذ العدالة والعادل من حيث هما نافعان فى أمر من الأمور يحتاج فيه

(٢) كالبحث : كالعبرد ؛ كالبحث م (٣) بالاجتناب : بالاختيار ، سا ، م ، ن || كالبحث : كالبحث م (٤) والموضع الذى : والذى ، ن (٤) الشيء : للشيء . م (٥) سبب : سببا || أخذ : أخذ م ، م || مشتركين : مشتركين || الإيثار فى : الإيثار م (٦) إثبات : إيثار ب ، هـ (٧) ومنفعة الموضع : — ن || ومنفعة : + هذا م ، هـ || ههنا : وههنا قد ينفع ن (٨) الإيثار : الإثبات سا || وأنه : فانه د ، ن (٩) كالتضعيف : كالتضعيف د (١١) هو : — م (١٢) وبحسب شخص : ولك شخص د ، ن (١٢) الصحة : المورد || [البط : الشق ؛ بط الجرح شقه — المنجد] (١٥) للشيء : الشيء د ، ن || لا : — س || له : لا د ، ن || لا يكون له بالطبع : له يكون لا بالطبع سا ؛ يكون الشيء له لا بالطبع هـ (١٦ — ١٧) قد مر . . . . .

الموضع : — س (١٧) تؤخذ : تأخذ د ، ن (١٧) نافعان : "نفاد" ن

إلى أحدهما ، ومن جهة نسبتها إلى شيء ، وهو الغاية . لست أعنى من جهة اعتبار مقايضة ما بينهما أن أحدهما يؤثر لذاته ، والآخر لغيره ، فإن هذا الموضع قد مر ؛ بل من جهة ما هما مؤثران لأجل المنفعة المتعلقة بهما . لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعى لها فى ذاتها والعدل نافع لأمر مكتسب . وهذا مثل أن تقول : إن السراج أثر من المرأة المضيفة . بالعكس ، إذ السراج يفعل ذلك لأمر فى طبعه ، والآخر يفعله لأمر مكتسب ؛ وهذا حق .

وأىضا هذا كما يقال : أن يكون لك ملكة الكتابة فتكتب أثر من أن تستكتب .

وأىضا فإن الأمر الموجود للأفضل الأكرم أثر من الأمر الموجود لغيره ؛ مثل الأمر الذى يخص الله تعالى ، فإنه أثرهما يخص الإنسان . فهذا هو على الإطلاق مشهور . ولينيز ليتحصل الحق فيه ، فنقول : ليس كل أمر موجود فى الأفضل فهو أفضل ، فإن الحكمة موجودة فى الإنسان ، وليست أثر من مبلغ الشجاعة الموجودة فى الأسد . ولكن يجب أن يشترط حتى يكون الموجود للأفضل موجودا للأفضل من حيث هو به أفضل ، لا من حيث هو به أخس .

والموجود للأخس موجود للأخس من حيث هو أخس ، لا من حيث هو به أفضل . وبعد ذلك ، فإن الحق أن ذلك أفضل . وأما أنه أثر ، فإنما يكون إذا اشتركا فى أنهما مؤثران ، وإنما يكونان مؤثرين إذا كان كلاهما من شأنه أن يؤثر فيحصل بالكسب . وأما إذا لم يكونا كذلك ، أو لم يكن الذى فى أحدهما مثلا الذى فى الأفضل مما يكنسب ، فليس يقال إنه أثر .

(١) ومن : أومن د ، ن (٢) والآثر : والآثر س (٣) لها : لها ه (٤) والعدل : وأن العدل ب ه || مكتسب : يكتب ب ، م ، ن (٧) لك : ذلك سا (٨) الأمر الموجود : الأمور الموجودة س ه ، (٨) مثل : بل س (٩) يخص : يخصه سا || تعالى — س ه || الإنسان : بالإنسان ه (٩) هو : — د ، ن || وليميز : ولغيره د || ليتحصل : ليحصل س ، م || فنقول : يقال ب (١٢) حتى يكون الموجود للأفضل : فيكون أحدهما د ، ن || للأفضل : — أحدهما م (١٤) والموجود للأخس : والثانى ن || موجود : موجودا ه (١٠) يكونان : يكون ب ، س ، سا || يكونا ه || مؤثرين : مؤثرا سا ، م || كلاهما : كلاهما ب || فيحصل : فيحصل د ، ن || وأما إذا : وإذا د ، ن (١٧) أولم : ولم س || عما : فاه (١٨) فليس : ليس ب

وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، وليس هو ، وهو أن ما كان أولا للأمر التي هي أقدم ، فهو أثر ، كالصحة بالقياس إلى الجلال والقوة ، فإن الصحة يظن أنها توجد في مزاج الأركان ، والجمال والقوة في تركيب الأعضاء الآلية . وكذلك ما هو في الشيء الذي هو أكرم فهو أثر ، كصحة النبض بالقياس إلى جودة الهضم . وهذا يخالف الموضع الأول في أن الصحة والشدة يجتمعان معا في شخص واحد يوصف بهما . وصحة النبض وجودة الهضم يجتمعان في شخص واحد . والموضع المتقدم كان يفترق فيه الموضوعان ، لكن الحكماء متقاربان .

وموضع آخر قريب من بعض ما سلف ، وهو أن الغاية في الشيء أثر من فاعل لغاية ، أى أخرى ، حتى لا يكون هذا الموضع مكررا . ولكن هذا مشهور غير حرقى ، فإن صحة البدن غاية من الغايات ، ثم صحة النفس ، وهو الفضيلة ، يسوق إلى غاية هي السعادة ١٠ الفصوى ، والفضيلة أثر عند الأفاضل من صحة البدن .

وأبضا فإن السائقين إلى غايتين يشبه أن يكون أحدهما تأدية إلى غاية أخرى ، وذلك إذا تساويا وتقاربا . ولذلك فإن الجمهور يؤثران اتانفع في المعاش على النافع في الماد . وأما إذا اختلفا ، وكان التفاوت عظيما ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فإن الأثر عند الحصفاء ما هو أفضل ، وإن تأخر .

١٥

وأبضا فإن الغايتين إذا كان التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين إحداهما وبين فاعلها ، وكان فضل الغاية الأخرى على هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعل

(٢) يظن : + بهما (٢) تركيب : + كالصحة م (٤) إلى : + حسن د  
|| يخالف : بخلاف م || الموضع : الموضوع م (٥) يجتمعان : يحققان د || معا : - م  
|| بهما : بهما || وجودة : وحسن د ، ن (٦) والموضع : والموضوع م ||  
الموضوعات : الموضوعات (٧) الحكماء : الحكماء || متقاربان : متقاربان ه || الحكماء متقاربان :  
حكمه حكم ذلك د ، ن (٨) لغاية : الغاية د ، م ، ن (٩) أى : - م ، ه (١٠) النفس :  
الفيض ب || يسوق : ليسوق س (١١) الأفاضل : الفضل م (١٢) يشبه : فيشبه (١٣) غاية :  
غاية د ، س ، ن (١٣) ولذلك : وكذلك م || على : + أن ه (١٦) إحداها : أحدها  
ب ، م ، ن (١٧) فاعلها : فاعلها د ، س ، ن || وكان : فكان د ، س ، ن

هذه الغاية ، فإن ناعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية . وذلك بأن نسبة الغاية إلى الغاية ، كنسبة الفاعل إلى الفاعل ، وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعلها ، ففاعل الغاية الأخرى يفضل فاعل الغاية الأولى هذه بأكثر من فضل الغاية الأولى . وهذه لفاعلها نفسها فضل أكثر فهو أفضل ، ففاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية ؛ وكذلك بالعكس .

وهذا الموضع مشهور ، وليس يبين بنفسه أنه حق ؛ وذلك لأنه يبنى على إبدال النسبة ، وإبدال النسبة غير بين . والبرهان الذى شهره إنما قام عليه في المقادير والأعداد ، ولم يعم في غيرها مما لا يوجد فيها ما يوجد في المقادير والأعداد من المناسبات من وجود مشاركة في شئ مشار إليه ، وأن في أحدهما فضلا عليه . فإن كان هذا الموضع حقا ، فهو حق غير بين بنفسه .

وموضع آخر يشبه بعض ما مضى ، وهو أن يكون أحد الأمرين ، وإن كان يطلب لغيره ، فقد يطلب لنفسه ، والأمر الآخر لا يطلب إلا لغيره ، فإن الأول أثر ؛ ومثاله الصحة والعدالة ، فإنهما آثر من النقي والشدة ، فإن الصحة والعدالة كريمان لأنفسهما ، والغنى لا فضيلة له في نفسه ، بل ربما جلب أمرا كريما فاضلا .

وموضع آخر في الأمور الخافية التفاوت اللواتى تموج إلى تدقيق نظر في أمرها ، مثل النظر في اللوازم ، فإن ما لازمه خير أكثر وأفضل فهو أثر . وأيضا ما تابعه شر أقل مما للآخر ، وإن لم يفضل في الخير ، فهو أثر .

(١) هذه : تلك ن (٢) أكثر من فضل هذه الغاية : — سا (٣ — ٥) ففاعل الغاية ... بالعكس : ففاعلها يفضل الفاعل الآخر كثيرا وكانت غاية الفاعل الآخر تفضل بقليل فالفاعل أفضل من تلك الغاية لأنه يفضل فاعلها أكثر من فضلها د ، ن (٤) وهذه : هذه س ، سا ، هـ || نفسها : + وما س ، م ، هـ (٥) الغاية : المقايسة هـ (٦) يبين : بين ب || (٦) يبنى : مبنى م ، ن ، هـ || النسبة : — هـ (٨) يعم : يعم ، ن ، هـ (٨) من : ومن د ، م ، ن || وجود : جودة م ؛ وجوده مناسبات هـ || فضلا : فضل ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٠) حق : — هـ (١٠ — ٦) وهذا الموضع ... بين بنفسه : — س ، سا (١٢) لغيره : لغيرية م (١٣) الغنى : المعنى د || كريمان م (١٤) والغنى : والمعنى د || فاضلا : — سا ، م ، هـ (١٥) وموضع : وموضع ، سا ، م ، هـ || في الأمور : فالأمور ب ، س || اللواتى : التى س (١٦) اللوازم فإن ما : لوازمها م ، د ، ن || تابعه : يتبعه ب

ومن اللوازم ما يكون مقدما مثل الجهل للتعلم من حيث هو متعلم ؛ ومنه ما يكون متأخرا تابعا مثل العلم . والتابع في أكثر الأمر هو الأفضل ، إذا كان من جملة الغايات .  
فهذا موضع .

وأبضا موضع آخر أن الخيرات التي هي أكثر فهي أثر ، إذا كان الأقل داخلا فيها ؛  
فأما إذا لم يكن كذلك ، فإن الأقل عددا ربما كان - وإن خالطه شر - أثر من  
خيرات كثيرة . مثل الحكمة ، فإنها مع ما يلحق كاسمها من التعب أثر من جملة الغنى  
والصحة والجمال والقوة .

وربما كان ما ليس بفضيلة وهي واحد أثر من عدة فضائل ، مثل أن السعادة أثر  
من العدالة ، والشجاعة ، والعفة . وقد يعاند هذا الموضع فيقال : ليس يجب أن يكون  
مجموع الاثنين أثر من الواحد الذي فيه ، مثل أن مجموع الصحة ، وكوننا ذوى صحة ، ليس  
أثر من الصحة ، فإنه لا زيادة إتيان لمجموعهما على الإتيان الذي للصحة ؛ وإنما يكون هذا  
إذا كان أحد الأمرين لأجل الآخر . وأما إذا اختلفا فحق أنه إذا كان كل واحد منهما  
ليس يؤثر الآخر ، فهما أثر من الواحد . وهناك إذ ليس أثر ، فليس أنه أنقص إتيانا ،  
بل إتيانهما واحد . وحكم هذا الموضع في الصحة ، أو الشهرة ، مما لا يخفى .

وأبضا إذا كانت المؤثرات تحصل مع لذة فهي أثر من أن تكون بلا لذة ؛ وهو  
مشهور غير حقيقى .

وأبضا إذا كانت بغير أذى ولا لذة ، فهي أثر من الذى يكون مع أذى . وهذا على  
ما علمت .

(١) ومن : من س || مقدما : متقدما ، هـ (١-٢) يكون متأخرا تابعا : هو متأخر تابع  
د ، ن (٢) والتابع : والنافع د || هو : فهو هـ (٤) الأقل : الأول د ، ن || فيها : فيها د ، ن  
(٥) وإن : - د ، ن || شر : ش . هـ (٨) وهي : وهو د ، ن || مثل : - م  
(١٠) وكوننا : وكوننا بخ ، سا ؛ وكونه د ، ن || ذوى : ذاد د ، ن (١١) لمجموعهما :  
لمجموعهما ب ، ن (١٢) الآخر : آخر ب ، س ، سا || واحد : - ن (١٣) الآخر :  
لاآخرد ، م ، ن ، هـ || فهما : فيها م || أنه : له س ، هـ (١٤) أو الشهرة : والشهرة ن ||  
مما : با ، س ، سا ، هـ (١٥) بلا : بل م

وأيضاً ما يكون في وقته أثر منه في غير وقته ، أو في وقت لا يمتد به ، فإن الحكمة في المشايخ آثر منها في الشباب ، وإن كان وجودها في الشباب أعجب . وكذلك العفة فيهم ، بل العفة والحكمة بالمشايخ أولى ، وفي الشباب أعجب . واكتساب ذلك وطلبه بالشباب أولى ، فإن المشايخ يجب أن يحصل ذلك لهم بالطبع .

والشئ الذي هو أنفع في كل وقت ، وفي أكثر الأوقات ، فهو أثر بالإعداد ، كالعفة والعدالة فإنهما آثر من الشجاعة . لكن ربما كانت الشجاعة آثر في وقت يحوج إليها .

والشئ الذي لو كان هولم يحتاج إلى الآخر ، وإذا كان الآخر احتيج إليه فهو أثر ؛ كما أنه لو كان الناس عدولا لم يحتاج إلى الشجاعة . ولو كان الناس كلهم شجعانا انتفع بالعدالة ، بل احتيج إليها . فالعدالة آثر ، وإن كان الآخر ، أعنى الشجاعة ، ربما صارت في بعض الأوقات آثر .

وأيضاً ما يتجنب فساد ، أو ضده أكثر ، فهو أثر ؛ وما يرغب في تحصيله واتخاذ أكثر ، فهو أثر .

وأيضاً فإن كان شئ يكون مؤثراً دائماً ، ويكون الآخر مرة مؤثراً ، ومرة غير مؤثر ، فذلك الشئ أثر . مثال الأول لذة الحكمة ؛ مثال الثاني لذة الأكل والجماع ؛ فإن الذي هو مؤثر دائماً آثر في نفسه ، وإن كان هذا قد يصير وقتاً ما آثر .

نقول : إن المواضع التي أخذت في الآثر منها ما ينفع في المؤثر نفسه ، وذلك أنا إذا علمنا أن الأنفع آثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك إذا رأينا الأكثر في باب ما آثر ،

- (١) منه : فيه م || به : + فيه د ، سا ، م ، ن || (٢) وجودها : وجوده سا || أعجب : يعجب ن (٣) الحكمة : والحكم سا || بالمشايخ : في المشايخ د ، ن || وفي : ومن د ، س ، سا ، ن ، ه (٤) بالشباب : بالشبان س (٥) يحوج : يحوج س ، ه ، يخرج ن || إليها : إليها م (٦) وإذا : وإن د ، ن (٧) فأكاد : فأكاد ، ن || لم : ولم سا || كان : كانوا م (٨) بل احتيج إليها : — د ، ن (٩) ربما صارت : ربما صارت س (١٠) وأيضاً : وأمضى د ، ن ؛ + فإن س ؛ + وإن ه (١١) واتخاذ : وإيجاده م ، ن (١٢)



علمنا أن الكثير مؤثر ؛ كما أنا إذا علمنا أن الأنفع أثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك وإن لم يكن الأمران يختلفان في الزيادة والنقصان ، ووجه ما بينهما من جهة أخرى ، فقد يوجد للترجيح مواضع أخرى ، مثل أنه إذا كان الخير بالطبع أثر ، فالخير بالطبع مؤثر . وأيضا إذا كان ما يكون خيرا بالطبع ، فهو أكثر إثارا ، فيكون لا محالة للأقل إثارا ، وهو الخير الذي ليس بالطبع إثارا ما ، وإن قل ، فيكون كل خير بالجملة مؤثرا . ومنها ما ينفع في الترجيح فقط .

وقد يمكن أن تجعل هذه المواضع أهم من حال الإثارة ، وتؤخذ بحيث تشتمل على الأزيد من كل تفاوت ؛ فيقال مثلا : إن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو أزيد فيها من الذي ليس بالطبع . فإن الأزيد في الحال أهم من الآثر . أو تقول : إن الذي يفيض منه أمر ما فهو أولى بأن ينسب إليه من الذي لا يفيض عنه ، أو الذي يفيض منه أكثر فهو ١٠ أفضل لذلك الآثر ، فهو أولى به . والذي هو أكثر بحال ما قبولا وتصرفا فيه ، فهو أولى به . وكذلك ما إذا زيد على شيء جعل الجملة أكثر بحال ما في زيادة شيء ، أو كانت زيادته على ما هو أقل بحال تجعله أكثر من زيادة شيء آخر . وكذلك في جانب النقصان . وأيضا ما هو أقل مخالطة للضد ، كاللبايس الذي هو أقل سوادية الجسم ، فهو بالحال أولى ، وفيها أكثر .

١٥

والمواضع الكلية — كما علمت — تنفع في الجزئيات ، وإن كان لواضع الجزئية خصوصية بحث . والمواضع الكلية ، هي مثل المشتركة المذكورة في باب الإثبات

(١) علمنا : علمت د || الكثير : النافع س || إذا : — م (٢) وإن : إذا م || وإن لم يكن : فإن ن || ورجح : ورجحت د ، ن (٣) فقد : قد ربح || للترجيح : الترجيح م (٣) فالخير : + لاس (٤) إذا : إذا سا (٥) إثارة : إثارة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٧) وقد يمكن : ويمكن س || وتؤخذ : فتؤخذ د ، س ، ن ، هـ فتوجد هـ (٨) مثلا أن : — س || ما : كما م || كان : + ما م (٩) يفيض : يقبض م (١٠) يفيض : يقبض م || أو الذي : والذي د ، ن || يفيض : يقبض سا و يقبض م (١١) أفضل : أفضل ن ، هـ || لذلك : الأمر هـ || الآثر : الأمر م || الآثر فهو : — س (١٢) أولى : + بأن ينسب إليه د (١١ — ١٢) والذي هو ... به : — سا (١٢) الجملة : الحكمة ن || مخالطة : مخالطة س ، هـ || سوادية : سردارية ب || الجسم : للجسم هـ (١٥) بالحال : بالحال س || وفيها : وفيها هـ (١٦) الجزئيات : الخيرات سا || (١٧) والمواضع : فالمواضع د ، ن || هي : — س ، هـ

والإبطال المطلقين ، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصارييف ، فإنها أعرفها كلها ، وأقربها من الشهرة .

وكذلك تلك المواضع نافعة في أن تستعمل في المطالب الجزئية ؛ فإنه كما أن قولنا : إن كان كل لذة خيرا ، فكل أذى شر ، فهو مشهور ، فكذلك سيكون مشهورا قولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فأذى ما شر . وكذلك في سائر الأمثلة مما يجب أن تعرفه بنفسك .  
وكذلك مواضع الأولى والأخرى .

لكن إنما ينفع بأخذ مقدم جزى في الإثبات ؛ فأما في الإبطال فلا ينفع به . مثاله من باب الأولى : أنه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيرا من اللذة ، ولذة ما خير ، فعلم ما خير ؛ فإن قلنا : ولا لذة بخير ، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير . وأما إن قلنا : لكن ليس علم خيرا ، أنتجت : فليس لذة خيرا . وأما إذا كان الأمر من باب التساوى فيصلح للإثبات والإبطال الجزئى .

وحكم الموضوع الجاهل الكلى على مثال الجزئى هو من باب الأولى والأخرى . وما بعد هذه ففكرات بعضها مما يعلم في علم القياس ، وبعضها مما يعلم في المواضع المذكورة .

### تمت المقالة الثانية

١٥

(٢) من الشهرة : في المشهور د ، ن (٣) وكذلك : ولذلك س ، سا || أن : — س (٤) فهو : — د ، س ، سا ، ن ، ه || قولنا : — س (٥) كانت : كان د (٧) إنما : إنها سا || ينفع : ينفع د || فأما : وأما د ، س ، م ، ن ، ه (٧) به (٨) خيرا : جزاء سا (٩) قلنا : قولنا ، ن || إن : إذاس (١٠) خيرا : خير || أنتجت : أنتجتا س ، م || فليس : أنه ليس د ، ن (١٢) الكلى : الكلى م ، ه || الجزئى : الجزئ م ، ه (١٣) بعد هذه : بعده هذه ب ؛ بعد هذا س ، ه || ففكرات : ففكرات م ، س ، سا ، ه ؛ ففكرات د ، ه (١٣) في : من ه (١٥) الثانية : + من الفن السادس من المطلق لله الحمد ب ؛ + من الفن السادس بحمد الله وحسن تيسيره والحمد لله رب العالمين م ؛ + بحمد الله تعالى ه

## المقالة الثالثة

---



## المقالة الثالثة

## وهي أربعة فصول

## الفصل الأول

## فصل (١) في المراضع الجنسية

- ولأن النظر في الجنس قبل النظر في الحد ، إذ الحد إنما يتم حدا بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنسا جنسا ، على أن الحدلين أكثر عنايتهم بالإثبات والإبطال المطلق ، ثم إذا نظروا في المحدود كفاهم التمييز والمساواة ، فلذلك تنزل فطنتهم لأمر الجنس . وذلك لأن قانونهم الإثبات والإبطال ، ويحوجون إلى التحديد لفهم الاسم ولا يتعدون في أكثر الأمر ذلك إلى أن يعرفوا ما هو حد حقيقي ، وما هو غير حقيقي ، فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم . وينعكس بالتساوي . لكنه لا يبعد أن يكون ١٠ من ضبط منهم مشهورات الصنائع العلمية أن يكون قد أحس بما هو المشهور عند المنطقيين : من أن الحد مؤلف من جنس وفصل ، فيكون له أن يتكلم في باب الجنس والفصل .

(١ - ٤) المقالة الثالثة الفصل الأول في المراضع الجنسية ب ، المقالة الثالثة في مراضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد بعض المراضع الجنسية د ، ن ، المقالة الثالثة في مراضع الجنس فصل لإيراد بعض المراضع الجنسية سا ، من الفن في إيراد المراضع الجنسية ، المقالة الثالثة في مراضع الجنس الفصل الأول في إيراد بعض المراضع الجنسية ، المقالة السادسة من الجملة الأولى من المطلق في مراضع الجنس الفصل الأول في إيراد بعض المراضع الجنسية ، المقالة الثالثة في مراضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد بعض المراضع الجنسية . الفصل الثاني في مثل ذلك . الفصل الثالث في مثل ذلك . الفصل الرابع في مثل ذلك . فصل في إيراد بعض المراضع الجنسية هـ (٥) إذ : ان د (٦) جنسا جنسا : جنسا أنه جنس د ، ن (٧) التمييز : التمييز || والمساواة : والمساواة سا ، م (٨) ويحوجون ويحوجون د ، هـ || التفهيم : لفهم ن (٩) يتعدون : يتعدون م || حقيق : حقيق م || وما هو غير حقيق : - م ، هـ || وما : + هـ سا (١٠) لا : ن مشهورات : للشهورات م (١٢) مؤلف : مؤلف د ، سا ، ن ، هـ

واعلم أن أكثر المواضع المذكورة في باب المجلس علمية ، فإن جرى فيها مشهور صرف ، خصصناه بالعريف .

فمن المواضع أن ينظر في الأمور المجانسية للوصف ، أى الأمور المشاركة للوضوع في طبيعته — والمتسلم أن جنسها واحد — هل شئ منها لا يحمل عليه المحمول المفروض أنه جنس . فإن وجد — ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ما وضع جلوسا بمجلس ، وإن لم يوجد ، لم يلزم منه شئ . وهذا الموضع للإبطال فقط ، ومثاله : إن قيل إن الخير جنس اللذة ، فوجدنا لذة ليست بخير ، قلنا : إن الخير ليس جنسا للذة ، فإن وجدنا كل لذة خيرا ، لم نعلم أنه جنس أو ليس ، فإن كل جنس عام ، لكن ليس كل عام جنسا . وأن ننظر : هل هو محمول من طريق ما هو ، فإن لم يكن فليس بمجلس . وأما إن كان ، فكان حملا هو من طريق ما هو لا في جواب ما هو لم يجب أن يكون جنسا ؛ على ما قد علمت . لكنه لا يبعد أن يوجد في المشهور جنس — وإن كن في جواب ما هو ، ولكن لا من جهة الشركة فقط — لم يكن جنسا .

وأىضا هل يطابقه تحديد العرض ، فإن طابقه فليس بمجلس . ويخالف الموضع الأول في أنه ليس كل ما ليس مقولا في طريق ما هو ، فهو يطابقه حد العرض ، بل ربما طابقه حد الخاصة .

وأىضا إن اختلفت المقولة للمجلس والنوع ، فكان النوع من الكيف بالذات مثلا ، والجنس من الجوهر ، أو بعكس ذلك ، فليس ما فرضنا جلوسا . وهذا يصلح للإبطال فقط . ومثال هذا البياض والتلج ، فإن البياض كيفية ، والتلج جوهر . وأىضا العلم

(١) الجنس : الجنسية س (٣) المجانسية : المجانسة د ، ن ، هـ ؛ المتجانسة س ، م (٣) للوضوع : للوضع ن || طبيعته : الطبيعة د ، ن ؛ طبيعته س ، س ، م || والمتسلم : والمسلم د ؛ المتسلم س (٥) وجد : + منها د ، س ، ن ، هـ (٧) فوجدنا : فوجدناه س || فوجدنا لذة : فوجدت لذة د ، ن || أليست : ليس هـ (٨) فإن كل : فإن لكل د (٩) وأما : فأما د ، ن (١٠) فكان : وكان د || من : — ن س ؛ عن ن (١٠ — ١١) لم يجب . . . ما هو : — د (١٠) على ما : كاس ، س ، م ، ن ، هـ (١١) جنس : جنسا ن ، س ، هـ (١٣) الموضع : الموضوع الأول س ، س ، هـ + الأول م ، هـ (١٤) حد : + حد ب (١٦) اختلفت : اختلف م ، هـ (١٧) فليس : + الجنس ن ، هـ || ما فرضنا : — د ، ن || فرضنا : فرض م || جنسا : بلنس د ؛ بجنس س ، س ، ن ، هـ + بجنس م

والجميل ، فإن العلم مضاف ، والجمل غير مضاف . وإنما جمل العلم في هذا الموضوع مضافا أى دخلا في مقولة - مضاف الذات ، هو على جهة المشهور . وقد علمت أن دخوله في مقولة المضاف عند التحقيق هو على طريق آخر . ومع ذلك ، فإن الشيء الذى يلزم جنسه الإضافة ، يلزم نوعه الإضافة ، ولا يختلفان فيه . وهذا حق .

- وأیضا إن حُمل على ما وضع جنسا حدها ، وضع نوعا ، وليس ما وضع جنسا بمجنس .  
 وهذا أيضا نافع للإبطال فقط . ومثاله : لو أن إنسانا جعل للوجود وللواحد جنسا ، كان ذلك الجنس موجودا أو واحدا في نفسه لا محالة ، فكانت حقيقة النوع تقال على حقيقة الجنس ، وهذا محال .

- وأیضا فإن النوع إذا كان يصدق على ما ليس يصدق عليه الموضوع جنسا ، فليس الموضوع جنسا بمجنس ؛ مثل المظنون ، فإنه يصدق على المعدوم ، والموجود لا يصدق عليه . وهذا كالمكرر .

- وأیضا ، فإن كان الموضوع جنسا لا يشترك شيئا من أنواع الجنس ، فليس المفروض جنسا بمجنس . كمن يجعل الحركة جنسا للذة ، ثم لا توجد اللذة ثقلية ، ولا استحالة ، ولا نمواً ، ولا غير ذلك . وهذا إنما يكون إذا كانت الأنواع محصورة ، ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا أحدهما ، ولا دخلا في أحدهما .

وموضع آخر ، هو مكرر بالقوة وإن لم يكن بالفعل ، وهو أن يكون الموضوع نوعا يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا ؛ كالمظنون ، فإنه يقال على أكثر مما يقال

(١) وإنما جعل : وأخذ كون د ، ن || وإنما : وأما س ، سا (٢) هو : — سا ، م ، ن ، ه || على : وعلى ه || علمت : علم د ، ن (٤) ولا : فلا س ، سا ، د ، ن (٥) ما وضع : الموضوع ن || ما وضع جنسا : — د (٦) ومثاله : مثاله د ، س ، ه || كان : فكان د ، ن (٧) واحدا : واجدا س || فكانت : وكانت ب ، م (٨) وهذا : + أيضا ن (١٠) فانه : بأنهم (١٢) جنسا : — د ، سا ، م ، ن (١٤) نموا : نموم (١٥) أحدهما : أحدها ب ، سا || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م ، ه (١٦) وموضع : ومواضع ب ، س || هو : وهو سا ، م ، ه || مكرر : مكراب

عليه المعلوم . وهذا الموضع في الظاهر كأنه في القوة ما قيل قبل من أنه إن كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس .

لكن قولنا : إن كان حمل على أكثر مما يحمل عليه ، قد يقتضي اعتبارا آخر ، وهو ألا يلتفت إلى المشاركة ألبته ، بل يجمع لكل واحد منها موضوعاته ، فتوضع الموضوعات القريبة لهذه أكثر عددا من موضوعات تلك . فلائها أكثر عددا من جهة أن ذلك يشارك ألبته أو لا يشارك ألبته هذا في موضوعاته ، فيكون ما وضع جنسا غير جنس .

وأیضا ، إن كان المفروض نوعا مساويا في العموم للجنس ، فليس ما فرض جنسا . بجنس ؛ كمن يجعل الموجود جنسا للواحد ، أو بالعكس ؛ ثم يوجد كل ما يقال له موجود يقال له واحد ، وبالعكس ، فلا يكون أحدهما جنسا والآخر نوعا . وأما كيفية هذا التساوي في الواحد والموجود ، فلا يجب أن نستغل به الآن ، بل يؤخذ أخذا ، ونقتصر على وجه كونه مثلا . وأما بيان الحقيقة ، ففي العلوم العالية .

وكذلك إن جعل العلة والأول أحدهما جنسا للآخر ، فإنهما متلازمان أو مترادفان . وإنما يكونان متلازمين ، إذا فهم من العلة وجود عنه وجود الثاني ، من غير عكس ، وفهم من الأول أنه موجود ليس عن وجود الثاني ، من غير عكس . والأمران وإن كانا متلازمين ، فإن بين الاعتبارين فرق ما بين اعتبار الصاعد والنازل .

وأیضا ، ننظر في الأمور التي لا تختلف في النوع ، بل تختلف في الأعراض ، وإن كان جنسا ليس جنسا بلجميعها ، فليس هو بجنس ؛ مثاله من جعل غير المنقسم جنسا لمخطوط

(١) قبل : — س || إن : — م (٢) لا : — س || المفروض جنسا : — س  
|| بجنس : د ، ن (٣) لكن : فني د ، ن || قد : وقد س ؛ فقدم (٤) فتوضع : موضع  
سا ؛ فتوجد د ، ن (٥) هذه : لهذا د ، ن || تلك : ذلك د ، ن (٦) موضوعاته : موضوعات د  
|| فيكون : فيجعل د ، ن (٧) فليس : — سا (٨) ما فرض : فرضه د ، ن (٩) يحمل :  
جعل د || أو بالعكس : وبالعكس || يوجد : وجد || كل : — م || يقال : ويقال سا ، م ، هـ  
(٩) كيفية : كيف ب (١٠) والموجود : والوجود د (١١) بيان الحقيقة : تحقيقه د ، ن  
(١٢) والأول : والمبدأ ب || أو مترادفان : ومترادفان د ، ن (١٣) يكونان : يكون سا ، ن  
(١٤) موجود : موجود د ، ن || وفهم ... عكس : — سا (١٥) كانا : كان م ||  
فرق : فرقا د ، ن (١٦) وإن : فإن د ، س ، ن ، هـ (١٧) فليس : وليس ب || من : إن د ، ن



مستقيمة غير منقسمة ؛ فإن الخطوط الغير المنقسمة إن كانت موجودة ، فلا تخاف هي والمنقسمة — كما علمت — بالنوع والمهابة ، بل بالأعراض . وإذ ليس ما لا ينقسم جنسا لخطوط المستقيمة المنقسمة ، نأيس جنسا لغير المنقسمة أيضا .

- وأیضا إن كان للنوع جنس آخر ليس أحدهما تحت الآخر ، فليس الجنس جنسا .  
 ٩ لكنه ربما جوز ذلك في المشهور ، لأن نوما واحدا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر ؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة ؛ أولا يكون هذا المثال مشهورا جدا . فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم ، بل عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة . لكنه إن زيد قليل : جنس ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا هما تحت جلس واحد بعينه ، خاص القول عن العناد ، ثم كان حقا . ومع هذا كله ، فيجب أن يتعدى الموضوع أنه جنس إلى جلسه القريب أو له ؛ فإن لم يكن محمولا ١٠ على جميع النوع أو لم يكن من طريق ما هو ، فليس الموضوع جنسا بجنس .

- وأیضا ، فإنه يجب أن ننظر هل حد النوع يحمل على الجنس الأعلى ؛ فإن حمل ، فليس الجنس جنسا . وأما المثبت ، فإن بين أن الجنس العالي أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ، ثم بين أن الموضوع جنس موجود للشيء ، كان مثبتا لأنه جنس . فإنه لا يمكن أن يكون العالي يحمل من طريق ما هو ، والوسط يحمل لا من طريق ما هو . ١٥

- وهنا موضع بحث في أن هذا الموضع علمي ، أو ليس بعلمي . وذلك لأن لقائل أن يقول : إن الجنس ربما حمل على نوعين ، ثم عرض أحدهما للآخر ، فكان الجنس الأعلى محمولا على النوع من طريق ما هو ، ولم يكن النوع الذي هو جنس أقرب محمولا على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو . مثاله : أن السكبة تحمل على المنفصل وعلى المتصل ؛ ثم العدد قد يحمل على المتصل ، إذ يعرض له المتصل . ولا يجب ٢٠

(١) غير منقسمة : — د (٤ — ٦) فليس . . . الآخر : — د ، سا (٤) جنسا : له هـ | لكنه  
 ولكنه هـ (٦) وفضيلة : فضيلة م || أولا : ولا هـ (٧) كثير : كثيرا د هـ (٩) بهه : — م  
 (٩) ومع : مع د ، ن (١٣) أن الجنس : الجنس سا (١٤) بجنس : جنسا د ، س ،  
 سا ، م ، م هـ || موجود : موجودا د ، سا (١٥) والوسط : هـ الذي هو جنس أقرب د  
 (١٧) هل : يحمل م || نودين موضوعين م (١٨) أقرب : — هـ ، ن (١٩) على ذلك النوع الأنزل :  
 عليه ، ن || الأنزل : الأزل ب

من ذلك أن يكون المتفصل جنسا للتصل بسبب أن جلسه جنس له ، ومقول من طريق ما هو . فنقول :

إن هذا النوع الأخير كالتصل إما أن يكون مأخوذاً على أنه متصل لذاته ، أو على أنه شيء عارض له الاتصال . فإن أخذ على أنه متصل لذاته ، فالمفصل الذي يقابله لا يقال على جزئياته ، وإن كان معناه أنه شيء يعرض له الاتصال . نالكم لا يقال عليه وعلى المتفصل لذاته الذي هو العدد قولاً جنسياً ، بل الكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض للشيء ، ولا يقال على الشيء قولاً جنسياً .

وأيضاً فإن المتفصل لذاته ، وهو العدد ، لا يقال على ما عرض نوماً أخيراً تحت الكم قولاً بالتواطؤ ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض . وكيف يقال ، وكل نوع منهما ليس الآخر ؟ بل قد يشتق لأحدهما من الآخر الاسم ، فلا يقال إن المقدار عدد ، أو انفصال ، أو متفصل لذاته ، بل محدود ، أو متفصل بعدد وانفصال .

ثم المحدود ليس هو نوع الكمية بل شيئاً هو مأخوذاً على أنه عرض له نوع الكمية . وكذلك المتفصل ، إن لم يكن به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار ، بل غنى به شيء . قرن به الانفصال ، حتى كان معناه أنه شيء ذو انفصال ، لم يكن نوماً أيضاً من الكم ، على ما علمت أن الشيء مقرون به طبيعة المقولة ، ليست من المقولة . فهذه الأعراض لا تبطل شهرة الموضع ، بل لاتبطل حقيقته .

وأما ما حكنا به : أن المثبت إذا بين أن الامل مقول في جواب ما هو ، فالأسفل الذي هو دونه مقول في جواب ما هو ، فذلك حكم مشهور وليس بحقيقي واجب ، وإن كان

(١) بسبب : وبسبب د ، ن (٣) إن : — سا ، م || الأخير : الآخر سا  
(٥) فالكم : د ، ن (٦) لذاته : لذات ن (٧) قول : قوله د ؛ قولاس (٨) المتفصل : المتصل ه  
|| أنبراً : آخرس (٩) منها : منها ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) الآخر : للآخر د ، ن  
(١١) أو متفصل : ومتفصل ن (١٢) هو : — دس ، سا ، م ، ن || مأخوذاً : مأخوذب  
|| على : وحى س (١٢) له : — سا (١٤) لم : — م (١٥) فهذه : فهذا س ، ه  
|| الأعراض : الاعتراض د ، سا ، م ، ن (١٦) حقيقته : حقيقة د (١٧) فالأسفل :  
والأسفل د ، ن (١٨) هو : — م ، ه || مقول : بقول سا

مشهورا فإنه يجوز أن يكون الأعم مقولا في جواب ما هو بالشركة ، ثم يكون للأخص من المحمولين فصلان متساويان له ، وقد أخذ مع أحد الفصلين فسمى باسم ، فتكون حينئذ جميع المشتركات في الماهية التي هي أخص تشترك في شيء مبتور ليس بكال لطبيعة الجنس ، بل ليس بجنس . لكن لا يجب أن يضايق في هذا الكتاب كل هذه المضايقة ، بل يجب أن تؤخذ على المشهور .

وموضع آخر إن كان ما وضع جنسا يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا . وأما المثبت ، فإنه إذا بين أنه أعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو ، وجب أن يكون الأعم جنسا ؛ كمن جعل المائت جنسا للإنسان والفرس ، ثم المائت فصل يقسم الحيوان .

- ١٠ ولقائل أن يقول إنكم إن ضايقتم ، فلم تجعلوا فصل الجنس في هذا الكتاب جنسا ، هرض من الشك ما تقدم ذكره قيل هذا الموضع ؛ وإن لم تضايقوا ، فلا تضايقوا في أن يؤخذ المائت جنسا وإن كان فصل جنس .

فتقول : أما أولا فإن الشيء الذي هو فصل إذا شعر في المشهور بفصلية لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو ، بل من جهة مصادفة الشيء متساويا بشئ آخر قسمة لا تخفى على الجمهور بأنه فصل ، حكم حينئذ بأن الشيء يكون غير جنس ، وأنه ليس مقولا في جواب أي شيء هو ، وأنه لا يحمل في المشهور محل الجنس وإذا لم يكن شعور من هذه الجهة ، والجهة الأخرى خفية ، فيكون الحمل من طريق ما هو فيما يحمل من طريق ما هو كالكافي في إثبات أن ذلك الشيء جنس ، لأن التفريق بين الحمل من طريق ما هو ، والحمل في جواب ما هو ، ليس مما يفهم

(١) للأخص : الأخصب (٢) متساويان : مساويان د ، ن || له : — س || حى : فيسمى ن (٣) تشترك : مشتركة د ؛ مشترك ن || مبتور : مشهور ن || لطبيعة : طبيعة س ، سا ، ن ، ه || لكن : لكنه د ، ن || لا : — س (٤) الكتاب : + فيه ن (٧) للموضوع : الموضوع م || فإنه : — د ، ن (٩) ثم : — ب || يقسم : يقرم د ، ن (١٠) إن : — د || فصل : فصل د ، ن (١١) فلا : ولا سا (١٢) وإن : إن ه (١٣) مقول : وقول ب ، سا ، ه || شعر : أشعر م (١٣) بفصلية : بفصلية ب ؛ بفصلية س بفصلية ه (١٤) المقول : المحدود ن (١٥) إن : فإن سا || غير : من سا (١٦) وإذا : وإذا ب ، سا (١٧) فإما : فإم || من : في د ، ن (١٨) مما : — د ، ن

في المشهور . بل الكلام في الجنس يحل عن المشهور ، وإنما يفتن له الأقل من الجدلين فكيف الشروط الخفية في أمر الجنس التي لا يشعر بها أيضا في غير المشهور . بل المشهور هو أن الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسما بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو ، هو ما كان ليس ألبنة مقولا في جواب أى شئ هو ، وإن كان المقول في طريق ما هو أعم من الأمرين . فهنا يجب أن يوجد كالمختص بأحدهما .

---

(١) الجنس : جنس || يفتن : — ن (٢) أيضا : — د ، ن || بل : + كان د ، ن ، هـ  
 (٣) أن : + يكون د ، ن || في : من س || الفصل : + وليس المقول في طريق ما هو  
 أعم منه بل كان المختص باسم المقول في طريق ما هو م (٤) ما هو : + أعم منه بل كان المختص  
 باسم المقول في طريق ما هو م (٤) هو ما : ما : — ما ، م (٥) فهنا : ههنا س ؛ وههنا م

## الفصل الثانى

### فصل (ب) فى مثل ذلك

وأيضاً يجب أن ننظر هل من جعل الجنس جنساً للفصل كن جعل العدد جنساً للفردية ، والفردية فصل من باب الفردية بسيط ، أو جعله جنساً للفرد الذى هو بمعنى شىء ذى فردية ، فإن ذلك أيضاً فصل مقسم للعدد ، والعدد ليس هو بنوع من أنواعه ، إذ لو كان نوعاً لكان إما نوعاً متوسطاً ، وإما نوعاً أخيراً ، ولو كان نوعاً أخيراً لما كان يقال على ثلاثة وخمسة ، ولو كان نوعاً متوسطاً لكان مقولاً على ما تحته فى جواب ما هو . وقد علمت فى مواضع آخر أنه ليس كذلك .

وهو أيضاً فى الحقيقة ليس بفصل حقيقى ذاتى ، بل هو فصل على المشهور . ولا الفرد الذى بمعنى العدد المأخوذ مع الفردية أيضاً بنوع ، بل صنف ، ولو كان نوعاً لكانت الفردية فصلاً ، ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحت من طريق ما هو .

واعلم أنك إذا قلت : عدد فرد ، فليس معنى الفرد فيه أنه عدد ذو فردية ، وإلا كنت كأنك قلت : عدد هو عدد ذو فردية ، كما لو قلت : حيوان إنسان ، لكنت قلت : حيوان هو حيوان ناطق ، بل معناه أنه شىء ذو فردية ، أى شىء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساويين . وإذا قلت : عدد فرد ، فمعناه أنه عدد ذو فردية ، أى شىء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساويين ، فيكون العدد الثانى المأخوذ فى بيان حد الفرد ليس على سبيل أنه محمول ، بل على

- 
- (١) فصل (ب) : فصل ثان س ، فصل ٢ هـ (٤) بسيط أو جعله : بسيطاً وجعله ب (٥) فصل : فعل د (٥) والعدد ليس هو بنوع : الذى هو نوع د ، ن || والعدد : — س ، م هـ || ليس : وليس هـ || بنوع : نوع م (٦) أخيراً : آخرها || نوعاً أخيراً : نوعان (٨) مواضع : موضع د ، س ، م ، ن هـ (٩) فى الحقيقة : بالحقيقة س (١٠) ولا : ولولا هـ || الذى : + هـ سا (١١) تحت : يجب سا ؛ تحته هـ (١٣) فليس : ليس د ، ن || فيه : — هـ (١٥) ذو فردية : وفردية ب ، س || ذو فردية : وفردية ب || أى : + أنه د ، ن (١٦) فإذا : وإذا م || ذو فردية : وفردية ب ، س ، م ؛ ذو فرد ن || ذو كيفية : كيفية ن

سبيل أنه جزء حد لجزء حد؛ فإن الفردية جزء حد الشيء ذى الفردية الذى هو الفرد. والعدد جزء حد الفردية الجزء الذى لا يحمل طبعه فى ذاته ، ولا يحمل أيضا على الشيء ذى الفردية فى ذاته ، بل يعلم من خارج أن هذا الشيء لا يوجد إلا عددا، وعلى ما علمت فيما سلف. فلا يكون قد قلت مرتين للشيء أنه عدد ، كما يلزمك أن تكون قلت به فى المثال الأول.

فهنا فردية ، وهو كالفصل البسيط ، وفرد هو كالفصل المنطقي ، والعدد الفرد ؛ وليس شئ منها بنوع من العدد .

لكن لقاتل أن يقول : إنكم قد قلتم إن فصول الجواهر جواهر ، فهى أنواع الجواهر . فنقول : أما أولا ، فذلك لا يماند به المشهور ، وأما ثانيا فكان الغرض فى هذا هو الفصل المنطقي . وقد علمت أن الفصل المنطقي فى الجواهر ليس نوما للجواهر بآتم بيان ، وإن كان يحمل على ما يحمل عليه النوع . وأما الفصل البسيط ، فلا يمنع أن يكون نوما ؛ لكن هذا فوق أن يحيط به المشهور . وإنما الغرض ههنا فى الفصل المنطقي . والفصل المنطقي لو كان يقبل فى جوهره حد الجنس ، لكان يكون نوما يحتاج أن يتميز عما يشتركه فى ذاته بفصل ، لا فصلا ؛ أو كان يكون شخصا فيتميز بالأعراض .

وهذه أشياء قد تحققنا ، وعلمت أن الذى قيل بماذا يخالف النوع ، وعلمت المذهب الحقيقى فى ذلك . وأما المشهور فليكن عندك أنه مختلف غير مضبوط .

وأيا نظر هل عرض أن جعل ما هو نوع جنسا ، وما هو جنس نوعا ، مثل من قال : إن الالتقاء اتصال ما ، وإن الاختلاط مزاج ما ؛ فإن الالتقاء أعم من الاتصال ، فإن المقادير تلتقى ، أى توجد ولا بعد بينهما ، فتكون تارة مشتركة فى حد واحد فتصل ، وتارة متباينة الحدين ، فيكون حداهما ليس واحدا بل معا ، كما يكون للساء والدهن ، ويخص هذا باسم التماسه . وهذا الالتقاء أى التماسه ، لا يقال على الاتصال ، فلا تعرض

(١) الذى هو : الذى هو س (٢) الجزء : — ن (٣) إلا عددا : الأعداد ه  
 (٥) وليس : ليس ن (٨) أولا : الأول د (٨) هذا : + الفصل س (١٠) فلا : ولا م  
 (١١) فرق : فرق م ه (١٣) فيميز : فيميز (١٤) وعلمت : وقد علمت م (١٦) وأيضا :  
 وأنه س (١٦) ما : — س || وإن الاختلاط : والاختلاط س (١٧) ما : — د ، ن  
 (١٨) بينهما : بينهما م ه (١٩) التماسه : التماسه ه (٢٠) ويخص : يخص د ، ن  
 || أى : فى د ، ن

فيه الشبهة ، بل إنما يقال عليه ما قيل بالمعنى الأول ، فهذه يشكل ؛ فإذا كان كذلك  
استحال أن يكون الاتصال إلا أخص من الالتقاء ، فكيف يكون جنسا له ؟

وكذلك الاختلاط أعم من الامتزاج ؛ إذ الاختلاط يدل على تجاوز أجسام كثيرة فائتة  
عن الجنس ، أو أعم من تجاوز الفائتة عن الجنس . ثم يوجد منه ما لا يفعل بعضه في بعض  
كدقيق الحنطة والشعير ، وبالجملة اليابسة ؛ ويوجد منه ما يفعل بعضه في بعض ، كالماء<sup>٥</sup>  
والخمر ، والسكر والحل ، حتى تجتمع لها كيفية واحدة . وهذا يخص باسم المزاج ؛  
فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ؟

وكن جعل النقلة جنسا للحركة في المكان ، وهي أخص في لغة اليونانيين ؛ فإن النقلة  
في تلك اللغة واقعة على ما يكون قمرا ، أو من غير إرادة ؛ ولا كذلك الحركة .

وأیضا إن جعل ما هو نوع جنسا للفصل فقد غلط ، لأن الفصل إذا لم يكن أكثر<sup>١٠</sup>  
وأعم فلا أقل من أن يكون مساويا .

وأیضا إن وضع الجنس في الفصل ، فهو أبعد غلطا ؛ فإن الجنس دائما أعم ، فإن  
لم يكن مثلا أعم ، بل اختلف ، فشارك في شيء ، وباين في شيء ، كالنقسم بمتساوين .  
والعدد فإن طبيعة الفصل لا تكون مقومة للجنس ألبة ، بل عارضة لطبيعته ، وإن كانت<sup>١٥</sup>  
تباينه على ما علمت .

وكذلك إن جعل الجنس فصلا ، كن جعل الاختلاط فصلا مقوما للمزاج ، والتغير<sup>١٥</sup>  
فصلا مقوما للنقلة .

( ١ ) الشبهة : المشهور الشبهة م ( ٢ ) إلا أخص : أخص م ، ن ، ه  
|| له : — د ، ن ( ٣ ) أعم : — سا ( ٤ ) الجنس : الجنس م || ثم : لم  
س || منه : منها ه || بعضه : بعضها ن ( ٥ ) ويوجد منه ما : ومنها ما د ، ن || منه :  
منها م || بعضه : بعضها س ، ن ( ٧ ) فكيف يكون المزاج : — م ( ٨ ) وكن : كن  
سا || المكان : — أراكلتساوي د ، م ، ن ( ٩ ) رافعة : واقع د ، ن ( ٩ ) أو من : ومن  
سا || كذلك : — فولك م || الحركة : — القلة م ، ه ( ١٠ ) هو : — ر ، ن || فقد :  
فهو س || إذا : إن د ، ن ( ١٢ ) وأيضا : أيضا ب ، سا || وضع : وضع م  
( ١٣ ) فشارك : فشارك ن ( ١٣ ) في : وفي د ( ١٤ ) والعدد : فالعدد ن ( ١٥ ) تباينه : ثابت م

وأیضا ، إن كان شيء من فصول المجلس أو خواصه المقسمة تحمل على الموضوع نوعا  
فليس الموضوع جنسا بجنس ، مثل النفس : فإن العدد كيف يكون جنسا لها — هل  
ما يقال — وليست النفس بفرد ولا زوج ، بل كيف يكون العدد محولا عليها ؟

وأیضا إن كانت طبيعة النوع ترفع طبيعة الجنس ، كن يجعل الحقيقة الإلهية داخلية  
تحت مقولة من المقولات ، ويعاند هذا بطبيعة الانثينية والثلاثية ، فإنها إذا رفعت ،  
رفع العدد أصلا . والعدد جنس ، اسكنه إذا أخذ الرفع لا رفع الوجود ، بل رفع كون  
عدد آخر ألبنة عددا في ماهيته ، سلم هذا الموضوع ، وإلا فلم يسلم . والحال في ذلك  
على ما علمت .

وأیضا ، إن كان الجنس والفصل فد يزولان ، ويبقى ما وضع نوعا ، فليسا بجنس  
ولا فصل ؛ وهذا ظاهر . وكذلك إن كان ضد الفصل أو الجنس يقال على النوع . ١٠

وأیضا إن كان النوع قد يحمل عليه شيء لا يحمل على شيء مما وضع جنسا ألبنة ،  
فليس الموضوع جنسا بجنس . مثاله : أن النفس يحمل عليها الإدراك والحس والحياة ،  
ولا شيء من الأعداد كذلك .

وأیضا ، إن كان الموضوع جنسا مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق ،  
فليس بجنس . ١٥

وأیضا ، إن لم يمكن أن يكون للموضوع جنسا نوع آخر غير الموضوع نوعا ،  
فليس بجنس .

(١) كان : كانت سا || شئ : شيئا م' || شئ من : — د ، ن || أو خواصه : أو من خواصه ه  
|| تحمل : لا تحمل د ، س ، ن ، ه (١) بجنس : الجنس د (٢ — ٣) على ما : — ن (٣) النفس : — ن  
|| العدد : — د ، ن (٤) يحمل : — س (٥) والثلاثية : الثلاثية س || فإنها :  
فإذا س (٧) البنة : — د ، ن || ماهيته : ماهية م (٧) فلم : لم د ، ن  
(٩) ويبقى ما وضع نوعا : — د ، س ، م ، ن (١١) قد : — س ، م || لا :  
ولا سا || على : عليه سا (١١) مما : ما سا (١٢) الموضوع : الموضوع م (١٦) يمكن أن : — م  
| الموضوع نوعا : الموضوع ب ، س



وأیضا ، إن كان إنما يقال عليه وعلى غيره مما يظن نوعا معه باشتراك الاسم لا بالتواطؤ ، قول الاتفاق ، على حال التختين وعلى حال الصديقين ، فليس بمجنس .

وههنا مواضع من جهة الأضداد ، وهو أنه هل إن كان للنوع ضد وليس لجنسه ضد ، فالضد ليس يحمل عليه الجنس ؛ فإنه إن لم يحمل عليه فليس بمجنس ؛ وهذا يصلح للإثبات .

وأیضا ، إن كان للجنس ضد ، فهل ضد النوع فيه ؛ فإنه إن لم يكن فيه ، لم يكن الجنس جنسا ، وإن كان ، كان . وهذا يرجع إلى الأصول المتقدمة أنه إن كان كذا ، فضده ضد جنسه .

وأیضا ، إن كان ضد النوع ليس له جنس ، بل هو جنس عال ، فلا يكون النوع إلا جنسا هالیا ، لا جنس فوقه ، كالخير والشر . وقد علمت فيما سلف أنه كيف ينبغي أن تعلم هذا .

وأیضا إن كان للجنس ضد ، وللتنوع ضد ، فيجب في المتهور أن يكون الضد جنس ضده ؛ فإن كان بين أحدهما وضده متوسط ، وليس بين الثاني وضده متوسط ، فسيقبل أن الجنس ليس بمجنس ، خصوصا إذا أيد بمثل ، مثل أنه : لما كان بين الفضيلة والرذيلة متوسط ، فبين العفة والفجور متوسط ، وبالعكس ، وإلا فلا . فإن المتوسط إذا كان بين النوعين ، فيجب لا محالة أن يقع في جنس لا يمكن ، ولا يكون أحد الطرفين أولى من الآخر في أن يكون جنسا له . وليس يجوز أن يكون في جنسين ضدين

( ١ ) باشتراك : باختلاف ، ن ؛ بالاشتراك ه ( ٢ ) وعلى : أرطى م ( ٣ ) مواضع : موضع ن ( ٤ ) فإنه : وإنه س ( ٦ ) فإنه إن : فإن ن ( ٦ ) فيه لم يكن : — س ، م ( ٧ ) إن : — س ، م ( ٩ ) النوع : + نواد ، س ، ن ، ه ؛ نوع م ( ١٠ ) إلا : بل د ، ه || جنس : جناس ( ١١ ) أن تعلم : — س ( ١٢ ) فيجب : ويجب د ، س ، م ، ن ، ه || المشهور : المشهورات د || أن : — د ، ن ( ١٤ ) فسيقبل : فيشتغل م ؛ فسقبل ه || لما : لإذا د ، ن ( ١٥ ) فين ( ١٦ ) لا يمكن ولا : ولا يمكن أن د ، ن || الطرفين : الطريق د ( ١٧ ) أولى : + به د ، س ، م ، ه || في أن : في أن لا سا

فيجب أن يكون في جنس آخر ؛ وإذا كان في جنس آخر ، فذلك الجنس لا محالة يكون مناسباً للطرفين مناسبة هذا النوع للطرفين .

وأيضاً ، فإنه لا بد للتوسط بين الجنس أن يكون عاماً ، ويقع على كل شيء يكون هو لا محالة متوسط النسبة بين النوعين . وهذا الموضع أيضاً مشهور ؛ فإن الحق أن الأضداد بالذات إنما تقع في جنس واحد لا غير ، وأن المتوسط معها . وقد عرفت شيئاً من هذا فيما سلف .

وموضع آخر : إن كان المتوسط بين أحد الضدين متوسطاً حقيقياً وجودياً ، وكان المتوسط بين الآخرين متوسطاً بمعنى رفع الطرفين ، فليس الجنس بجنس . بل يجب أن يكون الأمر على قياس واحد ؛ وذلك لأنه يجب أن يكون المتوسط الوجودي يحمل على متوسط وجودي ، والمتوسط الوجودي يحمل عليه متوسط وجودي . وكذلك في جانب العدمي . وهذا أيضاً مشهور .

وأيضاً ، فإذا كان بين النوعين الضدين اللذين في جنس واحد متوسط ، وليس يقع في ذلك الجنس ، فليس الجنس بجنس . وهذا قد يعاند في المشهور ، ولا عناد له في الحق . أما في المشهور فإن المتوسط بين العفة والفجور في غير جنسهما ، إذ هو في الفضيلة ، وهما في الرذيلة ؛ وقد عرفت ما في هذا . وأما الحق ، فيوجب أن يكون المتوسط والطرفان في جنس واحد ؛ وبيانه في علم آخر .

وموضع آخر : أنه إن كان للجنس ضد ، وليس للنوع ضد ، فليس الجنس بجنس . وهذا أيضاً في المشهور ؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية ألبتة . ويعاند هذا أيضاً في المشهور ؛ فإن الصحة تضاد المرض ، ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له ؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة ، بل ندما مقابلاً ؛ ولكل مرض جزئي مقابل جزئي ، وربما لم يكن له اسم .

(١) وإذا كان في جنس آخر : — (٨) متوسطاً : متوسطاً ، م || بمعنى : لمعنى س ؛ المعنى س ، م (٩) لأنه : + لا س (١٢) فإذا : فإن س ؛ إذا م || اللذين : الذين ب ، الذي س ، م (١٨) أيضاً : — س (١٩) فإن : بأن س ، م ، ه || ومرض : من مرض س || كاستدارة : باستدارة د ، ن (٢٠) ضدًا : ضد م (٢١) له اسم : — ن

وأما المواضع المشتركة المذكورة ، فقد ينتفع بها أيضا في أمر إثبات الجنس وإبطاله . مثاله : إن كانت العدالة نودا من العلم ، فالعادل نوع من العالم .

وأیضا ، إن كان ما على جهة العدالة نوعا لما على جهة العلم ، فالعدالة نوع من العلم ، وبالعكس ، وإلا فلا .

- وكذلك في حال النسبة مع الاشتقاق ، كما يقال : إن حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة ٥ كحال اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن كانت اللذة نوعا للخيرية أو للنفعة ، أو جنس له ، فكذلك اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن لم تكن النسبة مع الاشتقاق ، كان بعيدا من الحق والشهرة . مثاله : أن حال الحيوان من الإنسان كحال الإنسان من الأشخاص ، لكن الحيوان جنس للإنسان ، فلا يجب أن يكون الإنسان جنسا للأشخاص ، إلا أن يقال ويسلم : إن حال الحيوان من الإنسان في أنه جنسه ، كحال الإنسان من الأشخاص في أنه ١٠ جنسها ؛ فإن سلم هذا ، لزم . وأما في طريق الحق ، فلا يعلم هذا لزوم ، إلا إذا علم أن كل واحد منهما جنس ، فلا يحتاج إلى الإثبات ، كما لا تعلم النسبة لمقدارين إلى مقدارين في مقداريتهما إلا بعد أن يكونا مقدارين .

وكذلك في حال الكون والفساد مع الاشتقاق ؛ مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن

- يتذكر ، فإن يعلم هو نوع أن يذكر . وإن كان انحل هو نوع أن فسد ، فيتحل نوع أن ١٥ يفسد . وكذلك في القواصل وغير ذلك ؛ وهي للإثبات .

ولتتمحن المواضع من الأعدام ، فإنه لا يجوز أن يكون العدم مع الملكية في جنس واحد ؛ وذلك لأنه إن كان العدم جزء حده الجنس الذي المعنى الوجودي فيه ، ثم له

---

(١) وأما : — د || المواضع : والمواضع د || فقد : وقدم ؛ فده (٣) لما : لهاد ، ن  
(٥) إن : لما كان د ، ن || أو المنفعة : والمنفعة د (٦) اللذيذ : اللذة س || فإن : أنه فإن  
سا ؛ وأنه إن م (٧) فكذلك : وكذلك سا || اللذيذ : اللذة س (٦ — ٧) فإن  
كانت . . . . . النافع : — د ، ن (٧) من : عن ه (٨) مثاله : مثل بخ ، س ؛ مثال سا  
(٩) للإنسان : الإنسان م (١٠) حال : — ن ؛ + الإنسان س || جنسه : جنس ه  
(١١) يعلم : يلزم د (١٢) جنس : بجنس م ، ه (١٣) مقداريتهما : مقدار بينهما م  
(١٥) أن يتعلم : يتعلم س || يتعلم : يعلم ه || نوع : — س || انحل : الحل د || فيتحل : فيتحل س  
(١٦) || يفسد : يفسد (١٨) لأنه : أنه د ، ن

زيادة مبنى فصل ، فإن كان فصلا وجوديا فهو ضد لا ندم ، وإن كان فصلا عدميا فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أى فصل شئت بعينه من فصول أنواع الجنس ، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء آخر هو عدم النوع . فإنه ليس عدم البياض لونا عادما لصفة البياض ، فإن لونا عادما صفة أيضا ، أمر مقابل ، موجود الذات ، واقف بإزاء البياض ، فإنه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضا لا يكون الخالف عدما ، بل إنما يكون عدما إذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البنية ، ولم يحصل هناك إلا مادة وفقدان البياض . فإذا كان العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد ، بل الأعدام إما أن لا يكون لها أجناس ، أو تكون أجناسها أخرى ، بل الأولى أن يكون ما يقوم منها مقام الأجناس أعدام الأجناس ، وتكون أجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية ، على ما علمت في موضعه . فإن البصر لو كان مثلاً مشتملاً على أمرين كنوعين له ، وكان لكل واحد منهما عدم يقابله ، كان عدم حس ما يعم ذينك العدمين ، ويقال عليهما كليهما ، وكان كالجنس لهما ، وإن لم يكن عدم الحس المطلق جنسا لهما حتى يكون عادما البصر عادما الحس مطلقا ، فيكون إذن العدم إما أن لا يكون له جنس ، أولا يكون جنسه الجنس الذي فيه الملكة .

وقد ظن قوم : أنه إنما قيل للأخير لا من حيث هو أخير وجنس للملكة مشار إليه بل من حيث هو قريب ، كأن المقولة تكون مشتركة للعدم والملكية . وقد علم في هذا ماعلم ، أو يشبه أن يكون كان هذا مشهورا بينهم ، فأخذ الأخير على أنه القريب من جهة أن المشهور كان يجعل العدم مثلاً والملكية في مقولة واحدة . فإذاً يجب أن يأخذ هذا على حكم المشهور أيضا .

(١) فإن : وإن ب (٢) طبيعته : — د ، ن (٤) عادما : عاماد ، ن || أمر : — س ، ه || مقابل : ومقابل د ، ن (٦) الخالف : الخلف ه || شيء : شيئ ه (٧) وفقدان : فقدان د || واحد : — د ، ن (٨) لا : — سا (٩) منها : ومعها د ، سا ، م ، ن ، ه || أعدام الأجناس : — م || من : ومن ن (١٠) في موضعه : — د ، ن || على أمرين كنوعين له : — د (١١) وكان لكل : ولكل س || عدم : عدما م || حس : جنس ن (١٢) عادما : عام د ، ن (١٥) للأخير : لآخر ه || مشار : مشارا سا (١٦) قريب : قرين س (١٧) أو يشبه : ويشبه س ، م || يكون : — س || مشهور ه || بينهم : منهم ب ، ه ؛ فبا بينهم س || فأخذ : وأخذ د ، ن (١٨) على : في س

وأيضاً ، إن كان للجنس مدم مقابل ، وليس عدم النوع فيه ، فليس النوع فيه ، وإن كان فيه ، فالنوع فيه . مثاله : إن كان العمى تحت عدم الحس ، فالعمى تحت الحس ويجب أن تعلم أن هذا هو على المشهور ؛ وأما الحق فهو على ما قلنا

- وأما التقيضان ، فليس يجب أن يوضع المقابل منهما تحت المقابل ، فإنه ليس إذا كان الإنسان تحت الحيوان ، فيجب أن يكون اللا إنسان تحت لا حيوان ؛ ولا أيضاً يجب أن يكون اللا إنسان تحت الحيوان ، بل لا حيوان تحت لا إنسان ، أولاً إنسان تحت لا حيوان ما ؛ لا تحت لا حيوان ألبتة . كما هناك العمى تحت لا حس ما ، لا تحت لا حس مطلقاً ؛ فإنه ليس إذا كان الشيء عادم البصر فهو عادم الحس مطلقاً ، وإن كان لا حيوان تحت لا إنسان ، أو كان اللا إنسان مطلقاً تحت أنه لا حيوان ما ، فبين أن الإنسان تحت الحيوان . على أنه ليس يجب أن تطلق أن السلوب لها أجناس حقيقية ، بل تتذكر ما قد قلنا مراراً .

- ويجب أن تأخذ من هذا البحث فائدة : وهو أن التقيض في المتقابلات ليس نغنى به نفس القضية فقط ، بل والتقابل بنعم ولا ، وهو البسيط . وأما مواضع تقابل الإضافة ، فن ذلك أنه إن كان النوع مضاف الذات ، أو لازماً له الإضافة ، فكذلك الجنس ؛ ولا ينعكس . ومنع هذا الانعكاس إنما هو في المشهور ؛ كما علمت من حال جزئيات العلم ، وما قيل فيها . وقد يماند الحكم الأول بأن الكيفية جنس للعلم ، ولا تلزمه الإضافة ، فإذا تخصصت نوعاً فكانت علماً ، لزمته . والكيفية نفسها ، وإن كان قد تلحق بها الإضافة بنحو من أنحاء القسبة ، فهي غير الإضافة

« ( ٣ ) هو : — س ( ٤ ) التقيضان : نقصان د ، س ، م || منها : ومنها م ( ٥ ) أن يكون : — د ، ن ( ٦ ) تحت : — سا || لا حيوان : الاحتران ه || اللا إنسان : الإنسان ب ، د ، س ، م ، ن || الحيوان : لا حيوان ن ( ٧ ) ما لا : ما لا حيوان ه ( ٨ ) مطلقاً : مطلق د ( ٩ ) أو كان : إذا كان ب ، د ، س ؛ أو إذا كان ن ( ١٠ — ٩ ) تحت أنه : أنه تحت د ، ن || ما : — د ، ن ( ١٢ ) التقيض : للقيض م ( ١٣ ) بل : — م || والتقابل : والمتقابل س ؛ + بل م || ولا : أو لا سا ( ١٤ ) فن د ، ن ( ١٥ ) ومنع : وضع د ، ه ؛ ومع ن ؛ وموضع ن ( ١٦ ) العلم : العلم م ( ١٧ ) للعلم : العلم د ، ن || فكانت : فكان س || والكيفية : وأما الكيفية د ، ن ( ١٨ ) وإن كان قد : فقد د ، ن || أنحاء : — ن || فهي : وهي د ، ن || الإضافة : إضافة ه

اللازمة ؛ بل الرأس وهو نوع ما تلحقه إضافة ، والجسم وهو جنس لا تلحقه إضافة . أما أنت من حيث تطلب الحق ، فقد بين لك صواب الحكم فيه في الفن الثاني .

وأیضا ، إن كان النوع مضایفا لشيء ؛ ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي لافتروض جنسا له متعلفا بذلك الشيء ، فليس المفروض جنسا له بجنس . مثل أنه : إن كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، ثم فرض كثير الأضعايف جنسا للضعف ولم يتماق بالنصف ، فليس كثير الأضعايف جنسا . وهذا الموضع يقبل من المثال ، ويشتهر ، ويعاند من طريق الحق بأن الزائد جنس الضعف ، وليس يجب أن يكون بالقياس إلى النصف ؛ ولكن يكون بالقياس إلى جنس مضایف النوع ، وهو الناقص ، فإن الناقص جنس النصف ؛ بل الأولى أن يجعل الجنس ومضاهه كالجنس والمحسوس ، والمبصر والبصر . ويعاند من قبيل الشهرة بأنه ليس يجب أن يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس إلى شيء واحد ، فإن العلم نوع من الملكة ، ويقال بالقياس إلى المعلوم ، والملكة تقال بالقياس إلى العالم . عل أنه لا يمنع الحق أن يكون العلم — من حيث هو علم وأخص من الملكة — يعرض له أن يكون مضافا إلى النفس ، مثل ما يعرض إلى الملكة . فكأنك علمت هذا أيضا في موضع آخر .

وموضع آخر لا مدخل له في العلوم ، وهو أن يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل ، مثل : ” من ” ، ” أو ” على ” أو ” ب ” ، أو ” إلى ” ، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع . ويعاند هذا الموضوع بالمخالف إذ يقال لك ، والغير يقال على غير كذا ، وأحدهما تحت الآخر .

( ٢ ) أما : فأما د ، ن || بين : تبين ه || لك : كل سا ( ٤ ) لشيء :  
لشيء ه || الجنسية : بالجنسية م ( ٦ ) الصف : الضعف م ( ٨ ) ويشتر : ويستمر  
( ٩ ) مضایف : مضاف ب || النوع : للنوع ن ( ١٣ ) على : أعني ه ( ١٥ ) إلى الملكة :  
للكة د ، سا ، ن ، ه || فكأنك : وكأنك د ، ن ( ١٦ ) وموضع آخر : — د  
( ١٧ ) الموضع : — س || من : في م || والأواصل : والأواصل د ؛ والأواصل س  
|| ” ب ” : ” ب ” ب ( ١٨ ) من : في ب ( ١٩ ) إذ يقال : أو يقال د || والغير :  
أو الغير ن ، ه ( ٢٠ ) وأحدهما : أو أحدهما ه

وأیضا ، فإن العلم يقال لكذا ، والملکة تقال لكذا . على أن الحق أن الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم ، بل إذا أخذ العلم نوعا من الملكة وأجرى مجراه ، كان أيضا العلم — من حيث هو — لا من حيث هو ملكة فقط — علما للعالم . فإن كونه علما للشيء ، بسبب كونه ملكة له ويذهب مذهبه — وكذلك يعاند أن الزائد على شيء ، والضعف — وهو كالنوع تحته — ضعف الشيء .

واعلم أن الأمور التي تلزمها الإضافة ، منها ما وجوده ليس إلا فيما له إليه الإضافة ، ومنها ما تتعلق به إضافتان . إحداها هي إلى أمر ليس هو فيه ، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه . فإن العلم بشيء خارج ، هيئة مضافة إلى العالم وإلى المعلوم الخارج ، وهو في أحدهما لا يمكن أن يفارقه ، وبالقياس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله . ومنها ١٠ ما يمكن له كلا الأمرين ، مثل العلم : فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضا إذا علمت النفس ذاتها . وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجودا في المضاف إليه ألبتة ، مثل الضعف ، فإنه ممتنع أن يكون عارضا في النصف .

وقد ينبعث من معرفة هذا موضع ، من ذلك أن يكون الجنس مما إضافته إلى ما هو فيه ، والنوع ليس كذلك ، أو بالعكس . كمن قال : إن الذكر بقاء العلم ، والبقاء ١١ بقاء للباقي وفيه ، والذكر ليس هو للعلم والقياس إليه ، بل هو للذكر الماضي أو للنفس . وهذا الموضوع يصاح للإثبات والإبطال المطلقين ، بأن ننظر هل الذكر بقاء العلم ، فيؤخذ بقاء العلم صفة للعلم بها العلم باق ، وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق .

- (١) لكذا : بكا ب ، س ، سا ، ه || والملكة : أو الملكة ب ، د ، س || الإضافة : + التي د ، ن || التي : إلى ب ، سا ، م (٣) مجراه : مجراها م (٤) علما : عالما د ، ن || ملكة : للملكة د (٥) تحته : تحت ن (٦) الشيء : لشيء ب ، س ، سا ، ه (٧) وجوده : وجودا د ، ن || فيا : فيها م || إليه : فيه د ، هـ (٨) به : بها ن || هي : شيء د ، ن || هو : هي د ، ن (٩) هو : هي د ، ن || شيء : لشيء م || هيئة : منه د ، ن (١٠) وبالقياس : بالقياس م || لا : ولا ن (١١) بالعالم : بالعالم د ، ن ، ما بالعالم هـ (١٣) إليه : — ن (١٤) من : — ب (١٥) هو : د ، س ، سا ، م ، ن هـ (١٦) للعلم : العلم سا ، م (١٧) فيؤخذ : م ويؤخذ م

## الفصل الثالث

### فصل (ج) في مثل ذلك

ومن المواضع التي يبطل بها ما يوضع جنسا ، أن تكون الملكية جمعت جنسا للفعل أو الفعل جعل جنسا للملكة . مثل من يقول : إنَّ الحس حركة جسانية ، والحركة فعل لا مبدأ فعل ، والحس مبدأ فعل . أو يقول : إنَّ التذكر ملكة نفسانية ، والملكية النفسانية بحال ثبات ، لا بحال تجدد وفعل . والتذكر بحال تجدد ، لا بحال ثبات .

ومن المواضع المجانسة لذلك أن تكون القوة على المصاهرة تجعل جنسا للملكة النفسانية كمن يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ ، أو يجعل الشجاعة مصاهرة على الخوف ، أو العدالة قسر النفس على الامتناع من الأرباح الدنيئة . فإنَّ هذه كلها تباين الملكات ، إذ كانت الملكات هي التي لا تتفعل معها النفس شيئا من ذلك ، فلا تفتاظ ، ولا تخاف ، ولا ترغب ، لا أن يمتريها ذلك ثم تتكلف المصاهرة عليه ، فإنَّ ذلك ضبط النفس ، لا فضيلة الملكة .

ومن المواضع الشبيهة بذلك أن يجدوا للشيء لازما لا ينفك عنه ، لكنه خارج عن حقيقة ماهيته ، فيجعلونه جنسا له ، كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ، ويجعل الظن جنسا للتصديق ؛ لكن الغم ليس هو نفس الغيظ ولا مقولا عليه ، بل هو أمر يتقدمه فوجبه ، ولا الظن جنسا للتصديق ، ولا مقولا على تصديق ، بل يحدث أولا ظن ، ثم يكون تصديق ، فيكون إذن الغم والظن أمرين يلزم أن يتقدما الأمرين الآخرين ، وليس

(٢) فصل ج : فصل ٣ هـ (٥) لا مبدأ : لا ابتداء || أو يقول : ويقول سا  
(٩) الحلم : الحكم سا ، م ، ن (١٠) من : عن د ، سا ، م || إذ كانت  
الملكات : — ب (١٢) لا أن : إلا أن د ، س ، ن هـ ؛ أن لا م || يعترها :  
يفيرطام || النفس : للنفس ن (١٣) المواضع : الفضائل س || أن : أنك ن (١٥) قس :  
جنسا هـ || مقولا : مقولة د || هو : — د ، سا ، ن هـ || يتقدمه : مقدمه د  
(١٦) جنسا : جنس س ، سا ، ن هـ || مقولا : مقول د ، س ، ن هـ مقولة م  
|| يحدث : يصدق د



بجنسين له . ولو كان الظن جنسا للتهديد لما صح أن يبقى اعتقاد واحد ، فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما كان ظنا . فإن ذات الشيء لا تبقى واحدة بالعدد وتخرج من جنسها .

وأیضا ، إن لم يكن الجنس فيما فيه النوع ، بل كان النوع في غير ما فيه الجنس ، فليس الجنس جنسا ؛ بل من يقول : إن الحياء خوف ما ، لكن الخوف الحيواني من قوة النفس الحيوانية ، والحياء في النطقية . وكذلك من يقول : إن النفيظ ألم وغم ، فإن النفيظ في الفضية ، والألم في الحس ، والغم في الشهواني أو في السياسي . وكذلك من قال : إن الجنس الحيواني مشيئة ما ، والمشيئة فكرية ، وتلك شهوانية . وهذا الموضع وما شبهه نافع في الإثبات والإبطال المطلقين ، وإن لم يكن للجنس وحده .

وموضع آخر : أنه إن كان الجنس ليس يقال على النوع قولاً مطلقاً ، بل من جهة ، فليس الجنس جنسا . وكونه من جهة يفهم منه معنيان : أحدهما أن يكون مقولا على جزئه لا على كله ، مثل العضو ، فإنه يقال على جزء من الإنسان قولاً كالجنس ، ولا يقال على كله ألبنة بوجه من الوجوه ، فلا يقال ألبنة للإنسان إنه عضو . والثاني أن يكون يقال على كله ، ولكن من جهة جزئه ، سواء كان عارضا للجزء أولا ، أو كيف كان ؛ مثال ما يقال : إن الإنسان محسوس ، فإن الإنسان إنما هو محسوس لأجل ظاهر جسمه ، حتى لو فصل جسمه عن نفسه وكان ذلك الجزء محسوسا ، وإن لم يكن جزء إنسان . وليس هذا شرطا في هذا القسم ، فإنه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه لو فصل جسمه مثل الصحيح ؛ لكن إنما أوردت ذلك لتفهم أنه كيف يكون تعاقبه بالجزء .

وبالجملة يجب أن يكون الجنس جنسا للشيء في ذاته مطلقا ، فتكون ماهيته المشتركة المعرفة لذاته تعريفا مشتركا . فأما ما يقال على ذاته لا لأجل ذاته بل لأجل جزئه ، فإنه

(١) بجنسين : بجنس س || له : لها ه || ولو كان : وكان م || فيستحيل : ويستحيل س (٢) ظنا : — ن || واحدة : واحد س || وتخرج : وتخرج ه (٣) فيه : هو م (٤) النطقية : النطقية ب ، سا ، م (٥) من قال : — د (٦) الحيواني : الشهواني خ ، سا ، م (٧) الجنس : الجنس د (٨) إن : — م (٩) جزئه : جزئه د (١٠) الجزء : الجزء ن (١١) جزئه : جزئه د (١٢) مثال : مثاله س ، ه ؛ مثل م ، ن (١٣) من : من د (١٤) القسم : القسم ب (١٥) أوردت : أفردت خ || ذلك : — س (١٦) فإنه إما : فأما في

إما غير محمول على ذاته ، ولما أن يقال مل ذاته من حيث تنسب ذاته إلى غيره ، مثل أن يصب إلى جزئه ، فإن جزأه غيره ، أو من حيث له غير آخر كيف كان ، فلا يكون المحمول جنسا ، فإن جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره . فيجب إذن أن يكون الجنس محمولا على الذات ، لا من جهة شيء في جزئه ، ولا من جهة شيء في شيء آخر متصل به أو عارض له .

وموضع آخر يتلو هذا الموضع كأنه منتج منه ، وكان قائلا قال : إن الجسم يحمل على الإنسان وهو جنسه ، وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم ونفس ، بل يقال مل أحد الجزأين : وهو جسمه الذي يخصه ، فيكون جسمه الذي يخصه نودا من الجسم ويكون الجسم جنسا لجزئه ، ولا يقال عليه مطلقا . والمعلم الأول قال في جوابه : إنه لا يجوز أن يؤخذ الجزء ألبنة كالجنس ، ولا ما يحمل عليه الجزء ، فإنه لا يجوز أن يحد الحيوان بأنه جسم ذو نفس ، وإلا فيكون الكل محمولا عليه الجزء الذي هو الجسم ، فيكون الكل هو الجزء ، وهذا محال .

وأقول : إن هذا الموضع علمي ، والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية ، وليس مشهور ، فإن المشهور أن الجسم جنس للإنسان . فيجب عليك أن تتذكر ما علمت في الفن الذي في ” البرهان ” من الفرق بين الجسم الذي هو جزء إنسان ، والجسم الذي هو جنس الإنسان ، وتعلم من هناك أن أحدهما ليس ألبنة محمولا على الإنسان أو الحيوان فإن الحيوان ليس هو الجزء الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لأجلها اقترن بها النفس ، بل هو مجموعها ، وذلك المجموع جسم ، لا لأنه ذلك الجسم الذي هو الجزء .

( ١ ) حيث : + هو هـ ( ٢ ) فإن جزأه : — ب || كيف كان : — سا || كان : — م ( ) التي : — د ( ٤ ) الجنس محمولا : المحمول جنسا سا ( ٥ ) في شيء : — ب ، س ( ٦ ) هذا : الهذاس || وكان : وإن كان ن ( ٧ ) المركب : المركبة د || جسم : جنس سا ( ٩ ) ويكون : فيكون ن || لجزئه : لجزء د || والمعلم : فكان المعلم د ، ن ( ١٠ ) أن يؤخذ : أن يكون يؤخذ م ، هـ || الجزء : + وحده د ، ن ( ١١ ) الذي : — ب ( ١٣ ) وأقول : فأقول هـ ( ١٥ ) البرهان : البرهاني سا ( ١٦ ) الإنسان : للإنسان د ، سا ، م ، هـ || وتعلم : والمعلم م || أو الحيوان : والحيوان هـ ( ١٧ ) بها : به هـ ( ١٨ ) جسم : جنس م || لأنه : أنه سا ، ن ، هـ

وقد طوّنا في هذا وأطننا ، فيجب أن تعرف ذلك من هناك ، وتعرف الفرق بين الجسم الذى هو جزء القوام ، والجسم الذى هو جزء الحد ، فتعرف صحة هذا الموضع وتعلم أنه ليس معنى ههنا بالجسم الذى هو جزء الحد ، بل الجسم الذى هو جزء القوام ، وهو أحد الشئيين اللذين في الحيوان ، وبهما يتقوم الحيوان على أنهما جزءان له ، وهما جسم بحال ونفس .

- وموضع آخر : أن تجعل الفعل — محمودا كان أو مذموما — نوعا من القوة عليها ؛ كمن جعل السرقة قوة على حسن الاقتيات ، تلك الغير سرا ؛ وذلك لأن القوة لا يصير بها صاحبها القوى شريرا ، والسرقة يصير صاحبها السارق شريرا ، ولو كانت القوة تجعل القوى شريرا ، لكان الملك شريرا ، ومن المشهور أنه قادر على الشر ، وكان الإنسان الفاضل شريرا ، ومن الحق أنه قادر على الشر . بل نفس القوة مختارة محمودة ، لم تخلق عبتا ، بل هى معدة نحو المصالح ، ولكنها لا تكون قوة أو تكون على المتقابلات . ومحال أن يكون الشر فى جنس مختارا محمودا . وكذلك أيضا إن جعل الفعل المحمود لذاته ، أو الغاية المحمودة لذاتها نوعا للقوة عليها ، أو نوعا للقوى والفاعل ، وذلك لأن الغايات وما يؤثر لذاته ، لا يكون نوعا مما يؤثر لغيره ، والقوة لا تؤثر لغيرها . ومحال أن يكون المؤثر لذاته فى جنس ما يؤثر لغيره ، فإنه إذا كان من حيث هو قوة تؤثر لغيره كان معناه أن طبيعة القوة مؤثرة لغيرها . ومعنى هذا أن كل قوة مؤثرة لغيرها ، ولا شئ من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها هى مؤثرة لغيرها ، فينتج ما تعلم . وقد يجوز أن يكون الشئ الواحد يؤثر لذاته ولغيره ؛ ولكن ليس هذا الموضع فى مثل ذلك ؛ فإن كان فى مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق .

- (١) وتعرف : وتعلم د ، ن (٣) أنه : أن ن || الذى : ن (٤) الذين : الذى سا  
(٦) عليها : عليها س ، م ؛ عليه د ، ن (٧) السرقة : السرود || الاقتيات : الاقسام د ؛ الاقتيات سا ||  
|| ملك || الملك د سرا : شرا ب (٨) بها : لها س ، م || يصير : + بها د ؛ لها ن  
|| السارق : + لها هـ (٩) ومن المشهور : والمشهورون (١٠—١٢) لم تخلق ...  
مختارا محمودا : — س (١١) ولكنها : ولكن د ، ن || ومحال : ومن المحال نج  
(١٢) مختارا محمودا : مختارا محمود د ، ن ، هـ || محمودا : ومحمودام (١٣) أو الغاية : والغاية د ، ن  
(١٤) لا : وليس د ؛ ليس ن || تؤثر : مؤثرة س ، هـ (١٥) فإنه إذا : فإذا م || إذا : إن س  
(١٦) طبيعة : طبعه د || ومعنى ... لغيرها : — س (١٥—١٦) ولا شئ ... لغيرها : — سا  
(١٨) ولغيره : — س (١٩) مشهور : غير مشهور ب

والذى قال فى بيان هذا الموضع إن النوع يكون مختارا مؤثرا ، والجنس ليس كذلك ، مثل الفضيلة والملكة ، على أن الملكة ليست مؤثرة البتة ، فهو قول جزافى ؛ وذلك لأن الملكة ليست مختارة ولا مكروهة ، بل تصير مختارة وتصير مكروهة بالفصول . ولا يمتنع أن يكون النوع مؤثرا ، والجنس لا يؤثر ولا يكره ، بل المنع هو أن يكون الجنس مؤثرا ، والنوع مكروه الذات ، أو الجنس مكروه الذات ، والنوع مؤثرا . وامتناع هذا حق ، أو أن يكون النوع مؤثرا لذاته ، والجنس مؤثرا لغيره ؛ وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التى تؤيد بأدنى مثال واستقراء .

وموضع آخر ، أن يكون الشئ نسبته إلى كل واحد من أمرين فى أنهما جنس له نسبة واحدة ، ثم ينسب إلى أحدهما دون الآخر ، فيجعل جنس له دون الآخر ، مثل ما يقال : سارق ، أو مخادع ، أو ساع ، فإن كل واحد من هذه يجب أن يكون قادرا ، أى متمكنا . ويجب أن يكون مختارا ، فإنه إن قدر وتمكن ولم يختار ، أو اختار لم يمكنه لم يقدر ، أى لم يتمكن — لست أعنى القدرة التى هى القوة — لم يكن مخادعا أو ساعيا أو سارقا بالفعل . ثم ليس أحد الأمرين أولى بأن يكون جنسا والآخر فصلا . فإن كل واحد منهما قد ينقسم بالآخر ، وكل واحد منهما يوجد فى غير ما يوجد فيه الآخر . فإنه قد يكون مختارا لا يتمكن ، وقد يكون متمكنا لا يختار ، فإما أن لا يكون ولا واحد منهما جنسا ، أو يكون كل واحد منهما جنسا ؛ ثم إن كان كل واحد منهما أمرا محققا لمساهية فأيهما جعلته جنسا للفروض نوعا كالسارق ، ثم لم تذكر الآخر ، فلم تدل على طبعية

( ١ ) مؤثرا : — س ( ٢ ) الفضيلة : بالفضيلة د ، ن || فهو : فليس هو د ، ن ( ٣ — ٢ ) جزافى وذلك : جزا فى ذلك د ( ٣ ) بالفصول : بالفصل س ( ٤ ) يمنع : يمنع ساء يمنع م || المنع : المنع ن || هو : — ساء ( ٥ ) والنوع : مكروه الذات د ( ٦ ) أو أن : وأن د ، ن || وامتناع : امتناع د ، ساء ن ( ٨ ) أن : — ب ، س ، ساء م ( ١٠ ) مثل : مثال ساء || فإن : وإن ن || واحد : واحدة هـ ( ١١ ) وتمكن : تمكن ب ، ن ( ١٤ ) بالآخر : الآخر ساء || واحد : — ن ( ١٥ ) مختارا : مختار ب ، م || متمكنا : متمكن ب ، ساء م ، هـ || يختار : مختار ب ، د ، ساء م ، هـ ؛ مختاران || واحد : ح د ب ( ١٦ ) منها : — ن || واحد : — ن ( ١٦ ) جنسا : — د ، ساء ن ، هـ ( ١٧ ) للفروض المفروض د ، ساء ن || لم : لا م || الآخر : — م

المعنى المشترك فيه بالكمال . فكما أنه ليس أحدهما أولى بالجنسية وليس أولى بالفصيلة . وهذا الموضوع بالحقيقة إنما يمكن في أمور يحمل عليها أمران كل واحد منهما شرط في وجوده وليس واحد منها أولى بأن يتخصص به من الآخر في ظاهر الأمر . فإذا أثبت أحدهما جنسا ، كان للمعارض أن ينازع ويقول : أنه ليس أولى بأن يكون جنسا من الآخر . فإذا ليس الآخر جنسا ، فليس هو جنس . وأما أن أمثال هذه الأشياء قد يمكن أن يكون لها جنسان ، فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الأجناس الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل ، وأما ههنا ، وفي هذا المثال عند التحقيق ، فإن الجنس هو الاختيار والتمكن هو الفصل لعل من اللعل يجعل ذلك أولى بالجنسية ، وهذا بالفصيلة ، وإن كان العموم لا يجعله . وليس هذا موضع تطويل القول فيه .

- وموضع آخر قريب من هذا ، وهو أن لا تكون نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ، بل أحدهما بعينه جنس والآخر بعينه فصل . لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنسا لما هو جنس منهما ، كمن قال : إن التحير هو إفراط التعجب ، ولم يقل تعجب مفرط . أو قال : إن التصديق قوة الرأي ، ولم يقل رأى قوى ، فجعل الإفراط جنسا ، والتعجب فصلا ، وجعل القوة جنسا والرأى فصلا ؛ حتى جعل القوة في الرأى تصديقا لا الرأى الذى فيه قوة ، فإن الشيء الذى يكون في الشيء لا يكون هو نفسه . وكذلك لم يجعل التحير تعجبا بحال بل حالا في التعجب . وهذا محال ، فإن الرأى نفسه في المصدق : وهو التصديق ، والتعجب نفسه في المتحير : وهو التحير . وأما إفراط التعجب فأمر في المتعجب . فإن كان إفراط التعجب هو التحير نفسه ، إذ قيل إن هذا حده ، فإن التحير يكون موجودا في التعجب لأنه إفراطه ، فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب ؛

(١) فكما : وكذا ، س ، سا ، ن ، هـ || بالفصيلة : بالفضيلة سا م (٢) واحد : — ن (٣) به : — سا ، م || فإذا : وإذا ، ن (٥) جنس : بجنس م ؛ جنسان || قد : هل نج ، د ، سا ، م ، ن || فيها : فيها سا (٦) هو : — س || القول : كالقول س || الحادثة : الحاصلة س (٧) الجنس هو : — سا (٨) والتمكن : هو التمكن د (٩) موضع : الموضوع س (١٠) نسبة الأمرين : الأمران نسبتا د ، ن ، هاشم || الأمرين : — نسبتهما سا ، م || من : — د ، ن ، هاشم هـ (١٢) منها : بينهما م [١٤] وجعل القوة جنسا والرأى فصلا : — د (١٥) لا : إلا ن || قوة : — بل ب || في : فيه س (١٦) وكذلك : فذلك م (١٧) المصدق : المتصدق د (١٨) المتعجب : المتعجب م || إذ : إذا ، سا ، ن [١٩] يكون : — سا || إفراطه : إفراط ن ، هـ التعجب : المتعجب س م || هو : من د

وهذا محال . وكذلك يكون التصديق هو الذى يظن ؛ وهذا محال . ثم يعرض أن يكون الإفراط مفرطاً ، إذ كان التعجب هو الإفراط ، وفيه الإفراط ؛ وأن تكون قوة الظن هى القوية .

وموضع آخر : أن يجعلوا المنفعل جلسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للعارض له ، كمن يقول : إن عدم الموت هو حياة أزلية ؛ فإن الحياة الأزلية أمر يتبعه ويلزمه ويلحقه ؛ ويعرض له عدم الموت ؛ حتى ولو توهم متوهم أن شيئا كان على أن يموت ؛ ثم إن الله جعله غير مائت فدفع الموت عنه ؛ فإن هذا التوهم ممكن ومقبول ؛ وفطرة العقل لا تمنعه ؛ إنما تمنعه حجة إن كان له مانع فتكون حينئذ حياته الواحدة مستمرة لم تتغير ؛ وقد حدث به ابتداء من عنده صار غير المائت ؛ وذلك حين حدث له معنى غير المائت ؛ ومع ذلك فإن الحياة الواحدة قد كانت غير موصوفة بعدم الموت ، ثم صارت موصوفة بعدم الموت . ومعلوم أن الحياة الأزلية إن كانت جنسا لعدم الموت فالحياة مطلقا جنس له أعلى ، فيكون قد صار الشيء عادما لآلوت بعدما لم يكن . وطبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد ؛ ومستحيل أن تكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد توجد لأمرين هما متباينا الذات ، أعنى المائت وغير المائت ، وإلا لصار طبيعة الجنس موضوعة للأمرين كالمادة التى تقبل ، وهى واحدة بالعدد ، أمرين متقابلين ، فتكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة . وقد علمت الفرق بينهما في موضع آخر . وبالجملة فإن الحياة تكون حينئذ موجودة لم تفسد ، بل قد استكملت ؛ وإذا لم تفسد لم يتغير الشخص ، فضلا عن النوع .

( ١ ) وكذلك ؛ فكذلك د ، ن ( ٢ ) إذ : إذا د ، ن ، هـ || وفيه : فيه س ؛ ومه د ، ن || يكون ؛ تكن ن ( ٣ ) القوية ؛ القوة ل ن ا م ( ٥ ) الموضوع ؛ الموضوع هـ || هو ؛ هـ د ، ن ؛ — سا ( ٦ ) متوهم ؛ — س ( ٧ ) أن يموت ؛ الموت م || فدفع الموت ؛ ورفع الموت فرغ م ( ٧ — ٨ ) هذا التوهم ... تمنعه ؛ — د د ن ( ٩ ) به ؛ له س ، هـ ( ١١ ) بعدم ؛ بعدم || المرت ؛ لآلوت بعدما لم يكن د ، ن ؛ بعدما لم تكن موصوفة بعدم الموت سا || بعدم ؛ بعدم ( ١٢ ) أعلى ؛ أجلى د ؛ أعلى ن ( ١٣ ) بالعدد ؛ فالعدد م ( ١٤ ) توجد ؛ — فى التوهم د ، ن | متباينا ؛ متبايان د ( ١٥ ) واحدة ؛ — بعينها ن || بالعدد ؛ — تؤخذ فى التوهم ن ( ١٦ ) متقابلين ؛ — د ، ن || وقد ؛ قد د ، ن ( ١٨ ) وإذا ؛ فإذا د

## الفصل الرابع

### فصل (د) في مثل ذلك

- وموضع آخر عكس هذا ، وهو أن يحملوا الانفعال جنسا لذى الانفعال . وقد جاء مثاله في التعليم الأول أنه مثل من جعل الريح هواء متحركا ، وأوهم أن استنكاره من جهة أن الريح ليس هو هواء متحركا ، بل هو حركة هواء . فظاهر الحال فيه يومهم أن الهواء لا يجب أن يحمل جنسا للريح ، وإذا أخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للمفعول ، بل المتفعل جعل جنسا للانفعال ، فيشبه أن يكون ههنا سَقَطَ في النسخ أو يشبه أن يكون الهواء نوعا من الريح . وتفسير المثال يدل عليه ، فإنه قيل : ولا يجوز أن يكون الهواء ريحا أصلا ، وذلك لأن ا واء يبقی واحدا بالعدد ريحا وغير ریح . والنوع لا يبقی شخصه واحدا بالعدد ، ويخرج من جنسه إلى جنس آخر . فيشبه أن يكون الريح جعل في المثال جنسا للهواء المتحرك ، ولأنما هو في الحقيقة عرض في الهواء ، لأنه حركة في الهواء ، ولأنه متحرك من الهواء . والظاهر يدل على أنه يجعل الريح حركة الهواء . ويشبه أن يكون أراد المتحرك من الهواء ، وحمل المتحرك على الهواء وحمل العرض العام ، والهواء له كالموضوع المتفعل ببسيط هذا العرض العام الذي و الحركة ، فكأنه قال : يجب أن يكون الريح ليس هو هواء متحركا ، بل متحركا هو دواء حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله أنه من هواء ، كما أن الجرداب ذو المستدير من الماء ، والحرف هو المقطع من الصوت ، والقدم هو الآلة من الحديد ؛ وإيس شيء منها هواء ولا ماء ولا حديدا ، وإلا فالجزء يكون مقولا على الكل ، ويكون الموضوع

(٣) يحملوا : يحمل هـ || جنسا لذى الاتعال : م — (٥) أن الريح : أن النوع م  
 || هو : — د ، ن || فظاهر : وظاهر د || فيه : — سا (٦) هذا — هـ (٧) جعل :  
 — د ، م ، ن || ههنا : + في س ؛ + قد (٩) ريحا : وريحا د ، ن (١٠) والنوع ؛  
 فالنوع د ، ن (٩—١٠) ريحا وغير . . . بالعدد : — ن سا (١١) هو : كان هـ  
 (١٤) يبسط : يبسط س ؛ يبسطه سا م ؛ يبسطه هـ (١٥) هو : — ن || متحركا : متحرك ب  
 || المتحرك : — ن (١٦) [ الجرداب : وسط البحر — اللسان ] (١٧) المقطع :  
 المقطعي س (١٨) ويكنون : فيكنون ن

مقولا على المركب . فإذا فسر مثال الموضوع على هذه الجهة ، وعلى أن النرض فيه أن الهواء إذا جعل نوعا من الريح الذى هو كالعرض العام ، الذى هو أحد الخمس بالقياس إلى الهواء ، كان محالا . وأن الريح هو المتحرك من الهواء ، إن كان بالجعل الأول قد سلم المثال عن أن لا يكون مثالا للموضع ؛ وبالجعل الثانى سلم أيضا الريح عن أن يكون ، حركة وعرضا بسيطا ، لا العرض العام الذى باشتراك الاسم . وكيف يكون الريح عرضا وحركة ، ومن المعلوم أن الريح جسم ؟ ثم إنه إن كان قول القائل : إن الهواء نوع من الريح يبطل بوجوه أخرى ، من أن الهواء كيف يكون نوعا من الريح ، والريح لا يوجد غير هواء ، فليس ذلك مانعا أن يبطل أيضا من هذا الوجه .

ولست هذه المواضع الإبطالية معدة نحو الأشياء التى لا يوجد لإبطالها موضع غيرها . بل أن يكون أحد المواضع دى . فلو أن قائلًا قال : إن الهواء نوع من الريح ، امکان قد يبطل بأن يقول إن الهواء يبقى متحركا وغير متحرك ، وريحا وغير ريح ، وهو واحد بالعدد ، وكان ذلك إبطالا ؛ كما لو أبطل بأن قيل : وهو ههنا ريح يقال على شيء آخر .

فهذا ما يحضرنى فى رد هذا المثال إلى مطابقة الموضوع ؛ وعسى أن يكون عند غيرى ما هو خير منه . أما المفسرون فقد استمروا على أن جعلوا المثال بحسب ما يطابق الموضوع بل يطابق الوضع الذى قبله . على أن باقى الأخبار عن هذا الموضوع تدل على أن الحديث دوهن موضوع جعل جنسا ، ويشبه أن يكون قد وقع فى النسخ سقط ، أو تغيير ، أو سهو . ويشبه أيضا أن لا يكون هكذا ، بل يكون الكلام على النحو الذى أولناه ، ثم يكون ما يتصل به عودة إلى الموضوع الأول قبل هذا الموضوع ، كأنهما فى حكم موضع واحد ، إذ هما

(١) أن الفرض : أنه الفرض د ، ن (٢) هو أحد : أحد ن (٣) وأن : فإن ه || إن : — س  
سا ، م ، ه (٤) للوضع : للوضع د ، ن (٤) سلم : سلم د ، ن (٥) لا : لإب د ،  
سا ، م ، ن ؛ + أن د ، م ، ن || العام : — م (٦) نوع : — سا  
(٧) أن : — سا || يكون : — م (١٠) هى : — ن || فلو : ولود ، ن ؛ فلو لا س  
(١١) يقول : يقال نج ، د ، س ، سا ، ن ، ه (١٢) لو أبطل : قالوا بطل سا  
(١٣) يحضرنى : يحضر س ، ه ؛ يحصل سا ؛ يحصل فى م (١٤) أما : وأما س (١٤—١٥) بل  
يطابق : بل مطابق ب (١٥) عن : فى س || الموضع : الوضع ب ، س ، ن || عن :  
غير سا || فى : — م || فى النسخ : سا (١٦) تغيير : تغير د ، ن (١٨) عودة : עוד  
د ، سا ، م || الموضع : الوضع سا || إذ هما : وهما د ، ن ؛ أو إذ هما م



كالتمتاكسين . وقد يجعل الكلام في الشيء موصولا بالكلام في عكسه ، على أن جملتها كلام واحد . وأما ما هذا الكلام المتصل ، فهو أنه يقول ما معناه هذا : أن في بعض الأشياء قد يجعل الموضوع على المتكون منه في المشهور ، فلا يستنكر ذلك ؛ فإن الناس لا يستنكرون أن يقولوا إن الريح هواء متحرك ليس متحرك هوائى ، ولا يستنكرون أن يقولوا إن الحرف صوت مقطع ، لا أن يقولوا مقطع صوتى . ففى هذه الأشياء لا يستنكر أن يجعل الريح هواء أو نوع هواء استنكارا مشهورا ، أو قريبا من المشهور . وأما في بعضها فالأمر بالخلاف ؛ وذلك كمن يقول : إن الثلج ماء جامد ، فإن معنى هذا القول ، إنه ماء ، ومع أنه ماء جامد فهو غير شديد . فإنه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن الماء جنسا له ، ثم الثلج ليس ماء ، بل كان ماء ، إذ الماء بالفعل في المادة هو ذلك السيل ، وذلك السيل ليس موجودا بالفعل .

١٠

ومثال آخر مما يكون الموضوع جزءا ما يقال من أن الطين تراب معجون بماء ، وليس الطين ترابا أصلا ، فكيف يكون ترابا بالصفة ، وتلك الصفة أنها معجونة بماء ، ولو كان الطين ترابا ، لم يكن الطين هو الجملة ، بل كان الطين هو الجزء الذى هو التراب من جهة ما خالط الماء . فالموضوعات التى تصدق على الجملة في المشهور ، مثل : الإنسان على السكاتب ، والصوت على الحرف ؛ فإنها يشكل فيها الأمر ، فتظن أجناسا .

وأما ما كان من النمط الثانى فيظهر بسرعة أنها ليست محولات ، فكيف تظن أجناسا ؟ والموضوعات الأولى ربما كانت أنوعا أخيرة ليست أجناسا ، فكيف يكون لها أنوع ؟ وذلك أنه إذا كان بعض الأمور النوعية إذا عرض لها شئ واحد -

- 
- (١) جملتها : جملتها ، هـ (٣) منه : فيه س ، هـ (٣) فلا : ولاد ، هـ  
 || يستنكر : يستنكر سا (٤) هوائى : هواء س || متحرك هوائى ولا يستنكرون : - د ، ن  
 (٦) نوع هواء : نوع هود (٨) ومع : وقع د || فهو : وهود ، س ، سا ، م ، ن ، هـ  
 (٩) كان ماء : ما كان ماء سا || إذ : إذا د ، سا || هو : وهوب ؛ وهو  
 أن م (١١) جزا : جزء س ؛ + مثل د ، ن || من : - د ، س ، ن ، هـ  
 (١٢) أنها بمعجونة : أنه معجون م ، هـ || كان : - س (١٤) خالط : خالطة د ، م ، ن  
 (١٧) ما : لما ب ؛ - س || بسرعة : السرعة د (١٩) لها : له س ، سا ، م ، هـ

وهو مع ذلك المرض كشيء واحد — فسمى باسم مثل الجرداب ، فإن الجرداب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء ، والماء — كما تعلم — طبيعة نوجية ، فإذا حصل في موضعه شكل من حركة ، كان للجميع ذلك الشيء ، وكان جردابا ، فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ، ولا الماء المجرد ، بل مجموعهما . فإذا أخذ مثل هذا الشيء ، وفقد في تحديده جلصه ، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس ، فأشكّل الأمر .

وهذه الأشياء ليس لها بالحققة حدود ، على ما علمنا في الفلسفة الأولى . وليس لها أجناس حقيقية ، بل أجناسها المتخيلة لها إما من الأمور الجنسية المركبة التي تتركب من مقولات شيء ، أو من الشيء المطلق مع مقولة ، وعلى ما علمت في موضعه . وأما أن تقام الطبيعة الموضوعية مقام الجنس ، وتأخذ على الاعتبار الذي لا تكون بها موضوعا ، بل تكون بها نوعا أو جنسا — على ما علمت من الفرق — فتصير نسبة تلك الطبيعة النوعية إليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس ، إذ كان ذلك النوع قد عرض له أن تخصص بمعنى كلّي هو مقوم لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض ، إلا أنه ليس ذلك المرض بالحققة فصلا ، لأنه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة ، وعلى ما علمت في مواضع أخرى . وكذلك لا يكون ذلك المخصص ، متحدا في طبيعته اتحاد النوع الحقيقي .

وكما أن تلك الطبيعة النوعية لم تكن نوعا ومحمولا على الشخص ، من حيث هو جزء الشخص ، بل من حيث المعنى الآخر المطلق ، كما علمت في موضعه ؛ كذلك لا يمكن محمولا على الصنف وكالجنس له من حيث هو الجزأين الذي هو موضوع المرض ، بل

- ( ١ ) وهو : هوس ، سا || الفرض : الفرض سا || كشيء : لشيء م || واحد : — س || فإن الجرداب : — د ، ن ( ٢ ) اسم : — س ( ٣ ) موضعه : موضوعه سا ، ن ، ه || عن : غير سا || للجمع : الجميع د ، س ، سا ، ن ، ه || جردابا : إذا حصل لها شكل من حركة د ، ن ( ٤ ) بل : — س || مجموعهما : مجموعها د || أخذ : حدس ، سا ، م || وفقد : وفقد د ، ن ( ٥ ) جنسه : جنس ن || أخذ : وأخذ د ، س ، ن ، ه || فأشكّل : أشكّل د ، ه || أشكّل ن ( ٦ ) تتركب : تركب د ( ٨ ) شيء : شيء سا ، م ، ن ، ه || الشيء : الشكل ن || بها : لها ه ( ١٠ ) الفرق : فيه د ، ن || فتصير : + حينئذ ن ، ه ( ١١ ) حينئذ : — د ، ن || إذ : إذا ن ، سا ، م ، ه ( ١٢ ) مقوم : مفهوم ب ( ١٤ ) المخصص : المخصص س ، م ، ه || متحدا : — ه || طبيعته : طبيعة سا || اتحاد : اتحادا د || متحدا في طبيعته اتحاد : متحدا في طبيعته اتحادا د || طبيعته اتحاد : طبيعة لإيجاد د ؛ ( ١٦ ) موضعه : موضوعه م ( ١٧ ) موضوع : موضع ن

من حيث المعنى الآخر المطلق . بل المحمول لا يكون من حيث يصلح للحمل جزءا البتة .  
فهذا أحد الأمور التي تشبه الحدود ولا تكون حدودا ، ويكون ما وضع فيها كالجنس  
يشبه الأجناس ، ولا يكون جلتا ، ويكون الأولى بالمحدود أن يسمى صتفا  
لا نوعا .

فهذا التأويل الذي أولناه ، والفرق الذي فرقناه ، أنكر المعلم الأول أن توضع أمثال  
هذه الأشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان الجنس أولا ، ثم سلم ذلك ثانيا ، وجعله مما  
قد يصدق . فكان المنكر في المشهور من الوجهين قد نيه على شتته بجعة ، وهو كونه  
موضوعا لا محولا . وذلك صحيح أيضا من حيث اعتبار الحق ، فإنه من المحال أن  
يكون الشيء من حيث هو موضوع وجزء محولا على الجملة .

وأما المساعد عليه ثانيا من حيث اعتبار الشهرة ، فلأنه اشتهر بالاستقراء أن الناس  
يقولون للريح هواء ، ويقولون للجوداب ماء . ولا يجب أن يكون الاعتبار المشهور محجوبا  
إلى تعين الجهة التي هو بها جنس ، فإن ذلك على دقيق جدا . ولا يمنع اعتبار الشهرة  
أن يجعل طرفا التقيض مشهورين ، كما علمت .

وأما من حيث اعتبار الحق فهو مأخوذ من حيث يصح أن يكون محولا ، وتلك الجهة  
تفرق بين كونه محولا وبين كونه موضوعا وجزءا ، وله اعتبار مفرد ، كما قد تبينت .  
وأما الموضوعات التي لا تثبت على حالها ، بل تكون قد تغيرت في الشهرة ، مثل  
الموضوع في قولهم : إن العصير ماء متعفن في الشجر ، والجود ماء جامد ، فإن الشهرة قد

(١) يصلح : — م || للحمل : — د ، ن (٢) ما وضع : موضع ب ، م ، هـ  
(٣) ولا يكون : ولا يجب أن يكون د ، ن ، هـ || الأول : — ن (٥) الأول : — م  
(٦) وجعله : — م (٧) الوجهين : وجهين ن || شتته : سبه ب ، د ، ن ؛ شيعته  
م || بجعة : طعة ب ، م (٨) موضوعا لا محولا : موضوعا هـ (٩) موضوع : موضع م ||  
محولا : محولا س (١٠) وأما ب ، م (١١) المشهور : بالمشهور س ، هـ (١٢) على :  
علم د ، ن ، هـ (١٣) طرفا : طرف س || مشهورين : مشهورا د ، ن (١٤) وتلك : من  
تلك نج ، د ، ن ؛ ومن تلك هـ (١٥) وبين كونه : وكونه ن || وزنا : أخيرا س ، هـ || تبينت :  
يثبت د ، ن (١٦) حالها : حالتها س ، هـ || في الشهرة : — د ، ن  
|| الشهرة : الشيء س ، هـ ، سا (١٧) الموضوع في قولهم : من يقول د ، ن || متعفن : يتعفن م  
|| قد : — سا ، م

ترخص في استعمالها . لكن أشهر الشهرة هو أن تلك الموضوعات ليست محمولة ألبتة . وقد تكون شهرة أولى من شهرة ، وذلك بأحد أمرين : إما للاشتهار والفشو نفسيهما إذا طلبا في شيء تلك الغلبة بل دونها ؛ وإما لأن الحق إذا خالف المشهور ثم لم يكن المشهور قويا في معناه ، وكان محتملا لأن يقال هو مجاز لفظ أو غلط عادة ، وكان الحق مما يدرع إليه انتباهه عليه حتى يسلمه من اتفاق ، فيكون هذا من جملة المشهورات الضعيفة . فإن كان مقابل مشهورا ، صريح بيان الحقيقة سمله ، غلبت شهرته . والموضع المذكور فإن شهرة طرفيه مختلفان ، وأحدهما أقوى بسبب هذا الوجه الثاني .

وموضع آخر : أنه إن كانت الموضوعات للشيء المدعى أنه جلس لاختلاف ألبتة بالنوع من جهة فصول المدعى جنسا ، مثل الأشياء البيض فإنها لا تختلف تحت الأبيض ١٥ بالنوع ألبتة ؛ مثل الجلس واللج ، فإنهما ليسا مختلفان من حيث أنهما أنواع للأبيض ؛ بل من حيث هما أنواع للجسم الطبيعي ، ولا فصلهما فصلان يقسمان الأبيض من حيث هو أبيض . فإنه لا يجوز أن يكون أبيض يعرض له فصل تقتضيه الأيضية ، فيباين به أبيض آخر ، بل إن تباينا دائما يتباينان بأمور طارئة على الأيضية ، ١٥ خارجة عنها ؛ أعني بهذا أن كل واحد مما هو جنس فإنه يقتضى في أن يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة ما تصير به طبيعة الجنس محصلة ؛ فإذا حصل ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس أمرا متقررا — على ما علمته في مواضعه — مثل الحيوان ، فإنه إذا قيل : « حيوان » اقتضى العقل أن يكون شيئا أخص

( ١ ) محمولة : محمولاد ، ن ( ٢ ) قسمها : — س ( ٤ ) أو : أو هو ن || وكان : ثم كان د ، ن ( ٥ ) التنبه : التنبه سا ( ٦ ) الحقيقة : الحقيقة ب ، س || مهله : — د ( ٧ ) والموضع : فالموضع س || فإن : بأن سا ، م ( ٩ ) المدعى : للدع ، سا ، ن ( ١١ ) فإنها : في أنهما نج ، سا ، م || مختلفان : مختلفين د ، ن || من حيث أنهما أنواع للابيض بل من حيث : — د ، ن ( ١٣ ) تقتضيه : توجبه د ، ن ( ١٤ ) أبيض : أبيض ، سا ؛ بياض م || دائما : فإنها ه || طارئة على الأيضية : عارضة للأيضية ن ( ١٥ ) بهذا : هذا ب ، س ، ه ( ١٦ — ١٧ ) حصل ذلك المعنى : حصلت تلك الطبيعة د ، ن ( ١٧ ) متقررا : متقررا سا ، متفردام || مواضعه : موضعه م ( ١٨ ) حيوان : الحيوان س ، ه || اقتضى : اقتضى د || شيئا : شيء د ، ن

من الحيوان ، يكون الحيوان ذلك الشيء كونا بالذات ، أعني أن يكون ذلك الشيء أمرا يحصل الحيوانية في ذاتها ، لا أن تكون الحيوانية كما كانت ، وقد انضم إليه أمر آخر ، إن لم يكن ذلك الأمر الآخر جاز أن يكون ذلك الحيوان بعينه محصلا عند الذهن في نفسه ، بل يجب فيها يتقرر عليه الحيوان محصلا ، أن تكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالإنسان ، فإنه نفس الحيوان المحصل .

وأما الأبيض فإنه إذا صار جمعا لم يتخصص من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ، ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة — من حيث هو أبيض — في العقل ، حتى صار جمعا عند العقل ، فكان الأبيض هو نفس ذلك الجلس . وكيف والجلس هو أمر متحصل الذات في نفسه ، والأبيض أمر يلزمه من خارج ليس هو ذاته بذاته ، ولا جزءا من أجزاء من ذاته ، ولذاته عليه فضل . فإذا لم يكن ذات الأبيض — من حيث هو أبيض — يتخصص بأن يكون هو ذات الجلس ، ولا أيضا شيئا إذا زيد عليه يتخصص ، كان المجتمع عليه ذات الجلس بل أمرا إذا حصل ذات الجلس من حيث هو ذاته ، كان هو واردا عليه . فليس إذن ذات الأبيض موقوفا في أن يتخصص إلى أن يصير عند العقل ذات الجلس .

(٢) لا : لإد ، ن || الحيوانية : الحيوان سا ، م || كانت : كان سا ، م || وقد : فقد سا || إليه : إليها ن || الأمر : — سا ، م ، هـ (٣) ذلك : تلك د ، س ، ن ، هـ || الحيوان بعينه محصلا : الحيوانية بعينها محصلا د ، س ، ن ، هـ (٤) يتقرر : يقرر ب || محصلا : — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || فلا نقص : تعيين د || الحيوانية : الحيوان سا ، م (٦-٨) لم يتخصص : . . . صار جمعا : — سا (٦) بأن : بل د ، ن || أبيض : أبيض ب ، سا ، م (٧) كان : — سا ، م || هو : — سا (٧-٨) بأن يكون : . . . هو أبيض : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٨) أبيض : أبيض ب ، سا (٩) فكان : وكان د ، م ، ن || هو : — سا ، م || متحصل : محصل هـ (١٠) هو : سا || ذاته : — د ، م ، ن || بذاته : وبذاته د ، سا ، م || ولا : — هـ || جزا : جزء ب ، د ، س ، ن (١١) فإذا : ن || ذات : ذلك هـ || يتخصص : تخصص م (١٢) يتخصص : تخصص ب ، فخصص س ، م ، يتخصص هـ || عليه : — سا ، م ، هـ (١٣) أمرا : أمر د ، سا ، م ، ن ، هـ (١٤) موقوفا : موقوفة م

ومثل هذا أيضا ، فيما لا يغلط فيه مشكلة المجلس لاداءه ، أنه إذا قيل " لون " لم يقع العقل بأنه قد حصل شيئا أثبتة ، بل يطلب تخصيصا ، أو يطلب أن يعلم أن ذلك اللون أهو في ذاته ذات السواد أو ذات البياض ؟ فإن أعطى أنه في جسم نبي ، أو جسم فيلسوف ، أو في بلعام ، أو في قدر ، لم يكن ذلك سببا يحصل ذاته بأن تكون هويته أنه في جسم نبي أو جسم فيلسوف ، بل يطلب ذاته أولا حتى يكون بعد ذلك يعرض له ذلك فيكون التنوع أمرا يقع في ذاته لا بحسب أمر خارج عنه ، فإذا صار عند العقل في نفسه بياضا أو سوادا يحصل ذاته وإن لم يتحصل موضوعه . وكذلك حال ما يشتق منه . وإذا كان الأبيض ليس يصير متنوعا أثبتة باختلاف ما يوضع تحته في أنواعه ، فإنها إما أن لا تختلف في النوع ، أو تختلف في نوعية ليست نوعية الأبيض ، فليس الأبيض وما يجري مجراه جنسا . ١٠

وموضع آخر الغرض فيه هو التحذير من أن يكون المفروض جنسا ليس هو داخلا في ماهيات الأشياء التي تحمل عليه ، بل من اللوازم للاهيات ، ويغلط عمومه . وهذا مثل الموجود والواحد عندما نغان أن الموجود جنس لكل شيء . ونحن قد بينا أن الموجود ليس جنسا للأشياء ، ولو كان جنسا للأشياء ، كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود ، وسيكون مع ذلك مقولا على المجلس كله ، فإن الواحد يقال على كل موجود ، فإن كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد . ثم إن لم يكن الموجود جنسا لكل شيء ، حتى لم يكن جنسا للواحد ، بل كان جنسا للقولات مثلا ، لم يخل إما أن يكون

- (١) ومثل: ومثال س ، هـ || فيما : ثمان || لا : - د ، ن || لون : - ن (٢) قد : - د ، ن || يطلب : ويطلب د ، ن (٢) تخصيصا : تخصضا هـ || أهو : هود ، ن (٣) أنه : - سا || نبي : بناء د ، سا ، ن ، هـ (٤ - ٥) أوفى بلعام . . . . فيلسوف : - د (٤) سببا : شيئا سا ، م ، هـ ، الشيء ن || بأن : بأنه ب ، د ، س (٤) هويته : هوية ن ، هـ || بنى : بناء سا ، م ، ن ، هـ (٥) يعرض : يفرض د || التنوع : النوع سا ، هـ || أمرا : + له س (٦) أمر : + آتورد ، س ، سا (٧) وإن لم : ولم د ، ن (٨) متنوعا : متبوعا د (٩) ليست : ليس هـ || فليس الأبيض : سا (١١) فيه : منه د || هو : - د ، هـ || التحذير : التحديد هـ (١٢) اللوازم للاهيات : لوازم الماهيات ن (١٣) الموجود : الواحد ب || جنس : + ليس م || للأشياء : + كلها هـ || كلها : كله د (١٧) جنسا : - سا

الواحد جنسا للوجودات كلها ، مع الموجود ، أو سوى الموجود ، أولا يكون . فإن كان جنسا فلا شيء جنسان عالان في مرتبة واحدة .

وأنت قد علمت استحالة هذا فيما سلف لك ، وإن كان الواحد ليس جنسا . وكونه ليس جنسا هو لأنه غير داخل في ماهيات الأشياء ، واللزوم إذا لم يقترن به شريطة الدخول في الماهية لم يجعل الشيء جنسا . ولذلك لا ينبغي أن يجعل أحد هذين فصلا . أما أولا ، فلائهما غريبان عن الماهية ، كما علمت في موضعه . وأما ثانيا ، فلائ الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس ، فضلا عن أن يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس . لكن الموجود والواحد أهم من المقولات .

وأیضا ، إن كان المفروض جنسا في جزئياته هو على سبيل وجود اللون الأبيض في الثلج حتى يكون موجودا له ، وإما على أنه في موضوع ، أو على أنه وجود الشيء . ١٠ الأبيض في الثلج ، حتى يكون مشتقا من موجود في موضوع ، فليس يجلس . وهذا ظاهر . وكذلك أيضا إن كان الجنس قوله على الأنواع ليس بالتواطؤ .

وبعد هذه مواضع مشتركة القواين يكون تعليلهما وجدليهما بحسب ما قيل في تلك المواضع ، حيث قيل في الإبطال والسلب المطلقين . من ذلك أن يكون للنوع ضد ، والنوع أفضل منه ، ووضعها في جنسين متضادين ، لكن وضع الأفضل في الأخس ، ١٥ فتوضع مثلا البرودة في النور ، والحرارة في الظلمة . ومن ذلك أن تكون حاله عند أمرين متضادين حالا واحدة ، فتخصه بالأخس منهما من غير وجوب ، مثل أن يجعل النفس نوعا من المتحرك أو المحرك كما جعل ، وحال النفس عند التحريك والتسكين واحدة ، والتسكين من حيث هو ثابت ، أفضل . فباطل إذن أن يوضع تحت الأخس .

(١) مع الموجود : مع الوجود سا ، م (٤) واللزوم : فيجب أن تعلم أن اللزوم د ، م ، ن ، هامش هـ || الدخول : الوجود ب ، سا ، م (٥) ولذلك : وكذلك س ، سا ، ن ، هـ (٦) في موضعه : — س (٩) المفروض : مفروض م || هو : فهو سا || سبيل : — ب (١٠) وإما : إما س ، هـ (١١) موضوع : موضوع د ، م (١٢) إن كان : — ن (١٣) القواين : القرائن م (١٣) تلك : هذه د ، ن (١٥) والنوع : والصدق (١٥) الأحسن : الأخس س (١٦) الظلة : الكلمة سا (١٦) بالأخس : بالأخس س (١٧) أو المحرك : والمحرك س ، م ، هـ

وموضع من الأقل والأكثر ، أنه إذا كانت العدالة نوما من الفضيلة ، والفضيلة تختلف بالشدة والضعف ، فينبى أن تختلف العدالة بالشدة والضعف . وهذا إنما يكون تعليميا إذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها أنها تقبل الأكثر والأشد على سبيل الإهمال فقط ، بل على سبيل الحصر الكلى ؛ أو تكون تقبل ذلك لأنها فضيلة مطلقة ، لأن تكون من حيث هي فضيلة لا مانع لما من أن تقبل ذلك ، وإن لم يجب . وفرق بين أن تكون الفضيلة من شأنها أن تعبير شيئا يلزمه قبول الأشد والأضعف ، وبين أن تكون طبيعة الفضيلة يلزمها قبول الأقل والأكثر ، حيث كانت فضيلة ، وكيف كانت .

وموضع آخر أن يكون الأمر بالعكس ، فيكون النوع يقبل والفلس لا يقبل ، فلا يكون الجنس جنسا . يجب أن يعتبر ههنا في أن يعبر الموضع علميا ، عكس ما قيل قبل ؛ فإنه إن كان طبيعة الجنس لا تقبل ألبنة لم يكن جنسا . وأما إذا كان لا يقبل في بعض الموضوعات ، فيجوز أن يكون جنسا ، فإن الكيفية لا تقبل في ذلك في بعض موضوعاتها مثل الشكل ، ونوعها يقبله مثل اللون .

ومواضع آخر ، أن يكون الأولى من المحمولات بأن يكون جنسا ليس جنسا ، فالآخر ليس . وأكثر ما يشكل هذا في أمور تدخل في ماهية النوع ، ثم يشكل بجنسها ، مثل النعم ومثل الظن فإن كل واحد منهما شرط في أن يكون غيظ . وكيف لا ، وما لم يكن المرء قد اغتم ، فلا يكون قد اغتاض ، وما لم يكن ظن النعم فلا يكون اغتاض . فإن لم يكن النعم جنسا وهو أولاها ، فليس الآخر جنسا . وكذلك إن كان ما هو أولى بأن يكون نوعا ليس في الجنس ، فكذلك الآخر .

(١) والأكثر : أو الأكثر (٢) فينبى . . . . . والضعف : - د ، ن (٢) يكون : كان ن || ليس : ليست د ، ن (٤) تكون : + لاد ، ن || لا : إلا ن (٥) هي : - ب || تكون : - م (٧) يلزمها : يلزمه ب ، سا ، يلزم س (٩) قبل : + وهو أنه إذا كانت الفضيلة تقبل الأشد والأضعف بمصر كلى أولاً فلها فضيلة ثم لم توجد العدالة كذلك لم تكن هي جنسا د ، م ، ن (١٠) لا : - م || تقبل : - د (١٢) ونوعها : وقوعها د ، ن (١٣) ومواضع : وموضع د (١٤) ليس : - س || وأكثر : أكثر (١٥) لا : - م (١٦) اغتم : + أولاد ، ن || الغام : الغادم م ، الغم ن || فلا : لاد || اغتاض : اغتاض م (١٨) فكذلك : وكذلك س ، سا ، م ، ه



وأما المتيث فيقول : إن كان كذا وكذا سواء في استحقاق أن يكونا جنسين ، وذلك جلس ، فهذا أيضا جلس . وهذا يلزم إذا سلم الخصم . وأما في نفس الأمر ، فلا يكون شيئا ليس أحدهما أمم من الآخر سواء في استحقاق أن يكونا جنسين قريين للشيء ، إلا ما ظن في الأجسام المتداخلة . ثم في ذلك الواحد إنما يصح في كل واحد منهما أنه جلس لأمر في نفسه ، حينئذ يتبين أنهما سواء في الجنسية ؛ ليس أنه يتبين أولا أنهما سواء في الجنسية ثم يتبين من ذلك أن الواحد منهما جنس . لكن إذا لم يكن النظر ذات الأمر ، بل في التسليم ، فإن سلم أن كل واحد منهما ليس أولى من الآخر في أن يكون جنسا ، ثم سلم أن ما ليس أولى بأنه جنس هو جنس ، لزم حينئذ أن الآخر جنس ؛ لست أقول بأن حينئذ أن الآخر جنس .

- وكذلك الحال في الموضع المبني على أن ما ليس أولى هو جنس ، فالأولى جنس ؛ مثل ١٠ أنه إن كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس ، والقوة أولى بذلك منهما ، فالقوة أيضا جنس وهذا أيضا على حسب التسليم . وأما بحسب الأمر في نفسه ، فلا يكون جنسان معا في المرتبة وأحدهما أولى بالجنسية .

وموضع كالمكرر ، وهو أنه إن كان الجنس ليس تحت أمر غير النوع الموضوع يقال

- هو عليهما من طريق ما هو . ١١

وموضع آخر يخونو التفريق بين الجنس والفصل ؛ وهذا الموضع من وجه إنما يتم مأخذ الكلام فيه ويحسن إذا كان المشهور مثلا لا يمنع أن يرى أن الفصل أيضا مقول من طريق ما هو ، حتى يكون الناطق في المشهور صالحا أن يكون مقولا في طريق ما هو قول الحيوان . فإن كان ليس هذا الآن مشهورا عاما ، بل قد يخالف هذا كثيرا في المشهور ؛

(١) وذلك : وذلك د ، سا ، ن ، هـ (٢) ليس : — س || قريين للشيء : قد يبين في الشيء س (٤) واحد : — ن (٥) يتبين : يبين ب ، د ، س ، م ، ن || يتبين : يبين د ، ن (٦) يتبين : يبين د ، ن || أن : — س (٧) أولى : بأولى س (٩) الآخر : — د (١٠) فالأولى : والأولى د ، ن ؛ ما لأولى سا (١١) منهما : عنهما ن (١٢) في : — ن || يكون : يكونان س || جنسان : جنسين س (١٤) وموضع : + آخر س || تحت : تحت د ، ن (١٥) عليهما : عليهما ن (١٧) مأخذ : — م || أيضا : — سا (١٨) أن : لأن س (١٩) فإن : وإن د ، سا ، سا ، هـ

إذ يرى أيضا أن ماهو في جواب أى شيء ، ليس هو في جواب ما هو . وأما الحق فقد علم حاله في موضع آخر .

فلنضع أن المشهور عند قوم يرخص فيه ، ويجعل للفصل مدخلا أيضا في ما هو . ولننظر فيما يتبع ذلك ، فنقول : إن المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بأن المشهور من شأنه أن يجعل المجلس أدل على الذات والماهية من الفصل ، وبسبب أنه يقول : إن الفصل يأتي وقد حصل الشيء الذي هو أصل ذات الشيء ، ثم يكيّفه ، مثل الفصل المشهور الذي هو المشاء فإنه يأتي الحيوان فيكيّفه ، فيكون الحيوان أصلا للذات ، والمشاء أمرا يلحق ويكيّف هذا الأصل . والذي هو الأصل أولى في المشهور بأن يكون دالا على الذات من الذي يكيّف الأصل . فيكون هذا فرقا بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات . ١٠

وأما إن قال قائل بأن الفصل أدل على الذات ، فإنه يدل على ما به يصير الذات مخصوصا بهويته ، وأما الجنس فمشارك . ومن المشهور أن مادل على التخصيص ، فإنه أولى بتحقيق الذات الخاصة مما يدل على المشاع الغير المحصل ، كما أن الصورة أولى بأن تكون محققة للشيء من المادة ، صار أيضا عنده ، وبحسب ما يسلمه أيضا فصلا بين الجنس والفصل ، فصار ما ليس أدل على الماهية جنسا . ١٠

على أنه يمكن أن نتاول هذا الموضع بحيث لا يكون مستعملة يضع للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية ، فيكون معنى قول المعلم الأول أدل وأولى للمنفرد بالدلالة والاستحقاق

(٤) ولننظر : وللغرب ، د ، س ، ن || فنقول : وموضع آترم || المشهور : + عند قوم يرخص د عند قوم يرخص فيه ويجعل للفصل مدخلا أيضا فيما هو منه ن (٥) أنه : أن س (٦) يكيّفه : يكيّفه س ، ن ؛ يكيّفه م (٧) يأتي : + في ن || فيكيّفه : فيكيّفه ب ، د (٨) أمرا : أمر د ، ن (١١) بأن : بل س ، سا ، هـ ، م (١٢) مخصوصا : مخصوصة م || بهويته : بهوية س || فإنه : فهو س (١٤) محققة : مخصصة هـ || أيضا : — سا || ما : — س || أيا : — د ، سا ، م ، ن ، هـ || بين : عن هـ (١٦) يمكن : + أن يكون هـ || نتاول : بأول ب ، س ، سا ، هـ ؛ يكون م || يضع : + أن س (١٧) الأول : — س ، سا || للفرد : المنفرد ب ، د ، سا ، م ، ن

وموضع آخر في إثبات الجنس أن يكون المشتق له الاسم من أمر هو من جهة ما هو كذلك تحت شيء مشتق له الاسم من أمر ، ذلك الأمر جنسه ، فسيكون أصلاً الاشتقاق كذلك نسبتاً . مثاله : إن كان صاحب الموسيقى - من حيث هو صاحب الموسيقى - جنسه أنه عالم لا أنه مثلاً آكل ، فإنه ليس له ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى ؛ بل ذلك له من أمر خارج عن ذلك . فيكون إذن الموسيقى جنسه العلم . وبالعكس إن لم يكن ذلك ، لم يكن هذا . وهذا مشهور قوى .

وأما الحق فإنه يجب فيه أن تذكر ما قيل لك في جنسية الأمور المشتق اسمها من أعراض . وأما في حكم الجلد ، فإن ما هو أضعف دلالة من هذا — وإنما قصاره أنه من اللوازم التي لا تنعكس — قد يوجد جنسا في المشهور ، فيجعل المتقم جنسا للعد ، والصحو لإقلاع المطر ، إذ كان كل واحد منهما لازما غير متعكس عليه . ولا يبعد أن يجعل مانحن فيه جنسا لما تحته . وهذا المشهور يعاند أيضا في المشهور بأن كل متكون فيلزمه أنه شيء يجب أن يكون معدوما وقتا ما ، وليس المعدوم وقتا ما ، والتغير الموجود ، جنسا لشيء البتة .

### تمت المقالة الثالثة

(١) ولا : ولأنه ب || والآت : والآتب ، سا || أيضا : — سا ، م || والآت : أيضا حق : —  
د || حق : أحق م ، هـ || أيضا سا ، م (٢) لحينه : يكون : فكون ن (٣) علت : علته د ، س  
(٤) الذى : بالذى م (٥-٦) هو م : من أمر : — ن (٦) أصلا : أصل م ||  
الاشتقاق : للاشتقاق س ، هـ || كذلك : لذلك م (٧-٨) من حيث هو صاحب الموسيقى : سا  
(٩) الموسيقى : موسيقى د ، س ، سا ، م ، ن || له م : — د ، س ، ن || من : — سا ،  
م ، هـ ، || إذن || العلم : العالم خ (١٠) ذلك لم يكن : — د (١٢) فى : عل ن || وإنما  
فإنما د ، ن (١٣) المنقسم : العليم س (١٤) واحد : — د ، ن || واحد منهما : منهم س ، هـ  
ولا : فلا د ، س ، ن (١٥) فيلزمه : يلزمه ن (١٨) تمت المقالة الثالثة : نجز المقالة الثالثة من  
الفن السادس من المنطق ، تمت المقالة الثالثة من الفن الخامس بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله ،  
تمت المقالة الثالثة من الفن السادس من الجلة الأولى من المنطق هـ ، — د ، س ، سا ، ن

-

1

•

if

1/1/1

## المقالة الرابعة

---

-

1

11

12

## المقالة الرابعة

### ثلاثة فصول في مواضع الخاصة

## الفصل الأول

### فصل (١) في مواضع أن الخاصة أجيدت أو لم تجد

- ولنبعث الآن عن المواضع المذكورة لخاصة على أنها أهم من الخاصة المفردة والمركبة .  
 والرسم . وقد نفرق لك بين ما ذكرناه عن قريب . وعلى أن الخاصة هي على ما عرفته من أقسامها ، وأن التي تقال بالقياس ، أو تقال غير دائمة ، فمواضعها مواضع العرض . والذي يبحث ههنا عن مواضعها ، فهي الدائمة المتساوية التي يعرف بها المجهول . فن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع تشترك في اعتبار واحد ، وهو أنه هل وضعت الخاصة جيدة ، معتبرا فيها الجودة ، غير ملتفت فيها إلى الكذب والصدق ؛ وهو اعتبار أنه هل وقع التعريف بالخاصة تعريفا بما هو أعرف أو ليس ، إذ كانت الخاصة التي نحن في ذكرها تذكر لي عرف الشيء ، وما ليس معروفا عندما الشيء مجهول ، فلا يعرف به الشيء ؛ وكل ما هو معروف عندما الشيء مجهول ، فهو أعرف من الشيء .

(١-٣) بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة فصل ب ؛ المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة فصل د ، ن ؛ المقالة الرابعة من الفن الخامس من الجلة الأولى من المنطق في مواضع الخاصة ثلاثة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الرابعة في مواضع الخاصة وهي ثلاثة فصول الفصل الأول . . . الفصل الثاني . . . الفصل الثالث . . . فصل هـ ( ٤ ) أجيدت : أجيدت ب ، د ، ن ( ٥ ) الخاصة : الخاصة م ( ٦ ) وقد : قد هـ || بين : — س مل : — سا ، م ( ٧ ) تقال : — هـ || دائمة : دائم سا ، م || والذي : والتي د ، س ، سا ، ن ، هـ ( ٨ ) ههنا : هنا هـ || المتساوية المتساوية د ، س ، سا ، م || المجهول : المجادل ب ، م ؛ المجهول ن ( ٩ ) معتبرا : معتبر د ، ن ١٠ الجودة : الجوسا م || فيما : فها سا ( ١١ ) إذ : إذاس ، سا ، م ، هـ ( ١٢ ) عندما : عندب

فوضع من تلك المواضع أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه . فإن كان موجودا للشيء ، وليس يتعرف بالشيء ، مثل أن يقول قائل : إن النار جرم يشبه النفس لطافة ثم النفس وإن كانت لا تعرف بالنار بقوة ولا بفعل فإنها أخفى من النار .

٥ وموضع آخر أن يكون وجود الخاصة للمخصوص أخفى من معرفة ذات المخصوص مثل من يعرف النار أو الحار بأنه الذي تتعلق به النفس أولا . وتصديقنا بتعلق النفس بالنار أخفى من تصورنا للنار . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن الأول كان الأخفى فيه هو تصور من تصور ، وههنا تصديق من تصور . وهذان موضعا تعليليان أيضا ، وللإبطال . وأما للإثبات فلا يكون إلا أن يكون بعد أن صححت المساواة في الانعكاس ١٠ قد بان أنها أعرف من الوجهين جميعا ، أعنى التصديق والتصور ، فتنفع في الإثبات .

ويجب أن تعلم أن من الخاصة ما هو أعرف بالذات من المخصوص ، كالحركة إلى فوق ، والإضاءة ، فإنها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس إلى أوهامنا . ومنه ما صار أعرف بالنظر ، مثل كون الزاوية الخارجة أعظم من كل واحدة من الداخلتين المتقابلتين ، فإنها خاصة لمساوى الزوايا لقائمتين ، وأعرف منها ، وبها تعرف . ومنها ما ليس أعرف منه ، ولكن قد عرف بالنظر أنه يخصه ، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين في الشكل المثلث ، فإذا أوردت دلت على الشيء . والأحب إلى أن يخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف ما هو أخفى منه ، إما في معناه وذلك ظاهر ، وإما بحسب اسمه ، حتى يكون الاسم إذا ذكر لم يفهم ، فيدل على مفهوم بالخاصة وإن كان معنى

(١) المواضع : الموضع س || المعروف : المعروف هـ || خاصة : خاصته ب || هو : ليس حقا وهو د ، ن ، + به م (٢) فإن : وإن د ، س ، سا م ، ن || وليس : ليس د وليس يتعرف بالشيء : — سا (٣) بقوة : بالقوة م || بفعل : فعل د ، سا ن (٦) بأنه : فإنه د (٧) تصورنا : تصورنا د (٨) فيه : — ن (٩) للإثبات ب هـ (١٠) جميعا : — س (١٣) مثل : إلى هـ (١٤) المتقابلين : المتقابلين س || خاصة : خاصة ب ، الخساعة ج || لمساوى : لمساوى د ، لمساوى سا م ، ب لمساوى ن || ومنها : ومنه د ، سا م ، ن (١٥) منه ولكن قد عرف : — م (١٦) فإذا : وإذا د ، س ، ن (١٧) الرسم : — هـ || إما : وإما هـ



- الاسم سابقا إلى التصور وأسبق من الرسم . ومثال هذا أنه إذا قيل : « مثلث » ، فلم يفهم ، فعرف بأنه شكل زواياه مساوية لثلاثين ، ففهم حينئذ ، كان هذا القول رسما ، وإن كان تصور حد المثلث أسبق من وجود هذه الخاصة ؛ لكنه إذا كان الأمر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا ، فيدل على المعلوم من حده أو المتصور منه على وجه من الوجوه . فهذه الخاصة تفهم حينئذ معنى الاسم ، فهذا رسم . وإن كان معنى الاسم معلوما ، فلا يفنى هذا المعنى غناء الرسم ؛ لأن الرسم إنما يحتاج إليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتي ، ولكن بعلامة . إلا أن إعطاء هذا له يكون إعلاما لخاصة ليُعرف أنه له هذه الخاصة ، لا لأن يعرف بها ذاته بالعلامة . والفرق بين إعطاء الخاصة وبين تعريف الذات ظاهر ، فإن التعريف للمجهول ، والخاصة إنما يعطاها المعلوم ، ويبين وجوده المعلوم .
- فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم .

١٠

- ومن هذه المواضع أن يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل ، فإن اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة ، كمن قال : إن الحيوان خاصته أنه يحس ثم لم يفهم أنه يحس بالقل ، أو أن له قوة أن يحس ، لأنه لا ينعكس . والأول كاذب لأنه لا ينعكس ، والثاني صادق لأنه ينعكس . وقد يكون هذا الإشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخلة في جملة القول ، وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول ، وكلاهما غير جيد . وكيف والخاصة التي كلامنا فيها يراد بها التعريف ، واللفظ المشترك في فردانيته أو تركيبه الغير الموقوف على المراد منه يزيد الأمر إشكالا .

١٥

- (١) وأسبق : واشتق ه || من : إلى سا (٢) فعرف : فيعرف د ، م ، ن  
(٣) وجود : وجوده د || الخاصة : الخاصية ب ، سا ، م ، ه (٥) فهذه : بهذه  
سا ، م ، ه || الخاصة : الخاصية ب ، س ، سا ، م ، ه || تفهم : فهم س ، سا ، ه || معنى :  
بمعنى ن || وإن : فإن سا (٦) لتعريف : التعريف م (٧) إعطاء : يعطى ن ،  
|| للخاصة : للخاصة سا ، ه (٨) بها || — || الخاصة : الخاصية ب ، د ، س ، سا  
م ، ه (٩) والخاصة : والخاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || المعلوم : بالمعلوم ن ؛ للعلوم ه  
(١٠) الخاصة : الخاصية سا (١١) القول : المقول م || اسم : أمره || فإن : فإنه إن  
د ، سا ، م ، فإنه س ، ن ، ه (١٢) اشتمل : اشتملت ه : الخاصة : الخاصية د (١٣) لأنه لا ينعكس : — س  
|| لأنه : — ن || لا : — سا ، م (١٤) لأنه ينعكس : — سا ، م ، ن || وقد : — لا ه  
|| هذا : — س (١٥) الاشتراك : اشتراك ن (١٦) في : — ن (١٧) أو تركيبه :  
وركيه س || منه : فيه سا ، م ||

وأما المثبت ، فإذا كان قد وفى إلى ما يجب توفيته عبارة لا اشتراك فيها ، فتد  
أجاد . فإن قائلًا لو قال : إن النار خاصيتها أنها جسم هى أسهل الأجسام حركة  
مكانية إلى فوق ، ثم كان الجسم مفهوم المعنى ، وكذلك الأسهل ، وكذلك الحركة  
المكانية ، وكذلك إلى فوق ، فقد أجاد وأحسن من جهة العبارة .

٥ وموضع آخر الاعتبار فيه من جهة المخصوص ، إذا كان اسمه مشتركًا ، ثم لا يدل على  
أن الخاصة لأى معانيه أوردت ، فإن الرداء تكون بحالها ، وتجربى مجرى الموضع الأول .

ومن المواضع المتعلقة بالجودة والرداء أن يكون فى القول تكرار ، كمن قال : إن  
خاصة النار أنها جسم أطف الأجسام ، أو قال : خاصة الأرض أنها جوهر من  
الأجسام ينتقل بالطبع إلى أسفل . فالمثال الأول قد صرح فيه بالتكرار ، وذلك أنه حين  
قال : أطف الأجسام ، فقد قال : إنه جسم ، لأن أطف الأجسام لا يكون ١٥

إلا جسمًا . فقوله : ” جسم أطف الأجسام “ ، فيه تكرار بالفعل . والمثال الثانى  
فيه تكرار بالقوة : لأن الجوهر مضمن فى الجسم الذى أخذه فيه . ولو قال فى المثال  
الأول : جسم أطف ما يكون ، بدل أن قال : أطف الأجسام ، لكان ذلك فى المشهور  
كافيًا له فى غرضه ، لست أقول فى إعطائه الخاصة ، فإنه إذا قيل : جسم أطف ما يكون  
١٥ علم أنه أطف ما يكون من الأجسام . وإن قال : أطف الأجسام ، علم أنه جسم  
أطف الأجسام ، فكان فى تكريره قائلًا مالا حاجة إليه . ثم من المشهور أن التلفظ بما  
لا حاجة إليه هذر ، وأنه ليس بجيد . وأما الحق ، فإن ذلك إنما يكون إذا كان معناه  
غير محتاج إليه ، وأما إذا كان معناه محتاجًا إليه فالتلفظ بذلك اللفظ فى جملة القول بحكاية ومجاراة

( ٢ ) ثم كان : ثم لو كان ( ٤ ) أجاد : أجاب س ، سا ، م ، هـ || وأحسن : وليس د  
( ٥ ) المخصوص : المخصوص د ، س ، ن || اسمه : + اسما د ، ن || لا : لم د ، س ، ن ،  
هـ ( ٦ ) لأى : + شىء || الموضع : المواضع ( ٨ ) خاصة : خاصة سا  
|| أنها : أنهم س || جسم : بكسـم د || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ( ٩ ) صرح : طرح د  
( ١٠ ) لأن : فأن د ، ن ( ١١ ) جسم : جساب ( ١٢ ) مضمن : مضرب ؛ يتضمن د ، ن  
|| أخذه : أخذ س ، هـ ( ١٣ ) ما : بما هـ ( ١٤ ) له : — هـ || غرضه : غرض م ( ١٥ ) علم أنه  
أطف ما يكون : — د ، س || جسم : — هـ ( ١٦ ) قائلًا : — م ، هـ || لا : — ن  
( ١٧ ) حاجة : يحتاج د ، س ، عا ، م ، هـ || وأنه : وإنما م ( ١٨ ) اللفظ : المعنى س || جملة :  
الجملة ن ( ١٨ ) محاكاة : مجازاة د ، ن || ومجازاة : ومحاذاة س ، ن ، سا ، م ، هـ

للمعنى من حيث العبارة ، وإن كان فيه تكرار . وليس إذا كان اللفظ يدل على الباقي دلالة المعنى لا دلالة اللفظ تكون العبارة تامة في إسقاط المستغنى عنه استغناء بحسب العادة والاختصار ، لا بحسب الواجب . وهذا بين قد علمته فيما سلف .

- ويشبه أن يكون المثال المشترك للشهور وللحق في هذا أن لوقيل : النار جسم ما من الأجسام هو اللطفا ، فإن قوله : " من الأجسام " هذر وتكرير ، ومستغنى عنه من كل وجه ، فإن قوله : " جسم ما " هو أنه من الأجسام . وأما المثال الثانى فإنه جدلى وتعليمى ، وذلك أنه إذا قال : جوهر من الأجسام ، فكأنه قال : جوهر ما من الجواهر ، إذ الأجسام إذا حدثت كانت جواهر . وكما أنه إذا قال : جسم ما من أجسام كذا ، كان تكريرا بالفعل ، كذلك قوله : جوهر ما من الأجسام . والأجسام ماهياتها وحدودها تتم بأنها جواهر ، فيكون كأنه قال : " جوهر ما من الجواهر " ، فيكون كرهه بالقوة .
- وأما المصحح إذا قال : إن الإنسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئا لا تكرار فيه بوجه لا بقوة ولا فعل ، فقد علمت أن الحيوان غير مضمن في قابل العلم ، وأنت تكون قابل العلم غير مضمن في الحيوان أعلم ، بعد أن تذكر ما قبل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة ، فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما . أما أنه خاصة وليس بفصل فستبين من تذكرك ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصة والفصل ، فإن كونه قابل للعلم بعض الاستعدادات الذى هو عليه من حيث هو ناطق ، أى ذو نفس ناطقة . فن أحواله ولواحقه إذا حصل لإنسانا بالنفس الناطقة أن يكون قابلا للعلم في طبيعته ، كما لأموه أخرى وللجهل المضاد للعلم أيضا .

( ٣ ) قد : قدس || عليه : عليه سا ( ٤ ) للشهور : المشهورات || ولحق : والحق د ، ن ( ٥ ) هو : وهو ب ، م ( ٥ ) وتكرير : وتكرر || من : فى سا ( ٦ ) وأما : أما ب ، م || المثال : والمثال ب ، د ، م ( ٨ ) حدث : حدث ب ، د ، ن || كانت : كان د || وكما : فكاد ، ن || قال : — ب ، م ، س ، فيل ن ( ٩ ) والأجسام : — م || ماهياتها : بماهياتها س ، ه ( ١٠ ) كأنه قال ..... الجواهر : — سا || كرهه : كرس ( ١٢ ) فعل : بفعل سا || وأنت : وأن د ، ن ، وأنه م ، ه ( ١٣ ) أعلم : وأعلم م ، ه ، علم ن ( ١٤ ) فيكون الحيوان : خادة : — عا ( ١٤ ) بالحقيقة : — ن ( ١٥ ) قلنا : قيل د ، ن || فإن : وإن د ، سا ، م ، ن ، ه || قابل : قابلا د ، سا ، م ، ن || للعلم : العلم س ، م ، ن د ، ن ( ١٦ ) الذى : الذى د ، ن || عليه : عليها د ، ن

وأیضا ، فإنه يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل ، فإن كانت مشتركة لما فعل شيء ؛ كمن قال : إن خاصة العلم أنه أمر ثابت واحد ، أو هو رأى لايزول ؛ ثم الأمر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم . فأما القائل للحيوان إنه شيء ذو نفس ، فلم يأت بمشترك إن لم يعن بالنفس المعنى الذى لا يشترك فيه النبات ، بل أخص من ذلك .

وأيضا ، فينبغى أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة ، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة ؛ كمن قال : إن النار ألطف الأجسام وأخفها . فإنه كما أن من يحد حدا واحدا ، إنما يحاول أن يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا ، كذلك الذى يرسم رسما واحدا إنما يحاول أن يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة ؛ فإذا دل مرة ثم أتى بما يدل مرة أخرى ، فهو مبتدئ تعريفا آخر . وعنده أنه يعرف تعريفا واحدا ؛ وهذا فى الجدل . وأما فى التعليم فلا بأس به ، وإن كان فى حكم تعريفات متوالية . وأما فى الحد فلا يمكن فى التعليم أن يكون فوق واحد ، كما تلتمت .

وموضع آخر أن يكون معطى الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص ؛ كمن يقول إن الحيوان هو الذى نوعه الإنسان ؛ وهذا قبيح : فإن الإنسان إذ هو نوع من الحيوان فإنما يعرف بعد الحيوان ، فكيف يعرف به الحيوان . وكذلك إذا أخذ شيئا ليس أعرف من الشيء لأنه مقابل له ، أو هو معه فى الوجود ؛ وأعنى بالمقابل المقابل بالمضادة أو التضاييف . وأما الملكة والعدم والمتناقضات ، فالملكة أعرف ، والإيجاب أعرف . وأما المتضاييفات فإنها معا فى المعرفة ليس بعضها أقدم ، فليس بعضها يعرف ببعض ، بل مع بعض . والأمور التى ليست متقابلة بالتضاد وهى معا ، فهى إما متضاييفات ، وإما أمور

( ١ ) الخاصة : — ن || مميزة : فبره م || فعل : فصل ب ( ٢ ) خاصة : خاصة س  
( ٢ ) للحيوان : — ن ( ٤ ) لا : — سا ( ٥ ) فصل : فصلاد ، ن  
( ٦ ) أوردت : أوردد ، ن || خاصتان : خاصيات ب ، د ، سا ، ن ، هـ ( ٧ ) فإنه : — د ، ن  
|| يحد : يتخذ هـ ( ٧ ) واحدا : إذا حدد ، ن ؛ — س ( ٨ ) يرسم : رسم ن  
|| يحاول ، حاول ب ، س || بعلامته : بعلامه د ، م ، ن ( ٩ ) يدل : — عليه هـ || مبتدئ : د ، ن  
|| أنه : سا ( ١١ ) فوق : فرق ن ( ١٢ ) قد : — د ، ن ( ١٣ ) يقول : قال سا  
|| نوع : نوعا ب ؛ — س ، سا ، م ، هـ ( ١ ) فإنما : فإنها س || بعد الحيوان فكيف  
يعرف : — ن || إذا : إن ب ، س ( ١٥ ) أوهو : وهوب || المقابل : — م ( ١٦ ) بالمضادة :  
المضادة س ، سا ( ١٧ ) فليس : وليس ن ( ١٨ ) متقابلة : بمقابلة س ، سا ، ن ، هـ ؛ بمقابلة د

كالأنواع التي تحت جنس واحد . وهذه لا يتقدم بعضها بعضا في المعرفة بوجه ، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها في تعريف البعض ؛ وهذا موضع علمي . فاعلم من هذا أن الرجل المستعمل للنوع في حد الجنس — على أن ذلك النوع هو النوع المضايغ للجنس — مسمى ، فإن الجنس إما مع النوع معا في المعرفة ، وإما أقدم من النوع .

- ° وموضع آخر أن تجعل الخاصة ما لا يلزم دائما ، كمن يجعل خاصة الإنسان أنه كاتب ، فلا يكون دل على كل إنسان . وموضع يليق به ، وهو أن يكون دائما إنما يريد أن يوفي خاصة شيء هوله في زمان ما ، كريد في هذه الساعة عندما يميزه عن عمرو بأنه جالس وعمرو قاعد ، ثم لا يدل على أنه إنما يعرف زيدا تعريفا في هذا الزمان بل بأخذه مطلقا ، فيكون لم يعرف زيدا مطلقا ، إذ لم يعرفه وهو في زمان آخر مشارك لعمرو في القعود ، ولا عرفه في تخصيص حال ، إذ لم يشر إليها .
- ١٠

- وقريب من ذلك أن تكون الخاصة أعميت بالقياس إلى الجنس ، وذلك الجنس لاتدوم نسبته من الشيء ؛ مثل من قال في الشمس إنها الكوكب الذي هو أضواء الكواكب يكون متحركا فوق الأرض ، فتكون هذه الخاصة للشمس عندما تحس فوق الأرض . وأما إذا غابت فلا تكون متميزة بهذه الخاصة عن سائر الكواكب . فإن لسامع هذه الخاصة أن لا يسلم أن حالها هناك هذه الحال ، إلا أن ينظر نظرا آخر ، فيعلم أن الحكم غير متغير ، فلا تكون معرفته حاصلة من جهة قائل الخاصة بل من جهة أخرى ، وتكون جزمة تعريف قائل الخاصة قاصرة . نأما إن قال قائل : إن السطح هو الملون أولا
- ١٥

(١) واحد : واحدة م || بعضا : على بعض ن (٢) يؤخذ : يوجد سا || فاعلم : واعلم د ، ن  
(٢) الجنس : النفس م || المضايغ : المضايغ ن (٤) مسمى : قصى س (٥) لا : — م  
(٦) فلا : ولا م || يليق : يليق ب ، س ، م || دائما . — سا (٧) عن : من س ، ه  
(٨) عمرو : عمر م || أنه : — ه (١٠) إذ : إذاب م (١١) الجنس : الجنس م  
(١٢) نسبته : فنسبته سا || أضواء ب ، م ، ضوء ه || الكواكب : كوكب د ، سا ، ن  
(١٣) هذه : بين ه || الخاصة : الخاصة م || عندما تحس : عند الجنس د ، س ، ن ، ه ؛ +  
الشمس م (١٤) متميزة د ، ن (١٥) الخاصة : الخاصة م || نظرا : نظرد || فيعلم : فعلم سا  
(١٦) قائل : قابل م || الخاصة : الخاصة د ، سا ، م (١٧) تعريف : سا ، || قائل :  
قابل م || الخاصة : الخاصة سا ، م ، ه || الملون : المكون د ، الكون ن

فيكون قد راقى جبدا ، لأنه كذلك هو ، أحسن أو لم يحسن . وأيضاً ، إن أخذ الحد على أنه رسم فقد كذب ، ولم يحسن .

وموضع آخر ، وهو أنه يجب أن يكون المعطى للرسم والخاصة لم يغفل الجنس ؛ لأن المتمم لجودة الرسم أن يكون دل فيه على الجنس ؛ تعلم ذلك من وجهين : وجه سهل ، وجه حقيقى فيه أدنى صعوبة . أما الوجه السهل فلأنه لما كان التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء : تعريف حدى من جنس وفصول ، وتعريف من جنس وخاصة ، وتعريف من أعراض وخواص ؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصى بالنوع ليس بحد ، وكل تعريف بقول مساو فهو إما حد وإما رسم وإما خاصة ، لكن هذا ليس بحد ، فهو إذن تعريف رسمى خاصى ، لكنه أدل كثيراً على الذات من الذى ليس فيه جنس . فإذا ن أخذ الجنس فى الرسم لا يعمل الرسم غير رسم ، ويجعله أدل وأشد تعريفاً ، والأدل أفضل ، فإذا ن أخذه أفضل ، فتركه أنقص ؛ وخصوصاً أنك إذا ميزت ، فيجب أن تدل على الأمر الذى يقع له التمييز بما ميزت ، وهو الجنس .

وأما من الجهة الحقيقية ، فلأن إعطاء الخاصة وحدها إذا لم يقترن به جنس معلوم ، لم يكن تمييزاً ألبتة ؛ مثاله ، إذا قلت ضحكك ، أى شيء ذو استعداد للضحك ، لم يكن نفس علمك بهذا يوجب أن يكون هذا الشيء حيواناً أو إنساناً ، بل جوزت أن يكون من أمور أخرى ، اللهم إلا أن يكون عندك علم آخر تعلم به ، أو ظن تظن به أنه لا يجوز أن يكون الشيء ذو الضحك إلا حيواناً . وهذا شيء قد عرفناك مثله فى الفصل . فإذا كان نفس تصورك الضحك ما لم يقترن به علم آخر لا يمتنع أن يكون

(١) هو أحسن : وأحسن سا ، أحسن أو لم يحسن م ؛ + هوس (٢) فقد : ق م  
|| يحسن : يحس د (٣) والخاصة : والخاصة : ب ، سا ، م ، ه || يغفل :  
يعقل سا ، م ، ن (٤) فيه : منه ب ؛ - د ، ن (٦) وفصول : وفصل س  
(٧) وخاصة : وخاصة ب ، سا ، م ، ه || وعرض : وعرضى ه (٨) وإما رسم :  
أورسم ن || وإما خاصة : وخاصة س ، سا ، م ؛ أو خاصة د ، ن (٩) خاصى :  
خاص ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) ويجعله : سا ؛ بل يجعله م (١١) فتركه : وتركه د ، ن  
|| أنك : - سا || ميزت : خيرت د (١٢) له : - د ، ن (١٣) الحقيقية : الحقيقة س  
|| به : بها د ، ن (١٤) لم يكن : لا يكون د ، ن (١٥) لم يكن : ثم لم يكن س (١٦) من أمور :  
من جملة أمور د ، ن || ظن : - ب || ظن : م (١٧) مثله : مثال س ، ه || الضحك :  
للضحك ن (١٨) يمتنع : يمتنع س ، ه

- الضحاك واقعا في غير الحيوان ، فيكون حينئذ في رداً على الإنسان . فإن علمت علماً آخر يمنع هذا ، فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل إنه ضحاك ؛ إذ هذا وحده لم يترك . بل هذا وشيء آخر عندك ، عَرَّفَاك أن المشار إليه هو الإنسان . والرسم والخاصة هي التي لذاتها تعرف الشيء ، أو بنفسها . وما لم يكن كذلك لم يكن رسماً فاضلاً ، وإن كان رسماً . فإذن لابد في الخاصة والرسم من إدخال الجنس ، فإنه إما أن يدخله الرسام مصرحاً ، وإما أن تدخله أنت بعلم عندك فتضيفه إلى مفهوم قول الرسام ، فيكون المفهوم عندك الجنس والخاصة معاً . فإذا أريد أن يكون اللفظ مساوياً للعرف عندك ، يجب أن تدل فيه على الجنس ؛ فإن لم تدل فيه على الجنس ، فاللفظ غير مطابق لجميع المعنى المعروف . لكن الحد والرسم يجب أن يكون اللفظ فيهما مطابقاً للمعنى الذي يراد من غير نقص ، فإن نقص فذلك إنحراج لما من حقه أن يكون مقبلاً . فإن لم يقل ترك اختصاراً .
- ١٠ كما تنحصر المقدمات الكبرى في التباس

(٢) هذا : هو ، ن (٣) آخر : — د || عندك : عنده سا || عرَّفَاك : عرَّفَاك سا ، م  
(٤) أو بنفسها : وبغضها د ، سا ، م ، ن ؛ وبغضها هـ (٥) ما : سا (٧) والخاصة :  
والخاصة سا (٨) فيه : منه ب || لجميع : بجميع ب (٩) فيهما : — س

## الفصل الثاني

### فصل (ب) يشتمل على مواضع في أن الخلاصة أعطيت أو لم تعط

ويلى هذه المواضع مواضع لاتنعلق بالإجادة والرداءة ، بل بأنه هل الخلاصة في نفسها خاصة أو ليست . فمن هذه المواضع أن لا يكون حل الخلاصة صادقا على واحد ألبنة ، أو لا يكون صادقا على واحد بعينه ، فلا يكون ما فرض خاصة بخاصة . مثل أن يقول ٥ قائل : إن خاصة الموصوفين بأنهم علماء أنهم لا يغلطون ألبنة ، ثم وجد أن المهندس — مع أنه عالم — قد يكون غالطا إذا غلط عليه في ترتيب الشكل ، كما عرض لأبقراط صاحب الشكل الهلالي . فإذن ليس خاصية العالم أن لا يخطئ . وهذا المثال صحيح . وليس ما اعترض به عليه شيء ، حين ظن أن فيه تجاوزا ، إذ من الباطل أن يكون المهندس يخطئ ، فإنه إن أخطأ لم يكن مخطئا ، من حيث هو مهندس . وليس الأمر على ما قالوا ، فإن قولهم : إن المهندس لا يخطئ من حيث هو مهندس ، لا يقابل قوله : إن المهندس يخطئ ، ولا يكذب بل يكذب شيئا آخر ، وهو أن المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . ولا سواء قولنا المهندس يخطئ ، وقولنا المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . فإذن ليس يصدق على كل مهندس أنه لا يخطئ ، إلا أن يقال فيها هو فيه مهندس ، أو من حيث هو مهندس . وقد طمست — فيما سلف — أن معنى قولنا : كل مهندس وما يجري مجراه ، كيف هو ، والمراد فيه ما هو .

(٢) فصل ب : فصل ٢ هـ (٣) بالإجادة : وبالإجادة م || والرداءة : والإنساد بخ ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) لا : لم س || يغلطون : يعطلون د ، يعطون ن (٧) إذا : أوسا || عليه : — د ، ن || الشكل : الكل س (٨) فاذن : — ن (٩) عليه : — س || تجاوزا : تجاوز س ، هـ (١٠-١١) وليس الأمر ... مهندس : — سا (١١) فإن قولهم : — : ن (١٢) يكذب : يكون سا (١٣) قولنا : قلنا س ، م ، هـ (١٤) هو : — سا || فيه : — سا ، م || مهندس : — فليست الخلاصة خاصة د ، ن (١٥) فيما سلف : — د ، ن (١٦) فيه : به د ، ن || هو : — في موضع آخر فيما سلف د ، ن



ووضع آخر أن يكون القول أهم من اسم المخصوص ، كن قال : إن خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم ، ثم يصل الملك كملك .

وموضع آخر ، أن يجعل المقصود خاصة خاصة ، والمقصود هو الأمر الذي هو  
 النوع اللازم له الخاصة. فهو في طباعه أن يكون موضوعا لا محولا، مثل من قال: إن خاصة  
 ألطف الأجسام إن تكون نارا ، وليس الأمر كذلك ، بل إن كان ولا بد فإن خاصة  
 النار هي أن تكون ألطف الأجسام . وقبل في التعليم الأول : الموضوع الواحد له خواص  
 كثيرة ، كل واحد منها غير الآخر . فلو كان الموضوع خاصة لها ، لكان خاصة لأشياء  
 كثيرة متباينة الحدود ، فإكان خاصة . وهذا كلام في غاية الجودة .

وموضع آخر، أن يكون أخذ الفصل على أنه خاصة .

وموضع آخر للبطل ، وهو أن تكون الخاصة توجد قبل وجود القصوص لذاتها  
مهما قطع ، كالشي في السوق ، فإنه لا يمكن أن يجعل خاصة زيدا ، فقد يوجد قور زيدا ومنه .  
وموضع آخر للبطل ، وذلك إذا كان الشيء خاصة لاسم ، وليس خاصة لمركبه ،  
كأن يجعل الطير خاصة للعلوب ، ولا يجعله خاصة للقوثر . وكذلك إن كان الشيء خاصة لموصوف  
بشيء ، وليس خاصة شيء ، ويكون ذلك الموصوف موصوفا بهم معا ، كالوصوف بأنه ضالك ،  
فإنه حينه الموصوف بأنه مسعى ، فإذا كان القحش موصوفا بأنه خاصة الموصوف بأنه ١٥  
ضالك ، ثم لم تكن خاصة الموصوف بأنه المسعى ، كانت الخاصة ليست بخاصة .

(٢) أنه : بأنه ج (٥) وليس : أوليس سا [ الأخر : - سر ] من : وبلان ع  
|| قات : + من د ، س ، ع ، م ، ن ه || حادة : حادية ع (٦) حر : - د الحوصع :  
والحوصع د ، ع ، ا ، م ، ن (٧) كثيرة : + حر ص واحد : - ن حاحة : - ه  
(٨) قاد : قيام || كان : كانت ه وهذا الكلام في غاية الجودة : - سا كلام : الكلام ع ، ا ، ر ، ع  
ن ه (٩) أنه : أماب ، س ، ع ، ا (١٠) المحصور : + عقد ه (١١) في السوق : - د  
|| قائم : قائماد || عقد : وقد سا (١٢) حادة : حادة ع (١٣) انظر : خبره  
|| وكلك : وللك سا || حاسة : - سا الحوصف : الحوصوف ع ، ا ، ر ، ع  
(١٤) حاسة : + الحوصف ص || حق : القود ع (١٥) مدعي : مدعو ع ، ا ، ر ، ع  
(١٥-١٦) قادا : كان . المدعي : - ص (١٥) حاسة : حادية ع ، ا + حاسة ه  
|| الحوصف : الحوصوف م (١٦) الخاصة : الخاصة ه

ولا تُدخِل في واحد من الاعتبارين لفظة : "من حيث" ، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحكك من حيث هو ضحكك ، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي ، بل خذهما مطلقا من غير اعتبار "من حيث" ؛ فقد علمت الفرق بين المطابق وبين المقول فيه "من حيث" . وهذا الموضع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين .

٥. وقائل أن يقول : قد جمعت الشيء ههنا خاصة لمعينين متباينين ، ومنعت ذلك من قبل .

فنقول : احفظ قولنا الموصوف بأنه الضحكك ، والموصوف بأنه مستحي ، فالإشارة مستحي ، فالإشارة فيه إلى موضع واحد . واعلم أنا نشير بالمثال الذي أوردناه إلى أن الموصوف بخاصية الاستحياء لا يكون موصوفا أيضا بخاصية الفحش ، حتى يكون الفحش يلزمه ويساويه . ١٠

وموضع آخر ، أن يكون للخاصة مقابل ، وهما من الأعراض الذاتية للجنس الذي أعطينا الخاصة لنوعه ، ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الأنواع بالقياس إلى هذا النوع ، مثلا أن كل واحد من الإنسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان ، والحركة بالإرادة مقابلة للسكون بالإرادة ، وكلاهما من الأعراض الذاتية للحيوان ، ينقسم بهما الحيوان ، على ما علمت في كتاب البرهان . فإن جعل خاصة الإنسان أنه المتحرك بذاته بالإرادة ، فيجب أن تكون خاصة الفرس بالقياس إلى الإنسان أنه الساكن بذاته من تلقاء نفسه ، لكنه ليس ذلك كذلك . فليست الخاصة خاصة . ١٥

(١) في واحد : في كل واحد س || لفظة : لفظ ن (٢) بالمستحي : من المستحي ن  
|| خذهما : أخذهما د ، ن (٣) مطلقا : مطلق د ، ن || من حيث : حيث ب ، س ، م ، ن  
|| المطلق : — د || حيث : + ه ر م (٥) قد : فقد د ، سا ، م ، ن  
(٨) مستحي ، استحي د || موضع : موضوع د ، س ، سا ، ن || إلى : — م  
(٩) بخاصية : بخاصة س (١٢) أعطينا : أعطينا سا || الخاصة : الخاصة ه || خاصة : خاصة  
د ، خاصان (١٤) مقابلة : مقابل نج || الحيوان : + أن ب ، س (١٥) بالإرادة :  
لإرادة ب ، بإرادة د ، ن ؛ — س ، سا ، ه (١٦) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، ه  
(١٧) لكنه : ولكنه ب ، د ؛ لكن ن || ذلك : — س || الخاصة : الخاصة م

وموضع آخر ، لا يبعد أن يعالط به المشاهيرون ، مثل أنه إذا كان لموضوع ما خاصة ، ثم كان لذلك الموضوع خواص أخرى ومحولات أخرى لا توجد لغيره ؛ فإن تلك الخاصة قد يمكن أن تجعل ليس لذلك الموضوع وحده ، بل لذلك الموضوع مأخذاً . مع محولاته الأخرى . فإنه إن كان خاصة للإنسان الضحاك ، فيكون الضحاك خاصة لأشياء كثيرة ، مثل أنه خاصة للإنسان الخجل ، وللإنسان المستحي ، وللإنسان القابل للعلم . بل قد يؤخذ محموله على الإنسان الأبيض فتعرض من ذلك وجوه من المغالطة : منها أن يكون الضحاك خاصة للإنسان ، وأيضاً لما هو في المعنى غير الإنسان ؛ فإن الإنسان مع الخجل بالطبع غير الإنسان وحده . وأيضاً سيكون الضحاك خاصة لقابل العلم أيضاً ، والذي من شأنه أن يستحي ، فتكون الخاصة غير خاصة .

١٠ ووجه آخر ، مثلاً أنك تعلم أن الإنسان الأبيض أخص من الإنسان ؛ فإن رُوجَّ أن الضحاك خاصة للإنسان الأبيض بسبب أنه خاصته للإنسان ، فقبل : والإنسان الأبيض إنسان ، والإنسان خاصته أنه ضحاك ، فالإنسان الأبيض خاصته أنه ضحاك ، عرض من ذلك أن يكون الإنسان الأسود ليس بضحاك ، أو عرض أن تكون الخاصة ليست بخاصة .

١٥ وقد يمكن أن تعرض وجوه أخرى غير ذلك ؛ فأما الوجه الأول فيكفي الخطب فيه أن تعلم أن قولنا الضحاك خاصة للإنسان ، معناه أنه خاصة لما يوصف بالإنسان ، وما

- 
- (١) المشاهيرون : المشاهيرون س ، هـ || إذا : ان م || لموضوع ما : الموضوع س ، م  
(٢) لذلك الموضوع : كذلك لموضوع ن || لا توجد : — ن || لغيره . لغيرها هـ || الخاصة : الخاصة ب ، د ، س ، م ، ن (٣) لذلك : كذلك د ، م (٤) خاصة : خاصة ، س ، هـ (٥) وللإنسان : وللإنسان د ، ن || وللإنسان : وللإنسان د ، ن (٦) لما : ما ب ، س || فان : فأما م (٨) وأيضاً سيكون : أيضاً وسيكون ن ، س ، هـ ؛ أيضاً سيكون د ، ن || والذي : والذي ب (٩) الخاصة : — ب || ليست خاصة لمبنى واحد بل لمبنى كثيرة فكون الخاصة ن (١٠) مثلاً : — د ، ن (١١) — د ، ن (١٢) الإنسان : فالإنسان م || خاصة : خاصة ب ، س ، ن ، هـ ، د ، م ، س || خاصة : خاصة ب ، س ، هـ ، د ، م ، س (١٣) الخاصة : الخاصة ب ، د ، س ، م ، هـ || (١٤) بمخاصة : بمخاصة ب ، س ، م ، هـ (١٥) تعرض : تعرض س || ذلك : ذلك هـ ، د ، ن (١٦) معناه : ومعناه س || خاصة : خاصة ب

يوصف بالإنسان هو الإنسان لا غير ، موضوعا له ، على ما علمته في غير هذا الموضوع .  
 وإذا قلنا : إن الضحك خاصة لتقابل العلم ، كان معناه أن الضحك خاصة لما يوصف  
 بأنه قابل العلم ، وليس ذلك إلا الإنسان . فقد علمت فيما سلف أن الموصوف بالإنسان  
 هو ذات الإنسان ، لكن الموصوف بالأبيض هو شيء غير الأبيض ، وهو إنسان ما ،  
 أو تلج ما . وإن كان أبيض ما موصوفا بأنه أبيض مطلق ، ليكن مع ذات آخر قد يكون  
 موصوفا به شيء غيره من حيث إنه أبيض . وإنسان ما لا يكون موصوفا به شيء غيره  
 من حيث هو إنسان ، فيكون الأبيض له موصوف هو شيء آخر . وليس كذلك الإنسان .  
 فإذا عني بقولنا : ” المستحي ” الموصوف بالمستحي على الوجه الذي قلنا ، لم تكن الخاصة  
 لشيء آخر غير الإنسان . وأما إن أخذ المستحي ، من حيث هو مستحي ، فليس الضحك  
 خاصة له ، فإن المستحي ، من حيث هو مستحي ، لا يقال عليه الضحك . فإن المستحي ،  
 من حيث هو مستحي ، ليس إلا المستحي . وأما الضحك فشيء آخر ، وعلى ما علمت  
 هذا في مواضع أخرى .

فإذا تأمل التأمل ، فيزيين الملكة والحال ، وبين ما له الملكة والحال ، وعرف  
 الأصل الذي قلنا ، تميزت به الخاصة التي تحون لشيء في نفسه ، والتي تكون بالعرض  
 وبسبب شيء آخر ، إذ تكون الخاصة مثلا للملكة فوجد لذي الملكة . إذ كان ما يخص  
 الملكة قد يوجد أيضا لذي الملكة ، وذلك إما خاصته ملكة تحمل على ذي الملكة بالاشتقاق ،  
 وإما خاصة ملكة تحمل على ذي الملكة بغير اشتقاق . أما الذي بالاشتقاق فمثل العلم ، فإن

(١) غير : غيره د ، سا ، م ، ن (٢) قلنا : قلت د (٣) بأنه : أنه د ، سا  
 (٥) مع ذات : أبيض ما د ، ن || آخر . أحدا سا (٦) به : بأنه ب ، م || إنه أبيض ...  
 شيء غيره : — د ، ن (٧) الأبيض : + هو ن (٨) المستحي : المستحق د  
 (٩) المستحي : — ه || مستحي : مستحق ؛ المستحي س ، ه (١٠) مستحي : + فليس  
 الضحك خاصة له فإن المستحي من حيث هو مستحي ب (١١) وأما الضحك : والضحك د ، ن || فشيء :  
 شيء ن (١٢) أخرى : آخرس (١٣) وعرف : عرف سا (١٤) تميزت : تميزت سا  
 || تميزت له : بمنزلة ن || لشيء : لشيء د ، س ، سا ، ن ، ه (١٥) إذ : إذ د ، سا ، ن  
 || الملكة : بالملكة ن (١٦) خاصته : خاصة س ؛ خاصة م || الملكة : + حلام || خاصة :  
 خاصة م ، ه (١٧) خاصة ملكة : خاصته للكة || على ذي الملكة : عليه ن || اشتقاق : الاشتقاق س ، ه  
 || وإما خاصة ... بالاشتقاق : — سا

خاصة العلم تستحق منها خاصة مجولة على العالم ، ولا تكون هي نفعها خاصة للعالم . وأما الذى بغير اشتقاق فمثل الضحاك ، فإن خاصة الضحاك ، من حيث هو ضحاك ، قد توجد مجولة على الإنسان . وكذلك فإن الذى لدى الملكة قد يمرض أن يحمل على الملكة ، مثل أن الضحاك ، وهى خاصة الإنسان ، فإنه قد توجد مجولة على المستحق ، فيعرض من هذا أن يشكل الأمر .

٥

أما فى المثال الأول فيغالط ويجعل خاصة الملكة التى لا تجعل بالاشتقاق خاصة لدى الملكة ، فيجعل خاصة العلم خاصة العالم ، فيكون العالم أيضا لا يزول التصديق به ، كما أن العلم لا يزول التصديق به .

وأما فى المثال الثانى فيجعل الخاصة خاصة لأشياء كثيرة مختلفة . فإذا راعى المراعى فيزيين الشيء الذى له الخاصة وبين ما يقارنه ، إما مقارنة ملكة لدى الملكة ، أو مقارنة ذى الملكة للملكة ، تحصل له الخاصة التى تكون للشيء بذاته وأولا ، والتي تكون على طريق العرض أو العلق . وأما الوجه الذى ذكر أولا بعد هذا الوجه ، فعرفتك بالقياس وشروطه تخلصك من الغلط فيه .

وموضع ينفع فى القسم الأول ، وهو أن يراعى التصريف ، فيؤخذ العلم وخاصته ، ويؤخذ المشتق له الاسم من العلم وهو العالم ، فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة له بالاشتقاق . فإذا كان خاصة العلم أنه ما لا يزول التصديق به ، لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة العالم أنه الإنسان الذى له تصديق لا يزول . وإذا كان خاصة العالم أنه الذى لا يزول

( ١ ) خاصة : خاصة س ، م || خاصة : خاصة م || خاصة : خاصة م ( ٢ ) بغير : بغير سا ، لغيرن || اشتقاق : الاشتقاق س ، سا ، هـ ( ٣ ) فإن : + الشيء س ( ٤ ) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م || الإنسان : للإنسان د ، س ، ن ، هـ || فإنه : فإنها م ( ٦ ) أما : وأما هـ || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ || خاصة : خاصة ب ، هـ || الذى : ذى سا ( ٨ ) العلم : العلم ب ، + به م ( ١٠ ) ملكة : للملكة د || الملكة : ملكة ( ١١ ) ذى الملكة : ذى ملكة د ، سا || تحصل : تحصل د || التى : الذى م || تكون : — م || وأولا : أولاس || والتى : التى م ( ١٣ ) تخلصك : وتخلصك س ' فيه : منه ب ، سا ( ١٤ ) وموضع : + آثرن || القسم : — م || وخاصته : وخاصته ب ، د ، سا ، م ( ١٥ ) فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة : فيجعل الخاصة د ، ن || من خاصة : من الخاصة س ، هـ || خاصة : خاصته سا ، م || فإذا : فإن د ، ن ( ١٦ — ١٧ ) بل جعل خاصة العالم : — ن || وإذا : فإذا م

تصديقه لما صدق به وقلة ، فيجب أن لا نجعل هذا خاصة العلم بل نجعل خاصة العلم : أنه ملكة تصديقية لا يزول التصديق بها من القصد والقول . وذلك لأنه لما كان بين العلم وبين العالم معاندة ومقابلة ما ، فلا يجب أن يؤخذ كشيء واحد ، بل يجب أن يراعى التقابل أيضا بين خواصهما ، كما يراعى فيهما .

٥ وموضع آخر ، أن تكون الخلاصة خاصة بشرط الطبع ، فتؤخذ مطلقا ، فيكون ذلك باطلا . مثالا ، أن يقال : إن خاصة الإنسان بالقياس إلى القرص أنه ذو رجلين ، فإن هذا ما لم يقترن به أن يقال : ” بالطبع ” لم يكن حقا . فليس كل إنسان ذا رجلين في الوجود . وأما إذا قيل هو كذلك في طبعه ، أي هو كذلك في صورته الإنسانية ، حتى إذا صادفت وقت تكونه مادة وافرة ، ولم تقع آفة في تلك المادة ، أو لم يعرض عارض من خارج ، كان ذا رجلين ، كانت الخاصة كاملة . ١٠

وموضع آخر أن يميز في الخواص ما يكون الشيء ولا ، ولشيء آخر بعده ، فإذا لم يميز ذلك لم تكن الخلاصة خاصة ، مثل من يقول إن خاصة السطح اللون ، ولم يقل اللون أولا ، فإذا لم يقل ذلك فنجد الجسم يشارك السطح فيه ، فلا يكون ذلك خاصة السطح . ولو قال ذلك لتحصلت الخلاصة بواجبها .

(١) وقاله : — م || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٢) التصديق بها : تصديقها ب ، س ، سا ، م ، هـ || القصد : العقل (٣) ما : — م ، هـ || فلا : ولا س || يؤخذ : يؤخذ ، س ، هـ || كشيء : شيء ، د ، س ، هـ (٤) خواصهما : خواصهما (٥) الخاصة : الخاصة ، د ، هـ || خاصة : خاصة ، د ، سا ، م — م || بشرط : لشرط || فتؤخذ : بل تؤخذ هـ (٦) بالقياس : بالطبع سا (٧) ما : — سا || يقترن : يقترن م || ذا : ذون ، د ، س ، سا ، م ، هـ (٨) وأما : فأما م || صادفت : صادف ، د ، ن (٩) وقت : — د ، سا ، م ، ن || تقع : تكن ب || أرم يعرض : أرم ، د ، ن (١٠) الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ (١١) ولشيء : لشيء م (١٢) الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م || خاصة السطح : ب ، س ، سا (١٣) فإذا : وإذا ، د ، ن ؛ فإذا م ، هـ || فيه : به ن || خاصة : خاصة ب ، د ، سا || السطح : لسطح ، د ، ن || ولو قال : ولو لا س (١٤) لتحصلت : لتحصلت بخ || الخاصة : الخاصة سا

بل يجب أن تعلم أن المحمولات تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط تلحقها ، فيجب أن تراعى في الخاصة تلك الجهات ، لتعلم أنها كيف توضع خاصة . فمن الأشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ، ويكون كونه في الطبع حقا ، كذى الرجلين للإنسان ، ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ، ولكن يكون كونه من شأنه أن يعرض له في الندرة حقا ، ويكون خاصا بالشيء ، كذى أربع أصابع للإنسان . هـ

ومنه ما تكون نسبته إلى الصورة ، كقولهم : إن النار ألطف الأجسام أجزاء ، وذلك في القوام .

ومنه ما تكون نسبته إلى الجملة على الإطلاق ، كقولهم : إن الحيوان يحس ويتحرك ، أى في طباعه أن يحس ويتحرك .

ومنه ما تكون نسبته إلى الكل ليس على الإطلاق ، ولا للصورة كما هي ، بل لأنه ١٠ . لجزء منها ، كما ينسب الفهم إلى النفس ، وهى صورة ما ، وليس ينسب إليها كيف كان ، بل هو لجزء منها بالحقيقة وهو الجزء الفكرى .

ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع ألبته ولا على الإطلاق ، بل يكون له بالغبة والتعلم وغير ذلك ، كالعالم للإنسان .

ومنه ما يكون له بالشركة ، ومثاله من جهة معنى أهم ، كما يقال للإنسان إنه حاس ١٥ . أوحى ، فذلك له من حيث هو حيوان ، ويشاركه فيه غيره . فإن كان خاصة ما مثل هذا ، فيكون خاصته بالقياس لا على الإطلاق . فيجب أن يوضع في الخاصة أنها بالطبع ،

---

( ١ ) بوجوه : وجوده ، د ، ن ، م || حملها : حملها ب ( ٢ ) الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، هـ ( ٤ ) وجوده : + له د ، م ، ن ، هـ || كونه : لكونه م ( ٥ ) أربع : أربعة د ، ن ( ٨ ) ويتحرك : أو يتحرك ب ( ٩ ) في : من د ، م ، هـ || طباعه : طبعم || أى في طباعه أن يحس ويتحرك : — ن ( ١٠ ) للصورة ، الصورة سا ( ١١ ) الجزء : الجزء م ( ١٢ ) لجزء : الجزء ب ، سا ( ١٥ ) ومنه : ومنها د ، ن || له : — م ( ١٦ ) هذا : + هذا ب ، م || فيكون خاصة : — د ، ن || بالقياس : د ، ن ( ١٧ ) الخاصة ، الخاصة [ كذا في جميع النسخ ] || أنها : أنه م || بالطبع : + أو أولى ب

أو في الندرة ، أو للصورة ، أو على الإطلاق أولى ، أو لجزء من الصورة مقتنى ليس في الطبع ، أو بقياس كل شيء ، أو بقياس شيء .

وكذلك يراعى ما يقع فيه الاختلاف من جهة الأكثر والأقل ، مثل الشيء الذي إذا كان مثلاً في الغاية ظن خاصة شيء ، وإذا لم يكن في الغاية ظن خاصة لمعنى أهم ، مثل قولم : إن النار هو الجسم العالى والطاقي جداً ؛ فإن الهواء أيضاً طاف ، ويمعها الحار ، فيكون الطافي مطلقاً يخص الحار ، ويوهم أن الطافي جداً يخص النار .

وربما كانت التفاضل ليس يقع بحسب الجنس ، بل بحسب النوع ، مثل النيران فإنها تختلف باللطافة ؛ فليست الشعلة الصافية المصباحية أو البرقية ، مثل الشعلة الاتهامية أو الجمرية ؛ وكلها نيران . فحينئذ إذا قيل إن النار هو الجسم اللطيف جداً ، لم يعم النوع ، ووقع النظم . ولذلك لا تكون الخاصة المأخوذة على أنها مطلقة مثل الخفيف ، وهي بعينها الخاصة المقيدة بالإفراط ، كقولك : خفيف جداً ، فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ، ولا الخفيف جداً ، فإن الخفيف جداً لا يكون مقولة على كل نار ، فإن الصغيرة ليست خفيفة جداً عند الكبيرة ، ولا الالهيب عند البرق .

وموضع آخر ، أن تجعل الشيء خاصة لنفسه ، وذلك دلى وجهين : إما أن تأتى باسم مرادف ، كمن يقول : إن الإنسانية خاصة البشرية ، والجليل خاصة اللائق ، أو تأتى بالحد فيكون الحد قد جعله خاصة المحدود . ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه . ومعنى

( ١ ) أو للصورة : ولا صورة سا || أولى : أولاب || أولى أو لجزء من الصورة : فيجب أن يوضع في الخاصة أنه الطبع أو في أول أو س ه || أولى أو لجزء من الصورة مقتنى : أو أولى أو مقتنى بخ ، سا ، ن ( ٢ ) كل شيء أو بقياس شيء : أو بقياس كل شيء س ؛ و بقياس كل شيء أو بقياس ن ( ٤ ) خاصة شيء وإذا لم يكن في الغاية : — د || لمعنى : معنى م ( ٥ ) إن : ن س || والطاقي : أو الطافي م ه || ويمعها : ويمعها ه ( ٨ ) أو البرقية : والبرقية س ( ١٠ ) ولذلك : وكذلك م ه || الخاصة : الخاصة د ، ن سا م ه ( ١١ ) الخاصة : الخاصة ب ، سا م ه ه || فلا : ولاد ، ن ؛ لاس || النار : النار م ( ١٢ ) مقولة : مقول م ؛ مقولان ( ١٣ ) الالهيب : الالهيب د ، ن ( ١٤ ) خاصة : خاصة سا ه ( ١٥ ) خاصة : خاصة ب ، س ، سا م ه ه || خاصة : خاصة ب ، س ، م ه ه || تأتى : هى سا ( ١٦ ) خاصة : خاصة ب ، د ، سا م ه ه || الحد هو : — د || الخاصة : الخاصة د ، د ه



خاصة شيء من بعد معنى المخصوص بل يجب أن تأخذ الخاصة ما هو غير المخصوص في طبيعته ، وترجع عليه بالتكاثر ؛ مثل الجسم ذي النفس لو كان معناه غير الحيوان ، وكان منعكسا عليه ، لكان خاصة .

- وموضع آخر ، فيما يكون له أجزاء متشابهة ، كما البحر من حيث هو ماء البحر ؛ والهواء من حيث هو هواء ؛ ثم لا يكون أتى بخاصة يشترك فيها الكل والجزء ، بل يكون ذلك إما للاثبات ، كمن يقول : ماء البحر خاصيته أنه مالح ، أو أن أكثره مالح . أو يكون من جهة جزئه ، كمن يقول : إن الهواء هو المستنشق ؛ ثم ليس جميع ماء البحر مالحا ، ولا كل ماء هو ماء بحر ، فأكثره مالح ، بل منه ماء كله مالح ، ومنه ماء كله عذب ، فليس كل ماء البحر أكثره مالح ؛ وكله ماء بحر . والهواء أيضا ليس كله مستنشقا وكله هواء ، كما جزؤه هواء . بل يجب أن يكون كما يقول معطى الخاصة للأرض : إن الأرض ١٠ قليلة بالطبع ؛ فتجد الكل ، وكل جزء ، بهذه الصفة .

( ١ ) معنى : يعنى د || الخاصة : الخاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ ( ٣ ) وكان : فكان م ؛ ولو كان هـ || خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، هـ ( ٤ ) كما : كالماء ن ( ٥ ) أتى : أى سا || بخاصة : الخاصية م || والجزء : أو الجزء س ( ٦ ) ذلك : بذلك د || خاصيته : خاصيته ب ، د ، س ، سا ، م || أو أن : وأن سا || الكثرة : أكثر د ( ٧ ) جزئه : جزء منه م || إن : — سا ، م ، ن ، هـ || هو : هو هـ || المستنشق : تستنشق نج ( ٨ ) هو ماء : ماء ب ، هـ || فأكثره : أكثره د : ن ( ٨ — ٩ ) بل : مالح : — سا ( ٨ ) تذب : عنها د ( ٩ ) فليس : وليس س || كل ماء : + ماء ب || مالح : مالحا د ، ن ، هـ ( ١٠ ) الخاصة : الخاصة : ن

## الفصل الثالث

### فصل (ح) في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة

ومواضع أخرى من الأصول المشتركة ، أنه إذا لم يكن الضد خاصة الضد ، لم يكن الضد الآخر خاصة الضد الآخر . فإنه إذا لم تكن خاصة العدل أنه أفضل شيء ، لم تكن خاصة الجور أنه أخس شيء . ويصلح هذا أيضا للإثبات . وقد علمت أن هذا مشهور ، وأنه لا يمتنع أن يكون أحد الضدين خاصا بضم ، ثم يكون الضد الآخر موجودا لضده ولأمور أخرى .

وأيا ، موضع من المنضافات ، مثل أنه إذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف ، فليس المفضول خاصة النصف ، وهو للإثبات والإبطال .

وموضع من العدم والملكية ، أنه إذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم ، لم يكن وجود الحس خاصة للسمع ، ويصلح للأمرين . وكذلك المشتق اسمه من الأمرين ، مثل أن يعدم الحس ويصم ، وأن يمجد الحس ويسمع .

وكذلك من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة ، فمقابلته بالنقيض ليست خاصة ، وهذا للإبطال .

(٢) المشتركة : — ن (٣) ومواضع : مواضع ب || المشتركة : — س || خاصة : خاصة ب ، د ، م ، هـ (٣-٤) لم يكن . . . إذا : — د (٣) خاصة الضد : خاصة الضد ب ، د ، م ، هـ (٤) إذا : إن س ، ن ، هـ ، م (٥) هذا : — ن (٦) خاصا : خاصة هـ (٨) من : في د ، ن (١٠) عدم : — س || للصمم . . . الحس : — م || لم يكن : وإذن د ؛ فإذا ن (١١) الحس : + ليس ن (١٢) ويصم : وأن يصم د || وأن يمجد : ويمجد سا || ويسمع : وأن يسمع د ؛ يسمع م (١٣) خاصة : — سا ، م || فمقابلته : ومقابلته ب ، سا ، ن (١٤) خاصة : بخاصة هـ

وكذلك من جهة المعادلة أيضا ، أنه إن كان أن تفخيل خاصة أن نحس ، فإن لا تفخيل خاصة أن لا نحس ؛ وهذا للإبطال والإثبات .

والثالث أنه إن كان الشيء خاصة للشيء ، فلا يكون خاصة لمقابلته بالنقيض ؛ وليس يصلح للإثبات إلا على سبيل المغالطة .

- وموضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد . مثل أنه إذا كان معقول ٥ ومحسوس ، وغير مائت ومائت ، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائتات ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت ، كالملائكة ؛ وإن كان المحسوس خاصة للمائتات كان المعقول خاصة للملائكة .

- والمصحح يعتبر أيضا ذلك ، أنه إذا كان شيئا يشتركان في معنى عام ، وكان وجودهما في شيئين ومعنيين ، كل واحد منهما في واحد فقط ، وكان واحد منهما ١٠ يتخصص عموميه بكونه لأحد الأمرين ، ويكون ذلك خاصة له ، فالآخر خاصته أنه للأمر الآخر ؛ مثل الفهم والعفة ، فإنهما فضيلتان ووجودهما في قوتين للنفس ، أعنى الفكرية والشهوانية . ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفكري ، وكان ذلك خاصة للفهم ، فيجب أن تكون خاصة العفة أنها فضيلة للجزء الشهواني . وهذا أيضا على .

- وموضع من التصارييف ، أنه إذا كان المصروف ليس خاصة للمصروف ، فليس ١٥ التصريف خاصة للتصريف ؛ وبالعكس . وهو موضع جدلي للإثبات والإبطال ،

( ١ ) كان : كانت ب ، د ، س ، م ، ن || أن : أنه ن || خاصة : خاصية ب ، س ، س ، م ، هـ  
 || أن : أنه ن ( ٢ ) خاصة : خاصية ب ، س ، س ، م ، هـ ( ٣ ) والثالث : — س || خاصة :  
 + له || بالنقيض : من نقيض النقيض ب ( ٤ — ٥ ) على . . . آخر : — ن  
 ( ٥ ) معقول ومحسوس : محسوس ومعقول د ، س ، هـ ( ٦ ) المائتات : للإثبات ( ٧ — ٨ ) وإن  
 كان . . . للملائكة : — م || ( ٧ ) وإن : فإن د || المائتات : للإثبات هـ ( ٩ ) يعتبر : بغير م ||  
 أيضا : — د ، س ، س ، هـ ( ١٠ ) كل : وكل هـ || وكان : وكل س ؛ أو كان هـ  
 ( ١١ ) خاصة : خاصية ب ، د ، س ، م ، هـ || فالآخر : والآخر د ، م ، ن || خاصته : خاصيته ب ، د ، م  
 ( ١٢ ) ووجودهما : — ب ؛ ووجودهما س ( ١٣ ) للجزء : الجزء د ، ن || وكان : كان س ، م  
 || وكان ذلك : وذلك د ، ن || ذلك : — س || عبارة : خاصية ب ، د ، س ، س ، ن ( ١٤ ) فيجب  
 أن : — د ، ن || تكون : فكون د ، ن || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، س ، م ( ١٥ ) إذا :  
 إن س || خاصة : خاصية ب ، س ، س ، هـ || فليس : وليس ب ، س ( ١٦ ) خاصة : خاصية ب ، س ،  
 س ، م ، هـ || وهو : وهذا ن

وتؤكد أمثلة ، مثل أنه إن لم تكن خاصة ما هو على طريق العدل أن يكون على طريق الجليل ، لم تكن خاصة العدالة الجمال . وإن كان خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، كانت خاصة ما يجرى على طريق الإنسانية أنه يجرى على طريق مثنى ذى رجلين .

وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف ، مثل ما ليس على طريق العدل ، وما ليس على طريق الجليل ، وغير العدل وغير الجليل . وكذلك عدم والملكة ، والمضاف ، والضد .

وفى موضع التصاريف والنظائر نظر على ، وهو أنه ليس يجب إذا كان المشتق خاصة المشتق ، أن يكون المصدر خاصة المصدر ؛ بل ربما لم يكن المصدر محولا على المصدر . مثاله : ليس إذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال إن النطق ضحك ، وإن الضحك محمول عليه مساو له . وأما لو كان الضحك خاصة النطق ، لكان حينئذ يكون الضحك خاصة الناطق لا محالة . ومع ذلك فحيث لا يحمل المصدر على المصدر تكون المقارنة خاصة ؛ مثل أن خاصة النطق الإنسانى أن يقارنها الضحك .

وموضع آخر من النسبة ، وهو أنه إذا كان نسبة شئ إلى شئ آخر ، كنسبة ثالث إلى رابع ، والثانى خاصة أوليست بخاصة ، فالرابع خاصة أوليست بخاصة . مثاله :

- ( ١ ) مثل أنه إن : مثاله وإن د ؛ مثاله إن ن || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ || طريق : طريقة د ، || طريق : طريقة د ، سا ، ن ، هـ ( ٢ ) خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ || الجمال : الحدس ؛ الجليل د ، ن || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ ( ٣ ) خاصة : خاصة [ كذا فى جميع النسخ ] ( ٤ ) طريق : طريقة د ، ن || طريق : طريقة د ، ن ( ٥ ) جانب : حالة ن | التصريف : التصديق م ( ٥ ) طريق : طريقة ب ، د ، س ، ن || العدل : — د ، س ، سا ، م ، ن || طريق : طريقة ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ( ٧ ) موضع : مواضع د ، ن ، هـ ( ٨ ) خاصة المشتق : — م || خاصة : خاصة م || المصدر : — د ، ن || على المصدر : — د ، ن ( ٩ ) الضحك : — د ( ١٠ ) وأما : + أنه د ، ن ( ١٢ ) خاصة : خاصة ب ، سا ، م ، ن ( ١٣ ) يقارنها : يقارنها د ، ن ( ١٤ ) كان : كانت د ، ن ( ١٤ — ص ٢٢٩ س ١ ) شئ . . . . . نسبته : — م ( ١٥ ) إلى : — ب ، س ، م ، هـ

أن المراتض نسبتة إلى الخصب نسبة الطبيب إلى الصحة ، فإن كان خاصة المراتض أن يكون مفيدا للخصب ، فخاصة الطبيب أن يكون مفيدا للصحة ، وبالعكس . وهذا الموضع ليس بهامى ، وإنما كان يصير علميا لو كان صار علميا بشرط ، وذلك الشرط غير مفيد ، فإنه إذا كانت النسبة مثلا ههنا في أنه يفيد فقط لا في أن كونه مفيدا مساو له ، لم يجب لأنه مفيد والأول مفيد أن يكون كونه يفيد ما يفيد مساويا له ، وإن كان الأول كونه يفيد ما يفيد مساويا له . وأما إذا كان تقدم فلم أن كون كل واحد منهما يفيد ما يفيد مساو له للإثبات ، أو غير مساو له للإبطال ، فليس يحتاج في إثبات أنه خاصة أو ليست بخاصة إلى اعتبار المناسبة ومثال هذا أنه يمكن أن يكون الطبيب وحده مفيدا للصحة ، ويكون المراتض وغير المراتض معا يفيدان الخصب . فيشترك الطبيب والمراتض في أنهما مفيدان للخصب والصحة . ثم تكون إفادة الصحة حينئذ ١٠ بالطبيب ، ولا تكون إفادة الخصب خاصة بالمراتض ، فإن كان علم من قبل النسبة في كل واحد منهما يوجب مساواة ، حتى علم أنهما يشتركان في إفادة أمر مساو ، فبين أن استعمال المناسبة في إثبات الخاصة غير مجد ألبتة ، اللهم إلا أن يكون أمر آخر ، وهو أن يكون قياس يوجب أنه يجب أن تكون حال المراتض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ، ثم يعلم أن الطبيب يخصه إفادة الصحة ، حينئذ تنتقل عن الطبيب إلى المراتض ١٥ إذا كان حال الطبيب قد عرف أولا من نفسه ولم يعرف حال المراتض أولا من نفسه بل علم أن نسبتة توجب كذا . فاما إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها ، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا .

(١) كان : كانت || خاصة : خاصة [كذا في جمع النسخ] (٢) خاصة : خاصة [كذا في جمع النسخ] (٣) لو كان : لو — س، ما، م || صار : — د، ن (٤) بشرط : + ذلك م (٥) لم : ولم || مفيد : مفيد || والأزول : والآتود، ن || مفيد : مفيد || كونه مفيد : — د، ن || كونه : يكونه م (٦) الأول ... يفيد : ما يفيد الثاني د، ن || كونه : — م || يفيد : يفيد م، م || مساويا : مساوس، مساويا م || وإن كان ... له : — (٧) أن كون ... للإبطال : أنه يفيد مساويا للإببات أو يفيد لا مساويا للإبطال د، ن || يفيد : يفيد م (٨) يفيدان : ثم يفيدان م، م (٩) — (١٠) — (١١) — (١٢) — (١٣) — (١٤) — (١٥) — (١٦) — (١٧) — (١٨) — (١٩) — (٢٠) — (٢١) — (٢٢) — (٢٣) — (٢٤) — (٢٥) — (٢٦) — (٢٧) — (٢٨) — (٢٩) — (٣٠) — (٣١) — (٣٢) — (٣٣) — (٣٤) — (٣٥) — (٣٦) — (٣٧) — (٣٨) — (٣٩) — (٤٠) — (٤١) — (٤٢) — (٤٣) — (٤٤) — (٤٥) — (٤٦) — (٤٧) — (٤٨) — (٤٩) — (٥٠) — (٥١) — (٥٢) — (٥٣) — (٥٤) — (٥٥) — (٥٦) — (٥٧) — (٥٨) — (٥٩) — (٦٠) — (٦١) — (٦٢) — (٦٣) — (٦٤) — (٦٥) — (٦٦) — (٦٧) — (٦٨) — (٦٩) — (٧٠) — (٧١) — (٧٢) — (٧٣) — (٧٤) — (٧٥) — (٧٦) — (٧٧) — (٧٨) — (٧٩) — (٨٠) — (٨١) — (٨٢) — (٨٣) — (٨٤) — (٨٥) — (٨٦) — (٨٧) — (٨٨) — (٨٩) — (٩٠) — (٩١) — (٩٢) — (٩٣) — (٩٤) — (٩٥) — (٩٦) — (٩٧) — (٩٨) — (٩٩) — (١٠٠) — (١٠١) — (١٠٢) — (١٠٣) — (١٠٤) — (١٠٥) — (١٠٦) — (١٠٧) — (١٠٨) — (١٠٩) — (١١٠) — (١١١) — (١١٢) — (١١٣) — (١١٤) — (١١٥) — (١١٦) — (١١٧) — (١١٨) — (١١٩) — (١٢٠) — (١٢١) — (١٢٢) — (١٢٣) — (١٢٤) — (١٢٥) — (١٢٦) — (١٢٧) — (١٢٨) — (١٢٩) — (١٣٠) — (١٣١) — (١٣٢) — (١٣٣) — (١٣٤) — (١٣٥) — (١٣٦) — (١٣٧) — (١٣٨) — (١٣٩) — (١٤٠) — (١٤١) — (١٤٢) — (١٤٣) — (١٤٤) — (١٤٥) — (١٤٦) — (١٤٧) — (١٤٨) — (١٤٩) — (١٥٠) — (١٥١) — (١٥٢) — (١٥٣) — (١٥٤) — (١٥٥) — (١٥٦) — (١٥٧) — (١٥٨) — (١٥٩) — (١٦٠) — (١٦١) — (١٦٢) — (١٦٣) — (١٦٤) — (١٦٥) — (١٦٦) — (١٦٧) — (١٦٨) — (١٦٩) — (١٧٠) — (١٧١) — (١٧٢) — (١٧٣) — (١٧٤) — (١٧٥) — (١٧٦) — (١٧٧) — (١٧٨) — (١٧٩) — (١٨٠) — (١٨١) — (١٨٢) — (١٨٣) — (١٨٤) — (١٨٥) — (١٨٦) — (١٨٧) — (١٨٨) — (١٨٩) — (١٩٠) — (١٩١) — (١٩٢) — (١٩٣) — (١٩٤) — (١٩٥) — (١٩٦) — (١٩٧) — (١٩٨) — (١٩٩) — (٢٠٠) — (٢٠١) — (٢٠٢) — (٢٠٣) — (٢٠٤) — (٢٠٥) — (٢٠٦) — (٢٠٧) — (٢٠٨) — (٢٠٩) — (٢١٠) — (٢١١) — (٢١٢) — (٢١٣) — (٢١٤) — (٢١٥) — (٢١٦) — (٢١٧) — (٢١٨) — (٢١٩) — (٢٢٠) — (٢٢١) — (٢٢٢) — (٢٢٣) — (٢٢٤) — (٢٢٥) — (٢٢٦) — (٢٢٧) — (٢٢٨) — (٢٢٩) — (٢٣٠) — (٢٣١) — (٢٣٢) — (٢٣٣) — (٢٣٤) — (٢٣٥) — (٢٣٦) — (٢٣٧) — (٢٣٨) — (٢٣٩) — (٢٤٠) — (٢٤١) — (٢٤٢) — (٢٤٣) — (٢٤٤) — (٢٤٥) — (٢٤٦) — (٢٤٧) — (٢٤٨) — (٢٤٩) — (٢٥٠) — (٢٥١) — (٢٥٢) — (٢٥٣) — (٢٥٤) — (٢٥٥) — (٢٥٦) — (٢٥٧) — (٢٥٨) — (٢٥٩) — (٢٦٠) — (٢٦١) — (٢٦٢) — (٢٦٣) — (٢٦٤) — (٢٦٥) — (٢٦٦) — (٢٦٧) — (٢٦٨) — (٢٦٩) — (٢٧٠) — (٢٧١) — (٢٧٢) — (٢٧٣) — (٢٧٤) — (٢٧٥) — (٢٧٦) — (٢٧٧) — (٢٧٨) — (٢٧٩) — (٢٨٠) — (٢٨١) — (٢٨٢) — (٢٨٣) — (٢٨٤) — (٢٨٥) — (٢٨٦) — (٢٨٧) — (٢٨٨) — (٢٨٩) — (٢٩٠) — (٢٩١) — (٢٩٢) — (٢٩٣) — (٢٩٤) — (٢٩٥) — (٢٩٦) — (٢٩٧) — (٢٩٨) — (٢٩٩) — (٣٠٠) — (٣٠١) — (٣٠٢) — (٣٠٣) — (٣٠٤) — (٣٠٥) — (٣٠٦) — (٣٠٧) — (٣٠٨) — (٣٠٩) — (٣١٠) — (٣١١) — (٣١٢) — (٣١٣) — (٣١٤) — (٣١٥) — (٣١٦) — (٣١٧) — (٣١٨) — (٣١٩) — (٣٢٠) — (٣٢١) — (٣٢٢) — (٣٢٣) — (٣٢٤) — (٣٢٥) — (٣٢٦) — (٣٢٧) — (٣٢٨) — (٣٢٩) — (٣٣٠) — (٣٣١) — (٣٣٢) — (٣٣٣) — (٣٣٤) — (٣٣٥) — (٣٣٦) — (٣٣٧) — (٣٣٨) — (٣٣٩) — (٣٤٠) — (٣٤١) — (٣٤٢) — (٣٤٣) — (٣٤٤) — (٣٤٥) — (٣٤٦) — (٣٤٧) — (٣٤٨) — (٣٤٩) — (٣٥٠) — (٣٥١) — (٣٥٢) — (٣٥٣) — (٣٥٤) — (٣٥٥) — (٣٥٦) — (٣٥٧) — (٣٥٨) — (٣٥٩) — (٣٦٠) — (٣٦١) — (٣٦٢) — (٣٦٣) — (٣٦٤) — (٣٦٥) — (٣٦٦) — (٣٦٧) — (٣٦٨) — (٣٦٩) — (٣٧٠) — (٣٧١) — (٣٧٢) — (٣٧٣) — (٣٧٤) — (٣٧٥) — (٣٧٦) — (٣٧٧) — (٣٧٨) — (٣٧٩) — (٣٨٠) — (٣٨١) — (٣٨٢) — (٣٨٣) — (٣٨٤) — (٣٨٥) — (٣٨٦) — (٣٨٧) — (٣٨٨) — (٣٨٩) — (٣٩٠) — (٣٩١) — (٣٩٢) — (٣٩٣) — (٣٩٤) — (٣٩٥) — (٣٩٦) — (٣٩٧) — (٣٩٨) — (٣٩٩) — (٤٠٠) — (٤٠١) — (٤٠٢) — (٤٠٣) — (٤٠٤) — (٤٠٥) — (٤٠٦) — (٤٠٧) — (٤٠٨) — (٤٠٩) — (٤١٠) — (٤١١) — (٤١٢) — (٤١٣) — (٤١٤) — (٤١٥) — (٤١٦) — (٤١٧) — (٤١٨) — (٤١٩) — (٤٢٠) — (٤٢١) — (٤٢٢) — (٤٢٣) — (٤٢٤) — (٤٢٥) — (٤٢٦) — (٤٢٧) — (٤٢٨) — (٤٢٩) — (٤٣٠) — (٤٣١) — (٤٣٢) — (٤٣٣) — (٤٣٤) — (٤٣٥) — (٤٣٦) — (٤٣٧) — (٤٣٨) — (٤٣٩) — (٤٤٠) — (٤٤١) — (٤٤٢) — (٤٤٣) — (٤٤٤) — (٤٤٥) — (٤٤٦) — (٤٤٧) — (٤٤٨) — (٤٤٩) — (٤٥٠) — (٤٥١) — (٤٥٢) — (٤٥٣) — (٤٥٤) — (٤٥٥) — (٤٥٦) — (٤٥٧) — (٤٥٨) — (٤٥٩) — (٤٦٠) — (٤

وموضع آخر من نسبة الواحد إلى الاثنين وإلى الأولى ، وهو أنه إذا كان حكمه عند شيئين حكما واحدا ، وليس خاصة لأحدهما ، فليس الخاصة للآخر . وكذلك إن لم يكن خاصة للأولى لم يكن لما ليس بأولى . وأما إذا صحَّ أنه خاصة لأحدهما ، فقد زال أن يكون خاصة للآخر ؛ لأن الخاصة لا تشارك ، بل زال أن حكمه عدهما بالسواء . وكيف وهو موجود في أحدهما دون الآخر ؛ فهذا لا ينتفع به في الإثبات . وأما في السلب فلا ينتفع به أيضا إلا في الجدل ، وأما في العلوم فلا ينتفع به . أما في الجدل فإنه ربما سلم المجادلة أن نسبته إلى الأمرين واحدة ، أو ربما نتج ذلك عنده مما يتسلمه . وأما في العلوم فيبعد أن يكون محمول نسبته في الوجود ، وفي نفس الحق ، إلى شيئين نسبة واحدة السلب ؛ ثم يكون هناك موضع بحث أنه خاصة أو ليس بخاصة ، وذلك لأنه إن كان مجهول الحال لم يعلم أن نسبته واحدة . ٥ ١٠

وإن كان معلوم الحال فقد علم أولا أنه ليس بخاصة حتى سلب عن كل واحد ، حتى يسلب عن الاثنين ، حتى علم أن حاله منهما حال واحدة في السلب .

وموضع معتبر بالكون والفساد — وأنت تعرفه — مثل أنه إذا كان خاصة للإنسان أن يكون في نفسه أمرا ، فخاصة تكون الإنسان هو أن يكون ذلك الأمر ؛ وخاصة فساده أن يفسد ذلك الأمر . وهذا على ، وهو للإثبات والسلب . ١٥

وموضع آخر للإثبات والإبطال ، أنه ينبغي أن تكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء من جهة نوعه ، ويكون لنوعه لما هو نوعه ؛ وبالجملة لما هيته ومن طريق ماهيته . وقد علمت معنى اللاحق من قبل ما هو في غير هذا الموضع ؛ فإنه إن

---

(١) الاثنين : اثنين نج ، سا ، م (٢) خاصة : خاصية ت (٣) أنه : أنم || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (٤) خاصة : خاصة د || للآخر : الآخرس || الخاصة : الخاصة د || زال : يزال د (٧) أما : وأما س || فانه ربما : فربما س ، هـ (٧) إلى : من د ، سا ، م ، ن ، هـ || أو ربما : وربما س || نتج : ينتج عليه د ، ن ؛ ينتج هـ (٨) عنده : — د ، ن ؛ عنه س ، سا ، م (١٠) إن : إذا ن || أن : أي ب (١١) سلب : يسلب ب (١٢) يسلب : سلب سا ، م ، عل ب ، د ، ن || علم : يعلم س || حال : حالة سا (١٣) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (١٤) هو أن : — د || يكون : يتكون س ، م ، هـ (١٧) لنوعه : نوعه د ، ن || لما : بما م

كانت المأخوذة خاصة ليست تلحقه من حيث هو هو ، كما لا يلحق السكون الإنسان من حيث صورته وماهيته ، بل من حيث هو جسم ؛ أو كان يلحقه ولكن لا من جهة يصير بها خاصة مساوية ، مثل الملاحه التي هي من اللواحق للصورة الإنسانية ولكن ليست بمخاصة حقيقية فلا تكون الخاصة خاصة .

وأما إذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسم ونفس للحيوان ، ٥  
فذلك يلحقه لطباعه ، وتنعكس عليه ؛ فهذه الخاصة جيدة .

لكن لقائل أن يقول : إن كون الحيوان مركبا من جسم ونفس هو حده لا خاصته ،  
فقول له : إن المركب ليس من المعاني الجنسية للحيوان ، بل هو من لوازم جنسه ، بل  
جلسه الجسم ، وفصله أنه ذو نفس ؛ ولم يؤخذ الجسم ههنا جنسا ؛ بل أخذ الجسم  
بجزءه من الفصل ، لأنه هو الجسم المادى لا الجسم الجنسى ؛ ولم يؤخذ ألبته النفس ١٠  
على أنه فصل في الحد ، فذلك لا يصح ، بل على أنه جزء فصل منطقي . وليس أيضا المركب  
من جسم جنسا بمعنى الجسم ، فليس مفهوم المركب من جسم هو أنه جسم ، وإن كان  
يلزمه لزوما من خارج ، فيفهم أن المركب من جسم لا يكون إلا جسما ، ولكن ذلك مفهوم  
لازم ؛ لا مفهوم مضمن ، وإن كان يلزمه لزوما . وهذه الأشياء ظاهرة لك مما سلف ،  
وإنما نشير إشارة للتذكر . ١٥

واعلم أن كثيرا من الحدود إذا غير تغييرا يبقى معه الصديق ، فإنه ينقلب خواص ورسوما .

(١) المأخوذة : المادة م ، هـ || هو هو : هو د ، ن || كالا : إلاب ؛ كاس م ،  
|| السكون : التكون هـ (٢) خاصة : ب ، س ، سا ، م ، هـ (٣) من : في ب  
(٤) بمخاصة : بمخاصة ب ، سا ، م ، هـ (٥) للحيوان : د ، هـ (٦) الخاصة : الخاصة  
ب ، سا ، م ، هـ (٧) لكن : ولكن ب ، س (٧) هو حده : مترحده س || خاصة : خاصيه  
ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (٨) هو : ن || جنسه : جنسيه ب ، د ، سا (٩) يؤخذ :  
+ ناظرا إلى قوله جنسه الجسم س (١٠) بجزءه . الجنسى : لأنه بجزء من الفصل هو الجسم المادى  
لا الجسم الجنسى سا ؛ لأنه هو بجزء من الفصل ومع ذلك فهو الجسم الجنسى م (١٠) لأنه هو : ومع  
ذلك فهو د ، ن || النفس : + ههنا (١١) أنه : أنها م || في : من س (١٢) بمعنى :  
لمعنى هـ (١٣-١٤) من خارج . لازم : — سا || (١٤) لازم : — فيه جسم م || وإن  
كان يلزمه لزوما : — ب (١٥) للتذكر : التذكر ن ، هـ (١٦) تغييرا : تغييرا م || يبق :  
— م || خواص : خواص م ، م

وموضع آخر مأخوذ من الأكثر والأقل ، مثل أنه إذا لم يكن ما هو أكثر تلونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، لم يكن الأقل تلونا خاصة لما هو أقل جسمية ؛ وإن كان ، كان . وقد يعتبر ذلك مع الإطلاق ، فإنه إن لم يكن الأكثر تلونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، فليس الملون مطلقا خاصة للجمع مطلقا . وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط مشهورا إن ترك ذلك الشرط . أما حقيقيا ، فإما يكون حقيقيا إذا كان الموضوع والمأخوذ خاصة كلاهما يقبلان الأشد والأضعف معا ، فحينئذ يستمر هذا القانون ، مثل المواد والجمع للبصر مثلا ، فإنه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر ، فكان ذلك خاصة له وكانا يقبلان الأشد والأضعف معا ، فن البين أن ما هو أشد سوادا هو أشد جمعا ، وما هو أقل سوادا فهو أقل جمعا ، وكل خاصة لكل ، وبالعكس في جميع ذلك . وكذلك في الإبطال .

وأما إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه ، فليس يجب شيء من ذلك ، فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق ، والإنسان خاصته أن يفهم بالروية ، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية ، أو يكون ما هو أكثر فهمها هو أشد إنسانية ، وهذا قد وضع في المقدمة أن الإنسانية تقبل الأشد والأضعف . ولا يجب أن يقاس الأكثر في هذا المعنى بالأولى إلا على سبيل المشهور وذلك أنا قد نقول : إن أولى من ب بكذا ، ولا يكون كذا موجودا لأحدهما ، وربما

(١) تلونا : تكوناد ، سان ؛ ملونام || جسمية ، جسمه م (٢) أكثر جسمية . . .  
لما هو : — د ، ن (٢) تلونا : ملونام || كان كان : كان سا (٣) لونا : كوناد ، ن ؛ تلوناس || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ، خا صان (٤) جسمية : — ب الملون : المسكون د ، ن || خاصة : خاصة ب ، سا ، م ، ه || قد : — د ، ن (٥) ومشهورا : ومشهور س || حقيقيا . — د ، ن (٧) فكان : وكان د ، س ، سا ، م ، ه || وكانا . فكاناد ، ن (٩) وما : ومما || جمعا : جميعا م || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م (١١) الموضوع : الموضوع ن || لا يقبل : — د ، ن || هي . شيئا م (١٢) كانت : كان ن || خاصتها : خاصيتها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || خاصته : خاصيته ت ، د ، س ، م ، ه (١٣) يجب : ويجب س (١٤) هو : فهو ه || وهذا قد وضع ولوقيل لما كان ما هو أكثر فهماً فهو أكثر إنسانية فإما هو منهم فهو إنسان وذلك لأن هذا قد يوضع د ، ن || وهذا : هذا سا ، م ، ه (١٥) بالأولى : بالأقل د ، ن ؛ بالأول ه || إلا : — م (١٦) وذلك : ذلك ن



كان وجود أحدهما أو كليهما محالا ، فنقول : كذا أولى بكذا لو كان . وبالمجمل ليس كل ما هو أولى أن يكون لشيء من شيء آخر ، يجب أن يكون له . مثال ذلك في المنتع ما يقال من أن الخلاء أولى أن يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق ، وليس يجب أن يكون ذلك ممكنا في الخلاء . وكما يقولون : إن المستدرة أولى بأن تكون ضدا للمستقيمة منها لاستدرة ، أو المستدرة أولى بذلك من المستقيمة بحسب اعتبارين ، وليس يجب أن يكون . فلا يحسن إذن الانتقال من الأولى إلى المطلق في الحقيقة ، بل ربما أقنع في بعض المواضع . وأما أن يحكم بأنه أكثر وجودا لشيء فقد حكم بأنه موجود له ، اللهم إلا أن يؤخذ الأكثر بمعنى الأولى باشتراك الاسم . ولستأ نذهب إلى ذلك في هذا الموضع .

- ١٠ وموضع آخر من الأكثر والأقل في المناسبة ، والذي بمعنى الأولى وغير الأولى ، وقد تدخل الكثرة في الموضوع والخاصة معا . وهو جدلي غير علمي . وهو أن يقول المبطل مثلا : لما كان الحس أولى بأن يكون خاصة للحيوان من العلم للإنسان ، وليس الحس خاصة ، فليس العلم أيضا خاصة . ويقول المثبت لما كان العلم أقل استحقاقا لأن يكون خاصة للإنسان من الحس للحيوان وهو خاصة ، فالحس إذن خاصة للحيوان .
- ١٥ والسبب في كون هذا غير علمي هو أن الخواص إذا كانت خواص بالحقيقة لم تكن خاصة أولى بخصوصها من خاصة أخرى بخصوصها في نفسها ، بل بحسب التسليم والالتزام .

وموضع آخر يجانس لذلك أن يجعل الكثرة في جانب الموضوع ، والوحدة في جانب المحمول ، فيقول المبطل إنه لما كان اللون أولى بأن يكون خاصة للسطح منه للجسم ، فإذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم . وأما المثبت فلا يمكنه أن يقول : وهو خاصة

(١) كليهما : كلاهما م (٢) كل ما : كلا ب ، م ، هـ ؛ كل م (٣) المتحرك : التحريك ن || وليس : فليس ب (٤) بأن : أن ب ، سا || ضدا المستقيمة : ضد المستقيمة د ؛ ضد المستقيمة ن (٥) منها : فيها د (٦) فلا : ولاد ، ن (٦) يحسن : تحسب ب (٧) يحكم : هو حكم د ؛ حكم ن (١١) وقد : — م (١٢) الحس : النفس د (١٤) لأن : لا م || للإنسان ، الإنسان د ، ن || الحس : الجنس د ، ن (١٥) هو : — ن (١٦) بخصوصها : لمخصوصها ب ، س ؛ لمخصوصها م || بخصوصها ، لمخصوصها ب ، س ، م || والالتزام : والإلزام س (١٨) بأن : أن س ، سا ، م ، هـ || منه الجسم : — م (١٩) السطح . السطح سا || يكن : — خاصة هـ || الجسم : الجسم م

لجسم فهو خاصة للسطح ، فإنه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة . وهذا الموضع يحسن استعماله في العلوم . ويكون الأولى بمنى الوجود أولا وبالذات . وأما الذى لا يمكن ، فهو أن تكون بعض الخواص أولى بموضوعها من بعضها بموضع آخر . وأما إذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين ، فقد يصح أن تكون الخاصة أولى بأحد الموضوعين منه بالآخر ، وهو الذى هو موجود نيه بالذات وأولا .

وموضوع آخر بعكس ذلك ، فإن الكثرة فيه فى جانب الخاصة ، فإنه إذا كان ما ليس أولى من آخر بأن يكون خاصة هو خاصة ، فما هو أولى بذلك فهو خاصة ، وإن كان ما هو أولى ليس بخاصة فما ليس بأولى ليس بخاصة . وهذا الموضع جدلى غير متفجع به فى العلوم . وذلك لأنه إما أن يكون خاصة بحسب التسليم المشهور ، وإما أن يكون بحسب التسليم الذى يوجبه الأمر فى نفسه . والتسليم الذى يوجبه الأمر فى نفسه ، هو أن يسلم أن كذا أولى بأن يكون خاصة فلا يقع إلا أن تكون شروط الخاصة موجودة نيه أكثر . فإن كانت شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال : ولكنه ليس بخاصة ، فالآخر ليس بخاصة ؛ أو كيف يقال : فهو إذن خاصة ، فإنه قد يكون قد علم أنه خاصة حين لم أنه أولى بأن يكون خاصة بهذا المعنى ، فصاعت إقامة الحجة عليه . فاما إن علم أن شروطها أكثر من شروط الآخر ، فقد علم أن الآخر نافذ شرط ، فلم يحتاج أن يبين بعد ذلك أنه ليس بخاصة للشيء حتى يجعل الأكثر شروطا خاصة . فإنه ما لم تجتمع جميع شروط الخاصة ، لم تكن ولا واحدة منهما خاصة ؛ فإن إحداها لا تكون خاصة ، وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة أنه

(١) يكون : يقول د ، ن (٢) وأما : وإنما س ، سا ، هـ (٣) من بعضها : من بعض د ؛ من بعض ن || بموضع : بموضوع د ، سا ، م ، ن ؛ لموضوع س (٤) اثنين .  
 إثبات س ، هـ (٥) منه : منها م ، هـ || هو : هى سا ، هـ || موجود : موجودة س ، سا (٦) فإن : يجعل د ، ن || فيه : — م (٧) هو خاصة : هو خاصية د ، سا ، م ، ن ، هـ || ما هو : مما هو (٨) ليس بخاصة : بخاصة ن (٩) والتسليم الذى يوجبه الأمر فى نفسه : — س ، هـ || هو : وهو د ، سا ، م ، ن ؛ — هـ (١٠) فلا : ولا م || شروط : شرط د (١١) فالآخر : والآخر سا ، م (١٢) قد : — د ، سا ، م || يكون قد : — س (١٣) فأما : وأما س ، م ، هـ (١٤) يبين : يتبين سا || بخاصة : بخاصة د (١٥) واحدة : واحد د واحد ن || منهما : منها ن (١٦) إحداها : أحدهما ب ، د ، ن || سلف : يختلف هـ || إذا : — م

إذا كان شيئاً لشيئين على وجه واحد ، فاعتبر ذلك ههنا مع موضع آخر ، وهو أن يكون شيئان لشيء . وقد أُميد جميع ذلك في العلم الأول ، لأن ذلك الأول لم بشرط فيه أن يكون المحمول موجوداً ، إنما أخذ على أنه موجود ، فيكون فيما سلف إنما يطلب كونها خاصة مضمناً فيه طلب أنها موجودة ، وههنا يكون الوجود والجل متحققاً ، وكونه خاصة غير متحقق ، فيطلب ذلك .

٥

وموضع آخر ، أن يجعل الخاصة أمراً قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التي تطلقها بشيء آخر يجوز في ذلك الشيء الآخر أن لا توجد ، فيجوز لتلك القوة أن لا توجد ، فتصير القوة حينئذ لا قوة ، وبين القوة التي تعلقها بشيء موجود . مثال ذلك إن قال قائل : إن الهواء هو جسم مستنشق ، فإن أخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب ، وإن أخذه بالقوة ثم عدم الحيوان ، استحال أن تكون هذه القوة متحققة فيه ، فإنه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة ؛ وهذا للإبطال . وأما إن كانت القوة تعلقها بالموجود مثل أن تقول : إن الموجود ما في قوة طباعه أن يفعل أو يفعل ، فإن هذه القوة إضافتها إلى موجود ، وذلك الموجود هو الموضوع ، وقد عقلت بها القوة . وأما الاستنشاق فكانت القوة فيه في المستنشق ، وهو غير الموضوع الذي للخاصة . وهذا الموضوع في الإبطال جدلي غير علمي .

١٠ أما أنه غير علمي فلأن كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشيء خارج : فإن الذي يفعل يحتاج إلى أن يوجد منفعل ، وإلا استحال أن يفعل . وكذلك الذي ينفع يحتاج إلى أن يوجد فاعل ، وإلا استحال أن ينفع . والهواء من حيث هو مستنشق معرض

---

(١) مع : — سا (٢) لشيء : + واحد ، س ، ن || وقد : قدس || ذلك الأول : ذلك الأول م || بشرط : بشرطه || فيه : — س (٤) مضمناً : مضمناً د ، سا ، م ، ن || وههنا : ههنا سا || الوجود : الموجود م (٧) فيجوز : فيكون يخ || لتلك : تلك س (٨) وبين : بين م (٨) قائل : — د || فإن : إن سا (١٠) فيه : — ب (١١) بالموجود : بالموجوده (١٢) أن يفعل : أو يفعل س || إضافتها : إضافتها س ، سا || وذلك : وكان ذلك د ، ن (١٣) هو : وهو يخ ، م || بها : به د ، ن (١٤) جدلي : الجدلي سا ، م (١٥) أما : لإلا د ؛ — س || غير : — د (١٦) يفعل : يفعل م || إلى : — د ، ن || يحتاج : يحتاج د ، س ، م ، ن || (١٧) أن : — د

لافعال ١٠ ، وقوة ذلك الانفعال متقررة فيه ، وإن كان قوة الفعل في غيره ، فإن قوة الفعل في الموجود تقابل قوة الانفعال في غيره ، وقوة الانفعال في الموجود تقابل قوة فعل في غيره ، حتى إذا شرط عدم الآثار كانت القوة مستحيلا من أمرها أن تخرج إلى الفعل ، كما إذا عدم الحيوان كانت قوة الهواء في أنها تستنشق مستحيلا أن تخرج إلى الفعل .  
 ٥ وأما أنه جدى ، فلأن مصدر أن يستنشق هو الاستنشاق ، وهو فعل وقوته في المستنشق ، فإن الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية تضاف في ظاهر المشهور إلى الفاعل ، وإن كان الفاعل التصريفي ليس الفاعل الحقيقي ، ويجعل القوة عليها حيث يصدر منه الفعل للفاعل ، فيقال : إن قوة الضرب في الضارب ، وإنما في المضروب قوة الانضراب ، وإن كان المصدر يضاف إلى المنفعل كما يضاف إلى الفاعل بذلك أخفى الأمرين . وأما القوة عليه  
 ١٠ فلا تضاف في الظاهر إلا إلى الفاعل . فلما كان أن يستنشق مأخوذا من الاستنشاق ، وكان الظاهر أن القوة على الاستنشاق إنما هو في المستنشق ، وكان هذا يدعو إلى أن يسلم في المشهور أن قوة الاستنشاق في غير الهواء ، فيلزم أن يكون في شيء لا يكون موجودا ، إذا كان الحيوان معدوما ، فيكون المخصوص موجودا . وأما حيث ذكر الموجود وجهه موضوعا ، وأضاف إليه قوة فعل أو انفعال ، فجعله موصوفا بأنه فاعل أو منفعل ، فكان الظاهر المشهور هو أن القوة على الفعل والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه . فلو جعل للهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب أصحاب التصريف مفعولا به ، بل فاعلا ، استأضى الفاعل الحقيقي بل الفاعل التصريفي الذي يقال فيه للمنفل فاعل ، كما يقال للمنفل بالسقوط ساقط ، كان حينئذ حكمة في المشهور أيضا حكم الفاعل والمنفعل .

- (١) ما : — سا || متقررة : مفردة د ، ن ؛ مقدرة سا || كان : كانت م ||  
 في غيره : غيره سا ، — كما هو في الإثبات أيضا د ، ن (٤) مستحيلا : مستحيل س (٥) فلان :  
 فان د ، ن || أن : — د ، ن (٥-٦) وهو فعل . . الاستنشاق : — سا (٧) للفاعل :  
 للفعل د ، س ، سا ، ن ؛ — م (٩) أخفى : إخفاء م (١٠) مأخوذا : مأخوذ ب  
 (١١) وكان : فكان د ، ن || وكان : فكان ب (١٣) فيكون : ويكون د ، س ،  
 سا ، م ، ن ، هـ (١٤) أو انفعال : وانفعال د ، ن || فكان : وكان د ، سا ، م ، ن ، هـ  
 (١٥) فلو : ولو د ، ن (١٧) فاعلا : فاعل ن || الفاعل : القابل ن || بل الفاعل :  
 الفاعل س ، سا ، م (١٨) ساقط : ساقط د || كان : فكان ب ، د ، ن || حكمة : — ن

فليكن ذلك مثلا المواقي للفسق ، فإن المواقي وإن كان في الحقيقة منفصلا ، فإنه في شكل التصريف فاعل ، فتكون قوة المواتاة ليست في الفاسق الخارج ، بل فيه ، ولا يعرض حينئذ ما عرض فيما قبل .

- وموضع آخر جيد جدا ؛ وهو أنه لا ينبغي أن تكون الخلاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخلاصة لشيء آخر أغلب ، مثل أنه إذا قيل : إن النار ألطف الأجسام وأخفها ؛ ثم عدت النار ؛ بقي حينئذ شيء هو ألطف الأجسام وأخفها وهو الهواء ؛ فكان يجب أن يكون ذلك الشيء حينئذ نارا ؛ وكان أيضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راء ؛ ورأى الهواء ووجدته ألطف الأجسام وأخفها كان يكون عنده نارا ؛ فإن أكد ذلك بأن يكون عند السامع علم بعدد الأجسام كلها ، وعلم بأنها لا يمكن أن تكون أكثر من ذلك العدد ؛ ولا ألطف من ذلك الجسم ؛ وعلم بأنها أيضا لا يعلم شيء منها ، فحينئذ يقوم هذا البيان مقام الخلاصة ؛ لكن لا يكون غناؤها لنفس دلالة اللفظ ، بل للقرائن التي تضاف إليها من خارج . ولا ينبغي أن يكون سبيل الحد والرسم والخلاصة هذه السبيل .

#### تمت المقالة الرابعة

( ١ ) للفسق : الضيق ؛ ب للعشق م || وإن : إن د ، ن ( ٢ ) الفاسق : الناطق م ؛ الناسق ه || الخارج : + فيه ن ( ٥ ) الخامة : — د ، سا ، م ، || أغلب : أزيد بخ ؛ أزيد أغلب م ؛ أزيد وأغلب ن ( ٦ — ٧ ) ثم ... وأخفها : — د ، م ( ٦ ) هر : — م || وأخفها : — س ( ٨ ) كانت : كان م ، ه || ووجده : ووجد ه د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || وأخفها : وأخفها د || كان : كانت م ، سا ، م ، ه ( ٩ ) ناراً : نار ه ( ١١ ) البيان : البرهان ب ( ١٢ ) للقرائن : القرائن ب ، ه || القرائن التي : أمراتي د ؛ لقرائن ن || وا : فلانا ( ١٣ ) هذه : هذان || السبيل : + وإذن علم ماله صواب د ( ١٤ ) تمت المقالة الرابعة : آخر المقالة الرابعة ب ؛ آخر المقالة الرابعة تمت م تمت المقالة الرابعة من الفن الخامس م ؛ تمت المقالة الرابعة بحمد الله وحسن توفيقه ه

-

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100

11

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100

## المقالة الخامسة

---





## المقالة الخامسة

### خمسة فصول في الحدود

## الفصل الأول

### فصل (١) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد

- الحدود قد ننظر من أمرها في أنها كيف تولف ، وكيف تكتسب . وقد ننظر هـ  
من أمرها في أنها هل هي موجودة على الشروط التي ينبغي في تأليفها واكتسابها . والنظر  
الأول في كيفية إيجاد الحد ؛ والثاني في كيف اعتبار حال الحد الموجود . وقد سلف في  
كتاب ” البرهان “ حال الوجه الأول ، وأما هذا الوجه الآخر ، فإنما ننظر فيه في هذا  
الكتاب على البحث الأعم ، ونستخلص في ضمنه البحث الأخص . أعني بالبحث الأعم  
البحث الجلدى ، وبالببحث الأخص البحث العلمى . وقد علمت كيفية كون البحث ١٠  
الجلدى أعم من وجه .

فأول ما يجب أن يراعى من أمر الحد أن ننظر هل هو أولا صادق على المحدود ،  
فإنه إن لم يكن صادقا ، فقد كفى سائر البحث ، وعلم أنه ليس بمحد . والثاني أن ننظر

(١ - ٤) المقالة الخامسة في الحدود وفيها خمسة فصول فصل اب ؛ المقالة الخامسة في الحدود د ،  
سا ، ن ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة الخامسة من الفن الخامس من  
الجلد الأول من لمطلق في الحدود خمسة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول  
الأول في الشروط للتحديد وفي مواضع اغبار جودة التحديد ... الفصل الثاني في مواضع إثبات الحد وإضالته .  
الفصل الثالث ... الفصل الرابع ... الفصل الخامس فصل ١ هـ (٥ - ٦) كيف ... أنها :  
— سا (٦) الشروط التي : الشرط الذي س ، سا ، هـ (٧) كيفية : سا (٨) الآخر : الأخير د ،  
س ، ن ، هـ (٩) ونستخلص : واستخلص سا || البحث : + في ن (١٠) البحث : — سا || وبالبحث :  
والبحث د ، ن (١٢) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || هو : هو م || صادق : صادق

هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب ؛ فإنه وإن لم يكن الجنس مقولا ، وكان لم يذكر جنس ألبته ، أو ذكر جنس ليس جنس الشيء ، أو ذكر جنس بعيد وترك الجنس القريب ، فلم يعمل شيء . ولقد علمت جميع ذلك موضعه ، وعلمت أن الجنس يدل على أصل الماهية المشتركة ، وأن الفصل لا يدل على ماهية النوع ، وإن دخل في جملة ما يدل حتى تتم به الماهية الخاصة ثم إن كان الجنس مذكورا ، ولم يكن القول مساويا لعموم الشيء حتى يطابق القول الذات في انعكاس الحمل ، ومساويا للمعنى الاسم حتى يطابق القول الذات في حثيئة الماهية ، فلم يدل بعد على الحد . ثم إن كان هناك جنس ، وكان أضيف إليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود ، فليس يجب أن يكون الحد حدا . وربما كان المضاف إلى الجنس خاصة ، وربما كان فصلا واحدا ، وقد أهمل فصل آخر على النحو الذي شرح لك في غير موضع ، فيكون القول حينئذ فيردال على الماهية ، وإن كان مساويا .

أما إن لم يكن أخذ الفصل ، بل أخذت الخاصة مكان الفصل ، فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه . وإن لم تؤخذ خاصة ولكن أخذ فصل ، وأهمل فصل مساو للفصل المأخوذ ، فإن القول يجوز أن يكون مساويا بحسب المعنى .

وقد بان لك الفرق بينهما ، وعلمت أن الدال على الماهية في الحقيقة إنما هو المساوى بحسب المعنى ، ولا محالة أنه يكون مساويا بحسب العموم . لكن هذا التحقيق لا يراعى في الحدود الجدلية ، ويقنع فيها بما يكون إلحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود ، بل قد يقنع الجدلي بما هو دون هذا ، فإنه إن لم يكن الجنس جنسا ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا ، بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور ، والفصل فصلا بحسب المشهور ، أثبت الجدلي أن الحد حد . وبعد ذلك كله ، فرب أن تكون الصنعة الحاصلة من إيراد الجنس والفصول صنعة جيدة ، فإنها إن لم تكن جيدة كان للبطل أن يعارض .

(١) وهو : وهى د ، ن || وإن : أن م (٢) وكان : فكان سا ، هـ (٣) ولقد : وقد د ، ن (٥) الخاصة : الخاصة بـج (٦-٧) في انعكاس ... الذات : — بـ (٧) المادية : — م || بعد : — د ، ن (٨) به : — هـ (٩) أهمل : أجل هـ (١٣) وإن : فان س (١٦) التحقيق : — ما هـ (١٧) ويقنع : ويقنع م ، ن | فيها : — ن || فيه : منه د || جاعلا : جاعله سا ، م (١٨) يقنع الجدلي : يقنع سا (٢٠) أثبت : ثبت هـ || الصنعة : الطيعة ن (٢١) صنعة : صيغة هـ || إن : فإن د ، وإن سا ، ن

والوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة هي مثل أن يكون الحد لم يحسن تأليفه أو خلط به ؛ أو أخلق في اللفظ ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي . وإذا وقع شيء من ذلك فليس الحد على ما ينبغي .

فأما أن القول محمول أو ليس بمحمول ، فقد تميز على معرفته المواضع المذكورة في باب العرض . وأما أن الجنس هل أورد أو لم يورد ، فذلك مما تميز على معرفته المواضع المذكورة في باب الجنس . وأما أن القول هل هو مساو أو ليس بمساو ، فقد تميز على تحقيقه ما أورد من المواضع في باب الخلاصة . وأما أنه هل الصنعة جيدة أو ليست بجيدة فستميز عليه المواضع التي نذكرها في هذه المقالة ، فلم تسلف لها مواضع .

فن المواضع التي من هذا الباب مواضع تتعلق باللفظ ، ومنها مواضع تتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية إلى الفصل ، ومنها مواضع تتعلق بإغفال الواجب . إما تركه أصلا ، وإما المدول عنه .

ومن مواضع البحث الأول أن يكون اللفظ مشتركا غير مفهوم الغرض المحصل ، كقول الفائل ، إن الكون مصير إلى الجوهر ، أو لصحة اعتدال في الكيفيات ؛ و ” المصير ” لفظ منطلق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم منه الحركة المكانية ، ” والاعتدال ” لفظ منطلق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم تساوى المقادير والأوزان . وليس ولا واحد من المعنيين يصح استعماله في الحدين . ومن ذلك أن يقع هذا الإغلاق في جانب المحدود نفسه ، إذا كان اسما مشتركا . وربما راج ذلك بأن يكون الحد أيضا مشترك الدلالة ، فنتطابق دلالاته دلالة المحدود ، كقول الفائل في حد النور — وهو لا يفصل النور المحسوس

(١) جيد : حدن (٢) خلط : وخلطس || والفصل : أو الفصل ه || عن : على ن  
(٤) بمحمول : — ن (٥) أولم : ولمس (٦) أن : — || بمساو : — س  
|| يعين : — ن (٧) تحقيقه : تحقيقه س ، ن ه || أنه : د ه || الصنعة : الصنعة  
د ، ن ه الصنعة ه || ليست : ليس س (٨) فستميز : فستميز د ، م ، ن || المواضع :  
بالمواضع د ، ن || في . بعدس (٩) مواضع : ما هود ، ن || تنطق : منطلق ن || مواضع :  
— كاد ، د ، س ، ن (١٢) مواضع : امواضع ه (١٣) إن : + يكون د || مصير :  
يصير س (١٤) منطلق : منطلق د ، س ، ن ه ؛ متعلق سا ؛ مشترك م ؛ مه : — ب (١٤) منطلق :  
ينطلق د ، ن ؛ منطلق س ه ؛ متعلق سا (١٧) راج : يروج د ، ن (١٨) يفصل : + أن م

من النور المعقول الذى هو البيان — أنه الكاشف باتصاله للدرك ، فيقع هذا على النور المحسوس وعلى النور المعقول . لأن ” الكاشف ” أيضا لفظ مشترك يطابق معناه المعنيين اللذين للفظ المحدود ، ولأننا إنما نحاول في كل حد محدودا معينا . ومثل هذا الحد لا يتعين في الذهن معناه ، لا حدا ولا محدودا ، فيكون هذا القول ليس بتحديد .

٥ وأحسن من ذلك ما بينى على الاستعارة ، فيقال مثلا إن الهوى أم حاضنة ، وإن العفة اشتراك اتفاق ، وذلك لأن الاشتراك الاتفاق قد يوجد في النعم ، وليست العفة موجودة فيها . ولو كان الاتفاق جنسا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على أنها جنسها وفي الاتفاق ، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا يستندان إلى عام ، وهذا مما علمت استحالة . وكذلك حال التحديدات التي تستعمل فيها ألفاظ مختلفة لم تعد ، كمن يترك مثلا لفظة العين في حد شيء تؤخذ العين في حده ، فيجئ بدل اللفظ الدال عليها في التعارف بلفظ المظلة بالحاجب . وكذلك الذى يأتي بدل الزئلا بمعقبة اللسع ، وبديل المخ بغاذى العظام ، عادلا في أجزاء الحد أو في تسمية المحدود عن الأسماء المشهورة إلى هذه الأسماء .

١٥ ومن هذه الأسماء ما يقال بالاتفاق ، ومن صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة وقد اشتهرت ، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر ، ومنها ما يقال باشتقاق عن معان غير معادة الاشتقاق عنها ، مثل ما حكينا . ومنها ما هو أبعد من ذلك فلا هو مشترك ، ولا هو مستعار معروف ، ولا هو أيضا دال على تمة معنى مناسب

(١) باتصاله : باتصال د (٢) لأن : لأنه س || معناه : بمعناه ب ؛ معناه م (٤) لاحدا ولا محدودا : يشرح محدودا ب ؛ لاحدا ومحدودا ب ؛ س ؛ لاحدا ومحدودا سا (٥) بينى : بينى ن || أم : أمر ه || حاضنة : خاطنة د ، ن (٧) موجودة فيها : كذلك د ، ن || فيها : فيها س || ولو : فلو ه || جنسا : جنسيا س ، ن ؛ أيضا ه (٨) وفى : أرفق د ، ن (٩) علمت : علم س || حال : حدس (١٠) لفظة : لفظ د (١١) فوجئ : فوجئ سا || المظلة : المضلة ب ؛ د ، مع ه || بالحاجب : بالحاجة ن || الذى التى س ، ضا (١٢) [ الزئلا : اللعاب لسان العرب ] بمعقبة : بمعقبة م ؛ — د || بغاذى : بغاذية م || فى أجزاء ... المحدود : — د ، ن || تسمية : تسميته ه (١٣) الأسماء : — سا ، م ؛ — بوفى تسمية المحدود ، د ؛ فى آخر الجزء كان بوفى تسمية المحدود ن (١٥) ما يقال : — بالحقيقة ومنها وما يقال د ، ن | لم تشتهر : — س ، سا (١٦) باشتقاق : — د (١٧) فلا : ولاد ، م ، ن ، ه

للشيء وإن كان غير معتاد له بل يكون مستعاراً بالقياس إلى معنى عام جداً مثل إتيانهم بدل الشريعة بالمكيال أو المقدار أو المثال ، فإن هذا وما أشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه ، وأما الاستعارة فقد تدل ، فهذه وأمثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ وإغلاقه .

- وموضع قد ورد له بهذه المواضع ، وهو أن ننظر هل حد الضد يلوح من حد الضد ؟  
فإنه إذا أعطى شيء ذو ضد حداً ، ثم لم يلح منه حد الضد الآخر ، فليس ذلك بحد ؛  
إذ حد الضد ضد لحد الضد . وقد يجوز أن يجعل هذا الموضع في الجدل موضعاً  
لاكتساب حد الضد وإثباته ؛ فإنه ربما كان أحدهما قد سبق إلى الشهرة ، وإن لم  
يسبق إليها سبق إلى التسليم ، فينتقل منه إلى الثاني . وأما في التحقيق ، فقد ظهر لك —  
حيث تكلمنا في ” البرهان ” — أن حد الضد لا يكتسب من حد ضده . على ١٠  
أنه وإن كان كذلك فيجب أن يلوح منه حد الضد ، فهو للإبطال نافع ، وإن لم  
يكن للكسب نافعا في العلوم . فهذه كأنها مواضع لفظية .

- وأما المواضع التي بعد ذلك ، فون تعلقها بالبحث الثاني . فمنها أن يكون قد أخذ  
بدل الجلس شيء من المحمولات العامة ، أو شيء من اللوازم التي تلزم كل شيء كالوجود  
والشيء أو غير ذلك ؛ أو جلس بعيد أورد لادلى أنه جزء حد جنس قريب لا اسم له وأخذ ١٥  
بدله حده ؛ بل إنما أورد مع إيراد الجلس القريب ، فكان فصلاً مستغنى عنه ؛  
واشتمل الحد على تكرار ؛ ولو أنه أسقط لبقى الباقي قولاً خاصاً دالاً على الماهية .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع إنما يكون حقيقياً إذا كان العام المذكور مستغنى  
عنه ، فإن كثيراً من الأشياء لا يستغنى أن يؤخذ في حدودها الشيء والموجود ، كالتقولات

(١) له : — د ، ن || مثل : على س || إتيانهم : إتيانهم ن (٢) بالمكيال :  
المكيال د ، س ، ن || أو المقدار : والمقدار د ، س ، ن || فإن هذا : فهذا س ، هـ (٣) مواضع :  
لهما مواضع س ، هـ (٦) منه : معه س (٧) لحد الضد : الحد د ، س ، م ، ن  
|| في الجدل : — م (٨) سبق . سبق ن (٩) لك : ذلك من م  
{ (١٢) كأنها : كلها س (١٤) شيء : شيء د (١٥) لا : — ن (١٥—١٦) لا اسم  
له ... القريب : — س (١٦) فكان : وكان د ، س ، ن (١٧) ولو : ولو س ||  
أسقط : سقط د ، ن ، سقط م (١٨) مستغنى : ومستغنى م

وما هو أهم منها . والمثال المورد في التعليم الأول تحديد من حدد النفس بأنه عدد محرك لذاته ، ثم المحرك لذاته صندهم يطابق ماهية النفس ، لأن النفس تدل به على المحرك لذاته . فإن كان عددا فليس ذلك داخلا في مفهوم كونه نفسا ، فيكون ذكر العدد فصلا ، أى إن كان المحرك كالجنس القريب ولذاته كالفصل ، ولم يكن مجموعهما فصلا ؛ ولا مناقشة في الأمثلة ؛ أولم يكن المحرك لذاته خاصا له . وكقول من حدّ البلغم بأنه أول رطوبة غير منهضمة ، فإنه ليس في البدن رطوبات غير منهضمة غير البلغم حتى يكون منها أول وثنان ؛ فلما أن يكون الأول فصلا ، ولما أن يكون غير المنهضم فصلا .

وموضع آخر من أن لا تكون الزيادة الفصلية فصلا بحسب العموم ، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص ؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص ، وإن اتفق أن يكون مع ذلك واقعا في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئا منها ، مثل البياض إذا أخذ في حد الإنسان أو النور فيجمله أخص ؛ مع أن البياض من وجه أهم . وقد جعل مثاله في التعليم الأول أن يحد شيء بأنه حي ، وذو رجلين ، وذو أربع ؛ وهذا ليس الفساد فيه من هذه الجهة ، بل عسى أن يكون من جهة التناقض بالقوة ، فإن ذا رجلين وذا أربع لا يجتمعان معا في نوع واحد ، فيشبه أن يكون أريد فيه أن يحدد المستقل من الحيوان عن الأرض ، فقيل : إنه مشاء ذو رجلين ، وذو أربع ، على أن يعم أصناف الماشي وعلى أن القسمين كشيء عام لذوات الأرجل كلها المستقلة عن الأرض ، فيكون المحدد قد خصص الحيوان المستقل بذى الرجلين ، وذى الأربع ، وهو أهم من ذلك ؛ فإن منه أيضا ما هو ذو ست أرجل ، وذو ثمان أرجل ، وذو أربع كثيرة العدد ، وهو يقصد أن يشتمل تحديده

(١) بأنه ؛ بأنها م ، || محرك ؛ متحرك نج (٢) به ؛ بها م (٤) مجموعهما ؛ لمجموعهما م (٥) له ؛ — م || وكقول : ولقول سا (٥) بأنه ؛ أنه د ؛ لأنه ن (٦) فانه سا م ؛ لأنه ن || منها : فيها س ، سا م (٧) فلما ؛ وإما ب ، د ، سا م ، ن || المنهضم ؛ المنهضة سا م (٨) الفصلية ؛ الفصلية م || يكون لحوقه ؛ — س م (٩) بسبب ؛ بحسب س ، م || أن ؛ أنه ب ، ن ، م || يكون لحوقه ؛ — سا م (٩ — ١٠) يكون مع ذلك واقعا ؛ وقع د ، سا م ، ن (١٠) من غير ؛ فلان || البياض ؛ الناس د (١١) الإنسان ؛ إنسان د ، سا ن || النور ؛ نور د ، ن || البياض ؛ + أنه د ، ن || مثاله ؛ أمثاله ب (١٣) أن يكون ؛ — د ، ن || فإن ؛ وإن م || وذا ؛ وذو م || لا ؛ — س (١٤) أريد ؛ أزيا د ، م ، م || المستقل ؛ المستقل د ؛ المستعمل س (١٤) فقيل ؛ فيقال ن (١٥) إنه ؛ له م ، م || أن ؛ أنه ن || يعم ؛ يعلم س || وعلى ؛ على ب || كشيء ؛ لشيء س ، سا (١٦) المحدد ؛ المحدود سا ، ن م

على كل ماش ، فيكون حينئذ هذا الحد فاسدا من جهة أن الفصول أخص من المحدود ، ومخصصة للحدود . ويجوز أن يكون وقع في النسخة تحريف ، أو أريد أن يجد المستقل من الحيوان ، فقيل : سى ، ماش ، ذو رجلين أو ذو أربع ، فنلظ وتجب ذو أربع ، حينئذ يكون التحريف في النسخة .

- ووضع آخر أن يكون قد أخذ شيئا واحدا مكررا بالفعل أو بالقوة مرتين . فن ذلك ٥  
أن يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد ، كمن يقول : إن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، فإن التوقان هو الشهوة نفسها . ومن ذلك أن يكون جزء الحد قد أخذ في الحد مرتين : إما بالقوة ، فكما قيل في المثال المذكور من أن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، واللذيذ متضمن في حد التوقان ، فيكون كأنه قال : إن الشهوة انبعتا لإرادة لذية إلى لذية . وإما بالفعل ، وإنما يقع ذلك حيث يستعمل اسمان مترادفان ، كقولهم : إن الحركة زوال ١٠ وانتقال من مكان إلى مكان ، والزوال والانتقال اسمان مترادفان .

- وليس لطاعن أنت يطعن فيقول : إنك إذا قلت مثلا إن الإنسان حيوان مشاء ذوقاثنين ، فقد قلت : الإنسان حيوان إنسان ، إذ المشاء ذو القائمتين إنسان . وإنما لم يكن له أن يقول ذلك ، لأن المشاء ذا القائمتين يدل على الإنسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف ، ولا بحسب التضمنين . وقد عرفت ذلك في مواضع أخرى . وكلامنا هذا إنما هو ١٥ من حيث تكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف ، أو بحسب التضمنين . وأما إذا قلنا حيوان ، فما قلنا فيه مشاء لا بالترادف ولا بالتضمنين ، وكذلك إذا قلنا مشاء ، لم نقل فيه "ذوقاثنين" لا بالترادف ولا بالتضمنين . إنما يكون التكرير مثل قول من يقول : إن الفهم هو محدد الموجودات وعالم بها ، وليس مفهوم المحدد ههنا إلا مفهوم العالم بها ،

(٢) المستقل ، المستقبل (٣) وكتب : فكتب سا (٥) أو بالقوة : وبالقوة م ، م ، والقوة ن (٦) التكرير : الكرود || جزء : جزء (٨) قول : — ن (٩) متضمن : مضمين ، م ، هـ (١٠) وإنما : فانما ، م ، ن ، هـ || يقع : وقع ، ن ، ن || ذلك : هذان (١٢) لطاعن : للطاعن (١٣) قلت : — أن س ، هـ || حيوان إنسان : أشياء (١٤) بقول : يقال هـ || على : — أن ن (١٥) هذا : — د ، س ، هـ ، هـ نام (١٦) من : — سا ، م ، ن (١٧) وكذلك : فكذلك ب || إذا : إذ هـ (١٨) لا : — ب ، د || بقول : قال ن (١٩) محدد : تحدد ، محدد سا || بها : — ب ، س ، سا ، م ، هـ

وهذا بالترادف . ومثل قول القائل : إن البرد عدم الحرارة بالطبع ، فإن العدم هو في كل موضع بالطبع ، لأن العدم أن يبقى الطبع ولا شيء آخر . إنما الملكات هي التي تستفاد من خارج ، فقوله بالطبع مكرر ، فإنه مضمون في العدم بالقوة .

وموضع مجانس لهذه المواضع ، وهو أن تكون الزيادة المخصصة هي نوع ، فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير ، إذ الجنس مضمن في طبيعة النوع . وهذا كقول القائل : إن الدمة انتقاص الأشياء الموافقة الواجبة ؛ فإن الواجبة تخصص المحدود ، ومع ذلك فإنها نوع من الموافقة ، فتكون الموافقة مضمنة فيه ، فتكون مقولة بالقوة مرتين . وهذا كقول من يقول : إن الحيوان جسم ذو نفس إنسان ، فيكون خصصه بالزيادة ، ويكون قال شيئا مرتين ، لأن الإنسان متضمن لمعنى الحيوان .

---

(٢) إنما : أن س (٣) مضمون : متضمن ن (٥) اجتمع : أجمع ب  
(٨) الحيوان جسم : الجسم حيوان س



## الفصل الثانى

### فصل (ب) فى مواضع إثبات الحد وإبطال الخاصة

وأما النظر ليس فى أنه هل أجاد الحد ، بل فى أنه هل حد ، فأول الموضوع فى ذلك أن ننظر هل حدد بأمور هى أقدم فى المعرفة والطباع من المحدود ، فإنه كذلك ينبغي أن يكون ، لأن الأمور المأخوذة فى الحد يجب أن تكون مقومات لماهية المحدود ٥ فيجب أن يكون أقدم منه بالطباع . وأيضا يجب أن تكون معرفة لماهيته ، فيكون أعرف عندنا ، ولما كان فى طباع المحدود النوعى ما يؤمِّره ، ومنه يتوصل إلى معرفته ، كما قد علمته .

وظاهر من أصول عرقته أن جمع ذلك فى قول هو حد الشيء ؛ فإذا كان ذلك حدا ، ثم كان المأخوذ عما ليس أقدم من المحدود وأعرف منه حدا ، كان للشيء الذى له ذات ١٠ واحدة حدان ، وهذا هو المحال . والأعرف إما عندنا ، وإما على الإطلاق ، وهو الذى يجب فى نفسه أن يكون أعرف . ونحن إذا عرفنا الشيء ، فربما عرفناه بما هو أعرف فى نفسه ، بأن تقول مثلا : إن الخط هو الذى مبدؤه غير منقسم أو الذى مبدؤه نقطة . على أنا نأخذ ههنا على ما هو المشهور من أن النقطة أقدم بالذات من الخط ، وكذلك الخط من السطح ، والسطح من الجسم . وربما عرفناه بما هو أعرف عندنا ؛ وليس أعرف على ١٥ الإطلاق ؛ كما قد نعرف الخط بأنه الذى طرفه نقطة . وإذا ساكننا هذا المسلك ، لم تكن

(٢) وإبطال : وإطاله د ، س ، ن ، هـ (٥) لأن : الآن د (٦) فيجب أن يكون : فيكون د ، ن (٩) جمع : جميع د ، س ، ن || فإذا : فان نج (١٠) ذات : ذوات س || حدان : وحدان م (١١) وهذا هو : وهو د ، س ، ن ، هـ || المحال : محال ن (١٢) أعرف : — س || ونحن إذا : فهما د ، ن || فربما عرفناه : — د ، ن (١٤) نأخذ ههنا : نأخذها ههنا ب ، ن || ههنا : — هـ || ما هو : تأمل ن (١٥) وربما : ربما هـ || وربما عرفناه : ومرة يعرف الشيء د ، ن || عندنا وليس أعرف : — س (١٦) قد : — ن

معددين بالحقيقة ، بل راسخين ، أو مستعملين وجها آخر من شرح الامم ، إن كان ههنا شيء غير الحد الحقيقي وغير الرسم .

وإنما يكون الحد حقيقيا إذا كان مما هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق . ويشبه أن يكون المتأني بذنه للتحديد أعلى رتبة ، وأوفر دربة من المتأني بذنه للرسم ؛ ويكون المستمدون انهمم الرسوم دون الحدود هم الذين دربتهم أقل ، ومعرنتهم أندر .

ولو كان كل ماهو أعرف عندنا مبدأ للتحديد ؛ أمكن أن يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الأعرف عند كل حاد ؛ فكان واحد يحدد الإنسان بأنه : حيوان مستمد للفلاحة .

وربما كان الشيء أعرف في سن الشباب ؛ ثم يصير غيره أعرف في سن الحنكة .

وموضع مناسب لهذا ، وهو أن يكون الشيء المتحصل الذات ؛ المستقر الماهية ١٠ قد عرف بشيء غير متحصل الذات ولا محدودها ، ولا مستقر الماهية ؛ مثل مَنْ يعرف الصحة بأنها مقابلة المرض ؛ والصحة متحددة ، والمرض شيء في التغير وعدمى الذات . وكذلك مَنْ حدَّ البعر بأنه : عدم العمى ؛ والعمى عدم ، وليس له ذات متحصلة .

ومواضع أُخذ ما ليس بأعرف ثلاثة : أحدهما أن يكون المأخوذ مساويا للحدود ١٥ أو المرسوم في الجهالة ؛ كالضدين من المتقابلات ، فإنه ليس أحدهما أعرف من الآخر ، وليس تعريف أحدهما بالآخر أولى من تعريف الآخر به ، مثل أنه ليس تعريف البياض والخير بأن ذلك ليس بسواد وهذا ليس بشر ، أعنى الشر المقابل كالذيلة ، لا العدمى

(١) أو مستعملين : ومستعملين ب ، س ، م (٣) مما : ما ب ، د (٤) المتلق : المتلق سا ، م || المتلق : المتلق سا || للرسم : الرسم ب ، سا ؛ للرسم هـ (٥) لفهم : لفهم د ، ن || أندر : أبرز م ، ن (٧) فكان : وكان سا (١٠) يكون : — د (١١) ولا محدودها : — سا || محدودها : محدود د ، ن || من : أن س (١٢) مقابلة : متقابلة هـ (١٢) شيء : الشيء د (١٤) أخذ : — د ، ن || للحدود : لحد هـ (١٥) أو المرسوم : والمرسوم د ، سا ، م ، ن || الجهالة : المعرفة ن (١٦) وليس : فليس سا ، م ، هـ || أولى : أولى ن || ليس : — هـ (١٧) العدمى : العدم ن

الذى يؤخذ في تحديده مقابله الذى هو الملكة ، بأولى من أن يقال ، بل السواد هو الذى ليس ببياض ، والشر هو الذى ليس بنحير .

وأما الملكة والعدم ، والموجبة والسالبة ، فتحديد الوجودى منهما مما يتم بنفسه ، لأنه معقول بنفسه ، وبفعله وانفعاله وخواصه . وأما العدمى والنافى السالب ، فإنما يتم تعريفهما بالوجودى ، فلا يمكن أن نتصور العمى إن لم نتصور أنه للبصر ، فيقال إن العمى عدم البصر ، لا كالبصر الذى تعرف حاله وطباعه ، وإن لم تلتفت إلى أنه عدم ألبنة في شخص .

وأما المتضايان فلا بد أن يدخل أحدهما في حد الآخر ، إذ كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى الآخر ؛ ولكن ينبغي أن يؤخذ بعضها في حدود بعض على الوجه الأوفق ؛ وهذه لفظة التعريف الأول . ومعنى جملة ذلك القول أنه : لما كان كل واحد من المتضايين ومقول ١٠ الماهية بالقياس إلى الآخر ، فلا بد من أن يؤخذ كل في حد الآخر ؛ لكنه وإن كان ذلك كذلك ، فإن الآخذ لأحدهما في حد الآخر أخذا جزافا بلا تدبير ، يمكن أن يقال له إنه قد عرف الشيء بما ليس أعرف منه ، بل هو مثله ؛ فيجب أن تدبر في ذلك تدبرا يوافق وترك هذا التدبير إلى أفهامنا .

فقول : إن المتضايين يكون لهما ذاتان فيهما الإضافتان ، فإذا كان التعريف ١٥ ساذجا ، فقيل : ما الجار ؟ فقيل : الذى له جار ، لم ينتفع بذلك ، وخصوصا إذا كانا كلاهما مجهولين . ولكن إذا أخذ أحدهما من حيث هو ذات ، ومن حيث له مع

( ١ ) تحديده : تحديد د || بل : بأن نجح ؛ — ن ( ٣ ) منها : منها ب ، د ، ن || مما : ما س ( ٤ ) معقول : مفعول د ؛ يقول ه || فأنما : إنما ن ( ٥ ) تعريفهما : بتعريفهما ه || فيقال إن : فيكون د ، ن ( ٦ ) عدم البصر : عدما للبصر د ، ن ( ٨ ) المتضايان : المتضايقات نجح ، ه ( ١٠ ) ومعنى : ومع ن ، || جملة ذلك القول : كلامه د ، ن || كل : — ه || واحد : — ن || مقول : مقولة د ( ١١ ) كل : + واحد م ( ١٢ ) لأحدهما : أحدهما ن ؛ أحد د || الآخر : آخر ب || أخذا : أخذ د ؛ حدا سا || يقال له إنه : يكون د ، ن ( ١٣ ) قد : — م ( ١٤ ) أفهامنا : أفهامنا م || لهما : لها د ( ١٥ ) فإذا : فان س ( ١٦ ) ساذجا : شارحنا س || فقيل : فيقال ن || فقيل : ما الجار س ؛ الجار م ( ١٧ ) ولكن : لكن س ، ه

الذات حال إن كان هو بها معدا للإضافة ، فحينئذ يمكن أن يعرف به الآخر ، فيقال مثلا :  
 إن هذا المسمى جاوا ، فيؤخذ من حيث هو مسمى جارا ، ثم يقال : هو إنسان ، فيؤخذ  
 من حيث هو إنسان ، ثم يقال : ساكن دار ، فيؤخذ أيضا مع الإنسان هذه الحال .  
 ثم يقال : تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حد دار إنسان آخر ، هو الذي يسمى جار  
 له ، فتبين به العلاقة ، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمى به ، ودل على الحال  
 التي له ، ودل على آخر ، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايين ، وعلمنا معا ،  
 فلم يؤخذ أحدهما في حد الآخر على أنه جزء حده ، فإنك تجد جميع أجزاء هذا الحد مستمرا  
 من غير أخذ المحدود من حيث هو مضاف فيها ، بل إن كان ولا بد فن حيث هو مسمى  
 أو من حيث هو ذات بحال أخرى ، ولو أنه أخذ في حده وجعل جزء حده لاملئ هذه الجهة  
 لكان أعرف منه ، ومعروفا قبله ، وليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع .

وموضع آخر هو أن يكون الشيء قد أخذته في حد نفسه على سبيل التضمين من  
 حيث لا يشعر به فيكون قد عرف الشيء بما ليس أعرف ، كقولهم في حد الشمس : إن  
 الشمس كوكب يطلع نهارا ، ثم النهار حده أنه زمان حركة الشمس فوق الأرض فيكون  
 كأنه قال : إن الشمس كوكب يطلع زمان كون الشمس فوق الأرض .

وموضع آخر أن تؤخذ الأمور المتساوية في الترتيب تحت جنس واحد بعضها في حد  
 بعض . وهذا الموضع يدخل في تعريف الشيء بما ليس أعرف منه . ومثال هذا الموضع  
 قول من قال : إن الفرد هو الذي يزيد على الزوج بواحد ، فقوله هذا في تعريف الفرد ليس  
 بأولى من أن يقال في تحديد الزوج : إن الزوج هو الذي يزيد على الفرد بواحد .

(١) معدا : معدس ، سا ، م ، هـ || يعرف : — س || فيقال : فقد قال م  
 (٢) فيؤخذ : ويؤخذ م (٤) تلك : ملك سا || أحد : حد س || هو : — سا  
 (٥) فتبين : تبين س ؛ فتبين هـ || الحال : الحذب (٦) التي : الذي ب ، س ، سا ، م ، هـ  
 || آخر : الآخر هـ || وانعقدت : فانهقدت د ، سا ، ن (٧) تجد : — س ؛ تحذف سا ، م  
 || مستمرا : مستمرس (٨) مضاف : مضاف د ، ن || فيهما : فيها س (٩) ولو أنه :  
 أرأنه د ، ن || وجعل : أرجعل د ، ن || على — س (١٠) قبله : قبل د || وليس :  
 ليس س ، سا ، هـ || فهذا موضع : وهذا ن (١١) أخذته : أخذ من حيث لا يشعر به د ، ن  
 || التضمين : انضم د ، س ، ن ، هـ (١٢ — ١١) من حيث لا يشعر به : — د ، ن || به : — سا  
 (١٦) بما : ما م || ليس : — || ومثال : مثال س (١٧) فقوله هذا في تعريف الفرد  
 ليس : فليس د ؛ فليس ذلك ن (١٨) في تحديد الزوج إن : — د ، ن

وموضع آخر يؤخذ فيه المحدود نفسه في حد نفسه ، بسبب ما هو أخص منه ؛  
وتحتة بأن يكون قد أخذ نوعه أو جزء نوعه في حده ، كقوله : إن العدد الزوج هو المنقسم  
بنصفين ، والصفات من جملة الاثنين ، والاثنان نوع في ظاهر الأمر من الزوج .  
وكذلك لو قيل : إن الزوج هو المنقسم بمساويين ، فإن الثنية ، والاثنية ، تحت الزوج ؛  
وهذا على ظاهر المشهور . وأما في الحقيقة ، فليست الزوجية فصلا للعدد ، ولا جلوسا  
لأنواعه . وقد علم هذا من مواضع أخرى ، وعلم أن الزوجية من اللوازم الغير المقومة  
لأنواع العدد . لكن الاشتغال بتحقيق الأمثلة مع الوقوف على الغرض فضل .

ومثال آخر لهذا الموضع ، أن الخير فضيلة ؛ فيكون قد جمع هذا أن جعل الخير مذكورا  
في الفضيلة بالتضمن ، وجعل الخير تحت الفضيلة .

ومن مواضع إغفال الواجب والعدول عنه ، أن يكون الجنس قد أغفل وذكر الفصل ،  
فقبل مثلا في حد الجسم . : إنه ذو ثلاثة أبعاد ، وأغفل الشيء الذي هو ذو الأبعاد  
الثلاثة . وقد علمت ما في ذلك ، وعلمت أيضا أن الماهية المشتركة يدل عليها الجنس .

ومن مواضعه أن يكون قد ترك بعض الفصول ، فقبل مثلا : إن الكاتب  
هو الذي يحسن أن يخط ، فإنه أيضا الذي يحسن أن يقرأ . وإذا تركت القراءة في التحديد  
فقد ترك فصل غير مضمن فيما سلف ، وهو محتاج إليه ؛ وإن كان القول الأول ربما ساوى  
في العموم .

وموضع يقابل هذا ، وهو أن يزيد شيئا ، وإن كان مساويا ، على أنه فصل ، وإنما  
يكون بالمرض ؛ كقول القائل للطبيب إنه الذي يحدث الصحة والمرض ، وإحدايه  
للمرض بالمرض .

(٢) في حده : — هـ (٣) والصفات : النصف ن ؛ أو الصفات هـ (٤) وكذلك :  
فكذلك س ، هـ || قبل أن : قال د ، ن (٥) وهذا على : هذا على د ، ن || على : على س  
|| المشهور : الأمر س (١٤) الذي : — س || التحديد : الحدم (١٥) فضل :  
فضلا د ، ن || مضمين : مضمين ن || محتاج : محتاج س (١٧) مساويا : — له هـ (١٨) كقول  
القائل : كقوله د ، ن

وموضع آخر أن يكون قد ذكر المجلس ، ولكن البعيد ، وأخف القريب ، فيكون أغفل الماهية ، كما علمت فيما سلف : من أن وضع البعيد وهذه إغفال وإهمال لماهية المشتركة . وإذا وضع المجلس القريب ، فقد تضمن كل الأمور الذاتية التي من فوق ، فيجب إما أن يرتب القريب ، أو إن رتب البعيد أودف بجميع الفصول التي من فوق ، إلى أن يرمى إلى فصل جفسه للقريب .

٥

ويتلوهما موضع من جهة الفصول ، بأن يكون قد أغفلت أصلا ، أو يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل . وما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقاسمة ؛ فإنه يجب لكل فصل أن يكون له في المجلس قسم ، إما يحصل كما المفرق للبصر تحت اللون ، أو غير يحصل ، كما الناطق وغير الناطق تحت الحيوان ؛ فإن الغير الناطق فصل قسم للناطق تحت الحيوان ، فإذا كان لا يوجد لما أورد فصل قسم ، فليس ذلك بفصل . وما كان هكذا لم يحدث طبيعة أخص من المجلس ، فلم يحدث نوما . وكل فصل إذا قرن بالمجلس أحدث لا محالة نوعا .

١٠

وموضع آخر في اعتبار الفصول ، وهو أن يكون المورد على أنه فصل ليس بدل إلا على السلب المجرد ، مثل قولهم : إن الخط طول بلا عرض ، وذلك لأن هذا يوجب أن يكون المجلس مشاركا لنوعه ؛ فإن المجلس كالطول إذا نظر إلى طبيعته ، لم يكن له عرض ، فإنه إذا نظر إلى طبيعة الطول ، وكان له في حد طبيعته العرض ، كان حينئذ العرض داخلا في طبيعته الطول ، أو لازما له ، فكان لا يكون طول إلا وله عرض ، فاستحال أن يكون طول ما بلا عرض ؛ فإذا ن طبيعة المجلس — مجردة أيضا — طول بلا عرض ، فتكون

١٥

(٢) من أن : فإن د ، ن || البعيد : البعد د (٣) فقد : قد س ، ن (٤) أو إن : وإن (٥) فصل جنسه : جنس فصله سا (٦) ويتلوهما موضع : ومواقع تتلوهما س || أو يكون : ويكون س (٧) يدخل : يلد د ؛ يدل على ن (٨) له : + فصل ه || كما المفرق : كالمفرق ه || المفرق : للمفرق ن || للبصر : — سا (٩) الناطق : للناطق ن || فصل : — د || قسم : قسم د ، م || للناطق : — د ، ن (١٠) الحيوان : + الناطق ن || فصل : فصلا بخ ، د ، م ، ن ، ه || قسم : قسياب ، سا ، م ، ه (١١) هكذا : كذا د ، ن || الجنس : الجسم م (١٢) كالطول : كالطول م (١٣) الطول : — ن || وكان : فكان سا ، م (١٤) طبيعته : طبيعة ب ، سا ، ن || أولا زما : ولا زما د ، ن || فكان : وكان ه || فاستحال : واستحالة د ؛ استحالة ن (١٥) أيضا طول بلا عرض : — د ، ن

أيضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط — وهو الذي هو طول بلا عرض — واحدة ، اللهم إلا أن نغنى بقوله : « بلا عرض » ، أصرا مقابلا للمرض ، لاسلما ، وهذا الكلام يلزم أصحاب الصور إذا قالوا هذا القول ثوما شديدا ، فإنهم يضعون للطول لأنه جلس ، طبيعة مفردة قائمة ؛ فذلك الطبيعة بماذا تفرق النوع الذي هو الخط الذي لا عرض له بعد مشاركته إياه في أنه طول بلا عرض ؟ ونغنى ههنا بالطول مجرد امتداد ٥ في جهة واحدة من غير التفات إلى حال انقسامه في غير تلك الجهة ، حتى إن مجرد هذا القول لا يمتنع انقسام ما سمى طولاً في غير تلك الجهة ، ولا يوجب . فإنه لو كان معنى الطول أنه امتداد غير منقسم في جهته ، كان قولنا بلا عرض حشواً . فيجب أن يكون معنى الطول أهم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم في غير تلك الجهة . ومعنى الامتداد حشو ما بين طرفين — أى طرفين كانا — فإن كان الطرف منقسماً ، كان الامتداد منقسماً في غير ١٠ جهته ، وإن لم يكن منقسماً ، لم يكن الامتداد منقسماً في غير جهته . لكن لفائل أن يقول : إن هذا يلزم أيضا أصحاب المثل ، وذلك أنهم إذا قالوا : إن الخط طول بلا عرض ، شارك الجنس النوع ، وإن كان الجنس مفرقا ولكن موجودا في الجزئيات ، إذ طبيعة المجلس موجودة لا محالة ، إذا كانت طبيعة النوع موجودة . ثم النظر إلى الطول من حيث هو طول ، هو غير النظر إليه من حيث هو خط أو غيره ، فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو ١٥ إما أن تكون ذات عرض ، أو لا تكون ؛ فإن كانت ذات عرض أو لم تكن ، عرض الحال الذي ألزمه أصحاب الصور . فقول في جواب ذلك : إن تلك الطبيعة لا توجد واحدة حتى تكون إما ذات عرض أو لا عرض لها ، بل منها في الوجود ماله عرض ، ومنها مالا عرض

---

( ١ ) الذي هو : الذي ب ، س ( ٢ ) بقوله : مقولة هـ ( ٣ ) الكلام : كلام نج ، س || الصور : + أكثر د ، ن ؛ إذا : إذ د ، س ، ن || الطول : الطول د ، ن ( ٤ ) مجرد امتداد : مجرد امتداد ب || امتداد ( ٧ ) يمتنع : يمنع س ، هـ ؛ اتبعه د ، ن ( ٨ ) في جهته : في غير جهته د ، ن || جهته : جهة س ، هـ ( ٩ ) واحد : — س ( ١٠ ) طرفين : الطرفين س ، هـ ؛ كان : — س ( ١١ — ١٠ ) منقسما في غير جهته : — ب ، د ، س ، م ، ن || لكن : ولكن س ( ١٢ ) أنهم : لأنهم د ، س ، م ، ن ، هـ ( ١٣ ) شارك : يشارك س ، ن ( ١٤ ) لا محالة : — ب ، س ، م || موجودة : + لا محالة ب ، س ، م ( ١٥ ) هو خط : هي خطان ( ١٦ ) كانت : كان س ( ١٧ ) ألزمه : ألزمته د ؛ ألزمه س ، هـ || فقول : وموضع آخر م ( ١٨ ) منها : يلزمها د ، م ، ن || الوجود : + أن منها د ، م ، ن || ومنها ما : ومنها د

له . وأما إن أخذت الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة ، كانت تلك الطبيعة فقط . وأما أنها بلا عرض ، أومع عرض ، فهو أمر غير اعتبارها من حيث هي تلك الطبيعة ؛ فإنها من حيث هي تلك الطبيعة لها معنى آخر غير تلك الطبيعة ؛ وهذا أمر قد عرفته مرارا .

ثم لتأخذ هذه الطبيعة واحدة . ولا شك أنها إن وجدت واحدة ، وجدت واحدة في التوهم ؛ ومن حيث هي في التوهم واحدة ، فهي بالقوة ذات عرض ، وإن عدمت العرض ، أفعى بحسب الحمل والمطابقة لما في خارج . وأما الخط ، فهو الذي ليس في قوته ذلك ، ولا توجد ذات واحدة هي طول — أخذته جنسيا أو خطيا — ذلك الطول يقارن العرض مرة ، ولا يقارنه أخرى . فبذلك يفرق النوع من الجنس .

وأما الطول الصوري ، فهو — على قولهم — ذات واحدة قائمة مفارقة ، ولا تصلح أن تجعل بالقوة مقارنة للفصل ألينة ؛ فإن الذي بالقوة سيخرج بالفعل ، ولا يجوز أن يخرج العرض والاعرض معا بالفعل ، ولأن يتعاقبا على الشيء الواحد ، فيكون الطول مرة متارنا لما لا عرض له ، ومرة أخرى هو بعينه مقارن لما له عرض ، فيكون الطول الجنسي غير موجود مقارنا ألينة . بل إنما الموجود أحد النوعين ، ولا يعمهما جميعا في وقت واحد ؛ وهو واحد في ذاته على ما يضعونه .

ولكن لقائل أن يقول : إن كان ما أورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور ، ليكون عذرا لمن عدل في أول الكلام واستقبح صنيعه ، ثم انتقل عنه إلى أصحاب الصور ؛ فنقول : إنه إذا كان السلب المورد سلبا عاما لما بالقوة ولما ليس بالقوة ، فليس هو عذرا لأحد . فإن كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا ، كان هناك شيء زائد على السلب المطلق ،

( ١ ) هي تلك : — س ( ٢ ) هي : — ب ، د ، س ، م ، ن ( ٤ ) ثم لأخذ : ولأخذ س ، م || إن : — ب || وجدت واحدة : — ن ( ٥ ) في التوهم : — د ، ن ( ٦ ) ليس : — له س ( ٧ ) طول : — س || أخذته : أخذ به ( ٨ ) يقارن : يفارق د ، ن ، ه || يفرق : يعرف ب ، د ، ( ٩ ) الصوري : الضروري ب ( ١٠ ) سيخرج : يستخرج ب ، د ، س ، ن ( ١١ ) الواحد : — ن || الطول : طول بخ ، س || لا : — س ( ١٢ ) هو : — س || مقارن : مقارنا س ، ه ( ١٥ ) العذر : العدد س ، م || الصور : الصورة س ( ١٦ ) واستقبح : واستنجد د ، واستفتح ه || صنيعه : — د ؛ صيغة ه || ثم انتقل : وانتقل س || الصور : — د ( ١٧ ) سلبا : سالبان || عاما لما : — د ، م ، عالم ه || ولما : وما س ( ١٨ ) لأحد : لأخذ س || فإن : وإن د || ( ١٨ ) كان : — س



فيكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة . وإنما كان الإنكار على من لم يزد على مجرد السلب فقط . وبالجملة فلا بد من السلب في كل قسمة للجنس ، ولكن يجب أن يكون سلبا مقابلا للفصل ، فبما أن ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع ، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع .  
وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا بحالة .

ويعرض هنا شك ، وهو أن المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة ، فبماذا يفارق جلسه ؟ فنقول : إن أجناس المعاني العدمية معان عدمية ، كالسكون فإنه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك . لعدم الحركة كالجلس له ، وهو بالقوة مقارن لفصلين : أحدهما القوة على الحركة ، وإذا اقترن به كان سكونا ، والآخر اللاقوة عليها ، وإذا اقترن به كان ثباتا ما غير السكون ، وتكون القوة التي تقارنه في القسم الأول وتكون فصلا ، ليست قوة منسوبة إلى ذلك العدم الذي هو كالجنس ويقوى على الفصلين ، بل قوة هي في موضوع ذلك العدم . فإذا جرد عدم الحركة ، كان بالقوة مقارنا لهذه القوة ، وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم ، وكانت التي توجد تلك الطبيعة بالفصل مطلقا ، قوة على هذه القوة .

وموضع آخر مواضع التخليط في الفصل ، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل . كما لو قيل في حد التعبير : إنه شتم مع استخفاف ؛ فإن الاستخفاف نوع من الشتم ، لا فصل للشتم ؛ فإن الاستخفاف أول مؤذ للخاطب يدل على قلة خطره ، وهو نوع من الشتم ، لأن الشتم قول مؤذ للخاطب يدل على عيب فيه ، وقلة الخطر نوع من العيب . وكثيرا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس .

(١) لمن : لكل من د ، هـ || سلب : يسلب د ، سا ، م (٢) لم : — د ، ن (٣) إيجاب لازم : وجب : لازم د ، ن (٤) سلب : — سا || متا : منها هـ (٦) ويعرض : + من س || شك : + آخر سا ، هـ || فبماذا : فبماذا س (٧) معان : معان ب ، م ، هـ (٨) لفصلين : للفصلين د ، ن (١٠) ما : — ب || وتكون : وتلك م || القوة : بقوة س || القسم : الجسم ب ، س (١١) ويقوى : وهو يقوى م (١٣) قوية : فوته م ، هـ || وكانت : وكانت د ، س ، ن (١٥) في الفصل : بالفصل م (١٦) حد : — س || مع : من د || فإن : كان د ، سا ، ن || نوع : نوعا د ، ن ، هـ (١٧) فصل : فصلا د ، ن || مؤذ : مفرد د (١٨-١٦) قلة : ... يدل على : — د

وموضع آخر من ذلك مأخوذ من وضع المجلس مكان الفصل ، وهو كما يقول قائل :  
 إن التفضيلة ملكة محمودة ، والمحمود جنس للتفضيلة ، لا فصل لها . وأما قياس المحمود  
 إلى الملكة ، فقد يجوز أن يظن أنه له على قياس الفصل ، وإن كان قد يقال على غير  
 الملكة ، فإن من الفصول ما هو كذلك كالتقسم بالتساويين ، فإنه قد يقع في غير جنس  
 العدد ؛ وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج ، وإن كان الزوج بالحقيقة ليس نوعا  
 للعدد ، بل عارضا يوجد فيه . وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم ، فحكم الملكة  
 والمحمود واحد في أن كل واحد منهما يؤخذ من غير الآخر ، إذ ليس كل ملكة محمودة ،  
 ولا كل محمود ملكة . لكن الملكة ليس فصلا عند التحقيق للمحمود ، وذلك مما لا يشك  
 فيه ، لأن المحمود ليس نوعا من المقولات العشرة ، ولا واحدا منها ، ولا يدل على ماهية  
 ١٠ شيء بشركة أو عموم حتى يكون جنسا ، بل يدل في كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز  
 وتفريق تستفاد بهما الإنسية . فإذن لا سبيل إلى أن نجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا ؛  
 وسبيل إلى أن نجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا .

وأما كون المحمود جنسا للتفضيلة ، فليؤخذ مساهلا فيه ، وبحسب المشهور .  
 وأما التحقيق ، فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة ، وحيث علمت في اعتبار  
 الفصل ، وهو حين أوصيت بأن تنظر كي لا يكون تمييزا وضع فصلا تمييزا مساويا لا يعم  
 ١٥ أي شيء اتفق مما يوصف . فان الفصل يدل أي شيء من جهة ما يميز ، وعلى أي شيء  
 من جهة ما يعم ، فلا يتناول واحدا بعينه ، بل يتناول أي شيء كان مما يميز به .

ويشبه أن يكون المفهوم من أي شيء من جهة ما يعم مندرجا في أي شيء من جهة  
 ما يميز . فإنه إذا سأل سائل فقال : أي شيء كذا من باب كذا ، فكأنه سأل : أي شيء

(١) وضع : موضع سا (٢) والمحمود : والمحمودة سا ، ن ؛ د || لا : التي لان  
 (٣) يظن أنه على : يكون ، ن (٤) بالتساويين : بمساويين (٥) يقوم : مقوم ، هـ  
 || نوعا : ينوع هـ (٦) وجد : يؤخذ هـ || بما : بما (٧) ملكة : بملكة د || للمحمود : — ن  
 (٨) يشك : شك : د ، س ، سا ، ن ، هـ || العشرة : العشر ، ن (٩) شيء : الشيء ب  
 (١٠) إلى : — ب ، د ، س ، ن (١١) وسبيل إلى : وإلى ، هـ (١٢) الصناعة : —  
 وموضع آخر من : حيث : من حيث سا ؛ حيث هـ (١٣) كي : — سا || تمييز ما وضع فصلا : تمييز  
 ن ؛ د || مساويا : بأن س ؛ بالإشارة سا ؛ ساريا م (١٤) أي : إلى سا || بما : بما ، سا  
 || أي : — ب ، د ، س ، ن (١٥) يميز : يميز ، هـ

- كان ليس أى شئ الممين . فإن الظة "شئ" فى قوله : "أى شئ" ، هو للتكبير ، والتكبير تعميم ما ، فيكون سواء قرن بأى شئ. لفظ عام فقيل : أى شئ الإنسان ، أو قرن بذلك لفظ خاص شخصى ، فقيل : أى شئ زيد ، فإنك إن أجبت فقلت : أبو عبد الله ذلك المشار إليه ، لم يكن الجواب جوابا ، فإنه يقتضى أن نقول : شئ صفة كذا وكذا . وذلك أيضا عام ، حتى إذا سئل : أى شئ زيد ؟ فقيل : ناطق ، كان ذلك جوابا . فإن قال : كاتب ، أو قاعد ، أو سائر ما يتعين لم يكن جوابا أيضا ، لأنه طلب من شيئية وماهيته . وأما كونه كاتبا فعارض له لو لم يكن لكن أيضا زيدا ؛ وزيد يكون زيدا ، كان كاتبا أو لم يكن ، وتكون شيئته المطلوبة ثابتة بمجمولة عندما لا يكون كاتبا . فأنما إن أجاب بأمر لازم كانت القناعة به أوكد، لفظ السامع ، وظنه اللازم مقوما . وأما إذا قال : أيهما زيد ، فقيل : أبو عبد الله ، أفن ذلك ، لأن الأى قرن بإشارة . فإذا ن الأى إذا قرن بأمر عام ، لم يحسن جوابه إلا طاما ؛ وإن كان مقرونا بإشارة ، حسن جوابه بإشارة .

وموضع آخر أن ننظر كي لا يكون الفصل من العريضات التى توجد للشئ ، ولا توجد إما بحسب رفع الوجود ، وإما بحسب رفع التزم .

- وموضع آخر أن ننظر كي لا يكون الفصل مجعولا على الجنس ، فإن هذا يبطل أن يكون المحمول فصلا ، فصلا .

وموضع آخر أن يكون الجنس مجعولا على الفصل ؛ وقد علمت مافى ذلك من المحال ، سواء كان الفصل منطقيا أو غير منطقي ، لا كما ظن بعضهم أن هذا الموضع إنما هو فى اعتبار الجنس والفصل الذى يسمونه بسيطا ، مثل الحيوان والنطق ، وأن هذا هو الذى

( ١ ) فإن : فإنه || هو : — س || التكبير : للتكبير ، د ، ن ( ٢ ) الإنسان : للإنسان م ( ٥ ) وذلك : س || عام : علم ، ن || سئل : قال د ، ن || فقيل : فقال ن ( ٦ ) جوابا : حيوانا د ، هـ — أيضا سا || يتعين : يتغير د ، سا ، م ، ن || لأنه : فإنه س ، هـ ، د — سا ( ٧ ) لولم : أولم د ، س ، م ، هـ ( ٨ ) المطالبة : المطلوب م ( ٩ ) كانت : كان ب ، س ، سا ، م ، هـ || مقوما : مقولا د ( ١٠ ) بذلك : ذلك د ، س ، ن ( ١١ ) جوابه : جوابا سا ( ١٢ — ١١ ) حسن جوابه بإشارة : — سا ( ١٣ ) أن : — س ( ١٤ ) إما : إلا س ( ١٦ ) المحمول : المحمول د ( ١٧ ) آخر : — م

لا يجوز أن يقال الجنس فيه على الفصل . وأما إذا كان كالناطق ، فإن الحيوان يقال عليه . ومما يبطل هذا الظن ، ويحقق أنه غير المذهب إليه ، هو مثال التعليم الأول ، إذ قال : إنه لو كان الجنس يحمل على الفصل ، ثم الفصل يحمل على النوع ، لكان حيوان غير حيوان الجنس يحمل على النوع ، بل حيوانات كثيرة أحدها طبيعة الجنس ، والآخر الحيوان الذى هو كل فصل . فإنه إذا كان المشاء ذو الرجلين والناطق حيوانا ، وهى محمولات على النوع ، كانت حيوانات كثيرة محمولة على الإنسان ، كالمشاه وذى الرجلين والناطق ، مرارا أخرى ، بعد حمل الجنس . ولو كان المراد هو الفصل البسيط ، لما حسن هذا التشنيع ؛ فإن المشئ والناطق لو كانت حيوانات أيضا ، لم يعرض هذا المحال ، فإنها ليست هى محمولة على الإنسان ، فكيف يلزم هذا المحال . ويبين من ذلك محال آخر أوجبه ، وهو أنه كان يكون حينئذ كل فصل نوعا ، فهذا يدل على أن التشنيع ليس من جهة ما يقولون .

وموضع آخر أن لا يكون النوع أو ما تحته يحمل على الفصل ، فيكون مقولا على كله ، حتى تكون طبيعة الفصل تقتضى أن يقال على كله النوع ، أو ما تحت النوع ، فإن الواجب أن يكون الفصل مقولا على الوجه الذى علمت على أكثر من النوع . ولو كان النوع مقولا على الفصل ، ثم هناك جنس ، لكان الجنس يقال عليه ، إذ نوعه يقال عليه ، فكان النوع يفصل من طبيعة الفصل عن سائر ما يشاركه فى طبيعة الجنس ، فكان النوع يصير فصلا .

وموضع آخر ما خوذ من اعتبار حال الجنس والفصل فى التقدم والتأخر فى الوجود . فإن الجنس أقدم فى الوجود فى أكثر المواضع من الفصل ، إذ الفصل فى الوجود لا يوجد

- (١) يقال : يقولم || وأما : فأما د ، ن (٢) المذهب : مذهب س ، هـ (٣) إذ : إذا س (٤) حيوان : الحيوان هـ (٥) أحدها : أحدها د ؛ أحدها م (٥) فصل : فصول د || ذو الرجلين : وذو رجلين س ، هـ ؛ وذو الرجلين م (٦) كانت : كان ن سا || الإنسان + كائن هـ || الرجلين : رجلين س (٩) وبين : وبينين م ، هـ ؛ وبينين س || من : د ، ن || ذلك : + أيضا م ، ن || وبينين من ذلك : ومثل ذلك أيضا نغ || أوجبه : يجب س ؛ يجب منه هـ (١٠) نوعا : + أو شخصا ، ن || فهذا : وهذا هـ || التشنيع : التشنيع س (١١) كله : كل ن (١٣) الوجه : الرجوه د ، ن || الذى : التى ن (١٤) هناك : + جعل هـ || لاذنوعه : أرنوعه ن (١٥) يفصل : يفصل هـ || يشاركه : شاركه د ، س ، ن || فى : — سا || طبيعة : طبيعته ن || الجنس : — ن (١٧) من اعتبار : من جهة اعتبار د ، ن (١٨) فإن : وإن م

إلا فيه ، وفي بعضه ، وقد يوجد الجنس مفارقا له . وقد يظن في بعض المواضع أن الفصل قد يوجد في خارج الجنس ، كما قد أشرنا إليه مرارا . لكنه وإن كان كذلك ، فلا يكون أقدم من الجنس في الوجود حتى إن الجنس لا يوجد مفارقا له ، وهو يفارق الجنس ، بل إن جاز مفارقاته للجنس ، جاز مفارقة الجنس له . فإن كان شيء من الأشياء أقدم في الوجود من الجنس ، فليس بفصل له ، وإن كان الفصل أبدا قبل النوع . وليكن الفصل بالقياس إلى ما يشارك النوع من الأنواع هو أبدا بعد الجنس ؛ فإنه وإن وقع في بعض الأوقات خارجا عن الجنس ، فإنه إذا قيس إلى أنواع الجنس الذي هو فصل لأحدهما ، كان الجنس فيها أقدم منه ، فكان هو بعد الجنس .

وموضع آخر أنه إن كان الفصل فصلا بجنس مابين ، فليس هو فصلا بالحقيقة في

- ١٠ الجنس الذي وضع فيه ، وقد صرحت حال المابين أنه كيف يكون ، وهو أن لا يكون فوقه ، ولا تحته ، ولا معه .

وموضع آخر أنه إن كان الموضوع فصلا لثما وضع فصلا لجوهر ، والفصل في نفسه عرض ، فليس إعطاء الفصل جيدا ؛ فإن فصول الجواهر ينبغي أن تكون جواهر ، وأن الجوهر لا يخالف جوهرًا بمرض إلا مخالفة عرضية ، فلا يصير جوهر ما نوحا مخالفا لنوع آخر جوهرى بأن يكون مشاركا لذلك النوع في كل شيء مثلا ، إلا في آيته ، حتى يكون كونه في أين دون أين ، يجعله نوحا دون نوع . وكذلك في عارض آخر . وهذا فقد تحققته فيما سلف . وقد صرح في هذا الموضوع أن فصول الجواهر لا يجوز أن تكون ما توجد في موضوع ، فبطل قول من يظن أنها تكون بالقياس إلى شيء موجودا في موضوع ، وبالقياس إلى النوع لا تكون في موضوع .

( ١ ) وفي بعضه : أو في بعضه د ، ن || يوجد : يوضع سا ( ٢ ) قد : — ن || أشرنا : أشرت د ، سا ، ن ، هـ || إليه : — سا ( ٣ ) يفارق : مفارق سا ( ٤ ) الجنس : — ن || الجنس جاز : الجنس وجاهز ( ٥ ) فليس : وليس د ، ن ( ٦ ) وليكن : ولكن سا || الفصل : + هو م || يشارك : شارك د || أبدا : أماد ، سا ، ن ( ٧ ) وإن : إن ب ، م ( ٨ ) فيها : منها ب || فكان : وكان د ، م ، ن ( ٩ ) بالحقيقة : حقيقتان || في : وفي د ( ١٠ ) أنه : — د ، ن ( ١٢ ) جيدا : حداث ( ١٤ ) الجوهر : الجواهر ب ، هـ || جوهر بمرض : جوهر الأرض سا ، هـ || فلا : ولاد ، ن ( ١٥ ) لذلك : كذلك م ( ١٦ ) فقد : قد نج ، م ( ١٨ ) موجودا : موجودة د ، م ، ن

قال: وأما إذا قلنا إنَّ من الحيوان برياً ومائياً ، فلسنا ندل على إينها ، بل ندل على القدرة التي بها يتفصل بعضها عن بعض في أصل الجوهر التي تلك القدرة تقتضي لها أحوالاً ، فتقتضي في بعضها أن يعيش في البر ، وفي بعضها أن يعيش في البحر . على أن هذه فصول بحسب الثمرة ، لا بحسب الضرورة . ولا مضابقة في الأمثلة .

٥. وموضع آخر أن تجعل الفصل للشيء انفعالا له ، أى استحالة خارجه عن مقتضى طبيعته ؛ فإن ما جرى هذا المجرى يوجب تزيده إفساد الجوهر . ولا شيء من الفصول كذلك مثل الماء : فإنه إذا سخن جدا نادى به إلى بطلان جوهره ، وعدها إلى صيرورته نارا . وبالجملة ، وإن كان انفعال عرضي أيضا لا يفسد الجوهر ، فليس ذلك الانفعال بصالح أن يكون فصلا . فكيف ما نحن في ذكره ؛ فإن الأشياء تستحيل باستحالاتها ، ولا تستحيل بفصولها ، بل تقوم بفصولها ، وتثبت حقائقها محفوفة بفصولها . والاستحالات خروج ١٠ عن أحوال الإثبات على الجواهر .

(١) ومائياً : — م (٢) الجوهر : الجواهر ن || التي : إلى بخ ؛ + في سا (٣) يعيش في البر وفي بعضها أن يعيش : — م ، ن || فصول : فصولا ، م (٤) مضابقة : مضابقة سا (٥) يجعل : ينفع سا || الفصل : + أقع سا || عن : غيرا (٦) إفساد : فساد م (٧) نادى : تهادى سا ، م (٨) أيضا : — م || أيضا لا : اتصالا سا (٨) ذلك : كذلك د || الأنفال : — د || صالح : يصلح ب ، م (١١) أحوال الإثبات : الأحوال لإثبات د ، ن || م : — م || الجواهر : الجوهر د ، م ، سا ، ن ، هـ

## الفصل الثالث

### فصل (ح) في مواضع مثل التي مرت

وموضع آخر خاص بالمضاف ، وهو أن الأمور التي هي مضافة ، فإن فصولها يجب أن تكون مضافة . بل نقول : أما المضاف البسيط الذي عرفت حاله ، فربما توهم من حاله أن فصله قد يكرن أمراً غير مضاف ؛ مثل نفس المشابهة فإنها إضافة في كيفية ؛ <sup>٥</sup> والمساواة فإنها إضافة في كمية ، ونسبة إلى كمية ؛ والأبوة فهي إضافة في الجوهر ، ونسبة أيضاً إلى جوهر . فهذا يومم أن الفصول فيها غير مضافة ، لأن الفصول فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر . وإذا كان هذا في المضاف البسيط ، فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى الآخر الذي عرفته وعرفت الفرق فيه .

- ١٠ لكن يجب أن تعلم أن الفصل غير جزء الفصل ، وإن الفصل هو الذي يحمل على الشيء على ما علمت ، وليس تحمل الكيفية على نوع من أنواع المشابهة ، ولا الكمية على نوع من أنواع المساواة ، ولا الجوهر على الأبوة ؛ لكن هذه أجزاء فصول . بل المشابهة هي موافقة في الكيفية ، والفصل ليس هو الكيفية ، بل الفصل هو قولك في الكيفية ؛ وقولك في الكيفية معنى مقول الماهية بالقياس إلى الكيفية . وهذا من الواجب إذا كانت الإضافة مقولة على حدّه .

١٥

وقد علمت أن نوع مقولة ما لا يكون مقولاً على نوع مقولة أخرى قولاً مقوماً ، وأن الشيء لا يدخل بذاته في مقولين فيقالان عليه قول التراطط ألبتة . قد سلف لك ذلك وصح

(٢) في مواضع مثل التي مرت : في مثل ذلك م || مرت : مضت د ، ن (٣) وهو : وهي س ، ن (٤) تكون : + أيضاً د ، س ، ن ، هـ || بل — د ، ن || فربما توهم من حاله : — م (٦) ونسبة إلى كمية : — ، ن || كمية . — سا (٨) جوهر : الجوهر س (٨) البسيط فكيف في المضاف : — د (١٠) وأن : فإن م || يحمل : + على سا (١٢) لكن : ولكن س ، هـ || المشابهة : المساواة د ، س ، سا ، م ، هـ (١٣) الكيفية : الكمية س ، هـ || والفصل : والفصل س ، ن || الكيفية : الكمية س ، هـ || قولك : قول د ، ن || الكيفية : الكمية س ، هـ || الكيفية : الكمية س ، هـ || قولك : قول د ، ن (١٤) الكيفية : الكمية س ، هـ || إذا كانت : إذا د ، ن (١٦) ما لا يكون مقولاً على نوع مقولة : — د || وأن : فإن م (١٧) مقولتين : مقولين س || لك : — سا || ذلك : — س

فكيف يكون شئ ايس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف ، ويطلبه اسمه وحده ؟ وإذا لم يكن مقولا ، كيف يكون فصلا ؟ لكن من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمر آخرى ، فتكون تلك الأمور هي مخصصاته ، فتكون النسبة التي لها إلى تلك الأمور هي فصوله ، ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف إلا الكون الذى هو شرط في تحقيق مقولة المضاف — على ما علمت — ؛ فإن الكون شيئا ما مقولا بالقياس إلى الكيفية الذى هو فصل المشابهة ، ليس له وجود آخر غير هذا الذى بالقياس ، ليس كالأب الذى له وجود أنه إنسان . وليس إذا كان للكيفية وجود غير الوجود الذى هو به مضاف إلى موافقته التي هي فصل المشابهة ، فيجب أن ينمكس في الطرف الآخر ، لأن حقيقة ملاقة الموافقة للمشابهة هي مع الموافقة التي في الكيفية لا إلى ذات الكيفية بما هي كيفية ، وذلك المعنى قائم في الكيفية ؛ وكونه قائما في الكيفية معنى لا تخصص عرضيته ، لا كونه مضانا .

وقد سلف لك أن هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر في قولنا : إن المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف . فإنا إنما نشير بهذا إلى وجود محصل لماهيته ، ليس وجودا محصلا لعارضيته ، فذلك مما لا بد منه . وبالحرى أن تكون هذه الإضافة ليس شيئا آخر هو بالقياس . لكن الغرض في قولنا : بالقياس ، إنما هو متجه إلى معنى أعم من المضاف ، وهو كونه موجودا ، أو ذا ماهية ، فيكون ذلك الأعم هو الذى بالقياس . وأما جملة الإضافة فهي نفس القياس الذى بهذه الصفة .

وإذا كان الأمر قد ظهر لك في المضاف البسيط ؛ فكذلك يجب أن تعلم أن فصول المضاف الذى بالمعنى الأعم لا تنفك عن إضافة . والمأخذ في بيان ذلك مناسب لهذا المأخذ بعينه . واستغن في ذلك بما سلف لك من الأصول .

(١) يكون : يصح س (٣) هي : — سا || مخصصاته : مخصصه سا ؛ مخصصة به د ، ن (٣) فتكون : — م (٤) الكون : كون سا (٥) شيئا ما : شئ د || مقولا : — سا (٦) المشابهة : المتشابهة د ، ن || له : هو س (٩) للثابه : للثابهة د ، م ، ن (١٠) قائم : قائما ه || معنى لا : لا معنى ه || تخصص : يخص س ، ه || عرضيته : عرضية س (١٣) به : — ن || محصل : مخصص د ، ن (١٤) محصلا : مخصصا د ، ن (١٥) قو : — سا || إلى معنى : إلى أخذ معنى م ، ه (١٦) موجودا : مأخوذا س (١٩) والمأخذ : المأخذ (٢٠) راضن : راضن ب ؛ واستغنى أ م فاستغن ن || في ذلك : بذلك سا ، م || بما : — د ، ن || الأصول : الأحوال د



مثال آخر لهذا الباب : أن العلم منه نظري ومنه عملي ، فكما أن العلم شيء ، ذو إضافة ، كذلك النظري والعمل . وأما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوعا ، وقد عرفت ما في ذلك . فإذا أحييت أن تحدد النحو لم تجد بدا من إضافته إلى شيء ، فنقول : هو علم لما يعرض للغة من جهة كذا وكذا ، وفصله إضافي لا محالة . وليس إذا كانت تلك الإضافة هي بينها الإضافة التي كانت للجلس يجب من ذلك أن لا يكون الفصل مضافا . فإنه فرق بين أن تقول : إن الفصل مضاف ، وبين أن تقول : إنه مضاف إضافة خاصة . على أن إضافة المجلس في أمثال هذه المواضع قد تخصصت ، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلا ، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات ، وهو اللغة مثلا . وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع .

- وموضع آخر أنه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين ، ١٠  
 فربما كان إحدهما بالحقبة ، والأخرى بنحو من العرض . فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشيء الذي ينبغي أن يكون إليه من الجهة التي ينبغي ، لم يكن التحديد جيدا . وكذلك إذا كان للشيء إضافة ما ، فأراد حاد أن يحدد من جهة تلك الإضافة ، فحدد من جهة الذات ، أو أراد أن يحدد من جهة الذات ، فحدد من جهة الإضافة ، فقد أبطل . مثال الأول : أن أحدا لو أراد أن يحدد البصر الذي له إضافة إلى المبصر وإلى المبصر ، لكنه إنما هو بصير لأنه ١٥  
 يبصر به شيء ما ، فلا يمكن أن نتوهم البصر بصرا إلا وهو الذي نتمكن به من تحقق المبصر بالنظر . ولا يبعد أن نتوهم بصرا مفردا ليس لشيء آخر ، فهو يبصر لنفسه لا على أنه آلة لغيره ، فيكون تعلقه بالمبصر أمرا في هويته ، وتعلقه بمبصر هو آله أمرا لازما . فيجب

(٢) هو : — ن || ما في ذلك : مع ذلك يخ || فإذا : وإذا د ، س ، ن ، ه ||  
 (٣) أحييت : أحييت ب ، أحييت م || إضافته : إضافة ب ، س ، سا ، م ، ه || هو : — سا  
 (٤) جهة : حقه م || وفصله : فصله ن (٧) إضافته : إضافة د (٨) وهذا : فهذا د ، م ، ن || ما : عاب ، س ، ه ، د — د (٩) أمر : — سا (١٠) آخر : — ن || شيئين : جاثين د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || فربما : وربما س ، سا ، م ، ن ، وربما د || إحدهما : أحدهما د ، ن ||  
 والأخرى : والاخر د ، ن || بنحو : بنوع د ، م ، ن ، ه (١٢) من : ومن ب || الجهة :  
 الجلة م (١٣) الإضافة : الأغراض سا (١٤) أو أراد : وأراد سا || أن : — د  
 (١٦) تحقق : تحقيق د ، ن (١٧) ليس : — س || يبصر : مبصر ب (١٨) بالمبصر : بالبصر ن ||  
 أمرا في هويته وتعلقه بمبصر : — ب ، ه

أيضا أن نراعى أن يقع التحديد من جهة الإضافة الحقيقية ، وإن كانت الإضافة إضافة حقيقية تقتضى الطرفين جميعا على السواء فيجب أن يشتمل الحد عليهما جميعا حتى أنه لو كان البصر لا يتوهم بصرا إلا وهو بصير لبصر على سبيل الآلة ، وجب أن يؤخذ في الحد كلاهما ، فنقول : آلة بها يبصر الحيوان الألوان بالنظر .

٥ وأما المثال لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والإضافة أن إنسانا لو أراد أن يحدد الإجابة ، فأخذ إضافة تعرض لها ، فقال : إنها آلة يكال بها الماء ، كان قد بعدد ، فإن الإجابة ، وإن كانت من حيث هي آلة صناعية لها إضافة ما ، فليست إلى الماء لا محالة دون غيره . أو أراد أن يحدد المكيال ، من حيث هو مكيال ، فقال : إن المكيال جسم مجوف ، ووقف على ذلك ، فما دل على كونه مكيالا ، بل على كونه جمما ماصناعيا .

١٠ وموضع آخر أن يكون قد وقع في الأجناس والفصول الغلط من جهة أخذ ما ليس بأول بدلا من الأول . مثلا إذا حدّد حاد الفهم فقال : إنه ملكة للإنسان أو للنفس استعدادية نحو سرعة إدراك ما يرد عليه أو عليها ، وعلم أن الفهم هو أولا ملكة بجزء ما للنفس أو قوة ما للنفس ، وهى القوة الفكرية ، وبعد ذلك للنفس ثانيا ، وبعد ذلك للإنسان ، فلم يحسن إذن من حدّد هذا الحد .

١٥ وموضع آخر أن يحدد شيئا ما ، ويورد جنسه أو فصله من جهة حال وصفه له على أنه فى شئ ما ، ثم لا يكون الحال فى ذلك الشئ ، فلا يكون أتى بالواجب ، بل يجب أن ينسب الحال إلى محلها ، كما يجب أن ينسب العلم إلى النفس .

- ( ١ ) جهة : الجهة د ، س ، سا ، ن ، هـ || الإضافة : الإضافة س ، هـ ( ٢ ) السواء : سواء ب ، م ( ٣ ) إلا : وإلا سا || البصر : يبصر س ، سا || عل : + أنه هـ ( ٤ ) فنقول : + لأنها هـ ( ٥ ) أن : فإن د ، ن ( ٧ ) ما : — ب || فليست : فليست سا ( ٨ ) أو أراد : وأراد ن || هو : هـ س ( ٩ ) فإ : لما د ، ن || دل : بل ب || مكيالا : بل على كونه : — ب ، س ( ١٠ ) وقع : يقع س ( ١١ ) بأول : أول د ، ن || حد : — م ( ١٢ ) وعلم : وعلم م || هو : — سا ( ١٣ ) ما : — د ( ١٥ ) وموضع : وموضع ب || له : طاد ، ن || أنه : أنها د ، ن ، هـ ( ١٦ ) يكون : + تلك ن || فلا : ولا م

فأما إن قال ، إن النوم ضعف الحس ، وضعف الحس موضوعه الحس ، فإن الموصوف بالضعف ههنا هو الحس ، فإن كان النوم ضعف الحس فسيكون النائم هو الحس ، لأن الضعف هو الحس ، لأن الحاد أضاف إليه الضعف .

وكذا قولهم : إن الشك تَسَاوَى الأفكار ؛ وتساوى الأفكار في الأفكار ، فيكون الشك في الأفكار ، فتكون هي الشاكة لا القوة المفكرة .

وكذلك الخطأ في قول من يقول : إن الصحة اعتدال الأخلاط ، فإذا سيكون الصحيح هو الخلط . وبالجملة الاعتدال سبب الصحة لا الصحة ؛ وضعف الحس سبب النوم ، لا النوم . وكذلك تفرق الاتصال سبب للوجع ليس للوجع ؛ وتساوى الأفكار سبب للشك ، لا الشك .

وموضع آخر ، وهو أن يراعى حال زمان المحدود وزمان الحد ، هل يختلفان ؟ ١٠ وهل في الحد لفظ يتناقض مقتضى المحدود . فلهذا لو أن قائلاً قال في تحديد شيء غير مائت إنه الذي هو غير مائت الآن ، وكان المحدود هو الذي لا يموت ألبتة ، فلم يكن طابق بين الحد والمحدود . لكنه قد يمتدح إدخال لفظة « الآن » ههنا معاني أخرى أيضاً .

ولنجعل مثاله في غير الفاسد ، فإن الذي يقال إنه غير فاسد الآن ؛ يعنى أنه لم يفسد الآن ، وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه . ويقال أيضاً : إنه غير فاسد الآن إذا كان من شأنه أن يفسد ، ولكن لا يمكن أن يفسد في هذه الساعة ، فإن كثيراً من الأشياء الممكنة أن يكون أن يعرض لها في بعض الأوقات أن لا يمكن أن يكون فيها ، إذا كانت أسباب مانعة أو حافظة ، أو كانت الأسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة . ويقال إنه

(١) فأما : وأما د ، ن || موضوعه : موضعه ن || فإن : — ب (٢) فسيكون : فكون هـ (٣) لأن : فإن هـ || لأن الضعف هو الحس : — س || الضعف : الضعيف س ، م ، هـ (٦) وكذلك : فكذلك د ، ن || سيكون : سيكون هـ (٧) الخطأ : — د (٨) النوم : لتوهم || وكذلك : كذلك ب || للوجع : الوجع ب ، هـ || ليس : لا د ، ن (١٠) وموضع : وموضع نجح || يختلفان : هما متخالفان ؛ هما مختلفان هـ (١١) مثاله : ومثاله س || مائت : المائت غير مائت إنه الذى هو غير : — ن س (١٢) طابق : ظاهره (١٣) لفظة : لفظ ب || معاني : معان س ، م ، هـ (١٤) غير : — س (١٥) وكان : فكان د ، ن || أيضاً : — س (١٧) أن يكون فيها : — س || إذا : إذ س (١٨) أو حافظة : وحافظة ب

غير فاسد الآن بمعنى ثالث : أنه موصوف الآن بأنه في طبعه غير فاسد آليته . فهذا المعنى ، وإن كان قد يصح أن يقال على غير المسائت الذى هو المحدود فإن إدخال " الآن " فيه حشو . فإن الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعده ، فليس " الآن " شرطاً في صحة القول ، فلا فائدة في إدخاله له .

٥ وأيضاً فإنه قد كان يجوز أن يفرض شيء ، لو وجد لكان غير مائت ، كَمَكِّ متوهم ، أو جرم سماوى آخر ، لو كان . ولو فرضنا هذا الفرض ، لكان يجب أن يجعله غير مائت ولا يجب أن يجعله الأرض موجوداً الآن أو قبله . فَيُنْزِلُ إذن أن أمثال هذه الزيادات تجعل للمحدود مفهومات غير المفهومات التى تقتضيها المحدودات ، والتى تحاذيها الأسماء .

١٠ وقد مضى في مواضع آخر أمر الزمان واختلافه ، وما يعتبر في ذلك . وكل ذلك فقد يحسن إدخاله في اعتبار الحدود ، لأنها تدل على اعتبارات تدخل في الوجود ، أضى وجود الحد المسمى . فما منع الوجود منع ذلك ، ولا ينعكس . وبالجمله فإن المواضع التى في العرض نافعة في اعتبار هل معنى الحد موجود للمسمى .

وموضع آخر أن يكون قول آخر غير مَكِّ الحد يجعل الشيء أكثر في المعنى وأحق به ، فلن يكون القول المدعى أنه حد حداً ، مثل من يقول في حد العدالة : إنها قوة على قسمة الأمور بالسوية . ثم من الذين أن إيتار فعل القسمة بالواجب المقوى عليه ، والميل إليه ، لا محالة عدل ، وليس درجتها بالصواء ، وبينهما تفاوت . فهذا الإيتار

---

(١) طبعه : طبيعة س (٤) فلا : ولاد ، ن ، بلاس || له : — د ، م ، ن (٥) لكان : وكان د ، ن || متوهم : يتوهم د ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) أوجرم : أن جرم م || موجب : موجب ب (٧) يجعله : يجعل سا || فين : — م (٨) للحدود : للحدود ن ؛ للحدود د ، ن || مفهومات : مفهومات د ، ن || المحدودات : المحدود د ، ن || والى : الذى س (٩) آخر : — هـ || يعتبر : يعين ن (١٠) لأنها : في أنها ن ؛ م ، هـ (١١) المسمى : للمسمى سا (١٢) للمسمى : مسمى للوجود سا (١٣) وموضع : وموضع ن ؛ فلن : فلن ب || حداً : — له ن (١٤) بالسوية : على السوية د ، على السوية ن (١٥) أن : — يكون د ، ن (١٦) درجتها : درجتها سا || فهذا : فإن س || الإيتار : الإيتار ب ؛ للإيتار ن

أكثر في المدلية ، فإنه إن لم يكن هذا أكثر ، وليسا سواء فالقدرة على هذه القسمة إذن أكثر في المدلية . فيكون من يقدر ولا يؤثر ، أحسن من الذي يؤثران يفعل ما يقدر عليه . وإذا هذا محال ، فيبين أن الحد الذي يحمل المحدود أقصص حالا في معناه الذي هو المدالة في هذا الموضوع ليس بجيد ولا مختار .

- و على هذه المواضع مواضع تتعلق بالأكثر والأقل ، بأن يكون الحد يقول ، والمحدود لا يقبل ، وبالعكس ؛ أو كلاهما يقبلان ، ولكن لا يذهبان في القلة والكثرة معا ، كمن حد المشق بأنه شهوة الجماع ؛ وإذا اشتد المشق نقصت شهوة الجماع .

- وموضع آخر مجانس لهذا ، ولكنه يخالفه بأدنى شيء ، وهو أن يكون ما يقال عليه الحد أكثر يقال عليه الاسم أقل ، وبالعكس ؛ فيكون إن ازداد ذلك نقص هذا ، وإن نقص ذلك ازداد هذا . كمن يقول : إن النار ألطف الأجسام كلها ، واللهيب ١٠ من الوقود أكثف من نار البرق ، ونار الجباحب . ثم اللهيب أولى بالنارية من نار البرق أو من الشعاع على مذهب من يراه جسما ناريا . والفرق بين هذا الموضوع والأول ، أن هناك شهوة الجماع لا تقال على شيء من المشق ، وأما ههنا فإن ألطف الأجرام قد يقال على بعض ما هو نار ، فتكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة ، لكنها لا يكون ١٥ كونها ألطف موازيا لكونها نارا ؛ لا بل الذي هو أقل نارية أشد لطافة ، وإن كان جملة النار ألطف مائرا للأجسام . فلهذا ما ليس المعنى أمرا تتجوهر به النار ويدل على

(١) المدلية : المدالة ، ن || إن : — س || وليسا : فلنا د ؛ فليسان  
(٢) وإذا : فاذن د ، ن || فين . فبان م (٤) ليس : + بمحام || بجيد . بمحام  
(٥) مواضع : موضع د ، ن (٦) ما : — سا || المشق : القسمة د ، ن (٨) يخالفه : يخالفه د ؛ يخالف هـ (٩) الحد : — ن || أقل : أكثر سا (٩) ازداد : زاد د ، م ، ن || ذلك : ذلك س ، هـ || ذلك : ذلك ن || ازداد : زاد سا ، م ، ن ، هـ  
(١٠) واللهيب : واللهيب د ، م (١١) الجباحب [ ذباب ذات ألوان بطير في الليل في ذنبه شعاع كالسراج . ومنه نار الجباحب التي يضرب بها المثل في الضعف — المنجد ] (١٢) ناريا : ناران (١٣) المشق : القسمة د || الأجرام : الأجسام س || قد : — س (١٤) فكون : — د ، ن || النيران : والنيران د ، ن || كلها : — سا || جملة : جعل ن || الأجسام : الأجرام س ، هـ || فلهذا ما ليس هذا المعنى : فليس ههنا س || تتجوهر به : تتجوهرة م ، هـ

حدها . وأما في الموضع الذي قبله فإن حمل الحد على طيبة المحدود كان كاذباً بالجملة .  
ومعها أيضاً فروق أخرى ليس في ذكرها وتعميدها كثير جدوى .

وموضع آخر أن تكون مثلاً النارية في اللهب وفي الضوء بالسوية ، ثم لا تكون  
الطاقة فيهما بالسوية .

## الفصل الرابع

### فصل (د) في مثل ذلك

- وموضع آخر أن يَدْخُل الحاد في حد الشيء أمرين لا يجتمعان معا في المحدود ،  
 مثل أن يقول قائل ؛ إن الحسن هو اللذيذ عند السمع ، واللذيذ عند البصر ، والموجود  
 هو الذي يمكن أن يفعل وأن يتفعل . فحينئذ اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ؛  
 ولأن هذا حد الحسن المنعكس عليه ، فيكون كل حسن ؛ لا يشك فيه فهو لذئذ عند  
 السمع وعند البصر معا . لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن ، فهو حسن لا حسن .  
 وكذلك اللذيذ عند السمع وحده . وبالجمله إن كان أحد القسمين من هذين إذا حصل  
 أصاب حده ، فالقسم الآخر خارج عن الحد . وإن كان الشرط أن يضاف إليه القسم  
 الثاني ، فالواحد وحده ليس بحسن ، ولا هو أيضا في المثال الآخر بموجود ، مثل ١٠  
 الآلة التي لا تنفعل ألبنة ، والميولى التي لا تفعل ألبنة ، ولكنهما موجودان .

- وهذا موضع نافع ، فإن كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتشجير ، وهو  
 لا يشعر أن ذلك ليس بحد . ولا أمنع من أن يكون أيضا معاونة في الدلالة على المعنى  
 المطلوب ، بل نقول : إن دلالة دلالة العلامة ، كأن المستمعين بذلك يقول : إن مرادى  
 فيما أقوله هو الشيء الذي منه كذا ومنه كذا . والشيء الذي لا يخلو من كذا ومن كذا ١٥  
 فيعرفه بأمور خارجة عنه ، هي الفصول التي تلحقه والقسم التي تناله ، ويكون ذلك

- (٣) أمرين : أمران م (٣) في الحدود : — د ، س ، م ، ن ؛ + شيئا واحدا  
 والواحد منهما كاف م + لشيء واحد والواحد منهما كاف في أن يجعل معنى المحدود د ، ن (٤) قائل :  
 القائل د ، س ، ن (٥) يمكن : يكون س || فحينئذ : + يكون ن || فحينئذ . . . حسنا :  
 — س ، س ، ن (٦) حسن : جنس د || فهو : — د (٧ — ٨) حسن . . . وحده : — س  
 (٩) فالقسم : والقسم سا || عن . ع م || الحد : المحدود سا (١٠) فالواحد : والواحد  
 د ، ن || بحسن : بجنس د (١١) التي : الذي د ، س ، س ، ن ، هـ (١٣) بحد : حدا  
 (١٤) إن مرادى : مرادى سا (١٥) والشيء : أو الشيء س ، هـ || ومن : من د ؛  
 أرن (١٦) عه : + حتى ب ، س || ويكون : فيكون د ، ن

كالخاصة له ؛ وهو بيان ضعيف ، فإنه لو كان يدل على الشيء بعلامة تشمله ولا تُعرّف جوهره ، لكان بعيدا من أن يكون تعريفا حقيقيا ، فكيف هذا التعريف الذى إنما يعرف الشيء بعارض لا بعمه .

وبعد هذا الموضع موضع كل جدا يتم مواضع قيلت ، وهو أن يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجهه ، والمدلول عليه بالحد ؛ فينبغذ لا يكون الحد حدا ، مثل أن يكون المدلول عليه بالاسم مضافا لنفسه كالعلم ، أو لجنسه كالنحو ، ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك .

ومثال الغلط فى ذلك أن نحدد العلم فنقول . إنه ظن لا يخالف ، والظن ليس مما يقال على العلم . ولننزل أن العلم ظن ومضاف إلى المعلوم . فقد أساء هذا الحد من الفلاسفة من جهة أنه أتى بمضاف ، وأغفل مقابله فى الإضافة . ولا أقل من أن يكون كان قال : إن العلم ظن بالمعلوم ، أو المظنون ، أو بشئ كذا لا يختلف . وكذلك قول من قال : إن الإرادة شوق لا أذى معه . فلا أقل من أن يقول : شوق إلى غرض هو خيرا ، أو يرى خيرا . وكذلك إذا حدّد صناعة الكتابة فلم يقل : لأنها علم بماذا ، فلم يقل مثلا لأنها علم بالتسطير .

ومن هذا الباب أن يكون قد أوما إلى الإضافة ، لكنه لم يوصى إلى الشيء الذى هو الغاية ، والذى إليه الإضافة بالذات وإلى غيره لأجله . كن حد الشهوة بأنها شوق إلى

- (١) له : به ب || تعرف : تعرفه د (٢) فكيف : وكيف د ، ن (٣) الشيء : شيئا ن (٤) وبعد هذا الموضع موضع : وموضع : د ، ن || جدا : جيدا سا ؛ + بعد هذا الموضع د ، ن (٥) بالإيم : الإيم س || بوجه ما : — د ، ن || بالحد + بوجه من الوجوه د ، ن (٦) عليه : — ن || لنفسه : لنفسه ب || أو لجنسه : ولجنسه د ، ن (٨) العلم : بالعلم ه || يختلف : يختلف د ، س ، سا ، ن ه (٨ — ٩) والظن ليس مما يقال على العلم ، ولننزل أن العلم ظن ومضاف : ولا شك أن العلم مضاف ب ، م ؛ + ولا شك فى أن العلم ظن ومضاف ه (٨) ليس : — س (١٠) أتى : أتى سا || بمضاف : لمضاف س || مقابله ه || كان : — س (١١) يختلف : يختلف نج ، س ، سا ، ن (١٣) وكذلك : ولذلك ب || يقل : + مثلا د ، ن (١٣ — ١٤) بماذا فلم يقل مثلا لأنها علم : — د ، ن (١٣) فلم يقل : يقل || يقل : — ب ، س ، سا || (١٤) بالتسطير : بالبسيطة د (١٥) لكنه ؛ ولكنه ه (١٦) بأنها : بأنه ب ، س ، سا ||



اللذيد ، ولم يقل إلى اللذة : وكان يجب أن يقول إلى اللذة ، فإن اللذة هي الأصل ، والغاية ، ولأجلها يطلب اللذيد .

وموضع آخر أن يجعل بدل الغاية التي ينبغي أن يؤخذ في الحد المصير إليها ، والاتجاه نحوها . كمن قال : إن صناعة البناء هي ملكة تحرك الأجزاء إلى الاجتماع كالطين واللبن ، ولا يقول إنها ملكة لأن يوجد البناء بالفعل ، فإنها ليست لأجل حركات أن يبنى ، بل لأن يكون البناء يحصل ، ويفرغ من معنى أن يبنى . وقد يعاند هذا بأنا نطلب اللذة لأن نلتذ ، لا لأن ينقطع الالتذاذ ؛ لكن الحقيقة في هذا أن الغايات منها ما هي أمور مستقرة كحصول العلم ، ومنها أمور وجودها أن تتكرر فقط ، فإكان وجوده أن يكون في التكون ، كالرقص وما أشبه ذلك ، فإنه يكون غاية على نحو وجوده ؛ وما كان وجوده هو أن يستقر ، فإنما تكون الغاية حادثة ، إذا تم واستقر . وإنما يعنف الحاد إذا جعل التوجيه إلى الغاية غاية . وأما الالتذاذ ليس توجهها إلى غاية ، بل هي نفس الغاية ؛ ولا إليها توجه أيضا بأن تكون امتالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ ، وليست بالالتذاذ . والتوجه كطلب ما ؛ وطلب ليس منصوبا بنفسه . وبالجملة إذا لم يكن الأمر الغير المستقر يطالب للمستقر ، بل كان كحركة الفلك ، أمكن أن يكون بوجه من الوجوه غاية بنفسه .

وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة ، ودور أن يكون للمعنى المحدود تقدير يقومه ، أو كيف ، أو أين ؛ ثم يغفله مثل أن يمدح بحسب الكرامة أو الفاجر بأن ذلك

(٩) اللذة : اللذيد (١-٢) ولم يقل ..... اللذيد : — (١) إلى : — م (٣) الغاية : + والكالب ، م || المصير : المصير (٣-٤) والاتجاه ..... والبن : فيجعل مثلا النجفة مدنة لأن يبنى د ، م ، سا ، ن ، (٤) الأجزاء : — م (٥) حركات : — ن (٦) وقد يعاند : ويعانده || لأن : بأن م || ينقطع : يقطع كما || الحقيقة : بالحقيقة م (٧) ما هي : تنأى سا (٨) كحصول : كحصول م ؛ — || كحصول العلم : — د ، س ، سا ، ن || ومنها : + ما م || تتكرر : تتكرر ن ، ه (٩) هو : — م (١٠) يعنف : يعيب ن || التوجه : الوجه د (١١) إلى : في سا || فليس : فليسه ؛ فليست ن || هي : هو م ، ه || إليها : إليه ب ، س ، ه || بأن : بل س ، ه (١٣-١٤) وبالجملة ..... بنفسه : — سا (١٣) الغير : هرب ، ما || المستقر : المستقر || يطلب : طلباد ، ن (١٤) يكون : + بوجه من الوجوه د ، ن (١٥) يشتمل : شتمل س (١٦) تقدير : مقدارد ، ن || يغفله : يغفله سا ، م

هو الذى يشتبه أن يكرم ، وهذا هو الذى يشتبه اللذة . وليس أحد من الناس إلا هو يشتبه الكرامة ، أو يشتبه اللذة . وإنما يكون محب الكرامة مخصوصا من بينهم ، لأنه محب للكرامة لحد ما ، ولميل من شهوته للكرامة . وكذلك حال الفاسق من شهوته للذة . وكذلك حال من حد الليل فقال : إنه ظل الأرض ، ولم يقل أين ومتى ، وماذا وبأى مبلغ . أو قال : إن النسيم تكاثف هواء ، ولم يبين أى أحد . أو قال : الريح حركة هواء ، ولم يقل بأى مبلغ . أو قال : الزلزلة حركة جرم الأرض ، ولم يبين كم وكيف . وهذا يعود بالجملة إلى إغفال فصل من حقه أن يدل عليه ، حتى يكون الفصل فصلا . وقد قيل فى هذا المكان فى التعليم الأول ، لأنه إذا أغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ماهية ذلك الشيء . وهذا دليل على أن المذهب الحق هو أن ماهية الشيء إنما تتم بكمال صفات ذاته ، وأن الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده .

ون الأمثلة لهذه المواضع أن تحد الإرادة بأنها انبعاث شوق نحو الخير، ولا يقال نحو الخير فى الظاهر ، فإنه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا . وهذا المثال يخالف المثال الأول فإن هذه الزيادة تجعل الشيء أهم ، وكانت الزيادة فى المثال الذى قبل هذا المثال تجعل الشيء أخص ، فإن الخير فى الظاهر أعم من الخير ، إذا عنى الخير بالحقيقة . وهذا المثال لا يستقيم على مذهب أصحاب الصور ، فإن الصورة الحقيقية إنما تكون عندهم لما يكون فى نفسه حتما . وأما الشيء الذى بحسب الظاهر فلا توجد له الصورة ، فكيف يمكن إذن أن يحد على هذا النحو الذى لا بد من أن تحد بعض الأشياء على نحوه . وكما

- (١) أحد : بأحد د ، ن || وهو : + الذى س ، هـ (٢) لأنه : بأنه د ، ن  
(٣) لحد : بحد د ، ن || ولميل : و بميل د ، ن || للكرامة : الكرامة م (٣) حال : — د ، س ، ن (٤) إنه : — سا (٥) مبلغ : مبلغ ب (٤) ولم : أولم || أو قال : وقال د ، ن ، هـ  
(٦) هواء : الهواء ن ، هـ || جرم : جسم سا (٧) فصل : + فصل ب ، د ، سا ، ن || حقه : + هذا الفصل هـ || يدل عليه : يذكر د ، ن (٨) أغفل : غفل هـ (٩) هو : — د ، ن (١٠) وأن ، وأما س (١٠) وحده : + م (١١) لهذه المواضع : لهذا الموضوع نج د ، س ، ن ، هـ (١١—١٢) ولا يقال نحو الخير : + س (١٢) يراد : — س  
(١٣) وكانت : وكان س (١٤) من : فى م || عنى : + به م (١٤) نظير : بالخير د ، ن  
(١٥) المثال : الذهب ، ن || أصحاب : — سا || الحقيقة : الحقيقة د ، سا ، م ، ن  
(١٦) له الصورة : لكل صورة د ، سا ، ن (١٧) يحد : + شيء هـ

أن العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم ، فكذلك المخصوص من حقه أن يراعى بإزاء المخصوص ، فإن حددت شيئا نوعيا فهالك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذا فيه ، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقى ، فإن الظاهر يحمل المعنى أعم ، والحقيقى يحمله أخص ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التى توجب زيادة عموم تخصيصا ؛ مثل أن الشهوة المطلقة يجوز أن تكون للذيد المطلق العام الحقيقى الذى هو فى الحقيقة ، والذى هو فى الظاهر كذلك . والإرادة المطلقة نسبتها للغير المطلق نسبة العام الحقيقى والظاهر . وأما هذا النوع الممين من الإرادة نفسه ، أو هذه الشهوة نفسها ، فليس يجب أن يكون لاحتالة للظاهر .

وموضع آخر ، وهو أن تقاس حدود الملكات والحالات ، وبالجملة حدود الصفات بحدود الموصوفات بحسبها حتى ننظر هل المشتق حد للشئ ، فإن إنسانا إذا حد الصفة <sup>١٢</sup> كاللذة مثلا ، فقد حد بالقوة أشياء كثيرة مثل الموصوف بها ، ومثل فاعلها ، أغنى قد يكون حد الملتذ والذيد جميعا . ومن حد العلم ، فإنه يكون قد حدد بالقوة العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك . فإن كان ذلك لا يستمر ، فقد أخطأ . ومثله إن حد حاد اللذة بأنها نفع حسى ، وكان لا يسلم أن الملتذ متفع ، فلم يحسن . وكذلك إن حد اللذيد بأنه نافع حسى ، ثم لم تكن اللذة نفعاً ، فلم يحسن . ولكن هذا العكس ليس ضروريا ، وقد صلف <sup>١٥</sup> لك القول فى مثله .

ومن جنس هذا الموضع أن ننظر فى المتقابلات وفى النظائر ، مثلا فى المحدودات المضائية ؛ فإنه إذا كان للجنس مضاييف جنسى ، فهل للنوع مضاييف نوعى ، كضاييف

(١) حقه : جهة س (٤) هذه الزيادة : هذا لزيادة د || توجب ، يجب م || تخصيصا : تخصصا سا  
(٥) تكون : — د ، سا || للذيد : اللذيد م || الحقيقى : — ه || هو : — سا ، ه  
|| والذى : وللذى ن || نسبتها : قسمها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه (٦) نسبة : نفسه  
ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || الحقيقى والظاهر : الحقيقى وللظاهر س ، سا || والظاهر : الظاهر  
د ، ن ، والظاهر م ، ه (١٠) الموصوفات : الموضوعات د || حد : حداب ||  
لشئ : المشتق د ، سا ، م ، ن || إنسانا : الإنسان ه || حد : أخذ د ، ن (١٢) يكون قد :  
قد يكون ن || حدد : حد س ، ه || العالم : القاب سا || والمتعلم : أو المتعلم ه (١٣) بأنها :  
فإنها ن || وكان : كان س (١٧) الموضع : المواضع د || فى : وفى س ، ه (١٨) للجنس :  
الجنس له د ، ن || فهل : هل د || كضاييف : لمضاييف د ، ن

الجلس فإنه إن كان الاعتقاد الكلى بحسب معتقد كلى ، فاعتقاد ما بحسب معتقد ما ؛ فإن لم يكن فقد خلط .

وأبضا فإن اعتبار وجود ضد الحد حدا للضد موضع جدلى ؛ وقد قيل فيه ما سلفك .

وأما المتباينات بالعدم والملكية ، فالعدم يحد بالملكية ، ولا ينعكس . وقد عرفت هذا ، وعرفت أنه لو انعكس لكان قد أخذت الملكية في حد نفسها ، إذا أخذت في حد عدم يوجد في حده الملكية . وكذلك السلب والإيجاب .

وموضع يجب أن يراعى في حدود الأعدام التى إنما هى بحسب قائل وزمان ووقت — على ما عرفت — هل حدد ذلك في القول ، فلم يقل مثلا إن العمى عدم البصر فقط ، بل ذكر مع ذلك أنه فيما شأنه أن يبصر ، وفي الوقت الذى فيه يبصر ، وفي عضو مخصوص . وكذلك لم يقل إن الجهل هو عدم العلم وسكت ، فإنه ليس الجهل أى عدم علم اتفق ، بل المقابل . ونظر أيضا في التصاريح التى بين المصادر ، والأسماء والأفعال على ما علمت مرارا .

ومن المواضع التى يجب أن تعتبر أن ننظر هل المحدود يطابقه الحد ويصدق عليه ؛ وهذا الموضع كالمرور ؛ مثاله : إذا قيل إن الإنسان حيوان فاطلق مائت ، ثم كانت الصورة المثالية الأفلاطونية إنسانا ، ولم يكن ماثما . وكذلك إن كان في بعض المحدود شرط فعل أو انفعال ، فإن ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الأفلاطونى ، فإن ذلك لا يفعل ولا ينفع .

وموضع نافع وهو أنه ربما كان اسم المحدود واقعا على أشياء كثيرة باشتراك الاسم ، ثم يحد بحد ، فيكون ذلك الحد أيضا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه

(١) ما : — ب ، د (٣) حدا : حد الضد د ؛ حد س ، م || ما :  
فيا ه (٥) إذا : إذ د (٦) حده د ، س ، ن (٧) حدود : وجود س  
(٧) قائل : قابل م ، ن ، ه || ووقت : وقت س (٨) ذلك : الشرط لها د ، ن  
|| فقط س (٩) فيا : + من د ، س ، ن ، ه (١٠) الجهل : العلم س || فإنه ليس د ، ن  
(١١) علم : — س || أيضا : — د ، ن || ب ، ه ن (١٢) مرارا : + فعل م  
(١٥) وكذلك : فكذلك د ، ن (١٦) فعل : أو فعل م — ما || المثال : مثال د (١٨) واقعا :  
يقع د ، ن (١٨) باشتراك الإسم : بالاتفاق د ، ن (١٩) بحد : — ب ، س ، ه || أيضا : — س

أيضا ، فيظن أن القول حد ، ويسلم ذلك المد بأنه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ، ويغنى حال الاتحاق ، ويظن توافقا . ومثال هذا أن يحد إنسان النور على أنه مقول على الهدى وعلى الشعاع ، فيقول هذا المعنى الذى به يصاب حقيقة الشيء الخفى ، فيظن أن هذا حد ، لأنه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا . والخفى يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم ، وعلى المشهور بشيء آخر ، وعلى المجهول .

وكما حدث الحياة على أنها عامة للحيوان والنبات ، فقيل : بأنها حركة موضوع معتد يذبح عن غريزته . فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن أنه حد . وهذا الموضوع قد سلف لك الكلام فيه .

- وأقول : إنه ربما اتفق أن كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم ، وهو عام للأمرين جميعا ، إلا أنه ليس حدا لهما ، لأن الاسم لا يدل فى كل واحد منهما على معنى ذلك بعينه دلالة يكون الاسم إنما وضع فيهما جميعا بحسبهما . مثاله أنه إذا قيل للحيوان : إن له حياة ، لم نعن به أنه له قوة حركة تغذية ، فإنه وإن كانت له هذه القوة فليس إنما يسمى حيوانا من جهة هذه القوة ، بل من جهة أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . وأما النبات فإن سمي حيا ، فيشبه أن يسمى حيا من جهة هذه القوة ، أو من جهة شئ يناسب هذه الجهة . فإذا ن حد الحيوان والنبات بهذا الحد وصدق عليهما ، لم يكن حدا بحسب الاسم فى كل واحد ، بل عساه أن يكون فى أحدهما

(١) بأنه : لأنه د ، ن (٣) وعلى الشعاع : والشعاع سا || هذا : هو د ، سا ، م ، ن ، هـ  
(٢) به : — د || يصاب : يصارعا ، يضاف ن ، هـ || الخفى : — س (٤—٥) والخفى . . .  
المجهول : — د ، س ، ما ، ن ، هـ (٦) للحيوان والنبات : للنبات والحيوان س || بأنها :  
كأنها سا (٧) غريزته : غريزية ب ، س ، هـ (٧) حد : — سا || وهذا : هذا ب ، م  
(٩) وهو : هـ س (١٠) واحد : — ن (١١) ذلك : — س || وضع : موضع ب ||  
بحسبهما : بحسبها د ، م (١٢) أنه : أن يخ ، ن || كانت : كان س (١٣) إنما :  
— د || جهة هذه : هذه الجهة د ، ن || القوة : بالقوة ب ، سا ، هـ ؛ — د ، ن (١٤) فإن :  
فإنما س || سمي : — به م || من جهة هذه : بهذه د ، ن (١٥) من جهة : — د ، ن  
|| فإذا ن : وإذا ن || بهذا الحد : بهذه سا ؛ بهذه الحد

كذلك . وأما أن هذا المثال يخالف الأول ، فلأن المثال الأول إنما قصد فيه أن يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد ، مثل الخفى على الشيء المظلم والمستور بشئ آخر ، وعلى المجهول ، فإنه يقال باشتراك الاسم . فإذا حد بأنه الذى لم يدل بما من شأنه أن ينال به مع حضوره ، كان الحد أيضا مشتركا فيه . وأما هذا الآخر فلأنما قصد فيه أن المعطى ليس حدا لكل واحد مما تحته .

وموضع آخر يختص بمحدود الأمور المركبة ، مثل الخط المتناهى ، ومثل الإنسان العالم ، وغير ذلك ؛ فإنه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأخرين أن يكون لا أقل من أن يبقى الباقي صادقا على الباقي ، بل حدا أو ربما للباقي . مثلا إذا قيل : إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مائت نفسه متصورة لحقائق الأشياء ، ثم أسقط تصور نفسه لحقائق الأشياء ، بقى الباقي مقولا على الباقي صادقا ، بل حدا له . وأما إذا أخذ الخط المتناهى المستقيم بأنه نهاية سطح له نهايتان ، ووسطه يسبر نهايته ، لم يوجد الحال فيه كذلك ، فإن من هذه الجملة قوله : نهاية لسطح له نهايتان هو حد الخط المتناهى . فإذا سقط ذلك ينبغى أن يكون الباقي ، وهو قوله : إن وسطه يسبر نهايته ، حدا للمستقيم ، فيكون المستقيم هو الذى وسطه يسبر نهايته . لكن الخط المستقيم

(١) وأما إن هذا : وهذا د ، ن || هذا : هذه س || يخالف الأول : يخالف للأول م || يخالف : +  
 المثال د ، هـ || فلان : فإن د ، ن (٢) على : فى أن يقال د فى س ، م ، ن يقال ن (٣) بشئ : لشيء س  
 || المجهول : المحمول سا || حد : أخذ (٤) ينال : + به د ، سا ، م ، ن ، هـ ||  
 الحد : للحد (٤) فإنما : فإنه س || قصد : أفصدا || واحد : — ن (٦) آخر :  
 — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٧) أسقط : سقط د ، ن (٧) خاصة : وبخاصة د ؛  
 بخاصة ن ؛ خاصة سا ؛ لخاصة هـ (٨) أن يكون : — سا || لا أقل : لأولد ؛ لا أقل م ؛ الأقل ن  
 || يبقى : — د ، ن || صادقا : صادق ن || مثلا : + أنه م (٩) العالم : القائل ن ||  
 حيوان ناطق مائت : الحيوان الناطق المائت ن || مائت : — س || لحقائق : بمحقق د ، سا ،  
 م ، ن ، هـ || ثم : ولم س (١٠) تصور : تصويرب ، سا || لحقائق : بمحقق د ، م ، ن ، هـ ؛  
 وبحقائق سا (١١) أخذ : حد س ، سا ، م (١١) المستقيم : — م || سطح : — س ؛  
 + المستقيم || له : لها ب ، س ، سا ، م || ووسطه : ووسطها ب ، س ، سا ؛ ووسط د ؛  
 ووسطهما م || نهايته : نهايتا ب ، س ، سا ؛ نهايته د ، ن ؛ نهايتهما م || يوجد : يجدد ، ن  
 (١٢) لسطح : للسطح هـ || له : — ب ، س || حد : — د ، ن (١٣) إن :  
 — س ، هـ || نهايته : نهاية د ؛ نهايته ن ، هـ (١٤) حدا : حدا سا || نهايته : نهايته د ، هـ ||  
 المستقيم : — ن

الغير المتناهي لانهائيتين له ، فلا وسط له . وهذا الباقي كاذب عليه ، وهو تحت الخط المستقيم .

وموضع يناسب هذا الموضع ، وهو أنه إذا حد شيء مركب فيجب أن يكون بهذاء كل بسيط لفظ يدل عليه ، ويكون لا زيادة على ذلك ، ولا نقصان ، وأن لا يكون الاختصار واقعا على ذكر اسمي البسيطين أو مرادفيهما كشأن المركب حيث ، أيدعى تحديد المركب من الاسمين ، فلا يقال في حد الإنسان العالم إنه إنسان عالم ، أو أنه بشر متحقق ، بل يجب إما أن يؤتى بدل كل اسم بقول ، أو بدل الأخير ، أو بدل الخفى ، فيقال مثلا : إنسان متصور لحقائق الأمور في نفسه . وإذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول ، فلا أقل فيا يبدل اسمه أن يكون الاسم الثانى أعرف من الاسم الأول . وربما خالفوا هذا المنهاج فقال قائلهم : إن الحجر الأبيض هو الجندل الثلجى . وأيضا ربما وقع التبديل بما يخالف الأصل كمن قال : إن العلم النظرى هو ظن نظرى .

والأصوب إذا أريد أن يحفظ اسم ، ويبدل اسم باسم أو بقول ، أن يحفظ اسم ما يجرى مجرى الجنس — وهو الأعم — وأن يبدل ما يجرى مجرى الفصل . فإذا أريد أن يحد الإنسان العالم ، فليس من الجيد أن يورد حد الإنسان أو اسم مرادف للإنسان ، ويترك العالم بحاله ، فيقال : هو الحيوان الناطق المأنت العالم ، أو بشر عالم ، فإن العام يجب أن يكون كالمفروق من معرفته قبل إلحاق الخاص به ، ويكون إنما يشكل

(١) الغير : غير ب || نهائيتين : نهائيات د || فلا : ولا م || وهذا : فهذا د ، س ، م ، ن ، هـ || تحت : بحسب د (٣) حد : أخذنا || يكون : — ن || بخذاء : بخدب ب يحدن (٤) ويكون : فيكون س (٥) الاختصار : للاختصار د || واقعا : واقفا س || اسمى : اسم س || مرادفيهما : مرادفيهما ن || كشأن : لشأن د ، س ، سا ، ن و ليان م || حيث : حين د ، ن ، هـ (٦) فلا : ولاد ، ن || أوأنه : وأنه سا (٧) إما : — س ، هـ || الخفى : الأخفى د ، ن (٨) متصور : — د ، ن (٩) فلا : ولا سا || الأول : — الأعم م || وربما : وربما د (١٠) الحجر : + لاد || الجندل : الجندل د [ الجندل : الصخر العظيم ، الواحدة جندلة والجمع جنادل — المنجد ] || ربما : + خالفوا م (١٢) إذا أريد : — ن || أن : أرب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٣) مجرى : مجراه م (١٤) يحد : — س | أو اسم : واسم د ، ن (١٦) العام : العلم بـ والعالم م ، ن ، هـ || إلحاق : إلحاق م

معرفة الصفة التي تلحقه وهذا الموضع بحسب الأكثر والأولى ، وليس واجبا في نفس الأمر . فربما كان العام منهما هو المشكل . وأما في أكثر الأمر فإن الموضوعات تكون معروفة ، وإنما يجهل المركب بسبب أن الأخص أخفى دائما من الأعم . فإذا لم يكن التبدل تبديل امم بل تحديدا ، فالأولى أن يحذف الأخص .

٥ وموضع آخر قريب من هذه المواضع ، وهو أنه كثيرا ما يعرض أن نغان أنه قد حدد المركب بسبب المساواة ، ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما ، فإن أحدا إن حدد العدد الفرد بأنه عدد له وسط ، وإذا أسقط العدد تبقى له وسط ، فيجب أن يكون له وسط حد الفرد ، فيكون الخط والسطح والجسم أيضا فردا .

١٠ فإن قال قائل : إن قوله يرجع إلى العدد في حد العدد الفرد ، ولا يرجع إلى العدد في وصف الخط والسطح به ، بل يرجع إلى الشيء ، فإذن لا مشاركة للخط والسطح مع الفرد .

فيقال : اجعل بدل "له" "ذو" ، فقل : عدد ذو وسط ، وتكون الشناعة لازمة.

ولكن لقائل أن يقول : فكيف ينبغي أن يحذف ذلك ؟

١٥ فنقول : يلزم ضرورة أن نذكر العدد مرتين ، فيقال : العدد الفرد هو العدد الذي له عدد وسط ، أو عدده وسط عددي . ولا بد من ذلك ، ولا يحيد عن هذا التكرير . وقد شرح هذا فضل شرح في الفلسفة الأولى ، وبين فيها أن حدود هذه تقتضي التركيب وأنها حدود بوجه ما وليدت حدودا حقيقية . وسيقال في سوف طبقا في أمرها شيء .

- 
- (١) بحسب : يجب م (٢) أكثر : الأكثرن (٣) يجهل : الجهل م ، يجهل م  
 || أخفى : إخفا م (٤) بل : — سا || الأخص : للأخص د (٥) ما : — س  
 (٦) ذلك : — ن (٧) العدد : — ن (٨) حد : حد ن || والسطح : — س ، سا ، هـ  
 (٩) إن : إنه ب ، س ، سا || قوله : + له هـ || ولا : يجب ن (١٢) فيقال : ويقال س ، هـ  
 (١٣) فكيف : وكيف م || أن : — م (١٤) له : هو ب ، د ، سا ، م (١٥) عدد : + له  
 د ، سا ، م (١٦) وقد : وموقع د ن || فضل شرح : — د ، س ، ن || شرح : الفرح م  
 || التركيب : التكرير ب (١٧) وأنها : فلها سا || وليست : ليست ب ، س ، سا



ومن الغلط الذي يقع في الحد أن يكون الحد شئ مما يوجد ، وقد جعله الحد شيئا لا يوجد ، إذ كان في معنى الحد بحال لا يوجد . كمن يحدُّ المكان بأنه خلاء مهيأ ، والمكان موجود ، والخلاء محال الوجود . وكن يحد البياض بأنه لون مغالط للآر ، فإن اللون المغالط للجسم معدوم الذات محال الوجود . وبالجملية مغالطة الكيف للجسم معنى محال يقتضى أن يكون غير الجسم مغالطاً للجسم ، وذلك محال .

- وموضع مقارب لهذا ، وهو أن يكون في الحد إضافة توجب أحد أمرين : إما أن لاتصح تلك الإضافة أصلاً ، أو يصح بعض المضاف إليه لا إلى جميعه ، كمن يقول : إن الطب هو العلم بالموجود ، فإن كانت الطب ليس علماً بشئ من الموجودات ، أو كان ببعضها دون بعض ، فقد أخطأ . وهذا الموضع في قوة مواضع سلفت . وبالجملية هو في مداد ما يفلط بإهمال مراعاة المضاف المعادل الذي بالذات ، اللهم إلا أن يكون الشئ ١٠
- إنما يحدد من جهة ما هو بالعرض ، فلا يجب أن يؤخذ من جهة اعتباره بالذات ، بل يجب أن يؤخذ بالنسبة التي له بالعرض في حد ذلك الشئ ، فإن للشئ من حيث هو بالعرض حدا لا ينبغي أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات . وهذا الموضع إما أن يقع فيه كذب على المحدود ، أو يجعل غير المحدود مشاركا . مثال الكذب إذا قيل : إن الطب علم بحركات الكواكب ، مثال الموقع للشركة ، أنه إذا قيل ، إن الطب علم بالموجود ، فتكون الهندسة لذلك طباً . وعلى أن الأول مع أن فيه كذباً ، فقد تقم إليه

- ( ١ ) الحد شئ : شئ : س ، ن ( ٢ ) محال : محال : ن ، هـ || مهياً : معلود ، ن ( ٣ ) محال : محال : س || يحد : حدب || للآر : للجسم : د ، ن ( ٤ ) الوجود : الوجود : هـ || محال : + | إذس : م ، هـ ( ٥ ) مغالطاً : مغالطاً : س || محال : + فتكون اللزب مغالطاً للجسم محال : ن ( ٦ ) متارب : مقارن : س || أمرين : الأمرين : هـ ( ٨ ) أركان : إذ كان : هـ ( ٩ ) وبالجملية : رفي الجملية : هـ هذا : عدد : د ، ن ( ١١ ) يحد : يحد : د ، ن || فلا : ولا : هـ ( ١٢ ) للشئ : الشئ : ب ، س ، م ، هـ || بالعرض : العرض : د ( ١٣ ) حدا : حدب : د ، د | حده : س ، ن ( ١٤ ) بالموجود : بالموجود : ب ، موجود : د ، ن || فتكون : كانت : د ، ن || كذباً : كذب : س ، هـ

مشاركة ، فإنه يجعل الهيئة طبا ، اللهم إلا أن ينسب مثلا إلى شيء لا وجود له ، ولا شيء من العلوم منسوب إليه ، فيكون كذبا من غير أن يشرك فيه شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يكون إنما يورد حد شيء بسيط ، فإذا هو قد حد الشيء مركبا مع شيء . وأكثر ما يقع هذا إذا كان التركيب من جنس السكال ، كمن يحسد الخطيب : بأنه الذى له ملكة إقتناع فى كل واحد من الأمور بالسوية ، لا نقص له فى شيء منها . أو يحسد الطبيب : بأنه الذى له ملكة إزالة الأمراض كلها ، فلا يعجزه شيء منها . والسارق : بأنه الذى يأخذ كل شيء سرا ؛ فإنه يكون إما حادا مخطئا ، وإما حادا قهطيب الحاذق ، والطبيب الماهر ، والسارق الملقط . وأما الخطيب بما هو خطيب ، فليس هو خطيبا بشرط أن يقنع . كلا ولا الطبيب طيب بشرط أن يشفى . كلا ، ولا السارق سارق بشرط أن يمد على أخذ كل شيء سرا . بل الخطيب هو الذى يبلغ فى أكثر الأمور ما يمكن أن يقال فيه طلبا للإقناع ، فربما لم يبلغ الغاية ، فيكون خطيبا لأنه أتى بما يمكن ؛ وكذلك حال الطبيب ، وكذلك حال السارق . فإن السارق وإن كان يؤثر أن يأخذ كل شيء سرا ، أو يأخذ كل ما يأخذه سرا ، ولكنه ليس يجب أن يمكنه ذلك فى كل شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يزيد فى حد شيء من المؤثر لنفسه زيادة تجعله مؤثرا لغيره ، وبالعكس . مثال ذلك من حد العدالة أنها حافظة السنن ، وليست العدالة للسنن ، بل السنن للعدالة .

- (١) ينسب : ثبت د ، ن (٢) منسوب || بمنسوب س ، هـ (٣) قد : — م  
(٤) كمن : لم ن (٦) منها : منها د || أو يحسد : ويحسد س || فلا : ولا ب  
(٧) يكون إما : إما أن يكون س ، هـ || إما : — م (٨) حادا : حاديا م  
|| الملقط : الملقط د ، س ، سا ، هـ [ الملقط الخبيث من الرجال الذى لا يؤمن على  
شيء — المنجذ ] (٩) فليس هو : فليس س (١١) فرجما : وربما د ، س سا ، ن ، هـ  
(١٢) الطبيب وكذلك حال : الطبيب وحال سا (١٣) يؤثر : مؤثر د ، ن || شيء سرا أو يأخذ كل :  
— ن || يأخذ : — ب ، سا ، م ، هـ || أو يأخذ كل ما يأخذه سرا : — د || يأخذه : يأخذ هـ ||  
ولكنه : ولكن د ، ن (١٥) أن : + يأخذ م || شيء : الشيء سا (١٦) من : فى د ، ن  
(١٧) للعدالة : + وكذلك م . قال ان الحكمة فاتحة السعادة

وربما اتفق في شيء أن كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا لغيره ؛ مثل الصحة ، فإنها مؤثرة  
لنفسها ، وقد تُؤثر لأمر يتوصل إليها بالصحة . فيذنبى إذا حد كل جهة من الجهتين ،  
واعتبار من الاعتبارين ألا يدخل فيها الآخر ، أو أراد أن يحدد الصحة حدا كاملا  
أورد الجهتين .

---

(١) في : + كل سا || مثل : ومثل م (٢) وقد تؤثر لأمر : — س ، سا || يتوصل  
إليها بالصحة : — ب (٣) ألا : أن لا د ، س ، سا ، م || فيها : فيه حد ن  
|| الصحة : للصحة سا

## الفصل الخامس

### فصل (هـ) في مثل ذلك

وها هنا مواضع تخص بمحدود أشياء مما لها نسبة كالكل والجزء ، فمن الخطأ في ذلك أن يذكر الأجزاء على سبيل توالى النسق بالواو ، ويجعل ذلك حدا للكل . مثل أن يقول قائل : إن العدالة هي عفة وشجاعة ؛ فإن هذا يجعل العفة محمولة على العدالة ، والشجاعة محمولا آخر عليه ، فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ، ليس أحدهما مقبدا بالآخر ، فلا يكون كأنه قال : عفة التي هي شجاعة ، كما يقال : حيوان ناطق ، أى حيوان الذى هو ناطق . ولو أنه أريد بذلك هذا ، وإن كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها ، كان أيضا ناسدا .

وأما بيان فساد الاعتبار الأول ، فهو أن العفة إذا كانت محمولة على العدالة ، حيث يراد التمديد ، كان كأنه يقول . إن العدالة هي العفة والشجاعة ، بالألف واللام ؛ فإن حمل الحد والخاصة والاسم المرادف إنما يصلح أن يخصص بالألف واللام في لغة العرب . فإن حملت لا كذلك ، لم يكن هناك تخصيص ألينة ، بل كان يجوز أن يكون كل واحد من العفة والشجاعة ينسب القول أعم من العدالة ، حتى كان يجوز أن نفهم أن العدالة عفة ما وشجاعة ما . وإذا حمل على الشيء عامان ، كل واحد منهما أعم منه ، ولم يقيد أحدهما بالآخر ، لم يجتمع منهما دلالة على معنى مساو ، بل يجب أن يخصص ، فيكون وجه القول حينئذ : إن العدالة هي العفة والشجاعة ، ولا يجوز أن يصدق أن

(٢) في مثل ذلك : — ب ، ن (٣) مما لها : كالأب ، س ، ن ؛ مما له هـ || والجزء : وكالجزء د ، ما || فن : فرة د (٥) هي : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٥) محمولة : محمولا س (٦) واحد : — ن || ليس : وليس د ، ن ، هـ (٧) يكون : يقال س || عفة : — د || حيوان : الحيوان س ، هـ (١٠) وأما : أما ب ، س || الأضمار : أضمار (١٢) يصلح : يصلح ن (١٣) هناك : هناك د ، ن || البنية : — س || يجوز : + ألينة س (١٤) حتى : فهي ن (١٥) وإذا : وأما إذا ن || واحد : — ب ، د ، م ، ن || م : م ، ن (١٧) فذكر وجه القول : فبقال د ، ن

العدالة هي العفة والشجاعة ، إلا وصدق أنها العفة ؛ كما لا يمكن أن يصدق أن الإنسان هو الناطق والضحاك ، إلا وصدق أنه الناطق . فتكون حينئذ العدالة منكمسة على العفة والشجاعة ؛ فإن كانت عفة ولا شجاعة ، كانت أيضا عدالة . فحينئذ لا يكون من شرط العدالة أن تكون عفة وشجاعة مجتمعين ؛ ويلزم مثل ذلك في جانب الشجاعة . ويلزم أيضا أن يكون الجور فجورا وجبنا ، والفجور جورا والجبن خورا ، فتكون ٥ العدالة التي هي العفة — حيث لا شجاعة — جورا .

وأما بيان فساد الاعتبار الثاني ، فإنه ليس شيء مما هو عفة شجاعة ، حتى تكون العدالة عفة هي الشجاعة . فإن بدلوا لفظة ”الواو“ بلفظة ”مع“ ، حتى يكونوا كأنهم يقولون عفة مع شجاعة ، أو أرادوا بالواو معا ، فيكون حينئذ الموصوف بأنه عدالة هي نفس العفة ولكن في حال ما تفتقر إليها الشجاعة ؛ فتكون إذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حينئذ ١٠ عدالة . مثل أن الشيء إذا اقترن بشيء جعله يمينا ، وجعله مضروبا ، وجعله غنيا ؛ ليس على أن اليمين مجموعهما ، بل أحدهما نفسه ولكن إذا كان مع الآخر . وكذلك المضروب . وكذلك القتي عند وجود المسال فيكون له . إذن بعض ما هو عفة هو عدالة ، وهو العفة التي اقترن إليها الشجاعة .

وبالجملة ، فإن تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكل ، ولا نفس الكل . فإنه يكون ١٥ الخشب واللبن وغير ذلك موجودا ، ولا يكون البيت موجودا . فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على طبيعة الكل ؛ فلا أقل من أن يقال : إن كذا مجموع كذا وكذا .

(١) إلا وصدق : وإلا وصدق سا (٤) عفة : — ب ، س || مجتمعين : مجتمعين ب ، س ، سا ، م ، هـ || ويلزم : ويلزمه د ، ن (٥) ويلزم : ويلزمه ن || والفجور جورا : والفجور ب (٧) الاعتبار : + لاد (٨) الشجاعة : هجاعة نج ، د ، سا ، م ، ن (٩) أرادوا : أرادوا سا || معا : مع د ، ن || من : هو د ، ن (١٠) إليها : إليه س || جعلت : حوات د (١٢) مجموعهما : مجموعها ب ، من ، هـ (١٢ — ١٣) وكذلك المضروب : — س ، سا (١٣) عدالة : العدالة ن (١٤) إليها : بها د ، ن ؛ بها إليها م (١٥) تعديد : تقدير س || الكل : + فيه م (١٦) ولا : فلا س ، سا

على أن الكل يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه : أحدها أن يكون تجمع فقط ، كيف اتفق ، مثل الأربعة من أجزائها . والثاني أن لا يكون تجمع فقط ، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلته في كيفية الجمع ، مثل البيت ، فإنه ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان ، بل أن يكون مجموعا جمعا على نحو ، ولا الثوب ثوبا لاجتماع النزل ، كيف كان ، بل لاجتماعه على هيئة أسداء وألحام . والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع ، وذلك أن يكون للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع ، وفيه هيئة من حيث هو تركيب وجمع ، كالمترج ، فإن له بعد الجمع وهيئة زيادة كيفية تحدث . فإما كان من الكُلَّات وجوده بالجمع فقط ، أمكن أن يقال : لعله يكفي في حده أن يقال إنه مجموع كذا وكذا . وأما ما احتيج فيه إلى زيادة على ذلك ، وخصوصا زيادة خارجية عن كيفية الجمع ، فلا يكون المركَّب قد وفى حده ما لم يدل على هيئة ذلك الجمع ، وعلى حال كيفية أخرى وحكم آخر ، إن تبعه .

وموضع آخر يليق بهذه المواضع أن ننظر : هل من شأن الأجزاء الموردة للكل أن تجتمع ، فربما لم يكن من شأنها أن تجتمع البتة ، فلا يكون منها كل ، كمن يقول مثلا : إن السطح خط وعدد ، والخط والعدد لا يتألف منهما شيء . أو قول من يقول : إن الجسم هو المؤلف من أجزاء غير متجزئة ، والجسم ليس من شأنه أن يتألف من أجزاء غير متجزئة ، ولا للأجزاء التي لا تجزأ أن تتألف تألفا يؤدي إلى متصل .

وموضوع آخر ، أن يكون للحدود الذي هو الكل محل أو مكان واحد ، وتكون الأجزاء يستند كل منها بمحل أو مكان مفرد غير مكانه ، ومباين له ، فيعلم أن النسبة

(٢) كيف ... فقط : — سا (٤) مجموعا جمعا : مجموعتان || لاجتماع : لإجماع من (٥) لاجتماعه : لإجماعه س (٦) المجتمعة : المجموعة د ، سا ، م ، ن ، هـ || الجمع : الإجماع || غير : عن د || وفيه : وعن د (٧) بعد : على د ، ن || وهيئة : هيئة د ، ن (٨) لعله : — د ، ن ؛ لعله م (٩) احتيج : + إليه ب (١٠) يدل على : يعرف د ، ن || وعلى : على سا || وعلى حال : وسال د ، ن (١٢) بهذه : بهذا م (١٤) مثلا : — ن || خط : بخط سا || والخط : — س (١٥-١٦) والجسم ... مجزئة : — د ، سا ، ن (١٥) من : عن س (١٦) للأجزاء : الأجزاء م ، ن || التي لا : التي ن || تجزأ : + يمكن د ، ن (١٧) للحدود : المحدود د ، ن (١٨) يستند : يستند م || منها : منها د ، س || فيز : + ذلك د

إلى تلك الأجزاء إلى المفروض كلاً نسبة ردية ؛ وهذا صالح للإبطال دون الإثبات .  
وأكثر هذه المواضع ذلك شأنها . ومثال ذلك أن يقال : إن الإبصار مجموع لون  
وإدراك ، واللون في غير الشيء الذي فيه الإدراك ، ولكن الإدراك والإبصار في شيء  
واحد .

وموضع آخر أن يكون الكل إذا رفع او نفعت الأجزاء ؛ والأجزاء ترتفع ويبقى للكل .  
فإن الأمر يجب — إن كان — لا بد أن يكون بالعكس .

وموضع آخر فيما يركب من متقابلين كشيء هو خير وشر ، فإن ذلك يجب أن يكون  
دون الخير في الخيرية ، ودون الشر في الشرية .

وموضع قبله ، وهو إن كان الخير في أنه خير مثلاً أشد في أنه خير ، من الشر في أنه  
شر ، والمركب منهما قد يروج على أنه أزيد من الناقص في الطرف الثاني ، فيكون أشد  
خيرية منه شرية ؛ اللهم إلا أن يكون الامتراج أحدث أصراً زائداً على مقتضى البسيطين ،  
كما أن المزاج يحمل غير الخيرين خيراً ، وغير الشرين شراً ، فيكون هذا أيضاً مما يقدح  
في الموضع المذكور ، فإنه ربما اجتمع خير وشر فصار الكل خيراً أو شراً ، لكنه  
يجب أن يكون اعتبار هذين الموضوعين ، حيث يكون التركيب لا يعمل غير الجمع ، وما  
يقع الجمع ؛ إلا فيما تقتضيه الاستحالة .

١٥

(١) دون : ودون م || دون الإثبات : — سا (٢) وأكثر : لكثرة م || ذلك : + من ه  
|| ذلك : هدام || لون : — ن (٣) وإدراك : إدراك د ، ن || في غير : عن د ؛ غير م ، ن  
(٥) ترتفع : ترتفع س ، سا (٦) كان : — سا ، ن (٧) فيما : بما س || وشر : أو شر س ، ن  
(٩) قبله : آخر مثله د ، ن || وهو : هو س || الخير : — د ، ن || أنه خير : خيريه د  
(١٠) شر : شيء ب || أنه : + إن (١١) البسيطين : البسيط سا (١٢) غير : من د ، ن  
الخيرين : خيرين د ، س ، سا ، ن || وغير : أو من د ، ن || الشرين : شرين د ، س ، ن ، ه  
(١٣) الموضع : المواضع سا || أو شراً : وشراس م (١٤) الموضوعين : الموضوعين د ، م ، ن  
|| وما : وما سا (١٥) إلا : لا ب ، سا ، م ، ه .

وموضع آخر ننظر كي لا يكون حد الكل مقولا دلى أحد الجزأين فيكون هو هو بينه ،  
لا المجموع منه ومن غيره . ولكن الجزء غير الكل . وقد ذكر ههنا موضع ضمناه فيما سلف  
وهو أن لا يكون ذكر هيئة التركيب . وذكر أيضا موضع هذا مع هذا ، وموضع أن هذا  
هو هذا وهذا ، وموضع أن هذا هو من هذا ومن هذا . وهذا قريب مما سلف ، فإنه  
حيث يكون من هذا ومن هذا ، فيكون من كل واحد منهما ، ويعرض نظير ما سلف  
مما ذكرناه ، حيث لم يكن "من" ، وخصوصا إذا كان حيث يقوم من أمرين ليس  
يمكن أن يكون ذلك الأمران معا .

وموضع فى تفصيل المعية ونسبتها ، هل بين أن تلك المعية فى أى شىء من المحل  
والزمان ، وبالتياس إلى أى شىء ، وكيف حال أحد الأمرين من اللذين هما معا  
من الآخر ، كن يقول إن الشجاعة إقدام مع فكر صحيح ، ولم يقل لأنها بالقياس إلى أى  
شىء . فربما كان ذلك بالقياس إلى استعمال المصححات ، وكان صاحبها طيبيا لا شجاعا ،  
بل يجب أن ينسب ذلك إلى الجهاد .

وربما كان أحد الأمرين سببا للآخر ، أو غاية ، مثل من يقول : إن الغضب غم  
مع توهم استخفاف ؛ فإن توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب ، بل سببا له وللغم .  
وكذلك من قال : إن الرمى هو إرسال مهم مع إصابة ؛ فإن الإصابة ليست جزءا من الرمى ،  
بل خارجا عنه وغاية .

(١) مقولا : مقول د ، ن (٢) ولكن : لكن د ، ن || ضمناه : ضمت ب ،  
س ، ه || فيا : — سا (٣) وذكر : وقد ذكر ن || وهذا : — د ، سا ، ن  
(٤) ومن هذا : وجميع ذلك يعرف ما ذكرناه فى هذا التفصيل الذى فرقناه به وذكر موضع هذا هو من هذا د ، ن  
(٥) نظير : نظار سا (٦) مما ذكرناه : ما ذكره د ، ن || لم يكن : لا يكون د ، ن  
|| يقوم : يقول ب ، د ، سا ، ن ، يقول من يقول س ، ه || أمرين : — د ، ن (٧) ذلك : —  
د ، م ، ن (٨) هل بين : — د ، ن || وبالقياس : بالقياس سا (١١) كان : — سا  
(١٢) يجب : بحسب س (٣) مثل : + ذلك د || غم : هم س (١٤) استخفاف : استعفاف  
د ، ن ، الاستخفاف سا || الاستخفاف : الاستعفاف د ، ن || بل : — س  
(١٥) وكذلك : فكل ذلك ب ، س ، م (١٦) خارجا : خارجة م ، ه || عنه : عنها  
د ، سا ، ن || وغاية : + له م



وموضع آخر من أخذهم الجمع مكان المجموع ، حتى يقولوا : إن الحيوان تركيب نفس وبدن ، وهذا مع رداءته في أنه جعل المركب تركيبا ، فليس يدل على ذلك التركيب . وكيف يكون التركيب حيوانا ، أو الحيوان تركيبا ، ولكل تركيب ضد هو التحليل ، وليس للحيوان ضد هو التحليل .

وموضع آخر أن يكون المحدود شيئا منسوباً إلى ضدين بالسواء ، وقد أخذ في تحديده . أحدهما دون الآخر ، كما أنه لو كان حال النفس من العلم كحال من الجهل المضاد للعلم ؛ ليس الذي هو عدم المقابل . فإذا قيل : إن النفس جوهر قابل للعلم ، لم يكن أولى أن يقال ، جوهر قابل للجهل ، أى المضاد . وبالجمله ، إن قبول العلم خاصة لا فصل ؛ وقد علمت ذلك .

ومن المواضع التي يحتاج إليها المبطل في التمكن من الإبطال أن يعلم أنه لا حاجة له إلى رفع جملة الحد ، وربما تعذر عليه ذلك من حيث هو جملة . فلينظر هل يمكنه رفع جزء من الحد وإبطاله ، فإن في رفع الجزء رفع الكل الذي هو لا يثبت إلا بذلك الجزء . وقد مرَّ لك هذا ومثاله في موضع آخر .

ومن المواضع التي تسهل السبيل إلى الإبطال هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض . سبب لأن لا يشعر بالموضع الذي منه يبطل . فإذا استكشف ظهر إما إصابته ، وإما خطؤه وموضع خطئه . وإذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب ، فيكون الحد هو هذا الدال الموضح المحصل بعد الكشف ، وينسخ به ما فرض أولاً أنه حد من

(١) أخذهم : أخذهم ساء ، أخذم || يقولون : يقولون هـ (٢) جعل : يجعل م (٣) أو الحيوان : والحيوان دء ، ساء ، || تركيبا : مركبا ن (٤) وليس للحيوان ضد هو التحليل : ب (٥) تحديده : تحديده ساء (٦) كما : فكاد || كحاله : كحاله م ، هـ (٧) فإذا قيل : + في نفس س ، هـ ؛ للنفس م || أن : إن يكون ن (٨) الجهل : الجهل ب ، س || قبول : فصول ساء م ؛ - د ، ن (٩) أنه : أن ساء (١٠) الحد : الحدود هـ || ذلك : + عليه ب ، هـ (١١) التي : التي ب ، ساء م ، هـ ؛ - د || الإبطال : إبطال د ؛ ساء ن ، + الحد د ، ن || حتى : - س || غموض : غرض هـ (١٢) هذا : - د ، ن || الموضح : الموضع د ، ساء || المحصل : - د (١٣)

الملتبس ، إذ لا حدين لشيء واحد . فإن كان الثانى هو الفاضل المعروف ، فالأول ليس بجيد ، بل هو منسوخ نسخ الشريعة التى هى أفضل لما قبلها . فيجب أن لا يستهان بهذه الأصول فى الحدود ، بل يجب أن تجعل نصب عين الفكرة ، ويعلم أن سائر كتب المنطق إنما تم جدواها بمعرفة القوانين التى أعطيناها فى هذا الكتاب إلى هذه الغاية . ومن اقتصر على ما سلف ، لم يكتسب كمال الملكة فى البرهان أيضا ، فإن كثيرا من الأصول النافعة فى البرهان ، وفى الحد البرهانى ، إنما تم فى هذا الكتاب إلى هذا الموضع . وأما بعد هذا من هذا الكتاب ، فكأنه ليس بشديد النفع فى البرهان .

### تمت المقالة الخامسة

---

(١) الملتبس : — د ، ن || حدين : جدان د ، ن || فإن : فإذا ب ، س ، م ، هـ || المعروف : المعروف د ، ن (٢) بجيد : بجدد ، سا ، ن ، هـ || هى : — ب ، د ، س ، م ، ن (٣-٦) أيضا . البرهان : — د (٧) من : — د ، م || هذا : — د ، س ، م || البرهان : — وا لله أعلم د . (٨) تمت المقالة الخامسة : تمت س ؛ تمت المقالة السادسة من الفن السادس م ؛ تمت المقالة الخامسة من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق هـ ؛ — ب ، د ، سا ، ن

## المقالة السادسة

—



## المقالة السادسة

## فصل واحد

## الفصل الأول

## فصل (١) في مواضع هو هو والغير

- وقد يليق أن نتكلم في المواضع التي تنفع في إثبات أن الشيء هو هو وواحد بعينه ،  
أو غيره ، وفي إبطاله . فإن ذلك مما يحق أن يقصد لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه ؛ وينفع  
أيضا في باب النظر في الحد ، فإن الحد يقصد به أن يكون مناه ومعنى اسم المحدود واحدا  
بعينه . ثم الواحد قد يقال على معان ، وأحقها باسم الواحد هو أن يكون الشيء غير  
منقسم بالعدد لست أخفى الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين ، بل أخفى به الواحد  
في نفسه من حيث ذاته ، وإن كان معنى عاما بالقياس إلى موضوعاته ، وكان ذلك المعنى  
من خارج مطابقا لكثيرين . مثال ذلك في المسألة الجدلية أنه هل العدالة والشجاعة شيء  
واحد ؟ فإن ههنا ليس تعنى واحدا بالشخص ، ولا أيضا واحدا بأن جنسهما واحد ،  
أو بأن نوعهما واحد ، وهما كثيران بعد ذلك ؛ بل تعنى به هل الحقيقة التي تدل عليها  
العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدل عليها الشجاعة ، حتى تكون إذا عددت الشجاعة واحداً  
من الأشياء ، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضا . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع

(١) المقالة السادسة فصل واحد: المقالة السادسة وفيها فصل واحد فصل (١) ب ؛ المقالة

السادسة د ؛ المقالة السادسة وهي فصل واحد س ؛ المقالة السادسة فصل سا ؛ المقالة السادسة من

الفن السادس من الجملة الأولى من المطلق فصل واحد م ؛ المقالة السادسة فصل ن ؛ المقالة السادسة وهي

فصل واحد فصل هـ (٤) هو هو : + والواحد سا ، م ، ن || والغير : بالغير ن

(٥) يليق : + أن يليق س ، هـ (٧) اسم : الاسم هـ (٩) لست : ولست

د ، ن — (١٠) بالقياس إلى : في سا || وكان : فكان سا (١١) مطابقا : وطابق

ب ، س ، سا || شيء : — س || يعنى : معنى م (١٣) أو بأن : وبأن د ، سا ،

م ، ن || وهما : أوهما هـ (١٤) إذا : إن م (١٥) أيضا : — د ، سا ، ن

وتعلم أنه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة ، حتى إذا ذكرته ذكرته ، وإن كان المعنى كليا .

فن المواضع مواضع التصريف أنه إن كانت العدالة هي بعينها الشجاعة فالشجاع عدل ، والعدل شجاع ؛ وبالعكس أنه إن كان الدال هو بعينه الشجاع لا بالعرض كانت العدالة شجاعة . وتحالف الموضع الذي في باب العرض إذ كان لا يجب هناك الهو هو ، لأنه كان هناك حمل فقط ، ولم يكن مع الحمل اعتبار أنه هو . وكذلك تنظر في اعتبار المتقابلات أنها هل هي هي . وأيضا من الأكوان والفاستات ، والأسباب الفاعلة والمفسدة . وأيضا من طريق الأولى أنه إن لم يكن ما هو هو أولى أن يكون هو هو ، فليس ما ليس أولى بهو هو هذا . وقد علمت هذا الموضع وحكمه .

وأیضا إن كان كل واحد منها في ترتيب باب أكثر وأفضل من جميع الغير في ذلك الترتيب ، فهما واحد . وأما إن كان أحدهما أكثر في ذلك من الآخر ، أو كان أكثر من كل ما هو سواء ولم يكن الآخر كذلك ، فليس أحدهما هو الآخر . وقد يكون شيان اثنين وكل واحد منهما أفضل من كل شيء مذكور بالتعيين مما يشاركه ، ومع ذلك فليس أحدهما هو الآخر ؛ وذلك إذا كانا في ترتيبين ، وكان أحدهما يحوى الآخر . كما يقال : إن الحيوان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ، ثم يقول : والإنسان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ؛ لكن الحيوان يشمل الإنسان ، فلا يجب في مثل هذا أن يكون هو هو . فهذا الموضع فيه شيء ينبغي أن يتأمل ، وهو أن قد عرض أن يقال : إن الحار

(١) في الحقيقة : فالحقيقة م (٣) التصريف : التعريف س || فالشجاع نس ، ن ، هـ (٤) والعدل : فالعدل س ، هـ (٧) دل : — ب ، س ، سا ، هـ || الكوان : الألوان || والأسباب : — د ، س (٨) هو هو : هو س ، سا ، هـ || أولى هو : بأولى فهو م (٩) هذا : — د ، س ، ن ، هـ (١٠) باب : بان ب ، س م || جميع : — س ، م ؛ جمع سا || في ذلك : فذلك سا (١١) فهما : فهما م (١٢) ما هو : ما ن (١٣) واحد — ن (١٣—١٤) كل شيء . . . وذلك : أشياء أخرى قد يشترك فيها ولكن د ، ن (١٣) مذكور : مذكور هـ || بالتعيين : + غيره م (١٤) كانا : كان د ، ن || ترتيبين : مرتبتين ب || وكاد : فكان د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٥) الفاسدة : والفاسدة ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٦) الفاسدة : والفاسدة ب ، د || فلا : ولا سا (١٧) فهذا : وهذا م

جدا هو أعلى المتحركة بالاستقامة ، والمتخلخل جدا هو أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ، ويكون القولان صادقين ، ثم لا تكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدة إلا في الموضوع . لكنه يجب أن تعلم أن القولين إنما صدقا باعتبار الموضوع ، حتى إنهما إذا أزيلتا عن ذلك الاعتبار كذبا ؛ وأن معنى قوله : « الحار جدا » ، وهو الجسم الموصوف بأنه حار جدا ، وحيث أن يكون ذلك الموضوع واحدا بعينه ؛ فإن الإشارة في قوله : « والمتخلخل جدا » تتناوله أيضا . فذلك أوجب أن يكون المشار إليه بالقولين ذاتا واحدة . فإن غير اعتبار الموضوع الحار جدا ، وأخذ من حيث هو حار جدا ، حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره ، كذب قوله : إن الحار جدا من حيث هو حار جدا ، أعلى من كل ما ليس حارا جدا من حيث هو حار جدا . فإن المتخلخل جدا ليس دونه في المكان من حيث هو متخلخل جدا ، وهو غيره . ١٠ فيجب أن يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للأمرين ، وحالهما في نفسه . فإن كانت الإشارة تتناول الموضوع ، فلا شك أن المشار إليه واحدا ، وإن لم يكن الأمران واحدا ؛ وإن تناول نفس الأمر لا موضوعه ، وجب أيضا أن يكون الأكثر واحدا ، وإلا كان القول كاذبا .

١٥ وموضع آخر ، أنه ينظر هل ما قبل إنه مع تح واحد هو مع ق الذي هو وح واحد ، واحد أم لا ؟ وهو يصلح للإثبات والإبطال . وأيضا ينظر هل يختلف في الأحوال العارضة . وأيضا هل يرتقى إلى مقولات مختلفة . وأيضا هل إن كان جنسها واحدا ، ففصولها واحدة . وأيضا هل يقبلان الأكثر والأقل معا ، وعلى نسق واحد . وهذه مواضع الإبطال .

( ٢ ) واحدة : واحدا د ، ن || الموضوع : الموضوعات س ؛ موضوع سا ، ن ( ٤ ) وإن : فإن د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || قوله : قولنا م ، ه || الجسم : المسى سا ( ٥ ) وحيث ف يكون : فإنه يكون د ، ن ( ٦ ) تتناوله أيضا : أيضا تتناوله ب ، س ، ه || فذلك : فذلك ب ، س ، سا ( ٧ ) وأخذ : واحدا ه ؛ وآخر واحد ن ( ٨ ) جدا : — ن || إن : وإن ب ، ه فإن م ( ٩ ) حيث : + ما سا ( ١٠ ) في : وفي م || وهو غيره : وهو في غيره ن ( ١١ ) للأمرين : للأمرين ن || نفسه : نفسه م ( ١٢ ) وإن : فإن || تناول : يتناول ب ، د ، سا ( ١٥ ) أنه : — سا || قيل : + له م || أنه : — م || ح : — د ، ن || هو : وهو م || مع : — م || د : له د || ح : د د || واحد : — م ( ١٦ ) والإبطال : لإبطال د || وأيضا : ننظر م ( ١٧ ) كان : — ن || واحدا : واحدا ه || ففصولها : وفصولها د ، ن ؛ ففصولها س ؛ ففصولها م

وأیضا هل كل واحد منهما إذا أضيف إلى ثالث حصل مجموعا هو بعينه مجموع الآخر .  
 وأیضا كذلك في النقصان . وأیضا هل هما يتساويان فيما يلزم رفع الشيء ووضعه ،  
 أو يلزمه رفع الشيء ووضعه ، كان ذلك حقا وباطلا ، فإن الشرطية ليس صدقها في صدق  
 المقدم أو التالي ، بل في صدق اللزوم . ومثال ذلك أنه إن كان الهواء والخلاء شيئا  
 واحدا ، فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء ، وما يلزم من وضع الهواء يلزم من  
 وضع الخلاء . وما يلزمه الهواء أو يلزم رفعه عن وضعه أو رفعه ، كذلك يلزمه الخلاء  
 أو رفعه . لكننا إذا توهمنا رفع الهواء بقى الخلاء عند أصحاب الخلاء . وليس يلزم عند رفع  
 الخلاء أن يبقى وضع الهواء ، فليس الخلاء والهواء واحداً .

وأیضا هل يختلف الأصران في المحمولات ، وهذا كما ذكر بالقوة .

١٠ وموضع في قوة هذا أنه إن لم يكونا واحدا بالجنس إن كان لهما جنس ، أو لم يكونا واحدا  
 بالنوع إن كان لهما نوع ، لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذي قيل .

وهذه المواضع كثير منها مواضع الإثبات والإبطال المطلقة استعملت في محمول  
 مخصوص ، وهو الموهو ، وكثير منها يخص الموهو .

ولقد كان يمكن أن يقال : يجب أن ننظر كي لا يكون أحدهما ليس محمولا على الآخر بما  
 ١٥ قدمناه من مواضع الإثبات والإبطال المطلقين ، ثم يؤتى بالمواضع الخاصة . وهذه  
 المواضع ينفع المبطلات منها في إبطال الحد ، فإنه إذا لم يكن الحد يدل على ما يدل عليه المحدود بعينه

( ١ ) كل : — س ( ٢ ) هل هما : هما هل ب ، سا ، م || هل : — د ، ن ، هـ  
 || فيما : كاب ، ماس ، سا ، م ، هـ ( ٣ ) أو يلزمه : ويلزمه م ( ٤ ) أو التالي : والتالي د ، ن  
 || صدق : صدقه سا ( ٥ ) فا : فيما د ، ن ( ٦ ) يلزمه : يلزم د ، س ، ن ، هـ  
 ( ٧ ) الهواء : الخلاء د ، س ، م ، ن ( ٨ ) والهواء : — م ( ٩ ) وموضع : —  
 آخرن || يكرتا : — له ب ، سا ، ن || واحدا : واحد هـ || لهما : لها سا ( ١١ ) لهما :  
 لها سا قبل : قبل سا ، قلنا م ( ١٢ ) كثير : كثيرا ن || مواضع : = هي يعرفها د ، ن  
 ( ١٣ ) الموهو : الهون || وكثير فكثير ب || يخص : يخص د ، ن ؛ يخص هـ ( ١٤ ) يمكن :  
 يمكن د ، ن || بما : بما د ، ن ، هـ ( ١٥ ) وهذه المواضع : وهذا الموضع ب



لم يكن حدا . وإذ هذا لا ينعكس ، فالمثبتات لا يتفجع بها في إثبات الحد ، فإنه ليس كل معنى هو هو الشيء هو حده ، وإن كان أيضا هو هو بالمعنى ، فربما لا يكون قد وفى توفية جيدة .

وأما أنه هل على الحد قياس أو ليس ، ومتى يكون قياس ومتى لا يكون ، وكيف يقتضى الحد ، فأمر قد عرفنا كه في الفن الذى قبل هذا .

- وأما في هذا الكتاب ، فقد عدونا لك المواضع في الحد ، وأولها ما تكون المواضع جدلية ، وأكثرها تمكيننا إيانا من التصرف ، وهو مواضع التصاريف والأقل والأكثر وسائر المشتركات . وأما ما عدا ذلك فيقل عدد مواضع نفعها ، وإن كانت أصح نفعاً ، ومع ذلك تدعو إلى نظر أدق من الجدل المعد للجمهور .

وأما أن أى المسائل أسهل إثباتاً ، وأيا أسهل إبطالا ، وضد ذلك ، وأى المحمولات

- الخمسة أسهل إبطالا وإثباتاً ، فيجب أن تعلمه من الأصول التى سلفت في هذا الفن ، ١٠ والفنون التى قبله .

### تمت المقالة السادسة

(١) فالمثبتات : والمثبتات سا || يتفجع : تتفجع د ، ن || بها : به د ، سا ، ن  
(٢) جيدة : جدية د ، ن (٤) الفن : + المرادم (٥) ما : بأن يخ ، س ،  
م ، ه || المواضع : مواضع د ، ن (٦) وهو : هـ ، د ، ن ، هوم (٧) عدا :  
عدادس || عدا هـ ؛ — د ، ن (٩) وضد : وضاد ، س ، سا ، هـ | وإثباتاً : أو إثباتاً  
(١١) التى : التى د ، م ، ن (١٢) تمت ... السادسة : — ب ، د ، سا ، ن ؛ تمت س ؛ تمت  
المقالة السادسة من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيبه  
مهد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين هـ



## المقالة السابعة

---

-

//

,

## المقالة السابعة

## أربعة فصول

## الفصل الأول

## فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات

- ١٠ إنا أول ما شرعنا في تعليم الجدل عرفنا حده وموضوعاته ، أعني مقدماته الخاصة به ، وعرفنا الآلات التي ينبغي أن تكون للجدل ، وعرفنا المواضع المعدة نحو الإثبات والإبطال ، فبقى علينا أن نعرف كيفية الاستعمال لما سلف إعداده وتعليمه . وقد عرفت حال السائل للجدل والمحجب للجدل ، والفرق بينهما ، وعرفت أن عمدة المجادلة هو السؤال ، وعليه يبنى الجواب . فلتقدم وصايا السائل ، فنقول :
- ١١ إن عمدة الأمور التي يجب أن تنتم للسائل ثلاثة ؛ أما المسألة التي فيها الجدل فبهي شئ خارج منها ، وهي كالعرض ، والجدل نحو المشار إليه ، فلذلك ليست المسألة جزءا من الجدل ؛ وهذا قد عرفته . لكن أول الثلاثة أن يكون قد أعد الموضع الذي منه يأخذ المقدمة لقياسه . والثاني أن يكون قد وثب في نفسه كيفية التوصل إلى تسلمها ، وكيفية التشليح على منكرها ، إن أنكرت عليه ؛ وهذان مما ينبغي أن يكون قد سقى إعداده إياه مع نفسه . والثالث هو التصريح بالمعد في النفس مخاطبة به للتغير .

(١) المقالة السابعة وفيه أربعة فصول فصل (١) ب ؛ المقالة السابعة فصل د ، سا ، ن ؛ المقالة السابعة أربعة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة السابعة من الفن السادس من الجلة الأولى من المطلق أربعة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة السابعة وهي أربعة فصول الفصل الأول في وصايا السائل ... الفصل الثاني الفصل الثالث ... الفصل الرابع ... فصل هـ (٤) السائل : المسائل س (٧) فبقى : فبقى ب || حال : حدم || الجدل : — س ، هـ || عمدة : هذه هـ (٩) يعني : يعني هـ || فنقول : — ن (١١) منها : — فيها م || المشار : المشير ب ، س ، سا ، هـ || السير م (١٣) لقياسه : القياسية د ، س ، ن هـ من هـ || التوصل : التوصل س || وكيفية : كيف ن (١٤) التشنيع : الشنيع س

والوجه الأول من الوجوه الثلاثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلى، وذلك لأن الفيلسوف لا بد له من موضع يأخذ منه مقدمات ما يصححه . والوجهان الآخران يخصان الجدلى ، إذ لا حاجة للفيلسوف إلى تسلم شئ ، فإنه يأخذ المقدمات من حيث هى حق ، لأن حيث هى متسامة ، ولا النظر الحكى متعلق بالمخاطبة وبالجهاد فيها ، فلا يزال فى الخطاب التعليمى أن لا تسلم مقدمة بعد أن تكون المقدمات مناسبة للطلوب قريبة منه ، توجبه ، ولا يحتاج فيه إلى أن يخفى قربها من النتيجة الحاجة التى للسائل الجدلى ، فإنه يجتهد أن لا يفتن الحبيب لما يلزم من تلك المقدمات لئلا يتعسر فى تسليمها ، بل يروم إخفاء قربها من النتيجة ، ويرى أنها بعيدة عنه جدا . والفيلسوف يروم ضد ذلك . وكلما كانت المقدمات أقرب من النتيجة كانت إليه أثر .

١٠ وجميع القضايا التى يوردها الجدلى قسمان : ضرورية ، وغير ضرورية . فالمقدمات الضرورية هى الداخلة فى نفس القول الموجب للطلوب ، قياسا كان أو استقراء . وأما ما ليس بضرورى ، فإنما يورد لأغراض أربعة ، وهى : الاستظهار فى الاستقراء والقسمة ، والاستظهار فى تفخيم القول ، والاجتهاد فى إخفاء النتيجة ، والتكلف لإيضاح القول .

١٥ ولقائل أن يقول : إن كان الاستقراء جدليا ، كان قولنا يعد لا محالة نحو المطلوب وكان ما يصححه داخلا فى الضرورى ؛ وكذلك القسمة ، فإنها تستعمل فى المقاييس المنفصلة . وكيف عدتم الاستقراء والقسمة فيما ليس بضرورى ؟ فنقول :

إن الاستقراء قد يستعمل فى الجدلى على وجوه ثلاثة : أحدها فى أن يصحح منه المطلوب نفسه .

---

( ٤ ) وبالجهاد : والجهاد د ، ن || فى الخطاب : بالخطاب س ( ٧ ) ل : بما س ( ٨ ) وكذا : فكانما س ؛ ؛ فلان ؛ ه ( ٩ ) أثر : — أنشط م ( ١١ ) فالمقدمات : والمقدمات م || الداخلة : الفاضلة ن ( ١٣ ) والاجتهاد : — والجدلى د ، سا ، ن ؛ والجدس ، ه ( ١٥ ) إن : إذا د ، س ، ن ، ه || كان : كانت م ( ١٦ ) وكان : فكان س ( ١٧ ) وكيف : — فكيف د ، س ، ن ، ه || فية : وما د ، ن || فنقول : ونقول ن ( ١٨ ) الجدلى : الجدلى سا ( ١٨ ) فى : + ه || منه المغالوب : المطلوب منه ه ( ١٩ ) المطلوب : سا

والثاني أن يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب .

والثالث للاستظهار ، وهو أن تكون المقدمات الضرورية لم يجهدها المخاطب ، فيحتاج أن يصححها ، بل هي غير بعيدة من أن يسلمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنها محمودة أو مسلمة ، وأن إنكارها شنيع بعيد عن الحمود ، فإذا سئل عنها مع الاستقراء فقليل مثلا : أليس الإنسان وما يجرى مجراه فلان وفلان ، وهو يفعل كذا وكذا ، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الغرض ، كان التسليم حينئذ أولى أن يقع ، فيكون هذا النوع من الاستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجئه إليه ، بل أوردت استظهارا .

وأما المقدمات التي يصحح بها استقراء على المطلوب ، أو على ضروري في المطلوب ، فمقدماته ضرورية ، اللهم إلا أن يكون في عدم ما ذكر كفاية ، وقد استظهر بعد جزئيات أخرى لولم يدها حصل الغرض .

والقسمة أيضا قد تورد على مقتضى الضرورة ، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه ، حتى يقول مثلا : إن العلم قد يكون أشرف من علم إما لقوة برهانه ، وإما لأشرف موضوعه ، وإما لكذا وكذا ، حيث يكون النافع مثلا أن يبين أن العلم شريف ، ثم يتعداه إلى عدو وجهه شرفه من غير حاجة إليه . فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدمات للاستقراء الاستظهارى دون الضروري ، والقسمة التي لا ضرورة إليها .

والوجه الثاني ، أن يورد لبسيط القول والتوسعة فيه ، إما بمدح كلامه ، واستجادة مذهبه ، وإما للتعجب ممن ينكر ما أخذه ، وإما بالأمثلة والاستشهادات بأقوال الناس ،

(١) والثاني : في م || أن يصحح : يصحح ؛ لأن يصحح سا (٢) للاستظهار : الاستظهار ن (٣) أن يصححها : إلى تصحيحها د ، ن (٤) شنيع : شنيع ب ؛ شنيع د ، ن (٥) الحمود : المحذوب ب ، س ، م هـ (٥) أليس : ليس ن ، م || وما وكل ما د ، ن || مجراه : + من د ، ن || وهو : هو د ، س ، هـ ن (٥ - ٦) أو يسأل : ويسأل هـ (٦) هل : عن س ، هـ || عبارة : عبارات ن (٧) تلجئه : ملجئه م (٩) مقدماته : مقدماته د ، ن (١٠) أخرى : أخرى || يدها : يدها س ، هـ - (١١) قد تورد : وتورد || أن : بما سا (١٢) برهانه : برهانية هـ (١٣) حيث : حتى ن (١٤) عد : عدة ب د ، د ؛ فتميزه س || فأحد : واحد س (١٥) والقسمة : والقسمة س ، سا ، م ، هـ (١٧) لبسيط : لبسط س ، سا ، م هـ || والتوسعة : والتوسع م ، هـ

ولما بالنصرف في تبديل العبارات للبيان والفصاحة ، بأن يعبر عن قضية واحدة بعبارة مختلفة ، كما هو من عادة فصحاء العرب ، ولما باستعطف المخاطب واستماتته الى التسليم تارة بمدحه ونسبته الى الإنصاف ، وتارة بذمه وتأنيبه وأنه بعيد عن الإنصاف .

وليس لقائل أن يقول : إن بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية ، وذلك لأن المواضع سوفسطائية ربما احتيج إليها في الجدل إذا تنكد المجادل بفعل لا يسلم المشهورات ، حتى قد يرخص له أن يغالط المتنكد باشتراك الاسم ، ولولا ذلك لما كان رخص في الجدل أيضا أن يحال في إخفاء النتيجة ليسهل به تسلم المقدمات .

والثالث خلط ما يحتاج إليه بما لا يحتاج إليه ليعبد الحدس عن النتيجة ، ويخفى النافع في الجملة من غير النافع . فلو أن السائل طالب المحجب بتسليم الكبرى من النافع في الجملة فسلم له ؛ ثم أعقبه بالتماس تسليم الصغرى ؛ أو ابتداءً يتسلم منه الصغرى ثم أعقبه بالتماس تسلم الكبرى ، عرض من ذلك أن يقطع المحجب لما يحاوله السائل ، فيتنكد ولا يسلمه . وأما إذا قرن بتسلم النافع شيئا لا ينفع ؛ ولا يناسب المطلوب ؛ وفصل بينه وبين قوينته من النافع ؛ لم يعبد أن يخفى الغرض عليه . وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به لإخفاء النتيجة .

والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة ، ولالاحتمال ، بل للإيضاح والكشف بتبديل الألفاظ وتكريرها ، وبالأمثلة . ويفارق الوجه الثاني إذا كان التمثيل هناك والتكرير لأجل اجتلاب التصديق ، وههنا لأجل التصوير والتفهيم . فالوجه الثاني يقصد فيه التصديق ؛ وهذا الوجه يقصد فيه التصوير . وقد يستعان فيه بألفاظ الشعراء والأمثال المعروفة .

(١) بالنصرف : بالنصرف سا || قضية : هيئة ه (٢) عادة : عادات د || (٢) ولما : إما سا (٥) يسلم : + في د ، ن (٦) قد : — ه || يرخص : رخص ب ، سا (٧) به : له س || المقدمات : المقدمة نج سا ، م ، ه (٨) ليعبد : ليعد د || ويخفى : وبها ب ؛ وبخفاء م (٩—١٠) الجملة . . . فسلم له : جهة فسلم د (٩) الجملة : جهة نج ، م || له : — ن (١٠) أو ابتداءً : وابتداءً د ، ن || يتسلم : بتسلم م ، ن (١١) فيتنكد : فيتنكرم (١٢) قرن : اقترن ب ، سا || يتسلم : بتسلم م ، ن || النافع : المنافع د ، سا (١٣) لم : بل ن (١٦) وتكريرها : + هذه ه (١٧) وههنا : لأجل وههنا لأخذ د (١٨) يقصد : — ه (١٨) التصوير : الصور نج ، د ، س || الشعراء : الشرب || والأمثال : أو الأمثال ب



وأما الوصية التي تليق بالوجه الأول، فبأن لا يذكر المقدمة الضرورية في أول الأمر، ولا يطلب تسليمها صراحاً ، فربما لم تسلم ، بل يجب أن ينتقل عنها إلى تسليم ما هو أعم منها حتى يكون ذريعة إلى عقد القياس فيشتبه على مقابل وضعه ، أو أخص منها حتى تكون مادة الاستقراء ، فيسوقه إلى مقابل وضعه ، أو مثلها ومساويها حتى تكون آلة لتمثيل يضربه لمقابل وضعه . فإن كان ينفعه تسلم أن العلم بالأضداد واحد ، حاول أن يتسلم هل العلم بالمتقابلات واحد ترصدا للقياس ، أو هل العلم بالجار والبارد والرطب واليابس أو بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء ، أو أن يستعين ببعضها في بعض في مثل أنه إذا أراد أن يتسلم مثلاً ما هو أعم أبداً أولاً بالاستقراء وبتسلم الجزئيات ، ثم يتسلم بعد ذلك ما هو أعم ، فيكون أسهل عليه ، ثم يتسلم الضروري .

وأما الوصية في باب إخفاء النتيجة ، فإن ينظر إن كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة ١٠ فيجب أن يتبدى بأبعد المقدمات عن النتيجة ، ويتسلها ، فينتقل عنها إلى القربة ، سواء كان ذلك بين بمقدمات قليلة أو بين بكثيرة ، فيحسن أن لا يسأل عنها على الترتيب القياسي ، بل يسأل عن الأول في الترتيب الطبيعي ثانيا ، ومن الثاني أولا ، لئلا يسمع الحد الأوسط وقد تكرر ، وهو رابط بالفعل ، بل يسمع تارة في طرف ، وتارة في طرف آخر ، وقد تخلل بينهما فاصل . وكذلك يجب أن يخلل في كثير من يسلم المقدمات بين ١٥ تسلم مقدمة وبين رقيقتها يسلم مقدمة أخرى . مثلا إذا كانت إحدى المقدمتين تنفع في مقدمة للقياس القريب ، لم يضاف إليها الأخرى التي تنفع في تلك المقدمة ، بل التي تنفع في مقدمة أخرى لذلك القياس القريب . وكذلك إذا تسلم مقدمة مقدمة مما ينتج مقدمة

(٢) ولا : لا د (٣) فيثبه : يثبب ، س ؛ فيثبه سا || على مقابل وضعه : عليه د ، ن || وضعه : قسه سا (٤) الاستقراء : للاستقراء ه || إلى مقابل وضعه : إليه د ، ن || وصاويها ومساوئها س ، ه ؛ أو مساوئها م || آلة : آية س (٥) لتثبيل : للمثبيل د ، س ، ما ، م ، ن ، ه || لمقابل وضعه : له د ، ن (٦) أو بالمضافين : وبالمضافين د ، ن || واحد : واحدان ، ه || ترصدا : ترصد ب ، س ؛ رصدا سا (٧) أو أن : وأن د ، سا ، م ، ن || ببعضها بعضها ه (٨) عن : غير سا (٩-١٠) فإن ينظر ... النتيجة : — س (١١) ويتسلها ويتسلها م (١٢) — : فواء ن || ذلك د ، ن || يبين : يقين ه || يبين : أبيض د ، ن || على إلى سا (١٣) يجب أن : — ن (١٤) كانت : كان ن (١٥) للقياس : القياس س ، ه (١٦) إذا : إن ب ، م ؛ إما إن سا

اقرب منها ، ثم تذكر النتيجة معها ، بل يترك النتيجة ويستغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الآخر . فإذا تسلم المقدمات تفاريق أورد النتائج التي هي المقدمات القريبة معا لإيرادها لا يمكن المخاطب إنكارها بعد تسليمه المقدمات .

فأما إذا تسلم مقدمتين وأنتج عنها ، ثم أخذ يتسلم المقدمات للنتيجة الأخرى ، لم يبعد أن يظن المخاطب أنه إنما يحاول أن ينتج كذا لتكون مضافة إلى النتيجة الأولى ، فينتكد ويتعسر ، بل يجب أن يحاول الإخفاء لأن النتيجة التي هي الغاية فقط ، بل كل نتيجة ، وإن كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك أشد في الإخفاء . وفي ذلك فائدة أخرى ، وهي أنه إذا أعقبها بالنتيجة الأخيرة ؛ وكان قد حذف النتائج في الوسط ؛ ولم يقدم المقدمات لترتيبها ؛ تخيل المخاطب أن كلامه غير متبع للطلوب ؛ لأنه لا يسرده سردا يشبه المنتج ، فإذا أنتج في أثره فربما قال المحيب : ولم قلت إنه يلزم مما سردت هذه النتيجة ؛ ومرض أن أمن المحيب تلك المقدمات ؛ وظن أنها لا تنفع السائل ؛ إذ النتيجة غريبة عنها وكأنها لا تلزمه ؛ فلا يشتغل بالمناكدة في شيء منها ، أو بتأويل جهة تسليمها ؛ بأن يقول : إنما سلمت على شرط كذا ، وإنما أردت بالتسليم كذا ؛ بل يساهل كل المساهلة في تسليمها على أي نحو أريد منه تسليمها ، فتقرر حال المقدمات على جهة مفروغ عن اللجاج معها فيها فإذا تقرر المقدمات عاد حفيظ فأبان أن المطلوب كيف يلزم منها وانقطع المحيب .

وليس إنما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال من المطلوب تسلمه إلى كليه وجزئياته بل الانتقال أيضا إلى تصريحه ونظيره ومقابلة ، فإن ذلك كله نافع في إخفاء النتيجة .

(١) ثم : لم س ، م ، هـ (٢) فإذا : وإذا س || تفاريق : تفاريقا د ، ن ، هـ ؛ يفارقها س ؛ تفارقا م || معا : معاب ، م (٣) إنكارها : إيرادها هـ (٤) يتسلم : يتسلم س ، م (٦) فينتكد : فينتكرم (٧) وهي : وهو د ، س ، م ، هـ (٨) وكان : فكان س ، س || ولم : لم ب || يقدم المقدمات لترتيبها : يربط المقدمات ترتيبها د ، س ، م ، ن ، هـ || المقدمات : الترتيبات س (٩) لترتيبها : ترتيبها ؛ ترتيبان || لا : لم س (١١) إذ : إذن د ، ن || وكأنها : وكأنها د ، ن (١٢) يشتغل : يلزم س || بتأويل : يتأول ن (١٣) وإنما : وإنما س || أردت : أردت س ، م (١٤) فتقرر : فيقرر د ، د ، ب ، هـ || جهة : جملة س ، هـ || مفروغ : عنها م (١٥) وانقطع : فاقطع د (١٦) ما : ما ن || من : عن د ، س ، م ، ن || كليه : كليه س ، م || ونظيره : ونظرة س

وأنه إذا ريم نفس تسلّم النافع لم يبعد أن يصرف الخضم منه إلى تحل مذر في أن لا يسلمه .

وأما الشيء الآخر الذي هو منه بسبب ، فربما لم يشاكس فيه ، مثلا : إذا كان مراده أن يتسلم أن الغضبان حل هو المشتاق إلى الانتقام ، فربما احتال المحيّب فأذكر أن يكون كل غضبان كذلك ، وقال : بل ههنا غضبان على صديقه من غير أن يشتاق إلى الانتقام . وإن كان غمه إياه بالغضب عليه نوعا من الانتقام منه . فإن ابتدأ السائل وسأله : أليس الغضب شهوة الانتقام ، كانت المشاكسة فيه أقل . فإذا سلم عاد وقال : فالغضبان إذن هو المشتاق إلى الانتقام .

والمواضع تختلف في هذا الباب ، فربما كان المطلوب نفسه أقرب إلى أن يسلم من مقابله ، فهناك لا ينفع هذا ، بل إنما ينفع حيث يكون الأمر بالعكس ، كما في مثالا .  
١٠ فإن الاعتراض الذي به أمكن أن يشاكس في تسليم أن الغضبان المشتاق إلى الانتقام ، وإن كان غير صحيح ، فإنما كان يقرب حيث يقال ” الغضبان ” ، ويبعد حيث يقال ” الغضب ” .

ويجب أن يؤدي عن الغرض فيما ينحوه في تسليم ما يتسلمه ، ويشير إلى شيء آخر كأنه يريد أن يصحح ذلك بما يتسلمه ، ليصح بذلك مطلوبه ، فإن ذلك الشيء إذا كان غريبا  
١٥ توثق بأنه لا يؤدي إلى المطلوب ، وإذا كان ما يتسلمه غريبا عن ذلك الغريب ، تفطن بأنه

---

(١) نفس : النفس س || تسلّم : تسليم د ، التسليم ن || تحل : تحل ب ، س (٣) لم : لا د ، ن لان || يشاكس : يشاكسه د ، ن || إذا : إن س (٤) حل : — د ، ن ، ه || الانتقام : الأقسام س (٥) كذلك : كذا ن || بل : قائل ن (٦-٧) منه . . . الانتقام : — م (٦) وإن كان . . . منه : — سا (٧) فيه : — سا || فالغضبان : الغضبان د ، الغضبان ن (١٠) مقابله : مناسبه د ، سا ، م ، ن ، ه || فهناك : هناك س (١١) الاعتراض : — د ، ن || المشتاق : مشتاق د ، سا ، م ، ن ، ه (١٢) كان : كانت م || فإنما كان : فإذا ما ب ، س ، سا ، م ، ه || يقال : يقول ب (١٤) يؤدي : يورى سا || عن : من ب || الغرض : الغضب د ، ن || تسليم : تسلّم س ، ن ، ه (١٥) ليصح : ليصح م || بذلك مطلوبه : مطلوبه بذلك سا (١٦) توثق . . . غريبا : — د ، ن || الغريب : المطلوب س || تفطن : فطن د ، ن || تفطن بأنه : يظن أنه بخ ، سا ، م

لا يذبحه ؛ وإذا كان الأمر كذلك تركت المشاكسه وسوخ بالتسليم . فإذا تسلم توجه به نحو المطلوب .

ومن التلطف في هذا الباب أن لا يعرف الحبيب أى طرفي التقيص فيما يتسلمه ينفع السائل ، وذلك إذا سأل سؤال تفويض ، وخصوصا إذا قدم في القول المُستخِير من الطرفين ما لا ينفعه ، وأخر ما ينفعه ، فأوهم أن المقدم منجبا في اللفظ هو المقدم عندك في الإثبات ، فيؤكد في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو أحب إلى السائل . وأعمل من هذا أن يسأل سؤال حجور من غير تفويض ، ويجعل الحجر على الطرف الذي لا يريده . مثلا إذا كنت سائلا ؛ وكنت تؤثر أن يسلم لك أن اللذة خير ؛ فتسأل : أليست اللذة خيرا ؟ فتوهم بفعلك ذلك أن هذا ينفعل ؛ فيحيل الحبيب إلى إنكاره فيسلم لك أن اللذة خير ؛ وخصوصا إذا كان المحذوف من طرفي التقيص أكثر شهرة وحدا .

ومن الحيل النافعة في التسلم أن تسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطلوب ، لكنه يحسن أن ينتقل عنه إلى المطلوب ، فيسلم ثم ينقل عنه إلى المطلوب ، إذ يكون حكمه حكم المطلوب كالتشابه بالمطلوب مثلا .

ومن النافع في استدراج الحبيب أن يسأل ما يسأل كالمشكك فيه ، وكالمستفهم ، وكالمستريب ، وكالمائل إلى العدل والإنصاف ، وكالمتمسك ذلك للتعلم والاستفادة ؛ كما يقول : لنترك الجراج ، فبين لي ما عندك في كذا لا على طريقة ملاجتي ومغالتي ، بل على ما يجب أن يكون الأمر عليه في نفسه ، ويجب أن يكون السائل كأنه يعارض

(٣) ومن : من د || أى : أن ب (٣-٤) ينفع السائل : ينفعل د ، ن (٤) تفويض : التفويض س || قدم : قدمت د ، ن (٥) وأخر : وأخرت د ؛ وأقرب ن || ينفعه : ينفعل د ، ن || فأوهم : فأوهمت ن || عندك : — س ، ه ؛ عنده م (٦) تسليمه : تسلمه ن || ويسلم : — د || إلى السائل : إليك د ، ن || وأعمل : وعمل ن (٧) الحجر : — ب ، م ؛ للحجور د ، ن (٨) كنت : كان س || اللذة : — ليست د ، سا ، ن ه ؛ ليس س (٩) التسلم : اتسلم د ، ن || ليس هو المطلوب : — س (١٢) فيسلم ثم ينتقل منه إلى المطلوب : — س ، ه (١٣) كالتشابه : كالتشابه سا (١٤) ما يسأل : — د || ما : فما ن (١٥) كما : كما س ، ن سا ، ه (١٦) فبين : فبين سا || ل : — س ؛ إلى ن || لا : لا سا || طريقة : طريق سا ، م || على طريقة ملاجتي : بسبب لجأتي د ، ن

نفسه ، ويناقضه ، ويقول مثلا : لا ، إن هذا الذى قلته ونسفته ليس بجيد ، بل يجب أن أرجع عنه فيصير هذا سببا إلى أن لا يتم حبه ، ويؤثر مساعدته ، والتسليم له ما يتسلمه .

ومن الأشياء النافعة في التسليم أن يقول : أجمع الناس على كذا ، والعادة جرت بكذا ، فإن هذا يورث السامع جبنا عن إنكاره .

ومن ذلك أن لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شئ بعينه ، بل يتساهل في الوقت ثم يتأنف في العود إليه .

واعلم أن طبائع الجدلّيين مختلفة ففهم متمسر ، ومنهم صرّاف سمج ، والمتعسرون في أول الأمر أشد تعسرا وأكثر جبدا ، لأنهم حينئذ أشد استعدادا للشقاق ، ثم يفترون قليلا إذا طال الكلام ، فهؤلاء يجب أن يؤخر تسلّم العمدة منهم . وأما الصلفون فأصرهم بالصد ، فانهم لصفهم يستنكفون أن يتصلبوا وأن يناقشوا بل يظهرون أنه يهون عليهم أن يساموا كل شئ واقفين بحسن تأنيهم للتخلص عن مقبة ما يوجب التسليم ، وخصوصا إذا كان تأديته إلى النتيجة خفية ، كأنهم إذا ناقشوا ابتداء رمقوا بعين الاستعجان ، وظن بهم أن الاختناق يلجئهم إلى المعاصرة ، وأنهم ملزمون إلى الإلزام ، فإذا حان الإنتاج عليهم اقبلوا متعسرين وأخذوا هناك يشاكسون ويتصعدون ، فهؤلاء يجب أن نستسلم منهم العمدة في بدء الأمر ، وحين هم بعد استعجاب .

(١) لا : — د || إن : لأن ب ، م (٢) أن : إذام || سببا : استثناء د || لا : — ن  
(٢) ويؤثر : فيؤثر ن || والتسليم له : وتسلمه ن (٦) تسليم : تسلّم س ، ن (٧) العود : العدد سا  
(٩) وأكثر : وأشد س (٩) حينئذ : — د (١٠) طال : طاب ب ، د ، سا ||  
وأما : فأما د ، ن || الصلفون : الصلفاء ن (١١) يتصلبوا : يتصلفوا ب ، س ، هـ  
(١١) يظهرون أنه : يظهروا هي س (١٢) عن مقبة ما : عماد ، ن (١٣) ابتداء : — ن  
|| الاستعجان : الاستحسان د ، ن ؛ الاستحقاق م (١٤) بهم : به ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ ||  
المعاصرة : المعاصرة د ، سا ، ن || ملزمون : ملزوزون د ، س ، سا ، هـ || الإلزام : — ن وإنما يضطرون  
إلى المناقشة خوف إلزام م حان : خاند د ، سا ، م || (١٥) هناك يشاكسون ويتصعدون : — س ، ن  
(١٦) نستسلم : [كذا في جميع النسخ ولعلها نسلم أو تسلّم — المحقق] || وحين : وغير هـ

وينبغي أن يحاول إخفاء النتيجة أيضا بتحليل ما لا يتففع به ، أو بالتطويل ، وبترويح ما سبيله لو أفرد كان قريبا من الإنكار بخلطه في حملته ، كأنه غير متففع به ، وكأنه في جملة الإسهاب فيتروج ، وربما دعا إلى ذلك الضجر . فهذا ما قيل في إخفاء النتيجة ؛ والوجهان الآخران ، فقد علمتهما .

---

(١) وترويح : وترويح ن (٢) أفرد : أفرد ارب || كان : وكان د ، ن ؛ فكان سا || بخلطه  
وبخلطه سا ؛ بخلطه هـ (٣) الضجر : — م

## الفصل الثاني

فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء  
وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل وإعطاء السبب فيه

- وينبغي أن تستعمل مع الجدلين القياس ، ومع الذين هم أشبه بالعوام الاستقراء .  
وإذا لم يكن للمعنى المتشابه به اسم صَحَبَ فيه الانتقال من الاستقراء الى المقدمة الكلية التي  
المستقریات منتشرة تحت موضوعه ، فيتشوش الكلام على السائل والمحجوب . أما على  
السائل ، فإنه لا يتبها له الانتقال الى الكلية ، وأما على المحجوب ، فلا أنه لا يتبها له إيراد  
المناقضة ، إذ لا يعلم ما الذي اشتركت فيه حتى يطلب من جملة جزئيا مخالفا . وبالجمله  
ربما أدخل أيضا في جملة الاستقراء أمور غير متشابهة ، نأخطأ السائل وغلط المحجوب ،  
بل يجب أن يرسم ذلك المعنى ويوضع له اسم . فإذا استقرأ السائل ، ودل على ما وقع ١٠  
فيه التشابه ، ثم لم يسلم المحجوب الكلية فقد ظلم ، بل عليه أن يأتي بمناقضة أو يسلم . وهذا  
بحسب الجدل فقط ، لأن الاستقراء جدلي ، إذ ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورد  
فيه من القول موجبا للطلوب بالضرورة ، بل بحسب المشهور . ولهذا ما كان كثير  
من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز أن تصير جدلية إذا قبلت واشتهرت ويجوز أن لا  
تكون جدلية إذا لم تنتهر ، وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز كذا ، إذا كان نظيرا له ، ١٥  
فإن هذا غير واجب في نفس الأمر . فإنه ليس إذا جاز في شيء حكم ، جاز في نظيره  
نظيره . وكذلك قولهم إن لزمي هذا فقد يلزمك أيضا ، فإن هذا غير واجب ، ولم إذا لزم

(٣) وإعطاء : إعطاء ب ، م (٥) وإذا : فإذا د ، ن || المتشابه : المتشابه || به : —  
د ، ن (٥) فيه : — د || من الاستقراء الى المقدمة : — م (٦) منتشرة : منتشرة ب ، م  
(٦) على : — ن (٧) فإنه : فإنه ن ، ه || فلا أنه : فإنه سا (٨) فيه : — ب ، س (٩) أيضا :  
إليه ب ، سا || غير : عن د ، ن (١٠) ويوضع : فيوضع ن || استقرأ : استقرس ؛  
استقرى سا || ما وقع : معنى م (١١) التشابه : المتشابه م || ثم : — ه || بمناقضة : بمناقضة د ،  
سا ، ه (١٤) إذا : وإذا س (١٥) إذا لم : أو لم ه || ظائرا : نظرا د (١٦) نظيره : — ب  
(١٧) وكذلك . . . واجب : — س || ولم : ولا م

الآخر كما يلزم الأول أن يترك حكم الأول . وكذلك قولهم لم فلت كذا في كذا ، ولم تقل كذا ، وهو في طرده ، فإنه ليس إذا لم يقل ذلك وجب أن يكون هذا باطلا . وكذلك المعارض للحجة بحجة أخرى ، وليس في ذلك خروج عن ههذه الحجة التي أوردت . ولكن هذه إذا اشتهرت صارت طوقا جدلية ، وإن كانت غير ضرورية . والاستقراء أولى الجميع بأن يرجع إلى موجب في حكم الجدل . وليس للجيب الجدل أن يقول إن الحكم فيما استقرت هو ما قلت . ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها إلا أن يكون مدعيا في أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف . ويكون هذا قولاً سبق منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملاً عليه ، كما يكون قد ادعى أنه من المسلم أن كل عدد زوج ، فإنه ليس بأول إلا الاثنية . فإن قال هذا ، تخلص عهدة الاستقراء ، فلا ينفع السائل ما يورد من الاستقراء معه . والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقرى لبيان أن كل حيوان حساس ، بأن المصور حيوان وليس بحساس ، وربما اتفق اشتراك في الاسم نخفي فصار في المشهور اشتراكاً في المعنى ، حينئذ يتفق ويروج في مثله ، مثل هذه المناقضة . وكذلك ينبغي أن يتهم في اعتبار الآلات المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك فيرجع إليها . وربما نقض المستقرى ، فوجد اختصاص بعد النقض بعم المطلوب ، والمستقراً لأجل المطلوب ، فيتعلق الجيب بالخصيص ، ولا يلتفت إلى النقض . مثلاً إذا كان قال : كل حيوان يحرك لديه الأمفل فأورد جزئيات استقرائية مثل الفرس والإنسان ، وما يجري مجراها

- (١) حكم : حكم ب || وكذلك : وكذلك || قولهم : — د ، م ، ن (٢) طرده : طرده هـ  
 (٣) المعارض : المعارض نج ، س ، سا ، م ، هـ || بحجة : لحجة ب || عهدة : عهدة د ، ن || أوردت : أفردت ب  
 (٤) اشتهرت : استقرت د ، ن || صارت : وصارت م ، ن (٥) يرجع : ينظر س  
 || موجه : موجه سا ، ن || الجيب : الجيب م (٦) غيرها : غير هذا س ، هـ (٨) فلا : ولا م  
 (٩) إلا : — د (٩) هذا : — د ، ن (١٢) وربما : وربما د || اشتراك : — م (١٣) مثله : — د ، ن || وكذلك : فكذلك د ، ن (١٤) يتهم : يتهم د || يرجع : ويرجع د ، س ، م ، ن ، هـ  
 (١٥) والمستقرى : والمستقرى د ، ن ؛ والمستقرم (١٦) كانت : — س || كل : إن كل د ، ن ، هـ (١٧) فأورد : وأورد د ، س ، سا ، م ، ن || استقرائية : استقرائه د ، م



- فنوقض بالتساح ، فله أن يقول : إني لست احتاج إلى الحيوان المطلق فيما استقريته ، بل إلى الحيوان الماشى البرى . ومن الناس من يمنع هذا ويقول : إن ذلك فرق بعد النقض ، ولا التفات إليه ، وليس في ذلك بأس عند التحقيق فإنه إذا أورد المستقريات من جملة الحيوان الماشى ، ولم يكن ذكر لفظ الماشى ، أو قصر فندارك كانت حجته قائمة . وأكثر ما عليه أنه لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به ، وهذا لا يجعل الحجة غير حجة .
- والمثال المورد في التعليم الأول لهذا أنه إذا أورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له ، فكان ناسيا ، فقال : كل مفارق للعلم ناس ، فنوقض بمن فارقه العلم ليغير المعلوم ، فيقول : إنما أوردت المستقريات من باب من فارقه العلم مع ثبات المعلوم . وكذلك إذا قال أعظم الضدين لأعظم الأمرين فاستقرى له فعوند بأن كمال الحلقة أفضل من الصحة ، فإنها داخله فيه ، وذلك زائد عليها يناقى الفضيلة ، لكن المرض أشد رداءة من سوء الهيئة ، فإن القبيح ١٠ سر ، الهيئة ، والمريض شر منه ، فله أن يقول : إنما كلامنا في شيئين متباينين ، وليس أحدهما في الآخر ، لكن الصحة إنما هو في كمال الحلقة ، فالاحتراز بعد العناد يجب أن يكون مقبولا وأكثر هذا إنما هو في المقدمات الصادقة في البعض إذا لم يورد بالشرط الذي معه يصدق في الحقيقة وفي النطاق . على أن هذا المذهب إذا زيفه المشهور في زمان ما يزيف ويقول : والمستقيم أولى أن يستعمله الجدل من الخلف وتؤدي إلى شنع ، فقال المجيب إن ذلك ليس ١٥ بشنع ، بل هو ممكن بطل سعيه وضاع ، فاحتاج إما إلى قياس يبين به شناعته ، أو قياس آخر مستقيم نحو به نحو المطلوب نفسه . وأما في البرهان فليس المحال إنما يصير محالا بالتسليم

(١-٢) أن يقول . . . هذا : — س (٢) ذلك فرق : الفرق د ، ن (٣) ولا التفات : والاتفات د || ليس : ليس م (٤) ولم : لم د || ذكر : — س || لفظ : لفظه س || أقصر : أقصر س || حجة : مختلفة ه (٥) أنه + إذا م (٦) بمن : من م || ليغير : ليغير د ، م ، ن ؟ — س ، ه (٨) باب : باب ه ، د ، س ، م ، ن ، ه (٩) لأعظم : الأعظم د || فاستقرى : واستقرى د ، س ، ن ؟ واستقرأ م ؟ واستقرأ م (١٠) وذلك : وهو د ، ن يناقى الفضيلة : بالفضلة د ، ن (١٠) فإن القبيح سيء الهيئة : — ن || والمرضى : والمرضى س ، ه || فله أن يقول : فقول له د ، ن (١١) يقول : + له س ، م || إنما : إن ه || متباينين : متباينين م (١٢) الصحة : إنما الصحة س ، ه || هو : هي د ، م ، ن ، ه || في : — س || كمال : الكمال م ؟ + في س (١٣) البعض : النقض س ، ن ، ه || القبيض : إذا لم يورد : إذا المستودن || يورد : يوجد س ، ه (٤) وفي : أوفى س ، س ، م ، ه || على : وعلى د ، ن || ما : — م || يزيف : يزيف س ، ن ، زيف د ، ن (١٥) شنع : م (١٦) سعيه : شنع د || فاحتاج : واحتاج د ، ن (١٧) نحو : — س ، م || وأما : وأما د ، ن ؟ — س

أو يلتفت فيه إلى ذلك ، بل إذا كان محالاً في نفس الأمر استعمال في قياس الخلف  
البرهاني . وليس كذلك الحال في الجدل ، فإن استعمالك للخلف فيه ربما طول عليك الأمر  
لأنك تحتاج فيه إلى إنتاج محال أولاً ، ثم تتكلف الانتقال عنه إلى المطلوب ثانياً . فإذا  
اتّعت المحال وحسد المحيّب أن تسليمه استعماله تؤدي إلى فساد وضه أنك أن ذلك  
محال ، وجعله ممكناً ، فبطل سعيك ، وتحتاج إلى تكلف سعي في أن تبين أن ذلك محال  
إذن لم يستمر ذلك لك لم تتلاف بطلان سعيك . وإن أمكنك ذلك كفك أخذك في الأول  
تقيض المحال ، وقرنك إياه إلى الأخرى ليتم لك المطلوب هونا . ولولا أن الأسبق إلى  
الذهن ليس يكون في كل وقت تقيض المحال ، بل ربما سبق إلى الذهن قياس ما ولاح  
تأدية إلى المحال ، لكن استعمال الخلف باطلا في كل موضع . وأما إذا سبق إلى الذهن  
المحال وتقيضه معا ، فتكلف قياس الخلف محال . وههنا حين اجتجت إلى أن تتسلم استحالة  
المحال قبل عقد القياس ، فقد صار نظرك إلى صحة تقيض المحال خاطراً ببالك في خيالك  
مع نظرك إلى المحال حينئذ لا يحتاج إلى الخلف البتة . ولو كان عندك قياس مستقيم معداً من  
مادة الخلف بعينه ، أو من مادة أخرى لكن يمكنك أن تتسلم مقدماته من غير أن يحسد  
المحيّب بما يلزمها ، وخصوصاً إذا استعملت إخفاء النتيجة فإذا تسلمتها لزمّت النتيجة ،  
وقضى الأمر ، وكان يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة أن تتسلم تقيض  
المحال ولا يشعر المحيّب بعاقبته . وأما إذا أوردت المحال على أنه محال ، وأفطنت المحيّب  
عاقبته ، فلا يبعد أن يشاكك الآن مشاكسة ، وبما لم يقدم عليها حين لا يظن لذلك .

(١) فيه : به س || استعمال : استعمال س || قياس : القياس سا (٢) استعمال : استعمال  
د ، م ، ن || الخلف : الخلف د ، ن || فيه : — سا ، ن (٣) محال : المحال د ، ن || تتكلف : — د ، ن ؛  
تكلف سا ، م (٤) استعماله : — د ، ن ؛ استعماله (٥) ذلك : وذلك ن (٦) أمكنك :  
أمكن س (٧) لينج ؛ فينج د ، ن (٩) استعمال : — م || وأما : فأما ه (١٠) فتكلف :  
فتكلفك د ، ن (١٠) محال : — ن || وههنا : ههنا م || أن تتسلم : تسلم د ، ن  
|| استعمال : استعمال م (١١) قبل عقد . . . . . المحال : — س || في خيالك :  
— د ، ن (١٢) معداً من : معداً ما د ، س ، ه ؛ إما معداً (١٤) تسلمتها :  
تسلمها د ، ن ؛ استعمالها ؛ تسليمها (١٥) وكالت : فكان د ، س ، ن || أن : — د  
(١٦) ولا : فلا ب || بعاقبته : عاقبته ن (١٧) مشاكسة : فشاكته م (١٧) حين : —  
ب || لا : لم د ، ن

وإعلم أن المحال الذي نذكره هنا ، هو الشنع في نفس الأمر ، فإن الشنع هنا هو المحال ، كما أن المشهور هنا هو الحق . ويجب أن يحتمل في ادعاء المقدمات الكلية أن يكون محرزة بالاحترازات التي لا يوجد معها نقض وعناد ، ويكون الحكم فيها مطردا في الجزئيات ، فإنه إذا فقدت المناقضة أذعن للتسليم .

٥

ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا ، كما يقال : أليس إذا كان فلان كذا ، وفلان أتركذا ، فكذا كذا . وهذا مما لا ينبغي أن يستعمل في أكثر الأمر ، فإن هذا يكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة فيعرضها للإنكار ، فلا ينمقد القياس بل ينحل .

ومن الناس من إذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليحها ، وشنعت بالقياس عليها وأومح اقتران القياس بها أن تسليحها واجب . فهؤلاء لا بأس بمخاطبتهم على هذه الجهة .  
وليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا ، فإنه ليس السؤال عن ماهو ، وعن أى الأشياء هو جدليا ، اللهم إلا أن يكون على أحد وجهين : إما لا ستكشاف لفظة يستعملها السائل ، وأكثر هذا هو للجيب ، وإما على سبيل المطالبة بأحد طرفي النقيض ؛ بأن يقلب السؤال عن الماهية إلى الهلية وتكون حقيقة السؤال تشير إلى الماهية ، وذلك أن يحمل التحديد في قسمة طرفي النقيض ، كمن يسأل فيقول : هل تقول إن ماهية الخير هو أنه الذي ينشوقه الكل ، أو لا تقول ؟ فإن هذا يستدرج الماهية لا غير ؛ وربما حمد ، وربما لم يحمد . وهذا مثل أن تقول : إن لم تكن اللذة هي المنشوقة للكل فترى ما هي ، ويكون كأنه

(١) الشنع : + لا المحال د ، ن (١-٢) هو المحال كما أن المشهور هنا : — د (٣) محرزة : مجردة د ، م ، ن || بالاحترازات : فالاحترازات د ، ن ؛ باحترازات سا ، م ، هـ (٣) نقض : نقض د ، سا ، م ، ن ، هـ (٤) للتسليم : للتسلم ؛ التسليم د ، ن (٥) على : عن س (٥) أليس : ليس د ، ن (٦) وفلان آخر كذا فكذا كذا : وكذا د ، ن || فكذا كذا : فكذا وكذا م || لا : — م || الأمر : الأكثر د ، ن ؛ الجدل س (٨) تسليحها : تسليحها د : || بالقياس : القياس ب (٩) الجهة : الجملة س ، سا ، م ، هـ (١٠) الأشياء : شئ م || دور : — ن || على : — د ، ن || وجهين : الوجهين د ، ن (١٢) هو : — م || بأن : أن ب ، س ، سا ، م || يقلب : يقلت ب ، س ، سا (١٣) تشير : مشيراد ، م ، ن ، هـ (١٢-١٤) بأن يقلب : يقلب : — سا (١٤) هو : — د || أنه : — م (١٥) تقول : — || يستدرج : يستج د || غير : غيره س ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + وربما استعمل في بعض المواضع الجدلية على سبيل الاستنكار د ، س ، م ، هـ || وربما : وربما س ، سا ، م ، ن ، هـ (١٦) المنشوقة : المنشوقة م || للكل ، للكل س || ويكون : ويقول سا ؛ — هـ || كأنه : فكأنه هـ

يقول إن لم تكن اللذة هي كذا ، فليس لها حد آخر . وكما تقول : إن لم تفهم هذا عن اللذة ، فهل تفهم عنها غيره طلبا لتفصيل معاني الاشتراك . وهذا من المواضع التي تتعلق بالشبهة والحمد . فإنه إن وقع الاصطلاح من الجدلين على قبوله قبل ، وإلا فللمجيب أن يقول : هو شيء لا أقوله لك ، ولا أنسره ، ولا يلزمني ذلك . ولعله إن ساعد المجيب وتكفل بإيراد حد آخر ، وإظهار اشتراك الاسم في مثل لفظة اللذة كان إلى الإنصاف مأمورا . ويجب أن لا يظهر السائل حرصا على تسليم شيء بعينه ، فإن ذلك يفرض مجيبه بالجهاج ، ويدل على عجزه ، وعلى إزجاء بضاعته إذ هو فقير لا قياس له إلا عن مواد بعينها ، بل يجب إذا رآه يتعسر أن يتجافى عن تلك المذمة ، ويصرف عنها إلى شيء آخر ، ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة .

وكذلك فإن الولوع بتكرير سؤال بعد سؤال ، وتسلم بعد تسلم ، من غير أن يتبع ذلك بالإنتاج ، هوردي ، لأن الجدل لا يتضمن من المطالب إلا ما هو قريب الممكن من المقدمات . وأما المطالب التي بينها وبين أوائلها مقدمات كثيرة جدا فهي مطالب علمية . وقد علمت هذا فيما سلف . فتكون إذن المقدمات التي ينتفع بها الدائل في إبطال الوضع محدودة في عدد ليس بذلك الكثير . فمن أمعن في السؤال مجاوزا به ذلك الحد ، فهو إما متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل ، بل أولى أن يكون ذلك تعليما ، وإما هاديشغل الزمان ، ويتمتع مالم يفده ، ويطوله بذلك هربا من إن يظهر قصوره عن إنتاج قبيض المطلوب ، وتوقعا لأن يسمع طبعه بتذكيره ما يجب أن يعتمد عليه ، إذ هو في الحال خال عادم للقياس .

(١) لم تكن : — م || هي : — د || كذا : هكذا ، ه || تقول : يقال د (٢) عنها : عنه ب ، د ؛ — سا || طلبا : طلبد (٤) قبل : — ن || هو : هي ن (٥) إن : — م || ساعد : يساعد ن || وإظهار : أو إظهار د ، سا ، ه (٦) حرما : حرصه م ، ه || تسليم : تسلّم د ، سا (٧) مجيبه : المجيب ب (٨) بل : — د || يجب : — ن || يتجافى : يتجافى س (١٠) سؤال : السؤال م || أن يتبع : تتبع م ، سا ، يتبعه م || يتضمن : يتضمن د ، يتضمّن م (١٣) السائل : — م (١٤) به : بذلك م (١٦) تعليما : — م ، تعليما م ، ه || ويتمتع : ويتمتع ب (١٧) وتوقعا : توقعا م (١٧) يسمع : — م || بتذكيره : بتذكيره د || خال : — د

والأمر الذي يصعب على الجدل مصادفة القياس عليها ، إما لأنها أمور هي أحوال المبادئ ، وإنما يتمكن من معرفة أحوالها إذا عرفت حدودها ، وأنها إذا حدث لاح من تحديد حدودها أحوالها وأعراضها ، كما علمت في مواضع أخر ، فإمكن حينئذ أن يستعمل القياس على أحوالها ، أعني بعد تحديدها ، وتحليل حددها ، فحتاج أول شيء أن تسلم حدودها ، وتسلم الحدود صعب . وذلك لأن السؤال عن الماهية ليس بجدلي ، والسؤال عن الحد نظر في النقيض أيضا ، وعلى النحو المذكور معرض لإيجاب الطرف المقابل دون طرف الحد .

وإثبات الحد صعب جدا ، وإبطاله سهل جدا . فإذا تأكد المحجب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الأحوال التي إنما تنكشف عن الحد ولأن الأوائل أيضا إنما ترسم في أكثر الأمر بما يتأخر عنها ، والمتأخرات عنها ربما كانت أمور كثيرة ، ويكون ترسيمه ببعضها ليس أولى من ترسيمه بالبعض الآخر ، فيتبدل الاختيار في رسمها .

وأیضا ، فإن الحدود قد تشوش ما يقع فيها من شراك الاسم والاستعارة فيتكرر فهم الحد نفسه ، فيعسر على العائل إيراد الحجة والتوبيخ ، وعلى المحجب أيضا جهة الاحتراز بهذا . وإما لأنها أمور قريبة من الأوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشدة قربها من الأوائل فلا يوجد بينها وبين الأوائل التي تقين به إلا مصلك واحد . ومصادفة الواحد قد تتعسر كثيرا ، فإنك إذا كان دليلك على أمر ما إنسان واحد ، وهو

(١) الجدل : الجدل س || مصادفة : — س || القياس : القياس س || أمور هي : — د || يتمكن : — س (٢) لاح : + حينئذ د ، س ، م ، ن (٣) تحليل : تعليل || وأعراضها : أو أعراضها م || كما : — س || فإمكن : وأممكن س ، د || فإمكن حينئذ : فإن أحدث أمكن د (٦) لإيجاب الطرف : للإيجاب للطرف م (٨) فإذا : وإذا س (٩) ولأن : لأن ن || ترسم : توهم د (١٠) أكثر : أولس || والمتأخرت : فالتأخرات ب || ترسيمه : ترسيمه د ، د ؛ ترسيمها ن (١١) ببعضها : ببعض ن || ترسيمه : ترسيمه د || فيتبدل : فيتبدل س ؛ فيتبدل م (١٢) تشوش : يتشوش د || ما يقع : + عليه د || فيتكرر : فيتكرر د ؛ فيتكرر د ؛ فيتمد ن (١٣) فهم : فهم ب ؛ فهم س || فيعسر : فيعسر د ؛ — س ؛ فيعسر س (١٤) أمور : — ب ، د ، س || (١٤-٥) لأنها أمور . . . . . قربها : أن تكون الصعوبة لشدة القرب د (١٤) عليها : — س ، م ، د ، هـ (١٥) فلا : ولا م ، ن ، د || بينها : بينهما د || به : بها س (١٦) تتعسر : تعسر د || أمر ما : — م ؛ + إذا د

غائب عنك ، وكان وجدانك ذلك الأمر أعسر عليك من أن يكون لك أدلاء عدة أيهم صادفته فقد صادفت الدليل . وإما لأنها أمور متأخرة بعيدة عن المبادئ . وهذه فإنما يصعب على الجدلي إصابة القياس عليها لأمر ثلاثة : أحدها كثرة المذاهب الآخذة من المبادئ إليها ، والثاني طولها ، والثالث اختلاط بعضها ببعض فيفضل الجدلي في تخليصه كلا عن صاحبه ، وإفراده عمدة لنفسه إلى أن يتخلص له واحد من جملتها عن الآخر .  
٥ تخلصا لا يفضل فيه . وهذا صعب .

وسواء كانت هذه المبادئ مبادئ بحسب الحق أو بحسب الشهرة ، فإذا تعذر عليك إصابة القياس على شيء ، فانظر في حال حده واستكشفه ، وانظر هل في حده أو في اسمه اشتراك أو استعارة ، وافزع إلى طلب القسمة ، وإلى طلب الأوساط المرتبة ، وعلى ما علمت في كتاب اقياس .  
١٠

واعلم أن التحديد نافع جدا في مصادفة الجمجمة ؛ كمن يلتزم مثلا تصحيح أن الواحد ضده واحد ؛ فإنه إذا وقى الضد حقه في حده ، يقال : إن الضد هو المبين في معنى واحد مبينة في الغاية ، فطن الذهن حينئذ أن غاية مبينة الواحد من جهة واحدة هو لواحد . وكذلك في الهندسة إذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم بخط مواز لقاعدته ، فرجعنا إلى تحديد النسبة ، وصادفنا السطحين في النسبة كالخطين ، كانت نسبة الخطين  
١٥ في جهة نسبة السطحين ، وكان كذلك حال الخطين في الجهة الأخرى . فتي علمنا بأن

( ١ ) عنك : — س || ذلك الأمر : إياه د ، م ( ٢ ) فقد : قد ه || الدليل : دليلك د ، سا ، م ، ن || لأنها أمور متأخرة بعيدة : الأمور المتأخرة البعيدة د || وهذه : — د ( ٣ ) كثرة : أكثر د || الآخذة : لا الآخذة د ( ٤ — ٥ ) تخليصه كلا : تخليص كل د ، م ، ن ( ٥ ) له : — س ، م ، ن ، ه ، ه ، ك د ( ٦ ) يفضل فيه : يصل إليه س ( ٧ ) تعذر : تعذرت د ( ٨ ) حده : هذه ن || اسمه : + نفسه د ( ٩ ) طلب : — د ، سا ، ن ، ه ( ١١ ) كمن : كمن د || يلتزم : يلزم سا ، ن || مثلا : — د ( ١٢ ) وفي : أوفى د || فقال إن الضد : قال س ( ١٣ ) فطن : فطن ب || واحدة واحد ، س ، سا ، م ( ١٤ ) بحال : لحال س ، سا ، م ، ه ( ١٥ — ١٦ ) كالخطين : والخطين ه || كانت : فكانت س ، سا ، م ، ن ، ه ( ١٦ ) في + كل م ، ن ، ه || كانت نسبة الخطين في جهة : في كل جهة د || وكان كذلك : وكذلك د ، م || في : من ه || في الجهة : من جهة س || الجهة : الجهتين د || فتي : فن — كذا في جميع النسخ

المناسبة ما هي ، وأنها تقتضي أن تكون حال الأور الداخلة فيها في أن تكون في حكم ما وأن لا تكون حالا واحدة ، علمنا أن نسب الأضلاع واحدة . واعلم أن جميع التعريفات إنما تفترض من أمثال هذه الوجوه المذكورة .

- وكثيرا ما يعرض أن يضعف السائل عن إيراد مقدمات تكون أشهر من النتيجة ، فتلوح له مقدمات هي إما مثل النتيجة أو أقل شهرة منها ، فيختارها فيصحح المطلوب ؛ وإنما يصحح المطلوب بعد أن يقيس عليها ويصححها ، إذ هي تعرض ان لا تسلم ، فيقع من محل القياس على كل مقدمة منها في كل شغل . ولو أنه أصاب رشده ، لكان يصرف وكده إلى ارتياد قياس على نفس المطلوب ؛ فإن حق مثل هذه المقدمات بأن يقاس عليها هو حق المطلوب ، فالأولى به أن يشتغل بتصحيح الأصل المطلوب ، فربما كان ذلك أهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذي يتضاعف عليه معه التعب . ومع ذلك كله فيحتاج إلى أن يؤلف منهما مرة أخرى قياسا يؤديه إلى تصحيح المطلوب . ولو أنه أعرض عن تلك المقدمات ، وطاب القياس على المطلوب الأول ، لكان تبعه في ذلك كتعبه في تصحيح كل مقدمة منهما ، اللهم إلا أن يضطر إلى ذلك لعرض القياس ، إلا من جهة تلك المقدمات . وأما البادئ بالبلغ في مجاهدته ، فلا يرضى لنفسه بارتياح قياسات إلا من مقدمات مشهورة أو متسلسلة ، وأوضح من النتيجة ؛ ولا يسبق لمثل ما ذكرناه . وأما في الارتياح ، فالأصوب أن يستعرض كل قياس ، وعلى كل طرف من طرفي التقبض .

(١ - ٢) المناسبة ... أن نسب : — ن (٢) نسب : نسبة د || وأعلم أن جمع :  
وجمع د || (٣) أمثال : — د (٤) يضعف : ينقص د || تن : على س  
(٥) أقل : + منها س ه || منها : — س || فيصح : فيصح د ، س (٦) وإنما : + يمكنه أن م  
يصحح : يصح د ، س ؛ + م د (٧) كل : — ب ، م || ولو : فلو د ؛ وله س  
(٨) ارتياد : الأصل لارتياح د س (٨ - ٩) فإن حق ... المطلوب : — ١٠ (٨) بأن : في أن د ، ن  
(٩) بتصحيح : فيصح ما معه : — د (١٠) التعب : بالعب ن || (١١) فيحتاج : فإنه يحتاج د  
|| إلى : — س || منها : مهمما ه (١٢) وطلب : فطلب ن ؛ يطلب ه (١٣) كتعبه : لتعبه م  
|| منها : منها د ، س ، ن ه || لعوز : لنور (لعوز؟) د ؛ لعوز ؛ لعز ه (١٤) البالغ : البالغ ن  
(١٥) متسلسلة : متصلة م || يسبق : يسبق ن (يشق) (١٦) وأما : فأما د || طرف : — ن  
|| طرف : طرف د

## الفصل الثالث

### فصل (ج) في وصايا المحيب

وأما الوصايا أن التي يجب يمثلها المحيب ، فليستع من هذا المبدأ أن كل واحد من المحيب والسائل قد يكون مجيداً ، وقد يكون غير مجيد . والسائل إنما يكون مجيداً من جهتين : إحداهما جهة الفعل ، والأخرى جهة القدرة .

والذي يكون من جهة الفعل فإن يأتي بقياس من مقدمات هي أشهر ، والذي يكون من جهة القدرة أن يكون قد ساق كلامه سياقة اضطرت المحيب إلى أن لزمه مقابل الوضع عن مقدمات ليست بمحمودة ؛ فكان من نفاذه فيما هو محاولة أن عمل مما ليس بمحمود ما يعمل به من المحمودات ، كن بلغ من اقتداره أن يقطع بالكهف من السيوف ، وأن يصيب بالأعصل من السهام .

والمجيد للجواب يكون مجيداً من جهتين : إما من جهة فعل أو من جهة قدرة . والذي من جهة الفعل أن يكون متمتعاً من تسليم ما ليس بمشهور ومسلماً لما هو مشهور . والذي من جهة القدرة ، فهو إما باعتبار الانهلاع والالتزام أو باعتبار الجدال . وإنما يكون مجيداً باعتبار الالتزام أن يكون الالتزام لا يأتيه مفاضة ، بل إذا سأل عن طرفي التقيض ليتسلم عنه مقدمات القياس المصوق نحو مقابل وضعه قال : إني إن سلمت هذا لزمي ، وإن

( ٣ ) وأما : فأما س || يمثلها : يمثلها د ، ه || أن : وأن ن ( ٤ ) مجيداً وقد يكون : — د ( ٥ ) جهتين : هذين س || والأخرى : + من ه ( ٦ ) الفعل : القدرة د ( ٧ ) كلامه : + من م || لزمه : يلزمه س ( ٨ ) بمحمودة : بمحمودة | محاولة : يحاوله س || بما : بما س ، ه ، ما س ، ن ( ١٠ ) يصيب : يصاب د || بالأعصل : بالأعظم ، ن ( أعصل السهم أى الزى في إنشاء الزى — المتجدد ) || من : — د ، س ، م ، ن || من : — د ، س ، م ، ن ( ١٢ ) عن تسليم : — س || والذي : فالذي س ( ١٣ ) باعتبار الانقطاع : بانقطاع س || أر : + وإما ه || الجدال : الجدال د ، م ، ن || أر باعتبار ... الالتزام — س ( ١٤ ) مفاضة : مفاضة ب ، مفاضة ه ( غاقصه مفاضة فاجأه وأخذه على غرة — المتجدد ) || سأل : سئل د ، س ، م ، ن ( ١٥ ) عنه : منه د



لم أسلمه لم يلزمني، لكنني أوثر منقبة الجليل من تسليم المحمود على مثلبة القبيح من الانقطاع .  
فلأن أسلم المحمود ويلزمني أثر عندي من أن لا أسلم المشهور ؛ ولي ذلك . ويكون  
جملة غرضه أن يعلم الإلزام ليس لضعفه ، بل لضعف ما يحفظه ، لإنصافه .

وأما باعتبار الجدال والمجاهدة ، فهو أن يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع أن يساق الى  
النتيجة ، أو أن يكون قادرا أن يورد فروقا وشروطا تجعل القول المشهور مطلقا بحيث إذا لم  
يراع فيه ما أورده من الشرائط صار غير مشهور فيكون له أن لا يسلمها وأن يمكنه التوقف  
على أن هذا الشئ المورد عليه في التوييح غير شئ لإيراد شرط يهدم به ظهور شئاعه .  
وهذا كله في المفاوضات الموجهة بمعنى الغلبة : وهي المحاورات الجهادية التي يكون  
قصارى سعى السائل أن يفعل، وقصارى سعى المجيب أن لا ينفع .

وأما المحاورات الارتياضية ، فينبغي أن لا يصرف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الإلزام ،  
بل إلى استكشاف المعاني ، لاستيضاح الرجحان ، والرجوع إلى الأولى أو الحق  
ارتياضا بالمشاركة .

وكل مجيب فإما أن يحفظ موضعا مشهورا أو شئعا، أو غير مشهور ولا شئع . وكل واحد  
من هذه ، وإن كان قد ينتج من غير جنسه ، فالأولى أن ينتج من جنسه . فإن المشهور قد  
يمكن أن يبين بشئع ، كالحق يمكن أن ينتج عن كاذب ؛ وكذلك الشئع قد يمكن أن ينتج ١٥  
عن المشهورات ، ليس كالباطل الذي لا ينتج عن الحق . وذلك لأن المشهور ليس يجب أن  
يكون حقا ، بل ربما كان باطلا ، وأمكن أن يلزمه باطل ، وأن يكون ذلك الباطل مما هو

(١) مثلبة : منقبة د (٢) فلان : فان ن || أن : د || أسلم : يسلم د || ولي : وفي  
(٣) الإلزام : الالتزام د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || اضعفه : يضعفه د ، ن ؛ لضعفه ه  
|| ما يحفظه : د || ولإنصافه : ولإيضافه ه (٤) الجدال : الجدال ن || تسليمه : + لآب  
|| المشهورات : للمشهور أن د || يمنع : يمنع د (٥) قادرا : + على د ، سا ، ن (٦) فيه :  
— د ، سا || التوقيف : التوقف ه (٧) أن : د || عليه : د — || به : د —  
|| شئاعه : شئاعه د (٨) بمعنى : نحو د (٩) يصرف : ينصرف د || الهم : الهم سا ، د ؛  
الفهم م || فيها : فيهما س || لدفع : والامتناع عن د (١٠) لاستيضاح : الإيضاح س  
|| الأولى : الأولى ه (١١) يبين : يبين د || بشئع : لشئع س || قد : — سا || أن : د — ب  
(١٢) الباطل : — س

أيضا شنع وإن كانت مبادئه غير شنته ، فإنه وكثير من القياسات الجدلية تساق نحو أمور شنته وباطلة ؛ كمن ثبت اثنيية الصانع من جهة تضاد الأفعال ، فإنه إن كان ربما أنتج من الباطل باطل ، وأمكن أن يكون ذلك الباطل مشهورا ، وأمكن أن يصير أى باطل شنت شنتا في زمان وفي وقت ، فلا يبعد أن ينتج شنع من مشهور .

٥ والمشهورات الكاذبة التي أضدادها شنته ، قد يمكن أن يبين بطلانها بأوليات تساق إليها نتيجة بعد نتيجة ، فنتج هي عنه آخر الأمر . وتكون تلك الأوليات لاحالة مشهورة ، إذ كل أولى مشهور ، فإذا لم يبعد أن ينتج شنع عن مشهورات . وأما ما ليس بمشهور ولا شنع ، فلا يبعد أن ينتج عن المشهورات والشنعات ، إذ كان الإنتاج في أكثر الأمر إنما يكون مما هو معروف لما هو مجهول ، ولا يبعد إذن أن ينتج عن المشهور نتيجة لم يكن مخطونا لها قبل ، حتى نحمد أو نذم . وكذلك من الشنع أيضا . فإذا قد اتضح هذا ، ١٠ فليس بممتنع أن ينتج المشهور عن مخالفه ، والذي ليس بأحدهما عن مخالفه ؛ لكن الأكثر هو أن الشنعات من المقدمات لا تؤدي إلى المشهورات بسبب أن القياس الجدلي إما بسيط وإما مركب قليل التركيب ؛ إذ الإمعان في التركيب — على ما علمت — إنما هو للعلوم . والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغي في الأكثر أن تكون بعيدة ؛ فلو كانت المسافة بينهما ١٥ في أكثر الأمر قصيرة ؛ لفطن لها في أكثر الأمر ، فيكون المصير منها إلى المشهور

( ١ ) فإنه : + قد يمكن أن يلزم أن اللذة ليست خير وأن العدل جور عن سبيل القياس الجدلي إن خلق من يعلم أنه مكر ولا يحسن وإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهذا الاشغال د ؛ + قد يمكن أن يلزم من أن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل القياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا محالة يلزم لا يحسن وأن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهذا شنتان م ؛ + قد يمكن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل قياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا محالة لا يحسن فإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح من ظلم وهذا شنتان ن || وكثير : كثير م ، ه | تساق : + لا محالة د ( ٢ ) الصانع : الصانع ب ( ٣ ) باطل : - ب || ذلك : - د ( ٤ ) مشهور : المشهور ن ( ٦ ) وتكون : وقد تكون ب ( ٧ ) يبعد : يبعد سا ( ٨ ) فلا : ولا م ، ن || والشنعات والشناعات ن || الإنتاج : للإنتاج ن ( ٩ ) إذن : - م || المشهور : المشهورات م ( ١١ ) بممتنع : بممتنع م ، ن || المشهور : - ن ( ١٢ ) هو : + ن ه ( ١٣ ) هو : هو ه ب ، سا ؛ هو م ، ن || للعلوم : المعلوم د ، ن ؛ العلوم سا ( ١٤ ) في الأكثر : في أكثر الأمر ه ؛ - د ( ١٥ ) منها : منهما د

بتركيبات قياسات كثيرة. وكذلك الحال في جانب المشهور. وكذلك أيضا النتائج المجهولة قلما توصل إليها المقدمات المعلومة الشهرة إلا بوسائط كثيرة. مثل المسائل الهندسية البعيدة عن المبادئ، فإن المشهورات في الأكثر لا توصل إليها. والقريب من المشهور في أكثر الأمر يكون مشهورا شهرة ما، أو مغطونا له بوجه ما. والمفطون له بالأكثر لا يعدم إحادا ما عند الظن، أو الذم، سواء أخذت الشهرة والشعنة مطلقة، أو بحسب قوم أو إنسان. فإذا كان أكثر هو أن المشهور لا ينتج الشنع، والشنع لا ينتج المشهور. وإذا أنتج المشهور من الشنع لم يكن ذلك طريقة بحيلة، لأنه إنما يجب أن ينتج الشيء عما هو أعرف، فينبغي أن ينتج المشهور مما هو أشهر. وكل واحد من المشهور والشنع لا يتوصل منه بسرعة إلى ما هو بعيد عن التفطن له، ليس يميل الظن إلى إحاده أو ذمه بوجه. وهذا كله في الأكثر.

١٠

وأیضا فإن مقابل المشهور في الأكثر شنع، اللهم إلا أن يكون المشهور ليس مطلقا، بل بحسب قوم وقوم، ووقت ووقت. مثل أن الغنى مؤثر، والغنى ليس بمؤثر بل وبأل؛ فأيهما جعلته مشهورا فمقابل له شنع عند من هو مشهور محمود عنده، وفي ذلك الوقت. ومقابل الشنع مشهور؛ فإذا كان الوضع مشهورا، فإن نتيجة السائل شنع، وبالعكس. وإذا كان ليس بمشهور ولا شنع، فإن النتيجة كذلك. وإذا كان كذلك فينبغي أن يحاط

١٥

المهيب المتفاد نصرة وضع مشهور، فيجتمع عن تسليم الشنعات، لأن تقريض وضعه، وهو نتيجة السائل أمر مستشنع، ولا يكاد ينتج عن المشهورات، بل المشهورات أقرب إلى أن تنفع في نصرة وضعه من أن يناقض بها وضعه. وإن كان متكفلا لنصرة شنع، لم يسلم المشهورات، ويقول: لاني بعد أن لم أسلم لك مثلا أن الخير والشر متقابلان،

(١) بتركيبات : بتركيبان د، سا (٢) قلما توصل إليها : أقل ما توصل إليه  
|| بوسائط : بوساطس (٣) الأكثر : أكثر الأمر س، هـ (٤) أكثر الأمر :  
الأمر س، ن || ما : — : س | أو مغطونا : ومظطونا د (٥) إحادا : إحداس  
(٦) والشنع : والمشتنع م (٧) المشهور من الشنع : — د || من : في م || بحيلة : حيلة د، م  
(٨) واحد : — ن (٩) له : + أنه ن || يميل : يميل ب، س، ن، ب لئلا د || إحاده :  
إحداه س (١٢) الغنى : الغنا ب | والغنى : والغنا ب | أو الغنى ن (١٣) وفي : في ن  
(١٤) ومقابل : ومقابل د || فانا : وإذا د (١٦) عن : من د (١٧) أمر : — د  
(١٨) تنفع : الفع سا || نصرة : معاونة د || متكفلا : متكفاد د متقدسة س || نصرة : النصرة  
ب، س، م (١٩) بعد : بعيد سا || لم : — م، ن

فلمست أسلم لك أن العلم والجهل متقابلان ، سواء كان ينصر الوضع على أن ذلك رأيه أو على أنه نفسه ثابت فيه عن غيره ، فيقول : إن الذي أنصر وضعه إذا لم يسلم لك أن الموجودات كثيرة ، فتي يسلم لك أن جوهرها وعرضا وهما غيران . وأما إذا تكفل نصرة وضع ليس بمشهور ولا شنع ، فليسلم المشهورات والشنعات ، فإن المسافة منها إلى إيضاح الأمر الذي لا رأى فيه في المشهور يشبه أن يكون مسافة بعيدة ، وأن وقت المحاورة الواحدة لا يفي به ، وإن كان بحيث ينصر وضعا شنعا واستقبح إنكار المشهور وتسليم الشنع ، ثم استضعف رأى نفسه في تسليم المشهور ، وإنكار الشنع ، تقدم فعرف أن الذي يسلمه يبطل الوضع الذي ينصره . ولكنه إنما يسلمه كراهة للعدول عن الإنصاف .

واللجيب أن يتوقف في ابتداء الأمر عن تسليم ما يراد منه تسليمه إذا كان فيه غموض ، فلا يسلمه إلا بعد الاستكشاف والاستفهام . وإذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك اسم ، فله أن يستفسره المعنى المقصود فيه ، سواء تبرع فعدد معاني ذلك الاسم بنفسه ، أو لم يتكلف ذلك ، بل جعله إلى السائل ، فإنه لا يلزمه أن يجيب عما لا يفهمه ، ولا مار عليه أن يقول فيما لا يفهمه أنه لا يفهمه . فإذا كان الحكم صادقا أو كاذبا في جميع المعاني لم ينتفع كثيرا بإذهاب الزمان في الاستفسار والاستفصال ؛ وإن كان كاذبا في بعض المعاني وصادقا في البعض ، فحينئذ يجب له : إما أن يستفهم المعنى ، وإما أن يعين أحد المعنيين ، ويعرف صدق الحكم عليه دون الآخر ، ويجعل الاختيار في المعنيين على السائل .

وعلى أن للجيب في جميع ذلك أن يسلم في ابتداء الأمر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي يفهم ، ويذهب إليه ، ويعنيه ، فإذا أنتج عليه آخر نقض وضعه ، فكان

( ١ ) أسلم : — س ( ٢ ) أنه : أنها سا || إذا س ؛ إذا س ، م ( ٣ ) وعرضا : أو عرضا س || وأما : فأما سا ( ٥ ) المشهور : المشهورات ن || مسافة : مسافة د || وأن : فإن د ( ٦ ) به : فيه د || وإن : فإن د ، سا ، م ، ن ، ه || بحيث : محجب ب ، د ، س ، سا || ينصر : ينصر ن ، ه ( ٧ ) رأى نفسه : رأيته د ، ن ( ٨ ) الذي : والذي ب ، سا || كراهة : كراهية م ( ٩ ) في : — س || إذا : إذا س ، ه ( ١٠ ) يسلمه : يسلمه د ، م || وإذا : فإذا د ( ١١ ) اسم : الاسم م ، ن || يستفسره : يستفسر س ، م ، ه || المعنى : بالمعنى د || فعدد : يعدده ه ( ١٢ ) أنه لا يفهمه : — س ( ١٤ ) كثيرا : — د || وإن : وإذا د ( ١٦ ) عليه : على أحدهما د ( ١٩ ) يفهم : يفهمه د ، س || ويعنيه : ويعتبه ب ، س ؛ + ولا يؤاخذ بالاستفسار والاستفصال د || فكان : فكان د ، س ، م ، ن ، ه

من وجه آخر غير الوجه الذى فهمه ، عاد فيبين أن الذى يسلمه ليس هو على هذا المعنى ، بل على معنى آخر . لكن هذا مما يفض من الحبيب ، ويدل على نقبصة وضعف فيه ، أو قلة إنصاف ومراوغة . فربما ظن به أنه حينئذ قد أخذ يحتال ، حين لزمه اللازم عما سلمه ، فهو يحاول الآن أن يحرف ما سلمه عن وجهه . وربما ظن به أنه كان عيباً غير عالم بالاشتراك ، وعاجزاً عن طلب التفسير فيه .

٥

والحبيب إذا مانع السائل ، فلما أن يمانعه في المقدمات القريبة ، وقد قيل في ذلك . وإما أن يمانعه في المقدمات المستتجة للمقدمات القريبة . والسائل إما أن يأخذ تلك المقدمات على أنها تعد نحو قياسات ، أو على أنها تعد نحو الاستقراء والتمثيل . وإذا أخذها للاستقراء بجمع منها الاستقراء ، وكان الحبيب قد سلم الجزئيات ، لم يكن له أن يماحكه ، أو يمتنع عن القبول إلا بالمناقضة ، كما قيل من قبل . وأضعف من المناقضة ١٠ أن لا يسلم العموم مستغنياً عن أن لا يسلمه بقياس يبين به في بعض الجزئيات أنه بالخلاف ، فيكون ذلك قياساً على مقدمة العناد ، وهى مقدمة المناقضة . فإن للحبيب أن يفعل هذا، وإن لم يكن إلا عمل مضطر . وإنما لا يكون له أن يفرع إلى مثل هذا إذا استقرى عليه حين ما يقصد أن يقيس لا على مقدمة العناد ، بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء ، ويجعل للطاوب مناقضة للاستقراء ، لثلا يتم الاستقراء ، فلا يصح قبض المطلوب . وهذا مما قد سلف لك ذكره .

١٥

( ١ ) ليس : وليس د ( ٢ ) يفض : يقصر ن || نقبصة : نقصه د ؛ تقصير س ، سا ، ن ؛ تقصيره م ، هـ ( ٣ ) أو قلة : وقلة د || إنصاف : د د || ومراوغة : نافسه أو مراوغة ب || مراوغة : مراوغة د || فرما : فإنه ربما د || اللازم : مألومه د ( ٤ ) سلمه : يسلمه س || يحاول : يجادل ن || يحرف : يصرف د || عيباً : غيماً ( ٦ ) فلما : وإما د ( ٨ ) وإذا : فإذا د ( ٩ ) للاستقراء : بالاستقراء س ، هـ ( ١٠ ) او يمتنع : ويمتنع د ، سا ، ن ؛ أو يمنع هـ || من قبل : — د || من : — د ( ١١ ) مستغنياً : مستعيناً || عن : على ب ، د ، س ، م ، هـ || عن أن لا يسلمه بقياس : بسبب قياس د : لا — س || يبين : يبين د ، م ، ن ( ١٢ ) مقدمة المناقضة : مقدمته د ( ٣ ) وإن لم : ولم د || يفرع : يفرغ هـ ( ١٤ ) استقرى : استقرم ؛ استقرأ ن ( ١٥ ) كلمة : كلمه س ؛ كلمة م || للاستقراء : فيه د || فلا : ولان || يصح : يتم ب ، س ، هـ ( ١٦ ) وهذا مما قد سلف لك ذكره : وهو على ما سلف د

وأما إذا حاول أن يأتي بقياس ينتج جزئيا غير المطلوب ، يخالف حكمه حكم ما عداه فله ذلك ؛ كما له أن يأتي بالجزئي المناقض به حسا أو إشارة . ولكن المشاهد والمحسوس المتعطف به ، أكد من المكيّن بالدليل . وليس له بعد تسليم الجزئيات أن يأتي بقياس يعاند به المقدمة الكلية صنادا كليا . وكيف وقد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه ، وقد أوردته قياسا يخالف الظاهرات . والقياسات التي توجب خلاف الظاهرات ، وإن كان يوجد فيها ما يصعب حله ، مثل قياس ”زين“ على إبطال الحركة ؛ ومعلوم من أمرها أنها مباحكة وعدول عن الحق .

والمباحكة محاورة يمدل بها عن الإنصاف في طريقة المحاورة الاحتجاجية ؛ ولمثل هذا ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضعا شغنا ، فيحوج إلى المباحكة .

- ١٠ وإذا تقلد المجيب وضعا صادقا في المشهور يقيس عليه بقياس ينتج تقيضه في الظاهر فمعلوم أن فيه كذبا . فإن كانت إحدى المقدمتين كاذبة والأخرى صادقة ، فلا ينبغي له أن يأخذ في المباحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور ، فينصب إلى التعسف وخصوصا وله منه محيص ؛ بل يجب أن ينقض القياس من جهة إبطال الكذبة . وأما إذا اجتمع فيهما الكذب ، فإنه وإن كان إنكاره أيهما شاء رافعا للقياس ، فأولى ما ينكره هو الكبرى المحتملة على القول الكلي ؛ فإنها إذا دل على كذبها بالضد أبطل القياس ، وأبطل أيضا صدق النتيجة في نفسه ، مثل أنه إذا كان قال : كل ح ت ، وكل ت أ ، وكان لا يمكن أن يكون شيء من ت أ ، امتنع القياس ، وامتنع أيضا صدق أن كل ح ت وذلك

- ( ١ ) إذا حاول : وهنا قلده || غير المطلوب : — د || المطلوب : الطالب ن ( ٢ ) له : أنه كان د || المناقض : الناقض ه || ولكن : لكن سا ، ن ( ٣ ) المعترف : والمعرف ب ؛ والمعروف م ( ٤ ) يعانده : يعانده م || وقد : قدس ، سا ، م ، ن ، ه ( ٥ ) الظاهرات : الظاهر س || وإن : فإن سا ، م ، ن ( ٦ ) مثل قياس زينين : — سا || ومعلوم : فهو معلوم د ؛ فمعلوم سا || أمرهما : أمره د || أنها : أنه د ( ٨ ) طريقة : طريق ن ، ه || الاحتجاجية : لاحتجاجية سا ( ٩ ) ما الأولى : فالأولى ن || ما : أمام ، فأما ه ( ١٠ ) تقلد : تبدل س || يقيس : فقيس د ، س ، م ، ن ، ه ( ١١ ) أن فيه كذبا : أنه كذب ن || له : — د ( ١٣ ) وله : له د ( ١٤ ) فيها : فيها د || فأولى : فأول س ( ١٥ ) فإنها إذا : فإذا س || فإنها : فإنه ه ( ١٦ ) قال : — ب || وكان : فكان ن ( ١٧ ) أيضا : —

لأنه إذا كان كل ع-ب ، وكان لاشيء من ت-أ وجب أن يكون لاشيء من ع-أ . فاما إذا منع أن يكون كل ع-ب ، وسلم أن كل ب-أ ، منع القياس ، ولم يمنع أن ع-تكون شيئا آخر غير آ-ب ، ويكون كل ذلك الشيء آ-أ . مع أن ت-أ فيكون آ-أ أهم من ت-ومن ذلك الشيء ، ويكون هناك قياس آخر . فيكون إنتاج كون كل ع-أ ممكنا ، فلا يكون إذن إنكار الصغرى ومقابلته بالضد رافعا للقياس والنتيجة معا .

ومثال ذلك : إن كذب كاذب في أن سقراط جالس ، وأن كل جالس يكتب ، فينع أن يكون سقراط جالسا ، لم يمنع أن يكون قائما ، ويكون كل قائم يكتب ، كما يكون كل جالس يكتب . وأما إذا قلنا : لاشيء ما هو جالس يكتب ، رفعنا القياس والنتيجة معا . وهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وممانعة الجيب إما نحو القول ، وإما نحو القائل . والتي نحو القول ، فإن يناكد فلا يسلم . ١٠  
المقدمات بل بإبادة إباء لاهل سبيل مناكدة ومشاقة للسائل إذا وجده ضيف الماكدة ضيق المجال ، ومع ذلك فيموص عليه ويأتي بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولا حقة ، فيضعف السائل عن الإمعان فيما يحاوله ، ويتبدل ، ويتغير .

وإما نحو القائل ، فإن يكون مثلا المقدمات صحيحة ، وقد يلزم عنها المطلوب ، إذا غيرت بعض التغير ، أو ألحق بها بعض الإلحاق . لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه ، ١٥  
لا من حيث إنكار المقدمات ، بل من حيث يقول إن تأليفك غير متشح ، وإن ماتدعيه

(١) لأنه إذا كان : لأن ن|| وكان لا : ولاد || وجب أن يكون لا : فلا د (١-٢) فاما إذا منع : فاذا امتنع د ، ن (٢) ح تكون : تكون ح د ، سا (٣) آ ب : أ ل ب د ؛ ب م ؛ + يكون وسطاد || فيكون : ويكون د ، س ، سا ، ن ، هـ (٥) ومقابلته : ومقابلته ن || للقياس : بالضد س (٦) كذب كاذب : كاذب كذب د (٧) فنع : فنع م || يكون : - سا ؛ + هو د || يمنع : يمنع م ، ن ، هـ (٨) وإما : وإما ب (١٠) فلا : ولاد ، ن ، هـ (١١) إباء : - سا ، ن || لا : - سا ؛ إلسا م ، ن || إباء لا : إلاء ، هـ || ومشاقة : ومنافسة ب ، س ، سا ، هـ مش هـ || إذا : لماد (١٢) ومع ذلك : - د ، س | فيموص : فيموص م || وبأية : وبأية د ، سا ، م ، ن ، هـ || بمناقضة : مناقضة م (١٣) يحاوله : يعاوده ب ، د ، س ، ن (١٥) التغير : التغير : سا ، م (١٦) لامن : لكن د || إن : - س

غير لازم مما تقدمه ، فيكون القصور إنما جاء من سوء تأليف السائل للقرائن ، وفتح ترتيبه للكلام ، وإن كانت قوة كلامه قوة قياسية ، وعلى سبيل الأمثلة المذكورة في تحليل القياسات حين يُبين الفرق بين اللازم مطلقا ، وبين اللازم بقياس . وربما كانت هذه الممانعة المتوجهة نحو القائل من سبيل أخرى ؛ وذلك أن يطول عليه الزمان بمباحثات يعود فيها كأنه سائل ، فيجذبه إلى أمور لا ينتفع بها ، ويجد منه انجذابا معه ، فيسخره ويندبه مبدأ حركته ، ويتشوش عليه الأمر لاختلاط غرضه بما يشغل وقته من أمور خارجة . وهذا خسيس جدا . والمحجب بيكت السائل إما لسوء قوله ، وإما لسوء مشاركته إياه لشدة معاصرته في تسليم ما حقه أن يسلم ، فإن كان مجاهدا في مجادلته ، فعسى أن يكون عذره في ذلك أقرب من القبول . وأما المجادل على سبيل الارتياض ، فإنه يعسر بذلك على نفسه ، إذ الارتياض معاملة شريكة تعود فائدتها على الشريكين معا ؛ فأيهما حاصر حرم نفسه جدواه كما يحرم شريكه ، ولا يكون السائل حينئذ مستمعزا إن انقطع دون غايته ، فإنه قد أسبغت مشاركته ، اللهم إلا أن يكون الارتياض هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعاندة ، وذلك شيء آخر . والمعاصر في هذه المعاملة حقه أن يقابل بمعاصرة مثلها . وكذلك إن كان الغرض فيه المجاهدة ، فإن المعاصرة في جلد الجهاد له حد ما إذا تعداه الشريك لم يكن معذورا . فإنه ليس له أن ينكر المشهورات الجلية والأمور الواضحة ، ويمعن في ارتكاب الشنع . فإذا فعل ذلك فلا لوم على السائل إذا احتال عليه من كل وجه ، وقاس عليه من كاذبات ، ومن خفيات الشهرة ، بعد أن يستدرجه بإطفه ، ويحتله إلى تسليمها له .

(١) فيكون : ويكون س (٢) للكلام : + ، وأن الكلام د || قياسية : قياسية ب ، د ، م ، ن ، هـ ، || وعلى : على ن || سبل : + ، م || (٣) حين : حتى س || بين : بين د (٤) المتوجهة : المتوجهة س ، سا ، م ، ن ، هـ (٥) يعود : يتقوه د || كأنه سائل : كأنها مسائل د || سائل : يسأل م ، سأل ن || أمور : الأمور || ويجد منه : ويجذبه م (٥-٦) فيسخره ويندبه : فتنى السائل كذلك د (٦) بما : لما س ، هـ || يشغل : يشغل سا ، م ، هـ || وقته : وقته سا ، هـ || أمور : أنه د (٧) قوله : قلم ب ، هـ ، مثله س (٨) لشدة : ولشدة س ، أرشدة ، ن ، هـ (٨) مجاهدا : مجاهرام || في مجادله : - ن (١٠) على : إلى د ، س (١٢) أسبغت : أثبت ن || إلا أن : + ، لا د ، م (١٤) بمعاصرة : معاصرة سا (١٥) جلد : حد || له : وله هـ || الشريك : شريك ن (١٥) معذورا : مقدورا د (١٦) الحلة : الجدل ب ، س ، سا || الواضحة : الواضحة د (١٧) كاذبات : كافات ب ، س (١٨) بإطفه : بلفظه م || تسليمها : تسليم ب



ولا يبعد أن يكون الراضى لنفسه بإنكار المحمودات ممن يعترف بالكذب والخفى ويسلمه ، ويقول به ، فإنه لو كان كل ذلك المميز ، وكل ذلك المنصف ، لما ارتكب الشنع . فهو إذن يجب لعله يسلم الشنع والخفى الشهرة ، فإذا سلم وقيس عليه من هناك ، فلم يسيء السائل في القياس عليه مما هو أخفى ، أو ما هو كذب ؛ بل الذنب ذنبه من جهتين : أحدهما أنه عائد الظاهرات ، والثانى أنه سلم ما لا يجب تسليمه .

وبالجملة فإن مجادلة المتسمرين ليس بحسب ما يختاره السائل بل بحسب ما يمكن . وكما أن كثيرا من الناس إذا انفرد بفكر نفسه قال المناقضات ، والتي في قوة المناقضات ، وصادر على المطلوب الأول مع نفسه وهو لا يشعر ، فكذلك لا يبعد أن يكون ذلك حاله مع غيره ، كان سائلا أو كان مجيبا ، فيسلم نقيض وضعه من حيث لا يشعر ، ويسلم ما لا ينبغي تسليمه . فإن استعمل السائل حينئذ ما هو مصادرة على المطلوب الأول ، أو عكس قياس ، فليس الذنب إلا للجيب .

فأما المواضع المستحقة للتبكيث في القول نفسه فهي خمسة :

أحدها أن تكون الأقاويل لا تنتج أصلا ، إذ لا يكون تأليفها تأليفا قياسيا لا بالفعل ولا بالقوة ، حتى يكون بحيث إذا زيد فيها شيء أو نقص ، تكون له صورة قياس منتج .

والثانى أن يكون متبجا ولكن لغير المطلوب .

والثالث أن يكون قد ينتج المطلوب ، ولكن : هو كذب وغير مشهور .

- 
- ( ١ ) بانكار : — || المحمودات : المحمود || من : منب ، د ، ساء ، فنس ( ٤ ) ما : ماب ، د ( ٤ ) جهتين : وجهين د ، م ، ن ( ٥ ) أحدهما : أحدهما م ( ٦ ) ليس : ليست م ، ن ، هـ ( ٧ ) والتي في قوة المناقضات : — د || المناقضات : المناقضات ( ٨ ) نفسه : يفسد ب || يشعر : — ككثير من أصدافنا د || فكذلك : وكذلك ب ، د ، م || ذلك : — هـ ( ٩ ) كان : — ن ( ١٠ ) استعمل : استدلس ( ١١ ) إذ : وذلك بأن تكون كاذبة وغير محمودة كلها أرجلها أو بأن ( ١٢ ) قياسا : قياسا س ( ١٣ ) زيد : أزيد د

والرابع أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه .

والخامس أن تكون مقدماته صادقة ، ولكن أخفى من النتيجة .

وهذا كله تبكيت القول من حيث هو قول ؛ والذي سلف هو تبكيت القول من حيث القائل .

## الفصل الرابع

فصل (د) فی الوصایا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيك وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادرة على المطلوب الأول والمصادرة على المقابل المطلوب

- واعلم أنه لا يستوى كل موضع في استحقاق حمل مقدمات القياس عليه ، بل لكل شيء مقدمة بحسبه . وكثيرا ما يكون القول المنتج أخس مما لا ينتج ؛ وذلك لأنه قد يكون القول المنتج في صورته مؤلفا من كاذبات وشتمات وأقل شهرة . والقول غير المنتج في صورته قد يكون مؤلفا من صدقات ؛ وربما كان بزيادة تزداد عليه يعود متجا ، والكاذب لا يفلح في حال . وأخس ذلك كله أن يكون مع أنه مؤلف من كاذبات يراد به إنتاج صدق ؛ وبالحقيقة فإن هذا لا يكون قياسا على الشيء مناسباً .

- والقياسات إما تعليمية ، وإما احتجاجية من عمل جدل الجهاد ؛ وإما مضللة سوفسطائية التي يظن أنها تبرهن وبالحقيقة لا تبرهن ؛ وإما تشكيكية . فمن ذلك جدلي ارتياضي يتم بإيراد قياسين على متقابلين ؛ كما علمت . ومن ذلك جدلي امتحاني ، كما يورد من القياسات على تقيض الموجود الحق والمشهور ، كقياس ”زَيْن“ على دفع الحركة إذا لم يرد به غير الامتحان . فأما إن أريد أنه مؤد إلى إيجاب حق ، فذلك مضلل . والنتيجة المظنونة قد تتبع حقا ومظنونا ، وقد تتبع مظنوين ، وقد تتبع شتما قد سلم ومظنونا ، ويكون حكمه حكما بين الأمرين ، وأضعف في بابه من كل واحد مما استعمل في قياسه .

( ٣ ) رفها : مناجح ( ٤ ) المقابل المطلوب : مقبل للطلب ؛ مقابل المطلوب م ، ن  
( ٥ ) حمل : حمدا ( ٦ ) أخس : أحسن د ، ن ( ٧ ) غير : الفيرد ، ن || مؤلفا : — سا  
( ٩ ) وأخس : وأحسن د ، م ، ن ( ١٠ ) وبالحقيقة : بالحقيقة د ( ١١ ) مضلة : معضلة ن ؛  
يضلله م ( ١٢ ) سوفسطائية : — لإلهي ب ؛ — لإلهي د ، سا ، ن || وإما : — جنس م || تشكيكية :  
تشكيكية ب ، س ، م ( ١٣ ) ارتياضي : ارتياضي ب د || قياسين : قياس د ( ١٤ ) به : — د  
( ١٥ ) أريد : أدى ه || مضلل : مضلل ب ، د ( ١٦ ) مظنوين : مظنونا ب ، سا ، م || سلم : علم س ||  
( ١٧ ) حكما : حكم س

ومن الوجوه التي يبيكت بها القياس أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه ، ويتم الكلام  
دونه ، ثم يكون دخوله يعنى وجه اللزوم ، ويغنى المقدمة التي عنها اللزوم ، كما إذا  
عرض قائل يريد أن يبين أن بعض الظن أكد من بعض وكان يكفيه مثلا أن يقول : لأن  
الأمر بعضها أكثر في الإمكان من بعض ، والظن بما هو أكثر قوة أو عدد ظانين أقوى ؛  
فترك هذا ويقول : إن من الأمور ما هي دائمة ، ومنها ما هي غير دائمة ؛ والدائمة أفضل .  
ثم غير الدائمة منها ما هو أفضل وأتم وجودا ، ومنها ما هو أضعف وجودا ، والظن لا يكون  
في الدائمة وإنما يكون فيها هو في الممكن الأكثرى ؛ ثم يتبعه بتمام الكلام . فهذا كلام فيه  
حشو يعمله ويصرف عن التفطن للقياسية التي فيه .

والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الطاهرها ، المعصيب الترتيب بالفعل ؛ ويليهِ  
الذي إن لم تكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة عنها ، أو كانت نتيجة لازمة منها ؛ أو إن  
كان قد عدم تمام هيئة التأليف فهو بحيث يعود إلى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم  
أو تأخير وزيادة وتقصان .

والقول الرذل هو ما يرى أنه متجح وليس متجح ، وهو المرائى المشاغبي ، أو الذي ينتج  
ولكن غير الذي يراد إنتاجه . ومن وجوه رذيلة القول في ذلك أن يكون متجحا للطلوب ،  
ولكن من مقدمات خارجة عن الصناعة غير مناسبة . كن يبرهن على الطب من مقدمات  
هندسية ، أو على المطلوب الجدلى يبرهان تعليمي حقيقي .

( ١ ) بها : به م ، ن ، هـ ( ٢ ) كما : وكام ( ٣ - ٢ ) إذا عرض قائل : يقول قائل د ،  
م ، + برس || ( ٣ ) يكفيه : ويكفيه د || لأن : أن د ( ٤ ) أكثر : أكثر أكرُد || ظانين :  
ظاهر ب ، س || إن من : لزم د ( ٥ ) والدائمة : فالدائمة هـ || أفضل : أمل ن ( ٦ ) وأتم : وأبرم س ||  
هو : هي هـ || وجودا : + وفي كل شيء فقد يوجد أفضل وأضعف د ، م ( ٧ ) في : — ن  
بتمام : + بياق م ( ٨ ) لقياسية : بقياسية د ، القياسية هـ ( ٩ ) هو : — ب || الظاهرها :  
انفادرتن || الترتيب : للترتيب ن ( ١٠ ) أو كانت : وكانت ن || نتيجة : النتيجة س || نعمنا :  
منها س || أو إن : وإن ب ، د ، سا ، ن ( ١١ ) تمام : هـ || هيئة : ماهية ب ، س ، سا || يعود :  
— س ( ١٢ ) أو تأخير : وتأخير ن || وزيادة : زيادة سا ( ١٣ ) المرائى : المرائى م || أو الذي :  
والذي ن ( ١٤ ) على : عليها د

ومنها أن يكون إنتاجه للصدق إنما هو عن الكذب ، لا على سبيل قياس الخلف ، ولا لأن الكذب مشهور ؛ فيكون بالحرى أن يلام مستعمله لأمر هو مستحقه لا لأجل الكذب ، فإن للكذب مدخلا في استعمال الجدل ، فإن القياس الكذب قد يستعمل إذا كان مشهورا . ومن استعمل لا على هذه الجهة ، فقد رام المغالطة قصدا ، أو غلط سهوا . وقد يستعمل الكاذب في موضع آخر استعمالا موانقا ، وهو أن يكون المجيب يحفظ صادقا ، ويلزم السائل أن ينتج كاذبا ، ويلزم أن ينتج عن كواذب محمودة يتسامها ، فلا يكون هو معذولا في تسامه الكاذب للكذب .

ومنها أن يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة في المستقيم ، أو على المقابل بالخلف ، أو يكون كذلك بحسب الظن . وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول ، وأنه هو الذي يكون حدها بعينه حدى المطلوب . وأما الذى بالظن ، فهو الذى يخاف ١٠ حدها في الحقيقة حدى المطلوب ، لكنه يؤخذ في الظن مكانه ، ويقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله .

والمصارة التى بحسب الظن هى على وجوه : منها أن يأخذ الأعم مكان الأخص ليقبس ، فيقول له المجيب : إنك قد أخذت الأمر نفسه في حجته ، إذ سواء استعملت الأخص أو الأعم . كمن يستعمل في إثبات أن علم المتضادات واحد ، أن علم المتقابلات ١٥ واحد ، فيقول له المجيب إن هذا بعينه هو المطلوب . أو يقول له : لو سلمت هذا لسلمت ذاك .

(١) سبيل : — ن (٢) أن : + لاد ، ن ، ايام : يذم ، ن ، هـ || الأمر : لأمر م ، ن || هو : دى م ، ن ، هـ (٣) الكذب : الكذب م (٥) موضع : مواضع س ، هـ (٦) فيلزم السائل : + فيلزم السائل ب | ويلزمه ويلزم س ، هـ || ينتج : نتيجة س (٧) معذولا : + ولا ن || تسلمه : تسليم م (٨) مصادرا : مصادرة د | المسقيم : المقسم | أو : — هو (٩) مصادرة : مصادر س (١٠) حدها : حداد (١٠—١١) وأما ... المطلوب : — د (١٠) الذى : الكذب س || فهو الذى : — ب ، د (١٣) هى : — | يقبس : يقبس د (١٤) حجته : حجته م ، ن || إذ : أورد ، هـ (١٥) أو الأعم : والأعم ب ، د ، س ، ن || المتضادات : المصادر سا || له : — د (١٧) سلمت : تسلمت س || ذاك : ذلك د ، سا ، هـ

والثاني أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستقرى ، كما يوجبه عكس المثال المورد .  
والثالث أن تكون الدعوى جملة ، فيأخذ السائل بالقياس في المصادرة على جزء  
جزء منها . كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض ، فيقول : لأن  
الطب معرفة بحال الصحة ، والطب معرفة بحال المرض .  
والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشيء ؛ كمن يقول : إن الضلع مباين لأنه غير مشارك ؛  
أو الإنسان محبوب لأن الضاحك محبوب .

والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه أيضا : إما الحقيقي المذكور . وإما أن  
يأخذ بدل النقيض محولا مضادا ، كقولنا : رزل ، لقولنا : فاضل ، بدل قولنا : ليس  
بفاضل . وإما أن يوجب في الجزئي مقابل ما أوجب في الكلي المدعى . وإما أن  
يسادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات ، أو لازم ضده ؛ أو على ما يلزمه ضد لازم  
الموضوع .

والخطأ في المصادرة على المطلوب الأول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها إذا ارتقينا إليها  
فوجدناها مأخوذة في بيان نفسها . وأما الخطأ في القياس على مقابل المطلوب ، فهو  
اعتبار مناسبة المقدمات بعضها إلى بعض . فالأول يلتفت فيه إلى النتيجة ، والثاني يمتد  
حاله من نفس القياس .

وينبغي لمن أراد أن تحصل له ملكة الجدل أن يتعود عكس القياس بالنقيض والضد ،  
فيتوسع في إنشاء القياسات . وربما اقتدر على أن يتلطف متى شاء في ذلك ، فينقض  
القياس من نفسه ، إذا أمكن أن يخفى صورة العكس ، ووجد الشهرة تعينه .

( ١ ) يأخذ الأخص مكان الأعم : ينقل من الأعم إلى الأخص د ( ٢ ) أن : — د || السائل  
بالقياس في المصادرة : يصادر د || بالقياس : القياس م ، ن || بالقياس في المصادرة : القياس فيصادرس ، هـ  
القياس في الصادر سا ( ٣ ) منها : منه س ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ — د || أن : — د ، هـ  
( ٣ — ٤ ) الصحة وحال ... معرفة : — د ( ٦ ) أو الإنسان : والإنسان هـ || محبوب : مجنون  
سا || محبوب : مجنون سا ( ٧ ) المصادرات : نزع في نسخة " سا " إلى آخر الكتاب | ( ٧ ) وجوه :  
أوجه ن || وإما : من جملة د ( ٨ ) لقولنا كقولنا ؛ وكقولنا ن ( ٩ ) وإما :  
فإما ب ، د ، س ، ن ، هـ ( ١٣ ) مقابل : المقابل ن || فهو : + في م ، ن ، هـ  
( ١٥ ) حاله : بحال د ( ١٦ ) يتعود : يتفرز ن ( ١٧ ) فيوسع : + أيضا ، هـ

ويجب على الجدل أن لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ، ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع أخرى فتارة يعاند مقدمات تلك الحجج ، وتارة مقدمات هذه الحجج التي تقابلها ، فإن ذلك يخرجه ؛ خصوصا إذا كان جيد الطبع ، حسن الاختيار للأفضل والاجتناب للأخس . وأن يحفظ المسائل الخلافية المشهورة ، ويحفظ حجج الإثبات والإبطال فيها من المواضع التي ذكرناها . وأن تكون حدود الأصول والمبادئ مشمورة عنده ، وتكون كلها على طرف لسانه . وأن يتدرب في تصيير القول الواحد أقاويل كثيرة بالقسمة ، والأمثال ، وتحليل الحدود والقياسات إلى المبادئ والأصول بممارسة كتاب "أنولوجيا" . وأن يجتهد على رد الجزئيات إلى أحكام عامة تكون أنفع له من حيث الحفظ ، وإن كان أخذ العامي صعبا في كل شيء .

١٠

وأما في الاستعمال فينبغي للجيب أن لا يسلم الكل ما قدر ؛ فالقياس ينبعث من الكل ، كما أن الاستقراء ينبعث من الجزئ . وقد علمت أوفق موضع استعمال كل واحد منهما ، إذ علمت أن القياس ينبغى أن يستعمل مع الأقوياء ، والاستقراء مع العامة .

واعلم أن صناعة الجدل تفيدنا القوة على اكتساب القياس ، وعلى المناقضة ، وعلى المعارضة بالاحتجاج ، والتوصل إلى المقاومات ، والشعور بصحة السؤال أو سقمه .

١٥

والقياس فعل السائل ، والمقاومة فعل المحيب . والمعارضة أيضا للمحيب ، وهي أن يورد قياسا ينصر وضعه يحاذي به قياس السائل الذي أبطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل ؛ وهي ضعيفة جدا . والمناقضة أيضا للمحيب ، وهي في إبطال حكم الاستقراء ، أو تكذيب الكبرى .

(١) ويجب : ويجوز أن || على : — م (٢) بحجج : للحجج || أخرى : — س (٣) يخرجه : يخرجه ؟ (٤) للأخص : للأخص هـ (٥) فيها : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٦) وتكون : فتكون د || تصيير : تفسير د ؛ تعميم م (٨) على : إلى ن (٩) العام : العام س ، ن || صبا : طبعا ن (١٠) قدره : قدره ن (١٢) كل : لكل م (١٣) إن : إذا د ، د ، م ، ن || أن : — ذاب || ينبغي : ينبغي م (١٤) وعلى المناقضة : والمناقضة س ، هـ (١٥) بالاحتجاج : بالحجج || والتوصل : والموصل ب || المقاومات : المقدمات م || أرسقه : وسقه د (١٦) فعل : فعل ن || السائل : السائل م || فعل : فعل ن || المحيب : للمحيب م || وهي : وهو ن ، هـ (١٩) أو تكذيب : وتكذيب د ، ن ، هـ

والقياس والمعارضة يتبدآن من كثرة إلى وحدة . والمناقضة والمقاومة يردان وحدة إلى كثرة . أما المناقضة فبأن يجعل الكلى الواحد الحكم غير كلى ومختلف الحكم . وأما المقاومة ، فلائها انصراف ما عن الواحد ، وهى التنبية إلى الكثرة ، وهى المقدمات ، ومع ذلك فإنها تتوج إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى .

• والأولى أن لا يتكفل المحجب حفظ كل وضع أو نصرته ، ولا السائل إيراد القياس على نقيض كل وضع ، بل يجب على المحجب أن تكون نصرته للشهور والصادق ، وعلى السائل أن يكون إبطاله للشع وللكاذب . ومع ذلك ، فلاضير في أن يقابل المتعنت بالمتعنت ، والجاحد بالحمد ، والحايد عن الطريقة بالعيد عن الطريقة . بل الأولى بمثل هذا المعامل أن يكبح ، ويكسح ولو بمغالطة تروج عليه ، ليعرف أنه مع إنكاره للحق قابل للباطل .

## تم كتاب الجدل

١٠

(٢) كلى : الكلى م || ومختلف : ويختلف بخ (٣) وأما : أما م || ما : بما د || التنبية : النسبة د ؛  
التنبه د ؛ الترجمة م (٣ — ٤) وهى المقدمات — ن || ما : بما د (٦) وعلى : على د  
(٧) الشنع : لشع د || والكاذب : والكاذب د ، م ، ن ، ه || ومع ذلك : — د ، ن || فلاضير : — ه  
|| بالمتعنت والجاحد بالحمد : والمنكر بالإنكار د ، || بالحمد : + والمنكر بالإنكار ن ، ه  
(٨) المعامل : المقابل د || (١٠) تم كتاب الجدل : + والحمد لله رب العالمين

وهو حسبي ونعم القريب ؛ + الفن السابع من المنطق المقالة الأولى فصل ... د ؛ تمت كتابة الفتون السنة  
الفن السابع من الجلة الأولى في سونسطيقاس ، هذا آخر كتاب الفن السادس من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين  
الذي السابع من كتاب الشفاء ... م ؛ تم الفن السادس الفن السابع وهو مقالان ... ن ؛ هذا آخر الفن  
السادس من كتاب الشفاء وهو كتاب طويقا أى الجدل . وتمت المجلة السادسة والحمد لله رب العالمين  
وصل الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين أجمعين ه



## فهرس بالمصطلحات الفنية

(١)

- الآثر ٢/٦٦ ، ٢/١٤٥ ، ٥/١٥٢ ، ٢/١٥٥ ، ٤/١٥٦ ، ١٣/١٥٨ ، ٨/١٥٩ ، ١/١٦٠ ،  
preferable. ٢/١٧٥ ، ١/١٦١
- numerically preferable. آثراً بالأعداد ٥/١٦٠
- intrinsically ,, آثراً بنفسه ٥/١٦٠
- other, different. الآخر ١١/٢٥٠ ، ٤/٢٣٠ ، ١٣/٢٠٠ ، ٤/١٦٩ ، ٨/١٦٠ ، ٦/١٥١ ، ٨/٤٩
- Here-after الآخرة ١٦/١٥٢ ، ١٦/١٤٦
- opinions. الآراء ٥/٧٧
- Hippocrates medical opinions. آراء أبوقراط في الطب ٢/٨١
- particular apinions. الآراء الخاصة ١١/٨٢
- particular opinions of each art. الآراء الخاصة بصناعة صناعة ١١/٨٢
- generally accepted opinions in the arts. الآراء الذائعة في الصناعات ٧/٧٤
- philosophers' opinions. آراء الفلاسفة ٤/٧٧
- Pythagoras's musical opinions. آراء فيثاغورس في الموسيقى ١٢/٧٢
- civic opinions. الآراء المدنية ٤/٩٥
- الآراء الموجودة في الصناعات ٨/٧٤
- instrument. آلة ٣/٢٧١ ، ١٧/٢٦٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٣/٢٣ ، ٢/٢٢
- artificial instrument. آلة صناعية ١١/٢٦٦
- الآلية ٣/١٧٥
- instruments. الآلات ١٤/٣١٢ ، ٦/٣٠١ ، ٢/٩٤ ، ١٢/٤٨
- الآن ١/٢٦٨ ، ٣/٢٦٧ ، ١٩/٢٠١ ، ١٠/١٦٨

( أ ب )

إبدال النسبة	٧/١٥٨
الإبصار	٢/٢٨٧
vision.	
الإبطال	٨/٤١ ، ٣/٥٢ ، ٤/٦٣ ، ١/٥٤ ، ٧/٦٥ ، ٨/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ١٠٣/١٠٤ ، ٣/١٠٥ ، ٧/١٠٥ ، ١١/١٠٧ ، ٣/١١٢ ، ١٨/١٢٠ ، ٤/١٢٢ ، ٢/١٢٣ ، ٢/١٢٤ ، ١٧/١٢٥ ، ٧/١٠٦ ، ٣/١٢٦ ، ١٠/١٣٠ ، ١٤/١٣٦ ، ١٠/١٣٨ ، ٣/١٣٩ ، ١٢/١٤٠ ، ١/١٦٣ ، ٨/١٦٥ ، ١٧/١٦٦ ، ١١/١٧٦ ، ٩/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ٩/٢٢٦ ، ٢/٢٢٧ ، ٧/٢٢٩ ، ١٦/٢٣٠ ، ١١/٢٣٥ ، ٢/٢٤٩ ، ٩/٢٧٩ ، ١/٢٨٧ ، ١٠/٢٨٩ ، ٦/٢٩٣ ، ١٦/٢٩٥ ، ١٢/٢٩٦ ، ٨/٣١٧ ، ٦/٣٠١ ، ٦/٣٢٦
destruction.	
particular destruction.	١١/١٦٣ الجزئي
false proposition destruction.	١٣/٣٢٦
universal destruction.	٨/١٢٢ ، ٨/١٠٥ الكلي
relative destruction.	٦/١٦٥ المعلق
relative destruction and negation.	١٤/١٩٩
commonplace destruction.	١٣/٣١٦
dimensions.	١١/٢٥٣ ( ذو الأبعاد الثلاثة )
Hippocrates.	٧/٢١٦ ، ١٢/٢٨٢
paternity.	٢/٢٦٣
white.	٤/٢٢٠ ، ٦/٢١٩ ، ٦/١٩٧ ، ١٢/١٩٦
absolute wh	٥/٢٢٠
whiteness.	١٤/١٩٦

( أ ت )

اتصال	٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٤/١٧٠
continuity.	
الاتفاق	٢/٢٧٧ ، ٦/٢٤٤
chance.	
اتفاق	٦/٢٤٤
by chance.	

( أ ث )

الإثبات ٢/٥٢ ، ١/٥٤ ، ٤/٦٣ ، ٢/٦٥ ، ٧/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ٣/١٢٦ ، ١٠/١٣٠ ،  
١٤/١٣٦ ، ١/١٣٨ ، ٣/١٣٩ ، ١٢/١٤٠ ، ١٧/١٦١ ، ٧/١٦٣ ، ٦/١٦٥ ، ١/١٧٩ ،  
٤/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ٥/٢٢٦ ، ٢/٢٢٧ ، ٧/٢٢٩ ، ٦/٢٣٠ ، ١٥/٢٣٣ ، ٨/٢٤٥ ،  
٢/٢٤٩ ، ١١/٢٦٢ ، ٩/٢٧٩ ، ١/٢٨٧ ، ٥/٢٩٣ ، ١٦/٢٩٥ ، ١٢/٢٩٦ ، ٦/٣٠١ ،  
construction. ٨/٣١٧ ، ٦/٣١٨

إثبات الجنس ٥/٢٠٣ construction of the genus.

إثبات كلي ٧/١٢٢ ، ٧/١٢٥ universal cons.

الإثبات المطلق ٧/١٤ ، ٥/٦٦ ، ٣/٧٠ ، ١٤/١٠٤ absolute construction.

الإثبات والإبطال المطلقين ١/١٦٥ ، ١٧/١٨٣ ، ٥/٢١٨

الإثبات والسلب ١٥/٢٣٠

الإثبات والنفي المطلقين ٨/١٠٣

الاثنين ( عدد ) ٣/٢٥٣

أثنينية ١٤/٤٦ ، ٤/٦٨ ، ٤/٢٥٣ ، ٩/٣١٢ duality; dualism

أثنينية الصانع ٢/٣٢٢

( أ ج )

الإجادة والرداءة ٣/٢٢٦ good and bad.

الإجانة ٦/٢٦٦ bowl.

الاجتماع ٥/٢٨٦ ، ٤/٢٧٣ composition.

الاجتناب ٤/٣٣٥ ، ٥/١٤٥ avoidance.

الاجتناب للأخس ٤/٣٣٥ avoidance of the lower.

الأجرام السماوية ١١/٥٦ celestial bodies.

الأجزاء ٥/٢٨٧ ، ١/٢٨٦ ، ١٥/٢٨٥ ، ٤/٢٧٣ ، ٧/٢٥٢ parts.

أجزاء حادثة ٦/١٨٨ generated parts.

parts of the syllogism.	أجزاء القياس ٣/٤٢
similar parts.	أجزاء متشابهة ٤/٢٢٥
bodies.	أجسام ١٥/٢٩٤ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٠/٢٣٧ ، ٥/٢١٧
consensus of the religeuos.	إجماع أرباب الملل ١٠/٣٩
most honourable.	الأجل ١/١٤٨ ، ٦/١٤٦
genera	الأجناس ١٠/٢٦٦ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٨٠ ، ١١/١٧٨ ، ١٦/١٠٤ ، ١٥/٨٩ ، ٧/٥٦
generated genera.	الأجناس الحادثة ٩/١٨٩
real genera.	أجناس حقيقية ٧/١٩٤ ، ١١/١٨١
summa genera.	أجناس عالية ١٣/٨٧
unreal genera.	أجناس غير حقيقية ٩/١٨٠
proximate genera	أجناس قريبة ١٧/٨٧
imaginary genera	أجناس متخيلة ٧/١٩٤
intermediate genera	أجناس متداخلة ٤/٢٠١ ، ٨/١٦٩
	أجناس متوسطة ١٤/٨٧
	أجناس متوسطة مختلفة ١٣/٨٧
different genera.	أجناس مختلفة ١١/٨٨
privative notions genera.	أجناس المعاني العدمية ٧/٢٥٧

### (ح ١)

argumentation.	الاحتجاج ١/٣٣٥ ، ٣/٩٧
argumentative syl.	إحتجاجية (قياسات) ١١/٣٣١
avoidance	الاحتراز ١٤/٣١٧ ، ١٢/٣١٣
	الاحترازاات ٣/٣١٥
caution.	الاحتياط ٥/٣١٣
device.	الاحتيال ١٠/٣٢١

stones.	الأحجار ٤ / ٨٦
one of two things.	أحد أمرين ١٣ / ١٨٨
one of three things.	أحد الثلاثة ١٤ / ٥٨
one of two parts.	أحد الجزئين ٨ / ١٨٦ ، ١٤ / ٥٨
one of the five elements.	أحد الخمس ٢ / ١٩٢
one of two things.	أحد الشئتين ٤ / ١٨٦
one of two divisions.	أحد القسمين ٨ / ٢٧١
one of two propositions.	أحد القولين ١٤ / ٦٠
a commonplace.	أحد المواضع ١٠ / ١٩٢
more careful.	أحرص ٦ / ٢٧
more worthy.	الأحرى ٩ / ١٥٧ ، ٥ / ١٤٥ ، ١١ / ١٤٠ ، ٧ / ٨٩ ، ١ / ٨٣ ، ٨ / ٦٥
to do good to our friends.	الإحسان إلى الأصدقاء ١٤ / ٧٤ ، ١ / ٣٨
truth.	الإحقاق ١١ / ١٣٧
judgments about universal.	أحكام على الأمور الكلية ٧ / ١٠
sense judgments.	أحكام الحس ١٣ / ٩٢
art criteria.	أحكام الصناعة ١٤ / ٣٧
general rules.	أحكام عامة ١٠ / ٣٨
scientific judgments.	أحكام عامة كلية ١٠ / ٣٨
states.	أحكام العلم ١٣ / ٩٢
accidental states.	أحوال ٩ / ٣١٧ ، ٣ / ٣١٣ ، ١١ / ٢٦٢
	الأحوال العارضة ١٦ / ٢٩٥

(أخ)

examination.	الاختبار ١٦ / ١٦ ، ٦ / ١٥
mixture, compound.	الاختلاط ٣ / ١٧٥ ، ١٧ / ١٧٤ ، ٩ / ١٤٩
difference.	الاختلاف ٢ / ٢٢٤

apparent difference.	اختلاف ظاهر ١ / ٢٢٣
	الاختناق ١٤ / ٣٠٩
choice.	الاختيار ٤ / ٣٣٥ ، ١٦ / ٣٢٤ ، ١ / ٣١٧
choice of the best.	الاختيار للأفضل ٤ / ٣٣٥
lower.	أخس ٥ / ٢٢٦ ، ١٥ / ١٩٩ ، ١٣ / ١٥٦
	أخص ١ / ٢٥٣ ، ١ / ٢٤٧ ، ٩ / ٢٤٦ ، ٩ / ٢٤٠ ، ١٠ / ٢١٩ ، ٢ / ١٧١
more particular.	١ / ٣٣٤ ، ٣ / ٣٠٥ ، ٣ / ٢٨٠ ، ٤ / ٢٧٥ ، ١٤ / ٢٧٤ ، ١١ / ٢٥٤
	إخفاء النتيجة ٦ / ٣٠٦ ، ١٠ / ٣٠٥ ، ٧ / ٣٠٤ ، ٧ / ٣٠٢ ، ١ / ٣٠١
concealment of the conclusion.	

faliure.	الإخفاق ١٦ / ٢٣
more concealed.	أخفى ٢ / ٣٣١ ، ٣ / ٢٨٠ ، ٩ / ٢٣٦ ، ١ / ٢٠٨
	أخفى الأمرين ٩ / ٢٣٦
	أخفى من الشيء ١ / ٢٠٨
temperaments.	الأخلاق ٦ / ٢٦٧
worthiness, likelihood.	الأخلاقية ١٥ / ٦٥
more good.	أخير ١٥ / ١٨٠ ، ١ / ١٤٦

## أ د

more precise.	أدق ٨ / ٢٩٧ ، ١٨ / ١١٥
dark.	أدكن ١٠ / ٨٦
more denoting.	أدل ١٠ / ٢١٤
	أدل كثيرا ٩ / ٢١٠
more denoting and defining.	أدل وأشد تعريفا ١٠ / ٢١٤
more denoting and proper.	أدل وأولى ١٧ / ٢٠٢
proofs.	أدلاء (جمع دليل) ١ / ٣١٨
more constant.	أدوم ١٨ / ١٤٦

( أ ذ )

submission.	الإذعان ٤ / ٤٠
minds.	الأذهان ٨ / ٣٩
harm.	أذى ١٢ / ٢٧٢ ، ٥ / ١٦٣ ، ٧ / ١٥٩

( أ ر )

will.	إرادة ١٤ / ٣٧٧ ، ١١ / ٢٧٤ ، ١٢ / ٢٧٢ ، ٦ / ٢٤٧ ، ١٣ / ٢١٨ ، ٩ / ١٥٧
absolute will.	الإرادة المطلقة ٦ / ٢٧٥
artisans.	أرباب الصنائع ٦ / ٢٤
base gains.	الأرباح الدنيئة ٩ / ١٨٤
four.	الأربعة (عدد) ٢ / ٢٨٦
committing absurdity.	ارتكاب الشنع ١٦ / ٣٢٨
	ارتياذ (الموضع — القياسات) ١٤ / ٣١٩ ، ١٤ / ٧١
mental training.	الارتياض ٩ / ٣٢٨ ، ٨ / ٣١٩ ، ٩ / ٩٢ ، ١٤ / ٤٨
	ارتياض بالمشاركة ١٢ / ٣٢١
earth.	الأرض ١٣ / ٢٥٢ / ١٤ / ٢٤٦ ، ١٠ / ٢٢٥ ، ٨ / ٢١٠ ، ١٢ / ٣٧
wise.	الأريب ١١ / ١٥٢

( أ ز )

paralle	إزاء ١ / ٢٧٥ ، ١٩ / ١٤١
	إزاء الخصوص ٢ / ٢٧٥
	إزاء العموم ١ / ٢٧٥
eternal.	أزلى ٩ / ٨٣ ، ٥ / ٧٨ ، ١٧ / ٧٦
plus, increased.	الأزيد ٤ / ٢٣٧ ، ٨ / ١٦١ ، ٧ / ١٥٠ ، ٤ / ١٤٩ ، ٦ / ١٤٥
	الأزيد في الحال ٩ / ١٦١
	الأزيد والأغلب ٥ / ٢٣٧
plus and minus.	الأزيد والأنقص ١١ / ٢٣٢

( أ س )

doing bad.	الإساءة ١٣/٣٨
doing bad to the enemies.	الإساءة إلى الأعداء ١٤/٧٤
causes.	الأسباب ٧/٢٩٤ ، ١٨/٢٦٧ ، ٦/١٤٨
maintaining causes.	أسباب حافظة ١٣/٢٦٧
efficient causes.	أسباب فاعلة ٧/٢٩٤ ، ٨/٢٦٧
	الأسباب الفاعلة المفسدة : ٧/٢٩٢
prohibiting causes.	أسباب مانعة ١٨/٢٦٧
probable causes.	أسباب مرجحة ١٣/١٤٨
corrupting causes.	أسباب مفسدة ٧/٢٩٤
prior.	أسبق ٧/٣١٤ ، ٣/٢٠٩ ، ١٢/١٤٩
discovering.	استبانة ١٦/٥٠
exception.	الاستثناء ٣/١٢٦
	الاستثناءات ٤/١٢٥
	استجادة ١٧/٣٠٣
	استجبان ١٣/٢٠٩
alteration.	استحالة ١٥/٢٨٧ ، ٥/٢٦٢
	الاستحالات ١٠/٢٦٢
	استحقاق ٥/٣٣١ ، ١٣/٢٣٣ ، ٣/٢٠١
depreciation.	استخفاف ١٤/٢٨٨ ، ١٦/٢٥٧
	استدارة المعدة ١٩/١٧٨
	استدراج المحجب ١٤/٣٠٨
	الاستشهادات ١٨/٣٠٣
	الاستظهار ٢/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢
	الاستعارة ٩/٣١٨ ، ١٢/٣١٧ ، ٣/٢٤٥ ، ٥/٢٤٤
metaphor	استعارة مبتدعة ١٥/٢٤٤
aptitude	استعداد ١٤/٢١٤



innate aptitude.

الاستعداد الجلي ٩/٢١

الاستعدادات ١٦/٢١١

استعدادية ١٢/٢٦٦

استعطاف ٢/٣٠٤

employment of dialectic.

استعمال الجدل ٣/٣٣٣

employment of the appropriate.

استعمال المناسبة ١٣/٢٢٩

appropriate employment.

استعمال موافق ٥/٣٣٣

employment of the subject.

استعمال الموضوع ١٤/٤٢

benefit.

الاستفادة ١٥/٣٠٨

vomiting.

الاستفراغ ١٣/١١٢

questioning and distinguishing.

الاستفسار والاستفصال ١٤/٣٢٤

discovering and questioning.

الاستكشاف والاستفهام ١٠/٣٢٤

in a straight line

الاستقامة ( المحركة بالاستقامة ) ١/٢٩٥

pondering.

استدحاح الخاطر ٩/١٢٥

الاستقراء ٥/١٠٩ ، ٦/١٠٨ ، ١٤/٩٦ ، ٧/٨١ ، ٨/٦٩ ، ١٤/٣٩ ، ١٣/٢٦ ، ٩/٢٥

٨/٣٢٥ ، ٤/٣١٢ ، ٤/٣١١ ، ٤/٣٠٥ ، ٤/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢ ، ٧/١٨٨ ، ٣/١٢٥

induction.

استقراء استظهارى ١٥/٣٠٣

dialectical induction.

استقراء جدلى ١٢/٣١١ ، ١٥/٣٠٢

necessary induction.

استقراء ضرورى ١٥/٣٠٣

( ترصد ) الاستقراء ٧/٣٠٥

discovering.

الاستكشاف ١١/٣٢١ ، ١١/٣١٥ ، ١٤/٢٨٩

persuading the answerer.

استمالة المخاطب ٢/٣٠٤

deduction.

استنباط ١٣/٤٨ ، ٤/٤١

breathing.

الاستنشاق ٥/٢٣٦ ، ١٣/٢٣٥

استنكار ٦/١٩٦

استواء التركيب ١٤/١٣٢

استيضاح ١١/٣٢١

more heated.

الأضغن ٦/١٤٦

lion.

الأسد (الحيوان) ١١/١٥٦

down.

الأسفل ٧/١٧٠

intoxicating.

إسكار ٢/١٤١

الاسم ٦/١٣٥ ، ٤/١٢٦ ، ٢/١١٥ ، ٧/١١٣ ، ١٧/٨٥ ، ١٥/٨٤ ، ٩/٦٣ ، ١٣/٣٨ ، ٢/٢٤٣ ، ١/٢٠٩ ، ١/١٩٤ ، ٢٠/١٧٨ ، ٢/١٧١ ، ١٠/١٧٠ ، ٨/١٦٥ ، ٥/١٤٣ ، ١٢/٢٧٩ ، ٢/٢٧٧ ، ٥/٢٧٢

God (name of).

(اسم) الله ٥/١١٠

first name.

الاسم الأول ٩/٢٧٩

second name.

الاسم الثاني ٩/٧٨

name of description.

اسم الرسم ١٧/٢٠٨

similar name.

الاسم المتشابه ١٤/١١٦ ، ٧/٨٤

limited name.

الاسم المحدود ٢٨/٢٧٦

particular name.

الاسم المخصوص ١/٢١٧

synonymous name.

الاسم المرادف ١٢/٢٨٤ ، ١٤/٢٢٤ ، ١٦/٥٤

compound name.

الاسم المركب ١٣/٨٨

الاسم المشترك ١٤/١١٦ ، ١١/١١٤ ، ١١/٩٤ ، ٢/٩٠ ، ٧/٨٤ ، ٣/٤٠ ، ١٠/٢٥ ، ١٤/٣١٢ ، ٨/١٥٠

common name.

الاسم المشكك ١١/٢٠٩ ، ١٤/١١٦ ، ١١/٨٧ ، ٧/٨٤

generally accepted name.

الاسم المشهور ٤/١١٢

names.

الأسماء ١١/٢٧٦ ، ١٣/٢٤٤ ، ٣/١٥

الأسماء المشهورة ١٣/٢٤٤

الإسهاب ٣/٣١٠

أسهل الأجسام حركة ٢/٢١٠

(أش)

sign.

الإشارة ٢/٣٢٦ ، ٥/٢٩٥ ، ١٢/٢٥٩ ، ١٥/٢٣١ ، ٧/٢١٨ ، أشبه بالعوام ٤/٣١١

equivocation.	٩/٣١٨ ، ٢/٣١٦ ، ٧/٢٤٤ ، ١/٢١٠ ، ٤/١٤٣ ، ١٤/٨٥
	الاشتراك الإضافي ٦/٢٤٤
	اشتراك الاسم ٥/١٩٢ ، ١٥/١٣٥ ، ١/١١٥ ، ٦/١١٣ ، ١/٨٩ ، ١٣/٨٨ ، ٨/٨٥
equivocal name.	٩/٢٧٧ ، ١٨/٢٧٦ ، ٧/٢٣٣
	الاشتغال ١٠/١٢٦
	الاشتقاق ٢/٢٢١ ، ١٦/٢٢٠ ، ١٦/٢٤٤ ، ٧/٢٠٣ ، ٥/١٧٩ ، ٤/١٧٦ ، ٩/١٣٥
derivation.	اشتقاق العلم ١٦/٢٢٠
	الاشتقاقات ١٤/١٢٧ ، ٤/٨٧
	الاشتهار ٢/١٩٦
accepted by induction.	اشتهر بالاستقراء ١٠/١٩٥
individuals.	الأشخاص ٨/١٧٩ ، ٦/١٠٨ ، ٣/١٠٧
	الأشد ١٠/٢١٤ ، ٢/١٥١ ، ٤/١٤٥ ، ١٤/١٤٠ ، ٦/١٣٩ ، ٧/٨٩ ، ١/٨٣ ، ٨/٦٥
	٩/٣٠٩ ، ٧/٣٠٦ ، ٩/٢٨٧ ، ٥/٢٦٩ ، ٨/٢٣٣
	أشد استعداداً للشقاق ٩/٣٠٩
more convincing.	أشد إقناعاً ٩/٨١
more difficult.	أشد تعسراً ٩/٣٠٩
sweeter.	أشد حلاوة ١٥/١٤٠
worst.	أشد رداءة ١٠/٣١٣
more black.	أشد سواداً ٢/١٥٣
	أشد لطافة ١٥/٢٦٩
	أشد مناسبة ٤/١٤٧
	أشد ميلاً ١٠/١٥٠
stronger and weaker	الأشد والأضعف ٦/٢٣٣
figures.	الأشعار (جمع شريز) ١٣/٢١٠
	الأشكال ١١/٥٩
sylogistic figures	الأشكال القياسية ١٣/٧٦
difficulty.	الإشكال ١٤/٢٠٩

more accepted.

(مقدمات) أشهر ٣٢٠/

useful in admission.

أشهر الشهرة ١/١٩٦  
الأشياء النافعة في التسليم ٤/٣١٩

(أ ص)

correctness.

إصابة ٣/٣١٨ ، ١٥/٢٨٩ ، ١٥/٢٨٨

أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦

exponents of the vacuum.

أصحاب الخلا ٧/٢٩٦

exponents of the forms.

أصحاب الصور ١٦/٢٥٦ ، ٣/٢٥٥

exponents of the ideas.

أصحاب المثل ١٢/٢٥٥

الإصغاء (الى البرهان) ٢/٥٠

origin, principle.

أصل ٩/٣١٩ ، ١١/٢٧٩ ، ١/٢٧٣ ، ٢/٢٦٢ ، ٦/٢٠٢ ، ٦/١٣١

الأصل أولى في المشهور ٨/٢٠٢

origin of the common essence.

أصل الماهية المشتركة ٤/٢٤٢

principles.

الأصول ٣/٢٣٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ٢٠/٢٦٤ ، ٣/٢٢٦

الأصول النافعة ٢/٢٩٠

more proper.

الأصلح ٦/١٥٠ ، ٥/٩٥

appropriateness.

الأصلحية ٧/١٥٠

classes of the pedestrian.

أصناف الماشي ١٥/٢٤٦

more correct.

الأصوب ١٢/٢٧٩

(أ ض)

الإضافة ٧/٢٨١ ، ٩/٢٦٥ ، ٥/٢٦٣ ، ٦/٢٥١ ، ١٢/٢٣٥ ، ٢/٢٠٨ ، ١/١٨٣ ، ١/١٥٠  
relation.

genus' relation

إضافة الجنس ٦/٢٦٥

الإضافة الجنسية ٤/١٨٢

real relation.

إضافة حقيقية ١/٢٦٦

articular relation.

إضافة خاصة ٦/٢٦٥

knowledge relation.

إضافة العلم ٢/١٨٣

relation in substance.

إضافة في الجوهر ٦/٢٦٣

relation in quantity.

إضافة في كمية ٦/٢٦٣

relation in quality

إضافة في كيفية ٥/٢٦٣

absolute relation.

إضافة مطلقة ١٦/١٤٢

الإضافة المطلقة المتضمنة ٥/١٤٣

relation in possession.

إضافة الملكية ١/١٨٣

”جمله“ الإضافة ١٧/٢٦٤

الإضافتان ١/٢٥١

الأضداد ١٦/٨١ ، ٤/١٠٧ ، ٣/١٢٩ ، ٦/١٣٠ ، ٣/١٣٢ ، ١٥/١٣٧ ، ٥/١٧٨ ، ٥/٣٠٥  
contraries.

particular contraries.

الأضداد الجزئية ٤/٨٤

”كثير“ الأضعاف ٦/١٨٢

weaker.

الأضعف ٩/٦٥ ، ١/٨٣ ، ٧/٨٩ ، ٥/١٤٦

less cogent.

أضعف إلزاما ٩/٨١

less existent.

أضعف وجودا ٦/٣٣٢

sides.

الأضلاع ٢/٣١٩

brighter.

أضوا ١٢/٢١٣

(أ ط)

الإطلاق ١٤١/ ، ١٢/١٤٢ ، ٨/٢٢٣ ، ٣/٢٣٢ ، ١١/٢٤٩ ، ٣/٢٥٠

absolutely.

”على“ الإطلاق : انظر (ع)

longer in time.

أطول زمانا ٥/١٥٢ ، ١١/١٤٥

(أ ظ)

إظهار (اشتراك الاسم) ٥/٣١٦

(أ ع)

اعتبار ١٤/١٥ ، ٦/٥٤ ، ١٦/١٣٥ ، ٤٣/١١ ، ١١/١٤٤ ، ٤/١٤٩ ، ٩/١٩٤ ، ١١/١٩٥ ، ٣/١٩٨ ، ٥/٢١٠ ، ٣/٢١٨ ، ٨/٢٢٩ ، ٤/٢٤١ ، ٦/٢٤٧ ، ٧/٢٥٣ ، ٢/٢٥٦ ، ١٤/٢٥٨ ، ١٩/٢٥٩ ، ١٧/٢٦٠ ، ١٠/٢٦٨ ، ٣/٢٧٦ ، ٣/٢٧٣  
consideration

first consideration.	١٠/٢٨٤ اعتبار الأول
second consideration.	١٢/٢٨٥ اعتبار الثاني
consideration of the truth.	٨/١٩٥ اعتبار الحق
consideration of the acceptance.	٦/١٩٥ اعتبار الشهرة
consideration of the term.	٧٠/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢ اعتبار اللفظ
consideration of the defined.	٦/٢٤٧ اعتبار المحدود
consideration of the accepted.	١٨/١٩٥ اعتبار المشهور
single consideration.	١٥/١٩٥ اعتبار مفرد
consideration of the circumstance.	٨/٢٢٩ اعتبار المناسبة
consideration of the subject.	٧/٢٩٥ اعتبار الموضوع
one consideration.	٩/٢٠٧ اعتبار واحد
considerations.	١٠/٢٦٨ الاعتبارات
two considerations,	٥/٢٣٣ ، ١/٢١٨ الاعتبارين
equilibrium.	٧/٢٦٧ ، ٣/٢٤٣ ، ٣/٨٩ اعتدال
balanced temperame:	١٤/١٣٢ اعتدال المزاج
objection.	١١/٣٠٧ الاعتراض
confession.	١٢/١٥ الاعتراف
belief.	١/٢٧٦ ، ١٤/٣٠ ، ١٦/١٧ اعتقاد
	١/٢٧٦ اعتقاد كلي
habit.	٣/٢٨ اعتياد
enemies.	١٣/٣٨ الأعداء
numbers.	١٣/١٧٦ ، ١٠/١٥٨ الأعداد
privative notions.	٧/٢٧٦ ، ٨/١٨٠ ، ١٧/١٧٩ ، ١٠/١٥٤ الأعدام
privative genera.	٩/١٨٠ اعدام الأجناس
accidents.	٧/٢١٤ ، ٨/١/٤ ، ١٥/١٧٠ ، ٢/١٦٩ ، ١٦/١٦٨ الأعراض
essential accidents to the genus.	١١/٢١٨ الاعراض الذاتية للجنس

essential accidents.

الأعراض الذاتية للحيوان ١٤/٢١٨

more knowable.

essentially more knowable.

more knowable by speculation.

أعرف بالذات ١١/٢٠٨

أعرف بالنظر ١٣/٢٠٨

أعرف من الشيء ١٣/٢٠٧

الأعصل ١٠/٣٢٠

organic parts of the body.

الأعضاء الآلية ٣/١٥٧

higher.

الأعلى ١٧/١٧٠

higher genus.

أعلى الأجناس ١/٨٨

higher rank.

أعلى رتبة ٤/٢٥

أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥

أعم ٥/٢٠٧ ، ٨/١٩٩ ، ٧/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٦/١٧٢ ، ١/١٧١ ، ٧/١٦١ ، ١٨/١٤٦ ، ١/٢١٧ ، ٨/٢٤١ ، ١١/٢٤٦ ، ٩/٢٥٤ ، ١٥/٢٦٤ ، ١٣/٢٧٤ ، ٣/٢٧٥ ، ٤/٢٨٠ ، ١٥/٢٨٤ ، ٢/٣٠٥ ، ١٣/٣٣٣ ، ١/٣٣٤

more common; more general.

الأعم جنسا ٨/١٧١

أعم من الآخر ٩/٦١

أعم من الآخر ١٠/٢٠١

(أ غ)

ommitting the necessary.

إغفال الواجب ١٠/٢٥٣ ، ١٠/٢٤٣

ommitting the essence.

إغفال الماهية ٢/٢٥٤

ommitting a difference.

إغفال فصل ٧/٢٧٤

ambiguity of the term.

إغلاق اللفظ ٤/٢٤٥ ، ١٦/٢٤٣

(في) الأغلب ٥/٢٣٧ ، ٨/١٢١

(أ ف)

excess.

إفراط ٢/١٩٠ ، ١٤/١٨٩

corrupting the substance.

إفساد الجوهر ٦/٢٦٢

أفضل-الأفضل ١٥/١٩٩ ، ١٥/١٥٧ ، ١٢/١٥٦ ، ٤/١٤٩ ، ١/١٤٧ ، ١٤٦ ، ٣/١٤٥  
better, best

١٠/٢٩٤ ، ٢١١/٢١٤

أفضل من العادل ١٠/١٥٣

أفضل وجوداً ٦/٣٣٢

opinions, notions, ideas.

الأفكار ٤/٢٦٧

## ( أ ق )

reasonings, discourses

أقاويل ١٨/٣٠٣ ، ١٤/٣٠٩

dialectical reasonings

أقاويل جدليه ٥/٩٥

أقاويل كثيرة ٧/٣٣٥

ability, capacity

الاقطار ١٥/١٧

الاقطار على أخذ الشابه ١٦/٩٢

الاقتصار ٥/٢٧٩

الاقضاب ١٣/٧٥

prior, antecedent أقدم ١٠/٢٨٨ ، ٣/٢٦١ ، ١٨/٢٦٠ ، ٤/٢٤٩ ، ١٧/٢١٢ ، ٥/١٣٩

أقدم من النوع ٤/٢١٣

أقرب إلى الشهرة ٩/٣٨

الأقل ١٣/٢٣٣ ، ٢/٢٣٢ ، ٤/٢٢٤ ، ٩/٢١١ ، ١/١٧٢ ، ٧/١٣٩ ، ٣/٦٦ ، ٨/٦٥

less

٩/٢٧٩ ، ٨/٢٧٨ ، ١٠/٢٧٢ ، ٩/٢٦٩ ، ٥/٢٥٠

أقل إشاراً ٤/١٦١

أقل خيرية ٣/١٤١

أقل سوادية ١٤/١٦١

أقل شراً ١٣/١٤١

أقل شرية ١٣/١٤١

أقل شهرة ٧/٣٣١

أقل عدداً ٥/١٥٩

أقل نارية ١٥/٢٦٨

less and more

الأقل والأكثر ٦/٢٧٩ ، ١/٢٠٠



إفلاق المطر ١٤/٢٠٣

أقليا ٦/١٢٧

الإقليم الثالث ١٠/١٥٠

الإقليم الرابع ١٠/١٥٠

إقناع ١٦/١٦ ، ٧/١٧ ، ٣/٢٣ ، ٣/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٣/٦٦ ، ٩/٨١ ، ١١/٢٨٢

persuasion.

( أ ك )

obtaining the definitions.

اكتساب الحدود ٨/٢٤٥ ، ٦/٢٤١

obtaining the subject.

اكتساب الموضوع ١٤/٤٢

الأكثر ١٠/١١٣ ، ٨/١٣٨ ، ٥/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ١١/١٤٩ ، ٧/١٥٠ ، ١/١٥١ ،

٢/٢٢٤ ، ٦/٢٢٥ ، ٣/٢٣٢ ، ١٦/٢٣٤ ، ١٨/٢٦٨ ، ٩/٢٦٩ ، ١٠/٢٩٤ ، ٩/٣٠٩ ،  
more.

أكثر أسبابا ١٦/١٤٨

أكثر الأمر ٧/٣٤ ، ٦/٤١ ، ٣/٧٥ ، ١٢/١٠٩ ، ١٥/٣٢٢

أكثر إينارا ٤/١٦١

أكثر ثباتا ٥/١٥٢

أكثر جمدا ٩/٣٠٩

أكثر خيرية ٣/١٤١

أكثر شرا ١٣/١٤١

أكثر شهرة وحدا ١٠/٣٠٨

أكثر عددا ١٨/١٤٦ ، ٤/١٦٨

الأكثر والأزيد ٧/١٥٠

الأكثر والأشد ١٢/١٤٥

الأكثر والأقل ١/٢٣٢ ، ٧/٢٣٣ ، ٧/٢٦٩ ، ٨/٢٩٥

الأكثر والأولى ١/٢٨٠

أكثرى الصدق ١١/٣٤

أكثر يا ٦/١٢٧ ، ١١/١٣٩

أكثرية الصدق ٦/٣٤

honourable

أكرم ٤/١٥٧

more perfect.	أكرم في نفسه ١٢/١٤٥
generations.	أكل ١٣/١٤٨ الأكوان ٧/٢٩٤
( أ ل )	
divine.	إلهي ١٢/١٤٦
pleasure.	الالتذاذ ٧/٢٧٣
pleasure of the soul.	التذاذ النفس ٢/٨٦
implication.	الالتزام ١٣/٣٢٠
contact.	الالتقاء ٦/٢٥٥ ، ٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤
fiery flame	( الشعلة ) الالتهاية : ٨/٢٢٤ ( أسداء ) وألحام : ٥/٢٨٦
cogency.	الإلزام ٩/١٨ ، ٧/٢٠ ، ٣/٢٤ ، ٤/٢٥ ، ١١/٤٩ ، ٣/٨١ ، ٨/٩٥ ، ١٦/٢٣٣ ، ٣/٣٢١ ، ١٤/٣٠٩
absulute cogency.	الإلزام المطلق : ٩/١٨
our languages.	ألستنا : ١٥/١٣٥
lighter	ألطف : ١٠/٢٦٩ ، ٦/٢٣٧ ، ٥/٢١٧ ، ٦/٢١٢ ألطف الأجسام : ١٠/٢١٠ ، ٦/٢١٧
words.	الألفاظ : ١٠/٢٤٤
simple words.	الألفاظ البسيطة : ١٨/١١٠ ، ٦/٧ الألفاظ الروابط والأواصل ١٧/١٨٢ ألفاظ الشعراء : ١٨/٣٠٤
synonymous words.	الألفاظ المترادفة : ١١/١٢٧
different words.	الألفاظ المختلفة ١٠/٢٤٤
single words.	الألفاظ المفردة ٧/٦٢
God.	الله ٨/٧٩
God is One.	الله واحد ٨/٤٣

pain	الألم ٦/١٨٥
	الألم في الحس ٦/١٨٥
colours	الألوان ٤/٢٦٦
downwards	إلى أسفل ٩/٢١٠
upwards	إلى فوق ١٢/٢٣٢ ، ٣/٢١٠

( ١ م )

examination	الامتحان ١٥/٣٣١ ، ١٠/١٨
examining the unknown	امتحان المجهولات ١٧/٣٩
critical reasonings	(مقاييس) امتحانية ٤/٤٥ ، ٥/٤٤
extension	امتداد ٥/٢٥٥
mixture	امتزاج ١١/٢٨٧ ، ٣/١٨٥
impossibility, refusal	امتناع ١٢/٣٢٦ ، ٦/١٨٨ ، ٢/١٤٩
famillar proverbs	الأمثال المعروفة ١٨/٣٠٤
examples	الأمثلة ٧/٢٥٣
instance, thing, case	أمر ١٠/٢٣٤ ، ٣/٢١٧ ، ٦/٢٠٣ ، ٧/٢٠٠ ، ٤/١٤٧
	أمر آخر ٢/١٩٧
	أمر أعم ١٨/٥٥
	أمر بالعكس ٨/٢٠٠
	أمر بالقوة ١٥/٥٩
	أمر بسيط ١٨/٩١
	أمر بين ٩/٧٥
	أمر ثابت ٣/٢١٣ ، ٢/٢١٢
	الأمر الثابت الواحد ٢/٢١٢
	أمر المجلس ٧/١٦٥
	أمر خارج ٩/٢٠٣

- أمر ذاتي ٣/٢٠٩  
الأمر الشديد الكلية ٦/٤٠  
أمر طبيعي ١/٣٠  
أمر عام ١١/٢٥٩  
أمر عقلي ٩/٣٨  
أمر كلي ٨/٤٨  
أمر لا يمكن ولا يكون ١١/٣٥  
أمر متحصل الذات في نفسه ٩/٩٧  
أمر منقرر : ١٧/١٩٦  
أمر محقق ١٧/١٨٨  
أمر مشترك ١٤/١١  
أمر مشهور ١٧/٧٦  
أمر معلوم ١٥/٩٢  
أمر مقابل ٤/١٨٠  
أمر مقابل للعرض ٢/٢٥٥  
أمر مقبول ٨/٣٠  
أمر مكتسب ٤/١٥٦  
أمر موجود ٨/١٥٦  
أمر واجب ١٦/٧٤  
أمر واجب في نفس الأمر : ١٦/٧٤  
أمر يقع ذاته ٦/١٩٨  
أمر يلزمه من خارج  
الأمران ١٠/١٤٨ ، ٤/١٤٧  
أمرين متضادين ١٧/١٩٩  
أمرين متقابلين ١٥/١٩٠  
أمراض ٦/٢٨٢ ، ١١/٢٢٤  
الامراض الحارة ١٤/١١٢

diseases

hot diseases

possibility

الإمكان : ١٠/١٣٠ ، ٤/٣٣٢

الأمر ٢/٦٣ ، ١٥/٢٥٢

أمر باطل ٢/٣٣٢

الأمر البسيطة ١٨/٩١

الأمر الجدلية ٤/٨١

الأمر الجزئية ١٠/١٨ ، ٧/١٧ ، ٥/٨

أمر جنسية مركبة ٧/١٩٤ ، ٧/١٩١

أمر خارجية ٢/١٠٣ ، ٢/١٢٤ ، ١/١٢٥ ، ٤/١٢٦ ، ٣/١٨

الأمر الخلقية ٤/١٤٥

الأمر الداخلية ١/٣١٩

الأمر الذاتية ٣/٢٥٤ ، ٩/٩٨

أمر سهلة التصور ١٧/٣٨

أمر بالسوية ٥/٢٨٢

أمر شرعية ٣/٨

أمر شرعية ١١/١٤١

أمر شناعة ٢/٣٣٢

الأمر الصحية ٢/١١٧

أمر طارئة ١٤/١٩٦

الأمر الظاهرة ٣/١٥٢

الأمر العلمية ١٤/٨٢

الأمر العملية ١٤/٨٢

أمر غير متشابهة ٩/٣١١

أمر قريبة ١٤/٣١٧

الأمر الكلية ٨/١٠ ، ٧/٤٤ ، ٢/٤٨ ، ٧/٤٨ ، ١٨/١٢٠ ، ٨/١٦٥

أمر لازمة ٩/٨٧

أمر متأخرة بعيدة ٢/٣١٨

أمر متجانسة ٣/١٦٦ ، ٨/١٦٥ ، ١١/٩٢

- أمور متساوية في الترتيب ١٥/٢٥٢  
أمور متشابهة ١٥/٩٦  
أمور متشابهة الأجناس ١٢/٩٢  
أمور متشابهة الأحكام ١٠/٩٥ ، ١١/٩٢  
الأمور المشتركة ٨/١٦٥  
الأمور المدنية ٦/٨  
أمور مركبة ٦/٢٧٨  
أمور مستقرة ٧/٢٧٣  
الأمور المشاركة في الموضوع ٣/١٦٦  
الأمور المشهورة ١١/١٠  
الأمور المضافة ١٦/١٢٠  
الأمور المضافة المنسوبة ٣/١٢٠  
الأمور المفردة ٦/٥٣  
الأمور المقومة واللازمة ١٢/١١٣  
أمور مناسبة ٩/٩٨ ، ٩/٨٨  
أمور منسوبة ١٥/١٢٠  
الأمور النظرية ١٤/٨٢ ، ١١/٨  
الأمور النظرية الفكرية ١٢/٨  
الأمور النظرية والعلمية ١٤/٨٢  
الأمور النوعية ١٩/١٩٣  
الأمور الواضحة ١٦/٣٢٨  
أمور وجودية ١٠/١٥٤  
إمهال ١٠/١٢٥

(ان)

non - passivity

أن لا ينفعل ٩/٣٢١ ، ٥/٣١١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١

activity

أن يفعل ٥/٢٧١

passivity	٩/٣٢١ ، ٥/٢٧١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١ أن ينفعل
desire (of the will)	٩/٢٤٧ إنبعاث (إرادة)
inference, deducing, concluding	٨/٣٢٢ ، ١١/٣١٦ ، ٣/٣١٤ ، ١٥/٣٠٩ إنتاج
	١٠/٣٣١ إنتاج صدق
	١٥/٣٢ ، ١٣/٣٠ إنتاج مقابل
decrease	٦/٢٤٨ انتقاص
	٣/٣١٤ ، ٥/٣١١ ، ٤/٣٠٧ ، ١٦/٣٠٦ ، ١١/٢٤٧ ، ٦/٢٣٣ انتقال
process, passing , movement	
revenge	٤/٣٠٧ الانتقام
attraction	٥/٣٢٨ انجذاب
man	١٥/٢١٤ ، ١٣/٢١٢ ، ٨/١٨٦ ، ٤/١٨١ ، ٥/١٩٧ الإنسان
	٦/٢٧٩ الانسان العالم
receptive of knowledge	٥/٢١٩ الانسان القابل للعلم
	١٤/١٨٥ إنسان محسوس
	٥/٢٠٩ إنسان مستحي
	٦/١٦٨ الإنسان الموجود
humanity	٤/٢٣٢ ، ١٥/٢٢٤ الإنسانية
singing	٦/١٧ ، ٧/١٥ الإنشاد
poetic singing	٨/١٨ الإنشاد الشعري
justice	٨/٣٢٤ ، ٣/٣٢١ ، ٦/٣١٦ ، ١٥/٣٠٨ ، ٣/٣٠٤ الإنصاف
conversion	١٥/١٨١ انعكاس
	٦/٢٤٢ انعكاس الحمل
alone	٤/٢٨ الانفراد
discontinuos	١١/١٧٠ انفصال (العدد)
more useful	١/١٦١ ، ٦/١٥١ أنفع
passivity	١٦/٢٧٥ ، ٨/٢٦٢ ، ١/٢٣٦ ، ٣/١٩١ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠ الانفعال
	٨/٢٦٢ انفعال عرضي

division	انقسام ٦/٢٥٥
less	الأنقص ٦/١٤٥
	انقص إشارا ١٣/١٥٩
admission	الانقطاع ١/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ٨/١٢٥
submission	الانقياد ٤/٤٠
	الإنكار ٥/٣٢٧ ، ٦/٣٢٤ ، ٧/٣١٥ ، ٢/٣١٠ ، ٨/٣٠٨ ، ٣/٣٠٦ ، ٤/٣٠٣ ، ١/٢٥٧
discard, rejection, denial	إنكار المقدمات ١٦/٣٢٧
	إنكار الحق ٩/٣٣٦
species	أنواع ٦/٢٦١ ، ٤/٢٤٦ ، ١٨/١٩٣ ، ١٢/١٩٧ ، ١٢/١٩
infima species	الأنواع الأخيرة ١/٥٦
	أنواع الجنس ١٢/١٦٨
	أنواع الجواهر ٨/١٧٤
	أنواع محصورة ١٤/١٦٨
	أنواع المساواة ٨/٢٦٣
	أنواع المشابهة ١١/٢٦٣
Analytics	أنولرطيقا (اسم كتاب) ٨/٣٣٥ ، ١١/٢٥
reality	الإنية : ١١/٢٥٨

### (أ)

	أهل البصيرة والمعرفة ٢/٧٨
skilled in the arts	أهل الصناعة ١١/٣٧
most distinguished	أهل النباهة ٨/٧٣
neglect	إهمال ١٠/٢٨١ ، ٢/٢٥٤ ، ٣/٢٠٠ ، ٨/١٤٤

### (أو)

	الأوائل ١٣/١٠٧ ، ٨/١٠٦ ، ٤/١٠٤ ، ٤/١٠٣ ، ١٢/٧٩ ، ٥/٧٧ ، ١٢/٥١ ، ٦/٤٣
	٩/٣١٧ ، ١٧/١٢٥ ، ٢/١٢٤ ، ٢/١٢٣ ، ١٤/١٢١ ، ١٨/١٢٠ ، ٨/١١٣ ، ٣/١١٢
principles	أوائل في العقل ٥/٤٣



measurements

(المقايير) الأوزان ١٥/٢٤٣

الأوساط المرتبة ٩/٣١٨

vessels

أوعية ٦/٦٧ (جمع وعاء)

more practiced

أوفر دربة ٤/٢٥٠

more appropriate

الأوفق ٨/٢٥١

times

الأوقات ١٧/٢٦٧ ، ٧/٢٦١ ، ٢/١٤٢

more preferable

أوقع (عند الجمهور) ٩/٨١

principal, former

الأول ١٦/١٥٠ ، ٥/١٣٩

الأول بالطبع ٥/١٣٩

الأول من الحمولات ١٣/٢٠٠

الأولى ٨/٦٥ ، ٣/٦٦ ، ٣/٦٩ ، ١/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ٢/١٤٥ ، ١/١٤٧ ، ١/١٤٨ ،

١/١٤٩ ، ١١/١٦١ ، ٨/١٦٣ ، ٤/١٨٩ ، ١٧/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٦/٢٢٥ ، ١/٢٣٠ ،

prior ١٥/٢٣٢ ، ٢/٢٣٣ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٥٢ ، ٤/٢٨١ ، ٦/٣٠٣ ، ٥/٣٣٦

prior and more worthy

الأولى الأخرى : ١١/٦٥

الأولى أول : ٥/١٣٩

أولى بالجنسية ١/١٨٩

أولى بالثى ٨/١٣٩

أولى بالفصيلة ١/١٨٩

أولى بالمحمود ٣/١٩٥

أولى بالمقصود ١/١٤٨

الأوليات ٥/٣٢٢ ، ٢/٧٧ ، ٤/٧٥

priority, principality

الأولية ٤/١١٨

illusions

هام ١٢/٢٠٨

( اى )

what	الأنى ١٠/٢٥٩
	أى شىء ١/٢٥٩
	أى شىء هو ١٦/٥٥
desirability	الإيتار ١٥/١٤٥ ، ٤/١٥٤ ، ٦/١٥٥ ، ١/١٥٩ ، ١٥/٢٦٨
	الإيتاج ١٠/٥٥ ، ٢/١٠٨ ، ٦/١٤٧ ، ٦/١٤٨ ، ٦/٢١٢ ، ٣/٢٥٧ ، ٦/٢٧٦ ، ٦/٣١٧
affirmation, necessity	١٥/٣٣١ ، ٦/٣١٧
forming the definition	إيجاد الحد ٧/٢٤١
forming a syllogism	إيراد القياسى ١٣/٣٣١ ، ٥/٣٣٦
Eisagoge	إيساغوجى : ( كتاب ) ٨/٥٧ ، ٣/٦٢
clarity	الإيضاح ٨/٩٨ ، ١٤/٣٠٢ ، ١٥/٣٠٤ ، ٤/٣٢٤
	إيضاح القول ١٤/٣٠٣
place	الآين ٢/١٥٠ ، ١٢/٢٦١ ، ١٦/٢٧٣ ، ١٤/٢٧٤
semblance	الإيهام ١٦/٤٦ ، ٧/١٢٥ ، ٤/١٣١
	إيهام العكس ٤/١٣١

( ب )

cold	البارد ٥/٨٤ ، ٦/٣٠٥
	الباطل ٣/٣٤ ، ٢/٣٥ ، ٦/١١٢ ، ٩/٢٠٦ ، ٦/٢٢٢ ، ٢/٣١٢ ، ١٦/٣٢١ ، ٣/٣٢٢
falsehood	باطل الثمرة ٢/١٢٩
rest	الباقى ١/٢١١ ، ٨/٢٧٨ ، ١/٢٧٩
enquiry, study	البحث ١٢/١٨١ ، ٩/٢٤١ ، ١٢/٢٤٣
	البحث الأخص ٩/٢٤١
	البحث الأعم ٩/٢٤١
	البحث الجدلى ٩/٢٤١
	البحث العلمى ١٠/٢٤١

sea

according to . . . .

البحر ٣/٢٦٢، ٤/٢٢٥

بحسب اختلاف المفهوم ٤/١٣٩

بحسب الاسم ١٨/٢٠٨، ١٦/٢٧٧

بحسب الاشتراك في تركيب القول ١٥/٢٠٩

بحسب اشتراك خاصة المفرد ١٥/٢٠٩

بحسب الاشتراك الواقع ١٦/٢٥

بحسب أصناف التخيل ٩/٣٩

بحسب الأعراف ٧/٢٥٠

بحسب الأكثر والأولى ١/٢٨٠

بحسب أمر خارج ٦/١٩٨

بحسب الأمر في نفسه ٧/٢٠١

بحسب الترادف ١٥/٢٤٧

بحسب التسليم ١٢/٢٠١

بحسب التسليم المشهور ٩/٢٣٤

بحسب التسليم الذي يوجبه الأمر في نفسه ٩/٣٤

بحسب التصور ١٥/٥٦

بحسب التصور في الذهن ١٥/٥٦

بحسب التضاد ١٣/٨٦

بحسب التضمن ١٥/٢٤٧

بحسب تعارف القوم ١٣/١٦

بحسب الجدل ١٥/٣١١

بحسب الجميل ١٥/١٤٧، ١/١٤٨

بحسب الجنس ٧/٢٢٤

بحسب الحوار والعروض ٤/١٣٠

بحسب الحق ٧/٣١٨، ١٢/٧٣

- بحسب الحمل والمطابقة ٦/٢٥٦  
بحسب خصمه ١٠/٣١  
بحسب الذات ٥/١٢٦  
بحسب رفع التوهم ١٤/٢٥٩  
بحسب رفع الموجود ١٤/٢٥٩  
بحسب زمان ٧/٢٧٦  
بحسب سائل ومجيب ٨/٨٦  
بحسب شخص بعينه ١٢/١٥٥  
بحسب الشهرة ٤/٢٦٢ ، ٧/٣١٨  
بحسب الشيء ١١/١٢٠  
بحسب الصفة ٥/١٢٦  
بحسب الطبيعة ٨/٩  
بحسب الظاهر ١٦/٢٧٤  
بحسب الظن ٩/٣٣٣  
بحسب العادة والاختصار ٢/٢١١  
بحسب العموم ١٦/٢٤٢  
بحسب القائل ١٥/٧٨  
بحسب القول ١٥/٧٨  
بحسب قوم ١٢/٣٢٣  
بحسب الكل ١٣/١٥٢  
بحسب اللزوم ١٤/٢٤٧  
بحسب ما قيل ١٣/١٩٩  
بحسب ما يسلم ١٤/٢٠٢  
بحسب المخاطب ١/٧٩  
بحسب مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦  
بحسب المشهور ١٤/٣٠  
بحسب المطابقة ٦/٢٥٦

	بحسب المطالب ٦/٧١
	بحسب معتقد كلي ١/٢٧٦
	بحسب معتقدا ١/٢٧٦
	بحسب المعنى ١٤/٢٤٢ ، ٢/٦٧
	بحسب نفسة ١٠/٣١
	بحسب النوع ٧/٢٢٤
	بحسب الواجب ٣/٢١١
	بحسب الوجود ١٥/٥٦
	بحسب وقت ٧/٢٧٦
	بحسب الوقوع ١٥/١٤٧
	بحسب الوهم ١٠/١١٩
chanec	البخت ٣/١٥٥
	بدل النقيض ١/٣٣٤
	بدل الأخير ٧/٢٧٩
	بدل الخفي ٧/٢٧٩
	بدل كل اسم ٧/٢٧٩
body	البدن ٢/٢٨٩ ، ٤/٨٣
land	البر ٣/٢٦٢
demonstrations	البراهين ٨/١٢١ ، ١٢/١١٦ ، ٣/١١١ ، ١٣/١٠٨
lightning	البرق ١١/٢٦٩ ، ١/٢٤٨ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٣/٢١٩
	الشعلة البرقية ١٣/٢٢٤
	البرهان ١٢/٧ ، ١/٨ ، ٦/١٢ ، ٦/١٨ ، ١٤/١٩ ، ١٠/٣٧ ، ٣/٤٧ ، ٣/٥١ ، ١٤/٥٥ ، ١٥/٦٣ ، ٤/٧٥ ، ١٥/٧٧ ، ٨/١٢٤ ، ٦/١٢٥ ، ٣/١٢٦ ، ٦/١٣١ ، ٧/١٥٨ ، ١٥/١٨٦
demonstration	١٧/٣١٣ ، ٥/٢٨٩ ، ١٠/٢٤٥
Demonstration	”كتاب“ البرهان ٨/٢٤١ ، ١٥/٢١٨ ، ٨/٧٧
didactic dem.	برهان تعليمي ١٦/٣٣١
didactic real dem.	برهان تعليمي حقيقي ١٦/٣٣٢

demonstrative	البرهاني ١٥٩ ، ٢/١٣ ، ١/٢٦ ، ١٤/١٢٤ ، "غير برهاني: ٢/١٣"
	البرهانيات ١٣ ، ٧ ، ٨/٤٨
men of demonstration	البرهانيون ١/١١٣
demonstrative	برهانية ١٠/١٢ ، ٣/٣٦
coldness	البرودة ١٦/١٩٩
simple ideas	البساط ١٠/٦٢
simple	اليسيط ٧/١٠٧ ، ١٣/١٨١ ، ١٩/٢٥٩
the two simples	اليسيطين ١١/٢٨٧ ، ٥٠/٢٧٩
real man	بشر متحقق ٧/٢٧٩
humanity	البشرية ١٥/٢٢٤
vision	البصر ٨/٢٥٤ ، ٥/٢٥١ ، ٧/٢٣٣ ، ٢/١٨١ ، ١٠/١٨٠ ، ١٥/٨٥
	٨/٢٧٦ ، ٤/٢٧١ ، ٣/٢٦٦ ، ١٥/٢٦٥
the intelligent answerer	(المجيب البصير ١٠/١٢٢)
insight	بصيرة ١٨/٧٧ ، ٤/٢٩ ، ١٦/٢٧ ، ٧/٢١ ، ١٣/١٢
	بصاعة ٧/٣١٦
cutting	البط ١٣/١٥٥
falsehood	بطلان ٧/٢٦٢
remote (genus)	(الجنس) البعيد ١/٢٥٤
hatred	بغضة ٤/٨٦
	بغضة المغناطيس ٥/٨٦
survival	البقاء ١٥/١٨٣ (الذكر بقاء العلم)
phlegm	البلغم ٥/٢٤٦
unclever	البليد ١١/١٠٣
building	البناء ١/٢٧٣
body, structure	البنية ١٥/١٣٢
false conclusions	البواطل ١٢/٣٥

whiteness	البياض ٢/٢٥١ ، ١٠/٢٤٦ ، ١/٢٤٤ ، ٧/١٨٠ ، ١٧/١٦٦ ، ١٤/١٦١ ، ٢/١٥١ ، ٣/٢٨١
whiteness or blackness	بياض أو سواد ٧/١٥٨
whiteness is coloured	البياض تلون ٤/١٦٠
whiteness is a quality	البياض كيفية ١٧/١٦٦
clarity, evidence	البيان ٣/٥١ ، ١٥/١١٤ ، ١/١١٥ ، ٩/١٢٣ ، ٤/١٢٦ ، ٩/١٢٧ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٣٠٤ ، بيان الحق ١٠/٩٦
house	البيت ٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥
evident	البين ٦/١٣١ ، ٧/١٥٨ ، ٣/٢١١ ، ٨/٢٣٢ ، ١٥/٢٦٨ ، ٣/٣٢٦
self-evident	بين بنفسه ١٠/١٥٨ ، ٢/١٣٤

(ت)

subsequent	التابع ٢/١٥٩ ، ١٥/١٣٦
posteriority	تأخر ١٧/٢٦ ، ١٥/١١٨ ، ٣/١١٩ ، ١/١٢٠ ، تأخير ١٢/٣٣٢
education	تأديب ١٢/٣٩ ، التأذى ١١/١١٠
history of the Arabs	تاريخ العرب ٥/١٥٠
history of the Persians	تاريخ الفرس ٥/١٥٠
consequent	التالى ٩/٧٣ ، ٨/١٢٤ ، ١٦/١٢٧ ، ١٥/١٣١ ، ١٥/١٣٧ ، ٤/٢٩٦
composition, formation	التأليف ١٧/٢٧ ، ٧/٢٩ ، ٦/٢٤١ ، ١/٢٤٣ ، ١١/٣٣٢ ، التأليفات ١/١٢٨
reproach	تأنيب (المخاطب) ٣/٣٠٤

variety of faculties

تباين الملكات ٩/١٨٤

changing

التبديل ٤/٢٨٠ ، ١١/٢٧٩

التبريد ٢/٢٥

refutation

التبكيث ٣/٣٣١ ، ١٢/٣٢٩ ، ٧/٣٢٨

تبكيث القول ٣/٣٣٠

doubling

التنذية ٤/٢٥٣

homogeneity

تجانس ٦/٩٣

تجدد ٦/١٨٤

experience

نخربة ٧/١٠٨ ، ٩/٥٠ ، ٢/٢٨ ، ١١/٢١

التجربة الموقفة ٧/١٠٨

تجريبي ١٠/١٠٨

تجمع ٢/٢٨٦

under, down

التحت ( السفلى والتحت ) ٣/٨٧

تحت الآخر ٢٠/١٨٢

تحت الأبيض ١٠/١٩٦

تحت الأخس ١٩/١٩٩

تحت جنس واحد ١/٢١٣

تحت الحس ٢/١٨١

تحت الحيوان ٥/١٨١

تحت لا إسان ٦/١٨١

تحت لا حيوان ٧/١٨١

تحت المقابل ٤/١٨٤ ، ٤/١٨١



تحديد	٥/٢٧٩ ، ١/٢٦٦ ، ١٢/٢٦٥ ، ١٤/٢٥٣ ، ١/٢٤٦ ، ٨/١٦٥ ، ٢/٨٩ ، ٣/٥٩
defining, definition	١١/٣١٨ ، ١٣/٣١٥ ، ١١/٢٨٤ ، ٤/٢٨٠
تحديد فاسد	١٤/٣٤
تحديدات	٩/٢٤٤
التحذير	١١/١٩٨
التحرز	١٥/٩٤ ، ٧/٨
التحريف	٣/٢٤٧ ، ٤/٢٤٦
التحريك	١٨/١٩٩
التحسين	١٦/٤٨
تحصيل	١١/١٢٤
التحقيق	٩/٢٤٥ ، ١/١٤٦
تحليل	١/٣١٠ ، ٣/٢٨٩ ، ١٥/١١٠
تحليل الحدود	٧/٣٣٥
التحير	١٦/١٨٩
التخصيس	٩/٧٩
التخصيص	١٥/٣١٢ ، ٥/٢٤٨ ، ١٢/٢٠٢ ، ٢/١٩٨
التخلص	٢/٥٩
التخليط	١٥/٢٥٧
التخيل	٩/٣٨
التخييل	٧/٨
التدبير	٩/٢٥١ ، ٤/٢٠
التذكر	١/١٢٤
التذكر (ملكة نفسانية)	٥/١٨٤
التراب	١١/١٩٣
الترادف	١/٢٤٨
التربيع	٦/١٥٠ ، ٤/١٤٥
تربيع الدائرة	١٤/٤٧

education.	التربية ١٢/٣٩
order, arrangement.	الترتيب ٩/٣٣٢ ، ١١/٢٩٤ ، ١/١٠٣
	ترتيب الشكل ٧/٢١٦
	ترتيب طبيعى ١٣/٣٠٥
	الترتيب القياسى ١٣/٣٠٥
	الترجيح ٣/١٦١
	الترس ٩/١٥٠
	ترسيم ١٠/٣١٧ ، ٤/٢٥٠
	ترصد الاستقراء ٧/٣٠٥
	ترصد القياس ٦/٣٠٥
composition.	التركيب ٤/٢٨٢ ، ١٦/٢٨٠ ، ١٧/٢٠٦ ، ٦/٨١ ، ١٢/٦٢ ، ٥/٥٣ ، ٥/٢٨
equality.	التساوى ٩/١٦٨ ، ٥/١٦٣
heating.	التسخين ٢/٢٥
writing.	التسطير (علم الكتابة) ١٤/٢٧٢
	التسكين ١٨/١٩٩
	التسليم ٩/٢٣٤ ، ١٠/١٢٥ ، ٣/١٠٩ ، ٣/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ٨/٣٩ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٤ ، ٣/٢٧
	٩/٢٤٥ ، ٣/٣٠١ ، ٧/٣٠٢ ، ٦/٣٠٣ ، ٣/٣٠٤ ، ٢/٣٠٥ ، ١٤/٣٠٧ ، ١/٣٠٨ ، ٢/٣٠٩
admission.	١٧/٣١٣ ، ٤/٣١٥ ، ١٠/٣١٦ ، ١/٣٢١ ، ١٦/٢٣ ، ٧/٢٤ ، ٣/٢٦
	تسليم بلا مسلم ١٢/٢٩
	تسليم السائل ١٣/٢٩
	تسليم المحجب ١٣/٢٩
	التسليم المحدود ٦/٧٥
	التسليم المشترك ١٢/٧١
	تسليم المشهور ٧/٣٢٤ ، ٩/٢٣٤
	التسليم المطلق ٦/٧٥
appellation.	التسمية ٧/١١٢
immediate app.	تسمية بغير واسطة ٩/١١٢

	تسمية بواسطة ٩/١١٢
similarity.	التشابه ١٦/٩٢ ، ١٤/٩٨ ، ١١/٣١١
sharing.	التشارك ٧/٤٩
dichotomy.	التشجير (القسمه التشجير) ١٢/٢٧١
doubt.	التشكك ٧/١١٧ ، ٣/٥٧
equivocation.	التشكيك ١٧/١١٦ ، ٨/١١٩
	تشكيكة ١١/٣٣١
absurdity.	التشنيع ١٤/٤٩ ، ٤/٩٦ ، ١٢/٩٧ ، ٧/٢٦٠ ، ١٤/٣٠١
	تشويش ٦/٣٢٨
	تصاريف ٤/٨٧ ، ٨/١٣٥ ، ٣/١٣٦ ، ١/١٦٣ ، ٥/٢٢٧ ، ١١/٢٧٩ ، ٦/٢٧٩
inflections.	
correction.	التصحيح ٤/١١٦
	التصديق ٥/١٧ ، ٨/١٨ ، ١٧/٣٨ ، ١/٣٩ ، ١٧/١٠٨ ، ١١/١٨٤ ، ١٧/١٨٩ ، ١١/١٩٠ ، ٦/١٩٠
judgment, assent	١٧/٣٠٤ ، ١/٢٢٢ ، ٧/٢٢١ ، ٦/٢٠٨ ، ١٤/١٩٣
	تصديق كلي ٨/١٠٨
	تصديق من تصور ٨/٢٠٨
	التصديق والتصور ١٠/٢٠٨
inflection.	التصریف ٤/٢٢١ ، ٢/٢٢٧ ، ٣/٢٩٤
inflective verb	(الفاعل) التصريف ٧/٢٣٦
	التصور ٥/١٣ ، ١١/٣٨ ، ١/٣٩ ، ٥/١٣٨ ، ٧/٢٠٨ ، ١/٢٠٩ ، ١٠/٢٧٨ ، ١٧/٣٠٤
apprehension.	
	التصور في الذهن ١٥/٥٦
	تصور من تصور ٨/٢٠٨
contrariety.	التضاد ٦/٨٦
	تضاد الأفعال ٢/٣٢٢
	التضعيف في الإثبات ٩/١٥٥
paralogism.	التضليل ١٦/١٦
implication	التضمن ١١/٢٥٢ ، ٩/٢٥٣
identity.	تطابق ١٧/٢٤٣

	التطويل ١/٣١٠
semblance.	تظاهر بقوة ٤/٢٩
equal division.	تمادل القسمة ٥/٢٢٧
convention.	التعارف ١٦/١١٢ ، ٧/٤٣ ، ١/٢٤٤
	تعارف القوم ١٣/١٦
successively.	التعاقب (على سبيل) ١٧/١٣٠
insulting.	التعير ١٦/٢٥٧
wonder.	التعجب ١٠/٣١٩ ، ١٨/١٨٩
excessive wonder.	تعجب مفرط ١٣/١٨٩
make unable.	التعجز ٤/٩٦
impossible.	التعذر ٣/٥٨
recognition	تعرف ٧/١٤٩
definition.	التعريف ١٠/٢٠٧ ، ١٧/٢٠٩ ، ٨/٢١٣ ، ٢/٢١٥ ، ١٥/٢٥١ ، ٢/٢٧٢
perfect def.	تعريف حدى ٦/٣١٤
real def.	تعريف حقيقى ٢/٢٧٢
descriptive def.	تعريف رسمى خاص ٩/٣١٤
simple def.	تعريف ساذج ١٦/٢٥١
	التعريف للجهول ٩/٢٠٩
verbal def.	التعريف المقول ٥/٢١٤
	تعريف واحد ٧/٢١٢
	التعريفات ٢/٣١٩
	تعريفات متوالية ١١/٢١٢
	التعسف ١٢/٣٢٦
	التعقب ٢/٤٦
first relation.	تعلق أولى ١٥/٨٢
second relation.	تعلق ثانى ١٦/٨٢

- التعليم ٦/١٥ ، ٩/١٨ ، ٨/٤٧ ، ٣/١٠٩ ، ١١/١٢٤ ، ٣/٢٠٠ ، ٧/٢١١ ، ١٠/٢١٢ ،  
instruction. ١٦/٣١٦ ، ٥/٣٠١ ، ١٣/٢٢٣
- التعليم الأول ٦/٣٧ ، ١/٣٨ ، ١٣/٥٥ ، ٢/٥٧ ، ١٤/٦١ ، ٦/٦٢ ، ٦/٢١٧ ، ٢/٢٣٥ ،  
Aristotle's logic. ٦/٣١٣ ، ٨/٢٧٤ ، ١/٢٤٦ ، ٢/٢٦٠
- mathematicians. ( أصحاب ) التعليم الأول ١١/٤٣
- تعلیمی ١٢/١٤ ، ٤/٣٧ ، ٧/١٣٩ ، ٣/٢٠٠ ، ٧/١١٢ ، ٣/٣٠٢ ،  
didactic. ٥/٥٣ التعليميات
- تعليمية ١١/٣٣١
- generalisation تميم ٢/٢٥٩
- التعمت ٧/٣٣٦
- تعویص العبارة ٢/٣٩
- resistance. التعویق ٨/٢٢
- determining. التبيين ١٣/٢٩٤
- تعيين الجهة ١٢/١٩٥
- change. التغير ١٦/١٧٥ ، ١٢/٢٥٠
- التغير ١٥/٣٢٧
- one by one تفريق ٢/٣٠٦
- superiority. التفاضل ٧/٢٢٤
- inequality. التفاوت ٧/١٤٦ ، ٣/١٥٢ ، ١٤/١٥٧ ، ٥/١٥٨ ، ٨/١٦١ ، ١٦/٢٦٨ ،  
تفخيم القول ١٣/٣٠٢
- التفرق ٩/٦٧
- separation, distinguishing. التفريق ١٣/٩٠ ، ٢/٩٢ ، ١٨/١٧١ ، ١٦/٢٠١
- explanation. التفسير ٥/٣٢٥
- discrimination. التفصيل ٣/٨٤
- تفصيل البرهانيات ٨/٤٨
- تفصيل الجدلى ٩/٤٨
- clarity and discrimination. البيان والتفصيل ٩/١٢٧
- asawareness. التفتن ٨/٣٢٣ ، ٨/٣٣١ ، ٨/٣٣٢
- التفتن للقياس ٨/٣٣٢

١٧/٣٠٤ ، ٨/١٦٥ ، ١/٩٢ تفهيم

١٠/١٦٥ تفهيم الاسم

٧/٣٠٨ نفويض

٢/٢٣٦ ، ٤/٢٢٢ ، ١١/٢١٦ ، ١٣/١٨١ ، ٧/١٦٧ ، ١٧/١٢٧ ، ٧/٢٢ تقابل

oppositencss.

١٤/١٣١ تقابل النقيض

anteriority.

١/١٢٠ ، ٣/١١٩ ، ١٥/١١١ ، ١٧/٢٦ تقدم

١١/٣٣٢ ، ٢/٧٠ ، ٥/٦٦ ، ٢/٦٤ التقديم

١٥/٧٣ التقرير

٣/٥٢ التقصير

constitutiveness

٥/٦٦ التقوم

١٤/١٤٣ تقييد

equivalence.

٢/٢٢٥ التكافؤ

repetition.

٧/٢١٠ تكرار

١١/٢١١ تكرار بالفعل

١١/٢١٠ تكرار بالقوة

١٦/٣١٤ ، ١٥/٢٨٠ ، ٥/٢٤٧ التكرير

١٤/٣٠٢ ، ٣/٥٨ التكلّف

formation.

٨/٢٧٣ التكون

real associatio

٧/١٣٣ تلازم حقيقي

reputed ,,

٨/١٣٣ تلازم مشهور

٣/١٢٧ ، ٨/١٥ التليس

٣/٣٠٨ التلطف

pronouncing

١٦/٢١٠ التلفظ

coloured

١/٢٣٢ ، ١٢/٢٢٢ تلون

analogy	التمثيل ٨/٣٢٥ ، ١٦/٣٠٤
	تمثيلات ١٤/١٣٧
crocodile	التمساح ١/٣١٣
	التمكن ١٠/٢٨٩
	تمكين ٦/٢٧٩
	التمويه ٨/١٥
distinctive	التمييز ١٢/٢١٤ ، ٧/١٦٥ ، ٢/١٢١ ، ١٧/٨٥
contest	التنازع ٤/٧٩
	تناظر ١٨/١٨
contradiction.	التناقض ١٣/٢٥٦ ، ١٤/٨٦ ، ٥/٧٤
simple cont.	التناقض البسيط ١٤/٧٦
verbal cont.	التناقض القولي ١٥/٨٦
potential cont.	التناقض بالقوة ١٣/٢٤٦
	التنبه ٣/٣٣٦ ، ٥/١٩٦ ، ١٦/٧٣ ، ١٢/٥٠
	تنجج البواطل ١٢/٣٥
producing false conclusions	تنجج الحقائق ١٢/٢٥
” true ”	تنسك ٥/٣٠٤
	التنكير ١/٢٥٩
	التنوع ٦/١٩٨
	تواتر شهادات ٧/٨٢
unequivocal	التواطؤ ٢/٢٧٧ ، ١٧/٢٦٢ ، ١٢/١٩٩ ، ١٤/١٧٦ ، ٩/١٧٠ ، ٢/١١٩
	تواطؤ صرف ١٥/١١٨
blaming	التوبيخ ٧/٣٢١ ، ١٣/٣١٧
	التوجيه ( إلى الغاية ) ١٠/٢٧٣
	توفية ٢/٢٩٧
desire for the pleasant.	توقان ( إلى اللذيذ ) ٦/٢٤٧

imagination

التوهم ١٤/٢٥٩ ، ٥/٢٥٦

توهم متوهم ٦/١٩٠

dim colour.

تيره ( = لون ) ( لفظة فارسية ) ١١/١٨٥

( ث )

الثبات ٢/٣٢٤ ، ١٩/١٩٩ ، ٦/١٨٤ ، ١٦/١٢٩

Thrasymachus.

ثراسوما خوس ٩/٩٥ ( اسم علم )

confidence.

الثقة ١٦/٥٠

heavy.

الثقل ٥/٨٥

( الأرض ) ثقيلة ١١/٢٢٥

trio.

الثلاثية ٥/١٧٦

ice.

الثلج ٥/٢٢٠ ، ١٠/١٩٩ ، ١١/١٩٦ ، ٧/١٩٣ ، ١٧/١٦٦

الثلج جوهر ١٠/١٦٦

( ج )

الجاحد ٧/٣٣٦

neighbour.

الجار ٢/٢٥٢ ، ١٦/٢٥١

running water.

” الماء ” الجارى ١١/٦٧

جاعل ١٧/٢٤٢

solid.

جامد ١٧/١٩٥ ، ٧/١٩٣

common virtue.

” فضيلة ” جامعة ١٥/١٥٣

side.

جانب ١١/٢٤٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١٧/٢٣٣

الجانب الآخر ١٤/١٤٨

cowardice.

جبن ٥/٣٠٩ ، ٥/٢٨٥

denial

الجدال ٨/٣٣٦

discussion.

الجدال ٤/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ١٠/٣٠١



الجدل ١٤/٩ ، ١٤/١٧ ، ١٤/١٨ ، ٧/٢٠ ، ٢/٢١ ، ١٧/٢٤ ، ٤/٢٥ ، ٥/٣٠ ، ٣/٣٢ ، ٤/٣٣ ، ١/٣٦ ، ٣/٤٤ ، ٢/٤٦ ، ١/٥٠ ، ٧/٦٣ ، ٢/٨٤ ، ٧/٩٦ ، ١٦/٩٧ ، ١٠/١٠٧ ، ٤/١٠٩ ، ٧/١٢١ ، ٨/١٢٤ ، ٦/١٢٥ ، ٣/١٢٦ ، ٤/١٢٧ ، ١١/١٣١ ، ١٠/٢١٢ ، ٦/٢٣٠ ، ٧/٢٤٥ ، ٨/٢٧٩ ، ٥/٣٠٤ ، ١٢/٣١١ ، ٢/٣١٤ ، ١١/٣١٦ ، ٣/٣٣٥

dialectic.

”قوى“ الجدل ٦/٩٥

جدل الجهاد ١٥/٣٢٨ ، ١١/٣٣١

الجدلى ١٥/٩ ، ١٠/١٦ ، ٨/٣٦ ، ١/٣٧ ، ٦/٧٣ ، ١٥/٧٩ ، ١٦/٨٠ ، ١٢/٨١ ، ٢/٨٤ ، ٩/٩٢ ، ٨/٩٦ ، ١٥/٩٧ ، ٤/١١١ ، ٣/١١٢ ، ٩/١١٤ ، ١٤/١٢٤ ، ١٣/٢١ ، ١١/٢٢٣ ، ٨/٢٣٤ ، ١٤/٢٣٥ ، ٥/٢٣٦ ، ١٠/٢٤١ ، ١٨/٢٤٢ ، ١/٣٠٢ ، ١٥/٣١٣ ، ١/٣١٧ ، ٣/٣١٨ ، ١/٣٣٥

dialectician.

practiced dial.

جدلى ارتياضى ١٢/٣٣١

critical dial.

جدلى امتحانى ١٣/٣٣١

demonstrative dial.

جدلى برهانى ١٥/٩

eloquent dial.

الجدلى البليغ ١٤/٣١٩

unscientific dial.

جدلى غير علمى ١١/٣٣٣

dialectical reasonings.

الجدليات ٩/٥٠

جدلية ١/١٧٢ ، ١٧/٢٤٢ ، ٤/٣١١ ، ٣/٣١٦

الجدليون ٥/٩٥ ، ١/٩٩ ، ١٦/١٤٠ ، ٦/١٦٥ ، ٤/٣١١

possession.

(مقولة) الجدة ٩/١٥٠

usq.

جدوى ١١/٣٢٨ ، ٢/٢٧٠

joy.

جذل ١١/١٢٧

middle of the sea.

الجرداب ١٦/١٩١ ، ١١/١٩٥

body.

جرم ٣/٢١٨

جرم الأرض ٦/٢٧٤

celestial body.

جرم سماوى ٦/٢٦٨

running.

الجرية ١٠/٦٧

الجزء ١٧٤/١، ١٨٥/١٧، ١٨٦/١٠، ١٩١/١٨، ١٩٣/١٢، ١٩٥/١، ٢٢٥/٥، ٢٨٤/٣  
part.

٢٣٣٤، ٢٨٩/٧، ٣٧٨/٢

جزء إنسان ١٥/١٨٩

جزء جسماني ١٧/١٨٦

جزء حد ٢/١٨٧، ٢٥٢/٧

جزء الشخص ١٥/١٩٤

جزء فصل منطقي ١١/٢٣١

الجزء الفكري ١٢/٢٢٣

جزء القوام ٢/١٨٧

جزء قياس ٢/٣٨، ٤٢/٢

جزء من الموضوع ٥/١٥١

arbitration.

(إيهاما) جزافا ٤/١٣١

arbitrary choice.

(أخذاً) جزافا ١٢/٢٥١

الجزئي ٤٠/٧، ١٢١/٩، ١٢٢/٣، ١٦٣/١١، ٣٢٦/١، ٣٣٤/٩، ٣٣٥/١٢، ٤٠٠/٧

negative particular

جزئي سالب ١١/١٠٧

different particular.

جزئي - ألف ١١/٨١

contradictory particular

جزئي منافي ٢/٣٢٦

affirmative particular.

جزئي موجب ١١/٤١، ١٠٧/٩

single particular.

جزئي واحد ١٠/١١٣

جزئيات ١٠٧/٢، ١٠٨/١، ١١٤/٧، ١٢١/٤، ١٣٢/٧، ١٦١/١١، ١٧٠/٥، ١٨١/١٦

particulars.

١٩٩/٩، ٢٥٥/١٣، ٣١٥/٣، ٣٢٥/٩، ٣٢٦/٣، ٣٣٥/٨

inductive partic.

جزئيات استقرائية ١٧/٣١٢

individual partic.

الجزئيات الشخصية ٦/١٠٨

الجزئيات الشاهدة ٥/١٣١

جزئيات الكلّي الأول ٨/٣٨

جزئية مقدم قياس ٧/٣٨

الجسم	١/١٨٢ ، ٧/١٨٦ ، ٢/١٨٧ ، ٢/٢١٠ ، ١٣/٢٢٢ ، ٢/٢٢٥ ، ٢/٢٣١ ، ١/٢٣٤ ،
	٨/٢٨٠ ، ٩/٢٦٦ ، ١٥/٢٤٩ ، ٧/٢٣٧ ، ٩/٢٣٥
body.	جسم الطفل الاجسام ٨/٢١٠
	جسم بحال ونفس ٥/١٨٧
	جسم جنسى ١٠/٢٣١
	جسم شئ ٣/١٩٨
floating b.	الجسم الطافي ٥/٢٢٤
physical b.	جسم طبيعى ١٢/١٩٦ ، ٧/٨٥
philosopher's b.	جسم فيلسوف ٥/١٩٨
	جسم ما ٤/٢١١
material b.	الجسم المادى ١٠/٢٣١
	جسم مجوف ٩/٢٦٦
breathed b.	جسم مستنشق ٩/٢٣٥
prophet's b.	جسم نبي ٥/١٩٨
corporeality.	جسمية ٢/٢٣٢
	الخص ١١/١٩٦ ، ٦/١٩٧
	الجعل ٣/١٩٢
	الجعل الأول ٣/١٩٢
	الجعل الثانى ٤/١٩٢
beauty	الجمال ٢/٢٢٧ ، ٥/١٥٩ ، ٢/١٥٧
live coal	الجمرة ٩/٢٢٤
combination.	الجمع ١/٢٨٩ ، ٣/٢٨٦ ، ٧/٢٣٢ ، ١٤/١٥٧
whole	الجملة ١٧/٢٣٠ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/١٧٥
whole of the liquid.	جملة السائل ١٤/٦٧
whole of the phrase.	جملة القول ١٨/٢١٠
whole of the compound.	جملة المركب ٧/١٨٦

whole of the solid matter.

الجملة اليابسة ٥/١٧٥

الجمهور ١٠/١٧ ، ٦/٢٤ ، ١٦/٢٥ ، ١٤/٣١ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٩ ، ٧/٤٣ ، ٢/٥٠ ، ٦/٧٣

٨/٢٧٩ ، ٤/٧٧ ، ٤/٨١ ، ١٣/٨٢ ، ٥/٩٥ ، ٥/١١٢ ، ١٥/١٧١ ، ١٣/١٥٧ ، ٨/٢٧٩

majority.

majority of the skilled in the arts.

جمهور أهل الصناعة ٣/١١

majority of the people.

جمهور الناس ٣/١١

all.

جميع ١٥/٦٤

الجميل ٩/٤٣ ، ١١/١١٠ ، ١٨/١١٤ ، ٣/١٢٨ ، ١/١٦٧ ، ١٥/٢٢٤ ، ٢/٢٢٧ ، ١/٣٢١

honourable, beautiful.

الجدل التلجى ١٠/٢٧٩

جنس ٨/٢١ ، ٣/٥٣ ، ٣/٥٥ ، ٨/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ١/٦١ ، ٥/٦٣ ، ١/٦٤ ، ٤/٦٦ ، ٤/٦٩

٨/٩٨ ، ٩/١٠٤ ، ١٠/١٠٥ ، ١٤/١٢١ ، ٤/١٢٢ ، ٦/١٥٣ ، ٧/١٥٥ ، ٥/١٦٥

١/١٦٦ ، ٣/١٦٩ ، ١/١٧٠ ، ٣/١٧١ ، ١/١٧٢ ، ٣/١٧٣ ، ١/١٧٦ ، ١/١٧٨ ، ١/١٧٩

١٢/١٨٠ ، ١/١٨١ ، ٣/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ٥/١٨٩ ، ١/١٩١ ، ٨/١٩٣ ، ٢/١٩٥ ، ٥/١٩٧

١٩٨ ، ٢/١٩٩ ، ٥/٢٠٠ ، ١٤/٢٠١ ، ١٧/٢٠٢ ، ٣/٢٠٣ ، ٣/٢١٣ ، ٣/٢١٤ ، ٧/٢١٥

٥/٢٢٧ ، ١٠/٢٣١ ، ٥/٢٤٣ ، ٤/٢٤٥ ، ٥/٢٤٨ ، ١٥/٢٥٢ ، ٥/٢٥٣ ، ١/٢٥٥ ، ١/٢٥٥

١٤/٣٢١ ، ١/٣٧٦ ، ١٠/٣٧٤ ، ٤/٣٦٥ ، ١/٣٦١ ، ١/٣٦٠ ، ١/٣٥٨ ، ٢/٣٥٧ ، ٨/٣٥٦

genus.

higher g.

الجنس الأعلى ١٢/١٦٩ ، ٩/٩١

جنس لأمرق نفسه ٥/٢٠١

جنس إنسان ١٦/١٨٦

جنس بحسب المشهور ٢٠/٢٤٢

remote g.

جنس بعيد ١٠/٢٤٥ ، ٢/٢٤٢

جنس جنى ٩/٢٠٠ ، ٤/١٨٥

real g.

جنس حقيقى ١٩/٢٤٢

particular g.

جنس خاص ٧/٢١٣

genus of the wind.

جنس الريح ١٦/١٩١

organic artificial genus

جنس صناعى آلى ١٧/٨٩

g. of the double.

جنس الضعف ٨/١٨٢

high g.

الجنس العالى ١٠/١٦٩

general g.

جنس عام ١٤/٢٦٠

g. of the number.

جنس للعدد ١٣/٢٠٣

g. of knowledge.

جنس العلم ١٦/١٨١

g. of virtue.

جنس الفضيلة ١١/١٤٦

جنس الفعل ٧/١٩١ ، ٣/١٨٤

جنس في المشهور ١٣/٢٠٣

proimate g.

جنس قريب ٣/٢٥٤ ، ٤/٢٤٦ ، ١٥/٢٤٥ ، ١/٢٤٢ ، ١٠/١٦٩

جنس لا يختلف ٩/١٩٦

جنس ليس جنسا ١٣/٢٠٠

relative g.

جنس مضايف ٩/١٨٢

جنس معلوم ١٣/٢١٤

جنس للقولات ١٧/١٩٨

جنس لللكه ٤/١٨٤ ، ١٥/١٨٠

جنس النصف ١٠/١٨٠

جنس واحد ٧/١٨٠

الجنس ومضافه ١٠/١٨٢

جنسين ١٢/٢٠١ ، ١/١٨٥

جنسين عاليين ٢/١٩٩

جهة الذات ١٣/٢٦٥

جنسين قرييين ٣/٢٠١

جنسين متباينين ٨/٢٤٤

جنسين متضادين ١٥/١٩٩

الجنسية ٥/٢٠١ ، ١/١٠٥

جنسية الأمور ١١/٢٠٣

contention

الجهاد ٣٣٠٢ ، ١٢/٢٨٨

contentious arguments

المحاورات) الجهادية ٨/٣٢١

الجهالة ١٥/٢٥٠

الجهل ١١/٣٨

ignorance.

جهل ١/٣٢٤ ، ٦/٢٨٩ ، ١٠/٢٧٦ ، ١/١٥٩ ، ٨/١٣٠ ، ٩/١١

الجهل المضاد ١٨/٢١١

جهة أخرى ١٦/٢١٣

according to the relation

جهة الإضافة ١٤/٢٦٥

جهة الإضافة الحقيقية ١/٢٦٦

جهة تعريف ١٦/٢١٣

جهة جزئه ٧/٢٢٥

according to the truth

جهة الحقيقة ٨/٣١٤

جهة الذات ١٣/٢٦٥

جهة الشركة ١٢/١٦٦

جهة العلمية ١٣/١٨٦

جهة الفعل ٥/٣٢٠

جهة القائل ١٦/٢١٣

جهة القدرة ٥/٣٢٠

جهة القوة ١٤/٤٧٧

جهة المادة ٨/٤٤

جهة المخصوص ٥/٢١٠

جهة المعادلة ١/٢٢٧

جهة معنى أعم ١٥/٢٢٣

answer.

الجواب ٩/٣٠١ ، ٤/٢٥٩

جوامع ١١/٤٨

substances.

جواهر ١١/٢٦٢ ، ١٣/٢٦١ ، ١٠/٢١١ ، ٧/١٧٤ ، ٦/٩١ ، ١٣/٦٩

goodness.

الجودة ٤/٢٤١ ، ٨/٢١٧ ، ٤/٢١٤ ، ١٠/٢٠٧

	جودة البنية	١٣/١٣٢
	جودة الرسم	٤/٢١٤
	جودة الفهم	١١/١٠٣
	الجودة والرداءة	٧/٢١٠
injustice.	الجور	٥/٢٨٥ ، ٥/٢٢٦ ، ١١/١٣٨ ، ٥/١٠٧
	الجوهر	٧/٥٧ ، ١٣/٦٠ ، ١٦/٦٣ ، ١٧/٦٩ ، ٣/٧٠ ، ٩/٨٧ ، ١٨/٩٢ ، ١٤/١١٧ ، ٨/١٥٣ ، ١٧/١٩٦ ، ١٢/٢١٠ ، ٩/٢١١ ، ٣/٢٢٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٢/٢٦١ ، ٢/٢٦٢ ، ٧/٢٨٩ ، ٢/٢٧٢ ، ٨/٢٦٣
substance.	جوهر الوضع	٤/١٠٣
substantial, essential.	جوهرى	١٥/٢٦١
	الجوهرية	١٠/١٤٩
good.	جيد	١٢/٢٦٥ ، ٤/٢٦٩ ، ١٤/٢٧٩ ، ٢/٢٨٩
	جيد البخت	١/١٢٧
natural ability	جيد الطبع	٤/٣٣٥
stout-souled	جيد النفس	١١/١٢٦

( ح )

الحاد :	١٣/٢٧٥ ، ٥/٢٧٣ ، ٥/٢٧٢ ، ٣/٢٧١ ، ٣/٢٦٧ ، ١١/٢٦٦ ، ٨/٢٦٥ ، ١/٢٤٣
definer.	
acute angle.	حاد الزاوية ٩/٦١
sharp.	الحاد ( فى الصوت ) ٦/٨٥
skilled.	الحاذق ٨/٢٨٢
hot.	الحار : ٧/٣٠٥ ، ٣/٢٩٥ ، ١٧/٢٩٤ ، ٢/٢٥٢ ، ١٦/٢٢٤ ، ٦/٢٠٨ ، ٥/٨٤ الحارة ٣/٢٢٣ ، ٧/١٤٠
	حساسة ١٥/٨٥
	(الصنعة) الحاصلة ٢٠/٢٤٢
maintainer.	حافظ ١٥/٢٥
maintainer of a thesis.	حافظ وضع ١٢/٢٥
maintaining medical things.	(الأمور الصحية) الحافظة ٢/١١٧
maintaining causes.	(الأسباب) الحافظة ١٨/٢٦٧

defender of the law.	حافضة السنن ١٦/٢٨٢
الحال ١٠/١٤٠ ، ٣/١٤٢ ، ٣/١٤٤ ، ٣/١٥٣ ، ٧/١٧٦ ، ١٣/٢٢٠ ، ٥/٢٥٢ ،	
state.	١٦/٢٦٦
state of the preferability.	حال الإيثار ٧/١٦١
of the physician.	حال الطبيب ١٦/٢٢٩
of the practitioner.	حال المراتاض ١٦/٢٢٩
states.	الحالات ٩/٢٧٥
recommender.	الحامد ١٦/٧٣
	حامل (الفضيلة) ١٥/١٥٣
straying from the way.	الحايد ٨/٣٣٦
weak fire.	الحباحب (نار) ١١/٢٦٩
dialectic argumentation.	بحاج الجدل ١١/٨١
arguments.	البحج ٣/٣٣٥ ، ١٢/٤٨ ، ٧/١٤
destructive arg.	بحج الإبطال ٥/٣٣٥
constructive arg.	بحج الاثبات ٥/٣٣٥
accepted arg.	البحج المقبولة ٨/١٤
white stone.	الحجر الأبيض ١٠/٢٧٩
البحجة ٤/٢١ ، ١٣/٢٦ ، ١٢/٢٧ ، ١٥/٢٨ ، ٨/٣١ ، ١٥/٤٨ ، ٦/٨١ ، ٢/١١٦ ،	
argument.	١١/٣١٨ ، ١٣/٣١٧ ، ٥/٣١٣ ، ٣/٣١٢ ، ٤/٢٣٤ ، ١٠/١٢٣
deductive arg.	بحجة استقرائية ٣/٢٥
dialectic arg.	بحجة جدلية ٨/٣٠ ، ٣/٢٥
questioning arg.	البحجة السائلة ٩/٣٠
sylogistic arg.	بحجة قياسية ٣/٢٥
affirmative arg.	البحجة الموجبة ١٤/٢٦
way of the argument.	(عهدة) البحجة ٣/٣١٢



الحد ، ٣/٥٣ ، ١٦/٥٤ ، ١٤/٥٥ ، ١/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ٦/٦٢ ، ١٣/٦٣ ، ١/٦٤ ،  
 ٤/٦٦ ، ٤/٦٩ ، ١٢/٨٤ ، ١٣/٨٥ ، ٢/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ٣/١١٠ ،  
 ١/١١١ ، ١٠/١٢٣ ، ٨/١٣٦ ، ٥/١٦٥ ، ١/١٧٤ ، ١/٢١٤ ، ٧/٢١٥ ، ١١/٢٣١ ،  
 ١٣/٢٣٧ ، ٧/٢٤١ ، ٧/٣٤٢ ، ١/٢٤٣ ، ٣/٢٤٤ ، ٥/٢٤٥ ، ١/٢٤٧ ، ٢/٢٤٩ ،  
 ٧/٢٥٢ ، ٢/٢٦٦ ، ١٠/٢٦٧ ، ١١/٢٦٨ ، ٥/٢٦٩ ، ٥/٢٧٢ ، ٣/٢٧٦ ، ٤/٢٧٧ ،  
 definition, ٨/٢٧٨ ، ١/٢٨١ ، ٤/٢٨٤ ، ١٧/٢٨٩ ، ١٧/٢٩٣ ، ٣/٢٩٧

middle term.

حد أوسط ١٤/٣٠٥  
 حد برهاني ٦٠/٢٩٠  
 حد البصر ١٣/٢٥٠  
 حد تام ١٣/٦٨  
 حد التعبير ١٦/٢٥٧  
 حد جزئيته ١٢/٣٨  
 حد الجزئين ١٥/٥٨  
 حد الجملة ١٥/٥٨  
 حد المجلس ٣/٢١٣ ، ٨/١٧٤  
 حد حقيقي ٢/٢٥٠ ، ٩/١٦٥  
 حد الضد ٦/٢٤٥  
 حد العدد الفرد ٩/٢٨٠  
 حد العرض ١٤/١٦٦  
 حد غير حقيقي ٩/١٦٥  
 حد الفردية ٢/١٧٤  
 حد الفصل ١٦/٥٦  
 حد ما ٥/١٦٧  
 حد المثلث ٣/٢٠٩  
 الحد المطلق ٦/٥٨  
 الحد الموجب ١٧/٢٣  
 حد النوع ١٢/١٦٩

- حد النور ١٨/٢٤٣  
حد واحد ٧/٢١٢  
حد النفس ١/٢٤٦  
الحدس ٨/٣٠٤ ، ١٦/٤٨  
الحدة ٩/٨٥  
intuition.  
sharpness.  
حدود ٦/١٩٤ ، ٦/١٦٥ ، ٩/١١٩ ، ١٦/١٠٤ ، ٧/٩٨ ، ١٢/٩٦ ، ٤/٩٣ ، ١٥/٨٨  
٢/١٩٥ ، ١١/٢١١ ، ٨/٢١٧ ، ١٦/٢٢٤ ، ١٦/٢٣١ ، ٢/٢٤١ ، ١٧/٢٤٢ ، ٥/٢٥٠  
definitions. ١٥/٢٦٧ ، ١٠/٢٦٨ ، ٣/٢٧١ ، ١٧/٢٨٠ ، ٣/٢٨٤ ، ٣/٢٨٩ ، ٥/٣١٧  
حدود الأصول والمبادئ ٦/٣٣٥  
الحدود الجدلية ١٧/٢٤٢  
الحدود المشهورة ١٢/١٢٣  
حدود حقيقية ١٧/٢٨٠  
iron.  
الحديد ١٧/١٩١ ، ٥/٨٦  
الحدين ١١/٢٤٣  
heat.  
الحرارة ١/٢٤٨ ، ١٦/١٩٩  
letter.  
الحرف (صوت مقطع) ١٥/١٩٧ ، ٥/١٩٣ ، ١٧/١٩١  
الحركة ٧/١٤٠ ، ٨/١٧٥ ، ٥/١٩٢ ، ١٣/٢٠٨ ، ١٣/٢١٨ ، ١٣/٢٣٢ ، ١٤/٢٤٣  
movement.  
١٠/٢٤٧ ، ١٧/٢٥٢ ، ٨/٢٥٧ ، ٥/٢٧٤ ، ١٦/٣٢٦ ، ١٤/٣٣١  
الحركة بالارادة ١٣/٢١٨  
حركة تعذية ١٢/٢٧٧  
حركة جسمانية ٤/١٨٤  
الحركة جنس اللذة ١٣/١٦٧  
حركة طبيعية ٨/١٢٨  
الحركة فعل ٤/١٨٣  
حركة الكواكب ١٥/٢٨١  
الحركة المكانية ١٤/٢٤٣ ، ٣/٢١٠

الحسن ٩/٥٠ ، ١٨/٩٢ ، ٣/٩٣ ، ٢/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ٢/١٤٢ ، ١١/١٨٢ ، ٤/١٨٣ ،  
٥/١٨٤ ، ٧/١٨٥ ، ١١/٢١٣ ، ١١/٢٢٦ ، ١٣/٢٣٣ ، ١/٢٦٧ ، ٤/٢٧١ ، ١٤/٢٧٥ ،  
٢/٣٢٦  
sensation.

الحسن الحيواني ٦/١٨٥

الحساس ١٣/٢٧٧ ، ٩/٩١

according to the fenus.

حسب الجنس ٦/٢٢٤

according to the species.

حسب النوع ٦/٢٢٤

good.

الحسن ٤/٢٧١

الحسن البناء ٥/٣٩

hopeful.

حسن الرجاء ١٦/١٢٦

حسن الظن ١٠/٢٩

modesty.

الحشمة ١٥/٣٥ ، ١٥/٣٩

extension is a stretch between two ends ٩/٢٥٥ (الحشو (الامتداد حشوما بين الطرفين)

extra, addition.

الحشو ٨/٢٦٨ ، ٣/٢٦٨ ، ١٣/٣٠٤ ، ٨/٣٣٢

distributiveness.

الحصر ٨/١٤٤ ، ٥/١١٨

الحصر الكلي ٤/٢٠٠

wise.

الحصفاء (جمع حصيف) ١٤/١٥٧

preservation.

الحفظ ٩/٣٣٥

الحق ٦/٩ ، ١/١٢ ، ٣/١٥٥ ، ١٢/١٦ ، ٢/١٩ ، ١١/٣٤ ، ١٠/٣٥٤ ، ٣/٣٩ ، ١٦/٤٠ ،

١/٤١ ، ٦/٤٣ ، ٣/٤٧ ، ٩/٤٩ ، ١٠/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ١/٦٠ ، ٢/٧٣ ، ١٥/٧٧ ، ٢/٨٦ ،

١٦/٩٥ ، ٥/٩٧ ، ١/٩٨ ، ١/١٢٢ ، ٧/١٣١ ، ٢/١٣٤ ، ١٤/١٣٨ ، ٤/١٤٢ ، ١١/١٥٣ ،

٤/١٦٧ ، ٣/١٧٨ ، ٧/١٧٩ ، ٣/١٨١ ، ٢/١٨٢ ، ٣/١٩٦ ، ٣/١٩٦ ، ١١/٢٠٣ ، ١١/٢٠٣ ،

truth, true.

١٤/٣٣١ ، ١٦/٣٣١ ، ٢/٣١٥

”نفس“ الحق ٧/٩

الحق الصريح ١٢/٣٤

حق مطلق ١١/٣٤

true propositions.

الحققات ١٢/٣٥

حقائق ١٠/٢٦٢

حقيبات أوليات ٤/١٠٩

الحقيقة ( بالحقيقة — على الحقيقة — في الحقيقة ) ١/٢٤ ، ٨/٣٩ ، ١٤/٤٦ ، ١٠/١٤١ ،

١٣/١٤٩ ، ١١/١٦٨ ، ٩/١٩٣ ، ٤/١٧٦ ، ١١/١٩١ ، ٣/٢٠٣ ، ٦/٢٣٣ ، ١/٢٣٧ ،

reality, in reality.

١١/٢٦٥ ، ٤/٢٤٤ ، ١٥/٢٤٢

الحقيقة الالهية ٤/١٧٦

حقيقة الجنسى ٧/١٦٧

حقيقة المساهية ٧/٢٤٢

حقيقة النوع ٧/١٦٧

حقيقى ٧/٢٣٦ ، ٤/٢٣٢

( خاصة ) حقيقة ٤/٢٣١

( الصورة ) الحقيقة ١٥/٢٧٤

حكم ٥/١٢٠ ، ٣/١١٥ ، ٩/١١٤ ، ٧/١١٣ ، ٣/١٠٨ ، ٣/٩٨ ، ٢/٩٧ ، ٢/٩١ ، ٨/٤٢ ،

٣/٣٣٦ ، ٦/٢٥٨ ، ١٣/١٤٩ ، ١٢/١٤٨ ، ١/١٣٩ ، ١/١٣٦ ، ١٥/١٢٦ ، ٢/١٢٥

judgment.

حكم الاحسان ٢/٤١

حكم الاساءه ٢/٤١

حكم الاستقراء ١٩/٣٣٥

حكم الاستقراء التام ١١/١٠٨

حكم اعتقادى ١٠/٧٦

حكم التجربة ١١/١٠٨

حكم الجدل ١٢/٢٠٣

حكم الجزئى ١٨/١٢١

حكم عام ١٨/٨٣

حكم عملى ١٠/٧٦

حكم الفاعل ٨/٢٣٦

حكم كلى ١٨/١٢١ ، ١٠/١١٣ ، ٤/١١٢ ، ٢/١٠٩

حكم كلية ١٥/٤٠

حكم متواطىء ٩/١١٩

حكم مشهور ١٩/١٨١ ، ١٣/١٤٢ ، ١١/٤٥ ، ٤/٣٨

حكم المطلوب ١٣/٣٠٨

حكم المعنى ١/٩٦

حكم منفرد ٢/٣٨

حكم المنفعل ١٨/٢٣٦

حكم موضع واحد ١٨/١٩٢

حكم واجب ٧/٤١

the wise

الحكام ١١/٧٨ ، ٣/٤٥ ، ٩/٤٣

wisdom.

الحكمة ١/١٦٠ ، ٧/١٥١ ، ١٥/١٤٦ ، ١٣/١٣٦ ، ١١/١٣٥

الحكمة مع الشجاعة ٣/١٥١

الحكمة مع العفة ٤/١٥١

wise man.

حكيم ١٢/١٣٦

self-control.

الحلم ٨/١٨٤

sweet.

الحلو ١٤/١٤٠ ، ١٤/١٢٠

praise.

الحمد ٣/٣١٦ ، ٣/٨٢ ، ٩/٣٧ ، ٣/٣٩ ، ٩/٣٧

الحمل ٦/٢٩٤ ، ١٢/٢٨٤ ، ٦/٢٥٦ ، ٦/٢٤٢ ، ١٧/١٧١ ، ٣/١٦٨ ، ٣/١١٩ ، ١٢/١١٧  
predication.

الحمل الاول ١٣/١١٧

الحمل الثانى ١٣/١١٧

حمل أولى ٣/١١٨

حمل بالذات ١٢/١١٧

حمل بالعرض ٩/١١٨ ، ١٤/١١٧

حمل الجواهر ١٤/١١٧

حمل الحد ١٢/٢٨٤

حمل الخاصة ٤/٢١٦

حمل ذاتى ١٣/١١٨ ، ١٥/١١٧

حمل متحقق ٤/٢٣٥

حمل مساوى ٣/١١٨

	حل نوع ٩/٥٤
	حل واحد ٤/١١٩
wheat	الحنطة ٥/١٧٥
animal	حي ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦
mortal rational animal	الحي الناطق المائت ٦/٦٠
life	الحياة ٤/١٨٥ ، ١٥/٣٩
shyness	الحياء ٦/٢٧٧ ، ١٢/١٧٦
	الحياة الأزلية ٦/١٩٠
	الحياة الخسيسة ١٦/١٤٥
	الحياة الواحدة ١٠/١٩٠
relation	الحيد ٨/٣٣٦
dilemma	حيرة ١٥/٢٧
useful devices	الحيل النافعة ١١/٣٠٨
device	حيل ١٥/٣٠٤ ، ١٦/٣١
	الحيوان ٦/١٧١ ، ١٨٦/١٨٧ ، ٤/١٩٦ ، ٨/١٩٧ ، ٢٠٩/١٢ ، ٢١٢/٧ ، ٢١٤/١٥
	٢١٧/٢١٨ ، ١٤/٢٢٣ ، ١٣/٢٢٥ ، ٢/٢٢٧ ، ٦/٢٣١ ، ٥/٢٣٣ ، ١٢/٢٣٦ ، ٤/٢٤٦ ، ١٤/٢٤٧
	٢٤٧/١٢ ، ٨/٢٤٨ ، ٩/٢٥٤ ، ١٩/٢٥٩ ، ٨/٢٦٠ ، ١/٢٦٢ ، ٤/٢٦٦ ، ٤/٢٧٦ ، ٦/٢٧٧
animal	٩/٢٧٨ ، ٣/٢٨٩ ، ١٥/٢٩٤
	حيوان الجنسى ٤/٢٦٠
	الحيوان السدج ٩/٨٥
pedestrian animal	الحيوان الماشي ٤/٣١٣
mortal animal	الحيوان المائت ٥/٨٧
	الحيوان المحصل ٥/١٩٧
	الحيوان المطلق ١/٣١٣
	الحيوان المعقول ٧/٢٢٧
rational animal	حيوان ناطق ٥/٨٧ ، ٧/٢٨٤

animality

الحيوانية ٢/١٩٧

animal: soul

(النفس) الحيوانية ٥/١٨٥

(خ)

external

الخارج ٢/٢٣٧

خارج عن الحقيقة ١٣/١٨٤

particular

الخاص ١٦/٢٧٩ ، ١٢/٢٦٤ ، ١/٢٠٣

خاصة ١٤/٢١١ ، ٦/٢١٠ ، ٢/٢٠٩ ، ١/٢٠٨ ، ٢/٢٠٧ ، ١١/١٠٦ ، ٤/٦٩ ، ١٥/٦١ ، ٥/٣٠

١٤/٢٢٠ ، ٤/٢١٩ ، ٥/٢١٨ ، ١/٢١٧ ، ٢/٢١٦ ، ٧/٢١٥ ، ٨/٢١٤ ، ١١/٢١٣ ، ١/٢١٢

٦ ، ٢ ، ١٣٢ ، ٢/٢٣١ ، ٢/٢٣٠ ، ١/٢٢٩ ، ١/٢٢٨ ، ١/٢٢٧ ، ٢/٢٢٦ ، ١/٢٢٥ ، ١٠/٢٢٤

١٢/٢٨٤ ، ١/٢٧٢ ، ٢/٢٤٩ ، ٧/٢٤٣ ، ٥/٢٤٢ ، ٢/٢٣٧ ، ٦/٢٣٥ ، ١/٢٣٤ ، ١١/٢٣٣

property

١/٢٨٩

خاصة أحد الأمرين ٧/٢٧٨

خاصة الأرض ٨/٢١٠

خاصة لاسم ١٢/٢١٧

خاصة الانسان ٢/٢٢٨ ، ١/٢١٧

خاصة للأولى ٣/٢٣٠

خاصة البشرية ١٥/٢٢٤

خاصة التصريف ١٦/٢٢٧

خاصة حقيقة ٤/٢٣١

خاصة الجمال ٢/٢٢٧

خاصة الجور ٥/٢٢٦

خاصة جيدة ٦/٢٣١

خاصة الخاصة ١٧/٢١٨ ، ٣/٢١٧ ، ١٦/٦١

الخاصة الدائمة المتساوية ٨/٢٠٧

خاصة السطح ١٢/٢٢٢ ، ١/٢٣٤

خاصة السمع ١١/٢٢٦

- خاصة للنشء ٣/٢٢٧  
خاصة للصمم ١٠/٢٢٦  
خاصة الضد ٣/٢٢٦  
خاصة الضعف ٨/٢٢٦  
خاصة الطيب ٢/٢٢٩  
خاصة العالم ٧/٢٢١  
خاصة العدالة ٢/٢٢٧  
خاصة العدل ٤٢/٢٦  
خاصة العفة ١٤/٢٢٧  
خاصة العلم ٢/٢١٢ ، ٨/٢١٦ ، ١/٢٢١ ، ١/٢٢٢  
خاصة غير دائمة ٧/٢١٧  
خاصة الفحش ٨/٢١٨  
خاصة الفردية ٥/٢٠٧  
خاصة للفهم ١٤/٢٢٧  
خاصة بالقياس ٧/٢٠٧  
خاصة الكلية ٦/٢٢١  
خاصة اللائق ١٥/٢٢٤  
خاصة لمنساوى الزوايا ١٤/٢٠٨  
خاصة المائتات ٦/٢٢٧  
خاصة المحدود ١٦/٢٢٤  
خاصة مجولة ١/٢٢١  
خاصة للخصوص ١٢/٢١٢  
خاصة المرتاض ١١/٢٢٩  
خاصة مركبة ١٠/٢٠٩ ، ٥/٢٠٧  
خاصة مساوية ٣/٢٣١ ، ٥/٥٧  
خاصة مشتركة ١/٢٣٤  
خاصة المشتق ٨/٢٢٨



خاصة المصدر ٨/٢٢٨

خاصة المصروف ١٥/٢٢٧

خاصة المطلوب ٦٩/٢١٧

خاصة لمعينين متباين ٥/٢١٨

خاصة مفردة ٥/٢٠٧ ، ٨/٦٢

خاصة مقيدة ١١/٢٢٤

خاصة الملائكة ٨/٢٢٧

خاصة ملكة ١٦/٢٢٠

خاصة الموصوف ١٥/٢١٧

خاصة الموصوفين ٦/٢١٦

خاصة النار ٨/٢١٠

خاصة الناطق ٩/٢٢٨

خاصة النطق ١٠/٢٢٨

خاصة واحدة ٥/٢١٢

(قائل) الخاصة ١٦/٢١٣

الخاصيات ١٥/٨٨

الخاصية ١٣/٨٥ ، ١/٧٠ ، ٤/٦٦ ، ٢/٦٤ ، ٣/٦٢ ، ٢/٦١ ، ١١/٥٧ ، ٣/٥٣

characteristic

١٢/٢٠٩ ، ١/١٠٥ ، ٢/١٠٤

خاصية الاستحياء ٨/٨١٨

خاصية مناقضة ١٦/٣١

الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨

قوى الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨

خالف المشهور ٣/١٩٦

النجمل ٤/٢١٩ ، ١٥/٣٩

النجمل بالطبع ٧/٢١٩

modesty, sh/ness

base, low

خسيس ٧/٣٢٨

wood

خشب ٤/٢٨٥ ، ١٥/٢١

good condition	الخشب ١٠/٢٢٩
opponent	خصم ٦/٢٩ ، ٢/٣١ ، ٩/٩٦ ، ١٦/٩٧ ، ٢/٩٨ ، ٨/١١٦ ، ٢/٢٠١ ، ٣/٣٠٣
resisting opponent	خصم مقاوم ٦/٢٩
opponents	الخصوص ١/٢٧٥ ، ٩/٢٤٦
	خصوصية ٢/٢٤٥
	خصوم ٩/١٧
line	الخط ١٣/٢٤٩ ، ١٤/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ٦/٢٥٦ ، ١/٢٥٧ ، ٨/٢٨٠ ، ١٤/٢٨٦
finite line	الخط المتناهي ٦/٢٧٨
straight line	الخط المستقيم ١١/٢٧٨ ، ٢/٢٧٩
infinite st. line.	خط مستقيم غير متناهي ١/٢٧٩
indivisible st. lines	خطوط مستقيمة غير منقسمة ١٧/١٦٨
	خطين ١٥/٣١٨
error	خطأ ٢/١٢١ ، ٦/٢٦٧ ، ٣/٢٨٤ ، ١٢/٣٣٤
discourse	خطاب ٤/٧٩
didactic discourse	خطاب تعليمي ٣/٣٠٢
special discourse	خطاب مخصوص ٩/١٥
rhetoric	الخطابة ١٧/٢٣ ، ٧/١٧ ، ٦/١٥
rhetorical	خطابي ١/٢٦
rhetorical	خطابية ٣/٣٦
importance	الخطب ١٥/٢١٩
rhetoricians	الخطباء ٥/٩٤
of little importance	(قلة) الخطر ١٨/٢٥٧
lines	خطوط ١٧/١٦٨
rhetorician	الخطيب ٥/٢٨٢ ، ٨/٥٢ ، ٢/٢٣ ، ٧/١٧
lightness	الخفة ٨/٨٥

hidden, concealed	الخفى ٧/٢٧٩ ، ٢/٢٧٨ ، ٤/٣٧٧
	خفى الكذب ١٦/٤٥
light	الخفيف ١٦/٢٢٤
	خفيات الشجرة ١٧/٣٢٨
	خفية ١٣/٣٠٩
	خفية بالقوة ٥/٦٧
vinegar	الخل ٦/١٧٥
vacuum	الخلاء ٤/٢٩٦ ، ٢/٢٨١ ، ٣/٢٣٣
controversy	الخلاف ١١/٩
on the contrary	بالخلاف ١٢/٣٢٥
immortality	الخلد ١٥/١٥٠
mixture	الخلط ٧/٢٦٧
paradox	خلف ٢/٣١٤ ، ١٥/٣١٣ ، ١٢/٩٦ ، ١٩/٩٦ ، ١٦/٥٩
character	خلق ١/٨٣ ، ١٧/٨٢
ethical propositions	الخلقيات ٧/١٤٠
ethical premisses	(مقدمات) خلقية ١٤/٨٢
wine	نعمر ٦/١٧٥ ، ٢/١٤١
	نعمود الشهوة ٩/١٤١
properties	خواص ١٦/٢٣١ ، ١١/٢٢٢ ، ٢/٢١٩ ، ٦/٢١٧ ، ٧/٢١٤ ، ١/١٧٦ ، ١٦/١٠٤
	٣/٢٣٤ ، ١٥/٢٣٣
fear	الخوف ٤/١٨٥
	الخوف الحيوانى ٤/١٨٥
	خيال ٤/٩٣
	الخير ١٦/١٥٨ ، ١٤/١٤١ ، ١٠/١٣٨ ، ٩/١٣٦ ، ١٣/١١٠ ، ٨/٨٧ ، ١١/٨٤ ، ٦/١٧
	٨/٢٧٨ ، ١١/٢٧٤ ، ١٣/٢٧٢ ، ٨/٢٥٣ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٢/٢١٧ ، ٦/١٧٩ ، ٦/١٦٦
good	١٩/٣٢٣ ، ١٤/٣١٥
intrinsic g.	الخير بالطبع ٣/١٦١
real g.	الخير الحقيقى ٩/١٣٦
absolute g.	الخير المطلق ٦/٢٧٥

good and pleasure	الخير واللذة ٦/١٦٦
goods	الخيرات ٤/١٥٩
two goods	الخيرين ١٢/٢٨٧
goodness	الخيرية ٨/٢٧٨ ، ٥/١٧٩ ، ١١/١٤١

( د )

relative to the category of relation	داخل في مقولة المضاف ٢/١٦٧
two interior opposite angles	(الزاويتان) الداخلتان المتقابلتان ١٣/٢٠٨
house	الدار ٤/٢٥٢
signifying, indicating	الدال ١٧/٢٨٩ ، ١٧/٢٤٤ ، ٢/٢٠٣
	دال على ما هو ١٣/٥٧
indicating the essence	الدال على الماهية ١٥/٢٤٢
	(غير) الدال على المعنى ١٥/١١٢
	دال على الذات ٨/٢٠٢
circle	الدائرة ١٥/٤٧
permanent	الدائم ١٨/١٤٦ ، ١٧/١٤٢
	(الأمور) الدائمة ٥/٣٣٢
	(الخاصة) الدائمة المتساوية ٢/٢٠٧
exercise	دربة ١٥/٩٢ ، ٨/٩٣ ، ٤/٢٥٠ ، ١/٣٣٥
intellectual rank	الدرجة العقلية ١٢/٨
	الدرع ٩/١٥٠
themes	الدعوى ١٠/٧٧ ، ٦/٧١
	دعوى منصوبة ٩/٧١
	الدعوى ١٤/١٩ ، ٣/٥٤ ، ٨/٧٧ ، ١١/٧٨ ، ٦/٩٧ ، ١٤/١٠٧ ، ١١/١٣٧ ، ٧/٣١٢ ،
theme	٢/٣٣٣
rest	الدعة ٦/٢٤٨

wheat, flour	دقيق الحنطة ٥/١٧٥
signification, designation, denoting	الدلالة ١٦/٢٨٥ ، ١١/٢٨٤ ، ١١/٢٧٧ ١٣/٢٧١ ، ١٧/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧
	دلالة الاسم ١٢/٢٦٦ ، ٢٠٩
	دلالة العلامة ١٤/٢٧١
	دلالة اللفظ ٢/٢١١
	دلالة المحمود ١٨/٢٤٣
	دلالة المعنى ٢/٢١١
	دلالة موجبة ١٦/٢٤٧
	دلالة واحدة ٨/٢١٢
proof	الدليل ٣/٣٢٦
rain	الدماع ٣/١٥٠
this world	الدنيا ٦/١٥١
bat	الدهن ١٩/١٧٤
medicine	دواء ٨/١٤٢
permanence	دوام ٦/١٤٤ ، ١٧/١٤٢
vicious circle	دور ١٣/١٤٦
rather than the other	دون غيره ٧/٢٦٦
rather than the other	دون الآخر ٩/١٨٨
rather than the prior	دون الأولى ١١/١٣٩
rather than another place	دون أين ١٦/٢٦١
rather than another species	دون نوع ١٦/٢٦١

(ذ)

substance	الذات — بالذات ٨/٢٠٩ ، ٤/٢٠٣ ، ٥/٢٠٢ ، ٥/١٨٨ ، ٤/١٨٦ ١٦/١٦٦ ، ١٥/٥٤
primarily and essentially	٥/٢٢٠ ، ٢/٢٣٩ ، ٢/٢٤٢ ، ١٠/٢٤٩ ، ١٢/٢٥٠ ، ١٧/٢٥١ ، ١/٢٥٢ ، ١٦/٢٦٦
	أولاً وبالذات
	ذات الإنسان ٤/٢٢٠

ذات الشيء ٧/٢١٢ ، ٢/١٨٥

ذات متحصلة ١٣/٢٥٠

”بحسب“ الذات ٥/١٢٦

essential

ذاتى ١٣/٦٥ ، ١٥/٥٤

الذاتية والتقويم ٥/٦٦

good accepted opinion

الذائع المحمود ١٥/٨١ ، ١٣/٣١

الذائعات ٨/٢٤

الذائعة ١٦/٣٨

support, defence

الذنب ١٠/٣٢ ، ٥/٣١

means

ذرية ٣/٣٠٥

recollection

الذكر ١٥/١٨٣

blame

الذم ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٠٤

fault

الذنب ٤/٣٢٩

mind ٨/٣١٤ ، ٤/٢٩٤ ، ٣/١٩٧ ، ١/٨٦ ، ١٧/٧٣ ، ١٠/٠٢ ، ٦/٤٠ ، ٨/٣٩

vulgar mind

الذهن العامى ٩/١٤٨

الذهن المشهور ٢/٨٢

الذوائع ١/٨٢

taste

الذوق ١/٨٥

( ر )

observer

راء ٩/١٢٧

راج ١٧/٢٤٣

( الحافظة ) والرادة ٢/١١٧

head

الرأس ١/١٨٢

definer

الراسم ٦/٢١٥

	الراسمون ١١/٢٧
	الراضى ١/٣٢٩
	راعى المراعى ٩/٢٢١
opinion	رأى ١٦/١٨٩ ، ٤/٧٧ ، ١٥/٤٣ ، ١٢/٢٦ ، ١٦/٢٥ ، ١/١٧ ، ١٧/١٦
	راى غير غزى ٧/٢٤
	رأى لايزول ٢/٢١٢
	رأى مبتدع ١٧/٧٧
	رأى نافع ٤/١٩
quarter	الربع نصف النصف ١٢/٧٩
spring	الربيع ٦/١٥٠
rank	رتبة ٤/٢٥٠
hope	الرجاء ١٦/١٢٦
probability	الرجحان ١١/٣٢١
the thinker .....	الرجل المستعمل للنوع فى حد الجنس ٣/٢١٣
sexapod	”ذوست أرجل“ ١٧/٢٤٦
octopod	”ذو ثمان أرجل“ ١٧/٢٤٦
biped	”ذو رجلين“ خاصة الرجل ٥/٢٦٠ ، ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦ ، ٤/٢٢٣ ، ٦/٢٢٢
quadroped	”ذو أربع“
	الرجوع ١١/٣٢١
mercy	الرحمة ١١/٧٥ ، ١٥/٣٩
badness	رداءة ٢/٢٨٩ ، ٣/٢١٦ ، ٦/٢١٠
bad structure	رداءة البنية ١٧/١٣٢
bad face	رداءة الخلق ١٤/١٣٢
	ردية ١/٢٨٧ ، ١١/٣١٢
vice	الرديلة ١٣/٣٣١ ، ٧/٢٥٠ ، ١٥/١٧٨ ، ٥/٨٤
	رذل ٨/٣٣٤
divine message	الرسالة الالهية ١٣/١٤

رسم	٤/٣٣ ، ٣/٦٢ ، ١٣/١٢٣ ، ٦/٢٠٧ ، ٢/٢٠٩ ، ٨/٢١٢ ، ٣/٢١٤ ، ٣/٢١٥
deserption	٨/٢٧٨ ، ٢/٢٥٠ ، ٣/٢٣٧
رسم الراسم	٦/٢١٥
رسم فاضل	٤/٢١٥
رسم ما	٥/٢١٥
رسم واحد	٨/٢١٢
رسول	١٣/٩٧
الرسوم	١٥/٨٨ ، ٧/٩٨ ، ١٣/١٢٩ ، ١٦/٣٣١
الرطب	٦/٣٠٥ ، ٥/٨٤
رطوبات	٦/٢٤٦
رطوبة	٥/٢٤٦
الرفع	١٤/٢٥٩ ، ٦/١٧٦
رفع الجزء	١٢/٢٨٩
رفع الخلاء	٥/٢٩٦
رفع الطرفين	٨/١٧٨
رفع الكل	١٢/٢٨٩
رفع الهواء	٧/٢٩٦
الرفيق	٤/١١٤
الرقص	٩/٢٧٣
(الملاء) الرقيق	٣/٢٣٣
ركود	١٤/٩٨
رماية	١٧/٢٣
الرمى	١٥/٢٨٨
الروابط	١٧/١٨٢
روشن = صاف (لفظة فارسية)	١١/٨٥
الرؤيا	٣/١١٤
الروية	١٣/٢٣٢

comrade, friend

dancing.

transparent plenum.

calmness.

shooting

conjunctions.

clar

dream, vision.

deliberation.



exercise	رياضة ١/٤٩
wind.	الريح ٤/١٩١ ، ٣/١٩٢ ، ٤/١٩٣ ، ١١/١٩٥ ، ٥/٢٧٤
saliva.	الزئبلا = اللعاب ١٢/٢٤٤

( ز )

right angled.	قائم ( الزاوية ١٠/٦١
exterior angle	الزاوية الخارجة ١٣/٢٠٨
	الزائد ٨/١٨٢
jupiter	زحل ١٣/٣٧
earthquake	الزلزلة ٦/٢٧٤
time	الزمان ١٨/٧٩ ، ٩/١٢٤ ، ٨/٢١٣ ، ١٣/٢٥٢ ، ٩/٢٦٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٩/٢٨٨ ، ٤/٣٣٣
	زمان ما ٧/٢١٣
changement	زوال ١٠/٢٤٧
defining the pair	”تحديد“ الزوج ١٨/٢٥٢
	الزوجة ١٤٠/١٢٠ ، ٧/١٧٦ ، ١٧/٢٥٢ ، ٥/٢٥٣
	الزيادات ٧/٢٦٧
	زيادة ٢/١٤٦ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٦١ ، ١/٢٣٢ ، ٨/٢٤٦ ، ٨/٢٤٨ ، ١٣/٢٧٤ ، ٤/٢٧٥
excess	٤/٢٧٩
	الزيادة الفصلية ٨/٢٤٦
	الزيادة المخصصة ٨/٢٤٨
	زئغ ٥/١٠٥
Zenon	زينن ١٤/٣٣١ ، ٦/٣٢٦

( س )

thief	السارق ٨/١٨٧
cunning thief	السارق الملقط ٨/٢٨٢
robbery, theft	السرقه ٧/١٨٧

static by itself	ساكن بذاته ٦١/٢١٨
negative	سالب ٤/١٠٥ ، ٢٥١/٢
	سالب جزئى ٩/١٠٥
	السالبة ٣/٢٥١
hearer	السامع ٥/٣٠٩ ، ٩/٢٣٧ ، ٩/٢٥٩
	السائل ٢/٢١ ، ١٠/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ١٥/٢٧ ، ١٠/٢٨ ، ٤/٢٩ ، ١/٣٠ ، ١٤/٣١ ، ١/٣٢ ، ٥/٣٣ ، ١٣/٣٦ ، ١٥/٥٩ ، ١/٧٥ ، ٣/٩٤ ، ١٠/٩٥ ، ٢/٩٦ ، ٤/١٠٥ ، ٩/١٠٤ ، ١٣/١١٣ ، ٨/٣٠١ ، ٦/٣٠٢ ، ١١/٣٠٤ ، ٦/٣٠٧ ، ٧/٣١١ ، ١٧/٣١٧ ، ٤/٣٢٠ ، ٩/٣٢١ ، ١٧/٣٢٤ ، ٦/٣٢٥ ، ١٦/٣٢٦ ، ٧/٣٢٨ ، ٦/٣٢٩ ، ٢/٣٣٣ ، ٢/٣٣٤ ، ٥/٣٣٦
questioner	
dialectical q.	سائل جدلى ٣٣٠ ، ٨/٢٦
real dialect. q.	سأل جدلى حقيقى ١/٢٧
cause	سبب ٤/١٩٨ ، ١/١٥٥ ، ١٨/١٤١
	السخرية ٣٩٤
hot	سخن ٧/٢٦٢
	ستخيف ٢/١٥٠
	السراج ٤/١٥٦
	السرقه ٧/١٨٧
joy	سرور ١١/١٢٧
surface	السطح ٨/٢٨٠ ، ١١/٢٧٨ ، ١٤٥/٢٤٩ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ١٣/٢٢٢ ، ١٧/٢١٣
	١٤/٢٨٦
	السطحين ١٥/٣١٨
happiness	السعادة ٨/١٥٩ ، ١٦/٨٢
ultimmte hap.	السعادة القصوى ١٠/١٥٧
down	السفل ٣/٨٧
ship	سفينة ١٦/٤٤

stone ship	سفينة حجر ١٦/٤٤
Socrates	مقراط ٦/٣٢٧ ، ٩/٩٥
sugar	السكر ٦/١٧٥
vinegar-honey	السكنبجين ١٤/١٣٨
rest, motionless	السكون ٩/٢٥٧ ، ١/٢٣١ ، ١٤/٢١٨
calm wind	سكون الريح ١٤/٩٨
	السلامة ١٥/١٥٤ ، ١١/١٥٢
negation	السلب ٦/٢٣٠ ، ٦/٢٧٦ ، ١/٢٥٧ ، ١٧/٢٥٦ ، ٢/٢٥٥ ، ٨/١١٣ ، ٢/١٠٨
	سلب التصريف ٤/٢٢٨
	سلب كلي ٥/١٠٥
	سلب لازم ٤/٢٥٧
	سلب مجرد ١٤/٢٥٤
	سلب مصروف ٤/٢٢٨
	سلب مطلق ١٨/٢٥٦
	سلب مقابل ٣/٢٥٧
	السلوب ١١/١٨١
sky is spherical	السماء كرية ١٠/٤٣
	سمح ٨/٣٠٩ ، ٩/٨٥
	سمحاء ١٦/١٠٩
hearing	السمع ١١/٢٢٦ ، ٤/٢٧١ ، ١٥/٨٥
age of wisdom	سن الحكمة ٩/٢٥٠
age of youth	سن الشباب ٩/٢٥٠
laws	السنن ١٦/٢٨٢
arrows	السهام ١٠/٣٢٠
bad understanding	سوء الفهم ٤/٧٦ ، ٢/٣٩
bad discourse	سوء القول ٧/٣٢٨
bad sharing	سوء المشاركة ٧/٣٢٨

bad figure	سوء الهیئة ١٠/٣١٣
١٠/٣١٦ ، ٨/٣٠١ ، ٧/٢٣٢ ، ١/٢٣٠ ، ١/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٤/١٦١ ، ٢/١٥١	السؤال
question, problem	
didactic q.	سؤال تعلیم ١٥/٧٩
	سؤال تفویض ٤/٣٠٨
dialectical q.	سؤال جدلی ١٣/٣١ ، ١١/٣٠
	سؤال حجر ٧/٣٠٨
universal q.	سؤال کلی ١٠/٣١٥
	”سقم“ السؤال ١٥/٣٣٥
	”صحّة“ السؤال ١٥/٣٣٥
sophistical contender	(معاند) سوفطائی ٧/٤٧ ، ١٠/١٦
sophistical places	(مواضع) سوفطائیة ٤/٣٠٤
Sophistic Elenchi	سوفسطیقا (کتّاب) ١٧/٢٨٠
liquid	السیال ٩/١٩٣
Continuous flowing water	(المیاء المتصلة) السیلان ٦/٦٧
(ش)	
conscious thinker	الشاعر ٩/١٤٧
consciousness, awareness	الشعور ١٥/٣٣٥ ، ١٢/١١٥
	الشعور بالمشهورات ٧/٣٧
youth	الشباب ٢/١٦٠
	الشبهة ١/١٧٥
similar	الشبيه ١٣/٣٠٨ ، ٢/١٣٨
insult	التم ١٦/٢٥٧
١/٢٨٥ ، ٥/٢٨٤ ، ٥/١٦٠ ، ٩/١٥٩ ، ٨/١٨٤ ، ٧/١٥١ ، ١٤/١٣٦ ، ١٠/٨٤	الشجاعة
courage	١١/٢٩٣ ، ١٠/٢٨٨
individual	الشخص ١٨/١٩٠ ، ١١/١٤٩ ، ٨/٥٦ ، ٧/٥٤
individuality	الشخصیة ٨/٥٤ ، ٤/١٧

	الشدة والضعف ٢/٢٠٠
شر ١٩/١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١١/١٣٨ ، ٣/١٤١ ، ١٦/١٥٨ ، ١٠/١٨٧ ، ٢/٢٥١ ، ٨/٢٨٧ ،	
bad, evil	١٩/٣٢٣
drink	الشراب ١٤/١١٩
other causes or the remaining conditioss	العلل الأخرى أو الشرائط الباقية ١١/١٤٨
condition of the accepted	شرط المشهور ٩/٣٤
	الشرطيات الاستثنائية ١٧/١٢٥ ، ١٧/٢٥
	الشرطية ٣/٢٩٦ ، ١٧/٣٥
primary conditions	الشروط الأول للتحديد ٤/٢٤١
concealed conditions	الشروط الخفية ٢/١٧٢
in communis	الشركة ١٣/٢٢٣ ، ١/١٧١
wicked	شرير ٨/١٨٧
law	بالشريعة ٢/٢٤٥
true law	الشريعة الصحيحة ١٦/١٥٢
unwritten law	شريعة غير مكتوبة ١٢/٣٩
two partners	الشريكين ١٠/٣٢٨
two evils	الشرين ١٢/٢٨٧
badness	الشرية ٨/٢٨٧
ray	الشعاع ٣/٢٧٧ ، ١٢/٢٦٩
firy flame	الشعلة الالتهابية ٨/٢٢٤
lightning flame	الشعلة البرقية ٨/٢٢٤
clear flame	الشعلة الصافية ٨/٢٢٤
clear lamp flame	الشعلة الصافية المصباحية ٨/٢٢٤
doubt	الشك ٤/٢٦٧ ، ١١/١٧١ ، ٧/٧٥ ، ١٠/٢٩ ، ٨/١١
weak d.	شك ضعيف ٨/١١
strong d.	شك قوى ٨/١١
figure	شكل ٢/٢٠٩ ، ١٢/٢٠٠ ، ٣/١٩٤

شكل التصريف ٢/٢٣٧

second f.

الشكل الثانى ٧/١٠٦

third f.

الشكل الثالث ١٣/٣٢

triangular f

الشكل المثلث ١٦/٢٠٨

الشكل الحلالى ٨/٢١٦ ، ١٤/٤٧

sun

الشمس ١٢/٢٥٢ ، ١٢/٢١٣ ، ٨/٥٦ ، ١٢/٣٧

paradox, absurdity

الشناعة ٧/٣٢١ ، ١٦/٣١٣ ، ١٦/٣١٢ ، ١٢/٢٨٠

الشمع ٦/٧٤ ، ١٥/٨١ ، ٨/١١٦ ، ٦/١٣١ ، ١٥/٣١٣ ، ١٥/٣١٥ ، ١٠/٣٢٢ ، ١١/٣٢٣ ، ٢/٣٢٩

الشمعات ٧/٣٣١ ، ٤/٣٢٤ ، ١٦/٣٢٣ ، ٨/٣٢٢

شمعته ٧/١٩٥

شمعة ٢/٣٢٢

الشمعة المطلقة ٥/٣٢٣

شذيع ٤/٣٠٣

testimony of the authorities

شهادة الثقات ١٠/٥٠

الشهرة ٨/١٣ ، ٣/٣٤ ، ١٢/٣٥ ، ٩/٣٨ ، ١/٣٩ ، ٧/٤٣ ، ٢/٤٦ ، ٤/١٣١ ، ١١/١٣٧ ، ١٨/٣٣٤ ، ٣/٣٢٩ ، ٥/٣٢٣ ، ٣/٣١٣ ، ٨/١٧٩ ، ٢/١٦٣ ، ١٤/١٥٩

general acceptance

شهرة أولى من شهرة ٢/١٩٦

الشهرة الخارجية ١٠/١٣

الشهرة المطلقة ٦/٧٥

شهرة الموضع ١٥/١٧٠

appetitive facutly

( القوة ) الشهوانية ١٣/٢٢٧ ، ٧/١٨٥ ، ٨/١٣٠

appetite, desire

الشهوة ١٢/١٢٠ ، ٩/١٤١ ، ٦/٢٤٧ ، ١٦/٢٧٢ ، ٦/٢٧٤

شهوة الانتقام ٧/٣٠٧

شهوة الطعام ٧/٢٦٩

شهوة الكرامة ٣/٢٧٤

شهوة اللذة ٣/٢٧٣

	شهوة لاشئ ١٧/١٢٠
	شهوة مطلقة ٥/٢٧٥
	الشئ ٩/١٢٢ ، ٥/١٢٧ ، ٨/١٣٩ ، ٥/١٤٠ ، ٣/١٤١ ، ٦/١٤٢ ، ١٤/١٤٣ ، ٥/١٦٠ ،
	٧/١٧٠ ، ٥/١٧٣ ، ١/١٧٦ ، ١٥/١٨٩ ، ٧/١٩٠ ، ٥/١٩٧ ، ٦/٢٠٢ ، ١٧/٢٠٧ ،
thing, entity	٨/٢٢٣ ، ٧/٢٣٣ ، ٧/٢٣٥ ، ١/٢٥١ ، ٣/٢٢٧ ، ٥/٢٧٤
concealed thing	الشئ الخفى ٣/٢٧٧
general thing	الشئ العام ١٥/٢٤٦
unknown thing	الشئ المجهول ١٢/٢٠٧
absolute thing	الشئ المطلق ٨/١٩٤
dark thing	الشئ المظلم ٥/٢٧٧ ، ٢/٢٧٨
known thing	الشئ المعروف ١/٢٠٨
single thing	شئ واحد ١٢/١٨٢ ، ١٩/١٩٣ ، ١/١٩٤ ،
	”خصوصية“ الشئ ٣/٢٤٥
	”فعل“ الشئ ٥/١٤
	شئين ٣/٢٠١
	الشيئة ٧/٢٥٩ ، ٣/٩٢

(ص)

	صاحب رأى خاص ١٥/٤٣
musician	صاحب الموسيقى ٧/٢٠٣
	صادق ١٠/١١ ، ٩/٣٤ ، ١٦/٥٠ ، ١٤/١٢٠ ، ٤/٢١٦ ، ١٢/٢٤١ ، ١/٢٧٧ ، ٨/٢٧٨ ،
true	٩/٣٣٢ ، ١٥/٣٢٤
true premisses	صادقات ٨/٣٣١
	(مقدمة) صادقة ١١/٣٢٦ ، ٢/٣٣٠
	صادقين ٢/٢٩٥
thirsty	الصادى ١/٨٦
ascending	الصاعد ١٣/١٦٨

artisan

الصانع ١٠/٢٤٣ ، ١٢/٢٣ ، ١٩/٢١

One God, One Creator

الصانع الواحد ١٣/١٤

الصحة ١/٢٢٩ ، ٢٠/١٧٨ ، ٥/١٥٩ ، ٣/١٥٨ ، ٢/١٥٧ ، ٦/١٣٧ ، ١/٢٥٥ ، ٧/٢٣ ،  
health ٣/٣٣٤ ، ٩/٣١٣ ، ١/٢٨٣ ، ٦/٢٦٧ ، ١٨ ٢٥٣ ، ١٤/٢٤٣

صحة البدن ١٠/١٥٧

صحة السؤال ١٥ ٣٣٥

صحة النبض ٤/١٥٧

صحة النفس ١٠/١٥٧

الصحة والشدة ٥/١٥٧

الصحو ١٤/٢٠٣

الصحيح ٧/٢٦٧

الصحيحة ٢/١١٧

truth الصدق ١٦/٢٣١ ، ١٠/٢٠٧ ، ١٢/١٣٦ ، ١١/٧١ ، ١٢/٤٥ ، ٦/٣٦ ، ١٠/١٩

صديق الزوم ٤/٢٩٦

”صعوبة“ الصديق ١/٣٩

”متساوى“ الصديق ١٢/٣٤

صعوبة التصديق ١/٣٩

صعوبة التصور ١/٣٩

minor premiss

الصغرى ٥/٤٢٧ ، ١٠/٣٠٤ ، ١٤/١٠٦

الصفات ١٠/٢٧٥

quality

الصفة ١/٢٨٠ ، ١/٢٥٧ ، ١١/٢٢٥ ، ٣/١٤٧ ، ١٣/١٤٠ ، ٥/١٢٦

صفة البياض ٤/١٨٠

”بحسب“ الصفة ٥/١٢٦

صلف ١٠/٣٠٩

الصلفيون ١٠/٣٠٩

الصمم ١٠/٢٢٦

الصناعة ٥/٢٩ ، ٦/٢٧ ، ١/٢٤ ، ٥/٢٣ ، ١٣/٢٢ ، ٦/٢١ ، ٩/١٧ ، ٣/١٥ ، ٩/١٢

art, inquiry

١٥/٣٣٢ ، ١٤/٢٥٨ ، ١٢/٨٢ ، ٣/٣٦ ، ١٤/٣٤ ، ٧/٣٣



	الصناعة الإخبارية ١١/١٧
lower art	صناعة أحسن ٢/١٥٣
higher art	صناعة أرفع ٣/١٥٣
building art	صناعة البناء ٤/٢٧٣
	صناعة الجدل ٤/٢٥ ، ١١/٤٨ ، ١٣/٤٩ ، ١/٥٢ ، ١٠/٦٥ ، ١٤/٣٣٥
dialectical art	الصناعة الجدلية ١٦/٢٤ ، ٦/٣٤ ، ١٤/٣٥ ، ٤/٣٦ ، ٧/٥٠
low art	الصناعة الخسيسة ٥/١٤٣
art of medicine	صناعة الطب ٥/٢٥
art of first philosophy	صناعة الفلسفة الأولى ١٠/٥١
art of writing	صناعة الكتابة ١٣/٢٧٢
art of wrestling	الصناعة المصارعية ٤/٢٢
	صناعة معينة ١٧/٢٢
	الصناعة المنتجة من المشهورات ١/٣٦
artisans	”أهل الصناعة“ ١١/٣٧
artificial	صناعي ٩/٢٦٦
arts	الصنائع ١/٢٢ ، ١٧/٢٣ ، ١/٢٤
scientific arts	الصنائع العلمية ١١/١٦٥
art, techné	الصنعة ١/٢٤٣ ، ٢٠/٢٤٢
class	صنف ٣/١٩٥ ، ١٠/١٧٣ ، ٨/٥٤ ، ١٤/٨
demonstrative class	الصنف البرهاني ٤/٤٣
achievement	الصنيع ١٨/١١٠
truth	الصواب ١٢/٢٧٩ ، ٢/٢١ ، ٣/٥٧ ، ٦/٤٢ ، ١١/٣٨
	صواب الحكم ٢/١٨٢
true premisses	الصوابق ١١/٥١
sound	الصوت ١٥/١٩٧ ، ٥/١٩٣ ، ١٧/١٩١ ، ٤/٨٥
	صوتي ٥/١٩٣

form	الصورة ٤٤ / ١٢ ، ٥٣ / ٦ ، ١٤٩ / ١٠ ، ٢٠٢ / ١٣ ، ٢٢٢ / ٨ ، ٢٢٣ / ٦ ، ٢٢٤ / ١
human form	الصورة الإنسانية ٢٢٢ / ٨ ، ٢٣١ / ٣
real form	الصورة الحقيقية ٢٧٤ / ١٥
syllogistic form	صورة القياس ٤٤ / ٦
concluding form	صورة قياس منتج ٣٢٩ / ١٤
universal form	صورة كلية ٥٦ / ١٤
platonic ideal form	الصورة المثالية الأفلاطونية ٢٧٦ / ١٥
separate form	الصورة المفارقة ١٢٩ / ١٢
becoming	صيورة ١٣٩ / ١٥ ، ٢٦٢ / ٧

(ض)

laughing	الضاحك ٣٣٤ / ٦
	ضحاك ٢١٤ / ١٤ ، ٢١٥ / ١ ، ٢١٧ / ١٤ ، ٢١٨ / ٢ ، ٢١٩ / ٤ ، ٢٢٠ / ٢ ، ٢٢١ / ٢ ، ٢٨٥ / ٢
	”ذو“ الضحك ٢١٤ / ١٧
harmful	الضار ٨ / ١٠
self-control	ضبط النفس ١١ / ١٨٤ ، ٢٠١ / ١١
worry	الضجر ٣١٠ / ٣
	الضد ٣٨ / ٣ ، ٩٢ / ١٨ ، ١٢٨ / ٧ ، ١٣٠ / ٣ ، ١٣١ / ١ ، ١٦١ / ١٤ ، ١٧٠ / ١٧ ، ١٧٦ / ١٠ ، ١٩٩ / ١٤ ، ٢٢٦ / ٣ ، ٢٢٧ / ٦ ، ٢٣٣ / ٤ ، ٢٤٥ / ٥ ، ٢٧٦ / ٣ ، ٢٨٩ / ٤ ، ٣١٨ / ١٢
contrary	٣٢٦ / ١٥ ، ٣٣٤ / ١٦
	ضد لاعدم ١٨ / ١
	الضدين ٢٥ / ١٥ ، ٢٢٦ / ٦
first mood	الضرب الأول ١٢٣ / ٤
concluding mood	ضرب منتج ٢٧ / ٣
harm	الضرر ١١٠ / ٨

moods	الضروب ٤/٣١٢ ، ١٥/٣٠٤ ، ١١/٣٠٣ ، ١٠/٣٠٢ ، ٤/٢٦٢
necessary	الضرورى ١/٨
double	الضعف ٨/٢٢٦ ، ١٣/١٨٣ ، ٦/١٧٢
weakness	ضعف ٣/٢٦٧
	ضعف الحس ١/٢٦٧
weak	ضعيف ١/٢٧٢
	ضعيف الملكة ١١/٣٢٧
side	الضلع ٥/٣٣٤
light	الضوء ٣/٢٧٠

(ط)

casual	الطارئ ٥/١٤٧ ، ٨/١١٠
	الطاعن ١٢/٢٤٧
floating body	”الجسم“ الطافي ٦/٢٢٤
medicine	الطب ٣/٣٣٤ ، ١٥/٣٣٢ ، ٨/٢٨١ ، ١/١١٧ ، ١٢/٨٢ ، ٥/٢٥ ، ١٧/٢٣
physician	الطبيب ١١/٢٨٨ ، ٦/٢٨٢ ، ١٨/٢٥٣ ، ١/٢٢٩ ، ٢/٥٢ ، ١/٢٥ ، ١٦/٢٢
skilled p.	الطبيب الماهر ٧/٢٨٢
nature	الطبائع ٦/٢٥١ ، ٤/٢٤٩ ، ١٢/٢٣٥ ، ١١/٢٣٢ ، ٦/٢٣١ ، ٤/٢١٧ ، ٣/٨٣
	طبائع المحدود ٧/٢٤٩
	الطبائع ١٠/١٤
	طبائع الجدلين ٨/٣٠٩
	الطبع ١/٢٤٨ ، ٢/٢٢٤ ، ٤/٢٢٣ ، ٥/٢٢٢ ، ٨/٢١٩
by nature	بالطبع ٧/٢٢٢ ، ٩/٢١٠ ، ٨/١٦١ ، ٤/١٦٠ ، ١٥/١٥٥
	بالطبع أثر ٣/١٦١
	”جيد“ الطبع ٤/٣٣٥
	”الخير“ بالطبع ٣/١٦١
	طبقة ٤/١١٩

nature

- الطبعة ٦/٩ ، ١/٢٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٨٦ ، ١/٢٥٦  
طبعة اتحاد النوع الحقيقي ١٤/١٩٤  
طبعة أنواع الجنس ٢/١٨٠  
طبعة الجنس ١٣/١٩٠ ، ١٧/١٩٦ ، ١١/٢٠٠ ، ١٨/٢٥٤ ، ٤/٢٦٠  
طبعة الجنس محصلة ١٦/١٩٦  
الطبعة الجنسية ٢/١٠٥  
طبعة الحس ١٧/١٩٦  
طبعة الطول ١٦/٢٥٤  
طبعة العرض ١٦/٢٥٤  
طبعة الفصل ١٢/٢٦٠  
طبعة الفضيلة ٧/٢٠٠  
طبعة القوة ١٦/١٨٧  
طبعة ما ١٦/١٩٦  
طبعة المادة ١٦/١٩٠  
طبعة المحدود ١/٢٧٠  
طبعة المحمول ٥/١١٨  
طبعة مركبة ١٢/١٩٤  
طبعة مشتركة ١٣/١٩٤  
طبعة المعنى المشترك ١/١٨٩  
طبعة مفردة قائمة ٤/٢٥٥  
طبعة موضوعية ٩/١٩٤  
طبعة النار ١٢/٢٠٨  
طبعة النوع ١/٢٥٥  
طبعة نوعية ٢/١٩٤  
”بحسب“ الطبيعة ٨/٩  
”مجرى“ الطبيعة ١١/١٣٥  
الطبيعى ٢/٨٣

term, limit

طرف ١٦/٣١٩

الطرف الثانى ٦/٣٠٨

طرف الحد ٧/٣١٧

طرف مقابل ٦/٣١٧

طرف نقيضة ١٧/١١

طرفا النقيضين المشهورين ٨/١٩٥

الطرفان ٥/٣١٨ ، ١٠/٢٥٥ ، ٧/١٣٢

طرفى النقيض ٨/١٣٩ ، ١٦/٧٨ ، ٦/٧٣ ، ٤/٧٢ ، ١٠/٥٣ ، ١١/٤١ ، ١٧/١١

١٤/٣٢٠ ، ١٦/٣١٩ ، ٧/٣١٥ ، ١٠/٣٠٨

dialectical methods

طرق جدلية ٤/٣١٢

method, way, means

طريق ٢/٢٢٧ ، ١٢/٢٢١ ، ١١/١٧٩

طريق الإنسانية ٢/٢٨٨

الطريق الأولى ٨/٢٩٤

الطريق التعليمى ١٣/١٤

طريق الجليل ١/٢٢٧

طريق الخلف والتشنيع ١٢/٩٧

طريق العدل ١/٢٢٧

طريق العرض ١٢/٢٢١

طريق الغلط ١٢/٢٢١

طريق الماهية ١٨/٢٣٠

طريق مقبول محمود ٩/١٧

طريق الملكة والعدم ١٧/٨٦

طريق النظر الحق ٦/٩٧

طريقة امتحان المحبوبات ٦/٣٩

acute taste

الطعم الحاد ١٠/٨٩

الطلب الأول ٧/٦٨

الطلب الثانى ٧/١٦٩

طلب جزئي ١٣/٣٨  
طلب جنس ٩/٦٩  
طلب خاصة ١٠/٦٩  
طلب شهوة ١٣/٣٨  
طلب العرض اللازم ١/٦٩  
طلب ما به الشيء هو ما هو ٥٨/  
طلب ما هو ١/٥٨  
طلب مناقضة ١٠/٤٠  
الطول ١٥/٢٥٤ ، ١/٢٥٥  
الطول الجنسي ١٢/٢٥٦  
الطول الصوري ٩/٢٥٦  
طويل مدة ٦/١٥٢  
الطين ١٢/١٩٣ ، ٤/٢٧٣

length

generic l.

formal l.

(ظ)

appearance

الظاهر ٨/١٢١ ، ١١/٢٣٦ ، ٢/٢٧٥  
ظاهر الأمر ٥/١٢٥ ، ٣/١٣٩ ، ٣/١٨٩  
ظاهر المشهور ٣/١٣٢  
”بحسب“ الظاهر ١٦/٢٧٤  
”في“ الظاهر ١٢/٢٧٤ ، ٦/٢٧٥ ، ١٠/٣٢٦  
الظاهرات ٥/٣٢٦ ، ٥/٣٢٩  
ظاهر الحال ٨/٢٦٣  
ظل الأرض ٣/٢٧٤

injustice

الظلم ٦/١١٠

darkness

الظلمة ١٦/١٩٩

الظن ٧/١١ ، ٩/١٣٣ ، ١٦/١٣٧ ، ١٤/١٤٣ ، ١/١٤٤ ، ٣/١٤٩ ، ١٥/١٨٤ ،  
١/١٨٥ ، ١٥/٢٠٠ ، ١٦/٢١٤ ، ٢/٢٦٠ ، ١/٢٧٢ ، ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٣٢ ، ٩/٣٣٣  
opinion

الظن جنسا للتصديق ١٣/١٨٤

ظن الغمام ١٦/٢٠٠

ظن نظرى ١٠/٢٧٩

ظن واحد ١٤/١٣٧

”بحسب“ الظن ٠٠/٢٣٣

”حسن“ الظن ١٠/٢٩

قوة الظن ٢/٩٠

ظنون ٦/١٠

ظنون صرفه ١٠/١٠

ظنون فاسدة ٧/٣٤

الظهور بالغلبة ١٠/٢٧

( ع )

unable

عاجز ٥/٣٢٥

”مصالح“ عاجلة ١٧/١٤٦

just

العادل ١٥٣ / ٢/١٧٩ ، ٤/٢٩٣

عادم البصر ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠

عادم الحس ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠

عادم الحس مطلقا ٩/١٨١ ، ١٣/١٨٠

habit

العادة ٨/٥١ ، ٩/١٩٣ ، ٢/٣٠٤ ، ٤/٣٠٩

عارض ٤/١٧٠ ، ٩/٢٢٢ ، ٩/٢٧٢

العالم ١١/١٢١ ، ١١/١٣٣ ، ٢/١٧٩ ، ١٨/١٨٢ ، ١٨/٢٠٣ ، ١/٢٢١ ، ٣/٢٢٢ ،

world

١٩/٢٤٧ ، ١٠/٢٦٥ ، ٧/٢٧٥ ، ٧/٢٧٨ ، ٦/٢٧٩

العالم أزلى ٩/٢٢٧ ، ٩/٢٤٤ ، ١/٢٤٥ ، ١٥/٢٤٦ ، ٢/٢٥٩ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٨٠

eternity of the world

عام ٩/٢٢٧ ، ٩/٢٤٤ ، ١/٢٤٥ ، ١٥/٢٤٦ ، ٢/٢٥٩ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٨٠

general

عام الأحوال ١١/١٥٥

العام الحقيقي ٦/٢٧٥

the constant	العام الدائم ١٩/١٤٦
general term	”لفظ“ عام ٢/٢٥٩
vulgar	العامة ١٣/٣٣٥ ، ١١/٧٨ ، ٥/٤١
general predicables	”المحمولات“ العامة ١٤/٢٤٥
	العامى ٩/٣٣٥
	العاميون ١٥/٢٨٤ ، ٦/٢٤
	عائق ١٤/٢١
phrase	عبارة ١/٢٣١ ، ١/٢١٠
expressions	العبارات ٩/٢٨٤ ، ٣/٣٠٤
	العبث ١٣/٩٤
	العجائب ١٤/٣٦
impotence	عجز ٧/٣١٣
	العدالة ١/٨٣ ، ٤/٨٧ ، ٢/١٠٦ ، ٥/١٣٥ ، ٧/١٣٦ ، ٧/١٥٣ ، ٣/١٥٨ ، ٣/١٥٨
	٩/١٥٩ ، ٦/١٦٠ ، ٢/١٧٩ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٢٧ ، ٩/٢٦٨ ، ١٦/٢٨٢ ، ٥/٢٨٤
justice	١١/٢٩٣ ، ١/٢٨٥
	العدد ١٧/٢٧ ، ٢/١٦٩ ، ٢/١٧٣ ، ١/١٧٤ ، ٢/١٧٦ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٢٤٦ ، ٥/٢٥٣
number	١١/٢٩٦ ، ١٤/٢٨٦ ، ٧/٢٨٠ ، ٥/٢٥٨
pair n.	العدد الزوج ٢/٢٥٣
impair n.	العدد الفرد ٧/٢٨٠ ، ٥/١٧٤
intermediate n.	عدد وسط ١٥/٢٨٠
	العدل ٢/٣٩ ، ١١/٨٤ ، ٤/٨٧ ، ٥/٩٥ ، ٤/١٠٧ ، ١١/١١٠ ، ٨/١١٤ ، ٤/١٣٥
justice	٤/١٥٦ ، ٤/٢٢٦ ، ١/٢٢٧ ، ١٥/٣٠٨
	العدلية ١/٢٦٩
	العدم ١/٣١ ، ٤/١٣٣ ، ١٠/١٤٨ ، ١٠/٢٢٦ ، ١٠/٢٢٧ ، ٤/٢٣٦ ، ١/٢٤٨ ، ٣/٢٥٠
privation	١١/٢٥٧ ، ٥/٢٧٣ ، ٤/٢٧٦
	عدم اليأض ٣/١٨٠
	عدم الحركة ٨/٢٥٧



	عدم الحس ٢/١٨١ ، ١١/١٨٠
	عدم الحس المطلق ١٢/١٨٠
	عدم العمى ١٣/٢٥
	عدم مقابل ١/١٨١
	عدم مقابلة ١/١٨١ ، ١٤/١٥٤
	عدم نوع ١/١٨١ ، ٣/١٨٠
	العدم والملكة ١/١٣٣ ، ٦/١٠٧
	العدوى ٤/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٢/٢٥
	عدوى الذات ١٢/٢٥٠
	العدمين ١١/١٨٠
enemy	العدو ١٤/١٥٤ ، ١٢/١٢٨
	العدول ٧/٣٢٦ ، ٨/٣٢٤ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٤٣
fresh water	(ماء) عذب ٨/٢٢٥
excuse	عذر ١/٢٥٧ ، ١٥/٢٥٦
	”تاريخ“ العرب ٥/١٥٠
	”فصحاء“ العرب ٢/٣٠٤
	العرض ٩/١٠٣ ، ٢/٦٩ ، ٦/٦٦ ، ١/٦٥ ، ٤/٦٤ ، ١٧/٦٣ ، ٣/٦١ ، ٦/٥٧ ، ٣/٥٣
	٣/١٠٤ ، ١١/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ١٦/١٢١ ، ٢/١٤٧ ، ١١/١٧١ ، ١/١٩٤ ، ١٣/١٩٦
	١٣/٢١٩ ، ١٤/٢٢٠ ، ١٢/٢٢١ ، ٥/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٨١ ، ١١/٣٠١
accident	٣/١٢٤
real accident	العرض بالحقيقة ١٧/١٩٤
particular accident	عرض خاص ٧/٢١٣
general accident	عرض عام ٢/١٩٢ ، ١٤/١٩١ ، ٥/٥٧
	العرض المقابل للجوهر ٧/٥٧
	العرضيات ١٣/٢٥٩ ، ٤/٥٧
	العرضية ١ / ١٠٦

ten	المروض ٤ / ١٣٠
Love	العشرة ١٥ / ٧٠
juice	العشق ١٣ / ٢٩٦
organ	المصير ١٧ / ١٩٥
thirst	العضو ١١ / ١٨٥
bones	العطش ٢ / ٨٦
	العظام ١٢ / ٢٤٤
temperance	العفة ١٢ / ٢٧٧ ، ١٤ / ١٧٨ ، ٢ / ١٦٠ ، ٩ / ١٥٩ ، ١١ / ٨٤ ، ١٦ / ٨٢ ، ٨ / ٢٥
	١ / ٢٨٥ ، ٥ / ٢٨٤
	العفة اشتراك اتفاق ٦ / ٢٤٤
temperate	عفيف ١٠ / ١٤٦
dogmas	المقائد ٤ / ١٤
useful dogmas	المقائد النافعة ٦ / ١٤
belief	العقد ٢ / ٢٢٢ ، ١١ / ١١
formation of the syllogism	عقد القياس ١١ / ٣١٧ ، ١١ / ٣١٤ ، ٣ / ٣٠٥
	العقد المقارن ١١ / ١١
	عقد نافع ٥ / ١٧
intellect, reason	العقل ٧ / ١٩٨ ، ٨ / ١٩٧ ، ١٨ / ١٩٦ ، ٢ / ٩٣ ، ١١ / ١١
good sense	العقل الصريح ١٢ / ١١
	العقلية ٦ / ٣٣٦
	العكس ١٣ / ١٥٨ ، ٣ / ١٩١ ، ٥ / ١٨٥ ، ٤ / ١٧٩ ، ١٧ / ١٦٦ ، ١٢ / ١٣٩ ، ٤ / ١٣٢
conversion	٦ / ٣٣٤ ، ١٨ / ٣٣٤ ، ١ / ٣٣٣ ، ١٥ / ٢٧٥ ، ٣ / ٢٢٩ ، ١٦ / ٢٢٧
contraposition	العكس بالنسوى ١٠ / ١٦٥
	عكس قياس ١٠ / ٣٢٩
	عكس القياس بالنقيض ١٦ / ٣٣٤
	بالعكس ١٤ / ٢٢٣ ، ٦ / ٢٦٩ ، ٩ / ٢٠٣ ، ١٥ / ١٨٣ ، ٥ / ١٦٥
cure	العلاج ١١ / ١١٢ ، ٤ / ٥٢
real relation	علاقة حقيقية ١٤ / ١٢٥
	علاقة مشهورة ١٤ / ١٢٥

	علاقة الموافقة ٩/٢٦٤
sign	العلامة ١٥/١٣/٢٠٩٠٧/٢٥١٠٥/٢٧١٠٤/٢٧٢٠١/١
causes	علل ١١/١٤٨ علل الأمور ٩/١٥٤ علل مستدعية ٦/١٤٧
	العلم ١٣/١٦/١٦٠٢/٩٣٠١/١٢٤٠١/١٣٠٠٩/١٣٣٠٩/١٣٨٠٤/١٤٥ ١٤٥/١٥/١٥٩٠٢/١٦٣٠٢/٨/١٦٧٠٢/١٧٨٠٦/١٧٩٠٢/١٨٢٠٢/١٧ ١٩٦/١٧/١٩٩٠٩/٢٠٣٠٩/٢١٢٠٩/٢١٤٠٣/٢٢١٠٦/٢٢٢٠١/٢
science, knowledge	٢٢٣/١٣/٣٣٣٠١٢
	علم اتخاذ الدفوف ١٢/١٢١ علم بالتسطير ١٤/٢٧٢ علم بالشئ ٨/١٢٠٠٤/١١١ علم البرهان ٢/٨
theology	علم التوحيد ١٢/١٢١ علم خسيس ١١/١٢١
mysterious kn.	علم خفي ٨٣/١٣٦٠٥
noble kn.	علم شريف ١٢/١٢١
practical sc.	علم عملي ١/٢٦٥ علم القياس ١٣/١٦٢/١٣/١٦٣/١٣ علم المتضادات ١٥/٣٣٣ علم المتقابلات ١٥/٣٣٣ العلم المكتسب بالبرهان ١٥/١٣
science of logic	علم المنطق ٩/١٣١
speculative sc.	العلم النظري ١١/٢٧٩٠١/٢٦٥
single sc.	علم واحد ١٤/١٣٧
scientists	العلماء ٦/٢١٦٠٧/٧٣٠٩/٤٣
scientific	علمي ٣/٢٢٩٠٧/٢٢٧٠١٢/١٩٥٠١٦/١٦٩٠٨/١٤٤٠٣/١٤٠٠١٢/١٣٩ ٢٣٣ ١١/٢٣٥٠١٤/٢٤١٠/٢٤٦٠١

cause

طلة ١٤٧ / ١٤٨ ٦ / ١٥٤ ٩ / ١٩٨ ٩ / ١٢

طلة الاستقراء ١٤ / ٣١١

طلة بالفعل ٣ / ١٤٨

motive cause

العلة الداعية ١٠ / ١٤٦

necessary cause

علة موجبة ٨ / ١٤٧

up.

العلوم ٢ / ٧٨

العلوم ٢١ / ٨٠ ٨ / ١٢٢ ٦ / ١٣١ ٦ ١٣ / ١٣٧ ٨ / ١٣٩ ٢ / ١٤٣ ٤ / ١

sciences ٢ / ٢٨٢ ٧ ١ / ٢٧٥ ٤ ١٢ / ٢٤٥ ٢ / ٢٣٤ ٦ / ٢٣٠ ١٦ / ١٨٢ ٢ / ١٦٨

demonstrative sc.

العلوم البرهانية ١٥ / ١٣

high sc.

العلوم العالية ١١ / ١٦٨

absolutely

على الإطلاق ٤ / ١٤٤ ٤ ٣ / ١٤٣ ٤ ٣ / ١٤٢ ٤ ١١ / ١٤١

على الإطلاق مشهور ٩ / ١٥٦

على جهة المشهور ٢ / ١٦٧

على حكم المشهور ١٩ / ١٨٠

على سبيل الآلة ٣ / ٢٦٦

على سبيل المشهور ١٥ / ٢٣٢

على طريق آخر ٣ / ١٦٧

على طريق الإنسانية ٣ / ٢٢٨

على طريقة الجليل ٥ / ٢٢٨

على طريق العدل ٥ / ٢٢٨

على طريق مشى ذى الزجلين ٣ / ٢٢٨

على المشهور ٣ / ١٨١

على ٨ / ١٤٢

العمدة ١٦ / ٣٠٩

fundamental things

عمدة الأمور ١٠ / ٣٠١

practice

العمل ١ / ١٥١ ٤ ١٦ / ١٥٠

”تعليم“ عمل ١٧ / ٨٢

العموم ١٧/١٤٢ ، ٩/١٨٩ ، ٧/١٩٨ ، ١١/٢٢٧ ، ١٦/٢٤٢ ، ٨/٢٤٦ ، ١٦/٢٥٣ ،  
generality ١/٢٧٥

عموم مشكك ٩/١٢٠  
العمى ٨/٢٧٦ ، ٥/٢٥١ ، ٢/١٨١ ، ١/٨٧  
blindness  
العمى عميين ١/٨٧

عناد ٩/١٦ ، ٢/١٩ ، ١٦/١٠٧ ، ١٥/١٠٨ ، ٥/١١١ ، ١٨/١٢٥ ، ١/١٢٩ ، ١٧/١٤٠ ،  
contention ٢/١٤٣ ، ٩/١٦٩ ، ١٣/١٧٨ ، ٢/٣١٣ ، ٣/٣١٥ ، ٤/٣٢٦

عناد جدلى ٦/١٤١

عناد جزئى سالب ١٥/١٠٧

عناد جزئى موجب ١٦/١٠٧

عناد علمى ٦/١٤١

عناد كلى ٤/٣٢٦

عنادية ٢/٤٥ ، ٤/٤٤

procedure of induction

عهدة الاستقراء ١٠/٣١٢

knowledges

العوارف ٧/٩٥

vulgar

العوام ٤/٣١١

defect

عيب ١٨/٢٥٧

eye

العين ١٠/٢٤٤

عين المقدم ٦/١٢٤

( غ )

nourishing the bones

فاذى العظام ٢/٢٤٤

faulty

غالط ٧/٣١٦

ends

الغايات ٧/٢٧٣ ، ١٣/١٧٨ ، ٢/١٥٩ ، ١٠/١٥٧ ، ١٧/١١٦

الغاية ١/١٥٦ ، ٨/١٥٧ ، ١/١٥٨ ، ٤/١٢٤ ، ١٦/٢٧٢ ، ٢/٢٧٣ ، ٤/٢٨٩ ، ٦/٣٠٦ ،

end

١٣/٣١٨

	غاية الجودة ٨/٢١٧
	غاية مباينة ١٣/٣١٨
praiseworthy end for its own sake	غاية مجودة لذاتها ١٣/١٨٧
single end.	غاية واحدة ١٧/١١٦
purpose	غرض ١٢/٢٧٢
instinct	غريزة ٢/٢٧٧
anger	الغضب ٦/٣٠٧ ، ١٤/٢٨٨
angry	الغضبان ٧/٣٠٧
spirited faculty	الغضبية ٥/١٨٥
	”القوة“ الغضبية ٨/١٣٠
	الغفلة ١٦/١٣٥ ، ١٥/١١٥
	”وقت“ الغفلة ١٥/١١٥
victory	الغلبة ٨/٣٢١ ، ٣/١٥٦ ، ١١/٤٩ ، ٢/٤٥ ، ٦/٢٠ ، ٩/١٨ ، ١٥/١١
	الغاط ٨/٢٧٢ ، ٥/٢٦٦ ، ١٠/٢٢٤ ، ١٢/٢٢١ ، ٧/٢١٦ ، ١١/١٨٩ ، ٣/١٠٦ ، ٣/٤٥
error	١/٢٨١ ، ٢/٢٧٦
angry	الغام ١٦/٢٠٠
	الغم ١٤/٢٨٨ ، ١٤/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
	الغم في الشهواني أو في السياسي ٦/١٨٥
obscurity	غموض ١٠/٣٢٤
wealth	الغنى ٤/٢٩٣ ، ١/٢٧٩ ، ٩/٢٥٤ ، ٦/٢٥٣ ، ٧/١٨٧ ، ١٩/١٨٢ ، ١٢/٩٦
	الغنى والشدة ١٣/١٥٨
other	غير الاضافة ١٨/١٨١
	غير برهاني ٢/١٣
	”خاصة“ غير دائمة ٧/٢٥٧
immortal	غير مائت ٩/١٩٠

	غير محصل ١٣/٢٠٢
	غير محصل الطبيعة ٧/١٩٧
	غير مقوم ٤/١٩٠
	غير مؤثر ١٤/١٦٠
	غيران ٣/٣٢٤
	غيره ٦/٢٩٣
	غيرية ٢/٦٧
rage	الغيظ ١٥/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
rage is pain and sorrow	الغيظ ألم وغم ١٤/١٨٥
rage is in the spiritive faculty	الغيظ في الغضبية ٥/١٨٥
clouds are intensified air	الغيم تكاثف الهواء ٥/٢٧٤

(ف)

impious	الفاجر ٣/٢٧٤ ، ٦/٢٧٣
corrupted	فاسد ١/٢٦٨ ، ١٤/٢٦٧ ، ١/٢٤٧
	الفاسادات ٧/٢٩٤
judulgeut	الفاسق ٢/٢٣٧
good man	فاضل ٢/١٤٣ ، ٩/١١٠ ، ١١/٤٣
good discourse	”قول“ فاضل ٩/٣٣٢
agent	فاعل ٩/٢٣٦ ، ١٣/١٨٧ ، ١٦/١٧٩ ، ١/١٥٨ ، ٤/١٣٧ ، ١٣/٣٦ ، ٢/٢٢
	الفاعل التصريفي ٧/٢٣٦
	الفاعل الحقيقي ٧/٢٣٦
	فاعل الخير ٥/١٣٧
	فاعل الشر ٥/١٣٧
	فاعل الغايه ١/١٥٨
	”الأسباب“ الفاعلة ١٨/٢٦٧
unnoticed by the senses	الفائتة عن الحس ٤/١٧٥

impiety	بغور ٥/٢٨٥ ، ١٤/١٧٨ ، ٩/١٤١
	الفحش ٨/٢١٨ ، ١٥/٢١٧
joy	فرح ١١/١٢٧
individual	الفرد ٨/٢٨٠ ، ١٧/٢٥٠ ، ٣/١٧٦ ، ١/١٧٤ ، ١٣/١٤٠
	فردانية ١٧/٢٠٩
	فردية ٣/١٧٣ ، ١/١٧٤
horse	الفرس ١٣/٢١٨
history of the Persians	”تاريخ“ الفرس ١٥/١٥٠
corruption	الفساد ١٧/٢٨٥ ، ١٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٣٠ ، ٢/١٣٧
	الفسق ١/٢٣٧
familiarity	الفتو ٢/١٩٦
eloquence	الفصاحة ١/٣٠٤
	فصحاء العرب ٢/٣٠٤
	الفصل ٩/١٧١ ، ١٣/١٦٥ ، ١٢/١٠٦ ، ٤/٩١ ، ١٦/٨٩ ، ٤/٦٩ ، ٤/٦٦ ، ٤/٥٥
	١/٢١٢ ، ١٤/٢١١ ، ٥/٢٠٢ ، ١٦/٢٠١ ، ٧/١٩٩ ، ١٠/١٧٦ ، ١٠/١٧٥ ، ٣/١٧٣
	١٢/٢٤٢ ، ٢/٢٦٤ ، ١/٢٦٠ ، ١٣/٢٥٩ ، ١/٢٥٨ ، ١٠/٢٥٣ ، ٤/٢٤٦ ، ٤/٢٤٤ ، ١٢/٢٤٢
differentia	٨/٢٨٩ ، ١٨/٢٧٩ ، ٩/٢٧٤
simple d.	فصل بسيط ٧/٢٦٠ ، ١٠/١٧٤ ، ٦/٩١ ، ٦/٢٦
d. of a geuns	فصل الجنس ١٠/١٧١
real d.	فصل حقيقى ١٩/٢٥٢
real essential d.	فصل حقيقى ذاتى ٩/١٧٣
privative d.	فصل عدى ١/١٨٠
	فصل على المشهور ٩/١٧٣
non-logical d.	فصل غير منطقى ١٨/٢٥٩
	فصل مجرد بسيط ١١/٩٠
	فصل مشهور ٦/٢٠٢
logical d.	فصل منطقى ١١/٢٣١ ، ٥/١٧٤ ، ٧/٩١ ، ٨/٩٠



specific d.	فصل النوع ١٩/٢٥٧
existential d	فصل وجودى ١/١٨٠
الفصول	١/٥٦ ، ٢/٩٠ ، ١١/٩٦ ، ٢/١٦٥ ، ١/١٧٦ ، ٣/١٨٨ ، ٢١/٢٤٢ ، ٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٥٣ ، ٦/٢٦٢ ، ٣/٢٦٣ ، ١٠/٢٦٦ ، ١٦/٢٧١ ، ٤/٢٥٨ ، ٣/٢٥٧ ، ٦/٢٥٤
differentiae	٣/٢٧٤
	فصول الأعراض ٥/٨٩
	فصول أنواع الجنس ٢/١٨٠
	فصول الجواهر ٧/١٧٤
	الفصول الجوهرية ١٣/٦٩
	فصول الكيف ١٤/٦٩
	فصول متداخلة ٦/١٨٩ ، ٥/٨٨
	فصول متعاندة ١٦/٨٧
	فصول متقابلة ٥/٨٨
	فضح ( كشف وفضح ) ١١/١٨
	الفضيحة ١١/١٢٥
	الفضيلة ٨/٢٣ ، ٥/٨٤ ، ٢/٨٧ ، ٣/١٠٦ ، ٢/١٤٦ ، ٢/١٤٧ ، ١٦/١٥٠ ، ١/١٥١ ، ١٠/١٥٧ ، ١٤/١٧٨ ، ٢/١٨٨ ، ٦/١٩٩ ، ١/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٢/٢٢٧
virtue	٧/٢٤٤ ، ٨/٢٤٦ ، ٨/٢٥٣ ، ٢/٢٥٨ ، ١٠/٣١٣
temperance	فضيلة العفة ٦/٢٥
	الفضيلة العفية ٥/٢٥
	فضيلة مطلقة ٤/٢٠٠
	فضيلة الملكة ١١/١٨٤
nature	فطرة ١١/٢١
natural reason	فطرة العقل ٨/١٩٠
concavity	القُطْسة ٧/٦١
comprehensive mind	الفطن ١١/١٠٣
natural con. -rehension	فطنة طبيعية ٧/٩٥

act, action	٥/٢٤٧ ، ١/٢٣٦ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠ ، ١٦/٣٦
	فعل الشيء ٥/١٤٠
praiseworthy act for its own sake	١٢/١٨٧
	”جهة“ الفعل ٥/٣٢٠
poverty	٤/١٥١
right thought	١٠/٢٨٨
	”عين“ الفكرة ٣/٢٩٠
rational soul	١٣/٢٢٧
	(قوة النفس) الفكرية
agriculture	٨/٢٥٠
	الفلاحة
philosophers	٩/٢٧٢ ، ٤/٧٧ ، ٨/٤٣
philosophy	١/١٥٣
	الفلسفة
first philosophy	١٧/١٥٢ ، ٦/٩٤ ، ١٠/٥١
	الفلسفة الأولى
sphere	١٤/٢٧٣ ، ١٠/١٥٠
	الفلك
sphere is a quintessence	١١/٤٣
	الفلك طبيعة خامسة
art	٤/٢٩٧ ، ١٥/١٨٦ ، ٣/١٨٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٠/١٤٥ ، ٤/٢١
	الفن
first art = eisagoge	١/٥٧
	الفن الأول = المدخل
second art = categories	١٤/٢٥٨
	الفن الثاني = المقولات
third art = de interpretatione	١١/١٤٤
	الفن الثالث = العبارة
demonstrative art	١٥/١٨٦
	فن البرهان
understanding	١١/١٦٦ ، ١٩/٢٤٧ ، ١٢/٢٢٧ ، ١١/٢٢٣ ، ٦/١٦٩ ، ٥/١٣٨
	الفهم
understanding is knowledge	١٥/١٨٦
	الفهم علم
good un.	١١/١٠٣
	”جودة“ الفهم
	”سوء“ الفهم ٤/٧٦ ، ٢/٣٩
	الفواحيش ٧/٢٥
up the earth	١٣/٢١٣
	فوق الأرض
more than one	١١/٢١٢
	فوق واحد
	في الأغلب ٨/١٢١

in a greater degree	في الأكثر ١٠/١١٣
praedicatur in quale quid	في جواب أى شىء هو ١٥/١٧٢ ، ١٥/١٧١
pr. in quid	في جواب ما هو ٨/١٧٣ ، ١/١٧١ ، ١٨/١٧٠ ، ١١/١٦٦
	في جواب ما هو بالشركة ١/١٧١
in reality, vere	في الحقيقة ١٠/١٤١
quasi in quid	في طريق ما هو ١٣/١٦٦
apparently	في الظاهر ٨/١٢١
	في ظاهر المشهور ٦/٢٣٦
	في المشهور ٣/١٩٣ ، ١٥/١٨١
Pythagoras	فيثاغورس ١٣/٨٢
philosopher	الفيلسوف ١٠/١٦ ، ١٦/٧٨ ، ١/١٥٣ ، ١/٣١٢

(ق)

capable, susceptible	قابل ٤/١٣٥
susceptible to error	قابل للباطل ٩/٣٣٦
susceptible to ignorance	قابل للجهل ٨/٢٩٨
	قابل للعلم ١١/٢١٣ ، ٢/٢١٧ ، ٥/٢١٩ ، ٣/٢٢٠ ، ٧/٢٨٩
capable of receiving knowledge	قاصر الأسباب ١/١٤٩
	قانون ٣/٢٨ ، ٧/٤١ ، ٩/٥٩ ، ١٢/٦٠ ، ٨/٦٦ ، ٨/٨٤ ، ١٢/٨٥ ، ١٠/١٣١ ، ٦/٢٣٢
law, rule	قانون الإثبات والإبطال ٨/١٦٥
	قانون تحديد الأوضاع ١٠/٥٩
dialectical rule	القانون الجدلى ٦/١٠٩
universal rule	قانون كلى ١٣/٥٩
logical rule	قانون منطقي ١١/٧٦
reasoner	قايس ١١/١٢٦ ، ٦/٢٩ ، ١/١٩
	قايس جدلى ٢/٢٦

قائل ( قول القائل — قال قائل — يقول قائل )	٣/٢١٢ ، ٢/٢١٠ ، ١١/٢٠٢ ، ٦/١٩٢
	٤/٣٣٠ ، ٤/٣٢٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٦/٢٤٨ ، ٨/٢٣٥ ، ٦/٢١٦ ، ٢/٢١٥ ، ١٧/٢١٣
	٧/٢٧٦ ، ١٥/٧٨
right-angled	قائم الزاوية ١/٦١
lever of a balance	القَبَان ١٤/٨٧
acceptance	القبول ١٠/٣٢٥ ، ٩/٣٢٨
bad	القبیح ١٠/٣١٣ ، ١٣/٢١٢ ، ٤/١٢٨ ، ١٠/٣٢١
power	القدرة ٢/٢٦٩ ، ١٢/١٨٨
	”جهة“ القدرة ٥/٣٢٠
	القدوم ١٧/١٩٢
proximate	القريب ٤/٢٥٤ ، ١٦/١٨٠
	قريب من البين ١١/٥٠
	قريب من المشهور ٣/٣٢٣ ، ٦/١٩٣ ، ١٢/٣٨
	القرينة ١٢/٧٣
	( التقرير ١٥/٧٣ )
involuntarily	قسر ٩/١٧٥
part	القسم ١٦/١٨٥ ، ١/١٤٩
	القسمة ١/٢٦٩ ، ٢/٢٥٧ ، ٥/٢٢٧ ، ١٤/١٧١ ، ١/١٦٧ ، ١/١٠٧ ، ٩/٥٧ ، ٢/٥٦
division	٧/٣٣٥ ، ٩/٣١٨ ، ١١/٣٠٣ ، ١٦/٣٠٢ ، ١٢/٢٧١
	قسمة أولى ٣/١٠٨
	قسمة ثانية ٣/١٠٨
	قسمة التعليم الأول ١٤/٦١
	قسمة الفصل ٥/١٧٢
	قسمة كاذبة ٢/٥٦
	قسيم ٨/٢٥٤

primary intention	القصد الأول ١٤/٧٨
secondary intention	القصد الثاني ١٥/٧٨
propositions	القضايا ١٠/٣٠٢ ، ٥/٧
dialectical prop.	القضايا الجدلية ٦/٧١
	القضية ٤٠/٤٢ ، ١٧/٥٣ ، ٤٠/٥٤
	”النتيجة“ قضية ١٧/٥٣
diagonal	القطر ٣/٨٦
heart	القلب ٣/١٥٠
in a less degree	(في) القليل ١٢/١٠٨ ،
less and more	القليل والكثير ١٥/١٣٨
	القناعة ٩/٢٥٩
aequisition	القنينة ١٣/٢٢٣ ، ١١/١٣٣
	القنينة الجدلية ٣/٩٩
	القوام ٧/٢٢٣ ، ١٢/١١٩
rules	القوانين ٤/٢٨٩ ، ١٥/٨٤ ، ١٦/٤٨ ، ٢/٢٤ ، ١٧/٢٢ ، ١١/٢١
universal rules	قوانين كلية ١١/٢١
	القول ١٧/٢٥٧ ، ٤/٢٤٣ ، ٢/٢٢٢ ، ١/٢١٧ ، ٧/١٩٣ ، ٦/١٨٩ ، ١١/١٨٥ ، ٢/٤٢
	٣/٣٣٠ ، ١٧/٣٠٣ ، ١٤/٢٨٤ ، ١/٢٧٧ ، ٤/٢٦٨
discourse, argument, discussion	قول أولى ١٨/٥٥
	قول جدلي ٧/١٧٤
	قول جزافي ٢/١٨٨
	قول خاص ١٧/٢٤٥
	قول الراسم ٦/٢١٥
	قول رذل ١٣/٣٣٢
	قول غير مستج ٧/٣٣١
	قول فاضل ٩/٣٣٢

قول كلي ١٥/٣٢٦

قول مساو ٨/٢١٤

chosen argument

قول مستخير ٤/٣٠٨

القول المشهور ٥/٣٢١

قول مطلق ٩/١٨٥

قول معقول ١٦/٢٦٣

قول منتج ٦/٣٣١

قول موجب للطلب ١١/٣٠٢

القول الواحد ٧/٣٣٥

”بحسب“ القول ١٥/٧٨

قوم ٦/٣٢٣ ، ٣/٢٠٢ ، ٩/١٤٩ ، ٩/١٤٣

”بحسب“ قوم ٥/٣٢٣

قوة ( — بالقوة ) ٨/٣٣ ، ٢/١٥٧ ، ٥/١٥٩ ، ٦/١٧٨ ، ١/١٩٨ ، ١١/٢٠١ ، ٦/٢٣٥ ،

٢/٢٧٧ ، ٢/٢٦٢ ، ٨/٢٥٧ ، ٥/٢٥٦ ، ٣/٢٤٨ ، ٨/٢٤٧ ، ٥/٢٤٦ ، ٣/٢٣٦

faculty, capacity, power, potentiality

قوة الاستنشاق ١٢/٢٣٦

قوة إضافة ٧/٢٣٥

القوة الإنسانية ٤/٢٣٣

قوة الانضراب ٨/٢٣٦

قوة الانفعال ٢/٢٣٦

القوة جنس ٤/١٨٩

قوة حركية ١٢/٢٧٧

قوة الضرب ٨/٢٣٦

قوة طباعه ٧/٢٣٥

قوة الظن ٢/١٩٠

قوة على المصاربة ٧/١٨٤

القوة الغضبية ٨/١٣٠

قوة فاسدة ١١/١١

قوة الفعل ١/٢٣٦

القوة الفكرية ١٣/٢٦٦

القوة القريبة من الفعل ١٣/٥٩

قوة قياسية ٢/٣٢٨

قوة مفكرة ٥/٢٦٧

قوة الموازنة ٢/٢٣٧

قوة النفس الحيوانية ٥/١٨٥

القوة النفسانية ٣/١٥٠

قوة الهواء ٤/٢٣٦

القوى ٩/١٨٧

قوى الجدول ٦/٩٥

قوى الخاطر ٩/١٢٥ ، ٦/٩٥ ، ١٦/٤٨

القياس ٥/٧ ، ١/٨ ، ٢/٩ ، ١/١١ ، ١٧/١٦ ، ٨/٢٥ ، ١٢/٢٧ ، ١/٣٢ ، ١٠/٣٧ ،

١/٤٧ ، ٩/٥٣ ، ٦/٨٤ ، ١/٩٦ ، ٨/٩٧ ، ٣/١٢٥ ، ١١/١٤١ ، ١/١٤٤ ، ٩/١٧٨ ،

١٤/٢٢٩ ، ١٢/٢٢٩ ، ١٢/٢٢١ ، ١٢/٢١٨ ، ١١/١١٥ ، ١١/٢١٣ ، ١٢/٢٠٨ ، ٧/٢٠٧ ،

٣/٢٩٧ ، ١١/٣٠٢ ، ٤/٣١١ ، ١٦/٣١٣ ، ٥/٣١٥ ، ١/٣١٧ ، ١٥/٢٣٠ ، ١٥/٣٢٦ ،

syllogism, reasoning

١/٣٣٢ ، ١٥/٣٣٤ ، ١٦/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

قياس امتحاني ١/٩٥ ، ٤/٤٨ ، ٢/٤٧ ، ٣/١٧

قياس برهاني ٨/٩ ، ٢/١٠ ، ٤/٤٣ ، ٥/٤٦ ، ٤/٤٨

قياس بسيط ١٢/٣٢٢

قياس بين ١١/٣٢٥

قياس تعليمي ١٢٤/٧

قياس جدلي ٤/٧ ، ١/١٠ ، ١٢/١١ ، ١/٢٠ ، ٣/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ٨/٣٠ ، ١٣/٣١ ، ٤/٣٣ ،

٢/٣٤ ، ٤/٤٣ ، ١/٤٨ ، ١١/٥٣ ، ٤/٧٢ ، ١٢/٨٣ ، ١٢/٣٢٢

قياس جدلي بسيط ١٢/٣٢٢

القياس الجدلي الساتلي ١١/٥٣

قياس جدلي مركب ١٢/٣٢٢

argumentum ad absurdum

قياس الخلف ٦/٧٤ ، ١٤/٨١ ، ١/٣٣٣

قياس الخلف البرهاني ١/٣١٤

قياس زين ٦/٣٢٦ ، ١٤/٣٣١

قياس سائي ٩/٣٠ ، ٣/٣٣

قياس سوفسطائي ٤/٤٦ ، ١/٤٧

قياس شرطي ١٠/١٣٨

قياس شعري ١/٢٦

قياس صادق ١٥/٥٠

قياس صدق ١٢/١٩

قياس علمي ١٨/٥٣

قياس عناد ١/١٧

قياس غير حق ٣/١٩

قياس فاضل ٢/٢٣١

قياس قريب ١٧/٣٠٥

قياس قليل التركيب ١٢/٣٢٢

قياس كذب ٣/٢.٣

قياس مجهول ١/١٧

قياس مركب ١٢/٣٢٢

قياس مستحق للتبكيث ٣/٣٣١

قياس مستقيم ١٣/٣١٤

القياس المستقيم المشارك للخلف في المكاة ٥/٣١٤

القياس المشاغي ٩/٤٧ ، ٩/٤٨

قياس مطلق ٧/٧ ، ٤/٤٣

قياس معاند ٧/١٦



قياس مغالط ١١/٤٧ ، ٧/١٦

قياس مغالطى ١/٤٨ ، ٩/٤٧

قياس الممتحن ٧/١٦

قياس يقينى ١١/٧

”ترصد“ القياس ٦/٣٠٥

”عقد“ القياس ٩/٣١٧ ، ٣/٣٠٥

”كتاب“ القياس ١٠/٣١٨ ، ٧/١٠٨

”وجدان“ القياس ٣/٣١١

القياسات ٦/٧ ، ١/٩ ، ١٥/١٠ ، ١٧/١٦ ، ١/٢٨ ، ١٢/٩٦ ، ١١/١٠٦ ، ٨/٣٢٥ ،  
١١/٣٣١

قياسات احتجاجية ١١/٣٣١

القياسات الاستثنائية المتصلة ١٤/١٢٧

القياسات الامتحانية ١٣/١١٦

قياسات بالقوة ١/٢٨

قياسات بعيدة ١٠/٣٠٥

قياسات تعليمية ١١/٣٣١

القياسات الجدلية ١/٣٢٢ ، ٨/٥٣ ، ٨/٥٠ ، ١/٤٥ ، ٢/٤٣ ، ٥/٣٤

القياسات الحقيقية ٨/٥١

القياسات الخطابية ١/٤٤

قياسات شرطية متصلة ١٧/٩٦

القياسات الشعرية ١/٤٤

قياسات عنادية ١٣/١١٦

قياسات مركبة ٨/٢٤

قياسات مشبهة ٤/٤٦

قياسات مغلطة ١١/١٨ ، ٣/٨

قياسات نافعة ١١/١٠ ، ١١/٨

ك : ل

كاذب	١٢/٣٤ ، ١٦/٤٥ ، ١/٢٧٠ ، ١/٢٧٩ ، ١٥/٣٢١ ، ١٥/٣٢٤ ، ٦/٣٢٧ ، ٩/٣٣١
false	٥/٣٣٣
false premisses	كاذبات ١٧/٣٢٨ ، ٧/٣٣١
	كاذبة ٣/١٤٩ ، ١١/٣٢٦
	الكائنة الفاسدة ١٥/٢٩٤
major premiss	الكبرى ١٥/١٠٦ ، ٩/٣٠٤ ، ١٥/٣٢٦
Eisagoge	كتاب إيساغوجي ١٥/٦٢
Demonstration	كتاب البرهان ٨/٧٧
Syllogism	كتاب القياس ٧/١٠٨
Topics	كتاب المواضع ١/٣٨
logical books	كتب المنطق ٣/٢٩٠
multiplicity	الكثرة ١/٦٧ ، ٢/٨٤ ، ١/١٠٧ ، ٣/١٣٨ ، ١٢/١٣٩ ، ١١/٢٣٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١/٣٣٥
multiple	الكثير ١٥/١١٣ ، ١٦/١٣٨
	كثير إشكال ٦/١٤٩
	كثير الأضعاف ٦/١٨٢
	كثير بالعدد ١٥/٦٧
	كثير منفعة ٦/١٤٩
الكذب	٩/٣٤ ، ٦/٣٦ ، ١٣/٣٩ ، ١٣/٤٥ ، ١١/٧١ ، ٥/١٠٥ ، ١٣/١٣٩ ، ٩/١٤٣ ، ١٠/٢٠٧ ، ٩/٢٣٥ ، ١٤/٢٨١ ، ٢/٢٨٢ ، ٦/٢٩٥ ، ١٤/٣٢٦ ، ١٦/٣٢٨ ، ١/٣٢٩
falsehood	٣/٣٣٣
	الكرامة ٥/١٤٧ ، ١٦/٢٧٣ ، ٢/٢٧٤
	الكسوف ١٣/١٢٤
	كشف وفضح ١١/١٨
	”سرعة“ الكشف ٣/١٢٧
	كظم الغيظ ٨/١٨٤
	الكفاية ١٠/٢٤٣ ، ٢/١٥٥

كل ١٥/٦٤ ، ١٤/١٠٨ ، ١١/١٠٩ ، ١١/١٥٥ ، ١٨/١٩١ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/٢٢٥ ،  
٣٥/٢٨٤ ، ١٥/٢٨٥ ، ١/٢٨٦ ، ٥/٢٨٧ ، ١/٢٨٨ ، ١٢/٢٨٩ ، ١٥/٣١٥

all, whole

the whole is the part

الكل هو الجزء ١٢/١٨٦

الكل والكثرة ١١/١٠٩

wholes

الكالات ٨/٢٨٦

God's Word

كلام الله ٨/٩٤

didactic discourse

كلام تعليمي ٤/٣٧

dialectic discourse

كلام جدلي ١/٩٧ ، ٦/٨٠

continuous discourse

كلام متصل ٢/١٩٣

الكلية ٩/٣٨ ، ٧/٤٠ ، ٢/٥١ ، ٥/٦١ ، ١٥/٩٦ ، ١٣/١٠٣ ، ٤/١٠٨ ، ١٠/١١٣ ،

universal

١١/١٤٩ ، ١١/١٦٣ ، ١/٢٧٦ ، ٩/٣٣٤ ، ١١/٣٣٥

كلية ليس بجنس ١٠/٦١

كلية ليس بحد ١٠/٦١

كلية ليس بخاصة ١٠/٦١

كلية موجب ١٠/٤١ ، ٧/١٠٧ ، ١٠/١١٧

الكلية الواحد ٢/٣٣٦

”اسم“ الكليلة ٦/٨٥

كلية ١١/٣١١ ، ٢/١٠٨

كلية الاستقراء ١٥/٣٢٥

كلية شيء ٢/١٩٤

كلية مناقضة ٩/٣٨

quantity

كم ٩/٨٧ ، ١٨/٩٢ ، ١٥/٩٨ ، ١٥/١٤٩ ، ٥/١٧٠ ، ٦/٢٧٤

continuous q.

الكم المتصل ١/٧١

discontinuous q.

الكم المنفصل ١/٧١

quantity and quality

كم وكيف ٦/٢٧٤

perfection

كمال ٤/٢٨٢ ، ٩/٢٧٤ ، ٨/١١

كآال الءلقة ٩/٣١٣

كآال ماهية الشئ ١٨/٥٧

الكية ١٦/٢٦٣ ، ١٦/١٦٩

الكهام ٩/٣٢٠

كواذب مءوءة ٦/٣٣٣

كواكب ١٢/٢١٣

planet

كوكب ١٥/٢٨١ ، ١٣/٢٥٢

generation

الكون ١٨/٢٦٧ ، ٤/٢٦٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٩/١٤٧ ، ٤/١٣٧

كون بالذات ١/١٩٧

الكون والفساد ١٣/٢٣٠ ، ١٣/١٧٩ ، ١٣٧ ، ١٧/١٣٦

الكيف ٤/٢٨٠ ، ٦/١٧٤ ، ١٦/٢٧٣ ، ٧/٢٤٠ ، ١٦/١٦٦ ، ١٥/١٤٩ ، ٩/٨٧

”اعتءال في“ الكيفيات ١٣/٢٤٣

الكيفية ٨/٢٦٣ ، ١١/٢٠٠ ، ١٦/١٨١ ، ١٥/٦٩

كيفية الصدق ٦/٣٦

كيفية الكذب ٦/٣٦

”ءو“ كيفية ١٥/١٧٣

(ل)

non-duality

اللائنية ٥/١٧٦

not-man

اللائسان ٦/١٨١

اللائسان مءلقا ٩/١٨١

لاءفعل ١٠/١٨٤

لايفعل ١٧/٢٧٦

لاينفعل ١٧/٢٧٦

لازم ٣/٣٢٥ ، ٩/٢٥٩ ، ٧/٢٥٤ ، ١٤/٢١١ ، ٩/١٢٩ ، ١٢/١١٣ ، ٢/١١١

sequence

٥/٣٣٤

لازم بالقياس ٣/٣٢٨

inseparable sequence

لازم لاينفك ١٢/١٨٤

لازم مطلق ٣/٣٢٨

اللاعرض ٢/٢٥٦

اللاقوة ٩/٢٥٧

لاقوة ولانفل ١٢/٢١١

اللامس ١/٩٧

non-being

اللاوجود ٤/١٢٢

appropriate

اللائق ١٥/٢٢٤

” بلا “ ليس ١١/١٢٦

milk

اللبن ٢٠/١٥١

wood and brick

” الخشب “ واللبن ٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥

” الطين “ واللبن ٤/٢٧٣

الجلاج ٣/١٩ ، ١٦/٣٨ ، ١١/٩٤ ، ١١/١٧٩ ، ١٤/٣٠٦ ، ٧/٣١٦

” في “ لجلاج ٤/١٩٨

اللذة ٤/٧٦ ، ٩/٨٣ ، ١٠/٨٦ ، ١٠/١٣٨ ، ١٥/١٥٩ ، ٨/١٦٣ ، ٦/١٦٦ ، ٥/١٧٩ ،

pleasure

١/٢٧٣ ، ١/٢٧٤ ، ١/٢٧٥ ، ١٥/٣١٥ ، ١/٣١٦

لذة الأكل ١٥/١٦٠

لذة الجماع ١٥/١٦٠

لذة الحكمة ١٥/١٦٠

لذة الخير ٨/٣٠٨

لذة ما ٥/١٦٣

pleasamt

لذيذ ٩/٤٣ ، ٦/١٧٩ ، ٧/٢٤٧ ، ٤/٢٧١ ، ١/٢٧٣ ، ٢/٢٧٥

لزوم ١/٧٤ ، ٢/١١١ ، ١٨/١٢٥ ، ٨/١٣٢ ، ١/١٣٣ ، ١١/١٧٩ ، ٤/١٩٩ ، ١٤/٢٤٧ ،

sequence, implication

٤/٢٩٦ ، ٢/٣٣٢

لزوم التابع ١٥/١٣٦

لزوم المقوم ١٥/١٣٦

” بحسب “ اللزوم ١٤/٢٤٧

السبع ١٢/٢٤٤

اللطفة ٣/٢٧٠ ، ٨/٢٤٤ ، ٣/٢٠٨

language

لغة ٣/٢٦٥ ، ٤/١٣٦

لغة العرب ١٢/٢٨٤

لغة اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٩/٨٦

لفظ ١١/٢٤٤ ، ٩/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧ ، ٧/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢

word, term

لفظ خاص ٣/٢٥٩

general w.

لفظ خاص شخصي ٣/٢٥٩

لفظ عام ٢/٢٥٩

لفظ مشترك ١٧/٢٠٩ ، ٣/١١٤ ، ٤/١١٢ ، ١٠/٩٦ ، ١١/٩٤ ، ٦/٩٢ ، ٩/٨٤

Common w.

obscure w.

لفظ منغلق ١٤/٢٤٣

لفظ موضوع ١٧/١٨٢

الافظة الإيجابية ١٥/٨٦

اللفظة السلبية ١٥/٨٦

اللمس ١٩/٩٦ ، ١٦/٨٥

اللبية ٣/٨٠ ، ١٥/٧٩

flame

اللهب ١٣/٢٢٤

اللبيب ٣/٢٧٠ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٣/٢١٩

اللواحق ٣/٢٣١ ، ٢٧/٢١١ ، ٩/٧٠

اللوازم ٨/٢٣١ ، ١/١٥٩ ، ١٦/١٥٨ ، ٢/١٢٥ ، ١٣/١١٣ ، ١/١١١ ، ٩/٥٤

consequences

٦/٢٥٣ ، ١٤/٢٤٥

اللوازم التي لا تنعكس ١٣/٢٠٣

لوازم جنس ٨/٢٥١

لوازم للاهيات ١٣/١٩٨

colour ٣/٢٨١ ، ٨/٢٥٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ٣/٢٣٢ ، ١٢/٢٠٠ ، ٩/١٩٩ ، ٣/١٩٨

لون عادم لصفة البياض ٤/١٨٠

الليل ٤/٢٧٤

(م)

(أ)

- الماء ١١/١٧٤ ، ٥/١٧٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٢/١٩٣ ، ٢/١٩٤ ، ٧/١٩٥ ، ٤/٢٢٥ ، ٨/٢٣٧ ،  
water ٦/٢٦٦ ، ٧/٢٦٢  
ماء البحر ٤/٢٢٥  
ماء متعفن ١٧/١٩٥  
ماء مجرد ٤/١٩٤  
المأخذ ١٧/٩٧  
مأخذ الحكمة ١٠/١٣٥  
مأنة ٤/١٤٨ ، ٥/١٤٧  
means مادة ١٩/٢٢٢ ، ١٤/٢١٢ ، ١٥/١٩٠ ، ٧/١٨٠ ، ٧/١٤٠ ، ٦/٥٣ ، ٥/٤٦ ، ٨/٤٤  
matter مادة الاستقراء ٤/٣٠٥  
مادة القياس ٥/٤٤  
مادة وافرة ٩/٢٢٢  
material المادى ١٠/٢٣١  
extension ماصدق ١/٢٢٢  
hindrance مانع ١٣/٣٥  
مانعة ١٨/٢٦٧  
quid ماهو ١٦/٥٥ ، ٩/١٦٦ ، ١١/١٦٩ ، ٣/٢٠٢ ، ٢/٢٠٣ ، ١٦/٢١٦ ،  
ماهوأخفى ١٧/٢٠٨  
ماهوأعرف ١١/٢٠٧  
ماهوأعرف بالذات ١١/٢٠٨  
ماهو فى جواب أى شىء ١/٢٠٢  
ماهو حد حقيقى ٩/١٦٥  
ماهو حد غير حقيقى ٩/١٦٥  
ماهو الشىء ١٥/٥٧  
ماهيات الأشياء ٤/١٩٩ ، ١٢/١٩٨

ماهية ٥/١٩٩٠١٨/١٨٥٠ ٧/١٧٦٠ ٣/١٧١٠ ١/٩١٠ ١٣/٨٥٠ ٢/٦٩٠ ٣/٥٩٠ ١٠/٥٨  
٥٩/٢٧٤٠ ٤/٢٦٤٠٩/٢٥٨٠ ٢/٢٥٤٠ ١١/٢٥١٠ ١٠/٢٥٠٠ ١٧/٢٤٥٠ ١/٢٤٢٠٥/٢٠٢  
essence, quiddity  
١٣/٣١٥

الماهية الخاصة ٥/٢٤٢

ماهية الشيء ٩/٢٧٤٠ ٣/٥٩

ماهية المحدود ٥/٢٤٩

## ( م ب )

الماهية المشتركة ٣/٢٥٤٠ ١٢/٢٥٣٠ ١/٢٤٢

ماهية معقولة ٨/٢٥١

ماهية النوع ١٠/٢٧٤٠ ٤/٢٤٢٠ ١٤/٢٠٠

”ذو“ ماهية ١٦/٢٦٤

mortal ٩/٢٧٨٠ ١٤/٢٧٦٠ ١١/٢٦٧٠ ٦/٢٢٧٠ ٩/١٩٠٠ ٨/١٧١

essence المائية ١٥/٧٩

discussion المباحثة ١٤/١٥

مبادئ ٤/٣١٨٠ ٩/٦٢٠ ٢/٥١٠ ٧/٥٠٠ ٧/٤٦٠ ٤/٣٧

principle مبدأ ٣/٣٢٠٠ ٦/١٣٥٠ ٦/١٣١٠ ١/١٢٦٠ ١/١٢٠٠ ١٣/٤٦

مبدأ صناعة ١٧/٢٥

المبادئ الخاصة ٢/٤٨٠ ٦/٣٧

first principles of the sciences مبادئ العلوم ١/٥١

مبادئ قياسات ١٠/٤٦

المبادئ المشتركة الغربية ٥/٣٧

المبادئ المشهورة ٦/٣٣٥

المبادئ المشهورة المشتركة ٣/٣٧

مبادئ للهندسة ٩/٥١

different مابين ٥/٣٣٤٠ ١٢/٣١٨٠ ١٨/٢٨٦٠ ٩/٢٦١



demonstrater	المبرهن ٤/٧٥
المبطل ١٠/٢٨٩ ، ٢١/٢٤٢ ، ١٢/٢٣٣ ، ١٠/٢١٧ ، ٨/١١٣ ، ٦/١٠٥ ، ١٥/٧١	
who destructs	المبطلات ١٦/١٩٦
(م ت)	
posterior things	(الأوائل) والمتأخرات ١٠/٣١٧
	المتأمل ١٣/٢٢٠
	المتباعدات ١/١٢٦
	متباين ١٨/١٧٤
	”أمور“ متباينة الحدود ٨/٢١٧
	المتجادلون ١٠/٢٧
moved	المتحرك ١/٢٩٥ ، ١٣/٢٧٧ ، ٣/٢٣٣ ، ١٣/٢١٣ ، ١٨/١٩٩ ، ٤/١٩١
self-moved	المتحرك بذاته ١٥/٢١٨
moved in a straight line	المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥
	متحركة منتقلة ١٤/١٢٩
	المتحصل بالذات ١٠/٢٥٠
	المتحير ١٧/١٨٩
rarified	المتخلخل ١/٢٩٥
	المتذكر ١٦/١٨٣
synonymous	مترادفان ٥/٢٧٩ ، ١٢/١٦٨
equilateral triangle	متساوى الأضلاع ٧/١١٩ ، ٩/١١٨
equiangular	متساوى الزوايا ٩/٦١
isocetes	متساوى الساقين ١٠/٦١
	متساوى الصدق ١٢/٣٤
	متساوى الصدق والكنب ٩/٣٦
	”الأمور“ المتساوية ١٥/٢٥٢
received	المتسلم ٤/١٦٦ ، ٨/٣٤
	المتسلم المطلق ٧/٧٣

received premisses	المسلمات ٨/٣٦ ، ١٢/٢٥ ، ١/١٩ ، ١٣/١٠
received premisses	المسلمة ١٥/٧٢
	المنشآت ١٤/١٣٧
	المنشك ١٤/٣٠٨
	المنشوق إليه ١٣/١٥٢
rising upwards	التصعدة الى فوق ٦/٦٨
continuous	المتصل ٤/١٧٠ ، ٢٠/١٦٩
	المتضادات ٩/١٢٠ ، ٣/٨٤ ، ٨/٨٣
	متضادين ١/٤١
	المتضايقات ١٧/٢١٢ ، ٥/١٠٧ ، ١٥/٨٣
	المتضايقان ٧/٣٠٥ ، ٦/٢٥٢ ، ٨/٢٥١ ، ٨/٢٢٦
	” المناسبة “ المتعادلة ١٧/٢٣٤
	المتعارف ١٥/١١٢
	المتعاكسين ١/١٩٣
	المتعجب ١٨/١٨٩
refractory	متعسر ٨/٣٠٩
	المتعسرون ٨/٣٠٩
	متعفن ١٧/١٩٥
	المتعقب ٩/٤٤
	متعلق ١٤/٢٤٣
	متعلم ١٥/١١ ، ٢٥/١٦ ، ٤٧/١٣ ، ٤٩/١٠ ، ٥٠/٨ ، ٥١/٦ ، ٩٥/٧ ، ١٠٩/١٠
	٢/٢٧٥
	المتعنت ٧/٣٣٦
	المتقابلات ١٥/١٢٨ ، ١٣/١٢٧ ، ٦/١١١ ، ٣/١٠٧ ، ١٠/٨٨ ، ٣/٨٤ ، ١٦/٨٣
	١٣/١٤ ، ١٦/١٣١ ، ١٢/١٨١ ، ١١/١٨٧ ، ١١/٢٧٥ ، ١٧/٢٧٦ ، ٤/٢٩٤ ، ٦/٢٩٤
opposites	٧/٣٣٤ ، ٦/٣٠٥
contrary opposites	المتقابلات الضدية ١٥/١٢٧
	المتقابلات بالعدم والملسكة ٤/٢٧٦

	متقابلان ٧/٢٨٧٠١٥/٢٥
	متقابلة بالتضاد ١٨/٢١٢
	متقابلين ٢/٢٨٧٠١/٤١٠٨/٣٣
	متقارب ٧/١٥٧
	متكلف ١١/١٠٣
theologians	المتكلمون ١٠/١٤٥
	متكون ١٥/٢٠٣٠٣/١٩٣
	متلازمان ١٢/١٦٨
	المتلقى بذهنه للتحديد ٤/٢٥٠
	المتناظرين ١٧/١٨
contradictories	المتناقضات ٧/٣٢٩٠١٣/٢٢٦٠١٦/٢١٢
	المتنكد ٦/٣٠٤
univocal	متواطىء ٥/١١٦٠١٠/١١٥
	متوافى الأسباب ٣/١٤٩
intermediate	المتوسط ٣/١٧٨
real in.	المتوسط الحقيقي ٧/١٧٨
	المتوسط الوجودى ٩/١٧٨
Category of time	”مقولة“ متى ٤/٢٧٤٠٥/١٥٠

(م ث)

platonic idea	المثال الأفلاطونى ١٦/٢٧٦
didactic example	المثال التعليمى ٧/٢١١
dialectical example	مثال جدلى ٦/٢١٠
	المثال المشترك للشهور وللحق ٤/٢١١
	مثل يخفف ٢/١٥٠
one who constructs.	المتبث ٩/١١٣٠١٥/٧١

	المتبنات ١/٢٩٧
	مثلثة القبيح ١/٣٢١
triangle	مثلث ١/٣٢١ ، ١٤/٣١٨ ، ١/٢٠٩ ، ١١/٥٩
	مثلث بالذات ١٣/١١٨
	مثلث قائم الزاوية ١١/١١٩
	مثلث متساوى الأضلاع ١١/١١٩
	مثلث متساوى الساقين ٢/١١٨
	المثلث المطلق ٥/١١٩

(ج ٢)

dialectician	مجادل ٩/٣٢٨ ، ١٤/٤٩
	المجادلة ٤/٣٠٤ ، ٨/٣٠١ ، ٧/٢٣٠ ، ٥/٤٩ ، ١٧/٢٣ ، ٦/١٥
	مجادلة المتعسرين ٦/٣٢٩
following the example	مجاراة ١/٢١١ ، ١٨/٢١٠ ، ٦/١٥
metaphor	المجاز ٥/٩٢
	مجاز لفظ ٤/١٩٥
	”سائل ضيق“ المجال ٧/٣٢٧
	مجانس ٤/٢٤٨ ، ١٧/٢٣٣
	المجانسة للوصوف ٣/١٦٦
	مجاهد ٨/٣٢٨
	المجاهدة ٤/٣٢١
compound	المجتمع ٦/٢٨٦ ، ١٢/١٩٧
	”الأجزاء“ المجتمع ٦/٢٨٦
avoidable	مجتنب ٨/١٣٢
way of the genus	مجرى الجنس ١٣/٢٧٩
way of wisdom	مجرى الحكمة ١٤/١٣٦
way of courage, bravely	مجرى الشجاعة ١٣/١٣٦
way of nature	مجرى الطبيعة ١١/١٣٥
	المجرى الطبيعي ١٢/١٨



”الفهم“ محدد الموجودات ١٩/٢٤٧

المحدد ١٦/٢٢٤ ، ١٢/٢٤١ ، ١١/٢٤٣ ، ٢/٢٤٤ ، ٢/٢٤٦ ، ١٦/٢٤٧ ، ١/٢٤٨ ، ١٤/٢٤٩ ، ٤/٢٥٢ ، ٨/٢٥٣ ، ١/٢٦٧ ، ١٠/٢٧٠ ، ١/٢٧٦ ، ١٤/٢٨١ ، ١٤/٢٨٦ ، ١٧/٢٨٩ ، ٥/٢٩٦ ، ١٦/٢٩٩ defined

المحدد النوعي ٧/٢٤٩

المحددات ١٧/٢٧٥ ، ٥/٢٦٨

المحددات المضافة ١٨/٢٧٥

mover

المحرك ٢/٢٤٦ ، ١٨/١٩٩

concrete, sensible ٢/٣٢٦ ، ٢/٢٤٤ ، ١٨/٢٤٣ ، ٦/٢٢٧ ، ١١/١٨٢ ، ١/٩٣ المحسوس

sensible objects

المحسوسات ١٣/١٢٩

distinguished

محصل ١٧/٢٩٨ ، ٨/٢٥٤ ، ١٢/٢٤٣

محصل الطبيعة ٧/١٩٧

party

محل ١٤/٦٨

locus

محل ٨/٢٨٨ ، ١٨/٢٨٦

praiseworthy ١/٣٢١ ، ٤/٣١٣ ، ٢/٢٥٨ ، ٦/١٧٨ ، ٧/١٣٦ ، ١١/١١٦ ، ١٣/٣١ محمود

المحمود لذاته ١٢/١٨٧

محمود عند المخاطب ١٤/٣١

المحمودات ١/٣٢٩ ، ١١/٣٢٠ ، ١٦/٣٨ ، ١٠/١٤

المحمودات في نفس الأمر ١٠/١٤

”مقدمات“ محمودة ٨/٣٢٠ ، ٤/٣٠٣

المحمول ١٦/١٠٥ ، ١٨/١٠٤ ، ١/٩٦ ، ٧/٧٠ ، ١/٦٩ ، ١/٦٢ ، ٢/٦١ ، ٧/٥٤

١٣/١٠٦ ، ٩/١٠٧ ، ١/١٠٨ ، ١/١١٠ ، ٥/١١٨ ، ١/١٢١ ، ١١/١٢٢ ، ٤/١٢٣ ، ٨/١٢٥ ، ٣/١٢٩ ، ٣/١٣٠ ، ٧/١٣٦ ، ١/١٣٩ ، ٢/١٤٠ ، ١/١٤١ ، ٩/١٤٩ ، ٧/١٥٠ ، ١/١٥١ ، ٤/١٦٦ ، ١٠/١٦٩ ، ٧/١٧٢ ، ١/١٩٥ ، ١/٢٢١ ، ١٣/٢٢٦ ، ٨/٢٢٧ ، ٨/٢٣٠ ، ١٨/٢٣٣ ، ٣/٢٣٥ ، ٤/٢٤٢ ، ١٥/٢٥٩ ، ١٢/٢٩٦ predicate

self-predicated

محمول على ذاته ١/١٨٦

predicated on the individual

محمول على الشخص ١٥/١٩٤

predicated on the class

محمول على الصنف ١٧/١٩٤

محمول مضاد ٨/٣٣٤

المحمولات ١١/٥٧ ، ١١/٦٢ ، ٤/٦٣ ، ٤/٨١ ، ١٦/١٠٤ ، ٢/١٠٥ ، ٧/١٥٠ ،  
 predicables ٩/٢٩٦ ، ٥/٢٦٠ ، ١٤/٢٤٥ ، ٣/٢١٩  
 محمولات الاستثناءات ٥/١٠٦  
 المحولات الجدلية ١١/٥٤  
 محمولات خاصة ٢/٢١٩  
 المحمولات الخمس ٩/٢٧٩  
 محمولات الدعاوى ١٤/٧١  
 المحمولات العامة ١٤/٢٢٥  
 محمولة ٥/٢٨٤  
 محمولين ٢/١٤٠ ، ١٦/١٣٩

( م خ )

brain ١٢/٢٤٤ المخ  
 deceiver ١٠/١٨٨ مخادع  
 deception ٧/١٩ الخادعة  
 antagonism, opponency ١٠/١٠٤ الخاصمة  
 الخاصمة الخاصمة ٩/١٠٤  
 المخاطب ١٢/١٠ ، ٢/١١ ، ١٢/١٣ ، ٣/١٦ ، ٢/١٧ ، ٩/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٢/٧٩ ،  
 interlocuter ٥/٣٠٦ ، ٢/٣٠٣ ، ١٧/٢٥٧ ، ١١/١١٦ ، ٦/١١٣ ، ٦/١٠٩ ، ٤/٩٧  
 didactic int. ١٣/١٠٨ المخاطب التعليمي  
 discourses ١/٤٤ ، ١٠/٢٤ ، ١٢/١٨ المخاطبات  
 scientific d. ٦/٤٥ مخاطبات علمية  
 syllogistic d. ٥/١٥ مخاطبات القياسية  
 المخاطبة ٣/٣٠٢ ، ٥/٣٣ ، ١٢/٢٤ ، ١٣/١٦ ، ٥/١٥ ، ١٢/١٣  
 didactic d. ١٢/٢٤ مخاطبة تعليمية  
 dialectic d. ١٢/٢٤ مخاطبة جدلية  
 مخاطبة الجمهور ١٢/٢٤  
 مخاطبة قياسية ٧/١٨

مخاطبة المتعلمين خاصة ١٣/٢٤

المخاطبة الواحدة ٧/٢٤

مخالط ٣/٢٨١

مخالف ٧/٣١٢

مخالفة عرضية ١٤/٢٦١

المخبور ٣/١٧

choice

مختار ٤/٢٦٩ ، ٣/١٨٨ ، ١١/١٥٢

choice of the expert

مختار الأريب ١١/١٥٢

مختار جماعة من المبرزين في الفضل والمعرفة ١١/١٥٢

مختار الشريعة الصحيحة ١١/١٥٢

مختبر ممتحن ٥/١٧

المخصب ١١/٨٤

مخصوص ١٠/٢٧٦ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٦٢/٢٣٣ ، ١/٢٢٥ ، ٣٢١٧ ، ٥/٢٠٨ ، ٥/١٧٥

particular  
erroneous

مخطئ ١٠/٢١٦

created

”كلام الله“ مخلوق ٨/٩٤

( م د : م ذ )

cure

مداواة ٢/١٢٠

ruler, governor

مدبر ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥ ، ٨/١٤

ruler of a state

مدبر مدينة ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥

مدبرو الناس ٦/١٤

perceiver

المدرک ١/٢٤٤

holder of a theme

المدعى ٩/٣٣٤ ، ٦/٣١٢ ، ١٩/٢٦٨ ، ٤/١١٤

المدعى الكاذب ٤/٤٥

designated

المدلول ٤/٢٧٢ ، ٧/٦٠

المدلول الأول ١٦/٧٠

doctrines

المذاهب ٣/٣١٨

مذهب ١/٣٣ ، ٧/٣١ ، ٥/٣٠



	مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦
doctrine of the Forms	مذهب أصحاب الصور ١٥/٢٧٤
true doc.	مذهب الحق ٩/٢٧٤
real doc.	المذهب الحقيقي ١٤/١٧٤
	مذهب الصور ١٥/٢٥٦
the way of justice	مذهب العدالة ١١/١٣٥
	المذهب إليه ٢/٢٦٠
blameworthy	مذموم ٦/١٨٧

( م ر )

bitter	المر (والخلو) ١٤/١٤٠
shining mirror	المرآة المضيئة ٥/١٥٦
contention, dispute	المراءاة ٦/٢٧
revision	المراجعات ٣/٢٩
	المراجعة ٩/٢٤
aim	المراد ١٤/٢٧١ ، ٦/٢٦٠ ، ١٥/٢١٦ ، ١٧/٢٠٩
synonymous name	اسم "مرادف" ١٤/٢٧٩ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٢/٢١٧
	المراعى ٩/٢٢١
	مراودات ٣/٢٩
	مراوغة ٣/٣٢٥ ، ١/٢٠
disputer	المرائى ١٣/٣٣٢
	المرائى المشاغبي ١٣/٣٣٢
square	المربع ٤/١٥٤ ، ١١/٥٩
square per accidens	المربع بالعرض ٣/١٥٤
trained, expert	مرتاض ٣/٤٩ ، ١٣/٤٨
rank, order	المرتبة ١٣/٢٠١

”جنسان في“ مرتبة واحدة ٢/١٩٩

defined

المرسوم ١٥/٢٥٠

disease

المرض ٣/٣٣٤ ، ١٨/٢٥٣ ، ١٢/٢٥٠ ، ٢/١٧٨

مرض جزئي ٢/١٧٨

putrefactive disease

مرض عفوني ٧/٣٥

( م ز )

sick, ill

المريض ١١/٣١٣

المركب ٢/٢٨٩ ، ١٠/٢٨٧ ، ١٠/٢٨٦ ، ٣/٢٨٠ ، ٦/٢٧٩ ، ٥/٢٣١ ، ٧/١٠٧

compound

mixture

المزاج ١٢/٢٨٧ ، ٧/١٧٥

other m.

مزاج آخر ١٤/١٤٠

mixture of the elements

مزاج الأركان ٣/١٥٧

مزاولة ١٦/٣١

chronic diseases

”الأمراض“ المزمنة ١٤/١١٢

( م س )

المسألة ١٠/٣٠١ ، ١٨/١٠٦ ، ١٦/٨٢ ، ١٣/٧٥ ، ٩/٧٢ ، ٥/٥٤ ، ١٥/٥٣

dialectical p.

مسألة جدلية ١١/٢٩٣ ، ٥/٧٥ ، ٢/٣٠

ethical p.

مسألة خلقية ٨/٨٣

physical p.

مسألة طبيعية ٩/٨٣

medical p.

مسألة طبية ١/٣٧

problem is a proposition

المسألة قضية ١٧/٥٣

logical p.

مسألة منطقية ٧/٨٣

distance

المسافة ٤/٣٢٤ ، ١٤/٣٢٢

مساهل ١٣/٢٥٨

المساهلة ١٣/٣٠٦

equality

المساواة ٦/٢٨٠ ، ٦/٢٦٣ ، ٦/١٦٥ ، ١/١٤٠ ، ٢/٦٤ ، ١٣/٦٣

مساواة الزوايا لقائمتين ٩/٦١

contraposition

المساواة في الانعكاس ٩/٢٠٨

equal

مساوى ١٤/٢٥٠ ، ١/٢٣١ ، ٨/٢١٤

equal to two right angles

مساوى الزوايا لقائمتين ١٣/١١٨

مساوى للعرف ٧/٢١٥

problems

المسائل ١٣/٨٢ ، ٦/٧٠ ، ٤/٦٣ ، ٨/٥٣

المسائل الجدلّية ١/٧٨

المسائل الخلافية المشهورة ٤/٣٣٥

المسائل المتسامة ٧/٢٧

المسائل الهندسية ٢/٣٢٣

preferable

المستحسن ١٢/١٤٣

المستحى ٨/٢٢٠ ، ٥/٢١٩ ، ٧/٢١٨ ، ١٤/٢١٧

impossible

مستحيل ٣/٣٣٦ ، ٩/١٤٨

chosen discourse

”القول” المستخير ٣/٣٠٨

circular

المستدير ٦/١٩١

circular

المستديرة ٤/٢٣٣

المستريب ١٥/٣٠٨

absurd

مستشنع ١٢/٣٢٣

مستعار ١/٢٤٥

مستعار معروف ١٧/٢٤٤

مستعجز ١١/٣٢٨

المستعين ١٤/٢٧١

المستفهم ١٤/٣٠٨

المستقل (من الحيوان عن الأرض) ١٤/٢٤٦

fixed essence

المستقر الماهية ١٠/٢٥٠

inductor

المستقرى ١٥/٣١٢

induced instances

المستقریات ٣/٣١٣ ، ٦/٣١١

straight.

المستقيم ٨/٣٣٣ ، ١٥/٣١٣ ، ١٤/٢٧٨

المستقيمة ٥/٢٣٣

continuous

مستمر ٧/٢٥٢

breathable

المنتشق ٩/٢٣٥ ، ١٠/٢٣٦ ، ٧/٢٢٥

مستوحش النفس ١٧/١٣

intoxicating

مسكر ٢/١٤١

way

مسلك ١٥/٣١٧ ، ١٦/٢٤٩

who grants, accepts

مُسَلِّم ١٢/٣٢٠ ، ١١/١١٣ ، ١٢/٢٩ ، ١٤/١٠

received

المسلمات ٢/٣٢

”مقدمات“ مسلمة ٤/٣٠٣ ، ٨/٢٩ ، ١٥/١٠

المسموع ١١/٨٣

designated

المسمى ١٢/٢٦٨ ، ٢/٢٥٢

المسميات ٢/٨٥

questioned

المستؤل ١٢/٣٠

مسيء ٤/٢١٣

( م ش )

walking

المشاء ٧/٢٠٢

similarity, likeness

المشابهة ٦/٢٦٤ ، ١١/٢٦٣ ، ١١/٩٧ ، ١١/٨٢

مشارك ٥/٣٣٤ ، ١٥/٢٦١ ، ٩/٢١٣ ، ٤/١٦٨

المشاركة ١٠/٢٨٠ ، ٩/١٥ ، ٤/١٤

المشاركة للوضع ٣/١٦٦

مشاغب ١٠/١٦

المشاغبون ١/٢١٩ ، ٥/٩٤

المشاغبي ٣/٣٣٢ ، ١١/١٦

مشاغبية ٣/٤٥

مشاقة ١١/٣٢٧

المشاكسة ١٧/٣١٤ ، ١/٣٠٨ ، ٧/٣٠٧

مشاكسون ١٥/٣٠٩

- مشاكل ١/١٤٢  
old aged مشايخ ٢/١٦٠  
المشبه ٢/٤٧  
مشبهة بالصادقة ٧/٤٥  
مشترك ٥/١٥١ ، ١/١٧٩ ، ٤/٢٠٣ ، ٥/٢١٠ ، ١/٢١٢ ، ١٢/٢٤٢ ، ١٢/٢٤٣ ، ٢/٢٤٤ ، ٤/٢٧٨  
مشترك الدلالة ١٧/٢٤٣  
المشتركات ٢/٤٨ ، ٧/٩٢ ، ٣/١٧١ ، ٧/٢٧٩  
المشتركة ١٨/١٨٥ ، ١٧/١٦١  
مشتركة العدم والملكة ١٦/١٨٠  
derived مشتق ٥/٢٠٩ ، ١/٢٢١ ، ١١/٢٢٦ ، ٧/٢٢٧ ، ١٠/٢٧٥  
difficult المشكل ٢/٢٨٠  
المشكلة ٦/٢٢٧  
مشهور ١٠/١٣ ، ٤/١٠ ، ٩/١٩ ، ٧/٣٤ ، ٢/٣٥ ، ٤/٤٣ ، ٧/٧٣ ، ١٢/٧٥ ، ١٠/٨٢ ، ٧/٨٠ ، ١/٩٨ ، ٢/٩٢ ، ١٦/٩٦ ، ٧/٩٥ ، ١/١١٤ ، ٥/١٠٩ ، ١/١٣٤ ، ١٠/١١٦ ، ٨/١١٥ ، ١/١٢٢ ، ٨/١٢١ ، ١/١٢٥ ، ٥/١٣٢ ، ١٠/١٣٤ ، ٢/١٣٨ ، ١٤/١٣٩ ، ٢/١٧٠ ، ١٨/١٧١ ، ١/١٧٢ ، ١/١٧٤ ، ٨/١٧٨ ، ٤/١٧٨  
generally accepted ١٤/٢٤٢ ، ٤/٢٠٣ ، ٣/٢٠٢ ، ١٧/٢٠١  
مشهور قوى ١٠/٢٠٣  
بحسب المشهور ١٣/٢٥٨ ، ١٣/٣١١  
جانب المشهور ١/٣٢٣  
فصل مشهور ٦/٢٠٢  
في المشهور ١٣/٢١٠  
مقابل المشهور ١١/٣٢٣  
من المشهور ٩/١٨٧  
المشهور بفضيلته ١٣/١٧١  
مشهور جدا ٦/١٦٩

مشهور صرف ١/١٦٦

مشهور عام ١٩/٢٠١

المشهور عند المنطقيين ١١/١٦٥

مشهور غير حق ١٩/١٨٧، ٩/١٥٧

مشهور غير حقيقي ١٦/١٥٩

مشهور قوى ١٠/٢٠٣

مشهور محمود ١٣/٣٢٣، ١٥/٩٧، ٨/٤٣

المشهور المسلم ١/٢٦

مشهور مطلق ٩/١١٦، ١٠/٧٥، ٧/٤٣

مشهور غير مطلق ٩/١١٦

مشهور مقبول ١٧/٩٧

مشهور من جملة المشهورات ٧/١٨٨

المشهورات ١٠/١٣، ٦/١٩، ٧/٢٤، ٧/٢٥، ١١/٣٥، ١٧/٣٦، ١٧/٣٧

٣٧/١٠، ٤٣/٦، ٤٥/٦، ٥١/١٣، ٧٥/٢، ٧٦/١، ٧٧/٢، ٨١/١٣

٨٣/١٣، ١١٤/٣، ١٣١/١٠، ١٦٥/١١، ٣٠٤/٦، ٣٢١/٤، ٣٢٢/٧

accepted premisses

٤/٣٢٤، ١٧/٣٢٣

مشهورات بالانقياد ٤/٤٠

مشهورات جلية ١٦/٣٢٨

المشهورات الذاتية المشتركة ٦/٥١

المشهورات الضعيفة ٥/١٩٦

المشهورات الكاذبة ٥/٣٢٢

المشهورات المشبهة ٢/٧٦

المشهورات المقابلة ٢/٧٦

مشهورة ١٢٩/٢، ١٤٢/٦، ١٤٣/١، ١٥٢/١٥، ١٦٣/٤، ١٦٦/١١

١٨٠/١٧، ١٨٦/١٤، ١٩٠/١١، ١٩٦/٤، ٢٢٦/٦، ٢٣٢/٥، ٢٣٤/٩

٢٣٦/٦، ٢٤٩/٩، ٢٥٦/٥، ٢٧٧/٥، ٣١٢/١٢، ٣١٥/٢، ٣٢٠/١٢، ٣٢١/٣

٣/٣٢٢، ٣/٣٣١، ١٤/٣٣٦، ٦/٣٣٦

مشهورة غير معالقة ٥/٧٣

	مشهورة مشتركة ١٣/٥١
	مشهورين ٨/١٩٥
walking	المشي ٨/٢٦٠، ٣/٢٢٧، ١١/٢١٧
	المشي تحرك ٤/١٠٦
will	المشيئة ٧/١٨٥

( م ص )

	المصاربة ٤/٣٣١، ١١/١٨٤
	المصادر الفعلية ١١/٢٧٦، ٦/٢٣٦
	المصادرات ٧/٣٣٤
petitio principii	المصادرة ٢/٢٣٤
chance	مصادفة ١١/٣١٨، ١٦/٣١٧
wrestling	المصارعة ٧/٢٣
benefits	المصالح ١١/١٨٧
	المصالح المتعلقة ١٧/١٤٦
	المصحح ١١/٢١٢، ١٠/١١٢، ١١/٨٤
	المصححات ١١/٢٨٨
	المصدق ١٧/١٨٩
	المصروف ٤/٢٢٧
attentive	المصنى ١/٤٠
	المصلحة ١٠/٩٦
	المصلحة العامة ١٠/٣٩
common benefit	المصلحة الشريكة ٣/١٤، ١٤/١٣
portrait	المصور ١٢/٣١٢
	المصيب الترتيب ٩/٣٣٢، ٩/٣٣١
opposite	المضاد ٦/٢٨٩، ١٠/٨٨

( م ض )

	مضادة ١٨ / ١٣٠
relative	المضاف ٧ / ٢٨١ ، ١ / ٢٦٤ ، ٨ / ٢٦٣ ، ٦ / ٢٢٧ ، ٧ / ١٦٧ ، ٥ / ١٥١
	المضاف البسيط ٢ / ٢٦٤ ، ٤ / ٢٦٣
	مضاف حقيقى ١٣ / ٢٦٤
	مضافين ٧ / ٣٠٥
	مضاييف ٨ / ٢٥٢ ، ٩ / ١٨٢
	مضاييف جنسى ١٨ / ٢٧٥
	مضاييف نوعى ١٨ / ٢٧٥
	مضاييف المنفوع ٨ / ٤٣
	مضاييف المقول ٦ / ١٤٣
	مضايقة ٤ / ٢٦٢ ، ٤ / ١٧١
	” قياسات “ مضللة سوفسطائية ١٢ / ٣٣١

( م ط )

identical	مطابق ١١ / ٢٩٣
	مطابق للمعنى ٩ / ٢١٥
identity	المطابقة ٦ / ٢٥٦
	مطابقة الموضوع ١٨ / ١٩٢
questions	المطالب ١٣ / ١٠٣ ، ٥ / ٨١ ، ١ / ٨٠ ، ٦ / ٧١ ، ٨ / ٣٧
dialecticald.	المطالب الجدلية ١ / ٧٨
	المطالب الجزئية ٣ / ١٦٣
	المطالب الخاصة ٨ / ٨٠
	المطالب العلمية ١٢ / ٣١٦
	المطالب المشتركة ٨ / ٨٠
	بحسب المطالب ٦ / ٧١
	المطالبة ٧ / ٣١٥ ، ١٠ / ٢٤



question	٧/٧٨ مطلب
	مطلب جدلى ١٤/٧٩ ، ١/٧٧ ، ١/٧٣ ، ٤/٧٢
absolute	مطلق ٥/٣٢١ ، ٤/٢٣٢ ، ٣/٢١٨ ، ٨/٢١٣ ، ٤/١١
	المطلق العام ٥/٢٧٥
	المطلق العام الحقيقى ٥/٢٧٥
	مطلق مختلف ١٥/١١٨
	مطلقة ١٠/٢٢٤
	المطلقين ١٢/٢٩٦ ، ٤/٢١٨ ، ١/١٦٣
	مطلوب ٨/٨٤ ، ٩/٧٨ ، ١٧/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ١٨/٥٣ ، ٤/٥١ ، ٦/٤٩ ، ١٢/٤٨
	٥/٩٦ ، ٦/٣١٩ ، ٤/٣٠٧ ، ٨/٣٠٣ ، ١٠/٣٠٢ ، ٧/١٢٥ ، ٤/١٢٤ ، ١٠/١٢١ ، ١٦/٣٢٩ ، ١٤/٣٢٧ ، ١/٣٢٦
inquiry, question	١٧/٧٥ مطلوب اعتقادى
	مطلوب جدلى ١٦/٣٣١ ، ٥/٧٦
	مطلوب بالضرورة ١٣/٣١١
	مطلوب لذاته ١٥/١٤٦
	مطلوب معين ٨/٨٤
	مطلوبات جدلية ٢/٧٢

( م ظ )

	المظلة بالحاجب ١١/٢٤٤
object of opinion	مظنون ١١/٢٧٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٧/١٦٧ ، ٢/١٤٩ ، ٩/١٣٣ ، ١٢/١٠
	مظنونات ٥/١٠
	مظنونات ساذجة ٨/١٠
	مظنونات مرثية ٥/١٠

( ع م )

resurrection	المعاد ١٠/٢٨١ ، ١٣/١٥٧ ، ١٦/١٤٦ ، ١٤/١٤
equivalence	المعادلة ١/٢٢٧ ، ١٣/١٣٣
objector	المعارض ٤/١٨٩

	المعارض للجنة ٣/٣١٢
objection	المعارضة ٦/٣٣٥ ، ١/٣٣٦
	المعارضة بالاحتجاج ١٥/٣٣٥
	المعاصر ١٣/٣٢٨
	المعاصرة ١٤/٣٠٩ ، ١٣/٣٣٨
	”شدة“ المعاصرة ٨/٣٢٨
living	المعاش ١٣/١٥٧
	معاكس ٣/١٠٤
	المعاملة ١٤/٣٢٨
	معاملة شريكية ١٠/٣٢٨
privative meanings	معان عدمية ٧/٢٥٧
contester	معاند ٦/١٦ ، ٥/١٧ ، ٥/٣١ ، ١/١٠٩ ، ١٩/١٤٢ ، ٣/٢٢٢
	المعاندات ٢/٢٦
	المعاندة ٦/١٥ ، ٣/١٦ ، ١٧/١٨ ، ٦/٢٠ ، ١٢/٢٧ ، ١/٤٠ ، ٩/٨٢ ، ١٦/١٠٨ ،
contest	١٧/١٣٣ ، ١/١٠٩
	المعانى الجنسية ٨/٢٣١
	المعانى العمومية ٥/٢٥٧
	المعانى اللاحقة للشيء ١٦/٢٣٠
	المعاوقة ٣/٢٢
criteria	معايير ١٢/٢١
habitual	معتاد ١/٢٤٥
	معتادة ١٦/٢٤٤
	معتبر ١٢/٢٦٤
	المعتدل ٨/٢٢
	معتقد ١/٢٧٦
paste	ممعجون ١١/١٩٣
stomach	المعدة ١٩/١٧٨
non-being	المدوم ١٠/١٦٧ ، ١٢/١٧٠ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٨/٢٦٧ ، ١٦/٣٠٣

	معدوم الذات ٤/٢٨١
	معنور ١٥/٣٢٨
	معنول ٧/٣٣٣
defining the essence	معرفة للاهية ٦/٢٤٩
knowledge	المعرفة ٤/٢٤٩
	المعرفة لذاته ١٩/١٨٥
	معرفة محصلة مميزة ٧/٢٧
known	معروف ١١/١٢٤ ، ١٢/٢٠٧ ، ١/٢٠٨ ، ١٧/٢٤٤ ، ١٠/٢٥٢ ، ١/٢٨٩
	معقبة السع ١٢/٢٤٤
intelligible	المعقول ٥/٢٢٧ ، ١/٢٤٤ ، ٤/٢٥١
teacher, master	معلم ١٠/١٥ ، ١٣/٤٧ ، ١٠/٤٩ ، ٩/٥٠
	المعلم الأول ١١/٢٥ ، ٥/٥٥ ، ٨/٦٤ ، ١٤/١٠٨ ، ١٧/١٣٥ ، ١٧/١٩٥ ، ١٧/٢٠٢
First Master	
	معلم صناعة ١٦/٢٥
effect, caused	المعلول ١٢/١٤٨ ، ٩/٢٧٢ ، ٨/٢٧٥ ، ٧/٣١٣
	المعلوم ١/٩٣ ، ١١/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ٧/١٤٨ ، ١٨/١٨٢ ، ٢/١٨٣ ، ٦/١٩٢ ، ٩/٢٠٩
known	
	معلوم الحال ١١/٢٣٠
	المعلوم الخارج ٩/١٨٣
meaning, sense	المعنى ٦/١٢٦ ، ٧/١٤١ ، ١/١٤٢ ، ١٧/١٩٦ ، ٥/٢٠٩ ، ١٠/٣١١
	المعنى الآخر المطلق ١٦/١٩٤ ، ١/١٩٥
	معنى أخص ٤/٢٧٥
	معنى أعم ٣/٢٧٥
	المعنى الجنسي ١٥/٦٦
	معنى الجنسية ٩/١٨٠
	معنى الحد ١٦/٢٢٤
	معنى الخاصة ١٦/٢٢٤
	معنى سلبي ٤/٦٥
	المعنى الشخصي ١٦/٦٦

- معنى طبيعي ٣/١٥٦  
معنى عام ٦/١٤٤  
معنى عام جدا ١/٢٤٥  
معنى عام جنسى ١٢/٦٦  
معنى عام شخصى ١٣/٦٦  
معنى عام نوعى ١٢/٦٦  
المعنى العامى ١٤/٧٧  
معنى فصلى ١/١٨٠  
معنى كل ١١/١٩٤  
معنى اللاحق ١٨/٢٣٠  
المعنى المتشابه ٥/٣١١  
معنى المحدود ١٦/٢٢٤  
معنى المحمول ٩/١٣٨  
معنى المخصوص ١/٢٢٠  
المعنى المعروف ٩/٢١٥  
المعنى المقصود ١١/٣٢٤  
معنى مناسب ١٧/٧٤٤  
معنى الموضوع ٩/١٣٨  
المعنى النوعى ١٥/٦٦  
المعنى الوجورى ١٨/١٧٩  
معنيان ١٠/١٨٥  
معنيين متباينين ٥/٢١٨  
المعية ٨/٢٨٨  
معاصرة ١٤/٣٢٠

(م غ)

مغالبة ١٦/٣٠٨

paralogist	المغالط ٥/١٧ ، ٦/٢١٩ ، ٤/٢٢٧ ، ٤/٣٣٣ ، ٩/٢٣٦
fallacies	المغالطات ٧/٨
	المغالطات المعنوية ٥/١٣١
paralogism	مغالطة ١١/١٨ ، ٨/٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١٥/٩٤ ، ٢/٩٥ ، ٧/٩٦ ، ٢/١٢٢ ، ٦/١٢٥ ، ٦/٢١٩
	المغالطون ٦/٢١٩ ، ٤/٧٣ ، ٣/٤٥
	مغالطى ٧/٤٧ ، ٧/٤٦ ، ١/٢٦
	مغالطى سوفسطائى ٨/٤٧
	مغالطى صرف ١١/١٢٥
	المغالطين ٤/٧٢
nourished	مغتذ ٦/٢٧٧ ، ١٠/١٢٤
	مغتاطيس ٤/٨٦

( م . ف )

separated	مفارق ١/٢٦١ ، ٢/٣١٣
	المفاوضات الموجهة ٨/٣٢١
	المفردات المطلقة ٨/٦٢
	المفرق ١٣/٢٥٥ ، ٨/٢٥٤ ، ١٦/٩٠
	المفروض ٩/١٥٩ ، ٤/١٦٦ ، ١٢/١٦٧ ، ٢/١٦٨ ، ١١/١٩٨ ، ٩/٢٧٧ ، ١/٢٨٧
supposed, assumed	المفسدة ٧/٢٩٤
	المفسرون ١٨/١٩٢
	المفضول ٩/٢٢٦
	المفطون ٤/٣٢٣ ، ١٠/٣٢٢
	مفعول ١٦/٢٣٦
meaning, comprehension	مفهوم ١٨/٢٥٨ ، ١٢/٢٤٣ ، ٣/٩١ ، ٢/٥٤
	مفهوم الخاصة ١٨/٢٠٨
	مفهوم العالم ١٩/٢٤٧

مفهوم الفصل

مفهوم قول الراسم ٦/٢١٥

مفهوم لازم ١٢/٢٣١

مفهوم متشكك ٦/١١٧

مفهوم المحدد ١٩/٢٤٧

مفهوم المركب ١٢/٢٣١

مفهوم مضمن ١٤/٢٣١

مفهوم المعنى ٣/٢١٠

المفهوم من الأثر ١٤/١٤٥

مفهوم النوع ١٠/٩٠

المفهومات ٨/٢٦٨

مفيد للصحة ٩/٢٢٩ ، ١٣/١١٢

(م ق)

مقابل ١٥/٣٢ ، ١٠/٨٨ ، ٣/١٣٣ ، ١٢/٢١٨ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ١٧/٢٥٠ ،

opposite ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٤ ، ١١/٢٧٦ ، ٧/٢٨٩ ، ٣/٣٠٥ ، ١٧/٣٠٦ ، ٩/٣٣٤

opp. by relation المقابل بالتضاييف ١٦/٢١٢

particular opp. مقابل جزئي ٢٠/١٧٨

المقابل بحسب التضاد ١٣/١٨٦

المقابل بالخلف ٨/٣٣٣

مقابل على سبيل التناقض ١٤/٨٦

مقابل المشاركة ٥/٩٦

مقابل مشهور ٦/١٩٦

مقابل بالمضادة ١٦/٢١٢

مقابل مطلوب ١٣/٣٣٤ ، ٤/٣٣١ ، ٥/٩٦

مقابل مقدمته ١/٣٣

مقابل الموضوع ٦/١٢٩

مقابل وضع ١٥/٢٥ ، ٢/٣٢ ، ١٢/٩٥ ، ٤/٣٠٥ ، ١٥/٣٢٠

مقابلة ١١/٨٢ ، ١٨/١٢٥ ، ١١/١٣٦ ، ٧/١٥٤ ، ٣/٢٢٢ ، ١٠/٢٧٢ ، ٥/٣٢٧

oppositeness

مقارب ٦/٢٨١

مقارن ١٢/٢٥٦ ، ١٠/٢٢١

المقارنة ١٢/٢٢٧

المقاسمة ٧/٢٥٤

مقام الأجتناس ٩/١٨٠

مقام الجنس ٥/١٩٤

مقام المنفعل ١٣/٣٦

مقاوم ٦/٢٩ ، ٦/٢٦

المقاومات ١٥/٣٣٥ ، ٦/٣١

resistance

مقاومة ١٥/٣١ ، ٦/١١١ ، ١٢/٣٢٧ ، ٦/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

مقاومة مقدمة ١١/٣٢

المقايضة ٦/٨٩

reasonings

المقاييس ٢/١٥ ، ٧/٢١ ، ٣/٤٤ ، ١٣/١٠٣

four reasonings

المقاييس الأربعة ١/٤٤

critical r.

مقاييس امتحانية ٤/٤٤

demonstrative r.

مقاييس برهانية ٤/٤٤

dialectical r.

المقاييس الجدلية ٢/٥٣

sophistical r.

مقاييس سوفسطائية ٤/٤٤

contentious r.

مقاييس عنادية ٤/٤٤

eristic r.

مقاييس مرائية ٢/٤٤

مقاييس مشاغبية ٢/٤٤

المقاييس المنفصلة ١٦/٣٠٢

مقبول ٤/١٣٥

plausible

مقبول في المشهور ١٠/١٤١

المقبولات ٩/١٤

المقبولات لنواتها ١٠/١٤

المقتدر ٧/١٧

quantity, magnitude

المقدار ٢/٢٤٥ ، ١٠/١٧٠

المقادير ١٨/١٧٤

antecedent

المقدم ١٠/٧٣ ، ١٥/١٣٧ ، ١٢/١٣٨ ، ٤/٢٩٦ ، ٥/٣٠٨

مقدم جزئي ٧/١٦٣

مقدم في الشرطية ١٧/٣٥

مقدمات ٥/١٠ ، ١٨/٢٥ ، ١٦/٢٧ ، ١٠/٢٨ ، ٧/٢٩ ، ٤/٣٠ ، ١٠/٤١ ، ٨/٤٤ ، ١٤/٤٦

٨/٣٠٣ ، ٢/٣٠٢ ، ٥/٣٠١ ، ٥/١٠٩ ، ١٠/١٠٦ ، ١/٩٨ ، ١١/٩٦ ، ٧/٥٣ ، ١١/٣٠٨

٤/٣٣٦ ، ٢/٣٣٥ ، ٢/٣٣٠ ، ١٢/٣٢٢ ، ٦/٣٢٠ ، ٤/٣١٩ ، ٧/٣١٥ ، ١١/٣٠٨

premisses

مقدمات أكثرية الصدق ٦/٣٤

primary premisses

مقدمات أول ١٣/٩

المقدمات الأول البرهانية ٣/١٠ ، ١٤/٩

false pr.

مقدمات باطلة ٤/١٦

demonstrative pr.

مقدمات برهانية ١٠/٧١ ، ٦/٥٠ ، ٩/٤٦ ، ٥/١٣ ، ١٥/١٢

dialectical pr.

مقدمات جدلية ١٠/١١٥ ، ١٣/٨٣ ، ٦/٧٣ ، ٨/٧١

true pr.

مقدمات حقيقة ٤/١٦

external pr.

مقدمات خارجية ١٥/٣٣٢

plausible pr.

مقدمات ذائعة ٤/١٦

true pr.

مقدمات صادقة ١٣/٣١٣

necessary pr.

مقدمات ضرورية ١/٣٠٣

apparent pr.

مقدمات ظاهرة ٩/٣٣٢

مقدمات غير برهانية ١٥/١٢

proximate pr.

مقدمات قريبة ٧/٣٢٥ ، ٢/٣٠٦

sylogistic pr.

مقدمات قياس ١٠/٤١

major pr.

مقدمات كبرى ١١/٢١٥

مقدمات كبرى في القياس ١١/٢١٥



universal pr.	٢/٣١٥ ، ١٠/١٢١	مقدمات كلية
	٧/٩٧	مقدمات ليست واجبة
received pr.	١٥/٣١٩ ، ٨/٣٤ ، ١/١١	مقدمات متسامية
distinguished pr.	٨/٨٤	مقدمات محصلة
	١٦/٣٠	مقدمات مسالمة
	٩/٤٤	مقدمات مشبهة بالمشهور
	١٥/٣١٩ ، ٣/٧٣ ، ٢/٧٢ ، ٦/٥٠ ، ١٠/٤١ ، ١/٣٥ ، ١٥/١٢٠ ، ١/١١ ، ١٤/٩	مقدمات مشهورة
probable pr., accepted pt.	١/٣٥	مقدمات مشهورة باطلّة
	١/٣٥	مقدمات مشهورة حقّة
	٩/٢٤	مقدمات مشهورة على الحقيقة
	٩/٤٤	مقدمات مشهورة على الظاهر البادى
	٣/٧٣	مقدمات مشهورة مطلقة
	٢/٣٢٣	مقدمات معلومة الشهرة
	٧/٣٢٥	مقدمات متجعة
geometrical pr.	١٥/٣٣٢	مقدمات هندسية
	٧/٩٧	مقدمات واجبة
	٧/٩٧	مقدمات ليست واجبة
	١٤/٤٦ ، ٩/٤١ ، ٧/٣٦ ، ٣/٣٤ ، ٢/٣٣ ، ١١/٣٢ ، ٤/٣٠ ، ١٨/٢٩ ، ٢/٢٧	مقدمة
premiss	٢/٣٣٢ ، ٦/٣٣١ ، ١٣/٣٠١ ، ٣/١٣١ ، ٦/١١٦ ، ٦/٧٢ ، ٧/٥٤	
dialectical pr.	١٤/٧٩ ، ٨/٧٦ ، ٣/٧٢ ، ٧/٥٤	مقدمة جدلية
	١/٧٥ ، ٦/٧٣	مقدمة جدلية مطلقة
absurd pr.	١١/١١٦	المقدمة الشنعة
	٤/٧٤	المقدمة الشنعة المضادة للشهور
necessary pr.	١/٣٠٥ ، ١/٣٠٤	مقدمة ضرورية
general pr.	١٤/٣٨	مقدمة عامة
	١٢/٣٢٥	مقدمة العناد
	١٧/٥٣	المقدمة قضبة

- major pr. مقدمة القياس القريب ١٧/٣٠٥  
مقدمة كبرى ٤/٣٢٦  
universal pr. مقدمة كلية ٥/٣١١ ، ٦/١٠٩  
مقدمة غير كلية ١٥/٥١  
received pr. مقدمة منسامة ٧/٣٦  
مقدمة مشهورة ١١/٥١  
مقدمة مشهورة غير صادقة ١١/٥١  
مقدمة مقابلة ١٣/٣٨  
مقدمة من جهة موضع ٦/٤١  
مقدمة المناقضة ١٢/٣٢٥  
مقدمة متفضة ١١/٣٢  
مقدمتين ١٠/٣١٩  
مقسم ٨/٢٤٩ ، ١٣/٢٠٣ ، ١٣/١٧٥ ، ٥/١٧٣ ، ١٤/١٧١ ، ١٧/١٦٨ ، ١٦/٥٥  
divider ٩/٢٩٣  
المقنع ١١/١١٣ ، ١٧/١٧  
المقول ١٧/٢٠١ ، ١٨/١٩١ ، ٤/١٧٢ ، ١٧/١٧٠ ، ١١/١٤٠ ، ٣/٥٦ ، ١/٥٥  
predicated ١٠/٢٧٨ ، ٣/٢٧٧ ، ١/٢٦٤  
مقول بالقياس ٥/٢٦٤  
مقول على جزئية لا كلية ١٠/١٨٥  
مقول على جنس ١٥/١٩٨  
مقول في جواب ما هو ١٧/١٧٠  
مقول المساهية ١٤/٢٦٣  
مقولات ١٦/٢٩٥ ، ١٩/٢٤٥ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٩٤ ، ٨/١٥٠ ، ١١/٩١ ، ٢/٦٩ ، ٣/٦٣  
categories المقولات العشرة ٩/٢٥٨  
المقولات المعلومة ١٢/٦٩  
المقولان ٢/٢٩٥  
مقولة ٧/٢٤٨ ، ١١/٢٢٤ ، ٨/١٩٤ ، ١٦/١٨٠ ، ١٥/١٧٠ ، ٤/١٤٩ ، ١١/٩١ ، ١/٧١  
category ١٥/٢٦٣ ، ٨/٢٥٠

relation	مقولة الاضافة ٥/٢٦٤
possession	مقولة الجدة ٩/١٥٠
time	مقولة المتى ٨/١٥٠
	مقولة المضاف ٥/٢٦٤
	مقولة المضاف بالذات ٢/١٦٧
	مقولة واحدة ١٨/١٨٠
constitutive	مقوم ١٧/٥٥ ، ٢/٦٢ ، ١٥/٦٣ ، ١/٩١ ، ٦/١٠٤ ، ١٢/١١٣ ، ١٥/١٣٦ ، ٨/١٥٣ ، ٩/٢٥٩
	مقوم جزئى ١٢/١١٣
	مقوم ذاتى ٨/٦٣ ، ١٣/٥٤
	مقوم كلّى ١٣/١١٣
	مقوم للثقله ١٨/١٧٥
	مقومات ٥/٢٤٩
	مقومة ٦/٢٥٣ ، ١٤/١٧٥ ، ٧/١٥٣
restricted	مقيد ٦/٢٨٤ ، ٤/١١
	”الخاصة“ المقيدة ١١/٢٢٤
( م ك )	
place	مكان ١٠/٢٩٥ ، ٢/٢٨١ ، ٨/٢٧٤ ، ١١/٢٤٧ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢
	مكان مفرد ١٨/٢٨٦
	”قريب“ المكان ١١/٣١٦
	المكانية ١٤/٢٤٢
written	المكتوب ١١/٨٣
repeated	المكرر ١٤/٢٧٥ ، ١١/١٦٧
	مكرر بالفعل ٥/٢٤٧
	مكرر بالقوة ٩/٢٩٦ ، ٥/٢٤٧ ، ١٦/١٦٧
	مكروه الذات ٥/١٨٨
measure	الميكال ٧/٢٦٦ ، ٢/٢٤٥

( م ل )

plenum

الملاء ٣/٢٣٣

ملاحة ١٦/٣٠٨

الملاحة ٣/٩٤

beauty

الملاحة ٣/٢٣١

angels

الملائكة ٧/٢٢٧

confused

المتبس ١/٢٨٩

المتنذ ٧/٢٧٥

ملزوم ١٠/١٢٩

ملزومات ١/١٢٥

skilled thief

”الساوق“ الملط ٨/٢٨٢

king

الملك ٢/٢١٧ ، ٩/١٨٧

angel

الملك ٢/٢١٧

possession

الملك للنشء ٦/١٢٠

imagined angel

ملك متوهم ٥/٢٦٨

الملكات ٩/٢٧٥ ، ٢/٢٤٨ ، ١٠/١٨٤

ملكة ١١/١٥ ، ١١/١٧ ، ٤/٢٣٦ ، ٨/٢٥٦ ، ٢/٢٨٦ ، ٣/٣٢٦ ، ٣/٣٣٦ ، ٢/٤٩٦ ، ٦/٥٢٦ ، ١١/٩٢٦

١٣/١٧٩ ، ٧/١٨٠ ، ١٧/١٨٢ ، ٣/١٨٣ ، ٢/١٨٨ ، ١٦/٢١٢ ، ١٣/٢٢٠ ، ٣/٢٢١

faculty ١٠/٢٢٦ ، ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٨ ، ١١/٢٦٦ ، ٥/٢٧٣ ، ٤/٢٧٦ ، ٥/٢٨٩

ملكة إزالة الأمراض ٦/٢٨٢

ملكة إقناع ٥/٢٨٢

ملكة تصديقية ٢/٢٢٢

ملكة الجدول ٢/٨١ ، ١٦/٣٣٤

الملكة الجدلية ١٢/٨١

ملكة غير قانونية ٢/٢٨

ملكة النجاة ١٢/١٥٦

ملكة المجاهدة ١٣/٣٢٨

ملكة مجودة ٢/٢٥٨

ملكة المعاندة ١٣/٣٢٨

ملكة نفسانية ٦/٢١٤٨ ، ١٢/٢٣ ، ٢/٥٤ ، ٦١٤٨

”ذو“ الملكة ١٦/٢٢٠

الملوس ١٩/٩٦

الملون ٤/٣٣٢ ، ١٧/٢١٣

( م م )

مماحكة ٧/٣٢٦

practice

ممارسة ٩/٢١

eristic

ممارى ”قياس“ ٥/٤٦

الممانعة المتوجهة نحو القائل ٤/٣٢٨

refusal

ممانعة المحجب ١٠/٣٢٧

mixture

المترج ٧/٢٨٦

impossible

المتنع ١٢/٣٢٠ ، ٢/٢٣٣ ، ١/١٤٩ ، ٩/٢٨

possible

ممكّن ٤/٢٣٣ ، ١٥/٢٢٣ ، ٦/١٤٣ ، ١/١٤٢

الممكّن الأكثرى ٧/٣٣٢

الممكّن الخاص ١٣/٧٧

الممكّن العام ١٣/٧٧

الممكّن للقوى ٥/١٤٣

ممكّن مقبول ٨/١٩٠

”الأشياء“ الممكّنة ١٧/٢٦٧

المموهين ١٠/٢٠

distinguished

المميز ٢/٣٢٩

”خاصة“ مميزة ١/٢١٢

( م ن )

according to the essence and relation

من جهة الذات والاضافة ٥/٢٦٦

according to general acceptance

من جهة الشهرة ٥/٤٧

من جهة العبارة ٤/٢١٠

من جهة العلمية ١٣/١٨٦

من جهة ماهو ٥/٢٠٣

من جهة المخصوص ٥/٢١٠

”اعتبار“ من حيث ١/٢١٨

من طريق ماهو ١٣/٥٤ ، ٩/٥٥ ، ١٠/١٦٦ ، ١٨/١٧٠ ، ٢/١٧٠ ، ٦/١٧١ ، ١١/١٧٣ ،

quasi in quid

١٥/٢٠١

من طريق ماهو با شركة ١٤/١٦٩

من قبيل الشهرة ١١/١٨٢

المنازعة ١٤/١٨

appropriate

مناسب ١٢/٢٤٤

المناسبات ٨/١٥٨

المناسبة ٨/٢٢٩ ، ١٠/٢٣٣ ، ١٧/٢٣٤ ، ١٢/٣٢٧

المناسبة المعتادة ١٧/٢٣٤

المناسبة والملازمة ١٠/١٣٥

المناسبة ١/٤٠

debator

المنظر ١١/١٩

debate, conversations

المناظرة ٦/١٥ ، ٦/٢٠ ، ٥/٤٩

المنافاة ٢/١١١

competitor

المنافس ١٢/١١٠

المنافع الشخصية ٩/٨

مناقض ٦/٢٦

المنافضات ٨/٤٠

مناقضة ٦/٣١ ، ٨/٣٨ ، ١٠/٤٠ ، ١٧/١٠٧ ، ٨/١٠٩ ، ١/١٢٩ ، ٨/١٤٤ ، ٨/٣١١ ،

objection

١٠/٣٢٥ ، ١٢/٣٢٧ ، ١٨/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

مناقضة القائل ١٥/٧٨

	المناكد ١٢/٣٠٦
	المناكدة ١١/٣٢٧
	منتج ٧/١٨٦
	"تأليف غير" منتج ١٦/٣٢٧
	"صورة" متجة ١٠/٤٤
	المنظر ١٣/١٣٤
	منتفع ٨/٢٣٤
	المنقل اليه ٣/١٢٥
	منصف ٢/٣٢٩
logic	المنطق ١/٧٦
	"أقسام" المنطق ١٧/١٤
logical	منطقي ١٨/٢٥٩
convertible	منعكس ٢/٢٨٥ ، ٦/٢٧١ ، ٨/٢٤٢ ، ٤/٢٢٥
confused	منغلق ١٤/٣٤٣
	منفرد بالدلالة والاستحقاق ١٧/٢٠٢
separated	المنفصل ١٦/٢٣٥ ، ١/١٧٠ ، ١٩/١٦٩
	المنفصل لذاته ٨/١٧٠
passive	المنقل ١٤/٢٣٦ ، ٤/١٩٠ ، ١٤/٣٦ ، ١٣/٢٣ ، ١/٢٢
	المنقل جنسا للانفعال ٧/١٩١
	منقبة الجميل ١/٣٢١
	المنقسم بالمساويين ٤/٢٥٨
	منكر ١٤/٣٠١
	المنكر في المشهور ٧/١٩٥
method	منهاج ١٠/٢٧٩
	منهاج واحد ٦/١١٦

(٥٣)

avoidable  
indesignate  
geometer

المهروب عنه ١٥/٨٢  
مهمل ١/١٤٣  
مهندس ١١/١٢١  
مهندسون ٦/٢١٦

(٥٤)

means

موات ٦/١٤٨  
المواتة ٢/٢٣٧  
المواتى ١/٢٣٧  
المواتى للفسق ١/٢٣٧

parallelism

الموازاة ١٣/١٣٣

مواضع ٤/٣٤ ، ١٠/٤١ ، ١٢/٤٨ ، ٧/٦٤ ، ٥/٦٦ ، ٣/٧٢ ، ١١/٨١ ، ٥/٨٢ ،  
١٢/٨٦ ، ٣/٩٩ ، ٤/١٠٣ ، ١٧/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١/١٢٣ ، ٣/١٢٤ ، ٥/١٢٨ ،  
٥/١٣٦ ، ١٤/١٣٧ ، ١٢/١٣٩ ، ١/١٤٠ ، ٢/١٤٢ ، ٣/١٤٥ ، ٨/١٥١ ، ٢/١٥٢ ،  
١٧/١٦٠ ، ٣/١٦١ ، ١/١٦٣ ، ١/١٧٩ ، ٣/٢١٦ ، ١٢/٢٢٠ ، ٢/٢٢١ ، ٣/٢٣٣ ،  
١/٢٤١ ، ٤/٢٤٣ ، ٣/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ، ٢/٢٤٩ ، ١٠/٢٥٠ ، ١٥/٢٥٧ ، ١/٢٦١ ،  
٢/٢٦٣ ، ٧/٢٦٥ ، ٥/٢٨٠ ، ٩/٢٨١ ، ٢/٢٨٦ ، ٥/٢٩٣ ، ١٨/٢٩٥ ، ٣/٣١٦

common-places

destructive c.

مواضع إبطالية ٩/١٩٢  
مواضع تقابل الإضافة ١٤/١٨١

particular c.

مواضع جزئية ١٦/١٦١

generic c.

مواضع جنسية ٤/١٦٥

external c.

مواضع خارجية ٣/١٣٥ ، ١٣/١٢٧ ، ١٨/١٢٥

rhetorical c.

مواضع خطابية ٤/٣٠٤

sophistical c.

مواضع سوفسطائية ٤/٣٠٤

مواضع العرض ٧/٢٠٧

المواضع الكلية ١٦/١٦١

مواضع المنشابهات ١٤/١٣٧

المواضع المتعلقة ٧/٢١٠

المواضع المجانسة ٧/١٨٤

المواضع المشتركة ١١/١٧٩



suitability	مواضع مشتركة القوانين ١٣/١٩٩ المواضع المعدة نحو الخاصة ٨/٢٠٧ مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة ٣/١٣٨
suitable	موافق ٥/٢٧٢
suitability	الموافقة ٨/٢٦٤ ، ١٢/٢٦٣ ، ٦/٢٤٨ ، ٦/١٣٩
death	الموت ٥/١٩٠ ، ٦/١٤٥
object of choice, preferable	مؤثر ٨/١٣٦ ، ٦/١٥٢ ، ١٦/١٥٣ ، ٥/١٥٤ ، ٤/١٦١ ، ١٣/٢١٧ ، ١/٢٨٣ ”غير“ مؤثر ١٤/١٦٠ مؤثر لأجل غيره ١٦/١٥٣ مؤثر بالذات ٨/١٥٤ مؤثر بذاته ١٦/١٥٣ ، ١/١٥٤ مؤثر لذاته ٦/١٨٨ مؤثر بالعرض ١/١٥٤ مؤثر لغيره ٤/١٥٤ ، ٦/١٨٨ مؤثر في نفسه ١٧/١٦٠ مؤثر مما يقارنه ٢/١٥٤ المؤثرات ١٥/١٥٩ المؤثوق به ٦/٣٧ موجب ٦/١٢٤ موجب جدلي ٥/٣١٢ موجب جزئي ٨/١٠٥ موجود ٢/١٤٢ ، ٨/١٥٦ ، ١٠/١٦٧ ، ١٣/١٩٨ ، ١/١٩٩ ، ٢/٢٣٤ ، ٣/٢٣٥ ، being, existent ٢/٢٣٦ ، ١٣/٢٤٥ ، ١٤/٢٥٦ ، ٧/٢٦٥ ، ٣/٢٧١ ، ٨/٢٨١ موجود بالذات ٤/١٨٠ موجودات ١/١٩٨ ، ١/١٩٩ ، ١٩/٢٤٧ ، ٨/٢٦٥ ، ١/٢٨١ ، ٣/٣٢٢ harmful مؤذ ١٧/٢٥٧ musician الموسيقار ٣/٢٨ ، ٣/٢٧

music

الموسيقى ٩/٢٠٣ ، ١٨/١٥٢ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢

موصوف ١/٢٦٨ ، ٢/٢٦٧ ، ٤/٢٣٦ ، ٣/٢٢٠ ، ٧/٢١٨ ، ١٤/٢١٧ ، ٣/١٦٦

attributed

٩/٢٨٥

الموصوف الاسمي ٢/٢١٨

الموصوفات ١٠/٢٧٥

موضع ٣/٣٤ ، ٣/٣٨ ، ٩/٤١ ، ١/٤٢ ، ١٣/٤٦ ، ١٤/٧١ ، ٨/٨٤ ، ١/١٠٨ ،

٩/١٠٩ ، ٢/١١١ ، ١٧/١٢٠ ، ١٤/١٢١ ، ٥/١٢٢ ، ٥/١٢٧ ، ٥/١٢٩ ، ١٢/١٣٠ ،

٦/١٣١ ، ٢/١٣٣ ، ٤/١٣٨ ، ٤/١٣٩ ، ٢/١٤٠ ، ١/١٤١ ، ١٤/١٥٠ ، ١/١٥٥ ،

٢/١٥٦ ، ١/١٥٧ ، ٩/١٥٨ ، ٣/١٥٩ ، ١١/١٦٧ ، ١١/١٦٨ ، ١٦/١٦٩ ، ١١/١٧١ ،

٧/١٧٦ ، ٤/١٧٨ ، ١/١٨٨ ، ١/١٩٢ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٠٢ ، ١/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ،

١/٢٢٠ ، ١٤/٢٢١ ، ٣/٢٢٧ ، ١٨/٢٢٠ ، ١/٢٣٤ ، ٥/٢٣٧ ، ٧/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ،

١٠/٢٥٠ ، ١٠/٢٥٢ ، ١٨/٢٥٩ ، ٩/٢٦٥ ، ١/٢٧٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ١/٢٨٠ ، ٥/٢٨١ ،

commonplace

٦/٢٨٩ ، ٩/٢٩٤ ، ٨/٣٠٣ ، ٩/٣٢٧

موضع آخر ٩/١٨٥ ، ٩/١٩٦ ، ٨/٢٠٠ ، ٥/٢٠٣ ، ٥/٢١٠

preservative c.

موضع اعتبار وحفظ ١١/٤٢

security c.

موضع أمن ٩/٤٢

موضع انتفاع ١١/٤٢

first c.

الموضع الأول ٩/١٣٨ ، ١/١٥٥ ، ١٣/١٦٦ ، ٩/٢٠٠

second c.

الموضع الثاني ١/١٣٩

third c.

الموضع الثالث ١٤/١٣٩

fourth c.

الموضع الرابع ٢٦/١٣٩

inquiry c.

موضع بحث ١٠/٤٢

demonstrative c.

موضع برهاني ٦/١٣٨ ، ٦/٣٨

dialectical c.

موضع جدلي ٣/١١٣ ، ٧/١١٦ ، ١٢/١٣٦ ، ١٣/٢٧٦ ، ٣/٢٧٦

real c.

موضع بالحقيقة ٢/١٨٩

particular c.

موضع خاص ٥/٧١

fearful c.

موضع خوف ٩/٤٢

- sophistical c. موضع سوفسطائى ٦/١١٥
- scientific c. موضع علمى ٢/٢١٣، ١٣/١٨٦، ١٦/١٦٩
- universal c. موضع كلّى ٤/٢٧٢
- موضع كلّى جدا ٤/٢٧٢
- unscientific c. موضع ليس بعلمى ١٦/١٦٩
- accepted c. الموضوع مشهور ١١/١٤٥
- erroneous c. موضع مغالطة ٣/١١٣
- c. is a premise. الموضوع مقدمة ١/٤٢
- الموضوع المكافى ٨/٤٢
- موضع كالمكرر ١٤/٢٠١
- useful c. موضع نافع ١٨/٢٧٥، ٥/٧١، ٣/٧٠
- موضع نظّر ١٠/٤٢
- موضع ومقدمة ٤/٤٢، ١٢/٤١
- موضع وموضوع ٢/١٤٣
- موضعان تعلّيميان ٨/٢٠٨
- موضوع ٩/٩، ٢٢/١٦، ٦١/٦٩، ٣/٦٩، ٢/١٠٦، ١١/١١٠، ١/١٢١، ٩/٩
- ١/١٢٣، ١/١٢٧، ٦/١٢٩، ٤/١٣٠، ٤/١٣٨، ٩/١٣٩، ١/١٤٢، ١/١٢٣
- ١٤٣/١١، ١٤٩/١١، ١٥٠/٦، ١٦٧/٩، ١٧١/٦، ١٩٣/١٢، ١٩٥/١٧
- ١٩٩/١٠، ٢٠١/١٤، ٢١٧/٦، ٢١٩/٣، ٢٢٠/١، ٢٣٢/٥، ٢٣٣/٢
- ٢٣٥/١٣، ٢٣٦/١٤، ٢٣٧/٥، ٢٤٩/٣، ٢٦١/١٥، ٢٧٧/٦، ٣٣٤/١١
- subject
- موضوع برهانى ٧/١٠٦
- موضوع جعل جنسا ١٦/١٩١٢
- الموضوع جنسا ٧/١٧١
- موضوع جنسا للعارض له ٥/١٩٠
- موضوع العرض ١٧/١٩٤
- موضوع علمى ٥/١٣٩

subject not a predicate

موضوع لا محمول ٤ / ٢١٧ ، ٨ / ١٩٥

موضوع مضاف ٣ / ١٥١

موضوع مقول على المركب ١ / ١٩٢

الموضوع المنفعل ١٤ / ١٩١

الموضوع نوعا ٧ / ١٧١

موضوعات ٦ / ١ / ١٩٦ ، ١٦ / ١٩٥ ، ١٤ / ١٩٣ ، ٤ / ١٦٨ ، ١٤ / ١٥٠ ، ٣ / ١٤٢

subjects

٣ / ٢٨٠ ، ٤ / ٢٣٤ ، ١١ / ٢٠٠

الموضوعات الأولى ١٨ / ١٩٣

موضوعات الجدل ١٢ / ٥٤

موضوعات المخصص ١٢ / ٢١٢

( م ي )

water

المياه ٦ / ٦٧

inclination

الميل ١٦ / ٢٦٨

( ن )

( ن ا )

النار ٦ / ٨ / ٢٢٤ ، ٦ / ٢٢٣ ، ٥ / ٢١٧ ، ٦ / ٢١٢ ، ٤ / ٢١١ ، ٢ / ٢١٠ ، ٢ / ١٥٠

fire

٣ / ٢٨١ ، ١٠ / ٢٦٩ ، ٧ / ٢٦٢ ، ٦ / ٢٣٧ ، ١٢ / ٢٣٢

النارية ١١ / ٢٩٦ ، ٣ / ٢٧٠

descendant

( اعتبار الصاعد ) والنازل ١٥ / ١٦٨

supporter of a com.

ناصر الوضع ٤ / ٣١ ، ٣ / ٢٦

ناصر وضع نفسه ١٥ / ٣٠

الناطق ٦ / ١ / ٢٦٠ ، ٥ / ٢٥٩ ، ٩ / ٢٥٤ ، ٩ / ٢٢٧ ، ١٦ / ٢١١ ، ٩ / ١٣٠ ، ٩ / ٥٦

rational

٢ / ٢٨٥ ، ٩ / ٢٧٨ ، ١٤ / ٢٧١

الناطق في المشهور ١٨ / ٢٠١

rational power

” القوة ” الناطقة ٩ / ١٣٠

النافع ٨/١٧٤٩/١٧٤١٧/١٨٤٣/١١٤١٨/١٤٢٤/٢/١٤٦٤/١٦/١٥٧٤/١٣  
useful ١/٣٠٧٤/١١/٢٤٥٤/٦/١٧٩

النافع بالذات ٨/١٢

نافع حسن ١٥/٢٧٥

نافع في الإثبات والإبطال المطلقين ٩/١٨٥

نافع للإبطال ٦/١٦٧

النافي السالب ٤/٢٥١

(ن ب . ت . ح . د .)

الناقض ١٠/٢٨٧٤/١٠/١٨٢

ناقض وضع ١٢/٢٥

plant

النبات ٦/٢٧٧٤/٤/٢١٢

نباهة ١٨/٧٧

pulse

النبض ٤/١٥٧

false conclusions

التأيج الباطلة ٣/٣٥

true conclusions

التأيج الحقّة ٣/٣٥

النتيجة ٦/٣٠٢٤١/٧٤٤/١٣/٧٣٤/٩/٥٣٤١٣/٣٦٤٧/٣٦٤٨/٣٢٤١٣/٢٧

conclusion

١٤/٣٣٤٤/٢/٣٣٠٤٥/٣١٩٤٥/٣١٥٤١٠/٣٠٥

النتيجة قضية ١٧/٥٣

نتيجة كلية ١٨/٢٥

نتيجة لازمة ٧/٣٦

نتيجة مظنونة ١٥/٣٣١

نحس ١٣/٣٧

grammarian

النحوى ١١/١٢١

rareness

الندرة ١/٢٢٤٤٥/٢٢٣

( ن س )

relation, proportion	النسبة ١٤٩ / ٨ / ١٥٨ ، ١ / ١٧٨ ، ٤ / ١٧٩ ، ٥ / ١٨١ ، ١٨ / ٢٢٩ ، ٤ / ٢٦٣ ، ٧ / ٢٨١
	نسبة الاعتدال ٣ / ٨٩
	نسبة إلى جملة ٨ / ٢٢٣
	نسبة إلى الصورة ٦ / ٢٢٣
	نسبة إلى الكثرة ٣ / ١٣٨
	نسبة إلى الكل ١٠ / ٢٢٣
	نسبة إلى الوحدة ٣ / ١٣٨
	نسبة الأمرين ١٠ / ١٨٩
	نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩
	نسبة ثالث إلى رابع ١٤ / ٢٢٧
	نسبة رديئة ١ / ٢٨٧
	نسبة الفاعل ٢ / ١٥٨
	نسبة الكثرة ٤ / ١٣٧
	نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩
	نسبة الوحدة ٤ / ١٣٧
	”إبدال“ نسبة ٧ / ١٥٨

( ن . ص . ط . ظ )

defence	نصرة ٦ / ٣٣٦ ، ٢ / ٩٦
half	النصف ٩ / ٢٢٦ ، ٦ / ١٨٢
	النصفان ٣ / ٢٥٣
	النطق ٨ / ٢٦٠ ، ١٩ / ٢٥٩ ، ٩ / ٢٢٧
rational	النطقية ٥ / ١٨٥
co-ordinates	النظائر ١٧ / ٢٧٥ ، ٧ / ٢٢٧ ، ١ / ١٦٣ ، ٤ / ١٣٦ ، ٣ / ١٣٥
	النظر ١٥ / ١٥٨ ، ١٦ / ١٥١ ، ١٤ / ١٥٠ ، ٥ / ١٤٥ ، ١٧ / ١١٥ ، ٤ / ٧٩ ، ٦ / ٢٠ ، ١١ / ١٥
speculation	٧ / ٢٩٣ ، ٤ / ٢٦٦ ، ٣ / ٢٤٩ ، ٤ / ٢٠٢ ، ٦ / ٢٠١ ، ٥ / ١٦٥

	النظر الجدلى ٦/٧٩
philosophical spec.	النظر الحكى ٤/٣٠٢
scientific spec.	النظر العلمى ١٨/١١٥
	النظر فى الجنس ٥/٦٥
	النظر فى الحد ٥/١٦٥
theoretical	نظرى ١/٢٦٤
	نظير ١٥/٣١١ ، ١٧/٣٠٦ ، ٥/١٣٥
	( ن . غ . ف )
	النعم ٦/٢٤٤
	النعمتين ٢/١٧٧
	النفس ٤/٨٣ ، ٢/١٧٦ ، ١٦/١٨٣ ، ١١/١٨٤ ، ١٨/١٨٦ ، ١٧/١٩٩ ، ٣/٢٠٨ ، ٤/٢١٢ ، ١٢/٢٢٣ ، ٢/٢٢٥ ، ١٢/٢٢٧ ، ٥/٢٣١ ، ١٠/٢٣٤ ، ٢/٢٤٦ ، ٦/٢٥٢ ، ١١/٢٦٦ ، ٧/٢٨٩ ، ١٥/٣٠١
soul	
animated	”ذو“ نفس ٣/٢١٢ ، ١١/١٨٦
	نفس الأمر ٢/٢٠٠ ، ١٦/١٤٧
	”ذو“ نفس إنسان ٨/٢٤٨
	نفس الجمع ٥/٢٨٦
	نفس الحق ٧/٩
	نفس الحيوان المحصل ٥/٩٧
animal soul	النفس الحيوانية ٤/١٩٧ ، ٥/١٨٥
	نفس المشابه ٥/٢٦٣
	”ذو“ نفس ناطقة ١٦/٢١١
aversion	نفور الطبع ٣/٣٩
negation	النفى ٨/١٠٣

### ن . ق

decrease	التقصان ١١/٣٣٢ ، ٢/٢٩٦ ، ٤/٢٧٩ ، ٤/١٨١ ، ٤/١٨٠ ، ٢/١٦١ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٤٦
contradiction	التقض ٣/٣١٥ ، ١٥/٣١٢ ، ٩/٨٢ ، ٢/٤١ ، ١/٣٣ ، ١٢/٣٢

	نقض مقدمة قياس ١٣/٣٢
point	نقطة ٨/٢٤٩
	نقل الاسم ٤/١٢٦
movement	النقلة ٨/١٧٥ ، ٥/١٠٦
	النقيض ٧/١١ ، ٥/١٨ ، ٦/١٠٧ ، ١٢/١٨١ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ٤/٣٠٨ ، ٤/٣١٤ ، ٥/٣٣٦ ، ١١/٣٢٣ ، ٦/٣١٧
contradictory	”باستثناء“ نقيض التالي ٨/١٢٤
	نقيض الشهرة ١٦/٨٣ ، ٧/٨٢ ، ١٦/٨١
	النقيض في المتقابلات ١٢/١٨١
	نقيض اللازم ١/١٣٢
	نقيض المحال ٧/٣١٤
	نقيض المطلوب ١٦/٣٢٥ ، ٥/٧٤
	نقيض المقدم ١٥/١٣١
	نقيض الملزوم ١/١٣٢
	نقيض الموجود ١٤/٣٣١
	نقيض وضع ٣/٧٩ ، ١٣/٢٦
	نقيض وضعه ٩/٣٢٩

( ن . هـ . و )

day	النهار ١٣/٢٥٢
two limits	نهایتين ١/١٧٩
limit	نهاية ١١/٢٧٨ ، ٥/٥٨
personal benefits	النوافع الشخصية ٨/٨
common benefits	النوافع المشتركة ٨/٨
light	النور ٢/٢٧٧ ، ١١/٢٤٦ ، ١/٢٤٤ ، ١٨/٢٤٣ ، ١٦/١٩٩
	النور المحسوس ١/٢٤٤
	النور المعقول ٢/٢٤٤



النوع ٧/٥٤ ، ٦/٥٧ ، ٣/٩٠ ، ٥/٩١ ، ١٥/١٢١ ، ٣/١٢٥ ، ٢/١٤٦ ، ١٦/١٦٦ ،  
 ٥/١٦٧ ، ١/١٦٨ ، ٢/١٦٩ ، ٣/١٧٠ ، ٥/١٧٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٧٨ ، ٢/١٧٩ ،  
 ١/١٨١ ، ٩/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ١٨/١٩٠ ، ١٠/١٩١ ، ٦/١٩٢ ، ١٠/١٩٤ ، ٤/١٩٥ ،  
 ١٦/١٩٦ ، ٩/١٩٧ ، ١٢/٢٠٠ ، ١٤/٢٠١ ، ٣/٢١٣ ، ٨/٢١٤ ، ١٢/٢١٨ ، ١٧/٢٣٠ ،  
 ٤/٢٤٢ ، ٤/٢٤٨ ، ٣/٢٥٣ ، ١١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ٨/٢٥٦ ، ١٥/٢٥٧ ، ٣/٢٦٠ ،  
 species ٦/٢٦١ ، ١٢/٢٦٤ ، ١/٢٦٤ ، ١٠/٢٧٤ ، ٧/٢٧٥ ، ١١/٢٩٦ ، ٧/٣٠٣

infima species نوع أخير ٦/١٧٣  
 simple s. نوع بسيط ٦/١٧٣  
 real s. نوع حقيقى ١٤/١٩٤  
 s. of the number نوع العدد ٥/٢٥٨  
 s. of the quantity نوع الكمية ١٢/١٧٠  
 consequent s. نوع لازم ٤/٢١٧  
 intermediate s. نوع متوسط  
 relative s. نوع مضاف ٣/٢١٣  
 نوع مضاف للجنس ٣/٢١٣  
 نوعية ٩/١٩٨  
 sleep النوم ١/٢٦٧  
 النيران ١٤/٢٦٦ ، ٦/٢٢٤

(هـ)

هاذ ١٦/٣١٦  
 tautology هنر ٥/١٠١ ، ١٧/٢١٠ ، ١٣/١٣٧ ، ٣/٤٨  
 الهدى ٣/٢٧٧  
 هضم ٤/١٥٧  
 هلاليات ١٥/٤٧  
 factual syllogism الهلية ١٣/٣١٥ ، ٣/١١١ ، ١٧/١٠٦ ، ١٧/٧٩  
 geometry الهندسة ١٤/٣١٨ ، ١٦/٢٨١ ، ٤/١٥٣  
 هو هو — الموهو ١٣/٢٩٦ ، ٤/٢٩٣ ، ١/٢٨٨ ، ١/٢٣١ ، ٣/٦٨ ، ٢/٦٦ ، ٦/٦٥  
 identity, sameness ٢/٢٩٧

المواء ٥/٢٣٥ ، ٥/٢٢٥ ، ٥/٢٢٤ ، ١١/١٩٥ ، ٤/١٩٣ ، ٢/١٩٢ ، ٤/١٩١ ، ٢/١٥٠  
 air ٤/٢٩٦ ، ٥/٢٧٤ ، ٧/٢٣٧ ، ٤/٢٣٦  
 "متحرك" هوائى ٤/١٩٣  
 هويته ١٨/٢٦٥ ، ١٢/٢٠٢ ، ٤/١٩٨  
 هى مى ٧/٢٩٤  
 matter الهبولى ١١/٢٧١ ، ٤/٢٠٣ ، ١٠/١٤٩  
 الهبولى أم حاضنة ٥/٢٤٤  
 figure الهيئة ١١/٣٣٢ ، ١٠/٣١٣ ، ٣/٢٨٨ ، ٥/٢٨٥ ، ١/٢٨٢ ، ١٧/٤٧ ، ١٧/٢٧  
 هيئة الجمع ٦/٢٨٦

( و : ى )

واجب ٨/١١٤ ، ١/١١٥ ، ١٣/١٤٣ ، ١٧/١٤٨ ، ١٠/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١٣/٢٦٠ ،  
 necessary ١١/٣٣٢ ، ١٤/٢٦٣ ، ١٦/٢٦٦  
 الواجب الأوجب ١٦/٥٦  
 واجب فى نفس الأمر ١٦/٣١١  
 "الأشياء" الواجبة ٦/٢٤٨  
 الواحد ٣/٣٣٦ ، ٨/٢٩٣ ، ٤/٢٠١ ، ٨/١٩٩ ، ١٣/١٩٨ ، ٧/١٤٧ ، ١٤/١١٣ ، ١٢/٩٦  
 one واحد بالشخص ٤/٦٧  
 individually one واحد بالعدد ١٦/١٩٢ ، ٩/١٩١  
 numerical one واحدة بالعدد ١٥/١٩٠ ، ٢/١٨٥ ، ٧/٦٧  
 الواحد بالمعكس ٨/١٦٨  
 واحد بعينه ٥/٢٩٣ ، ١٦/٢٥٨ ، ٥/٢١٦  
 specifically one واحد بالنوع ٧/٦٨ ، ٤/٧٨  
 الواحد الشخصى ٩/٢٩٣  
 general one الواحد العام ١٩/١٤٦  
 الواحد العام الدائم ١٩/١٤٦  
 one in itself واحد فى نفسه ٩/٢٩٣ ، ٧/١٦٧  
 الواحد الموجود ١٤/١٩٨ ، ١٠/١٦٨

univocal	واحدى الاسم ١٠/٨٥
means	واسطة ٩/١١٢
	واضع ٧/٩
	واضعين ٧/٩
	الواقعات ١٥/١١٦
diagonal	الوتر ١٤/٢٤
	وجدان القياس ٣/٣١١
pain	الوجع ٨/٢٦٧ ، ١٧/١٥٣
	وجود ٨/٦٤ ، ٧/١٠٤ ، ٣/١٠٥ ، ٩/١١٩ ، ٥/١٢٧ ، ١٠/١٣٠ ، ١٣/١٤٣ ، ١٠/١٤٨ ، ١٣/١٤٩
	١٣/١٤٩ ، ٩/١٥٤ ، ٨/١٦٨ ، ٦/١٧٦ ، ١٥/٢١٢ ، ٦/٢٢٢ ، ٨/٢٣٠ ، ١/٢٣٣ ، ٢/٢٣٤ ، ١٤/٢٥٩ ، ١٧/٢٦٠
being, existence	
particular b.	الوجود الخاص ١٢/٢٦٤
accidental b.	الوجود العرضى ٩/١٠٣
	الوجود المتحقق ٤/٢٣٥
	الوجودى ٣/٢٥١
	وجوه المقاييسات ١٣/١٥٠
	وحدانية ١٤/٦٦
unity	وحدة ١٥/٦٦ ، ٤/٦٨ ، ٣/١٣٨ ، ١٧/٢٣٣ ، ١/٣٣٦
recommendations	الوصايا ٣/٣٢٠
	وصايا السائل ٩/٣٠١
	وصايا مشتركة ٢/٣٣١
	الوصية ١/٣٠٥
	وضع ٦/٩ ، ٢/٣١٤ ، ١٩/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ٩/٧٧ ، ١٠/٧٨ ، ٨/١٢٣ ، ١٠/١٥٠ ، ٥/١٦٧ ، ٦/١٦٨ ، ١٥/١٩٢ ، ١٤/٣٢٣ ، ١/٣٢٤ ، ٥/٣٣٦
thesis, inquiry	”جوهر“ الوضع ٤/١٠٣
negative th.	وضع سالب ٦/١٠٥
paradoxical th.	وضع مضعف ٦/٧٨
aburd th.	وضع شنع ٩/٣٢٦
true th.	وضع صادق ١٠/٣٢٦
absolute th.	وضع صرف ١٠/٧٨
opposite th.	وضع مقابل ٤/١٨٤
supported th.	وضع منصور ٤/٢٦

وضع واضح ١٣/٣٠

”حافظ“ وضع ١٢/٢٥

”مقابل“ وضع ١٢/٩٥ ، ٢/٣٢ ، ١٥/٢٥

”مقابل“ وضع واضح ١٣/٣٠

”ناصر“ الوضع ٤/٣١

”ناقض“ الوضع ١٢/٢٥

”نقيض“ وضع ١٣/٢٦

وفى = توفية ١/٢١٠

fu

الوقود ١١/٢٦٩

الوقوع ١٤/١٤٧

الوقوف ٧/٢٥٣

وكد ٨/٣١٩

الولوج ١٠/٣١٦

opinion

الوهم ٣/١١٩

according to opinion

”بحسب“ الوهم ١٠/١١٩

( ى )

earth

اليابس ٧/٣٠٥ ، ٥/٨٤

اليابسة ٥/١٧٥

wealth

اليسار ١٧/١٤٦

certainty

اليقين ١٨/١٣ ، ١/١٢ ، ٧/١١

يقينيات ١٦/١١

Greek language

( لغة ) اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٧/٧٦

تم طبع هذا الكتاب في يوم ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥  
( الموافق يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ) م